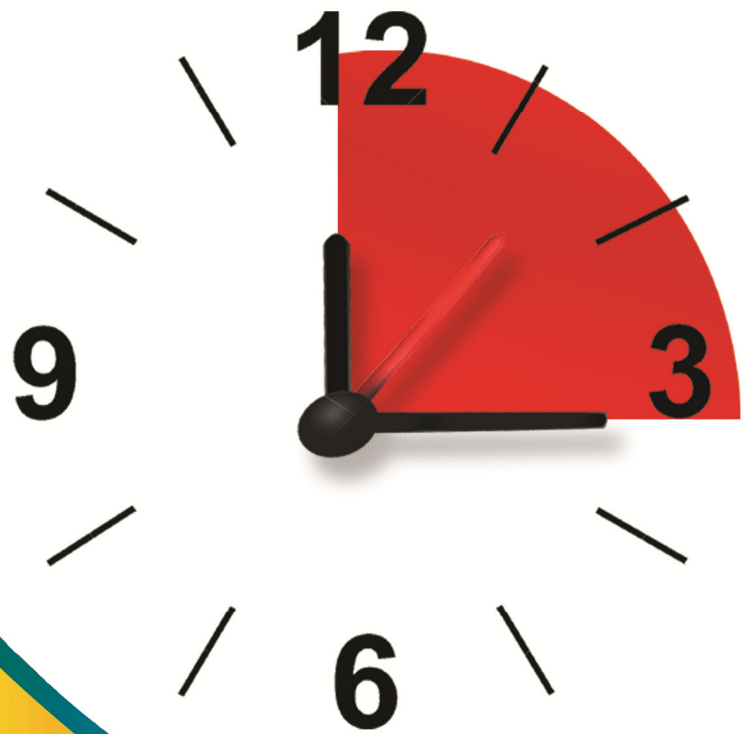


# المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعة، لأبرز الأحداث والتطورات

first Season



الربع الأول  
2018

قضايا دولية

رؤى - تحليلات - دراسات

## هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالمام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القارئ الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلعنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتابنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير
٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات
٣. اضاء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات
٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات
٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات
٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

### رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

### هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

### الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

### الاشراف الفني :

هريم عثمان امين

### العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

# الربع الاول يناير 2018

# الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتجاهات العالمية في ٢٠١٨

توقعات مركز "ستراتفور" لعام ٢٠١٨

مركز ستراتفور: ٢٠١٨/١/١

**اعداد: فريق المركز:** تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مفترق طرق العالم. وهي تشمل شبه الجزيرة العربية، وجبال إيران، وسهول تركيا، وصحارى بلاد الشام، والأراضي الواقعة شمال الصحراء الأفريقية، وجميع السواحل بينها. وقصة المنطقة، كما هو الحال في كثير من الأحيان في الأماكن العالقة بين لاعبين أجنب، هي قصة تجارة وتبادل وصراع. القوى التقليدية في المنطقة هي تركيا وإيران -بينما المملكة العربية السعودية ومصر هما القوتان العربيتان الأبرز حالياً- ويجعل تنافس هذه القوى من أجل النفوذ على الدول الضعيفة في المنطقة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ساحة للعنف وعدم الاستقرار الدائمين.

\* \* \*

## أبرز التوقعات لهذا العام:

- سوف تتطلع إيران كثيراً إلى دعم روسيا وأوروبا، بينما تتحالف الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل لتقويضها.
- انطلاقاً من تصميمها على منع إيران من اتباع خطى كوريا الشمالية في المجال النووي، سوف تضاعف الولايات المتحدة جهودها لمواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن تصرفات واشنطن سوف تُعرض الاتفاق النووي الإيراني للخطر، فإن طهران لن تتخلى عن الاتفاق.
- إلى الغرب، سوف تؤدي المصالح المتفارقة لكل من إيران وتركيا وروسيا وسورية إلى عرقلة أي تقدم ملموس في اتجاه التوصل إلى تسوية للحرب الأهلية السورية.
- سوف تقطع السعودية خطوات ملحوظة في مسيرة إصلاح اقتصادها، لكنها ستكافح من أجل تحقيق النجاح نفسه في تغيير السلوك الاجتماعي والتوقعات داخل المملكة.

## ضد إيران: تحالف غير متوقع قيد التشكل

سوف تدخل الولايات المتحدة العام الجديد عازمة على كبح جماح إيران. ويتقاسم البيت الأبيض، والكونغرس والبنتاغون تصميماً قوياً على تقويض شبكة النفوذ الهائلة التي بنتها إيران عبر الشرق الأوسط من خلال صلاتها بمجموعة من الجماعات السياسية والمليشيات. وسيعمل وصول كوريا الشمالية المرجح إلى قدرة الردع النووي في العام ٢٠١٨ على تقوية عزم واشنطن على وقف طهران عن السير في المسار الخطير نفسه.

ليست الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تنظر إلى أنشطة إيران بقلق. فقد شاهدت المملكة العربية السعودية -عدو إيران الإقليمي- بقلق شديد بينما يمتد وصول النفوذ الشيعي ببطء عبر فنائها الخلفي على مدى السنوات القليلة الماضية. وباكتساب التشجيع من حملة واشنطن المتجددة ضد خصمها منذ وقت طويل، ستغتنم الرياض الفرصة لتحدي هيمنة طهران على الشرق الأوسط. وإدراكاً منها لوجود فرصتها الخاصة، ستدعم إسرائيل كلا من السعودية والولايات المتحدة على أمل تحجيم عدوهما المشترك. وفي سياق ذلك المسعى، سوف تدفع إسرائيل علاقتها مع السعودية، التي كانت موجودة تاريخياً خلف الكواليس، إلى الخروج من الظلال.

## التفاوض على مصير الاتفاق النووي

بينما يتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، سوف تكون خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني) معلقة على خيط رفيع، ولو أنها يمكن أن تبقى على قيد الحياة هذا العام. ويهدف هذا الاتفاق إلى وقف

برنامج تطوير الأسلحة النووية في إيران، وقد امتثلت إيران لشروط الاتفاق حسب معظم التقديرات، بما فيها تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطالما بقيت إيران في حالة امتثال، فإنها ستستفيد من تخفيف العقوبات، وكذلك من القدرة على استقبال الاستثمارات الأجنبية وتصدير النفط.

لكن البيت الأبيض يعتقد أن الصفقة ليست قوية بما فيه الكفاية لاحتواء طموحات إيران النووية، ولا شاملة بما فيه الكفاية لعرقلة برنامج طهران لتطوير الصواريخ الباليستية ورعاية الإرهاب أو دعم الجماعات المسلحة مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن. وقد أشار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى عزمه على مواجهة إيران بشأن هذه المسألة عندما لم يصادق على خطة العمل الشاملة في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٧. أما بالنسبة لطهران، فقد أكدت هذه الخطوة فقط شكوكها القائمة منذ فترة طويلة في أن واشنطن ليست مفاوضاً يتمتع بالمصداقية.

سوف تضيف حقيقة أن لدى مختلف فروع الحكومة الأمريكية أفكاراً مختلفة حول كيفية التعامل مع خطة العمل الشاملة المشتركة فقط إلى الإشارات المختلطة القادمة من واشنطن في هذا الصدد. وسوف يتخذ الكونغرس من جانبه خطوات لفرض عقوبات جديدة على إيران، بينما يحرص على عدم انتهاك الاتفاق. وفي الجهة الأخرى، أحاط ترامب نفسه بعناية بمجموعة من صقور السياسة الذين يبدون أكثر استعداداً لخرق الاتفاق، بغض النظر عما إذا كانت أنشطة إيران مرتبطة ببرنامجها النووي، في محاولة لإجبارها على العودة إلى طاولة المفاوضات. وسوف يعمل موقفهم المتشدد تجاه إيران على تسريع تدهور علاقات واشنطن مع طهران. وبتجريد الاتفاق من الضمانات الأمنية الواردة فيه، ستضع الولايات المتحدة نفسها على مسار تصادمي مع إيران في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

سوف يعيد استعداد البيت الأبيض لتهديد الاتفاق إحياء ارتياب طهران القديم بينما تحترس مما تعتقد أنه جهد متضافر من الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل لزعزعة استقرار الجمهورية الإسلامية. ولن تكون إيران هي الطرف الذي يخرج من الاتفاق النووي أولاً، خوفاً من تدهور اقتصادها مرة أخرى وسط تجدد العقوبات. لكن التهديدات الموجهة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، واتخاذ تدابير اقتصادية أكثر قسوة تنبع من الولايات المتحدة، سوف تثير المتشدين في إيران الذين لا يقدرون الحوار مع الغرب بقدر ما يقدره المعتدلون مثل الرئيس الإيراني حسن روحاني. وستكون هذه الفصائل قادرة على تأمين المزيد من التمويل للدفاع والمزيد من الدعم الشعبي. ومع ذلك، فإن الإيرانيين عبر كامل الطيف السياسي حريصون على الحفاظ على الاتفاق النووي قائماً، بحيث يمكن للبلاد الاستمرار في تصدير النفط وجذب الاستثمارات من أوروبا والصين وروسيا.

سوف تتطلع إيران إلى حلفائها في أوروبا وروسيا للمساعدة على حماية إطار الاتفاق. فبعد كل شيء، كانت العقوبات التي رفعتها خطة العمل الشاملة موجهة ضد الشركات الأوروبية، وليس ضد إيران. ونتيجة لذلك، دافع معظم أعضاء الاتحاد الأوروبي عن الاتفاق كوسيلة للسماح بمعاملاتهم الاقتصادية مع إيران بالاستمرار، في حين يتم كبح برنامج طهران النووي. ولذلك، فإن القارة ستناشد الولايات المتحدة الالتزام بالاتفاق. وسوف تنضم روسيا إلى أوروبا في دعمها لخطة العمل الشاملة المشتركة“ حيث بدأت العلاقات الوثيقة التي أفرزها عامان من التعاون بينها وبين إيران في الحرب الأهلية السورية في طرح الثمار بالنسبة لطهران بعيداً عن ساحة المعركة.

## الحرب الأهلية السورية

مع اكتساب روسيا وإيران أرضية في سورية، فقدت السعودية والولايات المتحدة تلك الأرض. ولكن واشنطن والرياض ستبحثان، على الرغم من تراجع نفوذهما على جماعات الثوار المنقسمة في البلاد، عن سبل للاستفادة من الحرب الأهلية المنهكة لتقويض طهران.

أدت ست سنوات من الصراع في سورية، إلى جانب القتال ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في سورية والعراق، إلى ظهور عدد كبير من الميليشيات المدعومة من إيران، والمنتشرة في جميع أنحاء بلاد الشام. وتحرص إيران على استخدام هذه الجماعات لتطهير وإنشاء جسر بري يربطها بالبحر الأبيض المتوسط للمرة الأولى منذ حكمت الإمبراطورية الساسانية بلاد فارس في القرن السابع. لكن الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل عازمة على سحق حلفاء طهران المحليين. وسيكون حزب الله، الجماعة المسلحة اللبنانية وأحد أقوى شركاء إيران من غير الدول، عرضة لأن يكون هدفاً رئيسياً لهذه الحملة. وعلى الرغم من أنه سيكون من الصعب جداً عزله والضغط عليه في وطنه، فإن حزب الله يبدو أكثر انكشافاً أمام العمل العسكري ضده في سورية" حيث يحارب إلى جانب قوات الرئيس بشار الأسد. وطالما استمرت الحرب، وطالما ظل حزب الله مفرطاً في التمدد، ستكون لدى إسرائيل نافذة تتيح لها ضرب المجموعة، متمتعة في ذلك بدعم الولايات المتحدة والسعودية.

في جزئها الأكبر، حققت الأطراف المشاركة في الحرب الأهلية السورية إلى حد كبير هدفها المتمثل في هزيمة "داعش" الذي فقد مساحات شاسعة من الأراضي التي سيطر عليها في سورية والعراق على مدى العام ٢٠١٧. ومع قهر عدوهم المشترك، سوف يتعين على الأطراف أن تواجه القضايا الأكثر تعقيداً وحساسية بكثير، والتي أثارها الصراع. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار ما يزال غير مرجح في العام المقبل، فإن الجولات المستقبلية من محادثات السلام يمكن أن تسفر في النهاية عن ترتيب لتقاسم السلطة، والذي يحتفظ بمكان لدائرة الأسد الداخلية ويطلق عملية لصياغة الدستور. ومع ذلك، فإن أي اتفاق توافق عليه دمشق سيكون في معظمه تجميلياً، وسوف يرفض الثوار أي اتفاق يؤكد سلطة الأسد.

ولكن، بغض النظر عن ذلك، فإن روسيا عازمة على إيجاد مخرج سريع من الصراع، والذي يحمي المكاسب التي حققتها على مدى العامين الماضيين. وحتى تفعل ذلك، سوف يتعين عليها كبح جماح الحكومتين الإيرانية والسورية اللتين تهتمان بضمان تحقيق انتصار عسكري كامل أكثر من التوصل إلى حل تفاوضي للصراع. وسيتعين على روسيا أيضاً أن تبقي على حوار مفتوح وفاعل مع تركيا، التي لديها طموحاتها الخاصة لتتهدم بها في سورية. ويتمثل هدف أنقرة الأساسي في منع ظهور دولة كردية على طول حدودها الجنوبية، من خلال الإبقاء على القوات الكردية في المنطقة مقسمة. ونتيجة لذلك، سوف تركز مفاوضات روسيا مع تركيا في العام المقبل على مصير الكرد السوريين الذين يطالبون بمنطقتهم المستقلة الخاصة.

على الرغم من التحديات التي تواجهها، سوف تلعب روسيا دوراً عسكرياً ودبلوماسياً بارزاً في سورية في العام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإن قدرتها على التدخل في شؤون الشرق الأوسط على حساب الولايات المتحدة لن تكون مقصورة على هناك. وبدلاً من ذلك، سوف توسع روسيا نطاقها ليشمل زوايا أخرى في المنطقة، من خلال تعزيز روابطها الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج العربي، ومصر والعراق وليبيا وتركيا.

## التدافع على الميزة في ساحة المعركة

ربما تكون وجهة المد في الحرب الأهلية السورية قد تحولت لصالح إيران، ولكن السعودية قد تتمتع بحظ أفضل في ساحات قتال أخرى -فيزيائية وسياسية على حد سواء- في أنحاء المنطقة. وعلى أمل الاستفادة من العداء الأمريكي المتجدد تجاه إيران، ستحاول المملكة مواجهة النفوذ المتنامي لمنافستها منذ وقت طويل في جيرانها من الدول الأضعف، مثل اليمن والعراق ولبنان.

ومع ذلك، سوف تتعقد جهود السعودية بسبب محاولة الرياض الفاترة التي تعوزها الحيوية حشد حلفائها السنين المشابهين لها في العقلية ضد إيران الشيعية. فعلى الورق، يبدو شركاء المملكة أقوى بكثير من وكلاء إيران الضعفاء. أما في الممارسة العملية، فهم أيضا أقل موثوقية. وسوف تعاني السعودية في سبيل تحشيد الدعم الذي تحتاجه لقيادة أي عمل ملموس ضد إيران. وبسبب هذا الفشل، جزئياً على الأقل، سوف تواجه المملكة صعوبة في مواجهة الوجود العسكري الإيراني في سورية والعراق حيث تفتقر المملكة إلى القدرات المناظرة التي تتفوق فيها الجمهورية الإسلامية وحلفاؤها.

يشكل اليمن واحداً من الأماكن التي ستكون فيها السعودية أكثر احتمالاً لإحراز النجاح. وقد اتخذت الحرب الأهلية الجارية في هذا البلد منعطفاً مفاجئاً في نهاية العام ٢٠١٧، عندما قتل الثوار الحوثيون حليفهم السابق، الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وقد دفعت وفاته العديد من أتباعه إلى الانشقاق عن تحالف الحوثيين، على نحو ربما يحول زخم المعركة لصالح تحالف دول مجلس التعاون الخليجي الذي تقوده السعودية، إذا ما حمل هؤلاء الأتباع السلاح ضد الحوثيين. وفي كلتا الحالتين، سيكون الحوثيون أكثر حاجة من أي وقت مضى للحصول على المساعدات من إيران على المدى القصير، وسوف يكون مجلس التعاون الخليجي أكثر تصميماً من أي وقت مضى على منعهم من الحصول على تلك المساعدات.

وبذلك، سوف يصبح اليمن هو المركز لحرب عنيفة بالوكالة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران حيث يكثف التحالف الخليجي جهوده لتخفيف قبضة الحوثيين على العاصمة صنعاء. والآن وقد انفتحت الصدوع في داخل تحالف الثوار، فإن التوصل إلى تسوية سياسية للصراع سيكون بعيد المنال -خاصة بينما يعتمد آخرون من أصحاب المصالح في البلد، بما في ذلك الانفصاليون الجنوبيون، إلى اغتنام الفرصة للضغط من أجل الدفع بمطالبهم السياسية.

## التسابق على النفوذ السياسي

في هذه الأثناء، سوف تعمل السعودية على إثارة المتاعب لإيران في ميادين القتال السياسية، بينما تعمل على تقويض الأحزاب والساسة المدعومين من إيران في العراق ولبنان. وسوف يعقد العراق انتخابات عامة في أيار (مايو) المقبل، وهو ما سيمنح البلاد لحظة نادرة لتأكيد استقلالها عن القوى الأجنبية المتورطة داخل حدودها. وسوف يدافع رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، عن سلالة ناشئة من القومية التي تدعو إلى مقاومة النفوذ الخارجي (بما في ذلك الولايات المتحدة وإيران وتركيا)، في حين سيتبنى الزعيم الشيعي العراقي، مقتدى الصدر، الخطاب نفسه على أمل تحويله إلى مكاسب انتخابية.

بعد انتهاء الانتخابات، ستستخدم إيران علاقاتها مع قوات الحشد الشعبي الشيعي في العراق -حيث أسست بعض هذه الميليشيات أجنحة سياسية لتشارك في الانتخابات- في التأثير على تشكيل بنية الائتلاف في بغداد. ولتحقيق التوازن مع هذه المجموعات، سوف تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه الأموال والمساعدات إلى الأحزاب السنية والشيعية الأخرى في العراق. وبالنظر إلى رسوخ الساسة العراقيين الشيعة المواليين لإيران، فإن كتلة الدول الخليجية ستواجه صعوبة في إضعاف نفوذ طهران هناك.

## اقليم كردستان بعد الاستفتاء

إلى الشمال، في اقليم كردستان العراق، أدت المحاولة الفاشلة لإعلان الاستقلال قرب نهاية العام ٢٠١٧ إلى جعل الانقسام بين محافظة أربيل (بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني) ومحافظة السليمانية (بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني) أكثر وضوحاً. وسوف تعود تركيا وإيران مرة أخرى إلى ممارسة دوريهما المعتادين باعتبارهما راعيين اقتصاديين وسياسيين لكل من الحزبين، على التوالي، في العام المقبل. وبينما تتقدم مفاوضات الحكم الذاتي مع الحكومة المركزية، سوف تستخدم بغداد علاقتها مع طهران في محاولة لدق الإسفين أعمق بين الأحزاب الكردية - مما يزيد من حدة المنافسة بين إيران وتركيا في البلاد.

وسوف يكون الخلاف المتزايد بين الكرد العراقيين واضحاً في نتائج الانتخابات العامة في المنطقة في العام ٢٠١٨، مما يعيق قدرة أربيل على مقايضة بغداد في مجالات عائدات النفط والأراضي المتنازع عليها. وفي الأثناء، سوف تحاول السعودية استخدام رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري للتأثير على السياسة في بيروت من أجل تقويض مصالح حزب الله. لكن الجماعة المسلحة راسخة بعمق في لبنان. وعلى الرغم من المكاسب الدبلوماسية الصغيرة التي ستستخلصها السعودية بين الطائفتين السنية والمسيحية في البلاد في العام المقبل، فإن الرياض لن تتمكن من شن هجوم فعال على مكانة التمرد في البلد. وسوف تواجه تركيا حواجز مماثلة بينما تعتمد على صلاتها بالقيادة السنة في لبنان لمحاولة مواجهة شريك إيران المتشدد.

وحتى مع ذلك، فإن تركيا سوف تسعى إلى وسائل أخرى لوضع علامتها الخاصة في الشرق الأوسط. ومن المرجح أن تكون قطر حليفاً محتملاً في هذا الصدد: فالبلدان يرغبان في تحقيق مكانة إقليمية ويريدان الاستقلال عن جاريهما القويين "إيران والسعودية". وفي العام المقبل، سوف تعزز تركيا دعمها لقطر بنشر قوات ومعدات عسكرية على أراضيها وزيادة حجم التجارة معها. وسوف يؤدي الوجود المتزايد لتركيا في شبه الجزيرة العربية إلى استعداد السعودية، مع إبراز الانقسامات التي تتغلغل في تكوين مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، سوف تعمل الشراكة الناشئة بين تركيا وقطر على إحباط محاولات السعودية ترسيخ مكانتها كقوة سنية مهيمنة في الشرق الأوسط.

### ستراتيجية البقاء السعودية

بينما تتصارع المملكة العربية السعودية مع منافسيها في الخارج، سوف يتعين عليها أن تتصارع أيضاً مع الإصلاحات الصعبة في الداخل. وعلى الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي سوف تضطر إلى إجراء إصلاحات صعبة في العام المقبل، فإن الإصلاحات السعودية هي الأكبر والأكثر طموحاً. وفي قلب التغييرات السياسية المحلية الجارية، سيكون ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، الذي سيستخدم سلطته الجديدة للدفع بأجندته الجسورة. وسوف يسعى الزعيم الشاب إلى الوفاء بوعوده بالإصلاح الاقتصادي الجريء، بهدف تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال الضرائب وأرباح الاستثمار، وتحفيز نمو القطاع الخاص، وتأمين القوى العاملة في المملكة.

لا تستطيع السعودية أن تتحمل كلفة تأجيل هذه الإصلاحات الاقتصادية الصعبة، وسوف يرى مواطنوها قريباً علامات ملموسة على حدوث التغيير المؤلم - والضروري مع ذلك. ولتحقيق التوازن في ميزانيتها، لن يكون أمام الرياض خيار سوى فرض ضرائب جديدة، والمضي قدماً في طرح العام الجزئي الأساسي المخطط له لأسهم شركة النفط العربية السعودية، والذي سيوفر رأس المال الذي تمس الحاجة إليه لاستثمارات المملكة في المستقبل. (من المقرر أن يتم طرح الاكتتاب حالياً في العام ٢٠١٨، لكنه ربما يتأجل مرة أخرى). وبينما يمكن أن ترتفع أسعار السلع اليومية، مثل الوقود، فإن منسوب السخط الشعبي ربما يرتفع معها أيضاً. وسوف تكون الحكومة مستجيبة لمطالب شعبها "حيث ستقوم بمراجعة بعض الأهداف إذا اعتُبرت مفرطة الشدة. وبفضل هذا الاهتمام والمرونة، في جزء منه، إلى جانب الرغبة في تعزيز استثماراتها الرأسمالية في العام المقبل، سوف تصل المملكة إلى العديد من أهدافها - بما في ذلك تحقيق ارتفاع في الإيرادات غير النفطية.



تتطلب بعض الأهداف الاقتصادية السعودية إحداث تغييرات جريئة في السلوك الاجتماعي، والتي سيتطلب تشجيعها وقتاً. وفي نهاية المطاف، يعتزم الملك سلمان تصميم عقد اجتماعي جديد يقوم بتعديل ما يتوقعه المواطنون من حكومتهم، والعكس بالعكس. وفي هذه الأثناء، سوف تتخذ المملكة خطوات ملحوظة نحو إبرام ذلك العقد. ومن المرجح أن تمنح الرياض النساء الحق في قيادة السيارات في حزيران (يونيو) ٢٠١٨، وسوف تتزايد فرص الترفيه الجديدة على مدار العام. وسوف يمهد ولي العهد لكل خطوة بإعلانات تجريبية عن التدابير المقبلة، لقياس رد فعل الجمهور والوفاء بتعهداته بالحفاظ على الشفافية. وعلى الرغم من أن رجال الدين المحافظين في البلاد سيحاولون أن يقفوا في طريق الإصلاح من خلال مناشدة الديموقراطية القديمة التي يساورها القلق من إصلاحات الأمير الجريئة، فإن الشباب السعوديين سيعتقدون بشكل متزايد رؤية سلمان لمستقبل المملكة.

### الاتجاهات القومية في شمال أفريقيا

سوف تنظر الحكومة المصرية عن كثب إلى الرأي العام المحلي في العام المقبل. وسوف تجري البلاد انتخابات رئاسية في أيار (مايو) المقبل. وسوف يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة التصويت بعناية، مما يترك للمصريين خيارات قليلة فيما يخص اختياراتهم الفعلية. ولكن الأهم من ذلك سيكون عدد العاملين في فعاليات الحملة، ونشاط وسائل التواصل الاجتماعي، وإقبال الناخبين على الاقتراع - وسوف يكشف كل ذلك عن بعض تفاصيل آراء الناخبين في الاستراتيجيات الاقتصادية والأمنية في مصر. وسوف يتم توجيه أي سخط شعبي من الحكومة في القاهرة ليرمز من خلال مرشحي المعارضة، مثل المحامي خالد علي. وسوف يوجه تخفيض الدعم الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي، والمقرر إنفاذه في العام ٢٠١٨، ضربة قوية للمواطنين من الطبقتين الدنيا والوسطى، لكن القاهرة ستحاول التخفيف من حدة التداعيات السياسية في الداخل من خلال تقديم المساعدات النقدية.

مع انتعاشها بقروض صندوق النقد الدولي، سوف تمارس مصر استقلالية أكبر في علاقاتها مع الخارج. (كلما كان البلد أكثر تماسكاً من الناحية المالية، قل اعتماده على الداعمين الأجانب). وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف توازن القاهرة علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا، بينما تبقى على مسافة بينها وبين السعودية. وعلى الرغم من أن مصر ليست صديقة لإيران، فإنها ليست مغرمة بالخضوع لمطالب السعودية أيضاً. وبالمثل، سوف تجد القاهرة نفسها بعيدة عن أنقرة في العام المقبل، بينما تقدم تركيا الدعم للقضية الفلسطينية - مقللة بذلك من فضل مصر كوسيط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وسوف تحاول مصر أن تأخذ الأعمال التركية في الاعتبار، وأن تدير مشاكلها بشكل أفضل مع النشاط في سيناء، ومن خلال محاولة إقامة علاقات أعمق مع حماس، المجموعة الفلسطينية المكلفة بإدارة قطاع غزة. سوف تساعد القاهرة أيضاً في جهود واشنطن للتفاوض على اتفاق سلام جديد بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي جوار مصر القريب، سوف يتراكم الزخم وراء محاولة إجراء انتخابات في ليبيا. ولكن، على الرغم من أن المبادرة الأخيرة التي تدعمها الأمم المتحدة تكسب الدعم، فإن من غير المرجح أن تتغلب العديد من الفصائل المشاركة في محادثات السلام على خلافاتها في العام المقبل. ومع ذلك، نشأ في الفترة الأخيرة شكل مشترك من النزعة الوطنية بين أقوى الجماعات في شرق وغرب ليبيا - بما في ذلك جنرال الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، الذي يحصل تدريجياً على موافقة المجتمع الدولي. وسوف يعرض مؤتمر وطني ينعقد في تونس في العام ٢٠١٨، والذي يهدف إلى حفز العملية الانتخابية، الأرضية المشتركة التي ظهرت في ليبيا في العام ٢٠١٨. ولكن، حتى مع ذلك، فإن عدداً قليلاً من الأطراف سوف يقتنع بأن المحادثات برعاية الأمم المتحدة ستلبي مطالبها، وستضمن الأقوى من بينها، مثل جماعة حفتر، مواصلة العمل من أجل تأكيد مصالحها الخاصة بينما تتكشف المفاوضات.

## الحروب الجهادية

ربما يكون تنظيم "الدولة الإسلامية" قد مني بهزيمة ساحقة في العراق وسورية، ولكن الحرب ضد الجماعات المتطرفة في العالم لم تنته بعد. وسوف يحاول تنظيم القاعدة استغلال انهيار ما تسمى "الخلافة" التي أقامها تنظيم الدولة الإسلامية، من أجل تلميع سمعته كزعيم للحركة الجهادية العالمية، ونشر رؤيته "للصراع الطويل". وسوف تهدف جهود التجنيد التي تبذلها المجموعة في العام ٢٠١٨ إلى جذب أتباع "داعش" الحاليين والمحتملين. سوف يسعى كل من تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية إلى استغلال الدول الضعيفة حيث يستطيعان إنشاء معازل جديدة أو توسيع مواقعهما القديمة، مع التركيز على اليمن وليبيا وشبه جزيرة سيناء. وقد تكون الأماكن غير المحكومة في منطقة الساحل الأفريقي وأفغانستان والصومال مغرية لهما أيضاً. وفي هذه الأثناء، سوف يتطلع تنظيم القاعدة إلى استعادة قواعده المنخرطة في النزاعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط - بما في ذلك سورية، حيث عرض الانقسام بين تنظيم القاعدة و"هيئة تحرير الشام"، تماسك المنظمة للخطر. وبينما تستمر المعركة من أجل كسب قلوب وعقول المجندين المحتملين في جميع أنحاء العالم، فكذلك سيفعل تهديد المتشددون المحليين، الذي يستلهم الأيديولوجيات المتطرفة المتنافسة، والتي تحثهم على شن الهجمات.

## الاتجاهات العالمية

مع أنه لا يمكن استبعاد التهديد بنشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، فإن الولايات المتحدة ربما تحاول تجنب توجيه ضربة وقائية مكلفة ضد برنامج الأسلحة النووية للشمال، والتي يمكن أن تعيد إغراق الاقتصاد العالمي في الركود مرة أخرى. وبدلاً من ذلك، سوف يؤدي عرض بيونغ يانغ لردع نووي قابل للاستخدام في العام المقبل إلى بدء عهد جديد وغير مستقر من سياسة الاحتواء.

### التحوط في كل مكان:

سوف يشكل تعميق التعاون بين الصين وروسيا تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة، مما يدفع واشنطن إلى محاولة مواجهة الشراكة الناشئة عن طريق تعزيز حلفائها في المناطق الأوراسية الحدودية. وسوف تُعَرَّف سيولة التحالفات بين القوى العظمى النظام الدولي باطراد بينما توازن موسكو وبكين نفسيهما في مقابل بعضهما البعض، تماماً بينما يحاول العديد من حلفاء الولايات المتحدة الاحتفاظ بعلاقاتهم مع واشنطن.

### وضع العلاقات التجارية في الاختبار:

سوف يمضي البيت الأبيض قدماً بأجندة تجارية هجومية تستهدف الصين، والمكسيك وكوريا الجنوبية واليابان. وفي حين يتعلق اتفاق الولايات المتحدة التجاري مع كوريا الجنوبية على حيط، فسوف تكون للمضوابط التي يفرضها القانون والكونغرس على السلطة التنفيذية الأمريكية فرصة أفضل للإبقاء على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية قائماً. وسوف تُعري أحادية الجانب الأمريكية المتصاعدة في مجال التجارة نقاط ضعف منظمة التجارة العالمية، لكنها لن تمزق التكتل أو تؤذّن باندلاع حرب اقتصادية.

### مراجعة إيران:

سوف تؤدي إنجازات كوريا الشمالية في مجال الأسلحة النووية إلى تحفيز سياسة أمريكية متشددة تجاه إيران، بما يعرض للخطر خطة العمل الشاملة المشتركة. وبينما تضم الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل الصفوف ضد إيران، فإن المعارك بالوكالة عبر الشرق الأوسط ستتكاثر. لكن إيران لن تخرج من الاتفاق مع الغرب. ومع ذلك، سوف تستغل روسيا التوتر المتصاعد بين واشنطن وطهران، بالإضافة إلى ميزتها في ميدان المعركة السوري، لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط على حساب الولايات المتحدة.

## إدارة استراتيجية خروج للنفط:

يأمل منتجو النفط الرئيسيون في البقاء على المسار لإعادة التوازن إلى سوق النفط العالمية في العام ٢٠١٨. ومع اقتراب الموعد النهائي لاتفاقيتهم لتحديد الإنتاج وخفض المخزونات، فإن مستوى الامتثال سينخفض بين أعضاء منظمة "أوبك" وغير الأعضاء فيها على حد سواء. لكن السعودية وروسيا ربما تتمكنان، حتى مع ذلك، من العمل معا لمواجهة ارتفاع متوقع في إنتاج نفط الصخر الزيتي في الولايات المتحدة.

## المرحلة القادمة من الإصلاح في الصين:

سوف ينقضُ الرئيس الصيني، شي جين بينغ، على المصالح المحلية الراسخة بينما تتعامل الحكومة المركزية مع عنوان المرحلة القادمة من برنامجها الإصلاحي: إعادة توزيع الثروة. ومن شأن تباطؤ قطاع العقارات واستحقاقات ديون الشركات أن تضاعف الضغوط المالية على حزام الصدا شمال شرق الصين في العام ٢٠١٨، لكن بكين تمتلك الأدوات التي تحتاجها لمنع حدوث أزمة ديون منهجية.

## فرنسا تجد صوتها:

سوف تجد فرنسا نفسها أقرب إلى أن تكون على قدم المساواة مع ألمانيا في العام المقبل، لأنها تدافع عن المصالح الأوروبية الجنوبية وتناقش إصلاح منطقة اليورو. وسوف يرسل احتمال قدوم حكومة متشككة في الأوروبية في إيطاليا موجات من الارتجاج عبر الأسواق المالية، لكن ذلك البلد لن يغادر منطقة العملة الأوروبية الموحدة.

## الشعبوية في أمريكا اللاتينية:

سوف يتسبب السخط الشعبي من المؤسسة السياسية بموسم انتخابات أكثر تنافسية في ثلاثة من أكبر اقتصادات أمريكا اللاتينية: المكسيك والبرازيل وكولومبيا. وإذا وصل رئيس شعبي إلى سدة الرئاسة في المكسيك، فإن الكونغرس سيمنعه من إجراء أي تغييرات كاسحة في السياسة. وفي الوقت نفسه، سوف تتاح للبرازيل والأرجنتين نوافذ ضيقة لتنفيذ الإصلاحات المحلية والمضي قدماً في المحادثات التجارية في السوق المشتركة للجنوب قبل أن تشرع القيود السياسية في التراكم ضدتهما.

\* \* \*

في عالم اليوم، تصبح الدول أكثر ترابطاً بشكل متزايد عبر الجو والبر والبحر والفضاء السيرانى. وبينما ربطت العولمة بين البلدان والقارات، فإن حدود الخريطة وحواجز الجغرافيا قد أصبحت، في بعض النواحي، بالية عفا عليها الزمن. والآن، يمكن أن تكون للأحداث في إحدى المناطق بسهولة عواقب في منطقة أخرى، بل وحتى أن تُحدث موجات ارتدادية في جميع أنحاء العالم. وفيما يلي، سوف نستكشف تلك الأحداث التي لها أكبر الأثر على صنع القرار الدولي خلال فترة التوقعات.

- سوف تتبنى الولايات المتحدة على مضض سياسة احتواء تجاه كوريا الشمالية عندما تحقق بيونغ يانغ رادعا نوويا موثوقا قابلا للاستخدام، وهو ما قد يتم في العام ٢٠١٨.
- سوف يشكل تحالف ناشئ بين الصين وروسيا تحديا متزايدا للهيمنة الأمريكية، على الرغم من أن التحالفات ستبقى سائلة وفضفاضة في جميع أنحاء العالم.
- بالعمل ضمن حدود منظمة التجارة العالمية وخارجها، ستتابع الولايات المتحدة أجندة تجارية عدوانية ضد الصين والمكسيك وكوريا الجنوبية واليابان.
- مع انتعاش سوق النفط العالمية، ستتحمل المملكة العربية السعودية عبء الإبقاء على تخفيضات الإنتاج قائمة، بينما يحاول منتجو النفط الآخرون التراجع عن حصصهم المتفق عليها. وسوف يتطلع السعوديون إلى روسيا للمساعدة في التصدي لزيادة متوقعة في إنتاج النفط من الصخر الزيتي في الولايات المتحدة.

## الجغرافيا السياسية عائدة بنزعة انتقام

سوف تبدأ الدول في جميع أنحاء العالم السنة الجديدة مع القليل من الأخبار الجيدة. فبعد عقد من الأزمة المالية التي هزت العالم حتى أسسه، شرع النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أخيراً في التقاط أنفاسه. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة تتجاوز ٣,٥ في المائة في العام ٢٠١٨ - وهي أسرع وتيرة نشهدها خلال ثماني سنوات.

لكن العديد من المشاكل الهيكلية العميقة التي كشفت عنها الأزمة المالية سوف تبقى، مما يؤشر على انتعاش أكثر هشاشة مقارنة بدورات عودة الاقتصاد في الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من المخاطر الجيوسياسية - الصراع الذي يلوح في الأفق في شبه الجزيرة الكورية، والتهديدات بنشوب حرب تجارية عالمية، وخطوط القتال الصارخة التي رسمت في الشرق الأوسط، والقلق على الديون الصينية والإيطالية - على سبيل المثال لا الحصر - يمكن أن توقف التعافي الاقتصادي قبل أن ينجز. وكما قال مستشار الأمن القومي الأمريكي ه. م. ماكاستر مؤخراً، فإن "ظروف الجغرافيا السياسية لحقبة الحرب الباردة عائدة، وهي تعود بنزعة ثأر بعد هذه الإجازة التي أخذناها من التاريخ في فترة ما بعد الحرب الباردة".

سوف تؤثر هذه التهديدات في حد ذاتها على كيفية تكيف الحكومات والشركات مع بيئة دولية أكثر توترا في العام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإن النتيجة الأسوأ لكل من هذه المخاطر ليست بالضرورة هي الأكثر احتمالا. ولأن الولايات المتحدة هي الجهة الفاعلة الوحيدة التي لديها القدرة على ترجيح موازين عدة سيناريوهات في أي من الاتجاهين، فإن أي توقعات للعام المقبل يجب أن تبدأ من واشنطن.

حتى الآن، كان أمام العالم عام لمراقبة رئاسة دونالد ترامب. ومع أن هناك بعض الجوانب الفريدة في ولايته، والتي ستكون بذلك عابرة في تأثيرها، فإن الكثير من تصرفات ترامب تنبع من قوى أكثر عمقا، والتي ستستمر إلى ما هو أبعد من فترته في المنصب. وفيما يتعلق بالجوانب الأولى، صنعت حفنة من التحقيقات التي أجريت حول السلطة التنفيذية الأمريكية الأخبار على مدى العام ٢٠١٧. وقد عمل الكونغرس على تقييد يدي الرئيس فيما يتعلق برفع العقوبات المفروضة على روسيا. (وربما يحاول المشرعون أيضا منع ترامب من الانسحاب بشكل أحادي من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في العام ٢٠١٨). كما تدخلت مؤسسة الأمن القومي من أجل المحافظة على التزامات أمريكا تجاه حلف الناتو، بينما تحاول الحد بوضوح من المخاطر المرتبطة بإشعال حرب مع كوريا الشمالية أو التخلي عن الاتفاق النووي مع إيران. وقد تحدث الأرقام على مستوى الولايات والشركات وعلى المستوى المحلي صراحة محاولات ترامب الانسحاب من اتفاق باريس بشأن التغير المناخي وتخفيض دعم الدولة لمصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

لكن ترامب لا يعتبر نفسه أيضا مدينا للفضل للحزب الجمهوري أو لمستشاريه للأمن القومي، وقد عرض ترردا أقل من معظم رؤساء الولايات المتحدة في إقالة المعارضين أو تعيين الموالين الذين يلتزمون بأجندته. وبذلك، فإن ترامب يتمتع بهامش مناورة أوسع مما كان لدى معظم أسلافه، والذي يستطيع أن يعمل ضمنه، وهو ما لا يقتصر تأثيره على خطر توسيع الشقوق في الحزب الجمهوري في سنة انتخابية وحسب، وإنما سيعمل أيضا على إبقاء حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء واقفين على رؤوس أصابع أقدامهم بينما يحاولون التمييز بين الخطاب والواقع فيما يصدر عن البيت الأبيض.

## التكيف مع كوريا شمالية نووية

سيكون أكثر قرارات ترامب جلبا للتبعات هو كيفية التعامل مع تطوير كوريا الشمالية السريع لترسانتها النووية. ويبدو أن نافذة توجيه الولايات المتحدة ضربة استباقية تهدف إلى تدمير برنامج بيونغ يانغ تغلق سريعاً. ومع أنه لا يمكن استبعاد توجيهه ضربة وقائية، فإن ثمنها الباهظ -نشوب حرب فوضوية تعيد العالم وراء إلى الركود الاقتصادي- سيجعل الولايات المتحدة أكثر احتمالاً لتكييف نفسها مع الواقع غير المريح لامتلاك كوريا الشمالية رادعاً نووياً عاملاً. وسوف يؤذن ذلك بالقبول ببداية حقبة جديدة غير مستقرة من الردع النووي بينما تتبنى الولايات المتحدة وحلفاؤها الآسيويون سياسة احتواء تجاه "المملكة المتنسكة". وسوف يزيد التدهور التدريجي لاتفاقيات السيطرة على الأسلحة التي أبرمت في القرن العشرين من تعقيد الأمور فقط بينما تحاول روسيا والصين موازنة توسيع الولايات المتحدة شبكتها للدفاع الجوي.

في الحقيقة، وجدت روسيا والصين مؤخراً سبباً إضافياً للتعاون بدلا من المنافسة مع بعضهما البعض. ويعمل كلا البلدين على عزل نفسيهما عن الضغوط الأمريكية والتقليل من نفوذ واشنطن في المسارح الاستراتيجية في جمع أنحاء العالم. ولتحقيق هذه الغاية، اتفقت الدولتان على تقسيم للعمل من نوع ما: فحيث تتقاسم كلا الدولتين المصالح، تتعامل روسيا مع القضايا الأمنية وفق ما تراه مناسباً، في حين تتولى الصين القيادة في الشؤون التجارية. كما عمقت موسكو وبكين تعاونهما في التمويل، والتجارة، والطاقة، والأمن السيبراني والدفاع.

على الرغم من أن هذه الشراكة الناجمة تشكل خطراً استراتيجياً على الولايات المتحدة، فإنها ستوفر أيضاً فرصة كبيرة يمكن استغلالها بينما تحاول واشنطن تعزيز حلفائها في جوار روسيا والصين. (يمكن أن تشكل تايوان بشكل خاص مصدراً للخلاف بين واشنطن وبكين في العام القادم). ومع ذلك، لا تشبه البيئة الدولية اليوم حقبة الحرب الباردة، عندما كانت خطوط أكثر وضوحاً تحدد التحالفات، وعندما انخرطت القوى العظمى في منافسات محصلتها صفر. وسوف تعمل الاعتمادية التجارية المتبادلة، وغياب الثقة المتبادل والضمانات الأمنية غير الموثوقة على تشجيع الحلفاء الظاهريين على التحوط ضد بعضهم البعض من أجل حماية أنفسهم. وسوف تكون هذه العلاقات السائلة هي التي تحدد النظام الدولي في العام ٢٠١٨ وما وراءه.

## أجندة تجارية أمريكية حازمة

لن يُعفي التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية أياً من الصين وكوريا الجنوبية أو اليابان من صرامة الولايات المتحدة في مجال التجارة. وتبدو إدارة ترامب فريدة في رغبتها في الفصل بين أزمة كوريا الشمالية وبين أجندتها التجارية. وفي التزام بقرار البيت الأبيض استهداف البلدان التي تعاني الولايات المتحدة من عجز تجاري كبير معها، سوف تبقى الصين والمكسيك وكوريا الجنوبية في مرمى نيران واشنطن في العام ٢٠١٨. (كما اكتشفت إدارة ترامب بسرعة، فإنه ليس من السهل عزل ألمانيا عن بقية الاتحاد الأوروبي الذي يحميها إلى حد ما من التدابير التجارية العقابية للبيت الأبيض).

في حال وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، فسيكون تخلي الولايات المتحدة عن اتفاقها التجاري مع كوريا الجنوبية أكثر ترجيحاً من التخلي عن الاتفاقيات الأخرى المطروحة على الطاولة. وكانت الروابط التي تربط اقتصاد الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية أضعف من تلك التي تربطها بدول مثل المكسيك. ومع أن إدارة ترامب يمكن أن تختار الانسحاب من اتفاقية "نافتا" في العام القادم، فإن مؤيدي الكتلة -بمن فيهم المشرعون الأمريكيون الذين سيزنون مخاطر الانسحاب بينما يتجهون إلى انتخابات منتصف المدة- سوف يحاولون أن يوقفوا قانونياً الخطوات التي يتخذها الرئيس، من أجل منع المعاهدة التجارية من الانهيار. وعلى العموم، فإن دور الكونغرس الأمريكي في تنظيم التجارة الخارجية والنزاعات القانونية سوف يستمر في الحيلولة دون اتخاذ إجراءات تنفيذية في السنة الجديدة.

ربما يكون الفصل بين الأمن القومي والتجارة فريداً بالنسبة لإدارة ترامب، لكن النزعة الحمائية، مقرونة برغبة في الاستخفاف بقواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية، كانت موجودة في واشنطن قبل أن يصل ترامب إلى البيت الأبيض. وقد تبنت واشنطن منذ وقت طويل رأياً يقول بأن منظمة التجارة العالمية لا تتمتع بالتأهيل ولا الأدوات لمحاسبة الصين على انتهاكاتهما للتجارة الحرة، والتي ترتكبها ماركتها الخاصة من رأسمالية الدولة. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي واليابان يشاركان الولايات المتحدة رغبتها في تطبيق أكثر حزمياً لأحكام منظمة التجارة العالمية، فإن واشنطن لن تعتمد على الاحتمال الضئيل بأن تدفع هذه الهيئة التجارية الدولية ثقبلة الحركة بإصلاحات عبر بيروقراطيتها المضجرة القائمة على الإجماع.

بينما تضع الصين مباشرة تحت عينها، سوف توجه واشنطن صفقة إلى بكين عن طريق اتخاذ تدابير عقابية في التجارة، والاستثمار، وفرض أحكام الملكية الفكرية، والتي يمكنها أن تقول إنها داخل أو خارج نطاق اختصاص منظمة التجارة العالمية، اعتماداً على التصنيف الذي يكون أكثر ملاءمة لاحتياجاتها. وقد رفضت الولايات المتحدة الغبار مسبقاً عن اثنتين من الأدوات التجارية المهمة المتوفرة تحت تصرفها: تحقيق وفق القسم ٣٠١ في سرقة الملكية الفكرية والنقل القسري للتكنولوجيا، وتحقيق وفق القسم ٢٣٢ حول ما إذا كانت مستوردات الصلب الصيني تُلحق الضرر بالأمن القومي، بحيث تخضع بذلك للتعريفات الجمركية. (من المقرر إجراء مراجعة للحالة الأولى في آب (أغسطس))، ومراجعة للقضية الثانية في كانون الأول (يناير)، حيث سيكون لدى الرئيس عند أي من النقطتين ٩٠ يوماً للتصرف إزاء القضية المعنية). كما ستواصل واشنطن الضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل منع الصين من الحصول على مكانة "اقتصاد السوق" من منظمة التجارة الدولية -وهي تسمية تزعم بكين أن المنظمة وعدتها بها في العام ٢٠١٦، والتي سيكون من شأنها أن تجعل فرض تدابير لمكافحة الإغراق ضد الصين أكثر صعوبة. ومع أن صدور حكم على التحدي القانوني في هذا الشأن لن يحدث حتى العام ٢٠١٩، فإن لجنة من منظمة التجارة الدولية سوف تراجع هذه القضية في العام ٢٠١٨.

سوف تستمر فظاظة إدارة ترامب التي تشكل علامتها المميزة، وسعيها إلى تنفيذ أجندتها التجارية من جانب واحد، في قرع أجراس الإنذار وإثارة القلق في جميع أنحاء العالم، تاركة الانطباع بأن البيت الأبيض عازم على تفكيك منظمة التجارة العالمية وتدمير النظام التجاري العالمي الذي كانت الولايات المتحدة تدعمه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن هذا النوع من القلق غير مبرر على الأرجح. فمع أن الولايات المتحدة ستكون أكثر رغبة في العمل بشكل مستقل خارج حدود منظمة التجارة العالمية، فإنها لن تتحمل المخاطر الاقتصادية التي ستنتج عن الانسحاب من الكتلة. وبدلاً من ذلك، سوف تعتمد واشنطن على منظمة التجارة العالمية كهيئة إنفاذ، حتى بينما تقوم بتعويض ضعف المؤسسة بإجراءات خاصة بها.

على الرغم من التصعيد، سوف يحجم البيت الأبيض عن بدء حرب تجارية. وفي حين أن شركاء الولايات المتحدة التجاريين سيراقبون تحركاتها مع بعض المخاوف، فإنهم سيستجيبون بلطف في الجزء الأكبر. وسوف يحاول البعض، مثل اليابان، تثبيط مناورات واشنطن عن طريق تسليط الضوء على علاقاتهم الاستراتيجية مع الولايات المتحدة واستثماراتهم فيها. وسوف يتحدى آخرون ممن يكونون تحت خط النار المباشر للبيت الأبيض الهجمات التجارية للولايات المتحدة، من خلال رفع قضايا في منظمة التجارة العالمية وفي المحاكم الأمريكية، حيث يمكن أن تستمر عمليات المقاضاة للنتجاوز فترة ترامب الرئاسية الحالية. وبالنسبة للصين، سوف تتقاطع بعض الإجراءات التجارية العقابية الأمريكية بدقة مع إصلاحات بكين المحلية، ولن تشكل تهديداً وجودياً للاقتصاد الصيني.

## تعاقد خام

باستثناء حدوث صدمة رئيسية للاقتصاد العالمي، يأمل منتجو النفط من أعضاء منظمة "أوبك" ومن غير الأعضاء فيها تحقيق هدفهم المتمثل في إعادة التوازن إلى سوق النفط في العام ٢٠١٨. وبينما تواصل مخزونات العالم الانخفاض في النصف الأول من العام، فإن الانقسات السياسية في العراق والقيود على القدرات الإنتاجية في ليبيا ونيجيريا سوف تخفف من احتمال قيام منتجي النفط بتمديد اتفاقهم بخصوص الحد من الإنتاج إلى العام ٢٠١٩. وسوف يعقد الموقعون على الاتفاق اجتماعاً حاسماً في حزيران (يونيو) لمراجعة مدى التقدم الذي تم إحرازه. سوف يكون السؤال الأكبر في العام الجديد هو: بأي قدر من النجاح ستمكن السعودية وحلفاؤها في الخليج من ضمان الاستمرار في تطبيق الاتفاق على حصص الإنتاج حتى نهاية مدته. وسوف يحاولون تحمل الجزء الأكبر من عبء إدامة تخفيضات الإنتاج بينما يشترط الامتثال للاتفاق في التسرب بين الأعضاء الآخرين التواقين إلى الخروج منه. وبينما يقترّب موعد انتهاء صلاحيته، يرجح أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من نفط الصخر الزيتي وسط ارتفاع أسعار النفط. وفي إطار عزمها على تثبيط حدوث انتعاش قوي في إنتاج الولايات المتحدة من الصخر الزيتي، ربما تستمر السعودية وروسيا في التعاون في قطاع الطاقة لوقت طويل بعد أن تنتهي الحصص الحالية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم السعودية المساعدة الروسية في تنويع قطاع الطاقة لديها بينما تعمل مع موسكو على تقييد الإنتاج.

لكن التعاون في مجال الطاقة لن يفعل الكثير لنزع فتيل المنافسة التي تتفاقم في الشرق الأوسط. وسوف يؤدي تعهد إدارة ترامب بمنع طهران من اتباع خطى كوريا الشمالية إلى إعادة طهران ومصير الاتفاق النووي مجدداً إلى دائرة الضوء. وسوف تعيد السعودية وإسرائيل، العاكفتين على كبح النفوذ الإيراني بينما تحظيان بمباركة البيض الأبيض، تنشيط حملتهما لإضعاف إيران وحلفائها، بما فيها جماعة حزب الله اللبنانية المتشددة.

بدعم من روسيا، سوف تحصل إيران على الموارد اللازمة للتمسك بموقفها بينما تتصاعد الحرب بين الوكلاء الإقليميين. لكنها ستكون حريصة على عدم إغضاب أوروبا، التي ستكون ضرورية لإعاقبة أي جهد تبذله الولايات المتحدة لتمزيق خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني). ولن يمثل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الصين وروسيا والهند، بشكل كامل لمحاولات الولايات المتحدة إعادة فرض عقوبات على قطاع الطاقة في إيران. أما إذا انهار الاتفاق النووي، فإن منتجي النفط ربما يتخلون عن تخفيضات إنتاجهم في وقت مبكر، بينما تتحرك السعودية وروسيا بسرعة لتعويض خسارة الإمدادات النفطية الإيرانية في السوق.

ينبع الكثير من أهمية أجندة الإصلاح السعودية والانهمك في إنعاش أسواق النفط العالمية من التحدي طويل الأجل الذي تواجهه المملكة ومنتجو النفط الآخرون: توسع سوق السيارات الكهربائية. وعلى مدى العام الماضي، قادت كل من أوروبا والصين والهند مبادرات سياسية هدفت إلى تعزيز تبني المركبات التي تعمل بالطاقة البديلة. وبالإضافة إلى ذلك تشير تقارير هذه الصناعة إلى طلب متصاعد على بطاريات السيارات والليثيوم التي تُصنع منه. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه سوف يستغرق عقوداً حتى يتكشف، فإن الاستثمار في إنتاج السيارات الكهربائية والتقنيات ذات الصلة سوف يرتفع في العام الجديد. ولأن مصادر الليثيوم مركزة في حفنة من الدول فقط، بما فيها الأرجنتين وتشيلي وبوليفيا، فإن العديد من هؤلاء المنتجين سيكونون في وضع جيد للاستفادة من الاهتمام المتزايد بالليثيوم—خاصة الأرجنتين، بما أن "السوق المشتركة للجنوب"، التي ينتمي إليها هذا البلد، ستقوم بتحرير سياساتها التجارية في العام ٢٠١٨.

### \* نشرت هذه التوقعات تحت عنوان: ٢٠١٨ Annual Forecast: Middle East and North Africa

\* مؤسسة التنبؤات الاستراتيجية، Strategic Forecasting, Inc. والمعروفة أكثر باسم "ستراتفور" STRATFOR، هي مركز دراسات استراتيجية وأمني أمريكي، يعد إحدى أهم المؤسسات الخاصة التي تعنى بقطاع الاستخبارات، وهو يعلن على الملأ طبيعة عمله التجسسي، ويجسد أحد أبرز وجوه خصخصة القطاعات الأمريكية الحكومية. تطلق عليه الصحافة الأمريكية اسم "وكالة المخابرات المركزية في الظل" أو الوجه المخصص للسي آي إيه، The Private CIA. ومعظم خبراء مركز ستراتفور ضباط وموظفون سابقون في الاستخبارات الأمريكية. \*ترجمة: علاء الدين أبو زينة/الغد

## نقطة ارتكاز جديدة للشرق الأوسط

\*يوشكا فيشر

بروجيكت سنديكيت: ٢٠١٨/١/٧

نحن نعيش في زمن يتسم بالتحولات الجيوسياسية. صحيح أن الجهود التي تبذلها الصين للحيلولة محل الولايات المتحدة بوصفها القوة الرائدة في العالم، أو التحول إلى شريك في القيادة العالمية على الأقل، تتلقى قدرا كبيرا مستحقا من الاهتمام. ولكن الديناميكيات الكلية، التي اتسم بها الشرق الأوسط لفترة طويلة، تشهد هي أيضا تحولا ملموسا. وهنا أيضا، من المرجح أن يتضاءل نفوذ الولايات المتحدة.

قبل ما يزيد على قرن من الزمن، قَسَمَ اتفاق سايكس بيكو الشرق الأوسط بين فرنسا وبريطانيا العظمى، وأسس حدودا وطنية ظلت قائمة إلى يومنا هذا. ولكن النظام الإقليمي يتغير الآن.

منذ تأسست دولة إسرائيل، ظل الصراع العربي الإسرائيلي مهيمنا إلى حد كبير على الساحة الجيوسياسية في المنطقة. وقد فازت إسرائيل بأول حرب عربية إسرائيلية في عام ١٩٤٨، وكل الحروب التي تلتها. ولكن هل يتمكن الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني من التوصل إلى تسوية مقبولة، فيحل السلام في الشرق الأوسط؟ تظل الإجابة على هذا التساؤل من الشواغل الرئيسية في الشؤون الدولية.

كان الإسرائيليون والفلسطينيون أقرب إلى تحقيق السلام من أي وقت مضى خلال الفترة بين التوقيع على اتفاقية أوسلو الأولى في الثالث عشر من سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ واغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن وضع القدس في اتفاقيتي أوسلو، الأولى في عام ١٩٩٣ والثانية في عام ١٩٩٥، تُرك بلا حل. وكان من المتفق عليه في عموم الأمر أن مثل هذه القضايا الحساسة والمعقدة يجب أن تُعالج في المرحلة النهائية من عملية السلام.

ثم فَقَدَ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أهميته المركزية في المنطقة بعد غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، ومع اندلاع ثورات الربيع العربي في أواخر عام ٢٠١٠، فقد قدرا أكبر من أهميته. وبعد عام ٢٠١١، هيمنت الحرب الأهلية السورية وظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على السرد الإقليمي. ولكن الآن بعد أن نجح تحالف دولي في حرمان داعش من "خلافته" في سوريا والعراق، تقدم الصراع بين إيران والمملكة العربية السعودية لفرض الهيمنة الإقليمية إلى الصدارة.

حتى الآن كانت المواجهات بين إيران والمملكة العربية السعودية تعتمد في الأساس على حروب الوكالة في سوريا واليمن. ولكن الدعم الذي يقدمه كل من البلدين للفصائل المتنافسة في لبنان، جنبا إلى جنب مع النزاع الدبلوماسي الجاري بين قطر والمملكة العربية السعودية، يشكل أيضا جزءا من الصراع الأكبر الدائر بين الطرفين.

وعلى هذه الخلفية، بدأ الأمر وكأن منزلة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستعصي على الحل حُفِّضَتْ إلى مستوى النزاع الهامشي. وظل الوضع على هذه الحال إلى أن قررت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من جانب واحد هذا الشهر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.



يقع مقر الحكومة الإسرائيلية والكنيست (البرلمان) في القدس الغربية، وتقوم شخصيات أجنبية بارزة بزيارات رسمية إلى هناك بشكل روتيني. ولكن ضم إسرائيل للقدس الشرقية من جانب واحد بعد حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ لم يُعترف به دولياً قط، وأبقت الدول الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، على سفاراتها في تل أبيب، لأن الجميع يعلمون أن وضع القدس قضية سياسية ودينية مشحونة ومحفوفة بالمخاطر.

وعلاوة على ذلك، تدرك كل الدول الأخرى أن ترجيح كفة واحدة على حساب الأخرى فيما يتصل بمسألة القدس من شأنه أن يلحق الضرر باحتمالات التوصل إلى حل الدولتين في نهاية المطاف - وهو الحل الذي يرجع منشأه إلى خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ - لأن كلا من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يزعم أن المدينة عاصمة له.

في عام ١٩٤٧ لم يكن حل الدولتين قابلاً للتطبيق، لأن الدول العربية استجابت لتأسيس إسرائيل بشن حرب ضدها. وعندما اعترف الفلسطينيون أخيراً بوجود إسرائيل في عام ١٩٩٣، اعتُبر ذلك القرار في حد ذاته خطوة كبيرة إلى الأمام.

ورغم أن الدبلوماسيين ما زالوا يتحدثون عن عملية السلام في الشرق الأوسط، فلم تشهد المنطقة لسنوات عديدة أي عملية لتحقيق السلام. ويظل حل الدولتين الخيار الوحيد الذي يمكن تصوره لإرضاء الجانبين، ولكنه يفقد قدراً متزايداً من المصداقية بمرور الوقت، في ظل التوسع المستمر في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. والآن ربما يعني اعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لإسرائيل نهاية حل الدولتين إلى الأبد.

بيد أن البديل، وهو الترتيب الثنائي القومية، من شأنه أن يفرض على إسرائيل معضلة البقاء إما دولة ديمقراطية أو دولة يهودية، ولكن ليس كليهما. فمع سحب حل الدولتين من على الطاولة، يصبح الأمر مسألة وقت فقط قبل أن يطالب الفلسطينيون، بعد التخلي عن النضال من أجل إقامة دولة خاصة بهم، بحقوق مدنية متساوية.

ويظل لدينا، من الناحية النظرية على الأقل، خيار ثالث: فربما يمكن إنشاء دولة فلسطينية في غزة تمتد إلى شمال سيناء، على أن يتم وضعها تحت سيطرة مصر فعلياً، في حين يمكن تقسيم الضفة الغربية بين إسرائيل والأردن. لكن الفلسطينيين لن يقبلوا أبداً بهذه النتيجة، التي لن تحل أيضاً مشكلة تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية.

لا يملك المرء إلا أن يتساءل لماذا قرر ترمب التحرك فيما يتصل بقضية القدس الآن. هل كان ذلك نتيجة لافتقاره المعتاد إلى العقلانية، أم أن الأمر برمته يرجع إلى السياسة الداخلية؟ أم أنه يفكر في حل إقليمي جديد يتجاوز المعايير التقليدية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟

من الجدير بالملاحظة أن مسعى ترمب الأحادي لم يجلب إلا استجابة معتدلة من القوى العربية الكبرى (المملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن). فالسعوديون يعتبرون التصدي لإيران أولوية قصوى. ولأن المملكة العربية السعودية أضعف من أن تكسب هذه المعركة بمفردها - وخاصة في لبنان وسوريا - فسوف تواصل تعزيز علاقاتها مع غيرها من خصوم إيران، وخاصة القوة العسكرية العظمى في المنطقة: إسرائيل.

الواقع أن التحالف الناشئ بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل، والذي لم يكن متصوراً من قبل، من المرجح أن يصبح إحدى القوى الدافعة للشرق الأوسط الجديد. ويمكن لعامل الوقت فقط أن ينبئنا ماذا قد يكون ثمن هذا التحالف المناهض لإيران.

\*وزير سابق للخارجية الألمانية

## الشرق الأوسط ومحاولات البحث عن الهوية

\*نور الدين صوفي

روناهي : ٢٠١٨/١/٨

تزداد كل يوم النقاشات والأحداث التي يمر بها العالم، وتوضع التكهّنات عن مصير الإنسانية في محاولة لفهم العصر، وتثبيت هويته الإيديولوجية، وباختلاف المدارس الفكرية والسياسية تختلف جهات النظر بين المفكرين والباحثين عن تحديد الهوية وماهيتها.

وإذا كان كل مفكر خاص في مجتمع أو طبقة اجتماعية فإنه في النتيجة ابن هذا الوسط الاجتماعي شاء أم أبى...، وهو بذلك ممثل لهذا الوسط ولسان حاله، لذلك فإن وجهة نظره تتبلور على ضوء أهداف هذه الطبقة الاجتماعية ومصالحها. وإذا كانت التطورات الاجتماعية والإيديولوجية - كما شهد التاريخ على الدوام - وليدة وسط اجتماعي أو طبقة أو إقليم معين دون غيره، فإن المفكرين سوف ينقسمون حتماً بين مروج لهذه الإيديولوجيات وبين ناقد لها، وكل طرف سيحاول وضع البراهين القاطعة ليجعل من فكره نتيجة حتمية وواقعية لا مناص منها، وبذلك تظهر على الساحة مقاييس القبول والرد، وتشكل لوحة متشابكة ومتداخلة كشبكة العنكبوت.

في هذا الوسط الضبابي والدهاليز المتعرجة، يصبح من الصعوبة بمكان كشف الحقيقة وتبنيها دون أن يصبح المرء وسيلة أو آلة، فيسقط في مواقع غير مشرفة ولا تليق به، ودون شك فإن الديالكتيك التاريخي لتطور المجتمع الإنساني كان نتيجة التضاد للأطروحة والمضادة ضمن وحدة متكاملة وفق قانون وحدة وصراع الأضداد.

وفقاً لصيرورة الحركة واستمراريتها تفيد الأطراف والأطراف المضادة من حيث الشكل لا المضمون، وبذلك فإن حقيقة الصراع تحافظ على نفسها وتبقى وحدها الحقيقة الحتمية غير القابلة للتغيير، مع العلم أن تبني طرف وتنكر طرف آخر هو من أهم الأخطاء الناتجة عن المقاربات الأيديولوجية البحثية، فلا التطرف ولا المساومة والاستسلام. وهذه رؤية أحادية الجانب، فلا ترى في اللوحة إلا اللون الأسود والأبيض، مع العلم أن بين هذين اللونين عشرات الألوان التي تبدو أكثر رونقاً وجمالاً، لذلك فالوصول إلى التركيبة الصحيحة في هذا الصراع وتبنيها هي الاختيار الأفضل من بين كل الأطراف، وبذلك فقط يمكن الحصول على ثمرة نتاج التطور الإنساني بمختلف منابعه ومصادره.

نتيجة التطور الرأسمالي نحو الاقتصاد الليبرالي ودولة الرفاه الاجتماعي في محاولة لكسب استمراريتها والحفاظ على نظامها في خضم الصراع مع الاشتراكية المشيدة المتمثلة بالاتحاد السوفيتي - الذي انهار في أوائل تسعينات القرن العشرين - تركت السياسة ثنائية القطب المجال أمام «نظام عالمي جديد»، أخذ يتبلور شيئاً فشيئاً ليأخذ أشكالاً وأسماءً مختلفة جديدة، وإزاء هذا الحدث المتمثل بانتهاء الاتحاد السوفيتي انهارت أحلام الكثيرين من الاشتراكيين السطحين والمرتبطين بحبل السرة بالنظام السوفيتي رغم أخطائه، وذوي الفهم المحدود للماركسية - اللينينية.

فكانوا اشتراكيين ليس وفق النظرية العلمية للاشتراكية، بل اشتراكية وفق الطراز أو الموديل السوفيتي الذي تحول إلى آلة في خدمة الدولة وبيروقراطيتها، وتحت اسم ديكتاتورية البروليتاريا.

وفي الطرف الآخر عاشت الإمبريالية أحلام اليقظة بنصر مزيف وخذعت نفسها وكأن انهيار الاتحاد السوفيتي هو نصر للرأسمالية وبشر مفكروها كفوكو ياما بقرب نهاية التاريخ، وراحت الإمبريالية بذلك تروج للنظام العالمي

الجديد وفق المقاييس الرأسمالية لتثبيت بذلك حتمية النظام الرأسمالي وصيرورته، وأطلقوا على النظام العالمي الجديد أسماءً مختلفة، وقاموا بالدعاية له، ووصلت هذه الدعاية لدى المفكرين إلى حدّ الادعاء بنهاية التاريخ كما ذكرنا، وجيّرت التطوّرات التكنولوجية في مجال المعلوماتية بشكل خاص لخدمة الدعاية والترويج لها ولثقافتها المادية الاستهلاكية الرخيصة، في محاولة لتطبيع الهوية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم بطابعها، وبدأت الأنظمة السياسية في مختلف دول العالم تحت راية الحكومة الأمريكية بتطبيق هذه النظريات على أرض الواقع في مجتمعاتها.

راحت الشركات الأمريكية الكبرى - العابرة للقارات - التي تعمل تحت اسم الليبرالية الجديدة، تزيل العقبات والحدود عن طريقها لتجتاز الحدود الوطنية للدول، وتتحد مع مثيلاتها من الشركات في الدول الصناعية الكبرى في السقف تحت اسم (البنك الدولي)، و(صندوق النقد الدولي) ولغات «الدولة الصناعية الكبرى».

هذا الشكل الجديد للاقتصاد وجمع الثروة في يد فئة رأسمالية قليلة، ترك الجانب الآخر في مواجهة البطالة والفقر والجوع، ولتنهار حكومات ودول أمام مشيئة هذه الشركات والمؤسسات، كما حدث في الأرجنتين مثلاً. وإذا كان لكلّ نظام اقتصادي انعكاسات تبني الهوية الجديدة للمجتمع، فإنّ النظام الاقتصادي الجديد الذي يسمّى العولمة أو الليبرالية الجديدة شكّل جديد للحياة بكلّ جوانبها.

ومن أهم هذه الجوانب هي الجانب الثقافي، فالهيمنة الاقتصادية تظلّ بسيطة أمام الفنّ والثقافة الذي يستهدف إزالة كلّ الثقافات الإنسانية وفرض الثقافة الأنجلوسكسونية كبديل، ولنتجاوز مجرد تصفيف الشعر على الطريقة الأمريكية وتقليد «رامبو» الأمريكي، وحتى الأكل على الطريقة الأمريكية، ليصبح الطراز أو الموديل الأمريكي (حالة ثقافة أكثر تجزراً) مسيطراً على عقول الشبيبة وأذواقهم في مختلف أنحاء المعمورة وأنماط حياتهم.

تخلق الإمبريالية الأمريكية - عن طريق استغلال وسائل الإعلام والتكنولوجيا المعلوماتية على أكمل وجه - جواً من الميوعة وتنكّر الذات والاستسلام. ذلك لأنّ لكلّ ثقافة - دون شك - نتاج يستحق الاستمتاع به والاستفادة منه، وفي الثقافة الأنجلوسكسونية أيضاً إنتاج يستحق التقدير بالفعل، ولكن شريطة ان يكون هناك تبادل عادل بين ثقافات مختلفة فمسرحيات شكسبير رائعة وبعض الأفلام الأمريكية جيدة أيضاً، ولكن كتابات تولستوي الروسي وهيغو الفرنسي وأشعار المتنبي العربي وطاغور الهندي وأحمد خاني الكردي رائعة أيضاً، فليكن هناك مثلاً «روك» أمريكي ولكن ليس على حساب الموسيقى الأفريقية أو العربية أو الكردية.

هذا الواقع تمّت مناقشته على مختلف المستويات، وأدلى كلّ مفكّر بدلوّه في هذا الموضوع، حيث أصبحت العولمة حديث الساعة في وسائل الإعلام - المقروءة منها والمسموعة والمرئية - في محاولة لفهم حقيقة العصر وتثبيت هويته إزاء هذه اللوحة، ما يتطلب منا النظر إلى منطقة الشرق الأوسط للتعرف على موقعها ضمن هذه الخارطة، ولنلاحظ حقائق تستحق الدراسة والبحث، فالإقتصاد متخلف هنا لا يعتمد على المواد الصناعية، وكذلك الأذواق.

لكن الأنظمة السياسية في المنطقة بقيت كما هي، وبينما الديمقراطية أضحت ذروة الإنتاج الإنساني لبناء عدالة اجتماعية بين البشر. وظلت هذه الفكرة غير مرغوبة وغير مرجحة للاستيراد، في حين أن الديمقراطية هي المادة التي تحتاج إليها منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى، وانقسم الشرقيون بذلك بين محافظين على القديم بما يحتويه من رجعية ومساوئ، وبين مستسلمين للثقافة الجديدة دون قيد أو شرط.

دون شكّ إنّ التنكّر للماضي التاريخي العريق هو تنكّر للهوية وانسلاخ للشخصية مؤداه الانهيار، وبالمقابل فإنّ الردّ الجديد - باعتبار مصدره من الغير - مقارنة رجعية متخلفة.

إنّ القيم الإنسانية والنتاج الأدبي والثقافي والتطور الحتمي للآلة وما ولدت من وسائل التطور والرفاه ليست حصراً على فئة معيّنة أو شعب محدّد، بل ثمرة لنضال المضطهدين والمسحوقين في جميع أنحاء المعمورة. إنّ الشرق جزء لا يتجزأ من العائلة الإنسانية، والانضمام إلى هذه العائلة نتيجة حتمية لا تقبل الترجيح، لذلك فالانضمام إلى هذه العائلة دون تنكّر للهوية الثقافية سيضيف إلى الألوان لونا جميلاً يجعل من تنوع الثقافة غنى ثقافياً وحديقة تضمّ من كلّ بستان وردة، وهذا الانضمام يتطلب عقلية ديمقراطية تستطيع أن تتفهم المشكلات الديمقراطية لشعوب منطقة الشرق الأوسط المكبلة بالمصالح الشوفينية والرجعية، ويتطلب أيضاً خلق الوسط الملائم لحوار ديمقراطي حرّ بين مختلف الثقافات، وقد آن الأوان لمناقشة مشكلات الشرق برؤية وذهنية منفتحة ديمقراطية، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا الأسلوب كفيل بوضع الحلول الناجحة لأكثر المشاكل تعقيداً.

فالصراع العربي - الإسرائيلي قد أهدر قدرات الشرق الأوسط أكثر مما يجب، وسخر كلّ إمكانياته في حرب لا طائل منها، وخدمت كثيراً القوى الإمبريالية وتجار السلاح، والقضية الكردية التي تشغل مركز الشرق الأوسط بين العرب والأتراك والفرس ليست أقل أهمية من الصراع العربي - الإسرائيلي.

بالرغم من الدور التاريخي الذي لعبه الشعب الكردي فإنه أصبح على الدوام ضحية للمؤامرات الدولية التي قامت بتقسيم الشرق الأوسط بشكل يخدم مصالحها وليبقى الشعب الكردي محروماً من أبسط حقوقه الإنسانية، ولم تكتفِ القوى الرجعية والفاشية في المنطقة عند هذا الحد بل مارست أبشع المجازر الدولية بحق هذا الشعب وفرقت هذه القوى الإمبريالية وزادت من الطين بلة بعلاقاتها المشبوهة مع الأنظمة المعادية للشعب الكردي، والحليفة للقوى الإمبريالية.

وعلى ضوء ما تقدّم فإن القضية الكردية تفرض نفسها على الساحة، ولكن ليس بوسائل العنف والتنكيل والإرهاب، بل بطرق سلمية وفي إطار ديمقراطي، وبهدف التخلص من العداوات والتجزئة بين الشعوب، فالشرق الأوسط بأنظمتها اللاديمقراطية والتجزئة التي يعانها تجعل منه ضعيفاً لا يستطيع المقاومة أو الوقوف أمام الهجمات الخارجية التي تستهدف هويته، فحلّ القضية الكردية هو الخطوة الأولى نحو شرق أوسط ديمقراطي، وخطوة أولى نحو فيدرالية حرّة، تستطيع أن تلحق بركب الحضارة الحديثة، فخوراً بموزاييك ثقافي وتاريخ عريق وبعقلية منفتحة بعيدة عن التطرّف أو التعصب أو التقوقع تحت اسم المحافظة على القديم، ومن غير ميوعة أو تماه واستسلام تبررها باسم الحداثة والتجديد.

وبذلك فقط يستطيع الشرق الأوسط أن يستفيد من الحضارة والتطور، وأن يضيف إلى الحضارة الإنسانية الكثير بإبداعات أبنائه وبهويتهم المشرقة في مواجهة العولمة وزمن الإنترنت والمعلوماتية.

الشعب الكردي مهياً لمثل هذا الحل الديمقراطي الكفيل بوضع نهاية لمعاناته، هذا الشعب الذي يسير تحت راية قيادة منفتحة ومستنيرة، ويحمل اليوم المشعل الوضاء وفي النسق الأمامي والريادي نحو فيدرالية شرق أوسطية ديمقراطية.

هذه المهمة تذكّرنا بالدور التاريخي الذي لعبه الكرد في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي، وفي مراحل مختلفة من تاريخ الشرق الأوسط. ولكن الشعب الكردي والشرق الأوسطيين مدعوون للنهوض معاً بهذه المهمة التاريخية والتي تليق بماضيهم العريق المشترك.

## التنمية السياسية والمستقبل

\*د. شفيق ناظم الغبرا

موقع قنطرة الألماني: ٢٠١٨/١/٨

تطرح في البلدان العربية تصورات متكررة حول التنمية. فالتنمية تحولت لهدف وذلك منذ ولادة الدولة العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مازالت هدفا للنظام العربي الراهن. وبما أن النظام العربي لم يقيم السبب الذي أدى لفشل أهداف التنمية السابقة، فسيكون من الصعب في معظم الحالات النجاح في تنمية جديدة، يبدو أن النظام العربي سيكرر فشله السابق بوسائل جديدة. وتضطدم التنمية الجديدة، في معظم الدول العربية، بالبيئة العربية غير الديمقراطية المضطربة وغير المساءلة.

لنأخذ مثلا خطط ٢٠٣٠ وكل ما هو على وزنها من أطروحات حول الريادة وبناء مركز مالي ومركز تجاري والمدن الذكية والسياحة الجديدة، سنجد أن هذه الخطط تعاني من ذات المشكلات التي عانت منها الخطط السابقة. في الخطط العربية الجديدة الكثير من التعظيم المبالغ به لمكانة المال والأعمال والتجارة والأسواق ومواكبة احتياجات السكن والمعيشة والعمل والتعليم. إن جانبا كبيرا من الخطط العربية مرتبط بالبناني الشاهقة وفخامة الهندسة والموائى العملاقة، لكن قيما أخرى مهمة تغيب عن معظم الخطط العربية. إن أحد أكثر المنطلقات ضعفا في الخطط العربية الراهنة اعتبار المواطن سلعة تباع وتشترى وبالتالي تكتفي بالمأكل والمشرب والنوم والسكن. هذا التصور لن يخلق تنمية، بل يؤدي لنمط من الفساد سيؤثر سلبا في الاقتصاد وبيئة العمل وضمانات الحياة الكريمة.

في الجوهر يغيب عن الخطط الخليجية والعربية مكانة الإنسان العربي والخليجي بصفته كائنا سياسيا يفكر لنفسه ويزداد استعدادا للتمسك بحقوق أصيلة تؤهله للمساءلة والمشاركة. إن عدم احتواء الخطط على المضمون الاجتماعي السياسي الذي يؤدي للمشاركة السياسية وفتح المساحة العامة مدمر لهذه الخطط. فالخطط العربية الراهنة ستؤدي كما أدت الخطط السابقة لأن تكون السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، والسلطة غير المسائلة تعميم للفساد. إن استمرار قيام الدولة العربية بغلق المساحات العامة ومنع كل حوار حول السياسات يخلق فراغا وتناقضات لا يمكن تعبئتها إلا بالفساد والاستقطاع غير العادل. لهذا من الطبيعي أن تفشل الخطط التي لا مكان فيها للحريات، والنقد والرأي والرأي الآخر، وضمانات القضاء المستقل، وحق التظلم والمساءلة. إن الخوف من السلطة الذي ينتج عن الخطط المفروضة بالقوة في ظل صلاحيات مطلقة لنظام غير مسائل تخلق مجتمعا خائفا مترددا ضائعا، هذا النمط من المجتمعات لن يخلق تنمية بل سينتهي به الأمر إما لصناعة دولة فاشلة أو للدخول في حالة تمرد.

في خطط التنمية العربية الراهنة لا مكان لأثر حرب كحرب اليمن على التنمية، وصراع كالصراع العربي-الإيراني، وصراع آخر أكثر أهمية كالصراع العربي-الإسرائيلي، وحصار غير مبرر كحصار قطر، ووضع كوضع العالم العربي منذ ٢٠١١. إن الخطط العربية لا مكان فيها لفصل السلطات وللحوكمة والشفافية، وهي تتفادى تمكين المجتمع وتمكين الشباب وأصحاب المبادرات الجديدة ممن يتعطشون للنقد والتغيير. كما تتفادى الخطط العربية سؤال الديمقراطية ومجالس النواب المنتخبة ودور الدساتير وتنقيحها، ولا مكان في الخطط العربية لحقوق ثابتة وأصيلة للمواطن بما في ذلك حق إنشاء الأحزاب. الخطط العربية الراهنة تنمية تتماشى مع النظام الرأسمالي في صورته الجشعة والمتناقضة الراهنة، لكنها تنمية بلا عدالة وأنسنة وبلا مشاركة وحقوق، وهي بالتالي بلا روح وستثير الكثير من التناقضات في المستقبل.

في ٢٠١٨ تقف الخطط العربية على رجل واحدة، بينما النخب العربية تخوض معاركها الخاصة بمعزل عن المجتمع وحقوقه. إن كل تنمية بلا عمق اجتماعي وسياسي وثقافي وإنساني ستتحول مع الوقت للفساد ولسلوكيات الظلم والهدم. إن التنمية المتناقضة مع تعطش المواطنين للتمكين والإنجاز والكرامة هي عدوة نفسها ولأهدافها.

## ٢٠١٨ بين التفاؤل والتشاؤم

\*جيفري كيب

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية : ٢٠١٨/١/٨

بعد الأحداث الجسام التي عرفها عام ٢٠١٧، والتي شملت العام الأول من رئاسة دونالد ترامب، واندحار دويلة «داعش» في العراق وسوريا، وتنامي قوة ونفوذ روسيا والصين في العالم، والأزمة حول المشروع النووي لكوريا الشمالية.. يأمل كثيرون أن يكون عام ٢٠١٨ عاماً أقل توتراً. فما هي احتمالات حدوث ذلك؟

المتفائلون يشيرون إلى البيانات الاقتصادية القوية التي تُظهر انتهاء تأثيرات الركود الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٨، وتحسن معدلات النمو في الأسواق المهمة. كما يُعد ارتفاع أسعار النفط مؤشراً على النمو وهو يمثل خبراً ساراً بالنسبة لمنتجات الوقود الأحفوري، باستثناء فنزويلا. ومن جانبها، فقد اختتمت الولايات المتحدة هذا العام المنصرم بارتفاع قياسي لسوق الأسهم وقانون ضرائب جديد يُؤمل أن يساهم في التحفيز الاقتصادي أكثر وأن يؤدي إلى مزيد من النمو وارتفاع الأجور بالنسبة للعمال العاديين. ولا شك في أن الاختراقات التي تحققت في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وخاصة في الطب والرعاية الصحية، تبشّر بالخير وتُعد بتحسين مهم في الحياة اليومية للناس في بعض من أفقر مناطق العالم. وإلى ذلك، أظهر التوسع المذهل لاتصالات الهاتف المتحرك في أفريقيا جنوب الصحراء أنه بفضل التكنولوجيا تستطيع هذه البلدان الالتفاف على جيل كامل من البنية التحتية الباهظة التي كانت ضرورية في الماضي لجلب خدمات أساسية مثل الهاتف وخدمة الفاكس إلى المناطق النائية.

أما على الجانب الأكثر تشاؤماً، فقد قال أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس: «في رأس السنة الجديدة ٢٠١٨ لا أوجه نداءً، بل أوجه تحذيراً، تحذيراً أحمر، لعالمنا»، في إشارة إلى النزاعات الكثيرة التي حدثت في ٢٠١٧ والتي لم تتم تسوية سوى العدد القليل منها، ويمكن أن تتدهور وتزداد سوءاً. كما أشار إلى أخطار التغير المناخي، والحرب النووية، وانتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب القومية المتطرفة ومعاداة لأجانب باعتبارها دليلاً على التحديات الجمة التي يواجهها الكوكب برمته.

وبالنظر إلى كل هذا الكم من المخاطر الممكنة، ستكون ثمة من دون شك نزاعات جديدة لم يتم استشرافها ضمن القائمة المعتادة للمشاكل المتوقعة في هذا الوقت من السنة، لكن الحدث الجديد المفاجئ حقاً هو ذلك الذي يتعلق بالاضطرابات الداخلية في إيران. فخلافاً للاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد في ٢٠٠٩ على خلفية إعادة الانتخاب المزورة لمحمود أحمدني نجاد، يمكن تعقب أسباب الاحتجاجات الحالية في الكثير من المدن الإيرانية إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانى منها أفقر المواطنين الإيرانيين الذين كانوا غائبين في الماضي عن المظاهرات المناوئة للحكومة. هذه المرة يشير الغضب الشعبي بسبب ارتفاع الأسعار والبطالة إلى تواصل سوء تدبير الاقتصاد عقب الوعود بتحسين الحياة اليومية للإيرانيين بعد توقيع الاتفاق النووي في ٢٠١٥. ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض المحتجين عبّروا عن غضب متزايد من تدخل إيران في حروب في سوريا والعراق واليمن والتكاليف الباهظة التي يتحملها الإيرانيون بسبب دعم مثل هذه المغامرات الخارجية.

السنة الجديدة تطرح عدداً من الخيارات الصعبة بالنسبة لإدارة ترامب، ولعل أهمها العلاقات مع روسيا. فالأزمة المستمرة في أوكرانيا، والتحقيق المتواصل في تدخل روسيا في انتخابات ٢٠١٦ الأمريكية، والتواطؤ الممكن مع حملة ترامب بالانتخابية.. تطرح جميعها مشكلة بشكل خاص للجمهوريين الذين يكنّ معظمهم كراهية كبيرة لبوتين وللحكومة الروسية. فهم لا يعجبهم إعجاب ترامب الكبير ببوتين، لكنهم لا يريدون رؤية ترامب مذنباً في التواطؤ مع روسيا نظراً لأن من شأن ذلك أن يضر برئاسته. ومما لا شك فيه أن بوتين سيفوز بولاية رئاسية أخرى في انتخابات مارس المقبل، ومع تفويض جديد وما يعتبره نصراً في الحرب الأهلية السورية، قد يرغب في ركوب مزيد من المخاطر والإقدام على مجازفات جديدة متحدياً الولايات المتحدة وأوروبا وواضعاً ترامب في موقف صعب حيث سيضطر هذا الأخير لإنهاء علاقته الدافئة مع نظام سلطوي جداً.

التحدي الثاني بالنسبة لواشنطن يمكن في كيفية الرد على رسالة التي صدرت عن زعيم كوريا الشمالية «كيم جونج أون» بمناسبة السنة الجديدة، والتي تضمنت إشارات تصالحية تجاه كوريا الجنوبية، بينما حذّر الولايات المتحدة في الوقت نفسه من أن برنامجها النووي جاهز للاستخدام. ولعل الخطوة الذكية التي يمكن لترامب القيام بها في هذا الصدد هي تشجيع حوار بين الكوريتين مع تهدئة الخطاب ضد الزعيم الكوري الشمالي.

أما الموضوع الثالث الملح بالنسبة لترامب، فهو تجنب التدخل بشكل مكشوف جداً في الأزمة الإيرانية الحالية. فدعوات ترامب إلى صفقة أحسن للمواطنين الإيرانيين كانت ستكون أكثر فعالية وتأثيراً لو أنها جاءت في إطار رد دولي على أعمال الشغب، مع تهديد بعزل إيران أكثر في المجال الدبلوماسي. غير أنه سيكون من غير الحكمة ومن الخطر أن يهدد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي في هذا الوقت.

## ٢٠١٨.. صدام الافتراضي بالواقعي

\*تايلر كوين

(واشنطن بوست) و(بلومبيرك نيوز سيرفز) : ٢٠١٨/١/٨

يأتي مستهل كل عام جديد بعدد من التنبؤات، لذا دعني أغامر بطرح أحد هذه التنبؤات، مثل أن كثيراً من أكبر الأحداث في عام ٢٠١٨ سترتبط معاً بفكرة مشتركة، وهي تحديداً صدام الإنترنت الافتراضي بعالم «اللحم والدم» الواقعي.

وهذا الالتقاء من المرجح أن يحرك حياتنا اليومية واقتصادنا وربما حتى حياتنا السياسية بدرجة غير مسبوقة. وعلى سبيل المثال، سيشهد العام المقبل توسعاً كبيراً في «إنترنت الأشياء»، وخاصة أجهزة المنزل والأجهزة الذكية الأخرى الخاضعة لأوامرنا. وكثير من وقتنا مع تكنولوجيا المعلومات نقضيه في كتابة الرسائل النصية و«فيسبوك» واتصالات الرموز والصور ومقاطع الفيديو.

والخطوة التالية ستكون التحكم في أبوابنا وأنظمة التدفئة والإضاءة والمواقد والثلاجات والمضي قدماً نحو السيارات التي بلا سائق. والعالم الافتراضي سيسيطر على عملياتنا المادية القديمة بشكل يتزايد مع الزمن.

وستصبح عبارة «الواقع المعزز» أقرب إلى الذهن مع ظهور صيغة أرقى من نظارات جوجل. ولكم أن تتخيلوا السير في متجر وأنتم تضعون النظارات المتقدمة تكنولوجياً لتعلموا على الفور صفقات المنتجات وتصنيف جودتها والبضائع التي قد تريدون شراءها، كما يفعل المرء على الإنترنت في موقع أمازون. وهذا النوع من المعلومات المفيدة سيتسرب إلى أماكننا العامة وسيكون بوسع المرء أن ينطق بالأمر، ويحصل على جيبته المفضلة التي يجدها في انتظاره عند خروجه من متجر البقالة، مع خصم بالتأكيد. وهذا الالتقاء سيشكل عالماً مالي أيضاً.

فقد كانت عملة «بتكوين» صيحة جديدة في عالم الإنترنت منذ نشأتها عام ٢٠٠٩ لكنها كانت نوعاً من العالم المغلق، سواء ثقافياً أو فيما يتعلق بتأثيرها على الأسواق المالية الأخرى. لكن في نهاية عام ٢٠١٧، بدأت تظهر التعاقدات الآجلة لعملة بتكوين في كل من بورصة شيكاغو للخيارات وبورصة شيكاغو التجارية، مما يعني أن «بتكوين» تتقاطع حالياً مع عالم شروط الضمانات على القروض، وشروط الاستثمار في التعاقدات الآجلة. وربما يظهر فيها تجار عاجزون عن السداد وقيم يمكن التحقق منها علناً لإبرام التعاقدات، وحتى الآن، تبلي هذه العملة بلاء حسناً.

لكن مهما يكن من أمر تنبؤات المستقبل، فإن هذا التلاقي بين العالمين الواقعي والافتراضي إما أن يعزز «بتكوين» والأصول المشفرة الأخرى، أو يقضي عليها.

وبالنسبة للسياسة الأمريكية الخارجية، فهي تسير حتى الآن على امتداد خطين منفصلين للغاية. فهناك نهج يتحرك على أساس عمليات ويستند إلى خبرة مصدرها بعض مستشاري الرئيس دونالد ترامب مثل مستشار الأمن القومي أتش. آر. مكماستر ووزارة الخارجية. ثم هناك ترامب الذي يقوم بسياسة خارجية ذات طابع شخصي وفردى على تويتر بما في ذلك تهديداته لكوريا الشمالية وإهاناته لعدد من الحلفاء. وحتى الآن، تعايشت السياسة الخارجية القائمة على العمليات وتلك القائمة على تويتر معاً، وإن يكن في غير يسر.

وأنا أرى ٢٠١٨ باعتباره عاماً تتضافر فيه هاتان السياستان في العالم الخارجي بطريقة ما. فإما أن ينتهى الحال بتغييرات ترامب إلى توجيه السياسة الخارجية في العالم الواقعي، وتتحقق مادياً في صورة «جنود على الأرض» أو تسود سياسة العالم الواقعي، وتصبح تغريدات تويتر أقل أهمية. وبالنسبة للصراعات، ستتصاعد الحروب الرقمية إلى مرحلة يُنظر فيها إليها باعتبارها عملاً عدوانياً مادياً يُقارن بقصف المدنيين، وليس شيئاً قائماً في مجاله الخاص.

لكن المزيد من التقدم في الجانب التكنولوجي يثير المتاعب مثل استخدام الذكاء الصناعي في مراقبة الوجوه في الصين، وتحديد التقييم الانتماني الاجتماعي في الصين وفقاً لمخاطر الانتمان وولاء المواطنين للنظام الحاكم. وأتوقع أن تتبنى أنظمة استبدادية أخرى كثيرة تكنولوجيات مشابهة، ومن ثم سيعني «التحكم في المعلومات التحكم في الناس» بشكل يتزايد مع الزمن.

ومن ملامح الإنترنت التي لم تحظ بمناقشة كافية حتى الآن، دور الإنترنت باعتباره «إضافة» في الشؤون البشرية. فاستخدام الإنترنت يأتي بفوائد إضافية.

وحتى إذا لم يرد المرء استخدام الإنترنت، فإنه يستطيع إنجاز معظم الأمور في العالم المادي على الأقل، بالاعتماد على أشخاص آخرين يستخدمون الإنترنت لصالحه.

ولذا يستطيع الناس المشاركة في الإنترنت بدرجات متفاوتة، بينما يظلون يتقاطعون بشكل واسع النطاق في المؤسسات العامة المشتركة ذاتها.

ويستطيع المرء، حتى دون بريد إلكتروني، التصويت في الانتخابات وشراء مواد البقالة وقيادة سيارته وإرسال الأطفال إلى المدرسة.

لكن احتمال الابتعاد عن استخدام الإنترنت يتقلص بسرعة. والجانب المشرق، وهو مشرق للغاية في الحقيقة، هو أن التكامل بين المادي والافتراضي سينشر مكاسب في الإنتاجية على امتداد الاقتصاد الأمريكي، والجانب السلبي هو أن المهارة في العالم الافتراضي ستحدد النجاح المالي للشخص ومدى تمتعه بالحياة بشكل متزايد على حساب من يقفون في الجانب الذي يتقلص من التقسيم الرقمي.

\*أستاذ الاقتصاد في جامعة جورج ميسون



## المخاطر تحاصر الشرق الأوسط بعد زوال «داعش»

نقلا عن مجلة < ذا أتلانتيك > الأمريكية : ٢٠١٨/١/٨

**ترجمة- مروة الصواف:** مع انتهاء عام ٢٠١٧، يبدو أن كبار منظري الحملة التي تقودها الولايات المتحدة لطرد تنظيم «داعش» من العراق وسوريا- متفائلون على نحو مبرر، وبشكل يبعث على الارتياح. وعلى كل حال، فالإنجازات التي تحققت في السنوات الثلاث الأولى للحملة كثيرة، ومنها القضاء على قادة «داعش» الرئيسيين، وتطهير ما يسمى بـ«العواصم المزدوجة» في الموصل والرقّة، والحد من الملاذات الآمنة الإقليمية التي يمكن من خلالها شن هجمات، وفي ٩ ديسمبر الماضي، أعلن رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، النصر على «داعش» في العراق.

ولكن سيكون من السذاجة أن نحتفل بالنصر مع بداية العام الجديد، هذا لأن الخطوة الأخيرة من هزيمة جماعة إرهابية يمكن أن تكون الأصعب، كما تعلم الولايات المتحدة بشكل جيد جدا من بقايا التنظيم السابق لـ«داعش»، وهو «القاعدة» في العراق، كما أن التحديات الإقليمية التي قامت واشنطن بقمعها من خلال الغموض المتعمد في صياغة السياسات التي تسمح لمختلف الجماهير بفهم السياسة نفسها بشكل مختلف مما يسمح بمرونة التطبيق، سيصبح من المستحيل تجاهلها ويصعب إدارتها.

وهناك ٤ نقاط رئيسية يشوبها الغموض في استراتيجية واشنطن المستمرة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنها أثبتت جدواها، بل ربما كانت ضرورية للحملة ضد «داعش»، في حين أن البعض منها سبق الحملة، وبعضها ظهر خلالها. وبما أن هذا الغموض يثبت أنه غير مستدام، قد تضطر الولايات المتحدة إلى القيام بشيء صعب جدا حيثما يتعلق الأمر بسياسة الشرق الأوسط، وهو تخييب أمل بعض الذين اعتقدوا أنهم يستطيعون الاعتماد على واشنطن، والاستعداد للمواجهة مع الآخرين الذين حاولوا تأجيل الصراع.

لنكن واضحين، لم يكن هذا الغموض المستمر خطأ من جانب واشنطن، بل على العكس من ذلك، فإن زملائي وأنا في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، الذين عملوا على مكافحة الإرهاب والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، يعتقدون في الحفاظ على هذا الغموض في المراحل الرئيسية، حتى لو كنا لا نفكر دائما على أنه «غموض» في حد ذاته في ذلك الوقت، خاصة أن واشنطن اشتركت مع مجموعة ضعيفة من الشركاء لإزاحة «داعش» دون الرزج بأعداد هائلة من القوات الأمريكية، فساعد هذا الغموض في دفع الحملة.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم القدرة على الحفاظ على هذا الغموض لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه دليل على فشل إدارة ترامب التي حافظت على زخمها في الحملة ضد «داعش» في العراق وسوريا، وإلى حد ما، كان هذا الغموض مؤقتا بالضرورة، ومع ذلك، ينبغي أن نشعر بالقلق من أن الدبلوماسية غير السلمية والهوس الأيديولوجي قد يسرعان من زوالهما، وهو احتمال ينطوي على عواقب وخيمة.

إن الغموض الذي وضعناه بعناية، كان يتعلق بمستقبل الكرد العراقيين، لقد كانت واشنطن واضحة أن علاقتها مع الكرد، الشركاء الأساسيين في الحملة ضد «داعش»، هي علاقة خاصة، وفي الوقت نفسه، أكدت واشنطن مرارا وتكرارا التزامها بدولة عراقية واحدة، وهو شرط مسبق لعلاقات سلسلة مع بغداد، وهي شريك حاسم آخر ضد «داعش».

لكن ماذا عن توق الكرد إلى الاستقلال، الذي وضعهم على خلاف مع بغداد؟ لسنوات كان خط واشنطن هو رفض غامض متعمد للتعامل مع هذه القضية، وتعهد الولايات المتحدة في نفس الوقت بالسلامة الإقليمية لدولة عراقية وصداقة خاصة مع الكرد في شمال البلاد. ومع ذلك، وكما كشفت الشهور الماضية، فإن الوضع الآن لا يسمح بالغموض، حيث تواصل دبابات بغداد احتلال حقول النفط الكردية، في أعقاب تصويت كردستان من أجل الاستقلال، والسماح لتلك الدبابات بالتحرك، يشير إلى أن واشنطن بالفعل تميل نحو بغداد.

وهذا يقودنا إلى الغموض الثاني في مسألة الكرد، ولكن على الجانب الآخر من الحدود العراقية مع سوريا، كان الكرد السوريون لا غنى عنهم في تقليص الملاذ الآمن الذي كان يتمتع به «داعش»، حيث قام التنظيم بالتخطيط لشن هجمات إرهابية في جميع أنحاء العالم، لكن الكرد السوريين أيضا لديهم طموحات على الأقل على درجة معينة من الحكم الذاتي، إن لم يكن الاستقلال التام، الذي يسبب القلق في العواصم الإقليمية الرئيسية، وبالتحديد في دمشق،

التي تسعى إلى إعادة تأكيد السيطرة على كل سوريا، وأنقرة التي ترى الكرد السوريين لا يمكن تمييزهم عن الإرهابيين الكرد المسؤولين عن سنوات من الهجمات الدموية داخل تركيا.

ماذا عن الكرد السوريين ورغبتهم في الحكم شبه الذاتي على الأقل داخل الدولة السورية؟ ظلت واشنطن غامضة بشأن هذه المسألة، مما يضمن أن يبقى الكرد السوريون شريكا حيويا في تطهير «داعش» من معاقله مثل الرقة، مع الحفاظ أيضا على تركيا كمضيف للعمليات ضد «داعش» في المنطلقة عبر قاعدة «أنجريك» الجوية، ولكن مع تطهير الرقة ودمشق، بدعم روسي، التي تسعى لتعزيز سيطرتها على سوريا التي مزقتها الحرب، ستضطر واشنطن قريبا إلى إظهار المدى الذي ستذهب إليه لدعم الكرد السوريين. كما أن إيران، وهي شريك رئيسي آخر في دمشق، تتصارع للتأثير في سوريا بعد «داعش».

ولم تكن واشنطن بطبيعة الحال غامضة حول وجهة نظرها بشأن جوانب معينة من سلوك طهران، مثل دعمها للجماعات الإرهابية مثل «حزب الله»، ولكن عندما يتعلق الأمر بدور إيران في الحرب ضد «داعش» في سوريا، فإن الولايات المتحدة تعلقت بالغموض الثالث، وهو قبول أن «عدو عدوي» يمكن أن يكون صديقا مقبولا، في بعض النواحي، لبعض الوقت، وذلك الوقت ينفذ.

وفي الوقت الذي تصطدم فيه القوات العسكرية المختلفة في أماكن أكثر تشددا، وهي الآن خالية من «داعش» في سوريا، تقوم القوات الأمريكية بإسقاط الطائرات الإيرانية دون طيار في المجال الجوي السوري، وكيفية التعامل مع إيران الآن في سوريا بينما تتساقط طائراتها بدون طيار يشكل تحديا يتجاوز نقطة الغموض.

وأخيرا، هناك مستقبل سوريا ودور بشار الأسد فيه، ودور راعيه، فلاديمير بوتين، والبيانات الصادرة عن واشنطن في أوقات مختلفة، والتي تنص على أن «الأسد يجب أن يذهب»، ووصف نهج واشنطن في هذه المسألة بالغامض - قد تبدو غريبة.

وبطبيعة الحال، لم يتم الوفاء بهذه الدعوة، على الرغم من جرائم الأسد، إذن هل يجب أن تكون واشنطن «واقعية» حول مستقبل سوريا، عبر هيكل دستوري جديد، على الأقل بالاسم، يجعل الأسد شيئا آخر غير «الرئيس» السوري، حتى لو كان عمليا يحتفظ بدور حاكم مهيمن، وحول الحكم شبه الذاتي للكرد؟!

وأيا كان الأمر، فمع أن «داعش» يلعب دورا أقل في إملء الطريقة التي تفكر بها الولايات المتحدة حول سوريا، والقوات العسكرية الروسية التي تستفز بشكل متزايد القوات الأمريكية داخل حدود سوريا، فإن نافذة الغموض ستغلق بسرعة.

وقد تكون تلك الأمور الغامضة غير مستدامة بطبيعتها، لكن ضعف التنسيق في واشنطن ودبلوماسية «الصم» في الخارج، والنهج الأيديولوجي للسياسة الخارجية قد يسرعان من زوالهما في عام ٢٠١٨، ويجعلهما خطرين بلا داع.

على سبيل المثال، فإن الدعوة التي وجهها وزير الخارجية، ريكس تيلرسون، في توقيت خاطئ إلى الميليشيات المدعومة من إيران لمغادرة العراق، تفاقم بوضوح النزاع الخطير بالفعل بين بغداد والكرد العراقيين.

وبالمثل، فإن سوء معالجة القضايا الرئيسية في العلاقات (الأمريكية- التركية) يزيد من تفاقم مسألة مستقبل الكرد السوريين ويثير احتمالات حدوث أزمة بين واشنطن وأنقرة.

إن الانسحاب من الغموض سيكون طريقا صعبا لأي إدارة، وهناك سبب وراء عدم اتخاذ الولايات المتحدة جانب في هذه المنافسات والصراعات المشحونة، ووسط كل الفوضى داخل إدارة ترامب، ناهيك من حالة وزارة الخارجية الهشة، حتى التركيز الأساسي اللازم لإيجاد وسيلة من خلال هذه التحديات وإرساء الأساس لإقامة منطقة أكثر استقرارا غير موجود.

وقد تكون نهاية الغموض الاستراتيجي المزروع بعناية في الشرق الأوسط أمرا لا مفر منه، غير أن الإدارة الماهرة للدبلوماسية الصعبة مسألة اختيار، وحينما نبقي عيوننا على الطريق المتعرج إلى الأمام يمكننا أن نأمل فقط بسائقين واعين.

## هل يختار الفريق الكاتالوني المطالب بالاستقلال بوغديموني أم لا؟

رويترز، وكالة فرانس برس: ٢٠١٨/١/٨

يتمتع المطالبون بالاستقلال بأكثرية نظرية في البرلمان الكاتالوني تتيح لهم تولي حكم المنطقة، لكن يتعين عليهم من أجل ذلك ترشيح رئيس، فيما لا يزال مرشحهم الطبيعي كارليس بوغديموني يواجه كثيرا من العقبات التي يتعين عليه تخطيها للعودة من بلجيكا.

وتمحورت كل حملة الرئيس المطالب باستقلال المنطقة، والذي اقالته مدريد وتوجه اواخر تشرين الأول/اكتوبر الى بروكسل قبيل اتهامه بـ "التمرد"، حول فكرة واحدة هي العودة الى الحكم من الباب الواسع.

وخلال دعوته الناخبين الى التصويت للائحته "معا من اجل كاتالونيا" خلال انتخابات المناطق في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، طلب منهم بوغديموني ان يثبتوا لحكومة مدريد انهم وحدهم الذين يختارون قادتهم، وان يستعيدوا بذلك "كرامتهم" التي داسها "قمع" مدريد.

وكان رئيس الحكومة الاسبانية ماريانو راخوي وضع المنطقة تحت الوصاية بعد اعلان الاستقلال من جانب واحد الذي صوت عليه برلمانها في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر، وحل هذا البرلمان، داعيا الى تلك الانتخابات.

وفي المطاف، حصلت لائحة بوغديموني على ٣٤ من مقاعد البرلمان ال ١٣٥. ومع المقاعد ال ٣٢ "لليسار الجمهوري الكاتالوني" الحزب الآخر الكبير المطالب بالاستقلال، والمقاعد الاربعة لحزب "ترشيح الوحدة الشعبية" اليساري الصغير، باتت تتوافر له الاكثرية الضرورية للحصول على ترشيح جديد (٧٠ صوتا من اصل ١٣٥). لكن الطريق مزروعة بالعقبات لهذا الرئيس المقال الذي قد يتعرض للاعتقال ما ان تطأ قدمه الأراضي الاسبانية.

وحتى يمكن ترشيحه، يتعين عليه اولا التأكد من ان لديه حلفاء في اطار "مكتب الرؤساء" الاستراتيجي لمجلس النواب الكاتالوني، الهيئة التي تقرر جدول الأعمال وتسهر على احترام القانون.

السبب بسيط: يجب ان يوافق المكتب على أن يقدم المرشح للرئاسة برنامجه عن بعد، من بروكسل، وان ينتخب من دون ان يكون موجودا.

لذا، لا يستطيع المطالبون بالاستقلال حتى الان الاعتماد على اصواتهم ال ٧٠ لان ثمانية منهم في السجن او في الخارج، ومنهم بوغديموني.

وليس من المتوقع ان يتغير الوضع بسرعة: فقضاة المحكمة العليا اعلنوا رفضهم طلب نائب الرئيس السابق اوريول يونكيراس، المسجون قرب مدريد، بالافراج عنه حتى يتمكن من ممارسة حقه في تمثيل الكاتالونيين الذين انتخبوه.

وفي حكم اعتبره المطالبون بالاستقلال قاسيا جدا، أعدت المحكمة حججا تستطيع تطبيقها على جميع القادة المسجونين المطالبين بالاستقلال.

وفي حالة يونكيراس، بررت المحكمة قرارها بالخشية من التكرار، معتبرة ان لا شيء يفيد انه تراجع عن اعلان للاستقلال من جانب واحد يتضمن "حلقا جديدة من العنف او الاضطرابات".

لذا، يتعين على المطالبين بالاستقلال تنظيم صفوفهم حتى يتراجع ستة على الاقل من ثمانية نواب في السجن او في الخارج، لمصلحة نواب آخرين على لوائحهم... او تأمين حلفاء بوديموس (يسار متطرف) في كاتالونيا، و"كاتالونيا المشتركة" التي تملك ثمانية مقاعد وتتصدى لسياسة مدريد.

في كل الحالات، يفترض ان يتخذ القرار من حيث المبدأ في موعد اقصاه ١٧ كانون الثاني/يناير، عندما انعقد البرلمان الكاتالوني للمرة الاولى.

## شكوك وانقسامات

ويتعين على بوغديمون بعد ذلك ايضا، تبديد الشكوك لدى فريقه، وخصوصا في اطار حزب اليسار الجمهوري في كاتالونيا.

وقال مصدر في حزب اليسار الجمهوري في كاتالونيا لفرانس برس الخميس "لا نعرف كيف ينوي (النواب على لائحة بوغديمون) فعل ذلك، ما اذا كانوا سيأتون أم لا، لكن الطريقة +المعلوماتية+ تبدو لنا غريبة جدا".  
وكتب انريك جوليانا، المعلق في صحيفة "الافانغارديا" والمتخصص في السياسة الكاتالونية، الجمعة، ان "المنافسة بين الحزبين المطالبين بالاستقلال (حزب بوغديمون وحزب اليسار الجمهوري في كاتالونيا) تزداد حدة".  
لكن اذا كان لا يزال قادرا على تجاوز هذه الانقسامات والمشاكل التنظيمية حتى يعاد انتخابه رئيسا في نهاية المطاف، فمن سيتولى قيادة كاتالونيا؟  
ورد مصدر في حزبه ان "بوغديمون قال انه اذا ما تم ترشيحه، فسيعود".

## لكن أين يعتقل على الفور؟

وبدوره تساءل هذا المصدر "اذا حضر الى قصر جنراليتي (مقر السلطة التنفيذية الكاتالونية) محاطا ب 500 رئيس بلدية يؤيدونه، فهل ستعتقله الحكومة الاسبانية فعلا؟" و اضاف "في اي حال، اذا جاء وتم اعتقاله، فلن تبقى سلطة تشريعية ولن تجرى انتخابات جديدة خلال ثلاثة اشهر".

## مليار يورو الكلفة الاقتصادية لأزمة كاتالونيا

قدّر وزير الاقتصاد الإسباني لويس دي غويندوس بـ «مليار يورو»، الكلفة الاقتصادية لـ «أزمة النزعة الاستقلالية» في كاتالونيا. وقال إن تباطؤ النمو في الإقليم في الفصل الرابع من عام 2017 «قد يكون كلف حتى الآن نحو بليون يورو»، مضيفاً: «كان النمو في كاتالونيا يفوق النمو في إسبانيا. إنه من المحركات الجوهرية لانتعاش الاقتصاد الإسباني، لكنه تحول عبئاً في الفصل الرابع».

ونسب تباطؤ النمو في الإقليم الذي يؤمن 19 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي الإسباني، إلى «غموض كبير وقلق وفقدان الثقة، نتيجة قرارات الحكومة السابقة» الانفصالية برئاسة كارليس بيغديمونت.

وتمني دي غويندوس أن تكون الحكومة الجديدة في كاتالونيا «مدركة الكلفة المتأتية عن السياسة» الاستقلالية، وأن «تتخلى عن النهج الأحادي» الذي تعارضه «كل أوروبا والمجتمع الدولي». ورأى أن 2018 ستكون «سنة جيدة» للبلاد، إذ يتوقع المصرف المركزي الإسباني زيادة في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 2,4 في المئة، بعد خفض هذه التوقعات في شكل طفيف في منتصف كانون الأول (ديسمبر) الماضي، عن 2,5 في المئة سابقاً نتيجة «زيادة الغموض المرتبط بالوضع في كاتالونيا».

وكانت الأحزاب الانفصالية في كاتالونيا نظمت في 1 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي استفتاءً لتقرير المصير، اعتبرته المحكمة الدستورية في مدريد «غير دستوري»، وأعلنت في شكل أحادي «جمهورية كاتالونية» مستقلة في 27 تشرين الأول. وردت الحكومة المركزية بتفعيل المادة 155 من الدستور، وفرض حكم مباشر على الإقليم، حلت بموجبه البرلمان وأقالت حكومة بيغديمونت.

ونُظمت انتخابات محلية في كاتالونيا، في 21 كانون الأول، فازت فيها الأحزاب الانفصالية بغالبية في البرلمان، وإن خسرت التصويت الشعبي لمصلحة حزب «سيودادانوس» الوسطي المؤيد للجمهورية الإسبانية.

ولا يزال بيغديمونت في بروكسيل، بعدما فرّ مع أربعة من مساعديه إثر فرض الحكم المباشر على كاتالونيا، فيما يقبع نائب الرئيس السابق أوريول جونكيراس في حبس مؤقت، لاتهامه بـ «العصيان» و «التمرد» و «اختلاس أموال عامة».

لكن حكومة ماريانو راخوي لا تزال تنتظر إقرار موازنة الدولة لعام 2018، والتي لن يكون تمريرها ممكناً إلا بأصوات نواب «الحزب الوطني الباسكي». وبعدها دعموا راخوي العام الماضي، يرفض النواب الباسكيون التصويت على الموازنة، طالما أن كاتالونيا خاضعة لوصاية مدريد. وأعرب دي غويندوس عن ثقته بـ «استعداد الحزب الوطني الباسكي» للتصويت عليها، «بعد تشكيل حكومة جديدة في كاتالونيا».

## أزمة كتالونيا هل تجد حلا ؟

\*عبدالعزیز محمود

وكالة ساسة بوست : ٢٠١٨/١/٨

وسط تشدد واضح من الحكومة الاسبانية، يبدو أن الكرة الآن في ملعب الأحزاب الانفصالية، المنوط بها تشكيل حكومة جديدة، بينما قادتها هاربون أو رهن الاعتقال، وهو وضع لا يعطي أملا بحدوث انفراجة، مما يعني استمرار أزمة كتالونيا لفترة قد تطول،

عادت الأزمة في كتالونيا إلى المربع الأول، بعد انتخابات إقليمية مبكرة، جرت قبل أيام، فازت فيها الأحزاب الانفصالية بالأغلبية، وسط نزاع بين الحكومة الاسبانية والانفصاليين، الذين يستعدون لتشكيل حكومة جديدة، بينما لا يزال بعض قادتهم هاربين أو رهن الاحتجاز.

النتيجة كانت مخيبة لآمال ماريانو راخوي رئيس وزراء اسبانيا، الذي راهن على الانتخابات ودعا إليها، بهدف حسم النزاع مع الأحزاب التي تطالب باستقلال كتالونيا عن اسبانيا، لكن فوز تلك الأحزاب بـ ٧٠ مقعدا من أصل ١٣٥ مقعدا في البرلمان الإقليمي، ضمن لها الأغلبية وتشكيل الحكومة وانتخاب الرئيس.

وفي المقابل لم تحصل الأحزاب الوندوية، المؤيدة لبقاء كتالونيا ضمن التاج الاسباني، سوى على ٦٥ مقعدا، ولم تتمكن من إحراز الأغلبية (٦٨ مقعدا) التي تمكنها من تشكيل الحكومة، لكن عدد المقاعد التي حصلت عليها يكشف حدة الانقسام بين الكتالونيين حول قضية الاستقلال.

ومن الواضح استمرار الأزمة، بعد فشل الوندويين في تشكيل الحكومة، مما يعني استمرار الاستقطاب الحاد بين مدريد وبرشلونة، والذي تفجر في أكتوبر الماضي، عقب إعلان كتالونيا الاستقلال من جانب واحد، مما دفع الحكومة الاسبانية إلى إعلان الطوارئ واستخدام اساليب ضغط قوية ضد الانفصاليين.

يذكر أن برلمان كتالونيا صوت بالأغلبية في ٢٧ أكتوبر الماضي على إعلان الاستقلال من جانب واحد، بعد استفتاء مثير للجدل في أول أكتوبر الماضي، مما دفع الحكومة ومجلس الشيوخ الاسباني إلى تفعيل المادة ١٥٥ من الدستور، لمواجهة هذا الوضع وتبعاته.

وبموجب هذه المادة تم عزل كارلوس بودجمون رئيس إقليم كتالونيا والحكومة، وحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة، مما دفع الرئيس المعزول وأربعة من أعضاء حكومته للهرب الى بلجيكا، بينما تم حبس ثمانية من أعضاء الحكومة المقالة، ووجهت لهم اتهامات التمرد والفتنة والاختلاس.

وعقب إجراء الانتخابات المبكرة في ٢١ ديسمبر الجاري، فازت ثلاثة من الأحزاب الانفصالية بـ ٧٠ مقعدا، حيث حصل حزب معا من اجل كتالونيا على ٣٤ مقعدا، واليسار الجمهوري على ٣٢ مقعدا، والوحدة الشعبية على أربعة مقاعد.

وفي المقابل حصلت الأحزاب الوندوية على ٦٥ مقعدا، بعد حصول حزب المواطنين على ٣٦ مقعدا، والاشتراكيين الكتالونيين على ١٧ مقعدا، وحزب نحن كتالونيا على ٨ مقاعد، وحزب شعب كتالونيا على ٤ مقاعد، وبهذه النتيجة سيطر الانفصاليون مجددا على إدارة الإقليم.

ووسط دعوات لإجراء استفتاء جديد حول الاستقلال القانوني وليس السياسي عن اسبانيا، تزايدت نذر المواجهة بين برشلونة ومدريد، وسط تهديدات من ماريانو راخوي رئيس وزراء اسبانيا باتخاذ نفس الإجراءات التي اتخذها في أكتوبر الماضي.

وهكذا وحتى تبدأ إجراءات تشكيل الحكومة الجديدة في كتالونيا بعد السادس من يناير المقبل، تمهيدا لعقد الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد في ٢٣ يناير ٢٠١٨، وتصويت البرلمان على تعيين الحكومة بحلول الثامن من فبراير المقبل، سوف تظل كتالونيا خاضعة للحكومة الاسبانية بموجب المادة ١٥٥ من الدستور.

ومن جانبها ترفض الحكومة الاسبانية العفو عن الرئيس المعزول بودجمون (زعيم حزب معا من اجل كتالونيا) وأربعة من وزرائه، لتمكينهم من العودة إلى كتالونيا، بينما يطالب بودجمون بتمكينه من العودة، لحضور الجلسة الافتتاحية للبرلمان، وأداء اليمين الدستورية، باعتباره رئيسا للإقليم.

ومن الواضح ان الحكومة الاسبانية تعتبر منصب رئيس كتالونيا شاغرا، بعد قرار عزل بودجمون الصادر من مجلس الشيوخ الاسباني في ٢٧ أكتوبر الماضي، ردا على قيامه بتنظيم استفتاء غير قانوني على الاستقلال، وإعلان الاستقلال من جانب واحد.

وتطالب محكمة في مدريد بمثول بودجمون امامها في اطار تحقيق جنائي في الأحداث المحيطة باستفتاء أول أكتوبر ٢٠١٧، وما تبعه من إعلان للاستقلال، كما ينظر قضاة المحكمة العليا في اتهامات بالتمرد والانفصال ويحتجزون نائب الرئيس الكاتالوني السابق مع ثلاثة من قادة الانفصال الاخرين.

ومن الواضح أن الحكومة الاسبانية تسعى للضغط على البرلمان الكاتالوني الجديد لانتخاب رئيس جديد للإقليم، بدلا من بودجمون، الذي لن يكون بوسعه العودة لأداء اليمين الدستورية، حتى لو أصر البرلمان الجديد على تعيينه رئيسا للإقليم.

وفي هذا الإطار رفض رئيس الوزراء الاسباني دعوة للحوار مع بودجمون، مشيرا الى استعداده للحوار مع الحكومة الجديدة التي سيشكلها برلمان كتالونيا الجديد، وفي خطوة مثيرة للجدل بدأ حوار مع ايناس اريماداس زعيمة حزب المواطنين الودودي الذي فاز في الانتخابات الأخيرة بـ ٣٦ مقعدا.

لاشك أن منع بودجمون رئيس كتالونيا المعزول وزعيم حزب (معا من اجل كتالونيا) الفائز بـ ٣٤ مقعدا في الانتخابات الأخيرة، من العودة لكتالونيا سوف يرفع درجة التوتر بين مدريد وبرشلونة، لكن الحكومة الاسبانية تدرك أن السماح بعودة بودجمون، سوف تعني انتخابه مجددا رئيسا لكتالونيا، مما سيؤدي إلى تكرار تجربة الانفصال، بكل ما سيجري عليها من تداعيات.

من ناحية أخرى يخوض حزب (اليسار الجمهوري من اجل كتالونيا) وهو حزب انفصالي فاز في الانتخابات الأخيرة بـ ٣٢ مقعدا، معركة قانونية للإفراج عن رئيسه اوريول جونكويراس، بهدف تقديمه كمرشح بديل للرئاسة في حالة عدم عودة بودجمون.

كل المؤشرات تؤكد أن الحكومة الاسبانية لن تتراجع عن مواقفها، بهدف إجبار الأحزاب الانفصالية في كتالونيا على تشكيل حكومة وانتخاب رئيس جديد، بمنأى عن القادة الهاريين أو المحتجزين، كما أنها لن تقبل أي اقتراحات هدفها توسيع صلاحيات الحكم الذاتي، مقابل تخلي الانفصاليين عن مطلبهم بالاستقلال.

ولعل هذا ما دفع فيليب السادس، ملك اسبانيا، لمطالبة قادة إقليم كتالونيا بالتصرف بمسؤولية وتفادي أي قرارات أحادية، قد تؤدي إلى انقسام وإحباط والإضرار بمصالح الجميع، في إشارة إلى أن كتالونيا تشكل خمس اقتصاد اسبانيا، وهو ما يعني استحالة التفريط فيها.

ومن جانبه يرفض الاتحاد الأوروبي القيام بالوساطة بين الجانبين، لإجراء إصلاح دستوري يستهدف توسيع صلاحيات الحكم الذاتي، مقابل استمرار كتالونيا جزءا من اسبانيا، خوفا من إثارة المشاعر الانفصالية في مناطق أخرى من أوروبا.

ووسط تشدد واضح من الحكومة الاسبانية، يبدو أن الكرة الآن في ملعب الأحزاب الانفصالية، المنوط بها تشكيل حكومة جديدة، بينما قادتها هاريون أو رهن الاعتقال، وهو وضع لا يعطي أملا بحدوث انفراجة، مما يعني استمرار أزمة كتالونيا لفترة قد تطول، تاركة بصمتها على اسبانيا والاتحاد الأوروبي.

## لن نفتح بالضرورة أوراقنا كلها

حوار مع وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون

CNN : ٢٠١٨/١/٩

\* حضرة الوزير تيلرسون، شكراً جزيلاً على انضمامك إلينا وأتمنى لك عاماً سعيداً.

- عاماً سعيداً لك ولكل الأمريكيين أيضاً. يسرني أن أكون هنا.

\* لنبدأ بكوريا الشمالية. وردت أخبار مهمة الليلة الماضية مفادها أن الكوريتين الشمالية والجنوبية تهيئان لإجراء محادثات الأسبوع المقبل وأن كوريا الشمالية ستنضم الآن إلى طاولة المفاوضات. هل هذا انفتاح لإجراء محادثات مع الولايات المتحدة أو محادثات نووية؟

- أظن أنه من السابق لأوانه أن نتحدث عن ذلك. علينا أن ننتظر لنرى نتيجة محادثاتهم. أجرى الرئيس ترامب اتصالاً جيداً مع الرئيس مون صباح أمس وقد شاركت فيه، وكان هدفهما الحديث عن دورة الألعاب الأولمبية - ومن الواضح أن هذا حدث هام جداً لكوريا الجنوبية - والمشاركة المحتملة لكوريا الشمالية في تلك الألعاب. إذن هذا مضمون الاجتماع بحسب ما فهمناه. لذلك أعتقد أنه من المبكر جداً أن نقوم بأي استنتاجات.

\* ولكن قد تكون هذه إشارة إيجابية إلى رغبة كوريا الشمالية ربما في المشاركة قليلاً.

- سنرى. سنرى. ربما. أعلم أن البعض يتصور أن هذا قد يكون أول جهد لفتح قناة. ولكن كما تعلمون، كان لدينا قنوات مفتوحة لكوريا الشمالية منذ بعض الوقت، ويعرفون كيف يصلون إلينا عندما يكونون على استعداد للمشاركة معنا أيضاً وإذا ما أرادوا ذلك.

\* حسناً، ربما تكون المحادثات المقبلة معكم.

- سنرى.

\* هل يمكن أن تفسر قليلاً عن سياسة الولايات المتحدة بشأن كوريا الشمالية، لأن الأمريكيين مشوشون قليلاً على ما أظن.

هل يتعين على الكوريين الشماليين التخلي عن برنامجهم النووي قبل الالتزام بالمحادثات؟

- تتمثل سياستنا بنزع السلاح النووي بالكامل وبشكل لا عودة فيه ويمكن التحقق منه..

\* صحيح..

-.. من شبه الجزيرة الكورية. هذه هي أيضاً السياسة التي يعتمدها الجميع في المنطقة.

\* صحيح.

- هذه هي سياسة الصينيين المعلنة. وهذه سياسة روسيا المعلنة. وعلى الصعيد الإقليمي، تتفق مختلف البلدان في المنطقة المجاورة والمجتمع الدولي مع هذه السياسة بشكل تام. كيف نحقق نقطة النهاية النهائية، ونزع السلاح النووي الكامل والنهائي والتحقق من ذلك والتأكد من عدم تغيير ذلك في المستقبل، لا شك في أن ذلك سيستغرق بعض الوقت. لم يتم بعد تحديد كيفية بدئنا للمحادثات، ولكننا نحتاج طبعاً إلى إشارة من كوريا الشمالية تفيد بأنها تفهم أن هذه المحادثات يجب أن تؤدي إلى هذا الاستنتاج. مسار كيفية تحقيق ذلك هو طبيعة المفاوضات. سيتم القيام ببعض المساومات من الطرفين لتحقيق تلك الأهداف. إذن.. لم يتغير هذا الهدف أبداً.

\* لأنه كما قلت، من غير الواقعي أن يجلسوا ويقولوا: "نحن على استعداد للقيام بذلك" ولكن يبدو أنه عليهم أن يظهروا بعض الاستعداد، ولكن بعد ذلك ينبغي أن نحدد الأمور التقنية.

- يجب أن يكون لدينا رأي مشترك بأن هذا سبب محادثاتنا والغرض من هذه المحادثات، ومن خلال تلك المحادثات، تستطيع كوريا الشمالية في الواقع رسم الطريق لنفسها نحو مستقبل أكثر أمناً وأكثر ازدهاراً لشعبها أيضاً. إذن ثمة نتائج إيجابية جداً لهذه المحادثات لكوريا الشمالية، تماماً كما سيكون ثمة نتائج إيجابية لأمن المنطقة بأسرها. هذه هي طبيعة المفاوضات.

\* هل تعتقد.. قيل الكثير عن تغريدة الرئيس حول الرز النووي، ولكن نتحدث كوريا الشمالية الآن مع كوريا الجنوبية. هل تعتقد أن الخطابة القاسية قد نجحت في هذا الإطار؟

- أعتقد أن الخطابة التي تدرکها كوريا الشمالية هي أنه في حين أن هدفنا - والرئيس كان واضحاً جداً - يتمثل بتحقيق نزع السلاح النووي عن طريق الجهود الدبلوماسية، تلك الجهود الدبلوماسية مدعومة بخيار عسكري قوي إذا لزم الأمر. ليس هذا الخيار الأول، وكان الرئيس واضحاً لناحية أن هذا ليس خياره الأول. ولكن من المهم أن تفهم كوريا الشمالية، وكذلك الأطراف الإقليمية الأخرى، مدى ارتفاع المخاطر في محاولة لضمان دعم جهودنا الدبلوماسية دعماً تاماً. وأعتقد أن الجهود الدبلوماسية قد حظيت حتى الآن بدعم جيد جداً في المجتمع الدولي. وإذا نظرت إلى قرارات مجلس الأمن الثلاثة بشأن العقوبات، لوجدت أن المشاركة في تلك العقوبات وقد تجاوز عدد من البلدان كثيراً قرارات مجلس الأمن وباتت تفرض إجراءات انفرادية من تلقاء نفسها، سواء كانت اقتصادية أو دبلوماسية. أعتقد أن هذا اعتراف بأن الرئيس قد أظهر للعالم مدى المخاطر. ولهذا يجب أن نحقق نتائج دبلوماسية. ولكن ينبغي أن يفهم الكوريون الشماليون ذلك وعليهم أن يفهموا أن العقوبات المفروضة عليهم ستستمر وستصبح أكثر حدة من حيث إجراءات العقوبات وغيرها من الإجراءات حتى يتخذوا مساراً لتحقيق الهدف الذي يأمل العالم بأسره تحقيقه.

\* إذن يبدو ما يحصل نوعاً من الممارسة الشرطية الجيدة والسيئة إذا صح التعبير.. التأكيد على احتمال المحادثات ولكن إذا لم تنجح المحادثات، يتم اللجوء إلى العمل العسكري.. قد تكون هذه الصيغة التي ستتبعها أنت والرئيس.

- سأدعك تصنفي الأمور على هذا النحو. لن أفتح بالضرورة أوراقنا كلها.

\* دعنا ننتقل إلى إيران. قلت إنك تريد دعم، وأنا هنا أقتبس، عناصر في البلاد من شأنها أن تؤدي إلى انتقال سلمي للحكومة. يبدو ذلك تغييراً للنظام.

- أعتقد أن الشعب الإيراني عانى في ظل هذا النظام، النظام الذي لديه.. هذه حكومة ثورية. تصف نفسها كحكومة ثورية. لقد عانى الشعب الإيراني من هذا النظام. لم يشهد الشعب الإيراني سوى القليل جداً من الخير. ومنذ أن استولى هذا النظام على السلطة، عانى الشعب من عقوبات اقتصادية بسبب أنشطة زعزعة الاستقرار التي يمارسها النظام في المنطقة.

سيقرر الناس في مرحلة ما أن هذه ليست الطريقة التي يريدون العيش فيها، ولكننا نؤيد دائماً انتقال السلطة سلمياً. لا نؤيد التغيرات العنيفة للسلطة، بل نؤيد الانتقال السلمي للسلطة، وقد رأينا تلك التغييرات في السنوات الماضية مع المظاهرات الكبيرة في انتخابات العام ٢٠٠٩ والمظاهرات التي نراها في الشوارع اليوم. نحن نؤيد الشعب الإيراني الذي يحقق تطلعاته إلى تحسين نوعية الحياة من أجل مزيد من الحرية. نعتقد أنهم يستحقون ذلك، ولكن الأمر متروك للشعب الإيراني لإدارة هذا الانتقال السلمي. ونحن نؤيد ذلك.

\* كيف تساعدوهم على تسهيل ذلك؟

- أعتقد أن ذلك يتم من خلال تضخيم أصواتهم. عندما ينزلون إلى الشارع، نستمع إلى سبب قيامهم بذلك وشواغلهم، وعندما تكون مخاوفهم مشروعة ونوافق على أنها مشروعة، ينبغي أن ندعم التعبير عنها. وهذا ما فعله الرئيس والبيت الأبيض ونائب الرئيس وأنا هنا في وزارة الخارجية من خلال التصريحات التي قمنا بها، لقد ضخمنا صوتهم. نعلم أن النظام يستمع للعالم، ولهذا كنا نعمل بجد مع الآخرين في العالم، بما في ذلك شركائنا الأوروبيين، لتضخيم هذه الأصوات داخل البلاد لنقول للنظام إن عليه معالجة مخاوف هؤلاء الأشخاص وعليه أن يعالجها من خلال البدء بعملية الإصلاح.

\* كيف يؤثر هذا العامل على قراراتكم بشأن العقوبات؟ هل تؤيدون رفع العقوبات في هذه الشهادة القادمة؟

- كنا واضحين جداً بشأن سياستنا تجاه إيران. وقد ركزت الإدارة السابقة كل السياسة الإيرانية حول الاتفاق النووي وخطة العمل المشتركة الشاملة. سياستنا أوسع بكثير. نحن ننظر إلى مجمل الأعمال والسلوكيات الإيرانية. لذا القرارات المتعلقة برفع العقوبات المتعلقة بالاتفاق النووي والقرارات التي تتخذ من أجل فرض عقوبات إضافية



على إيران والتي لا علاقة لها بالاتفاق النووي هي.. ثمة مجموعة واسعة من الأمور عندما نتحدث عن العقوبات. وأعتقد..

\* إذن نتحدثون عن العقوبات غير النووية.

- أظن أنّ البعض يرتبكون..

\* نعم.

-.. في بعض الأحيان، ونتفهم ذلك. ولكنّ دعم إيران للحوثيين في اليمن، ودعمهم لجهود زعزعة الاستقرار في سوريا، وتمويل الميليشيات، وإرسال مقاتلين أجنب، وتسليح المنظمات الإرهابية في المنطقة، وحزب الله اللبناني.. يتعين معالجة هذه المسائل. تستهدف عقوباتنا أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار داخل المنطقة، مع الاستمرار في مختلف جهودنا لضمان عدم حصول إيران على أسلحة نووية أبداً.

ثمة أنظمة عقوبات مبنية على كل من تلك الجهود. وما فعله الرئيس مع سياساته هو أنه ينظر الآن إلى إيران في مجملها وقال إنه ينبغي محاسبة إيران في كلا المجالين.

\* إذن يبدو أنه حتى لو صادقتكم على المسألة النووية، قد يتم فرض المزيد من العقوبات غير النووية.

- سيتم فرضها. أعلنت وزارة الخزانة بالأمس عن عقوبات غير نووية رداً على برامج تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية والتي تعد انتهاكاً للاتفاقات السابقة.

\* وسيتم فرض المزيد من العقوبات في المستقبل؟

- طبعاً، ما لم تغير إيران سلوكها. أكرر أنّ العقوبات تهدف إلى فرض ضغط كافٍ على هذه الحكومات لتدرك أنّ تكلفة ما تقوم به مرتفعة جداً.

\* حسناً، ثمة أيضاً مشكلة سيطرة الحرس الثوري على الاقتصاد، أليس كذلك؟ وهذا حقاً ما تحاولون..

- هذا موضوع الكثير من المظاهرات في الشوارع، يقول الشباب والآخرين: "يذهب الكثير من اقتصادنا وثروتنا في البلاد لدعم هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الحرس الثوري الإسلامي، فضلاً عن أنه متورط في اقتصادنا. لسنا نشهد الكثير من المزايا. النخبة هي تلك التي تستفيد من المزايا."

\* دعنا نتحدث عن روسيا. أراد الرئيس علاقة أفضل معها. كان العام صعباً. ما هي نقاط القوة في العام المقبل برأيك؟

- كان العام صعباً مع روسيا. قلنا بوضوح.. قلت بوضوح وقال الرئيس بوضوح إنه ينبغي أن تكون العلاقة أكثر إنتاجية بين بلدينا. العلاقة اليوم متوترة جداً لجميع الأسباب التي أعتقد أنّ الشعب الأمريكي يفهمها جيداً. بعد تحديد ذلك، حافظنا على مشاركة مستمرة مع روسيا، وكانت المشاركة نشطة جداً. وعقد الرئيس اجتماعين وجهاً لوجه مع الرئيس بوتين، كما أجرى اتصالات هاتفية معه. لدي خط اتصال نشط جداً مع النظراء الروس، تماماً مثل وزارة الدفاع.

\* ولكنني أسمع أنك.. عندما تكون مع وزير الخارجية لافروف، تكون قاسياً جداً.

- حسناً،.. هو قاسٍ وأنا قاسٍ، ولكنني أعتقد أنّ.. هذا مهم إذا أردنا التعامل مع هذه القضايا الصعبة، علينا أن نكون منفتحين وصريحين وشفافين معاً حول ما.. وأعتقد أنّ وزير الخارجية لافروف ملتزم بمحاولة تحسين هذه العلاقة مثلي. هذه قضايا صعبة، وقد أوضحنا أنّ حجر الزاوية هو أوكرانيا.

\* صحيح.

- علينا إحراز تقدم في أوكرانيا. لقد وجدنا مجالات تعاون في سوريا وأدت إلى هزيمة شبه كاملة لداعش في سوريا. هزمت الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع القوات العراقية، داعش في العراق بشكل تام. المهم الآن هو كيفية تحقيق الاستقرار ورسم الطريق إلى الأمام لتحقيق استقرار سوريا حتى لا تتاح لتنظيم داعش أو المنظمات الإرهابية الأخرى أي فرصة.

\* قال الرئيس ترامب إن التحقيق الروسي يؤثر على سياستكم الخارجية ويضر بكم مع الحلفاء ويضم الكثير من الارتباك.

كيف أثر ذلك على تعاملاتكم مع قادة العالم من حيث هذه السحابة؟

- ليس لديه أي تأثير. وأقول ذلك..

\* فعلاً؟

- لم يكن لديه أي تأثير. لا يطرح الموضوع أبداً في محادثاتنا أو في الاجتماعات الثنائية أو محادثاتي مع قادة العالم في أماكن أخرى. لا تشكل القضايا الداخلية حول تورط روسيا في انتخاباتنا جزءاً من حوارنا في أماكن أخرى. وأعتقد أن بقية العالم تعترف بأنها قضية محلية ومسألة مهمة. تحدثنا مع الروس حول ذلك وقلنا إن هذا الأمر يشكل مشكلة.

\* هل تعتقد أنهم سيحاولون التدخل في العام ٢٠١٨؟

- لا أعرف. آمل ألا يفعلوا ذلك.

\* هل لديك دليل على تدخلهم؟

- ليس لدينا أي شيء حتى الآن. ولكننا نعلم أن روسيا تدخلت في انتخابات أخرى..

\* صحيح.

-.. في أوروبا وأمكن أخرى. هذه رسالة نرسلها إلى الروس. الطريقة التي أنقلها لهم هو أنني لا أفهم لماذا يقومون بذلك. لا أفهم ما يظنون أنهم سيحصلون عليه. ليس ما يستفيدونه واضحاً لي..

\* حسناً، الفوضى..

- حسناً، هذا..

\* يستفيدون من الفوضى في الولايات المتحدة.

- هذا مضر.. ولكنه يضر روسيا، لأننا لا نحرز تقدماً..

\* بالتأكيد.

-.. ولا يحرزون تقدماً مع الآخرين. لذلك نحاول أن نركز على القضايا الكبيرة حقاً بيننا، أي سوريا والوضع هناك، والوضع في أوكرانيا وأوروبا الشرقية، وخلق الاستقرار في أوروبا الشرقية، ونعترف بمخاوف روسيا. ولدينا أيضاً محادثات هامة جداً بشأن معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة القوى النووية متوسطة المدى.

\* قلت إن مشروع إعادة التصميم سيكون أهم ما تحققه هنا كإرث وأنه أكثر أهمية من إنهاء الصراعات في سوريا أو السلام في كوريا الشمالية. تشغل منصبك منذ عام الآن. هل لا زلت تشعر هكذا؟

- أظن أنه تم أخذ هذا الكلام خارج السياق. كان.. أظن أن مشروع إعادة تصميم وزارة الخارجية هو أهم ما أستطيع القيام به لوزارة الخارجية..

\* على المدى الطويل و..

-.. وأعتقد أن تأثيره سيكون طويل الأمد جداً على فعالية وزارة الخارجية لعقود قادمة. ومن الواضح أن التحديات المحددة التي نواجهها اليوم هي على رأس أولوياتنا تحقيق نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية، وهزيمة الإرهاب وداعش في مختلف أنحاء العالم، وتحسين العلاقات الروسية، وتحسين العلاقة مع الصين، ورسم الطريق - كل هذه المسائل ذات أولوية عالية - ولكن ما سيكون له تأثير دائم.. لأنه سيكون ثمة تحديات أخرى تواجهها..

وزارة الخارجية في المستقبل. كيف نصبح أكثر فعالية، وأكثر قدرة، وأكثر ذكاء؟ نريد فعلاً إطلاق العنان لاستخدام القدرة الفكرية للموظفين في هذا القسم.. ننتج هنا الأفكار ونضع الخطط وننتج السياسات ثم نقوم بتنفيذها. كيف نطلق العنان للمواهب البشرية؟ الموهبة البشرية تحمل اليوم الكثير من الأحمال والأوزان التي تقف في طريق فعاليتها. سيكون لذلك تأثير طويل الأمد هنا.

\* ثمة الكثير من عدم الارتياح في هذا المبنى. رأيت ذلك واطلعت على المقالات الافتتاحية.. ريان كروكر على سبيل المثال، وهو دبلوماسي نجم، ونيك بيرنز واللذان خرغا في الإدارتين تحدثنا عن أن بعض التخفيضات في الميزانية وبعض القادة الذين عينتموهم في الوزارة سيعيقون الدبلوماسية لسنوات قادمة. ما رأيك في ذلك؟

- أولاً، لا أتفق مع تقييمهما. سنرى أين تنتهي ميزانيتنا في نهاية المطاف، ولكن في محادثاتنا مع مكتب الإدارة والميزانية ومع الجهات الموافقة في الكابيتول هيل، أوضحت أن ميزانية وزارة الخارجية.. عندما انضمت إلى وزارة الخارجية في شباط/فبراير، كانت الميزانية ٥٥ مليار دولار وهذا أعلى مبلغ في تاريخ الوزارة. كان المبلغ أعلى.. إذا نظرنا تقليدياً إلى ما كنا نعمل به منذ ثمانية إلى عشر سنوات، لوجدنا أننا عملنا مع حوالي ٣٧ و٣٨ و٣٩ مليار دولار. من الصعب جداً تحقيق إنفاق لميزانية ٥٥ مليار دولار والقيام بذلك بشكل جيد. لذا..

لذا يتمثل جزء من ذلك في أهداف سياستنا وما يريد الكونغرس أن يحققه، والموارد اللازمة لتحقيق ذلك، سواء من حيث الدولارات أو القدرة البشرية. وهذا ما ركزت عليه، أي كيف نحقق الأهداف التي يريد الرئيس تحقيقها، ومن ثم نفهم أن لدينا قسم موازن من الحكومة في الكونغرس لديه أهداف يريد تحقيقها. كيف يمكننا استيعاب كل ذلك وكيف نؤمن موارده بعد ذلك؟ هذا ما هو مهم بالنسبة إليّ للتركيز عليه.

\* إذا.. نحن مندهشون لأننا نجري هذه المحادثة، فلو قرأت الصحف، لظننت أنه سبق أن تنجيت. ما هذه الشائعات عن مغادرتك؟ لكم من الوقت تخطط أن تبقى، أم تنوي البقاء لفترة طويلة من الوقت؟

- كان.. كان العام ٢٠١٧ مثمراً جداً. كانت الأشهر الأحد عشر التي كنت فيها هنا في وزارة الخارجية فترة صعبة جداً، وعندما تولى الرئيس منصبه، كان لدينا العديد من السياسات التي عرضها الرئيس في حملته وأوضح للشعب الأمريكي أنه يعتزم تحويل تلك السياسات في اتجاه مختلف. يحتاج القيام بذلك في السنة الأولى الكثير من الجهد لكي يفهم الشركاء والحلفاء والخصوم أن الأمور تبدلت.

كان العام ٢٠١٧ ناجحاً جداً برأيي إذ بدلنا توجه محور سياساتنا وساعدنا شركاءنا على فهم تلك السياسات. بدأنا الآن بتنفيذ تلك السياسات وتطبيقها. وأعتقد أن العام ٢٠١٨ سيكون مثمراً جداً أيضاً. أكرر أن وزارة الخارجية تزداد قوة كل يوم من خلال فهم ما نحاول القيام به، وأنا أتطلع إلى أن يكون العام ٢٠١٨ ناجحاً جداً.  
\* العام كله؟

- أعتزم البقاء طوال العام.

\* قال الرئيس إن هذه الشائعات غير صحيحة. لماذا تستمر هذه الشائعات. هل هذا شيء يميز واشنطن؟

- أنت أدري.

\* لا أعرف.

- أنت أدري.

\* هل أعطاك الرئيس أي إشارة إلى أنك لن تكون موجوداً لفترة طويلة؟

- لا.

\* ولا أي إشارة.. على الإطلاق؟

- لا إشارة على الإطلاق.

\* أنا أكيدة أنك سمعت عن الكتاب الجديد عن البيت الأبيض. إنه حديث الساعة. يصف سياسة الرئيس الخارجية بأنها غير مبنية على معلومات ويقول إنه لا يشترك ولا يهتم ويترك الاجتماعات مع قادة العالم لأنه مل. أنت تزور البيت الأبيض عدة مرات في الأسبوع. هل هذه تجربتك؟

- أعتقد أنني الوزير الذي يمضي أطول وقت مع الرئيس، باستثناء وزير الدفاع ماتيس الذي يقضي الكثير من الوقت معه أيضاً. ولم أر الرئيس يغادر اجتماعاً مع زعيم أجنبي يوماً. يشارك في هذه الاجتماعات إلى حد كبير. وفي مداورات سياستنا وجلسات مجلس الأمن القومي معه، وكما سبق أن قلت، تمثل التحدي الكبير بتحويل السياسات إلى اتجاه مختلف عما كانت عليه عندما تولى الرئيس منصبه، بدءاً من سياسة كوريا الشمالية إلى أفغانستان/جنوب آسيا وباكستان وحملة هزيمة داعش. أعطى الرئيس الأولوية للتهديدات في وقت مبكر، وهذا هو التسلسل الذي تناولنا فيه تلك التهديدات. وفي كل تلك المداورات التي لم تكن سهلة وهذه ليست قرارات سهلة للرئيس، كان التداول جيداً واستمع إلى الحجج. وناقش كما ينبغي أن يفعل..  
\* في الواقع.. كل هذه..

- إنه يجادل. وفي النهاية، يتخذ القرار وينفذه بعد ذلك. أود أن أؤكد لكم إن الرئيس اتخذ القرار الصحيح بشأن مختلف مجالات السياسة الرئيسية. ينطوي المسار للتوصل إلى ذلك على الكثير من النقاش، وينبغي أن ينطوي على الكثير من النقاش. إنه تبادل صحي جداً مع الرئيس وأعتبر أنه من المهم أن نستمر في القيام بذلك.  
مدير الجلسة: إيلين، السؤال الأخير.

\* حضرة الوزير، هلا تسمح لي ببعض الأسئلة الإضافية.

- حسناً، سؤالان بعد.

\* حسناً. الجميع في.. يتساءل هذا الكتاب عن اللياقة العقلية. هل سبق لك أن تساءلت عن لياقته العقلية؟ هلا تصف علاقتك معه، لأن بعض الناس يعتقدون أنها.. أنها ليست علاقة جيدة بناء على تغريداته وما إلى هنالك.

- لم أشك يوماً في لياقته العقلية. ليس لدي أي سبب للتشكيك فيها. علاقتي به.. إنها علاقة نامية وأذكر الناس وأعتقد أنه من المعروف جيداً أن أحدنا لم يكن يعرف الآخر قبل أن يطلب مني أن أكون وزيراً للخارجية. لذلك ليس لدينا الكثير من التاريخ والماضي معاً، لذلك يتمثل جزء من العلاقة بالتعرف الواحد على الثاني وفهم أحدنا الثاني.  
\* أنتما مختلفان في الطباع أيضاً.

- لدينا أساليب إدارة مختلفة. كيف اتخذ القرارات وكيف أعالج المعلومات، لدي.. يجب أن أتعلم كيف يستوعب المعلومات ويعالجها ويتخذ القرارات. هذه هي مسؤوليتي. أنا هنا لخدمة رئاسته، لذلك اضطررت لقضاء الكثير من الوقت لأفهم كيفية التواصل معه بشكل أفضل حتى أتمكن من تلبية احتياجاته بالمعلومات. وأعتقد أن أحد أدوارني يتمثل بأن أطلع دائماً على مختلف جوانب القضايا حتى عندما أعرف أنه لا يريد فعلاً الاطلاع على جانب ما. أعتقد أن هذا جزء من اتخاذ قرارات جيدة، وأعلم أنه اطلع على الأقل على مختلف جوانب القرار الذي هو على وشك اتخاذه.

هذا هو دوري كوزير للخارجية، أي أن أطلع على رؤية شاملة لمعنى هذه القرارات بالنسبة إلى شؤوننا الخارجية مع الحلفاء ومع الشركاء ومع الخصوم. وأعتقد أن ما يخرج أحياناً وما يراه الناس بعد ذلك هو ما يعتقدون أنه صراع مع أنه ليس كذلك. إنها لعملية عادية أن ينظر الرئيس إلى مختلف الجوانب ثم يقول إنه لا يحب جانباً معيناً. هذا صحي وجيد. يجب أن يشعر الناس بالرضا عن طريقة اتخاذ القرارات لأنها ليست مجرد القيام بما يريده الرئيس بل هي عملية لمساعدته على الاطلاع على مجموعة كاملة من الخيارات وانعكاساتها، ثم اتخاذ القرار. هو القائد العام. هو الرئيس. هو من يقرر. وبعد ذلك ننفذ قراراته.

\* الأخير.. السؤال الأخير. مضى عام على توليك هذا المنصب. ماذا تعلمت عن نفسك؟ كنت رئيساً تنفيذياً بلا أي خبرة حكومية وتعمل في إدارة غير تقليدية. عند التفكير في ذلك، ماذا تعلمت عن نفسك وما الذي قد تقوم به بشكل مختلف في العام المقبل؟

- نتعلم أشياء جديدة عن أنفسنا طوال الوقت. كنت أتعلم أشياء عن نفسي في العام الماضي عندما كنت رئيساً ومديراً تنفيذياً لإكسون موبيل. لا نتوقف يوماً عن النمو كأفراد. من حيث ما سأقوم به بشكل مختلف، سأبني على قدرتي على التواصل مع الرئيس بشكل أفضل وقدرتي على التواصل مع الآخرين بشكل أفضل. كما قلت، كان عليّ أن أتعلم ما هو فعال مع هذا الرئيس. ليس هذا مماثلاً للرؤساء السابقين. أظن أن هذا معروف جيداً. لهذا السبب أيضاً اختاره الشعب الأمريكي. تعبوا مما كان يجري في الماضي. كانوا يريدون التغيير.

إذن تعلمت في خلال العام الماضي كيفية التعامل مع الرئيس بشكل أفضل لخدمة ما أعتقد أنه يحتاج إلى معرفته حتى يتمكن من اتخاذ قرارات جيدة. ولقد تعلمت الكثير عن العملية المشتركة بين الوكالات، والتي كانت جديدة بالنسبة إلي، والتي سوف تتحسن طيلة الوقت. ولكن هذا هو دورنا هنا في وزارة الخارجية. نريد أن نعيد السياسة الخارجية إلى وزارة الخارجية. تنشأ هنا وتتطور هنا ثم ننقلها إلى العملية بين الوكالات للفحص الشامل.  
\* ولكن لا يبدو أن هذا ما حصل هذا العام.

- لا، هكذا يتم تطوير السياسات بالضبط. انبثقت كل واحدة من تلك السياسات في وزارة الخارجية ثم انتقلت إلى العملية المشتركة بين الوكالات.

# بانون يُفرغ كل شيء

\*اليزابيث دريو

بروجيكت سنديكيت؛ ٢٠١٨/١/٩

أثار الكتاب الذي صدر للتو حول دونالد ترامب ورئاسته المختلة (نار وغضب: داخل بيت ترامب الأبيض) قلق الكثيرين في واشنطن. وعلى الرغم من تهديد البيت الأبيض المشبوه دستوريا لمحاولة منع نشر هذا الكتاب، تم تقديم موعد نشره بأربعة أيام. ولكن جل المعلومات التي يحتويها هذا الكتاب ليست كلها مفاجئة، على الرغم من القلق الكبير الذي سببته. لم يتضح بعد كيف حصل مايكل وولف، مؤلف الكتاب المثير للجدل، على بعض معلوماته، ولكن من المؤكد أنه سجل العديد من مقابلاته، وخاصة تلك المستخدمة في المحادثات الطويلة التي تضمنها الكتاب. كان هدف وولف يتمثل في الحصول على شهادات منسوبة لكبار المسؤولين حول كيفية اشتغال الرئيس.

لكن الكتاب يخبرنا في الغالب عن ما كان يعرفه معظم الصحفيين السياسيين في واشنطن مسبقا: أن ترامب غير مؤهل ليكون رئيسا، وأن البيت الأبيض يعد نقطة شديدة الخطورة بسبب مساعدي الرئيس عديمي الخبرة. والمفاجأة الوحيدة هي أنها لم تظهر أي كوارث أخرى - على الأقل حتى الآن.

جزء كبير من ما صدر قبل نشر الكتاب يتعلق بمعركة بين أكبر ثرثارين ومتكبرين عرفهما التاريخ السياسي الأمريكي: ترامب ومستشاره الاستراتيجي السابق ستيف بانون. في صيف عام ٢٠١٦، مع افتقار حملته إلى زعيم، عين ترامب بانون رئيسا تنفيذيا للحملة - وهو رجل أعمال سابق عدواني وضيع، وكان حينها الرئيس التنفيذي لبريتبارت نيوز، وهو موقع إلكتروني يشجع استعلاء البيض - . كان لدى بانون أفكارا كثيرة حول ما ينبغي أن تكون عليه حملة "شعبوية" يمينية.

غير أن حملة بانون المثالية كانت تشبه إلى حد كبير، بطرق عدة، ما كان يقوله ويقوم به ترامب بالفعل: مناشدة العمال ذوي الياقات الزرقاء عن طريق مهاجمة الهجرة - على سبيل المثال، كان يقول إنه سيبنّي "جدارا كبيرا وجميلا" على طول الحدود مع المكسيك، الذي سيدفع ثمنه المكسيكيون - وسيفسخ الاتفاقات التجارية التي يدعي ترامب أنها غير عادلة للولايات المتحدة. شكل هؤلاء الناخبون القاعدة الأساس لترامب، ونجاح في استقطابهم، في وقت فشلت هيلاري كلينتون في القيام بذلك، الأمر الذي يوضح سبب فوزه بمنصب الرئيس بدلا عنها.

مشكلة ترامب هي أن المواطنين الذين كان يحاول إقناعهم لم ينضموا أبدا إلى الأغلبية من الناخبين. ومثلت "قاعدته" أقل بكثير من ٤٠٪ من الناخبين. ولكن ترامب وبانون يفضلان عدم التفكير في ذلك، على ما يبدو.

يُحب ترامب لوم الآخرين على فشله وأخطائه - فهو لا يعتبر نفسه المسؤول عن هذا الفشل - وقد تحمل بانون تبعات ذلك، وهو الذي تفاخر بسلطته في البيت الأبيض بشكل مبالغ فيه، وتشبث بمنصبه أكثر من اللائق. وفعلا تم طرده من الإدارة وغادرها في أغسطس/آب. وعلى الرغم أنه وترامب بقيا على اتصال بعد ذلك، لكن خلافهما كان أمرا لا غبار عليه.

كان ترامب وبانون عبارة عن رجلان سمينان يحاولان تقاسم كيس نوم واحد. ولم يكن عالمهما السياسي كبيرا بما فيه الكفاية. وقد اختلفا بشدة حول من يؤيدان في سباق ملء منصب سيناتور ولاية ألاباما" ولكن مع إلحاح بانون، أيد ترامب في نهاية المطاف قاضي المحكمة العليا السابق روي مور، الذي كان قد أزيل من مقعده مرتين، والذي خسر السباق في النهاية. كان بانون يسعى إلى هزيمة "المؤسسة" الجمهورية من خلال دعم مرشحين "خارجيين" مشابهين في انتخابات منتصف المدة لهذا العام، والتي لو نجحت، كانت لتجعل من الصعب على ترامب الحصول على انتصارات في الكونغرس.

على الرغم من إنكاره، كان ترامب من وافق بشكل أو بآخر على السماح لوولف بإجراء مقابلة مع الموظفين في البيت الأبيض بشأن الكتاب، رغم أنه كان معروفا بتلفيق المواضيع. وترامب على علم بهذه الحقيقة من خلال تجربته في نيويورك. بعض المساعدين يعتقدون أنهم كانوا يتحدثون إلى وولف "بشكل غير رسمي"، وهذا يعني أن تصريحاتهم لن تكون معلنة. ولكن، حتى لو كان ذلك صحيحا، فمن الصعب تهدئة رئيس غاضب: لقد صرحوا بهذه المعلومات.

ويرى ترامب أن خطيئة بانون العظيمة فيما يتعلق بكتاب وولف تتمثل في قوله أشياء سلبية للغاية عن أسرة الرئيس. كان ترامب غاضبا بشكل كبير من وصف بانون لاجتماع عقده ابنه دونالد، وغيره من كبار موظفي الحملة في برج ترامب في

يونيو. حزيران ٢٠١٦ مع بعض المسؤولين الروس الذين قالوا إنهم يحقدون على هيلاري كلينتون. وأخبر بانون وولف أن الاجتماع كان "غادرا". ولكن، بناء على ما حدث فعلا في ذلك الاجتماع، قد لا يكون بانون مبالغا. (فقد شارك ترامب في اجتماع على متن طائرة فورس وان، عندما عاد من رحلته الرئاسية الثانية في الخارج، لصياغة بيان لتغطية على ما حدث في اجتماع برج ترامب).

وتمت الإشارة إلى أن ترامب غاضب من وصف بانون لابنة الرئيس المدللة إيفانكا بأنها "غبية". كما ذكر وولف أن إيفانكا وزوجها، المستشار الكبير في البيت الأبيض جاريد كوشنر، قد اتفقا على أنه بعد نجاحهما المذهل المتوقع في البيت الأبيض، سترشح إيفانكا نفسها للرئاسة.

وقد ادعى ترامب، أن بانون لم يكن له علاقة بفوزه الانتخابي، وأنهما تقريبا لم يتحدثا مع بعضهما البعض. وكما هو متعود، هدد ترامب بمقاضاة بانون. ولدى ترامب سجل حافل من الدعاوى القضائية التي هدد بها خصومه دون تقديمها للعدالة، ولكن حتى التهديد يمكن أن يكون مكلفا. ومع ذلك، لا يجب أن يحجب القلق المؤقت الحقائق الأخرى بسبب الخلاف حول حملة ترامب. وراء هذه الدراما، لدى ترامب أهدافا واضحة ومعينة، تتقاسمها معه الحكومة ورؤساء الوكالات - والذين لا يؤثر فيهم نشر تقرير مغري حول سلوك الرئيس.

وبينما كان الكثيرون في واشنطن وهيئة الصحفيين يناقشون آخر ما تم الكشف عنه، فإن وزارة العدل، التي يفترض أن تكون مستقلة إلى حد ما عن البيت الأبيض، تحولت إلى أداة حزبية لمتابعة ضغائن الرئيس. في الواقع، في الأسبوع الماضي، تم الكشف عن أن وزارة العدل أعادت فتح تحقيق في المسألة التي سبق التحقيق فيها بدقة حول رسائل البريد الإلكتروني لهيلاري كلينتون. كما تم الكشف عن محاولة فتح مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، لتحريات حول مؤسسة كلينتون. ويذكرنا استخدام وكالة حكومية لمعاقبة الخصم السابق للرئيس بالسلوك الذي اتهم به ريتشارد نيكسون، وينم عن اقتراح شكل مختلف جدا عن الحكم الديمقراطي.

## ستيف بانون نادم على هجومه على ترمب.. ويعتذر

إيلاف : ٢٠١٨/١/٩

اعتذر ستيف بانون كبير الاستراتيجيين السابق في البيت الأبيض، عن الانتقادات التي وجهها إلى الرئيس دونالد ترمب في كتاب "النار والغضب: في بيت ترمب الأبيض" الذي صدر الجمعة، وأحدث ضجة واسعة في الولايات المتحدة. وقال بانون في بيان أرسله إلى موقع أكسيوس الأحد: "ثقّتي بالرئيس وعمله لم تتزعزع، وأنا الشخص الوحيد الذي الذي بذل جهداً عالمياً، لترويج رسالة ترمب وعمله لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، وكان المرشح الوحيد القادر على هزيمة هيلاري كلينتون".

وتراجع كبير الاستراتيجيين السابق عن نعت دونالد ترمب الإبن بالخائن للبلاد بسبب اجتماعه بمحاميه روسية على صلة وثيقة بالكرملين عام ٢٠١٦ زعمت أن لديها معلومات مضرّة بكلينتون حصلت عليها من حكومة بلادها، وقال في بيانه "إن الإبن رجل طيب ووطني، عمل بلا هوادة لتحقيق رسالة والده الذي حقق إنجازات تاريخية خلال سنته الأولى في البيت الأبيض".

واعتذر عن تأخره في الرد على الانتقادات الواردة في الكتاب، ولاحظ "أن ترمب وفريقه لم يتواطؤوا مع روسيا للتأثير على نتائج الانتخابات".

وكان مؤلف "النار والغضب: في بيت ترمب الأبيض" مايكل وولف، اعتمد في كتابه على نحو ٢٠٠ مصدر، أهمها بانون، وأورد معلومات بالغة الحساسية عن الرئيس وأفراد عائلته وطريقة إدارته للحكم، وزعم أن ١٠٠ بالمئة من أفراد عائلة حاكم البيت الأبيض ومساعديه يؤمنون بأن ترمب غير مستقر عقلياً.

وهاجم ترمب في بيان بانون وقال "إنه فقد عقله" بعد نشر مقتطفات من الكتاب الأسبوع الماضي. وذكر أن الإبن المدللة لترمب إيفانكا وزوجها جاريد كوشنر، يسعيان لتحميل الرئيس مسؤولية القرارات الخاطئة، وأنهما متورطان في عمليات غسل أموال، واتفقا على أن ترشح الزوجة نفسها في الانتخابات الرئاسية مستقبلا.

## الأخطاء السياسية والعسكرية في ٢٠١٧ وأثرها على التوقعات العالمية للعام ٢٠١٨

\*دانييل في. سيكهارد

استفتاء استقلال كردستان المتسرع وسيئ التوقيت خلق مزيدا من التعقيدات

أيديولوجية "داعش" تقوم بتأجيج الحركات الشعبوية واليمينية المضادة، وتزرع الكراهية والشك والانقسام بطريقة تعيق الأنظمة السياسية الديمقراطية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء

مجلس الأطلسي : ٢٠١٨/١/٩

على مر التاريخ، كان التحول نحو الشعبوية القومية، من النوع الذي جسده التغييرات السياسية الكاسحة في جميع أنحاء العالم في العام ٢٠١٧، سببا في نشوب الصراع وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي، والذي يمكن أن يؤثر مباشرة على كل من المشهد الأمني الدولي وعلى الاقتصاد العالمي في العام ٢٠١٨.

بالنظر إلى الوراء، من الصعب تصديق مدى السرعة التي تغير بها المشهد الجيوسياسي في عام واحد فقط. فخلال العام ٢٠١٧، جلبت الانتخابات في كل أنحاء العالم قوى جديدة إلى السلطة، والتي تحدت المؤسسة السياسية، وأنتجت توترات جديدة في السياسة العالمية، وفاقت التوترات القديمة.

مع ذلك، كانت الظروف التي مهدت الطريق أمام هذه التطورات السياسية التاريخية قائمة قبل عقد الانتخابات نفسها. وكان الانتصار المفاجئ من النوع الذي يحدث مرة واحدة في جيل للرئيس الأمريكي دونالد جيه. ترامب في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠١٦، في جزء منه، نتيجة ثانوية لنظام حكومي أصبح متكلسا، وطبقة سياسية أصبحت صماء أمام التحديات التي تواجه عائلات الطبقة العاملة في الولايات المتحدة. وقد ساعد وعد ترامب بإحداث تغيير إيجابي بحمله إلى المكتب البيضاوي، لكن الطبيعة المتغيرة للولايات المتحدة وحالة الاقتصاد العالمي جعلتا من غير المرجح إلى حد كبير أن يستطيع الوفاء بوعوده التي بذلها لهؤلاء الناخبين الساخطين.

وليست الولايات المتحدة وحيدة في الشعور بالزلزال الذي يعيد تشكيل المشهد السياسي في الديمقراطيات الغربية. وكان قليلون فقط هم الذي استطاعوا التنبؤ بالخسارة الدرامية للدعم الذي تتمتع به الأحزاب الرئيسية في فرنسا في العام ٢٠١٧، مع فوز حزب جديد بقيادة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، "الجمهورية إلى الأمام"، على حزب "الجبهة القومية" اليميني. وفي ألمانيا، ربما يكون حكم المستشارة أنجيلا ميركل يقترب من نهايته بينما تكافح المستشارة لتشكيل حكومة، وبينما يحتل حزب من أقصى اليمين مكانه في البوندستاغ لأول مرة في أكثر من نصف قرن. أضف إلى ذلك نواتج قرار بريطانيا العظمى الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، وصعود النزعات المناهضة للديمقراطية في بلدان مثل هنغاريا وبولندا، والانقلاب على الديمقراطية العلمانية في تركيا، وما يصبح واضحا كاتجاه عالمي نحو الشعبوية، والذي أصبح شائعا ومقلقا.

هذه الظروف السياسية، التي جاءت نتيجة لانبعث الشعبوية القومية، غالبا ما تمهد الظروف أمام تفاقم التهديدات الأمنية على المستوى العالمي.

ربما يمكن القول بأن الأمور ليست بالسوء الذي تبدو عليه، ولكن، سيكون من الحكمة الالتفات إلى علامات التحذير الأساسية في المشهد العالمي السياسي والأمني، واستنطاق حقيقة حيوية السوق العالمية التي كشفت عن مرونة مدهشة أمام تحديات العام ٢٠١٧.

بينما يدخل العام ٢٠١٨، دعونا نلقي نظرة على "البقاع الساخنة" العالمية الناشئة، وكذلك على المخاطر السياسية والأمنية المتعلقة التي تلوح في الأفق.

## كوريا الشمالية

من الصعب تصديق أن تكون الصواريخ الكورية الشمالية قادرة على التحليق فوق اليابان، متسببة بإطلاق صفارات الإنذار في المدن، وإبلاق الأسواق العالمية التي تتلمل بالكداء. وعلى الرغم من الخطاب السياسي العدائي المتصاعد بين واشنطن وبيونغ يانغ، فقد أغوت الأخبار الاقتصادية الإيجابية بشكل عام في الولايات المتحدة وأوروبا الناس إلى الشعوب بإحساس زائف بالأمن.

مرة بعد المرة، أظهر التاريخ كيف أن الحسابات الخاطئة، والفخر القومي، والإحساس المفرط بالقدرة العسكرية وأثرها في إنتاج أو تنفيذ الأهداف السياسية، قد أفضت إلى نشوب صراعات مدمرة. وحتى الآن، لم يتمكن خطاب ترامب المتوعد الصاخب من تثبيط همة "رجل الصواريخ"، الزعيم الكوري الشمالي كيم يونغ-أون. بل إنها أحدثت بدلاً من ذلك تأثيراً معاكساً، فأدت إلى تصعيد التهديد الموجه إلى المنطقة بسبب الاختبارات الكورية الشمالية التي تصبح أكثر استفزازاً باطراد في المجالين الصاروخي والنووي. وفي حين أن السيناريو الأكثر احتمالاً هو أن الوضع سيصل في النهاية إلى نقطة ركود جديدة مع سياسة "احتواء وعقوبات" صارمة تهدف إلى إبقاء كوريا شمالية مسلحة نووياً تحت السيطرة، فإن قلة خبرة ترامب وطبيعته غير المتوقعة، يقابله نظير مصاب بجنون العظمة في بيونغ يانغ، يمكن أن تخلق عاصفة كاملة.

## الصين

زادت التحديات التي فرضتها كوريا الشمالية، وهي حليف لبكين، من تعقيدات العلاقة الأمريكية-الصينية. وفي حين أن لهذه الدينامية العديد من الأبعاد، فإن البعد الرئيس الذي تنبغي مراقبته هو ما إذا كان الافتقار إلى التقدم في مسألة كوريا الشمالية يمكن أن يضيف الوقود إلى نار نزعة الحمائية الأمريكية. وإلى المدى الذي يُنظر فيه إلى الصين على أنها شريك قيم سيساعد ترامب في التعامل مع مشكلة كوريا الشمالية، فإن من المرجح أن تواصل الولايات المتحدة تبادلاتها التجارية مع الصين بحذر. ومع ذلك، إذا كان التصور السائد هو أن بكين لا تلقي بثقلها حقاً وراء حل الأزمة الكورية، فيمكن أن يكون هناك ضغط إضافي من الكونغرس الأمريكي من أجل اعتناق نهج أقوى في مسألة التجارة مع الصين، وهو ما قد يضع الولايات المتحدة على مسار تجاري غادر في الطريق نحو حرب تجارية. ومع تأكيد الصين الإضافي على تحديث جيشها لممارسة القوة عالمياً، وموقفها العدواني في بحر الصين الجنوبي، وانتباه اليابان المتزايد إلى تقوية دفاعها الخاص، فإن آسيا تنطوي على إمكانية أن تكون نقطة ساخنة في العالم القادم، حيث تفيض القضايا السياسية والأمنية لتطال الاقتصاد العالمي.



## روسيا

من غير المرجح أن يجلب العام القادم أي أخبار جيدة فيما يتعلق بروسيا، والمخاطر السلبية لا تعوزها الوفرة. فقد كشف تحقيق شامل يجري في الولايات المتحدة حتى الآن عن أن موسكو عملت بنشاط لضمان انتخاب ترامب رئيساً للبلاد، على أمل أن يغض رجل الأعمال البراغماتي الطرف عن استيلائها على الأراضي في أوكرانيا، وعلى أمل تعزيز علاقة أكثر تفضيلاً لروسيا بين واشنطن وموسكو. ومع ذلك، جاءت استراتيجية الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بنتائج عكسية، حيث عززت المواقف المناهضة لروسيا في أوساط المحافظين الأمريكيين والليبراليين على حد سواء، وأدت إلى إقرار عقوبات أقوى ضد روسيا في الكونغرس الأمريكي.

في العام ٢٠١٨، من المرجح أن تؤدي المزيد من الاكتشافات المدمرة في التحقيقات التي يجريها المجلس الخاص المخول بالتحقيق في دور روسيا في الانتخابات الأمريكية، إلى إضعاف الإدارة الأمريكية. وسوف يزيد ذلك من تقويض قدرة واشنطن على التعامل بفعالية مع القضايا المحلية والعالمية، والانخراط بجدارة مع شركاء الولايات المتحدة الدوليين. ومن المرجح أن تستمر الحرب الروسية الهجينة والأخبار المزيفة في التدفق من موسكو، من أجل إخراج العمليات السياسية عن مساراتها في الدول المستهدفة، ومن المرجح أن تكون العقوبات الأمريكية جزءاً دائماً من المشهد الجديد. وسوف تكون الحصيلة النهائية لكل هذا تآكلاً في الاستقرار والسلام الدوليين، وإضعاف النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

## إيران

من المرجح أن تؤدي عدم مصادقة ترامب على التزام إيران بالاتفاق النووي إلى تقوية المتشددين في طهران، ودفعهم إلى بذل جهود أكثر تركيزاً لتقويض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وفي العالم، من خلال تقديم الدعم العسكري والسياسي الخفي والمعلن لخصوم الولايات المتحدة. وسوف تجد طهران شركاء مرحبين في روسيا والصين، وستسعى إلى دق إسفين بين أوروبا والولايات المتحدة، وستكون الحصيلة النهائية قدراً أكبر من عدم الاستقرار واحتمالات الصراع. وفي حين أن عدداً من الدول العربية سوف تكون مسرورة بالنهج الأمريكي الأكثر قوة وعدوانية تجاه عدوها الألد، فإن من المرجح أن يتم إهدار رأس مال ترامب السياسي الإضافي، ما لم تتمكن الإدارة الأمريكية من عرض نهج أكثر انضباطاً واتساقاً في سياستها الخارجية.

## الإرهاب في الشرق الأوسط

في حين فقد "داعش" معظم أراضي خلافته المعلنة ذاتياً في العراق وسورية، فقد انتشر التطرف العنيف وحسب، بينما يتسلل المقاتلون الأجانب عائدين إلى أوروبا وأجزاء أخرى من الغرب. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم كوادر "داعش" التي تعمل عن بعد من خلال الفضاء السيبراني بتشجيع القيام بأعمال إرهابية بسيطة، وإنما قاتلة. وما تزال أيديولوجية "داعش" نابضة وضارية، ويتم الشعور بآثارها فيما وراء أعمال الإرهاب، حيث تقوم بتأجيج الحركات الشعبوية واليمينية المضادة، وتزرع الكراهية والشك والانقسام بطريقة تعيق الأنظمة السياسية الديمقراطية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

## استفتاء استقلال كردستان المتسرع وسيئ التوقيت

لسوء الحظ، لم يتمكن نجاح العراق في هزيمة "داعش" رسمياً وطرد المجموعة إلى خارج حدوده من تزويد البلد بمساحة التنفس اللازمة للتركيز على إعادة الإعمار والتعامل مع تحدياته الاقتصادية الخاصة. وقد خلق استفتاء استقلال كردستان المتسرع وسيئ التوقيت في تشرين الأول (أكتوبر) مزيداً من التعقيدات، ولم يقتصر أثره على إقلاق بغداد، وإنما تعدى ذلك إلى إزعاج أنقرة وطهران أيضاً. وفي حين تراجعت أربيل في وجه المعارضة الدولية، فإن هذه القضية لن تختفي، وإنما ستعمل بدلاً من ذلك على تعقيد الديناميات السياسية في المنطقة الأوسع في العام ٢٠١٨.

## القضية الكردية في سورية وتركيا

كما تضيف القضية الكردية أيضاً إلى التحديات الماثلة في سورية، متسببة بالمزيد من تعقيد العلاقات الأمريكية-الروسية، ومعطية روسيا بطاقة أخرى لتلعبها في إضعاف توازن القوى وتعزيز تقدم نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وفي حين دعمت كل من الولايات المتحدة وتركيا الفصائل المناهضة للأسد في سورية، فإن دعم الولايات المتحدة للثوار الكرد، الذين تعتبرهم أنقرة إرهابيين، قوبل بإدانات قوية في تركيا. وتعني الطبيعة المعقدة للحرب والمنافسة الجيو-ستراتيجية أن هناك أملاً قليلاً في تحقيق سلام دائم في سورية في العام الجديد، ويبقى احتمال وقوع حادث غير مقصود بين القوات الأمريكية والروسية والتركية، والذي قد يتصاعد إلى أزمة أمنية، احتمالاً حاضراً دائماً -وبقوة.

وفي خارج سورية، عمل خطاب الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، العدائي تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مصحوباً بنقض التقدم الديمقراطي الداخلي في البلد، على خلق دينامية سياسية جديدة يمكن أن تقوض بشكل خطير قدرة حلف الناتو على التصدي بفعالية للتحديات الأمنية. وتركيا دولة عضو في حلف الناتو. وبالاتزان مع تقدم سياسات اليمين المتطرف في أوروبا والقيادة الأمريكية غير القابلة للتنبؤ، فإن من المرجح أن يصبح الوضع بين أنقرة وحلفائها الغربيين أكثر سوءاً قبل أن يصبح أفضل، ويمكن أن يؤذن بظهور نقاط ساخنة جديدة في العام الجديد.

## الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

وأخيراً، في حين قالت الإدارة الأمريكية أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو مجرد اعتراف بالواقع، فإن هناك القليل من الشك في أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة خطيرة للاستقرار في بلاد الشام ومنطقة الشرق الأوسط الأوسع. وسوف يوفر طاقة متجددة للعواطف المناهضة للولايات المتحدة ويعزز جهود التجنيد للجماعات الإرهابية. كما سيزود هذا القرار روسيا أيضاً بفرص إضافية لاستغلال عدم الاستقرار وتقويض المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة والعالم.

## الولايات المتحدة الأمريكية

سوف تعمل كل هذه التحديات السياسية والأمنية على المزيد من تعقيد البيئة السياسية في الولايات المتحدة في العام ٢٠١٨، بينما تستعد الأحزاب السياسية المختلفة لانتخابات نصف المدة المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر).

ويرجح أن يعني ذلك انتهاج الإدارة نهجاً أقل صبراً وتعاوناً تجاه العملية الدقيقة والمرهقة التي تتطلب الكثير من الوقت لبناء التحالفات والتصدي للتحديات العالمية. وبينما يحاول ترامب أن يضيفي القوة على ذلك الجزء من القاعدة الانتخابية الذي يتبى عقلية "نحن في مقابل هم" في نظرتة العالمية، من المرجح أن يكون النهج تجاه الخصوم الخارجيين أكثر عدوانية. ويزيد كل هذا بقدر كبير من فرص حدوث تخبط في السياسة الخارجية الأمريكية، والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع في الأسواق والتوقعات الاقتصادية.

### الملاحظة في دروب السنة القادمة

بينما تعرض القوى العالمية والإقليمية، بما فيها الولايات المتحدة والصين وروسيا وتركيا، رؤاها اليائسة القائمة على "استعادة العظمة"، وتتابع أجنداث قومية على حساب المصالح العالمية والمشاركة، فإن الوضع السياسي والأمني العالمي يقف عند واحدة من أكثر النقاط خطورة منذ نهاية الحرب الباردة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلالات الكبرى الناجمة عن التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، والنمو الهائل للكوارث الطبيعية بسبب الاحتباس الحراري في الكوكب، والهجرات الجماعية الضخمة من الناس الذين يهربون من انعدام الأمن واليأس الاقتصادي، تعني كلها أن تواصل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء التعرض لاختبار الحدود والإمكانات. وفي هذه البيئة، على المرء توقُّع إعادة حساب ومراجعة لحس التفاؤل السائد في الأسواق الاقتصادية العالمية، في واقع عالم غير آمن وعدواني إلى حد كبير. أما إذا كان ذلك سيحدث في العام ٢٠١٨، فعلياً أن ننتظر ونرى، لكن الاحتمالات تتصاعد.

في هذا العالم كثير الغموض والمشحون سياسياً، سوف تُحسن الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تريد الازدهار والبقاء على قيد الحياة، سوف تُحسن صنعا إذا هي انتهجت استراتيجيات تضمن لها أن تكون:

- متكيفة ورشيقة في الاستجابة للتطورات العالمية عند حدوثها
  - متنوعة في برامجها، ومواردها، وخطوط إمدادها
  - حذرة في استثماراتها واستراتيجياتها المصممة لاستيعاب المشهد السياسي العالمي المتدهور
  - مُركزة أمنياً فيما يتعلق بحماية الناس، والبنية التحتية، والعلاقات والأنظمة والبيانات
  - متحوّطة، مع توقع حدوث أمور سيئة، وبناء تكرارات وبدائل في خططها وأنظمتها؛ و:
  - متقدمة تكنولوجياً وابتكارية، للمساعدة في حل المشكلات عندما تحدث، والعثور على طرق جديدة للوصول إلى العملاء، والمشاركين في البرنامج، أو المواطنين عندما تُطرح العقبات في الطريق.
- ما تزال غيوم العاصفة تتجمع في الكوكب بينما ندخل العام ٢٠١٨، لكن القادة الحكماء، المتناغمين مع الديناميات المتغيرة والقادرين على استيعابها، سيجدون الفرص للنهوض بمهامهم في وجه بيئة تزداد صعوبة باطراد.

\*سفير أمريكي سابق، وزميل رفيع غير مقيم في "مجلس الأطلسي"، ورئيس هيئة الإغاثة اللوثرية العالمية.

## هموم الأمة ومسؤوليات الحكم

\*مصطفى الفقي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١/٩

لقد قالوا: «إن السلطة المطلقة مفسدة للمرء... أي مفسدة». وفي ذلك مواجهة واضحة للاستبداد وطبائعه والانفراد بالحكم ونتائجها، ولم يكن عبدالرحمن الكواكبي مخطئاً عندما كتب في هذا الشأن كتابه الشهير «طبائع الاستبداد» في نهايات القرن التاسع عشر، والذي يفكر في أحوال الأمة العربية والدول الوطنية فيها يكتشف حالياً أن جزءاً كبيراً من المحنة يكمن في سوء استخدام السلطة والانحراف بالحكم في اتجاهات لا تصب بالضرورة في مصلحة شعوبها، إذ إن نقص المشاركة السياسية وضعف المسيرة الديمقراطية يؤديان إلى ما يمكن اعتباره نوعاً من التخلف السياسي ونمطاً من أنماط فساد السلطة وانحراف الحكم، ولا أستطيع التعميم في ما أقول، إذ إن هناك محاولات جادة اتجه بعضها لتطبيق الشورى الإسلامية بينما انصرف بعضها الآخر إلى استيراد الديمقراطية الغربية وبين النموذجين تأرجحت نظم ونشطات حكومات، ولكن الأمر الذي لا خلاف حوله هو أن الشعور بمسؤوليات الحكم لا يرقى الآن إلى مستوى هموم الأمة ومعاناتها. ولقد لاحظت أخيراً انصراف كثير من الكتابات الأجنبية إلى انتقاد العرب إلى حد التوبيخ والإشارة في قسوة إلى تفرقهم وتشتت جهودهم وتراجع إسهامهم في حضارة العصر، إذ إن ما قدموه للثقافة العالمية والبحث العلمي والفكر الإنساني محدود للغاية، ويكفي أن نعلم أن عدد العناوين السنوية للكتب الصادرة في العالم العربي كله يقل عن نصف ما يصدر في دولة مثل إسبانيا، إننا نعاني محنة العزلة عن تيارات العصر وأفكاره كما يبدو بعيدين مما يمكن الاعتماد عليه أو التمسك به، فلا نحن قادرون على إحياء القيم العربية الأصيلة وتطويعها لروح العصر وخدمة أجياله الجديدة ولا نحن قادرون في الوقت ذاته على النقل الذكي من تجارب الآخرين، حتى اعتبرنا الكثيرون مجرد ظاهرة صوتية وأمة مفككة بلا ضابط ولا رابط، ولعلي شخصياً من غير المغرمين بجلد الذات في كل مناسبة ولكني أيضاً من دعاة النقد الذاتي الذي يؤدي إلى الإصلاح الحقيقي وليس إلى الانفجارات الثورية العنيفة التي تدفع ثمنها الشعوب ولا تحقق منها عائداً إيجابياً على الإطلاق» ولعل نموذج ثورات الربيع العربي ونتائجها السلبية هو خير شاهد على ذلك، ويهمني هنا أن أطرح النقاط الآتية:

أولاً: إن الذي يتأمل الواقع العربي الراهن سوف يكتشف أن همومنا أكبر من مسؤوليات الحكم الحالي، وأن الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الترشيد وتطبيق قواعد الحوكمة العصرية على النظم القائمة، إذ إن التمثيل النيابي العربي في مجمله ضعيف ولا يعبر بدقة عن إرادة الشعوب، فضلاً عن أنه يبدو موجهاً في كثير من النظم القائمة، كما أن الدول العربية القليلة التي اعتمدت الديمقراطية أسلوباً في الحكم قد دخلت حياتها البرلمانية في دوامات متواصلة نتيجة غياب القواعد الملزمة أو وجود السوابق المؤثرة، فنحن أمام أوضاع مزدوجة إلى حد كبير ولا تعبر تعبيراً دقيقاً عن الواقع الذي نسعى لتحقيقه في ظل ظروف بالغة الحساسية شديدة التعقيد، لقد كتب الله على هذه الأمة أن تكون مطمعاً لغيرها وهدفاً لجيرانها ومركزاً لضغوط خصومها. كما أن تاريخها وما حفل به من تناقضات قد ترك بصماته عليها بالطائفية البغيضة والانقسامات المتعددة وغياب القدرة على التنسيق والتوحد، فأصبح كل قطر عربي يضرب في اتجاه قد يتناقض مع قطر عربي آخر والأمثلة كثيرة والنماذج متعددة، لذلك فإن التاريخ العربي في مجمله هو بحق «تاريخ الفرص الضائعة».

ثانياً: لن نمل أبداً من تكرار حقيقة واضحة وهي أن ضعف منظومة التعليم في معظم الأقطار العربية قد أدى بدوره إلى تراجع العائد النهائي منه، فالتعليم هو بوابة المستقبل وطريق الأمم والشعوب نحو مشروع نهضوي لا يتحقق دائماً إلا بالتعليم، ولعلنا نتذكر تجربة محمد علي في مصر منذ أكثر من قرنين من الزمان لكي نتأكد من أن التعليم هو المدخل الوحيد للنهوض والارتقاء، وأن ما عدا ذلك يؤدي إلى التراجع والانزواء بل والخروج من دائرة العصر برمته، خصوصاً أن التقدم التكنولوجي الكاسح يسبق الجميع ولم تشهد عصور التاريخ تلك القفزات الهائلة في عالم التكنولوجيا مثلما نشهدها الآن، ولو أخذنا نموذج تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال فسوف نجد أننا أمام ثورة حقيقية تربط الكون بشبكة سريعة للتواصل لم تكن متوقعة منذ عقود عدة، كذلك فإن النهضة التعليمية لها توابعها المتلازمة وفي مقدمها البحث العلمي بنتائجها الباهرة وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، فضلاً عن ارتباط التعليم أيضاً بالقاعدة الثقافية لكل دولة، فالتعليم هو حجر الأساس لنهضة ثقافية تشد البلاد إلى الأمام، وذلك كله فضلاً عن ارتباط التعليم بعنصر التشغيل وما يؤدي إليه من مكافحة البطالة

وتحقيق التوظيف الأمثل للموارد البشرية التي تملكها الدولة، فالتعليم هو مصدر الكفاءات ومنبع الخبرات خصوصاً إذا ارتبط متلازماً بالأسلوب العصري في التدريب المهني والحرفي وهو أمر تحتاجه الدول النامية ويعتمد عليه بناء أعمدها الراسخة.

ثالثاً: إن التجارة البينية بين الدول العربية تمثل رقماً هزلياً ويكفي أن ندرك أن بعض الدول العربية تستورد منتجات دول عربية أخرى من خلال طرف ثالث خارج إطار الوطن العربي وهو ما يعني ضعف التركيب البنيوي ونقص الهيكل الاقتصادي، بحيث لم نحقق حتى الآن نوعاً من التكامل ولا حتى درجة من درجات التنسيق الاقتصادي وفقاً لنظرية «الميزة النسبية» لكل قطر، بل إن الذي يحدث يختلف عن ذلك تماماً، إذ لا يوجد حد أدنى من التكامل الزراعي أو التنسيق الصناعي أو حتى التوزيع السياحي خصوصاً في وطن عربي تزخر أرضه بالآثار والمشاهد التي تستدعي الرؤية وتستحق التسجيل. إننا أمام حالة عبثية تجتاح أقطارنا على حساب ما كان يمكن أن يؤديه التكامل والتنسيق وتوزيع الأدوار، ولكننا استعصنا عن ذلك بمشكلات الحدود المشتركة وحساسيات الجيرة الجغرافية ولم ندرك أن التاريخ الواحد كان يمكن أن يمنح درجة من الانصهار تكون كفيلاً بحل قدر كبير من مشكلاتها.

رابعاً: حكمت الجغرافيا وقرر التاريخ على الأمة العربية أن تقع بين جيران لهم أطماعهم فيها وعقدتهم التاريخية نحوها، فإيران على البوابة الشرقية تحمل في أعماقها قدراً كبيراً من المنافسة القومية والصراع الشعبي الكامن نتيجة الجوار في المكان والتداخل في الزمان، وعلى الجبهة الشمالية الغربية نجد الدولة التركية التي تحاول أن تستعيد تاريخاً مضى وأن تستدعي الإرث العثماني على المنطقة من جديد. حتى أن رجب طيب أردوغان (الخليفة المنتظر) يتحرك في كل اتجاه يضرب على غير هدى لعله يسترد المجد الضائع وينجح في تحقيق الهيمنة التركية على المنطقة العربية، بينما تبقى إسرائيل خصماً تاريخياً له استراتيجية طويلة المدى ومخططات بعيدة نجحت في تحقيق جزء كبير منها لا بسبب تفوقها فقط ولكن أيضاً بسبب ضعف العرب، وهي حالياً ترقب ما يجري في سعادة، لأن الآخرين يتكفلون بتحقيق ما تريد، ولذلك فإنني أظن أن الأخطار القادمة من دول الجوار غير العربي هي تحدٍ كبير وخطر يهدد هذه الأمة ويمتص جزءاً كبيراً من طاقتها ويفرض عليها أن تصرف جهودها لمواجهته والتحقق من إمكان الوصول إلى حالة استقرار معه، ولكن الغريب في الأمر هو أن هناك دولاً عربية رأت أن تغرد خارج السرب وأن تقيم جسوراً للتواصل الخاص مع بعض هذه الدول على حساب أمن واستقرار دول أخرى وهو أمر يحتاج إلى المراجعة الموضوعية والتفكير القومي الرشيد.

خامساً: ليس من شك في أن الواقع العربي المعاصر يشهد حالة من الصدام بين الماضي والمستقبل، بين الجمود والحدثة، بين الأصالة والمعاصرة إن جاز التعبير، وهي كلها تدل على مخاض كبير لصراع واسع قد يؤدي إلى نوع من صدام الأجيال وتغيير ملامح المستقبل برمته لأننا نواجه عصراً جديداً له تحدياته ومعه رموزه ولا يمكن مواجهته بترديد الأشعار والأدكار أو صك الشعارات التي تتباكى على الماضي وتشير إليه. إننا أمام مخاض صعب لا بد أن نواجهه في شجاعة حتى نتمكن من ولوج العصر والدخول في أتون التطور الطبيعي للشعوب والأمم، في ظل سرعات متفاوتة وتحالفات ناقصة ومجتمع دولي معقد.

سادساً: لقد تعودنا نحن العرب على ازدواج الخطاب السياسي، بحيث نخاطب الداخل بلغة تختلف عن الخارج وألا نقيم حدوداً فاصلة بين الموضوعية والشخصنة، فأصبح جزء كبير من حديثنا منصرفاً إلى الاستهلاك المحلي بينما جزء آخر يمضي بلغة مرتعشة تجاه الغرب، إننا أمة طيبة في مواجهة أطماع الغير ولعل ذلك واحد من رواسب التاريخ الطويل في علاقتنا مع الغرب الاستعماري على امتداد القرون التي مضت، كما أن اختلاط الدين بالسياسة قد زاد الأمور تعقيداً وجعلنا أسرى للصراع المفتعل بين دعاة التيار القومي في جانب وأنصار الإسلام السياسي في جانب آخر.

سابعاً: إن العالم كله يتحدث في هذه المرحلة عن دولة المؤسسات، ولا يمكن أن نترك الأمر يفلت من أيدينا، إذ إن روح العصر تستدعي الاستجابة لمفهوم دولة المؤسسات التي تقوم على إيمان عميق بأن المؤسسة أقوى من الفرد وأهم وأدوم، لذلك فإننا نرفض ذوبان مؤسسات الدول العربية المختلفة على كل مستوياتها في شخوص أفراد يقومون بخطفها حتى تذوب في كيانهم على حساب المستقبل وأجياله القادمة.

إنني أريد أن أقول إن كل ما نشهده حالياً -متصلاً بهمومنا المزمنة والطارئة- هو أمر يتعلق في النهاية بمسؤولية الحكم الرشيد واتجاهنا نحوه من دون تشنجات أو صراعات أو تبادل للاتهامات!

\* كاتب مصري

## مشكلة الأخبار المزيفة في الإعلام الحديث

\*صالح الديواني

الوطن السعودية: ٢٠١٨/١/٩

في الوقت الذي ترى فيه شريحة كبيرة من سكان العالم أن عهد الصحافة التقليدية الورقية على وشك الانهيار، وأنها في الوقت الراهن تلفظ أنفاسها الأخيرة - وهذا أحد الاحتمالات الكبيرة التي قد تحدث في المستقبل -، إلا أن ما يلوح الآن أمام أعينهم ويلح في طلب سرعة التعامل معه بطريقة مقنعة، هو حقيقة ضرورة كبح جماح مواقع وسائل التواصل الاجتماعي والسيطرة عليها، وهي الحقيقة التي أفرزتها مشكلة حجم التدفق الهائل للأخبار المزيفة التي تنقلها وسائل التواصل الرقمية الحديثة على مستوى العالم أجمع، مخترقة كل حالات الحراك سياسيا واقتصاديا وثقافيا وفكريا، وهو ما جعل البحث عن المصدقية نقطة جوهرية -كعادتها- لكل المتلقين دون استثناء.

جوانب كثيرة أسهمت في ازدهار وانتشار مشكلة «الأخبار المزيفة»، تمثلت في إمكانية الحصول على الخبر بسرعة فاقت توقعات المتلقين أنفسهم، لتتغلب النزعة البشرية النفسية في الحصول على لقب الأسبقية قافزة إلى مقدمة التعامل مع الرسالة، قبل البحث عن ماهيتها وأصلها وقوة صدقيتها.

وهذه ليست هي منطلقات وسائل التواصل الحديثة الأساسية التي ظهرت فجأة لتجد نفسها كبيرة بأجنحة متعددة في فضاء غير محدود أو مسيطر عليه بقوانين أو ترتيبات سوى ما تمليه الأخلاقيات الإنسانية، وهي النقطة الأضعف حين يترك القرار لميول ونزعات الشخص نفسه، خاصة إذا ما عرفنا أن أنحاء كثيرة في العالم ما زالت تحتاج إلى تعليم وتوعية وثقاف، إذ بلغت نسبة الأمية في نهاية عام ٢٠١٥ نسبة ١٦٪ بحسب تقارير منظمة اليونيسكو التي ذكرت في تقرير لها على موقعها مؤخرا، وهي تحتفل باليوم العالمي لمحو الأمية، ناصا: «تجدد الإشارة إلى أنه قد انتشرت التكنولوجيات الرقمية بسرعة قياسية في كافة مجالات حياتنا، وأصبحت تؤثر بصورة أساسية على طريقة حياتنا وعملا وتعايشنا مع الآخرين...».

وبعد أن أصبح الحصول على الحقيقة مطلباً صعباً في ظل الاستخدامات المختلفة، وجدت وسائل التواصل الحديثة نفسها في مأزق البحث عن تميز وخصوصية أكثر، تمنحها تفوقاً على نحو ما، وهو ما يبدو أنه أكثر صعوبة من تحقيق كيانها كمنتج توصيل إعلامي، وهي نقطة معرضة للانهيار في أية لحظة إذا ما استمرت هذه الوسائل في انتهاج الأسلوب الإعلامي الخاطف الخالي من التأكيد الملتمزم بضرورات نقل الخبر وتطويره ومصداقيته.

فهذه الوسائل مهما تفننت في اعتمادها على استثمار سرعة النقل، إلا أنها تفتقد إلى منافسة إحدى أقوى وأفضل ما تملكه وتجيده الصحافة التقليدية المتمثلة في التقارير الإخبارية والبحث عن أسرار الحوادث، غير مكثفة بالعناوين العريضة التي تحتمل التأويل الشخصي للمتلقي، وهو الباب الذي يغلقه هذا النوع من الصحافة بنسبة عالية جداً، وقد بدأت ربما إشارات العودة إلى ذلك التقليد عند أهم منصتين للتواصل الاجتماعي على الإنترنت فيسبوك وتويتر، فقد احتاج مؤسس فيسبوك «مارك زوكربيرج» في فبراير الماضي ٢٠١٧، إلى نشر مقالة مطولة على حسابه بعنوان «بناء المجتمع العالمي»، ليشرح فيها ما يريد لمتابعيه، وهي عودة صريحة إلى المطولات الصحفية، فيما اضطر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إلى التخلي عن فرض عدد الأحرف في التغريدة الواحدة المكونة من ١٤٠ حرفاً ورفعها إلى ٢٨٠ حرفاً.

من جانب آخر، أكثر دلالة على السأم من انتشار الإشاعات والأخبار المزيفة والهروب من منطقتها والبحث عن نقطة الحقيقة، أظهر استطلاع أجراه معهد (Gallup International Association) لاستطلاعات الرأي العام في يونيو ٢٠١٧، أن ١٦٪ من الأمريكيين فقط يثقون في الأخبار التي يتلقونها عبر وسائل التواصل الحديثة، وهو ما يعني أن ٨٤٪ منهم لا يثقون فيما يتم تناقله عبر تلك الوسائل، بينما ذكر الاستطلاع أن النسبة المئوية قد ارتفعت لصالح تصديق ما تنقله الصحافة التقليدية بشكل ملفت من العام نفسه.

النقطة الملفتة للنظر أن كل وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة دون استثناء تتكئ في كثير من منشوراتها على قصاصات أخبار وعناوين الصحف الورقية، وهذه قطعاً ليست حالة انتصار للصحافة التقليدية، وإن كانت تبدو كذلك.

## في الطغيان وأسبابه

\*نارت عبدالكريم

الروح خالدة وواحدة، لا بداية لها ولا نهاية

منبر الحرية: ٢٠١٨/١/١٣

أثناء مرورك ما بين لحظة الولادة ولحظة الموت، على أي حالٍ تود تمضية هذا الوقت المخصص لك بهيئة بشرية؟ وعلى أي مستوى تريد أن تعيش هذه الحياة وتشعر بها؟ فهناك للوجود، أو بعبارة أدق للإحساس بالوجود، مستويات عدة كما أن هنالك في الرياضيات مستويات عدة منها، على سبيل المثال، الإقليدي والإهليجي، فإذا كنت ترى نفسك جسداً لديها روح فأنت تعيش في المستوى المادي، حيث عالم الأشكال والصور المتغيرة باستمرار كما الغيوم، وإذا كنت ترى نفسك روحاً في صورة جسد فأنت تعيش في المستوى الأبدي،

لأن الروح خالدة وواحدة، لا بداية لها ولا نهاية، وإلا كيف تصدق أن الخط المستقيم، في المستوى الإقليدي، لا بداية له ولا نهاية، أي أنه خالدٌ أبداً؟. إن مشاعر الإنسان تدل على أفكاره، وأفكاره هي التي تحدد أفعاله ومن ثم مصيره، فإما الشقاء وإما الهناء، فالجحيم والنعيم نتاج أفكارنا وليساً مكانين في عالم آخر.

لذلك يظهر الشعور بالقلق والاضطراب عند من يرى نفسه جسداً آيلاً للزوال بعد حين، ويظهر الشعور بالسلام والسكينة عند من يرى نفسه روحاً خالدة، وفي ظل هذا السلام الداخلي يزدهر الحب مجدداً لأنه الطبيعة الأصلية للإنسان التي أنكرها بدلاً من أن يأخذ بها وبسبب ذلك الإنكار ازدهر الطغيان وانتشر في عالمنا كما ينتشر الظلام عندما تغيب الشمس، أم أن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك؟!.

\*كاتب سوري

## الصحافة الحرة ومهمتها المقدسة

\*عمرو حمزاوي

صحيفة (الشروق) المصرية : ٢٠١٨/١/١٣

حين تعتمد الحكومات إلى منع تداول المعلومات والحقائق الكاملة بشأن قضايا السياسة الداخلية والخارجية، حين يستخف الحكام بالرغبة المشروعة للمواطن في المعرفة ومتابعة الأمور العامة وقضايا السياسة التي تقع في موقع القلب منها ويتحايلون على النصوص الدستورية والقانونية التي تكفل الحق في المعرفة، حين يتلاعب المسؤولون الرسميون بعقول الناس ويخضعونهم من خلال الترويج لأنصاف المعلومات وأشباه الحقائق لصنوف من الخداع وتزييف الوعي "عندها لا تجد المجتمعات من سند لمراقبة الحكومات ومحاسبة الحكام وكف يد الرسميين عن تزييف الوعي العام غير وسائل الإعلام الحرة والصحافة الحرة. عندها تحتفي المجتمعات بذلك النفر من الإعلاميين والصحفيين الذين يواجهون غطرسة الحكام بكلمة الحق ويتمسكون نيابة عن الناس بحرية تداول المعلومات والحقائق وحرية التعبير عن الرأي كأبطال أسطوريين تحتزن الذاكرة الجمعية كلماتهم ومواقفهم وشجاعتهم مثلما تتألم بسبب الإجراءات العقابية والقمعية التي كثيرا ما تنزلها بهم الحكومات.

هذه، باختصار، هي الرسالة الأخلاقية والسياسية المباشرة للفيلم الروائي الجديد للمخرج ستيفن سبيلبرج «البوست» (The Post). الإطار الزمني والمكاني الذي تدور به أحداث الفيلم هو بداية سبعينيات القرن العشرين في العاصمة الأمريكية واشنطن. والسياق السياسي هو الحرب الأمريكية على فيتنام التي كانت آنذاك في عقدها الثالث. وقضية الفيلم هي صحيفة «الواشنطن بوست» (واسم الفيلم يشير إليها)، وناشرتها كاثرين جراهام التي تجسد شخصيتها الممثلة ميريل ستريب، ومحررها بن برادلي الذي يلعب دوره الممثل توم هانكس.

في خمسينيات القرن العشرين تورطت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في الهند الصينية، وأشعلت تحت يافطات «احتواء الشيوعية» حربا مدمرة على فيتنام التي تصارعت على السيطرة عليها مجموعات يمينية ساندها واشنطن وحركات شيوعية دعمها الحزب الشيوعي الحاكم في الصين والاتحاد السوفييتي السابق. انقسمت فيتنام إلى جمهورية جنوبية خاضعة للنفوذ الأمريكي وجمهورية شمالية يدير شأنها الحزب الشيوعي الفيتنامي ولسنوات طويلة زعيمه التاريخي هو شي من. تدريجيا، صار التورط العسكري للولايات المتحدة حربا مدمرة ووحشية ارتكبت بها جرائم مفرقة ضد الإنسانية وأسقطت مئات الآلاف من الضحايا المدنيين والعسكريين في فيتنام الجنوبية والشمالية، وشارك بها مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين الذين سقط منهم ما يقرب من ٦٠ ألف قتيل، وأنفقت عليها بلايين الدولارات التي كان يمكن للولايات المتحدة بشيء من الرشادة والمسئولية أن توجهها إما للإنفاق الداخلي أو للإنفاق الخارجي على جهود التنمية العالمية، وانتهت في ١٩٧٥ بانسحاب القوات الأمريكية وانهايار جمهورية فيتنام الجنوبية وتوحد فيتنام تحت حكم الحزب الشيوعي وجمهوريةه الاشتراكية.

بين خمسينيات القرن العشرين وسبعينياته، تعاقب على البيت الأبيض رؤساء جمهوريون وديمقراطيون تفاوتت بشدة توجهاتهم في السياسة الداخلية والخارجية واشتركوا في جريمة مواصلة الحرب المدمرة على فيتنام وتجاهل الغضب المتصاعد في المجتمع الأمريكي والإدانة العالمية الكاسحة. اشترك الرؤساء هاري ترومان ودوايت أيزنهاور وجون كينيدي وليندون جونسون وريتشارد نيكسون أيضا في جريمة خداع الرأي العام الأمريكي وتزييف وعي الناس بشأن الحرب على فيتنام إما بمنع التداول الحر للمعلومات، أو بإخفاء الحقائق، أو بالترويج لأنصاف المعلومات وأشباه الحقائق، أو بالتشكيك في الولاء الوطني للسياسيين والمثقفين والإعلاميين والصحفيين الذين عارضوا الحرب ووجدوا أنفسهم في خانات الاتهام بالتعاطف مع الشيوعية، أو بتخوين وقمع حركات الرفض الشبابية والطلابية التي اكتسبت دفعا شعبيا كبيرا في الستينيات والسبعينيات. في وجه خداع الرؤساء وحكوماتهم وقفت الصحافة الحرة في الولايات المتحدة الأمريكية مدافعة عن حرية تداول المعلومات والحقائق وعن حرية التعبير عن الرأي، انتصارا للدور المقدس للصحافة كسلطة رابعة تراقب وتحاسب السلطة التنفيذية باسم الناس ونيابة عنهم ودفاعا عن حق المجتمع الأمريكي في معرفة ما يجري في فيتنام ومعارضة حرب ارتكبت بها جرائم مفرقة وسقط بها مئات الآلاف من الضحايا وأنفقت عليها بلايين الدولارات.



من هنا تبدأ الحكاية الواقعية لفيلم «البوست»، من مساعي صحيفة الواشنطن بوست التي كانت آنذاك صحيفة صغيرة ومحدودة الانتشار الحصول على «أوراق البنجاجون» وتلك كانت آلاف الوثائق السرية التي حوتها دراسات مفصلة أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية في الستينيات حول الحرب على فيتنام وكشفت عن سوء الإدارة العسكرية والسياسية للحرب وانتهت إلى فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها وحتمية إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في فيتنام والهند الصينية. في ١٩٧١، حققت صحيفة النيويورك تايمز سبق نشر بعض «أوراق البنجاجون» التي وثقت خداع الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين للرأي العام وكشفت الكثير من أسرار الحرب. غير أن إدارة الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون استصدرت أمرا قضائيا بوقف النشر في التاييمز بادعاء تهديد الأمن القومي والمصالح الوطنية، وامتلكت التاييمز. فما كان من الواشنطن بوست، لشجاعة ناشرتها كاثرين غراهام/ ميريل ستريب (وهي كانت السيدة الأولى التي أصبحت ناشرة لصحيفة يومية أمريكية) وجراءة محررها بن برادلي/ توم هانكس، سوى أن واصلت النشر وواجهت إدارة نيكسون قضائيا بنجاح. ثم انضمت «البوست» إلى النيويورك تايمز في دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية العليا للدفاع عن حق الصحف في مراقبة ومحاسبة الرؤساء وحكوماتهم باسم الناس وفي نشر ما يثبت ممارسات الفساد والخداع وسوء الإدارة التي قد يتورطون بها، ولحماية التداول الحر للمعلومات والحقائق وغل يد الحكومات عن منعه. حكمت الدستورية العليا الأمريكية لصالح الصحيفتين وسمحت بنشر «أوراق البنجاجون»، ورفضت محاولات إدارة نيكسون التحايل على الحرية وعلى المراقبة والمحاسبة الشعبية. شجاعة الناشرة، التي يلفت الفيلم ببراعة النظر إلى الصعوبات التي واجهتها كسيدة وغطرسة بعض الرجال في التعامل معها، وجراءة المحرر، الذي يعالج الفيلم من خلال شخصيته خطورة استغلال السياسيين والرسميين للصحافة وتزلفهم إلى المحررين والصحفيين أو تهديدهم بالويل والثبور لكي ينصرفوا عن مراقبة ومحاسبة السلطة الشجاعة والجراءة هاتان دفعنا «البوست»، بعد أن نشرت الوثائق السرية وأسهمت مع صحف أخرى وضمن عوامل أخرى أهمها المعارضة الشعبية المتصاعدة في إنهاء الحرب الأمريكية على فيتنام في ١٩٧٥، من خانات الصحف الصغيرة ومحدودة الانتشار إلى مصاف الصحف الكبيرة والمؤثرة أمريكيا وعالميا.

يحمل فيلم «البوست»، وبه تبهز العظيمة ميريل ستريب بأداء بديع وتلبس شخصياته الرئيسية روح السبعينيات المتحدية للسلطة، إسقاطا سياسيا واضحا على الأوضاع الراهنة في الولايات المتحدة الأمريكية التي عاد بها إلى البيت الأبيض رئيس منتخب لا يحترم حق المواطن في المعرفة ولا يريد للصحافة أن تمارس عملها بحرية ولا يعتبر للمراقبة والمحاسبة الشعبية ولا يتردد عن تخوين معارضيه وادعاء بطولته الفردية. يظهر الفيلم التشابه العميق بين ريتشارد نيكسون في سبعينيات القرن العشرين ودونالد ترامب في ٢٠١٧ و٢٠١٨. «البوست» يذكر أمريكا وعالميا، دون شبهة الاستعلاء الأمريكي، بالمهمة المقدسة المنوطة بالإعلام الحر والصحافة الحرة، مهمة مواجهة الحكام والحكومات بالمعلومة والحقيقة وكلمة الحق دفاعا عن حق الناس في المعرفة وحق المجتمع في مراقبة ومحاسبة السلطة. وما أحوج الإعلام الحر والصحافة الحرة في مصر إلى تذكور مقومات وواجبات هذه المهمة المقدسة، وتدبر سبل تفعيلها في مرحلة تغيب عنها ضمانات حماية المواطن والوعي العام من سيل الخداع والزيف وتتعدر بها سبل مراقبة ومحاسبة السلطة.

عمرو حمزاوي عمرو حمزاوي أستاذ علوم سياسية، وباحث بجامعة ستانفورد. درس العلوم السياسية والدراسات التنموية في القاهرة، لاهاي، وبرلين، وحصل على درجة الدكتوراة في فلسفة العلوم السياسية من جامعة برلين في ألمانيا. بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ عمل كباحث أول لسياسات الشرق الأوسط في وقفية كارنيجي للسلام الدولي (واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية)، وشغل بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ منصب مدير الأبحاث في مركز الشرق الأوسط لوقفية كارنيجي ببيروت، لبنان. انضم إلى قسم السياسة العامة والإدارة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في عام ٢٠١١ كأستاذ مساعد للسياسة العامة حيث ما زال يعمل إلى اليوم، كما أنه يعمل أيضا كأستاذ مساعد للعلوم السياسية في قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة. يكتب صحفيا وأكاديميا عن قضايا الديمقراطية في مصر والعالم العربي، ومن بينها ثنائيات الحرية-القمع ووضعية الحركات السياسية والمجتمع المدني وسياسات وتوجهات نظم الحكم.

## الشرق الأوسط... الإقليم المأزوم هيكلياً

\*محمد فايز فرحات

مركز الشرق العربي: ٢٠١٨/١/١٣

على رغم القواسم الثقافية والدينية واللغوية والتاريخية المشتركة التي تجمع بين معظم دول ومجتمعات الشرق الأوسط، لكن هذه القواسم لم تكن شرطاً كافياً لبناء أنماط من التفاعلات البيئية السلمية المستدامة، ولا لبناء تجربة تكامل ناجحة بين معظم دوله. وفشل الإقليم منذ انتقال دوله إلى مرحلة الاستقلال، أي ما يزيد عن نحو سبعة عقود متتالية، في بناء نظام للأمن الإقليمي أو الجماعي، وحافظ على حالة مستدامة من عدم الاستقرار الهيكلي، على نحو جعل الحديث عن مراحل «الانتقال» أو «التحول» في الإقليم توصيفات غير دقيقة، لا تعكس سماته الهيكلية، وتتجاهل الخبرات التاريخية لأنماط التفاعل بين وحداته، وأنماط تعاملها مع التحديات الموروثة عن مرحلة ما قبل الاستقلال. أضف إلى ذلك الفشل التاريخي لمعظم دول الإقليم في بناء تجاربها الديمقراطية، سواء عبر عمليات التحول السياسي أو التحول الثوري، على نحو جعل الشرق الأوسط إقليماً مثالياً لاختبار مقولات ونظريات التكامل، والأمن الإقليمي، ونظريات التحول الديمقراطي.

عوامل عدة يمكن أن تفسر لنا هذا الفشل التاريخي، لكن تظل القضية المفتاح في هذا الإطار هي فشل دول الإقليم في بناء الدولة الوطنية القادرة على احتواء حالة التنوع العرقي والديني والمذهبي. ولم تكن حالة التعددية تلك لصيقة بظاهرة الدولة في إقليم الشرق الأوسط من دون غيره من الأقاليم، فقد ورثت دول كثيرة الظاهرة ذاتها في أقاليم أخرى، كما هي الحال في أوروبا وفي القارة الآسيوية بأقاليمها المختلفة. كذلك لم يكن نجاح الكثير من الدول في التعامل مع هذه الظاهرة مقصوراً على الدول الأوروبية المتقدمة، فقد نجحت دول آسيوية عدة في بناء نماذجها السياسية وأبنيتها الثقافية والاجتماعية التي أفلحت في استيعاب حالة التعددية تلك. بعض هذه التجارب كانت فيه الفجوة أو «المسافة» الدينية/ الثقافية بين مكوناتها الدينية والقومية أكبر بكثير من مثيلاتها في حالة دول الشرق الأوسط، مثل المسلمين الملايو في مواجهة كل من الصينيين والهنود والبوميبوترا الذين يتوزعون على البوذية والمسيحية والتاوية والكونفوشيوسية في ماليزيا، والمسلمين في مواجهة كل من المسيحيين والهندوس والبوذيين في إندونيسيا، والهندوس والسيخ في مواجهة المسلمين في الهند. «المسافة الدينية/ القومية» بين هذه المكونات أكبر بكثير بالتأكيد من تلك القائمة بين العرب السنة في مواجهة العرب الشيعة في العراق، أو المسلمين العرب في مواجهة المسلمين الكرد في العراق أيضاً، أو بين العرب السنة في مواجهة العرب الشيعة في اليمن، أو العرب المسلمين في مواجهة العرب الشيعة في سورية، وعلى رغم ذلك، فقد نجحت دول عدة في جنوب وشرق آسيا في بناء نماذجها السياسية وأبنيتها الثقافية والاجتماعية التي ضمنت احتواء حالة التعدد تلك، بينما فشلت معظم دول الشرق الأوسط في هذا الاستحقاق.

وعلى رغم أن الأنظمة السياسية الشرق أوسطية نجحت في تأجيل هذا التحدي طوال العقود السابقة، إلا أن انهيار بعض هذه الأنظمة أدى إلى انفجار أزمة الدولة الوطنية في الإقليم، وبدلاً من أن تصبح ظاهرة «الربيع العربي» مسألة تتعلق بتغيير أنظمة سياسية أضحت مسألة تتعلق بإعادة بناء الدولة في الإقليم أو ما يمكن أن نطلق عليه أزمة التأسيس الثاني للدولة. القضية المفتاح الثانية في تقديري تتعلق بنمط العلاقة بين الفاعلين الإقليميين، وهو نمط دال في عدد كبير من المتغيرات، أهمها نمط توزيع القوة في الإقليم. ومن بين الفرضيات المطروحة هنا أنه كلما اتسم نمط توزيع القوة بالإقليم بالتركز في فاعل إقليمي واحد واتساع فجوة القوة بينه وبين باقي الفاعلين على مستوى الإقليم، زادت فرص الاستقرار الإقليمي. وعلى العكس، كلما اتسم نمط توزيع القوة بين هؤلاء الفاعلين بالتساوي نسبياً، اتسم الأخير بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار. وتزداد احتمالات عدم الاستقرار كلما زادت المسافة السياسية والقومية بين هؤلاء الفاعلين، حيث تنتقل العلاقات بين الفاعلين من مجال التنافس السياسي/ الحضاري إلى الصدام والصراع.

وهكذا، عندما اتسم نمط توزيع القوة في إقليم الشرق الأوسط بهيمنة إحدى دوله في مراحل محددة كان ذلك عاملاً مهماً من عوامل استقرار الإقليم، لكن مع انتشار القوة وتوزعها على عدد غير قليل من الفاعلين، من الدولة جنباً إلى جنب مع الفاعلين من دون الدولة، كان ذلك عاملاً مهماً من عوامل دخول الإقليم في حالة من عدم الاستقرار، أخذت شكل الصراع/ الصراعات بين عدد من المشروعات الإقليمية جنباً إلى جنب مع مشروعات الفاعلين من دون الدولة، بخاصة في ظل اتساع المسافة السياسية بين بعض هذه المشروعات، الأمر الذي تراجعت معه فرص التوافق بينها، بخاصة مع التماهي بين بعض المشروعات الإقليمية لبعض دول الإقليم مع مشروعات الفاعلين من دون الدولة وتعمق الروابط الأيديولوجية والتنظيمية في ما بينها. وعمق من حال انتشار القوة داخل الإقليم دخول متغيرات كثيرة في تحديد قوة الفاعل الإقليمي، بحيث لم تعد القوة الاقتصادية والعسكرية أو السكان والتاريخ هي المصادر الوحيدة في تحديد هذه القوة، فقد أصبح الإعلام، والمال، والعنف مصادر مهمة في هذا الإطار.

الخروج من هذا المأزق لا يعني بالضرورة الرجوع إلى حالة الدولة المهيمنة، فليست هذه الحالة هي الشرط الوحيد لاستقرار الإقليم، لكن سيظل تحقيق هذا الاستقرار رهناً بشروطين أساسيين، أولهما القضاء على المشروعات الموازية للفاعلين من دون الدولة -السياسيين والدينيين - وثانيهما، بناء حالة من التوافق بين المشروعات الأساسية للفاعلين الدولة.

سمة أخرى ميّزت إقليم الشرق الأوسط تاريخياً عن باقي الأقاليم، هي عدم وجود خطوط تمايز واضحة بين الإقليمي والعالمي“ فعلى العكس مما ساد في أدبيات العلاقات الدولية من التمييز بين الأنظمة الإقليمية والنظام العالمي، استناداً إلى التمييز بين الفاعلين الإقليميين من ناحية، والقوى العظمى من ناحية أخرى، أو بين السياسات الإقليمية والسياسات العالمية من ناحية أخرى، إلا أن هذا التمييز ظل عملية معقدة في حالة إقليم الشرق الأوسط“ فقد بدت القوى الكبرى جزءاً أصيلاً من الفاعلين الرئيسيين في الإقليم وأكثرهم مسؤولية عن صناعة السياسات الإقليمية. وفي المقابل، لم تستطع القوى الإقليمية وضع خطوط حمراء لحدود تدخل القوى الكبرى في النظام الإقليمي. ولا يمكن تفسير هذا الوضع استناداً إلى غياب نظام للدفاع الجماعي أو الأمن الإقليمي، إذ لا يعد إقليم الشرق الأوسط حالة استثنائية بين الأقاليم العالمية في هذا المجال، فهناك حالات لأقاليم أخرى افتقدت وجود أي من هذه الأنظمة ومع ذلك استطاعت الحفاظ على حدود واضحة بين الإقليم والنظام العالمي، ربما أبرزها إقليم شمال شرقي آسيا، الذي يعاني من تهديد رئيس متمثل في القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، ومع ذلك استطاعت دول الإقليم فرض ضوابط على سلوك القوى الكبرى داخل الإقليم. فإذا كان من اليسير تفسير عدم قدرة الولايات المتحدة على التدخل العسكري في الإقليم ضد كوريا الشمالية في المرحلة الحالية استناداً إلى عوامل عدة، منها الوضع الراهن للقدرات النووية والصاروخية الكورية، فإنه يصعب تفسير عدم التدخل هذا في مراحل سابقة من دون الرجوع إلى موقف القوى الإقليمية من فكرة التدخل العسكري الخارجي بالإقليم، ليس فقط الصين وروسيا، ولكن حلفاء الولايات المتحدة نفسها في الإقليم (كوريا الجنوبية واليابان).

حالة السيولة تلك، وعدم وجود حدود واضحة نسبياً بينه وبين النظام العالمي، أكسبت الشرق الأوسط «وظيفة» أخرى مهمة، وهي تحول الإقليم إلى ساحة لترجمة موازين القوى داخل هيكل النظام العالمي، وساحة أيضاً لتدشين الانتقال من نظام عالمي إلى آخر عبر عدد من الأزمات الإقليمية“ فكانت أزمة السويس ١٩٥٦ إعلاناً عن أفول القوى الأوروبية وتطور نظام القطبية الثنائية، وكانت حرب تحرير الكويت ١٩٩١ كاشفة عن عمق التغير الذي حدث في هيكل النظام العالمي، ومقررة للتحول من النظام ثنائي القطبية إلى النظام أحادي القطبية، ثم جاءت الأزمة السورية الحالية لتدشن عملية الانتقال الجارية في هيكل النظام العالمي من نظام أحادي القطبية إلى نظام أقرب إلى تعدد الأقطاب.

نجاح إقليم الشرق الأوسط في الخروج من أزماته الهيكلية سيظل رهناً بمواجهة قائمة الإخفاقات التاريخية السابقة.

## آلية الأزمات في المنطقة

\*محمد سيد رصاص

العربي الجديد: ٢٠١٨/١/١٣

في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، تم قبول انضمام تركيا واليونان إلى حلف الأطلسي. في الـ١٣ من الشهر اللاحق تم تقديم مقترح لمصر من أجل انضمامها إلى مشروع عسكري- أمني مربوط بالأطلسي سُمي «دفاع الشرق الأوسط» من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا. لم تقبل القاهرة المشروع الذي كان مشروطاً بقبوله بجلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس. في عام ١٩٥٤، عندما كرّر جمال عبدالناصر الرفض المصري، اتجهت بريطانيا نحو العراق وتركيا عام ١٩٥٥ لإنشاء حلف بغداد. على وقع الخلاف بين الغرب وعبدالناصر، اشتعلت استقطابات أزمة دولية- إقليمية انعكست على الدواخل في بلدان من المنطقة، فوقفت لندن ومعها واشنطن مع أنقرة وبغداد بوجه القاهرة التي لجأت إلى موسكو في خريف ١٩٥٥، وليحصل على وقع ذلك انقسام داخلي في سورية والأردن. كانت السعودية التي لم تنس خصامها مع الهاشميين، أقرب إلى القاهرة. قاد استقطاب ١٩٥٥ الدولي- الإقليمي إلى حرب السويس. ساهم صعود نجم عبدالناصر بعد حرب ١٩٥٦ في سقوط نوري السعيد في بغداد عام ١٩٥٨ وعدنان مندريس في أنقرة عام ١٩٦٠، وقاد إلى الوحدة المصرية- السورية في شباط ١٩٥٨، وإلى انفجار لبنان في ربيع وصيف ١٩٥٨. منذ نيسان (أبريل) ١٩٥٧، اختار الأردن وكذلك السعودية الصدام مع عبدالناصر بدعم من واشنطن.

يمكن لتحليل آلية أزمات المنطقة في الخمسينات من القرن الماضي أن تكون نموذجية: حرب باردة منذ ١٩٤٧ بين واشنطن وموسكو أنشئ حلف الأطلسي على أساسها عام ١٩٤٩. لما حصل التفكير الغربي لمد «الأطلسي» نحو الشرق الأوسط، حصل استقطاب دولي- إقليمي مؤيد ومعارض انبنى على رفض دواخل للمشروع، وقاد في حالة أزمة ١٩٥٥ إلى دخول موسكو كلاعب إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن كانت خارجة. انقسمت مجتمعات عربية والقوى السياسية الداخلية بين طرفي الاستقطاب الدولي- الإقليمي. هذا كان واضحاً في سورية منذ اغتيال العقيد عدنان المالكي في نيسان ١٩٥٥ وفي العراق كانت معارضة العروبيين والشيعيين ضد نوري السعيد تمتد من الأجنات الداخلية نحو اصطفاة إقليمي- دولي مع القاهرة وموسكو.

خلال نصف قرن أعقب أزمة الخمسينات الشرق أوسطية (التي ولدت أزمات داخلية) لم نشهد تراكب الدولي- الإقليمي- الداخلي سوى في الحرب الأهلية اليمنية بين ١٩٦٢ و١٩٧٠. نشبت أزمات داخلية، مثل الأردن أيلول ١٩٧٠ بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية نتيجة اختلال التوازن الداخلي بين الطرفين حتى تم حله عسكرياً لمصلحة السلطة. كانت الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠ أزمة داخلية موضعية أيضاً نتيجة اختلال التوازن الداخلي القائم منذ ١٩٤٣ بسبب وجود المقاومة الفلسطينية، ولم تتحول أزمة تشعل المنطقة أو يمتد لهيبتها خارج البيت اللبناني، وإذا أتت أطراف إقليمية أو دولية لاستغلال الأزمة اللبنانية، فقد كان ذلك عبر الإتيان بطناجرها من أجل طبخها عبر النار اللبنانية. لم يتحول اجتياح ٢ آب ١٩٩٠ العراقي الكويت إلى أزمة دولية- إقليمية- داخلية ما دام (القطب الواحد الأمريكي) قد قاد تحالفاً دولياً- إقليمياً- عربياً ضد العراق وبتشريع من مجلس الأمن في حرب ١٩٩١.

في شرق أوسط ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، يوم سقوط بغداد بيد المحتل الأمريكي، انعكس الصدام بين واشنطن ودمشق في ما يخص العراق المغزو والمحتل في أزمة لبنانية داخلية ترجمت في انقسام داخلي بين عسكري (٨ و ١٤ آذار ٢٠٠٥). كان ذلك بروفة تصادم دولي- إقليمي في المنطقة ينعكس على دواخل عربية، كما حصل في الخمسينات، وحتى في خريف ٢٠٠٥ بنى كثير من المعارضين السوريين ستراتيجية التغيير الداخلي من خلال

تأسيس «إعلان دمشق» على وقع الخلاف الأمريكي مع السلطة السورية. لم يقدر هذا إلى استقطاب في عموم الإقليم بل اقتصر في خط بيروت- دمشق. عندما حصل التباعد الإيراني- الأمريكي مع استئناف طهران برنامج تخصيب النووي في آب ٢٠٠٥، بعد تناغم واشنطن وطهران في غزو العراق، انعكس هذا التباعد في تصادم انعكس إقليمياً وداخلياً كان أوله على الأرجح حرب بالوكالة هي حرب تموز ٢٠٠٦، ثم انقلاب «حماس» على «فتح» في غزة ١٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، ثم ٧ أيار (مايو) ٢٠٠٨ في بيروت، ثم وزارة نوري المالكي الثانية (التي مالت الكفة فيها إلى طهران على حساب واشنطن) في بغداد في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠، ثم إسقاط حكومة سعد الحريري في بيروت في ١٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١.

كان للصدام الأمريكي- الإيراني منعكساته على المنطقة والدواخل، لكن لم يتطور إلى مستوى أزمة الخمسينات في تراكب الاستقطاب الدولي- الإقليمي- الداخلي، حيث ظل هناك من هو خارج الاستقطاب مثل دمشق التي تقاربت مع تركيا والسعودية وفرنسا والولايات المتحدة في فترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وكانت تتوافق مع طهران في بيروت وتختلف معها في بغداد. عندما حصل ما سُمي «الربيع العربي» عام ٢٠١١ كان واضحاً أن هناك اتجاهاً عند الغرب الأمريكي- الأوروبي من أجل استخدام الإسلام السياسي نحو «إعادة صياغة المنطقة» وعلى الأرجح من أجل استخدامه ضد طهران وموسكو. كان هناك حلف أمريكي- أوروبي- تركي ظهر من خلاله أردوغان في مثل وضعية السلطان سليم الأول عامي ١٥١٦-١٥١٧. حصلت خلافات أمريكية- سعودية تجاه الإخوان المسلمين حتى تخلي واشنطن عن الأخيرين منذ إطاحة حكم الإخوان المسلمون في مصر في ٣ تموز (يوليو) ٢٠١٣.

في شرق أوسط ٢٠١١-٢٠١٧، هناك أزمة في عموم الإقليم، هي حتى أشد من أزمة الخمسينات من حيث تراكب الدولي- الإقليمي- الداخلي: ظهر التصادم الأمريكي- الروسي والإيراني- الأمريكي في سورية ما بعد ١٨ آذار (مارس) ٢٠١١. حصلت استقطابات دولية- إقليمية على وقع انفجارات البنى المجتمعية الداخلية. كانت سورية أوضح مثال: تصادم موسكو وواشنطن حتى ٧ أيار ٢٠١٣، حيث حصل توافق استمر في (جنيف ٢ و٣) وتجاه «داعش»، لكن عاد الخلاف والتباعد بينهما منذ عام ٢٠١٧ مع اقتراب «داعش» من الأفول حول (الموضوع الإيراني)، بينما ظلت إيران على تباعد مع واشنطن طوال سبع سنوات من الأزمة السورية، فيما تباعدت واشنطن عن أنقرة بسبب تقاربها مع كرد سورية منذ ٢٠١٤. هناك الآن استقطاب تراكبي دولي- إقليمي- داخلي في سورية ٢٠١٧ يقود إلى حلف روسي- إيراني- تركي بوجه تحالف أمريكي- أوروبي- سعودي مع حياض مصري تحت عنوانين: سوتشي وجنيف. في الأزمة اليمنية لا يوجد هذا الاستقطاب الحاد حيث يوجد تجابه سعودي- إماراتي مع إيران مع استقطابات محلية يمنية للطرفين مع نأي بالنفس لكل من واشنطن وموسكو والقاهرة. في الأزمة الليبية هناك حلف مصري- إماراتي- فرنسي يدعم الفريق خليفة حفتر بوجه تحالف ايطالي- جزائري يدعم إسلاميي طرابلس الغرب مع نأي أمريكي- بريطاني. هناك أزمات قابلة للتفجر والاشتعال في بيروت وبغداد على الأرجح ستكون أبعد من الدواخل هناك.

كمكثف للموضوع: تختلف أزمة الخمسينات عن أزمة العقد الثاني من القرن الجديد، ففي الأولى كان امتداد الخارج بمشاريعه نحو الإقليم عاملاً مفجراً للإقليم ودواخله، بينما في الثانية كان انفجار الدواخل العربية مؤدياً إلى استقطابات دولية- إقليمية- داخلية. كانت سورية حاسمة في ميلان توازن القوى الإقليمي في الخمسينات لمصلحة عبدالناصر هي الأكثر استقطاباً في أزمتها بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧ للتراكب الدولي- الإقليمي- الداخلي من اليمن وليبيا.

\* كاتب سوري

## عالم مضطرب.. افتتان بالاستبداد «المستقر» وديموقراطية رحبة وهشة

افتتاحية، صحيفة <إسبري> الفرنسية: ٢٠١٨/١/١٤

التوتر يتعاظم بين حكومة ماريانو راخوي الإسبانية وكاتالونيا، ومآل الأزمة هذه مبهم إلى اليوم، في وقت افتتح مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني التاسع عشر في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) المنصرم. وتبدو وحدة البلاد في إسبانيا معلقة وموقوفة، في وقت أن المعسكرين يتبادلان الاتهامات بوقف الحوار: المحكمة الدستورية في وجه البرلمان الإقليمي، سلطات الدولة في وجه استفتاء تقرير المصير، ودولة القانون أو القمع البوليسي الذي يعيد إلى الأذهان الأوقات القاتمة في عهد فرانكو... فنزاع المشروعات والتفسيرات على غاربه. والديموقراطية، حين تتراقق مع الفيديريالية في «دولة إدارات ذاتية» تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي، ملتبسة المعالم ومضطربة.

ولا نظير لهذه الحال في بلاد شي جينبينغ، حيث الحزب الشيوعي يحكم منذ ١٩٤٩ من دون انقطاع. ففي بكين، يتعذر أن تعلق أصوات الأويغور أو التيببتيين المطالبة بإرادة ذاتية، ولا يسع هونغ كونغ إرسال وفد إلى العاصمة الصينية للتفاوض على أشكال ضمها إلى البر الصيني... والمحتجون لن يكذبوا أجواء مؤتمر الحزب الشيوعي. فالسلطة أفرغت محيط ساحة تيان آن مين من الرواد. ومنطقة «الفرغ» هذه تمتد على مسافة ٢٠ كلم: المطاعم منعت من استخدام الغاز لإشعال مواقد الطبخ، والمصانع أغلقت أبوابها، وأوقف العمل بعقود الإيجار هناك. وليو جايوبو، حائز جائزة نوبل للسلام، لن تسعه المطالبة بالإفراج عن ٣٠٠ محام من محامي الحق المدني الموقوفين أخيراً. فهو فارق الحياة حين كان معتقلاً وممنوعاً من التواصل مع عائلته. وفي هذه الديكتاتورية الممثلة في دافوس، وفيها تزدهر شيوعية السوق، لا يجوز أن يعكر شيء سلطان الحزب الشيوعي والإمبراطور الأحمر.

واليوم، تعلق أصوات انفصالية في أصقاع المعمورة، ويبرز السؤال عن مقياس إنشاء جماعات سياسية. وليست هذه الأصوات وراء هشاشة النظام الدولي. فقومية القوى الكبرى العدائية تساهم في زعزعة النظام هذه واختلاله. وفي الشرق الأوسط، نظم كردستان استفتاء على الاستقلال، فنشأ في مواجهته «تحالف مقدس» بين العراق وإيران وتركيا، وشنت بغداد حملة عسكرية عليه (حكومة إقليم كردستان)... وتبث المناوشات الكلامية بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبيونغيانغ وتسليطه (ترامب) السيف على الاتفاق النووي مع إيران، الشك وغياب اليقين في أوصال «النظام الدولي». وتولد مشاريع هيمنة وقوة في أنظمة «غير ديموقراطية» ومعادية للديموقراطية في أصقاع العالم. فكوريا الشمالية تنتهج سياسة إرهاب ورعب مع جارتها، كوريا الجنوبية واليابان، وتهدد أمنهما وأمنها. ولكن، هل يسعنا القول أن وراء انهيار المجتمعين السوري والعراقي التدخل الأنغلو - أمريكي الكارثي في ٢٠٠٣ فحسب؟ وهل يجوز الانشغال بالمسألة النووية الإيرانية والتغاضي عن ديبلوماسية الميليشيات التي تنتهجها إيران في العالم العربي؟ فطهران تفكك العالم هذا وتعسكره نزولاً على مشاريع علمائها الدينيين والباسدران. وهل من الممكن التغاضي عن مسؤولية نظام فلاديمير بوتين عن جرائم بشار الأسد، أو توسل تركيا ودول عربية بالحركة الجهادية المسلحة إلى مآربها؟ وهل ممكن فعلاً التعامي عن ميل دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، أكثر فأكثر، إلى النظام الروسي وليس إلى النظام الديموقراطي المكرس في معاهدة كوبنهاغن في ١٩٩٣؟

وفي وقت تميظ أنظمة سلطوية اللثام عن وجهها في العالم وفي أوروبا - وتسعى الأنظمة هذه إلى إحكام السيطرة على المحاكم الدستورية ووسائل الإعلام والأجسام الوسيطة التي تلجم الاستبداد - من أين لنا الاطمئنان إلى جاذبية النماذج النقيضة المتحدرة من التجارب الشيوعية في القرن العشرين، في ذكرى مئوية ثورة ١٩١٧؟ فبعد ربع قرن على انهيار الاتحاد السوفياتي، يقترح بوتين مزيجاً غريباً وهجيناً يجمع روسيا الإمبريالية إلى الستالينية، وشي جينبينغ يستوحي كونفوشوسية الصين الإمبراطورية والعقيدة الماوية على حد سواء. والتعلق بالقيم الديموقراطية ينحسر، والافتتان بالأقوياء والأنظمة المستقرة، يتعاظم ويتمدد. ومؤتمر الحزب الشيوعي التاسع عشر هو استعراض سلطان مطلق. لكن «الأعجوبة الصينية» وانتقالها إلى مصاف دولة عالمية كبرى، ولدت كذلك كوارث بيئية وتبايناً اجتماعياً فاحشاً وترافقت مع قمع مزمع وتراجع الحريات العامة. ولكن، هل يسوغ هذا كله الإعجاب بهذا النظام؟

## هل سيهدأ الشرق الأوسط ؟

\*د. محمود عباس

الحوار المتعدد : ٢٠١٨/١/١٤

على مدى العقود الماضية رسخت إعلام الأنظمة العربية والتركية والفارسية القضية الفلسطينية كعامل وحيد ورئيسي لاستقرار المنطقة أو عدمها، وأظهروا إسرائيل كمنبع وحيد للشر، للتغطية على جرائمهم بحق الشعوب المسلوقة حقوقها، كحقوق الشعب الكردي والأمازيغي والقبطي والفلسطيني، وحقوق شعوب الديانة المسيحية والإيزيديين والصائبة أصحاب الأرض الأصليين، وغيبوا عن العالم بشائعهم بحقوق الآخرين التي تفوق انتهاكات إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بعشرات المرات، بل وكثيراً ما لا يمكن أن تقاس وتقارن، وخير مثال على نفاقهم، تعميمهم للكارثة التي حلت بالإيزيديين من قبل طائفة من المسلمين، الذين لم يكفرهم على مجازرهم أي من المراجع الإسلامية وسلطاتها. وتمييعهم لقضية القدس المضخمة اليوم من أجل مصالحهم الخسيسية، متناسين إهمالهم لها ولشعبها إلى أن وصلوها إلى ما هي عليه الآن، والتغاضي عن مصير الملايين من المهجرين والمقتولين من شرقنا، والقابعين في أقبية مراكزهم الأمنية، مثلما يتناسون آلاف القرى الكردية التي مسحتها سلطات الدول التركية وأئمة ولاية الفقيه العراقية من على وجه الأرض، وأغمضت جميع الأنظمة العربية والإسلامية التي اجتمعت في استانبول وصوتت ضمن قاعة هيئة الأمم، أعينها عن مآسي الشعوب السورية واليمنية والعراقية وغيرها، وبالمقابل خلقت ضجة إعلامية مغرضة حول القدس.

بهذه السياسة الرعناء، الغارقة في النفاق، وصلوا قدس الديانات السماوية الثلاث إلى ما هي عليه من الإهمال، المدينة التي عانت وتعاني من فسادهم قبل أن تصبح عاصمة سياسية، فعادت إلى الأذهان، وبناءً على المقارنة السابقة، الجدلية التالية: ماهي نسبة السلام الذي سيحل بالمنطقة لو أعطت الدول المحتلة لكردستان جزء بسيط مما يعطيه إسرائيل لعرب فلسطين؟ وماذا كان سيحدث بالعالم لو أقرمت إسرائيل بالشعب الفلسطيني ربع ما فعلته الأنظمة والمنظمات الإسلامية، المدافعة عن القدس، بالكرد والشعوب الأخرى في المنطقة؟ وهم يدركون أن القضية الكردستانية تقف على رأس القضايا التي بدون حلها لن يكون هناك هدوء في الشرق الأوسط، والمنطقة سوف لن تعرف الاستقرار حتى لو حلت القضية الفلسطينية، وهم يعلمون أيضاً بأنه هناك جدلية بين بقائهم وحل القضية الكردية، لذلك يعملون شبه المستحيل للإبقاء عليها بدون حل.

استناداً على التاريخ والواقع المرئي، يتجه تفكيرنا عند حضور السؤال المعنون، إلى النفي المطلق، إضافة إلى ذلك درج بأن نحكم بكلمة المستحيل، كجواب صادر من اللاشعور، ولأسباب تكاد تكون واضحة، حيث القضايا المتداخلة إشكالياتها، وتسبق القضايا القومية، والتي تقف في وجهها هذه الأنظمة الفاسدة، إشكاليات تضاربات الأديان، وصراعات مستغليها، الذين يبرزون توجهيات أجزاء من نصوصها دون أخرى، كتلك المؤدية إلى كراهية الأخر، أو لنقل التحريفات التي حدثت في ثناياها بفعل فاعل، عن طريق التفسيرات والتأويلات الملائمة لمصالحهم الذاتية، والتي فقست مذاهب وطوائف متعارضة نشرت الحقد بين المجتمع، وغيبت الحب والخير، وفاقت من الاختلاف بين القول والفعل، وضاعفت من تعمية بصيرة شعوب المنطقة بتفضيل النقل على العقل. إلى جشع الهيمنة الاقتصادية، ومناعبها، حيث سيادة القوى الخارجية، المسخرة طاقاتها لتعقيد الحلول القومية قبل الدينية، وخاصة فيما إذا لم تحصل على ما تطمح إليه، وكثيراً ما سخرت العامل القومي والمذهبي لمصلحة الثاني، وفاقت في القضايا التابعة أو المرتبطة بالعاملين الأولين.

وبغض النظر عما يقال عن إلهية الأديان النابعة من شرقنا، لم تتمكن الثقافات التي أفرزتها ونشرتها الأنظمة السياسية-الدينية منذ ظهورها وحتى الآن وتحت غطاءها من تخفيف الصراع بين القوميات المتعددة والمتداخلة حد الهلاك، بل وحتى بين القبائل داخل القومية الواحدة، وهو ما أدى إلى سيادة سلطات أبرز سماتها: الفساد بكل أوجهه، وعدمية الأخلاق إلى غياب القيم مروراً بنشر الحقد، بل ورسخت ثقافات مليئة بالأوبئة، ولدت منها سلطات متنوعة الإشكال، تكره مجتمعاتها، بل وأغلبها تحبذ أن تكون مكروهة، لتستمر القلاقل والحروب، حيث جدلية ديمومة بقائها، وهي من تقف في وجه القضية الكردستانية وإثارة النعرات إذا دعت الضرورة أو كلما اقتربت القضية من الحل، حتى ولو كان جزئياً، وأبرز مثال هو ما نراه اليوم من مجريات الأحداث في جنوب كردستان. ورغم الادعاء بأهمية الأديان ظلت المنطقة محتضنة شعوباً بلغات وخصائص مختلفة حد التضارب، ولكل منهم مطالب جغرافية-سياسية تتعارض وطموحات الآخرين، وفي معظم الأحيان، إن لم يكن في كلها، تزول المعتقدات الدينية أمام التعصب القومي، أي يغيب الإيمان بالسموايات عند حضور المسألة القومية، وينزل الإسلام إلى المرتبة الثانية، وقد ظهر هذا واضحاً أثناء ثورة الخميني وعند إسلام أردوغان والمعارضة السورية الإسلامية الراديكالية والليبرالية معاً.

رغم هذا المستنقع، وبما إن منطق المستحيل جدلية مدرجة في الواقع البشري، ومرفوضة في عالم اللاهوت، فبالإمكان البحث في القضايا الأقل تعقيدا من الصراعات المذهبية، التي يربطونها بالأحكام الإلهية، كالقضايا القومية، المحكومة بالمنطق الإنساني، أو لنقل المجالات التي تطمح إليه مجتمعاتنا، والمأمولة حلها حتى ولو كان بشكل جزئي، والتي سنؤدي بالمنطقة إلى بعض الاستقرار، رغم طغيان مفهوم استحالتها.

بدونها نثبت المطلق في الحيز البشري، وكما ندرك وتحليل فلسفي، من المستحيل ألا تكون هناك طرق لتجفيف هذا المستنقع، وإيجاد حلول للمعضلات العديدة والمتنوعة في شرقنا، والتي خلفت نزاعات دموية أدت إلى كوارث على المنطقة، بدأت منذ زمن ولا تزال جارية، وستستمر، وأولها النعرات الطائفية والمذهبية، والصراعات القومية، إلى جانب قضايا أخرى ستستمر مادامت الصراعات بين مذاهبها بدون حل، خاصة عندما تكون الأديان في خدمة السلطات المهيمنة في شرقنا وبتفاني.

التجربة الأوربية وحروبها المذهبية والطائفية، والطرق التي أدت إلى ما هي عليه من استقرار خير مثال للاستفادة منه، وقد أزاحت السياسة الدين من طريقها منذ ما يزيد على قرنين من الزمن، واليوم بوسعنا القول لم يعد للدين أي دور يذكر في السياسة، ولا يستبعد بأن تكون هذه المرحلة قد بدأت في شرقنا، فما يجري اليوم يشبه المخاض المؤدي إلى تبلور مفاهيم جديدة، مفادها لم تعد السياسة بحاجة إلى خدمات الدين، والتغيير قد تمتد إلى عقود طويلة، ولا بد من أن تسبقها نهضة ثقافية يتم فيها ليس فقط تصحيح المفاهيم الدينية بل تعديلها وتنقيتها، والحد من الأحزاب السياسية الدينية، وإن أمكن القضاء عليهم. وهذه تعتبر من أعقد وأصعب القضايا، وإشكالياتها تتجاوز مجال مقال مختصر، وقد كتب عنها الكثير.

أما إيجاد الحلول للصراعات القومية في المنطقة والتي ظهرت بفعل فاعل، وبرزت على الساحة في بدايات القرن الماضي، أسهل من الراسخة بين المذاهب الإسلامية، وأهمها تلك المعانية منها الشعوب التي لا تزال تحت الاحتلال، كالکرد والأمازيغ والقبط وغيرهم، وبدون إيجاد حلول لقضاياهم القومية فستظل الصراعات مستمرة، وسوف لن ترى المنطقة الهدوء.

الأنظمة الموجودة هي المستفيدة دون شعوبها، وهي التي تقف حجرة عثرة أمام حل القضية الفلسطينية-الإسرائيلية، وهي من عقدتها وعلى مراحل، عقداً بعد آخر، وليس سرا ما تقوم به إيران وتركيا وبعض الدول العربية بحق القضية الكردية، وجعلها قضية معقدة، معدمة الحل، بل لأن وجودها تمنح الأنظمة المستفيدة الاستمرارية، والتي لا تهمها مصالح شعوبها، ومثلها قضية الأمازيغ والقبط، علماً أن التاريخ أكثر من واضح في هذا.

الصراعات الجارية هي حصيلة الجهل المغرور مكان حضارات أجدادنا، ولا زلنا نعاني ديمومتها، والجهالة في شرقنا ذات أوجه متنوعة، تغذيها الأنظمة السياسية، والحاضنات المذهبية، وهؤلاء من مصلحتهم تصعيد الصراعات القومية، وديمومة النزاعات، ولذلك اشتركتا بشكل أو آخر، في تحريف شعار الانتفاضات الشبابية، وفعلوا كل ما تمكنوا منه للقضاء عليهم كحركات مستقلة، وبطرق متعددة تمكنوا من استغلال العديد منهم وتسخيرهم لأجنداتهم، علماً أن انتفاضاتهم ومسيراتهم كانت بداية ثورات من أول مهماتها القضاء على الأنظمة الفاسدة الموجودة في شرقنا.

بعد أن تمكنوا من إخماد الثورات الشبابية، أحيوا المنظمات الإسلامية التكفيرية، للقضاء على المفاهيم التي أدت إلى ظهور الحركات وبهذه الجراءة، وواجهت أشرس الأنظمة الدكتاتورية، وإلتزام المهمة لا بد للنزاعات أن تستمر لعقود أخرى، فالمرحلة لم تنتهي بعد، وإدامتها تحتاج إلى حجج يقنعون بها ذاتهم ويخدعون شعوبهم، فالتجهد أنظارهم نحو المكتسبات التي حصل عليها الكرد، أو التطور الذي حققوه رغم اللهب المفتعل في المنطقة، وتدمير ما تم من تطور في مجال العمران وعلاقاتهم الإنسانية في حيز شرقنا الأوسط.

اشتركت معظم الأنظمة المحتلة لكرديستان، المفروضة على شعوبنا من قبل الدول الكبرى، والمؤججة الخلافات الدامية، في حيك المؤامرة على الشعب الكردي، وذلك منذ عام ٢٠١٤م، وخطوا لتفعيلها من الداخل الكرديستاني وخارجها، وطرقوا أبواب جميع الأروقة الدبلوماسية العالمية، وسخروا لها حملات إعلامية ضخمة، إلى درجة أنها تمكنت من إغواء شريحة من الحركة الثقافية والسياسية الكرديستانية، جعلتهم ينسون الأعداء الحقيقيين، ملتهم بالعداوة فيما بينها، وعلى قضايا ساذجة، خدموا ولازوا يخدمون الأعداء بدون وعي، ومنها التشهير وتخوين البعض، في الوقت الذي كانت فيه المجموعات الفاسدة تحفر للخيانة بالوطن وبعائلة، وبإملاءات خارجية.

بما أن الأنظمة الحالية في المنطقة لن تقوم بحل القضايا القومية في المنطقة، وعلى رأسها القضية الكرديستانية، فيتوجب على الحركة الكردية إقناع الشعوب المجاورة والدول الكبرى المهيمنة على أنظمة شرقنا، والتي لها مصالح اقتصادية في المنطقة بالحقيقة الدامغة، وهي أنه لن يكون هناك استقرار في المنطقة ما لم يتم اجتثاث الأنظمة الفاسدة وحل القضايا القومية، والتي بينها علاقة جدلية، فلا يمكن حل واحدة وترك أخرى، وحل القضية الكرديستانية أهمها، بسبب عدة عوامل منها الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي، إلى جانب تأثيرهم على العامل الديني-المذهبي.

[mamokurda@gmail.com](mailto:mamokurda@gmail.com)



## العالم العربي في مفترق طرق

\*نبيل فهمي

صحيفة (الشروق) المصرية : ٢٠١٨/١/١٤

جاء شهر نوفمبر صادما للعالم العربي. استهدفت فيه عاصمة السعودية الرياض بصاروخ من اليمن، وشهد تدخلات خارجية في سوريا ولبنان والعراق واليمن، وفشل الجهود السياسية لإقامة مؤسسات في ليبيا، وحملات موسعة ضد الفساد في المملكة العربية السعودية، وأبشع العمليات الإرهابية في مصر، بالإضافة إلى استقالة رئيس الوزراء اللبناني خارج البلاد قبل التراجع عنها.

ولم تهدأ النفوس أو تعاد الثقة بالعالم العربي بالتقدم الذي أحرز في القضاء على داعش بالمشرق العربي، أو بدء المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، أو الاخبار عن تفاهات روسية أمريكية، كمؤشر عن تحول في المسألة السورية، وبدأ شهر ديسمبر صادما باعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لاسرائيل، وفشل العالم العربي في إقناعه بخطورة المساس بوضع المدينة المقدسة، رغم تناقضه الكامل مع القانون الدولي، وما يشكله من إخلال بمسئوليات وواجبات الراعي المفترض لعملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية، وسقط ضحايا فلسطينيون على أيدي القوات الاسرائيلية، كما شهد اطلاق صاروخ آخر من اليمن باتجاه الرياض.

وجاء رد الفعل العربي إزاء قرار الرئيس الأمريكي ضعيفا، واستمرار الحديث عن إعادة ترسيم حدود الشام، وصعود السياسات الطائفية، والتعثر في اليمن وليبيا مؤشرات محبطة جديدة على المخاطر الوخيمة التي تهدد المنطقة وتحديات الحاضر والمستقبل.

وللأسف لا يأتي كل هذا كمفاجأة، فلم تقدر أي دولة عربية جهود حل أي من الصراعات و النزاعات، سواء الانهيار الليبي، أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو الأزمة السورية، أو اليمنية، أو جهود مكافحة الإرهاب.

بل في الواقع، نجد ان الأطراف الخارجية، أو الإقليمية غير العربية هي صاحبة التأثير الاكبر على الأرض في كثير من الاحيان، وهي التي تتزعم وترعى التحرك السياسي حولها، لذا اجتمع الرئيس الروسي في قمة ثلاثية بمدينة سوتشي لمناقشة الوضع في سوريا مع القيادتين الإيرانية والتركية دون مشاركة عربية.

وغني عن التذكير ان الشرق الاوسط كان تاريخيا مسرحا لغزوات اجنبية متعددة، من حملات دينية، واخرى استعمارية أوروبية، وعانت المنطقة من جشع الأجانب في نهب مواردها الطبيعية، والاستيلاء على ثرواتها، ثم اصبح العالم العربي ساحة تصارع و منافسة بين الدول الكبرى خلال الحرب الباردة.

ومن ثم هناك مبررات وأسباب عديدة لتحميل القوى الخارجية مسؤولية ما آلت اليه الاوضاع في العالم العربي، كل هذا صحيح، ولا جدال حوله.

وانما الأمانة تقتضي الاعتراف أيضا ان هناك اسبابا كثيرة اخرى لما وصلنا اليه، نتحمل نحن العرب المسؤولية الرئيسية فيها، ان ترتيباتنا الداخلية خاصة الاقليمية منها، والتي حدثت من نفوذنا السياسي، وفعاليتنا الإقليمية احبطت شعوبنا لعدم تطوير مؤسساتنا الوطنية السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية لمواكبة عصر العولمة والثورة التكنولوجية الحديثة. وايضا اضعفت كفاءتنا العسكرية والأمنية مقارنة بجيراننا، نظرا لاعتمادنا تاريخيا بشكل مبالغ فيه على أطراف أمنية خارجية.

ومن هنا غياب التفكير الاستراتيجي العربي، الذي يمكننا من تحديد مستقبلنا ورفع مستوى كفاءتنا الذاتية والإقليمية في حماية امننا القومي ضد المخاطر السياسية والعسكرية الخارجية.

وفي هذا السياق يجب أن يكون العالم العربي واضحا وقاطعا في الدفاع عن هويته، والتمسك بنظام إقليمي وطني، يحترم سيادة واستقلال الدول ووحدة أراضيها. وهو نظام مع كل قصوره افضل بكثير من الطائفية الدينية أو العرقية التي تنخر المنطقة وتدفعها نحو التفكك والاضطراب، ويتطلب ذلك مؤسسات وطنية قوية، قادرة على حماية البلاد من المخاطر الخارجية، مؤسسات قوية و جريئة في تبني الحكم الرشيد، واستيعاب جميع عناصر الأمة الوطنية، بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية المؤمنة بالمواطنة والملتزمة بالدستور.

وعلى العرب مواصلة البناء والتطوير، لضمان توافر خيارات سياسية او اقتصادية أو أمنية عدة وجديدة، فالعالم لم يعد ثنائي أو أحادي القطبية، اصبح يتغير سريعا، ومتعدد الأقطاب في كل الاتجاهات، ويشهد التوازنات الأمنية والسياسية الجديدة، وتحولات غيرت مفاهيم القوة والسيادة، التي كانت قائمة مع بداية النظام العالمي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعلى العالم العربي مواجهة أطماع الهيمنة لبعض دول الشرق الاوسط، ومجابهة الاحتلال للأراضي العربية، وتدعيم قدراتها العسكرية والأمنية والسياسية للتصدي وردع المخاطر وكبح جماح الطموحات غير المشروعة.

كما على الدول العربية، منفردين وجماعة، وضع رؤية وطنية عربية مستقبلية للشرق الاوسط، كأسس للحوار مع الدول الاقليمية غير العربية والمجتمع الدولي بصفه عامة نتقبل فيه التعددية والتنوع واختلاف المصالح، طالما بادلنا الآخرون نفس المنهج، واحترام الكل السيادة الوطنية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية للاوطان.

وعلى العرب اليقين بأن الاصلاح الداخلي الذاتي هو أفضل وسيلة لدحر التدخل الأجنبي، وحماية مصالحهم الوطنية والقومية، من الأخطار الخارجية أو من جماعات التطرف والإرهاب داخليا.

علينا كعرب التخطيط المستقبلي والمبادرة، والتحرك لوقف الانحدار السريع لتقويم الحال العربي وأماننا مفترق طرق، نختار فيما بين طريق شاق وطويل للاصلاح والتقويم الذاتي او الانحدار سريعا نحو الهاوية.

\* نبيل فهمي العميد المؤسس لكلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وسفير

مصر السابق في واشنطن واليابان.

## إيران وتركيا: تفاعل جيوسراتيجي دون صدام عسكري؟

\*عبدالله راقيدي

صحيفة (الراي اليوم) اللندنية : ٢٠١٨/١/١٤

شكل الربع الأول من القرن الواحد والعشرين فترة بارزة في سلوك كل من إيران وتركيا حيث أنطقت اللثام على نزعتهما الجيوسراتيجية المحمومة حيال مسألة إعادة هندسة المنظومة الأمنية الإقليمية. وهذا بالاعتماد على موقعهما وموارد قوتها المادية والمعنوية والثقافية للعب مثل هذا الدور. ورغم خضوعهما لنفس بنية النظام الدولي وارتباطهما ببيئة جغرافية جوارية واحدة وتاريخ ديني مشترك إلا أنهما تختلفان من حيث الدوافع والمنطلقات والأهداف، فهل لبنية النسق الدولي تأثير على سلوك هاتين الدولتين؟ وما هي دوافع وأهداف كل منهما؟ وإلى أي مدى يمكن الجزم بقدرة هاتين الدولتين في إطار مسعى الهيمنة على تفادي الدخول في نزاع مسلح؟ في البداية لابد من فهم المنطق الذي يحكم أداء بنية المنظومة الدولية.

### نادي القوى العالمية ومسألة توزيع التكاليف

يتناسب تأثير البيئة الدولية طردياً مع ضعف الدولة، ما يستدعي العمل على تقوية الموقع باستمرار والحذر من تبعات الإخفاق في ذلك. فجون ميرشهايمر ينبه الدول العظمى فما بالك بالضعيفة، يقول: "إن بنية النظام تفرض على كل قوة عظمى - حتى من هي في وضع مريح في الوضع الراهن - أن تفكر وتتصرف كدولة مجبرة على مراجعة مكانتها باستمرار على سلم القوى العظمى،" أو المثل السائد عندنا والذي فحواه: "عد رجالك واسقي مالك"، مقولة تعكس في جوهرها فكر واقعي بحت. مقدمة أراها ضرورية لفهم سلوك الدول في المسرح الدولي الحالي.

ففي هذا السياق وبسبب تباطؤ إعادة بعث روسيا واستمرار الصين في صعودها السلمي، استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بحصة الأسد في هندسة المعالم الجيوسراتيجية للمشهد العالمي، مع إبلاء بعض الأدوار والوظائف لحلفائها على مستوى بعض الدوائر الجيوبوليتيكية. فهل يمكن اعتبار تركيا - الحليف التقليدي لأمريكا - أفضل خياراتها من أجل ضبط أداء النظام الإقليمي ومن ثم المساهمة في تكريس التفوق والهيمنة الأمريكية؟

### تركيا الوكيل الحصري للغرب الليبرالي؟

في ظل انغماس العرب في حروب ونزاعات مدمرة حالت دون بروز دولة أو محور يحظى بثقة الولايات المتحدة ومن ثم يعتد به في تنفيذ أهدافها الإستراتيجية، وفي ظل انكفاء أوروبا حول نفسها جراء تهديدات تفكك هيكلها الذي بدأ ببريطانيا ولن يتوقف عندها، وجراء تنامي دور اليمين المتشدد الحامل لأجندة مناهضة لقيم ما فوق الدولة، تأتي تركيا العضو في منظمة الحلف الأطلسي وبنظام سياسي يجمع بين قيم الديمقراطية وقيم إسلام الاعتدال السني لتشكل أفضل خيار يمكن أن يحمي المصالح الجيوبوليتيكية في المناطق التي يتعذر على أمريكا التواجد فيها. على اعتبارها بالنسبة للكثير من الشعوب المنجية والمخلصة لها من سطوة الأنظمة المتسلطة والعلمانيات المتصلبة. صرح راكس تليرسون أثناء مشاركته في منتدى "خزانات التفكير ولسون" أواخر ٢٠١٧ بأن تركيا شريك مهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. فباعتبارها عضو منظمة حلف الأطلسي، ننتظر من تركيا أن تضع من أولوياتها الدفاع عن التحالف، ولا يمكن لا لروسيا ولا إيران ضمان مكاسب اقتصادية أو سياسية لتركيا كالذي يضمه الغرب.

هكذا دشنت الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بالتخلص من الدول المشاكسة لحلفاء الاتحاد السوفييتي سابقا (العراق، سوريا، ليبيا)، وبأدوات القوة الناعمة تسعى تركيا عبر استثمارات اقتصادية وإقامة علاقات تجارية وثقافية وتقديم مساعدات من أجل إقامة أنظمة وحكومات تدين لها بالولاء لاسيما في البلدان التي يحظى فيها تيار الإخوان بشعبية كم حصل في مصر، المغرب، تونس. ولأن الفعل الجيوسراتيجي يقتضي الوجود العسكري فقد دشنت تركيا مسارها بإقامة قواعد عسكرية في كل من قطر والصومال والسودان. ففي السودان وأثناء زيارة أردوغان تم الاتفاق على أن تمنح السودان جزيرة سواكن لتركيا لمدة ٩٩ سنة. وهذه الجزيرة كانت ملكية للإمبراطورية العثمانية على البحر الأحمر. وستشيد عليها تركيا قاعدة عسكرية، والانطلاق لشغل فراغات جيوسراتيجية في آسيا وفي إفريقيا بهدف محاصرة الصين أساسا وقطع الطريق أمام إيران الساعية إلى فتح رواق في اتجاه إفريقيا. وماذا عن إيران إذن؟

### إيران مشاكسة غير مأمونة الجانِب

لم تنجح العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران منذ ١٩٧٩ على ثني هذه الأخيرة من المضي قدما في نهجها الثوري المناهض لمصالحها، بل وتمكنت من فرض نفسها كطرف في معادلة بناء الأمن القومي الإقليمي الذي لا يمكن تجاوزه. كما هو وارد في العديد من التقارير على غرار تقرير مؤسسة بلومبيرغ الأمريكية الذي جاء فيه: "أن إيران لم تعد دولة

منبوذة عالمياً، لا بل على العكس تماماً فقد باتت تتمتع بعلاقات قوية مع روسيا لاسيما في الموضوع السوري. ولها مصالح مشتركة متزايدة مع تركيا حول قضايا تخص الكرد وحكومة بغداد. ورغم الحصار الاقتصادي فقد أجبرت أمريكا على الإقرار لها بحقها في صناعة نووية سلمية وإبرام الاتفاق مع الأوروبيين وروسيا والصين أي ١+٥، وهي الآن في مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة بخصوص نظام برنامجها للصواريخ الباليستية.

ستراتيجياً يمكن الإقرار بفشل الولايات المتحدة في إطباق حصارها على إيران بدليل وجود علاقات وثيقة مع معظم بلدان العالم. بل وعبر دعم الحكومة السورية في محاربة الجماعات الإرهابية أسست مع منظمات المقاومة في لبنان والعراق وسوريا ما يسمى بمحور المقاومة. الذي بواسطته استطاعت إيران وبمساعدة روسية في ٢٠١٥ من إفشال توسيع الفوضى المدمرة التي خطط لها للامتداد والانتشار في كامل المنطقة. مع ذلك الاستراتيجية الأمريكية شغالة وغنية بالتكتيكات والتقنيات المناسبة بحسب الزمان والمكان، فضلاً عن تصريحات إدارة ترامب بإمكانية إلغاء الاتفاق النووي وعدم التزامه برفع العقوبات كنتيجة لإبرام الاتفاق، وبسبب ما يراه تهديد نظام برنامج الصواريخ الباليستية للأمن العالمي أعلن عن عقوبات جديدة في حق إيران. بل وحتى الأحداث الأخيرة التي طالت العديد من المدن الإيرانية والتي كانت ذات دوافع اقتصادية معيشية أساساً مع وجود مطالب ذات صلة بإطلاق الحريات والحقوق المدنية. فالعديد من المهتمين يرجعونها إلى تأثيرات العقوبات الأمريكية، وهي مؤشر أراه بطاقة إنذار في حق الحكومة بل وفي وجه النظام، ومن جهة سيؤدي بإيران إلى مراجعة استراتيجياتها الإقليمية والاهتمام بالداخل، فهل نشهد استراتيجية إيرانية جديدة تستند إلى شعار "إيران أولاً".

### تركيا وإيران: التصادم العسكري ممنوع؟

كما هو الحال بالنسبة لبدايات كل قرن، يجري في هذه الفترة تنافس شديد بين مختلف القوى العالمية من أجل هندسة معالم النظام الدولي. ففي هذا السياق عرفت العلاقات الإيرانية التركية تحاذياً محمومًا تداخلت فيه الأبعاد المذهبية الطائفية العرقية التاريخية مع المكانة الجيوبوليتيكية وبنزعات الهيمنة الجيوستراتيجية والنفوذ الإقليمي في مسعى هندسة النظام الأمني الاقتصادي الإقليمي. فلقد أدى بروز مؤشرات نجاح تشكل محور إيران العراق سوريا لبنان، إلى اتضاح تبلور محور روسيا بوتين/الصين الذي أبان عن استراتيجيته في قبوله نظام أمني إقليمي يجعل مصالح الغرب الحيوية على المحك. فأمام هذا الوضع وفي ظل غياب دور أوروبي ضامن وبقاء العرب أوفياء لمنطق حرب "داحس والغبراء"، تبقى تركيا الخيار الأفضل لاعتبارات الجغرافيا والثقافة والتاريخ لحجز أطلال ما بعد ثورات التدمير العربي.

ولأن صانع القرار التركي عقلاني يقوم ويقيم نتائج الفعل بثنائية المكاسب/التكاليف، انطلاقاً من شعار "أعداء أقل أصدقاء أكثر"، لاسيما في ظل وجود طرف إيراني يجيد إدارة اللعبة الاستراتيجية بكفاءة عالية، فقد وجد نفسه يتفاعل وفق مقاربة رابح/رابح. اتضحت جدوى هذا التوجه من الانخراط التركي في النزاع السوري، فحينما تبين لها أن مخاطر ارتدادات المأساة السورية مكلفة لأنها القومي (إمكانية تشكل كيان للكرد مستقلاً)، تقاربت مع إيران وروسيا. ويبدو أن صانع القرار يسعى للاستثمار الاستراتيجي في المناطق التي لم يتسنى لإيران التواجد فيها على غرار قطر، السودان الصومال. ولقد ساعد هذا التوجه في توسيع دائرة التفاهات بينهما مواقف ومجالات متعددة. من ذلك وقوف إيران مع الحكومة التركية ضد محاولة الانقلاب للإطاحة بحكم الرئيس أردوغان. وانعكس هذا التحول بإعلان تركيا وقوفها إلى جانب الحكومة الإيرانية بسبب ما يعرف بإحداث تحسين المعيشة والحريات التي اندلعت في الكثير من المدن الإيرانية. ويبدو أن لا صوت يعلو فوق صوت الاقتصاد بين الأمتين حيث تتجاوز التبادلات التجارية بينهما لأكثر من ٣٥ مليار وهي مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة.

واخلص: إلى أن المنطقة ستنتهي مع نهاية النصف الأول من هذا القرن إلى استقرار الهيمنة على غرار الفترات الأولى من كل قرن، ومن دون شك سيكون لتركيا وإيران دور إقليمي مهم، غير أنه وفي ظل عدم القدرة على التحول إلى فواعل جيوبوليتيكية عالمية تبقى المواجهة المسلحة غير واردة على المستوى المنظور والمتوسط.

\* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة باتنة - الجزائر

## التحديات الشعبوية في أوروبا مستمرة

\*ماثيو غودوين

موقع <تشاتام هاوس> ٢٠١٨/١/١٤

على الرغم من فوز ماكرون وتغلبه على منافسيه الشعبويين في انتخابات الرئاسة الفرنسية، لا تزال السياسات التقليدية تترشح تحت الضغط في القارة الأوروبية.

ما من شك في أن الشعبوية القومية، ستظل دافعاً مهماً للمناقشات في أوروبا. وتعتبر النخب في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، الشعبويين التحدي الأول الذي يواجهها. وهكذا، ونحن نغادر عام ٢٠١٧، يبدو أن العديد من المراقبين كانوا مغرقيين في التفاؤل إزاء انتصار ماكرون، والهزيمة المفترضة للشعبوية القومية، التي تمثلت في خسارة مارين لوبان في فرنسا، وغيرت فيلدرز في هولندا. وفي واقع الأمر، مع انحدار شعبية ماكرون، مالت النمسا بشكل حاد نحو اليمين، فانتخبت اليميني الشاب سيباستيان كورثس، الذي دخل في مفاوضات لتشكيل ائتلاف مع «حزب الحرية» اليميني المتطرف. وبعد ذلك، غنم حزب «البديل لألمانيا» ١٢,٦٪ من الأصوات، و٩٤ مقعداً في البوندستاغ (البرلمان) في الانتخابات الاتحادية الألمانية، وهذه أقوى نتيجة للشعبوية في تاريخ البلاد في مرحلة ما بعد الحرب، وقد قلبت هذه النتيجة الافتراض بأن مثل هذه الأحزاب لا يمكن أن تبرز نجاحاً في البلد، الذي أنجب الاشتراكية الوطنية.

وإذا كوّنت أنجيلا ميركل تحالفاً كبيراً آخر مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي من يسار الوسط، فإن من شبه المؤكد، أن يؤدي ذلك إلى أن يُعتبر حزب البديل لألمانيا، في نظر العديد من الناخبين، البديل الوحيد عن التيار الرئيسي (بينما تتعرض ميركل نفسها للضغط من المنتقدين داخل حزبها من أجل التحرك نحو اليمين). وبطبيعة الحال، فإن هذه المحادثات قد تفضل، وفي هذه الحالة، سُجري ألمانيا انتخابات جديدة، أو يكون لديها إدارة أقلية.

وتعكس كل هذه الأحداث تيارات أعمق تُدوم تحت السياسة الأوروبية. والقصة العامة، هي قصة أنظمة حزبية أصبحت أكثر تشظياً، وتقلباً وأقل قابلية للتنبؤ بها. ويتجسد عدم الاستقرار هذا، في حقيقة أن الأمر قد استغرق ٢٠٨ أيام لتشكيل حكومة ائتلافية في هولندا، وأن ألمانيا لا تزال دون حكومة.

وتشير الأبحاث الأخيرة، في واقع الأمر، إلى أن الأنظمة السياسية في أوروبا، لم تشهد مثل عدم الاستقرار هذا من قبل أبداً، مع مستويات قياسية من تبديل الأصوات، وفقدان التأييد للتيار الرئيسي، في حين أن انقسامات القيم بين القوميين والكوزموبوليتيين (المواطنين الأميين)، تغدو بأهمية الانقسام التقليدي بين اليسار واليمين.

وسوف تنعكس هذه التحديات في الانتخابات في العام المقبل في إيطاليا، والمجر، والسويد. وستؤكد هذه البلدان.. كلٌ بطريقته، التحدي الجاري للتوافق الليبرالي والاتحاد الأوروبي، من مجموعة متنوعة من الأحزاب المناهضة للمؤسسة، والمشككة في الاتحاد الأوروبي، أو الشعبوية المجهرة بشعبويتها.

وإيطاليا هي الأهم، ولا سيما بسبب أسواقها المالية الضعيفة، والمشهد السياسي المفتت بدرجة عالية. ويتعرض يسار الوسط الموجود في السلطة حالياً، للضغط من قبل «حركة النجوم الخمس» التي تفاخر بشعبويتها، ومن قبل تحالف الأحزاب الشعبوية اليمينية. وقد جاء «لويجي دي مايو» وحركة النجوم الخمس التي ينتمي إليها، في المرتبة الأولى في استطلاعات الرأي الثلاثة عشر المتعاقبة، بينما يحظى حزب «فورزا إيطاليا» (إيطاليا إلى الأمام) اليميني، وحزب «الرابطة الشمالية» (الذي يحرز الآن نتائج قوية في استطلاعات الرأي خارج معاقلة الشمالية التاريخية) بدعم كافٍ لتشكيل ائتلاف.

وتستفيد هذه الأحزاب إلى حد كبير، من الغضب الشعبي إزاء أزمة اللاجئين، ومن تزايد عدم الارتياح إزاء عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي استطلاع للرأي أجري مؤخراً، أعرب أقل من ٤٠٪ من الإيطاليين عن شعورهم بأن عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي كانت مفيدة، ما يضعهم في قاع كومة الدول الأعضاء، وذلك علامة مشؤومة قبل الانتخابات التي ستشهد ساسة شعبويين يتسابقون على المنصب.

وفي المجر، في الوقت نفسه، تمنح استطلاعات الرأي فكتور أوربان، وحزب «فيديس» (اتحاد الديمقراطيين الشباب) اليميني الشعبوي بصورة متزايدة، نسبة من الأصوات مثيرة للقلق، تعادل ٥٧٪. (بالاشتراك مع حزب جوييك اليميني المتطرف، يحوز الحزبان اليمينيان على نسبة مذهلة هي ٧٠٪) وذلك ليس من شأنه فقط أن يُديم المعارضة الشريفة لطريقة معالجة الاتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين، وتعزيز أولئك الذين يدعون أوروبا للتحرك في اتجاه أكثر محافظة، بل يجدد المخاوف أيضاً من تراجع الديمقراطية. وربما تكون الانتخابات في السويد، أهدأ في أحداثها ونتائجها، وقد تشهد استمراراً للحكومة الحالية بقيادة الديمقراطيين الاشتراكيين. ولكن حصة التصويت للحزب «الديمقراطي السويدي» الشعبوي، ستكون مؤشراً على كيفية استمرار أزمة اللاجئين والمشاعر المناهضة للمؤسسة، في التموّج في أنحاء شمالي أوروبا.

\*أكاديمي بريطاني، ويعمل حالياً أستاذاً للسياسة في كلية السياسة والعلاقات الدولية في جامعة كنت، وهو زميل مشارك في تشاتام هاوس.

## الشعبوية.. أحلام مبهضة ومستقبل غامض

\*إيمان عارف

الإهرام: ٢٠١٨/١/١٤

يعد مصطلح الشعبوية من أكثر المصطلحات استخداما خلال الآونة الأخيرة، ومع أنه من الناحية النظرية ليس جديدا، حيث ظهر منذ نهايات القرن التاسع عشر كحركة احتجاجية على استعلاء النخبة أو سطوة رأس المال، فإن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة، أعطت للمصطلح زحما جديدا، بعد أن أصبحت الشعبوية قوة سياسية واجتماعية، فلا يخلو نقاش سياسي أو عملية انتخابية من ذكر الشعبوية التي اختلف الكثيرون حول تعريفها، وإن اتفقوا على أنها تعني الخطاب السياسي الذي يستهدف عواطف الجماهير وينتقد النظام القائم والمسؤولين والنخب.

وهنا يشير المحللون الى وجود سمات واضحة لأنصار هذا التيار، فالشعبيون يصورون أنفسهم دائما على أنهم وحدهم يمثلون إرادة الشعب الحقيقية، وهم مستهدفون دائما من المؤسسات القائمة وهي مؤسسات فاسدة أثبتت فشلها في مواجهة التحديات القائمة. وهنا يوضح البعض انه اذا تكلم السياسي بلغة بسيطة أو أعلن مناهضته الولايات المتحدة والعولمة أو انتقد الاتحاد الأوروبي أو رفض تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، وأجاد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي لا تضع سقفا لخطاب الكراهية، يعتبر شعبويا ولا يهم هنا أن يكون يساريا أو يمينيا متطرفا، وهذا هو السبب في أن تضم الشعبوية طيفا واسعا من التيارات اليمينية واليسارية على حد سواء طالما انطبقت عليها هذه المعايير. ولعل أبرز نماذج هذا التيار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" و"نايجل فاراج" زعيم حزب الاستقلال البريطاني السابق "جيرت فيلدرز" السياسي الهولندي وحزب البديل من أجل ألمانيا، وكذلك حركة الفجر الذهبي في اليونان، جنبا الى جنب مع حزب سيريزا اليساري اليوناني وحزب بوديموس اليساري الإسباني، فضلا عن بعض حكومات دول أمريكا اللاتينية. وهناك العديد من التفسيرات لصعود الشعبوية، أهمها حالة الاحباط والاستياء وفقدان الثقة في النخب التي فشلت في التعامل مع مشكلات المجتمع، وهو ما هذا التيار الذي اكتسب دفعة هائلة بعد استفتاء البريكست، فأنعش آماله في فرنسا وهولندا والنمسا وألمانيا، ثم تعزز هذا التفاؤل بعد فوز ترامب.

ورغم أن البعض اعتبر الشعبوية ليست سوى حركة تمرد وأن أداءها في مقاعد المعارضة أنجح من أدائها في الحكم، فإن أحداث العالم المتلاحقة زادت التكهانات حول مستقبلها في مواجهة النخب السياسية التقليدية. ومع ذلك، فإن السؤال المطروح هو لماذا فشلت في اعتلاء المشهد السياسي؟ والاجابة تكمن في تعقيدات الواقع. فسلوك ترامب وصراعه مع مؤسسات الدولة، فضلا عن الأزمة التي تعيشها بريطانيا بسبب خروجها من الاتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي والاقتصادي تسبب في انكشاف هذا التيار الذي تعرض لكثير من الانتقادات.

ثم جاء فوز ماكرون في الانتخابات الفرنسية بعد معركته الشرسة مع مارين لوبان ليجهض تطلعات الشعبويين، فيتراجع في هولندا والنمسا وألمانيا، لتترسخ فكرة أن الشعبوية قد تنجح كخطاب سياسي حماسي، ولكنها تحمل في طياتها عوامل فشلها.

## البرلمان الأوروبي يقر قواعد جديدة لمكافحة تمويل الإرهاب

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/١/١٤

**بروكسل: عبدالله مصطفى:** أيدت لجنة الحريات المدنية في البرلمان الأوروبي، عقب تصويت أمس، قواعد جديدة تسهل تجميد ومصادرة الأموال أو الأصول ذات الصلة بجرائم مختلفة، وفي مقدمتها الإرهاب. واعتبر البرلمان الأوروبي أنه من شأن الإجراءات الجديدة أن تسهل على السلطات الوطنية أن تجمد الأصول المستخدمة في الجريمة المنظمة في مختلف دول الاتحاد. وصوت ٤٧ عضواً لصالح القواعد الجديدة مقابل صوتين فقط، وامتناع عضو واحد عن التصويت.

كما صوت الأعضاء لصالح آلية للتفاوض في هذا الملف، وبالتالي ستنتقل المفاوضات بين البرلمان الأوروبي والمجلس الوزاري الأوروبي والمفوضية، لوضع اللامسات الأخيرة على مشروع قانون جديد يتضمن القواعد الجديدة، وسيطرح للتصويت عليه فيما بعد خلال جلسة عامة في البرلمان الأوروبي. ومن المتوقع أن يدخل التشريع الجديد حيز التنفيذ في الدول الأعضاء بعد ٦ أشهر من إقراره.

وقال البرلمان الأوروبي، في بيان أمس: «أصبح الآن من السهل على الدول الأعضاء طلب مصادر أصول إجرامية في بلدان أخرى، وتعويض الضحايا سيحظى بالأولوية، خصوصاً أن الأرقام تشير إلى أن ما يقرب من ٩٩ في المائة من العائدات الإجرامية في الاتحاد الأوروبي لم تصدر أبداً. وصودر ١,١ في المائة فقط منها، بحسب أرقام وكالة الشرطة الأوروبية (يوروبول)».

وتابع البيان أن القواعد الجديدة تتضمن لائحة تساعد في الاستيلاء على الأرباح غير المشروعة للإرهابيين وغيرهم من المجرمين، وسيكون من الأسرع والأسهل الدخول في هذه الإجراءات، مقارنة مع التدابير الحالية.

كما تشمل القواعد الجديدة مواعيد نهائية أكثر صرامة، وشهادة موحدة للتعبيل بالإجراءات وتوسيع نطاق نوع الأصول التي يمكن مصادرتها وتجميدها. وقال البرلمان الأوروبي إن النواب حرصوا على ضمان التزام الدول الأعضاء التي تتلقى أوامر تجميد أو المصادرة بتنفيذ الأمر في غضون ٢٠ يوماً، مقابل ٦٠ يوماً كما اقترحت المفوضية الأوروبية.

وبرر البرلمان ذلك لتفادي توفر عنصر الوقت للمجرمين لنقل أصولهم، مع الأخذ في الاعتبار تأجيل الموعد، إذا كان ذلك سيضر بالتحقيق الجنائي.

كما سيكون الضحايا أول من سيحصل على التعويض عند توزيع الأصول المصادرة. وفي حال بلغت قيمة الأصول المصادرة أكثر من ١٠ آلاف يورو، يتم تقاسم المال المتبقي بعد صرف التعويض للضحايا بين الدولة المصدرة للأمر والأخرى المنفذة، وذلك بنسبة ٧٠ في المائة للأولى و٣٠ في المائة للثانية.

وبهذا الصدد، قالت البرلمانية ناتالي غريزيبيك، مقرر مشروع القرار، إن «القواعد الجديدة ستشكل إدارة رئيسية لمكافحة تمويل الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى، كما أن المفوضية الأوروبية اعتمدت موقفاً طموحاً يعجل بمصادرة وتجميد الأصول بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى استجابة أوروبية قوية في هذا المجال، كما يعزز موقف البرلمان الساعي لإعادة استخدام الأصول المجمدة والمصادرة لأغراض اجتماعية».

من جانبه، قال البرلماني إيميليان بافل، عضو كتلة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية، إن القواعد الجديدة تعد خطوة هامة أخرى في مكافحة الإرهاب وتمويله، كما أن تجميد ومصادرة الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة هو أحد أكثر الوسائل فعالية لمكافحة الجريمة المنظمة.

وتابع البرلماني الأوروبي أن وجود قوانين معترف بها بصورة متبادلة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي سوف يسهل على السلطات الوطنية معالجة هذه المسألة بشكل عام، وقال بافل إنه «كان من الضروري بالنسبة لنا كنواب في الكتلة الديمقراطية الاشتراكية التأكد من أن هذه الأدوات الجديدة لا يمكن استخدامها إلا للغرض المقصود منها، ولذلك تمكنا من تأمين تعديلات هامة لحماية الحقوق الأساسية، وتوفير ضمانات إجرائية قوية. ومن المهم الآن أن تنفذ الدول الأعضاء تلك الإجراءات بسرعة وفعالية».

## تعليق: ما وراء ارتفاع حجم الانفاق العسكري العالمي لعام ٢٠١٨ إلى أعلى مستوى

صحيفة (الشعب) الصينية: ٢٠١٨/١/١٤

ذكرت صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية في مقال نشر يوم ١٨ ديسمبر الجاري، ارتفاع حجم الانفاق العسكري العالمي الى مستوى جديد منذ الحرب الباردة، وتشير التقديرات الى أنه في ظل تعزيز الولايات المتحدة للإنفاق العسكري، سيزيد إجمالي الانفاق العالمي في عام ٢٠١٨ بنسبة ٣,٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٧، ليبلغ ١,٦٧ تريليون دولار أمريكي، متجاوزا قيمة الانفاق العسكري لعام ٢٠١٠ بـ ١,٦٣ تريليون دولار، وهو أعلى مستوى منذ ذروة الحرب الباردة في الثمانينات القرن الماضي. من بينها، تشكل النفقات العسكرية الأمريكية ٤٠٪ من ميزانية الدفاع العالمية.

يشهد حجم الانفاق العسكري العالمي ارتفاعا جديدا، ما يثير للقلق الواسع. ويعتقد بعض المحللين أن هذا يعني أن العالم سيشهد توترا في المستقبل، غير أن فانغ شياو تشي نائب مدير مركز بحوث الجيوش الأجنبية التابع لمعهد العلاقات الدولية بالجامعة الوطنية لتكنولوجيا الدفاع، يرى أن هذا يدل على أن جميع البلدان تعلق أهمية على الدفاع لا غير. قائلا: "الانفاق الدفاعي لا يستخدم للتعامل مع الصراعات الإقليمية فحسب، وإنما يشمل أيضا المعدات والموظفين ومجموعة متنوعة من التدريبات العسكرية."

كما يشهد العالم زيادة عدم اليقين في السنوات الأخيرة بسبب الاحتكاك المستمر في المنطقة والهجمات الإرهابية المتكررة. ووفقا لتقرير الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، منذ عام ٢٠١٥، تجاوز العدد الإجمالي للوفيات السنوي عبر العالم بسبب الهجمات ٢٥ ألف شخص. وذكر التقرير أنه نتيجة نمو الهجمات الإرهابية في أوروبا والدول المتقدمة الأخرى، سيبليغ عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في عام ٢٠١٧ أعلى مستوى له منذ ١٦ عاما. بالإضافة إلى ذلك، ومع هزيمة قوات تنظيم "الدولة الإسلامية" الملموسة، سيزيد وضع الشرق الأوسط تعقيدا، واثار الإرهابيون المهزومون الاضطرابات في المناطق المحيطة. وفي الوقت نفسه، فإن نشر لمنظومات صواريخ "ثاد" غيمة الحرب الباردة في شمال شرق آسيا أيضا، يشد أعصاب جميع الأطراف في شبه الجزيرة.

لقد ساهم في ارتفاع حجم الانفاق العسكري العالمي زيادة الولايات المتحدة لميزانياتها العسكرية. حيث أقر مجلس النواب الأمريكي ميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون) للسنة المالية ٢٠١٨ بقيمة ٧٠٠ مليار دولار، وهي الأعلى خلال ما يقرب من ١٠ أعوام. ويعتقد محللون رويترز أن زيادة الانفاق العسكري الأمريكي تناسب هدف الرئيس ترامب لتحقيق "أمريكا الأقوى عسكريا"، والانتشار العسكري الأمريكي في جميع أنحاء العالم.

قال فانغ شياو شى، أن دعم ترامب للقوة العسكرية يعزز المكانة الدولية للولايات المتحدة. واستنادا إلى القوة، تزيد ترامب الوجود العسكري الأمريكي في بعض المناطق، للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في العالم والسماح لها خدمة الأجندة السياسية "الأولوية للولايات المتحدة".

كما أشار فانغ شياو شى إلى أن الممارسات الأمريكية العسكرية في أماكن مختلفة سيؤثر على الدول الأخرى. ما أثار قلق ومتابعة الدول الأخرى، وزيادة سباق التسلح الإقليمي، وهذا بدوره حفز ارتفاع حجم الانفاق العسكري العالمي. وتبين البيانات أن استراليا واليابان حلفاء الولايات المتحدة رفعا من الانفاق العسكري بعد الأخيرة. ووفقا لتقرير نشره صحيفة «جينز ديفنس ويكلي» البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية على موقعها الإلكتروني، سيزيد الانفاق الدفاع الأسترالي بمقدار ٢,٧ مليار دولار أسترالي من السنة المالية ٢٠١٧ إلى السنة المالية ٢٠١٨، بزيادة قدرها ٨,٣٪ عن نفس الفترة من العام الماضي. وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، أن استراليا سترفع أنفاقها الدفاعي السنوي بنسبة ٨,٠٪ على مدى العقد القادم. كما ارتفع الإنفاق العسكري الياباني لمدة ست سنوات متتالية، وصلت التكاليف المتعلقة بالدفاع في عام ٢٠١٧ إلى ٥,١ تريليون ين ياباني.



## نحو اتفاق عالمي جديد حول الهجرة

\*انتونيو غوتريس

UN: ٢٠١٨/١/١٤

تعد إدارة الهجرة أحد أعمق التحديات أمام التعاون الدولي في عصرنا هذا. فالهجرة تحرك النمو الاقتصادي وتحد من أوجه عدم المساواة وتربط مختلف المجتمعات. ومع ذلك، فهي أيضاً مصدر للتوترات السياسية والمآسي الإنسانية. ويعيش المهاجرون بغالبيتهم ويعملون على نحو مشروع. ولكن ثمة قلة يائسة تعرّض حياتها للخطر، للدخول إلى بلدان قد تواجه فيها الريبة وإساءة المعاملة.

ومن المرجح أن تؤدي الضغوط الديموغرافية وتأثير تغير المناخ في المجتمعات الهشة إلى زيادة الهجرة في السنوات المقبلة. ومجتمع عالمي، فإننا نواجه خياراً: هل نريد أن تكون الهجرة مصدراً للازدهار والتضامن الدولي، أم رمزاً للوحشية والتوتر الاجتماعي؟

وفي هذه السنة، ستفاوض الحكومات، من خلال الأمم المتحدة، حول اتفاق عالمي في شأن الهجرة. وسيكون هذا أول اتفاق دولي شامل من هذا القبيل. ولن يكون معاهدة رسمية، ولن يفرض التزامات واجبة على الدول.

وبدلاً من ذلك، فهو فرصة غير مسبوقة كي يواجه القادة الخرافات الخبيثة المحيطة بالمهاجرين، وكي يضعوا رؤية مشتركة في شأن كيفية جعل الهجرة مجدية لجميع دولنا. وهذه مهمة عاجلة. فقد شهدنا ما يحدث عندما تتم الهجرة على نطاق واسع، من دون آليات فعالة لإدارتها. وقد أصيب العالم بصدمة عند رؤية مقطع فيديو ظهر أخيراً لمهاجرين يُباعون كرقيق.

ومع أن هذه الصور مروعة، فإن الفضيحة الحقيقية هي أن آلاف المهاجرين يعانون من المصير نفسه كل سنة، من دون أن يُسجّل ذلك. وترتهن أعداد أكبر بكثير لوظائف مهينة وخطرة تكاد تكون رقاً على أي حال. وهناك زهاء ستة ملايين من المهاجرين المرتهنين للسخرة اليوم، وفي كثير من الأحيان في اقتصادات متقدمة النمو. فكيف يمكننا إنهاء هذه المظالم ومنع تكرارها في المستقبل؟

عند رسم اتجاه سياسي واضح في شأن مستقبل الهجرة، أعتقد أن المناقشات حول الاتفاق ينبغي أن تستهدي بثلاثة اعتبارات أساسية. أولها هو الاعتراف بمنافع الهجرة وتعزيزها، وهي منافع كثيراً ما تضيع في النقاش العام. فالمهاجرون يقدمون مساهمات هائلة لكل من البلدان المضيفة والبلدان الأصلية. ويضطلعون بوظائف لا تستطيع القوى العاملة المحلية أن تشغلها، مما يحفز النشاط الاقتصادي. والكثيرون منهم مبتكرون ومباشرو أعمال حرة. وزهاء نصف المهاجرين من النساء، اللواتي يبحثن عن حياة وفرص عمل أفضل.

ويساهم المهاجرون أيضاً في التنمية الدولية، من خلال إرسال التحويلات المالية إلى بلدانهم الأصلية. فقد بلغ مجموع التحويلات المالية نحو ٦٠٠ بليون دولار في السنة الماضية، أي ثلاثة أضعاف المعونة الإنمائية كلها.

والتحدي الرئيس هو تعظيم فوائد هذا الشكل النظامي المثمر من أشكال الهجرة، مع القضاء على الاعتداءات وأوجه الانحياز التي تجعل الحياة جحيماً لقلة من المهاجرين.

وثانياً، ينبغي للدول أن تعزز سيادة القانون التي تقوم عليها سبل إدارة وحماية المهاجرين، وذلك لمصلحة اقتصاداتها ومجتمعاتها والمهاجرين أنفسهم. فالسلطات التي تضع عقبات كبرى أمام الهجرة - أو تضع قيوداً شديدة على فرص عمل المهاجرين - تلحق بنفسها ضرراً اقتصادياً لا مسوغ له، حيث تفرض حواجز تحول دون تلبية احتياجاتها للعمالة بطريقة قانونية نظامية.

وأسوأ من ذلك، فهي تشجع من غير قصد الهجرة غير المشروعة. فالمتطلعون إلى الهجرة، الذين يُحرمون من مسارات مشروعة للسفر، يلجأون حتماً إلى أساليب غير نظامية. ولا يجعلهم ذلك في أوضاع هشة فحسب، بل يقوِّض أيضاً سلطة الحكومات.

وأفضل وسيلة لإنهاء وصمة عدم المشروعية والاستغلال المحيطة بالمهاجرين هي، في الواقع، أن تتيح الحكومات مزيداً من مسارات الهجرة القانونية، بإزالة الحواجز التي تدفع الأفراد إلى انتهاك القواعد، مع تحسين تلبية حاجات أسواق العمل لديها من العمالة الخارجية.

كما ينبغي للدول أن تعمل معاً على نحو وثق لتقاسم منافع الهجرة، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إقامة شراكات لتحديد الثغرات في المهارات المهمة في بلد ما التي يكون المهاجرون من بلد آخر مؤهلين لسدها.

ثالثاً وأخيراً، فإننا في حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لحماية الفئات الضعيفة من المهاجرين، ومن اللاجئين، ويجب أن نعيد إرساء سلامة نظام حماية اللاجئين بما يتماشى مع القانون الدولي. فمصر الآلاف، الذين يموتون في جهود مهلكة عبر البحار والصحارى، ليس مجرد مأساة إنسانية. إنه يمثل أيضاً أشد فشل في السياسات: فحركات النزوح الكبرى وغير النظامية في ظروف بائسة توجب الشعور بأن الحدود معرضة للتهديد وأن الحكومات لا تسيطر عليها. وهذا يؤدي بدوره إلى ضوابط حدودية مفرطة الصرامة تقوض قيمنا الجماعية وتساعد على إدامة المآسي التي كثيراً ما شهدناها تتكشف في السنوات الأخيرة. ويجب الوفاء بالتزاماتنا الأساسية بحماية الأرواح وحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين، الذين فشل النظام الحالي في حقهم.

ويجب أن نتخذ إجراءات عاجلة لمساعدة حبيسي مخيمات العبور، أو من يتعرضون لخطر الاسترقاق، أو من يواجهون حالات عنف حادة، سواء في شمال أفريقيا أو أمريكا الوسطى. وعلينا أن نتوخى اتخاذ إجراءات دولية طموحة، لإعادة توطين من لا يجدون ملجأاً يؤويهم.

كما ينبغي أن تتخذ خطوات - من طريق المعونة الإنمائية وجهود تخفيف آثار تغير المناخ ومنع نشوب النزاعات - لتفادي هذه الحركات الكبرى لنزوح الناس في المستقبل. فالهجرة ينبغي ألا تعني المعاناة. ويجب أن يكون هدفنا هو إيجاد عالم نستطيع أن نحتفل فيه بمساهمات الهجرة في الازدهار والتنمية والوحدة، على الصعيد الدولي. ويكمن تحقيق هذا الهدف في قوتنا الجماعية. ويمكن أن يكون الاتفاق العالمي لهذا العام معلماً بارزاً، على طريق جعل الهجرة مجدية للجميع حقاً.

\*الأمين العام للأمم المتحدة

## الرؤساء العرب: غياب فضيلة النقد الذاتي

\*سعد الدين ابراهيم

صحيفة (الشروق): ٢٠١٧/١/١٥

كان علي عبدالله صالح، الرئيس اليمني السابق، هو الثامن من بين الرؤساء العرب الذين عرفتهم وقابلتهم، وتجاوزت معهم وهم في السلطة. وكان الآخرون هم الرئيس المصري جمال عبدالناصر، وخليفته أنور السادات وحسني مبارك، والملك السعودي الراحل فيصل بن عبدالعزيز، والملك الأردني الراحل الحسين بن طلال، والرئيس العراقي الراحل صدام حسين، والرئيس السوداني الراحل جعفر نُميري، والرئيس اللبناني ميشال عون.

وكان الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، هو الوحيد الذي قابلته مرتين، الأولى وهو في السلطة في صنعاء، والثانية وهو خارج السلطة في بيروت. وكانت المقابلة الثانية بناء على طلبه، من خلال أحد مساعديه - حيث تصادف وجودنا في نفس الفندق منذ ثلاث سنوات.

وكانت المقابلة الثانية كاشفة عن طريقة الرجل في التفكير والتخطيط، وربما يكون نموذجاً صادقاً لمن تولوا السلطة وأجبروا على التخلي عنها. فمهما كان عدد السنوات التي قضاها المسؤول في السلطة محدودة أو عديدة، فإنه يظل يُخطط للعودة إلى السلطة، أو يظل يحلم بأن يقوم شعبه بانتفاضة أو ثورة تُطالبه فيها الجماهير بالعودة إلى مقاليد الحكم!

لا أحد ممن عرفتهم شخصياً من الرُعماء العرب، أو ممن عرفته من خلال مساعديهم ومُستشاريهم السابقين، إلا وظل ذلك الحلم يُراوده إلى آخر يوم في حياته. فمن ناحية فإن للسلطة مُتعة وبريق. وكأي شيء مُمتع وبراق فإن ذلك مفهوم نفسياً. ومن ناحية ثانية فإن كل حاكم عربي من الذين عرفتهم أو أسهبت في القراءة عنهم لا يتطرق الشك إلى نفوسهم أنهم فعلوا أو يفعلون كل شيء ممكن من أجل شعوبهم وأوطانهم. ولذلك نادراً ما يُمارس أي حاكم عربي فضيلة مُحاسبة الذات أو النقد الذاتي، بل يضيق ذرعاً بمن ينتقده من المُحيطين به أو من البعيدين عنه. فإذا كانوا من المُحيطين الأقربين، فإنه عادة ما يُبعدهم أو يُقاطعهم. أما إذا كانوا من الأبعدين فإن تفسير نقدهم للحاكم يكون أكثر يُسراً ووضوحاً. فهم طامعون في سلطة الحاكم لأنفسهم، أو هم أعداء لشعبه، أو هم خونة أو عملاء لأعداء الوطن. وفي كل الأحوال فهم حاقدون كارهون، ولا يستحقون إلا الكراهية والازدراء في أحسن الأحوال، أو الإبعاد والتنكيل في الأحوال العادية، أو التصفية والإبادة في وقت الأزمات.

وغياب فضيلة النقد الذاتي، أو سعة الصدر لنقد الآخرين، هو الذي يُفسر مثلاً عبارة الرئيس زين العابدين بن علي الشهيرة، وهو يُغادر قصر الرئاسة، الذي حاصرته الجماهير الغاضبة: «الآن فهمتكم»، أي أنه لم يفهم جماهير شعبه طوال العشرين سنة السابقة التي قضاها رئيساً، أو السنوات العشر السابقة لها التي قضاها مسؤولاً عن الأمن الداخلي للبلاد، وكأحد المُقربين للرئيس التونسي الأسبق، الحبيب بورقيبة. لقد عرفت مصر وعدد من البلدان العربية الاغتيالات السياسية في منتصف القرن الماضي. من ذلك اغتيال رئيس الوزراء المصري أحمد ماهر، والمستشار أحمد الخازندار، والزعيم الإخواني حسن البنا. وفي سوريا تم اغتيال حُسني الزعيم الذي كان رئيساً للجمهورية، وكذلك خلفه أديب الشيشكلي. وفي الأردن

أُغتيل الملك عبدالله، وفي العراق أُغتيل الملك فيصل وكل أفراد الأسرة الهاشمية المالكة (١٩٥٨). نعم في غياب الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، تصبح الاغتيالات والانقلابات والثورات الوسيلة الوحيدة المتأاحة للتعبير عن الغضب الشعبي والسخط الجماهيري، وعلى تسوية الحسابات بين القوى السياسية المتنافسة. والسؤال: هل تعود أقطار الوطن العربي في بدايات القرن الحادي والعشرين إلى نفس الممارسات التي سادت منذ سبعة عقود؟.

نفس هذا العمق هو الذي يُفسر سلوكاً مُشابهاً للزعيم الليبي مُعمر القذافي، الذي تربّع على قمة السلطة لأكثر من ثلاثين عاماً (١٩٦٩ - ٢٠١١)، فقد تساءل الرجل في وجه الجماهير الغاضبة: «مَنْ أنتم؟ مَنْ أنتم؟» فإذا كان يجهلها فتلك مُصيبة، وإذا كان يتجاهلها فتلك مُصيبة أعظم.

أما طاغية اليمن السابق، فرغم بقائه في السلطة قرابة ثلاثين عاماً، وسقوطه نتيجة ثورة جماهيرية ضمن ثورات الربيع العربي (٢٠١٠ - ٢٠١٣)، وفراره إلى السعودية وعلاجه فيها من إصابات حريق في كامل جسمه، إلا أنه بعد العلاج والشفاء بواسطة السلطات السعودية، تفاوض من خلال وسطاء خليجيين مع السلطة الجديدة في اليمن على منحه عفواً شاملاً كاملاً من أي تُهم جنائية سابقة أو لاحقة، والسماح له بحرية الحركة والسفر والعودة إلى اليمن، والسماح للحزب الذي كان قد أسسه وتزعمه طوال سنوات حكمه بأن يُمارس حقه في ترشيح أعضائه للمجالس المُنتخبة، وأن يُسمح لابنه أحمد عبدالله صالح بالاستمرار في موقعه كضابط بالجيش اليمني.

ولكنه في غضون السنوات الثلاث التالية لاقتلعه من السلطة، لم يكف ولم يكِل أو يمل عن التخطيط للعودة إلى السلطة. وفي لقائي معه في تلك الأثناء لم يخجل أو يتردد في التصريح بذلك لي، وهو وسط مجلس من مُساعديه ومُستشاريه. وكان ضمن ما ساقه لي من مُبررات هذا التطلع للعودة إلى السلطة سببان يبدوان وجيهين لأول وهلة. السبب الأول هو أنه كان الرئيس اليمني الوحيد الذي حقق لبلاده استقراراً غير مسبوق، تجاوز رُبع قرن. والثاني، هو أنه لا أحد يفهم اليمن أو يملك القدرة على إدارته في الوقت الحالي، سواه هو علي عبدالله صالح. وأكد لي أنها مسألة وقت لن يطول ليراه الجميع رئيساً مرة أخرى لليمن، وأنه يُقدم لي دعوة مفتوحة لزيارته في صنعاء قريباً!

كان الرجل يتحدث معي بثقة بالغة، وتصميم أكيد، ولم يتركني أغانر مجلسه قبل الوعد بتلبية الدعوة للقاء في صنعاء. ولكن علي عبدالله صالح لقي حتفه بنفس الصورة البشعة التي لقي فيها صدام حسين ومُعمر القذافي حتفهما، فلماذا لا يترك معظم الرؤساء العرب سبيلاً أمام شعوبهم للتغيير سلبياً بدلاً من اغتيالهم؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وعلى الله قصد السبيل.

[semibrahim@gmail.com](mailto:semibrahim@gmail.com)

## لم يعد العظماء يصنعون التاريخ

\*إبراهيم غرايبة

صحيفة (الغد) الأردنية؛ ٢٠١٧/١/١٥

يحتضن العاشقان بعضهما بجميية وهما في الوقت ذاته يتبادلان الرسائل النصية عبر موبايليهما! يعكس المشهد في الفيلم كيف صارت المشاعر تتشكل في الشبكة على نحو أكثر دفناً وتأثيراً عاطفياً من اللقاء الفيزيائي، يذكر ذلك بزمن التلفزيون وكيف شغل جميع رواد المطعم والعاملون فيه بمتابعة النجمة الجميلة لدرجة أنهم لم ينتبهوا إليها وهي تتناول الغداء في المطعم، وحتى عندما دفعت الفاتورة لم ينظر إليها موظف الصندوق وظل مشغولاً بصورتها في التلفزيون! الشبكة تتحول إلى واقع، وفي ذلك فإن الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة تتعرض لضغط كبير لأجل إعادة صوغها، فقد حان الوقت كما يقول كارن روس مؤلف كتاب «الثورة بلا قيادات» لبناء أنظمة سياسية واجتماعية جديدة يشارك فيها جميع الناس بدلاً من الديمقراطية التمثيلية، فالديموقراطية تتعرض لأزمة كبرى كما الأنظمة الاستبدادية، كما جميع المؤسسات والأنظمة التي تنتمي إلى المرحلة الهرمية الصناعية. هل يمكن أن يتولى الناس جميعهم السلطة؟

ثمة فرصة واقعية اليوم تتيحها الشبكة ليشارك الناس كافة في التأثير في السياسة واتجاهات الإنفاق العام، إذ يمكن بناء جدالات حول التشريعات وسائر الشؤون المؤثرة في حياة الناس، وأن تكون القرارات مستمدة من مشاركة أوسع بكثير من المجالس التمثيلية المنتخبة، لقد أصبحت العودة إلى الناس كافة ممكنة تقنياً، وأكثر ضرورة في ظل الأزمات والتحديات التي تعصف بالمجتمعات والدول، وقد جرت على سبيل المثل في إحدى المدن البرازيلية نقاشات حول موازنة المدينة شارك فيها عشرات الآلاف من أهل المدينة.

لقد كشفت العولمة ونهاية الحرب الباردة عن وعود وقيم وضرورات جديدة، ولكن ثبت أنها قيم على أهميتها لا يمكن تحقيقها بالأدوات والمنظومات القائمة، والتي أنشأتها معطيات سابقة لم تعد موجودة، وبات واضحاً وفق ما يقول كارن روس أن نظام احتكار السلطة من جانب الأقوى كما في الأنظمة الاستبدادية الفردية يمتد إلى الأنظمة الديمقراطية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثل، تتفوق جماعات الضغط والشركات على مجالس النواب المنتخبة وتهيمن عليها، وأظهرت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ عجز النظام العالمي السائد عن إدارة شؤونه وأزماته المتغيرة، بل إنه نظام يضيف الفساد إلى العجز، فقد أظهرت الأزمة والحوادث والمعلومات المتسربة أكثر بفضل الشبكة أن الأغنياء يسددون ضرائب أقل من الفقراء.

وفي التظاهرات التي انطلقت في نيويورك رافعة شعار «احتلوا وول ستريت»، لم يطالب المتظاهرون بقيادة جدد وسياسات جديدة كما هي العادة في التظاهرات والاحتجاجات السياسية في الغرب، لكن المطالب كانت حوارات وقرارات شاملة للجميع، وثقافة قائمة على التعاون والتشارك، فلم تعد عمليات انتخاب قادة يجتمعون في غرف مغلقة تعبر عن ولاية المواطنين وأن الأمة مصدر السلطات، وكما أن ديوك الحبش لن تصوت لمصلحة عيد الشكر، أو الخراف لعيد الأضحى، فإن المؤسسات القائمة لن تصلح نفسها ما دام واقعها القائم يعكس مصالحها ومكاسيها، ولم يعد مؤملاً أن تؤدي السياسات الحكومية إلى حل مشكلات جذرية مستعصية مثل التغير المناخي أو التلوث أو الاغتراب الجماعي.

لقد أتاحت الشبكة للأفراد القدرة على التأثير وإسماع الصوت بالكفاءة التي كانت تتمتع بها أحزاب ومنظمات كبيرة أو مؤسسات إعلامية متقدمة، وفي ذلك أزمة تتشكل أزمة شخصية وسياسية، يقول روس: «لقد فقدنا الوكالة وعلينا أن نستعيدها، أصبحنا منفصلين عن القرارات الأكثر أهمية بالنسبة إلينا، وساهم ذلك في ترسيخ السأم من الحياة الحديثة، ومن أجل تجاوز هذه الأزمة لا بد من أن تنشأ منظومات مختلفة لإدارة الحياة والأعمال مستمدة من ضرورة وقدرة جميع الأفراد بلا استثناء على المشاركة والتأثير.

\* كاتب أردني

## الربيع العربي وثقافة «الاستقرار بأي ثمن»

\*وحيد عبد المجيد

صحيفة (الحياة): ٢٠١٧/١/١٥

«الناس تعبت من الانتخابات». كانت هذه العبارة، أو ما يؤدي معناها، من أكثر العبارات تداولاً عندما تفاقمت الأزمة السياسية في مصر في بداية ٢٠١٣، بعد عامين على ثورة ٢٥ يناير، وبدأت الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

لم تكن الانتخابات التي فاز فيها الرئيس الأسبق محمد مرسي قد مضت عليها أشهر، عندما بدأ أن انتخابات مبكرة جداً قد تكون المخرج الأكثر ديموقراطية، والأقل كلفة، من أزمة ترتبت على إنكاره تعهدات التزم بها عشية الاقتراع، ونزوح جماعة «الإخوان المسلمين» إلى إقصاء الأحزاب والقوى السياسية بلا تقدير لتداعيات السعي للانفراد بالحكم.

كانت ثورة يناير فقدت قوة الدفع الأولى التي انحسرت تدريجياً لأسباب في مقدمها غياب الرؤية، وعدم الاستعداد لليوم التالي لإبعاد الرئيس الأسبق حسني مبارك، والانقسام العميق الذي مكّن القوى المضادة من امتلاك المبادرة. وأدت ممارسات «الإخوان» بعد فوزهم بالرئاسة إلى تعميق الانقسام، وامتداده إلى التيارات السياسية «المدنية» التي كانت جزءاً من الثورة أو دعمتها.

فقد راهن فريق في هذه التيارات على أن الانتخابات الرئاسية المبكرة ستفتح طريقاً إلى ديموقراطية بدت محتجزة. لكن الخلاص من «الإخوان» بأي ثمن كان غاية فريق آخر فقد الثقة بجدوى الانتخابات، اعتقاداً بأنها ما مكّن هذه الجماعة من تصدر المشهد السياسي لعامين. وليس جديداً هذا النوع من الإحباط. ومع الاعتذار لرواد التنوير عن هذه المقارنة، فقد أُصيب بعضهم بإحباط أربكهم، كفولتير في سنواته الأخيرة (توفي في ١٧٧٨). فعلى رغم إيمانه العميق بالحرية، بحث عن «مستبد مستنير» لأوروبا كلها. وعندما خاب أمله بملك بروسيا فريدريك الثاني، تطلع إلى كاترين الثانية في روسيا.

لكن رواد التنوير كانوا معنيين في تلك المرحلة المبكرة بتحرير العقل أكثر من فتح المجال العام السياسي، بخلاف حال البلدان العربية التي بدا في مثل هذه الأيام قبل سبعة أعوام أنها مقبلة على ربيع سياسي. لكن قبل أن تفتح زهوره باتت سماء مصر، كغيرها من بلدان عربية، ملبدة بغيوم تكثفت مطلع ٢٠١٣ وحجبت حتى إمكانات النقاش حول الخيار الأفضل، وهل هو إزاحة «الإخوان» والقضاء عليهم، أم إزاحة الحواجز التي وضعوها أمام التقدم باتجاه نظام ديموقراطي. وعندما بلغت الأزمة ذروتها قرب منتصف ٢٠١٣، كان المزاج العام مهياً لقبول الموقف الذي أعطى أولوية مطلقة للخلاص من «الإخوان»، في ظل تراجع ملموس في الطلب على الديموقراطية، ونجاح متزايد لمحاولات شيطنة ثورة يناير عبر دعاية ممنهجة حملتها المسؤولية عن فوضى انتشرت في المجتمع.

حدث هذا التراجع في الطلب على الديموقراطية تدريجياً، ولكن بسرعة تُعد قياسية، بعدما توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع أربع مرات في غضون عامين ونيف بمعدلات مشاركة غير مسبوقة منذ انتخابات كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ البرلمانية، من دون أن يروا تحسناً، بل وجدوا أن الأوضاع تمضي من سيء إلى أسوأ.

وساهم خطاب «المراهقة الثورية» في التراجع، سواء بسبب استعلائه وافتراقه عن الواقع، أو نتيجة ثورة التوقعات الهائلة التي أطلقها من دون وعي بأنها تؤدي إلى خيبات أمل سريعة للغاية في ظروف كهذه. غير أن الثقافة السائدة في مصر، كما في مجتمعات لم تبزغ فيها أنوار الحرية إلا لماماً، لعبت دوراً رئيساً في فقدان أعداد متزايدة من الناس الآمال العريضة التي راودتهم خلال أيام الثورة وبُعِيدها، وعادوا مجدداً إلى البحث عن مُنقذ أو مُخلص. وتدل هذه الثقافة على أن أفكاراً تعود إلى العصور القديمة والوسطى ما زالت مؤثرة في غير عصرها، ومن أكثرها شهرة فكرة «سلطان غشوم ولا فتنة تدوم». ونظراً إلى فشل رهانات متكررة على «مستبد عادل» لم يوجد أبداً، يُكتفى في ظروف كهذه بالبحث عن منقذ يحقق استقراراً بأي ثمن.

لم يتمسك من خاب أملهم بالديموقراطية بشيء من هذا الأمل بعد عامين ونيف فقط، مع أنهم صبروا على «الاستقرار بأي ثمن» في أشكاله المتواليّة على مدى نحو ستة عقود، ثم شارك كثيرون منهم في الثورة عليه بعدما تنامي الوعي نسبياً في السنوات السابقة على هذه الثورة بأن تحرير النظام السياسي ضروري للحد من الفساد والفقير.

تلاشت بسرعة بشائر الديموقراطية تحت وطأة هذه الثقافة، التي ظهر أثرها القوي حتى في الفترة القصيرة التي كان فيها الأمل بنظام أفضل قائماً، وأُجريت فيها انتخابات واستفتاءات توفر لها مقداراً كبيراً من مقومات الحرية والنزاهة والمشاركة الواسعة. فقد ذهب قطاع واسع من الناخبين للاقتراع متأثراً بهذه الثقافة، وباحثاً عن منقذ يتجسد، والحال هكذا، بالأقوى الذي يستطيع أن يحقق الاستقرار، ويحل في الوقت ذاته الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ولم يكن تفضيل قطاع واسع من الناخبين تنظيم «الإخوان»، الذي أقام شبكة رعاية اجتماعية واسعة على مدى عقود، إلا أحد تجليات تلك الثقافة. وحين فشل الرهان عليهم، كان الاضطراب العام مُغدياً لاستمرار أثر تلك الثقافة، التي تدفع إلى البحث عن بديل لا بد أن يكون قوياً وقادراً على فرض الاستقرار، ولكن من دون طموح إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل، إذ يصير الاستقرار غاية المنى.

ويزداد الميل إلى تفضيل الأقوى، أو من يبدو كذلك، في فترات الاضطراب الذي يخلق بطابعه، وبتداعياته الأمنية والاقتصادية، حال خوف عام. ويحصل هذا أحياناً بوجود ثقافة ديموقراطية أو شيء منها، غير أن رسوخ ثقافة غير ديموقراطية في المجتمع يظل العامل الأكثر تأثيراً عندما يبدأ الوعي بالحاجة إلى انفتاح سياسي، لكنه يصطدم بحواجز على الطريق. وفي هذه الحال يكون الارتداد سريعاً، إذ تبدو الديموقراطية كما لو أنها ترف لا حاجة إليه، ويصبح الحط من شأنها مقبولاً.

ولذا تبدو هذه الثقافة، بعد سبعة أعوام على الربيع العربي، العقبة الأم التي تواجه أي جهد لحل أزمات منطقتنا، سواء المشتعلة أو التي ما زالت تحت السيطرة، وليس العائق الأساسي أمام الديموقراطية فقط. فالبحث عن استقرار بأي ثمن يؤدي إلى قبول تسويات وترتيبات تُعيد الأوضاع إلى ما قبل ٢٠١١، وتحمل في طياتها عوامل انهيارها عاجلاً أو آجلاً.

## ثم غياب العقد الاجتماعي

\*د. عبدالحق عزوزي

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٧/١/١٥

مرت سبع سنوات على بداية حركات الاحتجاج والتغيير بعدة دول عربية، البعض منها طالب برأس النظام وأهله والأخرى طالب بالتغيير والتحديث.. وفي كل تلك الدول طالبت القوى الحية بطريقة غير مباشرة باستبطان فكرة الدولة وتوطئتها في النسيج الثقافي والنفسي، وتحويلها إلى ملكية عمومية، وإخراجها من مدار الاحتكار والاستئثار الفئوي باسم شعار أو مبدأ سلطوي لا يحظى بالقبول والإجماع، ولكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن في الكثير من تلك البلدان. فقد تحولت التغييرات إلى مسارات لا يستسيغها العقل ولا تقبلها العلوم السياسية كما هو شأن مصر عندما وصل تنظيم «الإخوان» الإرهابي إلى سدة الحكم، فعندما تستفرغ فئات الإسلام الحنيف في شكل سياسي، وتقوم باستخواء الدين في مجموعات حزبية، وتستبدل الإسلام السياسي بالإسلام ديناً، فهنا المصيبة الكبرى والداهية العظمى، وهو خطر على الدين والإسلام والمسلمين والبشرية جمعاء.. ولذا كانت لهذا الزج آثار سلبية وخيمة على المسلمين، فمن تلك الأحزاب من قضت نحبتها ومنها من تنتظر، ومنها من بدأت تتساءل عن تلك «العصمة» وتلك «القداسة» وتلك الحلول السحرية للمجتمعات التي كانت تدعيها.. واستوقفني هنا حوار جدي ومطول كانت قد أجرته جريدة مغربية مع عبد الفتاح مورو، نائب رئيس حركة «النهضة» التونسية التي حكمت تونس بعد أول انتخابات تلت حكم الرئيس المخلوع ابن علي، قبل أن تترك كرسي رئاسة الوزراء، فصدوق الانتخابات يمكن أن يوصل أي حزب إلى الحكم ولكنه ليس كافياً وحده أيضاً للحكم، كما أن الفرق كبير بين النظرية والتطبيق.

وتسيير الشأن العام يحتاج إلى رجال أكفاء لا إلى أناس «عائمين بين السحاب والكتاب» يبنون أقاويلهم على أوهام وأخطاء وأكاذيب وتحاريف وتخاريف ما أنزل الله بها من سلطان، والإسلاميون مطالبون اليوم وليس غداً بتغيير البستهم الحاملة لشتى أنواع الأمراض ليصبحوا أحزاب واقع لا أحزاب شعارات مدوية لا تسمن ولا تغني من جوع. وهناك دول مثل ليبيا حيث إن الرئيس الليبي المقتول معمر القذافي ترك بلداً من دون مؤسسات سياسية حقيقية كالبرلمان والأحزاب السياسية والنقابات وهي مهمة في الحياة السياسية، أي إنه ترك دولة من دون ممارسة وتجربة سياسية حيوية ولو تحت نظام سلطوي بائد، على خلاف تونس ومصر حيث إن الغطاء السلطوي لممارسة الحكم، سمح موازاة معه بميلاد نخبة سياسية متمرسية من أهل الحل والعقد ممن يسهمون اليوم في بناء مؤسسات ويسهرون على تسيير الشأن العام. فما تركه معمر القذافي في ليبيا كان بمثابة خراب سياسي مبني على أباطيل وقواعد لا صلة لها بأي منطق، واستطاع أن يدوم لعقود بفضل عائدات الثورة البترولية. ولذا نفهم تداعيات سقوط هذا النظام منذ سنوات في ذلك البلد الحبيب قليل السكان مقارنة مع مصر... ولو استغلّت موارد البلد الطبيعية بطريقة عقلانية وديمقراطية وتنموية لأضحت ليبيا منذ سقوط القذافي بلداً مستقراً وغبياً..

كما أن هناك دولاً أيضاً وصلت إلى بر الأمان بفضل الميثاق السياسي والتعاقد بين النخبة السياسية في الحكم والنخبة السياسية في المعارضة، وعلى رغم وصول حزب إسلامي إليها (وأعني هنا المغرب) فإن النضج السياسي ومتانة القشرة الحامية للبلد والمؤسسات مكن الفاعلين الجدد من العمل داخل مجال سياسي سليم دون زج الدين في السياسة، وأظن أن هذه المسألة مهمة ويجب أن يفقهها جيداً الفاعلون الإسلاميون في المغرب علمهم يتحولون من حزب إسلامي إلى حزب يميني محافظ وتكون التجربة المغربية مثلاً يحتذى به.

وعندما أرجع بالذاكرة إلى الوراء أستحضر شباب وفئات المجتمع الواسعة التي خرجت إلى الشوارع للمطالبة بتغيير الوضع السياسي، ولكنهم في غياب البديل فتحوا المجال لفاعلين لم يفهموا حقيقة السياسة وأهلها، وياشر بعضهم قواعد الانتخابات دون أن يفهموا معنى هذه المباشرة حيث تكون فيها السلطة ملكية عمومية، ومجالاً مفتوحاً للمشاركة، وأداة للتداول الحر، متحررة من الاحتكار الاستبدادي، والاستئثار الفئوي والفردي والقداسة المصطنعة، وعندما أوزر تلك البلدان وللأسف الشديد أرى محركي تلك الاحتجاجات وأعني بالأخص فئات الشباب لم يترقبوا أبواب الأحزاب ولا الهياكل المؤسساتية التي تحكم وتساهم في تحريك عجلة النمو والرخاء والتمثيلية الحققة للمواطنين، وما أراه هو خلل في مسار الدولة والمؤسسات حيث يستحيل بهذا العزوف بناء عقد اجتماعي جديد بنخب مسؤولة وبروح جديدة تضخ في شرايين الجسم المجتمعي المعقد.



## عام ٢٠١٧.. «انتصارات» بنشوة زائفة

\*ديفيد هيرست

ميديل إيست أي: ٢٠١٧/١/١٥

بعد عام من الأحداث الدرامية المتلاحقة، يصحو أولئك الذين ظنوا أن بإمكانهم إعادة ترتيب الشرق الأوسط ليصبح على الصورة التي يتمنون وبالطريقة التي تعود عليهم بالريح، على الصداق الذي جلبوه إلى أنفسهم. ثلاثة أحداث حددت معالم الشرق الأوسط في عام ٢٠١٧، صور كل واحد منها على أنه نصر عسكري مؤزر، أو عمل إصلاحي جريء.

كان النجاح كـ«المادة المسكرة» في تأثيرها في دماغ المنتصر، أما النشوة الناجمة عن ذلك فلم تدم طويلاً. وكل حدث من هذه الأحداث أطلق بدوره العنان لتغير في التحالفات الإقليمية لم يكن ليخطر ببال. وبعد مرور عام، يبدو صباح اليوم التالي أقل بهجة في أعين المحركين والمدافعين لهذا العالم العربي الجديد والشجاع عما كان عليه الحال في الليلة الفائتة.

### حرب بالخيار

أول نصر تحقق في ذلك العام كان من نصيب الروس الذين استعادوا السيطرة على حلب في الأيام الأخيرة من عام ٢٠١٦.

لقد احتفل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتنصيب نفسه الحاكم الإمبريالي الجديد لسوريا بالمشي مخلفاً وراءه بشار الأسد، الرئيس السوري الذي يتفضل عليه بوتين بإنقاذه. حصل ذلك في استعراض عسكري داخل قاعدة حميميم في اللاذقية. ربما دون وعي من بوتين، كان المشهد نسخة طبق الأصل من استعراض لحاكم روماني قديم.

كانت سوريا، بالنسبة لبوتين، حرباً بالخيار، فروسيا ليس لها حدود مشتركة مع أي دولة عربية، وكان بإمكانها أن تترك دمشق تسقط دون أن يمسه ذلك بسوء، إلا أن بوتين قرر أن يقحم نفسه بقوة عسكرية كانت في حينه موضع سخرية من حلف الناتو، على اعتبار أنه يقوم بمغامرة بلا هدف.

لكنه أراد أن يثبت فكرة، ليس فقط بشأن قوته الجوية، ولكن أيضاً بشأن النظام الدولي الجديد، مفادها أن أمريكا لم تعد تملك احتكار الخيار العسكري، ولا تملك حق الاعتراض على الخيارات العسكرية للآخرين. ولقد أثبت ذلك فعلاً.

إلا أن العواقب الاستراتيجية لذلك التدخل لم تكن بالبساطة التي يمكن لروسيا المنكمشة، والبقية الباقية من القوة العسكرية الكونية التي كان الاتحاد السوفيتي يوماً يملكها، أن تتحملها منفردة، ولذلك ما لبث بوتين أن اكتشف أنه بحاجة إلى حلفاء.

بات الأسد الآن عبداً لسيدتين: روسيا وإيران، رغم أن مصالح البلدين تتباين، وبشكل خاص بشأن مصير الرئيس السوري، وفي هذا خالف الأسد النهج الذي كان يلتزم به والده من قبل. فقد كان حافظ الأسد يحتفظ بعلاقات قوية مع إيران وأمريكا في الوقت نفسه، وساعد جورج بوش الأب ضد منافسه البعثي صدام حسين في حرب الخليج الأولى.

لقد حافظ الوالد على استقلال بلده "بينما فرط ابنه في ذلك الاستقلال، وبرز حافظ الأسد في صورة الحاكم القوي" بينما يظهر ابنه في صورة المشلول.

يحتفظ بوتين الآن بقاعدتين دائمتين على ساحل البحر المتوسط، ولكنه في الوقت نفسه يجد يديه مغلولتين بالحطام والدمار الذي آلت إليه سوريا. ولو كان الاتحاد السوفيتي قد أنفق مالا في الشرق الأوسط، ها هي روسيا الفيدرالية تأتي لتجنيه.

وفي هذا السياق لا تُجدي بوتين نفعاً طائراته المقاتلة، فهو بحاجة إلى الاستقرار، تلك السلعة المستعصية التي لا هو ولا إيران يملكان توفيرها لملايين السوريين الذين سعوا لإنهاء حكم سلالة الأسد، والذين فقدوا كل شيء في هذه الحرب.

ولذلك فإن موسكو وطهران كليهما تحتاجان إلى تركيا. أما إيران فتحتاج تركيا لإحداث توازن مع روسيا وللتواصل مع العالم السني. في الوقت نفسه تسعى إيران جاهدة لإصلاح الأمور بينها وبين حماس، وبينها وبين الإخوان المسلمين في تركيا بعد الأضرار التي نجمت عن تدخلها في سوريا. وإذا ما أرادت روسيا تحقيق مكاسب من استثمارها في سوريا، على شكل مبيعات سلاح وإقامة مفاعلات نووية، فإنها هي الأخرى بحاجة إلى القفز فوق الانقسام الطائفي.

### المعسكر المنافس

في المقابل، تحتاج تركيا إلى كل من روسيا وإيران، وخاصة بعد أن فصلت نفسها، على الأقل من الناحية النفسية، عن الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن كل واحدة من هذه الدول لديها أجنحة مختلفة في سوريا، إلا أنها في الوقت الحالي تقف في مواجهة مصير واحد، وتتصدى لخصوم مشتركين. بدأ بوتين يدرك أن ثمة فرقا كبيرا بين أن تخرج أمريكا والسعودية من سوريا، وأن تصبح سيد حرب أهلية بالية. ما من شك في أن ثوار سوريا تلقوا ضربات قاصمة تحت وطأة سلاح الجو الروسي، ولكن ما زال جمر النزاع متقدماً تحت الرماد.

وأما النصر الثاني فأحرزه المعسكر المنافس الذي يتكون من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل في ما حصل عليه دونالد ترامب في الرياض من ترحيب وإشادة.

كان يفترض أن يبشر ذلك بانطلاق تحالف جديد بين الدول العربية السنية «المعتدلة» في مواجهة إيران، والإسلام السياسي، وأي تمرد محلي، أو أمير منافس يتحدى طغيانهم. يبدو هذا التحالف على الورق ممسكاً بالأوراق كافة: أضخم صنابير ثروة سيادية، وأكبر جيوش، وحراس شخصيين غربيين، و«هاكرز»، ومساندة إسرائيلية. أما في الواقع، فإن تحالف الطغاة المعاصرين يعاني من العمى، وتحجب عنه الرؤية سحب من خداع الذات.

### ما الخلل الذي يمكن أن يحدث؟

كانت خطتهم، مثلها في ذلك مثل ثروتهم، غاية في العظمة والأبهة. ولم تكن تقتصر فقط على شغل الفراغ الذي سيوجده انسحاب أمريكا بوصفها قوة هيمنة إقليمية في القرن الحادي والعشرين، وإنما للسيطرة على الاتصالات والمواصلات والتجارة في كل المنطقة المحيطة بالعالم العربي السني، من خلال المواني والجزر وخطوط التجارة بدءاً من خليج عمان باتجاه قناة السويس غرباً وباتجاه إفريقيا جنوباً، في ما يعدّ تشكيلة جديدة لنمط من الإمبراطوريات المحمولة بحراً، التي كانت سائدة في القرن السادس عشر.

كان لزيارة ترامب ما بعدها، إذ توالى سلسلة من الإجراءات غير المسبوقة. بادئ ذي بدء فرض الحصار على قطر، ثم أطيح الأمير محمد بن نايف، أكبر أبناء عم محمد بن سلمان سناً، ثم جاءت حملة التطهير التي شنت على الأمراء، وبعد ذلك صدر الأمر لرئيس وزراء لبنان، سعد الحريري، بالاستقالة من منصبه، ثم صدرت تعليمات للرئيس الفلسطيني، محمود عباس، بالتنازل عن القدس الشرقية وعن حق العودة، أو التخلي عن موقعه لمن لديه الاستعداد لأن يقدم على ذلك.

كانت كل رمية لحجارة النرد تكشف عن العقلية السلطوية للرجال الذين أرادوا الهيمنة على المنطقة، رجال لا يبالون لا بالرأي العام ولا بالمحاسبة ولا بالتاريخ ولا بالدين ولا بالثقافة ولا بالهوية. كل هم هؤلاء الرجال هو أن يحكموا ويملكوا ويصدروا الأوامر، وكل ما عداهم إنما وجد ليدين لهم بالولاء والطاعة.

### إعلان ترامب

والآن ننتقل إلى الحدث الثالث والأخير.

فبعد مرور ١٠٠ عام على إعلان بلفور، خرج ترامب على الناس بإعلان خاص به: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ولئن كان الحدثان الأول والثاني قد ولدا هزات، فإن الحدث الثالث أطلق كمًا هائلًا من الطاقة تكفي لإحداث زلزال.

كان من جراء ذلك الزلزال أن اثنين من حلفاء واشنطن العتيقين، ملك الأردن عبد الله ورئيس السلطة الفلسطينية عباس، قفزا من السفينة على الملأ. مد ملك الأردن يده إلى تركيا وسوريا وإيران بينما أعلن عباس أن الولايات المتحدة لم تعد مؤهلة للقيام بدور الوسيط.

ثم تحولت الحرب الصامتة بين تركيا والإمارات إلى حرب صاخبة، وذلك بفضل تغريدة حولت العلاقة بين البلدين إلى مباراة في الصياح المتبادل.

وذلك أن وزير خارجية الإمارات، عبد الله بن زايد آل نهيان، أعاد نشر تغريدة اتهم فخر الدين باشا، الحاكم العثماني الذي دافع عن المدينة المنورة في مواجهة القوات البريطانية، بسرقة ممتلكات السكان المحليين ونهب الآثار الدينية التي كانت بجوار قبر النبي محمد -صلى الله عليه وسلم-. فرد عليه أردوغان قائلًا: «أيها البائس الذي يفترى كذبًا على أجدادنا، أين كان جدك أنت بينما كان جدنا فخر الدين باشا يدافع عن المدينة المنورة؟».

ظل أردوغان محافظًا على وتيرة خطابه ذاك حتى عندما حل في السودان التي زارها يوم الاثنين، وأعلن منها إبرام تركيا سلسلة من الصفقات العسكرية والاقتصادية ذات الدلالة الاستراتيجية المهمة.

يمثل السودان أهمية خاصة بالنسبة لمصر، فهو بلد ضخم، وهو بوابة إلى إفريقيا، وما لبث يسعى لإصلاح علاقاته مع المملكة العربية السعودية على مدى العامين الماضيين.

وتوقف خلال تلك الفترة عن التعاون مع كل من تركيا وقطر، وكان لذلك وقع شديد على الميليشيات الإسلامية في مختلف أرجاء ليبيا، إلا أن السودان اليوم بصدد الانتقال من خندق إلى آخر.

### الرسالة السودانية

كنت قد كتبت من قبل عن أن السودان بدأ يناله الإرهاق بسبب دوره في اليمن، إذ يزود قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بأكثر عدد من العناصر المقاتلة التي تشكل قواته البرية هناك. واليوم، هناك تقارير غير رسمية تفيد بأن السودان بدأ فعليًا بسحب جنوده من اليمن.

قبل أيام قليلة من زيارة أردوغان، أبلغ السودان الأمم المتحدة باحتجائه على اتفاقية الحدود البحرية بين السعودية ومصر، التي وافقت مصر بموجبها على التخلي عن جزيرتي البحر الأحمر غير المأهولتين، تيران وصنافير، وذلك لاعتباره أن الاتفاقية داست له على طرف، إذ اعترفت السعودية بموجب هذه الاتفاقية بأن منطقة مثلث حلايب الحدودية المتنازع عليها بين مصر والسودان هي جزء من مصر.

كانت زيارة أردوغان بمنزلة فرصة سانحة أمام السودان لتوجيه رسالة إلى الرياض والقاهرة. فقد أعلن الرئيس التركي أنه استلم جزيرة سواكن في شرق البحر الأحمر ليقوم بإعادة إعمارها. تحتوي الجزيرة على أطلال ميناء بحري عثماني ليس له حاليًا أي استخدام بحري ستراتيغي مهم.

إلا أن الاتفاقية العسكرية التي أبرمت خلال الزيارة نفسها بين رؤساء أركان كل من تركيا وقطر والسودان على درجة كبيرة من الأهمية.

فهم السعوديون الرسالة القادمة من السودان، حتى إن صحيفة عكاظ وصفت قرار السماح لتركيا بإعادة إعمار الجزيرة بأنه «تهديد سافر للأمن القومي العربي».

وقالت الصحيفة: «تسعى تركيا لفرض هيمنتها على منطقة القرن الإفريقي، من خلال تقديم المساعدة العسكرية، وإقامة القواعد لنفسها في بلدان إفريقيا».

وأضافت: «تمثل إقامة قواعد عسكرية في السودان تهديدًا صريحًا للدولة المصرية، وذلك على خلفية العلاقات المتوترة بين القاهرة وأنقرة، وتصاعد النزاع المصري السوداني بخصوص حلايب والشلاتين».

## صباح اليوم التالي

إذن، كيف يبدو الشكل الجديد للعالم العربي بعد عام من الأحداث الدرامية المتتابعة؟ لقد تقلص مجال النفوذ الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية. بدأ العام المنصرم والمملكة العربية السعودية تتأثر مجلس التعاون الخليجي بأعضائه الستة، التي ما لبثت أن دعت ٥٥ زعيماً من الأقطار ذات الأغلبية المسلمة للاستماع إلى ترامب، وهو يعظهم ويحاضر فيهم حول الإسلام المتطرف.

ثم انتهى العام بنزيف حاد في ذلك الدعم، حتى إن السعودية فقدت نفوذها في لبنان بالكامل. وكما قال أحد السياسيين السنة، لو أن إيران أنفقت مليارات الدولارات سعياً منها لتحويل الرأي العام في لبنان ضد المملكة العربية السعودية، لما تمكنت من تحقيق إنجاز أفضل مما يسره لها السعوديون أنفسهم من خلال إجبارهم سعد الحريري على الاستقالة من منصبه.

يعتقد محمد بن سلمان أنه طالما ضمن وقوف ترامب وإسرائيل إلى جانبه فلا شيء آخر يهجم، إلا أن حسبته تلك ناجمة عن ثلاثة أخطاء جسيمة.

أما الخطأ الأول فهو افتراض أن ترامب سيستمر في رئاسة الولايات المتحدة، وهي الفرضية التي يدحضها ستيف بانون، ضمن آخرين، إذ أخبر مجلة فانييتي فير بأنه لا يمنح ترامب أكثر من نسبة ٣٠٪ في أن يفلح في تجنب الإنهاء المبكر لفترة رئاسته الأولى، إما بسبب توجيه الكونجرس اتهاماً له بالخيانة، وإما بسبب قرار عزل له تصدره الإدارة“ تفعيلاً للتعديل الخامس والعشرين في الدستور. ودون ترامب ستؤول إلى ركاب كل خطط ابن سلمان العظيمة. وأياً كان الرئيس الذي سيخلفه، فإنه لن يسمح بالاستمرار في هذا الطريق المدمر نفسه.

وأما الخطأ الثاني فيتعلق بنظرته إلى إسرائيل، وما من شك في أن الإسرائيليين أكثر فطنة وحنكة ودارية وأصوب قراءة لما يدور في واشنطن مقارنة بحال السعوديين السذج والمبتدئين.

وهذا ما يفسر مسارعة الإسرائيليين إلى خلق مزيد من الحقائق على الأرض، ووضع آخر لبنات في جدار المستوطنات التي يقيمونها حول القدس.

رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، رجل في عجلة من أمره، لا يريد فقط استكمال ضم القدس الكبرى، وإنما يريد أيضاً الحصول على توقيع ترامب على ذلك“ بينما لا يزال في السلطة.

وأما الخطأ الثالث في خطة ابن سلمان فيتعلق بالقدس. وذلك أن إعلان ترامب بشأنها أدى ما بين عشية وضحاها إلى إعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية، التي تراجع الاهتمام بها بسبب الانتفاضات العربية التي انطلقت عام ٢٠١١، والثورة المضادة التي جاءت من بعد، ووضعها تارة أخرى في الصدارة باعتبارها القضية المركزية، ولم تعد سوريا هي الموضوع الرئيسي.

ونتيجة لذلك، لم يعد أمام الفلسطينيين من خيار سوى إشعال انتفاضة ثالثة. ولقد حذر مسؤولو الأمن الإسرائيليون قادتهم السياسيين من المزاج السائد في الميدان، وقالوا لهم إن مستويات التوتر في قطاع غزة تذكرهم بالأوضاع التي كانت سائدة عشية الحرب التي شنت على غزة في عام ٢٠١٤.

ولعل ذلك ما ينتظر عام ٢٠١٨“ بل لقد أدى صعود طاغية سعودي جديد متمثل في ابن سلمان، بما لديه من طموح في أن يصبح سيد المنطقة، إلى تنشيط المعسكر القطري وتفعيله، الذي يتمتع الآن بمساندة عسكرية تركية وسودانية، وبدعم لوجستي من إيران.

المهم أن القضية الفلسطينية عادت إلى الصدارة، وباتت هي مركز التباينات بين المعسكرين، وفي هذه الأثناء عاد الإسلام السياسي لاعباً قوياً، ولا أدل على ذلك من أن محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، وبعدهما لم يبق في أيديهما شيء من الأوراق في اليمن، راحا يغازلان زعماء التجمع اليمني للإصلاح. كما أن أنصار الإسلام السياسي أظهروا ما لديهم من قوة من خلال المسيرات الاحتجاجية التي نظمت في الأردن وحول العالم بشأن قضية القدس.

بدأ العام المنصرم بحالة من الغرور القاتل لدى أولئك الذين ظنوا أن بإمكانهم إعادة ترتيب الشرق الأوسط، ليصبح على الصورة التي يتمنون، وبالطريقة التي تعود عليهم بالريح. أما الآن فما هم يصحون من غفوتهم على أوجاع الصداق الذي جلبوه إلى أنفسهم.

\*ترجمة «عربي ٢١»

## التخلي عن خطاب الكراهية.. ضرورة لحل الأزمات !

\*مرتضى بن حسن بن علي

OmanDaily : ٢٠١٨/١/١٦

الكراهية في الخطاب العربي خطاب متجذر ويظهر بشكل سافر أثناء الأزمات كاشفا عن عمق الأزمة الثقافية وأزمة العقل العربي التي نعانيها حيث إن قيم التسامح التي ندعي بها لا تتجاوز طرف اللسان. وتلعب بعض فئات «السياسيين» و«المثقفين» و«علماء الدين» دورا مميزا عن طريق استعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماعية المختلفة وبعض المساجد التي أصبحت متهمة من الكثيرين بلعب دور تحريضي بشكل لافت وضاعط وأدى هذا الدور إلى ظهور استقطابات سياسية وطائفية ومذهبية وقبلية قاتلة داخل المجتمعات ومزقت أنسجتها الاجتماعية يصعب معالجتها بسهولة.

ولقد شهدت مرحلة الخمسينات والستينات والسبعينات وما تلتها وما زالت ذلك الخطاب عند حدوث أي خلافات سياسية بين دولتين أو زعيمين ورأينا ذلك من خلال فصول المواجهات اللفظية الساخنة في الاجتماعات والندوات والحوارات العربية وما رافقتها من المواقف المنفلتة الغاضبة. ورغم أننا من أكثر شعوب العالم استعمالا للأمثلة المختلفة مدعومة بالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تدعو إلى الحكمة والاتزان مثل: «وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» «وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا» و«التسامح زينة الفضائل» و«عقل الناس أعذرهم للناس» ولأن أندم على العفو خير من أن أندم على العقوبة والخلاف لا يفسد للود قضية وغيرها.

ولكن في الواقع ربما لا نتحمل أي رأي مختلف ونفسد كل القضايا بالصراع والتجني واستعمال كافة الأسلحة السيئة بما فيها فتاوى التكفير والتحريض على القتل وسفك الدماء حيث يتحول الحوار إلى حوار بالمدفعية والطائرات والقنابل والأحزمة الناسفة والصواريخ وكافة الأسلحة القاتلة.

واقعيا أصبح من شبه المستحيل، تقريبا، أن نتقبل حلولاً توافقية من أجل وحدة الأوطان أو الاحتفاظ بحبل الود مع الآخرين. وعندما نتصالح لا نذهب إلى أصول المشاكل التي فجرت الصراع، أو تشخيصها وإيجاد الحلول لها، بل نحاول اتباع بعضا من العادات التي عفى عليها الزمن مثل اتباع سياسات «حب الخشوم» و«تبويس اللحى» وترديد عبارات محددة، التي ربما كانت ناجحة سابقا في المجتمعات البدوية لحل مشاكل قبلية أو أسرية أو في معالجة قضايا الزواج والطلاق، غير أنها لا تصلح في عالمنا المعقد المركب المعاصر. كل ذلك يدل على عمق أزمنا الثقافية وكم هي غير منجزة وأنا نعيش الماضي بأفكارنا وتقاليدينا وأعرافنا وعقولنا ونعيش الحاضر بأجسادنا.

والمسألة ليست هينة. ففكرنا السياسي التاريخي هو من أفقر الجوانب في تراثنا الفكري. كما أن النظم والمؤسسات السياسية في تاريخنا العربي تجعل من غير المبالغة القول إن هذا التاريخ مصاب بفقر دم سياسي. وهذا ما جعل حاضرننا يحمل معه أعراض داء «الأنيميا» السياسية مؤديا إلى «الشيزوفرينيا» السياسية. أي الانفصام بين الخطاب السياسي وبين السلوك السياسي. أما أن لنا أن نضع هذه «الشيزوفرينيا» تحت المجهر المختبري وفي قاعات البحث، للفحص والتحليل بدلا من تركها في الساحات العامة تعيث بكل ما تبنيه أو تحاوله؟؟

لقد سببنا كل شيء في حياتنا. سببنا الدين والمذاهب، والثقافة والتعليم والاقتصاد والفكر، ومعظم الأشياء الأخرى. أصبح كل شيء مسيئاً إلا السياسة. السياسة من حيث كونها أصول وأداء وكائن طبيعي معترف به إضافة إلى كونها علم وفن إدارة الموارد المختلفة للمجتمعات، السياسية والاقتصادية والعلمية والتراثية والجغرافية والتاريخية والإنسانية، وبما يحقق لهذه المجتمعات صحتها ورفاهيتها داخل أوطانها وحماية أمنها ومصالحها

وسلامتها خارج حدودها السياسية الطبيعية لم تجد قنواتها المشروعة في مجتمعاتنا منذ قرون عديدة، فتحولت احتقانا في شرايينه نحو مجالات أخرى وعبرت عن نفسها بالأسقاط والتعويض. وهذا ما يُفسر الكثير من الخلافات المذهبية والفقهية والقبلية في الماضي والحاضر والصراعات الدموية التي أنتجتها وما زالت تعيد إنتاجها.

كان خطاب الكراهية واضحا أثناء الحرب العراقية-الإيرانية وأثناء أزمة احتلال الكويت والحرب التي تلتها وبعد ذلك أثناء الحصار المُدمر على العراق وما أعقبه من غزو مكشوف أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي في العراق. وبعد أحداث «الربيع العربي» ولا سيما بعد أحداث سوريا وتاليا اليمن وليبيا وغيرها، حيث تحوّل الخطاب إلى ظاهرة ثقافية، سياسية معقدة ومركبة، ولقد شهدت المجتمعات العربية نمو هذه الظاهرة وبأشكال صادمة بالتزامن مع التحولات السياسية العربية الراهنة، مستثمرة الانتشار الواسع لوسائل الإعلام الحديث والتواصل الاجتماعي ومتأثرة بالأزمات الاقتصادية وحالة الجهل والمواريث التاريخية، وانسداد آفاق المستقبل، الأمر الذي أوجد حالات متعددة من الاستقطابات الحادة. وفي أثناء الخلافات يصل خطاب الكراهية إلى مستويات خطيرة من مستويات التعصب والكراهية والتحريض المتبادل، وهو أمر امتد إلى كل الخلافات الراهنة دون استثناء للأسف الشديد.. لقد كشفت شبكات التواصل الاجتماعي حجم الانكشاف الاجتماعي والثقافي إلى جانب الانكشاف السياسي الذي زاد من تعقيد ظاهرة خطاب الكراهية، وكشف عن جوانب متعددة لهذا الخطاب منها إعادة إنتاج الهويات الضيقة والمرجعيات الأولية بعد أن كنا نردد ليل نهار ولعقود شعارات عن «المصير الواحد» و«الهدف الواحد» و«الواحد» و«خليجنا واحد».

لقد كشفت أفعال الناشطين على شبكات الإعلام الاجتماعي والإعلاميين والصحفيين المحترفين وبعض علماء الدين وكذلك «المثقفين العرب والخليجيين» الذين ساهموا بدورهم لترويج خطاب الكراهية، عن مدى بعدنا عن كل الشعارات التي نرفعها. لقد تنامت بسرعة غريبة ظاهرة الكراهية ولا تزال ودخلت في سياق الحملات المنظمة محرضة على الفتن ونشر الكراهية وأخذت خط الشخصية والتعرض للأعراض والمذاهب وصولا إلى شيطنة المجتمعات بكاملها.

ورغم أن خطاب الكراهية في الإعلام العربي ليس بالخطاب الطارئ إلا انه بدأ أكثر وضوحا وضغطا في مرحلة الثورات والاحتجاجات الشعبية والاختلافات السياسية بدءا من الخمسينات ومرورا بكل الأزمات العربية وحتى الآن. لم ينجح الإعلام العربي في امتهان الحياد والموضوعية بل أصبح هو الآخر جزءا من الصراع والتحريض كما أظهر ذلك أن كل قيم التسامح التي كانت بعض الفئات المحسوبة على الدين تدعيها، لا وجود لها واقعا في ثقافتنا الراهنة. وكخطوة أولى لنزع فتيل ذلك، علينا البدء بنزع خطاب الكراهية المتصاعد ولو تدريجيا ونعيد الأمور إلى نصابها الحقيقي دون تهوين أو تهويل، وإلى أصولها السياسية، وإلى كونها صراعا بين المصالح المتناقضة وإلى إيجاد وسطاء مقبولين ومعقولين، وعكس ذلك سوف نسير بخطانا إلى خسائر محققة للجميع.

## الدول والأخلاق السياسية

\*د. شفيق الغبرا

موقع قنطرة الألماني: ٢٠١٨/١/١٦

يؤثر سؤال الأخلاق السياسية في الشعوب عندما تواجه الظلم، فالصراع بين تيار الظلم من جهة وتيار العدالة والحرية من جهة أخرى لم يتوقف عبر التاريخ الإنساني، وقد نجح كل سياسي سعى للتغيير في اكتشاف ذلك الجانب من الظلم الذي يحرك الناس ويحشد قواها في معركة للتحرر والتغير. فتورة العبيد وثورة الزنج والثورة الفرنسية والإيرانية والروسية وثورات أوروبا الشرقية وثورات الربيع العربي، انطلقت في معظم الحالات في ظل ظروف ساد عبرها الظلم والتعدي. وبإمكان الدول والأنظمة السياسية أن تسقط أخلاقيا وقيمية قبل أن تسقطها ثورة شعبية أو انتفاضة كبرى.

الأخلاق السياسية هي مجموعة القيم التي تتحكم في الحياة العامة في المجتمع، فالأخلاق السياسية المهيمنة على نظام هي تلك المواقف التي تتحكم بسياسة الإنجاز والعدالة وما هو صائب وخاطئ في كل من الإدارة والسياسة. وبما أن العدالة والإنصاف وحسن المعاملة هي قيم أساسية في منظومة الأخلاق لدى المجتمعات فإن فقدان الأنظمة للبوصلية القيمية حول العدالة والإنصاف والمعاملة مدعاة لفقدانها للشرعية، وبالتالي التوجه لآفاق سقوطها وانتهاء دورها.

وفي كل أمة أو مجموعة من الناس حالة من التحزب والتجمع في جماعة سياسية أو قبلية أو فئة حاكمة أو محكومة، لكن الاختلاف يتموضع حول مدى الإنجاز وعمق العدالة وحقوق المشاركة والتبادل ضمن كل فئة وبين الفئات المختلفة. لهذا فإن التحزب المنغلق الذي تمارسه الكثير من الأنظمة غير الديمقراطية والذي ترافقه أحكام قاسية بحق أفراد عبروا عن الاختلاف في الرأي في شأن يعتبرونه غير منصف وغير عادل يزرع بذور اهتزاز الأنظمة. لهذا فعندما يتم اجتثاث مجموعات سياسية أو مجموعات رأي ضمن المجتمع ( كما يقع في العالم العربي على سبيل المثال) فإن التآكل نتاج طبيعي لهذه الحالة من الاستثناء والعزل.

إن تردي الأخلاق السياسية سمة من سمات الأنظمة التي تخلق الأوضاع التي تسمح للكبير بالسيطرة على حصة الصغير، وتسمح للدولة الأكبر حجما بتدمير حقوق الدولة الأصغر، كما وتدفع الدولة المسيطرة على القانون وكل الصلاحيات والمؤسسات بأخذ أموال الآخرين بلا سند قانوني وبلا قضاء مستقل. فإن الدول التي تحكم بلا مرجعية أخلاقية قيمية ودستورية عادلة تجاه مكونات المجتمع، تنتهي، مع الوقت، لخلق حالة من التفكك المزمن وحالة من السقوط لكل أنواع التضامن ضمن المجتمع وبين الدولة والرأي العام. في أنظمة الانهيار الأخلاقي يتهم الناس بلا أساس ويحاكموا على أمور لم يرتكبوها ويؤخذ الابن والأب والأخ والأخت بجريرة ما قام به غيرهم. في الأخلاقيات السياسية وأخلاقيات الاستبداد التي أصابها العمى والضحالة يصبح الشك وسيلة للإدانة بينما يتحول الفساد لمرجع رئيسي للتجارة وأساس المعاملات والصفقات.

لا يقتصر الانهيار الأخلاقي على الشرق دون الغرب، فإسرائيل تمثل أحد أخطر صور العدمية الأخلاقية المعبرة عن نفسها من خلال تهجير وطرد سكان البلاد الأصليين. إن الأنظمة التي تشرع مذلة الآخرين وتتمتع بمطاردتهم عبر الصحاري والجبال وتسمح بانتهاك الكرامة الإنسانية تلاحقها لعنة المظلومين والضعفاء وتغزوها مشاعر الخوف وعقد الأمن، وهذا يدفعها للعيش بعزلة وراء جدران وبروج عاجية تسهم في زوال دورها وتعاضم تأكلها التاريخي.

ورغم هبوط القيم الخاصة بالإنسان والعدالة في البلدان العربية تنمو مدارس تتحدى الظلم وتتواجه معه في ظل سعي لواقع يحترم الحقوق ويثمن العدالة. المدارس العربية الباحثة عن الجديد ساعية لإعلاء الحقوق والعدالة مقابل الاستبداد، وتمكين المعرفة مقابل الجهل، وممارسة الجرأة مقابل الجبن والمشاركة مقابل السلبية. المدارس العربية الكامنة تحت طبقات من القمع ستخلق ثغرات في الأسوار التي تحمي أخلاقيات الفساد والاستبداد.

# حضارية الدولة أم مدنيتهما؟

\*زعيم الخير الله

صحيفة "المثقف" ٢٠١٨/١/١٦

الدولة كيان اعتباري، وشخصية معنوية، تعبر افضل تعبير عن انسانها" فالانسان الفاشل ينتج دولة فاشلة، والفاقد يقدم دولة فاسدة، والمدني ينتج دولة مدنية" وذلك لان الدولة بناء فوقي تعبر عن حراك اجتماعي وفعل انساني" لان الانسان يشكل البنية التحتية للدولة. قبل الحديث عن دولة ايا كان لونها، لابد ان تكون البداية من الانسان" لانه هو البداية وهو الغاية والهدف.

## المدنية والحضارة

قبل الحديث عن مدنية الدولة او حضاريتها، لابد من تحرير محل النزاع - كما يقولون - ولابد من تحديد المصطلحات، لكي تكون الامور جلية واضحة. مفردات: المدنية والحضارة والبداءة مفردات مرتبطة بالمكان، فالمدني ساكن المدينة، والحضري منسوب الى الحاضرة، والبدوي من يعيش حياة الصحراء التي لاتعرف الهدوء ولا الاستقرار" ولذلك فالاقلاع نحو المدنية والحضارية اقلاع من المكان.

## تعريف المصطلحات وتحديدها

لا يوجد تعريف ماهوي للحضارة والمدنية والثقافة" ولذلك وقع الاختلاف في التعاريف بين الباحثين. والتعريفات - كما يقول المناطق - على ثلاثة اقسام:

١- التعريف بالذاتيات: كتعريف المناطق للانسان" فقد عرفوه بالجنس والفصل، وقالوا بانه: "حيوان ناطق" لان الجنس والفصل "الحيوانية والناطقية" من ذاتيات الانسان.

٢- التعريف بالعرضيات: كتعريف الانسان بانه: ضاحك، وهذا ليس تعريفا بالذاتيات وانما بامور عرضية كالضحك، الذي هو عرض، او خاصة كما يقولون.

٣- التعريف بالمثال او اللفظ، كما لوقلت: "الضيغم اسد، فهذ ليس تعريفا بالذاتيات ولا بالعرضيات، وانما فقط استبدلت لفظا بلفظ.

وتعريف هذه المفردات، هو من القسم الثالث" لذلك وقع الاختلاف في تعريفها بين الباحثين. هناك من يقول ان الحضارة تعبر عن الافكار والمعتقدات والفنون والعادات والتقاليد، والمدنية تعبر عن الجانب المادي، وهناك من عكس الامر، وهناك من جعل الحضارة جامعا وناظما للعناصر المعنوية والمادية. والذي اميل اليه، ان المدنية هي الجانب المادي، والمكتسبات المادية للحضارة، والثقافة هي الافكار والمعتقدات والجوانب المعنوية، والمركب الجامع بين الاثنين هو مانسميه الحضارة.

## الانسان المدني والانسان الحضاري

وبعد وضوح المفردات والمصطلحات نستطيع ان نقول: ان الانسان المدني: هو الانسان الذي يستخدم، ويحسن استخدام مكتسبات الحضارة المادية، فالانسان الذي كان يركب الجمل، واليوم يركب السيارة، نقول عنه: انه متمدن، ولانقول متحضر فكل المجتمعات البدوية اليوم تستخدم الهاتف النقال، والسيارة والطائرة، والانترنت، وهذا يجعلها متمدنة، لاجتمعات حضارية. اما مفردة الثقافة: فهي التعبير عن الرقي في الافكار والفنون والذوق الادبي، وهذا هو الجانب المعنوي من الحضارة فالانسان الذي يستخدم التكنولوجيا، ومكتسبات الحضارة المادية، انسان مدني" لانه ليس بالضرورة كل من يستخدم مكتسبات الحضارة المادية من تكنولوجيا ووسائل نقل حديثة، ووسائل اتصالات، يحمل ذوقا رفيعا، وثقافة عالية، وقيما سامية.

نعم: الانسان المدني خطوة مهمة للوصول الى الانسان الحضاري، الذي هو النموذج الامثل الذي يتطلع اليه انسان اليوم، الغارق في مشكلاته وازماته وحروبه وجشعه. هناك منظمات المجتمع المدني، وهي خطوة مهمة باتجاه صناعة الانسان الحضاري، ولكن ليس من الضروري ان يكون كل من انخرط في منظمات المجتمع المدني، هو انسان حضاري، فهناك اناس يدعون الى المجتمع المدني، ولكن يفتقدون الاسلوب الحضاري في حواراتهم. المدنية استخدام لمنتجات الحضارة المادية، والحضارية هضم وتمثل لقيم الحضارة، ومعانيها النبيلة، من احترام الراي الاخر، وقبول الاختلاف.

## الدولة المدنية والدولة الحضارية

الانموذجات للدول المدنية في الغرب، ساهمت في تمدين الانسان، والارتقاء بتعليمه، ونمو معارفه، وتدريبه على قيم التسامح، والحرية، ولكن يبقى انموذج الدولة الحضارية، هو الانموذج الذي يسعى اليه الانسان اليوم" لان الدولة الحضارية هي دولة الانسان بغض النظر عن لونه ودينه ومعتقده.



## التوازنات الاستراتيجية تتغير في ٢٠١٨: فرصة لتصبحوا داخل دائرة الفعل

\*د. خطار أبودياب

المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس : ٢٠١٨/١/١٦

طرات بوادر تغيير على النظام الدولي الذي تأسس منذ الحرب العالمية الأولى، ثم ترسخ بشكله السياسي والأمني والاقتصادي الحالي بعد الحرب الباردة، في الوقت الذي تعددت فيه القوى الدولية والمؤثرة في التوازنات الاستراتيجية وحازت على مقاعد رئيسية على طاولة صنع القرار العالمي. واليوم، تسعى القوى الطموحة إلى ضبط قواعد اللعبة الاستراتيجية والنظام الدولي بالطريقة التي تخدم مصالحها، مستغلة حالة الفوضى المنتشرة في مختلف أنحاء العالم بطرق مختلفة إما صراعات مسلحة وإما احتجاجات شعبية وإما يمين متطرف وشعبوية صاعدة. وفي خضم هذه المتغيرات تبدو الفرصة سانحة أمام القوى العربية لإعادة ضبط تواجدتها ضمن الجغرافيا السياسية العالمية التي تتشكل من جديد شرط أن تتخلص من اتكالها على نظريات المؤامرة وتطور عقيدتها الدفاعية، بعد أن أيقنت أن شراء أحدث الأسلحة وتكديسها لا يكفي للدفاع على الأمن الداخلي والإقليمي.

### ميليشيات إيران ستكون متصدرة المشهد

تجري الأيام مسرعة ونزاع آخر أوراق سنة ٢٠١٧، وهي ختام سبع سنوات منذ ٢٠١١ أي سنوات الخضات والتحولات العربية في دورة الزمن الصعب. في ومضة تفاؤل حتى لا تتبخر الأحلام كما تهرب السنوات بسرعة البرق أو "تغريدة تويتر"، نتساءل عما بعد هذه السبع العجاف.

وهل ستبدأ في ٢٠١٨ دورة السنوات السمان أو السنابل الخضراء، ونعود إلى أرض الواقع؟

المسألة ليست قراءة في فنجان أو تخمينات وتنبؤات، بل إنها المعطيات التي تشير إلى أن إقليم غرب آسيا (الشرق الأوسط والعالم العربي والجوار) لا يزال في خضم صراعات محمومة واختبارات قوة ولا يستبعد احتمال حصول مواجهات إقليمية، مما يشي في حال تحقق ذلك بالمزيد من استكمال فصول الفوضى التدميرية، وذلك في سباق مع ترتيبات لإدارة أو ضبط الصراعات ومع احتمالات تحسن اقتصادي وإصلاحات ضرورية.

انطلاقاً من تطورات خطيرة في ٢٠١٧ آخرها قرار دونالد ترامب حول القدس وتصاعد حرب اليمن واستمرار المرواحة والإرهاب في ليبيا وشبه جزيرة سيناء، وقبلها القضاء على معاقل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتداعيات استفتاء كردستان العراق والأزمة الخليجية، نستشرف العام المقبل وآفاقه الملبدة والضبابية واستمرار مخاض ولادة عسيرة لنظام إقليمي جديد، لأنه قبل قرن من الزمن (١٩١٤-١٩٢٠) شهدنا رسم حدود وولادة كيانات مع اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ ووعد بلفور عام ١٩١٧، بينما ليس بالضرورة أن يكرر التاريخ نفسه في ظل الصراع المفتوح والمتعدد الأطراف وأن نشهد ترتيبات مماثلة لمعاهدة وستفاليا في ١٦٤٨ التي أدت إلى نشأة أوروبا العصرية ودولها ذات السيادة.

لا يخفي التذكير بوستفاليا التخوف من حروب طويلة في الشرق الأوسط على غرار "حرب الثلاثين سنة" في أوروبا، خاصة أن الخلل في موازين القوى الدولية والإقليمية يشجع الأطراف الإقليمية غير العربية (إيران وتركيا

وإسرائيل) على التماذي في إنهاك العالم العربي المنكشف استراتيجيا بالرغم من محاولة التصحيح التي انطلقت مع النهج الجديد للمملكة العربية السعودية وحلفائها، والذي يتطلب المزيد من الوقت وترتيب التحالفات كي يضمن أولا الدفاع عن الأمن الوطني للدول المعنية والدفاع عن الموقع العربي بالإجمال في مواجهة التهافت الإقليمي: مباهاة إيران بإكمال ممرها الاستراتيجي نحو البحر المتوسط والتمدد التركي نحو البحر الأحمر في السودان.

وفي موازاة المسعى الروسي من خلال مؤتمر سوتشي المرتقب لترتيب الإمساك بالوضع السوري، يساور المراقب الشك بالتوصل إلى نتائج حاسمة في ظل عدم توافق الحد الأدنى مع واشنطن، ويبقى انتظار "غودو" البيت الأبيض سيد الموقف بعد عام على تمركز إدارة ترامب، لأنه من دون اتضاح تطبيقات الاستراتيجية الأمريكية حيال إيران والكرد وسوريا وتركيا والأزمة الخليجية، ستكون هناك ضبابية وغموض وعدم استقرار في بحر هائج ومتلاطم من اللااستقرار.

### تفاقم التوترات في ٢٠١٨

◀ تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم تحديات متزايدة تهدد شرعيتها وسلطتها.  
◀ ستستمر التوترات الشديدة والشكوك المتزايدة بشأن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في العالم لعدة سنوات مقبلة.

◀ يحتاج الأوروبيون إلى حل المشاكل الهيكلية التي تتخلل مؤسسات الاتحاد للحفاظ على تماسكه.  
◀ استمرار الصراعات في الشرق الأوسط.  
◀ بدخول الحرب السورية عامها الثامن تبقى الآمال لحل دبلوماسي مستدام ضئيلة.  
◀ مازق جديد تحت تهديد التصعيد في العراق.  
◀ سنة صعبة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي سيستمر في تركيز السلطة عن طريق التخلص من الخصوم.

◀ ستستمر تهديدات الجماعات الإرهابية ومن المرجح أن تحقق طريقة اللامركزية من أجل انتشار أوسع.  
◀ سيواصل الإرهابيون تبرير أعمال العنف من خلال تفسيرهم الخاص لخطابهم الديني، في ظل وجود العديد من اللاعبيين الخفيين ممن يرون في مصلحتهم استمرار هذا العنف.  
◀ ستحظى الجماعات الإرهابية كحركة لشكر طيبة والقاعدة وكذلك داعش بمكان بارز في المنطقة الآسيوية.  
وحسب مصادر أوروبية متابعة يتأرجح دونالد ترامب بين عدة اتجاهات داخل إدارته، إن حيال روسيا (التحقيق حول التدخل الروسي في الانتخابات يبقى سيفا مسلطا) وإن حيال إيران أو المملكة العربية السعودية. بيد أنه من الأرجح أن النهج الإيراني الهجومي المستند إلى الميليشيات الإقليمية وتصدير تقنيات الصواريخ البالستية سيكون محور الاهتمام في ٢٠١٨، وسيكون هناك سباق بين المسعى الفرنسي للاحتواء (هناك زيارة منتظرة لإيمانويل ماكرون إلى إيران في بدايات ٢٠١٨) وبين اختبار قوة أمريكي - إيراني يمكن أن يخرج عن السيطرة.

ينسحب هذا التآرجح في النزاعات أو هذا المأزق على ملفات أخرى: الملف الإسرائيلي - الفلسطيني بعد قرار ترامب حيث أن إيجاد بديل للرعي الأمريكي لمسار السلام "الافتراضي" لا يبدو متيسرا، أما الملف الليبي فلا يبدو على طريق الحلحلة بالرغم من وعد الانتخابات، وأخيرا يندرج الملف اليمني في الصراع الإقليمي الأوسع. وفي موازاة ذلك هناك الانتخابات القادمة في مصر التي ستؤكد على الوضع القائم مثلها مثل انتخابات العراق التي يمكن أن تحدث تغييرات طفيفة في المشهد العراقي.

وتبقى الانتخابات التشريعية المرتقبة في لبنان في مايو القادم محط الأنظار بعد طول انتظار، خاصة لجهة صعوبة توقع نتائجها مع تغيير القانون الانتخابي أو لجهة تغيير حاسم في ميزان القوى الداخلي لصالح فريق حزب الله ومحوره الإقليمي. بيد أن الأدهى احتمال الانعكاس السلبي على الواقع اللبناني الهش وخاصة على اقتصاده.

وربما يخفف من وقع ذلك احتمال أن يؤدي تحسن الاقتصاد العالمي في ٢٠١٨ إلى تحسن الاقتصاد العربي بعد الآثار السلبية للفوضى السياسية الحاصلة في المنطقة وانخفاض أسعار النفط وارتفاع معدلات البطالة خلال العام ٢٠١٧، إذ أن التوقعات خلال العام الجديد تشير إلى احتمال ارتفاع أسعار النفط بشكل تدريجي ما سينعكس إيجابا على الدول الخليجية بشكل خاص.

كما أن المبادرات الدولية لتدفق التجارة والمبادرات الإقليمية التي ظهرت ملامحها في كل من الإمارات والسعودية وغيرها من الدول الخليجية والقائمة على مبدأ تنويع مصادر الدخل من شأنها أن تساهم وبشكل كبير في خفض العجز المالي.

وفي المملكة العربية السعودية بالذات كانت العلامة الفارقة مع التحولات التي شهدتها العام ٢٠١٧ وبرز دور ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ومسايعه الإصلاحية التي يمكن أن تغير وجه المملكة والإقليم وتعزز النهج الوسطي في الإسلام. وإذ ترتبط الأزمة الخليجية مع قطر وغيرها من التطورات الإقليمية، سيشكل العام ٢٠١٨ محطة مفصلية لاستشفاف قدرة الرياض والقاهرة وأبوظبي والبحرين على تشكيل نواة نظام إقليمي عربي قادر على الحد من الانكشاف الاستراتيجي العربي ومواجهة التوسع الإيراني وملاقاة المصالحة الفلسطينية.

وعلى المقلب الآخر في المغرب العربي لا يبدو أن الاضطرابات أو حركات الاحتجاج في المغرب وتونس والجزائر ستؤدي إلى تحولات دراماتيكية، كما لا يبدو أن الأفق المكفهر في سماء العلاقات الجزائرية - المغربية مرشح للانقشاع بسبب صراع الصحراء المزمع والتباعد في أكثر من ملف.

لخص المؤرخ أنولد توينبي نظريته في (التحدي والاستجابة) بقوله إن نمو حضارة من الحضارات أمر مرهون بمدى استجابة الناس للتحديات التي تواجههم. وهذا ما ينطبق على العرب اليوم مع نقلة الأعوام وفي غمار التحديات الجسام. والأهم ألا يبقوا خارج دائرة الفعل مع تبرير العجز البنيوي في بناء دول القانون وحل النزاعات البيئية والاكتفاء بإحالة ذلك إلى المؤامرات.

\*أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

# الولايات المتحدة لا تستطيع الوقوف بمفردها في مفاوضات الشرق الأوسط

\*دينيس روس

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١/١٦

تُهيمن الاضطرابات الإيرانية على أخبار الشرق الأوسط منذ (أكثر من أسبوعين، وتشكل قصة ضخمة لا سيما مع انتشار التظاهرات إلى ما يقرب من ثمانين مدينة في البلاد.

ولم تبدُ إيران بصورة العملاق الذي لا يمكن وقف تمدد نشاطه في المنطقة، بقدر ما بدت بصورة البلاد التي قد يكون موضع استقرارها موضع شك على المدى الطويل. وفي الواقع إن التركيز على إيران لم يتراجع في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير الحالي، بعد أن ردّ الرئيس ترامب مرة أخرى على القانون الذي يستوجب منه المصادقة على عدم ارتكاب الجانب الإيراني لأي انتهاك مادي للالتزامات المفروضة عليه بموجب "خطة العمل الشاملة المشتركة"، والاتفاق النووي، وبفائدته لمصالح الأمن القومي في الولايات المتحدة. (وقد قرر الرئيس الأمريكي تمديد تعليق العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران استناداً إلى الاتفاق النووي "للمرة الأخيرة". وطالب "باتفاق" مكمل مع الأوروبيين من أجل "سد الثغرات الكبيرة" في نص الاتفاق النووي. وقال ترامب ان الاتفاق الجديد يجب أن يكبح البرنامج الصاروخي الإيراني وأن يفرض قيوداً دائمة على المفاعلات النووية الإيرانية، وأن يلغي مواعيد انتهاء العقوبات التي ينتهي مفعولها بعد عقد من الزمن).

وفي الواقع، أوضح الأوروبيون جلياً أنهم مستمرون في التزامهم بالاتفاق النووي - خاصة وأن إيران تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق. (وقد أضاف الرئيس الأمريكي اسم آية الله صادق آملّي لاريجاني، رئيس السلطة القضائية للجمهورية الإسلامية، إلى لائحة العقوبات الأمريكية".)

وسيظل من المهم الحفاظ على التحالفات من أجل مواجهة التحدي الإيراني في المنطقة. فتكاليف نزعة المغامرة الإيرانية في المنطقة قد أحدثت رد فعل عنيف لدى الرأي العام الإيراني. وهذه هي المرحلة، التي تدل على أن إيران وحيدة على الساحة الدولية هي التي تصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. فهي تزيد من حدة التناقضات داخل إيران وتجبر القيادة على التفكير بجدية أكبر فيما إذا كان بإمكانها مواصلة جهودها المكثفة في سوريا، ومع «حزب الله» والمليشيات الشيعية الأخرى، والحوثيين وحركتي «حماس» و «الجهاد الإسلامي في فلسطين». يجب أن تكون السياسة الأمريكية مصممة بما يؤدي إلى رفع تكاليف هذه الجهود - وهذا أمرٌ يمكن إنجازَه دون الحاجة إلى الانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة».

بيد، أن هذا الأمر يتطلب حتماً الحفاظ على الدعم الأوروبي وإنهاء الخلافات بين دول «مجلس التعاون الخليجي»، إذ أن الانقسام بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى يضرّ بالجهود الرامية إلى التصدي لسياسات إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة - وهذا لا يقتصر على كون هذا الانقسام يتيح لإيران استغلال الخلافات، كما تفعل من خلال تقربها من القطريين وتوفيرها البدائل التجارية للحصار المفروض حالياً من قبل السعودية وحلفائها. فالإيرانيون يعملون على صعيدٍ أعمق من ذلك، حيث يستخدمون الميليشيات الشيعية لمحاولة سد الفراغ في المناطق التي هُزم فيها تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش») في سوريا والعراق. وإذا وصلوا نهجهم الطائفي والاستبعادي الذي يقمع السنّة ويحرمهم من حقوقهم، سيعيدون خلق الظروف التي أنتجت تنظيم «داعش» في الأساس.

ومنعاً لإعادة انبثاق "ابن داغش" في تلك المناطق - مع كل ما قد يعنيه ذلك بالنسبة للولايات المتحدة - يجب على إدارة ترامب أن تحشد الموارد اللازمة من الدول الأخرى للمساهمة في إعادة الإعمار وإرساء الأمن والحوكمة على المستوى المحلي. فإذا حصل السكان والقوات المحلية على الدعم الملموس اللازم، يصبح بوسعهم بذل المزيد من الجهود لمقاومة زحف الميليشيات الإيرانية/الشيوعية. لكن الانقسامات الحاصلة بين دول «مجلس التعاون الخليجي» لا تجعل هذا الأمر أكثر صعوبة فحسب، بل تحدث انحرافاً عن التحديات الجوهرية في المنطقة - سواء أكانت النزعة التوسعية الإيرانية أم خطر معاودة ظهور تنظيم «داغش» بهيئة جديدة مختلفة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تحتفظ بقاعدة جوية ضخمة ومتطورة للغاية في منطقة العديد القطرية، ومع أن القطريين يدفعون معظم تكاليفها، لا يجدر بواشنطن الوقوف على الحياد فيما يخص سوء التفاهم هذا. فالمملكة العربية السعودية منخرطة اليوم في مشروع تحول وطني، الذي لدى الولايات المتحدة مصلحة كبيرة في نجاحه. وبغض النظر عما فعله رجال الدين السعوديون في الماضي، فإنهم لم يعودوا ينشرون أيديولوجيا متعصبة عنيفة تبرر الإرهاب ضد الكافرين.

بيد أن هذا القول لا ينطبق على قطر. بدءاً من استضافتها لـ جماعة «الإخوان المسلمين» وعناصر من حركة «حماس»، ووصولاً إلى تمويل التنظيمات الجهادية في سوريا وليبيا، تتصرف قطر بما يتناقض مع التزامها بمكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، فهي تدعم قناة "الجزيرة" التي شكلت منصة مستمرة للمعتقدات والحجج المتطرفة. فعالم الديني الإسلامي والمرشد الروحي لجماعة «الإخوان» يوسف القرضاوي لا يزال في قطر، وهو الذي كان له برنامجاً أسبوعياً على قناة "الجزيرة" لمدة طويلة. وبينما كان يقدم النصائح حول كيفية العيش على الطريقة الإسلامية في الكثير من الأمور الحياتية البسيطة، فقد كان يدعو أيضاً إلى مهاجمة القوات الأمريكية والمدنيين الأمريكيين في العراق وإلى قتل اليهود، بالإضافة إلى تبرير التفجيرات الانتحارية في إسرائيل، وإعطاء التسويغات المنطقية لمكانة المرأة الثانوية وإساءة معاملتها.

وصحيح أن يوسف القرضاوي الذي يبلغ من العمر ٩١ عاماً، لم يعد يقدم برنامجه على "الجزيرة"، ولكن هذه القناة لا تزال تحرض أكثر مما تركّز على التوعية.

فلنأخذ ما حدث في الصيف الماضي حين وضع الإسرائيليون أجهزة كشف المعادن عند مدخل الحرم الشريف بعد مقتل اثنين من حرس الحدود الإسرائيليين بواسطة أسلحة مهربة إلى داخل هذا المقام المقدس في القدس. فلم تكتفِ مراسلة قناة "الجزيرة" نسيبة موسى بتغطية التظاهرات الفلسطينية وأعمال العنف التي وقعت رداً على هذا العمل، بل شجعت هذه الردود الفلسطينية وبلغ بها الحد أن حاولت أن تُشعر المزيد من الفلسطينيين بالعار لحثهم على القيام بأعمال شغب حين قالت إن الأشخاص الذين يقفون بوجه الإسرائيليين لديهم (على الأقل) "كرامة". وعندما قام الإسرائيليون بإزالة أجهزة كشف المعادن، غطت "الجزيرة" بكثافة زعيم حركة «حماس» اسماعيل هنية الذي تحدث عن النصر الكبير الذي أرغم الإسرائيليين على التراجع في هذه المسألة. وتابع بدعوة الأطفال والنساء والرجال إلى الاستمرار في مقاومة قوات الاحتلال معلناً بأن القتال ضد قوات "جيش الدفاع الإسرائيلي" هو "شرف" لهم.

وردًا على إعلان ترامب الذي اعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، نشرت مؤخراً قناة "الجزيرة" على موقعها الإلكتروني مقالاً بعنوان "كيف وصل ترامب إلى مرحلة هدم الأقصى؟" ويتهم هذا المقال كلاً من ترامب وإسرائيل بالرغبة في هدم المسجد الأقصى الذي يعد ثالث أقدس مقام في الإسلام، بينما يصف مصر والسعودية بالجهات الممكنة لهما مشيراً إلى أن المنقذ الوحيد هو حركة «حماس». وهذا خير مثال عن الخبر العاري عن الصحة تماماً والهادف فقط إلى تحريض المشاعر.

فما الذي يجب فعله بهذا الصدد؟ لا بد أولاً من الإقرار بأن الولايات المتحدة تعتمد على قاعدة العديد الجوية ولكن لا يجوز أن تكون هذه القاعدة تذكرة عبور إلى الحرية لدولة قطر" وهذا أمر يجب إبلاغه إلى الأمير تميم بن حمد. ثانياً، يجب على واشنطن أن تحدد أهم التصرفات غير المقبولة التي يجب على قطر تغييرها. وهذا لا يعني القبول بكل مطالب السعودية والإمارات والبحرين ومصر، ولكنه يعني الحرص على منع قطر من لعب هذا الدور الازدواجي من خلال دعم الولايات المتحدة بأساليب عملية - وأبرزها قاعدة العديد - بينما تواصل تقديم الدعم المالي للعقيدة الإسلامية المتطرفة وتأمين منصة لتشريعها.

وعلى وجه التحديد، على الولايات المتحدة أن تحرص على القضاء كلياً على حملات جمع الأموال للشبكات الإرهابية في قطر. ولا بد في هذا الإطار من التنفيذ التام لمذكرة التفاهم حول تمويل مكافحة الإرهاب التي وقعتها مؤخراً وزارة الخارجية الأمريكية مع قطر. وقد يعتمد الكونغرس تشريعات تتطلب من وزارة الخارجية الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة والتي تثبت أن قطر تفي بالتزاماتها. وفي ما يتعدى إطار تنفيذ مذكرة التفاهم، يجب على واشنطن أن توضح لقطر أن كل طرف تصنّفه الولايات المتحدة على أنه يدعم الإرهاب أو يسهله لن يُمنح اللجوء أو الملاذ في قطر. وعلى النحو نفسه، فإن أي تنظيم تميزه الولايات المتحدة على أنه يرتكب أعمالاً إرهابية لن يحظى بأي دعم مالي من قطر - وهنا يمكن كتابة التشريعات المعتمدة للإبلاغ عن مذكرة التفاهم بحيث تتضمن تقارير عن كيفية وفاء قطر بهذه المتطلبات.

وأخيراً، لا يُخفى على أحد أن قناة "الجزيرة" تشكل تحدياً. ولا يفترض بالحكومة الأمريكية أن تنخرط في فرض الرقابة على شبكات البث، حتى تلك المشابهة لقناة "الجزيرة" والتي تسعى في معظم الأحيان إلى تعبئة الجماهير عوضاً عن إعلام مشاهديها. ولكن حتى وإن لم يكن إغلاق القناة هو هدف الولايات المتحدة، فليس هناك ما يبرر استمرار قطر في دعمها مادياً. ولذلك ينبغي مطالبة الحكومة القطرية بأن تسحب تدريجياً دعمها المالي لها. وإذا كانت "الجزيرة" قناة موثوقة بالفعل، يفترض أن تتمكن من الحصول على التمويل الخاص الذي تحتاجه وأن تبيع أوقات البث التجارية لتأمين مستلزماتها.

ونظراً للتحديات التي ينطوي عليها الشرق الأوسط، تحتاج إدارة ترامب إلى شركاء. فالتعاون مع الأوروبيين والأصدقاء العرب للولايات المتحدة أمر ضروري إذا أرادت واشنطن التصدي للأعمال الإيرانية المزعزعة للاستقرار ومنع ظهور خلف راديكالي لـ تنظيم «داعش». وفي هذا الإطار، من شأن إدارة «خطة العمل الشاملة المشتركة» من جهة، وإنهاء الجمود وما يشمله من مقاطعة لقطر من جهة أخرى، أن يؤمنا القاعدة اللازمة لتحقيق الأهداف الأمريكية الأساسية في المنطقة.

\* مستشار وزميل "ويليام ديفيدسون" المتميز في المعهد، وقد عمل في خمس إدارات رئاسية، كان آخرها مساعد خاص للرئيس أوباما.

## تاريخنا الذي لا يحلّ شيئاً

\*حازم صاغية

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١/١٦

قضت صُدْفُ الأزمنة بأن يتجمّع في هذا العام، ٢٠١٨، عدد كبير من مناسبات التذكّر الكبرى. كلّ مناسبة منها سوف تضعنا وجهاً لوجه أمام فشل كبير، ولكن أيضاً، وهذا أمر، أمام المراوحة في الأمكنة إيّاها، وفي الأسئلة ذاتها. في هذه السنة تحلّ الذكرى الـ ١١٠ لثورة ١٩٠٨ الدستورية التي طرحت مبادئ الأخوة والمساواة والتمسك بالدستور. والحال أنّ تلك التجربة، مثل قدامى اليونان، لم تترك شيئاً إلاّ قالتها: من ثنائية الحرية والاستبداد القوميّ - العسكريّ إلى المركزية واللامركزية، ومن علاقات الأثريّة والأقليات إلى الصلة بالغرب وتدخّلاته. إنّنا، اليوم، نناقش ما نوقش مرّة بعد مرّة بين ١٩٠٨ و١٩١٤.

المنطقة، بعد ١٩٠٨، ما لبثت أن انجرفت في قومية عسكرية تبدّت نتائجها في ١٩١٨، التي تحلّ أيضاً ذكراها الـ ١٠٠ هذا العام. ففي ١٩١٨ تلقت السلطنة العثمانية تلك الهزيمة الجبارة التي أنهتها، وكانت جزءاً من نهاية الحرب العالمية الأولى التي عصفت بالإمبراطوريات وبالمبدأ الإمبراطوريّ.

وإذ لا تزال الحيرة حتّى اليوم تستولي علينا، في ما خصّ ثنائية الإمبراطورية والدولة الأمّة، تحلّ هذا العام الذكرى الـ ٩٠ لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مدينة الإسماعيلية. لقد كانت الحركة المذكورة، بوصفها باكورة الإسلام السياسيّ وأمّه، أول إعلان كبير ومدلّو عن الانحياز لإمبراطورية بات بعثها مستحيلاً. لكنّ أيضاً تحلّ اليوم الذكرى الـ ٨٠ لظهور أحد أكثر الكتب العربية إثارة للجدل: أنّه كتاب طه حسين «مستقبل الثقافة في مصر». هنا نقع على دعوة إلى دولة - أمّة منقاة من التاريخ والواقع، أي أنّها لا تقلّ استحالة عن الاستحالة الإمبراطورية.

وسط تفاقم الحيرة والضياح حيال معاني النفس ومعاني العالم، نشأت إسرائيل التي ستزورنا هذا العام أيضاً الذكرى الـ ٧٠ لقيامها في ١٩٤٨. لقد تخبطنا ولا نزال نتخبط في تدبّر أمر الحدث الضخم هذا، ولئن تراءى لنا أنّنا عثرنا على الحلّ في ١٩٥٨ فهذا ما تكشف عن وهم بالغ الضرر. ذاك أنّ الوحدة المصرية - السورية، التي سيحتفل هذا العام بذكراها الـ ٦٠، تقدّمت بوصفها الكماشة التي ستطبق على الدولة العبرية من جهتها. ما حصل فعلياً في ذاك العام انقلاب عسكريّ في العراق وحرب أهلية في لبنان لعبا دوراً تأسيسياً في بعض أسوأ ما عرفته المنطقة لاحقاً.

على النحو ذاته، سيحتفل هذا العام بالذكرى الـ ٥٠ لمعركة الكرامة التي تُعدّ الولادة الفعلية للمقاومة الفلسطينية بوصفها العلاج الأنجع لوجود إسرائيل. هذه الولادة، مصحوبة بتناقضات داخلية في الكيانين الأردنيّ واللبنانيّ، تمخّضت عن حريين أهليّتين في البلدين. لكنّ التمرّق بلغ أدقّ أشكاله في حدثي ١٩٧٨ اللذين تمرّ هذا العام ذكراهما الـ ٤٠: من جهة، توقيع معاهدة كمب ديفيد الأولى بين مصر وإسرائيل. من أخرى، الاجتياح الصغير للبنان وقيام دويلة سعد الحدّاد رداً على تزايد العمليات الفدائية من الجنوب اللبناني. إذاً: علاجان متناقضان جدّاً للمشكلة الإسرائيليّة!

«الحلان» لم يستقرّ المشرق العربيّ على أيّ منهما. استقرّ على المشكلة التي بدا كأنّ لا حلّ لها. هكذا اتّجهت بوصلة الدماء إلى مكان آخر، إلى الجبهة العراقية - الإيرانية: هذا العام تحلّ الذكرى الـ ٣٠ لنهاية تلك الحرب المديدة والمدمرة. انهزم الطرفان أو انتصر الطرفان، لا فرق. بقي، كما تبين لاحقاً، أنّ هذه الجبهة المثقلة بحمولة التنازع السنّيّ - الشيعيّ ذات جاذبية صاعدة تغلب الجاذبية الهابطة لـ «صراع الشرق الأوسط».

بعد ذاك سبات وركود، خرّقهما بن لادن بـ «غزوة نيويورك»، وجورج دبليو بوش بحرب العراق، وبشار الأسد باغتياله رفيق الحريري. الحدث الأوّل كارثة. الثاني مصيبة. الثالث ورطة. جاءت الثورات لكنّ تلتها الثورات المضادة وتغلّبت عليها.

«فكر ماهويّ» يقول البعض. بل «تاريخ ماهويّ»، أي لا تاريخ، يردّ بعض ثان. حتّى إشعار آخر، نحن عالقون فيه وهو عالق فينا!

## من يخاف من توازن القوى؟

\*ستيفن م. والت

(فورين بوليسي) : ٢٠١٨/١/٢٠

**ترجمة: عبدالرحمن الحسيني:** إنك إذا أخذت مساقاً في العلاقات الدولية في الجامعة، ولم يذكر فيه المحاضر مسألة "ميزان القوى" مطلقاً، فعليك أن تتصل بالكلية التي تدرس فيها وتطالب باستعادة الرسوم الجامعية التي دفعتها. إنك تستطيع أن تجد هذه الفكرة في كتاب المؤرخ اليوناني ثوسيديدس "الحرب البيلوبونيسية" وفي كتاب ثوماس هوبز "ليفياثان" وفي كتاب الكاتب الهندي القديم كاتوليا "رثاشاسترا" (أو "علم السياسة")، وهي فكرة مركزية في أعمال الواقعيين المعاصرين، مثل ي. ه. كارر، وهانز جيه مورغنثو، وروبرت غيلين، وكينيث ولترز. ومع ذلك، وعلى الرغم من تاريخها الطويل والمميز، فإن هذه الفكرة البسيطة غالباً ما تُنسى من جانب نخب السياسة الخارجية في أمريكا. وبدلاً من السؤال: لماذا تتعاون روسيا والصين، أو التفكير بما جمع إيران سوية مع شركائها في الشرق الأوسط، فإنهم يفترضون أن هذا يجيء نتيجة للاستبدادية المشتركة، وانعكاساً لمعاداة أمريكا، أو كشكل آخر من أشكال التضامن الأيديولوجي. ويشجع هذا النوع من فقدان الذاكرة الجمعي القادة الأمريكيين على التصرف بطرق تدفع الأعداء عن غير قصد إلى رص صفوفهم، وتفوت على الأمريكيين الفرص الواعدة بتفريق هؤلاء الأعداء.

المنطق الأساس وراء نظرية القوة (أو نظرية ميزان التهديد، إذا أردتم) هو شأن مباشر. فلأنها لا توجد "حكومة عالمية" لحماية الدول من بعضها البعض، تعول كل دولة على مواردها وстратегياتها الخاصة من أجل تجنب التعرض للغزو أو الإكراه على شيء ما، أو أن تتعرض للخطر. وعندما تواجه دولة قوية أو تشكل تهديداً، فإن البلد القلق يمكن أن يحشد المزيد من موارده الخاصة أو أن يسعى إلى التحالف مع دول أخرى لمواجهة نفس الخطر، من أجل تحويل الميزان أكثر لصالحها.

في الحالات المتطرفة، قد يتطلب تشكيل ائتلاف موازن من الدولة القتال إلى جانب دولة أخرى كانت تعتبرها في السابق عدواً، أو حتى واحدة تعرف أنها ستكون خصماً لها في المستقبل. هكذا تحالفت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية، لأن إلحاق الهزيمة بألمانيا النازية أخذ الأسبقية على مخاوفهم طويلة الأمد من الشيوعية. وقد التقط ونستون تشرشل هذا المنطق بشكل مثالي عندما قال مازحاً: "إذا قام هتلر بغزو جهنم، فإنني سأحدث على الأقل بإحالة إيجابية عن الشيطان في مجلس العموم". وكان الرئيس الأمريكي الأسبق، فرانكلين ديلاانو روزفيلت، قد أعرب عن عاطفة مشابهة عندما قال: "سوف نضع أيدينا بيد الشيطان" إذا ساعدنا ذلك على تحطيم الرايخ الثالث. إنك عندما تريد حلفاء فعلاً، فإنك لا تستطيع أن تكون انتقائياً.

غني عن البيان أن "ميزان القوى" لعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة عندما كانت المخاوف الأمنية واضحة لا لبس فيها. وقد تشكلت تحالفات أمريكا في حقبة الحرب الباردة (أي الناتو ونظام المحور للتحالفات الثنائية في آسيا)، من أجل موازنة واحتواء الاتحاد السوفياتي. ودفع نفس الدافع الولايات المتحدة إلى دعم مجموعة من الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وغيرها. وعلى نحو مشابه، كان انفتاح ريتشارد نيكسون على الصين في العام ١٩٧٢ من وحي مخاوف صعود قوة الاتحاد السوفياتي، وإدراك أن إقامة روابط أوثق مع الصين لن تكون في فائدة موسكو.

ولكن، على الرغم من أصوله الطويلة وصلته الدائمة، فإن صانعي السياسة والمفكرين غالباً ما يفشلون في إدراك كيف يستطيع منطق ميزان القوى توجيه سلوك الحلفاء والأعداء على حد سواء. وينبثق جزء من المشكلة من التوجه الأمريكي العام إلى افتراض أن جزءاً من السياسة الخارجية للدولة تشكله غالباً شخصياتها الداخلية (أي



شخصيات قادتها ونظامها السياسي والاقتصادي أو أيديولوجيتها الحاكم)، وليس ظروفها الخارجية (أي مجموعة التهديدات التي تواجهها).

من هذا المنظور يعتبر حلفاء أمريكا "الطبيعيون" دولاً تشاركنا قيمنا. وعندما يتحدث الناس عن الولايات المتحدة "كقائد للعالم الحر"، أو عندما يصفون حلف الناتو بأنه "مجموعة عبر الأطلسي" من الديمقراطيات الليبرالية، فإنهم يشيرون إلى أن هذه البلدان تدعم بعضها بعضاً لأنها تتقاسم رؤية عامة تتعلق بالكيفية التي يجب أن ينظم العالم من خلالها.

من الطبيعي أن تكون القيم السياسية المشتركة ذات صلة، حيث تشير بعض الدراسات التجريبية إلى أن التحالفات الديمقراطية هي أكثر استقراراً بعض الشيء من التحالفات بين الأوتوقراطيات، أو بين الديمقراطيات وغير الديمقراطيات. وعموماً، فإن افتراض أن التكوين الداخلي للدولة يحدد تعريفها للأصدقاء والأعداء، يمكن أن يكون مضللاً لنا بعدة طرق.

أولاً، إذا كنا نعتقد بأن القيم المشتركة هي قوة موحدة قوية، فإننا سنبالغ على الأرجح في التأكيد على تماسك وديمومة بعض تحالفاتنا القائمة. ويشكل حلف الناتو حالة بحث كما هو واضح: فقد أزال انهيار الاتحاد السوفياتي منطقته الأساسي، ولم تمنع الجهود الهرقلية التي بذلت لمنح التحالف مجموعة جديدة من المهمات ظهور علامات متكررة ومتنامية على إصابته بالإعياء. وربما كانت المسائل لتختلف لو كانت حملات الناتو في أفغانستان أو ليبيا قد آتت أكلها - لكنها فشلت في ذلك.

من المؤكد أن أزمة أوكرانيا أوقفت انحدار الناتو البطيء مؤقتاً، لكن هذا الانقلاب المتواضع يشي بالدور المركزي الذي تلعبه التهديدات الخارجية (أي الخوف من روسيا) في الإبقاء على حلف الناتو متماسكاً. وليست "القيم المشتركة" كافية لاستدامة ائتلاف ذي معنى مكون من ٣٠ دولة تقريباً تقع على ضفتي الأطلسي، وينطبق الشيء نفسه على تركيا وهنغاريا وبولندا، التي تخلت كلها عن القيم الليبرالية التي يستند إليها حلف الناتو، كما يُفترض.

ثانياً، إذا نسيت أمر سياسة ميزان القوى، فإنك ستندesh على الأرجح عندما ترص دول أخرى (أو في بعض الحالات، لاعبون من غير الدول) صفوفها ضدك. وقد صُدمت إدارة جورج دبليو بوش عندما رصت فرنسا وألمانيا وروسيا صفوفها لصد جهود الإدارة الأمريكية للحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة على غزو العراق في العام ٢٠٠٣، وهي خطوة أقدمت عليها هذه الدول لأنها استشعرت أن الإطاحة بنظام صدام حسين قد تفضي إلى ردود فعل ارتدادية بطرق ستشكل تهديداً لها (كما حدث في نهاية المطاف). ومع ذلك، لم يلتقط القادة الأمريكيون السبب في أن هذه الدول لم تقفز على الفرصة لإزاحة صدام حسين وتحويل المنطقة إلى الديمقراطية. وكما أقرت مستشارة الأمن القومي في إدارة بوش، كوندوليزا رايس، لاحقاً: "سوف أقولها بصراحة. إننا ببساطة لم نفهم الأمر".

بنفس المقدار، شعر المسؤولون الأمريكيون بالدهشة عندما ضمت سورية وإيران قواهما معاً لمساعدة التمرد العراقي في أعقاب الغزو الأمريكي، حتى مع أنه بدا منطقياً أن تتأكد من أن جهد إدارة بوش بشأن "التحول الإقليمي" يجب أن يفضّل. وكانت إيران وسورية هما التاليتان على قائمة الضرب لو نجح الاحتلال، وكانتا تتصرفان مثل أي دولة مهددة (وكما تتنبأ أي نظرية ميزان قوى). ومن الطبيعي أنه لا يوجد أي سبب لدى الأمريكيين للترحيب بهذا السلوك، لكنهم ما كان يجب أن يتفاجأوا به.

ثالثاً، يشجعنا التركيز على الصلة السياسية أو الأيديولوجية، وتجاهل دور التهديدات المشتركة، على رؤية الأعداء أكثر وحدة مما هم عليه في واقع الأمر. وبدلاً من إدراك أن المعارضين يتعاونون مع بعضهم بعضاً بشكل كبير لأهداف أدواتية أو تكتيكية، يسارع المسؤولون والمعلقون الأمريكيون إلى افتراض أن الأعداء مرتبطون بالتزام عميق

بمجموعة من الأهداف المشتركة. وفي حقبة سابقة، رأى الأمريكيون العالم الشيوعي على أنه تكتل ضخم، واعتقدوا مخطئين بأن كل الشيوعيين في كل مكان هم عملاء مخلصون للكرملين. ولم يقدم هذا الخطأ إلى تفويت (أو إنكار) الشقاق الصيني السوفياتي وحسب، وإنما افترض القادة الأمريكيون مخطئين أن اليساريين غير الشيوعيين كانوا على الأرجح متعاطفين مع موسكو أيضاً. كما ارتكب القادة السوفيات نفس الخطأ معكوساً، بالمناسبة، ليخيب أملهم عندما أسفرت جهودهم لخطب ود يساريي العالم الثالث عن نتائج عكسية غالباً.

ما تزال هذه الغريزة المضللة تعيش حتى يومنا للأسف، متمثلة في عبارات مثل "محور الشر" (التي عنت أن إيران والعراق وكوريا الشمالية كانت جزءاً من نفس الحركة الموحدة)، أو في مصطلحات مضللة مثل "الفاشية الإسلامية". وبدلاً عن النظر إلى الحركات المتطرفة على أنها تنظيمات متنافسة تتوافر على تنوع من وجهات النظر العالمية والأهداف، يتحدث المسؤولون والمفكرون الأمريكيون ويتصرفون بشكل روتيني على أساس أن أعداءنا يعملون كلهم وفقاً لكتاب إرشادي متطابق. وبعيداً عن أن تكون موحدة بقوة بفضل عقيدة مشتركة، غالباً ما تعاني هذه المجموعات من حالات انقسام عميقة وماناسات شخصية، وهي ترص صفوفها بسبب الضرورة أكثر منها بسبب الاعتقاد. وهي تظل قادرة على التسبب بالمتاعب بطبيعة الحال. لكن افتراض أن كل الإرهابيين هم جنود مخلصون في حركة عالمية مفردة يجعلهم أكثر إخافة مما هم في الواقع.

وهناك الأسوأ أيضاً. فبدلاً عن البحث عن طرق لتشجيع الانشقاقات والانقسامات بين المتطرفين، نجد أن الولايات المتحدة تعمل غالباً على التصرف والتحدث بطرق تدفعهم إلى المزيد من الاتحاد وحرص الصفوف. وعلى سبيل المثال الواضح، فإنه على الرغم من احتمالية وجود بعض الخلفية الأيديولوجية المشتركة بين إيران وحزب الله والحوثيين في اليمن ونظام بشار الأسد في سورية وحركة الصدر في العراق، فإن لكل واحدة من هذه المجموعات مصالحها وأجنداتها الخاصة، ويفهم التعاون فيما بينها أفضل ما يكون على تحالف استراتيجي، وليس كجبهة أيديولوجية متعاضدة أو موحدة. ومن شأن ممارسة ضغط كامل عليهم - كما تريد السعودية وإسرائيل منا أن نفعل - أن يفضي إلى منح كل أعدائنا المزيد من الأسباب لمساعدة بعضهم بعضاً.

وأخيراً، سوف يؤدي تجاهل ديناميات ميزان القوة إلى تبيد واحدة من مزايا أمريكا الجيوسياسية الرئيسية. فباعتبارها القوة الكبرى الوحيدة في نصف الكرة الغربي، تتمتع الولايات المتحدة بحرية كبيرة في اختيار الحلفاء، وبذلك يكون لها نفوذ كبير عليهم. وعلى ضوء "الأمن المجاني" الذي يوفره انعزال أمريكا الجغرافي، فإن باستطاعتها اللعب بورقة كونها بعيدة، والاستفادة من الخصومات الإقليمية عندما تتحدث إلى اللاعبين من الدول وغير الدول في المناطق القصية وتشجعهم على التنافس على الحصول على تقديرنا لهم ودعمهم، كما أن عليها البقاء متيقظة للفرص الممكنة لدق الأسافين بين أعدائنا الحاليين. وتتطلب هذه المقاربة مرونة وفهماً متطوراً للشؤون الإقليمية، وتجنباً للـ"العلاقات الخاصة" مع الدول الأخرى، ورفضاً لشيطنه البلدان التي نختلف معها.

للأسف، عملت الولايات المتحدة العكس بالضبط طيلة العقود القليلة الماضية، خاصة في الشرق الأوسط. فبدلاً من عرض المرونة، فإننا التصقنا بصلابة بنفس الشركاء وقلقنا أكثر بشأن تطمينهم بدلاً من حثهم على عمل الأفضل كما نراه. وقد عمقنا "علاقاتنا الخاصة" مع مصر وإسرائيل والسعودية، حتى على الرغم من إن تبرير هذا الدعم الحميم أصبح أضعف من السابق. ومع استثناءات قليلة ومتباعدة، عاملنا الأعداء، مثل إيران وكوريا الشمالية، كمارقين يجب أن نهددهم ونفرض عقوبات عليهم، وإنما من دون التحدث معهم. والنتائج، للأسف، تتحدث عن نفسها.

\*أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد.

## من يرث قيادة النظام الإقليمي؟

\*جميل مطر

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٠١٨/١/٢٠

ذات يوم من أيام شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، بعث زميل من إسطنبول بصورة مأخوذة للتو في أعقاب لقاء جمع ثلاثة رؤساء. أدرك أن هذا اللقاء، ربما كانت له أهمية عندي وكان إدراكه في محله، الصورة التي وصلتني كانت في حد ذاتها إشارة صريحة وواضحة إلى أن الشرق الأوسط لن يعود إلى ما كان عليه قبل نشوب ما يُسمى «الربيع العربي»، ظهر في الصورة رجب طيب أردوغان رئيس تركيا، وحسن روحاني رئيس إيران، وفلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي، ثلاثة ما كان يمكن أن يجتمعوا قبل عشر سنوات ليتشاوروا ويقرروا في شأن مستقبل الإقليم.

لم يكن خافياً أن بعض المحللين في المنطقة كانوا في انتظار لقاء على هذا المستوى بين قادة هذه الأقطار الثلاثة إذا استمرت مهمة دي ميستورا مبعوث الأمم المتحدة لا تبارح مكانها، وإذا استمر الرأي العام العالمي منكرًا مسؤوليته عن الكارثة السورية، وإذا اكتمل انسحاب العرب من الساحة بعد أن فعلوا فعلتهم النكراء ضد سوريا شعباً ودولة وحكومة، وإذا نفذت الإدارة الانتقالية في واشنطن وعد ثم التزام الرئيس باراك أوباما الخروج من معظم سوريا في أسرع وقت ممكن وبأقل الخسائر الممكنة، وإذا استمرت الصين تتقدم بخطى حثيثة نحو تنفيذ مشروع طريق الحرير والحزام والاقتراب من الشرق الأوسط لذاته وباعتباره الموقع المركزي في رحلة أي قوة آسيوية تسعى للوصول إلى أسواق وموانئ وشبكة النقل الأوروبية.

عبرت صورة القمة الثلاثية تعبيراً جيداً عن أمور كثيرة أكثرها تنبأ باحتمال وقوعه معلقون ومتابعون عدة لتطورات قضايا الشرق الأوسط، عبرت الصورة وبصدق عن حكاية، أو قل، مأساة فشل عنيد ومتكرر يندر أن يشهد مثلها إقليم في العالم، فشلت حكومة دمشق في فهم «الربيع» السوري، وتعاملت معه بأقل درجة ممكنة من المرونة والحنكة بل والحكمة، فشلت فوقعت هي والدولة والشعب فيما وقع فيه غيرها ممن فشلوا في مواقع عربية عديدة، فشل كذلك نظام إقليمي أخطأ فأسلم قيادة لدول تكره التغيير سواء اتخذ هذا التغيير سمة «الثورة» أو «التطور التدريجي»، تدخلت هذه الدول تحت إلهام رغبة أو شهوة عميقة للانتقام من شخص أو نظام، تدخلت مستخدمة قوى ظلامية تحت عنوان الدفاع عن ثورة تكرهها في سوريا، فشلت أيضاً الولايات المتحدة، راحت تستعجل التوصل إلى اتفاق مع إيران لتخلص بنفسها وبموازنة دفاع مستمرة في التناقص، وبمبدأ تأخر تنفيذه يقضي بتحويل الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي إلى شرق آسيا. فشلت أيضاً الدول العربية مجتمعة ومتفرقة في حل قضية فلسطين حلاً مرضياً لـ«إسرائيل» وأمريكا ودول الغرب عموماً، وفي الوقت نفسه، فشلت في حل القضية حلاً مرضياً للفلسطينيين والرأي العام العربي.

لسنا في حاجة إلى تفسير اللقاء الثلاثي، الذي جمع رؤساء إيران وتركيا وروسيا بأوسع أو بأضيق مما يستحق، هذا اللقاء، في حده الأدنى، تحالف وقتي ومرن ولقضية أو قضايا محددة، وهو، في حده الأقصى، بيان تاريخي يعلن سقوط العهد العربي المعتمد على الهيمنة الغربية، انسحبت أو فشلت أو سقطت الهيمنة الغربية فتدهور حتى سقط هذا العهد العربي، على أطلاله يستعد للحلول محله عهد آخر غير عربي، عهد متعدد الأعراق واللغات والمذاهب ومعتمداً على دولة عظمى غير غربية، لاحظنا ونلاحظ كيف أن كل الأطراف في عجلة، أطراف العهد العربي يستعجلون بناء تحالفات مع دول أوروبية جميعها بدون استثناء غير مستعدة لاتخاذ إجراء يمكن أن يبتعث حرباً باردة أخرى مع روسيا. «إسرائيل» تتصرف تصرفات الدولة الوثيقة كل الثقة من أنها على بعد برهة لا أكثر من لحظة إعلان الانتصار التاريخي على العرب، هذا بالضبط ما يردده الآن ضباط كبار في الجيش «الإسرائيلي» وقادة سياسيون في حزب الليكود وكبار صانعي القرار «الإسرائيلي» - الأمريكي وبعض من قادة المحافظين الجدد، لا أحد حتى الآن يستطيع التكهّن بموعد وشكل ومضمون إعلان النصر اليهودي النهائي، ولا بردود فعل القادة العرب عليه، أتصور أن قادة «إسرائيل» لن يراعوا ساعتها حساسيات الزعماء العرب أو غير العرب، فالنصر «الإسرائيلي» الجديد لا يخضع لاعتبارات الحروب العادية، التي تنشأ بين بشر عاديين، النصر الجديد نصر نهائي يتجاوز الزمن الراهن إلى أزمنة الكتب المقدسة.

أتوقع أن تكون الأيام والأسابيع القادمة حيوية بالنسبة للتحالف الوقتي والمرن الذي اتفق على إقامته القادة الثلاثة بوتين وأردوغان وروحاني، أخص بالذكر إثبات قدرة هؤلاء القادة على تطويره وتمكينه ليصبح حلفاً أقل مرونة وأكثر طموحاً، أعرف أن القادة الثلاثة يحوزون درجة عالية من البراجماتية، هذه الدرجة العالية تسمح لهم وللحلف الذي شكلوه بابتكار صيغة تعامل مع «إسرائيل» قبل إعلان النصر النهائي وبعده، أكاد أجزم بأن ما يمكن أن يشغل هؤلاء القادة في المستقبل لن يبتعد كثيراً عن التنسيق فيما بينهم وبين «إسرائيل» والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في مسائل تتعلق بأنشطة القواعد العسكرية العديدة، التي أقيمت وانتشرت في البحر الأحمر والأبيض وإقليم الخليج، أظن أيضاً أنه سوف يشغلهم رسم الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذهم وسيطرتهم في الإقليم.

لن يخفى على أحد المدى الذي ذهب إليه القادة الثلاثة في الأيام الأخيرة لتصحيح مسارهم أولاً بأول، يعلمون حق العلم أن انفراطهم وبال مؤكد عليهم جميعاً، صحيح أنه لا يوجد خوف من عودة الغرب، فدول الغرب لا تريد أكثر من أن يكون لها موقع قدم في مكان ما من الإقليم تراقب منه وتستفيد، الخوف كله هو من لعنة الفشل التي لاحقت الآخرين، وأصابت مباشرة وبصفة خاصة هذه الدول الثلاث في كل مرة حاولت الانغماس في تفاعلات هذا الإقليم.

## حول الشعبوية وعصرها في العالم والمنطقة

\*عبدالباسط سيديا

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١/٢٠

مصطلح الشعبوية يستخدم عادة لوصف أولئك الذين يركبون الموجة، ويريدون تسجيل النقاط الرخيصة، وبلوغ الأهداف الخاصة بسهولة ويسر، عبر التزام النزعة الشعراوية، وإثارة المشاعر والغرائز العصبوية، ومن دون أي تحمّل للمسؤولية، أو الاعتراف بالأخطاء. وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة في روسيا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

وهناك من يربط بين هذا المصطلح والحركات العنصرية اليمينية المتطرفة، التي تهاجم المؤسسات التقليدية القائمة، والنخب السياسية، وحتى الفكرية. إلا أنه من الملاحظ أن الشعبوية لا تقتصر على الاتجاهات اليمينية وحدها، بل إن بعض الحركات اليسارية المتطرفة، وحتى تلك التي التزمت قضايا حماية البيئة، والدفاع عن حقوق المرأة، تأثرت هي الأخرى بهذه النزعة، وتمترست خلف الشعارات، من دون أي التزام بتحويلها إلى وقائع، أو العجز عن ذلك.

ونحن هنا لسنا في وارد تناول تاريخ الشعبوية، وأنواعها، والآراء التي قُدمت حولها، طالما أن دلالاتها العامة باتت مفهومة إلى حد كبير، هذا مع أهمية الإشارة إلى عدم وجود تعريف جامع مانع، متفق عليه حولها من قبل الباحثين الذين تناولوا هذه الدراسة بالبحث والنقد. وإنما سنركز على التظاهرات الطاغية للنزعة المعنوية في واقعنا الراهن بمستوياته المختلفة.

فعلى المستوى الدولي، نعيش ظاهرة دونالد ترامب التي تجسّد أبعاد الأزمة العميقة التي تعيشها المجتمعات الديمقراطية نتيجة الترهّل، وتفاقم حالات الفساد، والعجز عن مواكبة التغيرات السريعة للتقدم التكنولوجي في كل الميادين، واتساع الشرخ بين العلوم الطبيعية وتطبيقاتها من جهة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة من جهة ثانية، هذا إلى جانب إهمال ضرورة تنمية الملكة النقدية لدى الطلاب والعاملين في مؤسسات المجتمع، العامة منها والخاصة، وما تبع ذلك من انتشار لثقافة الصمت أو عدم الاعتراض، وتنامي سلطة الرؤساء والمديرين، وهي السلطة التي يتم تخليفها بكم هائل من التدابير والإجراءات الروتينية التقنية، التي تغدو في الكثير من الأحيان هدفاً بذاتها ولذاتها، لا وسيلة من أجل التوثيق، والاستفادة الفاعلة من تراكم الخبرات والتجارب.

وفي مقابل شعبية ترامب المتمحورة حول هاجس التطرف الإسلامي، وما يشكله المهاجرون من ضغط، وفق منظوره، على المجتمع الأمريكي، والتركيز على المصلحة الأمريكية المباشرة العارية، تأتي شعبية بوتين الذي يبدو أنه ينتقم للمصير الذي آل إليه الاتحاد السوفياتي قبل نحو ربع قرن. فيحاول أن يؤكد عظمة روسيا في معركة غير متكافئة من ناحية العدد والعدة. معركة أعلنها على الشعب السوري لمصلحة النظام، مستغلاً العجز والتقاعس الدوليين اللافتين.

وبالتناغم مع نزوعه الشعبوي، وفي سياق تسويقه لحملة العسكرية المتوحشة على السوريين، يركز بوتين على أهمية تجربة الأسلحة الجديدة في سورية، تمهيداً لترويجها في الأسواق. كما يشيد بتمكّن الجيش الروسي من رفع كفاءته من خلال اشتراكه في عمليات قتالية حقيقية مضمونة النتائج، أشبه بعمليات تدريب بالذخيرة الحية. كل ذلك لدغدغة عواطف الشعب الروسي وحنينه إلى دور القوة العظمى، ورغبته في مستوى معيشي أفضل.

ولا تقتصر النزعة الشعبوية على كل من الولايات المتحدة وروسيا وحدهما، بل هي منتشرة في العديد من الدول الأوروبية أيضاً سواء الغربية منها أم الشرقية، عبر الأحزاب اليمينية والعنصرية التي تبني سياساتها على إثارة موضوع تزايد أعداد المهاجرين وتفاقم المشكلات الناجمة عن ذلك. كما تقوم القوى المعنية بعملية ربط بين زيادة أعداد المهاجرين وتصاعد وتيرة العمليات الإرهابية، والتطرف الإسلامي، الأمر الذي يساهم في ترسيخ أسس ظاهرة الإسلاموفوبيا، وتوسيع دائرة انتشارها.

أما على المستوى الإقليمي، فأصبحت المنطقة ساحة للاستقطاب الشعبي المذهبي، وإلى حد ما القومي، وذلك نتيجة سياسات النظام الإيراني التوسعية، وسعيه المستمر من أجل زعزعة استقرار الدول المجاورة عبر استخدام جملة أوراق في مقدمها الورقة المذهبية، إضافة إلى الورقتين الفلسطينية والكردية، الأولى من خلال حماس، والثانية من طريق حزب العمال الكردستاني. وقد تمكّن النظام المعني بشعارته التضليلية الديماغوجية، وأمواله وجهوده العسكرية، من تشكيل ميليشيات محلية في مختلف الدول، ميليشيات تبنت هي الأخرى الشعبوية نهجاً في ميدان تحشيد جمهورها، ومواجهة الفرقاء الآخرين من شركائها في الوطن.

ما ترتب على ما تقدم هو أن الجميع انساق مع هذا النهج، وذلك في سياق ردود الأفعال التي كانت لمواجهة ما يجري بالأدوات ذاتها، الأمر الذي أدخل المنطقة في دوامة من العنف والتدمير الذاتي منذ سنوات. ولا تبدو في الأفق أي مؤشرات توحى برغبة الأطراف المتصارعة في تجاوز الوضعية المأساوية القائمة، وذلك من خلال حوارات مسؤولة بناءة بهدف الوصول إلى الحل الإبداعي الإنقاذية. فما زال "النصر" العسكري هو الهدف بالنسبة إلى النظام الإيراني. أما مزاعمه ودعوته بخصوص التفاهات، فليست سوى تقية مطلوبة للتستر على المقاصد النهائية.

وهذا ما نلاحظه على وجه التحديد في واقعا السوري المحلي. إذ يعمل النظام المعني عبر أدواته الأكثر اعتماداً، حزب الله، وبالتنسيق الكامل مع نظام بشار، على استكمال الهيمنة الشاملة على القسم الأعظم من سورية، تحت شعار محاربة الإرهاب التكفيري، هذا الإرهاب الذي انتعش أصلاً في منطقتنا نتيجة تنسيق وتكامل مستمرين في ميدان الجهود المخابراتية والعسكرية بين النظامين المذكورين.

لقد بات شعار مكافحة الإرهاب، في وقتنا هذا، شعاراً شعبياً، يلبي الحاجات المحلية للنظام، والمشاريع الإقليمية للنظام الإيراني، فضلاً عن تناغمه مع توجهات النزعة الشعبوية على المستوى الدولي. وفي أجواء كهذه، تصبح حاجات الشعوب، وتطلعاتها من أجل مستقبل أفضل لأجيالها المقبلة، من الأمور التي لا تستحق أي اهتمام أو دعم.

وما يستشف من المعطيات والقرائن وحصيلة الاستقراءات، هو أن التلويح بخطر الإرهاب قد غدا القوة الدافعة لمشاريع إعادة هيكلة المنطقة، وصياغة توازنات جديدة فيها. فهذا الخطر أصبح تحت الطلب، يتنقل، يظهر ويختفي، يهاجم ويتراجع، وفق الخطط والمرامي التي تستهدف تحديد المصائر في منطقتنا وغيرها من المناطق، بناء على حسابات تؤكد كلها مدى عمق وكارثية الأزمة القيمية الكونية التي يشهدها عصرنا هذا.

\* كاتب وسياسي سوري

## الشرق الأوسط يتجدد

\*فهد الدغيشر

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١/٢٠

عشية الثلاثين من حزيران (يونيو) ٢٠١٣ سقط مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي عملت على تأسيسه ودعمه إدارة الرئيس باراك أوباما إبان وجود هيلاري كلينتون في وزارة الخارجية، ولم نعد نسمع عنه شيئاً.

الحقيقة أن تصدع المشروع بدأ قبل ذلك عندما دخلت قوات درع الجزيرة (١٢٠٠ مقاتل سعودي و٨٠٠ مقاتل إماراتي) في آذار (مارس) ٢٠١١ مملكة البحرين لتخمد اضطرابات عملاء إيران هناك. إن كان هناك ما يستدعي الشكر للسيدة كلينتون فهو كونها ساهمت من غير قصد، في رفع وعي الشعوب وكشف خطورة الفوضى التي قد تهدد دول المنطقة إن لم تفعل هذه الدول شيئاً مختلفاً.

معظم الأنظمة والأحزاب في المنطقة تمكنوا من استيعاب الحقيقة على الأرض وبدأوا العمل على حماية أنفسهم ما عدا بالطبع إيران وأخيراً تركيا ومعهما الدعم غير المتناهي مالياً وإعلامياً، مع الأسف، من قطر. هذا ما دفع المملكة إلى الخيار العسكري عندما أسست وترأست التحالف العربي لمواجهة المد الفارسي الذي وصل إلى اليمن. وهو السبب ذاته الذي جمع المملكة ومصر والإمارات والبحرين لمقاطعة قطر التي استمرت في احتضان الجماعات المتطرفة والمحرضة على القلاقل في كل مكان.

المثير هنا وما يتداوله الكثيرون في مراكز الدراسات الغربية الكبرى المعنية بالشرق الأوسط، أن السعودية تحديداً فعلت ذلك وأكثر على مستوى السياسة الخارجية بما يكتنفه ذلك من مخاطر، بينما تقوم داخلياً بما يشبه الثورة الإيجابية الهائلة المتمثلة في إعادة هيكلة الاقتصاد وما يتطلبه ذلك من انفتاح اجتماعي وتعديلات جوهرية في العديد من المسائل المعيقة للتنمية والتي كانت يوماً من المسلمات.

النقطة اللافتة أيضاً وفي ما يتصل بالسياسة الخارجية أن السعودية لم تتحدث إلى الولايات المتحدة ودول حليفة أخرى في الغرب عندما بادرت في مواجهة ميليشيات إيران في اليمن أو في مقاطعة قطر.

يشير المحلل الأمريكي دينيس روس إلى ذلك بقوله: «لقد فقدت السعودية ثقتها في الولايات المتحدة عندما منح الرئيس السابق أوباما إيران كل ما طالبت به في الاتفاق النووي، وعندما سمح لها باللعب المكشوف لتمارس ما تريد فوق الأرض السورية». ويضيف روس: «هذا هو السبب الأهم في تحديد السعودية كأول دولة خارجية يزورها الرئيس ترامب لمحاولة إعادة الثقة بين البلدين وهذا أمر لا يستهان به ولا يجب التقليل من أهميته».

إذاً، الفراغ الذي نشأ هنا بسبب تخلي أمريكا عن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة التي حافظت عليها لأكثر من نصف قرن هو الذي دفع المملكة والإمارات ومصر والبحرين على الجلوس في مقعد القيادة لتشكيل وبناء الشرق الأوسط المتجدد ولا أقول الجديد. «شرق أوسط» لا يتعرض للحدود بين الدول ولا لتقسيمها لكيانات ولا يتدخل في السياسات الداخلية للغير.

كيان متجدد مركزه دول الخليج ومصر وشعاره العمل على التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل والتطلع للغد. ولإيضاح الاختلاف الكبير الذي طرأ في ترتيب الأولويات، ما علينا إلا أن نستذكر ما حدث في السنة الأولى من عهد الملك سلمان والذي بدأ تزامناً مع تمدد النفوذ الإيراني في اليمن على نحو فاضح.

لم يقرر ساسة السعودية، مثلاً، تأجيل الحديث عن تطبيق رؤية الغد أو العمل الدؤوب على تنفيذ برنامج التحول الوطني الطموح كما أشرت قبل قليل، بل قدموا هذه البرامج والخطط العظيمة وبدأ العمل بها تزامناً مع حملة عاصفة الحزم العسكرية في اليمن أي دخول الوطن بحرب.

أن تفعل كل ذلك في وقت واحد ولا تتوقف أو حتى تلتفت إلى الوراء للحظة، ثم تستمر في عجلة التغيير وتلامس أكثرها حساسية وخطورة، وهو ما يتعلق بتغيير نمط المجتمع المحافظ المتشدد نوعاً ما بسبب عقود من تغلغل الفكر الصحوي بداخله إلى مجتمع متسامح متطلع للغد، فإن هذا يعني أن العزيمة هي شعار المرحلة.

ثقة الحكومة السعودية بالأبناء والبنات ممن يعمل باستمرار في أروقة الديوان الملكي لمتابعة برامج الرؤية، وقد شاهدت ذلك بنفسي، يدل على أن المستقبل الواعد بأيدي حكومة قوية تتصف بالعزيمة والتصميم وتعتمد على أبناء الوطن.

يعزز ذلك عودة آلاف المبتعثين والمبتعثات لجامعات الغرب والشرق ضمن برنامج الملك عبدالله للابتعاث الذي بدأ يضيف المهارات المتميزة إلى الرصيد المعرفي والمهني داخل الوطن. بمعنى أن المملكة لم تأت بالغرباء ليطوروا منهج الشعب وسلوكياته بل استثمرت في الأبناء والبنات المنتمين لتراب وصحراء الجزيرة العربية.

في معرض الحديث عما يجري داخل السعودية التي تعتبر القلب النابض في المنطقة، وهو الحديث الذي لا يمر يوم في الغرب إلا وتقرأ أو تسمع حوله الكثير من الجدل، خصوصاً مع حملة مكافحة الفساد الأخيرة، يخلص معظم المحللين إلى أهمية تجاوز عنق الزجاجة. والمقصود بذلك قدرة السعودية ونجاحها في تجاوز ظروف العامين المقبلين بالمرونة المطلوبة. إذ في عام ٢٠٢٠، ستري السعودية نفسها دولة أخرى مختلفة عن الماضي بكل المقاييس كما يتوقع خبراء السياسة والتنمية، وهو اختلاف إلى الأفضل بالطبع.

هذا هو الشرق الأوسط الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة، وما يحدث في السعودية حدث قبل ذلك في الإمارات ويحدث في مصر وإن بنسب وإمكانات متفاوتة، ويحدث في البحرين والكويت وعمان والعراق، بل وحتى في الداخل الإيراني الذي أعلن غضبه وتلمله من حكم ولاية الفقيه. مرة أخرى، شكراً للسيد أوباما وللسيدة هيلاري كلينتون.



## عودة دعاة الاستقلال إلى الحكم: هل تتأزم العلاقة مجدداً بين كتالونيا ومدريد؟

\*عائدة عميرة

وكالة نون بوست التحليلية: ٢٠١٨/١/٢٠

في خطوة، يرى فيها مراقبون، إيذاناً بتصعيد التوتر بين كتالونيا والحكومة المركزية في مدريد، انتخب البرلمان الكتالوني روجيه تورينت مرشح التيار القومي الكتالوني وعضو حزب اليسار الجمهوري الكتالوني رئيساً لبرلمان الإقليم خلفاً لرئيسه السابقة كارمي فوركاديل.

خطوة سيعقبها تولي كارلس بوغديمونت رئيس الحكومة الكتالونية مقال رئاسة الحكومة مجدداً، وهو ما من شأنه أن يعيد الصراع بين الطرفين إلى مربعه الأول، خاصة أن مدريد حذرت في وقت سابق على لسان رئيس حكومتها المركزية من أنها سبقي سيطرتها المباشرة على الإقليم إذا حاول رئيسه السابق بوغديمونت إدارته مجدداً من منفاه في بلجيكا.

### قومي على رأس برلمان الإقليم

مرشح التيار القومي الكتالوني روجيه تورينت، فاز بمنصب رئاسة البرلمان بعد حصوله على أصوات ٦٥ نائباً مقابل ٥٦ صوتاً حصل عليها منافسه ومرشح حزب ثيودادانوس (مواطنون) خوسيه ماري إسبيخو سافيدرا المنتمي للتيار الوحدوي، في حين امتنع تسعة نواب عن التصويت.

أعقب فرض الحكم المباشر على الإقليم، إقالة حكومة برشلونة

وعقب انتخابه رئيساً لبرلمان الإقليم، قال تورينت: "أريد أن تكون الديمقراطية والعيش المشترك أساساً لهذه المرحلة"، وأضاف أنه يريد استعادة الإدارة الذاتية في الإقليم التي تتولى الحكومة المركزية تسييرها في الوقت الراهن.

وفي ديسمبر الماضي، فرضت الحكومة المركزية بقيادة رئيس الوزراء ماريانو راخوي الحكم المباشر من مدريد على إقليم كتالونيا بعد دقائق من إعلان الإقليم الاستقلال عن إسبانيا، وألغت بذلك الحكم الذاتي الموسع الذي يتمتع به الإقليم، أعقب ذلك إقالة حكومة برشلونة والإشراف المباشر على شرطة الإقليم وبرلمانها ووسائل إعلامها الرسمية.

### بوغديمونت: رئيساً للحكومة من جديد

انتخاب روجيه تورينت رئيساً لبرلمان الإقليم من المنتظر أن يعقبه إعادة انتخاب كارلس بوغديمونت رئيس الحكومة الكتالونية المقال رئيساً لحكومة الإقليم مجدداً، فقد أعلن أبرز حزبين قوميين في كتالونيا، مساء الثلاثاء، أنهما اتفقا على انتخاب كارلس بوغديمونت رئيساً للإقليم، وقالت قائمتا "معاً من أجل كتالونيا" (يسار وسط) و"اليسار الجمهوري الكتالوني" في بيان مشترك إنهما "متفقتان على دعم ترشيح كارلس بوغديمونت لرئاسة إقليم كتالونيا".

دعم ترشيح كارلس بوغديمونت الذي يعيش في منفى اختياري في العاصمة البلجيكية بروكسل، لرئاسة الإقليم مجدداً، وانتخاب نائب قومي رئيساً للبرلمان، يشير حسب عديد من المتابعين للشأن العام في إسبانيا، إلى احتمال سعي قادة إقليم كتالونيا مجدداً للاستقلال عن إسبانيا هذا العام.

وكانت حكومة إقليم كتالونيا المقالة، قد أعلنت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي أن قرابة ٩٠٪ صوتوا لصالح الاستقلال، وقرابة ٢,٢٦ مليون شخص أدلوا بأصواتهم، أي أقل بقليل من ٤٢٪ من سكان الإقليم، ويعتبر الكتالونيون أن نتائج الاستفتاء بمثابة "تفويض" لإعلان الاستقلال.

ويراهن القوميون في كتالونيا على دعم مئات الآلاف من المواطنين الكتالونيين الذين يشعرون بأن مدريد تعاملهم بازدراء منذ أعوام عدة، ويطالبون بضرورة الانفصال عن إسبانيا وإعلان "الاستقلال"، وتعتمد إسبانيا نظاماً غير مركزي، إذ يمنح الدستور الذي أقر عام ١٩٧٨ الأقاليم الـ١٧ في البلاد والمعروفة بـ"المناطق المستقلة" سلطات واسعة في مجالات كالصحة والتعليم، لكنه ينص على ضمانات تتيح للحكومة المركزية التدخل مباشرة في شؤون إحدى هذه المناطق عند مرورها بأزمة. من جانبه، أكد رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي أن المادة ١٥٥ ستستمر في التفعيل في حال قيام نواب البرلمان الكتالوني بإعادة انتخاب كارلس بوغديمونت رئيساً للحكومة الكتالونية في منفاه البلجيكي، وهي المادة التي تقضي بفرض سلطات الحكومة المركزية في إدارة الإقليم.

بلغت النزعة الانفصالية بالإقليم ذروتها في العام ٢٠١٣ بعد أن بدأت الحملة الانفصالية في عام ٢٠١٢ بالمطالبة بتنظيم استفتاء

وقال جوردي شو كلا ممثل حزب "معاً من أجل كاتالونيا" إن حزبه وحزب اليسار الجمهوري لكتالونيا سيدعمان عودة بوغديمونت لمنصبه الذي تزعم فيه مسعى الاستقلال، وأضاف شو كلا أن نتيجة الانتخابات الإقليمية في ٢١ من ديسمبر/كانون الأول الماضي منحت تفويضاً للانفصاليين بتمثيل الأغلبية.

وكان رئيس الحكومة الإسبانية اليمينية المبنية على أقلية برلمانية ماريانو راخوي، قد دعا لإجراء انتخابات مبكرة في الإقليم في ديسمبر/كانون الثاني الماضي لإنهاء أسوأ أزمة سياسية تشهدها بلاده منذ عقود بسبب إعلان زعماء كتالونيا الاستقلال في أكتوبر/تشرين الأول الماضي بعد إجراء استفتاء على الانفصال، غير أن الأحزاب القومية المؤيدة للاستقلال حققت الأغلبية في هذه الانتخابات.

وبلغت النزعة الانفصالية بالإقليم ذروتها في العام ٢٠١٣ بعد أن بدأت عام ٢٠١٢ بالمطالبة بتنظيم استفتاء على غرار الاستفتاءين على سيادة "كيبك" كبرى المقاطعات الكندية في عامي (١٩٨٠ و١٩٩٥)، كما تجددت حملة المطالبة باستفتاء الانفصال مع اقتراب استفتاء إسكتلندا على استقلالها عن بريطانيا سنة ٢٠١٤، وقد قوبلت هذه المطالبات جميعها بالرفض من الحكومة المركزية في مدريد.

### دوافع اقتصادية بجانب الجذور التاريخية القديمة

الإصرار الحكومي على بقاء إقليم كتالونيا تابعاً لإسبانيا يقابله إصرار كتالوني على الاستقلال خاصة مع تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، فسكان الإقليم الداعين للانفصال يعتقدون بأن لا ذنب لهم في سياسات الحكومة الإسبانية ودول أوروبا التي أدت إلى هذا التدهور الاقتصادي، كما يرون أن إجراءات التقشف التي فرضت على الإقليم هي إجراءات تعسفية بالمقارنة مع الخدمات المتردية في الإقليم.

من مظاهر هذه الإجراءات التعسفية التي يراها سكان الإقليم الكتالوني، فرض الحكومة المركزية ضريبة تقدر بـ ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل ليس هناك أي استثمارات أو خدمات اجتماعية توازي هذه الضريبة الباهظة من وجهة نظرهم، ويبرر القوميون ذلك الأمر بأن الحكومة المركزية دائماً تتجاهل التنمية الحقيقية في الإقليم لرغبة دفينه لديها تريد بها ألا تكون برشلونة عاصمة الإقليم أفضل من مدريد العاصمة المركزية وهو صراع تاريخي قديم بين المدينتين.

### إصرار كبير على الاستقلال

ويقول دعاة الاستقلال إن آثار إجراءات التقشف تعود عليهم أكثر من غيرهم رغم كونهم أغنى الأقاليم الإسبانية، وذلك نتيجة التبعية الاقتصادية لحكومة مدريد، فالحكومة الذاتية لكتالونيا تضطر لتنفيذ سياسات مضرّة بالإقليم واقتصاده الداخلي تنفيذاً لخطط التقشف العامة في إسبانيا، لذلك بدأت كتالونيا في البحث عن الاستقلال بدوافع اقتصادية بجانب الجذور التاريخية القديمة.

وتبلغ مساحة الإقليم ٣٢,١ ألف كيلومتر، وهو يعتبر بذلك سادس أكبر منطقة من حيث المساحة في إسبانيا، ويضم ٩٤٧ بلدية موزعة على أربع مقاطعات هي برشلونة (عاصمة الإقليم) وجرندة ولاردة وطرغونة، ويعتبر من المناطق الاقتصادية الأهم بالنسبة لإسبانيا، واللغة الكتالانية اللغة الرسمية للإقليم بالإضافة إلى اللغة الإسبانية.

وتعتبر كتالونيا المقر الرئيسي للعديد من المجموعات والشركات العملاقة والمعاهد الكبيرة، ويبلغ إجمالي الناتج القومي للإقليم ٢١٠ مليون يورو، وهو ما يجعل حصة كل مواطن كتالوني نحو ٢٧ ألف يورو سنوياً، ويعني هذا أن إسبانيا ستخسر نحو ١٩٪ من إجمالي ناتجها القومي، ويتحكم الإقليم في ٧٠٪ من حركة النقل والمواصلات الخاصة بالتجارة الخارجية لإسبانيا، كما ينتج الإقليم ٤٥٪ من إجمالي المواد التكنولوجية المصدرة مثل السيارات والأجهزة الإلكترونية.

وتسود حالة من التوتر والترقب في مختلف مدن إسبانيا لما سيؤول إليه الوضع في هذا البلد الأوروبي الذي يعيش على وقع أزمة اقتصادية، بعد الخطوات التي اتخذها دعاة الاستقلال في إقليم كتالونيا، والرد الحكومي المرتقب.

## إيران والعرب.. الحرب ليست قدراً

\*برهان غليون

العربي الجديد: ٢٠/١/٢٠١٨

كان من الممكن لإيران أن تكون أهم دولة في الإقليم المشرقى، وأكثرها حظاً في تزعم المنطقة. وكانت مؤهلة، بما تملكه من تاريخ وحضارة وموارد طبيعية وقدرات بشرية، لأن تلعب دوراً رائداً في عملية تحديث دول المشرق وتنميتها، لو أنها اختارت طريقاً آخر غير الذي هدرت فيه بلدان المشرق الكبرى مواردها، منذ تجربة محمد علي في مصر، في القرن التاسع عشر، إلى صدام حسين في أواخر القرن العشرين، وتكبدت جميعها بسببها هزائم قاسية، لم تتحرر من أعبائها النفسية والمادية عقوداً طويلة تالية، وأقصد بها سياسة القوة، والسعي المحموم إلى السيطرة الإقليمية، بصرف النظر عن تكاليفها. وما فاقم من مخاطر هذه السياسة وعواقبها في إيران ما أضافته إليها الخائنية، من عناصر تفجيرية، مثل تسييس الخلافات المذهبية والدينية، والجري وراء وهم استعادة عظمة الإمبراطورية التاريخية التي أطاحتها الفتوح العربية الإسلامية، وروح الانتقام التاريخي لها، أو لأهل البيت، وتعميم نظام ولاية الفقيه التيوقراطي المناقض لثقافة العصر، والحلم بإقامة ما يشبه البابوية الإسلامية في زمن تحول التسامح والتعايش الديني فيه إلى الدين الوحيد القادر على البقاء، ومقاومة الفوضى والنزاعات في عالم أصبح في العولمة قرية واحدة مفتوحة.

(١)

لا أعتقد أن مثل هذا التوجه كان حتمياً ومكتوباً في أي لوح. ففي بداية ثورتها "الإسلامية"، استقطبت إيران تعاطفاً واسعاً في كل البلاد العربية. ولم تبق حركة سياسية، أو مثقف، لم يحي هذه الثورة، باعتبارها ثورة تحرير الشعب الإيراني من الديكتاتورية الشاهنشاهية، ونقلها لوزن إيران من كفة التحالف الغربي الإسرائيلي إلى كفة المقاومة العربية والفلسطينية. وفتحت الشعوب العربية أبوابها وقلوبها لإيران الجديدة التحررية، حتى لم تبق حركة سياسية لم تطرق أبواب طهران، وتعدت تفاهات معها، إسلامية كانت أم علمانية. لقد حققت إيران الثورية، في نهاية القرن الماضي، نفوذاً وإشعاعاً سياسياً لم يحصل لأي نظام آخر في المنطقة، باستثناء مصر الناصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

لكن الحصار الذي فرضه الغرب على إيران الجديدة، وتراجع آمال التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنامي روح التحدي والصراع التي غذتها استفزازات الغرب، وحصار الولايات المتحدة. وعداؤها أي نزعة استقلالية في المنطقة، دفع شيئاً فشيئاً نظام طهران الجديد إلى تبني خيارات تدخلية وتوسعية، قائمة على حشد القوى، وتنظيم الأنصار، واستتباع الجماعات الضعيفة، في البلاد العربية، لاستعراض قوتها وتهديد المصالح الأمريكية والإسرائيلية. وكان من الطبيعي أن يترافق هذا الصراع العنيد مع صعود القوى الإيرانية الدينية والقومية المتطرفة في هرم السلطة، وأن توجج سياسات النظام الإيراني التدخلية، باسم الإسلام أو مقاومة النفوذ الغربي والغطرسة الإسرائيلية، مخاوف الدول العربية والخليجية التي تفتقر لمقومات القوة. وجاءت شعارات تصدير الثورة، والعمل على تعميم تجربة حزب الله في دول عربية عديدة، لتجعل من إيران مصدر الخطر الأول على الأمن الداخلي للنظم التي تعاني من الهرم والتقادم، وليس لديها الحد الأدنى من المرونة السياسية، أو من هامش المناورة لاحتواء الضغوط الفكرية والسياسية والمذهبية الإيرانية واستيعابها، وهي التي بنت استقرارها على تهميش المجتمعات وعزلها، أقليات وأكثريات، لا فرق.

في محاولة استباقية لوقف مخاطر انتقال العدوى، أو تصدير الثورة، بدأ الخليج سلسلة الحروب العربية الإيرانية، بهجوم عراقي مدعوم من الغرب، ومن بلدان الخليج العربية. وكان الهدف الواضح من هذه الحرب دفع إيران إلى الانكفاء على نفسها، ووضع حد لسياسة تصدير الثورة، وإجهاض محاولات إيران لتعبئة السكان الشيعة المتعاطفين معها، والذين يشكلون أغلبية سكان العراق. لكن الرد الإيراني على هذه الحرب لم يتأخر كثيراً. وجاء متعلقاً بأذيال التدخل الأمريكي واسع النطاق في العراق، في بداية القرن الحالي، وقضائه على نظام صدام حسين، وتسليم السلطة للمليشيات الشيعية التي عاشت وتلقت تدريباتها وتوجيهاتها العقائدية والسياسية في إيران، وكانت حصان طروادتها لقلب الطاولة على الأمريكيين، وتكريس سيطرتها شبه المطلقة على بلاد الرافدين.

وجاءت ثورات الربيع العربي، في بداية العقد الثاني من القرن الحالي، لتفتح شهية طهران لتحقيق مزيد من المكاسب الجيوسياسية، بداية في البحرين ثم في تونس ومصر وليبيا واليمن. لكن قوى الثورة المضادة العربية سبقتها إلى إجهاض هذه الثورات، ومنعها من ركوبها لمد نفوذها بشكل أكبر في الإقليم. أما الحرب الثانية الكبيرة التي راهنت عليها طهران لاستكمال انتصارها في العراق، ومد نفوذها إلى المشرق، فقد كانت مشاركة إيران الحاسمة في الحرب، لسحق الثورة الشعبية في سورية حيث لعبت الدور نفسه التي لعبته قوى الثورة المضادة في البلدان الأخرى، وفي البحرين بشكل خاص، لمنع حصول تغيير في النظام الذي كان على وشك السقوط في دمشق. ومنذ سبع سنوات، تخوض إيران حرباً دموية ضد قوى الثورة السورية وبالوكالة ضد بلدان الخليج، ولا تخفي أطماعها في السيطرة على سورية، وضمها إلى دائرة نفوذها وسيطرتها الإقليمية، مستغلة انهيار النظام وتفككه. وفي ما وراء ذلك، توسيع ساحة الحرب في المشرق، والسعي إلى تطويق شبه الجزيرة العربية ودولها الهشة، بإقامة ما تسميه الهلال الشيعي، أو محور المقاومة الذي يضم حتى الآن، إلى جانب طهران، بغداد ودمشق وبيروت، ويشكل مع اليمن والبحرين طوقاً يحيط ببلدان الخليج، ويعزز قوة الاختراق الإيراني للأمن العربي في المشرق.

(٢)

يعتقد قادة إيران أن طهران هي الأحق، بسبب ما تملكه من موارد بشرية وعلمية وتقنية وثروات باطنية، بالتحكم بسياسة الشرق العربي، والأقدر على ربح معركة السيطرة عليه، في مواجهة الدول الغربية التي تتحكم، منذ عقود طويلة، بسياساته، وتهيمن على المنطقة. وترى في الحرب التي تشنها لتقويض دول المنقطة، وزعزعة بنيانها، كما هو حاصل في عديد منها اليوم، حرباً على الولايات المتحدة والغرب، حتى لو كان ضحاياها الشعوب العربية التي لا ترى فيها سوى ببادق أو محميات غربية. هكذا تحول صراع طهران المشروع والعاقل ضد حصار الغرب لها إلى حرب إيرانية عربية شاملة، تستخدم فيها جميع الأسلحة المحرمة وغير المحرمة، الدينية والسياسية والإعلامية والعسكرية. ومع ما راكمته البلدان العربية ونخبها من تخلف عن ركب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تأتي الضغوط الإيرانية العسكرية والمذهبية، لتزرع الموت والفوضى، وتقضي على آخر ما تبقى من تماسك في جسد مجتمعات دمرها ثلاثي الفقر والفساد والاستبداد.

كما يعتقد قادة طهران أن الحرب التي يخوضونها في البلاد العربية حرباً مشروعة. وهي حربٌ دفاعية تهدف إلى منع الغرب من تحقيق أهدافه في إيران وفي المنطقة على حد سواء. وفي هذا الخطاب كثير من الصحة، إذ على الرغم من سياسة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، التي كانت ممالئة للنظام الإيراني، لأسباب متعددة، أهمها الملف النووي، لكن أيضاً الخوف من كلفة الصدام معها في المنطقة والعالم، ليس هناك أي شك في أن الغرب لا يضمّر أي عاطفة إيجابية تجاه النظام الإيراني. لكن خطأ إيران أنها تتعامل مع الدول والشعوب العربية المجاورة كما لو كانت امتداداً للغرب، بل أذناً له، لا فرق بين نظم وشعوب ومجتمعات. ولا ترى ما تحدّثه سياستها من تدمير لشروط حياتها ودولها ومجتمعاتها اعتداءً عليها، وإنما وسيلة لزعجها في الحرب التاريخية ضد الغرب، الذي لا تريد طهران، في النهاية، سوى انتزاع اعترافه بها قوة إقليمية. والمحصلة، تخوض إيران حربها ضد الغرب، لكن على الأرض العربية، وعلى حساب العرب، وبأياد عربية، فتحول الحرب من حرب إيرانية أمريكية إلى حرب أهلية طائفية عربية، تهدد بالقضاء على الدولة، ونشر الخراب والفوضى في المشرق بأكمله. وبدل أن تعيد توحيد شعوب المنطقة من حولها، لتزيد قوتها في مواجهة الغرب، تقدم للغرب وإسرائيل أعظم هدية مجانية، وتوفر عليها أكثر من حرب للقضاء على الدول العربية المحيطة بها، وهي تدفع، منذ الآن، النظم التي تخشى سقوطها إلى إعادة تعريف ستراتييجيتها الأمنية، والتقرب شبه العلني من إسرائيل. بهذه السياسة، لا تعمل طهران على تقويض شرعية مشروعها التوسعي نفسه، لكنها تحفر قبرها بيديها، فالمشرق العربي هو حاضنتها الإقليمية الطبيعية، ومجال استثماراتها وتوسعها ونفوذها، وبالتالي استقرارها وازدهارها. وبمقدار ما تدمره، وتجعله بيئة غير صالحة للحياة، كما هو حاصل اليوم، تحرم نفسها من إمكانية تحويله إلى حليف لها، وتضع نفسها على فوهة بركان من الأحقاد المتركمة والكرهية والانتقام. وبمعنى آخر، في تقويضها حياة المشرق، واستقراره وازدهاره، تحكّم طهران على نفسها بخسارة أكبر رهاناتها، وهو كسب شعوب المشرق إلى جانبها.

لن يربح أحد هذه الحرب. ولا تستطيع إيران أن تبسط سيطرتها على المشرق، مهما عبأت من قوى، وحشدت من مليشيات لبنانية وعراقية ويمنية وأفغانية وباكستانية وغيرها. ولم يساعدها الرمي بكل ثقلها لإنقاذ نظام حرق شعبه وبلده بالأسلحة الكيميائية والفوسفورية، وبالبراميل المتفجرة والصواريخ الباليستية، ومشاركتها في قتل مئات ألوف السوريين وتشريدهم، في تعزيز موقعها داخل البلاد العربية، أو حتى في الخارج. وكل ما قادها إليه مشروعها القائم على الرهان على القوة، وخوض الحرب الخاطئة ضد الشعوب العربية لكسب المعركة السياسية ضد الغرب، واستثمار موارد إيران كلها في شراء الأسلحة وتصديرها إلى مليشياتها الموزعة على أكثر من خمس دول عربية، والتوسع على حساب الآخرين، وتفكيك دولهم وتخريبها، هو خسارتها ذاتها ومستقبلها، أي لتأييد الشعب الإيراني الذي وجد نفسه الخاسر الأول في السباق على هيمنة إقليمية، لا قيمة لها لإيران، وليست قادرة على المحافظة عليها في وجه القوى الكبرى والروس والأمريكيين فيها. والسبب تناقض قاتل في جوهر الاستراتيجية الإيرانية، فبعكس ما يفكر القادة الإيرانيون، لن يهرع الغرب، وإسرائيل على رأسه، للتفاوض مع طهران، لإنقاذ المشرق الرهينة من الخراب والتهديد، لكنه سوف يعمل كل ما في وسعه لتشجيعها على قتل الرهينة والقضاء عليها. فهو يحقق بذلك، من دون أن يقوم بأي جهد، عدة أهداف بوقت واحد: تدمير الدول العربية وفرط عقدها، ودفع المنطقة إلى حرب إقليمية، تحيدها وتقضي على أي أمل لها بالنهوض، والتحول إلى قوة مؤثرة عقوداً طويلة مقبلة.

لا ينبغي أن نخلط سياسة حكومة طهران التوسعية والمهوسية بمظاهر القوة، وتحقيق التقدم والنفوذ خارج حدودها، وتهديد ما تعتقد أنه مصالح غربية أساسية في المشرق وبلدان الخليج، بأي ثمن، مع الشعب الإيراني ومصالحه، ومع الثقافة والحضارة الإيرانيتين الراقيتين. بالعكس، هذه السياسة هي المسؤول الأول عن التفريط بمصالح شعب إيران وموارده وموقعه الإقليمي في المشرق، وفي حضارته متعددة الموارد والأقطاب، وكذلك عن تهديد إيران بحرب داخلية، ستعيدها عقوداً عديدة إلى الوراء، بعد خسارة العقود الأربعة الماضية.

لو استثمرت إيران في شعبها، بدل أن تضع رهانها كله على تطوير صناعة الأسلحة النووية وغير النووية، وحشد المليشيات لزعة استقرار الدول المحيطة بها، اعتقاداً بأن في وسعها أن تفرض نفسها لاعبا أول في الإقليم، وتصبح نداً لأمريكا وروسيا، والمحاور الرئيس لهما عن الشرق الأوسط، لكانت اليوم أهم قوة صناعية وعلمية وبشرية في المنطقة، وتحولت إلى قلعة للاستقرار، وجمعت من حولها أكثر دول المنطقة الغارقة جميعاً في أزمتها المستعصية، وحققت بثمن أقل، بل بمكاسب إضافية لا تقدر، رهانها لتكون القوة الأولى، ولساعدت الشعوب المجاورة على عبور مرحلة الانتقال الصعبة نحو الاستقرار السياسي وحكم القانون، بدل إجبارهم على العيش المقيت تحت رحمة زعماء المليشيات وأمرائها. إيران خامنئي هي الآن في طريقها إلى أن تخرس كلياً الرهان الذي صرفت جهدها ومواردها من أجله، بعد أن خربت المنطقة التي كان من المفروض أن تشكل حاضنتها الطبيعية، ومجال توسعها الاقتصادي واستثماراتها الراجعة. كانت الحريق الذي قضى على اقتصادها، وأضنى شعبها والشعوب المحيطة بها، وقوض مستقبل المنطقة بأكملها. والآن، نجد جميعاً في المشرق معلقين في الفراغ، ننتظر حكم الدول الكبرى التي لم تول أي أهمية لوقف نزاعاتنا ولا تعباً بخرابنا.

(٣)

في مواجهة ثقافة التخويف التي اتبعتها بعض القوميين العرب، والتي كانت تصور كلا من تركيا وإيران أعداء حتميين للعرب، كتبت أكثر من بحث ومقالة، في السنين الثلاثين الماضية، لأعبر عن أملي بأن يخرج المشرق، والعالم العربي معه، من هوسه القومي والديني غير المنتج وغير المجدي، والانكباب على التفكير في تطوير تعاون إقليمي فعال، من أجل الإسراع بوتائر التنمية واستدراك ما فات مجتمعاتنا من عوامل (وأطوار) التقدم والبناء الحضاري، المدني والاقتصادي والسياسي والعلمي والتقني. وكتبت أننا إذا لم نتقدم نحو تشكيل منظمة للأمن والتعاون والتنمية الاقتصادية، قائمة على اتفاقات واضحة والتزامات جماعية من كل الأطراف، لن يضر لنا المستقبل سوى مزيد من النزاع والحرب والخراب، فدولنا حديثة النشأة، التي تعيش تحت ضغوط داخلية وخارجية هائلة، اقتصادية وعسكرية وثقافية ونفسية معاً، لن تجد سبيلاً لتأكيد سيادتها المنقوصة، وتجاوز تناقضاتها الداخلية، وعجز حكوماتها الحتمي عن الوفاء بالتزاماتها تجاه شعوبها، في ظروف توزيع الموارد القائمة، سوى بالهرب إلى الأمام، وتفجير حروب ونزاعات مع جيرانها، بأي ذريعة، للتغطية على فشلها المحتم وشرعنة استمرارها، وأنها سوف

نكرّر، إذا لم ننجح في هذا المشروع، بالضرورة، تاريخ الدول الأوروبية التي مرت بعشرات الحروب الوحشية والقاتلة، ومثلها الحربان العالميتان في القرن العشرين، قبل أن نكتشف، بتكاليف هائلة، أهمية العمل على بناء أطر التعاون الإقليمي، وتنظيم العلاقات بين الدول، بالطريقة الوحيدة التي تساعد على معالجة مسألة السيادة، أي بالتفاوض على التنازل عن جزء منها لصالح سلطة إقليمية أعلى، تعمل لفائدة الجميع، بدل تأكيده في كل مرة بحرب جديدة.

يتشابه وضع إيران الخامنئية في المشرق مع وضع ألمانيا تحت السلطة النازية في أوروبا.

فكما أنجبت الهزيمة الألمانية في الحرب العالمية الأولى والمعاملة المهينة التي تعرّضت لها على يد الدول المنتصرة الوحش النازي الذي أرعب أوروبا قبل أن يقودها إلى الحرب العالمية الثانية، الأكثر فتكا وتدميرا، ولد الحصار الذي فرضه الغرب على الشعب الإيراني، بسبب ثورته على الحكم الملكي الحليف للغرب، والمعاملة المهينة لها، وسد جميع السبل أمام تحقيقها ذاتها وتنمية قدراتها، وحش الخامنئية التي هي مزيج من العدوانية الارتدادية وجنون العظمة والطائفية المقيتة، التي احتلت روح الثورة الشعبية من الداخل، وقضت عليها وساققتها في مسالك رهيبة. وتكاد طهران تعيد المسار نفسه الذي قاد ألمانيا إلى هدر جهود شعبها، والتضحية بخيرة شبابه في الجري وراء حلم السيطرة العسكرية على قارة بأكملها، وفرض إرادتها عليها، انتقاما لنفسها من استهانة أوروبا بها، واسترداداً لكرامتها، وردا على الهزيمة المهينة التي كبدها لها الدول الأوروبية. وقد نجحت بالفعل في تدمير أوروبا وتركيعها أكثر من عقدين، لكنها دمرت، في النهاية، نفسها، وسارت نحو انتحارها.

ليس هناك حل للصراعات المتفاقمة، والانسدادات التي تعيشها شعوب المنطقة على كل الأصعدة، إلا في الارتفاع فوق الرؤية الوطنية الضيقة، واكتشاف طريق التعاون والأمن الجماعيين. وإذا لم ننجح في ذلك، سوف تتحول الدولة الحديثة التي لم يعد لها من الوطنية إلا الاسم، إلى أكبر فخ منصوب لشعوبها، بمقدار ما سوف تدفع بها إلى الحروب المتكررة، والقطيعة، حتى مع أقرب جيرانها. وهذا ما نعيشه منذ نصف قرن.

هذا هو الحل الوحيد لمعالجة نزوع إيران الراهن إلى السيطرة وتجاوز حدودها وعدوانيتها الفاضحة وتهديدها جيرانها، تماما كما كانت الوحدة الأوروبية، الفكرة العبقريّة التي نجح من خلالها الأوروبيون في احتواء ألمانيا وعدوانيتها ونزوعاتها التوسعية، وفي تحويلها، أكثر من ذلك، إلى رافعة قوية وسند لتقدم أوروبا وازدهارها. لكن شرط ذلك كان أيضا سقوط النازية، ونضج القادة الأوروبيين الذين عرفوا كيف يميزون بين ألمانيا الشعب والحضارة والنظام الفاشي الطارئ عليها. فما ضمن نجاح الوحدة الأوروبية أنها لم تحصل في مواجهة ألمانيا، ولا بهدف الانتقام منها، حتى لو أنها جاءت لاحتواء عدوانيتها، وإنما لإعطائها الفرصة لإظهار قدراتها وتفوقها في مجال مفيد للجميع، وإشراكها في مشروع بناء أوروبا، وإرساء أسس السلام والأمن الدائمين فيها. هذا ما يحتاجه الشرق النازف والمنذور لدمار عميم.

لكن، لا يمكن الشروع في مثل هذا الحل وإنجاحه من دون احترام الدول حدود بعضها بعضا وسيادتها، والتخلي عن سياسة الفتحة والغزو والإكراه، واعتماد لغة المفاوضات الجماعية والاتفاقيات القانونية الموقعة والالتزامات المختارة. البديل عن ذلك هو تعميم علاقات النزاع والحرب، وخسارة أهم الشروط لتقدّم الأمم والشعوب والمجتمعات وازدهارها، وهو إرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين.

كان من حظ أوروبا أنها حظيت، بعد خروجها من الحرب الثانية، برجال مخلصين لشعوبهم، وأصحاب رأي ورؤية ثابتة، عرفوا كيف ينتزعون قارتهم من منطلق حروب الثأر والانتقام المدمرة بعد إسقاط النازية. لكن، للأسف الشديد، ربما لن يجد المشرق المدمر، في أعقاب سقوط امبرطورية الولي الفقيه الحتمي، ما يكفي من القادة المتبصرين، القادرين على التفكير في المستقبل، وتحويل هزيمة الخامنئية إلى مناسبة لتحقيق مصالح إيران الحقيقية مع محيطها، وفتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة، قائمة على التعاون والعمل المشترك، لفائدة عموم شعوب المشرق. كما أنني لست على ثقة من أن الولايات المتحدة التي لم تتخلّ عن سيطرتها على المنطقة سوف تكون حريصة، كما كانت مع أوروبا، على بسط الأمن والسلام والاستقرار في المشرق، والحماس لإعادة إعمارها ومساعدة شعوبه، وتشجيعها على عقد الصلح وتحقيق السلام. لكن لا ينبغي لذلك أن يحبطنا. ليس لنا بديل عن هذا الخيار.

## إيران وتركيا: ليس حلفاً وإنما شراكة مهمة بطريقة لا تُصدّق

\*آدم غاري

(أورينتال ريفيو) ٢٠١٨/١/٢٠

**ترجمة: عبدالرحمن الحسيني:** كانت روسيا وإيران (فارس) أكبر عدوتين للإمبراطورية العثمانية. وبينما انهارت الإمبراطورية الروسية في العام ١٩١٧، والإمبراطورية العثمانية في العام ١٩٢٢، والإيرانية في العام ١٩٧٩، تستمر الدول الحديثة التي خلفتها، الاتحاد الفدرالي الروسي وجمهورية تركيا وجمهورية إيران الإسلامية، في أن تكون قوى يورو-آسيوية ضخمة يستمر نفوذها في الازدياد فقط.

وليس هذا مدهشاً أو مفاجئاً في حد ذاته، لكن المفاجئ أن هذه القوى اليورو-آسيوية الكبرى الثلاث تستمر في التوسع من حيث النفوذ الإقليمي، وإنما ليس على حساب بعضها بعضاً.

يواصل التقارب بين تركيا مع روسيا في الهيمنة على عناوين الأخبار، ليس أقله لأن الإسقاط الدرامي للمقاتلة الروسية من جانب تركيا في أواخر العام ٢٠١٥ أعاد إلى الأذهان والعديد من الألسن مصطلح "الحرب التركية الروسية" لأول مرة منذ وقت مبكر من القرن العشرين.

مع ذلك، لم يضع الاستئناف اللاحق للعلاقات بين موسكو وأنقرة حداً لأي أفكار عن حرب روسية تركية وحسب، بل إن الجهود التي بذلت لحل الخلاف بين البلدين تحولت إلى شيء ذي معنى أبعد بكثير من مجرد الوفاق. ففي الوقت الراهن، تمر روسيا وتركيا في تجربة شراكة اقتصادية ودبلوماسية وصنع سلام متبرعمة -شراكة يسعى كلا البلدين إلى توسيعها أكثر وبالسرية الممكنة.

لا يعني هذا القول إن تركيا وروسيا أصبحتا حليفين. فما تزال هناك مناطق عدم اتفاق واضحة بينهما، لكنها ليست ذات بال. ويكمن اقتصاد تركيا المستقبلي في الشرق، وتعد روسيا بالنسبة لأنقرة شريكاً اقتصادياً لا يمكن الاستغناء عنه بالإضافة إلى كونها -حرفياً- جسراً مجازياً إلى الصين. وبهذا المفهوم، يجب ملاحظة تبني تركيا الحماسي لطريق الحزام الواحد الصيني باعتبار أنه عامل مهم في جلب مزيد من التقارب بين موسكو وأنقرة. والنتيجة أنه على الرغم من التطورات التي حدثت في العام ٢٠١٥، فإن روسيا وتركيا تتمتعان حالياً بأفضل العلاقات بينهما منذ أصبحت جمهورية أتاتورك واحدة من أولى ثلاث دول تطور علاقات رسمية مع الاتحاد السوفياتي الشاب (الدولتان الأخريان كانتا إيران وأفغانستان).

وفي الوقت نفسه، نمت علاقات تركيا مع إيران في حقول التعاون الاقتصادي والأمني والدبلوماسي -والآن الأيديولوجي- طوال هذه الفترة، على الرغم من أنها بحثت على نطاق أقل اتساعاً.

منذ الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، مرت العلاقات بين تركيا وإيران بفترة من التقلبات السريعة التي تفاوتت بين التسامح البراغماتي والتعاون المحدود وبين العداوة المفتوحة -على الرغم من أن هذه العداوة لم تفض من الناحية الواقعية إلى تفجر نزاع عسكري بينهما. واليوم، من النزاهة القول إن إيران وتركيا تمران بأفضل علاقات ثنائية تشهدانها منذ العام ١٩٧٩.

بينما يشار غالباً إلى عملية السلام في أستانة وقبول تركيا التدرجي للحق المشروع للحكومة السورية في البقاء في الحكم على أنهما عنصران رئيسيان ساعدا العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا، فإن الحقيقة هي أن كلا البلدين يريان احتمالاً أكثر اتساعاً للتوصل إلى شراكة تتسامى على النزاع السوري وعملية السلام المقترنة به.

تكررت زيارات الرئيس التركي أردوغان لإيران على نحو منتظم بينما يزداد بوتيرة سريعة حجم التجارة البينية بين تركيا وإيران. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد البلدان بالبدء في التعامل بالعملتين القوميتين، وهو مما يمكن إيران من التغلب على مشكلة المؤسسات المقومة بالدولار والتي فرضت واشنطن قيوداً عليها، بينما يتم أيضاً السماح لتركيا بتأكيد استقلالها المالي عن شركائها الغربيين، كجزء من تحرك أوسع لما هي على نحو شبه مؤكد شبكة تجارة طريق الحزام الواحد.

على المستوى البراغماتي، يبدو البلدان عاكفين على التعاون في مبادرات الطاقة المتبادلة المتضمنة في "خط الأنابيب الفارسي" المقترح. ومن بين الأطراف المتوقعة لهذا المشروع، فإن تركيا وإيران هما الدولتان الوحيدتان من خارج الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن إيران وتركيا تمثلان الجناح الشرقي لمشروع يربط الغاز اليوروآسيوي بالأرض الأم الأوروبية.

مع ذلك، كان أهم تطور شهده هذا العام فيما يتصل بتعزيز وتقوية شراكة دائمة بين أنقرة وطهران قد حدث في شهر آب (أغسطس) الماضي.

ففي يوم ١٦ آب (أغسطس)، أصبح رئيس الأركان الإيراني جنرال محمد باقري أعلى مسؤول عسكري إيراني يزور تركيا منذ ما قبل الثورة الإسلامية. وخلال الاجتماع الذي عقد هناك، تعهد كلا البلدين بالتعاون أكثر في قضايا الأمن الإقليمي، إضافة إلى تأكيدهما الالتزامات القائمة بالتعاون ضد تهديدات المجموعات الإرهابية الإقليمية والدولية.

كان التوقيت مهماً بشكل خاص، لأنه عندما أعلن كرد العراق في أيلول (سبتمبر) الماضي الاستقلال من جانب واحد، عملت كل من إيران وتركيا على حد سواء على عزل ما كان يمكن أن تكون دويلة غير شرعية في شمالي العراق. وعلى الرغم من أن الأحزاب الكردية البارزة في سورية والعراق ليست متحالفة تقليدياً، فإن تهديد النزاع بالقومية الإثنية الكردية في البلدين العربيين دفع كلاً من إيران وتركيا إلى التعاون ضد التهديد الكردي الذي يصبح إقليمياً شاملاً بازدياد.

وقد رحبت طهران بإقدام تركيا على بناء سياج حدودي مع إيران كآلية من شأنها حرمان المتطرفين الكرد من تزويد أبناء عرقهم في الدولتين.

بينما تنحدر المنطقة العراقية الكردية إلى أتون فوضى عارمة سياسياً في أعقاب ما كان سيكون تمرداً حسمته بقوة القوات العراقية، بدعم تكتيكي تركي وإيراني، سوف تضاعف إيران وتركيا، إذا ثمة شيء، دعمهما للعراق، في حال مست حاجة قوات بغداد إلى وضع حد لأعمال الشغب التي يقوم بها الكرد العراقيون الذين انقلبوا على "قاداتهم" وفصائلهم السياسية الخاصين. وحتى قبل التفجر الوشيك للمشاكل الكردية على الحدود بين إيران وتركيا، وجد كلا البلدين نفسيهما على الجانب نفسه من الصراع بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تحسنت بذلك منطقة أخرى تنظر فيها كل دولة عينا بعين إلى موضوع مشتعل في العلاقات الدبلوماسية الشرق أوسطية.

وفيما يتعلق بالأيديولوجية وحرب القلوب والعقول الأوسع، أخذت إيران وتركيا لنفسيهما قيادة واضحة في قضية فلسطين. وبينما تستمر سورية داعماً قوياً لفلسطين، وبسبب الحرب الأهلية السورية ضد الإرهابيين الأجانب، يأتي معظم الدعم الذي ينطوي على أصدقاء واسعة لفلسطين من خارج العالم العربي.



لأنها بلد ذو أغلبية سنية رئيسية، أخذت تركيا على عاتقها القيام بمبادرة واضحة، والتي تمثلت في توجيه انتقادات جسورة للنظام الصهيوني، وهو ما أحال أردوغان إلى ما يشبه البطل الديني بين السنة، وهو الشيء الذي يريده دائماً. وبالتزامن مع هذا التوجه، أمنت إيران مكانها في حركة المقاومة الإسلامية الشيعية، وهي التي تلقى الدعم من جانب العديد من غير الشيعة - وحتى من جانب غير المسلمين في بلدان مثل سورية ولبنان - والعراق ببعده أقل.

وبدلاً من التصرف كخصمين، يتنافسان أي البلدين يشكل داعماً أقوى لفلسطين (بعبارة موضوعية لن تكون هناك منافسة، نظراً لأن إيران لا تعترف بشرعية "إسرائيل" كدولة بينما ما تزال تركيا تعرف بإسرائيل كدولة من الناحية التقنية)، يبدو كل بلد قانعاً ومتشجعاً ظاهرياً بوجود جبهة موحدة قوية حول فلسطين، والتي تطورت بوضوح في أعقاب إعلان دونالد ترامب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني قد شارك في القمة الإسلامية الطارئة في إسطنبول، والتي دعا إليها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بينما تعهد البلدان بأن يكونا رأس الحربة في مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إحباط قرار دونالد ترامب في أعين نصاب قانوني دولي أصيل. ومع أن تمرير مشروع القرار غير مضمون غالباً، فسوف يعزى الكثير من الفضل إلى تركيا وإيران في التعبئة لمشروع القرار.

مع ذلك، وفيما وراء نقاط الوحدة هذه، ثمة مناطق لعدم التوافق. فما تزال تركيا مستمرة في استضافة الصواريخ النووية الأمريكية وصواريخ الناتو التي تعتبرها إيران، محقة، تهديداً مقصوداً لسيادتها. وبعد كل شيء، تظل تركيا في نهاية المطاف عضواً في حلف الناتو الذي يعد أكثر تحالف عسكري يناصب إيران العداء في عالم اليوم.

بذلك، ومع استمرار تركيا في توسيع مجالات تعاونها الأمني مع إيران، فإن حلف الناتو يشعر بالقلق بالمثل من أن تصبح تركيا مقربة جداً من "عدو" معلن. ولا يجب التقليل من قيمة حقيقة أن هذه المخاوف المتوازية ربما تجهض بعضها بعضاً. وبكلمات أخرى، قد يكون حلف الناتو أكثر انزعاجاً بسبب شراكة تركيا الأمنية مع إيران من انزعاج إيران من وجود الأسلحة الأمريكية على التراب التركي، وهو ما تعتبره النخبة الحاكمة في أنقرة بازدياد سبباً للصداع.

على المستوى الأوسع، تشكل إيران وتركيا محور الأعضاء غير العرب للتكتل الشمالي الناجم من الدول الشرق أوسطية. ويتعاون كلا البلدين مع بعضهما بعضاً ومع العراق. ومن خلال صيغة أستانة، تتعاون تركيا أيضاً مع حليف إيران السوري (ولو من خلال أسلوب الابتعاد بخطوة). ومن الواضح أن أنقرة وطهران تحتفظان بحلفاء في الجزء الشمالي من الشرق الأوسط، بينما ثمة بلدان في التكتل الجنوبي، بما فيها مصر والسعودية والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والأردن و"إسرائيل"، والتي تصبح علاقاتها بأئسة بازدياد مع جانب الدول الرئيسية غير العربية في المنطقة.

بذلك تتشكل شراكة إيران وتركيا على أساس مزيج من الضرورة الاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى الأهداف المتماثلة في التجارة اليورو-آسيوية الشاملة ومبادرات الطاقة والتجارة التي ترتبط بازدياد مع بعضها بعضاً في العلن بسبب قضية فلسطين، والقيادة الكلية الإسلامية التي يبدو البلدان متفقين على تقاسم دور تكاملي فيها.

ما لم و/أو حتى تغادر تركيا حلف الناتو، سوف لن تكون إيران وتركيا حليفتين رسميتين. ولكن في عصر حيث يوجد القليل من الحلفاء على أساس محصلة مجموعها صفر، تمثل تركيا وإيران شيئاً أكثر واقعية وأكثر معنى: إنهما شركاء جدد في شرق أوسط جديد وفي يورو-آسيا جديدة.

## أهم المخاطر المحتملة في عام ٢٠١٨

٢٠١٨/١/٢١: Atlantic Council

إن تحديد المخاطر ليست تنبؤات، إذ أن العديد من التهديدات التي تواجه الأمن والاستقرار العالميين والتي تم تسليط الضوء عليها في أوائل عام ٢٠١٧ قد تحققت للأسف على مدى العام الماضي.

فعلى الرغم من محاولات الرئيس الصيني (شي جين بينغ) لملاً الأحذية الأمريكية لأنها تسير بعيدا عن الساحة العالمية، والدفاع عن العولمة في المنتدى الاقتصادي العالمي خلال العام الماضي، إلا أنه من الواضح أن المجتمع الدولي ينجر نحو (عالم بلا قيادة)، وقد أخذت الصين نهجا إنتقائيا لملاً الفراغ الناتج من تراجع واشنطن في عقد الصفقات التجارية، كما أنها تسعى لكسب حلفاء الولايات المتحدة التقليديين إلى جانبها. وبينما تتجه الولايات المتحدة إلى الداخل، فإن قدرة العالم متعدد الأقطاب على تحمل القيم الليبرالية قد تراجعت بالتأكيد.

وفي مطلع عام ٢٠١٧، شكلت مخاطر اضطراب أوروبا مصدر قلق كبير، على الرغم من أن ذلك لم يحدث، ومع ذلك يبدو أن عملية إصلاح الإتحاد الأوروبي أخذت بالتباطؤ. وأثارت سلسلة من الإنتخابات في أوروبا فيها مرشحين شعبيين يمينيين، القلق بشأن مستقبل المشهد السياسي في القارة، وبينما أفلتت كل من فرنسا وهولندا من هذا السيناريو بإنتخابهما قادة أكثر اعتدالا، أدى تحقيق الحزب اليميني المتطرف في ألمانيا لمكاسب إنتخابية إلى إضعاف (أنجيلا ميركل) في ولايتها الرابعة.

أما في الشرق الأوسط، بعث أنتصار الرئيس السوري بشار الأسد على القلق، خاصة وأنه أدى إلى نفوذ روسي وإيراني أقوى في المنطقة في وقت يتقلص فيه دور الولايات المتحدة، ومن المؤسف القول، يبدو أن الرهان على الوضع المتدهور في الشرق الأوسط دائما هو الراجح، وعلى الرغم من الهدوء النسبي في الحرب السورية، فإن السلام لا يبدو أنه يلوح في الأفق في عام ٢٠١٨.

وفيما يأتي أبرز المخاطر السياسية والأمنية والإقتصادية الدولية المتوقعة لعام ٢٠١٨ على أساس الظروف الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم. وعموما، فإن أحداث عام ٢٠١٧ والمناخ العالمي الحالي في بداية العام الجديد تشير إلى أن المجتمع الدولي يجب أن يستعد للأسوء، ولكن هناك أمل في مستقبل أفضل في ٢٠١٨:

### ١- كوريا الشمالية على حافة الهاوية:

تقرب (بيونغ يانغ) مع كل اختبار صاروخي من تحقيق القدرة على ضرب الأراضي الأمريكية برأس حربي نووي. في الوقت الذي أكد فيه مسؤولون في إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرارا وتكرارا أن (الوقت ينفذ) من أصحاب المصلحة لإيجاد حل للأزمة، وعلاوة على ذلك، يقول مستشار الأمن القومي الأمريكي هربرت ماكماستر ومسؤولون آخرون: "إن الردع الأمريكي غير كاف كوسيلة للتخفيف من التهديد الذي يشكله البرنامج النووي لكوريا الشمالية، مما يهدد بالحرب الوقائية أو الإستباقية إذا أكتسبت كوريا الشمالية قدرات صاروخية عابرة للقارات".

هذه اللغة مشابهة جدا لتلك المستخدمة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في الفترة السابقة لحرب العراق. إلا أن وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس، قال: "إن كوريا الشمالية لم تظهر بعد كتهديد كبير لنا". وتحليلات الخبراء الأخيرة تعبر عن وجهة نظر مماثلة على الرغم من أن بيونغ يانغ ربما تحتاج على الأقل من ٢ إلى ٣ سنوات للحصول على قدرات نووية حقيقية. وعلاوة على ذلك، فإن مبالغة ترامب في هذا التهديد، إلى جانب شكوكه في الردع كسياسة قابلة للتطبيق، تزيد من احتمالية توجيه ضربة أمريكية وقائية لكوريا الشمالية في عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٥-٣٠٪.

### ٢- الولايات المتحدة تضع عقبة أمام التجارة العالمية:

ركب ترامب في طريقه إلى منصبه على موجه من الخطابات الخطيرة، مع التركيز بشكل خاص على الصفقات التجارية السيئة. ووصف الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بأنها تثير قلق الطبقة الوسطى، الذين ندودوا باتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وشراكة تران - المحيط الهادئ (TP)، وإنضمام الصين إلى منظمة التجارة

العالمية (WTO) وإتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية (KORUS FTA)، وقد أدى تركيز ترامب على العجز بدلا من الوصول إلى الأسواق كمقياس للتجارة العادلة، إلى خلق معيار صعب للحكم على الصفقات التجارية. وكان خطاب ترامب أمام كبار المسؤولين التنفيذيين في منطقة التعاون الإقتصادي لمنطقة آسيا - الباسيفيك في دانايج قريبا من إعلان الحرب على نظام التجارة العالمي. وأشار إلى أن منظمة التجارة العالمية غير عادلة، وعليه فمن المرجح أن يكون عام ٢٠١٨ عاما يعطل فيه ترامب نظام التجارة العالمية. وهناك احتمالية تتراوح ما بين ٤٠ و ٥٠٪ تشير إلى أن ترامب سيحاول رفض نافتا وكوروس، على الرغم من أن التحديات القانونية قد تعرقل جهوده. وفي الوقت نفسه، فإن الجزء الآخر من العالم يتحرك مع كندا والإتحاد الأوروبي، تجاه إتفاقيات تجارية بين اليابان والإتحاد الأوروبي، إذ أنتهت طوكيو من صيغة TTP--11- A المعدلة للصفقة التجارية لمنطقة المحيط الهادئ. وهو نسخة من صفقة التجارة في المحيط الهادئ التي يمكن أن تتحرك إلى الأمام دون الولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع الهند وبقية دول المحيط الهادئ، بقيادة الصين للتفاوض على الشراكة الإقتصادية الشاملة الإقليمية (RCEP) وسيواجه المصدرون الأمريكيون مزيدا من التمييز نتيجة لذلك.

### ٣- الولايات المتحدة تواجه المزيد من الأزمات:

إن رئاسة ترامب لم تخل تماما بالنظام العالمي كما كان يخشى أصلا. وقد خفف ترامب من إنتقاده المبكر لحلف شمال الأطلسي (النااتو)، لكنه قرر المضي قدما وقرر إنسحاب الولايات المتحدة من إتفاقية باريس للمناخ وTPP. ويشير رفضه للإتفاق النووي مع إيران ونقل المشكلة إلى الكونغرس إلى أن ترامب متردد في موقفه. ومع ذلك، فإن هذا المستوى من الإعتدال يمكن أن يكون مؤقتا. وتواجه الولايات المتحدة إنتخابات نصفية في عام ٢٠١٨. ومن المرجح أن يؤدي ترجيح كفة الحزب الديمقراطي في الإنتخابات التشريعية إلى جعل رئاسة ترامب أكثر حزما تجاه المصالح الوطنية فيما يتعلق بالتجارة والهجرة، مما يعرض العلاقات الأمريكية مع حلفائها للخطر. ومما يبعث على القلق أكثر من أي وقت مضى ردة فعل الإدارة على أية تهمة إضافية قد تتبناها اللجنة التحقيقية الخاصة التي تحقق في العلاقة بين حملة ترامب وروسيا. وأي دليل على تواطؤ ترامب مع روسيا في حملته الإنتخابية من شأنه أن يشل الإدارة ويرسل الأمة إلى أزمة حتى لو لم يؤدي إتهامه إلى إبعاده عن منصبه.

### ٤- معضلة بوتين بعد الإنتخابات:

من المؤكد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيعاد إنتخابه في آذار من عام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإنه يواجه خيارات صعبة في النهاية. وبدون إجراء إصلاح إقتصادي، من الممكن لبوتين أن يرسل روسيا إلى الإنحدار النهائي. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الإصلاح سيكون مزعجا، ومن المحتمل أن يزعزع أستقرار حكم بوتين. حيث تم تعيين أليكسي كودرين نائبا لرئيس المجلس الإقتصادي للرئيس في عام ٢٠١٦. وكان كودرين يشغل منصب وزير المالية الروسي منذ ١١ عاما حتى عام ٢٠١١. وقد قضى كودرين العام الماضي في الحديث عن آفاق الإصلاح قائلا: "إنه يدعم بوتين في خطته". ومع ذلك، تؤكد خطط كودرين للإصلاح على الإبتكار التكنولوجي الذي يحتاج إلى سوق الإتحاد الأوروبي من أجل النجاح. ومع ذلك، وبالتزامن مع تعيين كودرين، يأمل بوتين في التخلص من العقوبات الغربية، التي فرضها الإتحاد الأوروبي بالتنسيق مع الولايات المتحدة، وتواجه مقترحات كودرين للإصلاح مستقبلا معقدا. وبوسع بوتين تخفيف العقوبات الأوروبية إذا وافق على إتفاق توفيق حول أوكرانيا وزيادة التعاون الروسي في مجالات أخرى مثل مكافحة الإرهاب. بيد أنه سيواجه رد فعل قومي ضد هذه التدابير. كما أن الإصلاح الإقتصادي سيقوض نظام الرأسمالية المحسوبة الذي يفضل بوتين.

### ٥- إمكانية العمل الأوروبي بدون أزمة:

على الرغم من أن فرنسا قد أنتخبت أخيرا قائدا راغبا في التصدي للأزمة الإقتصادية الهيكلية، وتخليص أوروبا من ركود طويل الأمد، فإنه لا يزال من غير المؤكد قدرة أوروبا على الإصلاح في ظل أزمة تلوح في الأفق، وفي ألمانيا، أدى قرار المستشار ميركل للتعامل مع أزمة اللاجئين من خلال فتح الحدود للمهاجرين بقرار لا يحظى بتأييد شعبي

واضح، إلى تنامي تيار شعبي حقق مكاسب في الإنتخابات الأخيرة، وقد واجهت ميركل مشكلة في تشكيل الحكومة لأن إعادة تأسيس الائتلاف السابق مع الديمقراطيين الإشتراكيين يزيد من إمكانية الإصلاحات المالية للإتحاد الأوروبي في نهاية المطاف. وتعدت ميركل وماكرون بكشف النقاب عن رؤيتهما المشتركة لإصلاحات منطقة اليورو في آذار المقبل. ومع ذلك، فإن الخطر هو أن الضرورة الملحة لهذا الإصلاح أصبحت الآن مع نمو أوروبا أسرع مما كان عليه في السنوات. وسيستنزف خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، والرغبة أيضا في التعامل مع التغيرات الهامة الأخرى في أوروبا.

#### ٦- لا نهاية للصراع في الشرق الأوسط؛

يمكن أن تؤدي النزاعات السياسية والدبلوماسية في المنطقة إلى المزيد من نقاط التوتر بين مجموعة من الجهات الفاعلة. ومن المرجح أن تظل التوترات بين إيران والمملكة العربية السعودية، الناجمة عن المنافسة الإقليمية على النفوذ مرتفعة، مع تداعيات على الدول المجاورة. وستحتفظ إيران بمركزها الأمني المهيمن في المنطقة خلال عام ٢٠١٨، سواء من خلال دعم الشبكات العابرة للوطنية مثل حزب الله، والإستفادة من السياسة المتعثرة لمنافسيها، على وجه الخصوص في العراق.

ومن المرجح أن يظل تأثير إيران متعافيا، على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي والقوميون الشيعة مثل مقتدى الصدر لتقليل النفوذ السياسي للمليشيات الطائفية المدعومة من إيران. وقد فشلت المملكة العربية السعودية في كسر هيمنة حزب الله على السياسة اللبنانية، والآن سوف تكون كل من إيران وقيادة حزب الله في حالة تأهب لأي محاولات سعودية للتدخل.

#### الاستفتاء الكردي

وقد أدى الإستفتاء على الاستقلال الذي نظمه كرد العراق في عام ٢٠١٧ إلى تنامي احتمالات قيام أزمات سياسية وعسكرية في كل من العراق وسوريا في عام ٢٠١٨. ونظرا لتضائل دور الولايات المتحدة في تحديد الوضع النهائي للدولة السورية، التي تتسم بمزيج من النفوذ لإيران وتركيا وروسيا (جنباً إلى جنب مع نظام الأسد) وقد يتحركون ضد الكرد السوريين.

أما في العراق، فإن الصراع العسكري المحتمل بين الحكومة العراقية، والكرد، والمليشيات الشيعية المدعومة من إيران يمكن أن يستغل من قبل بقايا الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لزرع الفوضى، وأن لم يكن على نفس المستوى السابق.

#### ٧- تفاهم الفوضى في اليمن؛

إتخذت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خطوات للتعاون مع الجهات الفاعلة الجديدة على أرض الواقع، ولكن يبدو أن الحل السياسي للحرب الأهلية في اليمن غير محتمل. وعلاوة على ذلك، فإن الكارثة الإنسانية في البلد لن تزداد إلا سوءاً. إن وفاة الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على يد شركائه الحوثيين أضافت طبقة أخرى من التعقيد إلى الوضع السياسي، مما جعل تحقيق السلام على المدى القريب أقل احتمالا. إن استمرار إطلاق الصواريخ البالستية من قبل الحوثيين ضد الرياض يمكن أن يؤدي إلى رد عسكري غير متكافئ من المملكة العربية السعودية ويؤدي إلى حصار يدفع اليمن إلى المجاعة تماما.

#### ٨- تباطؤ الإصلاح في المملكة العربية السعودية، ومخاطر التبذير، والإجباط والإستياء؛

سيستمر تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل في الرياض اعتمادا على رؤية ٢٠٣٠، والتحرك ببطأ سيكون محبطاً لمؤيدي الحكومة. وفي الوقت نفسه، ستستمر القطاعات المحافظة التي تقاوم التغيرات مثل السماح للنساء بقيادة

المركبات، وتنمية مشاعر الإستياء تجاه الحكومة سيزداد لأن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود قد يسلم التاج لأبنة، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في عام ٢٠١٨، وهذا من الممكن أن يغذي الإستياء والصراع المحتمل داخل العائلة المالكة. ويمكن للمملكة العربية السعودية أن تشهد تصعيدا للتوترات مع كل من إيران وقطر. ونظرا لقرب العائلة الملكية السعودية من إدارة ترامب، فإنها قد تواجه أيضا نكسة محلية وإقليمية في حال تصاعدت التوترات الإسرائيلية الفلسطينية الناجمة عن أعراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل.

#### ٩- التهديد الإرهابي يتزايد خارج الشرق الأوسط:

إن تلاشي مكاسب داعش في سوريا والعراق تعني أن الإرهاب قد يزداد في أماكن أخرى، مع عودة عدد كبير من المقاتلين الأجانب إلى أوروبا وروسيا. فقد شهدت أوروبا ارتفاعا في الهجمات الإرهابية على مدى العامين الماضيين مع تزايد عدد الحوادث المميتة في أوروبا الشرقية بما فيها روسيا. فقد جاءت هجمات سانت بطرسبرغ الأخيرة للتذكير بأن روسيا مازالت معرضة للهجمات الإرهابية بسبب عشرات الروس الذين انضموا إلى الجماعات الإرهابية وحاربوا في الشرق الأوسط. وهناك المزيد من التهديدات الإرهابية في جميع أنحاء العالم ليس بإمكان أي جهاز مخبرات غربية أو روسية التعامل معها.

#### ١٠- الشعبية:

من المبكر جدا أن يتم رفضها، إذ أن حركة (النجوم الخمسة) في أوروبا حظيت بتأييد متزايد في إستطلاعات الرأي قبل إنتخابات آذار المحتملة. وفي حين أنه من غير المرجح أن تكون قادرة على تشكيل حكومة، فإن تحالفا بين اليمين الشعبوي في الرابطة الشمالية وحزب يمين فورزا إيطاليا للشعبوية والمشككين بالإتحاد الأوروبي في إيطاليا، والعديد من دول أوروبا الغربية الأخرى التي خاضت معاركها ضد المرشحين للإنتخابات الشعبية طوال عام ٢٠١٧، هي المعارضة الشعبية لتيار يبدو أنه لا يمكن وقفه من المهاجرين القادمين من أفريقيا والشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، يحظى العمدة اليساري السابق للعاصمة المكسيكية، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، بتأييد متزايد كمرشح للرئاسة، مدفوعا بردة فعل شعبي ضد ترامب وتصريحاته المزعجة حول المكسيكيين. من جانب آخر، فوز أوبرادور في الإنتخابات خلال حزيران المقبل، قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الأمريكية المكسيكية، مما يعرض منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للخطر. وفي البرازيل، يستعد الرئيس السابق لويز ايناسيو لولا دا سيلفا للعودة في إنتخابات تشرين الثاني، رغم إدانته الأخيرة بتهم الفساد. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي لوائح الإتهام الأخرى إلى عدم أهليته. ومن بين المرشحين الآخرين جاير بولسونارو الشعبوي اليميني الذي أشاد باللجنة العسكرية السابقة في البرازيل أو النظام. وقد يكون أنتصار لولا أو بولسونارو مدمرا، مما قد يعرقل الإنتعاش الإقتصادي الهش للبرازيل.

\* اعداد : (ماثيو بورون) و( روبرت أ. مانينغ) و(أوين دانيلز) ثلاثة من كبار الباحثين في ATLANTIC COUNCIL.

\* الترجمة: مركز المستقبل للدراسات.

## الخصومة بين الإمارات وقطر في تصاعد

\*سايمون هندرسون

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١/٢١

بعد عدة أشهر من الهدوء النسبي، عاد الشجار القطري مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر ليحتد مجدداً بسبب سلسلة من التطورات السريعة، وهي:

- في الحادي عشر من كانون الثاني/يناير، أفادت وكالة الأنباء القطرية بأن حكومة الدوحة رفعت شكوى للأمم المتحدة مفادها أن طائرة مقاتلة إماراتية خرقت الأجواء القطرية لفترة وجيزة في الواحد والعشرين من كانون الأول/ديسمبر.

- في الثالث عشر من كانون الثاني/يناير، أكدت قطر أن طائرة نقل عسكرية تابعة لدولة الإمارات حلقت عبر مجالها الجوي في طريقها إلى البحرين بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير.

- في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير، ادعى أحد الشيوخ القطريين غير المهمين ويدعى عبدالله بن علي آل ثاني أنه محتجز رغماً عن إرادته في العاصمة الإماراتية أبوظبي. ويشار إلى أن الشيخ عبدالله كان قد التقى خلال شهر آب/أغسطس الماضي بقيادة سعوديين في خطوة فسرت على أن الرياض تعتبره البديل المفضل عن حاكم قطر الأمير تميم بن حمد آل ثاني، فإذا بقطر تندد بخطوته هذه، مما دفعه إلى اللجوء إلى المنفى في الإمارات.

- في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير، أفادت وكالة أنباء الإمارات أن حكومة أبوظبي تقدمت بشكوى إلى الأمم المتحدة بعد أن اقتربت مقاتلات قطرية من طائرتين تجاريتين إماراتيين كانتا تستعدان للهبوط في البحرين.

- في السابع عشر من كانون الثاني/يناير، أفادت بعض التقارير أن الشيخ المنفي عبدالله سافر إلى الكويت للخضوع لفحوصات طبية في مستشفى عسكري، ما كذب ادعاءه بأنه عاجز عن مغادرة الإمارات.

لقد اندلعت الأزمة الدبلوماسية الأولية في أيار/مايو ٢٠١٧ حين زعم أن وكالة الأنباء القطرية تعرضت للاختراق من قبل قرصنة استخدموها وغيرها من قنوات الدولة الإعلامية لإرسال تقرير خاطئ يقتبس عن الأمير حمد قوله: "لا يوجد سبب وراء عداة العرب لإيران". ومن خلال تجاهلها للانكار القطري النافي لهذه الأقوال، قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر رسمياً علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة بعد اسبوعين من ذلك، وفرضت حصاراً اقتصادياً على قطر، وحظرت تحليق الطائرات المدنية القطرية في أجوائها. ثم أعلنت عن لائحة تضمنت ثلاثة عشر مطلباً كشروط مسبقة لاستئناف العلاقات، ومن بينها كبح تمويل الإرهابيين، ووقف البث العدائي لشبكة تلفزيون "الجزيرة" القطرية، والحد من الروابط مع إيران.

لكن صحيفة "واشنطن بوست" أفادت خلال شهر تموز/يوليو بأن الإمارات قد خططت لحادثة الاختراق التي وقعت في أيار/مايو، ومع ذلك استمر الخلاف الدبلوماسي على ما هو عليه. وعلى الرغم من أن السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة وصف تقرير الصحيفة بأنه "كاذب"، إلا أن أهم المعلومات التي توصل إليها التقرير نُسبت إلى مسؤولي المخابرات الأمريكية الذين لم يُكشف عن هويتهم، ومنذ ذلك الحين أقرّ الدبلوماسيون من مختلف أنحاء الخليج بدقة هذه المعلومات.

### الغموض غير البناء

تُعزى الأحداث الأخيرة جزئياً إلى الترتيبات المزعجة لحركة المرور الجوية في الخليج. فالطائرات المدنية المتجهة شرقاً على طول ساحل الخليج الجنوبي تخضع أولاً لسيطرة البحرين قبل أن تسلم إدارتها إلى الإمارات. أما قطر فليست معنية بها، ولذلك اضطرت طائراتها إلى التحليق شمالاً فوق المنطقة الخاضعة للسيطرة الإيرانية منذ أن منع المراقبون البحرينيون والإماراتيون من التحكم بها. وفي الوقت نفسه، تواصل الطائرات المدنية البحرينية والإماراتية عبور الأجواء القطرية (في أيلول/سبتمبر، راقب كاتب هذه المقالة شاشة رحلة "طيران الخليج" البحرينية التي كان يستقلها ولاحظ أن الطائرة كانت تحلق فوق شمال قطر في طريقها إلى أبوظبي. ويؤكد موقع [flightaware.com](http://flightaware.com) هذه الخصائص الغريبة وغيرها في ما يخص طرق المرور الخليجية).

هذا وينطوي الحظر على قطر على جوانب مبهمة أخرى. فقبل ثلاثة أيام من كتابة هذه السطور، على سبيل المثال، اشترى كاتب المقال ريالاً قطرية عند مركز تصريف العملات في مطار أبوظبي. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من شأن الانشاقات الحاصلة في الخليج. ففي القسم المخصص للأطفال من "متحف اللوفر" الجديد في أبوظبي، تُعرض خريطة لجنوب الخليج لا تظهر فيها بتاتاً شبه الجزيرة القطرية - وهذا حذفٌ جغرافي ربما يتعارض مع موافقة فرنسا على السماح لأبوظبي باستخدام اسم اللوفر.

وفيما يتعلق بخطر التصعيد العسكري، فليس لقطر على الأرجح أي مصلحة فعلية في هذا السيناريو. إذ أن السعودية أغلقت الحدود البرية الوحيدة لقطر، وبذلك تدرك الدوحة أنها أصبحت اليوم مجرد جزيرة لا تملك الوسائل الموثوقة لتلبية احتياجاتها إلى ما لا نهاية. وفي حين وفرت لها إيران طريقاً بديلاً لوارداتها الغذائية، إلا أنه لا يمكن ضمان أي تعاون إضافي مع طهران أبعد من ذلك. وكما قال دبلوماسي محلي، فإن الروابط السياسية بين قطر وإيران "غير ملحوظة".

### هل تتولى الإمارات القيادة؟

يعتقد العديد من الدبلوماسيين في المنطقة أن من يوجّه دفة الأزمة ليس الجانب السعودي، بل الزعيم الإماراتي الفعلي ولي العهد الأمير محمد بن زايد. ووفقاً لدولة الإمارات، يواصل والد أمير قطر، حمد، الإضطلاع بدور رئيسي في عملية صنع القرار في البلاد رغم تنازله عن منصبه في عام ٢٠١٣. إلا أن الدبلوماسيين المحليين ينفون هذه الفكرة نفيًا قاطعاً ويصرحون أنهم لم يعودوا يتتبعون ما يعرف بـ "الأمير الأب".

أما من ناحية الافتراض السائد على نطاق واسع بأن الأزمة على وتيرة هادئة بدلاً من تأججها، فقد يكون التصعيد الأخير - سواء كان حقيقياً أم مجازياً - وسيلةً تعيد فيها الإمارات التأكيد على فكرتها بعد الإحراج الذي اعترها بسبب قضية الشيخ القطري المنفي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اتهم رئيس الوزراء المصري السابق أحمد شفيق، أبوظبي أيضاً باحتجازه ضد إرادته بعد أن قضى بعض الوقت في المنفى الإماراتي، ولذلك فإن حساسية الإمارات بشأن هذه الأمور كانت قد وصلت حدتها من قبل.

### الرد الأمريكي

يطرح هذا الوضع مشكلة أمام الولايات المتحدة، فيكاد يكون من المؤكد أنها على يقين بما حدث خلال حوادث المجال الجوي حتى لو رفضت حتى الآن التصريح عنها علناً. فمركز العمليات الجوية المشتركة في قاعدة العديد الجوية في قطر يملك شاشة ضخمة قادرة على عرض جميع حركة المرور الجوية من جنوب العراق إلى أفغانستان، ولا شك في أن الطاقم العسكري الأمريكي المؤلف من عشرة آلاف فرد والمنتشر في شبه الجزيرة القطرية يتحلى بإمكانيات تقنية أخرى تتيح له رصد كافة حركات الإقلاع والهبوط العسكرية في تلك المنطقة. وتدعي الإمارات أن المقاتلات القطرية المعنية بالحادثة الأخيرة المتعلقة بالطائرتين التجاريتين أقلعت من قاعدة العديد.

وفي الخامس عشر من كانون الثاني/يناير، أعلن البيت الأبيض أن الرئيس ترامب أجرى مكالمة هاتفية مع أمير قطر شكره فيها على جهود الدوحة "لمكافحة الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله، بما في ذلك كونها واحدة من البلدان القليلة التي التزمت بمذكرة التفاهم الثنائية". لكن لم يُفد عن أي حديث مماثل بين البيت الأبيض وقادة الإمارات - وهذا ليس بالأمر المستغرب نظراً إلى استياء واشنطن الظاهري من رفض الإماراتيين معالجة الأزمة الخليجية. ومن جانبهم، قد يشعر الإماراتيون بالامتعاض من اللهجة الودية التي استخدمها الرئيس الأمريكي حول قطر. ولكن في كافة الأحوال، يجب على واشنطن التنبيه تماماً إلى الجوانب الشخصية التي تنطوي عليها الأزمة، بما فيها العداء الشديد الذي قد يتطلب التعامل الحذر لتجنب أي تصعيد إضافي.

\* سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن.

## دعوة للمساواة والقضاء على التفاوت

\*بيرني ساندرز

موقع <زي نت> ٢٢/١/٢٠١٨

نحن نعيش اليوم في عالم من التفاوت الاقتصادي الفاضح، حيث أثرى الأثرياء، وكبريات الشركات تسيطر على أقدار البشرية. ولا بد من أن يتحد المسحوقون في هذا العالم من أجل مستقبل الحرية والمساواة والكرامة للجميع. ننظر في حالة عالمنا في ٢٠١٨: بعد كل الحروب، والثورات ومؤتمرات القمة العالمية خلال السنوات الـ ١٠٠ الأخيرة، نحن نعيش اليوم في عالم تتمتع فيه حفنة من أفراد أثرياء، بشكل لا يصدق، بسيطرة غير متكافئة على الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع العالمي.

وهناك واقع يصعب فهمه، هو أن أغنى ستة أشخاص في العالم يملكون الآن ثروة أكبر مما يملكه النصف الأقل ثراء من سكان العلم - أي ٣,٧ مليار إنسان. علاوة على ذلك، أغنى ١٪ يملكون ثروة أكبر مما يملكه الـ ٩٩٪ الآخرون. وبينما يتباهى أصحاب المليارات برفاهيتهم، يكافح نحو واحد من كل سبعة أشخاص في العالم من أجل البقاء اعتماداً على دخل يقل عن ١,٢٥ دولار في اليوم. ومن أكثر ما يربع هو أن نحو ٢٩ ألف طفل يموتون يومياً في العالم نتيجة لأمراض يمكن الوقاية منها كلياً، مثل الإسهال، والملاريا والالتهاب الرئوي.

وفي الوقت ذاته، هناك عبر العالم نخب وحكومات تمثل القلة وتبذر مليارات بأشكال منافية للعقل. وعلى سبيل المثال، يملك أحدهم ٥٠٠ سيارة «رولز رويس»، ويعيش في واحد من أضخم قصور العالم، وهو مبنى مكون من ١٧٨٨ غرفة. وفي بلدان كثيرة، ينتقل شبان أثرياء بطائرات خاصة عبر العالم، بينما يعاني ملايين من البطالة، ويموت ملايين الأطفال نتيجة للفقر، وعدم توفر غذاء، ومياه نظيفة.

إضافة إلى ذلك، بينما يعيش مئات ملايين الناس في ظروف من الحرمان المطلق، يزداد تجار الأسلحة غنى مع إنفاق الحكومات تريليونات الدولارات من أجل شراء أسلحة.

ليس هذا فحسب، بل إن أناساً كثيرين عبر العالم فقدوا إيمانهم بالديمقراطية التي يفترض أنها حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب.

وفي وسط كل هذا التفاوت الفاضح، يشهد العالم مظاهر تنذر بخطر الاستبداد والتطرف اليميني الذي يغذي الأحقاد العرقية.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب على أولئك الذين يؤمنون بالديمقراطية والحكم التقدمي أن يجمعوا كل الناس العاملين وذوي المداخل المتعدية حول أجندة تعكس احتياجاتهم. ويجب علينا أن نطلق حركة عالمية تتصدى لجشع وإيديولوجية طبقة أصحاب المليارات، وتقودنا إلى عالم من العدالة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. هل سيكون هذا نضالاً سهلاً؟ كلا بالتأكيد. ولكنه نضال لا يمكننا التهرب منه.

ولا بد من إطلاق حركة تقدمية عالمية تلتزم بمعالجة التفاوتات بين الأمم وفي داخلها. ويتعين على مثل هذه الحركة أن تقضي على «عبادة المال»، وعلى عقلية «البقاء للأصلح».

وإليكم مثال واحد على ما يجب أن نفعله: كشفت وثائق دامغة أن أثرى الأثرياء، وأكبر الشركات في العالم يودعون ما بين ٢١ و٣٢ تريليون دولار في ملاذات ضريبية تجنباً لدفع حصة عادلة من الضرائب. وإذا قضينا على هذا التحايل، سوف تساعدنا المبالغ المتوفرة من المال على وضع حد للجوع، وتوفير مئات ملايين الوظائف، وتقليص الفروق الفاضحة في المداخل، والعمل بجدية من أجل زراعة مستدامة وطاقة نظيفة.

والتصدي لجشع ونفوذ كبريات الشركات العالمية وأثرى أثرياء العالم هو العمل الأخلاقي الذي يجب القيام به. ونحن نستطيع تحقيق كل ذلك إذا كانت لدينا الشجاعة لكي نتحد معاً، وتتصدى لسلطة المصالح الكبرى. ويجب علينا أن نفعل ذلك من أجل أبنائنا، وأحفادنا، ومستقبل كوكبنا.

\*سيناتور أمريكي تقدمي يصف نفسه بأنه «ديمقراطي اشتراكي»



## المنحنى الطويل والهزيل للثورة الديمقراطية

\*حاتم مراد

(لوموند) : ٢٢/١/٢٠١٨

**ترجمة: عبدالرحمن الحسيني - تونس:** كان من المفترض أن تؤشر الثورة التونسية على انفصال جوهري عن الماضي. لكننا نتفاجأ، بعد سبعة أعوام من اندلاعها، برؤية أن العديد من الشرائح التونسية ما تزال ملتصقة بالماضي وبقايا وطقوسه. وهي تدافع عنه بقوة. وقد ترددت أصداء المذكرين بإصرار بالدين، رائد الاستقلال التونسي الحبيب بورقيبة وخلفه المعزول زين العابدين بن علي، بصوت عالٍ في الأعوام التي أعقبت الثورة، وأذنت بدخول البلاد فترة من الندم.

إننا نتحدث عن الحرية، ومع ذلك نحب أن نستعيد الحكم المطلق القديم. ونتحدث عن الديمقراطية، لكننا نحب أن نفسح المجال لإدارة إسلاموية. وفي العام ١٧٨٩، وبعد أن تمكنت الثورة الفرنسية من استئصال الأرستقراطية ورجال الدين الفرنسيين، وأظهرت أنهم بلا معنى، هل كان باستطاعتهم استعادة كل شيء كانت التيارات قد جرفته بعيداً؟ وبعد سبعة أعوام من ثورة كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ التي أطلقت الربيع العربي، أصبح أولئك الذين يشعرون بالحنين إلى الدين وسلطة الدولة يعثرون على أرضية مشتركة.

يلتصق الإسلاميون بقانون مقدس غير قابل للتغيير، والذي شاهده المغاربة وعاشوه من خلال أعراف ومثُل "السلف الصالح" - وهو نموذج ظل متمتعاً بحصانة على مدار الأربعة عشر قرناً التي تلت. وبذلك، تلخص الحالة الاجتماعية والروحية التي عاشها مسلمو القرن السابع تاريخ إنسانية المسلمين - العرب بأكمله. إنه صالح لكل زمان ومكان. ولا حاجة إلى إضافة أن القانون الوضعي لم يعد مهماً، فهو مدنس. والتاريخ يتوقف هنا.

على نحو مشابه، يتمسك الحداثيون العلمانيون ببقايا الماضي أكثر من تمسكهم بفكرة التقدم. وهم يوقرون رؤية للتاريخ ظلت تتدفق حتى أوقفها رجل واحد: بورقيبة، والد تونس الحديثة الذي أصبح، وفقاً لرؤيتهم، نوعاً من كائن نبوي، بل وحتى عابر للتاريخ: إنه في كل مكان وفي لا مكان، وهو يعيش داخل كل التونسيين عابراً للزمن.

بعد عبادة صنم بورقيبة، جاءت عقيدة عبادة الفرد لبن علي، الرجل العسكري الذي أحب الأساليب الوحشية والحكم من خلال سيادة الصمت. وكان الرجل ماهراً في فن نزع الأسلحة. وطبق معاملة شبه بوليسية على ظاهرة سياسية واجتماعية. ويشكل ذلك تضاداً واضحاً مع قادة اليوم، المتواطئين مع الإسلاميين، الذين هم ميكافيليون في حد ذاتهم.

باختصار، بالنسبة لبعض الحداثيين، فإن النظام كان مزية للماضي بقدر ما هو الاضطراب والارتباك بالنسبة للحاضر المخنوق. ويسود الالتصاق بالأوتوقراطية على التقدير الحالي لوضع ديمقراطية ما تزال تترنح بالتأكيد. لكن غضبهم ضد الثورة أو ضد الرجال الممسكين بالسلطة التي تقود الانتقال السياسي هو حقيقة من حقائق الثورة، من حقائق الحرية التي تأتي بعد سلبية أسلافهم أو إذلالهم من جانب السلطة، أو الحزب المفرد أو العائلة الحاكمة. وما تزال هذه الجهات الحداثوية تتعرض للتثبيط بفعل التدفق الهائل للإسلاميين في المرحلة الانتقالية، كما لو أنهم جاؤوا من العدم.

وهكذا، يكون من المألوف، بعد ثورة جعلت ملعونة بسرعة، أن يتم القبول بابتهاج بالماضي - البعيد أو المعاصر على حد سواء - للحفاظ على تقاليد نظام عفا عليه الزمان، وحتى الندم على مزاياه. ولكن عندئذٍ، كيف تمكن إزاحة دكتاتور وتأسيس نظام ديمقراطي جديد، من دون الإسلاميين، الذين كانوا هم في حد ذاتهم ضحايا من الدرجة الأولى للدكتاتورية؟

يشكل الإسلاميون ثلث الناخبين التونسيين، ويجب بذلك أن يُحاربوا باستخدام الديمقراطية، لا الإرهاب - كما كان الحال في عهد بن علي - ولا عن طريق قطع رؤوسهم، كما أراد بورقيبة أن يفعل عشية الانقلاب الذي نفذه بن علي في العام ١٩٨٧. في الديمقراطية، يتواجه الأضداد مع بعضهم بعضاً. ونحن نحاول التمدن والتحضر من خلال الحرية ومن خلال حكم القانون. وتتطلب الديمقراطية الشجاعة أكثر بكثير من الأساليب السريعة. وعلى عكس الأنظمة الأخرى، تتجرأ الديمقراطية على مواجهة الرذائل مباشرة، حتى لو كان ذلك في خضم الفوضى الواضحة. كانت الثورة، قبل سبعة أعوام، صادقة وقابلة للتنبؤ بها في الوقت نفسه. والناس يصنعون الثورات لأن الحالة الاجتماعية والسياسية السابقة تصبح غير محتملة ولا تطاق، ولأنها لا تعود تواكب حركة الأفكار والآراء. إنهم ليسوا، من النظرة الأولى، الأفكار أو المفكرين هم الذين حفزوا "ثورة الكرامة"، وإنما جلبتها كتل من الأفكار والآراء التي بلا شكل، والتي عملت، بالنظر إلى مشهد نصف قرن من امتهان الكرامة اليومي، على وضع القوى المادية والفيزيائية قيد الحركة ببطء.

وحتى لو فعلت ذلك بصمت وبحركة بطيئة، فإن الثورات هي أيضاً مآثر رأي يتحرك أماماً، وأحياناً يحرض ويحث المقاومة على التقدم. وفي حالة تونس، كان هذا الرأي في مرحلة تراكم منذ اندلاع الحركة الديمقراطية في أواخر السبعينيات، عندما بدأ نظام بورقيبة في الانهيار بالتزامن مع ظهور مجتمع مدني جنيني تمثله الحركة الثلاثية للديمقراطيين الاشتراكيين" واتحاد الشغل التونسي العام" ورابطة حقوق الإنسان التونسية.

والآن، بعد الثورة، فإنها الدولة الديمقراطية هي التي يجب أن تشكل الحضارة السياسية والأخلاقية. وتظل الديمقراطية فوضوية، وأحياناً مخيبة للآمال. ولكن لا يمكن رفضها بذريعة أنها تتحدى ماضياً انتهى منذ أمد بعيد ولا يمكن أن يعود، ولم يعد يعبر عن حاجة الشعب. هل نستطيع أن نعيد الاسترقاق ونظام الوراثة، وحق الولادة وتعدد الزوجات؟ الجواب، بطبيعة الحال، هو: لا.

حتى أن التمييز في حقوق النساء في الوراثة قد محاه التاريخ وتقدم الحضارة والرأي. فالحضارة تتحرك للأمام وليس للخلف. وحتى لو أعطت الانطباع بأنها في حالة ركود بعد حادث تاريخي (حرب أو أزمة أو مجاعة)، فإنها لا تمحو أفكار التقدم الفلسفي والأخلاقي. وكلاهما يستأنف مسيرته الطبيعية فور تدوين التاريخ للحظات فقدان الوجهة والاضطراب.

دائماً ما يعلن أولئك الذين يحنون إلى الأنظمة القديمة، سواء كانت دينية أم علمانية، أن الحرية التي جلبتها الثورة تلحق الضرر بنا. لكن ما يضر بنا في الحقيقة هو أن الثورة علقت الحرية، الحرية الحقيقية، الحرية تظل موضوعاً لسوء الفهم والاستغلال من الأحزاب (من تلك التي في السلطة أو في المعارضة على حد سواء)، ومن المحرضين والحركات التي تجهل معناها، والتي تريدها لنفسها فقط وليس للآخرين. هذا هو ما يحدث في الانتقالات السياسية.

يجب علينا أن ندع التاريخ يقوم بعمله. دعونا نعد الإصلاحات التي يجب أن تحسن الأشياء، ودعونا نقبل التداعيات الضرورية وتشويهات الثورة والانتقال الذي هز أركان نظام سياسي وجيوسياسي كامل، بتقاليده، ومزاياه، وتبنيه. دعونا لا نتظاهر بأننا نستطيع حل كل شيء بضربة من السيف. دعونا نسر في الطريق التي فتحته الحرية" فسوف يقودنا دائماً إلى مزيد من الحرية. إن الإسلاموية شر، شر مهلك - ولا أحد ينكر ذلك. لكن دعونا لا نسئ الحكم على الوضع. إن النضال الآن سياسي وقانوني وديمقراطي، شريطة أن يُخاض في إطار مؤسسات حديثة.

دعونا لا نكون من الذين ينظرون إلى الخلف، ولا وحشيين أو غير متسامحين. ودعونا نثق في التقدم، في التعزيز القادم للمؤسسات الجديدة، من دون أن نتخلى عن احتراسنا الذي يعطينا دائماً الحق في معاقبة الشر عندما يستحق العقاب. لقد نثرت الثورة بذوراً طيبة. وسوف يترتب علينا الانتظار حتى تأتي اللحظة المناسبة للحصاد. ولعل أهم شيء هو العيش في القرن الذي يوجد فيه المرء وليس في قرن عاش فيه آخرون. دعونا لا نكون "مقلدين حديثين للآثار البائدة" باستخدام كلمات بنيامين كونستانت الجميلة. وبدلاً من ذلك، دعونا نكون خالقين تقديميين للحدث.

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة قرطاج ومؤسسة الجمعية التونسية للدراسات السياسية.

## تساؤلات جيل.. الثورة الصامتة

\*د. شفيق ناظم الغبرا

قنطرة: ٢٢/١/٢٠١٨

جلست مع صديق عربي في إسطنبول اثناء حضور مؤتمر، وبينما نقفز بين المشكلات والقضايا في جملة من هنا ورأي من هناك اذا به يشعر بالإعياء فلا يوجد قضية في إقليمنا تقترب من حل. وبينما نتحدث قفز للحوار صديق ثالث: شعوبنا تدمر بجهد من أطراف عدة، نحن في آخر حسابات الدول، إذ لا ينظر اليها كعرب إلا بصفتنا ورقة من أوراق الدول والأمم المحيطة بنا كما وبهد عدد من قادتنا العرب. شعوبنا العربية تدفع الثمن من قوتها وحياتها واقتصادها ومستقبلها، كل الحلول عندما يتم حسابها بما فيها تلك التي يقال بأنها قد تقع في سوريا أو ليبيا أو غيرها ستكون على حساب الشعوب. وهي بالتالي ليست حولا لمشكلات متفجرة بل مقدمة لمراوحة طويلة وإعادة طرح المشكلة مجددا. أن الأسئلة عن العرب لا يمكن ان تتوقف وذلك لأن وجودهم على المحك.

لنأخذ الحالة السورية، لقد قام الشعب بثورة، بينما رد النظام عليها بتدمير شامل لسوريا شعبا ودولة. القصة لا تقف عند النظام، فقد أدى التردد التركي لتفويت الكثير من الفرص على المعارضة السورية، وأدى تدخل الدول العربية بدوره لتشتيت قوى المعارضة، وأدى فيما بعد التدخل الروسي عام ٢٠١٥ لتغير كل قواعد اللعبة، أما الدور الإيراني فقد نجحت المعارضة في بناء توازن معه عند حد محدد لولا التدخل الروسي. كل المؤشرات تؤكد بأن الدول المحيطة بسوريا مهمة بقضايا قد لا تعود بالنفع المباشر على المسألة السورية لكنها قد تخدمها أيضا بمحض الصدفة، فالإتراك مهتمون بالمسألة الكردية، وتعاملهم مع سوريا مرتبط بهذه المسألة، وهذا قد يفيد القوى السورية المعارضة، بينما روسيا تعي جيدا بأنها ستخسر في سوريا لو خسرت إيران، وذلك لأن ما يثبت الأسد على الأرض ليس الجيش الروسي بل الوجود الإيراني، وهذا يجعل التحالف الإيراني الروسي مستمر. أما الولايات المتحدة فتبحث عن طريقة لتبقى في سوريا وفي غيرها، وهي لهذا جعلت من الكرد جوهر سياساتها تجاه سوريا. ولو درسنا كل مسألة متفجرة في الإقليم سنجد بأن ليبيا واليمن تمران بذات التعقيد الذي تمر به سوريا. بل يجري اليوم تدمير اليمن دون أدنى إعادة نظر في الحرب ونتائجها المدمرة. لهذا فالقضايا العربية المختلفة بما فيها قضية سوريا ستعاني من المراوحة لسنوات عدة قد تصل للعشر، بل يتضح أنه في ظل غياب حل سياسي يغير الأوضاع التي أدت بالاساس للثورات والعنف فالمراوحة مستمرة في طول الإقليم العربي وعرضه.

ما يريده الشباب في العالم العربي هو جوهر الموضوع وسبب الإحتقان العربي الأعمق. كل المؤشرات تشير إلى انه يريد نظاما سياسيا يحترم جهده ويصنع تعليما عصريا متقدما يساوي بين الشاب والشابة، يريد نظاما ينمي العدالة الإنسانية ولا يكون سببا في نشر الظلم والفساد، يريد نظاما مسانلا يحميه من الفساد والتسلط والجشع. الشباب يريد أن يشعر بأنه في دولة يحترمها ونظام سياسي يلبي طموحاته من خلال إشراكه في صناعة القرار وبناء الاستقرار. الشباب يريد إقليما عربيا جاذبا وليس طاردا للناس، مكان يحتوي طاقات الشباب ويؤمن لهم حق التجربة والخطأ والإرتقاء.

الحالة الطاردة العربية ادت لوجود خمسة ملايين عربي في تركيا. من الخمسة ملايين عربي ثلاثة ونصف منهم سوريين. في الخمسينات والستينات كان العرب يتجمعون في بيروت هربا من عنف الأنظمة العربية، أما اليوم فأصبحت إسطنبول التركية مكانا لمئات الألوف من المصريين والفلسطينيين والليبيين بالإضافة لدول الخليج. الشتات العربي لا نهاية له ولا حدود له، انه منتشر بعدد قضايا العرب ومشكلاتهم.

العرب على المحك، والقضايا الأخرى خارج دائرة الحروب المباشرة تضع الدول في مرمى النيران. فما الذي سيقع بين دول الخليج في حال استمرت القطيعة والازمة الخليجية طويلا؟ بالطبع مزيد من الإبتعاد عن مجلس التعاون واطاره الجامع ومزيد من التدمير الذاتي. ماذا سيقع مع الأمراء ورجال الأعمال المحتجزين في المملكة العربية السعودية، وما الذي سيقع مع المثقفين والدعاة الذي أودعوا سجون المملكة؟ يصيب كل تحليل إن إعتبر بأن شكل التعامل وطريقة حل هذين البعدين سيقرر الكثير في المرحلة القادمة في المملكة العربية السعودية كما وفي منطقة الخليج. مصر تمر بمرحلة مفصلية الآن. ماذا سيقع في مصر وإنتخاباتها في الشهور القليلة القادمة؟ والأهم: هل تستطيع مصر تحمل سنوات أربع مع الرئيس السيسي تتميز بسقوط للاقتصاد المصري وتعميق لأزمة الحياة والمعيشة بالإضافة للأزمة السياسية والعنف والإرهاب؟ حالة العرب الراهنة أقرب للثورية دون أن يكون هناك ثورة.

## الجوع يعيد انتفاضة الشعوب العربية نحو الحرية

\*ريم خليفة

صحيفة (الراي اليوم) اللندنية : ٢٠١٨/١/٢٢

رسمت مؤسسة "فريدم هاوس" المعنية بأوضاع الحريات في العالم صورة قاتمة للحريات في المنطقة العربية. وقالت في تقريرها الذي صدر (١٦ يناير / كانون الثاني ٢٠١٨) حول أوضاع الحريات في مختلف أنحاء العالم خلال ٢٠١٧ بأن الأوضاع تتدهور بوتيرة متسارعة مقارنة بالسنوات السابقة، موضحة بأن "الديمقراطية تواجه أزمة حقيقة منذ العام الماضي و تأكلت فرص إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتراجعت حقوق الأقليات وحرية إعلام وسيادة القانون".

ومع نخلي واشنطن - بحسب التقرير- عن دورها التاريخي في نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية حول العالم. فان دولا عربية وجدت ذلك فرصة لمضاعفة ممارستها القمعية لمن يختلف معها. لكن مشهد الاحتجاجات عربيا في الشوارع والميادين عاد مع مطلع العام ٢٠١٨، وتحركت الاحتجاجات هذه المرة لاسباب اقتصادية بالدرجة الاولى، وقد لا تخمد بسهولة، لكونها مرتبطة بجوع او انخفاض ما يتوفر في جيب المواطن العادي.

هناك دول لم يخرج الناس فيها إلى الشوارع، وذلك بسبب احكام القبضة الحديدية وقمع الحريات ومنع التظاهر. اما منطقة الخليج التي تعد الأكثر ثراء، فانها عوضت عن عجز اقتصادياتها بما يتوفر من نقد حاليا، وبالحدوث عن رؤى اقتصادية بعيدة المدى قد لا ترى النور، ولكن تستخدم مؤقتا في امتصاص حالة الغضب.

أما في بعض الدول التي تحققت لديهم الحرية وحق التظاهر دون قيود اعتباطية، فهي اليوم أمام تحدى كبير خاصة بعد مرور سبع سنوات من انتفاضات الربيع العربي. وهذا الأمر ينطبق مع حالة تونس التي صنفت بالأولى عربيا في الحريات - بحسب فريدم هاوس- وهي اليوم تنتفض مرة أخرى بسبب ارتفاع الأسعار والضرائب. هذه الاحداث تأتي في ظل استمرار ملفات كثيرة لم تجد لها حلا في أوساط الشباب، كمثلا جزءا ليس صغيرا منه يحلم بالهجرة، والباقي يسعى من اجل لقمة عيش كريمة تحقق له جانبا من طموحاته. ربما لا تكون تونس والسودان ودولا عربية أخرى في نفس السياق مثل المغرب ومصر والأردن، او ليبيا و سوريا واليمن، فهناك فروق موضوعية، اذا ان بعضها يعيش حروبا وصراعات. ولكن معظم الدول العربية حاليا تشهد طفرة مفاجئة في كلفة المحروقات والسلع مع رفع الدعم، وفرض الضرائب بمختلف اشكالها. ودول الخليج اصبحت أيضا في السياق ذاته التي تمر به بقية الدول، وبالتالي فان المحرك الاقتصادي بدأ يأخذ اثره في الحياة من خلال دفع الفئات المختلفة في المجتمع الواحد الى التوحد حول ما يمس مستوى معيشتهم من دون استثناء.

اضافة إلى ذلك، فان هناك حالة من الخصاص تعيشها دولا مع شعوبها منذ العام ٢٠١١ وذلك لعدم تنفيذ اصلاحات تصحيحية حقيقية، او عبر عدالة انتقالية. ففي البحرين مثلا، وهو بلد عربي صغير في جغرافيته، لكنه كبير في مشاكله بالنسبة لمستوى حجمه. تجد هناك عنادا وانكارا لوجود مطالب سياسية مشروعة، وهذا أدى إلى تغييب تام لتعددية الإعلام والرأي الآخر في ظل فرض قرارات مفاجئة. كل ذلك يفقد الحكومة امكانية التواصل مع القطاعات التي لا تتمكن اغفال وجودها، وهذا ينعكس بضعف في الأداء الحكومي في امتصاص المشاكل الوطنية. فالتحديات الاقتصادية بدأت تفرض نفسها مع اصدار وتنفيذ قرارات مفاجئة عبر عملية احادية الجانب. وهذا كله قد يكون مقدمة لمشاكل أخرى قد نراها في دول خليجية اخرى، وذلك بسبب انتشار حالة غير مسبوقة من السخط.

عدد مما يجري حاليا تنبأ به تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠١٦، وهو السادس في سلسلة تقارير يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام ٢٠٠٢. فقد اشار التقرير الى ان "الاستمرار في تجاهل أصوات الشباب وإمكاناتهم والاكتفاء بمبادرات صورية أو مجتزأة لا تغير واقعهم يذكي اغترابهم عن مجتمعاتهم أكثر من أي وقت مضى".

واضاف تقرير الامم المتحدة ان كل ذلك يدفع الشباب "إلى التحول من قوة بناء في خدمة التنمية إلى قوة هدامة تسهم في إطالة حالة عدم الاستقرار وتهدد أمن الإنسان بمختلف أبعاده بشكل خطير قد يجهض عملية التنمية برمتها".

لقد وثق التقرير المعوقات الكبيرة التي يواجهها الشباب الساعون إلى تنمية أنفسهم في تعاملهم مع نطاق واسع من مؤسسات المجتمع عبر المنطقة العربية والتي تؤدي سياساتها في نهاية المطاف إلى إقصائهم بأشكال متعددة على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ووفقا للتقديرات فقد تزداد الهوة في المستقبل القريب، كما أن الاقتصادات العربية قد تعجز عن توليد ٦٠ مليون وظيفة بحلول العام ٢٠٢٠. هذا بالإضافة إلى المشاركة السياسية الضعيفة. وهذا لن يتحقق إلا إذا تم استثمار قدرات الشباب العربي، وتوسيع حيز الفرص المتاحة بعيدا عن حلول مؤقتة دون أن يدفع جوع الشباب إلى انتفاضة أخرى نحو الحرية.

\*كاتبة وإعلامية بحرينية

## جولة بنس.. وملاح تعامل الإدارة الأمريكية مع الشرق الأوسط

\*توماس جورجسيان

الإهرام: ٢٠١٨/١/٢٢

لا شك أن مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي في جولته الحالية في المنطقة . وما أثاره من ردود أفعال في الفترة الأخيرة بالرسائل التي يحملها معه يعكس أهم ملاح تعامل الإدارة الأمريكية مع الشرق الأوسط، وأيضا أهم توجهات وخيارات البيت الأبيض والرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع مرور سنة على قدومه للحكم.

يذهب بنس إلى المنطقة وإسرائيل لتأكيد أن القدس عاصمة إسرائيل.. وأن القرار الأمريكي إقرار واعتراف بواقع قائم وموجود . تجاهله رؤساء أمريكا السابقون . كما قال ترامب وكل من تحدث باسمه وباسم إدارته. وأيضا القيام بسحب ملف القدس من مائدة المفاوضات وحسم الأمر الآن ومن ثم التعامل مع مفاوضات التسوية السلمية على هذا الأساس. ولأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وقفا ضد هذا القرار الأمريكي كان الموقف الأمريكي المعلن . على لسان ترامب ومن ثم نيكي هيلي مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة . بأن من لم يقف مع القرار الأمريكي سيدفع الثمن غاليا.. وأن الفلسطينيين عليهم أن يعودوا إلى مائدة المفاوضات وأن المساعدات لهم مرهونة بتراجعهم عن موقفهم المتشدد ورفضهم غير المقبول . حسب التوصيف الأمريكي.. وجدير بالتذكير هنا أن بنس في حوار له مع شبكة فوكس نيوز أخيرا كان حريصا على القول بأن الخطوات التي اتخذتها الإدارة لصالح إسرائيل تعكس موقف ورغبة الرئيس والشعب الأمريكي.

وقبل زيارة بنس لإسرائيل جاء أيضا قرار تجميد وتعليق ٦٥ مليون دولار لـ الأونروا . المنظمة الدولية لإغاثة ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وتكرر الحديث ( من جانب الإدارة) عن ضرورة إعادة النظر في طبيعة العمل وآليات الأدوار التي تلعبها هذه المنظمة الدولية. ومع إثارة هذا الملف لم تتردد دوائر موالية لإسرائيل في أن تثير الشكوك ليس فقط تجاه نيات وسلوك الأونروا بل التشكيك في جدية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام . والتساؤل عن تعريفهم وتحديد تصنيفهم وأعدادهم بالضبط. كل هذا أثير ويثار من أجل التوصل ( هكذا يقال) إلى تسوية سلمية . صفقة القرن . التي تديرها وتتبناها إدارة ترامب . وفريق السلام بقيادة صهره جاريد كوشنر. واشنطن خلال الأسابيع الماضية . بعد المواجهة الحادة التي شهدتها العالم بين أمريكا والأمم المتحدة حرصت على التأكيد تمسكها بقرارها وعدم التراجع عنها مهما كانت الأسباب والمبررات.. وأيضا على الحديث المعتاد بأن الغضب الفلسطيني أو العربي مهما كان في الوقت الحالي فسوف يتلاشى مع الأيام.. وأن الدول العربية في الوقت الحالي تتخوف وترهب الخطر الإيراني وتريد مواجهته أكثر من الخطر الإسرائيلي.

هذا التشخيص الأمريكي وهذه النغمة تحديدا بتنوعياتها المختلفة تكررت على لسان مسؤولي الإدارة في تصريحاتهم الصحفية الشحيحة عددا ومضمونا أيضا على لسان خبراء الشرق الأوسط في مراكز الفكر المؤيدة لتوجهات الرئيس وخياراته بخصوص الشرق الأوسط.

وفيما يخص إقامة السفارة فقد تم الإشارة منذ أيام ومع الاستعداد لجولة بنس إلى التسريع بتحقيق هذا الهدف وذلك عن طريق إقامتها في مقر لقنصلية أمريكية تقع في القدس الغربية . حسبما ورد في صحيفتي نيويورك تايمز وول ستريت جورنال نقلا عن مسؤولين بالإدارة وأن الهدف من هذه الخطة إعطاء الفرصة لحل أسرع وأقل تكلفة لنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس. إذ يمكن العمل بالموقع الجديد مع بداية العام المقبل (٢٠١٩) وليس بعد سنوات وليس بتكلفة قد تصل إلى مليار دولار. وذكر في هذا الأمر أن فريقا من المسؤولين الأمريكيين من الخارجية الأمريكية ومن السفارة الأمريكية بتل أبيب قام أخيرا بزيارة هذا المبنى لمعاينته وتقديم الاقتراحات بشأنه.

نائب الرئيس الأمريكي في جولته الشرق أوسطية بالتأكيد سيظهر تشدده العقائدي. وسيذكر كإنجاز للإدارة بأن بعض الأموال الأمريكية المقدمة للأمم المتحدة كمساعدات إنسانية تخصص حاليا للأقليات المسيحية والأخرى في سوريا والعراق. والوفد الإعلامي الأمريكي الذي يصاحب بنس في جولته الشرق أوسطية. والأوساط السياسية والدبلوماسية تتابع الحدث وتراقب الحديث المرتقب عن الشريك والحليف الأساسي والستراتيجي إسرائيل خاصة أن إدارة ترامب قررت في عامها الأول ودون تردد أو تأجيل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. دون الأخذ في الاعتبار ما قد يحدث من تاجع لمشاعر الغضب لدى شعوب المنطقة.

## ماذا ترك بنس خلفه من انطباعات؟

\*فهد الخيطان

صحيفة (الغد) الأردنية: ٢٢/١/٢٠١٨

المؤكد أن نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس قد سعى خلال زيارته لعمان والقاهرة إلى تأكيد الشراكة القوية التي تربط بلاده بحلفائها التاريخيين في المنطقة، وتبديد المخاوف المشروعة من سياسات إدارة ترامب ومواقفه حيال القضايا التي تهم البلدين.

في باب العلاقات الثنائية ليس أمام واشنطن من خيارات سوى دعم قدرات دول مثل الأردن ومصر في المجالات الاقتصادية والعسكرية، فاستقرار دولة مثل الأردن يعني الكثير للولايات المتحدة التي تواجه تحديات شرق أوسطية كبيرة، ومنافسة شرسة مع قوى دولية وإقليمية لن تتردد في مزاحمتها بمناطق نفوذها.

لكن بنس قليل الخبرة في الشؤون الخارجية لبلاده، يعلم أن قلق دول في المنطقة يتجاوز ملف العلاقات الثنائية، ليشمل مسائل جوهرية كالقضية الفلسطينية.

وزير الخارجية أيمن الصفدي كان في واشنطن، وأجرى مباحثات مع نظيره الأمريكي. ولا شك أن الاجتماعات قد وفرت الفرصة للإحاطة بتصورات واشنطن المستقبلية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد القرار الكارثي لترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

والموضوع ذاته كان على رأس أجندة لقاء الملك عبدالله الثاني مع بنس في عمان أمس، بنس من جانبه مهد للقاء بتصريحات تطمينية في مطار ماركا أكد فيها دعم بلاده لحل الدولتين وعدم استباق نتائج المفاوضات بشأن القدس، وقد أدلى بتعليقات مماثلة عقب اجتماعه بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في القاهرة.

تقوم استراتيجية الأردن على دفع الولايات المتحدة لممارسة دورها في عملية السلام وطرح خطة لاستئناف المفاوضات تستجيب لمتطلبات الحل العادل وعلى رأسها مبدأ حل الدولتين والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة استقلالاً كاملاً، بالاستناد لقرارات الشرعية الدولية.

مباحثات بنس في عمان ولقاءات الصفدي في واشنطن لا بد وأنها وفرت للجانب الأردني حصيلة جيدة من المعلومات حول الخطوات المقبلة لإدارة ترامب بهذا الشأن.

لكن الجانب الفلسطيني بدأ متشائماً للغاية من المقترحات الأمريكية للتسوية، فما ورد في تقرير صائب عريقات المقدم لقيادة منظمة التحرير من تفاصيل للخطة الأمريكية المتوقع طرحها في نيسان (أبريل) المقبل، يوحي بأن "صفقة القرن" إن عرضت رسمياً، لا تلبي الحد الأدنى من متطلبات السلام العادل.

بالرغم من ذلك فإن دولا عربية من بينها الأردن لا تشاطر القيادة الفلسطينية موقفها الداعي للقفز عن الدور الأمريكي، والبحث عن رعاة جدد للمفاوضات مع إسرائيل.

المقاربة الأردنية مختلفة بعض الشيء، وتقوم على فكرة حشد القوى الدولية الفاعلة للضغط على واشنطن، والزامها بتقديم عرض منصف للسلام، وعدم التخلي عن دورها كوسيط نزيه يحترم متطلبات السلام العادل. ولهذه الغاية ستواصل الدبلوماسية الأردنية محاولاتها للتأثير قدر المستطاع على توجهات الإدارة الأمريكية، وتطوير خطتها لتنسجم مع الثوابت الفلسطينية والعربية.

من الصعب الحكم مسبقاً على النتائج، وإذا ما أصرت واشنطن على طرح خطة لا تأخذ بالاعتبار المصالح الفلسطينية، فما من قوة تستطيع فرض تسوية ظالمة على الفلسطينيين.

الأردن يضع ذلك في الحسبان، ويأمل أن تدرك إدارة ترامب ذلك قبل أن تتورط في طرح خطة مصيرها الفشل، لننتظر ونر ماذا ترك بنس خلفه من انطباعات.

## كيف نفهم الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط؟

\*د. مصطفى البباد

صحيفة (القبس) الكويتية : ٢٣/١/٢٠١٨

يصف كثيرون الصراع الإقليمي الدائر في الشرق الأوسط بأنه صراع مذهبي بالأساس، إلا أن حقيقة الصراع هي غير ذلك. وفي عقدي الخمسينات والستينات من القرن المنصرم، وصف كثيرون الصراع الإقليمي، الذي دار وقتذاك بأنه صراع بين قوى القومية العربية وقوى الرجعية العربية، إلا أن ذلك التوصيف أهمل وقتذاك جوهر الصراع الإقليمي بعيداً عن التوصيفات الإيديولوجية.

كيف ذلك؟

يحتاج الشرح إلى ذكر الأسباب التي تتناول الطبيعة الهيكلية المتميزة لمنطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تسليط الضوء على معايير القوة الإقليمية التي تدير الصراعات في المنطقة:

أولاً :

تعرف منطقة الشرق الأوسط تشتتاً صارخاً في موارد القوة مقارنة بغيرها من المناطق الجغرافية، مثل أفريقيا جنوب الصحراء، أو أمريكا اللاتينية، أو جنوب آسيا، ومرد ذلك أنه ما من دولة في الشرق الأوسط تستطيع بمفردها القيام بدور «القوة الإقليمية» على غرار ما تقوم به الهند في جنوب آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، أو جنوب أفريقيا في جنوب القارة السمراء، أو نيجيريا في غربها.

ثانياً :

هناك فجوات واضحة في القوة بين دول الشرق الأوسط، بحيث تعرف بعض الدول فيه بصفتها «قوى إقليمية محتملة» وهي: إيران وتركيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي والسعودية، ومصر. ولا تملك أي من القوى الإقليمية المحتملة المذكورة سابقاً تفوقاً إلى الحد الذي يجعلها تتغلب على قدرات باقي القوى مجتمعة، وبالتالي لا بد لمفهوم القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط أن يكون مفهوماً ديناميكياً وليس استاتيكيماً.

وعلى ذلك ينقسم الشرق الأوسط، بحثياً وعملياً، إلى عدة مناطق فرعية متشكلة بطريقة متعددة الأقطاب، ففي شمال أفريقيا أو المغرب العربي تبرز أدوار الجزائر والمغرب، وفي منطقة الخليج هناك مثلث للقوة: إيراني - سعودي - عراقي، وقبل عقدين فقط من الزمن كان هناك تنافس عراقي - سوري في الشرق الأدنى أو المشرق العربي، بالإضافة إلى منطقة وادي النيل، التي تمثلها مصر والسودان. بشكل عام يمكن إجمال المعايير التعريفية الأساسية للقوة الإقليمية كالتالي :

— أن تكون الدولة المعنية جزءاً من منطقة جغرافية يمكن تحديدها وأن تمارس تأثيراً حاسماً في التكوين الإيديولوجي لهذه المنطقة.

— أن تمتلك الدولة المعنية قدرات اقتصادية وسياسية تفوق أي دولة أخرى في منطقتها.

— أن تستطيع الدولة المعنية تشكيل أجندة الأمن الإقليمي بسبب قدراتها العسكرية المتعاضمة.

— أن تكون الدولة المعنية متكاملة بشكل جيد في المؤسسات الإقليمية بما يوفر لها «الشرعية الإقليمية».

— أن تملك الدولة المعنية قدرات سكانية خاصة مقارنة بباقي الفواعل الإقليميين.

ثالثاً:

يتميز الشرق الأوسط أيضاً بغياب المؤسسات الإقليمية الفاعلة مثل «آسيان» في آسيا، و«ميركسور» في أمريكا اللاتينية، ولم تلعب «الجامعة العربية» أدواراً فاعلة في منع الحروب أو تسوية النزاعات التي عرفتها المنطقة، أما «منظمة التعاون الإسلامي» التي تضم أربعاً من «الدول الإقليمية المحتملة» في الشرق الأوسط، فلا يمكن اعتبارها منظمة إقليمية شرق أوسطية، لأنها تضم دولاً إسلامية في شرق آسيا، مثل ماليزيا وأندونيسيا، وأخرى في غرب القارة الأفريقية، مثل السنغال.

رابعاً:

عرف الشرق الأوسط في طوره الحديث، أي قيام الدول الوطنية فيه بالفترة الواقعة بين الحربين الأولى والثانية، «لعبة إقليمية» واحدة، مفادها تكتل الدول الوازنة فيه لمنع أي من اللاعبين الإقليميين من تولي مركز القيادة الإقليمية. هكذا كانت حال مصر من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٧، وحال إيران من عام ٢٠٠٣ حتى الآن. في حالة مصر سابقاً تحالف باقي القوى الإقليمية المحتملة الأخرى ضد الدور الإقليمي المصري، وفي حالة إيران الراهنة تصطف باقي القوى الإقليمية المحتملة لمواجهة إيران في تكرار لذات اللعبة التي عرفتها المنطقة في السابق.

الصراع الجاري في الشرق الأوسط ليس صراعاً مذهبياً، بقدر ما هو صراع سياسي تستخدم فيه كل الأدوات السياسية والإعلامية والاقتصادية والعسكرية والمذهبية لمنع إيران من تولي مقعد القيادة الإقليمية. لذلك ترتسم في الصراع الجاري ملامح التكتل الإقليمي الجديد — يضم خليطاً غير متجانس بالضرورة، أي غالبية الدول العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي وتركيا — لمواجهة إيران“ وذلك بغرض تعطيل مساعي طهران لتولي موقع القيادة الإقليمية ومنعها من التمتع بثمار مكاسبها الاستراتيجية المتراكمة منذ عام ٢٠٠٣. هنا بالتحديد يكمن جوهر الصراع الإقليمي الراهن.



## الاستبداد وأثره على الشعوب

\*عبد الجبار الغراز

الجزيرة/ المعرفة: ٢٣/١/٢٠١٨

من طبيعة الأنظمة المتحضرة في لباس العلم والمعرفة أنها تسعى جاهدة إلى التطوير والإزدهار والعمل بإخلاص لأجل خلق فرص للعمل لأبناء شعبها وشبابها، فما يلبث هذا الوطن أن يحصد ما زرع مما قدمه لأبناء وطنه وشعبه، بأن يرد شباب العرفان والجميل بتفريغ الطاقات الفكرية والقوى الجسدية والإبداعات العقلية في قالب ممزوج من جسم واحد، تتكاتف فيها الجهود حتى تبني العمران وتزدهر الأوطان، بسياسة هذا النظام المتحضر والذي يسعى جاهدا على التوجيه والإرشاد وفتح الأبواب والآفاق ليتم بذلك تفريغ هذه الطاقات وتوظيف هذه الكفاءات في مكانها الصحيح، فتعلو وتشمخ بها الدول وترتفع فيها هامة الأمم.

إن الشباب هم عماد المجتمع الذين ترتقي بهم الأمم وتُحترم بهم الثقافات وتتماسك بهم الروابط والعلاقات، ولكن أين نحن الآن من ذلك كله؟! وهل أنظمتنا الحاكمة تمثل فعلا أحضاننا لنا تجعلنا نشعر بالإطمئنان، ونحس بالحب والحنان، ولا تريد لنا الغربية والحرمان؟ هل الأمومة التي في أحضانها تتمنى لنا السعادة والفلاح والبقاء تحت ظلها وأمنها وأمانها دون هم ولا سوء؟

إن مفهوم الأنظمة الفاسدة المستبدة لهذه الإمكانيات والطاقات هو توظيف ما لديها من أجل الثبات واستمرار وجودها والمحافظة على بقائها على كرسي الخلود!! تعمل هذه الأنظمة على خلق كفاءات تخدم طمعها وطغيانها، وأعوان وحاشية تساعد على بقائها وبقاء ملكها وعرشها، والمحافظة والتغطية عليها في سلب شعبها ومصادر وثروات أوطانها. وبسبب ذلك الأمر تعمل هذا الأنظمة بإنتاجية وكفاءة عالية أكثر من شعبها وشبابها. ولتتمكن هذا العرش تنسف هذه الأنظمة جميع الكفاءات الأخرى التي لا تنتج ولا تعمل لصالح أطماعها وجبروتها، وتبقي فقط الكفاءات المنتجة لبقاء سلطانها.

إن حقيقة الإصلاح في الأوطان وعمل الدراسات الاستراتيجية في الإقتصاد والإجتماع والسياسة وغيرها ما هي إلا لأجل كسب أكبر قدر ممكن من معاونين لها من أصحاب النفوس الضعيفة حتى يعملوا على تثبيت كرسي العرش وبقائه، فينهب صاحب الكرسي النصيب الأكبر مما استنزفه من موارد الدولة، ويكون له من التوحيد والتعاون والتجميع لكثير من الفئات وأصناف الناس ممن جعلهم خدما له تحت مسمى الحاشية، فتُثقل الأفواه وتقتل القلوب وتخذر العقول من أجل تحقيق هدف وآمال هذا النظام المستبد.

من آثار السلب والنهب والعصبية الغراء تزداد هيئات ومؤسسات ومنظمات الدولة ضعفا وهنا في مدخولها المادي وجودة مخرجاتها، كما أصبحت مخرجات التعليم والذي تأسست عليه الكثير من الفئات العمرية، مخرجات هزيلة ضعيفة محشوة بمعلومات وثقافات غريبة بها استنزاف للعقول والأوقات، تعليم لا يقدمه النظام المستبد إلا كسبا لباقي الفئات غير المقربة لا من الحاشية ولا من صاحب العرش ذاته، على أنه خدمة للوطن والمواطن، وذلك حتى لا تثور لهم ثائرة ولا يكون لهم اعتراض، فلسان حال النظام المستبد يقول "ها أنا أقدم الخدمات الكثيرة من صحة وتعليم وترفيه وسياحة وغيرها"، وذلك عن طريق أدوات النظام الإعلامية السمعية والمرئية والتي تعمل جاهدة على تنزيهه وتحسين صورته.

وبعد السنوات الطوال من التعليم يخرج العقل الهزيل والذي أجبر على أن يأخذ مجالا جامعييا غير الذي يرغب فيه بسبب تدني درجاته التي لم تحقق له أحلامه لا اختيار ما يجب أو يزاول، فلا يلبث أن يخرج من صدمة التعليم العالي إلى التعليم الجامعي حتى ينصدم بقله فرص العمل، وضعف الرواتب وزيادة الغلاء والضرائب، فتزيد همومه النفسية ويثقل بالمسؤوليات، وتزداد حيرته حول كيفية الخروج من مأزقه، فيتيه في وطنه بل وفي داخل منزله، فيشعر بالغربة في وطنه الأم، والذي من المفروض أن يكون الأم الحاضنة الحنون، التي تلبي رغبات أبنائها وتسهر على راحتهم وتبذل الغالي والنفيس لأجلهم. فكيف لمن لم يكن له حظ في التعليم ودخول المدارس والجامعات.

مما يزيد الطين بله، الحيتان وأصحاب رؤوس الأموال وخاصة أصحاب شركات الإستيراد، والتي للنظام المستبد منها الحصة الأكبر، فتسيطر على رؤوس الأموال وتزيد من حاشيتها وولاء أعوانها، فتكثر المنتجات الغربية في الأوطان وتزداد الدول المصدرة وأصحاب الشركات المستوردة والحاشية ثراء، وتثبت أعمدة حامل كرسي العرش فيزيد رفاهية ونعمة. وفي المقابل تقل فرص الإنتاج الوطني والمصانع والشركات الرائدة وتزيد فرص المنافسة للدول الغربية المصدرة في بلد ليس به منافس؟! وبالتالي تقل فرص العمل وتزداد البطالة والفقر والمرض النفسي والعصبي، فينهار الإقتصاد وتتراكم الديون على الدولة، ويقوم هذا النظام بسداد ديونه من جيوب شعبه ومن دم الفقراء والمساكين وتقليص الدعم على القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ويزيد في الأسعار والضرائب، ويبخس حق الوطن والمواطن من أجل زيادة تخدير عقل المواطن المسكين الذي ليس له حول ولا قوة.

والآن، ما هي مخرجات هذا النظام المستبد الفاسد يا ثرى؟ الشعب غارق في الديون، والفقرمنتشر، والجوع يسكن البطون، والعقول منضوبة، والأفكار موؤودة، والشباب أصحاب الشهادات حكم عليهم بالضياع حتى قبل تخرجهم، فلا فرص عمل، وإن وجدت فدخل ضعيف لا يغطي متطلبات الحياة. فرأى الشاب ظلام مستقبله ودكائه أفكاره، فأصبح الفشل صديقه، والإحباط ونيسه، والكذب عادته، وبالأخص عندما يسأل عن حقيقة مستواه المعيشي ووضع المادي من أجل إرتباط شريف بفتاة يصون فيه نفسه عن فعل المحرمات واختيار طريق المباحات، فزادت العنوسة وأعداد المطلقات، وغاب الأمان الوظيفي و النفسي وحلت الهموم والكآبة، فزادت الوجوه شحابة، ومعها المشاكل العائلية، فيعق الولد أباه، وتلعن البنت أمها، فتتفكك الأسر، وينحل الرباط المقدس وتزيد الفاحشة والفساد وتكثر الجريمة، وفي نهاية المطاف، يرجع المواطن لأحضان أمه ( النظام المستبد الفاسد) ولكن لكي يتربى في سجونها بين الأغلال والأصفاد على أمر اقترفه من آثار الضغوط والسلبيات. وفي نهاية المطاف أقول: فعلا ما أروعها من أم للشباب والأوطان!!

وإن لم يكن المواطن حبيس الأصفاد، يبقى حبيس أفكاره المظلمة، والمستقبل المشؤوم، ولا يلبث أن يبحث عن وسائل الراحة حتى ينسى الهموم ويخفف من وطأة الحال، من تغييب للوعي بالواقع الذي تبنته الأنظمة الفاسدة لشعوبها، إلى تغييب للوعي الوهمي في مزاولة المحرمات وتناول المسكرات وتعاطي المخدرات. وهذا المسكين الذي فقد وعيه ولم يستفك إلا ويدها مكبلتان بالأصفاد، لم يكن له الحظ الوافر من التعليم ومن معرفة الصحيح من السقيم، وأما البقية المتبقية فقد اختاروا مجبرين الغربية عن الأوطان وآثروا العيش بعيدا عن الأحضان، فلم يجدوا في أوطانهم إلا غربة العيش في ظل الألفة الجسدية، وأقدام على تربة وطن لم يشعروا فيه ولم يتذكروا منه إلا أيامه القاسية، وحياة مُدَوِيّة. وهكذا تغيب العقول النيرة، والمواهب الخلاقة، فيستفيد منها أصحاب العقول الواعية والبلدان الغربية، وما أن تلبث العواقب وعواصف الحروب تهدأ حتى تتم محاربة أوطاننا بعقول أبنائنا الذين سلبوا من أوطانهم على أيدي أنظمة الاستبداد المشؤوم.

وماذا يا ترى قولك بعد هذا الحال؟! نعم، إنه الإنهيار وزوال الاستقرار وضياع الأمن والأمان، فيزيد العنف وتزداد المهاترات، وتشتعل المظاهرات. ومن المواقف المضحكة والمثيرة للاشمئزاز هو موقف الأنظمة المستبدة باستغرابها مما يجري ويحصل في شوارعها وأحوال شعبيها، فتقوم عبر وسائل إعلامها باستنكار وشجب حال المخربين والعقول المضلّة وأعمال العنف وتدمير المال العام، رغم أنه من الأجدى والأولى لها أن تفكر في أسباب غضب هذا الشارع والعمل على إصلاح الأمور. ولكن القلب أسود والعقل أجوف والعين عمياء، والأذن صماء، حتى تبقى محافظة على مصالحها الشخصية وتحقيق الرضى النفسي المشوه، وتحقيقا للمقولة الخالدة خاصته والتي تقول إن كل نظام مستبد وفساد وكل صاحب عرش هو خالد مخلد لا موت له ولا فناء!!.

أحوال أوطاننا في ترد، والفساد في ازدياد، والشعوب في انهيار، والحروب في شتعال، والقتل والتهمير مستمران، والعدو في ابتسام يترقب، وأعيننا تتحسر، والقلب يتفطر، والموت أقرب إلينا من حبل الوريد، وهو حق كل المخلوقات إلا وجهه الكريم. وبعد هذا كله، ألا يعتبر من لا يعتبر. من أصحاب القبور، ليس لهم من جاه ولا سلطان، ولا سند ولا أعوان، بل أنفُس ما لديهم هو قماش تُكفّن به الأجساد، وتراب تُغطى به الوجوه. فيا أيتها الأنظمة الفاسدة المستبدة، إرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء.

\*باحث و كاتب مغربي

## الديمقراطية ليست دائماً هي الحل

\*محمد آل الشيخ

صحيفة (الجزيرة) السعودية: ٢٣/١/٢٠١٨

يقولون: ليست الأنظمة الديمقراطية هي الأفضل على الإطلاق، لكنها أفضل الأنظمة السياسية نسبياً، وهناك من يتواضع أكثر ويقول: هي - على الأقل - أفضل الأنظمة السيئة حتى الآن.

وفي تقديري أن القضية تحتاج قبل أن نقبلها أو نرفضها إلى إضاءة على جوانبها المختلفة، ولا يمكن حسب التجارب الإنسانية لتاريخ الديمقراطية، إطلاق الأحكام على عواهنها. الديمقراطية هي بلا شك أفضل الأحصنة التي تقود عربة المجتمع، نحو العدل والمساواة بين الأفراد، وحماية حرياتهم واستقلالهم الفردي. غير أن المجتمع الذي هو هنا بمثابة العربة التي يجرها الحصان، يجب أن تكون صالحة ومهيئة عجلاتها كي لا تلقي بهم في الهاوية.

والسؤال الذي يطرحه السياق هنا: هل كل مجتمع من المجتمعات، صالح بالضرورة لنجاح (أي) تجربة ديمقراطية، أم أنه يحتاج أولاً إلى أن يكون كأفراد، ومفاهيم، ومبادئ، وقيم، مهيئاً لأن يتعامل مع الديمقراطية بمسؤولية. فالديمقراطية هي بلا شك سلاح قوي وفاعل، تستطيع به المجتمعات (الناضجة) الدفاع عن نفسها، وعن تلاحمها، وقيمها، لكن الفرد في المجتمع إذا لم يكن ناضجاً، واعياً، فإنه سيكون كالطفل الذي تمكنه من هذا السلاح، فيقتل به نفسه أو يقتل به غيره" بمعنى آخر فهي تحتاج من حيث المبدأ، وقبل كل شيء، إلى (الفرد الواعي)، والمستقل، وأن يكون على قدر معقول من العلم والمعرفة، الذي يمكنه من اتخاذ قراره بحرية حسب قناعاته، حتى وإن كانت هذه القناعات نابعة من مصالحه الشخصية. أما إذا كانت (الفردانية) بمعناها الشامل ضعيفة، أو غائبة، أو مغيبة، أو أن هناك ضغوطاً اجتماعية أو قبلية أو مذهبية، تفرض على الفرد أن يكون بمثابة الخروف في القطيع، هنا فإن آلية الديمقراطية لا يمكن أن تحقق المراد منها، بل قد تؤدي بالمجتمعات إلى النزاعات والحروب الأهلية، أو قد (تصبح) معايير الأكثرية والأقلية، سبباً لتسلط وظلم الأقلية، بالشكل الذي تنفرد فيه بالسلطة والثروة، الأمر الذي تصبح فيه الديمقراطية أداة تخلف وتدمير لا تنمية وتطوير وتعمير.

لذلك، وأقولها بملء فمي، إن التنمية الشاملة، التي من شأنها أن تحرر الإنسان من أغلال وقيود المجتمعات الماضية، كالقبلية والطائفية مثلاً، هي النقطة التي يجب أن تبدأ الشعوب المتخلفة منها لكي تواكب الأمم المتحضرة، وهنا يأتي التعليم في عملية تهيئة الفرد للتعامل الإيجابي مع الديمقراطية بمثابة حجر الأساس، فجميع الدول التي كانت في الخمسة أو الستة عقود الماضية متخلفة، ثم انطلقت إلى عالم التقدم والتحضر، وبالتالي رفاهية إنسانها، واستقرار وأمن مجتمعاتها، ابتدأت بالتعليم.

وأدق مثال على ما أقول كوريا الجنوبية وسنغافورا وماليزيا، التي كانت ديكتاتورية، وانتهت بالديمقراطية. مشكلة الغرب، أنه يتجاوز الإجابة على أهم سؤال في هذه الشؤون، وهو هل الشعوب التي تحثونها بكل السبل على اعتناق الأنظمة الديمقراطية، قادرة من حيث مفاهيمها وموروثاتها التراثية على أن تتعامل مع المفاهيم والمبادئ الديمقراطية بالشكل الذي يوفر لها الأمن والاستقرار وبالتالي التنمية الاقتصادية؟..

في تقديري أن الإجابة على هذا السؤال المحوري هو: لا.

وهناك من يريد أن يغير مجتمعاتهم المتخلفة بالقوة نحو الديمقراطية، ويرددون: لا حل لإنجاح الديمقراطية إلا بمزيد من الديمقراطية، دون أن يلتفتوا إلى تخلف إنسان هذه المجتمعات، وتمسكه بموروثاته، التي تنسف الديمقراطية من أساساتها ومسلّماتها.

كل ما أريد أن أقوله هنا، إن أية ديمقراطية، لا تبدأ من التعليم وتحرير الفرد من أغلال الموروثات، وترسيخ الفردانية، لن تؤدي إلا إلى مزيد من التفكك والتطاحن وغياب ما هو أهم من الديمقراطية، إنه (الأمن والاستقرار). وخير مثال على ما أقول ديمقراطية العراق.

## صعود « ما بعد الإسلام السياسي »

\* محمد أبوorman

العربي الجديد: ٢٣/١/٢٠١٨

يتزايد تداول مصطلح "ما بعد الإسلام السياسي" في مؤسسات الإعلام، ولدى الباحثين والمهتمين، وهو يعود إلى بداية التسعينيات، وأطروحات الفرنسي، أوليفيه روا، ثم الأمريكي من أصل إيراني، آصف بيات، وآخرين، مثل الفرنسي جيل كيبييل، وعربيا كان هنالك اهتمام بحثي به من الصديق الراحل، حسام تمام. وعلى صعيد فكري، كان جمال البنا من أوائل من كتبوا "ما بعد الإخوان المسلمين".

تراوح تعريف "ما بعد الإسلام السياسي"، لدى أغلب الباحثين والمتخصصين السابقين، بين مقولات رئيسية: القول بفشل حركات الإسلام السياسي، ولا واقعية مقولاتها الأيديولوجية التي ارتبطت بإعادة تدشين الخلافة وإقامة "دولة الشريعة"، أو تطور هذه الحركات جراء الممارسة العملية، ومع اندماجها أكثر في العملية السياسية، ما أدى إلى انفجار خلافاتها وتحولها إلى مشروع آخر، يتجاوز المقولات التقليدية، مثل الدولة الإسلامية ودولة الشريعة، والاعتماد أكثر على العامل السلمي في التغيير.

لم تجد تلك المقولات اهتماما سياسيا، ولا إعلاميا كبيرا في تلك الفترة، لأسباب رئيسية، منها أن الحركات الإسلامية كانت متنوعة ومتعددة في مشاربها الأيديولوجية ورؤيتها السياسية، وفي تبنيها استراتيجيات التغيير، وما تزال فاعلة شعبيا ومجتمعيا، فكان صعبا هضم تلك القراءات والتوقعات، أو تعميمها في الحد الأدنى.

بدأت التطورات بعد ذلك تأخذ الحركات الإسلامية في صيرورة "ما بعد الإسلامية"، بالاندماج في اللعبة الديمقراطية، وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية، والخروج من مربع التردد (خصوصا مع الأوراق التي أصدرها الإخوان المسلمون في ٢٠٠٤-٢٠٠٥، في سورية ومصر والأردن، وتؤكد قبول الديمقراطية).

ثم بروز تجربة حزب العدالة والتنمية التركي التي أخذ الإسلاميون في المشرق العربي وقتنا حتى استوعبوها، وبدأوا بتقبلها، وكانت حركات كثيرة قد أخذت موقفا سلبيا، في البداية، من طروحات أردوغان تجاه العلمانية والبراغماتية السياسية، ثم بدأت الأحوال تتغير، حتى أصبح اليوم هذا الحزب النموذج لأحزاب إسلامية عديدة.

كان آصف بيات قد رأى في الحالة الإيرانية نموذجا لمرحلة ما بعد الإسلام السياسي، في التسعينيات، خصوصا جيل الشباب والنساء الذين أرادوا التحرر من ولاية الفقيه، مع إعادة تكييف المقولات الأيديولوجية لها، لكن الترجمة الحقيقية على صعيد العالم العربي والإسلامي لهذه المرحلة هي بالفعل تجربة "العدالة والتنمية" التركي الذي أعاد هيكلة الشعارات والأطروحات والأفكار بصورة كبيرة.

مع أن الحركات الإسلامية سارت في طريق التحول نحو العمل السياسي والديمقراطي وتطوير أفكارها، وإعلان القبول بالديمقراطية، إلا أنها بقيت تفتقد الجرأة والشجاعة، أو ربما الجسارة الفقهية والفكرية لقطع الطريق بوضوح نحو النتائج الحقيقية المترتبة على الإيمان بالديمقراطية، وذلك كان يعني التخلي عن "المخيل السياسي" للإسلاميين، بإقامة دولة الشريعة واستبداله بالدولة الديمقراطية والمدنية بصورة واضحة.

شكل الربيع العربي زلزلا فكريا وسياسيا، في العالم العربي، لكن نتائجه على أفكار الإسلاميين وأطروحاتهم بدأت تنعكس جديا بعد الانقلاب في مصر، ثم المقارنة بين التجريبتين، المغاربية والمشرقية، في التعاطي مع الشأن السياسي، وبرزت أطروحة على درجة كبيرة من الأهمية، تقدم بها حزب التنمية والعدالة المغربي، أولا، ثم لحقهم "النهضة" التونسي، وهي فصل الدعوي عن السياسي، واقتصار العمل الدعوي على المجتمع المدني والجمعيات.

وكان هذا الفصل كلمة السر لتنقل تيارات أخرى في الإسلام السياسي إلى مرحلة "ما بعد الإسلام السياسي"، بالتحول إلى أحزاب محترفة، وقدم أطروحة مهمة لذلك رئيس وزراء المغرب الحالي، سعد الدين العثماني (أحد قادة الإسلاميين المغاربة)، وأصبحت دراسته المنشورة ملهما جديدا للإسلاميين المشاركة، وبدأت الحالة تأخذ مدى واسعا في المشرق العربي، ويصبح ما كان محرما قبل أعوام الخطاب الصاعد في أوساط الإسلاميين.

دخول تيارات واسعة من الإسلاميين إلى مرحلة ما بعد الإسلام السياسي يعني التخلي عن الإطار الأيديولوجي السابق، والتحول نحو أحزاب ديمقراطية وسياسية، التخلي عن برنامج الإسلام هو الحل، وقبول اللعبة السياسية والتعددية، وفصل الدعوي عن السياسي، وهي خطوات جديدة للاقترب من نموذج الأحزاب المسيحية الديمقراطية، كما نظر سابقا الأمريكيان ناثن براون ونادر الهاشمي.

\* د. محمد أبوorman - باحث بمركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية

## مؤتمر «دافوس» وإصلاح النظام العالمي

\* د. خليل حسين

دار الخليج: ٢٣/١/٢٠١٨

يخوض مؤتمر «دافوس» هذا العام في أشد القضايا حساسية في النظام الاقتصادي والمالي الدوليين، فتنزامن فعالياته في الثاني والعشرين من الشهر الجاري، مع مناسبتين لافتتين، الأولى حضور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعمال المؤتمر في أجندة هجومية على صلب ما يقوم به المؤتمر سنوياً، والثانية مرور عقد كامل على الأزمة المالية العالمية التي انطلقت في العام ٢٠٠٧ من الولايات المتحدة الأمريكية وأغرقت معها اقتصادات دول عرفت بثبات أوضاعها وأثرها في قيادة الاقتصادات الدولية والمالية.

فالمؤتمر الذي يضم نخباً اقتصادية ومالية رفيعة المستوى من القطاعين الحكومي والخاص المحليين والدوليين، عادة ما يرسم توجهات مؤثرة في سياقات اختصاصاته في هذا المجال، إلا أن ما يواجهه اليوم تحديات من نوع آخر، يأتي في مقدمها محاولة تقييم تجربة السنوات العشر الماضية في محاولة لاستشراف منظومة الاقتصاد الرأسمالي الحر وما يعانيه من أزمات، وبالتالي ما يمكن تقديمه من مقترحات لإنقاذ هذا النظام الذي انفرد في قيادة الدفة المالية والاقتصادية الدولية منذ ربع قرن ونيف بعد سقوط النظام الاشتراكي.

هذا ما يستدعي النظر في طبيعة الأزمة التي حاول توصيفها وأساليب حلها، وهي بطبيعة الأمر محاولة للمس بقرصنة متعلقة ببنوية النظام التي تتطلب مواقف وطروحات جريئة، انطلاقاً من سلة الأزمات المطروحة، ومن بينها البحث في تراجع المدخرات الوطنية ونشوء أزمات اجتماعية عميقة أدت بالكثير من الدول إلى صدمات اجتماعية اقتصادية سرعان ما تحولت إلى حروب داخلية ذات طابع دولي، علاوة على تقلص المداخل المالية للطبقات الوسطى في مختلف دول العالم حتى باتت هذه الطبقة مهددة بالانهيار، وهي طبقة بالمناسبة يرتكز الاقتصاد الحر على دينامية إنتاجها وحركاتها التداولية في معظم المجتمعات. إضافة إلى مظاهر عالمية ذات صلة كأزمة الغذاء التي يمكن أن تضرب في غير مكان وما يتصل بها من قضايا ذات جوانب زراعية علاوة على قضايا المناخ.

كل ذلك يترافق مع الحضور الأمريكي الممثل برئيسها دونالد ترامب، الذي يتمسك بأجندة ذات طابع هجومي على بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي، انطلاقاً من مبدأ «أمريكا أولاً»، وعلى قاعدة الحد من بيئة منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، فالورقة الأمريكية تعتبر تحدياً للمؤتمر من جهة وتحدياً للإيديولوجية الرأسمالية التي تدعي الولايات المتحدة احتضانها والحرص عليها، فمشروع الرئيس ترامب يناهض بيئة التجارة الدولية وما أرسته منظمة التجارة العالمية من أسس العولمة بمختلف أوجهها، ومن بينها فتح الحدود وتلاشي القيود الجمركية على مختلف السلع والأوجه التبادلية.

من هنا تظهر مجموعة التحديات الهائلة المعروضة على المؤتمر، وبالتالي قياساً على السوابق السنوية التي أطلقها مؤتمر دافوس، من الصعب التنبؤ بمعجزات وابتداع حلول، في مؤتمر يعتبر ذا طابع توجيهي استشاري في أفضل حالاته، إلا أنه في أي حال من الأحوال، فإن مجرد انعقاد المؤتمر بهذه الجدولة لمناقشته، يعني أن ثمة أزمات من الصعب التستر عليها أو عدم الاعتراف بها، وبالتالي إمكانية البحث عن حل لها. صحيح أن قسماً من تلك القضايا المطروحة سبق وتم التداول بها سابقاً في هذا المنتدى وغيره، إلا أن ما يصاحبه حالياً يفرض تساؤلات وتوجهات أكثر جراءة من المشاركين فيه والمتنفيذين في مساراته.

في العام ٢٠٠٠ عندما حضر أعمال المؤتمر الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون، كأول رئيس أمريكي يشارك بفعاليات المؤتمر، كانت الولايات المتحدة في أوج عظمة الدفاع عن النظام الاقتصادي الحر، في ظروف دولية تقبض عليها وتسيطر على أدق تفاصيلها، ورغم ذلك لم تتمكن واشنطن من الحفاظ على الهيبة الاقتصادية فيما بعد، ما أدى إلى أزمة ٢٠٠٧ المالية. اليوم تعاني واشنطن هي نفسها من أزمات بنيوية حادة، يحاول رئيسها حلها بطرق ووسائل تنال من كنه النظام الذي تتغنى به، إنها مشكلة حقيقية تواجه المؤتمر وواشنطن والنظام الاقتصادي والمالي الدوليين، ما ينذر بفوضى عالمية وانهيارات مأساوية وبالتالي حروب ومآسٍ من الصعب على المجتمع الدولي تحمل تكاليفها الباهظة. ما يستدعي طرح أسئلة مركزية من نوع آخر متعلقة بأساس النظام الاقتصادي الدولي وقدرته على استيعاب أزماته ومشاكله المتفاقمة، أم أن المشكلة تكمن أساساً في وسائل تطبيقه وتكييفه مع أي مستجد ذي تحد فعلي. الأمر الذي يقود ويعزز القول أن المؤتمر يستلزمه صوت جريء ويبدو أنه غير متوفر حالياً.

## صداقة أمريكا وشراكتها في بناء عالم أفضل

نص كلمة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمام المنتدى الاقتصادي العالمي

دافوس، سويسرا- ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

الانصات المركزي: ٢٧/١/٢٠١٨

الرئيس ترامب: شكراً جزيلاً لك يا كلاوس. إنه لمن دواعي الشرف أن أكون هنا في هذا المنتدى حيث يلتقي قادة الأعمال والتجارة والعلم والفن والدبلوماسية والشؤون العالمية على مدى سنوات عديدة لمناقشة كيف يمكننا النهوض بالازدهار والأمن والسلام.

إنني هنا اليوم لتمثيل مصالح الشعب الأمريكي ولتأكيد صداقة أمريكا وشراكتها في بناء عالم أفضل.

إن أمريكا، شأنها شأن جميع الدول الممثلة في هذا المنتدى العظيم، تأمل في مستقبل يمكن للجميع أن يزدهر فيه، ويمكن لكل طفل أن يكبر وهو متحرر من العنف والفقير والخوف.

إننا، على مدى العام الماضي، خطونا خطوات غير عادية في الولايات المتحدة. فنحن ننهض بالمجتمعات المنسية، ونخلق فرصاً جديدة ومثيرة، ونساعد كل أمريكي في أن يكتشف مساره المؤدي إلى الحلم الأمريكي، ذلك الحلم المتمثل في عمل عظيم، ومنزل آمن، وحياة أفضل لأطفاله.

إن الولايات المتحدة، وبعد سنوات من الركود، تشهد مرة أخرى نمواً اقتصادياً قوياً. فسوق الأسهم يحطم الأرقام القياسية رقما تلو الآخر، وقد أضاف ثروات جديدة بلغت قيمتها أكثر من ٧ تريليون دولار منذ انتخابي. ووصلت ثقة المستهلك، والثقة في عالم الأعمال، والثقة في قطاع التصنيع إلى أعلى ما كانت عليه خلال عقود زمنية عديدة.

ومنذ انتخابي، وفرنا ٢,٤ مليون وظيفة، وهذا العدد يرتفع بوتيرة كبيرة جداً. والتفاؤل السائد في قطاع الأعمال التجارية الصغيرة في أعلى معدلاته. وعدد المستحقين الجدد لإعانات البطالة قريب من أدنى معدل شهدناه خلال نصف قرن تقريباً. وقد وصلت البطالة بين الأمريكيين الأفارقة إلى أدنى معدل مسجل على الإطلاق في الولايات المتحدة، وكذلك البطالة بين الأمريكيين الهسبان.

إن العالم يشهد عودة ظهور أمريكا القوية والمزدهرة. وإنني هنا لتوصيل رسالة بسيطة: لم يكن هناك وقت أفضل من الآن للتوظيف، والبناء، والاستثمار، والنمو في الولايات المتحدة. أمريكا مفتوحة للعمل، وصارت لدينا القدرة التنافسية مرة أخرى.

إن الاقتصاد الأمريكي حتى الآن هو أكبر اقتصاد في العالم، وقد أصدرنا للتو أهم إصلاح ضريبي وأكبر تخفيضات ضريبية في التاريخ الأمريكي. فقد خفضنا بشكل كبير الضرائب للطبقة المتوسطة والشركات الصغيرة لكي يُتاح للأسر العاملة توفير المزيد من المال الذي اكتسبوه بشق الأنفس. وخفضنا معدل الضريبة على الشركات من ٣٥ في المئة وصولاً إلى ٢١ في المئة. ونتيجة لذلك، تلقى ملايين العمال علاوات خفض الضرائب من أرباب أعمالهم بمبالغ تصل إلى ٣٠٠٠ دولار.

ومن المتوقع أن يؤدي مشروع قانون خفض الضرائب إلى زيادة متوسط دخل الأسرة الأمريكية بأكثر من ٤٠٠٠ دولار. وقد أعلنت أكبر شركة في العالم، شركة أبل، عن خططها لجلب ٢٤٥ بليون دولار، أرباحها في الخارج، إلى داخل أمريكا. وسوف تبلغ استثماراتنا الإجمالية في اقتصاد الولايات المتحدة أكثر من ٣٥٠ بليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

الآن هو الوقت المثالي لجلب أعمالكم، ووظائفكم، واستثماراتكم إلى الولايات المتحدة. وهذا حقيقي بصفة خاصة لأننا قمنا بأكبر قدر ممكن تصوره من تقليص القواعد التنظيمية على الإطلاق. والقواعد التنظيمية هي ضرائب في شكل متخف. إن البيروقراطيين غير المنتخبين في الولايات المتحدة، وهي مثل العديد من البلدان الأخرى - وصدقوني، هم موجودون لدينا في كل مكان - كانوا يفرضون على مواطنينا قواعد تنظيمية ساحقة وطاردة للأعمال وللعمال، دون تصويت ودون مناقشة تشريعية ودون مساءلة حقيقية.

لقد ولت تلك الأيام في أمريكا. لقد تعهدتُ بإلغاء اثنتين من القواعد التنظيمية غير الضرورية مقابل كل قاعدة تنظيمية جديدة يتم إصدارها. وقد حققنا النجاح متجاوزين أعلى توقعاتنا. وبدلاً من اثنتين مقابل واحدة، قمنا بإلغاء ٢٢ قاعدة تنظيمية مرهقة مقابل كل قاعدة واحدة جديدة يتم إصدارها. إننا نحرر شركاتنا وعمالنا حتى يتمكنوا من الازدهار والنجاح كما لم يحدث من قبل. نحن نخلق بيئة تجذب رأس المال، وترحب بالاستثمار، وتكافئ الإنتاج.

أمريكا هي المكان المناسب للقيام بأعمال تجارية. لذا، تعالوا إلى أمريكا، حيث يمكنكم الابتكار، والاختراع، والبناء. إنني مؤمن بأمريكا. وبصفتي رئيس الولايات المتحدة، سأضع أمريكا دائماً في المقام الأول، تماماً مثلما ينبغي لزعماء البلدان الأخرى أن يضعوا بلدهم في المقام الأول أيضاً.

لكن أمريكا أولاً لا تعني أمريكا وحيدة. فعندما تنمو الولايات المتحدة، ينمو العالم كذلك. لقد خلق الازدهار الأمريكي وظائف لا حصر لها في جميع أنحاء العالم، وأدى الدافع إلى التميز والإبداع والابتكار في الولايات المتحدة إلى الاكتشافات الهامة التي تساعد الناس في كل مكان على أن يعيشوا حياة أكثر ازدهاراً وأكثر صحة.

وبينما تنتهج الولايات المتحدة إصلاحات داخلية لإطلاق العنان للوظائف والنمو، فإننا نعمل أيضاً على إصلاح النظام التجاري الدولي بحيث يعزز الرخاء المشترك على نطاق واسع ويكافئ أولئك الذين يتبعون القواعد.

ولا يمكن أن يكون لدينا تجارة حرة ومفتوحة إذا استغللت بعض البلدان النظام على حساب الآخرين. نحن نؤيد التجارة الحرة، ولكن يجب أن تكون عادلة ومنصفة ويجب أن تكون متبادلة، لأن التجارة غير العادلة تقوضنا جميعاً في النهاية.

إن الولايات المتحدة لن تغض الطرف عن الممارسات الاقتصادية غير العادلة، بما في ذلك سرقة الملكية الفكرية على نطاق هائل، والإعانات الصناعية، والتخطيط الاقتصادي الخاضع لسيطرة الدولة بشكل واسع. إن هذه السلوكيات وغيرها من التصرفات الضارة الأخرى تشوّه الأسواق العالمية وتضرّ بالشركات والعمال، ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن في جميع أنحاء العالم.

ومثلما نتوقع من قادة البلدان الأخرى أن يعملوا على حماية مصالحهم، فإنني، وبصفتي رئيس الولايات المتحدة، سأحمي دائماً مصالح بلدنا وشركائنا وعمالنا.

سوف ننفذ قوانيننا التجارية ونعيد النزاهة إلى نظامنا التجاري. إننا، و فقط من خلال الإصرار على التجارة العادلة والمتبادلة، يمكن أن نخلق نظاماً يعمل ليس فقط لصالح الولايات المتحدة ولكن لصالح جميع البلدان.

وكما قلت، فإن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض على اتفاقات تجارية ثنائية متبادلة المنفعة مع جميع البلدان. وهذا سوف يشمل البلدان الأعضاء في الشراكة عبر المحيط الهادئ التي تحظى بأهمية كبرى. ونحن لدينا اتفاقيات مع العديد منها بالفعل. وسننظر في التفاوض مع بقية الدول، سواء بصورة فردية أو ربما كمجموعة، إذا كان ذلك في مصلحة الجميع.

كما تقوم حكومتي أيضاً باتخاذ إجراءات سريعة بطرق أخرى لاستعادة ثقة الأمريكيين واستقلاليتهم. ونحن بصدد رفع القيود المفروضة على إنتاج الطاقة من أجل توفير الطاقة بأسعار معقولة لمواطنينا وشركائنا، وتعزيز أمن الطاقة لأصدقائنا في جميع أنحاء العالم. فلا ينبغي أن يكون أي بلد رهينة لدى مزود وحيد للطاقة.

أمريكا تزدهر مجدداً، والآن هو الوقت المناسب للاستثمار في مستقبل أمريكا. فقد خفضنا نسبة الضرائب بشكل كبير لتمكين أمريكا من المنافسة. ونحن نعمل على التخلص من اللوائح التنظيمية المرهقة بوتيرة قياسية. ونقوم بإصلاح البيروقراطية لجعلها بسيطة ومستجيبة وخاضعة للمساءلة. ونقوم بضمان فرض تطبيق قوانيننا بشكل عادل.

لدينا أفضل الكليات والجامعات في العالم، ولدينا أفضل العمال في العالم. والطاقة متوفرة لدينا بكثرة وبأسعار معقولة. لم يكن هناك وقت أفضل من هذا للقدوم إلى أمريكا.

كما أننا نستثمر استثمارات تاريخية في القوات المسلحة الأمريكية لأنه لا يمكننا تحقيق الازدهار بدون استتباب الأمن. وكما نجعل العالم في مأمن من الأنظمة المارقة والإرهاب والقوى الرجعية، فإننا نطلب من أصدقائنا وحلفائنا الاستثمار في دفاعاتهم والوفاء بالتزاماتهم المالية. إذ يتطلب أمننا المشترك من الجميع المساهمة بنصيبهم العادل.

إن حكومتي تعزز بأنها قادت جهوداً تاريخية في مجلس الأمن الدولي وفي جميع أنحاء العالم في سبيل توحيد كافة الدول المتحضرة في حملتنا الرامية إلى ممارسة أقصى قدر من الضغوط من أجل نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. وما زلنا نناشد الشركاء القيام بالتصدي لدعم إيران للإرهابيين وقطع مسارها نحو حياة السلاح النووي.

وإننا نعمل أيضاً مع الحلفاء والشركاء لتدمير المنظمات الإرهابية الجهادية مثل داعش، وبمناجاة كبيرة جداً. وتقود الولايات المتحدة تحالفاً واسعاً جداً لمنع الإرهابيين من السيطرة على الأراضي وعلى السكان، وقطع التمويل عليهم، ونفي مصداقية أيديولوجيتها الشريرة.

ويسرني أن أخبركم بأن التحالف من أجل هزيمة داعش استعاد ١٠٠ في المئة تقريبا من الأراضي التي كان يسيطر عليها هؤلاء القتلة في العراق وسوريا.

وما زال هناك المزيد من القتال والعمل الذي يتعين القيام به لتعزيز وتوطيد المكاسب التي حققناها.

ونحن ملتزمون بضمان ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذًا آمنًا للإرهابيين الذين يريدون ارتكاب جرائم القتل الجماعي بحق السكان المدنيين. وأود أن أشكر الدول الممثلة هنا اليوم التي شاركت في هذه الجهود الحاسمة. إنكم لا توفرون الأمن والأمان لمواطنيكم فحسب، بل تنقذون الأرواح وتعيدون الأمل للملايين والملايين من الناس.

وعندما يتعلق الأمر بالإرهاب، فإننا سنفعل كل ما هو ضروري لحماية أمتنا. وسندافع عن مواطنينا وحدودنا. كما أننا نعمل على تأمين نظامنا الخاص بالهجرة، باعتبار ذلك مسألة تتعلق بالأمن الوطني والاقتصادي على حد سواء.

أمريكا لديها اقتصاد متطور جدا، ولكن نظام الهجرة لدينا عالق في الماضي. وعلينا أن نستبدل نظامنا الحالي الذي يسمح بهجرة سلسلة أفراد الأسرة الممتدة بنظام قبول يستند إلى الجدارة يتم فيه اختيار الوافدين الجدد على أساس قدرتهم على الإسهام في اقتصادنا، ودعم أنفسهم ماليا، وتعزيز بلدنا.

وأثناء قيامنا بإعادة بناء أمريكا، سوف نظل ملتزمين التزاما تاما بتطوير قوة العمل لدينا. وانتشال الناس من الاتكالية إلى الاستقلال، لأننا نعلم أحد أفضل برامج مكافحة الفقر هو ببساطة الحصول على راتب جيد مقابل العمل.

ولكي ننجح، فإنه لا يكفي الاستثمار في اقتصادنا. بل يجب أن نستثمر في أبناء شعبنا. فعندما يتم نسيان الناس، يصبح العالم ممزقا. ولا يمكننا أن نخلق مستقبلا مشرقا يتشاطره الجميع حقا إلا بالإصغاء إلى أصوات المنسيين والاستجابة لها.

إن عظمة الأمة هي أكثر من مجموع إنتاجها. إذ إن عظمة الأمة هي مجموع مواطنيها: القيم، والإباء، والحب، والتفاني، وشخصية ومناقب الناس الذين يكوّنون هذا الوطن.

من أول قمة دولية لمجموعة الدول السبع الكبرى، ومجموعة الدول العشرين الكبرى، والجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التجارة العالمية، واليوم في المنتدى الاقتصادي العالمي، لم تكن حكومتي موجودة فحسب، بل دفعت رسالتنا التي تقول إننا نكون جميعا أقوى عندما تتعاون الدول الحرة ذات السيادة نحو الأهداف المشتركة وتتعاون نحو تحقيق الأحلام المشتركة.

يوجد في هذه القاعة ممثلون عن بعض المواطنين المرموقين والرئاسيين من جميع أنحاء العالم. إنكم قادة وطنيون، من كبار رجال الأعمال، وعمالقة الصناعة، والكثير من ألمع العقول في العديد من المجالات.

كل منكم لديه القدرة على تغيير القلوب، وتحويل الحياة (إلى الأفضل)، وتشكيل مصائر بلدانكم. مع هذه السلطة يأتي التزام، ومع ذلك - واجب الولاء للناس وللعمال، وللعملاء الذين أوصلوكم إلى ما أنتم عليه.

ولذا، دعونا نتضافر معا ونعقد العزم على استخدام سلطتنا ومواردنا وأصواتنا، ليس من أجل أنفسنا فحسب، بل ومن أجل شعبنا أيضا، لرفع الأعباء عنهم، ورفع آمالهم، ولتمكين أحلامهم، ولحماية عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية وتاريخهم ومستقبلهم.

وهذا ما نقوم به في أمريكا، والنتائج لا لبس فيها تماما. وهذا هو السبب في أن الشركات الجديدة والاستثمارات تتدفق علينا. وهذا هو السبب في أن معدل البطالة لدينا هو الآن أقل مما كان عليه منذ عقود عديدة من الزمن. وهذا هو السبب في أن مستقبل أمريكا لم يكن أكثر إشراقا (في أي وقت مضى مما هو عليه اليوم).

وها أنا اليوم، أدعوكم جميعا إلى أن تصبحوا جزءا من هذا المستقبل الرائع الذي نبنيه سويا.

شكرا لمضيفينا، وشكرا للقادة والمبدعين الحاضرين. ولكن الأهم من ذلك، شكرا لأولئك السيدات والسادة المجتهدين الذين يقومون بواجبهم كل يوم، كي يجعلوا هذا العالم أفضل للجميع. دعونا جميعا نبث أسمى آيات الحب والامتنان لهم، لأنهم حقا يجعلون بلداننا تسير (على ما يرام). لأنهم يجعلون بلداننا عظيمة.

شكرا لكم، وبارك الله فيكم جميعاً.



## تعليق: منتدى الاقتصاد العالمي "دافوس" .. هل يمكن خلق مصير مشترك في عالم متباين؟

صحيفة (الشعب) الصينية: ٢٧/١/٢٠١٨

انطلقت فعاليات منتدى الاقتصاد العالمي "دافوس" رسميا يوم ٢٣ يناير بالتوقيت المحلي، بحضور أكثر من ٦٠ قائد من مختلف البلدان و٣٨ من رؤساء المنظمات الدولية الرئيسية.

يصادف الاجتماع السنوي عاصفة ثلجية محلية. ومع ذلك، لم يؤثر ذلك على جو منتدى دافوس الدافئ، حيث يستقبل العالم بشرى سارة اليوم بالانتعاش الاقتصادي العالمي بعد ما يقرب عقد من الازمة الاقتصادية العالمية. ويغمر البنك الدولي موجة من التفاؤل بشأن الاقتصادات الكبرى في العالم والنمو الاقتصادي العالمي في ظل تحسن الوضع الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، يبقى هناك اختلافات في عملية الانتعاش والمشاكل المختلفة بالنسبة للبلدان فرادى. وعليه، فإن الموضوع الرئيسي لمنتدى دافوس هو خلق مصير مشترك في عالم متباين.

عالم متباين - في الواقع نبض منتدى دافوس الحالي دقيق جدا، ولكن توفير المنتدى حل فعال لما يتحدث عنه، ليس سهلا، حيث يبقى كلاما عموميا وغير واقعي حتى ولو كان يمكن اعطاء وصفة طبية. فعلى سبيل المثال، بغض النظر عن مشكلة اقتصادية عالمية في فترة أزمة، أو التباين العالمي في ظل الانتعاش الاقتصادي العالمي، فإن التعاون هو حل فعال للمشكلة. وطالما عملت دول العالم معا من أجل التوصل الى توافق في الآراء، إلا أن الاختلافات الخطيرة في مصالح الدول السيادية، جعل من الصعب أن يصبح التعاون الفعال - أو من الصعب تحويله الى قوة تنفيذ.

يعتبر التباين في العالم الغربي الأكثر شيوعا في الوقت الراهن. وبشكل أكثر تحديدا، أدت القومية الاقتصادية للرئيس الأمريكي ترامب "الأولوية الأمريكية" الى تعميق الصراع بين أمريكا والاقتصادات الأوروبية واليابانية والكندية. مثل، توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا والاتحاد الأوروبي (TTIP)، وتخلي أمريكا عن اتفاقية التجارة المعروفة باسم الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، فضلا عن إعادة التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA). وتشهد آلية التجارة التقليدية العالمية التي تقودها أمريكا وتدعمها الدول الغربية، حالة من الفوضى بسبب أمريكا. كما تغلف العولمة تحت ضباب لسياسة الحمائية التجارية، وعدم الرجعة فيها، سيتوقف زخم الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وبالإضافة الى الاضطرابات التي يشهدها نظام التجارة التقليدي، تتزايد الاختلافات في العالم الغربي في نواحي آلية الأمن وجيوسياسية وغيرها، التي ستصبح عاملا سلبيا في الدورة الاقتصادية الجديدة.

كما تشهد علامات النزاعات التجارية بين الصين وأمريكا توسعا، وانقسام أمريكا وأوروبا بسبب مصالحهما. قبل أيام، تعتقد أمريكا أنه من الخطأ السماح للصين بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وفرض ٥٠٪ من رسوم التعريفية الجزائرية على الوحدات الكهروضوئية والغسالات الصينية، وهذا مجرد جزء من تدابير ترامب العقابية ضد الصين بسبب العجز التجاري الأمريكي مع الصين. وبما أن الصين وأمريكا هما أكبر اقتصادين وهيئة تجارية في العالم، فإن العقوبات التجارية الأمريكية ضد الصين، ستعطي توقعات سلبية للبيئة التجارية والانتعاش الاقتصادي العالمي. وفي ظل التزام أمريكا بسياسة المصلحة الذاتية "الأولوية لأمريكا"، أصبحت الصين أكبر محرك للاقتصاد العالمي، وتجاوز المعدل المساهمة السنوية للصين في النمو الاقتصادي العالمي أكثر من ٣٠٪. كما أن الحرب التجارية بين أمريكا والصين لا تضر بالعلاقات التجارية بين البلدين فقط، وإنما أيضا في خفض التوقعات الاقتصادية العالمية. لذلك، فإن الحرب التجارية الأمريكية ضد الصين "تضر الآخرين ولا تعود بنفع عليها".

أصدر منتدى الاقتصاد العالمي "دافوس" عشية الاجتماع تقريرا حول "الخطر العالمية ٢٠١٨"، مشيرا فيه الى أن القضية البيئية وأمن الشبكة والمخاطر الجيوسياسية وغيرها هي العوامل الخطيرة الأكثر قلقا بالنسبة للمستطلعين. وستكون هذه العوامل الخطيرة مع النزاعات التجارية السبب الرئيسي للتباين العالمي ويؤثر على النمو الاقتصادي العالمي.

# الإعلام العربي.. بين تأجيج الخلافات ومسؤولية العمل على حلها!

\*عوض بن سعيد باقوير

## يعيش حالة من السقوط وغياب القيم والمهنية والابتدال

دورية (جيوپوليتيكا فيوتشرز) الاستراتيجية الأمريكية: ٢٠١٨/١/٢٧

الإعلام العربي أصبح يعيش حالة من السقوط وغياب القيم والمهنية والابتدال للأسف، حيث إن نظرة فاحصة على المشهد الإعلام العربي وما يعتريه من إشكاليات يجعل الإنسان أمام ظاهرة تستحق الدراسة والتأمل من خلال تقصي المحتوى الإعلامي والصحفي حيث انعكس الخلاف السياسي، على المسلك الإعلامي حيث الإسفاف والتعدي على الأعراض والخروج على الأعراف والتقاليد العربية، في سابقة هي الأولى منذ عهد الاستقلال للدول الوطنية العربية.

الخلافات السياسية بين الدول هو أمر وارد، والانحياز الإعلامي لمواقف الدول هو أمر يمكن تفهمه، من خلال الدفاع المصالح الوطنية لكل دولة، ومن خلال طرح إعلامي يتسم بالموضوعية، بعيدا عن التجريح والشتم وغير ذلك من الألفاظ والتلميحات غير الأخلاقية، حيث إن الدين الإسلامي الحنيف يحرم ذلك، فالمسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه، كما جاء في الحديث الشريف.

الذي يحدث في الساحة الإعلامية العربية، خاصة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، شيء يندى له الجبين، من تعدد على أعراض الناس، وتدني اللغة إلى مستوى أقل ما يقال عنها بأنها هابطة، ولا تليق، ومن هنا فإن الخلافات السياسية العربية – العربية تحولت إلى مشهد أصبح أضحوكة العالم من خلال ما ينشر ويسمع، ومن خلال عدد من القنوات الإعلامية التلفزيونية.

إن هذا المشهد الإعلامي له نتائج في غاية الخطورة، على الأجيال والتماسك الاجتماعي، وزرع الكراهية والانتقام، وغرس مفاهيم سلبية واستخدام الألفاظ غير الحميدة، مما يحمل معه قيما دخيلة على العادات والقيم العربية الأصيلة. ويؤسس لإعلام منفلت يتسم بالهجوم المسعور على كل الأعراف والنواميس، والدخول في نفق مظلم من البذاءات غير المقبولة، لا شرعيا، ولا أخلاقيا.

إن هذه الظاهرة الإعلامية التي تسود المجتمعات العربية تحتاج إلى دراسة من ناحية، وإلى تدخل سريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا السقوط الأخلاقي إعلاميا من ناحية ثانية. بعد أن أصبحت الحرب الإعلامية بمثابة صب الزيت على النار، مما ينذر بصراعات بين المجتمعات العربية، وإيجاد الخلل في النسيج الاجتماعي وتنمية الشعور العدواني بين الأفراد والجماعات. ومن هنا فإن تدخلا سريعا من الجهات الإعلامية العربية المسؤولة، أصبح خيارا لا بد منه حتى لا تنحدر الأمور إلى أسوأ مما هي الآن، حيث الانفلات ومجموعة من العقول غير المنضبطة في طرحها ورؤيتها للأمر، وغياب الوعي لديها حيث إن كل فريق يريد إرضاء النظام السياسي، بأي صورة يمكن تخيلها.

إن الدعم الإعلامي للقضايا الوطنية، وبطريقة منهجية موضوعية، هو أمر مشروع في إطار من الطرح الإعلامي الذي يتسم بالاحترام للآخر وأن تكون المسافة واحدة من التقدير لأولويات العمل العربي المشترك والنهوض به.

## الإعلام يرسخ العدوانية

أصبح الإعلام من الأدوات الخطيرة التي تؤثر في المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن إطلاق العنان لهذا المكون يعطي إشارات سلبية وكراهية عميقة، نراها الآن بشكل مباشر، ولعل الأكثر عدوانية من خلال استخدام وسائل الإعلام من خلال محتواها، ظهر خلال الأزمة الخليجية، وهي بين دول شقيقة يجمعها الإسلام الحنيف، والعروبة والجغرافيا والتاريخ والعادات والتقاليد الأصيلة، وعلاقات النسب والقربي. إن الظاهرة الإعلامية بين الدول الشقيقة في منطقة الخليج، قد أشعلها القلة الذين يريدون الفتنة، وإشعال الحروب، ومن هنا فإن على النخب في هذه الدول أن تكون لها وقفة، من خلال مناقشة هذا الضجيج الإعلامي الصاخب، وأن تتوقف تلك المهاترات والتي سوف يدفع ثمنها الأجيال العربية، وأن يتم حصار الأزمة الخليجية، في شقها السياسي، كأى خلاف يحدث بين الدول في الشرق والغرب.

هناك خلافات حادة الآن بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولم نر أي انحدار إعلامي، وإنما هناك تصريحات مسؤولة، تتحدث عن سبب الخلاف حول المصالح، وهناك خلافات بين الولايات المتحدة وروسيا، وهناك خلافات أمريكية مع الصين، ورغم ذلك تبقى اللغة الإعلامية منضبطة، بعيدا عن الشيطنة، والانحدار الأخلاقي، ثم فإن الدعوة هنا، هي للترفع والعودة إلى مسار إعلامي يتسم بالموضوعية والمهنية الأخلاقية.

الإعلام الحالي، وما يطرحه كل يوم ومن خلال البث بالساعات الطويلة، وما يطرح من مناقفات بين المواطنين في المنطقة والاشتباك اللفظي يدعو للشفقة على أصحاب هذا المسار، لأن الواقع السياسي لن يتغير إلا من خلال الحوار الذي يعد الخيار الوحيد لحل الخلافات السياسية بين الدول، والجلوس إلى طاولة الحوار، فالدول المتحاربة، وبعد صراعات مسلحة مدمرة، تجلس إلى طاولة الحوار ونستشهد دوما بدولة عظمى كالولايات المتحدة، جلست على طاولة الحوار مع دولة نامية كفيتنام في باريس، وتم التوصل إلى حل رغم مرارة الحرب على واشنطن والتي هزمت أخلاقيا في هذه الحرب الكارثية.

## الإعلام العماني نموذجا

عندما نتحدث عن الإعلام العماني نموذجا في المصادقية والتعاطي النبيل مع الأحداث وعدم استخدام لغة غير حضارية، فإننا لا نجامل إعلام الوطن، ونحن هنا لا نتحدث عن تطوير الإعلام، والذي يحتاج الى تطوير وهذا شيء إيجابي، إنما الحديث هنا عن المنهجية الثابتة للإعلام العماني، الذي اتسم بالصدق والاحترام منذ فجر النهضة المباركة عام ١٩٧٠، حيث الثوابت الراسخة التي انتهجتها القيادة السياسية الحكيمة بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ومن هنا فإن القياس يتم على نموذج يأتي من خلال الاستشهاد بالمحتوي الإعلامي الذي ينشر ويبث ومن خلال الوسائل المرئية.

الإعلام العماني ومن خلال أزمات سياسية عديدة، خلال العقود الخمسة الأخيرة كان إعلاما منضبطا، وانسجم بشكل مثالي مع السياسة الخارجية للسلطنة، والتي شهد لها العالم بانها سياسية حكيمة وبناءة، وساعدت على حل عدد من الملفات الشائكة، والتي كان آخرها الملف النووي الإيراني مع الغرب.

ومن المميزات الأخرى لإعلام الوطن انه لا يجب الضجيج حتى مع الامور الإيجابية بحيث تتحدث الوقائع عن نفسها، وهذه لمسة تدلل على الثقل الحضاري والانساني للسلطنة كدولة ضاربة بجذورها في عمق التاريخ، ومن

هنا فإن الإعلام العماني هو بالفعل نموذج ينبغي ان يحتذى به، في الطرح السياسي المتزن، وعدم استخدام لغة غير مهنية، وهذا ما جعل السلطنة بعيدة عن المهاترات والحملات التي لا تفيد العمل العربي المشترك. ولا شك ان إطلاق ميثاق الشرف الإعلامي الذي دشنته جمعية الصحفيين العمانية مؤخراً، يأتي في هذا السياق الاخلاقي والمهني، مما يعزز الكرامة الانسانية والمحافظة علي المعايير والاسس والضوابط التي تحافظ علي كينونة المجتمعات وتماسك وحدتها الوطنية.

### الإعلام والعمل العربي المشترك

الطرح الإعلامي الحالي الذي يوتر العلاقات العربية-العربية يقوم به أناس تضاعل لديهم الضمير المهني على الأرجح، لأنهم يجعلون العمل العربي المشترك في مهب الريح. وبغض النظر عن التوجهات السياسية، فإن مهنة الإعلام وهي مهنة حساسة، تفرض على الصحفيين والإعلاميين أن يكون لديهم الحس الوطني والقومي للحفاظ على المكتسبات والمنطلقات المشتركة بين الشعوب العربية.

فإذا حدث خلاف سياسي بين بلدين عربيين، فإن مهمة الإعلامي والصحفي أن يكون لديه رسالة نبيلة، من خلال طرح إعلامي موضوعي، مذكراً بالوشائج التي تجمع، وبالقيم الأصيلة المشتركة، وان يكون رسول خير كما يقال، وهذا يعطي زحماً إعلامياً لاحتواء الأزمة، والوصول إلى حل بشأنها، وحتى الأنظمة السياسية سوف تتماشى مع الطرح الإعلامي الذي يجتذب الرأي العام العربي، ومن هنا تكون وسائل الإعلام، هي التي تحافظ علي العمل العربي المشترك وان يكون الحوار هو أساس الحل لأي خلاف عربي-عربي.

الجامعة العربية، ووزراء الإعلام العرب، عليهم مسؤولية تاريخية للجم هذا المحتوى الإعلامي الخطير، الذي يعد ظاهرة في غاية السوء، ولها انعكاسات وإبعاد اجتماعية خطيرة خاصة على الاجيال الجديدة، وعلى التماسك بين المجتمعات، وحتى الافراد حيث هذه الرسائل الإعلامية اللحظية والتي تمارس بشكل بشع علي عقول وقلوب الناس البسطاء، وتخلق تلك الكراهية، تعد هي الأخطر على تماسك الشعوب مع بعضها البعض.

ان قيم التسامح والبعد عن البغضاء واستخدام اللغة الرزينة، حتى عند الخلاف يعد امراً مهماً، وأظن ان ما يجمع اهل هذه المنطقة شيء اكبر بكثير من الخلاف العابر، ولا شك ان الرجوع عن الخطأ فضيلة، كما يقال في التراث العربي، وخير الخطائين التوابون كما في شريعتنا الاسلامية السمحاء.

العرب لديهم إمكانات كبيرة وعلى ضوء الأرقام المعلنة من خلال إحصائيات دقيقة فان التكامل الاقتصادي العربي، ان حدث يجعل العرب القوة الاقتصادية الرابعة عالمياً، والكثير من الأرقام المذهلة، لو توصل العرب ومن خلال إرادة سياسية أن ينسوا الماضي، وينطلقوا بقلوب صافية لخدمة امتهم وشعوبهم، وأن يتركوا الشطحات والصراعات التي لا تجلب سوى الدمار والكراهية.

الإعلام العربي لابد أن يراجع نفسه خاصة تلك المجموعات المصرة عله توجيه خطاب الكراهية والطائفية، وخلق الفتن والعداوات، وهي لا تخدم الانظمة السياسية، بل تضرها في واقع الامر، مما يتوجب علي النظام الرسمي العربي إعادة النظر في السياسات الإعلامية المنفلتة، والرجوع الي إعلام عربي متزن يتسم بخدمة المصالح العربية، وخدمة التنمية، والنقد الموضوعي والحفاظ علي هوية الامة، وإصلاح ذات البين، حتي تتفرغ الامة العربية الي التنمية المستدامة، واللاحاق بركب التحديث والحضارة الانسانية المعاصرة.

## نظرة عامة على ما يحدث في المنطقة !!

\*مرتضى بن حسن بن علي

OmanDaily : ٢٠١٨/١/٢٨

ان استمرار التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، سوف يؤدي الى تعميق الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وكذلك مع روسيا والصين، ودول أخرى مؤثرة. وهذا الوضع، حال حصوله، سوف يمنح طهران فرصة ذهبية لتحقيق اختراقات حقيقية داخل هذه الجبهات المنقسمة. ضمن أية محاولة جدية لإعادة الأمل للعرب وللخليجيين تحديداً وبث الحياة من جديد الى مجلس دول التعاون في ظل التغييرات الكبيرة والسريعة الحاصلة في العالم ينبغي على دولها التركيز على جبهاتها الداخلية وتمتينها وتقويتها، علمياً واقتصادياً واجتماعياً وإقامة دول عصرية، وليست دولاً معاصرة فقط، والاعتراف بواقعية الجوار والتخلي عن سياسة المواجهة والحرص على التعايش مع الجيران، وتجنب التصعيد غير الضروري مهما بلغت الخلافات. لقد هُدمت العراق وسوريا واليمن وجاءت تركيا الى الخليج واقتربت إيران أكثر فأكثر، وصولاً الى شواطئ البحر المتوسط، وتقوية مركزها ونفوذها، كما هُدمت قبل ذلك الصومال والسودان وليبيا، في الوقت الذي كان من المفروض مساعدتها لتجاوز مشاكلها والسمو فوق جراحاتها، كما عليها - دول المنطقة - ان تعيد النظر في مجمل علاقاتها مع بعضها البعض ومع دول الجوار المحيطة على أسس جديدة وتجنب الاعتماد على أحلاف غير منطقية ومكلفة، أحلاف تثق في الخارج أكثر من ثقتها في الداخل أو في دول الجوار. الوضع الداخلي لا بد ان يكون الأقوى، والشعب يكون هو الحلف الحقيقي لحكومته، لأن الشعب القوي معناه حكومة قوية، والشعب الضعيف يعني حكومة ضعيفة.

لا بد لجميع الدول ومنها دول الخليج تحديداً ان تعي ان ظلال الجغرافيا والتاريخ ثابتة بينما ظلال البوارج والصواريخ متحركة.

أكثر الدول ومنها دول الخليج العربية، لم تتوقع التوقيع على الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، وهو الاتفاق الذي هدم عدداً من العقائد الخليجية منها عقيدة: ان الغرب معها وضد إيران. فالدول ليست جمعيات خيرية، بقدر ما هي تمتلك أجندة مختلفة واسعة من المصالح، وستراتيجياتها لا تتميز بالثبات، بل متغيرة إذا اقتضت المصالح واختلفت الأطراف. ذلك يعني ان عليها - دول الخليج العربية - ان تتجنب التركيز الدائم على حلفاء في الخارج والذي يتطلب منها تخصيص موازنات ضخمة في وقت تقل إيراداتها وتزداد الحاجة الى الأموال لبناء الداخل ومواجهة التحديات الجديدة.

على الرغم من سياسات الرئيس دونالد ترامب وتوجهاته الحالية، فليس هناك دليل او ضمان انه لن يبدل سياساته، او ان يأتي رئيس جديد من بعده وينتهج نهجاً مختلفاً. عدد من المراقبين والمحللين يزعمون ان ترامب يتميز بتقلباته الشديدة التي تتغير بين لحظة وأخرى. إضافة الى ذلك فإن ترامب سبق له رفع شعار «امريكا اولاً» بوضوح كما سبق لأوباما وغيرهم رفعه. وفي كل الأحوال فإن كثيرين من المراقبين يعتقدون ان الذين يتوقعون عملاً عسكرياً ضد إيران، مثلما كانوا يتوقعون سابقاً، سوف يصابون بخيبة أمل، إذ من الأرجح ان لا تتعدى الضغوط الأمريكية الإطارين الدبلوماسي والاقتصادي، مثلما صرح وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس. كما هناك من يعتقد في واشنطن بضرورة حث دول المنطقة على إعادة النظر في سياساتها إزاء المشاكل الإقليمية، ولا سيما سياساتها تجاه قطر واليمن والوضع في لبنان، والذي قد يعني عدم تطابق سياسات واشنطن مع سياسات بعض هذه الدول في ملفات عديدة. في الأخير فإن هناك قوى عديدة ومؤثرة في الكونجرس ووزارات الخارجية والدفاع الأمريكية، إضافة الى رأي الجيش والاستخبارات، كما هناك تساؤلات عديدة، حول الدور الذي يلعبه جاريد كوشنر صهر الرئيس ترامب ومستشاره في البيت الأبيض. عدد من تلك الآراء قد لا تتفق مع رأي ترامب، وكثيرون يعتقدون صعوبة بقاء الولايات المتحدة على قيادة العالم منفردة، او ممارسة دور الشرطي على الدوام، وفي كل مكان. وسياسات وزير الخارجية الأمريكية تيلرسون، اقرب للمزاج الأوروبي منها الى سياسات ترامب. وكل ذلك يستوجب على جميع الدول، ومنها دول الخليج العربية، ان تراهن على قوتها الناعمة وان تتوسع في مصادر أصدقائها والتقليل من أعدائها. ليس هناك ما يضمن استمرار دعم الرئيس الأمريكي لتوجهاته الحالية، وقد يكون رهينة للتطورات السياسية المتسارعة في الداخل الأمريكي بشكل أو بآخر، او في مناطق أخرى ككوريا الشمالية على سبيل المثال.

علينا أيضا ان نفكر في التحول الاستراتيجي الأمريكي الحاصل من تحويل التركيز على الخليج والشرق الأوسط، الى التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادي. سوف يكون صعبا على الولايات المتحدة ان يستغرق اقليم واحد وقتها كله، وسوف تفكر في الوقت المناسب لخطوة اللوراء وإعادة التقييم، ولن تسمح ان تبتلع الأحداث في الشرق الأوسط كل اجندة أعمالها.

ومن جهة اخرى فإن استمرار التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، سوف يؤدي الى تعميق الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وكذلك مع روسيا والصين، ودول أخرى مؤثرة. وهذا الوضع، حال حصوله، سوف يمنح طهران فرصة ذهبية لتحقيق اختراقات حقيقية داخل هذه الجبهات المنقسمة.

علينا الأخذ بعين الاعتبار او على الاقل عدم استبعاد فرضية بذل محاولة أقوى لإعادة إيران في المنظومة الدولية، وإدارة منظومة دبلوماسية جديدة. وهذا راجع للتحول الكبير الذي تشهده إيران على اصعدة عدة ولمموسة ايضا، ربما ان القوى الغربية سوف تبذل محاولات اكثر لدعم وتعزيز التوجهات الأكثر اعتدالا بوجه عام في الساحة الايرانية، وقد تتعلم الأطراف الغربية، من الأخطاء التي ارتكبتها اثناء فترة الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي. وبالطبع فإن حالة المواجهة المستمرة، تتطلب من دول الخليج تحديداً الانتباه والتركيز على عملية التحول الحاصلة في منظومة الدول الغربية بشكل خاص، من العسكرة الى الدبلوماسية، وذلك تحت ضغط المعاناة من تكاليف الحروب، وإدارة التراجع الذي تعانیه القوة الأمريكية لصالح الدبلوماسية، وتقديم السياسة، وإعطائها مجالا متقدما على الحرب. والولايات المتحدة ليست مستعدة ان تضحي بأموالها ولا بأبنائها، وفي كل حال فإن حروبها بدأت تتجه الى حروب بالوكالة، أي بأموال ودماء الآخرين.

وعلى الرغم من عشرات المليارات من الدولارات التي صرفت على هدم سوريا واستنزافها فإن دول الخليج العربية تبدو على وشك ان تخسر جنيف السورية، بعد ان خسرت جنيف النووية الإيرانية. فالدول التي راهنت على ضربة أمريكية ضد سوريا، أصيبت بالإخفاق والغضب، بعد ان أدركت ان الضربة المتوقعة بعيدة المنال، وأنها استبعدت بعد ان أدركت الولايات المتحدة ان الغرب لن يؤيدها، ولن يتدخل بأكثر من اللازم لإزاحة الرئيس السوري بشار الأسد. ونتيجة ذلك تزايدت قوة إيران التفاوضية، كما استفادت إيران من التطورات في العراق ولبنان وعلى جبهات أخرى. ربما قد يخطر في بال الغرب يوما ما، ان يجعل إيران شريكا له في مكافحة الإرهاب. فكل شيء في السياسة ممكن.

وليس مبالغا في القول إن دول الخليج العربية حاليا، هي أضعف نقطة في المنطقة، مع كل الثروات التي حصلت عليها. ومع قرب انتهاء الجزء الأكبر من القتال ضد المجاميع المسلحة في العراق وسوريا، فإن هناك احتمالا ان يعود قسم كبير من هؤلاء المقاتلين الى بلدانهم، وربما يقومون بأعمال إرهابية في بعض دول المنطقة.

إضافة الى كل ذلك فإن النفط الذي كان في يوم من الايام موردا يحاول الغرب السيطرة عليه، والدفاع المستमित عنه، أصبح سلعة تفقد أهميتها، في مجال الطاقة امام تطور مصادر الطاقة الجديدة، والزاحفة بسرعة كبيرة، والذي يعني ان الغرب بصورة عامة، لم يعد في حاجة الى النفط العربي وإلى نفط الخليج، على الاقل بالشكل الذي كان عليه من قبل. ومع زيادة هذا الاتجاه ووضوحه، تقل بالطبع أهمية الخليج كمنطقة استراتيجية بالنسبة للغرب.

كل ذلك سوف يؤدي الى تراجع مكانة دول الخليج الاستراتيجية، والتقليل من أهميتها على المستوى العالمي، الأمر الذي ربما سيدفع عددا من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين الى مزيد من التعاون مع إيران، مؤيدا بالمحصلة الى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول، كما ستتدعم خطوط بعض الدول الخليجية السياسية والاقتصادية مع إيران، وربما تعزيزها، تحسبا لأية تطورات مستقبلية، وهو ما قد ينعكس على الأوضاع في منطقة الخليج بشكل او بآخر، خاصة مع قيام حركات مثل حماس والجهاد الإسلامي والإخوان المسلمين بالاتجاه نحو الاقتراب بشكل اكبر من إيران، وهو ما ترحب به طهران بالطبع، دعما وتوسيعا لنفوذها وتأثيرها في المنطقة، خاصة اذا استمرت الخلافات بين دولها دون حل حقيقي سريع.

## معارك "عفرين" السورية مصغر لصراعات المنطقة

\*د. عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/١/٢٨

التدخل التركي في "عفرين" صفقة في معركة قد تكون مقدمة لصراع اوسع، او لتسويات بابعاد مناطقيه واقليمية ودولية. فهناك حقوق يدافع عنها كل طرف، ومطامح مشروعة او غير مشروعة ملازمة لهذه الحقوق لمختلف الاطراف.

والاطراف المباشرة هي: (١) تركيا وجيشها القوي، ترافقه مجاميع عملت تحت راية "الجيش الحر" وتفرقت بعد المعارك ووقف الدعم الخارجي، وهي جماعات "سلفية" و"اخوانية" سورية واوزبكستانية وتركمانية ومنها "لواء السلطان مراد" و"فرقة الحمزة" و"فيلق الشام" و"حركة نور الدين الزنكي"، الخ.. (٢) وحدات "حماية الشعب" الكردية، التي حظيت بدعم امريكي واسع وحقت مكاسب مهمة في حربها ضد "داعش" و"النصرة" والتي تسيطر على منطقة "عفرين" و"منبج" وغيرهما.. (٣) الحكومة السورية التي ما زالت قواتها بعيدة عن ميدان المعركة لكنها قد تدخل فيه مع تطورات المعارك. يضاف الى ذلك قوى "داعش" وحلفائها الحاضرة بقواها، والمتداخلة مع قوى اخرى لدى هذا الطرف او ذاك.

وستتوزع مواقف القوى الاقليمية بين هذه القوى الثلاث. اما القوى الدولية، فيمكن القول ان روسيا تلعب دوراً محورياً بسبب علاقاتها بالاطراف الثلاثة. لهذا يرد مع بعض الدلائل، انها اعطت ضوءاً اخضراً لتركيا، مقابل ترك ادلب لروسيا والحكومة السورية. اما الموقف الامريكي فهو على المحك بعد دعم ميداني "لوحدة حماية الشعب" ومشروع تأسيس قوة محلية عسكرية عارضتها الحكومة السورية وروسيا وتركيا، وبين الاقرار بحق تركيا بحماية حدودها، وعدم تصعيد الخلافات معها. ويبقى موقف الدول الاوروبية خائفاً من نتائج الصراع وتأثيراته عليها، رغم طموحاتها، خصوصاً فرنسا التي تعتبر نفسها راعياً تاريخياً لهذه المناطق.

من حق وواجب (١) الحكومة السورية الدفاع عن وحدة البلاد وحدودها وامنها. فهي، ومهما كانت المعارك على الارض ونتائج "جنيف" و"الاستانا" و"شوتسي"، ستبقى الطرف الاساس الذي سيتعامل مع جاره الشمالي سلماً او حرباً.. وكذلك الطرف الاساس الذي سيحتاجه الكرد لمواجهة التقدم التركي. ولا ندري صحة الاخبار عن اتصالات بين انقرة ودمشق.. بالمقابل ما ان بدأ الهجوم الا وصدر الخميس الماضي بيان من "الادارة الذاتية" الكردية يؤكد "ان منطقة عفرين جزء لا يتجزأ من سوريا". مطالبين الحكومة "للقيام بواجباتها السيادية اتجاه عفرين وحماية حدودها مع تركيا من هجمات المحتل التركي". وهكذا قد ترى الحكومة السورية في هذه المعارك اضعافاً لدور تركيا من جهة والمعارضة السورية والقوات الكردية من جهة اخرى مما سيساعد مواقفها الميدانية والسياسية على حد سواء. كذلك ستدافع (٢) "وحدات الحماية الكردية" عن مكاسبها التي حققتها خلال السنوات الماضية ووقوفها بين المعارضة والنظام، والتي حولتها من لاعب ثانوي في الخارطة السياسية/العسكرية السورية الى لاعب اساس فيها.. وأيضاً ستعمل (٣) تركيا على حماية امن حدودها، خصوصاً مع التطورات التي شهدتها المعارك في سوريا لمصلحة النظام وضد الارهاب، حيث تنقل مواقع رسمية للجيش التركي ان (٧١) شخصاً قد القي القبض عليه وهم متجهين الى سوريا، مقابل اعتقال ٨٤٧٤ اخرين عبروا من سوريا الى تركيا، في كانون الاول الماضي فقط.. ناهيك عن اتهامها "وحدات الحماية" بالارتباط بـPKK، رغم نفي "الوحدات" الاتهامات.. فيصرح الرئيس "اوردغان" الذي شوهد باللباس العسكري للمرة الاولى، بانه بعد ان ينتهي من "عفرين" و"منبج" سيتجه الى شمال العراق حيث تواجد PKK..

وان التقارير الداخلية التركية تشير ان موقفه هذا يحظى بدعم القوى الوطنية التركية. فيدافع كل طرف ما يراه حقوقه.. وغالباً ما يساعد الاقرار بالحقوق والوحدة ضد الارهاب، في الدفع باتجاه التسويات التي محورها وحدة سوريا وسيادتها، واقرار حقوق جميع المواطنين والجماعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.. لكن بجانب الحقوق او خارجها تبرز الطموحات والغرور والانحرافات التي تقود للحروب والازمات. فهل ستكبح المصالح والاهداف المشتركة، وتعريف حقوق كل طرف ابواب الطموحات غير المشروعة ليقف كل طرف عند حدوده، ام ستحمس الأوهام والنجاحات الجزئية والهيجانات الوطنية لفتح دورات جديدة من العنف والقتال.

## قراءة في فوضى الانقسامات في الشرق الأوسط

\*أحمد الصالح

العربي الجديد: ٢٠١٨/١/٢٨

تعيش منطقة الشرق الأوسط - منذ ما يقارب قرناً كاملاً أو يزيد عليه بقليل - جملة من التقلبات والتغيرات، التي جعلت منها مسرحاً لتجارب ونزوات حكم وسلطة، لا تلبث أن تنهدم على رؤوس أصحابها، ولا تورث خلفها إلا الدمار والشقاق وتخرب البنية المجتمعية في الشرق الأوسط. وتنقلت هذه المنطقة بين أشكال الحكم تنقلًا رهيبًا، لكن بثوابت واضحة فهي تضرب الداخل بيد العسكر وتغازل الخارج بسياسة العمالة والتبعية، وتأكل الاقتصاد أكلًا جماً، وتحب الفساد الإداري حباً عجيباً وكأنه أحد أركان البقاء في السلطة، وتنظر إلى الشعب بعين راعي القطيع الذي يمين على أغنامه بأنه يطعمهم ويسقيهم ويؤمن لهم حظيرة ينامون فيها، وكل ذلك لينسى القطيع أنه يحلبهم ويبيع صوفهم وجلودهم، ويبني ثروته على ظهورهم، وإذا جاع يوماً ذبحهم وأولم من لحمهم وليمة لأقرانه ورفاقه. هذا هو منهج الحكم العام في منطقة تنظر إليها عيون العالم أجمع، ولا تريد لها أن تتنفس العدل والرخاء، وفي كل فترة يرسمون لها مخططاً بأيدي مرتزقة لهم مأجورين أو حمقى بلا أجر، لكي تكتمل فصول مسرحياتهم وتستمر مأساة هذا الشرق المظلوم.

تكالب الغربيون على هذه المنطقة بعد انحسار الدولة العثمانية وسقوطها، وحاولوا بشتى الوسائل تركيبها وإخضاعها كي لا تعود إلى مقدمة العالم، وكي لا تهدد سطوة الغرب على أمم الأرض في هذا الزمان، ولا شك أن هذه المنطقة كانت ولقرون عديدة الممسكة بمفاتيح الحل لكل الدنيا حتى سقوط الخلافة العثمانية، فلا يراد لهذه المنطقة أن تعود إلى دورها ومكانتها القديمة.

لذلك عمدوا إليها فقسموها كما تقسم الكعكة في حفلاتهم، وزرعوا في وسطها دولتين طائفيتين بغبيضيتين دولة ولاية الفقيه ودولة الكيان الصهيوني، لكي تكونا كلاب حراسة للقطيع العربي فكلما ابتعد القطيع وعجز الرعاة عن ضبطه، أفلتوا عليه كلابهم لتعود، وبقي المال الإيراني والإسرائيلي أداة جيدة في زرع الفتنة والانقسام داخل هذه المنطقة وجعلوا منها مناطق توتر ونزاع مستمر.

عندما برزت الأحزاب القومية العربية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي لقيت ترحيباً عظيماً من قبل الشعوب، ولكن بعد وصول هذه الأحزاب إلى السلطة كحزب البعث السوري والعراقي والحزب الناصري والمؤتمر الوطني اليمني... إلخ، زادت الفرقة بين الدول العربية أكثر، وتعمق شعور الانتماء إلى حدود سايكس بيكو أكثر وأكثر.

عندما برزت الأحزاب الدينية التي تعلن سعيها الوصول إلى حكم الشريعة الإسلامية، أيضاً حظيت بضجة إعلامية واسعة وتأييد شعبي، كالأخوان المسلمين والقاعدة وتنظيم الدولة وغيرها. وبعد وصولها للسلطة كان سعيها لأحزابها فقط وليس للأمة كما كانت تعلن، وصارت ترى نفسها الفرقة الـ ٧٣ وكل ما دونها في النار.

اليوم، تسعى الأحزاب القومية غير العربية للبروز، وما وصولها إلى السلطة إلا لتعميق الفرقة والخلاف بين أبناء القومية أنفسهم، ومن ير الشقاق بين منظري دولة كردستان البرزانيين والأوجلانيين يدرك بلا أدنى شك يساوره أنهم لن يجروا للكرد إلا نفس السيناريو الذي جرت به أحزاب العرب للعرب. وكذلك الأمر ينسحب على منظري التركمان فما يجري من تكتلات وتجمعات تغذي الروح القومية التركمانية ستجرهم لاحقاً نحو خلافات كبرى، ومن ير تعدد الرايات التركمانية يدرك بلا أدنى ريب أنهم يُقادون إلى المستنقع القومي الذي وقع فيه البعثيون العرب والانفصاليون الكرد. هي خطط واضحة ومدروسة بعناية لتحاكي عواطف الشعوب وتمتص غضبهم، وتستغل قدراتهم وتسرق أهدافهم، ثم ما تلبث أن تضحى بهم وبطموحاتهم وتلقي بهم حطياً في نار الصراعات والخلافات والشقاق.

إنّ هذه المنطقة لا يروي عطشها ويشفي علتها إلا المشاريع الجامعة الموحدة، وكل ما دون الجماعة هي مشاريع صيبانية لن تحكم وإن حكمت فلن تطول، وثقافة الإقصاء والتخوين وتفصيل الدول على مقاسات الأحزاب الحاكمة لا تصلح لاستقرار المنطقة بأي شكل.



## انسداد الأفق السياسي في الشرق الأوسط والرقص على حافة الهاوية

\*سام منسى

صحيفة (الحياة): ٢٨/١/٢٠١٨

يصعب الاختيار بين الحديث عن مقاربة محاضرة وزير الخارجية الأمريكي ركس تيلرسون في معهد هوفر في جامعة ستانفورد في ١٧ الجاري، و وفاة ١٥ لاجئاً سورياً برداً، كانوا يحاولون التسلل إلى لبنان وعُثر على جثثهم قرب الحدود اللبنانية.

فعلى الرغم من أهمية محاضرة تيلرسون كونها من المواقف النادرة التي تكشف عن رؤية أمريكية تجاه الحرب السورية قد تؤثر إلى انخراط أمريكي جدي لتسوية هذه الحرب التي دخلت عامها السابع، تبقى مأساة النازحين السوريين الذين قضوا بسبب الصقيع في الجبال اللبنانية مهمة إنسانياً وسياسياً. فهؤلاء ليسوا إلا عينة من آلاف السوريين الذين يعانون من المجزرة المستمرة في بلادهم جراء الطقس أو الفقر أو البراميل المتفجرة والقصف بالغاز في أزمة إنسانية قل نظيرها، تدفع المرء إلى العزوف عن التفسير والتحليل التقليديين للحدثين وإلى الإقرار بأن المحاولات الجارية لتسوية النزاعات التي يشهدها الإقليم ليست أكثر من مهدئات لن تلبث أن تنتج مزيداً من الحروب والمآسي.

إن مراجعة سريعة لبؤر النزاعات في المنطقة، من العراق إلى سورية واليمن وليبيا ولبنان وفلسطين، تؤكد عقم كل محاولات الحل.

العراق ولبنان على أبواب انتخابات من المرجح أن تكرر واقع غلبة فريق على فريق. أما في سورية فإن محاولات روسيا وإيران، وعلى الرغم من التباينات التي يحكى عن وجودها بينهما، تهدف إلى تجديد الاستبداد وتمديده في هذا البلد، بينما الحل لا تزال سراياً في اليمن وليبيا وبالأخص فلسطين.

أن الشرق الأوسط بعامة ومناطق التوتر والنزاعات بخاصة تعاني مما يصح وصفه بـ «الديبلوماسية التكتيكية» التي تمارسها قوى إقليمية ودولية، بعضها قد يريح اليوم إنما قد يخسر أيضاً غداً. فهي تتنافس في ما بينها على اكتساب النفوذ والسطوة على حساب دول المنطقة وشعوبها ومن دون أي اعتبار لمصالح دول المنطقة وحاجاتها الرئيسية. بل أكثر من ذلك، باتت خططها ومناوراتها وأساليبها سبباً إضافياً للمشكلات.

اليوم، باتت الصورة أكثر وضوحاً: يتعرض الإقليم لانتهاكات على أكثر من صعيد في ظل عدم إلمام بحقيقة مشكلاته سواء من اللاعبين الخارجيين، وهم أكثر، أو من الأنظمة الحاكمة وأغلبها متسلط ومستبد.

هل من سبيل للخروج من هذا النفق أو هذه الدائرة المغلقة، حيث تحمل التسويات في ثناياها بذور حروب ونزاعات جديدة؟

إن التطلع إلى مستقبل المنطقة وسط هذا الواقع المظلم يحتم معالجة أربع قضايا في آن واحد:

### أولاً: إفلاس الحوكمة

إن معظم الدول العربية تعاني من غياب الحوكمة الفعالة يتمثل بفشل قيام مؤسسات سياسية صالحة تخدم الشعوب بواقعية ونضج ومسؤولية وانعدام المشاركة السياسية والتهميش وتفشي الفساد وسوء استعمال السلطة وتدخل القوى الأمنية والعسكرية في الحياة السياسية وهيمنة الانتماءات الفرعية على المواطنة الجامعة والتشدد الطائفي والمذهبي، إضافة إلى المناهج التربوية البائدة والسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية غير المتجانسة والملتبسة وشح في الموارد الطبيعية لا سيما في الدول ذات الكثافة السكانية. باختصار، تشكل هذه المشكلات أو المعضلات مجتمعة كارثة محتمة.

بالطبع سيعتبر الكثيرون هذا التوصيف بمثابة تنظير لا يقترح حلولاً آنية أو مستدامة لمآسي هذه الدول والشعوب. الجواب أن وضع حلول للمشكلات والأزمات لا يبحث على المستوى النظري عن الممكن وغير الممكن، بل يبحث عن الصواب، والصواب اليوم هو الاعتراف بضرورة التوصل إلى عقد اجتماعي جديد في هذه المنطقة يحول الحاكم إلى مؤسسات والشعوب إلى مواطنين، ودون ذلك، لن تنجح كل محاولات الإصلاح المطروحة أو المتداولة سواء أتت من الداخل أو الخارج. فالعقود الاجتماعية السارية اليوم في العالم العربي لا تلتزم قاعدة التعاقد لأنها لم تنشأ وفق إرادة الشعب ولا تعكس مكونات الأمة وثقافتها وحضارتها، كما أنها لم تأت في إطار التطور الطبيعي للمجتمع. وإلى جانب دور النخب الثقافي في صوغ عقد اجتماعي جديد، من المهم توفير بيئة مناسبة لولادته تتلخص في ثلاثة أمور غابت عن التجربة السياسية العربية في القرن الأخير وهي الحرية والاستقرار وحسن تمثيل الشعوب.

### ثانياً: الدور الإيراني

لا يخفى على احد انه منذ عام ١٩٧٩ تاريخ الثورة الإسلامية في إيران، تلعب طهران دوراً في الإقليم هو موضع اختلاف بين مندد ومؤيد، إنما لا يختلف اثنان على حجم التوغل والتمدد الإيراني في المنطقة، بدءاً بعلاقتها مع «حزب الله» في لبنان والحوثيين في اليمن وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين، إلى جانب دورها المتنامي في العراق، وصولاً إلى علاقتها الاستراتيجية مع سورية وتدخلها العسكري إلى جانب النظام.

غالباً ما وصف محللون ومتابعون للشأن الإيراني السياسة الإيرانية في المنطقة بأنها «دفاع هجومي»، وحتى الساسة الإيرانيون تبنوا هذا المفهوم وباتوا يتحدثون اليوم عن الطبيعة الدفاعية لبرنامج الصواريخ الإيراني مثلاً بعد أن كانوا يتحدثون عن طبيعته الهجومية القائمة على الردع. قد تكون إرادة إيران في الدفاع عن نفسها مشروعة ولكنها لا تعبر قطعاً عن حقيقة دوافع سياستها في المنطقة التي قامت منذ أكثر من أربعة عقود على التسلسل الثقافي والمذهبي إليها وخلق بيئات مواتية لها عبر شبكات ثقافية واجتماعية واقتصادية نسجتها التنظيمات الخارجة عن الدولة التي أسستها، قبل أن تأتي بعدتها وعيدها العسكري إلى المنطقة.

الطموح الإيراني في المنطقة يهدف إلى تعزيز نفوذها فيها من خلال إنشاء فضاء جيوسياسي تهيمن عليه ويمتد من العراق إلى سوريا ولبنان، وما التغييرات الديموغرافية التي شهدتها في العراق وسوريا لصالحها سوى أداة لتنفيذ هذا الهدف. طموح إيران الجلي هذا، يبقى الفاصل بين سياسة للدفاع المتقدم التي تدعيها وبين التوسع الهجومي الذي تنفذه على أرض الواقع ضبابياً.

بالنتيجة ومهما كانت أسباب السياسة الإيرانية في المنطقة، فإن تنفيذها عبر بيئات شيعية محلية أنتج التوتر المذهبي والطائفي الذي نشهده وأجج التطرف السني لا سيما العنفي منه بوجه التطرف الشيعي ومصدره إيران. لا يمكن تجاهل هذه المعادلة خصوصاً عند مقاربة مشكلة الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة ومشكلة الإرهاب ومشكلة تنامي السلفية في العالم العربي. كما لا بد من الاعتراف بأن هذه الإشكالية وراء تسعير النزاعات في كل من لبنان والعراق وسورية واليمن وحتى بعض دول الخليج العربي.

وفي هذا السياق، ينبغي الاعتراف بتفوق السياسة الإيرانية وفعاليتها، في بدايات امتدادها في المنطقة، وذلك مقارنة بردود الفعل العربية آنذاك، إنما بالنتيجة كانت ولا تزال مسبباً للكثير من الاضطرابات والفوضى وحتى الحروب التي يعاني منها الإقليم.

### ثالثاً : مستقبل إسرائيل في المنطقة

على الرغم من الانكفاء الإسرائيلي المعلن عن النزاعات الجارية في المنطقة، فهذا لا يعني قبولها كدولة مشروعة في قلب العالم العربي. وعلى الرغم من كل التغيرات التي شهدتها النظام الإقليمي بدءاً من اندلاع الثورات العربية مروراً بانهيار الدولة الوطنية في أكثر من مكان وهيمنة التنظيمات المسلحة ومنها «داعش»، وصولاً إلى تصاعد نفوذ إيران والميليشيات الموالية لها، بقيت إسرائيل تعتمد سياسة «شراء الوقت» بالنسبة إلى القضية الفلسطينية. هذه السياسة لن تعمر طويلاً، ولن تلبث معضلات إسرائيل مع العالم العربي إن تظهر مجدداً بما أنها لم تقتنع بحتمية حصول الفلسطينيين على دولة مستقلة قابلة للحياة عاصمتها القدس الشرقية. تحقيق ذلك يستتبع تنازلات يبدو أن الإسرائيليين غير مستعدين لتقديمها.

على الرغم من الإرث العدائي بين العالم العربي وإسرائيل، تخطى الرأي العام العربي مرحلة إلغاء إسرائيل من الوجود وبات العرب يدركون أنها واقع مر لا بد من التعايش معه ولكن في إطار حل عادل ضمن الشروط التي أسلفناها. في هذا السياق، على المجتمع الدولي استثمار هذه اللحظة التاريخية والضغط على إسرائيل للسير بهذا الاتجاه وإقناعها بأنها لن تعرف الاستقرار لا هي ولا دول الإقليم دون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يقوم على مبدأ الدولتين.

### رابعاً: الأمن المائي

يعاني الشرق الأوسط من قنبلة موقوتة هي نقص موارد المياه لا سيما في عدد من الدول التي تواجه تصحراً متصاعداً. إلى جانب فقر العالم العربي في مصادر المياه العذبة التي لا تتعدى ١ في المئة فقط من كل الجريان السطحي للمياه ونحو ٢ في المئة من مجموع الأمطار في العالم، فإن غياب السياسات الفاعلة في هذا المجال تجعله لا يستغل سوى ٥٠ في المئة فقط من هذه المصادر والباقي معرض للهدر والضياع، يضاف إلى ذلك الاستيلاء والاستغلال غير الشرعي لموارد المياه العربية. هذا الواقع قد يهدد الاستقرار الهش أساساً ويسبب حروباً وموجات هجرة يطال أثرها عدداً من دول المنطقة وبعض الدول الأوروبية.

هذه الوقائع باتت تفرض على جميع الأطراف، لا سيما القوى السياسية في السلطة أو خارجها كما النخب كافة والقوى الخارجية، تبديلاً سريعاً وملحاً في الأولويات والدوافع، والانتقال من السياسات القصيرة المدى والرؤية إلى استراتيجيات استشرافية بعيدة المدى قادرة على مواجهة المشاكل الرئيسية والبنوية. حتى اليوم، لا تزال الدبلوماسية الدولية تجاه الإقليم تقرأ في كتاب قديم ولا تزال مثقلة بمصالح القوى الدولية والإقليمية، بحيث تعمل كل منها على ترتيب المنطقة لتصل إلى حالة من الاستقرار على مقاسها، أو إيجاد حالة من التوازن الهش يُبقي المنطقة على شفير الهاوية ريثما يتم تكييفها.

كما فاجأ الربيع العربي الجميع قبل أن يتحول إلى خريف أو شتاء، قد نشهد حراكاً آخر وتشهداً عنيفاً أشرس وحرباً إسرائيلية قد تتحول إلى حرب إقليمية أوسع وموجات نزوح وهجرة أشد خطراً، تجعل كلها الانحلال والتفكك السمة الرئيسية لمستقبل هذه المنطقة. إن اللعب على حافة الهاوية يعرض الجميع للسقوط فيها، وعلى المجتمع الدولي ترويض بعض القوى الإقليمية التي خرجت عن السيطرة والضغط على القوى الدولية لتغيير جيوسراتيجياتها والتقدم بحل إبداعي ينقل الشرق الأوسط إلى حالة تسمح له بطرق باب الحادثة.

\* إعلامي لبناني

## هل ينفرط العقد الثلاثي بين تركيا وإيران وروسيا؟

\*جاكوب شابيرو

دورية > جيوبوليتيكيال فيوتشرز < استراتيجية الامريكية : ٢٠١٨/١/٢٨

تواجه «ترويكيا آستانة» خطر التفكك. فبعد اجتماع آستانة - في كازاخستان - منتصف سبتمبر/أيلول، وافقت تركيا وإيران وروسيا على ضمان اتفاق وقف إطلاق نار في سوريا. وتم إنشاء أربعة «مناطق خفض تصعيد»، بهدف تنفيذ وقف إطلاق نار بين قوات نظام الرئيس السوري «بشار الأسد» والمسلحين المناهضين للحكومة في هذه المناطق لمدة ٦ أشهر (قد تخضع لتمديد إضافي).

والمشكلة في هذا الترتيب هي أن هذه البلدان ليست على نفس الخط، حيث تدعم تركيا المعارضين المناهضين للحكومة، بينما تدعم كل من روسيا وإيران نظام «الأسد»، والآن يتهم الجانبان بعضهما البعض بدعم مصالحهما الذاتية بدلا من الحفاظ على السلام.

وفي ٩ يناير/كانون الثاني، استدعت وزارة الخارجية التركية السفيرين الروسي والإيراني للتعبير عن قلقها إزاء التقدم الذي أحرزه نظام «الأسد» في منطقة إدلب، وهي من ضمن مناطق «خفض التوتر»، وهي المنطقة الأكبر والأكثر أهمية استراتيجية والأكثر تنازعا عليها في المناطق الأربع.

وفي اليوم التالي، أشار وزير الخارجية التركي إلى روسيا وإيران، وأكد على أن شريكي تركيا المزعومين بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لوقف النظام السوري والاضطلاع بواجباتهما كضامن لوقف إطلاق النار.

وفي اليوم نفسه، أعلنت صحيفة «يني شفق» التركية - المعروفة بدعمها القوي لحكومة الرئيس «رجب طيب أردوغان» - أن تقدم نظام «الأسد» تم تنسيقه مع تنظيم الدولة الإسلامية بدعم ضمني من روسيا وإيران. وليس من المفترض أن تكون روسيا وإيران من أعداء تركيا. وهذا ما يجعل التقرير لافتا، بصرف النظر عن صحته.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تعرب فيها تركيا عن قلقها إزاء تصرفات روسيا وإيران.

وفي ٢٠ ديسمبر/كانون الأول، أفادت رويترز بأن الجيش السوري - بدعم جوي روسي - استولى على ٥٠ قرية في محافظة إدلب الجنوبية الأسبوع الماضي. وفي ٢٥ ديسمبر/كانون الأول، أبلغت «الأناضول» عن غارات جوية سورية وروسية على مقاطعتي إدلب وحماة.

وفي ٧ يناير/كانون الثاني، أفادت «تي أر تي» عن غارات جوية إضافية في إدلب، وفي اليوم التالي، ذكرت «الأناضول» أن قافلة عسكرية تركية في إدلب تعرضت لنيران من مهاجمين مجهولين.

وفي ١٠ يناير/كانون الثاني، أفادت وكالة الأنباء السورية الحكومية (سانا) أن قوات الحكومة السورية وحلفاءها استولوا على ٢٣ قرية جديدة في ريف إدلب.

## نقاط اختلاف

ومن وجهة نظر تركيا، يسعى نظام «الأسد» - بدعم جوي روسي ومباركة إيرانية - إلى تأكيد سيطرته على الأراضي التي يسيطر المعارضون عليها حاليا. وضحايا هذا الهجوم هم مدنيون وجماعات معتدلة معارضة تعهدت تركيا بالدفاع عنها.

ومن جانبها لا تقبل روسيا أن تطبق شروط وقف إطلاق النار على جميع عناصر المعارضة. فالفصيل المهيمن في إدلب هو «هيئة تحرير الشام»، وهي جماعة جهادية عنصرها الأساسي هو فرع القاعدة في سوريا. وتعتبر روسيا «هيئة تحرير الشام» هدفا عادلا، وتشجع نظام الأسد على مهاجمة مقاتليها أينما كانوا. وفيما يوجد معقل الحركة في إدلب، فإن روسيا تركز مواردها هناك. ويعتبر القضاء على الجهاديين - من وجهة نظر روسيا - جزءا ضروريا للحفاظ على مناطق «خفض التصعيد». وعلاوة على ذلك، توقعت روسيا أن تمارس تركيا ضغوطا على «هيئة تحرير الشام» للتخلي عن أسلحتها وحلها، عندما دخلت قواتها محافظة إدلب. وقد رفضت تركيا القيام بذلك، بل وأحيانا تتعاون معها على الأرض، مما أعطى روسيا المبرر الذي تحتاجه لدعم المزيد من جهود توطيد نظام الأسد. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن كل هذا لم يكن النتيجة المفضلة لروسيا. فقد أعلن الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» هزيمة داعش والانسحاب الوشيك للقوات الروسية من سوريا في ٦ ديسمبر/كانون الثاني الماضي، وذلك جزئيا، لأنه اعتبر أن الظروف قد حانت لإيجاد حل سياسي للحرب الأهلية السورية.

ويبدو أن حل «بوتين» السياسي واستعادة القوات الروسية المدمرة أصبحت الآن ذكريات بعيدة. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول، قتل على الأقل جنديان روسيان عندما تم قصف قاعدة «حميميم» الجوية من قبل مسلحين جهاديين. وأعلنت روسيا أن عددا كبيرا من طائراتها قد تضرر في الهجوم.

ثم هاجمت ١٣ طائرة بدون طيار - في ٦ يناير/كانون الثاني - القاعدة في «حميميم» ومركز لوجيستي في طرطوس. ووفقا لوزارة الدفاع الروسية، فقد تم الهجوم بواسطة طائرات بدون طيار. وسلط الهجومان الضوء على مدى قدرة روسيا على سحب قواتها، ومدى تعرض قواتها للخطر.

ومنذ ذلك الحين تقدمت روسيا بتفاصيل أخرى حول هجوم ٦ يناير/كانون الثاني. وفي ٨ يناير/كانون الثاني، قالت وزارة الدفاع الروسية إن الطائرات بدون طيار كانت على قدر من التطور، لأنها «لا يمكن أن توجه إلا من بلد يتمتع بإمكانيات تكنولوجية عالية في توفير الملاحة عبر القمر الصناعي والتحكم عن بعد».

ومن جهة أخرى، رفض البنتاغون هذه الادعاءات معلقا بأنها سخيفة، وأشار إلى أن تنظيم الدولة يستخدم بانتظام طائرات بدون طيار بدائية لمهاجمة مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة في شرق سوريا. وفي ١٠ يناير/كانون الثاني، نشرت صحيفة وزارة الدفاع تقريرا جاء فيه أن الطائرات بدون طيار تم إطلاقها من منطقة في جنوب غرب إدلب.

وقال التقرير إن هذه المنطقة كانت تحت سيطرة قوات معارضة معتدلة تدعمها الحكومة التركية، وإن روسيا أرسلت شكوى رسمية من جانبها إلى مسؤولين أترك رفيعي المستوى تحثهم على ضمان أن تنفذ تركيا وقف إطلاق النار.

## إيران تتجه نحو روسيا

ولم تفصح إيران عن آرائها بشأن هذا الحادث بالذات، غير أن وجود وزير خارجية إيران في موسكو في ١٠ يناير/كانون الثاني - فضلا عن دعمه للتقدم العسكري الذي أحرزه الأسد في إدلب - يشير إلى أن وجهات نظر إيران أكثر اتساقا مع روسيا بشأن هذه المسألة، وهذا أمر منطقي.

وعلى الرغم من أن هناك مصالح مشتركة بين تركيا وإيران، إلا أنهما تختلفان في سوريا، على الرغم من التعاون التكتيكي قصير الأجل ضد الجماعات الكردية.

وتنظر إيران إلى نظام الأسد باعتباره جزءا لا يتجزأ من ستراتييجيتها لزيادة قوتها. وترى تركيا أن إيران منافس طويل الأجل قد حصل على مزايا ستراتييجية في الأشهر الأخيرة، ويتعين تقليص حجمها. وترى تركيا أيضا أن إيران - على الأقل في الوقت الراهن - قد ربطت طموحاتها بروسيا، وهي منافسة أخرى على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإن «التحالف» بين هذه البلدان الثلاثة بني على عدم تطابق المصالح، وكلما زاد عدد الدول التي يتم حشدتها إلى التحالف، يصبح التحالف أكثر هشاشة.

وكان الشيء الوحيد المتفق عليه هو تنسيق التحركات لأجل هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، كون ذلك كان الأولوية الرئيسية، لكن هزيمة تنظيم الدولة أزلت الأرضية المشتركة الوحيدة لهذه الدول في سوريا.

ويعتبر الحل السياسي المثالي في تركيا هو عزل الأسد وعودة البلاد تحت إدارة سنية، بينما يعتبر الحل السياسي المثالي لإيران هو عودة الأسد ولكن مع بقائه معتمدا على إيران ووكلائها، أما الحل السياسي المثالي لروسيا فهو أي شيء يجعلها تبدو قوية، مع الحفاظ على الأسد كمثل مستقل لا يعتمد على طهران ولا يخشى من الخطوة التالية من أنقرة.

وبدأت العيوب بالفعل في الظهور للعلن" فقبل أسبوع واحد فقط من اجتماع ممثلي إيران وتركيا وروسيا لتخطيط مؤتمر «سوتشي» حول مستقبل سوريا، والذي من المقرر عقده في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ يناير/كانون الثاني، كانت فترة التحضيرات لهذا الاجتماع مشوبة بالتوتر، فقد رفضت بعض جماعات المعارضة السورية الحضور، وأصرت تركيا على عدم حضور أي اجتماع يضم وحدات حماية الشعب الكردية، وهي ميليشيات تمثل الكرد السوريين.

وكانت روسيا قد دعت ممثلي وحدات حماية الشعب في أكتوبر/تشرين الأول، لكنها تراجعته عندما اعترضت تركيا. ويصر المسؤولون السوريون الكرد منذ أسبوعين على أن موسكو وعدتهم بالدعوة، بينما تؤكد تركيا أن روسيا وافقت على عدم القيام بذلك. ولكن روسيا - من جانبها - لديها تاريخ من دعم الجماعات الكردية المناهضة لتركيا، خاصة عندما يكون ذلك من المفيد ستراتييجيا للإبقاء على تركيا مشتتة.

وبغض النظر عن من سيحضر اجتماع «سوتشي»، فإن مستقبل سوريا لن يقرر هناك أو في «أستانا» أو «جنيف». والمستقبل يحدد على الأرض، ويجر هذا تركيا نحو الصراع - ولكن دون رغبة منها - مع منافسيها التاريخيين.

وعلى الأرض، يتمتع نظام الأسد باليد العليا، وروسيا لا تزال في الحرب، وتستعد إيران لاقتناص فرصتها، على أمل الاستفادة من الإرهاق الروسي في نهاية المطاف. وتجد تركيا نفسها مضطرة، ولكن دون القوة اللازمة للحفاظ على مصالحها، لكن التعليقات الغاضبة للسفراء لن توقف الأسد أو روسيا، حتى لو صدرت تصريحات لطيفة. وتبحث تركيا عن وسيلة لوقف الأسد، وإذا لم تتمكن من العثور عليها، فسوف تصل لنهاية خاسرة، وسينفرط هذا العقد.

## طموحات تركيا وجيوسياسية الشرق الأوسط

**The National Interest: ٢٠١٨/١/٢٨**

**ترجمة- الخليج الجديد:** في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٧، وسعت تركيا وجودها العسكري في قطر، من خلال نشر مئات من قوات قيادة القوات المشتركة في منشآتها العسكرية في الدوحة. واكتسبت هذه القوات اهتماما كبيرا من وسائل الاعلام، إذ جاءت بعد يوم واحد فقط من صدور تقرير يكشف أن الجيش التركي تدخل نيابة عن قطر لمنع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من شن انقلاب ضد أمير قطر «تميم بن حمد آل ثاني» في يونيو/حزيران.

ويؤكد قرار الحكومة التركية باستعراض عضلاتها العسكرية - نيابة عن قطر - على تحول كبير في استراتيجية أنقرة في الشرق الأوسط. ومنذ محاولة الانقلاب «الفاشلة» في يوليو/تموز عام ٢٠١٦، تحولت تركيا من كونها عاملا «ثوريا» مزعما للاستقرار، إلى أقوى مؤيد للاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الأشهر الأخيرة، أكدت تركيا التزامها بالحفاظ على استقرار الدول في العالم العربي، من خلال دعم إعادة توحيد سوريا في ظل حكومة مركزية قوية، ودعمها بقوة لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في ليبيا.

ويمكن تفسير تبني تركيا لجدول أعمال مؤيد للاستقرار في العالم العربي عبر قلق أنقرة المتزايد بشأن الاضطرابات الداخلية، بعد أن واجهت سلطة الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» تحديا بسبب محاولة الانقلاب التي جرت في يوليو/تموز عام ٢٠١٦. وأعرب «أردوغان» عن اعتقاده أن محاولة الانقلاب نظمتها وحدات عسكرية مارقة موالية لرجل الدين الإسلامي «فتح الله كولن»، بتسهيل من قوى خارجية، ولذلك، سعت تركيا إلى تقويض حركات التمرد القومية ومكافحة التدخل الخارجي المزعزع للاستقرار في الصراعات الإقليمية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى منع محاولات الانقلاب على الطراز التركي من أن تحدث في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، وعملت على إعادة إنشاء شبكة الدول القومية المستقرة التي حافظت على الأمن الجماعي في العالم العربي قبل «حرب العراق» عام ٢٠٠٣.

ومن أجل توطيد مكانتها بوصفها الضامن الرئيسي للأمن الجماعي في الشرق الأوسط، قامت تركيا بتنقيح نهجها تجاه الدبلوماسية بين الدول، وعرضت قدرتها القسرية الهائلة على المجتمع الدولي. وعلى النقيض من التوازن «غير العملي» الذي أيده نهج «أردوغان» قبل «الربيع العربي» من خلال «عدم وجود مشاكل مع الجيران»، فإن دور تركيا الحالي لتحقيق الاستقرار تدعمه شراكات تكتيكية انتقائية مع الجهات الفاعلة الإقليمية التي تمتلك أهدافا جيوسياسية مماثلة. وقد وسعت هذه الشراكات شبكة حلفاء تركيا في العالم العربي، وعالجت الأضرار التي لحقت بسمعة تركيا بسبب ردود «أردوغان» المناهزة تجاه الربيع العربي.

كما أن الأثر الرادع الذي توفره الموارد العسكرية الهائلة في تركيا - التي تضم ثاني أكبر جيش دائم في الناتو - قد عزز أيضا قدرة أنقرة على العمل كضامن للاستقرار الإقليمي. وكثيرا ما اضطرت البلدان التي تسعى إلى مواجهة الأهداف التركية إلى تأجيل خططها بسبب خشيتها من انتقام عدواني من تركيا قد يضر بأمنها وطموحاتها الإقليمية في مجال الهيمنة والنفوذ.

## توحيد سوريا

ويتجلى التزام تركيا بتعزيز الدول الهشة في العالم العربي في توسيع نطاق مشاركتها الدبلوماسية والعسكرية في سوريا. وعلى الرغم من أن تركيا قدمت دعماً مادياً حيويًا للجماعات المتمردة السنية التي تسعى إلى الإطاحة بالرئيس السوري «بشار الأسد» في الأعوام الأولى من الصراع - ولا تزال ترى «الأسد» قائداً غير شرعي - فإن خيار أنقرة الحالي هو إعادة توحيد سوريا المستقرة كدولة مركزية.

وعلى الرغم من أن «أردوغان» قد وصف - مؤخراً - «الأسد» بأنه «إرهابي» ليس له مكان على طاولة المفاوضات، فإن استراتيجية تركيا - غير الرسمية - في سوريا تنظر إلى الطموحات السياسية للمجموعات القومية الكردية - مثل القوات الديمقراطية السورية وحزب الاتحاد الديمقراطي - كأكبر معوقات للاستقرار في سوريا. وتعتقد الحكومة التركية أن إنشاء مركزين للسلطة في سوريا، أحدهما في دمشق بقيادة «الأسد» والآخر في روجافا بقيادة الفصائل القومية الكردية، قد يؤدي إلى موجة من العواصف التي قد تقوض السلامة الإقليمية لدول الشرق الأوسط، وتزعزع الاستقرار في شرق الحدود التركية، من خلال التمكين لحزب العمال الكردستاني «PKK».

وترى تركيا أن الحفاظ على دولة موحدة في سوريا سيجنب المنطقة هذه المزالق، ويسهل إعادة إقامة دولة سورية مركزية مستقرة سياسياً. وسيكون لهيكل الدولة الموحد إطار قانوني يضمن إحداث تغيير في النظام في سوريا، بحيث ينتج عنه حكومة معارضة تمارس السلطة السياسية على كامل البلاد. وستكون هذه النتيجة مفيدة للغاية لمصالح تركيا الجيوسياسية، لأنها ستسمح لسوريا بأن تصبح حليفاً لتركيا في حال سقوط «الأسد».

ولضمان التوصل إلى تسوية سلمية تحافظ على هيكل الدولة الموحد في سوريا، أقامت تركيا شراكات مع أصحاب المصلحة الإقليميين بهدف الحد من التأثير السياسي للجماعات القومية الكردية. وقد أدت هذه الجهود أيضاً إلى تحسين تركيا لعلاقتها مع إيران وروسيا. وقد وقعت تركيا اتفاقات هامة مع إيران في ملفات أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية، الأمر الذي يكفل قيام البلدين بتنسيق الجهود العسكرية ضد الجماعات المسلحة الكردية. كما تعاون الجيش التركي مع روسيا من خلال شن ضربات جوية مشتركة على معازل المعارضة السنية في شمال سوريا. ولم يتسبب هذا التعاون حتى الآن في تخلي روسيا عن دعمها لدولة اتحادية في سوريا، ولكنه ساهم في إضعاف صلات موسكو مع قوات الدفاع الذاتي الكردية، فضلاً عن استعداد روسيا لتسهيل العمليات العسكرية التركية في مدينة عفرين التي يسيطر عليها الكرد.

كما تم عرض البعد «القسري» لدور تركيا في الاستقرار في سوريا، حيث أظهرت أنقرة استعدادها للتدخل عسكرياً في النزاع السوري خلال حملة «درع الفرات» ضد «داعش»، في الفترة من أغسطس/آب عام ٢٠١٦ إلى مارس/آذار عام ٢٠١٧. ويمكن اعتبار بيان الرئيس «دونالد ترامب» - الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني - الذي يدعو إلى إنهاء المساعدة العسكرية التي تقدمها واشنطن إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (البي واي دي)



وسيلة لاسترضاء تركيا ومنع أنقرة من شن حملة عسكرية متهورة ضد القوات الكردية الموالية للولايات المتحدة. ويشير هذا التحول في السياسة إلى أن «أردوغان» قد نجح في تحويل عدم قابلية التنبؤ بتحركاته إلى مصدر للضغط وتعزيز الاحترام للقدرات العسكرية التركية في كل من الغرب والعالم العربي.

### الأزمة الليبية

ويعكس دعم تركيا لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا أعمالها في سوريا. ومنذ أن أعلنت تركيا عن قرارها بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا في يونيو/حزيران عام ٢٠١٦، عملت الحكومة التركية جاهدة على توحيد ليبيا تحت قيادة حكومة الوفاق الوطني - التي تتخذ من طرابلس مقرا لها - مع العمل على تقويض قوة جماعات الميليشيات في شرق ليبيا. كما عارضت تركيا بشدة تدخلات القوى الإقليمية - مثل مصر والإمارات - التي تدعم الحكم الاتحادي في ليبيا، وتسعى إلى تعزيز نفوذ قائد الجيش القائم على طبرق «خليفة حفتر».

وكما هو الحال في سوريا، استخدمت تركيا جهودها لتعزيز مؤسسات الدولة في ليبيا لتوسيع وتعميق شبكة حلفائها داخل الجامعة العربية. ويعتبر حليف تركيا الرئيسي في هذا المسعى هو قطر. ويهدف تعبير الحكومة التركية عن التضامن مع الدوحة في أزمة الخليج إلى إثبات أن التحالف التركي-القطري ضد الإمارات قد يتجاوز نطاق مجلس التعاون الخليجي. كما تقربت تركيا إلى السودان، حيث تتشارك الخرطوم مخاوف أنقرة بشأن التأثير المزعزع للاستقرار لمبيعات الأسلحة غير المشروعة للجيش الليبي.

لكن «البعد القسري» لحملة تركيا لدعم السيادة الليبية أضعف مما هو عليه في سوريا، حيث أن رغبة تركيا في استخدام القوة العسكرية نيابة عن طرابلس لا تزال غير واضحة. وتنظر قوات «حفتر» - تاريخيا - إلى خطر التدخل العسكري التركي في ليبيا على أنه لا يذكر، وقد تعزز هذا الرأي بسبب رد فعل تركيا الصامت على قصف الجيش الليبي - في مايو/أيار عام ٢٠١٥ - لسفينة تركية متجهة إلى طبرق.

وعلى الرغم من هذه السابقة، أصبح «حفتر» أكثر حذرا بشأن استفزاز تركيا في الأشهر الأخيرة، حيث نشرت أنقرة موارد عسكرية لدول أفريقية - مثل الصومال والسودان - وقد تصاعدت التوترات مع مصر بعد تأييد الرئيس «عبد الفتاح السيسي» لمحاولة الانقلاب التركية عام ٢٠١٦. ويضمن هذا قدرة تركيا على حماية سيادة ليبيا، مع خطر ضئيل من رد فعل عسكري. ولذلك، فإن أنصار «حفتر» الدوليين - مثل روسيا - قد وسعوا من علاقاتهم الدبلوماسية مع طرابلس، وكان ذلك - في جزء منه - لتجنب عداء تركيا.

وعلى الرغم من أن سلوك «أردوغان» الذي لا يمكن التنبؤ به يعتبر مصدرا لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، فقد ركزت سياسة تركيا الخارجية - في المرحلة الجديدة - بشكل رئيسي على حماية سيادة الدول في العالم العربي، وإحياء نظام الدولة الموحدة المستقرة قبل عام ٢٠٠٣. وإذا نجحت تركيا في حماية سيادة سوريا وليبيا وقطر، فإن وضعها كضامن للأمن الجماعي في الشرق الأوسط سيزداد بشكل كبير، مما يعزز مجموعة أنقرة من الحلفاء الدبلوماسيين ومكانة «أردوغان» كرجل دولة عالمي.

## التحديات التي تواجه الشرق الأوسط بعد داعش

The Atlantic: ٢٠١٨/١/٢٩

عمدت واشنطن إلى إقامة علاقات مع جماعات متخاصمة" من أجل دحر تنظيم داعش الإرهابي، ولكن "ثرى ماذا سيحدث عندما يتم القضاء نهائياً على هذا العدو المشترك؟".

في ما يتعلق بدور إيران في محاربة داعش في سوريا، لجأت الولايات المتحدة إلى الغموض، انطلاقاً من مبدأ "عدو عدوي صديقي" في بعض النواحي ولبعض الوقت إنه التساؤل الذي طرحه جوشوا جلتزر، المدير السابق لمكتب مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن الوطني الأمريكي، في مجلة "ذا أتلانتك" الأمريكية، لافتاً إلى استراتيجية "الغموض المتعمد" التي انتهجتها واشنطن في مواقفها إزاء عدد من القضايا الرئيسية في المنطقة.

ويستهل جلتزر مقاله بالإشارة إلى الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الثلاث الأولى للحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لدحر داعش في العراق وسوريا وأبرزها القضاء على كبار قادة التنظيم، وإسقاط "العواصم المزدوجة" لداعش في الموصل والرققة، وتقويض الملاذات الآمنة التي يستخدمها الداعشيون في تخطيط الهجمات الإرهابية. ومن ثم فإن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي كانت لديه بعض المبررات لإعلان الانتصار على داعش بالعراق في يوم ٩ ديسمبر (كانون الأول) الجاري.

### الغموض الاستراتيجي

ويعتبر جلتزر أنه من السذاجة الاحتفال بهذا الانتصار في مطلع العام الجديد، ليس فقط لأن المرحلة الأخيرة من دحر أي جماعة إرهابية ربما تكون الأصعب على الإطلاق (حيث أدركت الولايات المتحدة هذا الدرس جيداً من بقايا تنظيم القاعدة في العراق)، ولكن أيضاً بسبب أن التحديات الإقليمية، التي تعاملت معها الولايات المتحدة بسياسية "الغموض الاستراتيجي"، لم يعد ممكناً تجاهلها ومن الصعب الاستمرار في التعامل معها على هذا النحو.

ويوضح جيتزر أن "الغموض الاستراتيجي" يعني انتهاج الغموض المتعمد أو عدم الوضوح في صياغة سياسة الولايات المتحدة إزاء التحديات الإقليمية" بهدف السماح لمختلف الجماهير بتفسير السياسة ذاتها بأشكال مختلفة من أجل خلق المرونة لتحقيق الأهداف المنشودة. وقد لجأت واشنطن إلى سياسة الغموض الاستراتيجي لأنها أثبتت جدواها ومدى ضرورتها لنجاح الحملة ضد داعش، وبخاصة في ظل الحرص على عدم تورط أعداد هائلة من القوات الأمريكية في مهمة دحر داعش.

### استراتيجية مؤقتة

ويدافع جلتزر عن هذه السياسة قائلاً: "لم ترتكب واشنطن خطأ بانتهاج هذا الغموض المستمر في مواقفها إزاء القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط" إذ كنا (أنا وزملائي في إدارة أوباما) حريصين على الحفاظ على هذا الغموض في المراحل الرئيسية، ولكنها سياسة غير مستدامة وسوف تضطر الولايات المتحدة إلى إصابة بعض الذين اعتقدوا أن بإمكانهم الاعتماد عليها بخيبة الأمل، ومواجهة آخرين حاولت واشنطن تأجيل الصراع معهم".

ويتابع جلتزر: "وفي الوقت نفسه لا يجب النظر إلى عدم القدرة على الحفاظ على هذا الغموض باعتباره دليلاً على فشل إدارة ترامب التي حافظت فعلاً على زخم الحملة ضد داعش في العراق وسوريا، وفي كل الأحوال لم يكن ذلك الغموض سوى استراتيجية مؤقتة، بيد أننا يجب أن نشعر بالقلق إزاء الدبلوماسية الحمقاء التي ربما تنطوي على عواقب وخيمة". وحدد جلتزر أربع قضايا رئيسية انتهجت الولايات المتحدة سياسة الغموض الاستراتيجي في التعامل معها، وهي:

### أولاً: مستقبل الكرد العراقيين:

اعتبرت الولايات المتحدة الكرد "شركاء أساسيين" في الحملة ضد داعش، ولكنها في الوقت ذاته أكدت مراراً وتكراراً على التزامها بدولة عراقية موحدة، وهو شرط مسبق لإقامة علاقة وثيقة مع بغداد التي تُعد شريكاً حاسماً آخر ضد داعش. ولسنوات رفضت واشنطن عن عمد التعامل مع الخلاف ما بين بغداد والكرد بسبب سعيهم للاستقلال، ولكن موقف الولايات المتحدة لم يعد غامضاً خلال الشهور الماضية بعد أن واصلت دبابات بغداد احتلال حقول النفط الكردية في أعقاب تصويت كردستان العراق على الاستقلال. ويشير السماح الأمريكي بهذا الأمر إلى أن واشنطن تميل نحو بغداد.

### ثانياً: كرد سوريا

لعب الكرد السوريون دوراً حاسماً في تقليص الملاذ الآمن الذي كان يتمتع به داعش لشن الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، ولكن الكرد السوريين أيضاً لديهم طموحات في الحكم الذاتي، إن لم يكن الاستقلال التام، الأمر الذي يؤثر

المخاوف في العواصم الإقليمية الأخرى مثل دمشق التي تسعى إلى إعادة سيطرتها على كل الأراضي السورية، وأنقرة التي تعتبر الكرد إرهابيين مسؤولين عن شن الهجمات الدموية داخل تركيا.

ويوضح جلتزر أن واشنطن لا تزال تنتهج سياسة غامضة إزاء هذه القضية لضمان الشراكة الحيوية مع الكرد السوريين في تطهير معازل داعش وكذلك الحفاظ على العلاقات مع تركيا لضمان انطلاق عملياتها العسكرية ضد داعش من قاعدة أنجريك الجوية، ولكن مع تطهير الرقة ودمشق من داعش (بدعم موسكو)، سوف تضطر واشنطن في القريب العاجل إلى إظهار مدى دعمها للكرد السوريين.

### ثالثاً: نفوذ إيران في سوريا

تتصارع إيران، حليفة بشار الأسد، لتحقيق النفوذ في سوريا ما بعد داعش، وبالطبع لم تتبنّ واشنطن سياسة غامضة بشأن موقفها إزاء إدانة جوانب معينة لسلوك طهران مثل دعمها للجماعات الإرهابية (حزب الله على سبيل المثال)، ولكن في ما يتعلق بدور إيران في محاربة داعش في سوريا، لجأت الولايات المتحدة إلى الغموض، انطلاقاً من مبدأ "عدو عدوي صديقي" في بعض النواحي ولبعض الوقت.

ولكن الوقت ينفذ الآن، وبينما تتصارع القوات العسكرية المختلفة في الأماكن التي باتت خالية من داعش في سوريا، تقوم القوات الأمريكية بإسقاط الطائرات بدون طيار الإيرانية في المجال الجوي السوري" فإن مثل هذا الإجراء يعني زوال الغموض عن كيفية التعامل الأمريكي مع إيران في سوريا.

### رابعاً: مستقبل سوريا

وتتمثل القضية الرابعة والأخيرة التي يطرحها جلتزر في مستقبل سوريا ودور بشار الأسد وداعمه فلاديمير بوتين، ويبدو التعامل مع موقف الولايات المتحدة إزاء هذه القضية باعتباره غامضاً من الأمور الغريبة في ظل مطالبات واشنطن المتكررة برحيل الأسد عن السلطة. ولكن على الرغم من وحشية نظام الأسد، فإن هذا الأمر لم يتحقق.

ويغض النظر عما إذا كان الشيء الحقيقي الواجب توافره لمستقبل سوريا من وجهة نظر واشنطن يتمثل في هيكل دستوري جديد لا يكون فيه الأسد رئيساً للبلاد على الأقل من الناحية الشكلية حتى إذا احتفظ بدور الحاكم المهيمن في البلاد، أو حصول الكرد على الحكم الذاتي، فإن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة سوف تتضح سريعاً، وبخاصة مع تراجع وجود داعش الذي كان يفرض نهجاً محدداً للتعامل مع القوات الروسية وقوات نظام الأسد التي كانت تستفز القوات الأمريكية بشكل متزايد داخل الحدود السورية.

### تفاقم الأزمات

ويحذر جلتزر من أن ضعف تنسيق واشنطن والسياسة الخارجية الصماء والمقاربات الإيديولوجية للسياسة الخارجية، كلها عوامل ربما تقود إلى الإسراع بزوال الغموض الاستراتيجي الذي تنتهجه الولايات المتحدة إزاء التحديات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط خلال ٢٠١٨، فضلاً عن تحويلها إلى قضايا خطيرة بلا داعي. وعلى سبيل المثال، فإن الدعوة الصريحة التي وجهها وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون (في توقيت سيء) بشأن تفكيك الميليشيات المدعومة إيرانيا أو مغادرتها العراق أسفرت عن تفاقم النزاع الخطير القائم بين بغداد والكرد العراقيين. وعلاوة على ذلك، فإن سوء معالجة القضايا الرئيسية في العلاقات الأمريكية التركية يقود إلى تفاقم قضية مستقبل الكرد السوريين ويثير احتمالات حدوث أزمة بين واشنطن وأنقرة.

ويختتم جلتزر بأن الولايات المتحدة لديها أسباب وجيهة في عدم اتخاذ مواقف واضحة إزاء المنافسات والصراعات المشحونة في المنطقة، وأن الانسحاب من سياسة الغموض الاستراتيجي سيكون طريقاً صعباً لأي إدارة أمريكية" لاسيما إدارة ترامب التي تعاني من الكثير من الفوضى، ناهيك عن الوضع الهش لوزارة الخارجية الأمريكية، وغياب التركيز الأساسي اللازم لمواجهة هذه التحديات وإرساء الأسس لاستقرار المنطقة.

## الملك عبدالله الثاني: من "الهلال الشيعي" إلى الهلال الإيراني

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٩/١/٢٠١٨

كان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أول من تحدث عن سعي إيراني للتوسع في المنطقة وإثارة احتقان طائفي ضمن توصيف دقيق أطلق عليه مطلق "الهلال الشيعي".

جاءت تحذيرات الملك عبدالله خلال زيارة إلى الولايات المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٤، أي بعد عام واحد من الغزو الأمريكي.

اليوم غير الملك عبدالله من هذا المصطلح وجعله "الهلال الإيراني" بدل "الهلال الشيعي"، وفسر ذلك خلال جلسة حوارية انعقدت ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أدارها الإعلامي الأمريكي في شبكة "سي إن إن" فريد زكريا، تطرق خلالها إلى مختلف الملفات المتداخلة مع هذا المشروع والتي سبق أن تحدث عنها الملك عبدالله في رؤيته الاستشرافية التحذيرية خلال حوار مع واشنطن بوست سنة ٢٠٠٤.

في تلك الفترة لم تظهر بعد في الأفق بوادر الربيع العربي والفوضى التي فتحت أبواب المنطقة للأجندة الإيرانية، لكن مجرد سقوط العراق كان ينذر بأن المنطقة ستشهد انقلابا ستراتيجيا خطيرا وتغييرات في خارطة المصالح السياسية والاقتصادية لأهم دول المنطقة.

وقد حذر الملك عبدالله حينها، في حوار مع صحيفة واشنطن بوست، من وصول حكومة عراقية إلى السلطة مدعومة من نظام الثورة الإسلامية في إيران وتتعاون مع نظام البعث في سوريا لإنشاء هلال يقسم المنطقة طائفيًا (سنة وشيعة) يمتد إلى لبنان، ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة.

واليوم، تتجلى دقة هذه الرؤية بوضوح في ظل ما تعيش على وقعه المنطقة من أحداث وتطورات وتغييرات تشمل عموم المنطقة في علاقة بالاتفاق النووي الذي وقعته القوى الدولية مع إيران، والذي فتح الباب لتكامل إيران ما بدأته مع التدخل في العراق إثر الغزو الأمريكي، وفي علاقة بما يجري في سوريا واليمن وما يعيش على وقعه لبنان في ظل سيطرة حزب الله وصولاً إلى قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل وتداعيات ذلك على القضية الفلسطينية والأردن الذي يعد لاعبا رئيسيا في كل ما يتعلق بها.

وفسر الملك عبدالله سبب الانتقال من الحديث عن "الهلال الشيعي" إلى الهلال الإيراني، مشيرا إلى أن ما تواجهه المنطقة اليوم من قضايا وتحديات سببه السياسة الخارجية الإيرانية التي تتجلى ممارستها بوضوح في الوضع في العراق وسوريا، واليمن مثال آخر على وجهة النظر العربية وألوية التعامل مع إيران. وأضاف أن الأردن يواجه تحديا على حدوده مع سوريا، ويتمثل هذا التحدي في مجموعات تدعمها إيران، كما أعرب عن قلقه إزاء مستقبل لبنان الذي عانى كثيرا على مدار العقود العديدة الماضية، والديناميكيات الراهنة يمكن أن تخلق المزيد من المشاكل.

وحذر الملك عبدالله من دقّ طبول الحرب لأن ذلك لن يعود بالنفع على أيّ طرف، وأعرب عن أمله في أن يؤدي الحوار إلى تفاهم.

وانتقل الحديث إلى أزمة إيران الداخلية وما شهدته البلاد من مظاهرات شعبية في الفترة الأخيرة رفعت فيها شعارات مست مركز النظام وتجاوزت خطوطا حمراء وتداعيات ذلك على السياسة الخارجية.

وقال العاهل الأردني، في رده على سؤال فريد زكريا حول إن كانت إيران الآن تمرّ بمرحلة من التراجع بسبب صعوبات داخلية معينة، إنه لا يعتقد أن هناك تغييرا كبيرا في السياسات الإيرانية، لأن المسؤولين القائمين على النظام يفكرون بأسلوب استراتيجي وبعيد المدى. لذلك ستستمر السياسة الخارجية الإيرانية في نهجها الحالي. أما التحديات الداخلية، فهي أمر آخر، ولها روايتان مختلفتان بحسب وجهات النظر.

وفي حديثه عن الاتفاق النووي مع إيران وموقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منه والذي قد ينتهي بالانسحاب، أكد الملك عبدالله الثاني أن الأردن يدعم دائما وبكل قوة اعتبار الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وينطبق هذا على الجميع. إن الأسلحة النووية، المحتمل إنتاجها في المنطقة أمر مخيف. وأعرب عن تفهمه لموقف الرئيس الأمريكي الذي يهدد بالانسحاب من الاتفاق، وأيضا بدا العاهل الأردني متفهما للموقف الأوروبي، حيث قال "أنا أعرف بأن الأوروبيين والولايات المتحدة مازالوا يبحثون هذه القضية، وأمل أن يتوصلوا إلى تفاهم مشترك".

يعتبر الأردن طرفا رئيسيا في أي موضوع يتعلق بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي الإسرائيلي، وهو طرف يؤثر ويتأثر بمجريات عملية السلام في الشرق الأوسط وأي قرار أو خطوة لها علاقة بالموضوع، لذلك كان نشطا في الفترة الأخيرة على خلفية قرار دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس واعتبارها عاصمة لإسرائيل. وتوقف الملك عبدالله مطولا عند هذه المسألة التي قال إنها تشكل تعقيدا بالنسبة للأردن، مشيرا إلى أنه أجرى حوارات جيدة مع الرئيس ترامب والإدارة الأمريكية على مدار السنة الماضية.

### القدس تُعتبر موضوعا عاطفيا للجميع

وكان موقف الأردن نفسه بشأن اعتبار موضوع القدس جزءا من حل شامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن، تم اتخاذ القرار وكان له رد فعل عنيف لأنه أحبط الفلسطينيين الذين يشعرون بأنه لم يعد هناك وسيط نزيه. وقال الملك عبدالله إن "القدس تُعتبر موضوعا عاطفيا للجميع، وأعتقد أن علينا أن ننظر إلى المستقبل بالنسبة لما نريده للقدس: فهل ينتهي المطاف بالقدس كمدينة تفرقنا، وهو الأمر الذي أعتقد أنه سيكون كارثيا للإنسانية جمعاء، أم هل تبقى القدس مدينة الأمل التي توحدنا؟ فهي مدينة خالدة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين وكذلك اليهود".

وذكر برسالة قداسة البابا فرانسيس في عيد الميلاد، حيث أعرب عن أمله في أن يتم التعامل مع القدس كجزء من تسوية تقوم على المفاوضات والوضع القائم، فالمدينة بذات الأهمية للمسلمين كما هي للمسيحيين، وكل قادة الكنائس في القدس طلبوا من الأردن أن يتوجه إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باسمهم. لذلك فالموضوع لا يرتبط فقط بالمسلمين واليهود، وإنما هذه المدينة إما أن "تخلق لنا مشاكل كبيرة في المستقبل، وإما أن تكون مظلة تمنحنا الأمل لتفسير قُدما".

وهناك العديد من الفلسطينيين يقولون الآن إن حكومة بنيامين نتنياهو والكثير من السياسات التي تنتهجها تُظهر بشكل أساسي بأن حلّ الدولتين قد مات، لكن حسب رأي الملك عبدالله الثاني "في ضوء ما نراه اليوم، يجب أن نتمهل في إصدار الأحكام - رغم أنه لدي بعض الشكوك - إلى حين أن يطلعنا الأمريكيون على الجانب الآخر من الخطة، خطة السلام". وأضاف أن المشكلة الحالية الآن، هي أن الفلسطينيين وبسبب الشعور الكبير بالإحباط لا يشعرون بأن الولايات المتحدة وسيط نزيه. إلا أنهم في ذات الوقت يتواصلون مع الأوروبيين، وفي ذلك إشارة إلى أنهم يريدون السلام. لكن، إذا انسحب الفلسطينيون لأن خطة السلام ليست جيدة، إلى أين سنذهب، هنا المشكلة.

توقف الملك عبدالله الثاني في حوار مع فريد زكريا عند الأزمة في سوريا، مشيراً إلى أنه لا يعتقد أن هناك رابحاً في سوريا، كما أن الحل للأزمة لن يكون قريباً بوجود العديد من اللاعبين الدوليين في سوريا بأجنداتهم الخاصة. وتطرق إلى دور الأردن في قرار مناطق خفض التصعيد معتبراً أنها أحد النماذج الإيجابية التي يمكن أن نشير إليها في ما يخص سوريا. فمُنذ ربيع العام الماضي وحتى هذا اليوم، يعمل الجيشان الأمريكي والروسي تحت مظلة الأردن على إدارة مركز يعمل على مدار الساعة لتفادي النزاعات واستدامة الاستقرار في الجنوب. والخطوة التالية، هي كيفية تطبيق هذا النموذج في الوسط والشمال. وقد أصبح الوضع في الشمال أكثر تعقيداً بسبب التحديات التي ظهرت مؤخراً والمتعلقة بتركيا.

يؤمن العاهل الأردني بأهمية الحوار لحل مختلف الأزمات، وهو حل ينطبق أيضاً على الوضع في سوريا حيث يؤكد على أهمية الوصول إلى جنيف في نهاية المطاف من أجل الجانب السياسي.

وعلى غرار سوريا، يرى الملك عبدالله أن الحوار هو السبيل للخروج من مأزق اليمن، مشيراً إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة، ويجب دعم جهودها في هذا المسعى.

وسأل فريد زكريا العاهل الأردني عن الاستراتيجية وراء ما يبدو أنه سياسة خارجية جديدة للسعودية تعتمد على أسلوب المواجهة، فهي تتحدّى إيران في لبنان وفي سوريا وفي العراق وفي قطر وطبعاً في اليمن.

وأجاب الملك عبدالله بأنه يعتقد أن السعودية بقيادة الملك سلمان بن عبدالعزيز تلعب دوراً فاعلاً واستباقياً لم نره منذ مدة. ومرد هذه السياسة تدخّل إيران في العديد من الدول العربية، كما ظهر مجدداً خطر استغلال جماعات وقضايا على أسس دينية.

وحول رأيه بمواقف ترامب وما سبق له أن قاله حول وجود كره لدى المسلمين للغرب، قال الملك عبدالله إن الإسلام ليس دين كراهية، وإن المسلمين يؤمنون بكل الأنبياء وتحيتهم هي السلام ويرددونها العشرات من المرات يومياً. ولكنه لفت إلى وجود ما وصفه بـ"الحرب الأهلية داخل الإسلام" بين المسلمين العاديين وبين المتشدد الذين لا يكفرون الأديان الأخرى فحسب بل وسائر المسلمين. كما حض على التنبه لوضع المسلمين في أمريكا وضرورة ألا يشعروا بالعزلة بسبب طبيعة الخطاب السياسي وإلا فإن ذلك سيخلق المزيد من التحديات.

### مستقبل الشرق الأوسط

اختتم الملك عبدالله الثاني الحوار متحدثاً عن المستقبل وإلى أي مدى يمكن التفاؤل بشأن الشرق الأوسط، مؤكداً أن الشرق الأوسط عبر مفترق طرق مهم للغاية قبل سنوات عديدة هو الربيع العربي، والذي انطلق على يد شباب أرادوا أن يروا تغييراً ديناميكياً في المنطقة، لكنّه لسوء الحظ اختطفته جماعات دينية ذات أجندة متطرفة، والتي، برأيه، دعمها الغرب. وأضاف "أعتقد أن القومية العربية قد تراجعت مع الربيع العربي. ففي داخل دولنا بدأنا نقول: حسناً، أنا لذي هموم عربية ولكنني، في واقع الحال، أردني، وأنا أهتم بالقضايا الأردنية. أنا لبناني" وأنا أهتم بالقضايا اللبنانية. أنا مغربي... الخ. لذا، سيستغرق الأمر بعض الوقت إلى حين أن يتجاوز الجميع مشاعرهم الوطنية ويعودوا وينظروا، كما هو الحال في أوروبا، إلى الصورة الأكبر".

ويرى الملك عبدالله أن الخروج من المعركة منتصرين يكون من خلال التعاون والتقارب، ويشرح ذلك بقوله "تتعرض منطقتنا لتغيير تاريخي كبير ولا تزال هناك بعض المعارك التي علينا أن ننتصر فيها. هناك دول في الشرق الأوسط تتقارب مع بعضها البعض على أساس ثنائي، وتزدهر سوية. وهذه الدول ترى أن لديها نفس الأفكار فتدعو إلى التقارب وبناء سياسات استراتيجية عربية أكثر تماسكاً".

## موسم ازدهار العصبية العربية والطريق المسدود

\*أحمد جابر

OmanDaily : ٢٩/١/٢٠١٨

«صدام العصبية العربية»، كتاب لفردريك معتوق (منشورات منتدى المعارف - بيروت)، أراد من خلاله الدخول في معترك سجالي «مسكوت عنه» بدعوى عدم التعرض لموضوع العصبية لارتباطها بالشأن الديني والمذهبي، أو بدافع الاستخفاف بالمفهوم وتجاهله سوسيو- معرفياً.

موقفان أتاحا للعصبية حرية التحرك والانتشار، وساهما في مفاومة العجز عن تفسير ما يجري على أرض الواقع، وإذا اعتبر بعض الكتاب والمثقفين العرب أن العصبية «مرض لبناني» خاص، ذهب فردريك معتوق في متابعة المفهوم، نظرياً وواقعياً، إلى البحث الواسع والخلاصات الواضحة، نظرياً وعلى أرض الواقع أيضاً، حيث ظهر وبلا التباس، أن العصبية مرض عربي عام، وأنها استوطنت الديار الغربية، مثلما استوطنت وما زالت، الديار العربية. لقد خاض المفكر العربي ابن خلدون غمار العصبية وراقب معانيها وحالاتها، ونتائجها وتعبيراتها، انطلاقاً من واقعة المعيش في الأندلس، عربياً، ودخل على خط المتابعة الفيلسوف الألماني هيغل، من باب السياسة والدستور الألماني وخواتيم الحروب الدينية التي عصفت بأوروبا، وبألمانيا بخاصة، على مدى ثلاثين من الأعوام. الالتقاء بين المفكرين، على رغم تباعد عصريهما، شكل استكمالاً لبناء الجسر المعرفي المتصل بين مظاهر العصبية وتجسدها في مجتمعين مختلفين، ومد رأس الجسر هذا إلى أصل النشأة العصبية التي بدأ بها ابن خلدون من العصبية، أي من التجمع الذي ارتدى شكلاً أمينياً في البداية، ثم ارتدى مع العصبية طابعاً اجتماعياً وسياسياً.

إعادة التطور «العصباتي» إلى الفعل الإنساني، وجعل الفرد والمجموع مسؤولاً عن ظاهرة «مقدسة»، ينزع «الطبيعية» عن العصبية، ويعيدها إلى دائرة المسؤولية الاجتماعية العامة، إذ ضمن الدائرة يُقرأ الأصل وتشعباته وفروعه، وضمنها أيضاً يُقرأ الفعل والرد عليه، وفي سياق فهم النشأة العصبانية الأصلي، تفهم السياقات الفرعية في الأزمنة التابعة لزمان النشأة الأصلي. تأسيساً على ذلك، أمكن للكاتب أن يقول إن العصبية «التي تكون في الالتحام بالنسب أو ما في معناه» كما عرفها ابن خلدون، هذه العصبية ما زالت راهنة ومعيشة عربياً، وأن العصبية كرابطة دين ومذهب، ما زالت معاصرة وتقوم المأسسة السلطوية والاجتماعية التي تتولى أمور اليوميات العربية، بتنفيذ ذات الوظيفة التي أنيطت بالعصبية عند مأسستها الأولى، على أسس رابطة الدم... وضمن إطار العشيرة والقبيلة، ثم في إطار الدين والمذهب، وفي أروقة «المُلك»، وفي ظل سيوف السلطان.

مثلث «النعرة والتذامر والاستماتة» الذي هو مثلث عصباني، تغذى لاحقاً ببناء الدعوة الدينية، فهذه غدت دولة العصبية اللاحقة، و«زادتها قوة على قوة»، وبعد أن كانت قوة العصبية في عددها، تغيرت «معادلة الغلب» التي أرساها ابن خلدون بدخول العامل الديني عليها، بحيث بات التمييز ضرورياً بين القوة القتالية التي يوفرها العدد كمفهوم كمي، وبين الطاقة القتالية التي يوفرها العامل الديني كمفهوم نوعي. إذن من رابطة الدم إلى رابطة الدين، مسيرة متصلة لا انقطاع فيها في سعي العصبية إلى التمكين لسلطوتها وسلطتها، أي السعي إلى تأمين مصالحها في «المغالبة» و«في الممانعة»، في الوصول إلى السلطة وفي الدفاع عنها، من خلال استخدام كل عناصر التوظيف الدينية والدنيوية.

عند هذا المنعطف الخطر، جرى «تعصيب الدين»، الذي بدا أنه قد طوى صفحة العصبية الخاصة، بقوة دعوته الروحية العامة، لكن الواقع تكشف عن مرونة العصبية ومناورتها الواسعة، وعن كمونها ضمن ظروف محددة، لتعود فتظهر في ظروف مناسبة أخرى، ممسكة بسلاح الدين والدنيا في آنٍ معاً. الخلاصة الهامة التي يشير إليها فردريك معتوق أن الدعوة الدينية لا تلغي العصبية.

في أساس انغلاق العصبية الأصلية على الانفتاح، وعلى لقاء الآخر، تكمن النزعة العدائية والإلغائية التي تختزلها كل عصبية وتعتبرها شرطاً من شروط وجودها. صناعة العدو سلوك «عصباني» أصيل، ودخول الصناعة إلى ميدان الدين والمذهب يضيف إلى «المواد الأولية» للصناعات العصبية، ولا يغير من طبيعتها تغييراً جوهرياً. في هذا السياق يورد الكاتب أفكاراً لافتة وهامة تحتاج إلى إغناء وإضافة وتطوير.

من هذه الأفكار، أن العبادات الوثنية لم تكن عدائية بعضها حيال بعض، وأنها كانت قادرة على التعايش والتواصل والمساكنة، وأن السعي إلى طرد الآخر ومحو ثقافته، رافق الدعوات الدينية السماوية، كان ذلك مع اليهودية القلقة، التي صنّفها الكاتب كأمّ للعصبيات، ومع المسيحية المضطهدة، التي ابتكرت درس مفهوم الشهادة في التبشير الديني ثم ارتضت المشاركة مع أرباب الملكوت الأرضي، لتردّ التهديد عن الملكوت السماوي، واستمر الأمر مع الإسلام المسيطر، الذي جعل السياسة رسالة اجتماعية مكملة لرسالته الروحية. لقد استتبع الدين الإسلامي السياسة بخلاف المسيحية واليهودية، فالسياسة مع الإسلام هي «القيم» على أخلاقيات مجتمع الأديان. ولأن العصبية ليست شأنًا عربيًا كما جرت الإشارة سابقاً، فهي الفيلسوف الألماني هيغل يدخل إلى العصبية من باب ديني، ومن خلال معانيته لدستور ألمانيا الذي جرى إقراره بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. لقد اعترف الفيلسوف بالطاقة الروحية للدين، ولخص أهميته في نقاط ثلاث لتشمل المساحة الروحية للدين، حيث اللقاء مع معنى الوجود الأسمى، ونقطة الارتكاز الثابتة التي لا بديل لها من أي التزام سياسي أو اجتماعي آخر، والبعد ما فوق اجتماعي للدين، حيث الالتحام الرمزي أقوى من الالتحام الاجتماعي. لقد أقام هيغل البناء الروحي غير الطبقي، فوق الخطاب الطبقي الموروث.

### الطاقة الروحية للدين

لكن الاعتراف الهيغلي بالطاقة الروحية للدين، لم يثنه عن النظر في أحوال استخدام الدين والمذهب في الصراع الكاثوليكي- البروتستانتي. لقد لاحظ هيغل بنظرته الموضوعية، وبهاجسه الفلسفي، أن الانقسام اللاهوتي في ألمانيا، تحول انقساماً في النفوس والأرض والوطن، وبدلاً من أن يتم إبعاد انقسام الدين عن الدولة، جرى إدخال انقسام الدين في الدولة، وباتت هوية الألماني، دستورياً وقانونياً، هوية مذهبية. الخلاصة الهيغلية الهامة أن الدين المقسم يفقد عصمته الأخلاقية وقيمه السامية ليغرق في السياسة، وأن الأنظمة الثيوقراطية، أو التي تهتدي بمذهب ديني معين، عاجزة عن تأمين الحقوق المدنية لمواطنيها على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، وبناءً عليه، يستحيل، بحسب هيغل، بناء دولة حديثة على أسس دينية مذهبية.

من منطلقين مختلفين يصل ابن خلدون وهيغل إلى معاناة وشرح الظاهرة العصبية الواحدة، من مدخل البداوة أو من مدخل الدين، تجد العصبية ضالتها في وظيفتها، هذه الأخيرة التي حَبَّت أو اضمحلت في أوروبا بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وما لحق بها من تداعيات سياسية واجتماعية، واستمرت مقيمة عندنا، بل إنها ما زالت تجدد نفسها بشهادة كل الحروب الأهلية التي اندلعت سابقاً، واستمرت نارها مجدداً على امتداد الرقعة العربية، بوسائل السياسة الباردة، وبأسلحة القتل المتعددة.



لقد تعصرت العصبية عربياً، لكن رمزيته ورموزها ولغتها ودلالاتها ما زالت مشدودة إلى منبتها الأصلي. لنلاحظ مع الكاتب أن صاحب الشوكة في المجتمع العصبي، أي صاحب القرار، ما زال رمزاً كما كان، فلغته ما زالت لغة الجزم، وكلامه صحيح، وعلى المستمع التنفيذ. واللغة الجازمة مباشرة، فيها الإيحاء والأمر المباشر، وفيها المشهية غير المكتوبة، وتوصل رسالة عباءة الإيواء، فالجمهور العصبي يحتاج إلى حزن يؤويه، ومن خلال اللغة والتجمع العصباني تتكسر أيقونة الزعامة بإشارات الجسدية وبدلالة تسمياتها المتعددة، هنا للزعيم أسماء، وللزعامة اسم واحد: الجمهور، أو الرعية، في مقابل الزعيم والشيخ والبيك والسيد وأمير الجماعة المذهبية... هل نستطيع أن نجد زعيم الأمس، على منبر زعيم اليوم؟ لعلنا نقع على «الزعامة» ذاتها، وعلى الزعيم ذاته، الذي هو التجسيد الحي للعصبية، وهو الرأس والجسم معاً: رأس تقرير في جسم تنفيذي.

### تجمعات الماضي

المهرجانية السياسية تلعب دورها الذي كان لها في تجمعات الماضي. هنا الشعور باللحمة وبالقوة، وهنا ضرورة شد العصب وإدامة حالة الاستنفار، هنا الـ «نحن»، وكل ما يقع خارج حدودها الجغرافية، وخارج حدودها التقليدية، وخارج هويتها الدينية أو المذهبية أو إجماعها السياسي... هو الآخر الذي تناصبه العصبية التوجس والخصومة والعداء، وهو موضوع «تغلبها» وجهة هيمنتها لتأمين تفوقها العصباني، ولتأكيد سلطتها الدنيوية، ورفع منبتها الاجتماعي، وتمايز اعتقادها الما فوق الوجودي المادي.

ميدانياً، وبعد رحلة الحفر في المفاهيم ومن ثم استعراض خلاصاتها، يفرد فرديك معتوق فصلاً لبحث الباحث الفرنسي ميشال سورا، وهو عبارة عن متابعة ميدانية لأوضاع حي باب التبانة في مدينة طرابلس اللبنانية، مثلما يتحدث عن أربسك العصبية اللبنانية بعد بحث نوعي ميداني خاص بالكاتب، يقوم على مقابلات معمقة في أربعة أوساط اجتماعية لبنانية محددة هي: الوسط الماروني والوسط الدرزي والوسط السني والوسط الشيعي، أوساط أربعة ترتبط بعصبية بعينها عاشت على وقعها إبان الحرب اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٩)، عسكرياً وسياسياً. في البحثين، يفيدنا الكاتبان أن مظاهر العصبية الأولى مقيمة في العصر الراهن، لجهة موقع صاحب الشوكة، وطريقة التعبير، أي اللغة، ومضمون وهدف التجمع، وصناعة العدد، فهذا الأخير واجب الحضور لتبرير وجود العصبية التي إن هي أزالته زالت معه. لقد كان لافتاً الحديث عن حرب مستحيلة، إذ لا ضربات قاضية في النزاعات المذهبية، والنزاع بين حيين طرابلسيين كما في سائر المناطق اللبنانية، لا ينتهي بالغلب القبلي، العسكري والسياسي على حلاً سواء، بل بالتغلب السياسي على الخصم ضمن تغيير موازين القوى العامة.

هذا على صعيد اللوحة العامة، أما على صعيد السؤال الفردي الذي يحيل إلى خلاصات عامة مشتركة، فالنتائج لافتة لجهة اشتراك جميع الأوساط التي اتجهت إليها الأسئلة نحو «التقوفص» على حد تعبير الكاتب، أسئلة فرديك معتوق حول: كيف يعرف صاحب العصبية نفسه، وفي أي دائرة يعيش، وكيف يعمل ويتعامل مع الآخرين، وما دور التهجير وأخبار التهجير في ما هو عليه، وبمن يقتدي، وماذا تعني له الدولة؟ لقد تقاربت الأجوبة وتشابهت، في تمييز الذات، وفي الفخر بها، وفي إعلاء شأن المسألة الروحية، وفي إبداء التعاطف الإنساني مع الآخر، وفي الاحتفاظ بالحذر منه في الوقت ذاته، وفي ملامة الدولة.

\* كاتب لبناني

## سكان جنوب اليمن يتوقون لاستعادة الاستقلال الضائع

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/١/٢٩

اتهم رئيس الوزراء اليمني احمد بن دغر الاحد الانفصاليين الجنوبيين بقيادة انقلاب في عدن بعد سيطرتهم على مقر الحكومة المعترف بها.

وطالب رئيس الحكومة بتدخل التحالف العربي بقيادة السعودية الذي يقاتل المتمردين الحوثيين المدعومين من ايران بعد معارك شرسة بين القوات الحكومية والقوات المؤيدة للانفصاليين المعروفة باسم "الحزام الامني" المدربة على ايدي الامارات.

وفي ما يأتي خلفيات للاحداث الاخيرة التي شهدها النزاع في اليمن:

### اتحاد

كان جنوب اليمن، المستعمرة البريطانية السابقة حتى عام ١٩٦٧، دولة مستقلة قائمة بذاتها عاصمتها عدن حتى عام ١٩٩٠ عندما تم توحيد الشمال والجنوب بقيادة الرئيس (السابق) علي عبدالله صالح. وبعد اربع سنوات قامت في جنوب اليمن حركة تمرد انفصالية انتهت باحتلال القوات الشمالية للجنوب. ولم تندمل بعد ندوب تلك الحرب، ولا تزال تداعياتها تغذي الميول الانفصالية.

### فراغ في السلطة

وفي خضم الفوضى التي اعقبت تنحي صالح في ٢٠١٢ على وقع التظاهرات المعارضة، دعم الحراك الجنوبي القوات الحكومية التابعة للرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف به دوليا في المعارك ضد الحوثيين والموالين لصالح الذي قتل في ٢٠١٧ بأيدي الحوثيين. وفي اذار/مارس ٢٠١٥ تقدم الحوثيون باتجاه عدن ثاني مدن البلاد حيث كان لجأ الرئيس هادي بعد هروبه من الاقامة الجبرية في صنعاء.

وساعد التحالف العربي بقيادة السعودية القوات الموالية لهادي على طرد المتمردين من عدن في تموز/يوليو ٢٠١٥، ومن خمس محافظات اخرى. وتلقى القوات الموالية لهادي دعم لجان "المقاومة الشعبية" ومسلحي القبائل الذين حملوا السلاح بوجه تقدم المتمردين باتجاه مناطقهم. ويطالب الحراك زمن بانفصال جنوب اليمن، وقد وضعوا شروطا عدة مقابل دعمهم لهادي.

### مجلس انتقالي جنوبي

وجاءت اعمال العنف التي سجلت الاحد في اعقاب تظاهرات دعا اليها "المجلس الانتقالي الجنوبي" وهو هيئة مستقلة تطالب بالحكم الذاتي في المحافظات الجنوبية.

يحتج هؤلاء على الاوضاع المعيشية في المدينة، وكانوا منحوا الرئيس، عبر من يمثلهم سياسيا، مهلة زمنية للقيام بتغييرات حكومية، متهمين سلطته بالفساد.

ولا تعترف حكومة هادي بالمجلس المكون من ٢٦ عضوا، بينهم حكام خمس محافظات جنوبية ووزيرين في الحكومة. وكان محافظ عدن عيروس الزبيدي اعلن عن هذه الحركة الانفصالية في الجنوب في ايار/مايو الماضي ردا على اقالته قبل شهر من قبل هادي.

وكان هادي اقال الزبيدي والوزير في الحكومة هاني بن بريك في خطوة اعتبرت انها تعكس الانقسامات في صفوف مناصريه. وقد لعب الرجلان دورا اساسيا في اعادة الامن الى عدن والمحافظة المجاورة بعد الهجوم الذي شنه الحوثيون.

ويحظى القادة الجنوبيون بدعم الامارات، الشريك القوي في التحالف العربي بقيادة السعودية الذي بدوره يدعم هادي. وقد ساهمت الامارات في تمويل وتسليح وتدريب قوات الامن الجنوبية التي قاتلت الجهاديين في المنطقة والتي تتهمها المنظمات الحقوقية بممارسة تجاوزات وانتهاكات. ونقلت وكالة الانباء السعودية عن التحالف العربي دعوته "كافة المكونات السياسية والاجتماعية اليمنية إلى التهدئة وضبط النفس، والتمسك بلغة الحوار الهادئ".

## المجلس الجنوبي يحسم الوضع في عدن ويستبعد سلطة هادي والإصلاح

### الاضطرار إلى مواجهة {الإصلاح}

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٩/١/٢٠١٨

حسمت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي السيطرة على مواقع استراتيجية في مدينة عدن جنوبي اليمن، وبذلك تكون الإدارة المحلية قد قطعت الطريق على حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي وقوات الحرس الرئاسي بقيادة نجله ناصر عبدربه منصور، ووجهت ضربة مركزة لنفوذ حزب الإصلاح الإخواني في المدينة. ولطالما حاول حزب الإصلاح التهرب من حسم معارك استراتيجية في مواجهة الحوثيين، انتظارا لحصد مصالح ذاتية في مقدمتها السيطرة على عدن وإقصاء الشرعية. لكن الاشتباكات التي اندلعت الأحد، غيرت موازين القوى بشكل كبير ولمدة طويلة في المستقبل.

واندلعت المواجهات مع انتهاء المهلة التي منحها المجلس الانتقالي الجنوبي لإقالة حكومة أحمد عبيد بن دغر التي يتهمها المجلس بالفساد وسوء الإدارة واستبدالها بحكومة مصغرة لإدارة شؤون البلاد. وسرعان ما دعا التحالف العربي إلى التهدئة. وأبدى بيان صادر عن التحالف تفهمه ضمناً للمطالب الشعبية "إزاء تقويم بعض الاختلالات في القطاع الحكومي"، لكنه حث اليمنيين على "توجيه دفة العمل المشترك مع تحالف دعم الشرعية، لاستكمال تحرير كافة الأراضي اليمنية ودحر ميليشيا الحوثي الإيرانية ووضع حد لسيطرتها على موارد اليمنيين وحياتهم".

ولا يشعر المسؤولون في التحالف العربي بالارتياح من المماطلة من قبل المسؤولين في الأجهزة التنفيذية في اليمن، كما يبدو أن صبر التحالف بدأ ينفد تجاه مماطلة عسكرية مقابلة في العمليات الحربية ضد الحوثيين على جبهات عدة.

وتقول مصادر إن المماطلة باتت أسلوباً مرتبطاً بأي عمل مدني أو عسكري يشارك فيه حزب الإصلاح أو قادته، وهو ما يحوله إلى عبء على التحالف، بدلاً من أن يكون قوة مساندة له.

وتوقعت مصادر سياسية مطلعة تمكّن التحالف العربي من احتواء الأزمة خلال الساعات القادمة، عبر تحفيز هادي على إصدار حزمة من القرارات تصب في اتجاه تخفيف حالة الاحتقان في الشارع الجنوبي، وتعيد الشراكة بين المجلس الانتقالي الجنوبي كطرف وحيد ممثل للقضية الجنوبية مع الحكومة الشرعية، بالإضافة إلى الاعتراف بالثقل الذي بات يمثله المجلس على المستويين السياسي والشعبي.

وقالت مصادر محلية في عدن لـ"العرب" إن قوات الحزام الأمني المقربة من المجلس الانتقالي تمكنت من إحكام سيطرتها على العديد من المواقع الهامة في محافظة عدن، في ظل مقاومة لازالت تبديها وحدات الحماية الرئاسية في بعض المناطق.

وأشارت المصادر إلى سيطرة الحزام الأمني على مقر الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء الذي تم افتتاحه قبل أيام، ومقر المحكمة العليا، وعدد من المباني الحكومية. وتركزت المواجهات في مديرتي "خورمكسر" و"المنصورة" لتمتد لاحقاً إلى مناطق أخرى من بينها مديرية "دار سعد" القريبة من محافظة لحج (شمال عدن).

وحصلت "العرب" على وثيقة تتضمن توجيهات صادرة من رئيس الحكومة أحمد عبيد بن دغر، طالب فيها بعودة كل القوات العسكرية والأمنية إلى ثكناتها وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الاشتباكات. كما عقدت الحكومة اجتماعاً طارئاً في قصر "المعاشيق" بمنطقة كريتر، تمحور حول التدايعات الأخيرة التي شهدتها المدينة.

وطالب مجلس الوزراء في اجتماع استثنائي عقده برئاسة بن دغر في عدن بضرورة العودة إلى المرجعيات لحل الأزمة، واستكمال تنفيذ ما تبقى من المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وأكدت المصادر أن ما يحدث في عدن لن يتجاوز الخطوط الحمراء، إذ أن كل المواقف الرسمية الصادرة عن المجلس الانتقالي لازالت تؤكد على الاعتراف بشرعية هادي وتحرص على حصر المشكلة في ما تقول إنه "فساد إداري" وتردّ للخدمات في عدن.

ويمهد ذلك الطريق أمام تسوية سياسية مستقبلية، قد يتم بموجبها استيعاب التحولات في المشهد الجنوبي، والمساواة بين قوة المجلس على الأرض ووجوده الفاعل في مؤسسات الدولة في عدن، كما هو الحال في محافظة مأرب التي يسيطر حزب الإصلاح على معظم مفاصلها، مع الحفاظ على رمزية الرئيس والحكومة الشرعية.

وقال المتحدث الرسمي باسم محافظة عدن نزار هيثم لـ "العرب" إن "أعضاء السلطة المحلية في المحافظة يقفون مع المواطنين للمطالبة بحقوقهم باستخدام الطرق السلمية وإزاحة الفاسدين في الحكومة قبل أن ينهار المجتمع اقتصاديا وتنتشر الفوضى".

وأضاف هيثم "بات الجميع يدرك أن تحالف بقايا المؤتمر والإصلاح، إحدى أذرع الإخوان المسلمين، مجرد تنظيمات سياسية فاشلة تسببت في انهيار اليمن طيلة حكمه لأكثر من ٣٣ سنة، والإخوان في اليمن لا يتمتعون بأي تواجد أو تأييد شعبي، لكنهم يستغلون وجودهم في مؤسسات الدولة المختلفة لتحسين أوضاعهم ماديا واحتكار المناصب للمقربين والفاسدين منهم، ليسهل نهب المال العام وتوزيع المنح الدولية في ما بين منظماتهم وجمعياتهم الخيرية التي لا يستفيد منها الشعب".

ولفت هيثم إلى أن هناك العديد من المحطات التي فاقمت من حالة الاحتقان في الشارع الجنوبي، تبدأ بما قال إنه "تجاهل تضحيات المقاومة الجنوبية وإهمال جرحاها"، بالإضافة إلى "المحادثات السياسية بين طرفي الشمال وهما الانقلابيون وحكومة الشرعية، واللذان لم تتضمن مشاوراتهما شيئا يذكر لتلبية مطالب الجنوبيين بشأن الإصلاح السياسي الشامل في اليمن، بما يضمن حق شعب الجنوب في تقرير مصيره".

وعن السقف الذي يطالب به الجنوبيون اليوم في عدن، قال المتحدث باسم محافظة عدن إن "دعوات المقاومة الجنوبية وممثلي المكونات السياسية والمجتمع المدني والنقابات العمالية جاءت للبحث عن خارطة طريق للوطن تبدأ بإزاحة الفاسدين من الحكومة وإيجاد حل عادل للقضية الجنوبية، كما أن الشعب خرج للبحث عن تحول ديمقراطي كامل وليس مجرد ترقيعات وإصلاحات وهمية".

وطالب أحمد بن دغر رئيس الحكومة الشرعية بعدم الصمت إزاء ما يحدث من ممارسات وصفها بأنها "ترقى إلى درجة الخطورة القصوى، تمس أمن عدن وأمن مواطنيها، وأمن واستقرار ووحدة اليمن"، معتبرا أنها "انقلاب على الشرعية ومشروع الدولة الاتحادية".

وحذر بن دغر، في مقال نشره على صفحته الرسمية في الفيسبوك، من سعي إيران "للحصول على تعزيز لوجودها في اليمن عن طريق الحوثيين"، مضيفا "وبالتقسيم نحن نعطيها ثلث الأرض وثلاثة أرباع السكان لتحكم بهم".

ودعا دول التحالف للتدخل ومنع انزلاق الأزمة في عدن "نحو المواجهة العسكرية الشاملة"، وطالب بوقف الاشتباكات والعودة إلى الحوار بين "أطراف الحكم في عدن"، و"ألا يقبل الحلفاء اليوم تصفية الشرعية التي رعت التحالف لخوض المعركة مع الحوثيين".

كما ألمح إلى إمكانية تقديم الحكومة لاستقالتها إذا كان بقاؤها سيكون، حسب تعبيره، على "أشلاء اليمنيين أيا كانت انتماءاتهم، ووحداً، ومناطقهم وشعاراتهم".

ومن جهته ثمن المجلس الانتقالي الجنوبي على لسان الناطق الرسمي باسمه سالم ثابت العولقي، البيان الصادر عن دول التحالف العربي بقيادة السعودية.

وأكد المجلس في أول موقف معلن له منذ اندلاع المواجهات على التزامه لدول التحالف العربي والرئيس هادي "بالنهج السلمي في المطالبة بتغيير الحكومة والوقوف على الاختلالات في كافة المحافظات والوزارات التي انعكست سلبا على توفير أبسط مقومات الحياة الكريمة للمواطن". كما أكد على الالتزام الكامل بالشراكة "في محاربة العدو المشترك وإنهاء الانقلاب المتمثل في مواجهة الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران وتحرير ما تبقى من المحافظات اليمنية".

ولفت البيان الصادر عن المجلس الانتقالي إلى أن الخروج، يوم الأحد، حمل طابعا سلميا وسعى لتجنب الاحتكاك العسكري والمظاهر المسلحة وعدم المساس بمؤسسات الدولة.

وأبدى البيان استعدادة للتعاون مع التحالف العربي من أجل حل الأزمة و"تصويب الاختلالات".

وجاءت المواجهات عقب تصاعد التوتر السياسي والإعلامي بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي دعا أنصاره للزحف نحو عدن للمشاركة في سلسلة فعاليات للمطالبة بإسقاط الحكومة، وهو ما ردت عليه وزارة الداخلية في حكومة بن دغر من خلال بيان حذر من تنظيم أي مظاهرات قد تساهم في زعزعة الأمن في العاصمة المؤقتة.

## تجدد القتال

إلى قال شهود إن قتالا جديدا اندلع يوم الاثنين حول منشآت حكومية يمنية في مدينة عدن إذ دخلت اشتباكات بين القوات الحكومية وانفصاليين للتنافس على السلطة يومها الثاني.

وتهدد الاشتباكات بين القوات الموالية للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والمتحالفة مع السعودية وانفصاليين جنوبيين متحالفين مع الإمارات بعرقلة جهودهما المشتركة لقتال جماعة الحوثيين المتحالفة مع إيران في شمال اليمن.

وذكر شهود إن اشتباكات اندلعت خارج معسكرات للحكومة اليمنية في منطقتي خور مكسر ودار سعد بشمال المدينة مشيرين إلى أن دبابة واحدة على الأقل أطلقت قذائفها في خور مكسر.

وقال الشهود إن قوات موالية للمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي تشكل العام الماضي في مسعى لإحياء ما كان دولة اليمن الجنوبي المستقلة السابقة، تحاول فيما يبدو انتزاع السيطرة على قاعدتين من حكومة رئيس الوزراء أحمد بن دغر. وفي وسط عدن تجنّب أغلب السكان النزول إلى الشوارع فيما حرسّت قوات الحكومة الطريق الرئيسي المؤدي إلى قصر معاشيق الذي تتخذه الحكومة مقرا لها.

وقال مصدر حكومي إن جنودا ستركون جبهات يقاتلون فيها الحوثيين في مناطق أخرى من البلاد وسيواجهون إلى عدن إذا لم يتمكن التحالف بقيادة السعودية من كبح جماح الانفصاليين.

وقال المصدر "القادة العسكريون الذين يقودون المعركة في الجزء الغربي من اليمن طلبوا من السعودية والإمارات التدخل لوقف القتال في عدن وإلا سيضطرون للانسحاب من جبهة القتال والعودة إلى عدن لمساعدة الرئيس هادي والحكومة".

وتبادل الجانبان الاتهامات حول الطرف الباديء بالقتال يوم الأحد.

واندلع القتال في عدن يوم الأحد بعد انقضاء مهلة حددها انفصاليون من المجلس الانتقالي الجنوبي للرئيس ليقبل حكومة بن دغر التي يتهمونها بالفساد وسوء الإدارة. وتنفي الحكومة الاتهامات.

ووصف بن دغر المهلة التي حددها المجلس بأنها انقلاب ضد حكومة معترف بها دوليا فيما اتهم المجلس الحكومة بشن هجمات على مدنيين تجمعوا في ميدان رئيسي في المدينة من أنحاء الجنوب اليمني للتظاهر.

ولم ترد تفاصيل عن القتلى والمصابين من معارك يوم الاثنين لكن وزارة الصحة اليمنية قالت إن اشتباكات يوم الأحد أسفرت عن مقتل ١٢ شخصا وإصابة ١٣٢ آخرين.

وكان القتال انحسر مساء يوم الأحد بعد أن أمر بن دغر بوقف إطلاق النار وعودة القوات التابعة للحكومة إلى ثكناتها لكن الاشتباكات تسببت عمليا في تقسيم المدينة إلى منطقتين تسيطر على إحدهما الحكومة ويسيطر الانفصاليون على الأخرى.

وعلى الرغم من أن هادي لا يزال في السعودية فإن حكومته وحلفائه المحليين يسيطرون على ما يصل إلى أربعة أخماس الأراضي اليمنية.

ويزيد القتال في الجنوب من معاناة اليمنيين الذين مزقت بلادهم الحرب الدائرة بين قوات هادي والحوثيين منذ ثلاث سنوات.

## هكذا تحدث الرئيس الأمريكي على الغذاء مع أعضاء مجلس الأمن الدولي

الانصات المركزي: ٢٠١٨/١/٣٠

الرئيس: حسناً، شكراً جزيلاً للجميع. يشرفني أن ينضم إليّ الوزير تيلرسون والسفيرة هايلى والجنرال كيلى والجنرال ماكماستر لاستضافة مجموعة مرموقة من سفراء مجلس الأمن الدولي من مختلف أنحاء العالم. سنناقش اليوم تعاوننا بشأن مجموعة من التحديات الأمنية، بما في ذلك نزع الأسلحة النووية من كوريا الشمالية وهذا أمر مهم جداً، ومواجهة أنشطة زعزعة الاستقرار التي تمارسها إيران في الشرق الأوسط، وإنهاء الصراع السوري، ومواجهة الإرهاب.

يتوقف نجاح الأمم المتحدة على القوة المستقلة لأعضائها. إنهم أعضاء أقوىاء جداً، وبعضهم جديد في المجلس. نحن نقود على المسرح العالمي لتجديد هذا المبدأ المؤسس للسيادة. حققت الولايات المتحدة الكثير في خلال العام الماضي، وأقدر كل التهاني. ولكن ما حصل كان مذهلاً على الجبهة الاقتصادية والجبهة المالية. تغيرت الأمور بشكل مختلف تماماً. باتت البلاد مزدهرة، وسيستمر ذلك لأنّ أماننا طريق طويل، ولكن البلاد كانت بالفعل تحقق الكثير. لذلك نحن نقدر... أعتقد أننا نأخذ العالم معنا. نحن نساعد العالم. لهذا بعض البلدان، أو بالأحرى العديد من البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم بحال أفضل بكثير بفضل ما نقوم به.

لذا إدارتي فخورة بالعمل معكم. لقد بنينا عدداً هائلاً من الائتلافات، ومجلس الأمن الدولي مهم بالنسبة إلينا على وجه الخصوص. القوة والاحترام اللذان يحظى بهما ممتازان جداً في مختلف أنحاء العالم.

ولكن ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل وعلينا القيام به معاً. في وقت سابق من اليوم، شاهد السفراء عرض للصواريخ والأسلحة الإيرانية التي نقلها النظام إلى حلفائه المسلحين في اليمن. وفي وقت لاحق من اليوم، سيشاهدون الفضائحية السورية المعروضة في متحف الهولوكوست. إذن هم شاهدوا الصواريخ القادمة من إيران وسيرون بعض الفضائحية التي تحدث في سوريا.

وسوف نناقش أيضاً ما يمكننا القيام به لهزيمة طالبان. لا أرى أنه يتم إجراء أي حوار. لا أعتقد أننا مستعدون للحديث الآن. المعركة مختلفة بالكامل هناك. يقتلون الناس يميناً وشمالاً. يقتلون الأبرياء يميناً وشمالاً. يقصفون في وسط الأطفال ووسط الأسر... يقصفون ويقتلون في مختلف أنحاء أفغانستان.

لذلك لا نريد التحدث مع طالبان. قد يحصل ذلك في وقت ما ولكنه سيكون بعد وقت طويل. نقوم بكل ما بوسعنا، وهذا يحدث الآن، وهذه جبهة جديدة بالكامل. تحكنا مجموعة جديدة بالكامل من المبادئ.

عندما نرى ما يقومون به والفضائحية التي يرتكبونها ونراهم يقتلون شعبهم والناس من النساء والأطفال... الكثير من النساء والأطفال الأبرياء... هذا أمر مروع.

إذن لا حوار مع طالبان. لا نريد التحدث مع طالبان. سننهي ما ينبغي أن ننهيه. سننهي ما لم يتمكن أحد من إنجائه. لذا شكراً جزيلاً لكم جميعاً، نحن نقدر ذلك. سنناقش مطولاً هذا الموضوع وغيره من الموضوعات. شكراً لكم جميعاً على الحضور. نحن نقدر لكم ذلك. شكراً لكم.

البيت الأبيض

٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

## عن السلطويات الجديدة في المنطقة

\*عمرو حمزاوي

صحيفة (الشروق) المصرية:

يوما بعد يوم، تكتسب السلطويات الجديدة في بلاد العرب القدرة على تطوير آليات إضافية بغية للسيطرة على مؤسسات الدولة وإخضاع المجتمع وتزييف وعي المواطن وفرض ثقافة الخوف عليه. خلال السنوات الممتدة من بدء عمليات تصفية الربيع العربي وحصاره سياسيا وأمنيا وماليا وانتهاك حقوق المطالبين بالحرية في ٢٠١٢ وإلى ٢٠١٨، توالت محاولات نخب الحكم والنخب الإعلامية المتحالفة معها والمدارة أمنيا لصياغة مقولات ومزاعم تطالب الناس تارة بعدم التوقف عن تأييد الحكام، وتارة أخرى تحثهم على العزوف عن الشأن العام، وتارة ثالثة تستهدف منهم عن تطوير العزوف إن تنامي إلى معارضة يتبعها بحث عن بديل.

تتسع في الخطاب الرسمي للسلطويات الجديدة وفي الخطاب الإعلامي الموالي لها دوائر «الأعداء والمتآمرين» الذين يُدفع باتجاههم بالمسؤولية عن كافة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تحيط حلقاتها ببلاد العرب. وتواصل نخب الحكم والحلفاء في الإعلام ضخ دماء إضافية للكراهية والإقصاء ونزع الإنسانية لكي يعتاش عليها وحش الاستقطاب المجتمعي ولتطلق تعويلا عليها اليد القمعية. يخرج رسميون ومسؤولون حكوميون ليطلقوا اتهامات جزافية بشأن هوية المتورطين في الفساد والعنف ونشر الفكر المتطرف (المتشدد)، وليشيعوا الروح الانتقامية بين الناس ثم يتبعونها بتبرير انتهاكات الحقوق والحريات التي تطول رجال أعمال وأمرأ وناشطين في المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والمطالبة بإزالة العقاب الجماعي والفوري بهم دون إجراءات تقاضي منضبطة وعادلة. يفعلون ذلك دون اعتبار للتداعيات الكارثية للجزافية والتعميم على نسيج المجتمع الواحد، دون تقدير لخطورة مشاعر الانتقام والتشفي وشررها المتطاير باتجاه المجتمع والدولة وتداعياتها الكارثية على مبادئ الحق والعدل.

بل صارت السلطويات الجديدة في بلاد العرب تتباهى بإجراءاتها الاستبدادية. حكومات في الجمهوريات والملكيات والإمارات لم يعد يعنىها كثيرا لا الطلب على الحرية داخل مجتمعاتها، ولا الامتعاض العالمي من ممارساتها القمعية. هذه الحكومات تعطي ظهورها لحديث سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات وضرورة إتباع قواعد الشفافية والرقابة والمحاسبة الذي تنتجه بين الحين والآخر منظمات أممية وبعض الدوائر الغربية، إما إدراكا منها إما لمحدودية فاعلية المنظمات الأممية أو لازدواجية معايير الغربيين الذين دوما ما يغلبون مصالحهم على كل شيء آخر. يعلو صوت الحكومات العربية مسفها من الفكرة الديمقراطية، مرة بالزعم بأولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق السياسية والمدنية ومرات بمطالبة المنظمات الأممية والدوائر الغربية «بإدراك أن ما يصلح للغرب لا يصلح للعرب. بين ظهرائنا، لا تنكر السلطويات الجديدة عداها للمجتمع المدني وللتنظمات الحقوقية في الداخل العربي وفي الخارج، فتنعقب المنظمات في الداخل وتتهم منظمات الخارج بالتآمر والعمالة.

وللسلطويات الجديدة في بلاد العرب خدمة السلطان الذين يسوقون كل المبررات الفاسدة للاستبداد ولحكم الفرد ولتسفيه المطالبة بالحقوق والحريات. هؤلاء هم من يزينون كل قانون استثنائي يعطل ضمانات التقاضي العادل ويختزل حقوق وحريات المواطن ويؤسس للمزيد من الممارسات القمعية، ويروجون لكل ممارسة استبدادية تجعل من الحكام ونخبهم محتكري السلطة والقوة، ويمعنون في التماهي مع ادعاءات الصوت الواحد والرأي الواحد والموقف الواحد الصادرة عن السلطويات الجديدة. خدمة السلطان يغيبون العقل، يمتهنون المعلومة، يسفهنون الرأي الآخر، يرفضون الاختلاف، ويشوهون المختلفين معهم. يذبجون فضيلتي التفكير والتسامح على محراب الرأي الواحد، ويفعل ضجيج أصواتهم المرتفعة التي لا أبدا تأتي بمعنى أو مضمون. يغتالون الإنسانية، إما بترويج الادعاءات الزائفة للحكام وآلاتهم القمعية أو بنشر الكراهية لمعارضيهم السلميين ولكل مطالب بالديمقراطية والتغيير. خدمة السلطان لا يمثلون أيديولوجية معينة أو تيار معين أو جماعة معينة، فمنهم الموجود في صفوف اليمين واليسار ومنهم من يمتهنون الدين ومنهم من يدعون العلمانية. غير أن ما يجمعهم هو تحملهم للمسؤولية الأخلاقية عن الانتهاكات المروعة التي تشهدها بلاد العرب وتورطهم في إسكات الصوت الآخر والرأي الآخر والموقف الآخر وفرض ثقافة الخوف على الناس.

تلك هي بضع سمات رئيسية للسلطويات الجديدة في بلادنا. تختلف التفاصيل وتختلف الأسماء والأماكن والتواريخ، وتظل حقائق التباهي بالاستبداد وتبريره وتزييف وعي المواطن وفرض ثقافة الخوف عليه حاضرة من المحيط إلى الخليج.

## هل يكفل حق "تقرير المصير" الحق في الاستقلال من طرف واحد؟

منتدى الشرق للدراسات المتقدمة : ٢٠١٨/١/٣٠

**ملخص:** نشهد في وقتنا الحاضر صعود عدة حركات انفصالية في أنحاء العالم، خطابها السياسي مبني على أحقية الشعوب في استخدام حق تقرير المصير. ويُمكن رؤية أصداء هذه النزعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفضل مثال على ذلك هو استفتاء الاستقلال الذي أجرته حكومة كردستان الإقليمية في العراق. لاشك أن حق تقرير المصير مكفولٌ في إطار القانون الدولي، لكن من الممكن الدفع بأن استخدام حق تقرير المصير كان في سياقٍ استعماري قبل نصف قرن، من أجل تسهيل الاستقلال القانوني للدول المستعمرة. والآن أصبحت طريقة استخدام حق تقرير المصير مسألةً خلافيةً جداً. وما يبدو هو أن أي استخدامٍ لحق تقرير المصير يُهدد الطريق للاستقلال من طرفٍ واحد، ومن ثمَّ يقوّض السلامة الإقليمية للدول القائمة – هو استخدامٌ لن يقبل به المجتمع الدولي. ومن منظور الواقعية السياسية، فإن تجاوز الإطار الدستوري المُلزم للـ "شعوب" المختلفة، أي الجماعات العرقية والدينية وغيرها داخل الدول، وتمهيد الطريق لانفصالها التعسفي عن دولها – يُمثّل مجدداً تهديداً كبيراً لحفظ السلام على المستويين المحلي والعالمي.

غير أن التغافل عن المظالم الجادة للشعوب المختلفة داخل الدول القائمة وتعريف استخدام حق تقرير المصير في السياق الاستعماري فقط هي أمورٌ يُجانبها الصواب وتفتقر إلى الاتساق مع الواقع السياسي. ومن ثمَّ فإن التركيز المفرط على تقسيم تقرير المصير إلى شقٍ داخلي وشقٍ خارجي والنظر في كيفية استخدام حق تقرير المصير على أساس الشق الداخلي هو الخيار الأفضل فيما يبدو.

شهد المجتمع الدولي في الأشهر الأخيرة صعود نزعةٍ عالمية: المحاولات الجريئة من جانب الكيانات الانفصالية أو ذاتية الحكم للحصول على استقلالها من الدول القائمة التي هي جزءٌ منها. وبينما تصاعدت التوترات في أنحاءٍ مختلفة من العالم، من الكاميرون إلى إسبانيا إلى إيطاليا، لم يكن متوقفاً أن هذه النزعة ستمر مرور الكرام على الشرق الأوسط. وفي أعقاب إجراء حكومة كردستان الإقليمية في العراق استفتاء الاستقلال في سبتمبر/أيلول، تصاعدت مخاوف الأنظمة الحاكمة في كثيرٍ من دول المنطقة من محاولاتٍ مُشابهة داخل دولها، واحتل مفهوم حق تقرير المصير مكاناً على أجندة الدول في أجزاءٍ أخرى من العالم. غير أن ما جعل مفهوم الحق في تقرير المصير حديث الساعة على المستويين العالمي والمحلي هو تصعيد الأزمة بين الحكومة الإسبانية وحكومة كتالونيا الإقليمية، إذ تُعتبر محاولة الحكومة الكتالونية هي الأبعد تأثيراً من بين كل الحركات الانفصالية.

إن التوترات بين حكومة إسبانيا وحكومة كتالونيا الإقليمية التي تصاعدت بسبب استفتاء الاستقلال الذي أُجري في بداية أكتوبر/تشرين الأول بمبادرةٍ أحادية من حكومة كتالونيا – بلغت أقصاها بعد إعلان كتالونيا الاستقلال من طرفها عن إسبانيا في السابع والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧. واستجابت الحكومة المركزية بسرعةٍ فائقة لإعلان الاستقلال، وأصدرت قراراً بحل حكومة كتالونيا وبرلمانها. وصرحَ ماريانو راخوي رئيس الوزراء الإسباني بوضوح أن محاولة الاستقلال تستهدف تحقيق هدفٍ "مستحيل".

إن التطورات الأخيرة في كتالونيا – باعتبارها المثال الصارخ على النزعة العالمية الحالية للحركات الانفصالية/الاستقلالية – تطرح قضيةً بالغة الأهمية متعلقة بحاضر القانون الدولي المعني ومُستقبله: هل يُمكن فعلاً إعلان الاستقلال عن دولة قائمة من طرفٍ واحدٍ استناداً إلى "الحق في تقرير المصير"؟

ومن فضول القول أن إجابة هذا السؤال تحمل أهميةً كبرى لمستقبل الشرق الأوسط كذلك، نظراً إلى وجود احتمالاتٍ قوية لحدوث محاولاتٍ مُشابهة في المنطقة في المستقبل القريب.

هل هناك قاعدة عامة مُلزِمة فيما يخص حق تقرير المصير؟

لنكن واضحين من البداية، يُمكن الإجابة عن هذا السؤال فوراً: حق تقرير المصير من القواعد القطعية، كما قضت لجنة القانون الدولي بوضوح. ويعني هذا أن أي تشريعٍ مُخالف لهذه القاعدة تشريعٌ باطل. غير أن حقيقة أن حق تقرير المصير قاعدة قطعية مذكورة في ميثاق الأمم المتحدة، وحقيقة أن محكمة العدل الدولية قد لجأت إلى مبدأ



تقرير المصير في كثير من القضايا مثل قضية تيمور الشرقية - لا تعنيان أن أي حركة استقلالية يمكنها إعلان الاستقلال وإنشاء دولة جديدة استناداً فقط إلى حق تقرير المصير. ومع أن نطاق حق تقرير المصير مسألة خلافية، يشجع الاتفاق على أن الحق يُمكن استخدامه في تبرير إعلان الاستقلال من طرف واحد فقط في حالة استخدامه ضد الدول المهيمنة أو المحتلة. ومن ثمّ يمكن أن نقول إن حق تقرير المصير لا يُمكن استخدامه استخداماً غير مشروط في تمهيد الطريق إلى الاستقلال في حالة مثل حالة كتالونيا.

إنّ الجذور التاريخية لمفهوم "تقرير المصير" عمراً قرون، لكنّ المفهوم انتشر في القرن العشرين، واستخدمه طيفٌ واسع من السياسيين" منهم الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، ومؤسس الاتحاد السوفيتي فلاديمير لينين. غير أنّ إصدار ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ كان المرة الأولى التي تجاوز فيها المفهوم نطاق الخطاب السياسي ليصير مصطلحاً قانونياً. ودُكر مبدأ تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة أكثر من مرة، تحديداً في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الفصل الأول، وفي المادة الخامسة والخمسين من الفصل التاسع. وفتح هذا باب نقاشٍ جديد حول فحوى مبدأ تقرير المصير: ما شكل الحق الذي يكفله هذا المبدأ في سياق القانون الدولي؟

حين نستعرض المواد السابق ذكرها من ميثاق الأمم المتحدة بطريقة حرفية، نجد أنّ تقرير المصير لم يُذكر باعتباره غايةً يجدر بلوغها، بل وسيلة تحمي السلام العالمي والعلاقات الودية بين الدول. ومن ثمّ نستنتج أنّ مبدأ تقرير المصير عنصر مشروط لا يمكن الاستناد إليه في كل قضية. باختصار، فإنه من منظور ميثاق الأمم المتحدة، لا يُنتج مبدأ تقرير المصير قاعدة ملزمة عامة قاطعة في إطار القانون الدولي. وبما أنّ ميثاق الأمم المتحدة لا يمهّد الطريق لأي حركات استقلالية استناداً إلى حق تقرير المصير" فإنّ حقيقة أنّ كل الدول ملزمة بالميثاق لا أهمية لها في هذا الصدد.

وهناك حدثان لهما أهمية بالغة في عملية تطور مفهوم حق تقرير المصير: قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠، وقرار الأمم المتحدة ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠.

كان قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ حجر أساس للشعوب المقاومة لهيمنة القوى الاستعمارية. وكان بالغ الأهمية لأنه يُعرّف حق تقرير المصير تعريفاً أوضح بكثيرٍ مقارنةً بميثاق الأمم المتحدة. غير أنّ موضوع القرار الذي حمل عنوان "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" كان البلدان والشعوب المستعمرة فقط. ومن ثمّ لا علاقة لهذا القرار بالقضايا المعاصرة مثل كتالونيا أو إقليم كردستان.

وقرار الأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠، الذي مررتّه الجمعية العامة في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس الأمم المتحدة بعنوان "إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة" - كان أيضاً حدثاً بالغ الأهمية، وضع تعريفاً أكثر تفصيلاً لحق تقرير المصير. وركّز الإعلان على حق الشعوب في تحديد وضعها السياسي بحرية دون مواجهة أي تدخل خارجي، وحققها في تدير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وركّز الإعلان أيضاً على إلزام الدول باحترام حقوق الشعوب، ومنع أي تحرك قد يحرم هذه الشعوب من حقها في الحرية والاستقلال. غير أنّ هذا الإلزام جاء مرتبطاً بأهداف "إنماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول"، و"إنهاء الاستعمار على وجه السرعة".

قد يبدو للوهلة الأولى أنّ نطاق حق تقرير المصير واسعٌ في القرار، لكنّ فقرةً تالية على الأجزاء السابق ذكرها من الإعلان تُضيف قيوداً ملحوظة. يقول نص الفقرة:

"لا يجوز أن يؤول شيء مما ورد في الفقرات السابقة على أنه يرخّص بأي عمل أو يشجع على أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل جزئياً أو كلياً بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة التي تلتزم في تصرفاتها مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها الموضح أعلاه والتي لها بالتالي حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون".

هذه الفقرة من الإعلان بدأت نقاشاتٍ جادة حول إطار مفهوم حق تقرير المصير. وجادل البعض بأنّ القرار رقم ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠ لم يكن استثناءً لفحوى القرار رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ الذي تمحور حول الدول الاستعمارية، بينما رأى آخرون أنّ تعبير "حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تمييز" قد أضاف بعداً جديداً إلى المفهوم، وأنّ إعلان الاستقلال عن الدول التي تُديرها حكوماتٌ لا تمثل كافة قطاعات الشعب داخل دولة قائمة دون تمييز هو إعلانٌ

قانوني وشرعي. غير أن قرارات محكمة العدل الدولية التي تلت إصدار الإعلان، في قضايا كثيرة من مولدوفا إلى أوكرانيا، والفهم العام لحق تقرير المصير من جانب المجتمع الدولي - تُثبت أن هذا التفسير لم ينتقل إلى خانة الفعل، وأن النهج العام لم يتغير كثيراً عما قبل إصدار هذين الإعلانين (كما نرى في قضية استقلال جزر أولاند عن فنلندا عام ١٩٢٠).

وفي مرة واحدة فقط - كمثال حديث - تبنت محكمة العدل الدولية موقفاً مغايراً: في قضية كوسوفو، حين أعلنت استقلالها من طرف واحد، لكن رأي المحكمة كان مجرد رأي استشاري" ولذا لا يشكل أي قاعدة ملزمة. أيضاً، وجّهت انتقادات حادة لرأي المحكمة الاستشاري تقول إن استدلال المحكمة القانوني لم يكن ملائماً. وفي رأيها الاستشاري، قارنت المحكمة قرار كوسوفو بسوابق استقلالية من طرف واحد حدثت في القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، وتذكر فيه نجاح بعض تلك المحاولات. ومن ثم - وفقاً لرأي المحكمة - يستحيل نزع الشرعية نزاعاً باتاً عن كل محاولات الاستقلال من طرف واحد. وفي قضايا كثيرة أخرى مثل قبرص الشمالية أو روديسيا الجنوبية، لم تعتبر محكمة العدل الدولية محاولات الاستقلال من طرف واحد قانونية، لأسباب أخرى مثل استخدام العنف أو ارتكاب انتهاكات "جسيمة" للقانون الدولي. ومن ناحية أخرى، لم يتعرض الرأي الاستشاري في حجته لحق تقرير المصير تعرضاً تفصيلياً على الإطلاق. فرأي المحكمة في قضية كوسوفو بالنسبة إلى كثير من خبراء القانون لم يكن فقط استثناءً صارخاً من موقف المحكمة العام، بل كان منتجاً قانونياً سيئاً بسبب عوار الاستدلال القانوني.

وختاماً، لا يمنح حق تقرير المصير الحق المطلق في الاستقلال لأي أمة أو شعب، وفقاً للفهم العام المعاصر للقانون الدولي ونظام الدولة الحالي الذي تمتد جذوره إلى صلح وستفاليا. لكن هذا الاستقلال ليس دائماً استقلالاً غير قانوني بالضرورة" إذ يمكن التوصل إلى تسويات داخل إطار القانون الدستوري. لكن من الواضح أن حالتي كتالونيا وإقليم كردستان ليستا من بين هذه الاستثناءات.

### هل يمكن تجاهل حق تقرير المصير؟

كما شرحنا في القسم السابق، لا توجد قاعدة عامة ملزمة فيما يخص حق تقرير المصير في إطار القانون الدولي. ومع ذلك، لا يعني غياب هذه القاعدة أن بإمكاننا تجاهل وجود حق تقرير المصير أو ضرورته. بعبارة أخرى، إن اعتبرنا حق تقرير المصير مجرد مفهوم ينتمي إلى عصر الاستعمار، فلن يتسق هذا مع الواقع السياسي المعاصر. وبالمثل ينبغي ألا ننظر إلى حق تقرير المصير باعتباره أداة للحركات الانفصالية فقط، بل على العكس، هو أداة يمكن أن تسهم في تعزيز وحدة الدول القائمة حال استخدامه في دعم الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للأقليات والجماعات العرقية والدينية وغيرها داخل هذه الدول. ويعني هذا أن حق تقرير المصير يمكن اعتباره دافعاً من دوافع تقوية مفهوم المواطنة الدستورية، بدلاً من الاعتماد على سياسات الهوية. ولا شك أن تحسين مفهوم المواطنة ضروري لاستقرار دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في الواقع، تُفسر بعض المقاربات الحديثة حق تقرير المصير وتنادي به في إطار "منح الإدارة الذاتية" للشعوب القادرة على الوصول إلى مستوى معين من القوة والوحدة داخل الدول التي هي جزء منها، وترفع مطالب مميزة خارج إطار الاستقلال. وبينما تشجع مثل هذه المقاربات المفاهيم "الفيدرالية"، فإنها من جهة أخرى تهدف إلى الحؤول دون تفكك الدول استناداً إلى حق تقرير المصير.

في الواقع، ووفقاً للمقاربات الحديثة السابق ذكرها، فإن هناك تفرقة بين حق تقرير المصير "الداخلي والخارجي". مثل هذه التفرقة تسعى إلى تطبيق نوع من تحويل الأنظمة إلى الإدارة الذاتية في سياق القانون الدستوري دون المساس بالسلامة الإقليمية للدول القائمة، وفي الوقت نفسه تعترف بحقوق الدول المستعمرة في إعلان استقلالها في إطار استعماري. ومن ثم يكتسب حق تقرير المصير شكلاً "متجهاً إلى الداخل". ومن أفضل الأمثلة على هذا النهج هو إشارة المحكمة العليا في كندا إلى انفصال إقليم كيبيك، حيث تعترف المحكمة باحتمالية استخدام حق تقرير المصير داخل إطار دولة قائمة، بينما تُركز على حماية السلامة الإقليمية لكندا.

وهناك بالطبع بعض الأمثلة الحديثة لاستخدام حق تقرير المصير في الحصول على الاستقلال من دولة قائمة، مثل حالتي تشيكوسلوفاكيا والسودان. لكن القاسم المشترك بين هذه الحالات هو موافقة الدولة القائمة أو التوصل إلى تسوية بين الجانبين. وبالنظر إلى حالة كتالونيا على سبيل المثال، نرى أنه لا موافقة الحكومة الإسبانية على

الانفصال الكتلوني موجودة، ولا الميل إلى التسوية كذلك. وتُشدد المادة الثانية من دستور ١٩٧٨ الإسباني بوضوح على "وحدة الأمة الإسبانية التي لا تنفصل"، و"وطن كل الإسبان الذي لا يقبل التجزئة".

وهناك أيضاً تفسير آخر لحق تقرير المصير خارج السياق الاستعماري، وهو فرضية "الانفصال الإصلاحي". ومع أن الفرضية لا تحظى بإجماع عام، فإن هناك بعض الآراء الداعمة لها. فوفقاً للفرضية، يُمكن أن تلجأ الشعوب التي تواجه التمييز والاضطهاد المنهجين وتواجه تضييقاً شديداً على المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية إلى الانفصال، شريطة ألا يكون هناك ملاذ آخر. ويُمكن أيضاً مناصرة شرعية الانفصال عن الأنظمة العنصرية مثل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا استناداً إلى هذه الفرضية. وبالمثل، يُمكن تبرير إعلان الانفصال من طرف كوسوفو. ونظراً إلى أن كاتالونيا تمتعت بقدر كبير من الإدارة الذاتية التي وافقت عليها الحكومة الإسبانية، ولم يواجه الكاتالونيون أي انتهاكات منمنجة لحقوق الإنسان أو اضطهاد في العقود الأخيرة" فإن فرضية "الانفصال الإصلاحي" يصعب استخدامها في هذه الحالة.

غير أن الأمر ذاته يصعب قوله عن أغلب قضايا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل إقليم كردستان. ونظراً إلى أن الشعب الكردي (وشعوباً أخرى) عانى الكثير ولاقى اضطهاداً شديداً من الحكومة المركزية العراقية في الماضي، وما زال يعاني غياب الحكم الفعال والاستقرار في العراق" فإن البعض يجادل بأن الكرد لهم الحق في اللجوء إلى "الانفصال الإصلاحي" تحت هذه الظروف. ومن جانب آخر، بغض النظر عما حدث في الماضي، فإن هناك أيضاً حقيقة أن حكومة إقليم كردستان قد احتفظت بإدارة ذاتية واسعة منذ غزو العراق في عام ٢٠٠٣، ما يعني قدرة الشعب الكردي ولو جزئياً على تعزيز وجوده ومشاركته داخل النظام.

وختاماً، إن مسألة "الدولة الفاشلة" هي مفهوم آخر يرتبط ارتباطاً مباشراً بمفهوم حق تقرير المصير" لأن وجود الدول الفاشلة في المنطقة - مثل العراق - يمهّد الطريق لمطالب شعبية باستخدام الحق في تقرير المصير، والتخلص من المجال السياسي المنهار/الفاقد في الدولة القائمة. ونحن في حاجة إلى تعريف "الدول الفاشلة" عند هذه النقطة. ويُمكن تعريف الدول الفاشلة اختصاراً بأنها الدول العاجزة عن تلبية ثلاث وظائف رئيسية: توفير الأمن، والرفاه، والشرعية/حُكم القانون. وبعبارة أخرى، إن الدول الفاشلة لا تقدر على أداء أي من هذه الوظائف بفاعلية (١٦).

#### خاتمة

لا شك أن حق تقرير المصير موجود في إطار القانون الدولي، لكن يُمكن أيضاً الدفع بأن استخدام حق تقرير المصير كان في سياق استعماري قبل نصف قرن تقريباً، من أجل تسهيل الاستقلال القانوني للدول المستعمرة، والآن يُثار كثير من النقاش حول كيفية استخدام حق تقرير المصير في حاضرتنا. ويبدو أن أي استخدام لحق تقرير المصير في تمهيد الطريق لمحاولات الاستقلال والانفصال من طرف واحد بما يضر السلامة الإقليمية للدول القائمة لن يحظى بموافقة المجتمع الدولي. وما زال أنصار مثل هذه التفسيرات يشكلون أقلية من أتباع هذه المدرسة.

وعلاوة على ذلك، عند تقييم حق تقرير المصير ليس فقط من منظور القانون الدولي بل أيضاً من منظور الواقعية السياسية، فإن تجاوز الإطار الدستوري الملزم "للشعوب" المختلفة - أي الجماعات العرقية والدينية وغيرها داخل الدول القائمة - وتمهيد الطريق أمام محاولات الانفصال التعسفية يُمثل مجدداً خطراً داهماً على حفظ السلام على المستويين المحلي والعالمي. ومثل هذا التبرير للحركات الانفصالية سيضر أيضاً جهود التوصل إلى تسويات بين الجماعات المختلفة داخل الدول القائمة، ويؤدي إلى انتشار النزعة الانفصالية في أنحاء العالم.

غير أن تجاهل المظالم الجادة للشعوب المختلفة داخل الدول القائمة وتعريف استخدام حق تقرير المصير في السياق الاستعماري فقط لن يكون أمراً صائباً أو متسقاً مع الواقع السياسي. ومن ثم فإن التركيز المفرط على تقسيم تقرير المصير إلى شق داخلي وشق خارجي والنظر في كيفية استخدام حق تقرير المصير على أساس الشق الداخلي هو الخيار الأفضل فيما يبدو.

## قطر تسليح نفسها بجديّة وثبتت قوتها بطرق متعدّدة

< ستراتفور > ٢٠١٨/١/٣٠

تستمر قطر في إرسال إشارات جديدة تشي بأن الحصار الإقليمي الحالي ضدها لم يضعف سيادتها بعد، وكان السفير القطري في روسيا «فهد بن محمد العطية» قد أعلن في ٢٥ يناير/كانون الثاني الماضي لوكالة «فرانس برس» أن بلاده تجري محادثات «متقدمة» لشراء نظام الدفاع الجوي الروسي «إس-٤٠٠». وقد انتشرت هذه التعليقات - على نطاق واسع- في وسائل الإعلام القطرية، وقد حظيت بتقدير من العديد من مستخدمي «تويتر» القطريين البارزين.

ومن منظور عسكري، لا يعد نظام «إس-٤٠٠» حاسماً بشكل خاص بالنسبة لدولة قطر. ويذكر أن القاعدة الجوية الأمريكية في «العديد» كانت -منذ فترة طويلة- الضامن الأمني الرئيسي للبلاد، كما أن القاعدة الجديدة التي أقامتها تركيا في قطر في أعقاب الحصار الذي بدأ في يونيو/حزيران الماضي قد منحت الدوحة دفعة عسكرية إضافية. وفي حين توفر منظومة «إس-٤٠٠» لقطر نظام دفاع جوي متقدم لمعالجة انتهاكات المجال الجوي الأخيرة، بيد أنها خطوة دبلوماسية بشكل أكبر.

ومع منصات مثل «إس-٤٠٠» ونظام الصواريخ الباليستية الصينية التي تم كشف النقاب عنها في اليوم الوطني للبلاد في ١٧ ديسمبر/كانون الأول الماضي، تأمل الدوحة في إثبات قوتها بطرق متعددة. وتظهر هذه الإيماءات القومية للمواطنين أن قطر تأخذ الدفاع بجديّة، وتعزز السمعة المحلية لأمر البلاد الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، الذي يتمتع بشعبية كبيرة في الطريقة التي عالج بها الحصار حتى الآن. كما أن الاتفاق مع روسيا يقدم دليلاً على أن قطر لا تزال على علاقة جيدة ببلدان مثل روسيا والصين، وتذكر اللجنة الرباعية للحوار (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) بأن مكانتها كبيرة وذات أهمية قصوى على نطاق عالمي، ومن غير المرجح أن يؤثر الحصار على الطريقة التي تتفاعل بها القوى الكبرى مع قطر.

وعلى الطرف الآخر من المعاملة تأتي روسيا، التي باعت دفعة أخرى من صناعة الدفاع، في الوقت الذي من المحتمل فيه أيضاً أن تعرض نفسها لمخاطر، كونها تاجر الأسلحة العالمي غير الملتزم بالقوانين أو الاتفاقيات. ومن خلال بيع الأسلحة إلى قطر، لم تكن روسيا ولا الصين يعلنان تفضيل أحد الجانبين في النزاع الخليجي. وبدلاً من ذلك، يتصرف كلا البلدين بانتهازية واضحة وفريضة، حيث يتم استغلال الصراعات المحلية لدعم الصناعات الدفاعية الوطنية.

وروسيا -على سبيل المثال- قد باعت بالفعل منظومة «إس-٤٠٠» إلى السعودية وتركيا، على الرغم من العلاقة الوثيقة مع إيران -منافس السعودية الإقليمي- واختلاف المصالح مع تركيا بشأن قضية سوريا. ولما كبتت توازنها بين العديد من القوى المتنافسة، ستحتاج روسيا إلى تجميل صورتها كتاجر سلاح محايد للأسلحة، وليس متدخل أو مؤثراً، وهو جهد سيصبح أكثر صعوبة مع كل عملية بيع جديدة.

## ما القادم بالنسبة لإقليم كتالونيا وزعيمه المحتمل بودجيمون؟

وكالة رويترز : ٢٠١٨/١/٣٠

من المقرر أن يختار سكان إقليم كتالونيا رئيسا لإقليمهم أغنى أقاليم إسبانيا يوم الثلاثاء في ظروف استثنائية.. فالمرشح الرسمي كارلس بودجيمون يعيش خارج البلاد والحكومة المركزية في مدريد تسعى للحيلولة دون انتخابه. وتحكم مدريد الإقليم منذ ثلاثة أشهر بعدما أقالت حكومة رئيس الوزراء ماريانو راخوي بودجيمون عقب إعلان برلمان الإقليم الانفصال من جانب واحد في أكتوبر تشرين الأول. ونقلت آلاف الشركات مقارها إلى مناطق أخرى في إسبانيا بسبب ضبابية المشهد في كتالونيا حيث فاز الانفصاليون بأغلبية مقاعد البرلمان في انتخابات ديسمبر كانون الأول لكن ليس بأغلبية الأصوات في مؤشر على مدى انقسام الإقليم.

وفيما يأتي نظرة على السيناريوهات المحتملة:

### \* بودجيمون ينتخب ويحكم كتالونيا: غير مرجح

نظريا كان من المفترض أن يكون هذا سهلا. فالانتخابات التي دعا إليها راخوي في مسعى لإضعاف تيار الاستقلال جاءت بنتائج عكسية ومنحت الانفصاليين أغلبية مطلقة. لكن بودجيمون مطلوب بموجب مذكرة اعتقال لأنه قاد مساعي الانفصال. ويعيش الآن في بروكسل ويواجه الاعتقال بمجرد أن تطأ قدمه أرض إسبانيا. ولمح بودجيمون وحلفاؤه لانتخابه وإمكانية أن يحكم الإقليم عبر من ينوب عنه أو عبر رابط فيديو من بلجيكا.

لكن المحكمة الدستورية استبعدت هذا الخيار وقالت إن بودجيمون عليه أن يحضر مراسم تنصيبه بنفسه ليصبح رئيسا للإقليم. وقال مستشارو الإقليم القانونيون إن الانتخاب عن بعد سيمثل خرقا للقانون.

### \* البرلمان ينتخب بودجيمون لكنه لا يستطيع الحكم: محتمل

يعتمد ذلك على ما إذا كان الانفصاليون سيسعون لتحدي حكم المحكمة الدستورية وانتخاب بودجيمون وهو خارج البلاد. وفي ظل وجود ثلاثة من قادة الانفصاليين في السجن والإفراج عن آخرين بكفالة ووجود خمسة خارج البلاد لتفادي الاعتقال فإن السياق مختلف عما كان عليه عندما أعلن الإقليم استقلاله في أكتوبر تشرين الأول.

ولمح حزب اليسار الجمهوري لكتالونيا إلى أنه قد يسعى لإيجاد مرشح بديل لتفادي معركة قانونية مع الحكومة. وقالت مدريد بالفعل إنها ستواصل الحكم المباشر للإقليم إذا حاولت الأحزاب المؤيدة للاستقلال تنصيب بودجيمون من بروكسل.

### \* البرلمان ينتخب مرشحا آخر: أكثر احتمالا

فاز الانفصاليون بسبعين مقعدا من ١٣٥ مقعدا في انتخابات ديسمبر كانون الأول في الوقت الذي أظهرت فيه استطلاعات الرأي أنهم من المرجح أن يخسروا أغلبيتهم المطلقة في البرلمان. وكان هذا العدد أقل بفارق مقعدين فحسب من عدد المقاعد التي كانوا يحتلونها قبل الانتخابات. لذا فلن تكون لهم بالضرورة مصلحة في أن يصل الوضع إلى حالة جمود تام يفضي إلى انتخابات جديدة. وبدا هذا واضحا في النبرة التصالحية لرئيس البرلمان الجديد روجيه تورين الذي تحدث عن ضرورة الوحدة في خطاب تنصيبه. ولا يوجد مرشح آخر واضح لأن رئيس حزب اليسار الجمهوري أوريبول جونكويراس في السجن. لكن لا يزال أمام البرلمان الكتالوني شهرين للاتفاق على مرشح. وضمن هذا السيناريو ستخف التوترات وقد يسمح هذا بالإفراج عن قادة تيار الانفصال المسجونين. وسيواصل بودجيمون لعب دور من بروكسل وقد يسمح له في نهاية المطاف بالعودة دون المخاطرة بدخول السجن.

ويتفق محللون وسياسيون على أنه حتى في تلك الحالة فلا بد من بذل الكثير من الجهد لرأب الصدع بين من يدعمون الانفصال ومن يعارضونه. ويقول محللون إن على راخوي أن يسعى لاستمالة الناخبين القوميين الأكثر اعتدالا بأن يعد بمنح مزيد من السلطات لكتالونيا.

### \* لا تستبعدوا غير المتوقع

إذا كان هناك شيء واحد مؤكد في أزمة كتالونيا فهي احتمالات التغيير في اللحظات الأخيرة واتخاذ خطوات غير متوقعة. من خلال الاستفتاء على الاستقلال الذي حضرته مدريد لكن تم إجراؤه رغم ذلك أو الاستقلال ذاته الذي أعلن ثم جرى تعليقه أو ظهور بودجيمون المفاجئ في بروكسل فقد أظهر الانفصاليون قدرة على التحرك في اللحظات الأخيرة.

# الربع الاول فبراير 2018

## بيان مشترك للحوار الاستراتيجي الافتتاحي بين الولايات المتحدة وقطر

وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب الاعلام الخارجي: ٢٠١٨/٢/٢

عقدت حكومتنا دولة قطر والولايات المتحدة الحوار الاستراتيجي الافتتاحي في العاصمة واشنطن في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. تشارك وزير الخارجية الأمريكي ريكس و. تيلرسون ووزير الدفاع الأمريكي جيمس ن. ماتيس في رئاسة الجلسة الافتتاحية بالاشتراك مع نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة للدفاع القطري خالد العطية ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني. وشارك وزير الطاقة الأمريكي جيمس ر. بيري ووزير التجارة الأمريكي ويلبر ل. روس في جلسات مع وزير الطاقة والصناعة القطري محمد السادة ووزير الاقتصاد والتجارة القطري أحمد بن جاسم آل ثاني على التوالي. وتشارك في رئاسة الاجتماع الختامي وزير الخزانة الأمريكي ستيفن ت. منوشين ووزير المالية القطري علي شريف العمادي.

وقد رحب البلدان بالحوار الاستراتيجي الأول الذي أسلط الضوء على قوة علاقاتهما الثنائية وفرص المنفعة المتبادلة لشعبي البلدين لتعميق التعاون الثنائي. وشددت الولايات المتحدة وقطر اليوم على قوة صلاتهما ووضعنا رؤية مشتركة لمستقبل شراكتهما الاستراتيجية. واتخذت الحكومتان خطوة هامة لرفع مستوى العلاقات الثنائية من خلال توقيع مذكرة تفاهم لإقامة حوار استراتيجي سنوي.

وفي هذا الحوار الاستراتيجي الافتتاحي، ناقش البلدان مجالات محددة من الشراكة، بما في ذلك الدفاع ومكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف والتجارة والاستثمار. وبينما تستمر تلك المحادثات، تعتقد كل من الولايات المتحدة وقطر أن استمرار التعاون المتبادل سيفيد مصالح البلدين، فضلاً عن أمن منطقة الخليج واستقرارها.

وقد ناقشت قطر والولايات المتحدة التعاون المعزز ورحبتا به، ولا سيما المجالات الموصوفة أدناه على سبيل المثال لا الحصر.

### التعاون السياسي

أعربت قطر والولايات المتحدة عن ارتياحهما للعلاقات الثنائية التي تم تعزيزها مؤخراً وتوسيع نطاقها. ويبرز ذلك التزامهما المشترك بالنهوض بالسلم والازدهار العالميين.

وبحثت قطر والولايات المتحدة أزمة الخليج، وأعربتا عن الحاجة إلى حل فوري يحترم سيادة قطر. وأعربت الحكومتان عن قلقهما إزاء الآثار الأمنية والاقتصادية والبشرية الضارة للأزمة. وأعربتا أيضاً عن القلق إزاء السلم والاستقرار في الخليج والالتزام بالقانون الدولي. وأكدت قطر تقديرها للدور الذي لعبته الولايات المتحدة في وساطة النزاع دعماً لجهود أمير الكويت. وأكدت قطر والولايات المتحدة دعمهما لمجلس التعاون الخليجي القوي الذي يركز على مواجهة التهديدات الإقليمية وضمان مستقبل سلمي ومزدهر لجميع شعوبه.

وأكدت قطر على دور الولايات المتحدة في المنطقة والدور الكبير الذي تلعبه في مواجهة تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف. وقد ناقشت الحكومتان الأمن والاستقرار الإقليميين، بما في ذلك الجهود المشتركة لهزيمة داعش، والصراعات الجارية في سوريا والعراق وليبيا وأفغانستان، فضلاً عن الجهود الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

واعترفت الولايات المتحدة بالدور الإنساني السخي الذي تقوم به قطر على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال عمل مختلف وكالات الأمم المتحدة، ودعم السكان المشردين قسراً، ومساعدة اللاجئين، بما في ذلك الملايين من الأطفال والنساء الضعفاء. واعترفت الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته قطر مؤخراً والتزاماتها بشأن مكافحة الإتجار بالبشر والتهوض بحقوق العمل. ووقعت الحكومتان على مذكرة تفاهم لمواصلة التقدم في هذه المجالات.

وتعتزم الحكومتان تحديد مجالات لتعزيز التعاون على أساس نتائج الحوار الافتتاحي وتحديد أولوياتها، وقررت إنشاء فريق عامل للنهوض بأولويات السياسة المشتركة والشراكات السياسية.

## الدفاع

أكدت قطر والولايات المتحدة على المساهمة الحيوية التي توفرها شراكتها الدفاعية لأمن المنطقة واستقرارها. وهذا التعاون أساسي لنجاح مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف وردع العدوان الخارجي. واشاد المسؤولون الأمريكيون بمساهمات قطر في دعم الوجود العسكري الأمريكي الكبير في قطر في ظل القيادة المركزية الأمريكية. وقد أصدرت الحكومتان إعلاناً مشتركاً حول التعاون الأمني للتأكيد على التزام البلدين المشترك بتعزيز السلام والاستقرار ومكافحة بلاء الإرهاب. وأعربت الولايات المتحدة عن استعدادها للعمل مع قطر لردع ومواجهة أي تهديد خارجي للسلامة الإقليمية لدولة قطر لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

وناقشت الحكومتان برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية بقيمة ٢٤,٧ مليار دولار أمريكي والقائم حالياً بين الولايات المتحدة وقطر. ومنذ العام ٢٠١٤، استخدمت قطر أموالها الوطنية لشراء أحدث الأنظمة العسكرية وإجراء تدريب مكثف في المرافق الأمريكية. وشكرت الولايات المتحدة الحكومة القطرية على هذه المشتريات، مشيرة إلى أنها أسفرت عن أكثر من ١١٠ آلاف وظيفة أمريكية واستدامة القدرات العسكرية الحرجة للولايات المتحدة. وأبرزت قطر استمرار الفرص المتاحة في المستقبل للمبيعات العسكرية الأجنبية والمبيعات التجارية المباشرة، وبخاصة في ما يتعلق بتطوير القدرة البرمائية الاستكشافية، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدة مليارات من الدولارات من عمليات الاستحواذ المستقبلية والتدريب على المدى القريب، فضلاً عن تحسين القدرة على الدفاع ضد العدوان الخارجي، والتعاون بشكل أفضل مع القوات العسكرية الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في عمليات التحالف.

ورحبت الولايات المتحدة بعرض قطر بتوسيع المرافق الحيوية في القواعد الأمريكية في البلاد. يوفر التمويل القطري للنفقات الرأسمالية والاستدامة إمكانية وجود دائم، كما هو الحال مع المرافق الأمريكية في أوروبا والمحيط الهادئ. وأبرزت الحكومتان بالشراكة الامنية الثنائية القوية والدائمة، وتتطلعان إلى مزيد من المناقشات حول إمكانية إقامة قاعدة دائمة.

## مكافحة الإرهاب

يعتزم الجانبان تعزيز شراكتها الأمنية ومكافحة الإرهاب للقضاء عليه وعلى التطرف العنيف. واستعرضا التقدم الإيجابي المحرز بموجب أحكام مذكرة التفاهم بشأن مكافحة الإرهاب الموقعة في ١١ تموز/يوليو ٢٠١٧، بما في ذلك ما يتعلق بتبادل المعلومات، ومكافحة تمويل الإرهاب، وأمن الطيران، وبناء القدرات. وشكرت الولايات المتحدة قطر على عملها لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله، بما في ذلك كونها أحد البلدان القليلة للمضي قدماً في مذكرة تفاهم ثنائية مع الولايات المتحدة.

وتعتزم قطر والولايات المتحدة بدء برنامج التدريب على تقديم المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن، على النحو المبين في خطاب النوايا الموقع في العام ٢٠١٧. وسيركز البرنامج على مجالات رئيسية مثل أمن الطيران، والتحقيقات المتعلقة بالإرهاب، وحماية الأهداف السهلة.

كما أشارت الحكومتان إلى الإبرام الأخير لمذكرة التفاهم بين النائب العام الأمريكي ونظيره القطري بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله ومكافحة الجريمة السيبرانية.

وأعربت قطر والولايات المتحدة عن ضرورة التصدي للتطرف العنيف من خلال الأطر الوقائية. وشدد البلدان على الدور الذي تؤديه البلدان في تأسيس المانحين للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والقدرة على الصمود وقيادتهما.



## التجارة والاستثمار

اعترفت الحكومتان بالتحديات التي تواجه قطر نتيجة للنزاع الخليجي الذي عطل شركات قطر التجارية السابقة. وأشارت قطر إلى أنه على الرغم من النزاع، وفت قطر بالتزاماتها التجارية الدولية.

وتلتزم قطر والولايات المتحدة بتعزيز التجارة الثنائية. ورحبتا بدور الشركات الأمريكية في تنمية قطر والاستثمار القطري في الشركات والوظائف الأمريكية. واعترف البلدان بأهمية الاستثمارات الثنائية. ووصف الوفد القطري الإصلاحات الأخيرة الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي في قطر، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة، وتوسيع ملكية غير المواطنين، وتحسين النظام المصرفي، وتوطيد سيادة القانون، بما في ذلك وضع آلية لتسوية المنازعات.

واعترفت الحكومتان بأهمية الاستثمار بقيمة ٤٥ مليار دولار في الشركات الأمريكية والعقارات والوظائف الذي تعهدت به جهاز قطر للاستثمار في السابق. ووصف المدير التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار خطاً لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية الأمريكية والتوسع في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.

وأقرت الحكومتان بالنتائج الإيجابية الناشئة عن اتفاق الإطار التجاري والاستثمار الثنائي الذي وقع في العام ٢٠٠٤. وأشارت إلى أن الاتفاق يواصل العمل كمنصة لزيادة التعاون في مجالات خلق فرص العمل وقانون الملكية والاتصالات والجمارك والشركات الصغيرة والمتوسطة والأسواق الجديدة.

ووقعت قطر والولايات المتحدة عدة مذكرات تفاهم وخطابات نوايا في مجالات التجارة الثنائية والاستثمار والتكنولوجيا. ورحبتا بشراكة برنامج تطوير القانون التجاري للولايات المتحدة مع وزارة المالية، ووقع المسؤولون خطاب نوايا بشأن التعاون في مجال الأمن السيبراني وخطاب نوايا بشأن التعاون التكنولوجي الذكي.

ورحبت الحكومتان بمجموعة من التفاهمات حول الطيران المدني التي تم التوصل إليها بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير بهدف ضمان المنافسة الصحية في قطاع الطيران العالمي مع الحفاظ على إطار الأجواء المفتوحة لسياسة الولايات المتحدة للطيران الدولي. وتمثل التفاهمات، التي تركز على العلاقة الاقتصادية والستراتيجية الثنائية الوثيقة بين البلدين، التزامات سياسية هامة رفيعة المستوى. وهي تؤكد على عزم الحكومتين على تعزيز أفضل الممارسات لمشاركة شركات الطيران في السوق، مع ضمان استمرار الفوائد الاقتصادية والسياسية والثقافية الهامة للخدمات الجوية التي تتيحها الأجواء المفتوحة.

وأكدت قطر والولايات المتحدة على أهمية الحفاظ على حرية الملاحة والتحليق والتجارة غير المشروعة بدون عوائق وفقاً للقانون الدولي.

وأعربت الحكومتان عن رغبتهما المشتركة في تعزيز علاقاتهما الثنائية في قطاع الطاقة والتوقيع على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين قطر والولايات المتحدة.

## المضي قدماً معاً

تؤكد عملية الحوار الاستراتيجي الجديدة على التزام قطر والولايات المتحدة بزيادة التعاون في المجالات العملية وذات المنفعة المتبادلة. ويشمل هذا التعاون القضايا التي نوقشت اليوم ولكنه يتضمن أيضاً عملاً هاماً في مجالات الرياضة والتعليم والصحة والفنون والثقافة.

وحددت الحكومتان طريقة للمضي قدماً من أجل تطوير شراكتهما. وقد التزمنا بمواصلة الحوار والتعاون بشأن قضايا من بينها: مكافحة الإرهاب الإقليمي والتطرف العنيف، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز أحدث مرافق الدفاع، وتوسيع شراكاتها التجارية والاستثمارية. وتتطلع قطر والولايات المتحدة إلى إحراز تقدم في هذه المجالات عندما ينعقد الحوار مجدداً في قطر في العام ٢٠١٩. ويتطلع الجانبان إلى تعزيز العلاقات الثنائية في خلال زيارة أمير قطر لواشنطن في وقت لاحق من هذا العام.

## المشكلة التي جاءتنا من الجحيم

\*دنييس روس

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/٢/٣

أشار وارين كريستوفر ذات مرة إلى الحرب في البلقان باعتبارها مشكلة من الجحيم، لكن اتضح أن سوريا هي المشكلة التي أتت من الجحيم، نظراً لعدد قتلاها الذي تجاوز نصف المليون، ومشردية الذين تجاوزوا ١١ مليوناً، بين مشردين داخل البلاد ولجئيين خارجها، ولذلك فسوريا هي المأساة الإنسانية الحقيقية. وإن لم يكن الصراع معقداً إلى هذا الحد، لما وجدت الولايات المتحدة نفسها عالقة بين تركيا التي تعد حليفها في حزب شمال الأطلسي (ناتو)، وما يسمى «وحدات حماية الشعب» الكردية. فتلك «الوحدات» أثبتت بالفعل أنها الأكثر فعالية بين كل القوى التي تتقاتل مع تنظيم داعش على الأرض، والتي نجحت في دحره وإبعاده عن معاقله في سوريا» تحديداً مدينة الرقة. وبالطبع، تكمن المشكلة في رؤية تركيا لـ«وحدات حماية الشعب» باعتبارها امتداداً لـ«حزب العمال الكردستاني»، وهي المنظمة التي أدرجتها الولايات المتحدة على قوائم الإرهاب، والتي شنت عليها تركيا حرباً طويلة.

لم يكن الرئيس إردوغان مخطئاً عندما قال إن «وحدات حماية الشعب» الكردية على صلة بـ«حزب العمال الكردستاني». ومن المفهوم أن إردوغان يخشى من أن وجود منطقة كردية بمحاذاة الحدود التركية السورية قد يكون ملاذاً آمناً لـ«حزب العمال الكردستاني»، لأنه سيوفر لقواته منطقة آمنة للعمليات، يستطيع من خلالها تنفيذ اعتداءات إرهابية في الأراضي التركية. لكن بالنسبة لإدارة ترمب، وفي ظل سقوط تنظيم داعش، حتى وإن لم يدحر بشكل كامل، فهي لا ترغب في التخلص من «قوات حماية الشعب» الكردية، لأنها تمثل القدم الفعلية على الأرض التي تمنع قيام «داعش» مجدداً من قبره، بعد أن بات رماداً.

ويمكن لتركيا أن تشن هجماتها على مدينة عفرين، الخاضعة للسيطرة الكردية والمعزولة بدرجة كبيرة عن المنطقة الكردية الأخرى بشمال شرقي سوريا، التي توجد بها الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع «وحدات حماية الشعب» الكردية.

وسيختلف الحال لو أن تركيا هاجمت مدينة منبج، فربما لن توجد القوات الأمريكية هناك بأعداد كبيرة، لكنها ستكون هناك على أي حال. وربما أن إردوغان يحاول إجبارنا على ترك هذه المنطقة حتى تستطيع تركيا توسيع نطاق وجودها داخل سوريا، وإنهاء احتمال تمكن الكرد من خلق منطقة جوار خاضعة لسيطرتهم على امتداد حدود تركيا الجنوبية.

وقد حاول وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون طمأنة تركيا بأننا نتفهم مخاوفها، لكن جهوده لم تكلل بالنجاح حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك، فقد جاءت هذه الأزمة الجديدة بعد أسبوع من تقديم تيلرسون لستراتيجية بلاده الخاصة بسوريا. ورغم أنه من المؤكد أن أي استراتيجية خاصة بسوريا ستفسد بفعل القوات المتصارعة، وبسبب التحالفات التي تجري في الحرب الدائرة هناك، فإن النقطة الأهم التي يشير إليها وزير الخارجية الأمريكي هي أن القوات الأمريكية في سوريا، التي يبلغ قوامها نحو ١٥٠٠ جندي، يجب أن تستمر هناك في الوقت الحالي.

وأفاد تيلرسون بأن وجود تلك القوات ضروري لمنع بعث «داعش» من جديد، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة خرجت من العراق مبكراً، مما أحدث فراغاً تمكن «داعش» من شغله. وبحسب تعبير تيلرسون: «لن نسمح للتاريخ بأن يعيد نفسه في سوريا، فأحدى قدمي (داعش) باتت الآن في القبر، وبضمان الوجود العسكري الأمريكي في سوريا إلى أن يتحقق النصر الكامل على (داعش)، سوف يدخل (داعش) القبر بقدمه الثانية فوراً».

لكن تبرير تيلرسون لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، حتى إن كان محدوداً، وهو الأمر المرتبط بالقضاء على «داعش» بصورة نهائية، مرتبط بكثير من المخاوف الأخرى، مثل إضعاف تنظيم القاعدة الذي لا يزال موجوداً في شمال شرقي سوريا، وكذلك حرمان الأسد من قدرته على استعادة قوته، ومواصلة «معاملته الوحشية مع شعبه»، والمساعدة بعد هزيمة «داعش» في تمهيد الطريق أمام «السلطات المحلية المدنية الشرعية لممارسة مهام إدارتها في المناطق المحررة».

وأضاف تيلرسون أيضاً أن «فسخ الارتباط الأمريكي بسوريا سوف يمنح إيران الفرصة لتعزيز وضعها هناك». بمعنى آخر، فإن الوجود العسكري الأمريكي وضع في اعتباره بعض الأهداف التي تتضمن مواجهة الإيرانيين.

والأهداف التي أشار إليها وزير الخارجية الأمريكي صحيحة، ويبقى السؤال: هل الإدارة الأمريكية مهيأة لاستخدام الوسائل المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف؟

عودة الاستقرار أمر ضروري لإدارة الدولة، لكن المهمة تتطلب إعادة البناء، ويتطلب ذلك كثيراً من المال، وهو ما لا تظهر إدارة ترمب حماسة كبيرة في تقديمه. وحرمان الأسد من فرصة استعادة قدراته القديمة، أو منع الإيرانيين من تعزيز وضعهم في سوريا، يتطلب ما هو أكثر من الكلمات. وقد أثبت الأسد بالفعل أنه مهياً لتدمير البلاد، بدلاً من تسليم السلطة. والآن، بفضل الروس والإيرانيين، بات الرجل آمناً في مكانه على رأس السلطة، وقد استعاد مناطق في البلاد بعد أن فقدوها. فهل يتخلى الروس عنه؟ الإشارات الدالة على ذلك ضئيلة. فتطلعنا، نحن والأوروبيين، لأن نقدم المال اللازم لإعادة الإعمار في وقت وجود الأسد في الحكم لن يكون له سوى تأثير بسيط، سواء على الأسد أو بوتين. فالشيء الوحيد الذي سيؤثر على بوتين هو رؤية كلفة تأييد الأسد، وتأييد التمرد الإيراني الشيعي في سوريا، وهو ما لن يحدث حتى يرى بوتين أن الولايات المتحدة مهيأة لاستخدام سلاحها الجوي القوي لمنع نمو البنية التحتية العسكرية الإيرانية، أو الوجود العسكري الشيعي.

ومن الممكن أيضاً إقناع بوتين باستخدام نفوذه للحد من الوجود الإيراني، حال فهم أن ذلك قد يصعد الأمور بدرجة كبيرة بعد أن يدخل الإسرائيليون على الخط، وحال تضخمت البنية التحتية العسكرية الإيرانية لتشكل تهديداً كبيراً حقيقياً. ومن المؤكد أن إدارة ترمب تعمل على إبلاغ الروس بأن التمرد الإيراني في سوريا قد يشعل صراعاً ربما يتسع، وأن الروس قد يدفعون الثمن في النهاية. صحيح أن للروس وجوداً كبيراً في سوريا، وأنهم يتحكمون فيما يجري، لكن روسيا قد ينتهي بها الأمر بالتورط في صراع لا تتمنى هي نفسها أن تراه متأججاً.

ومرة أخرى، نستطيع أن نرى الوضع المعقد على الأرض، فحديث تيلرسون بشأن الاستراتيجية جاء ليبين السبب في أن لنا يداً فيما يحدث في سوريا، ويوضح كذلك ما نتمناه لمستقبل سوريا.

ويبقى السؤال مفتوحاً عما إذا كنا نطبق الأساليب المناسبة للتأثير على حسابات روسيا، أو على السلوك الإيراني.

## تعليق: ضرورة انتقاء مفتاح رأب الصدء في الشرق الأوسط

صحيفة (الشعب) الصينية: ٢٠١٨/٢/٣

اختتم مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي عقد بمبادرة روسية وبدعم من تركيا وإيران يوم ٣٠ يناير بمدينة سوتشي جنوب روسيا. وأصدرت الأطراف المشاركة في المؤتمر بياناً مشتركاً يبين موافقتهم على تشكيل لجنة دستورية سورية. من ناحية، حققت بعض الجهود المبذولة للمساعدة على تحقيق السلام نجاحاً جيداً. ومن ناحية أخرى، لا تظهر أي علامات على وقف العمليات العسكرية في منطقة عفرين في الشمال السوري. وأن الأمل وخيبة أمل التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط واحدة تلو الأخرى يؤخر تحقيق حلم السلام.

الوضع في الشرق الأوسط يشهد تغيرات عديدة، لعبة القوى الكبرى وراء الفصائل، وتراكم الاحقاد القديمة والجديدة بلا نهاية. ومنذ بداية هذا العام، تشهد تونس احتجاجات ومظاهرات مطالبة الحكومة التونسية تحسين معيشة الشعب. ولم يفلت هذا البلد الذي اعتبرته الدول الغربية نموذجاً للانتقال الديمقراطي من الصعوبات الاقتصادية والسياسية بعد مرور سبع سنوات منذ الاضطرابات في عام ٢٠١١. كما أن ليبيا التي اطاحت الدول الغربية بنظامها بالقوة، لم تقبل الفصائل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ولا تزال البلاد في حالة من الاضطراب والانقسام... وتعتقد "مجلة المصالحة الوطنية" الأمريكية أن أغلب الغربيين الذين أيدوا "الديمقراطية الغربية" في منطقة الشرق الأوسط في بداية ٢٠١١، تخلوا عنهم ببساطة بعد مواجهتهم للتهديدات الإرهابية الجديدة. وكتب الباحث المصري سمير أمين في كتابه الجديد "ربيع الشعب": "النظام الرأسمالي يعاني من مرض خطير، حتى أصبح مرادفاً للغزوات الوحشية المتكررة."

لماذا أصبحت دعوة الشرق الأوسط إلى استعادة استقراره فراغاً ورغوة؟ تعتقد صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية أن عصر الهيمنة الغربية على الشرق الأوسط نحو الانتهاء. وتنقسم بلدان الشرق الأوسط بشكل متزايد بين معسكرين رئيسيين المملكة العربية السعودية وإيران، وتحتك في الحرب اليمنية، استقالة رئيس الوزراء اللبناني وقضايا أخرى. إضافة إلى الآثار الثانوية لهزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية"، والصعوبات والتحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية... نشرت صحيفة "الاهرام" المصرية مقالاً أشارت فيه إلى أن الدول العربية هي الواقع في "فوضى".

يحتاج حل معضلة الفوضى في الشرق الأوسط إلى أفكار حديثة ومواجهة المشكلة الأساسية. وما هي المشكلة الأساسية؟ قد تم شرح الوضع المضطرب منذ فترة طويلة، وأن ترابط مصير الشعوب في الشرق الأوسط بعضها بعضاً، وتحقيق سلام دائم وأمن عام ليس مهمة بلد واحد أو منطقة واحدة، وإنما بحاجة إلى تغيير كامل. ولا يمكن التفكير في سطر واحد، وحل مشكلة منفرداً.

تعتبر العوامل الداخلية هي المفتاح، حيث أن العوامل الخارجية تعمل من خلال العوامل الداخلية. وأن مسار التنمية في بلد ما لا يتحقق إلا من قبل شعب هذا البلد، وفقاً لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوضع التاريخي والتقاليد الثقافية. وينبغي على الدول الأجنبية أن تحترم هذه الدول وتدعمها في استكشاف مسار التنمية بشكل مستقل، وتثق بأن دول الشرق الأوسط لديها القدرة على إقامة نظام مستقر بشكل مستقر.

"تنوي الصين أن تكون منشئاً للسلام في الشرق الأوسط، دافعا للتنمية في الشرق الأوسط، معززا للتصنيع في الشرق الأوسط، مؤيدا للاستقرار في الشرق الأوسط، شريكا في الشرق الأوسط." ما أعلنته الصين قد دخل إلى العمل، ويصبح الحقيقة في ظل تعزيز الالتحام بين مبادرة "الحزام والطريق" واستراتيجية التنمية في الشرق الأوسط. ولن يتسنى مساعدة منطقة الشرق الأوسط على استعادة النظام في أقرب وقت ممكن إلا بالعمل معاً على تعزيز السلام من خلال تقاسم فرص التنمية. ويعتبر التعزيز الفعال للتنمية الاقتصادية، وهو المفتاح الرئيسي أهم عمل ينبغي على الدول الكبرى الخارجية القيام به أكثر وأكثر.

## حركات التغيير الهشة والبدائل الرخوة

\*رضوان السيد

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية: ٢٠١٨/٢/٣

كنتُ أحضر اللقاء الذي عقده شتاينماير رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية (والعرب يعرفونه لأنه مكث طويلاً وزيراً للخارجية) بدار الفتوى في بيروت يوم الثلاثاء الماضي (٢٠١٨/١/٣٠) مع رؤساء الطوائف الدينية اللبنانية. ومن مفتي لبنان إلى الرئيس الألماني، وسائر رؤساء الطوائف، أكد الجميع على اعتبار لبنان بعيثه المشترك، ونظامه السياسي الديمقراطي والمنفتح، نموذجاً ينبغي أن يُحتذى به في دول الجوار... بل وفي العالم! وقد أثار التأكيد على «النموذجية» همسات وابتسامات سائر الحاضرين، لأن هناك أزمة سياسية تتفاقم في لبنان على خلفية توجيه وزير الخارجية وصهر رئيس الجمهورية، كلاماً نابياً لرئيس مجلس النواب، في اجتماع حزبي. وبالطبع ما كان ذلك الكلام مفاجئاً، فالأجواء متوترة بين الرجلين لأسباب سياسية وإدارية، ومنها ما خاض ويخوض فيه رئيس الجمهورية بشكل مباشر، وهو الأمر المتعلق بترقية زهاء المائتي ضابط كثرتهم الساحقة من المسيحيين!

وفي سوريا، يذهب الجيش الحر بالفصائل الموالية لتركيا إلى لقاء سوتشي في الوقت الذي ترفض المعارضة السياسية الحضور، والتي يقال فوراً إنها متأثرة في هذا الموقف بالضغط الأمريكي والفرنسي.

وفي ليبيا، قام ضابط محسوب على الجيش الوطني الليبي، بإعدام معتقلين علناً متهمين بالإرهاب، بحجة الانتقام لإرهابيين قتلوا عشرات المصلين في مسجد ببنغازي قبل أيام.

وفي عدن، المدينة المنكوبة التي لا تكاد تخرج من حرب «القاعدة» وحرب الحوثيين، تقوم حركة انفصالية بمحاولة احتلال المدينة بالسلاح، لأنها معارضة للحكومة القائمة!

إنَّ كلَّ ظواهر ومظاهر الهشاشة هذه، وفي الأنظمة ومعارضيتها، تمثّل الموجة الثالثة في السنوات الأخيرة: موجة التغيير المدني، ثم موجة الإسلاميين، سياسيين و«جهاديين»، والآن موجة الميليشيات وأشباه الميليشيات التي أفرزتها أحداث السنوات الماضية.

ويريد مراقبون فهم هذه المجريات باعتبارها محاولات إما لإعادة المشهد إلى ما قبل عام ٢٠١١، أو لصناعة قوة جديدة تستخدم السياسة والسلاح لإبراز سيطرة جديدة.

وبالطبع، فإنَّ هذين التفسيرين لا يستوعبان ظواهر الهشاشة والتشرد المتزايدة. والتي لا تقتصر على ما ذكرنا، فهناك ظواهر أخرى لعدم انتظام المشهد السياسي في العراق والسودان والصومال وما ورائها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ماذا كان يضير النظام العراقي الخارج قوياً من مقاتلة «داعش»، وإذا كان حريصاً على الاستقرار ومستقبل وحدة البلاد، لو تساهل مع الكرد أكثر أو أصغى أكثر لشكاوى السنّة في النواحي التي ضربها «داعش»، وسياسات التمييز.

وماذا يضير مصر، لو ترشح خمسة أو ستة للانتخابات الرئاسية، والذين لن يؤثر ترشيحهم على حظوظ الرئيس الحالي في الفوز لدورة ثانية.

وفي لبنان، ماذا كان يضير الرئيس سعد الحريري، رئيس الحكومة، إن عاد للعب دوره بمقتضى الدستور، والذي يجعل منه قلب النظام، ورئيس السلطة التنفيذية، والوسيط والواصل بين السلطات. لكنه ولأسباب لا يعرف أحد داخلها تجاهل صلاحياته لصالح رئيس الجمهورية، بحيث كان هناك قانون معقد للانتخابات، ومشكلات كبرى عند كل تعيين من التعيينات. وما عاد هناك أحد في النظام يرى حدوداً لدوره أو لصلاحياته، بحيث كثرت الصدامات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب فبدا كأنّ هناك أزمة في النظام السياسي ذاته، جوهرها الصراع على مَنْ يأخذ أكثر من صلاحيات رئيس الحكومة!

وفي ليبيا ماذا كان يضير لو أُحيل المتهمون بالإرهاب إلى العدالة، ونفَّذ ضدهم أحكام المحاكم، بدلاً من الإعدام الميداني، الذي ضربت نموذجهُ الأفظع دولة «داعش» الزائلة بهمة الأمريكان! أما نموذج عدن، فهو أفضح الأمثلة على هذه الهشاشة البادية في كل مكان. فقوات «الحزام الأمني» التي أعاد التحالف تشكيلها بعد تحرير المدينة من الحوثيين وشراذم «القاعدة» لحفظ الأمن، وإعادة المؤسسات الخدمية للعمل، هي التي تسلك سلوك الميليشيا، وهي تريد اليوم وليس غداً تقرير مصير اليمن الجنوبي، وفصله عن اليمن الشمالي، الذي تقاتل قوات التحالف، وقوات الشرعية لتحريره من الحوثيين الطائفيين، والذين يستفيدون بالطبع من كل انقسام في مناطق الشرعية!

إنها هشاشة بالطبع، سياسية بالدرجة الأولى، لكنها «ثقافية» أيضاً إذا صحَّ التعبير. فإذا لم تكن هناك مناعة دستورية وقانونية، وهي بالتأكيد ما عادت موجودة في الدول المذكورة، فينبغي أن تكون هناك مناعة أخلاقية وعرفية واجتماعية، والتي تقيم حرمةً للدم ولأمن الناس وممتلكاتهم ومصالحهم الأساسية. في لبنان دستور وقوانين لكنها جوفاء، وصار كل من يشاء يخرج عليها ويدعي أنه الأكثر خضوعاً لها. لكنّ الذي يُذهل المواطنين الفساد الهائل، وتردّي خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والنظافة إلى أدنى الحدود. وبذلك فقد صار الأمر أمر حقوق من جهة، وأمر خدمات ومصالح المواطنين من جهة ثانية. وفي العراق دستور، لكنّ تفسيراته متناقضة. وهناك من لا تسري عليه القوانين. وهناك مائة وعشرون ألفاً مسجلون على لوائح الحشد الشعبي، أما الموجود في الخدمة، فلا يتعدى الثلاثين ألفاً! ولا يعلم أحد من الحاكم الحقيقي في طرابلس الغرب، وكنا نظن الجيش حاكماً في شرق ليبيا - فإذا بضابط وربما ضباط، يفعلون أفاعيل الميليشيات. ولا سؤال في سوريا عن الدستور والقانون، ثم لم يعد منذ فترة سؤال واعتبار للأخلاق وإنسانية الإنسان، لدى النظام، ولدى معارضيه.

سقطت إذن الاعتبارات الدستورية والقانونية. وتسقط من سنوات الاعتبارات العرفية والأخلاقية، إلا ما كان بين الناس في المحليات، وفي حرمة الدين. وقد كشفت الحركات ضد الطغيان عن هذا الخواء الذي داخل المجتمعات. وما كان أحد ليطلب من الميليشيات احترام الأخلاق، إنما وبالتجربة ما عاد يمكن طلبها أيضاً من السياسيين. فأين الملجأ؟

إنّ هذا السؤال ليس مترتباً على الوصف السابق وحسب. بل هو مترتبٌ على قراءة أولية لإمكانيات المستقبل القريب. الانتخابات الرئاسية تخر عن المزاج، لكنها لا تفتح لبدائل سياسية واجتماعية. أما الانتخابات البرلمانية في لبنان والعراق، فلا تفتح المجال لأي شيء، بسبب القوى المتغلبة على المشهد. ولا أمل بأي انتخابات حقيقية في سوريا وليبيا في الأمد المنظور. فالأمر هذه المرة يتعلق بالفعل بالافتقار إلى البدائل، البدائل الأخلاقية والمصلحية، بالأمن وحرمة الدم وحرمة المال العام. وإذا لم نخرج من عقلية الميليشيا وتصرفاتها، والتي تسود بين معظم السياسيين، كما تسود بين التنظيمات المسلحة، فلا أمل على الإطلاق. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

## الحرية السياسية والإعلامية ليست حقا مطلقا

\*د. إبراهيم أبراش

ميدل إيست أونلاين : ٢٠١٨/٢/٤

لكلمة الحرية، وخصوصا حرية الرأي والتعبير، وقع جميل على النفس وقر في العقل وباتت أقنوم لا يمكن المساس أو التشكيك به، حتى محاولة تقنينها رسميا ووضع ضوابط لها من أجل المصلحة العامة سيُعتبر انتهاكا يستوجب مقاومته. وفي المقابل فإن كثيرا من الجرائم والانتهاكات لحقوق المواطنين والوطن يتم ارتكابها بسبب التوظيف غير العقلاني وغير المنضبط أخلاقيا ووطنيا للحرية، كل ذلك يجعل مقاربة الحرية مفهوما وممارسة يدخل في باب النسبية، زمانا ومكانا وثقافة، لذا تعددت مستوياتها والمدارس والنظريات حولها.

من ناحية ابستمولوجية سياسية، فإن الفلسفة الكامنة وراء قيام وتأسيس الدولة - المجتمع المنظم - هو تقييد الحرية المطلقة أو الفطرية التي صاحبت حياة المجتمعات البدائية - مجتمعات ما قبل الدولة - وهذا ما قال به علماء السياسة والاجتماع وخصوصا منظرو نظرية العقد الاجتماعي كتوماس هوبس وجون لوك وغيرهم، فالحرية المطلقة حيث كان من حق كل إنسان أن يعمل ما يريد دون ضوابط كانت عبئا على المجتمع لما يصاحبها من فوضى واقتتال، فكان تأسيس الدولة بهدف تنظيم هذه الحرية وردعها وتوجيهها بما لا يتعارض مع حرية الآخرين أو المصلحة العامة من منطلق أن الصالح العام يعلو على مصلحة الأفراد.

ومن ناحية منطقية وواقعية فعندما يطالب المدافعون عن حقوق الإنسان بمنح الشعب الحرية بكل مشتملاتها يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الشعب المُخاطب والمستهدف ليس مجتمع ملائكة بل بشر داخل كل منهم نوازع خير ونوازع شر، وفي أي مجتمع هناك العقلاء الذين يفقهون معنى الحرية المتاحة لهم فيوظفونها بما يخدم مصالحهم دون الإضرار بالمجتمع والدولة، ولكن في المجتمع أيضا السفهاء والمجرمون والجهلة الذين لا يميزون بين الصالح والطالح وينساقون وراء غرائزهم البهيمية ولا يدركون معنى الصالح العام أو الأمن القومي.

حتى تؤدي الحرية وظيفتها في حفظ كرامة المواطن وإنسانيته وتمتعه بالحقوق التي تضمنها له كل الشرائع والداستير الدينية والوضعية فإنها تحتاج لحاضنة، والحاضنة ليست فقط العقل المجرد للمواطن ورغباته الذاتية، لأن المجتمع مكون من مواطنين بعقلانيات مختلفة ومصالح ذاتية متضاربة، كما أن الأنظمة السياسية لوحدها لا يمكن المراهنة عليها كحاضنة للحرية وضامنة لها وتحديدا في الدول غير الديمقراطية.

حاضنة وضمانة الحرية بيئة سياسية اجتماعية ثقافية تقوم على توازن دقيق بين حق المواطنين بأن يكونوا احرارا وحق الدولة في الحفاظ على الاستقرار والصالح العام وهذا التوازن لا يتأتى بين ليلة وضحاها أو بقرار لحظي بل هو حصيلة سيرورة تاريخية من النضالات الشعبية والتحولت السياسية والثقافية والقانونية.

نظرا لمركزية الحريات وخصوصا حرية الرأي والتعبير في حياة الشعوب فقد أولت المنظمات الدولية وخصوصا هيئة الأمم المتحدة أهمية قصوى لمسألة الحريات بكل أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية كمكون رئيس في منظومة حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت تم وضع ضوابط لممارسة هذا الحق. مثلا ما ورد في المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث نصت على:

١. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

٢. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

بالإضافة إلى البعد القانوني الدولي، لا يمكن فصل حرية الرأي والتعبير باعتبارها مكون من مكونات حقوق الإنسان عن الثقافة السائدة في المجتمع وعن طبيعة النظام السياسي القائم وفلسفته. ثقافة الحرية هي ما يضمن تحقيق الحرية لأهدافها بما فيه صالح الوطن والمواطنين، وثقافة الحرية نتاج مشترك لمجتمع متعلم متحضر ديمقراطي ولدولة القانون، فوعي الحرية كحقوق يقابلها واجبات أمر سابق على ممارستها، ووعي الحرية يعني أن المواطن يعرف ما له من حقوق وما عليه من التزامات وأن حدود حريته تتوقف عندما تمس حقوق الآخرين والمصلحة الوطنية كما يحددها الدستور أو الأعراف.

ففي مجتمعات متقدمة وديمقراطية كأوروبا واليابان يكون مجال الحرية أوسع لأن الثقافة السائدة ثقافة عقلانية حضارية ولأن الناس تعودوا على العيش مع الحرية لعقود، وبالتالي يتم ممارسة المتاح من الحرية للمواطنين بما لا يسيء لحرية الآخرين أو يمس بالمصلحة العامة. ومع ذلك ففي الغرب ذاته هناك حدود للحرية السياسية والاجتماعية وحتى الحرية في مجال البحث العلمي.

عندما صوت الكاتالونيون لصالح الانفصال عن إسبانيا تدخلت الحكومة بأجهزتها الأمنية لمنع الانفصال، كما تتدخل حكومات الغرب الديمقراطية للحد من النزعات المتطرفة والفاشية وعندما يتم ممارسة الحرية، فرادا أو جماعة، بما يتعارض مع القانون والمصلحة العامة، أيضا تدخلت الحكومات في مجال البحث العلمي عندما وصل لدرجة القدرة على التلاعب بالجينات البشرية والحيوانية وشفرة خلق البشر الخ، هذا ناهيك أن الغرب الديمقراطي هو نفسه الذي مارس الاستعمار وما زال ينتهك حقوق وحريات دول العالم الثالث ويدعم أنظمة استبدادية.

أما في غالبية دول الجنوب ومنها العالم العربي حيث لم يتعود الناس على الخضوع للقانون والتمتع بالحرية السياسية، وترتفع نسبة الأمية والجهل وينقسم الشعب انقسامات حادة عرقيا وطائفيا ومذهبيا... فإن منح الحرية على إطلاقها أو بدون ضوابط تراعي الثقافة السائدة سيفيد قلة من الشعب والاقوياء ذوي المصالح الكبرى، ولكنه قد يضر بمصالح البسطاء من الشعب وقد يؤول الأمر لحالة من الفوضى. في نفس الوقت فإن الأنظمة القائمة ولأنها غير ديمقراطية فإنها تخشى ثورة الشعب عليها إن منحتها مزيدا من الحريات، وقد رأينا إلى ما آلت إليه الأمور عندما منحت الحكومات العربية والإسلامية الحرية للجماعات الإسلامية للعمل السياسي دون ضوابط خوفا من اتهام الحكومات بأنها دكتاتورية أو مناهضة للإسلام، أيضا عندما تم منح الحرية بدون ضوابط لمؤسسات تعمل تحت عنوان المجتمع المدني حتى لا يتم اتهام الحكومات بأنها غير ديمقراطية الخ.

الحرية في المجال الإعلامي كالحرية في المجال السياسي ليست حقا مطلقا بدون ضوابط وطنية وأخلاقية وقانونية مهنية، خصوصا مع توسيع فضاء الإعلام مع الثورة المعلوماتية من فضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي.



اتاح الفضاء السيبراني فرصة كبيرة لرجال السياسة والأحزاب والجماعات الدينية وللمحللين السياسيين وأصحاب الرأي للتواصل مع الجمهور، وهذا أمر إيجابي، ولكن في نفس الوقت وفي ظل بيئة ثقافية وأجتماعية كالبينة العربية فإن اشتغال هذه التقنيات الإعلامية وخصوصا في المجال السياسي أربك المواطنين وشتت فكرهم وشككهم بثوابتهم ومرجعياتهم ومنظوماتهم القيمية والوطنية التي كانت تشكل غراء التماسك الاجتماعي والوطني، وبات كل شيء مشكوكا فيه ومحل إعادة نظر وخصوصا عندما يتم اللجوء إلى مفردات التخوين والتكفير وإدعاء الحقيقة من هذا الطرف أو ذاك، وتجنيد القوى السياسية المتصارعة لجحافل من المحللين والخبراء والمتخصصين السياسيين وكل منهم يدعي أنه ينطق بالحقيقة ويعبر عنها.

التداخل بين السياسة والإعلام نلاحظه من خلال ما يجري في زمن فوضى الربيع العربي، حيث لم تقتصر الفوضى على السياسة وتدمير الدول وتفتيت المجتمعات بل صاحبها فوضى الإعلام حيث لم يكن الإعلام، خصوصا التابع منه لأطراف الفوضى من دول وجماعات، مجرد ناقل للخبر بل كان وما زال صانعا للحديث ومثيرا للفتن.

لا غرو أن الحرية السياسية والاجتماعية جوهر الديمقراطية وأهم حقوق المواطن ومستلزمات المواطنة، إلا أنها ليست حقا مطلقا ومفتوحا دون حدود وضوابط، لأنها في هذه الحالة تؤدي للفوضى، والخلل ليس في مبدأ الحرية ولكن في منحها لشعب متشكّل من شرائح ومستويات ثقافية وسياسية واجتماعية متباينة في تصوراتها ومصالحها ومذاهبها.

إن الحد من الفوضى السياسية والإعلامية وإعادة تنظيم المشهد الإعلامي ولجم فضائيات ومواقع الكترونية وفقهاء دين بمنعهم من تمرير سياساتهم المشبوهة تحت عنوان الحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير.. كل ذلك قد يصبح في بعض المنعطفات والظروف شرط ضرورة لتمكين الدول من القيام بوظائفها والحفاظ على وجودها، كما هو الحال اليوم مع الدول التي تتعرض لفوضى ما يسمى الربيع العربي والمهددة بوحدتها الوطنية والترابية.

الحريات السياسية والإعلامية إن لم تكن في خدمة الوطن والمصلحة العامة وعندما تصبح أداة في خدمة جهات أجنبية معادية أو جماعات إسلاموية مشبوهة هدفها تفتيت وحدة المجتمع وتدمير الدولة الوطنية، فالحد منها يصبح مسؤولية وطنية وقومية وأخلاقية.

لكن في نفس الوقت يجب الحذر من توظيف الأنظمة السياسية العربية خطر الإرهاب والحاجة لتقنين وتنظيم الحريات حتى تقوم بتصفية معارضيتها السياسيين الديمقراطيين والمثقفين التنويريين ولتثبيت نظامها غير الديمقراطي أو للتغطية على فسادها وعجزها.

المطلوب اليوم حماية استقلال وحرية الوطن والحفاظ على ما تبقى من كرامة للمواطن وثوابت للأمة وعقلنة مطلب الحرية وخصوصا حرية الرأي والتعبير ما دامت غالبية القوى المثيرة لفوضى ما يسمى الربيع العربي أكثر سوءا من الأنظمة السابقة من حيث التزامها بالديمقراطية وبالمصلحة الوطنية، وفي نفس الوقت على الأنظمة القائمة الالتزام بمتطلبات التحول الديمقراطي وبدولة القانون.

\*أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر- غزة

Ibrahemibrach1@gmail.com

## خمسون سنة من التمرد على السرطان

\* د. فيليب سالم

صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٨/٢/٤٤

يصادف أن يكون هذا اليوم، اليوم العالمي للسرطان. وفي مثل هذا اليوم من كل سنة، تقف البشرية بخوف أمام هيبة «إمبراطور الأمراض». وتصادف أن تكون هذه السنة، السنة الخمسين التي قضيتها من حياتي في معالجة الأمراض السرطانية والأبحاث فيها. لقد التحقت سنة ١٩٦٨ بمؤسسة Memorial Sloan Kettering في نيويورك وبدأت عند ذاك رحلتي مع السرطان. خمسون سنة. نصف قرن. عمر من التمرد على السرطان. عمر من التمرد على اليأس. عمر من الإصرار على الأمل. عمر من الإصرار على الحياة. فبينما يلهث معظم البشر وراء خدمة الأقوياء لقد أكرمني الله فأعطاني شرف خدمة أضعف الضعفاء. لذا أشكره كل يوم. كما أشكره أيضاً لأنه علمني أن أكبر تكريم أو جائزة يمكنني الحصول عليها هو شفاء مريض واحد. ألم يأت في القرآن (عن النفس) «... وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأْتَمًا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا»؟ وبينما يقبض العنف على الأرض وتدمر الحروب الإنسان والحضارة، هناك الآلاف من الرجال والنساء الذين التزموا محاربة المرض دفاعاً عن كرامة الإنسان، ودفاعاً عن حقه في الحياة. كم أشعر بالفخر أنني كنت واحداً منهم. في الخمسين سنة الماضية، كنت شاهداً على تاريخ تطور المعرفة في معالجة الأمراض السرطانية. لقد شهدت على تطور العلاج الكيميائي ونموه، ومن ثم العلاج البيولوجي، ومن بعده العلاج المستهدف، وما نحن اليوم نشهد بزوغ فجر العلاج المناعي. في العلاج الكيميائي يدمر الدواء الخلية السرطانية كما يدمر، ولو بنسبة أقل، الخلية الصحيحة. وفي العلاج البيولوجي يعطى المريض مادة بيولوجية موجودة أساساً في الجسم وليست غريبة عنه، ولكن تعطى بجرعات أكبر. أما في العلاج المستهدف، فالدواء يستهدف الخلية السرطانية وحدها ولا يمس الخلية الصحيحة بأي أذى. وفي العلاج المناعي يعطى الدواء ليدعم ويقوي جهاز المناعة في الجسم ليتمكن هذا الجهاز من رصد الخلية السرطانية وتدميرها.

هذه العلاجات المختلفة تكمل بعضها البعض ولا يلغي الواحد منها الآخر. ومن الخطأ الاعتقاد بأن العلاج الكيميائي أصبح من الماضي. في مركز السرطان الذي يحمل اسمي في مدينة هيوستن، نحن نستعمل علاجات جديدة تضم إلى العلاج المناعي العلاج الكيميائي والعلاج المستهدف. وما نحن نرى اليوم نتائج لم نرها من قبل. لذا نقترح إجراء أبحاث على عدد أكبر من المرضى للتأكد من فاعلية هذا المزيج من العلاجات وصدقية هذه النتائج. وما أنا أشعر، وبعد خمسين سنة في الأبحاث، أن هذا المزيج سيفتح الباب أمام عصر جديد في معالجة الأمراض السرطانية. هذا في عالم الدواء. أما في السنوات الأخيرة فتمددت المعرفة لتطوير علم جديد وهو العلاج بواسطة تغيير الجينات. في هذا العلاج تؤخذ خلايا محددة من دم المريض ثم تخضع هذه الخلايا في المختبر لتكنولوجيا جديدة يتم بواسطتها تغيير هندسة هذه الجينات ومن ثم تعود هذه الخلايا الجديدة وتحقق في عروق المريض.

من خمسين سنة كانت نسبة الشفاء التام من الأمراض السرطانية لا تتعدى ٦ في المائة أما اليوم فالعلم قادر على شفاء نحو ٧٠ في المائة من المرضى الذين يخضعون للعلاجات الحديثة. إلا أن المأساة تكمن في أن عدد الذين يحصلون على العلاجات الفعالة هم أقل من ١٠ في المائة. والمأساة الثانية هي أننا نملك اليوم المعرفة الكافية للوقاية من ٧٥ في المائة من الأمراض السرطانية شرط أن توضع هذه المعرفة في خدمة البشر وفي عهدة السياسات الصحية الفعالة.

خمسون سنة. امتزج فيها الأمل مع اليأس، وامتزج فيها النجاح مع الفشل. خمسون سنة تعلمت فيها الكثير. لقد تعلمت أن الحياة هي أعظم ما نملك، والحفاظ عليها هو أهم ما يمكن أن نعمله. عندما تحافظ على الحياة، أنت لا تمجد الحياة فقط بل تمجد أيضاً الخالق الذي وهبك الحياة. إن شرعة حقوق الإنسان على خطأ، لأن أهم حق للإنسان ليس الحرية، إنه الحق في الحياة. الحق في الصحة. إن الذين يموتون لا يطالبون بالحرية.

وتعلمت أيضاً أن المرور بالفشل ضروري للوصول إلى النجاح. فالفشل هو قسم من الطريق الذي يأخذك إلى النجاح. لذا فالذين يخافون من الفشل لا يمكنهم صنع النجاح. وتعلمت أنه ليس بالإمكان الوصول إلى الهدف من دون الإصرار على المثابرة. المثابرة رغم الألم، رغم الخوف، ورغم اليأس. من يستسلم عند خسارة أول معركة، لا يريح حرباً أبداً. وأعظم ما تعلمت، تعلمته من الفشل. كان الفشل أكبر معلم لي. لقد علمني التواضع. التواضع أمام هيبة الخالق. التواضع أمام هيبة المعرفة. التواضع أمام هيبة الوجود. التواضع أمام هيبة الحياة. إن التواضع هو أعلى قمة قد تصل إليها في داخلك. وعندما تصل إليها عند ذاك يباركك الله ويعطيك شيئاً من نوره.

\* رئيس مركز سالم للسرطان في هيوستن

## عندما تسقط الثورات

\*سعيد ناشيد

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٠١٨/٢/٥

'الثورة' وهبت نفسها لتجار الغنيمة وشيوخ الفتنة وأبواق الغلو، فأغرقوها في محرقة التهييج الطائفي والهياج الفتنوي، ثم سقط العقل الوطني صريعا، وانتكست حكمة العقلاء سريعا. أكثر ما يسيء إلى الثورات هو تقديسها واعتبارها معصومة عن الأخطاء، ومن ثمة الإصرار على غض البصر عن أخطائها وخطاياها، بدعوى أن الضحية بريئة في كل أحوالها براءة أصلية لا يبطلها باطل ولا تشوبها شبهة، وأنها مظلومة في كل حالاتها ومآلاتها، وأنها في آخر التحليل مهما عظمت شرورها فإن شرور النظام أعظم.

بوسعنا القول إن تقديس الثورات هو الضربة القاصمة لها والقاضية عليها.

هنا يكمن الخطأ القاتل للثورة السورية، والتي منحت لأنصارها صك البراءة وحرمت نفسها من النقد الذي كانت تحتمله في أيامها الأولى، وما عادت تقبل أن يؤاخذ عليها أمر من الأمور حتى بعد أن وهبت نفسها للحركات الجهادية، ثم باركت كل التدخلات الأجنبية للدول والعصابات، وصولا إلى الدعم المباشر للهجوم التركي - العثماني على كرد عفرين بسوريا، وهو المال الذي سيبقى وصمة عار على جبين معارضة بلغ حقدتها على النظام درجة بدأت فيها جرائمها في حق الأهالي تفوق جرائم النظام نفسه.

نستطيع بجهد جهيد أن نفهم منطق الولاء الذي يشعر به الإخوان المسلمون السوريون للسلطان أردوغان، لكننا مهما حاولنا فلن نستطيع أن نفهم ما يعنيه القتال تحت العلم التركي، وداخل ألوية وتشكيلات قتالية تحمل أحيانا أسماء سلاطين بني عثمان، فهل هو الولاء الأيديولوجي أم الإفلاس الحضاري؟

مخيف هذا السقوط المدوي للذاكرة الحضارية إلى حقبة ذاق فيها أجدادنا شتى صنوف التقتيل والإبادة والتعذيب من طرف قوات الاحتلال العثماني، فهل نسينا هذا؟

في حين لم تساهم الخلافة العثمانية بأي إبداع أو اكتشاف أو اختراع ينفع البشرية. فهل نسينا كل هذا؟ مثل هذا السقوط هو سقوط مهين في الجانب الأسوأ من قعر الانحطاط، إنه السقوط المخجل للثورة المغدورة.

عموما بوسعنا أن نقول بعبارات صريحة واضحة:

ليس لأنّ بشار الأسد كان حاذقا وجيشه متماسكا وتحالفاته راسخة، وهذه معطيات لا نتجاهلها، لكن،

ليس لهذا السبب انهارت "الثورة السورية" وتهاوت أحلام شهداء أشهر الحمل الأولى، والتي كانت أقرب إلى

الحمل الكاذب: أنس الشَّغري وإبراهيم القاشوش وأحمد البياسي وغيث مطر، وأبطال سلمييون كثيرون، بل السبب هو أن "الثورة" قد وهبت نفسها لتجار الغنيمة وشيوخ الفتنة وأبواق الغلو، فأغرقوها في محرقة التهيج الطائفي والهيّاج الفتنوي، ثم سقط العقل الوطني صريعاً، وانتكست حكمة العقلاء سريعاً، وانطلقت أسوأ الغرائز والانفعالات منفلة من عقالها.

الذي أجهض "الثورة المغدورة" ليس الاستبداد، لأن الاستبداد مهما طال مدته وبلغت شدته فهو لا يقوى على قتل الإرادة حين يريد الشعب الحياة.

الذي أجهض "الثورة المغدورة" ليس سلاح حزب الله ولا الدعم الإيراني ولا التدخل الروسي، ولا أي شيء من هذا القبيل، الذي أجهض "الثورة المغدورة" وبدّد الأمل، هم الجماعات التكفيرية والميليشيات الفتنوية التي توغلت وتغولت بدعم من "رفقاء السوء"، إما بسبب سوء التقدير، أو رهان قصير، وإما لمجرد اندفاع انفعالي خطير. الذي أجهض "الثورة المغدورة" أن الثورة وُلدت ميتة بالفعل.

أن تجتمع اليوم معظم فصائل المعارضة السورية، من داعش إلى النصر والإخوان والحر والأحرار وغيرها، على دعم الهجوم التركي (العثماني) على عفرين، وهي المعارضة نفسها التي ابتلعت أسننتها عندما قصف الطيران الإسرائيلي عدة مواقع سورية خلال السنوات الماضية، وأن تصمت أمام قيام قوات الاحتلال التركي بالتمثيل الوحشي بجثة إحدى المقاتلات الكرديات، كل هذا يعني أننا أمام معارضة ساقطة تسعى إلى إسقاط النظام. وفي الأخير لا أحد سيُسقط أحداً، لأن الجميع ساقط. ما عسانا نقول في الأخير؟

ليست الحرية مجرد معركة في السياسة، الحرية معركة في الثقافة والدين واللغة والجسد والصدقة والحياة اليومية والأخلاق الإنسانية.

وما السياسات سوى قمم صغيرة من جبال سفوحها في أعماق المحيطات.

نعم، يجب أن نحتج على القمة حين يقتضي الأمر، لكن، لا يجب أن ننسى النظر إلى السفح الذي هو القاعدة والأساس. هنا سيكون الطريق طويلاً، لكنه طريقنا في الأخير، طريق التنوير العمومي. إنه الطريق الباقي عندما تسقط الثورات، وتتهاوى الأحلام الجميلة.

\*كاتب ومفكر مغربي

## الطيار الأردني وفتاة كوباني كلاهما شهداء الحرية

\*كاميليا انتخابي

CNN: ٢٠١٨/٢/٥

مرّ اسبوعان منذ أن بدأت تركيا هجومها غير المبرر ضد الكرد السوريين في منطقة عفرين السورية. العملية العسكرية أطلق عليها الأتراك اسم "غصن الزيتون"، وهو استخدام آخر لكلمات جوفاء بلا معنى يستخدمها غالباً الناس الذين يبحثون عن السلام ويريدون وضع الخلافات جانبا، لكن من غير الواضح ما هو نوع السلام الذي يبحث عنه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إذا كان هدفه هو تدمير الكرد واحتلال أراضي دولة ذات سيادة بذرائع واهية، مثل إيجاد منطقة آمنة لنقل اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا حالياً إليها.

لقد وجد الكرد، الذين كانوا من أهم شركاء الولايات المتحدة وقوات التحالف في القتال ضد إرهابيي داعش في سوريا، أنفسهم وحيدين بعد أن تعرضوا للخيانة من قبل جميع الشركاء.

من يستطيع أن ينسى صور آلاف النساء من كوباني الذين أخذهن مقاتلو داعش المتوحشون ليكونوا رهائن لديه؟ طفلة لم تتعد العاشرة من العمر تعرضت للاغتصاب وبيعت في سوق النخاسة فيما كنا نشاهد بأسى وحرز ما يحدث غير مصدقين المدى الذي انحدرت إليه الإنسانية حتى يقوم إنسان بإهانة أخيه الإنسان بهذا القدر من النذالة والوضاعة!

المقاتلون والمقاتلات الكرد الشجعان الذين يقاتلون منذ فترة طويلة في الجبال من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية كانوا دائماً يعانون من التمييز والاضطهاد من قبل حكوماتهم.

الكرد كانوا في وقت ما يعيشون متحدين في أراضي بلاد فارس (الآن إيران)، لكن مناطقهم فُصلت عن بعضها البعض عندما تم رسم الحدود وتحديد المناطق الجديدة في المنطقة، بحيث توزعت أراضي الكرد بين إيران وسوريا وتركيا والعراق. ولكن رغم تقسيمهم جغرافياً بين عدة دول، بقي الكرد متحدين فيما بينهم عبر الحدود. هذه الوحدة الروحية هي السبب الرئيسي الذي يجعل الدول الأربع التي يعيش فيها الكرد لا تتفق بهم لأنها ترى أنهم يشكلون جيشاً انفصالياً محتملاً.

لكن من المثير للاهتمام أن كلاً من هذه الدول الأربع تعتمد بين الحين والآخر على الكرد من أجل مصالح معينة، لكنها سرعان ما تتخلى عنهم عندما يتعرضون لأزمة بعد انتهاء الحاجة إليهم. مثال جيد على ذلك هو التعاون الأمني والتجاري الذي كان قوياً بين إيران وكرد العراق في المرحلة التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين، لكن هذا التعاون تلاشى فجأة عندما طالب مسعود برزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، بإجراء استفتاء حول الاستقلال في سبتمبر الماضي. في ذلك الوقت، وضعت الدول الأربع خلافاتها جانبا وواجهت الكرد في صف واحد مخافة أن يؤدي ذلك إلى تقوية النزعة الانفصالية لدى الكرد عندهم.

اليوم، تهاجم تركيا الكرد في عفرين لأن الولايات المتحدة أرادت استخدامهم كحرس حدود في سوريا، الأمر الذي اثار مخاوف الرئيس التركي اردوغان، وحتى الرئيس السوري بشار الأسد، من أن ذلك سيشكل تهديداً لأمنهم بسبب تلقي الكرد الدعم من الأمريكيين. اردوغان يدعي أيضاً أن حزب العمل الكردي (بي كي كي) هو حزب إرهابي يقوم بعمليات داخل تركيا ويتعاون مع وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، وأن العملية العسكرية التركية تسعى لمنع هذه التهديدات على حدودها.

لكن مثل هذه الذرائع لا يمكن أن تبرر تعاون الأتراك مع إرهابيين معروفين مرتبطين مع تنظيم القاعدة (جبهة النصرة) لقتال الكرد الذين ساعدوا على طرد داعش من الأراضي السورية.

لقد بكى قلبي دماً، مثل ملايين الناس، عندما رأيت المشاهد الفظيعة للهجوم على مقاتلة كردية شجاعة من كوباني، حيث قام الإرهابيون بقتلها وتقطيعها أشلاء. ذلك المشهد أعاد إلى ذاكرتي صورة الطيار الحربي الأردني الشجاع الذي اعتقله إرهابيو داعش بعد سقوط طائرته وقتلوه بأبشع الصور.

الطيار الأردني وفتاة كوباني كلاهما شهداء، عربي وكردية كانا يقاتلان من أجل الحرية.

## حكومات لا تتقن لغة الناس

\*جمانة غنيمات

صحيفة (الغد) الأردنية: ٢٠١٨/٢/٥

أخطر ما في القصة أن المسؤولين لم تصلهم الرسالة بعد، وما يزال التفكير بإدارة الشأن العام يسير كما هو معتاد. لكن المتغير في الأمر هو أن الأردنيين لم يعودوا كما كانوا في السابق، فثمة قناعة متحصلة لديهم بأنهم باتوا عاجزين عن تقديم المزيد.

الحكومة لم تستشعر بعد حجم الغضب الكامن في قلوب الأردنيين نتيجة الخذلان الطويل من الحكومات التي يؤمنون أنها أفقرتهم وامتصت جميع ما في جيوبهم. الحالة العامة تقول إن نزول الناس، وفي أكثر من مكان، احتجاجاً على قرارات الحكومة ليس إلا تعبيراً عن وضعهم الصعب، فالمسيرات الحاصلة تعبر عن تعقيد الحالة الصعبة التي بلغها الناس اليوم.

المعاناة شملت المواطنين في جميع القطاعات "المزارعون يلاحق نحو ٦٠٪ منهم من التنفيذ القضائي، وهم مهددون مع أرزاقهم، ما يعني أن أمننا الغذائي كله مهدد.

موظفو القطاع العام "عسكريون ومدنيون، أيضاً، بات حالهم صعباً، فمداخيلهم المحدودة بالتأكيد لا تكفي لمتطلبات العيش الكريم، وهم الذين كانوا ركناً أساسياً للطبقة الوسطى وتركوها منذ سنوات نتيجة السياسات الحكومية القاسية وعدم وجود برامج حقيقية للتنمية.

وبما أن غالبية الأردنيين من ذوي الدخل المحدود فإن أحوالهم متشابهة في محدودية أرقام النمو، وبالتالي ثبات مداخيلهم لسنوات بل واستنزافها نتيجة كل القرارات الصعبة التي أتت بها الحكومات من دون أن تتمكن أي حكومة من تحسين أحوالهم أو إعطائهم الإحساس بأن هناك أملاً قادمًا أو أفقاً لتحسن الظروف.

وفق معادلة الواقع المالي الصعب والعجز والدين وحساسية الاستقرار النقدي، يمضي المسؤولون بالبحث عن قنوات جديدة لتحصيل الإيرادات من جيوب الأردنيين، وها هم يفصلون قانوناً جديداً للضريبة لتوسيع قاعدة دافعي الضرائب من أجل مزيد من الإيرادات. كل ذلك يتم بحجة لا تقنع طفلاً، وهي أن ضريبة الدخل تعبير عن المواطنة وأن ٩٧٪ من الأردنيين لا يدفعون هذه الضريبة لذلك يتوجب توسيعها وشمول المزيد منهم. لكن هذا الفريق لم يخبرنا من أين تأتي الإيرادات المحلية وقيمتها تتجاوز ٧ مليارات دينار تحت مسمى ضريبة ورسوم وغيره! أليست من جيوب الأردنيين؟!

اليوم الفجوة كبيرة وخطيرة. الناس في واد والمسؤولون في واد آخر. ولا أقصد هنا فجوة الثقة، فهذه قصة أخرى، بل أقصد الشعور بالظلم والعبء المالي من قبل المواطن الذي أنهكته الضرائب واستنزف دخله إنفاقه على الخدمات العامة من صحة وتعليم بسبب تردي الخدمات الحكومية، فيما يردد المسؤولون عبارات تعكس عدم إحساسهم بما بلغه الناس من جوع وعوز وشعور بأن سياسات الحكومة تهدد استقرارهم وتجور عليهم.

أجل "ثمة فجوة جديدة، وهذه المرة هي أكثر خطورة لأن المسؤولين، بصفتهم أصحاب الحق المنفرد باتخاذ قرارات رفع الأسعار، يبتعدون أكثر عن الناس ويستفزونهم ويزرعون كل الأحاسيس السابقة دون فهم كامل للتحويلات الكبيرة التي تحدث في المجتمع، ودون أن يحاولوا استيعاب التغيرات في الشخصية الأردنية التي باتت ساخطة على حكومات لم تستطع أن تحقق شيئاً، وفشلت على الدوام في تقديم حلول حقيقية لمشاكل المديونية والعجز.

الحل أن يقرع أحدهم الجرس ويهمس في آذان المسؤولين بما يحسه الأردني، ويخبرهم أن كل قرار تم أو سيتم يضرب على أعصاب الناس ويثير حفيظتهم أكثر.

لا نحتاج إلى قرارات أحادية تأتي من عزف حكومي منفرد لتزيد أوضاع الناس سوءاً، بل ننتظر بدء حوار مع المجتمع بقطاعاته المختلفة على الحكومة تتفهم حال الناس وتكفيهم شر قراراتها.

العقلية الحكومية لم تدرك إحساس الناس بعد، وحتى اليوم لم تبادر سوى إلى علاجات تقليدية لا تنجح في تضييد جراح قلوب الأردنيين الذين تعبوا من حكومات لا تفهم لغتهم.

## حركات التغيير الهشة والبدائل الرخوة

\*رضوان السيد

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية: ٢٠١٨/٢/٥

كنتُ أحضر اللقاء الذي عقده شتاينماير رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية (والعرب يعرفونه لأنه مكث طويلاً وزيراً للخارجية) بدار الفتوى في بيروت يوم الثلاثاء الماضي (٢٠١٨/١/٣٠) مع رؤساء الطوائف الدينية اللبنانية. ومن مفتي لبنان إلى الرئيس الألماني، وسائر رؤساء الطوائف، أكد الجميع على اعتبار لبنان بعيثه المشترك، ونظامه السياسي الديمقراطي والمنفتح، نموذجاً ينبغي أن يُحتذى به في دول الجوار... بل وفي العالم! وقد أثار التأكيد على «النموذجية» همسات وابتسامات سائر الحاضرين، لأن هناك أزمة سياسية تتفاقم في لبنان على خلفية توجيه وزير الخارجية وصهر رئيس الجمهورية، كلاماً نابياً لرئيس مجلس النواب، في اجتماع حزبي. وبالطبع ما كان ذلك الكلام مفاجئاً، فالأجواء متوترة بين الرجلين لأسباب سياسية وإدارية، ومنها ما خاض ويخوض فيه رئيس الجمهورية بشكل مباشر، وهو الأمر المتعلق بترقية زهاء المائتي ضابط كثرتهم الساحقة من المسيحيين!

وفي سوريا، يذهب الجيش الحر بالفصائل الموالية لتركيا إلى لقاء سوتشي في الوقت الذي ترفض المعارضة السياسية الحضور، والتي يقال فوراً إنها متأثرة في هذا الموقف بالضغط الأمريكي والفرنسي.

وفي ليبيا، قام ضابط محسوب على الجيش الوطني الليبي، بإعدام معتقلين علناً متهمين بالإرهاب، بحجة الانتقام لإرهابيين قتلوا عشرات المصلين في مسجد ببنغازي قبل أيام.

وفي عدن، المدينة المنكوبة التي لا تكاد تخرج من حرب «القاعدة» وحرب الحوثيين، تقوم حركة انفصالية بمحاولة احتلال المدينة بالسلاح، لأنها معارضة للحكومة القائمة!

إنَّ كلَّ ظواهر ومظاهر الهشاشة هذه، وفي الأنظمة ومعارضيتها، تمثّل الموجة الثالثة في السنوات الأخيرة: موجة التغيير المدني، ثم موجة الإسلاميين، سياسيين و«جهاديين»، والآن موجة الميليشيات وأشباه الميليشيات التي أفرزتها أحداث السنوات الماضية.

ويريد مراقبون فهم هذه المجريات باعتبارها محاولات إما لإعادة المشهد إلى ما قبل عام ٢٠١١، أو لصناعة قوة جديدة تستخدم السياسة والسلاح لإبراز سيطرة جديدة.

وبالطبع، فإنَّ هذين التفسيرين لا يستوعبان ظواهر الهشاشة والتشردم المتزايدة. والتي لا تقتصر على ما ذكرنا، فهناك ظواهر أخرى لعدم انتظام المشهد السياسي في العراق والسودان والصومال وما ورائها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ماذا كان يضير النظام العراقي الخارج قوياً من مقاتلة «داعش»، وإذا كان حريصاً على الاستقرار ومستقبل وحدة البلاد، لو تساهل مع الكرد أكثر أو أصغى أكثر لشكاوى السنّة في النواحي التي ضربها «داعش»، وسياسات التمييز.

وماذا يضير مصر، لو ترشح خمسة أو ستة للانتخابات الرئاسية، والذين لن يؤثر ترشيحهم على حظوظ الرئيس الحالي في الفوز لدورة ثانية.

وفي لبنان، ماذا كان يضير الرئيس سعد الحريري، رئيس الحكومة، إن عاد للعب دوره بمقتضى الدستور، والذي يجعل منه قلب النظام، ورئيس السلطة التنفيذية، والوسيط والواصل بين السلطات. لكنه ولأسباب لا يعرف أحد داخلها تجاهل صلاحياته لصالح رئيس الجمهورية، بحيث كان هناك قانون معقد للانتخابات، ومشكلات كبرى عند كل تعيين من التعيينات. وما عاد هناك أحد في النظام يرى حدوداً لدوره أو لصلاحياته، بحيث كثرت الصدامات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب فبدا كأنّ هناك أزمة في النظام السياسي ذاته، جوهرها الصراع على مَنْ يأخذ أكثر من صلاحيات رئيس الحكومة!

وفي ليبيا ماذا كان يضير لو أُحيل المتهمون بالإرهاب إلى العدالة، ونفَّذ ضدهم أحكام المحاكم، بدلاً من الإعدام الميداني، الذي ضربت نموذجهُ الأفطع دولة «داعش» الزائلة بهمة الأمريكان!

أما نموذج عدن، فهو أفطع الأمثلة على هذه الهشاشة البادية في كل مكان. فقوات «الحزام الأمني» التي أعاد التحالف تشكيلها بعد تحرير المدينة من الحوثيين وشراذم «القاعدة» لحفظ الأمن، وإعادة المؤسسات الخدمية للعمل، هي التي تسلك سلوك الميليشيا، وهي تريد اليوم وليس غداً تقرير مصير اليمن الجنوبي، وفصله عن اليمن الشمالي، الذي تقاوت قوات التحالف، وقوات الشرعية لتحريره من الحوثيين الطائفيين، والذين يستفيدون بالطبع من كل انقسام في مناطق الشرعية!

إنها هشاشة بالطبع، سياسية بالدرجة الأولى، لكنها «ثقافية» أيضاً إذا صحَّ التعبير. فإذا لم تكن هناك مناعة دستورية وقانونية، وهي بالتأكيد ما عادت موجودة في الدول المذكورة، فينبغي أن تكون هناك مناعة أخلاقية وعرفية واجتماعية، والتي تقيم حرمةً للدم ولأمن الناس وممتلكاتهم ومصالحهم الأساسية. في لبنان دستور وقوانين لكنها جوفاء، وصار كل من يشاء يخرج عليها ويدعي أنه الأكثر خضوعاً لها. لكن الذي يُذهل المواطنين الفساد الهائل، وتردي خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والنظافة إلى أدنى الحدود. وبذلك فقد صار الأمر أمر حقوق من جهة، وأمر خدمات ومصالح المواطنين من جهة ثانية. وفي العراق دستور، لكن تفسيراته متناقضة. وهناك من لا تسري عليه القوانين. وهناك مائة وعشرون ألفاً مسجلون على لوائح الحشد الشعبي، أما الموجود في الخدمة، فلا يتعدى الثلاثين ألفاً! ولا يعلم أحد من الحاكم الحقيقي في طرابلس الغرب، وكنا نظن الجيش حاكماً في شرق ليبيا - فإذا بضابط وربما ضباط، يفعلون أفاعيل الميليشيات. ولا سؤال في سوريا عن الدستور والقانون، ثم لم يعد منذ فترة سؤال واعتبار للأخلاق وإنسانية الإنسان، لدى النظام، ولدى معارضيه.

سقطت إذن الاعتبارات الدستورية والقانونية. وتسقط من سنوات الاعتبارات العرفية والأخلاقية، إلا ما كان بين الناس في المحليات، وفي حرمة الدين. وقد كشفت الحركات ضد الطغيان عن هذا الخواء الذي داخل المجتمعات. وما كان أحد ليطلب من الميليشيات احترام الأخلاق، إنما وبالتجربة ما عاد يمكن طلبها أيضاً من السياسيين. فأين الملجأ؟

إنّ هذا السؤال ليس مترتباً على الوصف السابق وحسب. بل هو مترتبٌ على قراءة أولية لإمكانيات المستقبل القريب. الانتخابات الرئاسية تخر عن المزاج، لكنها لا تفتح لبدائل سياسية واجتماعية. أما الانتخابات البرلمانية في لبنان والعراق، فلا تفتح المجال لأي شيء، بسبب القوى المتغلبة على المشهد. ولا أمل بأي انتخابات حقيقية في سوريا وليبيا في الأمد المنظور. فالأمر هذه المرة يتعلق بالفعل بالافتقار إلى البدائل، البدائل الأخلاقية والمصلحية، بالأمن وحرمة الدم وحرمة المال العام. وإذا لم نخرج من عقلية الميليشيا وتصرفاتها، والتي تسود بين معظم السياسيين، كما تسود بين التنظيمات المسلحة، فلا أمل على الإطلاق. ولا حول ولا قوة إلا بالله.



## الشرق الأوسط في ٢٠١٨

جيوپوليتيكا فيوتشرز: ٢٠١٨/٢/١٠

من الصعب تجاهل كيف تغير العالم بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٨، عندما هزت الأزمة المالية العالمية الأسس التي بني عليها النظام الدولي. ومنذ ذلك الحين، بدأت النظم - التي كانت قائمة منذ جيل - تنهار ببطء. وعلى الرغم من أنه لم ينهار تماما، فقد أجبرت الأزمة العديد من البلدان على تخيل العالم بدون هذا النظام. ومن غير المفاجئ إذن أن الأعوام العشرة الماضية تميزت بضعف الوظائف، وتحولات هائلة في العمليات التجارية، وتغيرات سياسية داخلية جذرية. وكان «التغيير» - على ما يبدو - هو الثابت الوحيد في هذه الفترة. وهذا هو نفس السياق الذي ندخل به عام ٢٠١٨. حيث ندخل العام الجديد مع العديد من الدول التي تعاني من العجز والاضطراب، ولكن بعض المناطق فقط ستعاني بسبب هذا. ومن هذه المناطق الشرق الأوسط. ومنذ أكثر من ١٥ عاما، يقاتل المجاهدون السنة القوات الأمريكية هناك، وكانت الحروب التي شنوها السمة المميزة للمنطقة. لكن لم يعد هذا هو الحال الجاري. والآن، بعد أن انهزمت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، على الأقل كـ «خلافة» ذات سيطرة إقليمية، بدأت القوى التقليدية تتنافس على المساحة التي كان يشغلها الجهاديون. وتمكنت إيران من الفوز بجزء كبير من الكعكة، وبدأت بالفعل في تغيير ميزان القوى في المنطقة.

### ما قبل تنظيم الدولة

وفي الشرق الأوسط، سيكون عام ٢٠١٨ عاما للترقب، من خلال التدافع بين الجهات المختلفة لملء الفراغ الذي خلفه انهيار تنظيم الدولة الإسلامية. ونسمي هذا - في الواقع - عودة الشرق الأوسط إلى ما قبل تنظيم الدولة الإسلامية. وستتحول العلاقات بين البلدان بسرعة، ولن يكون أي تحالف أو تنافس محصنا ضد التغيير المحتمل. وفي وسط كل ذلك تقف إيران، التي هي في وضع أفضل من الآخرين للاستفادة من سقوط تنظيم الدولة الإسلامية، وبالتالي ستكون منافسا خطيرا لتصبح القوة الرائدة في الشرق الأوسط. ولدى إيران نفوذ كبير في الجيش العراقي وفي الميليشيات الشيعية في العراق. وفي سوريا، لا يزال النظام قائما، وذلك - جزئيا - بسبب المساعدات الإيرانية. كما أن لظهران نفوذا في لبنان عبر حزب الله. وفي اليمن، نجا الحوثيون - المتمردون المقربون من إيران - من هجمات القوات الجوية السعودية وغيرها من القوات الجوية العربية، واحتفظوا بما يكفي من القوة لإبقاء المملكة العربية السعودية في حالة حرب أهلية في اليمن.

وفي هذه المرحلة، قد ترى بقية دول الشرق الأوسط مدى خطورة تهديد إيران لمصالحها، ولكنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بتنظيم مقاومة لتوسعها. ولذلك، يجب على طهران التحرك بسرعة لضمان تحقيق أهدافها - لتصبح القوة الرائدة في الخليج العربي - ثم للسيطرة على العالم العربي من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط. وسيكون هذا هو التحدي الذي تواجهه إيران في عام ٢٠١٨.

والسؤال المطروح هو كيف سيرد السعوديون على ذلك، وهم يمثلون الثقل العربي المواجه لإيران منذ سقوط «صدام حسين». لكن السعودية غارقة في أزمة سياسية بدأت مع هبوط أسعار النفط، لكنها وصلت إلى نقطة حتى الانتعاش لن تضع حدا لها. وأوضح هذا الانخفاض بشكل واضح - للرياض - أن سيطرتها على أسعار النفط لم تعد كما كانت عليه خلال ذروة سيطرة «أوبك»، وأنه ليس أمامها خيار سوى تحويل اقتصادها. ومع ذلك، ينبئ التغيير بمرحلة خطيرة من عدم الاستقرار السياسي. وسيكون من الصعوبة بمكان التعامل مع إيران وسط خطط إعادة الإعمار الطموحة والأزمة السياسية الداخلية. وسوف تسعى المملكة إلى مزيد من الحلفاء، ولكن شركاءها التقليديين - الولايات المتحدة و(إسرائيل) والمملكة المتحدة - لا يتوقعون إلى التعاون مع السعوديين بشأن هذه المسألة.

## إيران وتركيا

وبالتالي، سوف تقع مهمة احتواء إيران على تركيا و(إسرائيل)، القوى الكبرى غير العربية في المنطقة. وكلاهما لديه نفس المشكلة، حيث إن البلدين لا يشعران بالراحة لنمو القوة الإيرانية، لكنهما قلقان أيضا من تفتت العالم العربي وصعود الجماعات الإرهابية. لكن ليس لديهم الرغبة - ولا الوسائل - للدخول في نزاع عسكري موسع مع إيران في جميع المناطق التي تحارب فيها بالوكالة - سوريا واليمن ولبنان - ولديها فيها نفوذ كبير، ولن يتم حل المشكلة بمواجهة إيران في منطقة واحدة فقط.

وتتهم تركيا وإيران - معا - بوقف انتشار النشاط الانفصالي الكردي، ولديهما مشاكل مع روسيا والولايات المتحدة، وهما القوتان الأجنبيتان النشطتان في المنطقة. وتختلف - مع ذلك - مصالحهما في سوريا. وسيعمل الأتراك على ضمان عدم وصول الإيرانيين للسيطرة على سوريا بشكل تام، وألا يسيطر «بشار الأسد» على البلاد بشكل كامل من جديد.

ولكن عام ٢٠١٨ لن يكون عام تركيا، ولن تواجه فيه إيران. وفي الوقت نفسه، ستحافظ (إسرائيل) على خطابها العدائي تجاه إيران، لكنها لن تجد أساسا مستقرا لمعالجة ملف إيران في عام ٢٠١٨. لكنها ستعزز التعاون مع تركيا. وسيتقارب البلدان بشكل أكبر على أساس المشكلة المشتركة، وقد يحاولان إيجاد حل مشترك.

## القوى الخارجية

وبالحديث عن القوى الخارجية الأكثر نفوذا في المنطقة - روسيا والولايات المتحدة - فقد كانت روسيا تاريخيا خصما لكل من إيران وتركيا. وعلى المدى القصير، يكمل توسع إيران رغبة روسيا في إنشاء تحالف مناهض لأمريكا في الشرق الأوسط. ولكن في الوقت نفسه، سوف تكون موسكو حذرة من التهديد الذي ستشكله إيران القوية للمصالح الروسية في القوقاز، وبالتالي فإنها ستتخذ خطوات لكبح النفوذ الإيراني. وستستمر العلاقات بين روسيا وتركيا في التراجع. وهما في نهاية المطاف خصوم، ولكنهما ليسا على استعداد للدخول في صراع، ولديهما بعض المصالح المشتركة. وسوف تنظم العلاقات البراغمية علاقاتهما في عام ٢٠١٨.

ولدى الولايات المتحدة مصلحتان في المنطقة. الأولى، ضمان أن تبقى الجماعات الجهادية السنية عاجزة نسيبا. والأخرى، منع أي بلد في المنطقة من السيطرة على المنطقة بأسرها. وبوضع التهديدات جانبا، سوف تحاول واشنطن الحد من استخدام القوة العسكرية المباشرة في السعي لتحقيق هذه الأهداف.

وهذا يترك الولايات المتحدة في بقعة صعبة. فمن المحتمل أن تكون إيران أكثر نجاحا في قمع الجهاديين السنة من الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، فإن وجود شرق أوسط موحد تحت السيطرة الإيرانية سيتطور على المدى الطويل بطرق غير متوقعة وخطيرة، وكلها - تقريبا - ستكون معادية بالتأكيد للمصالح الأمريكية. ولذلك، من المرجح أن تركز السياسة الأمريكية على تشجيع تركيا و(إسرائيل) على العمل معا، مع تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة لهما، بينما تبحث عن شركاء موثوقين في العالم العربي السني المنقسم.

# دفاعاً عن الديمقراطية

\*كريس باتن

بروجيكت سنديكيت؛ ٢٠١٨/٢/١٠

تحيل أنك - مثلي أنا - نتاج نموذجي للديمقراطية الليبرالية الغربية، وتم استدعاؤك لإلقاء محاضرة عن منافعها لمجموعة من الطلاب الصينيين في بكين أو شنغهاي. مع تجاهل حقيقة أن الحكومة الصينية لن تسمح لك أبداً بإلقاء مثل هذه المحاضرة، فما الذي كنت ستقوله؟

أولاً وقبل كل شيء، يجدر بك ألا تتحدث من منطلق التفوق الأخلاقي "فالحضارة الغربية في النصف الأول من القرن العشرين لم تكن متحضرة، وكانت حقوق الإنسان مهضومة.

فقد دمرت الحرب الطبقية أنظمة سياسية بأكملها، وكانت هناك صراعات عنيفة وتطهير عرقي بشكل متزايد. ونظراً إلى هذا التاريخ، فإن الغربيين ليسوا في وضع مريح يسمح لهم بإلقاء محاضرات عن الحريات المدنية أو القيم الإنسانية.

والجدير بالذكر أيضاً أن المسيرة العالمية نحو الديمقراطية - التي استمرت بعد سقوط جدار برلين - تعرف تراجعاً ملحوظاً. ووفقاً لوجهة نظر لاري دياموند - من جامعة ستانفورد - فقد تحول العديد من البلدان الديمقراطية منذ بداية هذا القرن إلى أنظمة مختلفة.

وبطبيعة الحال، فإن الانتخابات وحدها لا تصنع دولة ديمقراطية. وينبغي النظر في تعزيز الانتخابات للأغلبية العرقية أو الجماعة الدينية، والتي تقضي بدورها على الأقليات، وهي النتيجة التي شوهدت أحياناً كثيرة في دول البلقان، على سبيل المثال.

هناك حالات يعتبر فيها انتخاب زعيم بمثابة تشريع لظهور الدكتاتورية. كما هو الحال في روسيا، التي أصبحت - منذ فوز الرئيس فلاديمير بوتين في الانتخابات عام ٢٠٠٠ - ديمقراطية بوتين. وهذا العام، سيحقق بوتين فوزاً مريحاً آخر ليظفر بفترة ولاية أخرى في منصبه.

وفي ديمقراطية حقيقية "تُستكمل الانتخابات الحرة والنزيهة على نطاق أوسع بسيادة القانون، والإجراءات القانونية الواجبة النفاذ، والقضاء المستقل، والمجتمع المدني النشط، وحرية الصحافة والعبادة والتجمع وتكوين الجمعيات.

وفي الواقع، من الممكن نظرياً - رغم أنه من غير المرجح - أن تتوفر الأنظمة السياسية على هذه العناصر دون انتخابات على الإطلاق. وقد أثبت العالم السياسي صمويل فاينر - في دراسته الشاملة لمختلف أنواع الحكم - وجود مجتمع واحد فقط ليبرالي وليس ديمقراطياً: مجتمع هونغ كونغ الاستعماري.

تعتمد الديمقراطيات على البرامج المؤسسية وليس فقط الأجهزة (المؤسسات) "فالأشخاص الذين يشغلونها يقبلون مجموعة من المعايير غير المدونة. وتكمن المشكلة عندما يرفض الشعب - أو أسوأ من ذلك، يرفض قاداته - التقيد بالمعايير الديمقراطية.

وهذا ما يحدث اليوم في الولايات المتحدة، حيث يتحدى الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بعض القوانين والمعايير والمبادئ الأساسية للديمقراطية الأمريكية. يهدد ترمب (كما فعل الرئيس ريتشارد نيكسون) باستخدام سلطته لحرف سيادة القانون، وذلك لاستهداف أعدائه وبالأخص هيلاري كلينتون التي يرغب في "اعتقالها".

فهو يهاجم حرية الصحافة، ويشجع أنصاره على مهاجمة الصحفيين عبر نشره على تويتر شريط فيديو (محذوف) شديد الغرابة، يظهر فيه وهو يطرح أرضاً مصارعاً محترفاً ثم استبدال وجهه بشعار شبكة "سي أن أن". إنه يحاول هدم نظام أمريكا من الضوابط والتوازنات. ويبدو أنه يعطي أولوية قصوى للنهوض بمصالح عائلته التجارية أكثر من مصالح الشعب الأمريكي.

ورغم أن بعض أجزاء النظام السياسي الديمقراطي في أمريكا (مثلاً الفحص القضائي للسلطة التنفيذية) أثبتت قدرتها على الصمود، فإن بعضها الآخر أخذ في الانهيار. ولكن ترمب هو نتيجة لهذا الانهيار وليس السبب في حدوثه. المشكلة الحقيقية هي أن الحزب الجمهورياً أصبح -على مر السنين- أداة غير مجدية لجماعات الضغط والمتطرفين، ويبدو أن الديمقراطيين والجمهوريين قد تخلوا عن التزامهم بالحكم بالإجماع.

ونتيجة لذلك، فإن الجهود التي بذلها مؤسسو أمريكا لمنع انتخاب شخص عدواني -مثل ترمب- قد باءت بالفشل. إن استياء الشعب من نظام سياسي، مع تزايد عدم المساواة والنخب الأنانية يجعله خارج نطاق السيطرة. وقد أدت التحديات الاقتصادية -جنباً إلى جنب مع المخاوف بشأن الهجرة- إلى خلق ضغوط مماثلة في أوروبا، انعكست على دعم كبير للأحزاب الشعبوية اليمينية في الانتخابات بألمانيا وفرنسا العام الماضي، هذا فضلاً عن صعود "الديمقراطية غير الليبرالية" في المجر وبولندا.

إن مواجهة مثل هذه الاعتداءات على الديمقراطية تتطلب من القادة السياسيين إبداء الشجاعة والرؤية -كما فعل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حتى الآن- في الدفاع عن القيم التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي. في الاتحاد الأوروبي، يجب على القادة ألا يغضوا النظر عن هجوم الحكومات المنتخبة على المؤسسات التي تحمي الحرية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يعتبر الاتحاد الأوروبي مجرد اتحاد جمركي، بل هو اتحاد للقيم المشتركة، وإذا فشل في التصرف على هذا الأساس فإنه سينهار.

ليست السنوات القليلة السيئة التي مرت بها الديمقراطيات سبباً لتفسير فضائل الدكتاتوريات والاستبداد. ويُظهر التاريخ أنه عندما يتعلق الأمر برخاء الناس ورفاههم، فإن المجتمعات التي تدافع عن الحرية الاقتصادية والسياسية تحقق أداء جيداً.

وفي ثلاثينيات القرن الماضي، نالت جهود أدولف هتلر وبينيتو موسوليني لضمان عمل القطارات في الوقت المحدد إعجاب البعض، ولكن بالتأكيد ليس بالتكلفة التي دُفعت في ذلك.

نفس الشيء بالنسبة للصين اليوم. نعم، أصبحت البلاد قوة اقتصادية في العقود الأخيرة. ولكن إذا كان النظام لا يستطيع النجاة من الاختلافات الرئيسية -بدءاً من التحديات القانونية إلى المحاكاة التلفزيونية الساخرة- فهل يمكن أن يكون قويا كما يدعي قاداته؟ وإذا كانت حملة قمع الفساد تقوم بها دكتاتورية فاسدة، فهل يمكن اعتبار ذلك مشروعاً؟

وبالمقارنة فإن الهند -التي خسرت السباق الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية- ظلت متماسكة منذ الاستقلال -رغم الاختلافات العرقية والدينية واللغوية الشاسعة- دون الحاجة إلى الاعتقال السياسي. وهذا لا يعني أنه لا توجد معارضة أو خلافات.

ولكن بغض النظر عن عدد الهنود المعارضين، فإنه لا يتم القبض على المنشقين أو إجبارهم على "الاختفاء"، وذلك بفضل صمامات الأمان التي توفرها ديمقراطيتهم. ولا يمكن لأي مجتمع أن ينجح بدون هذه الآليات. وحتى كارل ماركس -على ما أعتقد- سيوافقني الرأي في ذلك.

## الدولة العربية بين المركزية والفيدرالية

\*الحسين الزاوي

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٢/١٠

تفرض علينا التحديات التي تواجهها الدولة العربية في المرحلة الراهنة، إعادة طرح الأسئلة المرتبطة بالاختيار ما بين النموذجين المركزي والفيدرالي، في ما يتعلق بتسيير الشأن العام في سياق محيط إقليمي ودولي بالغ الصعوبة، لاسيما بعد الضعف الذي بدأ يصيب الدول القومية في أوروبا نتيجة لتزايد الدعوات الانفصالية في دول عريقة مثل بريطانيا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا. وتطرح هذه الأسئلة نفسها بشكل أكثر حدة بالنسبة للدول العربية، التي حباها الله بجغرافية واسعة وبتركيبة سكانية غنية من حيث تعددها العرقي والمذهبي والديني، فضلاً عن التنوع الثقافي الناجم عن الاختلافات القبلية والمناطقية، وقد شكلت كل تلك المكونات الفسيفسائية منطلقاً لبروز صراعات ما بين المجموعات السكانية، تختلف حدتها من دولة عربية إلى أخرى، بشأن رسم السياسات الوطنية ذات التأثير المباشر في برامج التنمية المحلية، وعلى التقسيم العادل للثروة بين مختلف المناطق داخل الدولة الواحدة.

عودة هذه الأسئلة لا يتصل بوجود وضع جيوسياسي عربي ملائم يسمح بإجراء مفاضلة بين النموذجين، وبخاصة بعد أن أصبحنا مقتنعين أن لكل واحد منهما مزاياه وعيوبه، ولكنه يعبر عن انتشار حالة غير مسبوقه من القلق الوجودي لدى بعض الدول العربية، في ما يتعلق باختيار الحلول الملائمة القادرة على ترسيخ وحدة الدولة وسيادتها من جهة، وعلى الاستجابة لتطلعات الأقاليم التي بدأ بعضها يتخلى عن ولائه لمؤسسات الدولة المركزية، من جهة أخرى.

ويمكن القول إن التطورات الأساسية التي صاحبت تجربة الاستفتاء في إقليم كردستان العراقي، والتي تزامنت مع المخاطر التي تواجهها الدولة القومية في إسبانيا بسبب إصرار قسم كبير من سكان مقاطعة كاتالونيا على الانفصال، تمثل في مجملها عوامل تفاقم من هذا القلق الوجودي، ولا تشجع أغلب الدول العربية على اعتماد إصلاحات كبيرة تستند إلى اللامركزية في تسيير شؤون المحافظات، لاسيما في الدول التي تتجاوز فيها مساحة كل إقليم، جغرافية دول عربية بأكملها. في سياق هذه المقاربة السريعة، إن الوضع الراهن لعلاقة الدولة المركزية بأطرافها على مستوى حواضرها الكبرى، والذي تميّزه حالة مزمنة من انعدام الثقة، تصل أحياناً إلى مستويات حادة من الصراع والمواجهة ومن الاستقطاب العرقي والمذهبي، مردّه إلى ثلاثة أسباب رئيسة: يتعلق الأول منها، بالهيمنة شبه المطلقة لمؤسسات الدولة المركزية على مصادر القرار، مع غياب استراتيجية واضحة المعالم تتعلق بالتداول السلمي على السلطة، وتفشي سلوكيات الفساد والمحسوبية على مستوى تسيير الشأن المحلي، فضلاً عن ضعف الكفاءة والخبرة الضروريتين من أجل مواجهة المشاكل والصعوبات المستجدة.

ويرتبط السبب الثاني، بتنامي النزعة الانعزالية الراضة لسلطة الدولة المركزية لدى الأقاليم التي لديها خصوصيات عرقية ومذهبية ولغوية أو مناطقيه، وهي نزعة تصل أحياناً إلى حد رفض عناصر الهوية المشتركة للدولة الوطنية، مثلما هو الحال عليه في بعض المناطق الناطقة بالأمازيغية في دول المغرب العربي، ولدى بعض الأوساط الكردية في العراق وسوريا. أما السبب الثالث والأخير، فإنه يرتبط بشكل وثيق، بسياسات العولمة التي أسهمت بقسط وافر في إضعاف سلطة الدول القومية، وعملت على تشجيع الكيانات الصغرى التي تتيح مجالاً أكبر لقوى العولمة، من أجل بسط هيمنتها وللتغلب على القيود التي تضعها الدول القومية المهتمة بالدفاع عن مبدأ السيادة الوطنية، الذي يمثل إحدى الركائز القانونية المهمة المصاحبة لهوية الدولة الحديثة.

وعليه فإنه وبصرف النظر عن سلبيات الدولة المركزية، فإن الدولة العربية الحديثة والمعاصرة استطاعت أن تصمد لعقود من الزمن، وفقاً لعقيدة تقترب إلى حد بعيد من تصورات الدولة «اليعقوبية» في فرنسا، التي استندت إلى تسيير إداري مركزي قوي ومتماسك بقيادة نخبة تكنوقراطية وضعت على رأس أولوياتها تشكيل أمة موحدة، وكانت الدولة العربية الحديثة منذ تأسيسها في مصر مع محمد علي باشا، شبيهة - من حيث جوهرها - بهذا النموذج الفرنسي، ومن نماذج الدول السلافية والدول الأوروبية الخاضعة لمنظومة التشريع اللاتيني التي تربطها صلة قوية بالحضارة المتوسطية.

يمكننا أن نخلص في الأخير إلى أن الدولة المركزية التي ما زالت تمثل حتى الآن، الخيار العملي الأكثر انسجاماً مع الواقع العربي على المدى المنظور، مطالبة بإعطاء المحافظات هامشاً واسعاً من الديمقراطية المباشرة، التي تسمح لها بممارسة صلاحيات حقيقية في مجالي الإدارة والتسيير من أجل الاستجابة لهموم المواطنين، لأن تجربة الدولة الفيدرالية في الوطن العربي، وباستثناء الحالة الإماراتية الفريدة والرائدة، لا تملك في تقديرنا - حتى الآن - مقومات النجاح، نتيجة لغياب ثقافة الدولة لدى النخب السياسية، المدافعة عن الخصوصيات العرقية واللسانية والمذهبية، والمتنكرة لفلسفة العقد الاجتماعي، ولكل القواعد الدستورية التي بنيت عليها الدولة الفيدرالية في الغرب.

## الربيع العربي بما هو الصراع على معنى السلطة

\*إبراهيم غرايبة

صحيفة (الغد) الأردنية: ٢٠١٨/٢/١٠

الفتاة التي تخرجت من الجامعة الأردنية بتفوق، وتقدمت إلى منحة دراسية في جامعة أوروبية عريقة ونافست بكفاءة زملاءها المتقدمين من أنحاء العالم، صدمت لجنة المقابلة بأنها لا تعرف اسم رئيس الوزراء في بلدها، وأنها على رغم معرفتها الجيدة بمحكمة العدل الدولية لم تكن تعرف أن رئيس الوزراء الأسبق في بلدها كان قاضياً في المحكمة ومرشحاً لرئاستها. لكن الصدمة الكبرى التي تجب ملاحظتها اليوم هي كيف تنظر الأجيال والمجتمعات والطبقات اليوم إلى أوطانها والأنظمة والطبقات السياسية المهيمنة فيها، وكيف تنظر هذه الطبقات إلى بلادها ومجتمعاتها؟

لقد أظهر الربيع العربي فرقاً هائلاً في النظر إلى السلطة ومعناها بين النخب المهيمنة وبين المجتمعات والطبقات الأخرى على نحو يبعث على اليأس من إمكانية التفاهم أو بناء الحد الأدنى لعقد اجتماعي ينظم العلاقة بين السلطة والمجتمعات، ولا تقف هذه الفجوة في تعريف معنى السلطة وعلاقتها، لكنها تظهر فرقاً كبيراً في المرحلة الزمنية والمعرفية، ففي حين تعيش طبقات في عصور قديمة كان فيها الحكام والطبقات الحاكمة ينتمون إلى نسب أو حق إلهي بامتلاك الناس والمواطنين والبلاد كما تملك العقارات والمواشي والمزارع والأطيان، تعيش الأجيال والمجتمعات في فضاءات معرفية تواصلية تتجاوز مفاهيم السلطة والدولة الحديثة التقليدية (صارت تقليدية) والتي تؤكد أن الطبقات الحاكمة والمهيمنة لم تكتشفها بعد، لم تعرف بعد السلطات والنخب العربية القائمة عن الثورة الصناعية والمطبعة، فكيف يمكن إفهامها المعاني الجديدة للسلطة والمجتمعات والموارد وعلاقتها المتشكلة حول الشبكية؟

النظام السياسي الذي يعتقد أن من حقه أن يبديد شعبه، أو يخاطبهم بالقول من أنتم؟ أو أنه لن يسمح بتكرار ما حدث، ويقصد التظاهرات السلمية والتي أسست لانتخابات وحياة ديموقراطية حرة، أو الحكومات التي تعفي البنوك والأغنياء من الضرائب وتلاحق الفقراء ومتوسطي الحال بالضرائب الهائلة أو التي تسلك في الإنفاق العام في اتجاهات ومحتوى منحاز لفئة وضد فئة أخرى هي الغالبية، أو في التنظيم القانوني والإداري للانتخابات والمدن والمجتمعات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على النحو الذي يشنت المجتمعات ويضعف قدرتها على الولاية والتأثير والمشاركة. باختصار فإن السلطات العربية ما زالت تعتقد أن ما ينظم علاقتها بالمجتمعات هو الخوف، والخوف فقط، ولم تجد بعد غير الخوف والقهر أي معنى للدولة والمجتمعات والأمم والهويات والثقافة فضلاً عن العولمة والمعاهدات والأنظمة والمواثيق الدولية، حتى عندما توقع على معاهدات لحقوق الإنسان والحريات وحظر التعذيب والنزاهة والحاكمية الرشيدة،... الأعداد الهائلة للشباب الذين تخرجوا من الجامعات وانخرطوا في كل المهن النبيلة والمتقدمة مثل الطب والمحاماة والتعليم والهندسة، واطلعوا على الأخبار والمعارف والمهارات بلا حدود ليسوا في نظر الطبقات المهيمنة سوى مجاميع لا يقرأون ولا يكتبون ولا يملكون من أمرهم شيئاً.

والفتى الذي يشارك في الشبكة مع كل مراكز المعرفة والأسواق والألعاب والحوار في أي مكان في العالم، ويقرأ ويكتب عن الأحداث والقضايا الدولية والحضارة العالمية، ليس في مقدوره أن يسير على رصيف في الحي الذي يعيش فيه، أو يلعب مع زملائه في حديقة أو يذهبون معاً إلى مكتبة عامة، لأنه وببساطة تخطط المدن والأحياء على نحو لا يرى فيها مواطنين يحق لهم أن يمشوا على رصيف أو يكون لهم في الحي الذي يعيشون فيه مدرسة أساسية وحديقة ونادٍ ومكتبة!

## أجواء حرب «إقليمية».. في الأفق !

\*محمد خروب

صحيفة (الراي) الاردنية : ٢٠١٨/٢/١١

التوغّل التركي جنوب غربي مدينة حلب (وما ادراك ما «حلب» في الايديولوجية العثمانية لأردوغان، الذي ما يزال حتى اللحظة، يعتبر «الشهباء» إرثاً من إرث أجداده العثمانيين) ثم قصف الجيش السوري للنقطة العسكرية التي تمركز فيها جنود أترك، والإعلان عن قيام دمشق بنشر دفاعات جوية وصواريخ مضادة للطائرات، في مناطق «التماس» مع المسلحين في ريفي حلب وإدلب، لتُغطّي المجال الجوي للشمال السوري. حيث تم وصف ذلك الإجراء العسكري السوري بأنه «رسالة للجميع». وتزامن ذلك مع طلب ايران من تركيا «مراجعة سياساتها» في عفرين السورية، معتبرة (طهران) ان استمرار العمليات العسكرية هناك «يزيد من احتمال عودة التنظيمات الارهابية الى المنطقة»، ثم مطالبته انقرة «ايقاف عملياتها واحترام السيادة السورية». ذلك كله يعني - بروز مخاوف جدية لدى دمشق وطهران وربما موسكو التي اصابتها عملية اسقاط الطائرة المقاتلة «سو ٢٥» بصاروخ ارض جو محمول على الكتف، بحال من «القلق الكبير» وفق تصريح الناطق باسم الكرملين، و«الغموض» الذي ما تزال موسكو تُبديه، إزاء تحقيقاتها المكثفة لمعرفة «الدولة» التي «تبرعت» بصواريخ كهذه، في مسعى واضح من قبل مُشترٍ او مُسهّل او مزوّد هذا السلاح الخطير، للجماعات الارهابية.. التي سارع معظمها الى تبني اسقاط الطائرة الروسية، بهدف تشتيت الأنظار عن الفصيل الإرهابي المسؤول عن مغامرة خطيرة كهذه، يعلم الرعاة والممولون والمشغلون ان موسكو بوتين ليست موسكو بريجينيف، وان روسيا اليوم ليست الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٩ حتى وصول غورباتشوف، وان الاسلحة الروسية الراهنة بلغت من الدقة والفاعلية، مستوى لم تبلغه ذات يوم، تلك التي حملت «الشيفرة» السوفياتية. ناهيك ان صاروخ «ستينغر» الأمريكي التي زودت واشنطن به مجاميع «المجاهدين» المتأمركين، لن تعجز الترسانة العسكرية الروسية الحديثة الحالية، عن إفشال مخطط «أفغنة» سوريا بالصاروخ الأمريكي «الجديد» الذي يحمل اسم «مان باد»، والذي تروج شائعات انه اسقط سو ٢٥ الاخيرة.

### أجواء الحرب الإقليمية

التوغّل التركي تجاه حلب، بذريعة مواصلة إقامة نقاط المراقبة العسكرية التي انيطت بأنقرة، عند تفويضها الإشراف على منطقة خفض التصعيد في محافظة ادلب، يبدو مريباً وباعثاً على القلق، كونه جاء بعد غزوة عفرين/ «غصن الزيتون»، والدفع بالآلاف من مرتزقة «الجيش الحر» وتهديد اردوغان باجتياح منبج وصولاً الى الحدود السورية العراقية، ما يعني ان ما كان خطط له اردوغان عندما احتضن الجماعات الإرهابية مُسهلاً وصولها الى الاراضي السورية وإغداقه الاسلحة والاموال وكل ما تحتاجه من تسهيلات.. لم

يتخلّ عنه. وحان الوقت - في نظره - لتطبيقه بعد ان «حظي» بتفويض من شريكته، يظنه واهماً انه.. «مفتوح».

لكن التطورات المتلاحقة في الميادين السورية، والجشع التركي المُعلن في احتلال مزيد من الأراضي السورية بذريعة محاربة الارهاب، فيما انقرة تواصل تنسيقها ودعمها للجماعات الارهابية وبخاصة جبهة النصرة/تحرير الشام، يكشف ضمن امور اخرى.. ان تركيا تواصل عملية الخداع من اجل خلق وقائع على الارض، تجعل منها «رقماً صعباً» في حل الازمة السورية، التي بدأت تأخذ شكلاً جديداً من «التعقيد» بعد «إحياء» الأمريكان وجوقة المستعمرين القدامى في لندن وباريس وبعض الأتباع العرب، اكدوبة «الكيمائي» ومحاولة شيطنة الرئيس السوري، والبحث بوقاحة عن ذرائع واكاذيب لاستصدار قرار مجلس الامن الدولي، يمنح قوى الغرب الاستعماري فرصة لضرب الجيش السوري بمظلة دولية، وليس كما فعل جورج بوش الابن عند غزوه العراق، ذلك الغزو الذي بات جرحاً لا يندمل في الجسد الأمريكي المُتخَن، يفوق ما خلفته حرب فيتنام من خسائر وتدايعيات.

الهوس التركي المؤدج لـ«تخريب» حلّ الازمة السورية سياسياً، ومواصلة انقرة لعبة المراوغة واستغلال تفويض منطقة خفض التصعيد عسكرياً، سيأخذ الدول الفاعلة على الساحة السورية، الى «خنادق متقابلة». وللمرء ان يتخيّل عندما يقوم الجيش السوري وبقرار سياسي يصدره الرئيس السوري شخصياً، بإسقاط طائرة تركية، وأسر او مقتل طيارها والكيفية التي سترد بها القيادة التركية، والاحتمالات المفتوحة لانفراط عقد مسار استانا، اذا ما وعندما... تُقرّر «طهران» الإنخراط في المواجهة او تلتزم موسكو الصمت «المؤقت» بالطبع، ازاء ما قد يحدث، كي تمنح لنفسها فرصة مراقبة المشهد الذي لا تتمناه في واقع الحال، اقله في المرحلة الدقيقة الراهنة، التي تواصل فيها ادارة ترمب وأركان «حزب الحرب» في البنتاغون، خلق المزيد من الأزمات وزرع الالغام السياسية والعسكرية على الساحة السورية. تارة بمغازلة انقرة على حساب الكرد واعتبار عفرين «لا تعنيها»، وطوراً بعودتها الى الكرد، الذين صمدوا (حتى الان) في مواجهة الغزو التركي، واعاقوا تقدّمه وأوقعوا في صفوف قواته خسائر بشرية واخرى مادية، تمثّلت في تدمير إحدى عشرة دبابة، لتقول لهم - واشنطن - انها لن تسحب قواتها من منبج. ما قد يعني احتمالات كبح الإندفاع التركية، او حدوث مواجهة بين القوات الأمريكية وحليفها «الأطلسية».

جولة جديدة من مفاوضات استانا بنسختها التاسعة، يُرجح ان تعقد يوم الجمعة المقبل (٩ شباط)، اذا لم يحدث ما يعوق انعقادها في اللحظات الاخيرة، وبخاصة ان التوتر بين انقرة وطهران آخذ في التصاعد، وموسكو ليست بعيدة عن هذه الأجواء، في ظل شائعات عن احتمال ان تكون تركيا (او دولة عربية) أوصلت الصواريخ المحمولة على الكتف... للجماعات الارهابية.

قد تكون جولة استانا المرتقبة... الفرصة «الأخيرة» ليس لحل الازمة السورية، بل للحؤول دون اندلاع حرب إقليمية او انفراط عقد «استانا»، إذا ما واصلت انقرة اللعب على... «كل الحبال».

[kharroub@jpf.com.jo](mailto:kharroub@jpf.com.jo)



# الدولة المدنية والتركيز على البرامجية في العالم العربي

\*مروان المعشر

صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٨/٢/١١:٤

حالة جديدة بدأت بالتشكل في أنحاء عديدة من العالم العربي، وهي بروز تيارات واحزاب تنادي بالدولة المدنية وترتكز على البرامجية في العمل بعيداً عن الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، الدينية منها والمدنية. في الأردن برز حزب جديد ينادي بالدولة المدنية وسيادة القانون وتوازن السلطات والمواطنة المتساوية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تحاكي حاجات المواطنين. وقد تمكن هذا الحزب الناشئ من استقطاب جزء لا يستهان به من الجيل الجديد لأنه يركز على الأفكار وليس الأشخاص، وذلك بالرغم من المعارضة التي يلقاها من بعض أجزاء السلطة التنفيذية وممن يعتقدون أن المدنية ضد الدين بالرغم من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أول من أرسى قواعد الدولة المدنية في المدينة المنورة. وقد أطلق هذا الحزب على نفسه اسم «التحالف المدني» باعتبار أنه يضم العديد من التيارات والأحزاب التي يغلب عليها الطابع الديمقراطي الاجتماعي. في لبنان برز أيضاً، ومن دون تنسيق، تحالف مدني ينوي المنافسة على الانتخابات القادمة بعيداً عن الاصطفافات الطائفية وأحزاب الزعامة الواحدة التي ميزت العمل السياسي في البلاد. ويضم هذا التحالف الذي أطلق على نفسه اسم «وطني» ثلاث عشرة مجموعة أغلبها من الحراك المدني الدائر هناك من مثل «طلعت ريحتكن» وأفراد من «بيروت مدينتي» و«بدنا نحاسب» وغيرها تنادي بدولة مدنية ديمقراطية تماماً كما يدعو لذلك التحالف المدني في الأردن.

في العراق، تم تأسيس التحالف المدني الديمقراطي لخوض انتخابات عام ٢٠١٤، وذلك من قبل تيارات وأحزاب متعددة نجحت في الحصول على ثلاثة مقاعد في البرلمان العراقي من محافظة بغداد. ويدعو الحزب إلى دولة مدنية ديمقراطية بعيداً عن المحاصصات الطائفية المعمول بها في العراق.

ليست هذه هي الأمثلة الوحيدة، ولكنها تؤشر جميعاً إلى حالة سياسية جديدة تتشكل في أجزاء عدة من العالم العربي، وهي تطلع الجيل الجديد لكسر حاجز احتكار المشهد السياسي في المنطقة من القوتين الرئيسيتين الحاليتين: إما قوى تحكم بشكل سلطوي ولا تريد المشاركة في السلطة، أو أحزاب دينية لم تنجح أيضاً في إقناع المواطنين بإيمانها بالتعددية بكافة وجوهها وقدرتها على حل التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

بطبيعة الحال، لن يكون من السهل كسر هذا الاحتكار في وقت قريب، ولكن المؤشرات الأولية تشير إلى أن ما يحصل ليس حالة طارئة أو عرضية. هناك اقتناع لدى قطاع واسع من الجيل الجديد بأن بعض القوى التقليدية في العالم العربي فشلت في إحداث التنمية المستدامة، وأن الوضع لم يعد يحتمل الخمول والقبول بما قبله من آباء وأمهات هذا الجيل.

لا يزال هناك لغط كثير حول مفهوم الدولة المدنية، بعضه نابع من عدم الفهم الصحيح لأسس هذه الدولة، والبعض الآخر محاولة مقصودة لتصوير من ينادي بالدولة المدنية وكأنه يحاول طمس هوية الأمة، لذلك من المفيد التمعن في بعض القضايا التي يتمحور حولها هذا النقاش.

أولاً: نقيض الدولة المدنية ليست الدولة الدينية، بل الدولة السلطوية، التي تستأثر بالسلطة والفكر وتتغول على السلطات الأخرى وتطبق القانون بشكل انتقائي. الدولة المدنية ليست عدوة الدين، بل عدوة السلطوية. لم يناد المسلمون بدولة دينية منذ نزول الدعوة، والدولة الدينية الوحيدة في الإسلام جاءت مع بدعة ولاية الفقيه في إيران التي لا تعترف بها الأغلبية الساحقة من المسلمين، شيعة وسنة. لا يمكن لدولة مدنية تحترم حرية المعتقد والفكر والدين أن تكون ضد الدين لأن ذلك ينافي أحد أهم أسسها. حرية الاعتقاد مكفولة في الدولة المدنية التي تقف نفس المسافة من كافة الناس. هذا يختلف طبعاً عن غرض البعض فرض تفسيرهم للدين، حسب فهمهم هم له، على كافة الناس بالإكراه، فالدولة المدنية في هذه الحالة لا تسمح بذلك وإلا تحولت لدولة سلطوية.

ثانياً: لا يجوز الحديث عن الدولة المدنية من دون إقرانها بالدولة الديمقراطية أيضاً، فالصفتان متلازمتان. الدولة المدنية من دون الديمقراطية تعني الاستئثار بالسلطة من قبل فصيل واحد، والدولة الديمقراطية من دون المدنية تعني الاستئثار بالسلطة من قبل فصيل آخر. الدولة المدنية الديمقراطية تعني سيادة القانون واحترام الحريات وتداول السلطة والاحتفاء بالتعددية الإثنية والدينية والفكرية والجنسية للمجتمع، وهي التي من المفترض أن تعمل من أجلها هذه الأحزاب الناشئة.

ثالثاً: لا تعارض على الإطلاق بين الدولة المدنية والإسلام. لو كان هناك تعارض لما استطاع التونسيون والتونسيات الاتفاق على عقد اجتماعي جديد من خلال دستور يضمن حقوق كافة مكونات المجتمع، الإسلامية والعلمانية والليبرالية والمحافظة، إدراكاً منهم أن لا مجال لإلغاء أحد، وأن التعددية تحت مظلة الدستور هي الضمان للانطلاق نحو مستقبل أفضل. ولو كان هناك تعارض بين الدولة المدنية والإسلام، لما تعايش العلمانيون والإسلاميون في وفاق في دول كالمغرب وماليزيا وإندونيسيا وغيرها.

ما سيكون سر نجاح هذه الحالة المتكونة؟ إن أسباب فشل معظم الأحزاب الناشئة في العالم باتت واضحة، تجمعها صفات مشتركة“ فهي مرتكزة حول شخص أو قلة، ولا توجد لديها قدرة تنظيمية فاعلة، أو قاعدة شعبية واضحة، أو برامج اقتصادية واجتماعية تستطيع محاكاة حاجات الناس، أو قدرة تمويلية مستدامة. إذن والحالة كذلك، فإن أسباب نجاح هذه الأحزاب الناشئة ستكون العكس تماماً: قدرتها على التركيز على الفكر لا الشخص، والقاعدة الشعبية قبل الانتخابات، والبرامجية قبل الأيديولوجيا، والقدرة التمويلية.

من الأكد أن القوى التقليدية في العالم العربي ستقاوم هذه الحالة الناشئة. في بيروت اجتمع الأضداد من القوى التقليدية ضد لائحة «بيروت مدينتي» في الانتخابات البلدية الماضية وبرغم شح الموارد وقصر المدة، استطاعت هذه الحركة حصد عشرات الآلاف من الأصوات. في الأردن كذلك، وبرغم منع التحالف المدني من إقامة حفل إشهاره في البداية، حضر حفل الإشهار بعد أن سمحت السلطات به أكثر من ألف شخص فاضت بهم القاعة إلى قاعة أخرى خارجية، إضافة إلى ثمانية آلاف آخرين حضروا الحفل على الإنترنت ولمدة ثلاث ساعات متواصلة.

هناك حالة جيدة تتشكل في المنطقة“ حالة بلغ بها اليأس من قوى تقليدية ما حفزها لتطوير نهج جديد يعتمد المدنية الديمقراطية إطاراً والبرامجية التي تحاول حل التحديات الاقتصادية والاجتماعية أسلوباً. فإن تجنبت هذه الحالة مزلق وأخطاء أمس وعملت بشكل منهجي جماعي مثابر، فسيكون لها شأن عظيم في تكوين ملامح العالم العربي الجديد.

\* وزير الخارجية الأردني الأسبق

## في بعض شؤون الإعلام العربي وشجونه

\*وائل مرزا

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٢/١٢

ما هي مشكلة الإعلام العربي؟ وما هو تحديه الأكبر؟ سقطت الحواجز واختفت الحدود بفعل الثورة المعلوماتية. ولا يزال كثيرون من الإعلاميين العرب ينتخبون ويشكون، ويعلقون تقصيرهم على مشجب الحكومات والأنظمة. نعرف أن الحكومات ليست مليئة ببشر يشبهون الملائكة. ونذكر أن حبل الود ليس موصولاً بين السلطة الأولى والسلطة الرابعة. ليس فقط في هذا الحيز الجغرافي الممتد من المحيط إلى الخليج، وإنما حيثما اجتمع أهل سياسة وأهل إعلام. فالسياسة كانت، ولا تزال، وستبقى، مرتبطة بالسلطة والقوة والنفوذ. وفي ما عدا الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، لا يمانع السياسي، بل يتمنى، لو أمكن له إبقاء الإعلامي خادماً في بلاطه، وفي أحسن الأحوال، عصفوراً جميلاً في قفصه.

لا فرق في هذا بين سياسي يبحث عن مصلحة الوطن، وسياسي يختزل مصلحة الوطن في مصلحته. فالكل يعرف دور الإعلام الخطير في تحقيق هذه المصلحة أو تلك. والكل يتمنى لو أمكنه توظيف الإعلام لذلك، من دون كثير عناء. بعيداً عن المشاغبات و«وجع الرأس». على رغم هذا، يخطئ الإعلامي العربي الذي يرغب في وضع مسؤولية تقصيره، كاملةً، على أكتاف المسؤول العربي.

ما حقيقة المشكلة إذاً؟

ثمة حديثٌ كثيرٌ عن الفساد والرشوة والمحسوبية. فهل يمكن تلخيص المشكلة في تلك المسائل حصراً؟ لا نعتقد ذلك. فكما هو الحال في كل مكان من هذا العالم الواسع، يوجد في عالمنا العربي إعلاميون يحترمون أنفسهم، ويحترمون مهنتهم، ويحترمون جمهورهم. وهؤلاء «يناورون» بجهدٍ ومهارة لإبقاء جذوة للحقيقة مشتعلة، على رغم تحديات تبدو أحياناً مستحيلة. ليس هذا مقام شعارات ولافتات من نوع صحافيين «شرفاء وأطهار ومناضلين». فأصدار مثل هذه الأحكام يعني امتلاك القدرة على قراءة السرائر. وثبوتها أو نفيها متروك لصفحات التاريخ أولاً وأخيراً. وإنما يكفيننا، في هذا الواقع العربي الصعب، وجود إعلامي يثبت من خلال عطائه، مرةً تلو أخرى، أنه يحترم نفسه ومهنته وجمهوره. وهؤلاء، على قلتهم، موجودون، ليس في الأمر أدنى شك. لهذا، وعلى رغم حساسية وخطورة مشكلة الفساد المستشرية، تبقى المسألة أكبر من حصر تفسيرها في عامل وحيد.

تساعدنا لفهم الظاهرة العودية قليلاً إلى الوراء. هناك نرى كيف تضخّم الإعلام العربي سرطانياً، في وقت قصير، وبشكل لم يكن فيه مؤهلاً لاستيعاب الكمّ الهائل المطلوب من الكوادر المحترفة المدربة المؤهلة للعمل في مثل هذا القطاع الحساس.

فمنذ عقده ونيف، كان هذا الشيء الذي نطلق عليه «الإعلام العربي» يقتصر على حفنة لا تتجاوز المئات من الأشخاص. هذا إذا أدخلنا في الحسبة العاملين في المجال التقني من التحرير والتصوير إلى الإنتاج والإخراج، وما بينهما من وظائف. ويعرف القاصي والداني خلفية أولئك الذين كان «مسموحاً» لهم تصدر منابر الإعلام المكتوبة

والمسموعة والمرئية لتقديم الرأي والمعلومة. أما المؤكد، فهو أن الاحتراف المهني كان آخر شرطٍ فُكّر فيه من سمح لهم بتصدير تلك المواقع.

ماذا يعني هذا؟ أنّ من يُفترض فيهم الوصول إلى مقام «أهل الصنعة» الأصليين، كانوا، عملياً، أبعد الناس عن إتقانها، بمقاييسها العالمية المعروفة.

ثم إن زمن الانفتاح هبط على العرب هبوط الصاعقة. فتوالدت المنابر الإعلامية العربية كالأرانب. وخلال سنين قليلة، أصبح الإعلام، كمياً على الأقل، صناعة عربية ضخمة تحتاج آلافاً مؤلفة من الإعلاميين المتخصصين في كل مجال.

لكن هذا كان أشبه بالمستحيل، في عالمٍ عربي كان يخاف أحياناً من مجرد وجود كليات للإعلام فيه. وفي ثقافةٍ شعبية كانت تنبذ يومها، وهي على حق، من يفكر بالعمل في مجال الإعلام. لأن ذلك المجال كان يمثل، في أعماق الإنسان العربي، مجال الزيف والنفاق للسلطة، لا أكثر ولا أقل.

على رغم هذا، كان لا بد من ملء كل هذا «الفراغ» الذي خلقتة مئات المجالات والجرائد والإذاعات والفضائيات العربية التي أتخمت المنطقة.

من هنا انفتح الباب على مصراعيه، وأصبح الإعلام العربي، فجأة، ساحةً لعمل من لا يجد عملاً، ومصدراً لرزق من لا يملك سبيلاً آخر للرزق. ففي حين يحتاج مجال الطب لحَمَلَة شهادات طب، ويحتاج مجال الهندسة لمهندسين، ومجال التعليم لمعلمين، أصبحت ساحة الإعلام العربي مشاعاً لكل من هبّ ودبّ. ووجدت ثقافة المحسوبة والشللية والواسطة في ذلك المجال مرتعا لها تُبدع فيه، في شكل لا تستطيعه في أي مجال آخر.

وشيناً فشيناً، امتلأ الوسط الإعلامي بنماذج فضائية تُحسب قسراً على الإعلام وأهله. وساعد على تغطية تلك العورات شيوعتها، إلى درجة أصبحت فيه هي القاعدة، مثل الشذوذ الذي يصبح طبيعياً في أعين الناس لكثرة الممارسة والتكرار والإلفة.

صحيح أن زمن الانفتاح فجر في العالم العربي طاقات إعلامية كانت مكبوتة في زمن الصمت والانغلاق. وصحيح أن هذا الزمن ساعد على ظهور مؤسسات إعلامية عربية بدأت تقترب من المقاييس العالمية. لكن هذه المؤسسات وأولئك الإعلاميين ظلوا يمثلون «الاستثناء» في محيط إعلام عربي صاحب، مفعم بالفوضى والضجيج، فضلاً عن الارتكاس الذي أصاب كثيراً من المؤسسات والإعلاميين بعد ذلك.

وها نحن اليوم، أمام واقعٍ تتردد فيه الشكاوى التي نسمعها عن الإعلام العربي، ويتصاعد معه الحديث عن ضعفه وقصوره في كثير من المجالات. يحصل هذا في خضم ظروف إقليمية حساسة تتطلب حضوراً عربياً إعلامياً يحفظ وحدة الأوطان وكرامة الإنسان، ويساعد على ترسيخ الأمن والاستقرار.

قيل الكثير حول الموضوع. لكن الحقيقة تفرض نفسها في نهاية المطاف. فلو أن الإعلام العربي كان صنعةً محترفة، لو كان إعلاماً يحترم نفسه وجمهوره، لاستطاع أن يواجه التحديات المفروضة عليه. أو لتمكن على الأقل من أن يقوم بمهمة أفضل من تلك التي يقوم بها حالياً بكثير. وهذا شأنٌ يجب أن ينتبه إليه، بعمقٍ وجديّة، أصحاب العلاقة من صناع السياسة. ويعملوا على إصلاحه قبل فوات الأوان.

\* كاتب سوري

## إضفاء الطابع الديمقراطي على الدين في الشرق الأوسط

### لماذا تأزم الانقسام بين السنة والشيعة بعد الربيع العربي؟

ساسة بوست: ٢٠١٨/٢/١٢

**مولود مدي:** إذا كنت تريد أن تسأل العديد من الأمريكيين الذين يتابعون مسار الشؤون العالمية حول أسباب الحروب في سوريا والعراق، ربما يقولون إن العرب لا يحبون قاداتهم أو حكوماتهم. في حين أن ذلك قد يكون صحيحاً، وبالتأكيد أكثر صحة بعد الانتفاضات العربية، وهناك سبب آخر غالباً ما يتم تجاهله.

هذه واحدة من الأفكار التي تناقشها الكاتبة والصحافية جينيف عبده في كتابها الطائفية الجديدة: "الانتفاضات العربية وإحياء الانقسام الشيعي والسني"، وأعدت الكاتبة مدونة قصيرة تقدم فيها كتابها، ونشرت عبر موقع مدونة جامعة أوكسفورد.

العرب في كل من سوريا والعراق هم أعضاء في مجتمعات مختلفة داخل الإسلام فبعضهم من المسلمين السنة وغيرهم من الشيعة. وبمجرد أن بدأت الحكومات في كلا المكانين في الانهيار، أصبحت الهوية الدينية أكثر أهمية مما كانت عليه قبل بدء العنف. وبعبارة أخرى، بدأ العرب في جميع أنحاء الشرق الأوسط بالتعرف على أنفسهم في كثير من الأحيان عن طريق دينهم، وليس ما إذا كانوا عراقيين أو سوريين أو بحرينيين. ويعتقد كثير من العلماء والمحللين الذين يكتبون حول هذا الموضوع أن الحروب هي الدافع أساساً من خلال مسرحيات السلطة والسيطرة على الأراضي. ومع ذلك فإذا قرأت التغريدات العدائية والعدوانية بالعربية في "تويتر" والصحافة العربية، فمن الواضح أن الدين له صلة بهذه التغريدات. ويعتقد كل من الشيعة والسنة أن الآخر يحاول القضاء على طائفته، وهذا هو واحد من الأسباب العديدة التي زادت العنف.

فالحكومات في المنطقة، وخاصة إيران الشيعية، وسنة السعودية وتركيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة، تغذي هذا التصور لأنها تخدم مصالحها الجيوسياسية. كل هذه الحكومات تدافع عن الطائفة التي تؤدي إلى المزيد من السلطة في الشرق الأوسط. في بعض الحالات، كانت حملات الدعاية الحكومية فعالة جداً في دق إسفين بين الشيعة والسنة في بلادهم.

إن أحد الأسباب العديدة التي تجعل الطائفية مستعصية على الحل، وستؤدي، للأسف، إلى إصابة الشرق الأوسط بطاعونها لسنوات قادمة، وهي أن جميع الأطراف الفاعلة في الصراع العنيف تدعي أن لديها احتكاراً للحقيقة الدينية. ما هو الإسلام؟ هل هو السلفي الذي يريد العودة إلى ما يقول إن الإسلام الذي كان يمارس خلال زمن النبي محمد قبل ١٤٠٠ سنة، أو زعيم الإخوان المسلمين المحظورين في مصر، أو زعيم ميليشيات شيعية في العراق، أو "داعش": الدولة الإسلامية؟ فيعتقد كل طرف أن معرفته الدينية مقدسة وحقيقية.

تقول الكاتبة إنها عندما عاشت في مصر في أواخر التسعينات وكتبت أولى كتبها لأوكسفورد، "لا إله إلا الله: مصر وانتصار الإسلام": "قضيت أربع سنوات في زيارة المساجد في جميع أنحاء البلاد".

وما كان واضحاً بعد ذلك، وهو أكثر وضوحاً الآن، هذا الدين يجري إضفاء الطابع الديمقراطي عليه بين المسلمين السنة. لا توجد سلطة دينية واحدة أو زعيم ديني يمكنه أن يقول ما هو تفسير الإسلام. كل شخص لديه رأي. في العقود الماضية في العالم العربي، كان للحكومات سيطرة أكبر على كيفية ممارسة الإسلام وتفسيره، لأنها تسيطر على المؤسسات الدينية للدولة. كما طالبت الحكومات الشيوخ في المساجد بالحصول على ترخيص من الدولة وخطبهم التي وافقت عليها الدولة.

ومع ذلك، بدأ هذا التغيير في السبعينات. وقد بدأ الأيديولوجيون الدينيون "الكاريزميون" اليوم في جعل حضورهم محسوساً في السبعينات. بدأت الجماعات الشيعية والسنية - الأولى رداً على الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ والأخيرة استجابة لقوة الإخوان المسلمين في مصر - في ربط معتقداتهم الدينية وممارساتهم الراسخة منذ وقت طويل بالهوية الشخصية، محل الولاء المصنوع والهش إلى حد كبير للظاهرة الجديدة نسبياً، وهي الدولة القومية. وعلاوة على ذلك عرضت الثورة الإسلامية "دولة ثيوقراطية" كنموذج بديل للحكم القومي الغربي النمط، ثم تم العرض في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الإسلام السني، يمكن لأي شيخ مستقل أو شيخ معين ذاتياً أو أكثر علماء الدين شهرة أن يشارك في المناقشات عبر الإنترنت وفي وسائل الإعلام وعلى شاشات التلفزيون. هل الشيعة هم مسلمون حقيقيون أم هم كفار؟ وتضيف الكاتبة أن بعض السنة السلفية مع ١٢-١٤ مليون متابع في "تويتر" يغردون ضد الشيعة ليلاً ونهاراً. وهم يستخدمون معارك كبيرة في حروب سوريا والعراق لترير أي ادعاء ديني يقومون به على "تويتر" في ذلك اليوم.

وتتساءل في نهاية مقالها: هل يجب أن يدير رجل دين شيعي دولة؟ هل يجب أن تكون النصوص التي تشكل الأساس للإسلام - القرآن والأحاديث - أقوال النبي - تطبق بمعنى الوقت التي كتبت فيه أم ينبغي تكييفها للعالم الحديث؟ إن فهم الدور الذي يلعبه الدين في صراعات الشرق الأوسط أمر أساسي لفهم المنطقة، وكيفية المساعدة في إنهاء الحروب، وكيفية ربط الجيران المسلمين الأمريكيين. إن الصراعات لا تخرج من أي مكان، بل تخرج من التاريخ والذاكرة الدينية.

## تصور عالمي مشترك لحكومات المستقبل

أخبار الساعة/ مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٢/١٢

القمة العالمية للحكومات، التي انطلقت، يوم الأحد، فعاليات دورتها السادسة وتستمر حتى الثالث عشر من شهر فبراير الجاري، تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تنطوي على قدر كبير من الأهمية، ليس فقط لأنها تستشراف آفاق العمل الحكومي في المستقبل، وسبل الارتقاء بالأداء الحكومي العام وكيفية التعامل مع التغيرات المتسارعة والاستعداد لها وتطويرها واستثمارها على النحو الأمثل، وإنما أيضاً لأنها تستهدف التوصل إلى تصور عالمي مشترك لحكومات المستقبل من خلال استضافة نخبة من أبرز المسؤولين الحكوميين ورؤساء منظمات وهيئات دولية ورؤساء شركات عالمية ورواد بارزين من القطاع الخاص في العالم، في كل المجالات المرتبطة بالعمل الحكومي بهدف التوصل إلى الاستراتيجية الأمثل لكيفية تعامل الحكومات مع متغيرات ومستجدات المستقبل.

لقد أصبحت القمة العالمية للحكومات منذ انطلاق دورتها الأولى عام ٢٠١٣ تحظى باهتمام عالمي غير مسبوق، لأنها باتت منصة مهمة لاستشراف التحديات التي تواجه حكومات المستقبل في المجالات المختلفة، وتطرح الرؤى والآليات الملائمة للتعامل معها، ولعل نظرة سريعة إلى فعاليات الدورة السادسة للقمة تؤكد ذلك بوضوح، فهي تناقش مجموعة من القضايا التي تستحوذ على اهتمام العالم أجمع في الآونة الأخيرة، وتسلط الضوء على خريطة التحديات التي تواجه العالم خلال العام ٢٠١٨، وكيفية تعامل الحكومات معها، سواء فيما يتعلق بإدارة الأزمات الاقتصادية ذات الطابع العالمي، أو فيما يتعلق بتوظيف التكنولوجيا الحيوية في مجال الصحة العامة، كما ستناقش دور الحكومات في بناء رأس المال البشري، ومستقبل التعليم كي يواكب متطلبات التنمية والثورة الصناعية والذكاء الاصطناعي، وغيرها الكثير من القضايا التي ترتبط بشكل وثيق الصلة بمستقبل التنمية في العالم. وفي الوقت ذاته فإن القمة العالمية للحكومات تؤسس لتعاون عالمي غير مسبوق يتصدى للمتغيرات المتسارعة التي تؤثر في أداء الحكومات في المستقبل، وخاصة أنها ستشهد على هامش أعمالها عقد اجتماعات دولية لمنظمات دولية مهمة مؤثرة، كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونسكو والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

ولعل من أهم الفعاليات الرئيسية المصاحبة للقمة هذا العام «ابتكارات الحكومات الخلاقة» التي ينظمها مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، والتي تعرض فيها العديد من الحكومات العالمية مشروعاتها الجديدة وتجاربها المميزة وحلولها المبتكرة لمواجهة التحديات والارتقاء بجودة حياة مجتمعاتها، وهذا لا شك يسهم في تعزيز الحوار العالمي الهادف إلى بناء تصور مشترك لحكومات المستقبل.

ولعل ما يضاعف من أهمية القمة العالمية للحكومات في دورتها السادسة لهذا العام أنها ستطلق دليل الحكومات نحو العام ٢٠٧١، الذي يستشراف معالم رحلة تطوير العمل الحكومي للسنوات الخمسين المقبلة، كما تطلق مؤشر جاهزية الحكومات للمستقبل، وهي بهذا تواكب «مئوية الإمارات ٢٠٧١» التي تم إطلاقها في العام الماضي، وتشكل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى، تتضمن العديد من الأهداف والرؤى الطموحة، كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم وأكثرها تقدماً، بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في العام ٢٠٧١، وأحد المحاور المهمة في هذه المئوية يرتبط بالعمل الحكومي، حيث تشدد المئوية على أن جوهر غايات حكومة الإمارات تحقيق السعادة للمجتمع، من خلال تمكين الإنسان، وضمان الأمن والاستقرار، وتسخير العلوم والتكنولوجيا المستقبلية المتقدمة للارتقاء بجودة حياة الناس، وتقديم أفضل الخدمات بالشراكة مع المجتمع ورواد الأعمال، وتطوير سياسات وتشريعات استباقية تضمن اتخاذ قرارات نوعية تدعم موقع الإمارات كأفضل دولة في العالم.

إن الاهتمام الاستثنائي الذي تحظى به القمة العالمية للحكومات، ومتابعة ما تطرحه من مبادرات ورؤى عديدة تستهدف تطوير منظومة العمل الحكومي، وجعل حكومات المستقبل أكثر قدرة على التعامل مع التحديات المختلفة، والاستجابة لتطلعات الشعوب، إنما يؤكد محورية الدور الذي تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير الشراكات العالمية من أجل بناء تصور عالمي مشترك لحكومات المستقبل، القادرة على الاستفادة من التطورات المستقبلية في مختلف المجالات والقطاعات العلمية والتقنية والطبية والصحية والمجتمعية كلها، وبما يسهم في تحقيق التنمية والسعادة لجميع شعوب العالم خلال السنوات المقبلة.

## طارق رمضان يرتدي قناع اليسار الجذري

\*سعيد ناشيد

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٢/١٢

برع طارق رمضان في التسويق السياسي لقدرته على تمثيل المسلمين أكثر مما نجح في إنتاج فكرة تصلح لأن تقود المسلمين نحو تدين عاقل.

كانت أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين حافلة بالنقاش بين اليساريين الغربيين حول الموقف من الإسلام. لكن المؤكد أنهم يقصدون بذلك الموقف من الإسلام السياسي على وجه التحديد. إن لا يخفى الخلط الواقع في أذهان معظمهم بين الإسلام islam، والإسلام السياسي islamism.

وهو الخلط الناجم لغويا عن كون الإسلام ديانة بدون (ism)، بخلاف سائر الديانات المعروفة. لكنه الخلط الاصطلاحي الذي حاول أن يتسرّب منه أحد أبرز أعضاء رابطة علماء المسلمين، طارق رمضان، لكي يلج إلى دائرة اليسار الجذري في أوروبا، بعد أن سوق لنفسه كصوت "يساري" وسط معتنقي الإسلام في أوروبا، وتحديدا فهو يقصد بدوره معتنقي الإسلام السياسي.

تراءى للكثيرين في تلك الأثناء أن الأمر متعلق بنوع من اليسار الإسلامي الذي سبق أن بشر به حسن حنفي في فترة شبابه، وظن آخرون أن الأمر متعلق بنوع من لاهوت التحرير الذي شهدته أمريكا الجنوبية في سنوات الستين والسبعين من القرن الماضي، وأوحي للبعض بأن الأمر متعلق بنوع من الإسلام الأوروبي الذي لا يشبه إسلام الشرق الأوسط هذه المرة.

أخيرا بعد أن ظهر للمراقبين بأن السقف النهائي لنصوص طارق رمضان أشد انخفاضا مما كانوا يظنون أو كانوا يوعدون به، فقد انتهت تلك الظنون إلى سؤال واحد محدد: ما علاقة طارق رمضان بجماعة الإخوان المسلمين؟ فعلا، فقد لاحظ الجميع انخفاض السقف الاجتهادي لطارق رمضان إبان السنوات الأخيرة مقارنة بالوعد الاجتهادية التي قدمها قبل زهاء عقدين من الزمن.

فهل هو عامل السن الذي أصاب الكثيرين قبله، أم هي انكسارات ما بعد "الربيع العربي" التي دفعت الكثيرين إلى السرعة النهائية التي ستنتهي إلى سقوط الأقنعة، أم أنها غفلة بعض اليساريين الغربيين الذين لم يكتفوا بالخلط بين الإسلام والإسلام السياسي وإنما اعتقدوا، على طريقة علي شريعتي، بأن أدلجة الإسلام قد تجعل منه أيديولوجيا ثورية ضد النظام الرأسمالي العالمي؟

ربما تكون نقطة بداية السجال حول علاقة اليسار الغربي بالإسلام السياسي، مقالة الناشط اليساري البريطاني كريس هارمن التي نشرها عام ١٩٩٤ بعنوان "النبوي والبروليتاريا"، والتي أنهاها بمقولة مدوية ومثيرة للجدل تقول "معهم حين يكونون في المعارضة، وضدهم حين يكونون في السلطة (يقصد الإسلاميين تحديدا)". وهي القاعدة التي يعمل بها كثير من اليساريين في عالم اليوم، سواء في السراء أو الضراء.

للإنصاف أيضا، لقد انقسم اليسار العالمي حول الموضوع انقساما حادا. بل انقسمت جميع تيارات اليسار العالمي، كل تيار على حدة، بدءا من الشيوعيين القدامى، مروراً باليساريين الليبراليين، وانتهاء بالتروتسكيين الجدد. يتعلق الأمر بانقسام بين تقديرات يراهن بعضها على إمكانية ترويض الإسلام السياسي لدعم مناهضة الرأسمالية العالمية وانبثاق نظام عالمي جديد، مقابل تقديرات أخرى ترى أن الإسلام السياسي ليس سوى أداة في يد القوى المناهضة للتغيير والتحرر والتقدم، ولا يمكن لأيديولوجيا قروسطية مغلقة أن تدعم حركات التحرر.

في غمرة ذلك السجال جاء التحاق طارق رمضان بحركة العولمة البديلة إبان مطلع القرن الواحد والعشرين. وهو الأمر الذي ضاعف من حدة السجال اليساري حول مآل الإسلام (الإسلام السياسي) في الغرب.

خلال عام ٢٠٠٣ أصدر طارق رمضان في أسبوعية بوليتيس (مجلة تمثل اليسار الجذري في فرنسا) مقالات بعنوان "تحدي التعددية"، دعا من خلالها رفاقه في حركة العولمة البديلة إلى الانفتاح على المنظمات والمؤسسات الإسلامية، انطلاقا من أعمال مبدأ "التعددية الثقافية والدينية".

والهدف في نظره هو استقطاب المسلمين لأجل ربح معركة مناهضة العولمة الرأسمالية (هل يقصد المسلمين أم الإسلاميين؟). ثم حاول في كتاب أصدره في نفس السنة بعنوان "مسلمو الغرب" أن يعلن عن مبادرات عملية في محاولة البرهنة على وجود تناغم بين قيم الإسلام والقيم الأخلاقية الإنسانية والبيئية لحركة العولمة البديلة، باعتبارها أهم منتدى عالمي للييسار الجذري الحالم بـ"عالم آخر ممكن".

المسألة المنسية في مثل هذا السجال الذي أرهق الجميع ليست التبشير بوجود أو عدم وجود التناغم بين الإسلام والحادثة، بل السؤال الحقيقي هو كيف يُبنى هذا التناغم؟ فالواقع يُبنى ولا يعطى كما قال باشلار يوما.

لكن الرد على مقالات طارق رمضان جاء سريعا من طرف الرئيس الشرفي لمنظمة أطاك برنارد كاصن، في عدد لاحق من نفس الأسبوعية بوليتيس، سيؤكد فيه بأن حركة العولمة البديلة تمارس التعددية بالفعل، وهي ليست في حاجة إلى من يذكرها بذلك، ويستدل على الأمر بكون منظمة أطاك التي هي من أبرز منظمات حركة العولمة البديلة موجودة في دول العالم الإسلامي أيضا مثل المغرب وتونس.

غير أن طارق رمضان لا يقصد تواجد حركة العولمة البديلة بين صفوف المسلمين أو داخل العالم الإسلامي، وإنما يقصد القبول بتواجد الإسلام السياسي داخل صفوف حركة العولمة البديلة.

عموما حين نتحدث عن طارق رمضان يبقى السؤال مطروحا، هل يتعلق الأمر بمسلم يساري أم إسلامي يبحث عن مظلة يسارية؟ ما يجعل الوضع إشكاليا بالفعل أن طارق رمضان الذي عمل في فترة من الفترات مستشارا لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق طوني بليز، هو، لكي لا ننسى، عضو اتحاد علماء المسلمين الذي يتأسسه يوسف القرضاوي، وهو أيضا مدير مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق بقطر، وهو كذلك حفيد مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا، ثم أن أخاه هاني رمضان هو أحد أبرز وجوه الفكر السلفي في بريطانيا.

رغم ذلك لا يجدر بنا أن ننسى بأن اليسار الجذري هو الذي منح لطارق رمضان تأشيرة الدخول إلى الفكر السياسي العالمي من البوابة الفرنسية، وذلك قبل أن يلقي بالسلام الذي امتطاه صعودا نحو العالمية. لا ننسى أيضا الدور الذي لعبه مفكرون يساريون من أمثال آلان غريش في تعبيد الطريق أمام طارق رمضان لا سيما داخل فرنسا والتي كانت في أمس الحاجة وقتها إلى إسلام "أنيق" قادر على تهذيب شباب الضواحي.

وهو الهدف الذي لم يتحقق بل جاءت النتائج عكسية. فرغم الأبواب المفتوحة أمام خطاب طارق رمضان في فرنسا، وأنشطة مراكز التعليم القطرية في بريطانيا، وبعض الشبكات المقربة من حزب العدالة والتنمية التركي في ألمانيا، كانت النتيجة في آخر المطاف مزيدا من الراديكالية في إسلام الضواحي داخل أوروبا برمتها.

غادر طارق رمضان اليسار العالمي الذي كان يمنحه فرصة التماهي مع بعض المفاهيم اليسارية (مناهضة الرأسمالية، حماية البيئة، توسيع الاتحاد الأوروبي)، لكن بقي السؤال: ما الموقف الحقيقي لطارق رمضان من القضايا التي تتعلق بحاجة الإنسان إلى حياة أفضل: الرأسمالية، الجنات الضريبية، البيئة، الحريات الفردية، الإعدام، الشريعة، المساواة في الإرث، التعليم الديني، التعديل الوراثي، مفهوم الإنسان؟

إننا نسأل تحديدا عن الموقف الذي يجب أن يكون حاضرا في كل مؤلفاته وحواراته ومحاضراته، طالما الأمر يتعلق بمفكر وليس برجل سياسي. هل لديه تصور واضح ومتجانس، أم أن دوره أن يتكلم بالأسلوب الذي يحب الآخر سماعه لكي لا يقول أي شيء في الأخير؟

نجح طارق رمضان في تسويق نفسه كداعية إلى إسلام جديد، إسلام أوروبي أحيانا، إسلام إصلاحية أحيانا أخرى، بل حتى إصلاحية راديكالية للمزيد من الإثارة.

لكن هل اقترح فكرة أكثر جرأة من أي فكرة سبق أن اقترحها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والظاهر بن عاشور والظاهر الحداد وعلال الفاسي ومحمد محمود طه وعبدالكريم سروش، وغيرهم من المصلحين الدينيين في العالم الإسلامي؟ أم أن سقفه لن يبدو مرتفعا إلا إذا قارناه بفتاوى ابن تيمية ومحمد عبد الوهاب؟ لقد برع رمضان في التسويق السياسي لقدرته على تمثيل المسلمين أكثر مما نجح في إنتاج فكرة تصلح لأن تقود المسلمين نحو تدين عاقل. وقد كان إصلاح عقول الناس هو المطلوب من شخص يدعي الإصلاح.

أما تفاصيل القضاء بخصوص تهمة الاغتصاب التي رفعتها ضده سلفية سابقة كانت من بين مريديه، وتعمل اليوم ضمن منظمة للدفاع عن "حقوق المسلمات"، فهذا الأمر تتركه للقضاء الفرنسي. لكن للتنبؤ أيضا فقد أثارني عبارة "حقوق المسلمات" لأنها تعني بصريح العبارة الاستعداد للقتل الرمزي للفحولة الأيديولوجية التي عرضت "الجنس اللطيف" للمزيد من الهشاشة الجنسية.

\*كاتب مغربي



## عودة إلى أجواء الاستقطاب الإقليمي

\*د. محمد السعيد إدريس

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٢/١٢

أشياء كثيرة يمكن أن تتغير على المستوى الإقليمي كله، إذا استطاعت سوريا أن تغير فعلاً قواعد الاشتباك مع إسرائيل، وعندها سيكون بمقدورها أن تنجح فيما نجح «حزب الله» في تحقيقه من توازن للردع مع إسرائيل منذ حرب عام ٢٠٠٦. فعلى الرغم من الفجوة الهائلة في «توازن القوة» لصالح إسرائيل مع «حزب الله»، إلا أن «حزب الله» استطاع أن يفرض معادلة جديدة لـ «توازن الردع». فإسرائيل تدرك جيداً أنها يمكن أن تدفع أثماناً فادحة إذا هي شنت حرباً على لبنان، ربما لا تقل عن الأثمان التي سوف يدفعها لبنان. سوريا يمكنها الآن أن تفرض هذه المعادلة، إذا اعتبرنا ما حدث يوم السبت الماضي مجرد بداية لقواعد اشتباك جديدة مع إسرائيل، تقول إن أي عدوان إسرائيلي على سوريا سيواجه برد مماثل.

فنجاح الدفاعات الجوية السورية في إسقاط طائرة إسرائيلية من طراز «إف ١٦» رداً على عدوان جوي إسرائيلي على قواعد عسكرية سورية، في بادئة هي الأولى من نوعها، وبالذات استخدام الصواريخ السورية المتطورة للرد على الغارات الإسرائيلية يحمل مؤشرات مهمة لتحقيق ذلك. ويفاقم من مخاطر مثل هذا التحول إصرار إسرائيل على تصوير ما حدث في الأجواء السورية يوم السبت الماضي على أنه «أكثر من مواجهة وأقل من حرب»، وأنه «يوم قتال مع إيران» وتحذير «غرفة حلفاء سوريا» أي إيران من أن «أي اعتداء جديد على سوريا سيشهد رداً قاسياً وجدياً»، ما يعني أن «الحرب الإقليمية» باتت محتملة.

خطورة ذلك تتضاعف بسبب أنه يحدث بموازاة ما يجري ترتيبه أميركياً من إعداد لإعلان مشروع ترامب لتصفية القضية الفلسطينية لصالح المشروع الإسرائيلي في فلسطين وبالتزامن مع التصعيد الإسرائيلي ضد لبنان براً والشروع في بناء جدار أسمنتي عازل بين الكيان ولبنان يقضم، في بعض المواقع مساحات من الأراضي اللبنانية، وبحراً بالتصدي للحقوق اللبنانية المشروعة في استثمار «المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان» بادعاء ملكية «البلوك رقم ٩» من هذه المنطقة، وتتضاعف الخطورة أنها تحدث بالتزامن مع ما تقوم به الولايات المتحدة من تصعيد ضد روسيا في سوريا وبالذات في منطقة شرق الفرات التي تتجه واشنطن لفرضها «منطقة نفوذ أميركي»، هذا التصعيد الأميركي بدأ بسعي واشنطن لتمكين حلفائها في سوريا: حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وأذرعه العسكرية «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) و«وحدات حماية الشعب» من تأسيس منطقة حكم ذاتي شمال سوريا تتحول مستقبلاً إلى كيان كردي مستقل من شأنه فرض خيار التقسيم على نحو ما أشار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، عبر إنشاء واشنطن ما سمته بـ«قوات أمن الحدود» قوامها ٣٠ ألف مقاتل مدعومة بقوات وأسلحة وعتاد حربي أميركي و٨ قواعد عسكرية أميركية منتشرة في ثلاث محافظات تقع كلها في المنطقة المعروفة بـ«شرق نهر الفرات» القريبة من الحدود السورية - العراقية، وامتد التصعيد الأميركي ضد روسيا بالعودة إلى سياسة تسليح المعارضة السورية بأسلحة متقدمة، ربما يكون منها الصاروخ المحمول على الكتف الموجه حرارياً الذي أسقط الطائرة «السخوي- ٢٥» الروسية المتطورة يوم ٣ فبراير الحالي والذي يرجح البعض أن يكون من طراز «ستينجر» الأميركي، لكن هذا التصعيد الأميركي بلغ ذروته يوم الخميس الماضي بالعدوان الأميركي الجوي والصاروخي على قوات شعبية موالية للجيش السوري كانت قد دخلت في اشتباكات مع الميليشيات الكردية

الموالية للأمريكيين في محافظة دير الزور، وأدى هذا العدوان الأمريكي إلى قتل أكثر من مائة عنصر من تلك القوات السورية.

تفسير الأمريكيين لهذا العدوان يؤكد خطورة الواقع التقسيمي الفعلي للأراضي السورية. فقد برر الأمريكيون عدوانهم بأن «قوات موالية للنظام السوري شنت هجوماً، لا مبرر له، ضد مركز لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) شرق نهر الفرات في محافظة دير الزور الحدودية مع العراق»، وأشار ناطق عسكري أمريكي إلى أن عناصر من القوات الأمريكية في مهمة «استشارة ودعم ومرافقة» كانت متمركزة مع «قوات سوريا الديمقراطية» حين وقع الهجوم، ووصف العدوان الأمريكي بأنه «دفاع عن النفس». كما فسر مسئول أمريكي هذا العدوان بأن دمشق تريد استعادة حقول النفط والغاز المتركة في محافظة دير الزور من الكرد.

رد الفعل الروسي كان إدانة كاملة لهذا العدوان وللوجود العسكري الأمريكي غير الشرعي في سوريا، لكنه، وفي ذات الوقت كان مأساوياً لأنه كشف الواقع الميداني الشديد المرارة الذي قد يؤسس لتقسيم سوريا من خلال واقع تقسيم النفوذ بين الأمريكيين شرق نهر الفرات والروس غرب النهر. حيث انتقدت وزارة الدفاع الروسية القوات الموالية للجيش السوري التي هاجمت قوات سوريا الديمقراطية شرق نهر الفرات دون تنسيق مسبق مع الحلفاء الروس، لكن الأهم هو إعلان الجانب الروسي أنه «ملتزم تماماً بالاتفاقيات الضمنية مع الجانب الأمريكي فيما يخص نهر الفرات كخط فاصل بين القوات النظامية (الجيش السوري) والقوات الحليفة لها غرب النهر، وبين قوات سوريا الديمقراطية شرق النهر».

إقرار الروس بهذه «التفاهات» مع الأمريكيين قد لا يعني قبولهم بها، لأنهم يؤكدون حرصهم دائماً على إخراج الأمريكيين من سوريا وفضح أسباب وخلفيات هذا الوجود العسكري الأمريكي ووصفه بأنه «أطماع أمريكية في نفط سوريا وإيواء وتوظيف لـ «داعش» لأداء أدوار ووظائف تخدم مصالح واشنطن وحلفائها»، على نحو ما جاء على لسان المندوب الروسي في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي الذي اعتبر العدوان الأمريكي «جريمة»، وقال إنه أخبر الأمريكيين بأن «وجودهم في سوريا غير قانوني، وأن أحداً لم يدعهم إلى هناك».

التصعيد الأمريكي من شأنه أن يدفع إلى تصعيد روسي موازٍ إذا أخذنا في الاعتبار تعليق روسيا على الاشتباكات العسكرية الإسرائيلية- السورية الأخيرة وتشديدها على ضرورة احترام سيادة سوريا، وتحذيرها من استهداف مقاتليها في سوريا، وردود الفعل الإيرانية التي لا تقل تشدداً، وهذا كله من شأنه أن يفاقم من خطورة الأحداث في سوريا، وربما تكون القمة الثلاثية المقترحة بين رؤساء روسيا وإيران وتركيا المتوقع انعقادها في اسطنبول مدخلاً لتفاهات جديدة تأخذ في اعتبارها احتمالات سقوط المعادلات القديمة وفرض معادلات جديدة يمكن أن تغير من مسار الصراع الإقليمي وتحالفاته وفرض أجواء استقطاب إقليمي جديد ليس على النحو الذي كان يتهدد المنطقة بين «حلف سني» و«هلال شيعي» ولكن استقطاب جديد له أبعاده الاستراتيجية وأهدافه الاقتصادية وواشنطن وموسكو أبرز وأهم أطرافه.

## ثقافة الاستبداد

\* محمد عصمت

صحيفة (الشروق) المصرية : ٢٠١٨/٢/١٣

قد يكون د. عبدالمنعم أبو الفتوح رئيس حزب مصر القوية تجاوز ما يسميه المحسوبون على النظام كل الخطوط الحمراء في انتقاداته اللاذعة للرئيس عبدالفتاح السيسي ولكل السياسات التي ينفذها، خلال الحوار الذي أجرته معه منذ ثلاثة أيام قناة الجزيرة القطرية، للدرجة التي دفعت بأحد المحامين لتقديم بلاغ ضده للنائب العام مطالبا بإحالة لمحكمة الجنايات بعدة تهم خطيرة منها الإساءة للقضاء والتشكيك في أحكامه، والتطاول على رئيس الدولة، بالإضافة إلى استقوائه بالخارج واستدعائه للتدخل في الشأن المصري، وهي التهمة التي قد تؤدي به لحبل المشنقة.

صحيح أن أبو الفتوح استخدم عبارات حادة في نقده للرئيس، خاصة فيما يتعلق بمناخ الحريات الذي يضيق بأي صوت معارض، وبانتخابات الرئاسة التي تجري وكأنها استفتاء نتاجه معروفة سلفا، وبالسياسات الاقتصادية التي أفقرت غالبية المصريين، لكنه لم يتجاوز حقه الذي كفله الدستور في التعبير عن رأيه، ولم يوجه أي إساءة شخصية للرئيس، وحتى الذين هاجموه لتعامله مع «الجزيرة» لم يسألوا أنفسهم أولا: هل تجرؤ أي فضائية مصرية على مجرد التفكير في استضافته وإجراء حوار معه يعبر فيه عن آرائه بصراحة؟!

قد نتفق أو نختلف مع بعض أو مع كل ما قاله أبو الفتوح، لكن الذي يجب أن نتفق عليه هو أن الحجر على أي صوت معارض هو انقلاب كامل متكامل على الدستور وعلى الشرعية، وهو الذي يستدعي تقديم المطالبين بهذا الحجر إلى المحاكمة بتهمة الانقلاب على نظام الحكم وهدم الدولة بل وبالخيانة العظمى أيضا، فالدستور هو الذي يحدد ويؤسس شرعية النظام الحاكم، وهو الذي يحدد شكل الدولة ويحفظ شرعيتها.

والأكثر من ذلك، أن روح ونصوص الدستور تضمن للمعارضين إبداء آرائهم بكل حرية، بل تعطي لهم كل الحق في السعي نحو تبادل السلطة، ونقد الحكام والحق في تغييرهم بالطرق السلمية، وهو ما يعني أن من ينتقد الرئيس السيسي إنما يمارس حقه الدستوري باعتباره مواطنا صالحا، لا ينبغي أن تطارده اتهامات العمالة أو الأخونة أو الاستقواء بالخارج، ولا أن يخضع لملاحقات أمنية أو قضائية.

منذ أكثر من ٦٠ عاما ونحن نعتبر الدستور مجرد ديكور سياسي، نستوفي به الشكل الاحتفالي بالدولة العصرية، لكننا نضع نصوصه على الرف، ونخلق روحه بممارسات قمعية، ولا نحترم القيود التي يضعها على صلاحيات الرئيس والسلطة التنفيذية، حتى وصلنا في نهاية الأمر إلى دولة مشوهة وظيفيا وديمقراطيا، تاهت المعالم الفاصلة بينها وبين نظام الحكم.

الثقافة الأبوية لم تعد تصلح إلا لحكم جمهوريات الموز، ولم تعد تجدي إلا في مجتمعات العبيد التي يحكمها المستبدون، ومع ذلك فل هذه الثقافة حضورها القوي في ثنايا مجتمعنا، أي محاولة لهدمها تثير فزع الكثير من المصريين أكثر مما تثير فزع السلطة نفسها للعديد من الأسباب ربما يأتي على رأسها يد الأمن الخشنة التي تتجاوز روح القانون في التعامل مع المواطنين.

ما يقوله أبو الفتوح أو حمدين صباحي أو خالد علي أو حازم حسني وغيرهم من رجال المعارضة هو موجة جديدة سبقتها موجات عديدة طوال السنوات الستين الماضية لهدم هذه الثقافة، ينبغي أن نحتفي بها ونقف معها من أجل تأسيس عقلية سياسية جديدة تحكم مصر بحرية وعدالة، لا أن نجعلهم فرائس تنهش لحومهم طيور الظلام وأنصار القهر والاستبداد!

# مطلوب من حكّام المنطقة أن يتعلموا درسا في كرامة الشعوب من الرئيس الفلبيني

\*د. كاظم ناصر

صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/٢/١٣

تم العثور على جثة الخادمة الفلبينية يوانا دانيلا ديما فليس التي كانت تعمل في دولة الكويت في داخل ثلاجة تجميد بعد عام من قتلها، وأثبتت التحقيقات أنها قتلت على يد رجل لبناني وزوجته السورية اللذان غادرا البلاد بعد ارتكابهما الجريمة. ملايين الخادِمات الفلبينيات والسريلانكيات والهنديات والاثيوبيات والاندونيسيات الخ. يعملن في الدول العربية، وخاصة الدول الخليجية في ظروف صعبة، وبرواتب متدنية قد لا يحصلن عليها في الأوقات المحددة، ويطرذن من أعمالهنّ ويسفّرن إلى بلادهن بطريقتة تعسفية حسب رغبة الكفيل، ويتعرّض بعضهن لاعتداءات جسدية وجنسية وأحيانا للقتل.

يوجد في دولة الكويت ٢٥٠ ألف فلبيني وفلبينية يعمل معظمهم كخدم في البيوت، وكانت الفلبين قد أوقفت ارسال عمالتها إلى الأمانة الخليجية في شهر يناير الماضي بسبب سلسلة من الاعتداءات والوفيات التي تصفها الحكومة الفلبينية بالمريبة.

الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي عبر في مؤتمر صحفي عقده يوم الجمعة ٩ - ١ - ٢٠١٧ عن أسفه وغضبه لمقتل "ديما فليس" وعن رفض بلاده للاعتداءات على المواطنين الفلبينيين وإهانتهم، وقال إنّه يريد خروجهم من الكويت في أسرع وقت ممكن، وطلب من وزارة العمل في بلاده أن تنسّق مع شركات الطيران الفلبينية لتوفير رحلات جوية مجانية مباشرة وفورية على حساب الدولة الفلبينية خلال ٧٢ لكل الفلبينيين الذين يرغبون في العودة الى بلادهم. دوتيرتي بوقوفه إلى جانب أبناء شعبه يذكّرنا بالمعتصم، وبحرص القادة المخلصين على مواطنيهم واستعدادهم الدائم لحمايتهم والمحافظة على حقوقهم ومعاملتهم بكرامة تليق بهم كبشر.

في وطننا العربي الذي ينزف دما ويعاني من الجوع والدمار، توجد ملايين النساء الثكالي اللواتي يصرخن.. وامعتصماه..، فلا يجدن المعتصم، ولا عبد الناصر، ولا دوتيرتي لأنّ الحاكم العربي الحالي لا علاقة بقيم هؤلاء القادة الرجال ولا بالإسلام، ولا بأي دين أو قيم أخلاقية" لقد تربى هذا الحاكم على الذل وفرضه على شعبه، وقبله كثمّن لحمايته واستمراره في الحكم.

العرب لا قيمة لهم في أوطانهم" إنهم يهانون وتمارس ضدّهم التفرقة العنصرية في دول عربية واجنبية، ويتعرّضون للمقتل العمد والاعتداءات السياسية في بلادهم وفي الخارج، والحاكم العربي "يطنّش، وعندما تقع جريمة يقتصر رده على تصريح كاذب الهدف منه تضليل الشعب يقول فيه "بانه لن يسمح لهذه الجريمة أن تمرّ دون عقاب"، لكنّها تمرّ كما مرّ غيرها دون عقاب، وتموت القضية وتدفن مع صاحبها، وينسى الشعب الفقيد "ولا من شاف ولا من دري" كما يقول الفلسطينيون!

لقد أصبح الانسان العربي رخيصة إلى درجة أنّه عندما يقتل لا يهتم بموته أحد، ولا يحرك الحاكم العربي ساكنا وتضيع القضية، أما إذا قتل إسرائيليا، أو أمريكيا، أو يابانيا، أو استراليا إلخ. في الوطن العربي فإن العالم يهتّن، ويعتذر الحاكم العربي، وتفرض عليه التسوية التي تريدها دولة القتل، ويدفع الملايين إرضاء لدولة القتل وورثته. دول العالم القوية التي تحترم نفسها تهتم بمصير مواطنيها، وتحافظ على كرامتهم وتحميهم، وتنتقم لهم من المعتدين عليهم وتحصل على حقوقهم" وفي الوطن العربي يقتل المواطن، ويمشي القاتل في جنازته ويعرّي فيه، والشعب يتفرّج، والحاكم يعتذر للقاتل على جريمته، وأحيانا يقبض الثمن!

# فوكوياما: متى تموت «نهاية التاريخ»؟

لقد فهموا نظريتي خطأ!

وكالة ساسة بوست البحثية: ٢٠١٨/٢/١٧

**الحسيني محمد:** الجملة «نهاية التاريخ» كان المعني بها الغاية منه لا نهايته، ما هي غاية عملية التقدم أو الحداثة؟

في محاولة لشرح نظريته الأشهر وتناول ما استُجدّ عليها، نشر الفيلسوف الأمريكي فرانسيس فوكوياما تسجيلاً صوتياً (بودكاست)، نشره حساب مركز تطور الديمقراطية وحكم القانون التابع لجامعة «ستانفورد»، والذي يديره فوكوياما. ويحاول في هذا التسجيل التطرق للتحديات التي تواجه نظرية «نهاية العالم»، وتحديد ما إذا كانت تنطبق على واقعنا اليوم. وفيما يلي ترجمة لحديثه:

هناك سؤال لطالما سألني إياه الناس منذ عام ١٩٨٩، ألا وهو: ماذا حدث لنهاية التاريخ؟ ألم تبطل نظريتك عندما حدث الأمر الفلاني؟ ويقصدون عادة الأحداث التي تظهر في الأخبار وعلى التلفزيون، الأحداث السياسية الدولية الكبرى. من يسأل هذا السؤال عادة هم أشخاص لم يستوعبوا المفهوم الأصلي لـ«نهاية التاريخ»، ولم يقرأوا كتابي «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» المنشور عام ١٩٩٢. لذا، هدفي من هذا التسجيل الصوتي هو تفسير هذه النظرية، وشرح ما كنت أقصده، وما تغير في تفكيري منذ حينها. بالطبع، من الغريب أن مسار التاريخ خلال ٣٠ عاماً تقريباً لم يؤدّ للتطور الذي كنت أظن أنه سيحدث وقتها. لكن، من المهم أن نفرّق بين النقد العقلاني والنقد السخيف أو المبني على مفاهيم خاطئة.

أبدأ بالحديث عن عنوان مقالي الأصلي «نهاية التاريخ؟ – The end of History»، الذي نشر في مجلة ناشونال إنترست، في صيف عام ١٩٨٩. كلمة «التاريخ – History» التي ذكرتها تبدأ بحرف «كابتال»، وأقصد بها ما قد يسميه الناس اليوم التطور أو الحداثة. والجملة «نهاية التاريخ»؟ كان المعني بها الغاية منه لا نهايته، ما هي غاية عملية التقدم أو الحداثة؟

لم يكن تعبير «نهاية التاريخ» من اختراعي، فقد استخدمه للمرة الأولى الفيلسوف الألماني العظيم جورج فيلهلم فريدريك هيغل. كان هيغل أول فيلسوف تاريخاني، أي أنه يعتقد باستحالة فهم التاريخ أو المؤسسات البشرية دون فهم تطورها على مر التاريخ. اتبع كارل ماركس نفس طريقة تفكيره، وقدم نسخته من «نهاية التاريخ»، والتي ربما تكون النسخة الأشهر من النظرية. كان طرح ماركس أن المجتمعات البشرية تنمو وتتقدم من مجتمعات بدائية غير مفيدة إلى أن تصبح مجتمعات برجوازية، وكانت نهاية التاريخ في رأيه هي اليوتوبيا الشيوعية، كان هذا ما يأمله ماركس ويتنبأ به.

أما الطرح البسيط الذي قدمته فكان أن نهاية التاريخ التي توقعها ماركس لم تبدُ محتملة في عام ١٩٨٩، لم نكن لنحظى أبداً بهذه اليوتوبيا الشيوعية. وكان ميخائيل جورباتشوف يقود الاتحاد السوفيتي لقبول المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية عن طريق حركتي «بيرسترويكا» و«جلاسنوست». لذا، فإن نهاية التاريخ – إن تحققت – لم تكن لتغدو شيوعية، بل مزيجاً من الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق.

ظهرت فكرة نهاية التاريخ مجدداً في الثلاثينيات والأربعينيات على يد أليكساندر كوجيف، وهو فيلسوف روسي فرنسي، تزعم مؤتمراً فكرياً قد يعدُّ من أهم المؤتمرات في القرن العشرين. أقيم المؤتمر في باريس وشهد حضور منارات فكرية عديدة من فترة ما بعد الحرب مثل: ريمون كينو، وجورج باطاي، وموريس مورلي بونتييه، وجاك لاكان، وريمون آرون، وإريك فويجلن. كان كوجيف يقول إن مضمون نهاية التاريخ التي كتب عنها هيغل صحيح، بل وأكد أن التاريخ انتهى في ١٨٠٦، إبان معركة «بيننا» التي هزم فيها نابليون المملكة البروسية. وما يسترعي الانتباه أن هذا التأكيد أتى في الليلة التي سبقت بداية الحرب العالمية الثانية، بعد بداية عنيفة للقرن العشرين شهدت الحرب العالمية الأولى، وموت الملايين من البشر، والثورة البلشفية، وبوادر الثورة الصينية، وتحرير أغلب دول العالم الثالث – كما تسمى الآن – من الاستعمار.

كان كلامه يبدو منافياً للعقل في ظاهره، لكن عندما يُصدرُ مفكراً لامعاً مثل كوجيف تصريحاً غير معقول فعلياً أن نفكر فيما وراء الظاهر من كلامه. كان كوجيف يتهكّم، ليشير بطريقةٍ ما إلى حقيقةٍ مهمّةٍ هي أن العالم لم يتقدّم بشكلٍ حقيقيٍّ منذ وضع مبادئ الثورة الفرنسية أو النظام السياسي الذي بُني على المبدئين المتراطيين «الحرية والمساواة»، وهما مبدأ السياسة الحديثة، وأن كل الاضطرابات التي حدثت في القرن العشرين عامّةً أو في الولايات المتحدة منذ ١٨٠٦، كانت في حقيقتها عملية انتقال هذه المبادئ من المناطق الأكثر تحضراً للمناطق الأخرى من العالم.

ما كتبت عنه في مقالي المنشور عام ١٩٨٩ لم يكن أمراً جديداً تماماً، وربما كان كوجيف وهيجل محقّين. ربما تكون المبادئ الأساسية للمجتمعات الحديثة قد وضعت منذ مائتي عام، وما نراه الآن هو مجرد تطبيق لهذه المبادئ في دولٍ مختلفة في أنحاء العالم. وربما كانت الإصلاحات التي تحدثت عنها في الاتحاد السوفيتي والصين تعني أننا لن نصل أبداً للاشتركية، ولن نصل لهذا المستوى العالي من المجتمعات الإنسانية، وأن ما شهدناه وقتها هو أقصى ما يمكننا الحصول عليه. كان هذا أساس فكري.

كانت جماعة النقاد الماركسيين إحدى جماعات النقد التي لم تخطئ فهم مضمون طرحي أبداً. كان الناس يعون ما قلته حول نهاية التاريخ في اللقاءات التي تعقد في كوبا والاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى، وفهموا أن هذا هو التحدي الأساسي الذي يواجه معتقداتهم حول مسار التاريخ. كنت أعمل محطاً سياسياً في مؤسسة راند عندما كتبت مقالي في شتاء ١٩٨٨ / ١٩٨٩، وكنت أدرس السياسات الداخلية للاتحاد السوفيتي. كان جورباتشوف قد ألقى وقتها خطاباً قال فيه: «إن جوهر الشيوعية هو المنافسة». بعدما سمعت هذه الجملة، استدعيت أحد أصدقائي الذين يفهمون هيجل وقال لي: «إن كان هذا ما يقوله جورباتشوف، فنحن قطعاً في نهاية التاريخ».

أما المصدر الأصلي لمقالي، فكان مجموعة محاضرات نظّمها معلمي السابق آلان بلوم في ذلك الشتاء، من خلال لجنة الفكر الاشتراكي في جامعة شيكاغو. كان المنظور العام لهذه السلسلة هو «انحدار الغرب»، وطلب مني أن ألقى محاضرة فيها، وأجبت بأنني أملك محاضرة مناسبة، إلا أن موضوعها هو «انتصار الغرب» لا انحداره. ألقى محاضرتي، وبعدها ببضعة أشهر زارني أوين هاريس رئيس تحرير مجلة جديدة تدعى «ناشونال إنترست». كان يعرض عليّ أفكاراً لمقالات، فأخبرته عن هذه المحاضرة ووافق على نشرها. أما باقي القصة فمعروف سلفاً.

لم يكن الطرح الذي تضمّنه مقالي يعني أن الديمقراطية أصبحت - فجأة - السمة الأساسية للعالم أو أنها ستنتشر في كل مكان بالضرورة، كما لم أقصد أن الأحداث السياسية ستتوقف بأي شكل. ما كنت أقوله هو أنه لا يبدو أن هناك أي بدائل أسمى يمكن أن يتطور العالم في اتجاهها. ونظرية التاريخ التي طرحتها في كتابي «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» كانت نسخة ضعيفة من نظرية الحداثة، مثلما كنت أسميها في ذلك الوقت. أما النسخة القوية من هذه النظرية فكانت هي النموذج المسيطر على مجتمع العلوم الاجتماعية في الخمسينيات والستينيات، وكانت تقول بأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للحداثة هي جميعها ضمن نفس عملية التطور، وأنها تدعم بعضها البعض" فكلما صارت المجتمعات أغنى أصبحت أكثر انفتاحاً وأكثر ديمقراطية.

لم يعد الدفاع عن وجهة النظر هذه ممكناً بسبب نقد كتبه صامويل هنتنجتون في كتابه «النظام السياسي لمجتمعات متغيرة» المنشور في عام ١٩٦٧، ويقول هنتنجتون إن الجوانب السياسية والاقتصادية للحداثة غالباً ما تتعارض. فإن كان هناك نموذجان اجتماعيان سريعاً النمو بحيث يفوقان معدل التطور السياسي، فإن النتيجة لن تكون مجتمعاً ديمقراطياً سعيداً، بل سينعدم الاستقرار. في السنين اللاحقة، ركز هنتنجتون على قضيةٍ أخرى هي الثقافة، وقال إن المجتمعات لن تتقارب بمرور الوقت بل ستبقى عالقة في أفقها الثقافي الموجود من قبل.

يعد محرك الحداثة الذي تحدثت عنه في كتابي نسخة ضعيفة من هذه النظرية، فقد تركت مجالاً للصدفة والمسؤولية البشرية، لم يكن هناك ما هو حتمي أو محدد مسبقاً. رغم ذلك، قلت بأن الحداثة هي عملية متكاملة، ولم يختلف شكلها كثيراً عند تطبيقها على ثقافات مختلفة. يعود السبب في هذا إلى التكنولوجيا، أو ما أسميه

بـ«الآلية». على مر التاريخ، رسمت الأشكال السائدة من التكنولوجيا حدود احتمالات الإنتاج. وكان للمنظمات الاقتصادية المسيطرة وقتها تأثير كبير على المنظمات الاجتماعية، وشكلت في النهاية طبيعة السياسة أيضاً. على سبيل المثال، كتبت تكنولوجيا الفحم والصلب والصناعات الكبيرة نهاية النظام الزراعي الموجود، وجلبت التمدن ومستويات أعلى من التعليم. وعلى النقيض، أنهت المراحل الأولى من الثورة المعلوماتية احتكار مؤسسات هرمية - مثل الدولة - للمعلومات، وجعلت الاحتكار الأفقي ممكناً أكثر. بمعنى آخر، كانت مناسبة أكثر لعملية الديمقراطية. تخلق المستويات المرتفعة للدخل طبقة وسطى، وتصبح هذه الطبقة مهتمة بالمشاركة في الشأن السياسي إن استمرت الأمور كما هي. هذا ما يفسر الارتباط - القوي نسبياً - بين أن تكون الدولة غنية وأن تكون ديمقراطية. كان صعود دول شرق آسيا أوضح مثال على النمو الاقتصادي الذي يؤدي للتحوّل الاجتماعي، حيث انتشرت الصناعة في المنطقة من اليابان إلى كوريا إلى تايوان وحتى الصين. وفي كل حالة، أدى التحوّل الاجتماعي الذي جلبته هذه العملية إلى التقارب مع الدول الغربية التي مرت بنفس الأمر في أجيال سابقة. وشهدت هذه الدول تحوّلًا كبيراً في الكتلة السكانية من الريف إلى المدن، واستثمارات أكبر في تطوير التعليم والمهارات، ونمو طبقة متوسطة متمدنة وطبقة عمالية معقدة، تعتمد كل منهما على الأخرى.

حدث تقارب سياسي أيضاً في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. تحوّلت كل دولة للديمقراطية الليبرالية بمرور الوقت، وكانت كوريا وتايوان قد تحوّلتا بمجرد انتقالهما من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية متمدنة في الثمانينيات. لكن هذا لم يكن نمطاً عاماً، فمعدّل الدخل في سنغافورة أعلى من الولايات المتحدة، لكنها تحتفظ بنظام انتخابي ليبرالي سلطوي، ووصلت الصين الآن لمعدلات دخل تقارب نفس المعدلات في كوريا وتايوان في الثمانينيات، إلا أنها سارت في الاتجاه المعاكس تحت قيادة شي جين بينج لتصبح ديكتاتورية أكثر قمعاً.

رسمت الصورة التي قدمتها عام ١٩٩٢ بناء على عدد من المعطيات، لكنني استوعب حالياً أجزاء عدة كانت مفقودة من هذه الصورة، أكثر مما كنت أستوعب وقتها، ولا أقصد هنا الاستثناء الصيني الذي سأتناوله لاحقاً. في البدء، كان عليّ السؤال: كيف يبدأ النمو الاقتصادي أصلاً؟ فصعود السلم يتلوه بالضرورة تبعات سياسية واقتصادية، لكن الفقر يسيطر على أنحاء عدة من العالم، دون وجود أمل حقيقي في أن تتبع هذه الدول المسارات التنموية لكوريا واليابان والصين. ويرجع سبب أن هذا النمو لم ينتشر أكثر عالمياً لغياب المؤسسات، وتحديدًا غياب الدولة الحديثة. ركزت نظريتي السابقة على الديمقراطية، ولم تسلط الضوء بما يكفي على أهمية وجود دولة مؤسساتية قبلها، لتحافظ على النظام الاجتماعي وتوفير الخدمات العامة الأساسية.

الطريق إلى هذه الدولة الحديثة - أو كما أسميته لاحقاً «الطريق إلى الدنمارك» - هو مهمة من البناء السياسي أصعب بكثير من الوصول للديمقراطية الانتخابية. أكثر من ١٠٠ دولة قد تصنف اليوم على أنها ديمقراطية انتخابية، بما في ذلك دول مثل العراق وأفغانستان، لكن على الأغلب، يمكن لبضع عشرات فقط من هذه الدول أن توصف بأنها دولة حديثة فعلاً. كان سبب نجاح دول شرق آسيا في النمو الاقتصادي بهذا الشكل خلال الجيلين السابقين، هو أنها بنت دولاً حديثة قبل مواجهتها مع الغرب، ولم تحتاج لإنشاء المؤسسات التي ذكرناها سابقاً خلال عملية التطور. أما في أجزاء أخرى من العالم مثل جنوب الصحراء الأفريقية - حيث لم تنشأ الدول الحديثة فيما قبل الاستعمار - فكان الطريق نحو النمو الاقتصادي أصعب كثيراً لعدم وجود الإطار المؤسسي المطلوب لتحقيق النمو. وهو ما يثير تساؤلاً حول منشأ الدولة الحديثة، كنت قد تجاهلته تماماً في كتابي. حاولت أن أتدارك الأمر في سلسلة من كتابين بعنوان «النظام السياسي»، وتستقصي نشأة الدول في المجتمعات القبلية، ثم تحولها من دول قديمة إلى دول حديثة. وإن كان هناك آلية ما لهذا الأمر، فستكون المنافسة العسكرية. فالدول أقوى من المجتمعات القبلية، والدول الحديثة أقوى من دول الفرد الواحد. ولذا فإن سعي المجتمعات المستمر للإحساس بالأمان يقودها إلى اعتبار الكفاءة والحكم المؤسساتي أساس مبادئها التنظيمية. ارتبطت هذه الفرضية التي تقول بأن: «الدولة تصنع الحرب، والحرب تصنع الدولة» بعالم الاجتماع تشارلز تيلي، ولا يعد هذا شرطاً ضرورياً ولا كافياً لشرح وجود الدولة في أي بلد. يحتاج الأمر للأخذ باعتبارات أخرى مثل البيئة والجغرافيا والمعتقدات الدينية وما إلى ذلك. كل هذا يجعل النظرية أكثر تعقيداً، وأكثر فوضوية.

ترتبط المشكلة الثانية فيما نشرته عام ١٩٩٢ بهشاشة الدولة الحديثة بشكل كبير. فكما يمكن للدول الحديثة أن تنمو بعد أن كانت أقل تطوراً، يمكن أن تضمحل أيضاً أي أن الأنظمة السياسية الحديثة يمكن أن تنتكس لتصبح

أقل حداثة. إن المشكلة الأساسية للدولة الحديثة هي أنها غير طبيعية تماماً. بنيت الدولة الحديثة على الكفاءة وإلغاء شخصنة السلطة، أي أنه لا يجب أن تختار مسؤولاً من أقاربك أو أصدقائك لانتخابه. لكن اجتماعية البشر تعمل بشكل مختلف وتميل لاختيار الأصدقاء والأقارب، فأصبح هناك دافع مستمر لعودة الشخصنة في الحكم، وهو ما يسمى بالفساد السياسي أيضاً. ويكون الدافع أقوى عند النخبة السياسية، التي تسعى إلى تحويل سلطتها وثروتها إلى مزايا خاصة باستيلائها على الحكم. وسميت هذه العملية «دولة الفرد الواحد الجديدة» - Fe-patrimonialization» في كتب «النظام السياسي».

وظهرت في كل نظام سياسي حاول إنشاء دولة حديثة، فقد حدثت في نهاية حكم سلالة هان في الصين، وفي نهاية «النظام العسكري الاستعبادي» في الدولة العثمانية، وكذلك في النظام الفرنسي القديم، الذي بدأ تقليد تولي المناصب بالرشوة. يشبه هذا ما يحدث في الولايات المتحدة اليوم، إذ تستغل مجموعة من الطبقة العليا نظام «الرقابة والتوازن» لتعطيل السياسات التي تتعارض مع مصالحها، ما يؤدي لشلل سياسي تام.

أما المشكلة الثالثة في نظرية «نهاية التاريخ»، فترتبط جزئياً بمشكلة التآكل السياسي. إذ إن هناك قناعة منتشرة في العديد من الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة بأن النخب الموجودة طوّعت النظام لمصالحها، وهو ما رسّخ أن النظام السياسي غير كاف للتخلص منهم. يؤدي الركود السياسي الناتج عن هذا الأمر إلى المطالبة بزعيم قوي يستطيع مواجهة الطبقة العليا، حتى إن كان هذا يعني تجاهل الإطار المؤسسي الذي تقوم عليه الديمقراطية الليبرالية. ارتبط الركود السياسي بالضغوط الاقتصادية التي تعاني منها الطبقتان القديمتان: المتوسطة والعامة. اللتان نالتا استقراراً وظيفياً في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، واللتان شهدتا أيضاً تراجعاً في أجورهم وأوضاعهم الاجتماعية في العقود الأخيرة. أدى هذا لبزوغ حركة شعبية جديدة تعادي المؤسسات في العالم الديمقراطي، مثل فيكتور أوربان ويوريسلاف كاتشنسكي في المجر وبولندا، وماري لوبين في فرنسا، ومؤيدي «بركسيت» في بريطانيا، وبالطبع، دونالد ترامب في الولايات المتحدة.

رابع مشكلة في فرضية عام ١٩٩٢، هي مشكلة أشار إليها هنتنجتون في كتابه «صراع الحضارات». ويقول هنتنجتون بأن الليبرالية الديمقراطية هي من منتجات الثقافة الغربية، وأنها ليست جزءاً حتمياً من عملية الحداثة العالمية. ولهذا، كانت الصين أكبر التحديات لسردية «نهاية التاريخ».

من بين كل الدول غير الليبرالية وغير الديمقراطية التي مثلت تحدياً للطرح، كنت أعتبر الصين التحدي الأكبر من البداية. يشار أحياناً للإسلام السياسي على أنه منافس آخر لها، لكنني أيقنت مؤخراً أن المجتمعات التي تحكمها الشيوعية الإسلامية لن تصل أبداً لمستوى الحداثة التكنولوجية والاقتصادية اللازمة لتبقى مجتمعات ناجحة، والدليل أن كل هذه المجتمعات لم تقترب من تحقيق ذلك حتى الآن. فالأماكن الوحيدة الناجحة اقتصادياً في الشرق الأوسط هي دول صغيرة مثل الإمارات (دبي) وقطر، واللذان اتبعتا أنظمة سياسية ليبرالية، حتى وإن كانت تظل أوتوقراطية.

وتعاني إيران - التي قادت المنطقة نحو الأصولية الإسلامية - من غليانٍ داخليٍّ بسبب تطُّع الأجيال الشابة المتعلمة لمجتمعٍ أكثر انفتاحاً وديمقراطي بشكل حقيقي. أما الصين فمختلفة، فهي الأوتوقراطية غير الليبرالية التي نجحت في الحفاظ على معدلات عالية للنمو، والتي تثبت قدرتها على استخدام عدد كبير من التكنولوجيات اللازمة للحفاظ على النمو في المستقبل. ولوهلة، كانت هناك شكوك حول قدرة مجتمع كهذا على الابتكار بدلا من استنساخ الاقتصادات العالمية الكبرى ومحاولة اللحاق بها، لكن الصين تفوقت على خصومها في الغرب في مجالاتٍ عدة، ويرجع ذلك لقطاعها التقني الكبير والتمدد. السؤال إذًا: ما مدى استمرارية نموذج الدولة الصينية؟

لا يمكن الحكم على أي مجتمع بأدائه على المدى القصير، وهناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن الصين ستواجه تحديات كبيرة خلال العقود القادمة. حافظت الصين على المعدلات المرتفعة للنمو بتحقيق معدلات مرتفعة جداً من الاستدانة، وفي دولة تمتلك معدلات ادخار مرتفعة، لا يمكن الحفاظ على وضع صافي الدين كما هو. يعتمد نموذج النمو في الصين على الاستثمار في البنية التحتية بشكل كبير، وهو ما سيقبل حتى يتوقف تماماً، وتظل إمكانية تصديره عن طريق مبادرة «حزام واحد وطريق واحد» محل شك.



كما قدّمت الصين - لفترة طويلة - النمو الاقتصادي على أهداف أخرى مثل حماية البيئة، حتى سمّمت بيئتها. تحاول الحكومة تعديل الأمر، ولا يُعرف إن كانت ستستطيع حلّ المشكلة والحفاظ على هذا النمو في نفس الوقت أم لا. أخيراً، تعتمد شرعية الحزب الشيوعي الصيني بشكل كبير على أدائه. لم تشهد البلاد أي ركود اقتصادي كبير منذ عام ١٩٧٨، لكن الانتكاسات الاقتصادية حتمية في ظل تحولها لدولة ذات دخل مرتفع. ماذا سيكون شعور الطبقة المتوسطة تجاه استمرار الحزب في الحكم بعد فترة طويلة من التراجع الاقتصادي؟ أما إذا استمرت الصين على هذا النمو خلال السنوات القادمة، واستمرت في كونها أكبر قوة اقتصادية في العالم، فسأعلن وقتها أن نظريتي بطلت تماماً.

تتعلق المشكلة الخامسة بالتكنولوجيا، وهي في الحقيقة مجموعة من المشاكل التي تخلقها تقنيات مختلفة، سواء كانت مشاكل موجودة بالفعل أو ما زالت تلوح في الأفق. وبالنظر إلى تكوين النظرية التي طرحتها عام ١٩٩٢، والدور الذي لعبه التغيير التكنولوجي فيها، فإنه من الصعب أن نتوقع حلول نهاية التاريخ دون أن نحل نهاية التطور التكنولوجي. أشرت لهذا في كتاب «مستقبلنا بعد البشري» المنشور عام ٢٠٠١، والذي قلت فيه بأن احتماليات التلاعب في سلوك البشر تزيد بشكل كبير، نتيجة للتطور في علوم الحياة. استنتجت في النظرية التي تناولت فيها استدامة الديمقراطية الليبرالية أنها متوافقة مع الطبيعة البشرية، لكن لا يسري هذا إن كان من الممكن تغيير هذه الطبيعة عمداً، عن طريق الهندسة الوراثية أو المخدرات التي تؤثر على العقل.

إن أشكال الهندسة الاجتماعية التي تميزت بها الأنظمة القمعية في القرن العشرين، تعد شديدة البساطة إذا ما قورنت بما يمكن عمله اليوم بواسطة التكنولوجيا الحيوية. ليست هذه المشكلة التكنولوجية الوحيدة التي تواجهها الأنظمة السياسية المعاصرة. تهدد أسلحة الدمار الشامل - بما فيها الأسلحة الحيوية - بتهميش العلاقة بين التنمية الاجتماعية والقوة العسكرية، ما أكسب الجماعات الإرهابية الصغيرة والدول الضعيفة ميزة عن خصومها الأكثر تطوراً. بشكل ما، تعيد هذه الأسلحة العالم إلى وضع استمر عليه لعدة قرون، عندما هزم الفرسان البدو (الأوروآسيويون) المجتمعات الزراعية الأكثر تقدماً، وهو الوضع الذي استمر حتى اختراع البارود.

كما تلام التقنية بشكل كبير على تراجع الوظائف في الدول المتقدمة، ومن المتوقع أن تؤثر على مستويات المهارة التي وصلت ذروتها، لتزيد من انعدام المساواة، فتخلق بعض المصاعب للدول التي تتبنى مبدأ المساواة. وأخيراً، فإن كان هناك حدود قصوى للنمو يفرضها الاحتباس الحراري أو قلة المصادر، أو توقف التغيير الذي يزيد من الإنتاج، فهذا يعني أن الديمقراطيات الليبرالية ستواجه تحديات خاصة. ينتج عن اقتصاد السوق تميزات اقتصادية يمكن التغاضي عنها سياسياً، فقط طالما كان من المعروف أن الجميع مستفيدون بشكل ما. وإن كان هناك نهاية للنمو، فربما نعود لعالم ما قبل الحداثة الذي يستهلك فقط بقدر ما ينتج، والذي بشر به مالتوس، حينها يكون الاختيار الأسهل للأغنياء هو افتراس الثروة بدلاً من خلقها. تبقى كل هذه التطورات التكنولوجية محتملة وليست أكيدة، وقد نفاجاً بالطرق التي تخدم بها التغييرات التكنولوجية التطور الإنساني، لكن لا يوجد نهاية لهذه العملية.

تبقى مسألة أخيرة، تتعلق بالسؤال حول الهوية. لم يلحظ العديد من نقاد «نهاية التاريخ؟» علامة الاستفهام في نهاية عنوان المقال المنشور عام ١٩٨٩، كما لم يقرؤوا الفصل الأخير من كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير». يشير الجزء الأخير من عنوان الكتاب «الإنسان الأخير» إلى طرح نيتشه «رجال بلا دواخل - Men Without Chests»، وهو وضع كان يرى أنه سيبرز في نهاية التاريخ، ويتحوّل فيه البشر لمستهلكين راضين لا يملكون طموحات ولا يعتزون بأنفسهم.

كانت أهمية «ثيموس» بصفته محركاً للتاريخ البشري ضمن الموضوعات الرئيسية في كتابي «كلمة ثيموس هي كلمة إغريقية استخدمها سقراط (أو السقراطيون) في «الجمهورية»، وترجم في الإنجليزية «الحيوية - Spiritedness». وتشير للجزء الذي يجعل الإنسان يبحث عن التقدير، وعن كرامته الداخلية. ولقد تحدّثت عن نوعين من الثيموس: الأيزوثيميا (isothymia) أي أن تجد التقدير في مساواتك مع باقي البشر، والميجالوثيميا (megalothymia)، وهي أن تجد التقدير في التفوق على الآخرين.

يرى هيجل أنّ العملية التاريخية في مجملها كان يحركها الكفاح من أجل الكرامة، وأن بزوغ نهاية التاريخ يأتي انتصاراً لمبدأ التقدير الشامل والمتساوي. أقرت الليبرالية الديمقراطية بالكرامة المتساوية لكل مواطنيها بأن ضمنت لهم حقهم في التعبير والتجمع والمشاركة السياسية، أي بمعاملتهم كالبالغين الذين يتمتعون بمسؤولية بشرية تامة.

كما أوضحت عام ١٩٩٢، مشكلة هذا «التقدير الشامل» تكمن في أنه عامل جذب قوي لمن يعيشون في دول ديكتاتورية. وكانوا يثقون في تحققه بمجرد انتقالهم للديمقراطية، فبحثت الشعوب على اختلافها عن التقدير الجزئي بأشكاله. هذا هو مصدر القومية والإسلام السياسي، وكذلك المفاهيم السياسية حول الهوية، والتي سيطرت على الجامعات الأمريكية، وهو وضع كان قائماً بالفعل عام ١٩٩٢.

بنيت السياسة الحديثة على سلسلة من صراعات الفئات المهمشة من أجل التقدير. لا يريد الأفراد أن يعرفوا على أنهم بشر فقط، بل على أنهم مجريين أو كتالونيين أو مسلمين أو مثليين أو نساء أو أفرقة من أصل أمريكي، إلى آخره. كما أن الديمقراطية الليبرالية ما زالت جديدة في احتواء الميجالوثيميا الجريئة، وهي الرغبة في الشعور بالتقدير عند الأفراد الطموحين بشكل كبير. كان الدفاع عن الجمهورية الديمقراطية ضد القيصريين (الأوتوقراطيين) من أهم ما شغل الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، كما كان أحد أسباب نظام «الرقابة والتوازن» المعقد الذي نعمل به الآن. لم أجزم بأن الديمقراطية الليبرالية قد حلت مشكلة التقدير (ثيموس) عام ١٩٨٩، ولا بأن القومية أو الدين قد يختفي أي منهما في أي وقت قريب.

بعد تطور العالم وصولاً إلى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، صارت الهوية هي النمط الذي يجمع العديد من الحركات الشعبوية القومية التي تصاعدت في العالم، ولا ينطبق هذا فقط على الديمقراطيات الحديثة مثل المجر وبولندا، بل أيضاً على الديمقراطيات الأقدم منها مثل فرنسا والولايات المتحدة. يعد الإسلام السياسي في الشرق الأوسط أحد أشكال البحث عن الهوية، الذي كان محرك القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر.

إن احتمال أن تتسبب مسائل الهوية في الصراع وانعدام الاستقرار داخل الدول الديمقراطية وفيما بينها، يعد احتمالاً حقيقياً ومقلقاً. ذكرت عدداً من الأسباب التي ترجح أن عملية الحداثة لن تكون لعنة على الديمقراطية الليبرالية. يمكن أن تبقى الدول فقيرة أو غير مستقرة، أو أن تعلق في حكم أوتوقراطي أو ديمقراطية ليبرالية، أو تتراجع لمراحل متأخرة من التطور. قد تبدو هذه نظرة تشاؤمية مقارنة بتفاؤل مقالي عام ١٩٨٩. لكنه أمر حتمي، وفقاً لآخر ما استجد من التيارات السياسية العالمية، والتي تسير في اتجاه مختلف عما كانت تتجه له عام ١٩٩٢، عندما كانت الموجة الديمقراطية الثالثة – التي طرحها هنتنغتون – تدخل ذروتها. لكن هذا لا ينفي أن من السهل أن تأخذك الحماسة وتبني رأيك على اتجاهات تدوم لفترات قصيرة لتجعل منها أوضاعاً دائمة.

إن تأملنا حال العالم في مجمله، سنجد لوحة استثنائية. شهدت الأجيال الثلاثة السابقة تقدماً بشرياً كبيراً، خاصة تلك التي تلت كتابة «نهاية التاريخ». كانت نتيجة العولمة ونشأة نظام ليبرالي عالمي بعد ١٩٤٥، هي أن تضاعف ناتج الاقتصاد العالمي أكثر من ٤ مرات، وانتشلت مئات الملايين من البشر من الفقر المدقع. ينطبق هذا على الصين، وجنوب الصحراء الأفريقية، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية. لم يتحسن دخلهم فقط، بل تحسنت – بشكل كبير – مؤشرات أخرى تدل على الحياة الجيدة، منها معدل وفيات الأطفال وإتاحة التعليم ووضع النساء والفتيات. نشأت الطبقات الوسطى الجديدة في العديد من الدول، وانتشرت الديمقراطيات بدرجة كبيرة، حتى رغم الانتكاسات الأخيرة.

قد يكون المؤشر الأقوى على أن التاريخ يسير في اتجاه تقدّمي واضح، هو حقيقة أن الملايين من البشر في الدول الفوضوية أو القمعية أو الفقيرة يحاولون الانتقال مع عائلاتهم إلى بلدان وصلت «نهاية التاريخ»، أي إلى مناطق غنية ومستقرة وديمقراطية، لتوفر لهم فرص الازدهار الفردي، وبالكاد يوجد من ينتقل في الاتجاه الآخر طوعاً. لن يسعى الفقراء أو المقموعون للسفر إلى الصين رغم كل غناها ونجاحها، حتى وإن سمحت لهم الصين. وتسبب هذا التحرك في أزمة لبعض الديمقراطيات المستقرة التي شهدت غضباً تجاه اللاجئين والمهاجرين. لكن هناك ما سأقوله لكل من لا يعتقد أن للتاريخ اتجاهًا، أو أن اتجاهه غير معروف: تظل حقيقة أن الناس قد يدلون بأصواتهم حتى ولو بأقدامهم أمراً يحتاج للتفسير.

## أي نظام عالمي؟

\*حازم صاغية

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية: ٢٠١٨/٢/١٧

حين انتهت الحرب الباردة، في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ظهر في العالم من يتوقع التدهور نحو الأسوأ. ذاك أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً فقدوا «العدو» السوفييتي والشيوعي. وفقدان «العدو» لا يؤدي فحسب إلى العشوائية في العلاقات الدولية، وهي التي وصفها البعض بـ«هيمنة القطب الواحد»، بل يؤدي أيضاً إلى فوضى سياسية ودموية واسعة. ذلك أن دول «العالم الثالث» الحديثة النشأة نسبياً، والتي لم تتوطد إجماعاتها الوطنية، لا بد أن تتفجر تناقضاتها الكثيرة التي لجمتها توازنات الحرب الباردة على مدى عقود أربعة. والمقصود، هنا، بالتناقضات هو طبعاً اختلافاتها الدينية والمذهبية والإثنية والمناطقية على أنواعها.

والحال أن الكثير مما أورده نقاد انتهاء الحرب الباردة ثبت، في التجربة الحية، أنه صحيح. لكن صحته هذه لا تعني، في المقابل، الإغفال عن التقدم نحو الديمقراطية الذي عرفته بلدان عدة في أوروبا الوسطى والشرقية وفي أمريكا اللاتينية وآسيا، ولا سقوط العنصرية في جنوب أفريقيا. وهي استطراداً لا تعني، في ما خصنا هنا، أن الحرب الباردة كانت خيراً وبركة على شعوب العالم. ففي ظلها أتيح للاستبداد أن يستقر ويتمدد على رقعة جغرافية ضخمة من المعمورة. وكانت بلدان المعسكر السوفييتي، أو الشرقي، التعبير الأوضح والأقوى عن الاستبداد الإمبراطوري. في الوقت نفسه لم تكتف الولايات المتحدة بممارسة الصمت عن أنظمة عسكرية وقمعية لمجرد أنها بحاجة إلى التحالف معها ضد الاتحاد السوفييتي وشيوعيته، بل دعمت انقلابات عسكرية وشاركت في تنفيذ بعضها أو تمويله، بدءاً بغواتيمالا وإيران في الخمسينيات. وهذا ناهيك عن أعمال تدخل واحتلال لم تخلُ من الوحشية، على ما حصل في فيتنام وجنوب شرق آسيا. وبالطبع نشبت، في هذه الغضون، حروب عدة تمت بالواسطة بين الجبارين الأمريكي والسوفييتي، فلم تنج أي من القارات الخمس من مواجهات مدمرة كهذه.

وعموماً، تأدى عن الحرب الباردة إعاقة كبرى لسيطرة الشعوب على مصائر بلدانها وعلى أنماط حياتها، كما ابتعدت فكرة بناء أنظمة تكون أقرب إلى التقيد بحكم القانون، فضلاً عن التعبير عن إرادات شعوبها.

إن، عرف عالم ما بعد الحربين العالميتين تجربتين سيئتين: الحرب الباردة نفسها، ثم ما بعد هذه الحرب الباردة. واليوم يبدو، خصوصاً مع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، كأننا نتأرجح بين هذين النموذجين: فمن جهة، وفي ظل الخلافات القائمة في سوريا وأوكرانيا والشرق الأقصى، تنتهم روسيا الاتحادية الولايات المتحدة بنقض التزاماتها الواردة في معاهدة «ستارت ٣» لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، فيما تندد الصين بما تسميه «عقلية الحرب الباردة في واشنطن». ويأتي هذان الهجومان بعدما جددت واشنطن رسم تصورات استراتيجية سلبية حيال روسيا والصين، فضلاً عن إعلانها تجديد ترسانتها النووية عبر تطوير قنابل أصغر وأشد قابلية للاستخدام الفعلي. ومن جهة أخرى، يحول التفاوت الهائل في القوة العسكرية بين أمريكا وكل من روسيا والصين دون صدامات كبرى على نطاق كوني، لا بين هذه القوى فحسب، بل أيضاً بين الوسطاء الصغار الذين تبقى نزاعاتهم بالضرورة موضعية ومضبوطة. ويضاف إلى ذلك أن الجودة الأيديولوجية في النزاعات لم تعد موجودة بعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفييتي السابق وتقلصها في الصين إلى مجرد طقس لحكم الحزب الواحد. وهذا أيضاً ما يرسم لأية حرب باردة في مرحلتنا الحالية حدوداً لم تكن لها إبان الحرب الباردة.

وقد يجوز القول عموماً إن عالمنا يواجه التحدي الكبير الذي هو صيغة خروج ثانية من الحرب الباردة، تستعير من الخروج الأول توسع الديمقراطية فيما تنبذ توسع الفوضى الكونية المشوبة بالمواجهات والحروب. فهل يدخل هذا الرجاء في باب التمني أم في باب الوهم؟

\*محلل سياسي - لندن

## مؤتمر ميونخ للأمن: جنرالات العالم وحكامه يناقشون "حافة الهاوية"

العربي الجديد: ٢٠١٨/٢/١٧

بدأ "مؤتمر ميونخ للأمن" في ألمانيا دورته الـ ٥٤ هذا العام، الجمعة، وسط أجواء تشاؤمية، إثر نشر تقرير في وقت مبكر تمهيداً للنقاش حمل عنوان "إلى حافة الهاوية والعودة؟". وباشر أكثر من ٥٠٠ مدعو، بينهم ١٦ رئيس دولة و١٥ رئيس حكومة و٤٧ وزير خارجية و٣٠ وزير دفاع و٥٩ ممثلاً عن منظمات دولية، مناقشة مآلات التحديات الأمنية حول العالم، وسبل كبح جموحها. ويستمر المؤتمر حتى غد، الأحد، في فندق "بايرشافيير هوفر" في مدينة ميونخ بولاية بافاريا. وبحراسة أكثر من ٤ آلاف شرطي، بدأ المشاركون دراسة ملفات المؤتمر، واعتبر رئيس "مؤتمر ميونخ للأمن"، فولفغانغ إيشنغر، في تقرير الأمن الجديد، أنه "بات واضحاً أن العالم قد أصبح خلال العام الماضي أكثر قرباً من حافة الصراعات المسلحة الثقيلة"، مشيراً إلى ما سماه "التهديد الخطير والمتنامي الذي يثيره الصراع بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، وكذلك إلى التنافس المتزايد بين السعودية وإيران، فضلاً عن التوترات المتصاعدة باستمرار بين حلف الأطلسي وروسيا في أوروبا".

وشكّل "ظهور وتيرة متصاعدة من انعدام الأمن"، الموضوع المركزي للتقرير، وذلك بعدما اتضح عدم استعداد الولايات المتحدة لأداء الدور القيادي والضامن للنظام الدولي، في ظلّ طرح السؤال حول قدرة أوروبا على تكثيف العمل من أجل ضمان أمنها الخاص، في بيئة لا تزال تتسم بالتوترات مع روسيا وتنامي القومية. ومن ضمن المواضيع أيضاً، هناك القلق بشأن التسليح النووي الجديد، خصوصاً بعد كشف وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عن خططها لتحديث جديد للأسلحة النووية الأمريكية مطلع شهر فبراير/ شباط الحالي. إلى جانب ذلك، فإن مواضيع الأمن الإلكتروني، والعلاقة بين تغير المناخ والصراعات، هي من المواضيع الأخرى المدرجة ضمن جدول أعمال المؤتمر، خصوصاً الوضع السوري والصراع الإيراني - السعودي.

ويعتبر المؤتمر نقطة التقاء رؤساء أجهزة الاستخبارات في العالم، من بينهم رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية مايك بومبيو، ومدير الاستخبارات الوطنية الأمريكي دان توكس، ورئيس الاستخبارات الخارجية البريطاني أليكس يونغر، ورئيس الموساد الإسرائيلي يوسي كوهين، ورئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الألماني برونو كاهل، والأمين العام لمنظمة الشرطة الدولية "الأتربول" يورغن ستوك. وعلى هامش المؤتمر بوشر بعقد جلسات عدة تحت عناوين "التعاون الدفاعي بين الأطلسي والاتحاد الأوروبي"، و"الأمن النووي وضبط الأسلحة"، و"الدول بين أوروبا وروسيا" (كأزمة أوكرانيا)، و"التحديات الموجهة ضد النظام الليبرالي العالمي".

بالنسبة للأوروبيين، فإن "المؤتمر يعني منح المزيد من الاهتمام، أكثر من أي وقت مضى، لأمنهم"، وفقاً للتقرير، الذي يشير في هذا الصدد إلى تصريحات المستشار الألمانية أنجيلا ميركل عقب زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى ألمانيا في مايو/ أيار الماضي، بقولها: "إن الأيام التي استطعنا فيها الاعتماد بشكل كلي على الآخرين، قد ولت من غير رجعة. ويجب الآن على الأوروبيين أخذ مصيرهم بأيديهم". ما يعني أيضاً ارتفاع نفقات الأسلحة. وفي حال حافظت جميع دول الاتحاد الأوروبي، ومعها النرويج، على تخصيص ٢ في المائة من ناتجها القومي للجيش، فإن الإنفاق العسكري سيزداد بحوالي ٥٠ في المائة وسيبلغ حوالي ٣٨٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤. ويشير معدو التقرير إلى وجود "ثغرة في الرقمنة والتشبيك. غير أن سد هذه الفجوات سيتطلب أموالاً إضافية".

وليصبح الجيش الأوروبي أكثر كفاءة، يجب عليه أن يكون أولاً وقبل كل شيء مترابطاً في ما بينه. كما سيكون من الضروري أيضاً توحيد الصناعة الحربية الأوروبية الواسعة النطاق".

كما يشخص التقرير وجود مساعٍ على الأقلٍ للتقارب في المجال الدفاعي بين الدول الأوروبية، إذ تنسّق ٢٥ دولة سياستها الأمنية والدفاعية على مستوى الاتحاد الأوروبي في إطار ما يطلق عليه بـ"التنسيق الهيكلي الدائم". وتعترم فرنسا وألمانيا العمل معاً لتطوير الجيل العتيد من الطائرات المقاتلة، كما حظيت فكرة الجيش الأوروبي المشترك للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بمساندة قوية.

وكان لافتاً حديث رئيس "القيادة الجديدة لأمن الإنترنت" في الجيش الألماني، الجنرال لودفيغ لاينهوس، عن أن "الجيش ليست لديه نية لامتلاك أسلحة آلية وصفها البعض بأنها أجهزة روبوت قاتلة"، وذلك أثناء نقاش بشأن الذكاء الصناعي على هامش المؤتمر. وذكرت منسقة حملة "أوقفوا الروبوتات القاتلة"، ماري فاريهام، أن "٢٢ دولة وافقت بالفعل على دعم حظر الأسلحة التي تعمل ذاتياً، وإن مجموعتها تحاول زيادة الوعي بشأن هذا الأمر". وأضافت أنه "من المهم الحرص على استمرار التحكم البشري في نظم الأسلحة، وأن الأمر يتطلب إبرام اتفاقات في ظل التطور التكنولوجي السريع". ويشير هذا الأمر إلى أن "الذكاء الاصطناعي" قد يتجاوز العنصر البشري، إلى الحد الذي يسمح له بالقيام بعمليات عسكرية غير مطلوبة من البشر، ما يهدد الجنس البشري بأكمله.

وضمّت لائحة المشاركين العديد من الشخصيات، منهم الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو، ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، ورئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم. وتمثل الحكومة الاتحادية الألمانية ووزيرة الدفاع الألمانية، أورسولا فون دير لاين. كما حضر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، والمتحدثة باسم لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب الصيني، فو بينغ، ووزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، ومستشار الأمن القومي الأمريكي، اتش. آر. ماكماستر، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، ونظيره السعودي عادل الجبير، ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي. كما حضر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، والممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني، والأمين العام لحلف الأطلسي ينس ستولتنبرغ، ومديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى محمد فكي، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيسلي.

وكانت فعاليات النسخة الأولى من المؤتمر انطلقت عام ١٩٦٣، تحت اسم "التقاء العلوم العسكرية الدولي"، بمبادرة من المؤسس إيفالد. هينريش فون كلايست. شمينزين، أحد أعضاء خلية الجنرال الألماني كلاوس فون شتاوفنبرغ، الذي حاول اغتيال هتلر في برلين، في ٢٠ يوليو/ تموز عام ١٩٤٤. ووصف المؤتمر في البدايات "بلقاء عائلة عبر الأطلسي" لمشاركة ألمانيا والولايات المتحدة ودول الأطلسي فقط في فعالياته. واعتباراً من عام ١٩٩٤، تغير اسم المؤتمر وأصبح "مؤتمر ميونخ من أجل السياسات الأمنية"، وبدءاً من عام ٢٠٠٨ بات "مؤتمر ميونخ للأمن".

## مؤتمر الأمن والدفاع بميونخ: أفول قوة أمريكا وضعف دور أوروبا

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٢/١٧

يرسم تقرير ميونخ للأمن صورة قاتمة عن الأمن العالمي عكسها عنوان "الهاوية - والعودة؟"، في إشارة إلى الوتيرة المتصاعدة من حالة انعدام الأمن. وقدم رئيس مؤتمر ميونخ للأمن فولفجانج إشينجر، التقرير مشيراً إلى أن العالم أصبح أكثر قرباً من حافة الصراعات المسلحة الثقيلة.

وستكون مواضيع التقرير وتحذيراته محل دراسة ومتابعة فعاليات الدورة الـ٥٤ من مؤتمر ميونخ للأمن في ألمانيا، التي انطلقت الجمعة، بتمثيل دولي كبير يعكس أهمية القضايا الساخنة والملفات الشائكة التي يسלט عليها المؤتمر الضوء على مدى ثلاثة أيام (١٨-١٦ فبراير).

ويتناول المؤتمر، الذي يعد نقطة التقاء رؤساء أجهزة المخابرات في العالم ويشارك فيه رؤساء ٢١ دولة وحكومة، وأكثر من ٨٠ وزير خارجية ودفاع، فضلاً عن أكثر من ٦٠٠ مدعو من مدراء رفيعي المستوى في شركات عالمية وأكاديميين وممثلي منظمات مجتمع مدني، قضايا الشؤون الخارجية والأمنية والتحالف عبر الأطلسي والدفاعية ونزع الأسلحة والأزمة السورية ومستقبل الاتحاد الأوروبي وعلاقات الاتحاد الأوروبي مع كل من روسيا والولايات المتحدة، والنزاعات في الشرق الأوسط والأزمة الخليجية، فضلاً عن قضايا الأمن السيبراني والبرنامج النووي لكوريا الشمالية.

### محفز الحرائق

سبقت افتتاح فعاليات المؤتمر أحداث عسكرية وزيارات دبلوماسية وتصريحات رسمية قدمت صورة عما قد يثار من جدل على طاولة الحوارات، من ذلك حديث فولفجانج إشينجر الذي وصف فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه "يتصرف مثل محفز للحرائق". وأضاف إشينجر في تصريحات لمجلة أويرو الألمانية، عشية انعقاد المؤتمر، أن العالم صار أكثر اضطراباً بسبب تراجع الولايات المتحدة المتزايد عن دورها كقوة ضابطة، وقال "هذا تسبب في زعزعة النظام الدولي"، مشيراً إلى أن هذا التطور بدأ منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دابليو بوش.

وذكر أن تراجع الولايات المتحدة عن دورها كقوة ضابطة، يتطلب من ألمانيا وأوروبا سياسة أمنية مشتركة، وقال "يتعين علينا التدخل"، معرباً عن دعمه لمقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الداعي لثقافة استراتيجية مشتركة. كما أكد إشينجر على ضرورة أن ينتهج الاتحاد الأوروبي سياسة موحدة خاصة في التعامل مع دول مثل الصين.

وكرر إشينجر الحديث عن أهمية إصلاح الاتحاد الأوروبي، ودور ألمانيا وفرنسا في تحقيق ذلك، في تصريحات متزامنة لصحيفة بيلد الألمانية، موضحاً أنه يمكن للاتحاد الأوروبي أن يصبح أقوى فقط عند اتخاذ القرارات بالأغلبية. وقال "طالما أن كل دولة صغيرة بإمكانها إعاقة انتاج سياسة خارجية مشتركة عبر حق النقض (الفيتو)، فسيلعب الاتحاد الأوروبي دوراً ثانوياً فقط في حل أزمات دولية، مثل الأزمة في سوريا الآن"، متهماً الاتحاد الأوروبي بالإخفاق في سياسته تجاه الشرق الأوسط.

وقال إشينجر إن "الاتحاد الأوروبي يمثل ٥٠٠ مليون شخص، كما أنه بالنسبة للكثير من الدول أهم شريك تجاري، لكنه يخفق في السياسة الخارجية - وأيضاً في الشرق الأوسط". وذكر أنه بدلاً من التنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد، يذهب كل رئيس حكومة أوروبية ووزير خارجية بمفرده إلى الدول التي تعاني من أزمات بأجندة خاصة، وقال "ليس لدينا استراتيجية للشرق الأوسط، نحن نقوم بسياحة في البلدان التي تمر بأزمات".

وخلال الجلسة الافتتاحية، جدد إشينجر الحديث على ضرورة بناء الثقة ودعم الأمن والسلام خلال المؤتمر. وقال، في كلمته "نحن بحاجة لبناء الثقة ودعم الأمن والسلام لأن العالم يعاني أزمات كبيرة وقدر كبير من عدم الاستقرار"، فيما طالبت وزيرة الدفاع الألمانية، أرسولا فون در لاين، بوضع الأساس لنظام دولي تعاوني لمواجهة التحديات الراهنة. وقالت "لقد تعلمنا جميعاً درساً صعباً من أزمة اللاجئين"، في إشارة إلى دخول مليون لاجئ القارة الأوروبية في العام ٢٠١٥، قادمين من دول أبرزها سوريا والعراق وأفغانستان، هرباً من النزاعات المسلحة والأوضاع الاقتصادية الصعبة.

وأضافت "ماذا يفيد عائلة في مدينة الموصل (شمال العراق)، تحرير المدينة من تنظيم (داعش) إذا تركناها بمجاعة. يجب تأسيس نظام دولي تعاوني". ومضت "بعد الفترة الأكثر ظلاماً في التاريخ الألماني (الحكم النازي) لم يعطينا الأمريكيون ظهرهم، ولكن قدموا لنا خطة مارشال"، في إشارة لخطة دعم الاقتصاد الألماني بمساعدات مالية أمريكية. واستطردت "كان ذلك أيضاً نابعا من رؤية لتحقيق أمن الولايات المتحدة".

وشددت فون دن لاين، على ضرورة تسريع وتيرة تحقيق التكامل الأوروبي، مضيفة، أن "الدول التي تعارض تسريع التكامل لا يجب أن تعيق البلدان التي تؤيده"، فيما قالت وزيرة الدفاع الفرنسية، فلورنس بيرلي، في كلمتها أمام المؤتمر، إن "تحالفنا مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (ناتو) لا غنى عنه في ضوء التطورات الحالية في العالم، ويجب أن نعمل كل ما في وسعنا لتقويته". وأكدت بيرلي على أن تحقيق التكامل الأوروبي ضرورة وليس رفاهية.

وناشد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش المجتمع الدولي التكاتف في مواجهة الأزمات الخطيرة والمشكلات العالمية. وقال، في كلمته، إنه لا يمكن حل "التحديات التي تواجهها الإنسانية" إلا سوياً وبشكل موحد. ودعا بصفة خاصة للتعاون في مكافحة تحول المناخ والإرهاب على مستوى العالم وكذلك لمواصلة تعزيز المساعي من أجل حل الأزمات مثل الأزمة في الشرق الأوسط أو اليمن أو في شبه الجزيرة الكورية.

### مواجهة إيران

تفرض أحداث الشرق الأوسط نفسها دائماً في المؤتمر. وتعتبر التطورات الأخيرة في الشأن السوري أهم موضوعات المؤتمر، مع التركيز على دور إيران في سوريا والمنطقة عموماً.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو استبق مشاركته بإثارة الجدل بحديثه عن أن "إسرائيل ستبقى في هضبة الجولان السورية التي احتلتها عام ١٩٦٧ إلى الأبد". وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي إن نتنياهو قال للأمين العام للأمم المتحدة، على هامش مؤتمر ميونيخ في ألمانيا، إن "هضبة الجولان ستبقى بيد إسرائيل إلى الأبد". وأضاف نتنياهو "إن إسرائيل لن تسمح لإيران بالتموضع عسكرياً في سوريا". وتابع "يجب على إيران ألا تبني قواعداً في سوريا، نحن سنعمل ضد ذلك".

وسبق أن بدا أعلن مكتب نتنياهو أنه يعتزم تقديم ما اعتبره أدلة حول تورط إيران في الأحداث الأخيرة التي وقعت في هضبة الجولان على الحدود الشمالية لإسرائيل مع سوريا. وقال مكتب نتنياهو إن رئيس الوزراء الإسرائيلي "سيؤكد إصرار البلاد على الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية من أي تهديد كان ودون أي قيود".

بالإضافة إلى تقرير نتنياهو، استقبلت إيران، التي يمثلها وزير خارجيتها جواد ظريف، في ميونيخ مظاهرة شارك فيها إيرانيون لإعلان تضامنهم مع انتفاضة الإيرانيين ورفضهم لسياسة بلادهم التي تجوع الإيرانيين في الداخل فيما تصرف أموالهم على تمويل جماعات وميليشيات لا علاقة لمواطن الإيراني بها، بل إن هذه السياسة تسببت في عزله و فقره معاً.

ويتعقد الوضع بالنسبة لإيران على خلفية الحديث الأخير للمندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هيلي التي جددت عشية انعقاد مؤتمر ميونيخ، الحديث عن ضرورة التحرك ضد إيران. وقالت السفارة الأمريكية الخميس إن "الوقت حان لكي يتحرك مجلس الأمن ضد إيران بعد نشر تقرير لخبراء من الأمم المتحدة أفاد أن إيران انتهكت الحظر المفروض على إرسال أسلحة إلى اليمن". وأكدت "لا يمكن للعالم أن يستمر في ترك هذه الانتهاكات الصارخة دون رد".

أيضاً، من الأحداث التي سبقت افتتاح المؤتمر وجلبت الاهتمام، جلسة عقدت الخميس في ميونيخ، تم خلالها الحديث عن "مكافحة دعم قطر وتمويلها للإرهاب". وشارك في اللقاء خبراء قانونيون وأوروبيون وعرب. وتم خلاله عرض مجموعة من الصور واللقطات التي قال المنظمون إنها تشكل إدانة لقطر.

وأكد ولف هوفلش، المحامي الفرنسي والخبير في الدراسات الأمنية الأوروبية، أنه "سيقدم لإدارة مؤتمر ملاحقة إرهاب قطر، بمذكرة تتضمن دعوى لمنع دخول أفراد بالعائلة الحاكمة في قطر إلى دول الاتحاد الأوروبي لتورطها في هجمات باريس الإرهابية"، فيما أعلن رجل الأعمال الألماني كارل فيرتاغ عن سحب استثماراته من قطر، التي يمثلها في مؤتمر ميونيخ للأمن الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لـ"دعمها الإرهاب في أوروبا"، بالتزامن مع تحريك مجموعة من المحامين الألمان دعاوى قضائية ضد نظام الدوحة لذات السبب.

## سوريا والحروب المفتوحة

\*د. شفيق ناظم الغبرا

موقع قنطرة الألماني: ٢٠١٨/٢/١٨

وقعت في سوريا منذ ٢٠١١ واحدة من أجراً ثورات العرب، والشعب السوري، كما أكدت ثورته هو من أكثر الشعوب قوة وتمرساً وعنقواناً. لقد مثلت سوريا تاريخياً أساس بلاد الشام التي يعود تاريخها للوراء إلى العهود الإسلامية وإلى ما قبل الإسلام. في سوريا مازال نبض التغيير مستمراً، إذ بدأ كل شيء في عام ٢٠١١ على شكل مطالب إنسانية وسياسية بسيطة: كشعارات الشعب يريد الحرية والحقوق والشعب يريد المشاركة والمساءلة والشعب يريد انتخاب رئيسه وتغيير حكامه بوسائل سلمية والشعب يريد أن يتخلص من القبضة الأمنية والفساد.

هذه مطالب لم يعتد على سماعها النظام بصورة علنية من جيل جديد برز على مسرح التاريخ.. الجيل السوري لم يطالب بالمستحيل. بل طالب بما هو معمول به في معظم أركان الأرض، فقد سعى لأن يحيا في بلاده بطريقة تختلف عن تلك الحالة البائسة التي اختبرها الجيل السابق.. وفي المقابل لم يكن رد النظام السوري في ٢٠١١ عادياً، بل قرر مواجهة المطالب الأولى منذ الأيام الأولى بالحديد والنار وبالغضب المفرط والشامل ضد المتظاهرين السلميين. تلك السياسة الأمنية التي أتبعها النظام أدت للكارثة السورية التي نحن بصدها اليوم. فقد دفعت قطاعاً مهماً من الجيش جنوداً وضباطاً للانشقاق مما أدى لبروز ظاهرة الجيش الحر ثم تسلم الثورة السورية.

بعد سنوات سبع على الثورة السورية مازالت جذوة التغيير مشتعلة وذلك بالرغم من سقوط ٤٠٠ ألف قتيل، فلا النظام يسيطر على كل سوريا ولا الثورة حققت انتصارها، ولا الكرد نجحوا في تحقيق حقوقهم، ولا حزب الله وإيران وروسيا سيطروا على سوريا رغم تحولهم للقوة الخارجية الأساسية فيها، ولا الأتراك حسموا الصراع مع الكرد ونظام الأسد، ولا الولايات المتحدة وفت بأي من وعودها، ولا إسرائيل اطمأنت على مستقبلها. في كل ما وقع في سوريا تداخلت مكونات الحالة السورية مع الموازين الصعبة والصراعات التي لا نهاية لها في سوريا وخارجها.

وبالرغم من مرور ٧ سنوات لا يبدو أحد قادراً على حسم الصراع في سوريا، فالنظام مازال يؤمن بإمكانية استعادة مواقعه عبر دعم روسيا وإيران له، لكن ذلك لن يقع، والولايات المتحدة ستحاول إبقاء الكرد في الميزان ومنع عودة داعش لكن ذلك أيضاً سيواجه بالتحدي التركي وراء التحدي، وستجد المعارضة لها متنفساً وراء الآخر مما سيدفعها لإبراز تشكيلات أكثر تجديداً والتزاماً بصيغ التغيير. كل بعد من أبعاد الصراع السوري أمامه ما يناقضه. لهذا تقع الآن عدة حروب في سوريا، فهناك حرب حول الكرد وتركيا والولايات المتحدة، وأخرى حول إيران وروسيا في مواجهة مع المعارضة، وثالثة بين المعارضة والحكومة، ورابعة وخامسة وسادسة.

كيفما نظرنا للحالة السورية نجدها مازالت متورطة في المربع الأول. فطالما أن حقوق الشعب السوري لم تجد لها ظلاً ومكاناً وطالما هذا العدد من الدول الكبرى والإقليمية لديها اليد العليا ستبقى الرمال المتحركة السورية قادرة على التأثير على جميع اللاعبين. من يسيطر الآن قد لا يسيطر غداً، ومن لديه اليد العليا في هذه اللحظة لن يكون لديه اليد العليا في لحظات مختلفة. لهذا فلا حل سياسي فعال يتضمن إشراك كل الناس في قضاياهم وحلها، وبلا تحرير السوريين من قبضة العنف والخوف والملاحقة الأمنية والفساد السياسي، وبلا تحرير سوريا من نفوذ الخارج لن تخرج سوريا من وضعها الراهن. إن عودة سوريا للسوريين لن تكون مهمة يسيرة، لكنها ليست مستحيلة. سيأخذ هذا المشروع سنوات عدة، وسيطلب رؤى إصلاحية جادة مصحوبة بحالة وطنية تسعى للإنقاذ. إفرزات سوريا لن تتوقف، ومعركتها مع نفسها وحقوقها كما بدأت في ٢٠١١ لم تقترب من خط النهاية.



## المعركة التي لم تقع

\*ديفيد هيرست

ميدال إيست أي: ٢٠١٨/٢/١٨

تكبد الجيش الروسي في سوريا أكبر خسارة في الأرواح في معركة واحدة يخوضها على أرض أجنبية منذ الحرب السوفياتية في أفغانستان. والأدهى من ذلك أن الروس تعرضوا للقتل على أيدي قوات برية وجوية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية. يعتقد بأن العشرات، وربما المئات، من الجنود الروس لقوا مصرعهم عندما انقضت المدفعية الأمريكية بمساعدة من طائرات عمودية من طراز أباتشي وطائرة مقاتلة من طراز A-130 على طابور سوري مدرع متوجه نحو موقع تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليها الكرد قريبا من الطيبة في منطقة دير الزور الغنية بالنفط.

أسدل ستار من الصمت المحرج على موقع المذبحة، فلا الكرملين ولا البنتاغون كانت لديه الجرأة للإعلان عن المعركة التي نشبت بين قوات الجانبين في شرق سوريا يومي السابع والثامن من فبراير/ شباط.

بل ذهب ديمتري بيسكوف، كبير الناطقين باسم الكرملين، إلى حد نفي مصرع أي من أفراد القوات المسلحة الروسية قائلا: "لا تتوفر لدينا بيانات حول تواجد روس آخرين داخل سوريا". بينما صرحت وزارة الدفاع الروسية بأن "مليشيات محلية" تصرفت دون تنسيق مع القيادة العليا للقوات الروسية.

ادعى الأمريكان أنهم كانوا على تواصل منتظم مع الروس قبل وأثناء وبعد الهجوم العفوي الذي لم يكن مسبوقاً بأي استفزاز. فقد صرح العقيد رايان ديلون، الناطق باسم القوات الأمريكية بأن "المسؤولين الروس أكدوا للمسؤولين في التحالف بأنهم لن يشتبكوا مع قوات التحالف المنتشرة في الجوار".

لم تكن تلك هذ الحادثة الوحيدة بين القوات المدعومة أمريكياً والقوات الروسية في سوريا، فقد ترددت مزاعم في البداية بأن طائرة سوخوي-٢٥ أسقطت على يد قوات هيئة تحرير الشام، والتي كانت في السابق من الفصائل التابعة لتنظيم القاعدة.

ولكن بإمكاننا الآن الكشف عن أن المجموعة السورية التي أسقطت الطائرة الروسية كانت في حقيقة الأمر "لواء جبهة ثوار سراقب" ذات العلاقة الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تزودها بالمعدات العسكرية.

"الروس الآخرون"

رسمياً، لم تقع هذه المعركة، إلا أن شيئاً ما حصل في دير الزور.

نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مقال أمني روسي يعمل في سوريا القول بأن معارفه في عدة منظمات يعمل فيها مرتزقة أفادوا بوقوع خسائر جسيمة قد تكون تجاوزت المائتي قتيل.

أما وكالة رويترز، واعتماداً على ثلاثة مصادر بما في ذلك طبيب يعمل في الجيش، فقالت إن ما يقرب من ثلاثمائة روسي قتلوا أو جرحوا، وجاء في تقرير لها ما يلي: "صرح طبيب عسكري روسي بأن ما يقرب من مائة شخص قتلوا، بينما صرح مصدر يعرف عدداً من المقاتلين بأن حصيلة القتلى تجاوزت الثمانين رجلاً".

في هذه الأثناء صرح أليكساندر أفارين، عضو حزب "روسيا الأخرى" القومي، الذي لقي أحد أعضائه واسمه كيريل أنانيف مصرعه في القتال، بأنه يعلم بوقوع خسائر جسيمة تكبدتها التشكيلات العسكرية غير النظامية المرتبطة بروسيا.

إذن، ما هي تلك القوات "الروسية الأخرى" التي كانت في معية الطابور السوري المدرع؟

نعرف أنهم كانوا مقاولين مرتزقة جندتهم منظمة عسكرية غير نظامية تدعى واغنز غروب، استمدت اسمها من كنية الضابط الذي يقودها.

يطلق على هؤلاء المرتزقة في هذه المهنة مصطلح الأصول التي يمكن إنكار وجودها، ولكن لا ريب إطلاقاً في أنهم عناصر روسية تستخدم مرافق تدريب توفرها لهم وزارة الدفاع الروسية ويحصل قادتهم تقديراً لخدماتهم على هبات وأوسمة من الكرملين. وكان هؤلاء قد تواجدوا في ساحات حروب أخرى مثل أوكرانيا وشبه جزيرة القرم.

ولكن على النقيض من موقف الكرملين، لم تلتزم مواقع التواصل الاجتماعي في روسيا الصمت إزاء الخسائر التي وقعت في صفوف هؤلاء الرجال. فقد سارعت مجموعة من المدونين المعارضين في روسيا تعرف باسم "فريق استخبارات الصراع" إلى الإعلان عن أسماء أربعة من القتلى هم: أليكسي لاديجين من رايازان، وستانسلاف ماتيفيف وإيغور كوستوروف وفلاديمير لوغينوف من كالينينغراد. وهذا الأخير، لوغينوف، زعمت منظمة روسية للخيانة في منطقة البلطيق أنه واحد من أعضائها.

صرحت مجموعة "فريق استخبارات الصراع" في صفحتها على "فيسبوك" بما يأتي: "رغم أن العدد الإجمالي لعناصر واغنز الذين قتلوا في الغارة الجوية التي شنها عليهم التحالف قد لا يُعرف بتاتا، إلا أنه ما من شك في أن هذه الواقعة حصلت فعلاً، ولا أدل على ذلك من تسارع الأخبار التي نشرت في مواقع التواصل الاجتماعي حول مصرعهم، مع أن أقرباء وزملاء المرتزة الروس الذين يلقون حتفهم في مثل هذه الظروف لا يعلمون بمقتلهم إلا بعد أسابيع أو حتى شهور من وقوع الحدث". ومن المفارقة أن هذه القوات، وهي نفسها التي أشاد بها الكرملين على ما تبذله من جهود في سبيل الوطن في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، يتم إنكار وجودها حتى اللحظة في سوريا ولكن ليس من قبل القوميين الروس في كافة أنحاء البلاد الذين يفاخرون بها.

لا يشعر سيرغيه كاراغانوف، الأكاديمي في مجموعة فالداي، والمرخص له من قبل الكرملين، بالحرج من ربط الإجراءات الروسية في أوكرانيا بتلك التي في سوريا.

فقد صرح في مقابلة مع روسيسكايا غازيتا بما يأتي: "نحن والصينيون أهم مصدر للأمن في العالم حالياً. فقد منعنا اندلاع حرب في أوروبا من خلال إحباط ما كان يخطط لأوكرانيا، وفي سوريا قمنا، ضمن أشياء أخرى، بوقف سلسلة من الثورات الملونة التي أوجدت حالة من عدم الاستقرار في مناطق شاسعة. تقدم الصين الأمن الاقتصادي بينما نقدم نحن الأمن العسكري الاستراتيجي".

### حرب بالاختيار

كان تدخل روسيا في سوريا بمثابة حرب بالاختيار. وكما يرى المحلل المخضرم في شؤون السياسة الخارجية ديمتري ترينين في كتابه "ما الذي تريد تحقيقه روسيا في الشرق الأوسط؟"، بعث بوتين بعدة رسائل حول العالم عندما أرسل قوة طائرة صغيرة مشكلة من ٣٢ طائرة مقاتلة إلى سوريا.

شكلت سوريا فرصة للتعاي من "حالة أفغانستان" والتخلص من عبء إرثها الذي كان يمنع الروس من التدخل في البلاد الإسلامية، وكانت سوريا أول منطقة خارج الجوار الروسي يتم فيها نشر قوات روسية، وسوريا هي التي كسرت الاحتكار الأمريكي على استخدام القوة، وسوريا سمحت لروسيا بالعودة إلى المسرح الدولي كلاعب مستقل.

ما من شك في أن عنصراً قوياً ذا علاقة بالوضع المحلي ساهم في تحفيز بوتين، وذلك أنه ربط ما بين الربيع العربي وسلسلة من الانتفاضات التي انطلقت على العتبات الروسية، أي تلك الثورات الملونة التي هزت أركان صربيا وجورجيا وأوكرانيا.

كتب ترينين يقول: "نجم عن الحماسة الغربية لنشر الديمقراطية في المناطق التي تعتبر معاقل للأنظمة السلطوية أن حامت الشكوك داخل وحول الكرملين بأن المنظمات غير الحكومية الغربية وتلك الممولة من جهات غربية قد تسعى لإطلاق ربيع روسي. ما لبثت هذه الشكوك أن تأكدت حينما ظهرت فجأة مسيرات احتجاجية جماهيرية في موسكو في شتاء ٢٠١١/٢٠١٢ في تحد شخصي ومباشر لبوتين لم تشهد له البلاد مثيلاً منذ أن وصل إلى السلطة في عام ٢٠٠٠".

شاهدت روسيا في أحداث كيبف ميدان للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ما هو الشكل الذي ستكون عليه انتفاضة الحضر لو حصلت، الأمر الذي قوى شكية روسيا وعزمها على منع ذلك من أن يحدث داخل سوريا. وفي هذا كتب ترينين يقول: "خلص الروس إلى أن الإسلامية كانت في الأغلب هي التي ستحصد ثمار ذلك: فكان "الشتاء الإسلامي" هو المحطة التالية بعد إجهاض الربيع الديمقراطي". ومما فعله ترينين في كتابه، وهو محق في ذلك، إبطال فكرة أن روسيا في عهد بوتين تمثل إعادة توليد للاتحاد السوفياتي، ويذهب إلى التأكيد على أن روسيا ما هي سوى قوة محافظة ومعادية للثورة، وهذا بالضبط ما يجعل الممالك الخليجية والدكتاتوريات العسكرية تهفو إليها وتؤيد أفعالها.

### ذلك ما كان من قبل وهذا ما هو عليه الحال الآن

منذ أن بدأ التدخل الروسي في سوريا ادعى بوتين تحقيق الانتصار في مناسبات ثلاث على الأقل. ولئن كان جورج دبليو بوش قد ندم على الحركة البهلوانية التي قام بها حينما هبط من الطائرة على متن السفينة الحربية أبراهام لينكولن في الأول من مايو/ أيار ٢٠٠٣ أمام يافطة عريضة أعلنت أن "المهمة قد أنجزت" في العراق، فلقد وجد بوتين كذلك أن إعلاناته المتكررة عن تحقيق النصر في سوريا ثبت أنها كانت متسرعة وسابقة لأوانها نوعاً ما. فمثله في ذلك مثل بوش وبلير وكامرون وساركوزي من قبله، ها هو بوتين يتعلم الآن أن إنهاء التدخل العسكري في بلد عربي أصعب بكثير من البدء به.

لم تشارك المعارضة السورية في سوتشي، أو لنقل لم تشارك فيها الميليشيات التي نجت من قصف الطائرات المقاتلة الروسية. بالإضافة إلى ذلك، بات واضحاً أنه لا يمكن ترك بشار الأسد وحده في الميدان، فهو ليس كأبيه حافظ، ودون استمرار الإسناد الذي توفره القوات الجوية الروسية والميليشيات المدعومة من قبل إيران، فلا حول للقوات المسلحة السورية ولا قوة، ولا يمكن الاعتماد عليها في الاحتفاظ بسيطرتها على أي أرض تستولي عليها بنفسها.

بعد عام من سقوط شرقي حلب، ثبت يقيناً أن النصر لم يكن حليف أي من الطرفين. أما الوضع الأمريكي في سوريا فهو أسوأ من الوضع الروسي. فبعد أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن المعارضة السورية ها هي الآن تتلقى المال من السعوديين مقابل دعم قوات سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليها الكرد. وترفض الولايات المتحدة مغادرة سوريا بحجة استمرار التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، هذا في الوقت الذي ثبت أنها ليست في وضع يؤهلها للتوسط لتحقيق تسوية سلمية.

لم تلبث أعمال ورسائل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أن تحولت منذ ذلك الحين إلى حالة من التهافت التام. فهنا لدينا رئيس، هو دونالد ترامب، يصر على نفي تدخل الروس في انتخابات عام ٢٠١٦ بينما تقف المؤسسة الأمنية على النقيض من ذلك ساعية إلى تقديم ما يكفي من الأدلة لإثبات حدوث التدخل الروسي. وبينما يعلن رئيس البلاد عن أن لديه "ثقة عظيمة" بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تجد أوساطاً رسمية في أمريكا تسرب تقارير تؤكد شراء الأمير للوحة ليوناردو دافنشي بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار. وهو نفس الرئيس الذي يهدد الأردن بعواقب ستترتب على امتناعه عن التعامل بإيجابية مع الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل بينما يعلن وزير خارجيته عن موافقة الولايات المتحدة على الالتزام بخمسة أعوام أخرى من الدعم الأمريكي. لن كانت الولايات المتحدة في حرب مع أحد فإنها في حرب مع ذاتها.

### حلف تركي إيراني؟

تبقى بعد ذلك قوتان لديهما القدرة على إنهاء الصراع في سوريا: تركيا وإيران. ولقد علمت من مصادر في عاصمتي البلدين أن الإيرانيين على استعداد لمنح الأتراك دوراً أبرز في سوريا بما في ذلك ما يتعلق بإعادة الإعمار شريطة أن يوافق الأتراك على بقاء الأسد في الحكم.

لم ترد تركيا على هذه الرسالة، ولكنها تُفسر في أنقرة على أنها إقرار من طهران بأنها أخطأت في الحساب حينما دعت الروس للتدخل.

فلدى إيران الآن قوتان عظيميان في سوريا، ولا يبدو أن أياً منهما على وشك المغادرة. كما تعرضت قوات تابعة لها متمركزة في جنوب البلاد لهجمات عنيفة شنتها عليها طائرات مقاتلة إسرائيلية. ولقد أكدت مصادر داخل تركيا ما زعمه الإسرائيليون من أن سلاحهم الجوي وجه ضربة حقيقية للقوات الإيرانية المتواجدة في المنطقة وذلك خلال تبادل للقصف الجوي كان من ضمنه إسقاط طائرة عسكرية إسرائيلية.

تشتمل الرسالة كذلك على ارتياب إيراني تجاه نوايا بوتين، فقد دعت إيران روسيا لكي تساعدوا ولم تستدعها من أجل أن تحل محل القوات والمصالح الإيرانية، حيث أن إيران ترى في سوريا امتداداً طبيعياً لدائرة نفوذها الممتدة حتى البحر المتوسط. ولم تدع إيران روسيا للتدخل في سوريا لتكون الحكم في الحرب وفي السلام.

في المقابل لا توجد لدى إيران نفس الهواجس تجاه دعوة تركيا للعب دور أكبر. فبغض النظر عن النتيجة، صار لدى تركيا الآن تواجد عسكري ضخم داخل سوريا، وهذا لا يقتصر فقط على عفرين، حيث يسعى الأتراك نحو دفع القوات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي إلى الوراثة وإحلال السوريين العرب التابعين للجيش السوري الحر في منبج.

كما تتواجد القوات التركية داخل محافظة إدلب. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد داخل تركيا حالياً ما يقرب من ٣,٥ مليون لاجئ سوري، وتقيم فيها قيادات المعارضة السورية. فلو كان هناك بلد يملك إنهاء الصراع بطريقة تضمن الحقوق السياسية والإنسانية لملايين السوريين فإنها تركيا.

سوريا بلد مدمر، والقوة التي ستمول إعادة إعمارها هي البلد الذي سيرسم معالم مستقبلها. يزعم الاستراتيجيون الروس بأن الحافز الوحيد لتدخل بلادهم كان ضمان ألا تتحول سوريا إلى ليبيا أخرى أو إلى اليمن آخر. لكنهم فيما بينهم يقرون بأن مستقبل سوريا بدأ يشبه ما آلت إليه أوضاع لبنان: دولة ضعيفة يتحكم بها لوردات حرب أقوياء محلياً وإقليمياً.

والمفارقة التي تدعو إلى السخرية أن روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية لديها الكثير مما تشترك فيه، فكلاهما كانا مستهدفين وأصبحا ضحايا للاستكبار الغربي الذي يقوده المحافظون الجدد منذ ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

والمأساة هي أن روسيا لم تتمكن من العودة إلى الساحة الدولية إلا من خلال التدخل العسكري الذي دفعت فاتورته بادئ ذي بدء دماء السوريين وصار الآن يكلف دماءً روسية أيضاً. لما دخل بوتين إلى سوريا فقد اختار أن يسير في نفس الدرب الذي سار فيه من قبله الأمريكان والبريطانيون والفرنسيون، وها هو الآن يجد نفسه عالقاً في المستنقع السوري ويناشد الآخرين مد يد العون له حتى يخرج منه. - الترجمة: "عربي ٢١"

## حرب معلنة لا يريد أطرافها أن تندلع

\*أكرم البني

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٢/١٨

اللافت أن الرأي العام كان محقاً في استبعاد نشوب حرب إقليمية بعد الغارات الإسرائيلية على مواقع عسكرية في العمق السوري تعود غالبيتها للقوات الإيرانية، ولم يذعه إسقاط طائرة إسرائيلية أو عبارات التهديد والوعيد التي عادة ما يطلقها قادة تل أبيب وطهران ضد بعضهما بعضاً. وإذا استبعدنا نظرية المؤامرة التي يعتقد أصحابها بأن ما جرى مجرد مسرحية وزعت أدوارها جيداً لتسويغ ما بات يعرف بصفقة القرن، أو لتلميع وجه أنظمة الممانعة التي لم تعد تشكل خطراً جدياً على دولة إسرائيل، فثمة عامل جديد لا يصح اليوم إغفاله وقد ساهم في تثبيط تلك المواجهة العسكرية وتخميد تداعياتها، وهو دور موسكو المتصاعد في تقرير شؤون المنطقة، والتي ما أن أطلقت صفارة النهاية حتى امتثل جميع الأطراف لمطلب التهدئة ووقف التصعيد.

الكلمة المسموعة لقيادة الكرملين لم تتأت فقط من وزن سياسي فرضه تدخل عسكري قلب موازين القوى في سورية لمصلحة النظام وإيران، أو من انحسار فعالية واشنطن وتراجع دورها وتأثيرها عالمياً، أو نتيجة عمق المصالح الروسية وخشيتها من نشوب حرب إقليمية قد تخلط الأوراق بصورة لا ترضيها، وتعيد بناء مواقف واصطفافات تشرع الأبواب على تطورات ربما تجهض ما تخطط له وتفقد لها فرصة تاريخية لتمكين نفوذها المشرقي، وإنما أيضاً بسبب حضور دوافع ومصالح ذاتية لدى مختلف الأطراف المعنية بالحرب للانصياع لإرادة موسكو ومطالبها.

تصح قراءة السبب في قوة اللوبي الصهيوني في روسيا وتنامي قدرته على التأثير وخلق أفضل التفاهات بين موسكو وتل أبيب حول أحداث الشرق الأوسط، يحدوه وجود مليون ونصف مليون مستوطن إسرائيلي هاجروا من روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق ولا تزال تربطهم علاقات متعددة الأشكال مع بيئتهم القديمة، وتحده أساساً الوعود والتطمينات التي تقدمها قيادة الكرملين لحكومة إسرائيل بأولوية الحرص على أمنها ولجم تمدد طهران ومخططاتها، مثلما تصح قراءته من حاجة إيرانية متصاعدة للغطاء الروسي مع انحسار هامش مناورتها، وتفاقم مشكلاتها في الإقليم، وفشل رهانها بأن يفضي توقيع الاتفاق النووي إلى تخفيف حدة أزمته الاقتصادية، ناهيك بتواتر التهديدات ضدها من الرئيس ترامب وقادة أمريكيون بصفتها راعية للإرهاب ولعدم الاستقرار في المنطقة. فكيف الحال مع وضوح دعم واشنطن للغارات الإسرائيلية وحماسها لتكرارها بأمل لجم شهية إيران التوسعية وتحجيم دورها الإقليمي؟

صحيح أن إسرائيل لا تخفي سعيها إلى النيل من أية محاولة لتغيير الستاتيكو القائم، وهي مستعدة للذهاب بعيداً لمنع نقل أسلحة متطورة إلى حزب الله وإجهاض خطط الحرس الثوري في خلق ركائز عسكرية حولها ونشر بعض الميليشيات التابعة له بالقرب من حدودها، لكن الصحيح أيضاً أن ليس ثمة حافز ملح

عندها كي تخوض حرباً ضد إيران وحلفائها، ما دامت قادرة بضربات مركزة على تحقيق أهدافها، وما دامت تدرك أن ما يعرف بمحور «المقاومة والممانعة» لم يعد يشكل خطراً داهماً عليها، وأن قدراته استنزفت ولا تزال تستنزف في صراعات التمدد الإقليمي، وما دامت تميل في حساباتها الإستراتيجية لاستثمار هذا المحور، إن لشل الحياة السياسية في بلدان الطوق وتدمير فرص بنائها وتطورها، وإن لإشغال الأطراف العربية ومحاصرتها.

منطقياً، وربطاً بالحراك الشعبي الفلسطيني والغضب العربي الرافضين لقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، يمكن تفهم الفكرة التي ترجح نشوب حرب إقليمية بين تل أبيب وطهران، بصفتها إحدى الأوراق التي يمكن أن تلجأ إليها إيران للتهرب من معالجة الأسباب الحقيقية لأزماتها، ولتسويق سياستها التدخلية في شؤون الإقليم، ولاستعادة شعبية اهتزت بصورة غير مسبوقة في الشارع العربي نتيجة ممارساتها العنيفة والدموية في غير بلد، والأهم للرد على مستجدات بدأت تقلقها، منها تفاقم الاحتقانات الداخلية التي تجلت مؤخراً بتظاهرات شعبية مناهضة للحكومة شملت العديد من المدن، ومنها تصاعد حملة البيت الأبيض ضدها، من دون أن تغفل خسائر حلفائها في اليمن، وتحسبها من أن يضعف تقدم الدور الروسي من وزنها ودورها في سورية والمنطقة.

لكن هيهات أن تخوض إيران مغامرة الحرب، وقد أنهكتها التدخلات المتعددة في سورية والعراق واليمن، فكيف الحال وأهل الحكم في طهران يدركون جيداً بأن زمن المناورات بحروب خارجية للالتفاف على الأزمة الداخلية وتشويه أسبابها قد ولى، بل يتحسبون من أن يؤدي افتعال صراع عسكري واسع مع إسرائيل في الظرف الراهن وما قد يرافقه من غارات تدميرية، إلى عكس الأهداف التي يبتغونها، والقصد أنهم يتحسبون من أن تفضح مناخات الحرب إن طال أمدها عوامل ضعفهم وزيف شعاراتهم وعمق الهوة التي تفصلهم عن مجتمعهم، ما يعجل في ردود أفعال الفئات المتضررة من سياستهم التدخلية التي كلفت الشعب الإيراني الكثير، ويزيد من احتمال تفكك قواهم وتحالفاتهم، كما تتراجع قبضتهم وعزم سيطرتهم في العراق وسورية ولبنان واليمن، فكيف الحال والجميع بات يعرف أن إعادة إحياء هموم مواجهة إسرائيل فقدت تأثيرها القديم عند بشر ملوا شعارات المقاومة والممانعة وخبروا جيداً كيف وظفت هذه الشعارات لتعزيز أسباب التسلسل والاستئثار والقمع والفساد؟

الجميع يهدد ويتوعد بالحرب، ولكن الجميع يحرص عملياً على تجنبها، ليصح تفسير تصعيد طهران الأخير والتي طالما اكتفت بـ «أضعف الإيمان» رداً على ضربات إسرائيلية أكثر إيلاماً، بأنه محاولة لحفظ ماء الوجه ضد استباحة إسرائيلية طالت زمنياً وطاولت الكثير من مواقعها ومراكز حلفائها، أو في أحسن الأحوال كخيار اضطراري باتت الحاجة لتوظيفه تعبويًا وإعلامياً ملحّة، إن لترميم مكانتها ومكانة محور الممانعة، وإن لشحذ الهمم للمضي قدماً بخطتها التوسعية، وإن لكسب نقاط تخفف من شدة أزماتها ومن مسؤوليتها عن تفاقم الاحتقانات والصراعات الطائفية والمذهبية وما آلت إليه أوضاع المنطقة من خراب.

## هذا يحدث للمرة الأولى

\*غسان شربل

رئيس تحرير صحيفة (الشرق الأوسط): ٢٠١٨/٢/١٩

لم يعيش العراق وضعاً مشابهاً على رغم قسوة ما عاشه. ولم تشهد ليبيا شيئاً مماثلاً على رغم ما تشهده. ولم يعرف لبنان في ذروة حروبه وضعاً مماثلاً. يمكن قول الشيء نفسه عن الصومال وأفغانستان وسائر البلدان التي تصدعت وحدتها وسيادتها ووقعت أسيرة تدخلات جيرانها ومن هم أبعد منهم. قصة سوريا مختلفة وفريدة. لم يسبق أن التقت على ملعب واحد كل هذه الأعلام والمصالح والأخطار والجيوش والميليشيات والتمزقات الداخلية والمبارزات الإقليمية والتجاذبات الدولية. من الجنوب إلى إدلب وحميميم وعفرين تبدو سوريا مستودعاً لبراميل البارود. إنها بلد وقع في قلب نزاع جيوسراتيجي واسع ومعقد يستحيل حسمه بالقوة ويصعب فيه توزيع الخسائر والأرباح. وهذا يحدث للمرة الأولى.

من يعرف سوريا قبل انسحاب جيشها من لبنان في ٢٠٠٥ يدرك هول ما أصابها. قبل ذلك التاريخ كانت سوريا لاعباً بارزاً في محيطها المباشر وعلى رقعة الشرق الأوسط. ولطالما نعتها دبلوماسيون بأنها «العقدة والحل» و«المعبر الإلزامي» و«الشريك الذي لا بد منه» في أي مقاربة لأزمات المنطقة. كان لا بدّ من دمشق في أي حديث عن عراق ما بعد صدام حسين. ولا بدّ منها في أي بحث عن مستقبل لبنان. ولا غنى عن معرفة موقفها في أي سعي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وأثقت سوريا تلك لعبة جمع الأوراق. استضافت معارضات كثيرة. عراقية ولبنانية وفلسطينية وكردية وخليجية وحتى باكستانية. استضافت المعارضات وبرمجت تحركاتها في ضوء مصالحها. وكثيراً ما حصلت على مكافآت لنجاحها في ضبط الشياطين التي استقبلتها ورعتها. وهكذا كانت سوريا تلعب على أراضي الآخرين وتملك ما تلوح به أو تقايض عليه.

كانت سوريا تلك حليفة لإيران لكنها كانت تدرك في الوقت نفسه أهمية المثلث السعودي - المصري - السوري كعمق عربي يضمن توازن سياساتها ويوفر الحماية لمواقفها. وكانت سوريا حليفة للاتحاد السوفياتي من دون أن تتحول «وكيلاً سوفياتياً». كانت تجلس في حوض موسكو وعينها على واشنطن. وكانت تقرأ الأحداث الدولية وتتكيف. حين شعر حافظ الأسد بانحسار الاتحاد السوفياتي أرسل قوة للمشاركة في حرب تحرير الكويت ولو ضمن ضوابط معينة.

حدث آخر يدل على البراعة. في الحرب العراقية - الإيرانية طلب الإيرانيون من سوريا صواريخ أرض - أرض. لم يرد الأسد الأب، وعلى رغم العداء المستحكم مع صدام حسين، أن يسجل التاريخ أن إيران قصفت المدن العراقية بصواريخ من الترسانة السورية. نصحت الأجهزة السورية الزوار الإيرانيين بطرق أبواب طرابلس حيث تكفلت حماسة عبد السلام جلود ومعمار القذافي بتأمين الصواريخ مجاناً.

حادثة أخرى ذات دلالات. ذات يوم أخلت إيران بالتزامها توفير شحنة نفطية كاملة لسوريا. ردت الأجهزة السورية بمنع انتقال الإيرانيين من سوريا إلى لبنان وبالعكس. كانت الرسالة واضحة ومفادها أن مفتاح وصول إيران إلى «حزب الله» اللبناني موجود في دمشق وبيد سلطاتها.

كانت سوريا تجمع الأوراق لتحريكها في الوقت الملائم. وكانت تفاخر في الغرف المغلقة أن سلاحها الأهم هو عجز القوى الخارجية عن امتلاك أوراق داخل سوريا وتحريكها.

أعطت لعبة تجميع الأوراق سوريا قوة أضيفت إلى قوة موقعها الجغرافي واستقرارها الصارم. الصحافيون الذين رافقوا لقاء حافظ الأسد مع بيل كلينتون في جنيف في مارس (آذار) ٢٠٠٠ لمسوا أن سوريا نجحت في إعطاء نفسها حجماً يفوق قدراتها الفعلية.

ما أبعد المسافة بين المشهد السوري السابق والمشهد الحالي. الجيش الروسي هو من أنقذ النظام السوري من الانهيار على حدّ ما أعلنت موسكو. لروسيا قواعد شرعية ومعلنة على الأرض السورية. ولأمريكا قواعد ومطارات في شرق الفرات.

أخطر من الجنرالات الأمريكيين هناك جنرال اسمه الوقت يعمل ضد روسيا التي لم تستطع إرفاق إنقاذ النظام بفرض حل سياسي. الأيام الماضية شهدت سلسلة انتكاسات روسية. إسقاط الطائرة الروسية وتعثّر سوتشي والتباين المتزايد بين روسيا وإيران وتركيا، فضلاً عن فضيحة المرتزقة الروس الذين سقطوا بئيران أمريكية. تتضاعف الإثارة في قصة المرتزقة الروس حين نقرأ أن سيدهم ومرجعهم هو من يطلق عليه لقب «طباخ الكرملين». وأن مهمهم الأساسي تأمين حقول الغاز أو النفط وتقاضي عمولة مرتفعة في مقابل هذا الدور. وأن هذا الطمع هو ما حرك هجومهم الأخير الذي وفر لأمريكا فرصة تأديبهم وفضح دورهم في سوريا.

لا يتوقف الأمر عند وجود الجيشين الروسي والأمريكي داخل الخريطة السورية كل إلى جانب حلفائه. هناك الوجود الإقليمي أيضاً. إيران موجودة بـ«حرسها الثوري» والميليشيات التابعة لها، وتشدد على أن وجودها شرعي وتم بناء على طلب من الحكومة. والجيش التركي يقاتل في منطقة عفرين لتشتيت الكيان الكردي وبلورة منطقة آمنة على الجانب السوري من الحدود. لم تستأنذ أنقرة دمشق للدخول إلى الأراضي السورية. أغلب الظن أنها اكتفت بقبول روسي حصلت عليه مكافأة لها على المشاركة في رعاية مسار سوتشي. أكثر من ذلك ما تردد من أن أنقرة اقترحت على وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون انتشاراً عسكرياً أمريكياً وتركياً في منبج في مقابل انسحاب القوات التركية منها. وما تردد أيضاً عن اقتراح موسكو لإبّاس المقاتلين الكرد ثياب الجيش السوري في عفرين لإبعاد احتمال الاجتياح التركي.

مشاهد غير مسبوقه. تعلن إسرائيل للمرة الأولى أن طائراتها استهدفت مواقع إيرانية على الأرض السورية. ويرفع بنيامين نتنياهو جزءاً من حطام «درون» إيرانية قال إنها اخترقت المجال الجوي الإسرائيلي. ويهدّد أمام مؤتمر ميونيخ باستهداف إيران نفسها وعدم الاكتفاء بوكلائها.

كل هذا من دون أن ننسى المتطوعين الذين تسللوا إلى الأرض السورية من الجوار وأماكن بعيدة. جاء مقاتل من كازاخستان لقتل مؤيدي النظام وجاء مقاتل من أفغانستان لقتل معارضيها، وللمهمتين نكهة مذهبية صريحة. تجاوزت أخطار الحريق السوري أخطار كل الحرائق الأخرى. السفير الفرنسي السابق في دمشق ميشال دوكلو كتب في صحيفتنا داعياً إلى الإفادة من فكرة اتفاق دايتون الذي أنهى حروب الانفجار اليوغوسلافي عبر جمع أصحاب المصالح حول طاولة واحدة. لا تبدو الظروف ناضجة إقليمياً ودولياً لطاولة من هذا النوع. المأساة السورية مفتوحة على أخطر الاحتمالات. والسوري هو اللاعب الأضعف في اللعبة الحالية على أرضه والقرارات الأخطر تتخذ في غيابه. هذا يحدث للمرة الأولى.

## الإقليمي الذي يسابق الدولي ويسبقه

\*حازم صاغية

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية : ٢٠١٨/٢/١٩

هناك في المنطقة مواجهتان عسكريتان لم تتطوّرا إلى حريين، مع أنّهما تملكان الكثير من مواصفات الحروب وشروطها. واحدة في الأجواء السوريّة-الإسرائيلية، بين إسرائيل وإيران، فوق رؤوس السوريين واللبنانيين، وبالاستفادة من الفراغ السوريّ وإمعاناً في تفرّغه. والثانية في عفرين السوريّة والكردية، بين الأتراك الهاجمين والكرد المدافعين، وأيضاً بالاستفادة من الفراغ السوريّ وإمعاناً في تفرّغه.

ثمّة إجماع بأنّ روسيا لعبت الدور الأكبر في عدم تحوّل المواجهتين إلى حريين. هذا، بالطبع، لا ينمّ عن تعلّق بالسلام يستولي على فلاديمير بوتين، بقدر ما يشير إلى حرص لدى موسكو على إبقاء الأولويّة لخطتها السوريّة، ومن ثمّ عدم السماح بالتشويش عليها أو سرقة الأضواء منها. فوق هذا، هناك الموقف الأمريكيّ الذي يتداخل فيه الغموض والغرابة، جاعلاً المعنيين جميعاً ينتظرونه، كلّ منهم يمنيّ النفس بأن يتبلور لمصلحته.

هذا ما يتيح القول إنّ الوضع الإقليميّ أسرع من الوضع الدوليّ، وأشدّ قابليّة للاشتعال. لا الحسم الروسيّ يستطيع، إلى ما لا نهاية، إطفاءه، ولا التردّد والغرابة الأمريكيّان. والآن، بدأت الأكلاف تظهر، أقلّه في حالة روسيا: إسقاط السوخوي في إدلب، ثمّ إقرار موسكو بمقتل خمسة روس «على ما يبدو حتّى الآن» وبجرح آخرين.

إنّ تركيا لا ترى في شمال سوريّة إلاّ «حزب العمّال الكردستانيّ»، ولا ترى في أيّ انتصار يحقّقه الكرد السوريّون إلاّ هزيمة لها حيال كرد تركيا. لهذا يُستبعد أن تقف عند أطراف عفرين، أو أن لا تحاول التقدّم في وقت لاحق إلى منبج. إنّها يومياً تكبح هذه الإغراءات، مكتفية بـ «محاولات توغل».

والكرد، بدورهم، لا يستطيعون أن يطووا صفحة فتحوها حين أحسّوا أنّ فرصة تاريخيّة لاحت لهم ولحقّهم وحرّيتهم.

تركيا استثمرت في احتضان «داعش»، والكرد استثمروا في قتال «داعش». الطرفان اليوم يستكثران التفريط بما استثمروه.

وإيران بدورها استثمرت في الدم السوريّ، مباشرةً أو عبر ميليشياتها الشيعيّة اللبنانيّة والعراقيّة. وهي، فيما يتحوّل المشرق إلى أطلال وخرائب، طوّرت ستراتيجيّة يراود لها أن تربطها بلبنان، وربّما بغرّة (يلاحظ، بالمناسبة، أنّ «داعش» وإيران هما الطرفان الوحيدان اللذان تمثّل إزالة الحدود الوطنيّة جزءاً عضويّاً من سياستهما). وهذا ما لن يكون من السهل التراجع عنه. القادة الإيرانيّون، بين وقت وآخر، يذكروننا بعواطفهم هذه.

وإسرائيل، من ناحيتها، تعتبر أنّ أيّ وجود عسكريّ إيرانيّ، أو تابع لإيران، في الجنوب السوريّ، جبهة أخرى تُفتح في وجهها وتهديد آخر لأمنها. هذا ما لن تتراجع فيه، على ما يردّد سياسيوها وقاداتها الأمنيّون بلغة من الوعيد ألفوها وتخصّصوا فيها. خسارة طائرة مقابل عشرات الضربات الجويّة الناجحة أمر مشجّع. إنّها تعلمهم الحذر في توحيّ أهدافهم التوسعيّة لكنّها لا تردعهم عن المضيّ فيها.

وبين احتقان الدول والجماعات في المنطقة، وكلّها مأزومة على نحو أو آخر، ومطامع الدول الكبرى التي تتطلّب التهذئة طوراً والتصعيد طوراً، يُستبعد أن تُحرم المواجهات «فرصة» التحوّل إلى حروب، ربّما كانت حروباً مفتوحة. إنّ الأ عقل والأشدّ حكمة بيننا هو من يستعدّ للأسوأ.



## تصاعد خطاب الكراهية

\*حسام ميرو

العربي الجديد: ٢٠١٨/٢/١٩

تحمل الممارسات السياسية العديد من الرسائل حول الذات والآخر، كما توضّح مدى فهم مختلف الأطراف للصراعات الدائرة، أو المصالح الوطنية، وهي تظهر مدى تطور الرؤية السياسية أو تأخرها لدى النخب، خصوصاً النخب الحاكمة، وتعكس مستوى الأزمات الموجودة في لحظة تاريخية محددة، وبالتالي فإن تحليل الممارسات السياسية، وما يرافقها من أشكال خطاب أخرى، أبرزها الدبلوماسية والإعلام، يقودنا إلى الإمساك بعناصر بنيوية للصراعات، وليس فقط المصالح المباشرة، وهو ما يجعلنا نستشرف المخاطر الكامنة، التي ينبغي معالجتها في مستويات متعددة، وليس فقط في المستوى السياسي.

لقد كشفت السنوات الماضية في الشرق الأوسط، عن استخدام أطراف عديدة لأشكال خطاب تتنافى، بل وتتناقض كلياً، مع ضرورات بناء منظومة أمن واستقرار جديدة، بعد أن اختلّت منظومة الأمن والاستقرار القديمة، وبدا أن السعي لكسب حصص نفوذ جديدة، أهم بكثير من إحلال الاستقرار، على الرغم من الكلفة العالية لمثل هذا المنطق السياسي، القائم على توسيع النفوذ بأي ثمن، واعتبار أن التكيّف مع الفوضى أمر ممكن، بل ويمكن تجنّب انعكاساتها، وقد أدى هذا السلوك عملياً من قبل بعض الدول، إلى استثمار أشكال لا تنتمي إلى منطق الدولة الحديثة، ومنها استثمار منظمات مسلحة، من فصائل وميليشيات وفرق مرتزقة، من أجل تحقيق المزيد من التوسّع في النفوذ. يُظهر خطاب الكراهية غياباً شبيه كامل لمنطق الدولة الحديثة، بل إنه يبرز فشل الدول في الدخول إلى عصر الحداثة، كما أنه في الدول التي أصابها الفشل بعد ما يسمى «الربيع العربي»، يعكس مدى الانقسامات العمودية والأفقية في تلك المجتمعات، بعد أن خرج الصراع من أجل التغيير عن سكوته الوطنية، وانزلق بفعل العديد من العوامل، إلى صراع فئات دينية ومذهبية وقومية ومناطقية، وقد أصبح خطاب الكراهية في تلك الدول الفاشلة عاملاً آخر يضاف إلى عوامل الصراع الأخرى، بل مشكلة قائمة بحد ذاتها.

إن خطاب الكراهية لا يشيطن الآخر على المستوى السياسي فقط، بل ينال منه أيضاً على مستويات عدة" إذ يشكك في جدارته الدينية والحضارية والإنسانية، ما يجعل من استهدافه أمراً مشروعاً، وبالتالي فإن أي إبادة لهذا الآخر تصبح سلوكاً «مشروعاً»، خصوصاً مع ادعاء مختلف الأطراف امتلاكها للحقيقة المطلقة، والحق المطلق، ما يجعل من حريها على الآخر حرباً «مقدسة»، لا مجال فيها لمساءلة الأدوات المستخدمة في هذه الحرب.

في ظل العدة الأيديولوجية التي تبرر خطاب الكراهية، والدعم الإعلامي الكبير لهذا الخطاب، يغدو استخدام وسائل وأدوات محرمة أمراً لا يحتاج إلى أي تبرير، فتلك الوسائل والأدوات موجهة إلى مجموعات ما دون بشرية، بحسب خطاب الكراهية، كما أن قتل مئات الآلاف من السكان يغدو عملية تطهير ضرورية، من دون التوقف لحظة واحدة أمام أي منجز بشري فيما يخص حقوق الإنسان، وما يتصل بها من موثيق أممية.

لكن تنامي خطاب الكراهية وتصاعده بهذا الشكل العبثي ليس أمراً منفصلاً عن الخلل في منظومة العلاقات الدولية نفسها، وعن مفاعيل النظام العالمي الراهن، فالمؤسسات الأممية والدولية تبدو في حالة عجز متزايدة أمام صراعات الشرق الأوسط، ففي المثال السوري، عجزت الأمم المتحدة عن اتخاذ قرارات بسيطة، مثل إدخال المساعدات لبعض المناطق المحاصرة، فكيف الحال إذن مع وضع حدّ للنزاع الدائر، خصوصاً مع انخراط مباشر لقطبين رئيسيين في مجلس الأمن في الصراع نفسه، هما الولايات المتحدة وروسيا!؟

إن أي مدخل حقيقي مستديم للصراعات الراهنة في الشرق الأوسط، لا يمكن تأمينه من دون الأخذ بالحسبان الحاجة إلى نبذ خطاب الكراهية، وتفعيل خطاب عقلاني وحديث في الممارسة السياسية.

## تركيا وإيران: على مسار تصادمي

دورية (جيوبوليتيكال فيوتشرز) الأمريكية: ٢٠١٨/٢/١٩

**جاكوب شايبورو:** قال الجيش التركي يوم السادس من شباط (فبراير) الحالي، إن جندياً قتل وجرح ستة آخرون في هجوم بقذائف الهاون بينما كانوا يحاولون إقامة نقطة عسكرية أمامية في شمال غرب سورية. ولم يضم البيان العسكري التركي أي تفاصيل تشير إلى الطرف الذي كان وراء الهجوم الذي استهدف جنوده، لكن صحيفة "آراب نيوز" -النشرة الصادرة باللغة الإنجليزية والتي تتخذ من السعودية مركزاً لها- قالت إن الهجوم نفذته "ميليشيات إيرانية". وربما تكون لمصدر إعلامي سعودي مصلحة في ترويح هكذا خبر، لكن تقارير إخبارية أخرى أشارت بوضوح إلى أن "قوات موالية للنظام" هي التي نفذت الهجوم على القوات التركية. وفي كلتا الحالتين، تكون القوات التركية والإيرانية على مسار تصادمي.

شرح البلدان في السير على هذا المسار بعد أن دعمت إيران وروسيا هجوماً مضاداً شنته قوات الرئيس السوري بشار الأسد على محافظة إدلب، وهي واحدة من مناطق خفض التصعيد التي كان يفترض أن تتولى تركيا ضمان الأمن فيها. ذلك الهجوم المضاد، وعدم اكتراث النظام بالرد على الاعتراضات التركية المتعددة، أجبراً تركيا على التصرف وأسفراً عن التوغل التركي في عفرين في الشهر الماضي. وعلى الرغم من المقاومة الشرسة، فإن التوغل يحقق تقدماً ثابتاً إلى درجة تمكنت تركيا معها من إقامة نقطة دعم عسكرية إلى الجنوب الشرقي من حلب لأكثر من أسبوع. وكانت تركيا قد اصطدمت أصلاً مع قوات موالية للأسد في نفس ذلك الموقع. ففي يوم ٢٩ كانون الثاني (يناير) الماضي، حاولت قافلة تركية مكونة من أكثر من ١٠٠ عربة عسكرية مدرعة، مدعومة بسلاح الجو التركي، حاولت إقامة موقع بين القوات الموالية للأسد والمناهضة له في الجنوب الغربي من حلب. وطبقاً لمعهد دراسة الحرب، واجهت هذه القافلة مقاومة عنيفة من جانب قوات نظام الأسد، والتي أدت إلى إيقاف تقدم القوات التركية الأولى. وفي ذلك الوقت، كان التقرير الوحيد الذي خرج من تركيا قد صدر عن هيئة الأركان العامة التركية التي أشارت إلى أن جندياً تركيا واحداً وعامل دعم مدنياً قتلوا في هجوم بسيارة مفخخة على قافلة عسكرية تركية.

وكان نظام الأسد انتقد على نحو ثابت التوغل التركي من دون فعل الكثير بخصوصه. وباستثناء هجمات قليلة صغيرة النطاق وبعض التسريبات من وكالة "رويترز" التي تحدثت عن نشر "نظام صواريخ جديد للدفاع جوي ومضادات الطائرات"، فقد ركزت قوات الأسد على إعادة التمرکز من أجل الدفاع عن حلب أكثر مما ركزت على الاشتباك المباشر مع القوات التركية. ويعود ذلك في جزء منه إلى أن التوغل التركي لم يشكل أي تهديد مباشر. ومع ذلك، كان غزو عفرين مفيداً لتركيا، لأنه سمح لأنقرة بالربط بين مجموعات الثوار المعادية للأسد التي كانت قبل ذلك معزولة، كما وضع تركيا أيضاً في وضع أفضل لتهديد حلب مباشرة في حال استمرت قوات الأسد في التقدم باتجاه إدلب. ولم يكن هذا ظرفاً مثالياً بالنسبة للأسد بأي شكل من الأشكال، لكنه كان توغلاً محدوداً ضمن حدود يمكن التسامح معها.

كانت التحركات التركية الأخيرة في داخل جنوب غرب حلب أكثر طموحاً من التوغل الأولي، نظراً لأنها تزيد من حجم التهديد الموجه لقوات الأسد. ويقال إن الموقع الذي يحاول الجيش التركي إقامته يبتعد كثيراً خارج منطقة عفرين. ولا تمتد منطقة عفرين التي يسيطر عليها الكرد على طول الطريق إلى حلب حيث تقع العاصمة الإقليمية، التي تسمى أيضاً عفرين، على بعد حوالي ٢٣ ميلاً (٣٧ كيلو متراً) إلى الشمال من حلب. لكن القوات التركية اندفعت كثيراً وراء هذا الخط، ويقال إنها حاولت إقامة موقع أمامي في "العيس"، وهي بلدة سورية على بعد نحو ٥,٠٠٠ كيلومتر، أي حوالي ١٢ ميلاً من حلب -وإنما إلى جنوب غرب المدينة. بالإضافة إلى ذلك، لا تقع العيس في منطقة

إدلب - حيث اتفقت إيران وروسيا على أن تكون تركيا هي المسؤولة من حيث المبدأ على الأقل عن الأمن - وإنما تقع في محافظة حلب نفسها.

وسيكون من المعقول والحالة هذه أن تكون القوات الموالية للأسد وداعميها الإيرانيين قد هاجمت هذا التوسيع للتوغل التركي مرتين. فقد عنى الاستيلاء على عفرين اختصار المسافة بين الأراضي التركية وبين حلب. وتعني إقامة نقطة أمامية في العيس يعني التحضير لهجوم محتمل على مواقع النظام في حلب. وهذا هو السبب في أن إيران - على وجه الخصوص - استجابت بهذه العدوانية لتوغلات تركيا الأخيرة، وحيث قال الرئيس الإيراني حسن روحاني يوم الخامس من شباط (فبراير) الحالي، إن تركيا انتهكت سيادة سورية، وقال وزير الخارجية الإيرانية إن أعمال تركيا الأخيرة إنما تخلق "انعداماً للأمن والاستقرار، وتساعد الإرهاب".

### صمت روسيا

الصامت بوضوح في هذه اللعبة من الشجار الذي يصبح قصفاً، والتي لولا موافقتها الضمنية ما استطاعت القوات التركية الدخول إلى منطقة عفرين في المقام الأول. (وما تزال روسيا تسيطر على الأجواء السورية، وكان يجب أن توافق على نشر الطائرات التركية عبر من الحدود). وكانت روسيا قد فقدت طائرة مقاتلة لها على يد فرع تنظيم القاعدة في سورية مؤخراً، ولذلك كثفت من غاراتها الجوية على الأهداف الجهادية في محافظة إدلب. لكن روسيا لم تذهب إلى حد إدانة التوغل التركي في عفرين. ومع ذلك، يحتمل كثيراً أن تكون روسيا قد منحت موافقتها الضمنية أيضاً بالمقدار نفسه للأسد وإيران لمحاولة منع تركيا عن إدخال نفسها بعيداً جداً داخل الأراضي التي يسيطر عليها الأسد، أو الابتعاد كثيراً خارج حدود عملية عفرين. (كما يمكن ملاحظة أن تركيا نفذت عدداً قليلاً من الغارات الجوية في الأسبوع الماضي، وهو ما قد يشير إلى عدم موافقة روسية خلف الكواليس).

ومن جهة أخرى، تكسب روسيا من كل هذا. فلها علاقات جيدة مع تركيا وعلاقات أقوى مع إيران، لكن هذه شؤون سريعة الزوال. ولدى روسيا مشاكل طويلة الأمد مع كلا البلدين. وكلما ركزت تركيا وإيران أكثر على المنافسة مع بعضهما بعضاً، قل تركيزهما على التنافس مع روسيا. ومع ذلك، ما يزال هناك الكثير والقريب من منظور روسيا التي ما تزال تعول على تسوية سلمية للنزاع السوري بحيث تستطيع سحب أصولها العسكرية من البلد مع المجد. ولم تكن عودة طيار مقاتل إلى بلده في كفن، ومشاهدة بعثتها التجارية تقصف في دمشق، ورؤية الوضع على الأرض حول حلب يتداعى إلى هذا الحد جزءاً من الخطة، وقد يتطلب التزامات روسية جديدة وأكثر أهمية من أجل حماية الأسد.

لم يصل أي من هذا إلى نهاية بعد. ما يزال بوسع تركيا أن تتراجع، أو أن تصل إلى الأقل على نوع من الترتيب القابل للتطبيق مع الأسد وإيران حول رسم حدود مؤقتة ترضي مصالح الجانبين. لكن العمليات العسكرية من هذا النوع، بمجرد أن تبدأ، تشرع في تجميع الزخم الخاص بها. وكل ما يتطلبه الأمر هو مجرد خطأ جدي في الحسابات من نية الطرف الآخر خوض شجار جانبي لكي تتحول الأمور إلى معركة أكثر شدة، والتي سيكون من الصعب التراجع عنها. وكانت وجهة نظرنا أن ٢٠١٨ لن تكون السنة التي ستتواجه فيها تركيا وإيران مباشرة" وقد توقعنا أن شراكتهم، مهما كانت غير مريحة، سوف تستمر طوال العام. لكن ذلك التوقع أصبح الآن تحت الاختبار.

\*ترجمة: صحيفة "الغد" الأردنية/عبد الرحمن الحسيني

## العداء للولايات المتحدة يوحد تركيا وروسيا وإيران في سوريا

\*سميح ايديز

المونيتور: ٢٠١٨/٢/١٩

وافق القادة الأتراك والإيرانيون والروس، مبدئياً، على عقد قمة في اسطنبول حول الملف السوري. يأتي هذا القرار في أعقاب اتصالات هاتفية أجراها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مؤخراً مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، والإيراني حسن روحاني. لم يُحدّد موعد انعقاد القمة بعد، على أن يعقد وزراء خارجية الدول الثلاث اجتماعاً تمهيدياً في أستانة، عاصمة كازاخستان، في آذار/مارس المقبل. على ضوء المستجدات الأخيرة في سوريا، والتي تقتضي تنسيقاً وتعاوناً متزايدين بين البلدان الثلاثة على المستوى العسكري، لا شك في أن أنقرة ترغب في أن تنعقد القمة عاجلاً وليس آجلاً. لقد تسببت عملية "غصن الزيتون" التي أطلقتها تركيا في عفرين ضد "وحدات حماية الشعب" الكردية السورية، التي تعتبرها أنقرة تنظيمًا إرهابياً، فضلاً عن العمليات الروسية المشتركة مع قوات النظام السوري والمقاتلين المدعومين من إيران في إدلب، بحدوث تشنجات في العلاقات بين أنقرة وحليفتيها غير الرسميتين، موسكو وطهران. بيد أن المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة لترسيخ مكانتها في الأراضي الخاضعة لسيطرة "وحدات حماية الشعب" في شمال سوريا، تبقى الدافع الأساسي وراء الحفاظ على التحالف الثلاثي غير الرسمي. فبغض النظر عن الشكوك التركية إزاء النوايا الروسية والإيرانية البعيدة المدى في سوريا، والعكس، تسعى الدول الثلاث إلى الحؤول دون أن تصبّ التوترات المحتملة في العلاقات بينها، في مصلحة الولايات المتحدة، ليس في سوريا وحسب، إنما أيضاً في المنطقة برمتها.

بناءً عليه، سوف يكون الهدف من قمة اسطنبول إظهار أن هناك تعاوناً أكثر رسوخاً بين تركيا وروسيا وإيران، مع العمل في الوقت نفسه على وضع مقاربة عملية للحؤول دون أن تدوس أيٌّ من هذه الدول على أقدام الأخرى في سوريا. ظهرت مؤخراً خلافات بين أنقرة وموسكو، وأنقرة وطهران، في عدد من المناسبات، ما يُظهر أن التحالف ليس على أفضل ما يرام.

تبقى إدلب شوكة في خاصرة التعاون التركي-الروسي في سوريا. لقد حرصت وزارة الخارجية التركية على تجنب الإشارة إلى التدخل الروسي هناك، موجّهة انتقادات لأذعة إلى النظام السوري في السابع من شباط/فبراير على خلفية عملياته في إدلب، وكذلك في الغوطة الشرقية، ودعت إلى "وقف فوري لانتهاكات النظام هناك".

ليس سراً أيضاً أن موسكو غير راضية عن تحالف المقاتلين السوريين مع تركيا في شمال سوريا، وهم المقاتلون أنفسهم الذين تقصفهم في إدلب. من الواضح أن موسكو ودمشق تسعيان إلى تطهير محافظة إدلب بكاملها من المجموعات الإسلامية المتشددة وكذلك من التنظيمات المعارضة المدعومة من أنقرة. يعتقد عدد متزايد من المحللين أن "منطقة خفض التصعيد" التي وضعت تحت سيطرة تركيا في إدلب - بموجب اتفاق تم التوصل إليه بين تركيا وروسيا وإيران في أستانة - هي جزء من خطة أعدتها موسكو لتسهيل تطهير المحافظة من التنظيمات المذكورة. يُشار في هذا الصدد إلى أن إدلب تشهد زيادة ملحوظة في أعمال العنف من جانب النظام وروسيا منذ الإعلان عن إنشاء منطقة خفض التصعيد.

من غير المتوقع أن تلقى مخططات أردوغان في إدلب استحساناً لدى النظام السوري أو موسكو. قال الرئيس التركي أمام تجمع في قصره الرئاسي في الثامن من شباط/فبراير الجاري: "سوف تعمل (تركيا) على إيجاد حل لمسألة عفرين (و) مسألة إدلب، ونريد أن يعود إخواننا وأخواتنا اللاجئين إلى ديارهم". إشارة إلى أن غالبية اللاجئين السوريين في تركيا فروا من النظام.

تُبدي تركيا أيضاً حذرها من النوايا الروسية في ما يتعلق بالکرد. ربما أعطت موسكو الضوء الأخضر لانطلاق العملية التركية في عفرين، إنما لم تمنحها موافقة مطلقة. بل إنها تُلقي في شكل أساسي باللائمة على الولايات المتحدة لأنها دفعت بتركيا نحو ما تعتبره موسكو تطوراً يزيد من تعقيدات الأوضاع في سوريا.

يقول كريم هاس، وهو أكاديمي تركي يُلقى محاضرات في جامعة موسكو، إن روسيا لم تتخلّ عن خططها لمنح الكرد حقوقاً سياسية وإدارية واجتماعية في سوريا. لقد طرحت موسكو هذا الاقتراح في مسودة دستور أعدتها لسوريا وقدمتها في الاجتماع الأول الذي ضمّها إلى جانب تركيا وإيران في أستانة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ما أثار هلعاً شديداً لدى أنقرة.

يعتبر هاس أيضاً أنه كان لدى روسيا دافعٌ أبعد وراء إعطائها الضوء الأخضر للتحرك التركي في عفرين. فقد لفت في مقال له عبر موقع "بي بي سي تركيا"، إلى أن الصعوبات التي قد يواجهها الجيش التركي في عفرين وارتفاع أعداد الضحايا في صفوف الجنود الأتراك "يمكن أن تتحول إلى أداة لتقريب تركيا أكثر من الرؤية الروسية حول الكرد السوريين".

تتعامل أنقرة بقلق مع التقارير التي تتحدث عن أن دمشق تعتمد على تسهيل نقل تعزيزات "وحدات حماية الشعب" إلى عفرين. يعتبر كثيرٌ أنه من غير الممكن حدوث هذا الأمر من دون دعم روسي.

في غضون ذلك، يستمر الرئيس السوري بشار الأسد في إبداء معارضته للعملية التركية في عفرين. لقد حذرت دمشق من أنها ستعتمد على إسقاط المقاتلات التركية، ونشرت مؤخراً منظومات للدفاع الجوي في إدلب وحلب. من الواضح أن هذه الخطوة، التي لم تكن لتحث لولا موافقة روسيا عليها، هي بمثابة رسالة تحذير موجهة إلى تركيا. فهي البلد الوحيد الذي يشنّ راهناً عمليات جوية في المنطقة.

كذلك عمدت روسيا إلى تعزيز إمكاناتها في مجال الدفاع الجوي في المنطقة، بعدما أسقطت القوات التابعة للمعارضة مقاتلة روسية في إدلب بواسطة نيران المدفعية الأرضية. وقد أوردت وسائل إعلام تركية أن المجال الجوي السوري أُغلق أمام المقاتلات التركية أثناء العمل على تعزيز منظومة الدفاع الجوي الروسية.

كشفت هذه الواقعة عن المحدوديات التي يمكن أن تواجهها أنقرة في شمال سوريا، عندما لا يكون هناك تعاون وتنسيق عن كثب بينها وبين موسكو. بالطبع توقّف المخطّطون العسكريون الأتراك ملياً عند إسقاط المقاتلة الإسرائيلية على أيدي النظام السوري في العاشر من شباط/فبراير الجاري.

سيّدات إرجين، كاتب العمود البارز في صحيفة "حرييت" التركية ومراسل الصحيفة سابقاً في واشنطن، هو من الأشخاص الذين يرون دافعاً أبعد وراء الضوء الأخضر الروسي لعملية عفرين. فقد كتب في مقاله في الأول من شباط/فبراير: "عبر تسهيل إطلاق هجوم عفرين، الذي تعلم روسيا أن من شأنه أن يثير امتعاض الولايات المتحدة، تسببت موسكو بمزيد من التباعد بين تركيا والولايات المتحدة".

تلوح أيضاً مشكلات في أفق العلاقات التركية مع طهران، وهذه المشكلات يمكن أن تخرج عن السيطرة إذا لم يتم ضبطها كما يجب. لقد ظهر ذلك جلياً بعد الدعوة التي وجهها روحاني إلى تركيا في السادس من شباط/فبراير لوقف عملياتها العسكرية في عفرين. تابع روحاني في تصريح للمراسلين في طهران: "التدخل العسكري الأجنبي يجب أن يتم بناءً على تفويض من البلد المضيف وشعبه"، في انتقاد شبه مباشر للوجود العسكري التركي غير المرغوب فيه داخل سوريا.

أعربت أنقرة أيضاً عن غضبها عندما زعم التلفزيون الرسمي الإيراني أن تركيا تستخدم أسلحة كيميائية في عفرين. فقد نعتت "وكالة الأناضول للأخبار" التابعة للحكومة التركية الخبر بـ "الكاذب".

أثارت الدعوة التي وجهها روحاني ردود فعل غاضبة في أوساط "حزب العدالة والتنمية" بزعامة أردوغان. كتب محمد متينر، النائب المرموق عن "حزب العدالة والتنمية"، في مقاله في صحيفة "ستار" الموالية للحكومة، أنه ينبغي على طهران أن تتخلى عن سياستها في الملف السوري من أجل مصلحتها الخاصة. أضاف رداً على تصريح روحاني: "يجب أن تُدرك إيران أن السياسة الخارجية القائمة على العمى المذهبي والتعصب سوف تؤدي بها، في نهاية المطاف، إلى الدمار الذاتي".

توجّه وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو إلى إيران في اليوم التالي لتصريحات روحاني بهدف طمأنة طهران إلى أن مخاوفها بشأن العملية التركية ليست في محلّها. في غضون ذلك، من غير المرجح أن تكون طهران قد نسيت الكلام الذي أدلى به أردوغان في البحرين، قبل نحو عامٍ بالتمام والكمال، وأشار فيه إلى الحاجة إلى منع انتشار "القومية الفارسية" في المنطقة.

في اللحظة الراهنة، يبدو التحالف الفضفاض بين تركيا وروسيا وإيران قادراً على الصمود، على الرغم من الخلافات بين أعضائه، وذلك بسبب العداوة المشتركة بين الدول الثلاث تجاه الولايات المتحدة. إنما ليس واضحاً إذا كان هذا الوضع قابلاً للاستدامة في المدى الطويل. في هذا الإطار، لا يجب غضّ النظر عن احتمال ظهور الخلافات بين البلدان الثلاثة في سوريا إلى الواجهة من جديد نتيجة التطوّرات غير المتوقعة على الأرض.

## تحليل إخباري: الصراع الدولي يصبح أكثر وضوحاً مع دخول الأزمة السورية عامها الثامن

صحيفة (الشعب) الصينية: ٢٠١٨/٢/١٩

رغم فقدان تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي (داعش) الكثير من مناطقه ومعاقله في سوريا، فإن آفاق السلام في هذا البلد الذي أنهكته الحرب لا تزال بعيدة، إذ أن الصراع الدولي بين القوى الكبرى والإقليمية على أرض سورية أصبح أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

وأشار محللون سياسيون في سوريا إلى أن تفاؤلاً مشوب بالحذر ساد بين الناس في سوريا إزاء احتمال قرب انتهاء حرب طال أمدها بعد دحر "داعش" أواخر العام الماضي، بيد أنه اتضح أن الوضع أكثر تعقيداً من مجرد هزيمة مجموعة إرهابية لإنهاء أزمة ستدخل عامها الثامن الشهر المقبل.

ويبدو أن الحرب في سوريا لم تعد تقتصر على صراع كلاسيكي بين المعارضة والحكومة، حيث أصبح الصراع بين لاعبين إقليميين ودوليين في البلد أكثر وضوحاً.

ويتجلى هذا الصراع على أوسع نطاق في شمال سوريا بين تركيا والولايات المتحدة، وفي جنوب سوريا بين إسرائيل والقوات المتحالفة مع سوريا.

في الشمال، ازداد التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا، الحليفتين ضمن "الناتو"، بسبب دعم الولايات المتحدة لـ "وحدات حماية الشعب" الكردية وحلفائها من "قوات سوريا الديمقراطية"، فيما تعتبر تركيا القوات الكردية في شمال سوريا إرهابية بسبب صلاتها المزعومة بحزب العمال الكردستاني.

وشنت تركيا هجوماً واسع النطاق على منطقة عفرين، التي يسيطر عليها الكرد في شمال سوريا منذ نحو شهر تقريبا، كما ذكرت أنقرة أنها تريد شن هجوم على منبج، وهي منطقة أخرى يسيطر عليها الكرد في شمال سوريا، بيد أن للولايات المتحدة وجود فيها.

وقال قائد القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال جوزيف فوغل، في ٢٩ يناير الماضي، إن الولايات المتحدة لن تسحب قواتها من منبج رغم التهديد التركي بشن عملية عسكرية ضد "قوات سوريا الديمقراطية"، التي تدعمها الولايات المتحدة.

وتقول تقارير إن الولايات المتحدة لديها حوالي ألفي جندي منتشرين في شمالي سوريا.

وقال المحلل السياسي، ماهر إحسان، لوكالة أنباء (شينخوا) إن "التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا لن يتطور بالتأكيد إلى حرب أو مواجهة عسكرية، ولكنه سيقوض بالتأكيد الجهود الرامية إلى حل الأزمة السورية".

وفي يوم الجمعة الماضية، اجتمع وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مع نظيره التركي مولود تشاويش أوغلو في أنقرة في محاولة لنزع فتيل التوتر بين البلدين.

وقال تيلرسون "إننا نقف جنبا إلى جنب مع تركيا ضد التهديدات الإرهابية ونحیی شراكتنا مع تركيا"، وأكد عقب محادثاته مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن مجموعة عمل لمعالجة الخلافات سيجتمع في منتصف مارس المقبل.

ولكن رغم الجهود المبذولة لتجنب الانهيار التام للعلاقات بسبب القضية الكردية، فإن مصالهما متضاربة في سوريا، ويبدو أن كل منهما لا يرغب في التراجع.

وقد دأبت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على دعم قوات سوريا الديمقراطية في معاركها شمالي سوريا، حيث أثبتت هذه المجموعة ووحدات حماية الشعب بأنها حليفان يعول عليهما بالنسبة لواشنطن، على الأقل في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال إحسان إنه "سيكون من الصعب على الولايات المتحدة وقف دعمها أو تحالفها مع الكرد في تلك المنطقة لأن الولايات المتحدة قد أقامت بالفعل مواقعاً عسكرية هناك ولا يبدو أنها مستعدة لمغادرة البلاد في وقت قريب"، مشيراً إلى أنه في الوقت نفسه، لن تتراجع أنقرة عن تصميمها بالقضاء على ما تعتبره تركيا تهديداً كردياً في شمال سوريا.

وقال حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله اللبناني، الذي يشارك عناصره في القتال إلى جانب القوات الحكومية في سوريا يوم الجمعة الماضي في خطاب متلفز إن أحد أهداف الولايات المتحدة من خلال وجودها في سوريا هو حقول النفط والغاز في شمال شرق البلاد.

ويبدو أن تواجد حزب الله، المتحالف مع إيران لدعم الحكومة السورية، قد أثار توتراً مع إسرائيل، التي أعربت مراراً بأنها لن تتسامح مع أي نفوذ إيراني في سوريا، وخاصة في المنطقة الجنوبية القريبة من حدودها.

وشنت إسرائيل عدة غارات جوية وهجمات صاروخية على مواقع عسكرية سورية خلال الحرب التي طال أمدها بحجة أنها كانت تستهدف أسلحة متجهة إلى حزب الله. ووقع الهجوم الأخير في ١٠ فبراير الجاري، عندما شنت إسرائيل هجمات على قواعد عسكرية سورية تحت ذريعة بأن طائرة إيرانية مسيرة تم إطلاقها من قاعدة التيفور في وسط سوريا دخلت المجال الجوي الإسرائيلي، وعلى إثرها أسقطت الدفاعات الجوية السورية طائرة إسرائيلية من طراز أف - ١٦.

وفي وقت لاحق، ردت إسرائيل بشن هجوم صاروخي استهدف ١٢ موقعا عسكريا في سوريا، في حين أكد مسؤولون حكوميون سوريون أن الجيش السوري سوف يسقط أي طائرة عدائية في سوريا.

وبالإضافة إلى ذلك، ازداد التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا عندما اتهمت واشنطن موسكو مؤخراً بحماية الحكومة السورية من المسؤولية عن هجمات متعددة بغاز الكلور استهدفت مدنيين في الأسابيع الماضية، حيث رفضت روسيا وسوريا هذه الاتهامات، واتهمت بيانات الحكومة السورية واشنطن بخلق ذرائع لضرب البلاد.

وقال أحمد الأشقر وهو خبير سياسي آخر لوكالة (شينخوا) أن التوتر بين اللاعبين الإقليميين والدوليين سينعكس سلباً على الجهود الرامية لحل الصراع في سوريا.

واعتبر أن إسقاط مقاتلة روسية مؤخراً "من قبل مسلحين مدعومين من تركيا في محافظة إدلب" شمال غربي سوريا، وإسقاط مروحية تركية من قبل مقاتلين كرد في عفرين وتصعيد إسرائيل الجديد، هو "التصادم الأكثر وضوحاً بين مصالح اللاعبين الأجانب مع دخول الأزمة السورية عامها الثامن الشهر المقبل".

# الحرب التالية في الشرق الأوسط

\*رونين بيرغمان

صحيفة (نيويورك تايمز) : ٢٠١٨/٢/٢٠

في الساعات المبكرة من صباح السبت، العاشر من هذا الشهر، كان الشرق الأوسط على شفا حرب أخرى جديدة. وفقاً لمصادر إسرائيلية رفيعة المستوى، كانت الاستخبارات الإسرائيلية تتعقب خلال الليل طائرة مسيرة إيرانية أطلقتها وحدة القدس من قوات نخبة الحرس الثوري الإيراني، من قاعدة لها في وسط سورية. وبعد دقيقة ونصف الدقيقة من دخول الطائرة الإيرانية المجال الجوي الإسرائيلي، استطاعت طائرة هليكوبتر هجومية إسرائيلية إسقاطها من السماء. وعلى نحو متزامن، أطلقت ثمانى طائرات إسرائيلية صواريخها على مركز القيادة والتحكم في الطائرة في القاعدة الإيرانية، ونسفته إلى جانب الإيرانيين الذين يشغلون المركز. (لكن إيران نفت أن تكون طائرتها قد أسقطت أو أن جنودها قتلوا).

بعد ذلك، قام الجيش السوري، المتحالف مع إيران، بإطلاق صواريخ أرض-جو على الطائرات الإسرائيلية. وتعبقت الصواريخ طائرتين إسرائيليتين استطاعت إحداها المراوغة والإفلات، بينما أصيبت الأخرى بشظايا الصاروخ المتفجر. وتمكن طاقم الطائرة المكون من طيارين من القفز بالمظلة وهبط في الأراضي الإسرائيلية. وكانت إصابة أحدهما بليغة. وكانت هذه تلك طائرة تفقدها إسرائيل في القتال منذ العام ١٩٨٢. وبعد أن أصيبت قوتها الجوية وسمعتها بوصفها لا تقهر، ردت بغضب عن طريق ضرب نظام الدفاع الجوي السوري، حيث دمرت خمس بطاريات، بالإضافة إلى تدمير أربع مرافق اتصالات إيرانية في سورية.

كان المقصود من الرد على إسقاط الطائرة الإسرائيلية أن يكون أكثر عنفاً. وكانت إسرائيل تحتفظ منذ وقت طويل بخطط طوارئ لعملية عسكرية ضخمة في سورية. ويوم الأحد الذي تلا إسقاط الطائرة، استخرجها الجنرالات من الجواريير. لكن الإيرانيين والسوريين، مع حليفهم حزب الله اللبناني، أدركوا أن شيئاً من هذا القبيل كان في الأفق، وأعلنوا أنهم لن يدعوه يحدث من دون رد. وسمع الإسرائيليون ذلك، لكنه لم يردعهم. وذهبت قوات الدفاع الإسرائيلية في اتجاه الحرب. مع ذلك، سرعان ما اتضح من هو الطرف الذي يقرر الأمور. كان القصف الإسرائيلي للقاعدة الجوية قريباً بشكل خطير من القوات الروسية. وكانت مكالمات هاتفية غاضبة من الرئيس فلاديمير بوتين صباح السبت كافية لجعل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يلغي الخطط.

وبشكل علني بالمقدار نفسه، دان الروس انتهاك الإسرائيليين للسيادة السورية من دون أي ذكر لانتهاك الإيرانيين المجال الجوي الإيراني. وقال لي مصدر عسكري إسرائيلي كبير: "وحتى ظاهرياً وعلنياً، اتخذ الروس الجانب الآخر ضدنا وليس فقط في الخفاء. كان بإمكانهم أن يمنعوا إطلاق الطائرة المسيرة، لكنهم لم يفعلوا أي شيء. لقد سمعنا الرسالة الروسية، عالية جداً وواضحة".

وهكذا، أمكن تجنب الحرب - وإنما للوقت الراهن فحسب. وما تزال كل المكونات اللازمة لانفجار عنيف في الشرق الأوسط حاضرة.

كانت إيران أول بلد يأتي لمساعدة الرئيس بشار الأسد عندما اندلعت الحرب الأهلية قبل ست سنوات. وانضمت إلى الإيرانيين وحدات من حزب الله، بالإضافة إلى مقاتلين شيعة تم شحنهم من العراق وباكستان وأفغانستان. وقد نجا نظام الأسد بفضل هذه القوات.

تنبأت إسرائيل في وقت مبكر بأن بنادق هذه الوحدات سوف تستدير نحوها في نهاية المطاف. ولكن في تلك الأيام، كان ينظر إلى "داعش" على أنه التجسيد لكل الشرور، وبذلك، فإن أي طرف يحاربه إنما يقف في جانب "الأولاد الطيبين". ولم يتسمع أحد إلى تحذيرات إسرائيل.

من جانبها، نفذت إسرائيل أكثر من ١٠٠ عملية قصف وغارة جوية في داخل سورية، من دون إعلان المسؤولية عنها أو الاعتراف بها، ضد مواقع تخزين الأسلحة والقوافل التي تقوم بإمداد القوات التي تقودها إيران.

ومع تمدد الجيش السوري إلى الحدود القصوى لمحاربة قوات الثوار، ومع مساعدة الإيرانيين وحزب الله له في القتال الكثيف، ترتب على التحالف الثلاثي أن يتبلغ مرة بعد الأخرى بعض الحقائق المريرة: كانوا يعرفون أن الموساد والمخابرات



العسكرية الإسرائيلية تعرف كيف ومتى وأين يعملون، كما عرفوا أنهم لن يتمكنوا من الرد على الغارات الإسرائيلية من دون أن يتكبدوا خسائر جسيمة.

عندما دخلت القوات الروسية سورية في العام ٢٠١٥، وأصبح من الواضح أن الولايات المتحدة لن تتخذ إجراءات حقيقية للتصدي لتحركات السيد بوتين، استطاع نتنياهو إقامة قناة اتصال سرية بينه وبين السيد بوتين، وفق العديد من مصادري في المخابرات الإسرائيلية، بالإضافة إلى خط هاتفي مفتوح للاتصال بين إسرائيل والمخابرات الروسية لمنع وقوع اشتباكات بين القوات الإسرائيلية والقوات الروسية فوق الأراضي السورية.

لكن تلك الكمية المحدودة من التنسيق التكتيكي لم تُقدّر روسيا إلى فهم احتياجات إسرائيل الاستراتيجية. ومع اقتراب تحقيق انتصار للأسد، كانت إسرائيل تطلب من روسيا ضماناً بأن الإيرانيين سوف يغادرون سورية بمجرد انتهاء الحرب. لكن المطالب الإسرائيلية قوبلت باللامبالاة في موسكو. فروسيا تريد تأمين قدم آمن لها في الشرق الأوسط، وتتطلب منها سياستها الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران.

كما طلبت إسرائيل أيضاً من الولايات المتحدة مرات عدة عمل شيء لمنع الوضع من التدهور. وفي آب (أغسطس) الماضي، زار وفد رفيع المستوى واشنطن، والذي ضم يوسي كوهين، مدير الموساد، وهرتزل هاليفي، مدير المخابرات الإسرائيلية. وقدم الوفد للسيد كماستر، المستشار في مجلس الأمن القومي الأمريكي، كما أخبرني مصادري، معلومات عن "مواد استخباراتية حساسة، وذات مصداقية، ومصدر قلب كبير" عن خطط حزب الله وإيران لمهاجمة إسرائيل من الحدود مع سورية. وقالوا إن حزب الله كان يؤسس لنفسه تواجداً عسكرياً كبيراً في سورية، وإن إيران كانت تبني محطة بحرية على البحر الأبيض المتوسط بالقرب من ميناء طرطوس.

وقال لي شخص شارك في تلك المباحثات، إن إسرائيل "طالبت" بضرورة أن يحتوي أي اتفاق سلام في سورية مطلب انسحاب وإزالة حزب الله وقوات الحرس الجمهوري الإيراني من البلد.

مع ذلك، لم يوافق الأمريكيون على الاستجابة. وقال لي مشارك في المباحثات: "إننا لا نفهم ما الذي تريده هذه الإدارة تحقيقه. الحقيقة التي يجب أن تقال هي أننا لسنا متأكدين على الإطلاق من أن محاورينا من الجانب الأمريكي يعرفون ما الذي يريدونه أو ما الذي طلب الرئيس منهم تحقيقه. الشعور العام السائد هو الارتباك والفوضى".

أدى سلوك الولايات المتحدة، التي انسحبت إلى حد كبير من الشرق الأوسط، أمام التواجد الروسي والإيراني في سورية، إلى إثارة الكثير من الحنق والغضب من أمريكا في أجزاء من المجتمعين، العسكري والاستخباراتي، في إسرائيل.

وقد أوضحت الأحداث يوم السبت شيئاً: أولاً، لن تكون إسرائيل قادرة وحدها على التصرف في سورية من دون قيود. فالقوات المشتركة المعارضة لها سوف ترد بقوة من الآن فصاعداً. وثانياً، إذا كان ثمة أحد لا يدرك ذلك بعد، فإن روسيا أصبحت الآن القوة المهيمنة في المنطقة.

جلبت تطورات ذلك الأسبوع المواجهة بين إيران وإسرائيل إلى الفضاء المفتوح، جاعلة من احتمال حدوث نزاع أقوى أكثر مباشرة وأكثر تهديداً. وكانت إسرائيل قد أظهرت في الماضي أنها قوية فعلاً عندما تشعر بأنها تركزت لتدافع عن نفسها.

في صباح الجمعة الذي تلا الاشتباكات، حضر رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤتمر ميونخ للأمن. وقد أمل السيد نتنياهو ورئيس الموساد، السيد كوهين، الذي رافقه توضيح أن المواجهة الأخيرة في سورية غير مقبولة - وتحذير الولايات المتحدة والدول الأخرى من أنه إذا لم يتم لجم إيران، فإن إسرائيل سوف تهاجم قواعدها في سورية.

ما تزال إسرائيل هي القوة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط، لكن الحروب تظل غير قابلة للتنبؤ بها وغير مأمونة الجانب. ويجب أن يري الجميع - بدءاً من موسكو إلى القدس وإلى واشنطن - الحيلولة دون وقوع مواجهة أكثر عنفاً في سورية قبل أن يكون الوقت قد أصبح متأخراً جداً.

\*كاتب مساهم في مجلة نيويورك تايمز، ومراسل رفيع للشؤون العسكرية والاستخباراتية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ومؤلف "انهض واقتل أولاً: التاريخ السري لاغتيالات إسرائيل المستهدفة". الترجمة: عبد الرحمن الحسيني/الغد الأردنية

## الصراع على النفط وخطر الحرب الإقليمية

\*د. محمد السعيد إدريس

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٢/٢٠

ردود الفعل الفلسطينية والعربية (على المستوى الشعبي بالذات) والعالمية الرافضة بقوة لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأمريكية لدى الكيان من تل أبيب إلى القدس، أحبطت بدرجة كبيرة الإدارة الأمريكية وحكومة الكيان الصهيوني، لم يتوقعوا أن تكون ردود الفعل بهذا المستوى المربك لمخطط ترامب الذي يحمل اسم «صفقة القرن» ويرمي إلى تمكين إسرائيل من السيطرة على أغلب أراضي الضفة الغربية والبحث عن حلول بديلة لإقامة كيان فلسطيني لذلك بدأوا في إعادة تسخين الأزمة السورية، ودخلت أمريكا مجدداً طرفاً قوياً وشريكاً في تلك الأزمة بالسعي لفرض سيطرتها على القطاع الشرقي من نهر الفرات الذي يمتد من النهر إلى الحدود السورية مع العراق.

وكان العدوان الأمريكي الجوي والصاروخي على قوات شعبية موالية للجيش السوري يوم الأربعاء ٧ فبراير الجاري مع الميليشيات الكردية الحليفة للأمريكيين في محافظة دير الزور هو ذروة هذا التسخين الأمريكي خصوصاً بعد أن تأكد وجود قتلى من الروس من بين الضحايا المائة لهذا العدوان الأمريكي الذي اعتبر «تحرشاً أمريكياً مخططاً بالوجود الروسي في سوريا»، وهو الهجوم الذي سبقته جهود أمريكية مكثفة لإفشال المؤتمر الذي نظّمته روسيا لحل الأزمة السورية في منتجع سوتشي.

في ذروة هذا التسخين الأمريكي للأزمة السورية جاء دور إسرائيل التي تعمدت هي الأخرى بذل جهود مضنية لصرف الأنظار العربية والدولية عن القضية الفلسطينية وتطوراتها، خاصة الجهود التي يقوم بها الرئيس الفلسطيني للبحث عن بدائل دولية لتحمل مسؤولية إدارة عملية التسوية بعد أن تأكد عطب نزاهة الوسيط الأمريكي وانحيازه المطلق للكيان الصهيوني، وشملت جهود التسخين الإسرائيلية العمل على مستويين الأول لبناني والثاني سوري.

بدأت إسرائيل بالتسخين مع لبنان اعتقاداً منها بأن الظروف أضحت مواتية في ظل أجواء التنافس الانتخابي التي بدأت ساخنة خاصة بين تيار المستقبل الذي يقوده رئيس الحكومة سعد الحريري وبين «حزب الله»، لكن الدافع الأهم هو تلك الأزمة التي فجرتها «تغريدات» لوزير الخارجية اللبناني جبران باسيل (صهر رئيس الجمهورية) أساء فيها إلى نبيه بري رئيس البرلمان.

اعتقد الإسرائيليون أن هذا هو وقت الضغط والتسخين ضد لبنان على جبهتين الأولى في الجنوب من خلال الشروع في بناء جدار أسمنتي على الحدود الإسرائيلية مع لبنان يقضم في أجزاء منه مساحات من الأراضي اللبنانية، والثانية ادعاء إسرائيل على لسان وزير الحرب أفيجدور ليبرمان بملكية «البلوك رقم ٩» من المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان في البحر المتوسط.

وفي ذروة تفاعلات لبنان مع هذه الاعتداءات الإسرائيلية جاءت الغارات الإسرائيلية المكثفة على مواقع عسكرية تابعة للجيش السوري عقب ادعاءات إسرائيلية بتجاوز طائرة إيرانية بدون طيار الحدود بين سوريا وإسرائيل في جبهة الجولان، لتفاقم من خطر تفجر الحرب على الجبهة السورية. وإذا كانت هذه الغارات الإسرائيلية قد انتهت

نهاية مأساوية لإسرائيل بنجاح قوات الدفاع الجوي السوري في إسقاط إحدى الطائرات الإسرائيلية من طراز «إف-١٦»، فإن التحرشات والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان جاءت بنتائج عكسية، فقد أدت إلى تجاوز أزمة تصريحات الوزير جبران باسيل بحق رئيس مجلس النواب نبيه بري، ودفعت الرؤساء الكبار الثلاثة للبنان: رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ورئيس البرلمان نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري إلى اجتماع عاجل توحد فيه لبنان ضد إسرائيل وفي ترؤسه اجتماع لمجلس الوزراء اللبناني أعلن الرئيس اللبناني ميشال عون أن «لبنان يقوم باتصالات مع المراجع الدولية لمواجهة الأطماع الإسرائيلية في بره وبحره»، مؤكداً بما أكده المجلس الأعلى للدفاع «بمواجهة أي اعتداء بحزم وتصميم على الدفاع عن السيادة والكرامة الوطنية».

وهذا ما عاد الرؤساء الثلاثة على تأكيده استعداداً لزيارة وزير الخارجية الأمريكي لبيروت وتعليقاً على اقتراحات السفير ديفيد ساتر فيلد مساعد وزير الخارجية الأمريكي الذي قام بزيارة ميدانية إلى خط الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وهي المقترحات التي استهدف بها ساتر فيلد إحياء مقترح للسفير الأمريكي الأسبق في لبنان «فريدريك هوف» وهو المقترح الذي سُمي منذ عام ٢٠١٢ بـ «خط هوف» لاقتسام المنطقة المتنازع عليها وتشمل أجزاء من «البلوك رقم ٩»، إضافة إلى أجزاء واسعة من «البلوكين رقمي ٨ و ١٠».

لبنان أدرك أن إعادة إحياء مقترح «خط هوف» من جانب الأمريكيين يهدف إلى فرض اقتسام الثروة اللبنانية من الغاز والنفط مع إسرائيل، وأن الولايات المتحدة تريد تمكين إسرائيل من ثروات لبنان على النحو الذي يفعله الأمريكيون أنفسهم في سوريا. فإذا كان الأمريكيون يتعمدون الآن تسخين الأزمة في سوريا لصرف الأنظار عن القضية الفلسطينية، فإن للأمريكيين أطماعاً فعلية في ثروات سوريا النفطية، وهذا سر حرصهم على إقامة ثماني قواعد عسكرية أمريكية في المحافظات السورية الثلاث الواقعة شرق نهر الفرات (الحسكة، والرقعة، ودير الزور) وفرض وجودهم العسكري في هذه المنطقة بالتحالف مع القوات الكردية السورية.

كان أهم مبررات الهجوم الأمريكي على القوات الشعبية الموالية للجيش السوري يوم ٧ فبراير الجاري أن هذه القوات «كانت تسعى، على الأرجح، إلى السيطرة على حقول النفط في «خشام شرق نهر الفرات» وأن دمشق «تريد استعادة حقول النفط والغاز من الكرد»، ما يعني أن الأمريكيين ليسوا مع هذا المسعى، وأنهم مع إبقاء هذه الحقول تحت سيطرة الكرد حلفاءهم، ولعل هذا ما دفع سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي في مؤتمر صحفي مع نظيره البلجيكي (٢٠١٨/٢/١٢) للقول إن «روسيا تشكك بنية أمريكا البقاء في سوريا لفترة طويلة، إن لم يكن إلى الأبد».

أطماع أمريكية إسرائيلية في النفط والغاز السوري واللبناني، وتوظيف للأزمة السورية لتحقيق ذلك على النحو الذي كشفه ديفيد ساتر فيلد.

مقترحات ساتر فيلد كانت أقرب إلى الإملاءات والتهديدات فقد تجاوزت مشكلة النقاط الحدودية البرية والبحرية المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل إلى الطلب من الحكومة اللبنانية أن تتدارك بسرعة احتمال انتقال التوتر والتصعيد العسكري بين دمشق وتل أبيب إلى لبنان، وذلك بالسعي لدى حزب الله لوقف تخزين السلاح الثقيل . وضمنه الصواريخ . في عدد من المواقع في «سهل البقاع» اللبناني. ترويع متعمد للبنان بالحرب، التي إن وقعت ستكون «حرباً إقليمياً» من بوابة الصراع على النفط لكنها ستكون حتماً حرباً مفتوحة في ظل مشروع ترامب لتصفية القضية الفلسطينية.

## السلطة بين الانقلاب والثورة

\*مصطفى الفقي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٢/٢٠

شاعت مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي ظاهرة الانقلابات العسكرية سواء حملت اسم ثورة أو ظلت على اسمها «الخام» انقلاباً، واستأثر المشرق العربي وبعض دول أمريكا اللاتينية ثم بعد ذلك عدد من الدول الأفريقية بظاهرة التغيير العسكري المفاجئ وأصبحنا نطلق عليها (ظاهرة السلطة فوق الدبابة)، وواقع الأمر أن التغيير المفاجئ في شكل السلطة أمر محتمل ولكن عندما يأتي مجرداً من الظواهر الإصلاحية أو محاولة الخروج من مشكلات الماضي ومعاناة الحاضر فإننا نكون أمام حركات انفعالية قد تؤدي إلى نتائج عكسية.

وما زلنا نتذكر حتى الآن أن كثيراً من تلك الانقلابات قد جاء بحكم الفرد وحرَم الشعوب القدرة على الحركة الإيجابية وأدى إلى نمط من أنماط الديكتاتورية الفردية قبل أن تكون عسكرية، فالمشكلة لا تكون غالباً بسيطرة القوات المسلحة على مقدرات البلاد ولكنها تأتي غالباً من استثثار فرد أو مجموعة ضيقة بمقاليد الحكم وقيادة الجيش والشعب معاً، من هنا فإن تلك الظاهرة التي أرقّت أمماً وعصفت بشعوب هي أمر يستحق الدراسة من أجل الإجابة عن السؤال المحوري: ما هو دور الجيوش الوطنية في مجمله وهل الوصول إلى السلطة أحد أهدافها أم أن ظروف البلاد والضغوط الشعبية تفرض عليهم ما لا مناص منه؟ وأبادر وأسجل مرة أخرى أنني من المتحمسين للحركات الإصلاحية، كما أنني متحفظ غالباً على الإجراءات الثورية، فعندما يغيب الدستور ويتعطل القانون وتحل الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية فإننا نكون أمام وضع مقلوب قد يصعب الخروج عليه أو الإفلات منه، والآن دعني أناقش الظاهرة من خلال المحاور التالية:

أولاً: تختلف نشأة الجيوش من بلد عربي إلى آخر ولكنها تعبر في مجملها عن مضمون العلاقة الوثيقة بين الشعب وجيشه، فالعسكريون ليسوا مخلوقات مختلفة ولكنهم مواطنون شأن غيرهم وفرضت عليهم الظروف أن يكونوا وقوداً في الحروب وطلبة للتغيير، وقد ارتبطت نشأة كل جيش عربي بظروف تاريخية متميزة تختلف من قطر إلى آخر ولعل ذلك يفسر لنا التباين في هوية تلك الجيوش وشخصياتها، فالجيش المصري ولد وطنياً خالصاً حيث قام على بناء الدولة الحديثة «محمد علي» الكبير الذي أراد أن يحقق قدراً من الاستقلال عن السلطنة العثمانية ولم يكن ذلك ممكناً بغير جيش قوي، والجيش القوي يحتاج إلى تسليح ممتاز، والتسليح يأتي من خلال صناعة متطورة تقوم على أحدث تكنولوجيا في وقتها والأخيرة لا تتوافر في غير المناخ التعليمي في الداخل أو الابتعاث لطلب العلم من الخارج، من هنا حدث حراك كبير في المجتمع المصري خصوصاً في الطبقات التي كانت تمنى نفسها بنهاية المعاناة كما دخل الفلاح المصري الجيش فكانت بداية الدولة العصرية الحديثة حيث يعود المجندون إلى قراهم بعد أداء خدمة العلم وهم أكثر استنارة ومعرفة وأوسع تجربة عن ذي قبل.

ثانياً: تختلف بعض الانقلابات عن بعضها، فمنها من يقوده مغامر أحمق ومنها من يقوده إصلاحية صامت ولكنها في كل الأحوال تغيير مفاجئ في مسار الأحداث وحياسة السلطة ولذلك فإن درجة الرشد لدى الانقلابات العسكرية تختلف من واحد لآخر، فقد تحالف الإصلاحيون مع القيادات العسكرية في بعض الأحوال ولكنهم أيضاً لم يستكملوا الطريق وتوقفوا في منتصفه خصوصاً إذا دب صراع بينهم على السلطة وحدثت مظاهر للتمزق الذي قد يعصف بالمصالح العليا للبلاد لذلك فالانقلابات العسكرية ليست من نمط واحد أو نوعية محددة ولكنها قد تتشابه في الإجراءات وحدها بينما يختلف مضمون كل منها عن سواها وإن اتفقت في معظمها على تكريس حكم الفرد والجنوح نحو الدكتاتورية.

ثالثاً: إن العلاقة بين الشعوب والجيوش في العالم العربي تحتاج إلى تأمل، ففي بعض الدول يبدو الجيش وكأنه شريحة كاملة من الشعب يتفاعل معه ويتأثر به مثلما هو الحال في مصر، فالجيش مركزي لا يعرف الطائفية ولا تمزقه مظاهر الاختلاف حيث تبدو الجنديّة (فرض عين) على الجميع ويتحول الجيش إلى مصنع للوطنية ومصدر للتوازن في السلطة، بينما يختلف الأمر في دول أخرى حيث تبدو الجيوش معزولة عن شعوبها تقع أسيرة للطائفية وأحياناً للقبليّة وثالثة للعنصرية، وليس من شك في أن العلاقة بين الجيش والشعب في كل دولة عربية هي معيار

لدرجة الاستقرار وكفاءة النظام السياسي، وأنا ممن يستهجنون التفرقة الدائمة بين كلمة مدني وعسكري فالعبرة هي بالأفضل والأقدر والذي يستطيع أن يحافظ على سلامة الحدود والوحدة الإقليمية لأراضي الوطن، وقد يقول قائل إن هذا هو الواجب التلقائي للجيش ولا نعتبره عملاً إضافياً لها فتلك رسالتها ومسئوليتها في ذلك الوقت، وهذا صحيح إلا أن نزاهة تلك القوات المسلحة وارتباطها بشعبها يعتبر معياراً للاستقرار وسلامة التوجه شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تفرقة بين ما يجب على كل عنصر على حدة.

رابعاً: لقد كان هناك تصور تقليدي في منتصف القرن الماضي يرى أن الجيوش بطبيعتها يمينية التوجه ترفض الاتجاه يساراً، كما أنها قابلة للتحالف مع التيارات الدينية على اعتبار أن ذلك «المثلث» القوات المسلحة وطبقة الأثرياء ومعهم رجال الدين يشكلون في النهاية رابطة قوية تؤثر في طبيعة السلطة ونوعية الحكم وقد يكون ذلك التصور صحيحاً في فترة معينة ولكنه لا يشكل قاعدة ملزمة نستطيع القياس عليها في كل الأحوال، نعم إن الجيوش بطبيعتها يمينية التوجه تتحمس للاقتصاد الرأسمالي وحرية السوق لأسباب تتصل بالميزات التي تحققها تلك السياسات ولكنها تتخذ أحياناً منحى مختلفاً وفقاً لطبيعة القيادة ونوعية العلاقات الدولية التي تربط بين الجيش ومصادر تسليحه، ولعلنا نستطيع هنا أن نتذكر الجيش المصري في عهد عبد الناصر الذي كانت تحتفل بعض قطاعاته بعيد ميلاد لينين! على رغم أن عبد الناصر زعامة تاريخية مستقلة وقامة وطنية عالية ولكن ضرورات الحكم وطبيعة الظروف تفرض أحياناً ما لا يمكن الفكك منه، ونحن في النهاية لا نستطيع أن نغفل العوامل الحاكمة التي تضع الجيوش في إطار معين داخل دولة بذاتها ولكنني أزعج أن الجيوش بطبيعتها أكثر اقتراباً من التدين السليم بحكم علاقتها المباشرة بالحياة والموت واحتمالات الاستشهاد في أي لحظة ولكنها في الوقت ذاته ليست مرتعاً للتطرف ولا منبراً للصدام لأنها تتحمل مسؤولية عليا تتصل بالأمن القومي والمصالح التي تؤثر بشكل مباشر في مستقبل الأوطان وليس فقط مجرد مستقبل النظم الحاكمة، إن الأمر يخرج عن ذلك ليجعل من الجيوش ابناً باراً لشعبها لا ينقلب عليها ولا يعتدي على أبنائها بل يحافظ على هويتها ويدافع عن شرفها في ظل كل الظروف وأصعب الأوقات، ذلك هو فهمنا لدور الجيوش في حياة الدول ومستقبل الشعوب.

خامساً: من العيب أن نربط ربطاً مباشراً بين مفهوم الانقلاب وبين القوات المسلحة في بلد معين، إذ إن كثيراً من الانقلابات تأتي نتيجة انتفاضة شعبية أو تمرد مدني أو تراجع لسياسات لا مبرر لها، ولذلك فإنه من غير العادل أن نتصور أن الانقلابات كلها ذات طبيعة عسكرية لأن الشواهد تؤكد غير ذلك تماماً، إذ إن واقع الأمر هو أن الرأي العام عموماً ورد الفعل الشعبي لمواقف مرفوضة هو في حد ذاته تعبئة معنوية لكل أبناء الوطن في أن يشاركوا بقوة وبشكل فعال في كل القضايا المطروحة على الساحة مع إعمال الديمقراطية بمعناها العصري وتوسيع دائرة المشاركة السياسية ورصد الضغوط الأجنبية من كل اتجاه وفتح الباب أمام الحريات العامة مع رعاية كاملة لحقوق الإنسان، عندئذ لن نكون في حاجة لا إلى انقلاب عسكري أو تحرك ثوري لتغيير الأوضاع.

إن هذه المحاور الخمسة تؤكد أن حيازة السلطة بانقلاب عسكري أو ثورة شعبية تبدو لنا عملاً فجائياً قد تكون له تبعاته وتأتي بعده نتائج التي لا تكون دائماً إيجابية وصادقة، فالأصل في الحياة السياسية أن تنشط القوى المختلفة وأن تزدهر حركة الأحزاب وأن تمتزج العناصر المدنية والعسكرية في بوتقة واحدة مدركين أن لكل منها دوره المختلف في ظل منظومة للعمل الوطني لا تفرق بين أبناء الوطن الواحد. إن علينا أن ندرك الآن أن جزءاً كبيراً من مشكلات العالم العربي المعاصر قد جاء نتيجة التغييرات الفجائية والانقلابات العسكرية وما يصاحب ذلك من مشكلات وأزمات وتحولات، لذلك فإنني أقول وبوضوح إن الحماس لبرنامج إصلاح جاد وفقاً لجدول زمني واضح هو خير عشرات المرات من تغيير مفاجئ قد لا يراعي ضوابط الديمقراطية ولا حجم الحريات ولا مبادئ حقوق الإنسان. ونحن نظن صادقين أن التناغم بين قطاعات الشعب الواحد هو أمر له مردوده الإيجابي على حركة المستقبل، حتى وإن وقف بعضها موقفاً سلبياً إلا أن ما يحدث في النهاية يؤكد أن هناك رجالاً عظاماً حتى ولو اختار كل منهم توقيت الظهور والاختفاء حتى يمكن لنا أن نتحدث عن حسابات المستقبل واحتمالاته كما أن الأمر المتيقن هو أن السلطة في العالم العربي التي تآرجحت بين الانقلاب والثورة إنما هي تأكيد مباشر لمستقبل واحد ووجود مشترك ورغبة حقيقية في المرور فوق الأزمات والتغلب على المشكلات والتهيؤ للتحديات.

\* كاتب مصري

## مؤتمر ميونيخ.. نظام عالمي جديد لمرحلة ما بعد الدبلوماسية

### انهيار الدبلوماسية لصالح خطاب شعبي

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٢/٢٠

أحمد أبو دوح - لندن: شكّل مؤتمر ميونيخ للأمن على مدار أعوام ملتقى لحل خلافات معقدة بين قوى متصارعة، وجرت على هامشه لقاءات ساهمت أحيانا في عبور أزمات كبرى استنادا على دبلوماسية مرنة، لم تكن حاضرة في مؤتمر هذا العام.

وغلب خطاب تصعيدي على نقاشات المؤتمر وكلمات زعماء ووزراء خارجية ودفاع كانوا مستعدين لمواجهة محتملة مع خصومهم، الذين لم يترددوا بالرد، مثلما حدث بين أمين عام الجامعة العربية أحمد أبو الغيط ووزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو في اليوم الأخير للمؤتمر.

وهاجم أبو الغيط العملية العسكرية التركية في عفرين، شمال غرب سوريا، معتبرا أن النظام العربي لا يمكنه قبول تدخل تركيا في دولة عربية. لكن سرعان ما قاد أوغلو هجوما مضادا تضمن لغة عنيفة على أبو الغيط، متهما النظام العربي "بالتمييز والضعف".

وسرد أوغلو نقاط ضعف جامعة الدول العربية تجاه مواقف الولايات المتحدة في سوريا، وضغط على الموقف العربي المتردد إزاء قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ومبادرة السلام التي تتبناها إدارته، فيما عُرف إعلاميا بـ"صفقة القرن".

كما وصل الاحتقان إلى تدخل الشرطة لحماية المشرع الألماني من أصول تركية المنتمي لحزب الخضر جيم أوزديمير من الوفد التركي، إذ كان أوزديمير يقيم في نفس الفندق الذي يقيم فيه رئيس الوزراء التركي بن علي يلديريم.

### شعبوية الدبلوماسية

يقول محللون إن دول العالم على ما يبدو باتت مستعدة أكثر من أي وقت مضى لتبني سياسات هجومية تقلص كثيرا من قدرة الدبلوماسية على ضبط الأمور، وعدم السماح بحدوث انفلات في العلاقات الدولية.

ومن الممكن أن تقود هذه السياسة، التي لا يبدو أنها تبالي بالدبلوماسية والتفاهات الثنائية كثيرا، إلى التعزيز من مخاطر وقوع نزاعات غير محسوبة العواقب.

وقال الخبير السياسي الألماني ماتيس فونهايم "بدا الأمر خلال جلسات المؤتمر وكأن الدبلوماسية قد وصلت إلى نهاية الطريق".

وصعود تنظيمات اليمين المتطرف وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتولي دونالد ترامب الحكم في الولايات المتحدة، كانت نقاطا حاسمة في انتقال الشعبوية تدريجيا إلى العلاقات الدولية والخطاب الدبلوماسي بشكل عام.

ويتسم هذا الخطاب بالحمائية الانعزالية والاعتماد على تغذية المشاعر القومية. ويتبنى في الشرق الأوسط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هذا النهج في مواجهة خلافات عميقة مع الولايات المتحدة خصوصا في سوريا، كما شهدت دول أخرى، كمصر والسعودية، إعادة إحياء، في وسائل الإعلام وخلال الخطابات الرسمية، لصيغة "الوطنية" كمحرك أساسي لحشد الجمهور خلف إصلاحات جذرية يتبناها البلدان.

وأكثر أنظمة المنطقة تبنيًا لخطاب شعبي تصعيدي تجاه الغرب هو النظام الإيراني، الذي يتخذ من سياساته العدائية منطلقًا لتنفيذ رؤيته القائمة على دعم ميليشيات مسلحة كي تحل محل مؤسسات الدولة في لبنان وسوريا والعراق واليمن وغزة.

وتحولت قاعات مؤتمر ميونيخ لساحة صراع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وجه نتنياهو كلامًا لاذعًا إلى ظريف، ملوحًا بقطعة معدنية في يده قال إنها من بقايا طائرة دون طيار إيرانية اخترقت المجال الجوي الإسرائيلي، في حادثة أدت إلى إسقاط طائرة إف ١٦ إسرائيلية على الحدود بين سوريا والجولان المحتل.

وقال نتنياهو لظريف "هل تعرف ما هذا؟ يجب أن تعرف جيدًا لأنها طائرتكم". وهدد نتنياهو بتوجيه ضربات إلى إيران نفسها.

لكن سرعان ما رد ظريف على التهديدات الإسرائيلية، معتبرًا أنها "سيرك"، وأن إسقاط طائرة إسرائيلية مقاتلة "حطم ما يعرف باستعصاء إسرائيل على القهر".

ويقول دبلوماسيون كانوا حاضرين في القاعة خلال المشادة بين الجانبين، إنهم شعروا بأن "معركة على وشك أن تقع". وقالوا إن "الأمر كان أقرب إلى حديث العسكريين الذين ليس لديهم أي خبرة ولا يعرفون شيئًا عن الدبلوماسية".

وطوال جلسات المؤتمر، حاول وولفغانغ اشينغر، الدبلوماسي الألماني الذي كان يدير فعالياته، إعادة التركيز على الخروج بمقترحات لحلول يمكن أن تسهم في إنهاء صراعات عدة، لكن دون جدوى.

وخلال ٣ أيام صعد المنصة عشرات القادة ووزراء الخارجية والدفاع الممثلين لدول وقارات عدة، وضعوا أيديهم على مواضع الخطأ، ومكامن الخطر، دون أن يقدموا للعالم وصفة واضحة للإصلاح.

وقال دبلوماسي عربي، كان ضمن وفد بلاده المرافق لوزير خارجيته، لـ "العرب" إن "هذا أول مؤتمر نحضره في ميونيخ ولم يخرج بأي حلول تذكر".

وتركزت المشادات خصوصًا بين دول في الشرق الأوسط، المنطقة ذات النصيب الأكبر من الصراعات والاحتقان.

وشن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير هجومًا حادًا على إيران. وقال الجبير "يجب أن تغير إيران الكثير في سياستها إذا أرادت أن نعاملها كدولة طبيعية"، مضيفًا "النظام الإيراني حاول زعزعة استقرار اليمن والعراق وسوريا ولبنان. سنواصل الضغط على إيران لتغيير سلوكها".

### أوروبا الحائرة

بدا خلال المؤتمر أن زعماء أوروبا يسرون في اتجاهات متقاطعة، إذ تمر دول القارة بخلافات لم يسبق لها مثيل منذ سبعينات القرن الماضي. وشددت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي على أن التكامل الأوروبي ضرورة وليس رفاهية، لكنها لم تقدم استراتيجية ملموسة لتطويره وتجاوز نقاط ضعفه المتمثلة في عدم وجود سياستي دفاع وخارجية مشتركتين.

كما هيمنت الخلافات، خصوصًا في ما يتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي الدفاعية، على علاقة الأوروبيين بالولايات المتحدة. وكان الاتفاق على وضع سياسات مشتركة للأمن هو أكثر العوامل الضرورية الغائبة عن

“مؤتمر ميونيخ للأمن”. ومع ذلك حاولت الدول الغربية العثور على حلول وسط بخصوص تبني سياسة مشتركة للدفاع، دون أن تؤثر على تماسك حلف الناتو.

وتشعر دول أوروبية بالقلق إزاء سياسات ترامب، التي تنحاز بوضوح لتغليب الحلول العسكرية. ويقول فونهايم “الأوروبيون كشفوا للأمريكيين عن قلقهم إزاء تجاهل واشنطن للدبلوماسية، وهو ما يتجلى بوضوح في خفض الميزانية الحاد التي أجرتها إدارة ترامب على وزارة الخارجية الأمريكية”. وأضاف “كانت الشكوى الرئيسية هي أنه إذا أجريت محادثات فقط من وجهة نظر التفوق العسكري، فإنها لن تكون محادثات إذن وإنما أوامر”.

وترجم غياب الدبلوماسية في تعليقات المسؤولين الأمريكيين التي كانت تفتقد في كثير من الأحيان للأعراف التقليدية في انتقاداتهم للسياسات الأوروبية، قبل أن يعلن الجانبان التوصل إلى تفاهات مؤقتة طمأنت المسؤولين الأمريكيين.

### أوروبا تسير في اتجاهات متقاطعة

وتعيش الولايات المتحدة كابوس تراجع نفوذها العسكري، الذي ظل ثابتا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، في أوروبا. كما تخشى تقلص قدرتها على التأثير في قرارات الاتحاد، خصوصا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست).

وكان بريكست حاضرا بقوة في المؤتمر. وأرسل وزير الخارجية الألماني سيغمار غابرييل رسالة واضحة للبريطانيين، وقال إن “المملكة المتحدة ستخرج من الاتحاد لكنها لن تخرج من أوروبا”، وقال اشينغر “كانت الأمور ستصبح أسهل كثيرا إذا احترمت البقاء”.

لكن رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي أكدت في المقابل على خروج بلادها، وعرضت بدلا من ذلك اتفاقا للتعاون الأمني والاستخباراتي والتعاون في ملف مكافحة الإرهاب بين البريطانيين والأوروبيين، بحيث يدخل حيز التنفيذ العام المقبل، لكنها رفضت أي حديث عن إمكانية إجراء استفتاء ثان على الخروج.

وكان الاشتباك الذي وقع بين الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مثلا آخر على انهيار الدبلوماسية في هذه الدورة من المؤتمر.

ووصف بورشنكو روسيا بأنها “مصدر كل الأزمات التي تتعرض لها الدول الأوروبية في الوقت الراهن”، مطالبًا بمزيد من الضغط على موسكو، كما رفض أي تخفيف للعقوبات، وأعرب عن رغبته في قبول انضمام أوكرانيا كعضو في الاتحاد الأوروبي والناتو.

وردا على ذلك، اتهم لافروف أوروبا بـ“العودة إلى الحقبة النازية”، ووصف اتهامات الولايات المتحدة للروس بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بـ“الهراء”، كما أكد على أن إعلان واشنطن الأخير عن عزمها على تعزيز ترسانتها النووية لم يترك أي خيار أمام روسيا سوى أن تفعل الشيء نفسه.

ويقول سياسيون سابقون إن مؤتمر ميونيخ هذا العام كان مرآة لملامح النظام العالمي الجديد الآخذ في التشكل، ولقواعده الجديدة التي تهمّش الدبلوماسية لحساب سياسات تتبنى الحسم وتتخذ من الشعبوية محركا أساسيا لها.



# أهمية الحوار بين القوميات الكبرى في الإقليم

\*الأمير الحسن بن طلال

## صراعات قومية حادة

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٤/٢/٢٠١٨

تستند القوميات الكبرى في مشرقنا الى أعمدة أربعة: العرب والفرس والأتراك والكرد. وقد أغنى وجود هذا التعدد القومي وذلك التنوع الديني واللغوي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم. كانت الهوية العربية منفتحة على التعدد، ويمكن القول إن تاريخنا العربي الإسلامي يشهد أن جوهر الهوية العربية لا يتناقض مع التنوع الديني والإثني والثقافي، الذي احتضنته أمتنا منذ قرون.

وإذ تتسم المجتمعات الإنسانية بالتعددية الثقافية التي تعكس الهويات الوطنية المتنوعة، فإن حضارتنا الإسلامية ضمت تراثا ثقافيا عريقا استند إلى الحوار بين أتباع الثقافات والديانات والإثنيات، وإلى قيم العيش المشترك. واليوم هنالك شعور لدى مختلف المجتمعات الإنسانية بوجود أخطار مشتركة تتجاوز حدود الثقافات والعقائد الدينية والقوميات مثل تحديات الفقر والعنف والمياه والطاقة والبيئة.

إن التحديات التي يمر بها الإقليم اليوم تؤكد الحاجة إلى تعزيز الحوار بين مختلف مكوناته القومية والدينية والمذهبية من أجل مواجهة ظواهر التعصب الأعمى وتداعياتها الإنسانية المريرة. وعندما يضعف الحوار بين القوميات الكبرى في دول الإقليم يصعب الحفاظ على السلم المجتمعي والدولي.

لقد أدت المتغيرات السياسية والاجتماعية إلى تحول العرب في القرن الماضي من كونهم قومية كبرى إلى دول قطرية متنوعة المكونات. ورافق ذلك ظهور تحدي الهويات الإثنية داخل حدود تلك الدول. وأصبحت تسعى جاهدة لبناء هوية عربية جامعة تحتضن التنوع الديني والثقافي والقومي بشكل عادل.

وفي وجود النسيج المجتمعي المتماسك تخبو التوترات السياسية والنزاعات المسلحة وتعلو نبرة الحوار بين أتباع الديانات والثقافات بما يحقق الصالح العام. ولا ريب في أن ترسيخ خطاب المواطنة يعزز الانسجام بين مكونات المجتمعات المتنوعة، ويقدم لها الضوابط والضمانات المطلوبة التي تصون دعائم الدولة وتجسد المصير المشترك. إن القدرة على الإدارة الحكيمة للاختلاف ستسهم في صياغة العلاقات الحضارية بين بلدان المشرق التي تملك إطارا متينا للتعاون والتلاقي. لكن العائق الأول الذي يحول دون تحقيق هذا الطموح يكمن في الأنماط الفكرية المستندة إلى مبدأ الطوائف أو المذاهب أو الإثنيات.

ويمكن للوعي العام بالهوية المدنية أن يقرب بين شعوب المنطقة، خاصة عند ارتكازه على منظومة قانونية تُعلي من كرامة الإنسان وتحترم حقوقه وواجباته. فهل يمكن أن نراهن على بروز عصر عربي جديد تتمتع داخله أطياف التنوع بالعيش المشترك، وتعيد تحقيق التوازن ورسم الحدود في ما بينها مهما كلف الأمر؟

إن قراءة المشهد الراهن تجعلنا نتساءل: هل انتقلنا من الحديث عما يسمى بصدام الحضارات إلى صراع القوميات؟ وهل يمكن لما تتعرض له القومية العربية في المنطقة من تحديات مصيرية أن يرفع وتيرة ذلك الصراع؟ وفي هذا الإطار، نأمل ألا تؤدي العمليات العسكرية التي تشهدها الآن الغوطة الشرقية بدمشق وعفرين في شمال غربي سوريا إلى المزيد من التردّي في الوضع الإنساني هناك، أو تفجّر صراعات قومية حادة تسهم في زعزعة الاستقرار وتهديد وحدة أراضي سوريا الحبيبة. يجب ألا يكون الحفاظ على مصالح القوميات الكبرى في الإقليم سببا في المزيد من التشرذم والانقسام والمعاناة الإنسانية.

لقد شكلت النهضة العربية في بدايات القرن الماضي فرصة ثمينة لتحقيق التحول المنشود، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة لأسباب قد تضيق الصدور والسطور عن ذكرها.

ويمكن للوعي العام بالهوية المدنية أن يقرب بين شعوب المنطقة، خاصة عند ارتكازه على منظومة قانونية تُعلي من كرامة الإنسان وتحترم حقوقه وواجباته

وفي بدايات القرن الماضي وتحت لواء النهضة العربية المباركة، التي حمل جدي الشريف الحسين بن علي، طيب الله ثراه، فيها مطالب هذه الأمة، انطلقت ثورة العرب الوطنيين القوميين في سبيل التحرر والنهوض والوحدة العربية. فانبثقت الروح العربية الجديدة، حيث كانت الوطنية انتماء للأصول التي توحد ولا تفرق، وتحترم الآخر وتؤكد التنوع.

وقد ترك الأمير فيصل الأول - طيب الله ثراه - بصمة ناصعة في تحقيق مبادئ هذه النهضة وأهدافها وقيمها التي تطالب بتحرر العرب من الظلم والطغيان، وتحقيق سيادة القانون والعدل والمساواة. وتجسد ذلك في صياغة ما عُرف بدستور ١٩٢٥، ومن بنوده "لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة" و"العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين" وإليهم وحدهم يُعهد بالوظائف العامة أمدنية كانت أم عسكرية".

ولطالما دعوت إلى ضرورة استكمال مسارات النهضة العربية التي حصلت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن الماضي. إن تواصل الجهود التنويرية يؤسس لنهضة فكرية تغني المشهد الثقافي العربي، وتفسح المجال أمام تعميق مفاهيم الحوار بين أتباع الثقافات بدلا من الصراع الذي يؤدي إلى زعزعة استقرار العالم ويهدد الأمن والسلام الدوليين. وتكمن نقطة البداية في عملية النهوض في المجتمع المدني ذاته في عملية بنائه وتطويره.

فحين يستقيم المجتمع بمؤسساته وآلياته تنتظم كل جوانب حياتنا السياسية والفكرية والاجتماعية بما يحقق السلم المجتمعي والوحدة الوطنية.

إن التاريخ والموقع الجيوستراتيجي والجيوسياسي للمشرق يشكلان النقطة التي تربط بين أطراف الكون وتشبك بينها. ومما يثير الأسى أن يصبح المحتوى الديني والثقافي لمشرقنا مدعاة لتأجيج الصراعات فيه وعليه في تناقض صارخ مع كونه مهداً للحضارات ومهبطاً للديانات السماوية الثلاث. وعند الحديث عن التنوع الديني والتعددية الثقافية في مشرقنا، أستاذنا ما ورد في خطاب للشريف الحسين بن علي في الوفد السوري المقيم بمكة عندما دخل الأمير فيصل بن الحسين دمشق ورفع العلم العربي، قال "أؤكد لكم يا أبنائي بأنه لا فرق عندي بين أحد من بني قومي مهما اختلفت أوطانهم، فهم جميعا في نظري بمنزلة الأشخاص المقيمين معي في هذا المنزل وتحت هذا السقف.. وإنني إذا ذكرت أبناء سوريا فلا أفرق بين أحد منهم بمذهب أو غيره بل كلكم في نظري سواء".

وأعاد مقولته المشهورة عليهم "ولطالما قلت إن العرب عرب قبل أن يكونوا مسلمين أو مسيحيين أو موسويين". وهي كلمات صادقة تنم عن وعي عميق وانتماء وطني للأصول التي توحد ولا تفرق، وتحترم الآخر وتؤكد التنوع.

إن الحوار حول القوميات الكبرى في الإقليم يرافقه التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للشعوب العربية والإسلامية. ففي ضوء التطورات الأخيرة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يجب التشديد على دور الحاضنة العربية في إنهاء حالة الجمود في العملية السلمية، واستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين، وبما يحقق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية.

تمثل الثقافة منطلقا للحوار من أجل تعميق التقارب بين الشعوب العربية والقوميات المتعددة التي تنتمي إلى المجتمعات العربية.

فالحوار التفاعلي يضمن الحفاظ على التمايز. كذلك، فإن العمل على تحقيق التقارب بين القوميات الكبرى في الإقليم لا يقل أهمية عن بناء التحالفات الدولية. كما يصب في مصلحة شعوبها التي اشتركت على مرّ العصور في قيمها الروحية وتراثها الثقافي، ويعزز الأمل بالمستقبل والمصير المشترك.

## الصراع على الطاقة

\*د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٤/٢/٢٠١٨

يطرح الكثيرون سؤالاً جوهرياً، هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنحاز إلى جانب الكرد السوريين، مجازفة بضرب علاقاتها التاريخية والستراتيجية مع تركيا؟.

ربما تكمن الإجابة في أن الولايات المتحدة تجد في الحرب السورية فرصة للدخول إلى ساحة لم يكن لها فيها أي حضور أو نفوذ تاريخي من قبل. وتريد أن يكون لها موطن قدم على الأرض السورية، تكون ورقة بيدها على طاولة مفاوضات الحل النهائي للأزمة السورية.

وربما أيضاً أن من أهداف الولايات المتحدة، تقسيم منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من نوافذ عرقية يوفر الوجود الكردي في شمال سوريا وشمال العراق رافعة لها. وهنا غضب تركيا وخوفها من أن يكون هدف تقسيم سوريا ومنح الكرد في شمالها حكماً ذاتياً أو ربما أكثر من ذلك، محطة أولى لتقسيم تركيا في مرحلة ثانية.

كذلك فإن الدخول الروسي القوي إلى سوريا في نهاية ٢٠١٥ عزز كثيراً الوجود التاريخي لروسيا في سوريا. وهذا شكل تحدياً للولايات المتحدة، التي لا تريد جعل الوجود الروسي مرتاحاً ومستقراً.

وهذه الأهداف لا يساعد على تحقيقها انحياز الولايات المتحدة إلى جانب تركيا" بل اعتماد «قوات الحماية الكردية» و«قوات سوريا الديمقراطية» أداة لتحقيق هذا المشروع.

إلا أن هدفاً آخر يجعل الولايات المتحدة تحاول اقتطاع قسم من الأراضي السورية ووضعها تحت نفوذها المباشر وغير المباشر" وهو العامل النفطي.

لا يخطئ المسؤولون الروس، عندما يقولون إن الولايات المتحدة تسعى لوضع يدها على ثروات نفطية شمال شرقي سوريا. وهذا ما جعل واشنطن تندفع لتحرير الرقة عبر «قوات سوريا الديمقراطية» لتكون محطة على طريق السيطرة على مناطق شمال شرقي الفرات ومنع القوات السورية وحلفائها من عبور النهر إلى شمالي دير الزور. أكثر من ذلك لا تزال الولايات المتحدة تمتنع عن التقدم لتحرير جيوب شرقي سوريا على الحدود العراقية تنتشر فيها عناصر «داعش» بل إن الآلاف من مسلحي «داعش»، الذين كانوا في الرقة تم تهريبهم إلى مناطق آمنة. ولم يتردد الأمريكيون في أن يكشفوا أن الجيش الذي أعلنوا عن تأسيسه من ثلاثين ألف مقاتل شمالي سوريا يتألف من كرد وعرب وتركمان و«المقاتلين الجيدين» أي «غير الأشرار» من عناصر «داعش»!. وكل ذلك بهدف إبقاء مناطق شمال شرقي سوريا الغنية بالنفط والغاز تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية.

الصراع على الطاقة هو في قلب النزاعات والحروب المتتالية في أكثر من منطقة في العالم.

بالأمس خرجت تحذيرات من تركيا لكل شركات استخراج النفط العاملة في المنطقة الاقتصادية القبرصية من اقتراب سفنها من المنطقة الاقتصادية لقبرص الشمالية التركية.

كذلك كان اعتراض تركي على ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية بين مصر وقبرص. وسبب الاعتراض أن تركيا ترى في المنطقة الاقتصادية البحرية لقبرص وحدة متكاملة حتى لو كانت الجزيرة مقسمة. وملكية الثروات في المياه القبرصية هي لكل الشعب القبرصي بطائفتيه اليونانية والتركية. ولا يجب أن نغيب أيضاً أن هناك أهدافاً سياسية من وراء الاعتراض وهو المشاغبة على مصر، وإغلاق راحتها" بسبب الخلافات المستعصية بين مصر وتركيا منذ إطاحة حكم جماعة «الإخوان» في مصر.

وآخر هذه الأمثلة هو تحذير وزير الحرب «الإسرائيلي» أفيدور ليرمان، لبنان من استخراج النفط والغاز من البلوك رقم تسعة الموجودة على الحدود المائية بين لبنان وفلسطين المحتلة" لأن لـ «إسرائيل» حصة فيه.

ومع أنه كان للبنان الرسمي والشعبي موقفه الموحد والصارم في رفض هذه الادعاء «الإسرائيلي» وصولاً إلى التهديد بالمعاملة بالمثل، فإن الولايات المتحدة سارعت إلى التوسط بين لبنان و«إسرائيل»، مقترحة عبر مساعد وزير خارجيتها السفير دافيد ساترفيلد تقاسم البلوك بنسب متفاوتة بين البلدين.

رفض لبنان القاطع حتى للتقاسم يضع هذه القضية أمام ما الذي ستفعله «إسرائيل» في حال بدأ لبنان استخراج النفط في كامل البلوك رقم تسعة؟، وما إذا كان ذلك سيشعل فتيل حرب تحرق كامل شرق المتوسط؟.

الطاقة عصب الحياة الاقتصادية والنمو للدول، وأهميتها لا تقتصر على السيطرة على مكامن وجود النفط والغاز براً وبحراً بل تشمل السيطرة والتحكم بممرات مرور البواخر، التي تنقل النفط والأراضي التي تمر فيها خطوط النقل البرية" لذلك ما أكثر المخاطر التي تنشأ من جراء السعي للهيمنة على الثروات واستغلالها. والمنطقة العربية في الشرق الأوسط وشرق المتوسط في قلب هذه الصراعات.

## تعليق: أهم النقاط التي كشف عنها "مؤتمر ميونيخ للأمن"

بقلم/ يانغ تشانغ شو، سفير صيني سابق

صحيفة (الشعب) الصينية: ٢٤/٢/٢٠١٨

شهد "مؤتمر ميونيخ للأمن" في نسخته الـ٥٤ الذي اختتم اعماله في مدينة ميونيخ الألمانية مؤخرا العديد من المواقف وقلة تبادل الآراء والإجماع، وعدم سعي الاطراف المعنية بالنزاع الى التوصل الى حل توافقي وتخفيف العلاقات المتبادلة من خلال التشاور بين الطرفين. وفي الخطاب الرئيسي لهذا الاجتماع "الحياة بعد الموت"، زعم أن العالم بلغ حافة الهاوية ثم تراجع. وفي مقابلة مع الصحفيين أشار رئيس مؤتمر ميونيخ للأمن فولفغانغ ايشينغر الى أن القيادة العسكرية الامريكية والروسية وصلتا الى درجة خطيرة للغاية من عدم الثقة المتبادلة، وأن سوء الفهم بين أمريكا وروسيا سيؤدي الى الصراع العسكري الذي لا يريد المرء ان يراه. ما هي اهم النقاط التي تم الكشف عنها خلال المؤتمر؟

قال أحد المشاركين في المؤتمر أن أمريكا تسير وحيدة في ظل فكرة "أمريكا الاولى" للرئيس الامريكي ترامب. كما لا تزال العلاقات متوترة بين الدول الأوروبية وأمريكا. وفي وقت مبكر من مايو ٢٠١٧، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بعد زيارة ترامب لألمانيا: "ان عصر الاعتماد على قوة الآخرين أصبح الى حد ما تاريخيا". والآن "ينبغي على الأوروبيين السيطرة بأيديهم على مصيرهم". كما افادت وسائل الاعلام الألمانية أن عدم تلقي خطاب ممثل أمريكا في المؤتمر اهتماما كبيرا دليل على أن أمريكا لم تعد القوة العظمى في الحفاظ على النظام الدولي. كما أن تخفيض أمريكا للتمويل الدبلوماسي يدل على أنها تتعامل مع مصالحها الخاصة، وغير مبالية ولا تسال في الشؤون الدولية. وتلقت الدول الأوروبية التي تمثل الدول الغربية الايجابية اللوم على أمريكا التي فقدت قيادتها في الشؤون الدولية. ووفقا للتقرير الرئيسي لمؤتمر ميونيخ للأمن فإن شعوب الدول الغربية فقدت الثقة في السياسيين ووسائل الاعلام.

### مخاوف بشأن الصعود الصيني

أشار وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أن روسيا والصين تسالان عن النظام الغربي، يجب على أوروبا وأمريكا الحفاظ على شراكة وثيقة. وأن أوروبا لا تحتاج الى تعزيز منافستها مع الصين فقط، وإنما بحاجة الى تضاعف الجهود للوقاية من الصين من جميع النواحي. كما استشهد التقرير الرئيسي لمؤتمر ميونيخ للأمن بعدد كبير من نتائج استطلاع تبين أن بالمقارنة مع ١٥ عاما مضت، يعتقد الكثير من الناس في العديد من البلدان بما في ذلك أمريكا وإسبانيا وألمانيا ان "قوة السلطة" يمكن ان تحل المشاكل أكثر من الديمقراطية. وتشير "قوة السلطة" في التقرير الى أن نموذج الحكم في الصين أكثر فعالية. وهذا أكثر ما يثير قلق الدول الغربية. حيث اعربت وسائل الاعلام في غرب أوروبا منذ فترة ليست بعيدة عن انها غير راضية لتجنب الرئيس الامريكي ترامب والرئيس الفرنسي ماكرون الحديث عن حقوق الانسان في الصين خلال زيارتهما الى الاخيرة، الذي من شأنه تشجيع البحث عن المتاعب في الصين في ظل قضية حقوق الانسان. ومن الواضح أن الدول الغربية تشعر بالقلق ازاء تراجع أمريكا واحتمال حل الصين محله، مما يجعلها تبذل كل ما بوسعها لتعزيز قمع مكانة الصين، ومنعها في كسب المزيد من الصوت.

### شدة خلافات أطراف النزاع، وعدم التخفيف من المشاكل الرئيسية

تعتبر امكانية أن يؤدي زيادة التناقضات بين أمريكا وروسيا الى نشوب حرب في الشرق الاوسط الاكثر قلقا في المؤتمر. وتعتقد وسائل الاعلام الألمانية أن الازمة بين الدول الغربية وروسيا ستواصل التعميق ومن الصعب أن تشهد تغييرا. ولم يكن رد وزير الخارجية الروسي متسامحا، وإنما اتهم بشدة الاتحاد الأوروبي. وقد فشل ممثلو روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا في التوصل الى اي اتفاق. واقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العام الماضي اشراف قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على مراقبة اتفاق الهدنة في شرق اوكرانيا، وتحصل على الدعم الألماني. ولكن، يبدو أن تنفيذ المقترح لا يزال في المستقبل غير المنظور. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو خلال المؤتمر عن إطلاق الحرب غير مباشرة مع إيران. وحذر من مواصلة إيران توسيع تواجدتها في سوريا الذي قد يؤدي الى تدخل عسكري اسرائيلي. ويعتقد الناس أن أمريكا ستدعم سياسة اسرائيل.

إن الخلافات بين الأطراف المعنية بالقضية السورية معقدة، تتداخل فيها مصالح مختلفة. ولا ترغب أمريكا ان يكون لروسيا اليد العليا في سوريا، وتعهد تركيا بتدمير القوات المسلحة الكردية في سوريا، يثير بالتأكيد مواجهة أمريكا والناو. وبالإضافة الى ذلك، التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران من شأنه تعزيز الأزمة في المنطقة. ويبدو أن وضع أوروبا صعب في لعبة القوى، وعاجزة عن فعل اي شيء امام فقدان الدول الغربية قيادتها للنظام الدولي، وقلق من ان يذهب الشرق الاوسط الى هاوية الحرب.

## الصحافيون وشبكات التواصل الاجتماعي

\*ديفيد فون دريل

(واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) : ٢٥/٢/٢٠١٨

تناولت ورقة بحثية مثيرة للاهتمام، نشرت في عدد الشتاء من دورية «ستراتيجيك ستديز كوترلي» - الدورية الاستراتيجية الصادرة عن القوات الجوية الأمريكية - كيف يعتمد مروجو الحملات الدعائية إلى استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في حروبهم السيبرية ضد الولايات المتحدة. وأشارت الورقة إلى أن ثمة قوى معادية تعتمد على استشارة تحيزات معينة لدى الأمريكيين الذين لا يدرون بما يحاك من حولهم، من أجل المعاونة على الترويج لأكاذيب تُوَجَّح الانقسامات وتثبط المعنويات.

أما كيفية التصدي لمثل هذه الجهود في إطار مجتمع حر يقوم على الاتصالات المفتوحة، فيشكل التحدي الأكثر إلحاحاً أمامنا على صعيد الأمن الوطني. ويأتي قرار الاتهام الصادر عن المحقق الخاص روبرت إس. مولر، الجمعة الماضي، بخصوص عملية تضليل معلوماتي روسية باعتباره مؤشراً جيداً على أننا اقتحمنا ميدان القتال أخيراً. إلا أننا حتى هذه اللحظة نمثل الطرف الخاسر فيها. وإذا استمر هذا الحال، فإن الغلبة في المستقبل ستكون من نصيب الدول الاستبدادية التي تحمي حدودها الافتراضية من خلال السيطرة على مسألة الولوج إلى شبكة الإنترنت.

وفي إطار الورقة البحثية التي نشرها بعنوان «التوجه السائد: شبكات التواصل الاجتماعي في إطار حرب المعلومات»، يتفحص لفتنانت كولونيل جاريد برير الاستراتيجيات والتكتيكات التي استخدمها «داعش» والحكومة الروسية للسيطرة على القضايا التي تشكل محط الاهتمام الأكبر عبر «تويتر»، وبدرجة أقل «فيسبوك». ومن خلال اختطاف مثل هذه الأنظمة الخوارزمية التي يعتمد عليها الموقعان، تمكن الأعداء وعملاؤهم من تأجيج التوترات وتقويض مشاعر الثقة عبر جنابات المجتمع الأمريكي.

وأوضح برير أن ثمة نموذجاً لافتاً على هذا الأمر حدث خلال مظاهرات نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٥ داخل جامعة ميسوري، ذلك أن خلافاً حول مكافآت معاوني هيئة التدريس تفاقم وتحول إلى مزاعم حول وقوع أعمال تمييز عنصري واسعة النطاق داخل الحرم الجامعي. وعبر هاشتاغ «صلوا من أجل ميسوري»، نشر حساب على صلة بروسيا حمل اسم «فانفان ١٩١١» صورة لشاب أمريكي من أصول أفريقية مصاب بكدمات وجراح مقتطعة من خبر صحفي لا علاقة له بالموضوع، وكتب صاحب الحساب تعليقاً على الصورة: «رجال شرطة يشاركون في مسيرة لجماعة (كلو كلوكس كلان). لقد ضربوا شقيقي الأصغر! احذروا!» وجرت إعادة نشر هذه الرسالة الكاذبة التي حملت توقيع اسم جيرمين مئات المرات من جانب عملاء روس، الأمر الذي كان كافياً لنشرها كالعُدوى في أوساط أمريكيين مخدوعين، بينهم رئيس اتحاد طلاب ميسوري.

ومع إضافة حسابات أخرى على صلة بـ«فانفان ١٩١١» تفاصيل أخرى كاذبة للقصة المختلقة، طالب جيرمين وسائل الإعلام بتغطية الاعتداء الوهمي الذي شنته جماعة «كلو كلوكس كلان». وبالفعل، سعى المراسلون الصحافيون المهووسون بـ«تويتر» وراء القصة الوهمية لتغطيتها.

ورغم أن الحقيقة جرى كشف النقاب عنها نهاية الأمر، إلا أن ثمة ضرراً لا براء منه كان قد وقع بالفعل، فقد تراجعت الروح المعنوية داخل الجامعة، وتضاءلت الثقة بوسائل الإعلام والشرطة. وتعرضت سمعة اقتصاد ميسوري بأكملها لصفعة مؤلمة.

في الواقع، تلك نتيجة لا بأس بها لنوبة عمل واحدة في مصنع المعلومات المضللة!

وظل بريير يتتبع جيرمين، الذي تحول اسمه إلى «فان فان»، وبدأ في نشر شائعات كاذبة حول اغتصاب لاجئين مسلمين لنساء ألمانيات في ربيع ٢٠١٦. بعد ذلك، تحول اسم صاحب الحساب من جديد إلى «دبلورابل لوسي»، وبدأ في إظهار التأييد لحملة دونالد ترمب الانتخابية. وفي كل صورة يتحول إليها صاحب الحساب، يعتمد إلى استغلال الأدوات ذاتها: قصص مشوهة أو مختلقة، وفيالق من «بوت الإنترنت»، وشبكات قائمة من أشخاص لا يعلمون حقيقة ما يجري حولهم، لكن لديهم استعداداً لتصديق الأسوأ، ومزاعم حول فساد النخبة والاعتماد على الهاشتاغات.

من جانبه، ذكر مدير الاستخبارات الوطنية، دانييل كوتس، أمام الكونغرس، الأسبوع الماضي، أن مثل هذه الجهود ترمي «إلى تأجيج الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل الولايات المتحدة»، و«غرس بذور الشقاق التي تقلص الثقة في العمليات الديمقراطية» و«تشجيع وجهات النظر السياسية المناهضة للولايات المتحدة».

الواضح أن هذه الجهود تحقق نجاحاً بالفعل، الأمر الذي يجعل منها تحدياً خطيراً لأمننا الوطني. وليس بإمكاننا التصدي للتهديدات أو المنافسة التي نواجهها من الصين أو كوريا الشمالية أو روسيا أو المتطرفين الإسلامويين الذين يسلكون العنف من دون ضمان وحدة صف الجبهة الداخلية ودعم الحلفاء بالخارج.

من ناحيته، اختتم بريير البحث الذي نشره بتوجيهه الدعوة إلى شركات شبكات التواصل الاجتماعي والقيادات السياسية والصحافيين لتقديم العون إلى الولايات المتحدة في وجه هذا التحدي. وأعرب عن اعتقاده بأن «تويتر» نفسه يواجه معضلة خاصة لأن شبكات «بوت الإنترنت» والهاشتاغات . سلاحان أساسيان في ترسانة العدو . تشكلان عنصراً محورياً في النموذج الذي يعتمد عليه الموقع.

على الجانب الآخر، لا أرى ما يحول دون تحرك الصحافيين من فورهم نحو وقف «الاعتماد المفرط على شبكات التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار عاجلة»، حسب وصف بريير. وشدد بريير على أنه يتعين على المراسلين التعامل مع كل «تغريدة» بتشكك والسعي للحصول على تأكيد لها من أرض الواقع قبل الإقدام على نشرها.

أما ما نحتاجه من القيادات السياسية، فالاضطلاع بدور قيادي في إثارة قضية الدفاع السيبري، وتغليب هذه الحاجة الملحة على أي اعتبارات حزبية. وعلينا أن نتذكر جميعاً أن التحقيق الجاري حول صلة ترمب بروسيا لا يحمل أهمية كبيرة، مقارنة بالعمل على استمرارية المجتمعات المفتوحة. ويتحمل هذا الجيل من أبناء الغرب . كل امرأة ورجل وطفل . مسؤولية إثبات أن الانضباط الذاتي قادر على التغلب على تحديات الثورة الرقمية. ويتعين علينا تثقيف أنفسنا بخصوص استخدامات وصور إساءة استخدام أدواتنا الشخصية المرتبطة بالتواصل الجماعي، وكيفية استغلال هذه الأدوات دون تأجيج الانقسامات الاجتماعية.

إننا نقف في مواجهة اختبار عصيب، ذلك أنه من موسكو إلى طهران، ومن هافانا إلى بكين، بدأت السلطات بالفعل في اتخاذ خطوات نحو الاتجاه المقابل بهدف حماية حكمها بالسيطرة على استخدام الأجهزة الرقمية. وسيحدث الأمر ذاته حتماً في الغرب، إذا أخفقنا في السيطرة على أنفسنا.

## عودة الجغرافيا السياسية

\*عبدالمنعم سعيد

صحيفة (الشرق الأوسط): ٢٥/٢/٢٠١٨

الموقف السياسي والعسكري في الشرق الأوسط لا يكف عن التغيّر، ورصد هذه التغييرات ليس أمراً سهلاً، لأنه كثيراً ما يختلط الجديد بالقديم، ويصعب التمييز بين العداء والخصومة والتنافس. مثل ذلك ليس جديداً على المنطقة، ولكن واجب المتابعة هو رصد ما يحدث أياً ما كان عليه من التباس وارتباك.

الحالة الشرق أوسطية التي تلت «الربيع العربي» المزعوم قامت سياسياً وстрاتيغياً على أساس مفهوميين: أولهما أن التناقضات والصراعات داخل الدولة أشد وأكثر دموية من أي صراعات إقليمية أخرى.

انتشرت الحرب الأهلية في أكثر من دولة، سوريا والعراق واليمن وليبيا أمثلة معروفة، وفي بلدان أخرى كانت التوترات حادة استلزمت إما تدخلاً كما حدث في البحرين وإما تولي القوات المسلحة بدفع من الجماهير إدارة السياسة كما حدث في مصر.

في كل الأحوال كانت المشاهد للعنف والتفاعلات الحادة داخل الدولة ذات طبيعة سياسية واقتصادية وطائفية ومذهبية، وما جاء من خارجها كان اعتماداً على أطراف داخلية قادرة على التعبئة والحشد والمواجهة. وثانيهما أن الدولة، ربما نتيجة ما سبق، تقلصت فاعليتها كفاعل أساسي في العلاقات الإقليمية، وظهر إلى جانبها فاعلون ليسوا بدول مثل جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، وتوابعها من «القاعدة» حتى «داعش».

السمة الأساسية لهذه «الفواعل» أنها كانت تعمل عبر الدول، ولها تصوراتها الخاصة لفكرة الدولة، حتى إن أحدها - «داعش» - أقام «دويلة» عبر الحدود العراقية السورية متحدياً في ذلك الجغرافيا السياسية التي استقرت في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. المدهش أن هؤلاء الفاعلين الجدد، لم تغلح وحدة العقيدة والتشدد الأيديولوجي بينهم في منع صراعات دموية جرت بين «القاعدة» و«داعش»، وبين كليهما وبين «الإخوان المسلمين».

الجغرافيا السياسية بكل توابعها الأمنية والاقتصادية عادت مرة أخرى، وأعدت تعريف المصالح الوطنية للدول، وجعلت الشرق الأوسط يختلف في العام الحالي ٢٠١٨ عما كان عليه منذ ٢٠١١. تعالوا ننتظر ونرى ما سوف يستجد سياسياً وعسكرياً!

ما جرى في الشرق الأوسط أن الحروب الأهلية حدث لها ما سُمي «تراجع التصعيد» أحياناً، و«التهدئة» أحياناً أخرى، و«وقف إطلاق النار» أحياناً ثالثة، وفي جميعها تقريباً بدأت وجرت عملية دبلوماسية معقدة تداخلت فيها الدول الإقليمية، وكل من الولايات المتحدة وروسيا، وكذلك الأمم المتحدة. وعلى الجانب الآخر فإن الفواعل الإرهابية جرى اعتقالها، فقدت الإخوان المسلمون قاعدتهم الأساسية في مصر، وباتت القاعدة مطاردة في مناطق عدة، أما «داعش» فقد انتهى إلى هزيمة كاملة أسقطت عرش دولته، قبل أن يشدد ساعدها. كل هؤلاء الفاعلين لم يُقَضَ عليهم، أو يتم استئصالهم، فلا يزالون عاملين في الساحة الإقليمية، ولكن ما جرى أن الدول تقدمت مرة أخرى لكي تثبت نفسها من جديد. انتصار العراق على «داعش» بمعاونة الولايات المتحدة أعطى الدولة العراقية نفساً جديداً مكنها من إدارة الأزمة مع الكرد عندما عرضوا استقلالهم للاستفتاء العام وجرت الموافقة عليه، ولكن سرعان ما فشلت المحاولة، ورجع الكرد إلى مائدة المفاوضات. دولة بشار الأسد السورية جرى استبعادها من الجامعة العربية، وكان موضوع الإطاحة بحكم البعث جزءاً أساسياً من الأطروحات والمفاوضات، عادت مرة أخرى بالاعون الروسي إلى الواجهة مع الداخل والخارج، ولأول مرة اتفق الأمريكيون والروس على بقاء الدولة السورية كدولة ذات سيادة، ولكن شكلها وفصلها هو قضية أخرى، وموضوع للتفاوض.

الدول الإقليمية رفعت من درجات تدخلها العسكري في الإقليم“ وخلال السنوات الماضية فإن إيران اعتمدت، إلى حد كبير، على فاعلين عابرين للحدود مرة باسم العقيدة الشيعية، ومرة اعتماداً على طوائف ونحل، وجرى ذلك مع «الحشد الشعبي» في العراق، و«حزب الله» في لبنان وسوريا، والحوثيين في اليمن. الآن فإن إيران لم تعد فقط تقدم المعاونة والتأييد لفواعل محلية، وإنما تتدخل بقوات الحرس الثوري لخلق ممر عسكري لها عبر الأراضي العراقية والسورية واللبنانية لكي تعطي لنفسها حدود تماسّ مع إسرائيل. الغرض من هذا التحرك ليس فقط اللعب بالقضية الفلسطينية مرة أخرى، وإنما خلق مساحة ضغط مقابل على الولايات المتحدة لكي يعتدل منهجها تجاه إيران والاتفاق النووي معها.

تركيا على الناحية الأخرى بدأت تدخلها العسكري في أثناء الحرب مع «داعش»، حيث خصصت بعضاً من قوتها لإضعاف القوات الكردية التي تقاتل «داعش» أيضاً، ولكنها في ذات الوقت توفر مساحات آمنة وإمدادات لحزب العمال الكردي الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية! ومع هزيمة «داعش» فإن الجغرافيا السياسية لتركيا جعلتها تتخذ منهجاً تدخلياً عسكرياً وعدوانياً أيضاً من أجل ما يتصوره رجب طيب أردوغان الأمن القومي لتركيا. من هنا كان التدخل التركي في عفرين، وفي الوقت نفسه التدخل في موضوع اكتشافات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط برفض اتفاقية ترسيم الحدود المصرية القبرصية، والمنع بالقوة لشركة «إيني» الإيطالية من الاستمرار في اكتشافاتها النفطية في المنطقة.

تدريجياً عاد الشرق الأوسط إلى ما كان عليه من قبل، حيث تسيطر هموم الجغرافيا السياسية على قضية الأمن في الإقليم، فالحرب الأهلية اليمنية لم تعد حرباً داخلية، وإنما هي نتيجة تدخل إيراني تتصدى له قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية.

إسرائيل من ناحيتها وبعد سنوات من السعادة لما يجري لدول المنطقة حولها، وجدت نفسها فجأة في مواجهة سوريا مختلفة عما اعتادته، ومن هنا كانت المواجهة العسكرية لطائرة «درون» إيرانية، ثم قصف قاعدة عسكرية إيرانية، وبعدها سقوط طائرة إسرائيلية.

القضية في سوريا لم تعد جبهة النصر أو «داعش» أو الإخوان المسلمين، وإنما صراع ومواجهة إسرائيلية إيرانية على من يهيمن على سوريا أولاً ومن ورائها لبنان. مصر من ناحيتها اختارت طريقة أخرى لاستخدام القوة العسكرية تقوم على إرسال الرسائل الأمنية الواضحة التي تعطي إشارات وخطوط حمراء على الأقل خلال هذه المرحلة.

وكانت الحملة العسكرية الشاملة «سيناء ٢٠١٨» فرصة إرسال الإشارة أن مصر لا فقط تقوم بتصفية فلول الإرهاب في سيناء تمهيداً لتعميرها“ ولكنها أيضاً لن تقبل بأي تدخل إقليمي تركي في واقع جرى تأسيسه على أساس قانون البحار، والاعتراف الدولي بالدولة القبرصية. كان قيام القوات البحرية المصرية المشاركة في التأمين البحري لعملية «سيناء ٢٠١٨» بمناورات جرى فيها استخدام الصواريخ سطح - بحر، وبحر - بحر، كرسالة لمن يهمه الأمر في أنقرة.

كل هذه التحركات الإقليمية تقوم في الأساس على الجغرافيا السياسية للإقليم، في ظل الظروف التي أصبحت قائمة في ٢٠١٨، حيث تداخلت وتشابكت قضايا نتائج الاتفاق النووي الإيراني مع انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة له شكوكه في النيات الإيرانية.

وفي نطاق آخر جرى التشابك مع حقيقة اكتشافات الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، بل إن حقل «ظهر» الواقع في المنطقة الاقتصادية المصرية بدأ الإنتاج بالفعل. الجغرافيا السياسية بكل توابعها الأمنية والاقتصادية عادت مرة أخرى، وأعادت تعريف المصالح الوطنية للدول، وجعلت الشرق الأوسط يختلف في العام الحالي ٢٠١٨ عما كان عليه منذ ٢٠١١. تعالوا ننتظر ونرى ما سوف يستجد سياسياً وعسكرياً!



## الفكر المعاصر في مواجهة الاستشراق

\*كرم الحلو

صحيفة (الحياة): ٢٥/٢/٢٠١٨

ليس بين الاستشراق والمركزية علاقة انطباق في المعنى، وإنما حصل أن كان بينهما تقاطع وتخلل، فالاستشراق يختص بدراسات الشرق، أما المركزية الأوروبية فنزعة شوفينية تفسر «المعجزة» الأوروبية بعوامل الثقافة والدين مثل المسيحية أو اليهودية – المسيحية أو الإثنية الهند – أوروبية، باعتبار تلك العوامل العلة الأولى والأساس في تفوق الغرب وفرادته، مقابل الحط من مجتمعات الشرق وتسويغ استعمارهم. عليه إن الاستشراق هو أكثر إنتاج في الفكر الغربي اتصالاً بنا نحن العرب وبمجتمعاتنا وثقافتنا. ما حدا بالباحث المغربي عبد الإله بلقزيز إلى الاضطلاع بقراءة الكتابات العربية للنظرات الغربية للتراث والتاريخ في المجال العربي الإسلامي، ومقاربة الخطاب النقدي العربي لخطاب الغرب عن الشرق في كتابه «نقد الثقافة الغربية في الاستشراق والمركزية الأوروبية» مركز دراسات الوحدة العربية.

عرض بلقزيز موقف النهوضيين العرب من الاستشراق، وما عناه به هؤلاء وكيفية تدرج الخطاب العربي إزاء الثقافة الغربية من السجال إلى الاعتراف، ومن التأثر والاستلهاً إلى الحوار والنقد، فرأى أن علاقة النهضويين بالاستشراق مرت بمحطتين متزامنتين: انبهارية في صورة تلمذة ثقافية تامة، ونقدية في الهزيع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد كان عبد الرحمن بدوي السباق لتعريف الاستشراق مميّزاً بين تعريفه السياقي وتعريفه الموسوعي، ومحاوراً له في شكل مباشر، معيداً الاعتبار لرموزه: تقدير من يستحق التقدير من المستشرقين، ونقد من خدم كولونيالياً السلط الأوروبية والغربية. وإذا كان بدوي يمثل نقطة مفصلية في هذا التحول، إلا أن أجيال النهضويين الأربعة استوعته في شكل وآخر من جيل البستاني والشدياق والأفغاني وعنده إلى جيل بدوي ومحمود وحراني مروراً بجيل أنطون وزيدان وجيل عبدالرزاق وحسين.

لكن أنور عبدالمك يبقَى أول من دشّن ورشة القراءة النقدية لتراث الاستشراق في دراسته عن أزمة الاستشراق التي شكّلت نصاً تأسيسياً نهلت منه الدراسات العربية أسس نظرتها النقدية، فليس صدفة أن تحظى دراسة عبدالمك بتنويه مستشرقين كبار مثل مكسيم رودنسون وجاك بيرك، وقد ميّز فيها بين الاستشراق الرأسمالي والاستشراق الاشتراكي الذي هو عنده الأكثر موضوعية ونزاهة وإنصافاً

أما إدوارد سعيد فيميّز بين بلدان ذات مشروع كولونيالي مثل بريطانيا وفرنسا وبلدان لم تنخرط في ذلك المشروع مثل ألمانيا. لكن على الاستشراق أن يؤدي الوظيفة المطلوبة منه في الحالتين، أي دراسة مجتمعات الشرق ليسهل إدماجها في المصير الأوروبي، وقد اقترنت تاريخياً بصعود المشروع الكولونيالي وغزوه القارات الثلاث وبخاصة آسيا.

بين سعيد ما في رؤى المستشرقين إلى الشرق من مغالطات وتمثلات لا تاريخية بل أسطورية تجعل من خطاب الاستشراق خطاب سيطرة يترجم علاقات القوة بين غرب مسيطر وشرق مسيطر عليه. لذلك لم يتردد سعيد في التشديد على الطابع السياسي للاستشراق. بما هو علم يخدم السياسة الكولونيالية، إذ «معرفة موضوع ما، هي السيطرة عليه والتحكّم فيه» الأمر الذي جعل سعيد يعتبر علاقة الشرق بالاستشراق كعلاقة العبد بالسيّد.

بالتصدي للاستشراق نقدياً رأى بلقزيز في كتاب هشام جعيط عن أوروبا والإسلام نصاً شاملاً وموسعاً في نقد المعرفة الأوروبية عن الإسلام يغطي العصرين الوسيط والحديث، ويكتسب فرادة علمية مبكرة، دان مؤلفه تصورات الأوروبيين النمطية القروسطية للإسلام والمسلمين كما عبّر عنها شاتوبريان وسواه، فيما أبدى تعاطفه مع أطروحات هيغل وإشبنجلر، وتقديره لرينان على رغم انزلاقه إلى أحكام تبسيطية عن الإسلام والعروبة.

يعترف جعيط بأن الاستشراق أنتج مفكرين كباراً لكنّه أصرّ على النيل من أصالة الفكر الإسلامي في المطاف الأخير، فالاختلاف والتفوق يؤسسان جوهر النظرة الاستشراقية التكنولوجية، حتى وإن داخلها الفهم والتعاطف.

وإذا قدم بلقزيز مطالعة في فكر أركون، أشار إلى أنّ هذا المفكر لم يضع تأليفاً خاصاً في نقد الاستشراق لكنّه من أكثر الباحثين الغربيين في مجال الإسلاميات، ليس في منطلقاتهم السياسية ومخيالهم الديني والصور النمطية المتحكمة بوعيهم فحسب، وإنما في المناهج المطبقة القاصرة والمتخلّفة التي يستخدمونها، والتي لا تعتمد طرائق البحث الفيلولوجي، وتُحجم عن الانفتاح على مكتسبات العلوم الإنسانية المعاصرة، فالجهل بالإسلام في نظر أركون يبدو سائداً في الغرب، ولا أحد يعرف ما هو الإسلام كدين وتاريخ ثقافي وعلمي وفلسفي وروحاني.

أما عبدالله العروي فيتفق في رأي المؤلف على الأرضية الفكرية عينها التي يقف عليها المستشرقون، يتقاطع مع قسم كبير منهم في الانتهاك من المدرسة الفكرية ذاتها، فهو متعدّد المعارف يلتقي مع الاستشراق في مجال من المجالات لقاء حوار ومناظرة لا لقاء سجال ومناكفة، مؤكداً أنّ جميع المستشرقين كانوا فيلولوجيين أكثر ممّا كانوا مؤرخين حقيقيين، رافضاً اختزالية الحضارة في الثقافة، إذ إنّ التحليل الثقافي يفضي إلى الاختزال والغموض بحيث يمتنع حسابانه في قلب العلوم الإنسانية.

بقراءته في فكر سمير أمين وجورج قرم أشار بلقزيز إلى أنّ الحداثة لدى أمين تؤذن بانتصار العقل بحيث يتحوّل إلى إطار مرجعي تشتق منه الرؤى والعقائد والمؤسسات وإلى أنّه ينتقد المركزية الأوروبية في نظرتها التنميطية إلى المسار الخاص الذي تقطعه في تكوّن الأمة - الدولة - الطبقات، معتبراً أنّ الأصوليات الإسلامية المعاصرة ليست مختلفة عن أصولية المركزية الأوروبية. أما جورج قرم فقد دعا إلى تحرير العلم من أي نزعة مركزية أو نرجسية حضارية، والخروج من القوقعات المغلقة أياً تكن دينية أو قومية أو ثقافية نحو تأسيس كيانية إنسانية تعترف فيها كلّ ثقافة وكلّ جماعة قومية بالمشترك الإنساني الجامع.

خلاصة القول، إنّ الكتاب تميّز بالشمول والدقة، فضلاً عن مجادلاته العقلانية لأطروحات المفكرين الذين اختارهم، بما يجعل منه كتاباً مرجعياً في قراءة فكر الاستشراق، يثري الفكر العربي المعاصر. إلا أنّنا نلفت نظر المؤلف إلى أنّ النهضويين العرب من الطهطاوي والشدياق والبستاني إلى المرّاش وإسحق وأنطون والريحاني، وقفوا موقفاً نقدياً من الغرب على رغم انبهارهم بإنجازاته الحضارية الباهرة. كما نأخذ عليه إغفاله مفكراً نهضوياً رائداً هو فرنسيس المرّاش الحلبي الذي تمثّل فكر الحداثة في العمق وأعاد إنتاج قيمه في الفكر العربي الحديث، وقد ساجل فكر المركزية الأوروبية في مرحلة مبكرة جداً سجلاً حاداً، ومن داخل الحداثة، كاشفاً الخلل الذي اعتور حداثة الغرب ومآلاتها التي تتناقض في الجوهر مع القيم والمبادئ التنويرية التي بشرت بها.

## حروب الغاز تشتعل في شرق المتوسط وتغير خارطة التحالفات الإقليمية

< ستراتفور > ٢٥/٢/٢٠١٨

بالنسبة لصناعة الطاقة اليوم، هناك عدد قليل من الأماكن الأخرى التي تشبه مثل رقعة الشطرنج المعقدة تلك. واستحوذ شرق البحر الأبيض المتوسط على اهتمام متزايد من شركات النفط العالمية الكبرى، خاصة في أعقاب سلسلة من الاكتشافات التي توجهها حقل «ظهر» العملاق للغاز الطبيعي قبالة مصر عام ٢٠١٥. وبفضل ثروات البحر الكثيرة، توافدت شركات «بريتش بتروليوم»، و«إيني»، و«إكسون موبيل»، و«توتال» جميعا إلى المنطقة، ولكن الأمر لم يكن عملا بسيطا وعاديا. يذكر أن شركة «إيني» الإيطالية للنفط والغاز وجدت نفسها الشهر الماضي في نزاعين سياسيين رئيسيين، أحدهما بين (إسرائيل) ولبنان، والآخر بين قبرص وتركيا، بالنسبة لأنشطتها في المنطقة. وفي ظل رغبة كل بلد في استخدام مواردها لتحقيق أهدافها الخاصة، فإن التحديات السياسية التي تواجه شركات الطاقة جزء من التعقيدات والتحديات الكامنة في المنطقة، والتي من شأنها أن تعيق تطوير الكثير من إمكانات الهيدروكربونات في شرق المتوسط.

### ليفياثان يستيقظ

وكانت ثروات شرق البحر الأبيض المتوسط قد جذبت اهتماما متزايدا من العالم الأوسع عام ٢٠٠٩، عندما اكتشف اتحاد برئاسة شركة نوبل الأمريكية للطاقة حقل «تمار» قبالة الساحل الإسرائيلي الذي كان أكبر حقل للغاز الطبيعي على الإطلاق في المنطقة في ذلك الوقت. وكان من المتوقع أن يحقق حقل الغاز الطبيعي في «تمار» الاكتفاء الذاتي لسوق الغاز الإسرائيلي، حيث يحتوي على ما يقرب من ٣٢٠ مليار متر مكعب من الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة.

ولكن إذا كان تمار بمثابة جائزة السماء لـ (إسرائيل)، فإن الاكتشاف التالي كان عاملا غير اللعبة. وبعد عام واحد فقط من اكتشاف نوبل، حققت اكتشافا أكبر في حقل «ليفياثان». وقالوا إن المخزون الجديد يقارب ٦٠٠ مليار متر مكعب من الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة. وأعطت الاحتياطيات الجديدة لـ (إسرائيل) موارد كافية، لا تشبع مطالبها فحسب، بل تجعلها مصدرا هاما أيضا للغاز الطبيعي.

واستمرت «نوبل» في العام التالي، ولكن هذه المرة في المياه القبرصية. وعلى بعد ٣٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من اكتشاف «ليفياثان»، اكتشفت الشركة الأمريكية احتياطي آخر من الغاز، وهو حقل غاز أفروديت، الذي يحتوي على ١٣٠ مليار متر مكعب. ويقدر مسؤولو الطاقة أن الحقول الثلاثة قد تنتج مجتمعة ٤٠ مليار متر مكعب سنويا، وتحمل ما يقرب من تريليون متر مكعب من إجمالي الاحتياطيات.

بيد أن الخلافات سرعان ما برزت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» واتحاد الشركات. وأعربت «نوبل للطاقة» عن أملها في ربط الحقول الـ ٣ بمصانع تصدير الغاز الطبيعي المسال، سواء كانت عائمة أو أرضية، للتصدير إلى الأسواق العالمية.

وعقد الاتحاد اتفاقا أوليا مع خبراء النفط والغاز الطبيعي في أستراليا «وودسايد بتروليوم» لمتابعة المشروع، ولكن لم توافق الشركة ولا (إسرائيل) على هيكل الصفقة. وعندما تخلت «وودسايد بتروليوم» عن المشروع، انهارت الآمال في إنشاء منشأة تصدير للغاز الطبيعي المسال.

وقبل اكتشاف تمار و ليفياثان، كانت (إسرائيل) تعتمد على الغاز الطبيعي من مصر المجاورة. غير أن هذا الاعتماد كان يمثل مشاكل رئيسية بالنسبة لـ (إسرائيل).

ولأنها سعت منذ فترة طويلة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المجالات، مثل الماء والغذاء والطاقة والمشتريات العسكرية، كان أي اعتماد على الغاز الطبيعي الأجنبي يمثل التزاما ستراتيجيا.

وربما كان الوضع أسوأ بالنسبة لحكومة «نتنياهو»، فقد أتاح الوضع للقوى الإقليمية فرصة ممارسة نفوذ كبير على (إسرائيل).

وعلاوة على ذلك، هددت الاضطرابات الداخلية - التي شملت هجمات على خطوط الأنابيب - التي سادت مصر بعد الربيع العربي استمرار توريد الطاقة المستقرة لـ (إسرائيل).

## العلاقة المعقدة بين أزمي الديمقراطية والليبرالية

\*وحيد عبدالمجيد

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية : ٢٥/٢/٢٠١٨

القوميون المتطرفون يستعدون للعودة إلى صدارة المشهد السياسي في إيطاليا أيضاً. استطلاعات الرأي تفيد بزيادة شعبيتهم قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة التي ستجرى في ٤ آذار (مارس) المقبل. الانتخابات العامة، التي تُعد أهم الآليات الإجرائية في النظام الديمقراطي، تتحول مصدراً لتهديده. يحبس أنصار الديمقراطية أنفسهم كلما حل موعد انتخابات عامة في عدد متزايد من الدول التي يُعد كل منها نموذجاً للحريات. أصبحت هذه الانتخابات مناسبة للتعبير عن غضب أعداد معتبرة من الناخبين، وتراجع ثقتهم بأداء مؤسسات النظام الديمقراطي التي لا تحل مشاكلهم. وتفقد الديمقراطية في كل يوم بعض بريقها الذي جعلها مصدر فخر لشعوب الدول التي تنعم بها. الثقافة الليبرالية أيضاً تتراجع في البلدان التي كنا نحسب أنها صارت راسخة فيها، بعد أن انتشرت قيمها السياسية ولم تعد مقصورة على الليبراليين، ومعهم المحافظون المعتدلون والاشتراكيون الديمقراطيون والاتجاهات الوسطية. تكيف الشيوعيون في أغلبهم أيضاً مع هذه الثقافة، وكذلك بدرجة أو بأخرى القوميون المتطرفون. وصارت الثقافة الليبرالية، بهذا المعنى، ثقافة المنخرطين في العملية الديمقراطية بوجه عام، والملتزمين بقواعدها وإجراءاتها.

غير أن هذا كله لم يعصمها من أزمة تجعلها في أضعف لحظة لها منذ نحو قرنين. لم تكن مقدمات هذه الأزمة ظاهرة بوضوح حين بدا أنها حققت نصراً تاريخياً على الثقافات الشمولية، وليس الماركسية الستالينية وشبهاتها فقط، في مطلع التسعينات.

ويبدو اليوم أن لحظة النصر هذه كانت هي نفسها لحظة بداية التراجع. لم يكن واضحاً وقتذاك أن ليبرالية الحقوق المدنية، والحريات الفردية التي لا يحدها إلا حرية الآخر، والتعدد الثقافي والتنوع العرقي، واحترام الآخر، والتسامح، تواجه تحدياً أخطر من ذلك الذي انتصرت عليه. فقد خرج هذا التحدي من عباءتها ممثلاً في ما بدا أنه نسخة جديدة منها تحمل اسم «الليبرالية الجديدة».

وليس تزامن أزمي النظام الديمقراطي والثقافة الليبرالية الآن مصادفة، على رغم أن لكل منهما سياقها المستقل وخصوصيتها. فهما ترتبطان في بعض جوانبهما، وتتقاطعان في جوانب أخرى، على نحو يخلق علاقة معقدة بينهما، كما كانت الحال في تاريخهما، بخلاف ما يتصوره كثيرون نتيجة شيوع استخدام تعبير الديمقراطية الليبرالية.

كانت الليبرالية أسبق من الديمقراطية تاريخياً. الديمقراطية التي نعرفها اليوم عمرها قصير. وقليلة كانت تجلياتها الأولى قبل منتصف القرن التاسع عشر عندما ارتبط تطورها بحصول بعض البرلمانات الأوروبية على صلاحيات رقابية وتشريعية واسعة.

وكانت الليبرالية سابقة على هذا كله بثلاثة قرون على الأقل، إذ تعود مقدماتها إلى القرن الخامس عشر مع بداية الانتقال إلى التجارة ثم الصناعة، وظهور الرأسمالية التي ساهمت الليبرالية في بلورة بعض معالمها الأولى. ولكن بداية تفتح العقل الإنساني وانفتاحه في عصر النهضة الأوروبية كانت المصدر الرئيسي للثقافة الليبرالية التي أйнعت في عصر التنوير.

لم يكن ثمة ارتباط عضوي بين الليبرالية والديموقراطية، بل علاقة معقدة، كما هي حال العلاقة بين الليبرالية والرأسمالية. لم يُعنَ رُواد الليبرالية حتى عصر التنوير بالديموقراطية بصورتها التي نعرفها اليوم. كانوا مهومين بالتنوير الثقافي، وراهن بعضهم على حكام مستبدين، ولكنهم بدوا مستنيرين في ألمانيا وروسيا. وكانت الصراعات التي أعقبت الثورة الفرنسية هي التي مدت أول جسر بين الليبرالية والديموقراطية، وفتحت الباب أمام تأثير كل منهما في الأخرى.

ومثلما يكون التأثير المتبادل إيجابياً بالنسبة إلى طرفيه، يصبح سلبياً في مرحلة أزمة يمر فيها كل منهما، فتتفاقم الأزمات. وهذا يفسر ما يحدث الآن، إذ تؤدي أزمة النظام الديموقراطي في معاقلة التاريخية إلى إضعاف الثقافة الليبرالية التي أثنى عليها المد الليبرالي الجديد. كما يقود تراجع هذه الثقافة إلى إضعاف النظام الديموقراطي وحرمانه من أهم خطوط الدفاع عنه.

ويدل هذا التأثير المتبادل على أن العلاقة بين العملية الديموقراطية والثقافة الليبرالية أكثر تعقيداً مما كان مُعتقداً. كان مُتصوراً أن الثقافة الليبرالية ضرورية لتحقيق الديموقراطية واستقرارها. وثبت ذلك على مدى عقود طويلة في منطقتنا بالأخص. ولكن يثبت الآن أيضاً أن أزمة النظام الديموقراطي في معاقلة تُضعف الثقافة الليبرالية، وتفتح الطريق أمام مد قومي متطرف وشعوبي يحمل أفكاراً بعضها على طرف نقيض معها، ويهدد قيماً إنسانية أرسنها مثل المساواة والحرية الفردية والتعدد الثقافي واحترام الآخر.

فقد أصاب النظام الديموقراطي جمود جعل المنخرطين فيه يتعاطون معه بوصفه عملية إجرائية وتنظيمية لا يجدون أفضل منها حتى الآن. ويؤدي استمرار الجمود في النظام الديموقراطي إلى مزيد من تراجع الثقافة الليبرالية. فالديموقراطية ليست مجرد برلمانات وأحزاب وانتخابات دورية تُجرى كل بضع سنوات، بل نمط حياة يفترض أن يعيشه المنخرطون فيها طول الوقت. ولذا يمكن أن تنشأ أجيال جديدة أقل حرصاً على النظام الديموقراطي، لأن استمرار تراجع الثقافة الليبرالية قد يؤدي إلى انحسار الإيمان بأنه أفضل، أو حتى أقل سوءاً، من غيره.

وهكذا يُضعف النظام الديموقراطي نفسه حين يؤدي جموده إلى ترهل الثقافة الليبرالية التي لا يخفى الأثر السلبي لتراجعها في أداء هذا النظام. وإن خلصت بحوث علمية إلى أن انتشار الليبرالية الجديدة جعل ثقافة الحريات الكلاسيكية أقل قدرة على مقاومة آثار الجمود الديموقراطي عليها، يبدو بعض النقد اليساري الراديكالي لهذا المد في محله، ويتعين على من استهانوا به في التسعينات والعقد الماضي، أو اختزلوه في حملته الأيديولوجية وحدها، أن يعيدوا الاعتبار إليه.

فقد ثبت أن أخطار غلبة الاقتصاد على السياسة والثقافة، وتنامي نفوذ الشركات الكبرى في صناعة المرشحين واتخاذ القرار، ليست مجرد صورة من إنتاج عقل أيديولوجي، بل واقع أدت تفاعلاته إلى إضعاف قدرة الثقافة الليبرالية على أداء وظيفتها التي يحتاج إليها النظام الديموقراطي لتصحيح أدائه وتصويب أخطائه، وجعلها في الوقت نفسه عرضة للتأثر بأزمته.

وإن تتفاعل الأزمات الديموقراطية والليبرالية على هذا النحو الذي يضع العالم في أخطر وضع منذ الثلاثينات، تشتد الحاجة إلى التفكير في كيفية تنشيط المجال العام لكي يتسع للتعبير عن الاختلافات والتناقضات الجديدة، واستيعاب مظاهر السخط على أداء النظام الديموقراطي في أطر مؤسسية أكثر فاعلية تعيد إنتاج الثقافة الليبرالية بعد الترهل الذي أصابها.

## حرب أكثر من باردة بين روسيا وأمريكا

\*جويس كرم

صحيفة (الحياة): ٢٥/٢/٢٠١٨

إطلاق موسكو مفاوضات الهدنة حول الغوطة الشرقية في مجلس الأمن، تسليح واشنطن لقوات سورية الديمقراطية وقصفها لما يقل عن مئة من المرتزقة الروس في الشرق السوري، وثم موافقتها على بيع أسلحة متطورة لأوكرانيا كلها مؤشرات على عودة الحرب الباردة إنما بعبارة أقوى بين أمريكا وروسيا.

وإذا كانت الحرب الباردة التي انتهت في ١٩٩١ أحاطها تنافس أيديولوجي وفكري حول نهج الحكم بين الليبرالية الديمقراطية والعقيدة الشيوعية، فإن مواجهة اليوم لا ترتقي إلى مستوى التنافس الأيديولوجي وهي في شكلها وأدواتها أشرس وأوسع، وتدور حول تقاسم النفوذ وخوض حروب استخباراتية وعمليات تجسس، وأخرى بالوكالة بأدوات وفرق مختلفة على الأرض.

وهذا الشهر، هناك اسم واحد يلخص هذه المواجهة وهو رجل الأعمال الروسي والأوليغارك المقرب من فلاديمير بوتين يفجيني بريغوزين. بريغوزين ووفق «واشنطن بوست» كان الوسيط بين الكرملين ونظام الأسد في تخطيط هجوم ٧ شباط (فبراير) الفاشل ضد قوات سورية الديمقراطية ومعهم جنود أمريكيين في شرق سورية، والذي ردت واشنطن عليه بالدفاع عن قواتها وإسقاط مني ضحية وفق رويترز من شركة «فاغنر» الروسية التي يشرف عليها بريغوزين.

مخطط بريغوزين في شرق الفرات لضرب الوجود الأمريكي تم تنسيقه مع وزير الشؤون الرئاسية السوري منصور فضل الله عزام، وفيه بحسب تقارير استخباراتية على الأرجح أمريكية تجسست على اتصالاته وعدد الأوليغارك الروسي نظام الأسد بـ «بمفاجأة جيدة بين ٦ و٩ شباط (فبراير)» وأكد له عزام أنه «سيحصل على مستحقاته». المفاجأة انهارت أمام الطائرات الأمريكية، وجد بريغوزين نفسه بعد الاعتداء منزوع الغطاء من الكرملين الذي أبقى مسافة من الاعتداء، وأكد فقط مقتل خمسة أشخاص.

إلا أن اسم بريغوزين تكرر مرة أخرى في التحقيق في تدخل روسيا وإدانتها من المحقق الأمريكي الخاص روبرت مولر الأسبوع الفائت، بتمويل والإشراف على حملة دعائية روسية داخل الولايات المتحدة روجت لدونالد ترامب وبيرني ساندرز وجيل ستاين وهاجمت هيلاري كلينتون. وما من شك أن الكرملين سينفي وقد يستخدم بريغوزين ككبش محرقة، إلا أن دوره يعكس حجم المواجهة وتعدد أدواتها بين الطرفين.

روسيا تحاول منافسة واشنطن في عقود النفط والغاز من جزيرة القرم وإلى الدول الخليجية وحتى تركيا، وحديثاً في لبنان حيث استحوذت شركة نوفاتيك على أحد العقود الثلاثة للتقيب عن النفط والغاز. وهي تستخدم الورقة الكردية في سورية للمناورة مع أنقرة بفتح الأجواء حيناً والتشدد حيناً آخر.

هذه الرقصة الروسية تقلق الأمريكيين خصوصاً النخبة الاستخباراتية والخارجية والدفاعية. فعمليات القرصنة والتدخل في انتخابات ٢٠١٦ كانت بحجم غير مسبوق من موسكو في الولايات المتحدة، كذلك محاولاتها إثارة الانقسام بين أمريكا وحلفائها بينهم تركيا، ومواجهة الوجود الأمريكي العسكري مباشرة في سورية. وفي حين كان الرد الأمريكي دفاعياً حازماً وقاسياً، فإن الرد السياسي والاستخباراتي أصعب.

وحاول وزير الخارجية ريكس تيلرسون في زيارته طمأنة أنقرة والبحث بحلول تستجيب لمطالب الجانبين، وفي بيروت الدخول على مفاوضات النفط والغاز وإيجاد حل مع إسرائيل حول «البلوك».

ما هو مؤكد أن الاشتباكات الروسية - الأمريكية لم تعد تحت الطاولة، والمواجهة دخلت مرحلة شرسة ومفتوحة في عدة ملفات وتطال علاقات جيوسياسية للطرفين. وفي حين تجاهلت الإدارة الأمريكية المتعاقبة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، الخطر الروسي ورفضت التعامل مع بوتين بداية كتهديد استراتيجي، لا تمتلك إدارة دونالد ترامب سوى خيار المواجهة الذكية. وهي رغم العلاقة التجارية التي كانت لترامب مع الروس، ستنصاع لرأي المؤسسات الاستخباراتية والدفاعية، والتي ترى وتقدم أدلة للرئيس حول الإندفاع الروسية الساخنة من شرق الفرات إلى جزيرة القرم وحتى باستهداف الماكينات الانتخابية الأمريكية.

## في حاجة شعوبنا إلى من ينتقدها

\*سعيد ناشيد

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٠١٨/٢/٢٦

ليس النقد مجرد حق من الحقوق لكنه واجب أخلاقي وإنساني وسياسي في معظم الأحيان. لذلك لا شك في أن نقد دور الحركات الدينية في إجهاض الربيع العربي يبقى من أوجب واجبات العقل النقدي.

تعترضني أسئلة كثيرة، أفترض فيها حسن النية ابتداءً، وأبسطها على المنوال التالي: هل يمكنني أن أكون ديمقراطياً إذا كنت سأستمر في انتقاد الإسلام السياسي بالمغرب مع أنه فائز بالأغلبية الانتخابية، ويدعي مقاومة "التحكم"؟ هل يمكنني أن أكون عادلاً ومنصفاً إذا كنت سأواصل نقد الإسلام السياسي في سوريا مع أن معظم فصائله تحارب الاستبداد الأسدي؟ هل يمكنني أن أكون مناصراً للقضية الفلسطينية إذا كنت سأستمر في انتقاد الإسلام السياسي في فلسطين، ومعظم فصائله تقاوم الاحتلال الإسرائيلي؟

يتعلق الأمر بسوء فهم لدلالة النقد السياسي تحديداً، والنقد الثقافي على وجه العموم. وهذا الحال، على افتراض حسن النية مرة أخرى، يذكرنا بأولئك الذين قرأوا كتاب "نقد الحداثة" لأن تورين من عنوانه، فجعلوا العنوان من باب "شهد شاهد من أهلها" على "إفلاس" الحداثة الغربية، ومن ثمة فإن "الإسلام هو الحل" هؤلاء يجهلون أو يتجاهلون بأن العقلانية نفسها تطورت بفعل قدرتها على نقد ذاتها.

مفاهيم كثيرة مثل التقدم، المجتمع الصناعي، التنمية، وحتى الرأسمالية نفسها، لم تتطور إلا بفعل قدرتها على استيعاب كل الانتقادات التي طالتها سواء من داخلها أم من خارجها. لذلك تعدّ القدرة على الإصغاء للنقد دليلاً على العنفوان.

اعتراض آخر لا يقل حدةً، لماذا أركز النقد في هذه الأثناء على الحركات الدينية؟ أليست الحركات الليبرالية واليسارية وكافة التيارات المدنية تستحق النقد بدورها؟

عليّ أن أجيب بوضوح: هناك معطى حاسم، الحركات الدينية هي الأكثر قوة وشعبية وتأثيراً، وهي بسبب ذلك الأكثر تعبيراً عن أزمنا الثقافية والحضارية. بكل تأكيد فهي ليست سبب الأزمة، لكنها تمثل المظهر الأكثر تعبيراً عن الأزمة.

إن جوهر الأزمة السورية اليوم لا يتعلق فقط بطبائع الاستبداد الأسدي، وإنما يتعلق أيضاً بالتنظيمات الدينية الجهادية والتكفيرية التي حولت إحدى أعظم ثورات ما كان يعرف بالربيع العربي إلى فتنة دينية وحرب طائفية تآكل اليأس والأخضر. ومع ذلك يبقى السؤال الحقوقي وارداً: الجريمة يعاقب عليها القانون، لكن هل يجوز للاتهام القضائي أن يشمل الخطاب الأيديولوجي؟

في كل الأحوال، إن كان القانون الجنائي لا يهتم بمحاكمة الأيديولوجيات، فإن نقد الأيديولوجيات، أكانت دينية أم وضعية، يبقى وظيفة القوى التنويرية والنقدية على وجه التحديد. على أن اختيار المثقف للأيديولوجيا التي سيضمها النقد خلال كل مرحلة من المراحل لا يتعلق بمزاج المثقف، وإنما يتعلق بالأيديولوجيات الغالبة أو

المتمكنة أو التي تحظى بفرص أكبر للتغلب والتمكين. النزوع الغالب على جمهور الحركات الدينية هو تجريم النقد الموجه إليها. وهو تجريم يعزف في نفس الأثناء على ثلاثة أوتار غير متجانسة: وتر امتلاك الحقيقة الدينية المقدسة، وتر امتلاك المشروعية الديمقراطية، وتر مقاومة الاستبداد السياسي أو الاحتلال الأجنبي.

الخلط بين هذه المستويات الثلاثة أثناء تجريم النقد الموجه للحركات الدينية، يجعل الدفاع عن الحق في النقد أمرا بالغ الصعوبة. ولذلك لا بدّ من توضيح أولي للسؤال: لماذا لا يجوز لنا أن ننتقد الحركات الدينية، هل لأنها تمتلك الحق الإلهي؟ (وهذه فرضية أسطورية)، أم لأنها تمتلك الأغلبية الانتخابية؟ (وهذا متغير سياسي)، أم لأنها قد تعارض الاستبداد أو الاحتلال؟ (وهذا ليس دائما).

اللعب على الأوتار الثلاثة دفعة واحدة يؤدي إلى سوء التفاهم "لأن المستويات هنا تختلف من حيث المرجعيات، ولا يمكن الخلط بينها بأي حال. لا يمكنني أن أقول مثلا، أتبنى هذا الرأي لأن العقل يقول إنه صحيح، وأيضا لأن الناس يقولون إنه صحيح، وأيضا لأن الشيخ فلان يقول إنه صحيح. مستويات الحجاج هنا متفاوتة ومتنافرة. ففرق كبير بين أن تكون الحجة صواب الرأي، أو تكون الحجة اعتقاد الجمهور بصواب الرأي، أو تكون الحجة رأي هذا الشيخ أو ذاك.

الغالب على الإسلاميين هو نفسه ما كان غالبا على الفقهاء القدامى، مجازاة غرائز الجمهور. وحين نقول الغرائز فنحن نقدر بأن الجمهور حين لا يفكر طالما التفكير مهارة فردية، وحين لا يتعلم ممارسة التفكير طالما أن التفكير ممارسة نقدية، وحين يملك في مستوى الوجود الغريزي، فإنه يميل طبيعيا إلى التعصب للرأي والتوجس من الآخر والخوف البدائي من أن يحلّ عقاب السماء بالجميع بسبب تصرفات البعض، والنزوع إلى الغيرة البدائية على نساء العشيرة، إلخ. هكذا هي الأمور عندما ينحدر منسوب التفكير والثقافة والعقل النقدي داخل أي مجتمع كيفما كان. ليس النقد مجرد حق من الحقوق، لكنه واجب أخلاقي وإنساني وسياسي في معظم الأحيان. لذلك، لا يغرنا أي شك في أن نقد دور الحركات الدينية في إجهاض ما كان يسمّى بالربيع العربي يبقى من أوجب واجبات العقل النقدي اليوم.

والحق يقال، تعدّ الثورة السورية المجهضة بمثابة النموذج الأبرز لخطايا الحركات الدينية في العالم الإسلامي، ولا سيما المسماة منها بالمعتدلة والتي وقع عليها رهان دولي وعالمي كبير لغاية سحب البساط من تحت أقدام الحركات الدينية المتطرفة والأكثر تطرفا.

في اللحظة التي انتقلت فيها الثورة السورية من الحراك السلمي إلى النزاع المسلح انتقلت موازين القوى ميدانيا وتدرجيا لفائدة الإسلاميين. لذلك وبصرف النظر عن مآل الرئاسة، فقد كان المجلس الوطني المعارض في الخارج يتألف من أغلبية تنتمي إلى الإخوان المسلمين. وكان الأمر يبدو كما لو أنه يستجيب لأربعة تطلعات: أولا إنصاف الإخوان المسلمين الذين تعرضوا للإبادة في مجزرة حماة ولم يعودوا إلا مع اندلاع الثورة السورية. ثانيا التمثيلية الافتراضية للإخوان لجل المناطق السننية التي يُفترض أنها تؤلف بؤر الثورة. ثالثا بسبب التركيبة الطائفية لسوريا



لا خوف من أن يحتكر الإخوان هياكل الدولة. رابعا ربما يكون الإخوان وبالتعاون مع تركيا وقطر، الأقدر على احتواء الجهاديين والتكفيريين الذين يقاقلون بجانب الثوار، حتى لا تبتعد الثورة كثيرا عن أهدافها التحررية.

انطلاقا من التطلع الرابع بدأ تفخيخ الثورة السورية. كان المال القطري سخيا، وكان الدعم اللوجستي التركي كبيرا، وكانت خلايا الإخوان المسلمين أولى قنوات تسرب الجهاديين الأوائل إلى داخل شرايين الثورة السورية مرورا بالحدود التركية. لكن مرة أخرى، وكما حدث في ميدان رابعة بالقاهرة إبان مقاومة الانقلاب، انفلتت زمام المبادرة من يد "المعتدلين" وانتقل فجأة إلى يد الجهاديين المتطرفين، وصولا إلى الأشد تطرفا. وفي كلتا الحالتين انتهى الأسلوب الديني في المقاومة إلى تفخيخ المقاومة. ولربما هو الاغترار بالجمهور. لكن الأمر فوق ذلك متعلق بإفلاس الرهان على أساطير الوسطية والاعتدال.

الآن وقد "أجهضت" الثورة السورية بفعل الرهان على التكفيريين، كما حدث في ليبيا واليمن، فهل كان يجب السكوت عن خطايا رجب طيب أردوغان في حق الثورة السورية بدعوى أن الرجل يمتلك الأغلبية الانتخابية في بلده، وأنه سيساعد في تحقيق غاية إسقاط الأسد؟ هل كان يجب السكوت عن خطايا الإخوان في سوريا بدعوى أنهم يمتلكون أغلبية في المجلس الوطني، وأنهم من أبرز ضحايا النظام الأسد، وفوق ذلك يحتمل أن يفوزوا بالأغلبية في أولى الانتخابات فيما لو سقط نظام الأسد؟

في بداية الحراك السوري كانت هناك صفحة فيسبوكية رائدة أنشأها شباب الحراك تحت عنوان "نقد الثورة السورية". في تلك المرحلة كان نقد الثورة جزءا من الثورة نفسها. لكن، الكثير من رواد الصفحة اعتقلوا، وهاجر الباقي إلى خارج سوريا هربا من متطري الثورة، وحرمت الثورة في الأخير من الدينامية النقدية. بكل تأكيد عندما تتلاشى القدرة على النقد تتلاشى القدرة على التطور.

لقد تطورت الحداثة السياسية بمفعول النقد الجذري الذي تعرضت له (نيتشه وفوكو مثلا)، تطورت العقلانية بمفعول النقد الذي رافقها منذ كانط إلى كارل بوبر وهابرماس، وتطورت المسيحية الغربية بمفعول النقد الجذري الذي تعرضت له النصوص المقدسة من طرف سبينوزا وفيورباخ.

تحتاج شعوبنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى من ينتقدها بنحو جدي وجذري. إن مجاملة أساطير الجمهور ودغدغة أوهامه لن تكون أكثر من نفاق قد يجلب بعض المكاسب السياسية، لكنه يقود الجميع إلى التدهور والانحطاط. لا يعني النقد بأي حال من الأحوال الاعتداء على المنقود، سواء أكان المنقود دولا أم شعوبا، إنه يعني تحديدا فتح الباب أمام التطور والتجاوز والطموح الإنساني نحو حياة أفضل. وأما إذا كان المنقود يحظى بالأغلبية أو بالمشروعية أو بالملومية، فإن كل هذا لا يمنحه العصمة والتقديس.

\*كاتب ومفكر مغربي

## أمجاد العرب ومجازرهم

\*عاصم عبدالخالق

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٠١٨/٢/٢٦

يتغنى العرب بأمجادهم، ويذرفون الدموع على مآسيهم. ما يدعوهم للفخر كثير، وما يجتر أحزانهم أكثر. وبين الأمجاد والأحزان يجري تاريخ العرب، وتكتب حكاياته بأحرف من نور تارة، وبدماء الضحايا تارة أخرى. لم تهدر دماء الضحايا دائماً بأيدي الأعداء بل بأيدي العرب أنفسهم في حالات كثيرة في الماضي والحاضر أيضاً. التاريخ لا يكذب، وتحوي صفحاته قصصاً حزينة لقتل العربي لأخيه. من يقرأ هذا التاريخ سيجد فصلاً كاملة تروي حكايات مرعبة ومخجلة للمذابح العربية، بعضها بأيدي الأعداء وبعضها بأيدي العرب أنفسهم. من الصعب حصر المذابح في التاريخ العربي. وستكون تلك محاولة مستحيلة إذا احتكنا إلى التعريف العلمي للمجزرة أو المذبحة وفقاً لما تحدده دوائر المعارف والتي تذكر أن «القتل الجماعي هو كل عملية قتل في مكان محدد لخمسة أشخاص فأكثر، وهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم». هذا التعريف يعني وقوع مذبحة أو أكثر يومياً في بلاد العرب. حسبنا ما تختزنه الذاكرة من مجازر كبيرة مثل حماة (٤٠ ألف قتيل) عام ١٩٨٢ والبصرة (٣٠ ألف قتيل) عام ١٩٩١ وحلبجة (٥ آلاف قتيل) عام ٨٨ وصبرا وشاتيلا عام ٨٢.

أحدث مذابحنا الجارية حالياً هي الغوطة الشرقية أو غوطة دمشق التي يراقبها العالم دون أن يقدم غير كلمات الرثاء. حتى تلك الكلمات قد يعجز أصحاب الضمائر اليقظة عن استخدامها للتعبير عن فجيعتهم وآلامهم وخجلهم. اليونيسيف كانت واحدة من هذا الصنف النادر، أصدرت الأسبوع الماضي بياناً خالياً من أي مضمون، «لأن ما يجري لا يمكن التعبير عنه بكلمات. هكذا قالت المنظمة المعنية بشؤون الأطفال، وهي ترصد قتل مئات منهم واستخراج جثامينهم من تحت الأنقاض».

من لم يمت بالقذائف أو البراميل المتفجرة المنهمرة من السماء، مات جوعاً بعد أن نفذ مخزون الطعام. الغوطة تحولت إلى مقبرة جماعية لم يعد بها حتى مكان للاختباء. تهدمت الملاجئ مع المستشفيات والمنازل والمدارس. كل شيء أصبح أنقاضاً. ولا ينتظر سكانها إلا اللحاق بأربعة آلاف من رفاقهم سبقوهم إلى الموت. لن تتوقف المذبحة حتى في ظل هدنة مجلس الأمن. متطلبات الحرب وأهدافها أقوى من القرارات الدولية ومن الاعتبارات الإنسانية. النظام السوري ومعه إيران وروسيا يعتبر السيطرة على الغوطة هدفاً استراتيجياً، لا يمكن التضحية به أو التفريط فيه مهما كانت العواقب، وأياً كان عدد الضحايا.

الغوطة بقربها من دمشق، تظل مطمئناً ليس فقط لرمزيتها ولكن لضرورات عسكرية. هذه المنطقة التي كانت يوماً جنة فيحاء تفيض بالخير هي آخر جيوب المقاومة المسلحة، ومن بينها جماعات إرهابية بالقرب من العاصمة. والاستيلاء عليها يتيح للنظام حشد قواته للانقضاض على جيوب أخرى في حمص وجنوب حماة. موقع الغوطة الاستراتيجي جرّ عليها الويلات. فهي المدخل الجنوبي لدمشق، وتشرف على الطريق لمطارها. وتتصل بطرق مؤدية إلى محافظتي درعا والسويداء أي باتجاه الحدود الأردنية جنوباً والعراقية شرقاً.

كما أن كسب مزيد من الأرض هو هدف دائم في الصراع الحالي بين روسيا والولايات المتحدة عبر وكلائهما في سوريا. ولأنه من المستحيل الاقتراب من شرق الفرات أو منطقة الجزيرة، حيث تتمركز القوات الأمريكية، فمن الضروري المسارعة بالسيطرة على ما يمكن من مساحات قبل أن يمتد إليها النفوذ أو الوجود الأمريكي المباشر. إنها الحرب بقسوتها وعنفها وشرورها التي يدفع ثمنها الأبرياء العزل. وليس في هذا ما يدعو للدهشة، فقد كانت هكذا منذ فجر التاريخ. وقبل أسبوع أعادت «الجارديان» تذكيرنا بهذه الحقيقة عندما استدعت كلمات للمؤرخ الإغريقي ثوسيديس تقول: «الأقوياء يفعلون ما يريدون والضعفاء يعانون كما يجب أن يعانون». كان هذا المؤرخ الفيلسوف يصف حال مدينة حاصرتها أثينا بسبب مقاومة أهلها. حدث هذا قبل خمسة قرون من ميلاد المسيح، عليه السلام، وما زال يحدث مثله بل أسوأ منه في الغوطة حتى اليوم.

## عن استراتيجيات السلطويات العربية

\*خليل العناني

العربي الجديد: ٢٦/٢/٢٠١٨

لم تستسلم الأنظمة السلطوية في العالم العربي لموجة الانتفاضات والثورات التي هزتها قبل سبعة أعوام. وقاومت، ولا تزال، محاولات التغيير التي أطاحت بعض رؤوسها، خصوصا في مصر وليبيا وتونس واليمن. وعلى مدار السنوات السبع الماضية، طبقت هذه الأنظمة عدة استراتيجيات، ليس من أجل البقاء في السلطة فقط، وإنما لمنع حدوث أية انتفاضات أو ثورات جديدة.

ولعل أولاها هي الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، فبعد أن ظلت هذه الأنظمة في حالة دفاع وتراجع خلال العامين الأولين للثورات، انتقلت بعدها إلى موقع الهجوم من خلال دعم وتمويل الثورات المضادة والانقلابات وإعادة الأنظمة القديمة، ليس بشخصها، وإنما بمنطقها وسياساتها، إلى السلطة.

ثانيا، الاستثمار الكثيف في علاقات القوة القديمة من خلال دعم مؤسسات السلطة الحاكمة، كالبيروقراطية والمؤسسة العسكرية والقوى الأمنية في البلدان التي شهدت انتفاضات وثورات. فقد استغلت هذه السلطويات علاقاتها القديمة بشخصيات ورموز سياسية مؤثرة في بلدانها، من أجل ضمان ولائها، بعد سقوط أنظمتها وإعادة تأهيلها، وتقديمها للجمهور باعتبارها أفضل مما حدث بعد الثورات والانتفاضات.

ثالثا، تغذية الانقسامات والصراعات المحلية، خصوصا على المستويين، الإيديولوجي والطائفي. ومن يراقب خريطة نشاط السلطويات العربية في المنطقة يكتشف دعمها القوى المتطرفة إيديولوجيا، كما الحال مع التيارات العلمانية المتشددة في مصر وتونس، أو مع القوى الإسلامية الراديكالية، كما الحال في سورية واليمن وليبيا.

ولا تجد هذه السلطويات غضاضة في أن تتحول البلدان العربية إلى جماعات ممزقة، يقتل بعضها بعضا من أجل ضمان عدم وجود ديمقراطية حقيقية في بلدانهم. ويدرك هؤلاء أن الديمقراطية خطر داهم عليهم، وعلى عروشهم.

لذا فهم يلعبون بالانقسامات باعتبارها الورقة الراجعة في إطالة أمد الصراعات المحلية، وعدم الوصول إلى توافقات وطنية، قد تنهي هذه الصراعات. وقد رأينا ذلك بوضوح في حالتي ليبيا واليمن. فكلما اقترب الفرقاء المحليون من حل أزمتهم، تدخلت السلطويات العربية من أجل تسخين الأجواء، وضخ مزيد من الزيت على النار.

رابعا، الاستثمار في مجالات الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، من أجل التخويف من الثورات والانتفاضات، والتشكيك في قوى التغيير السلمي وحركاته. وقد أصبح مجال الإعلام ملعبا مفتوحا للأصولية

السلطوية، كي تمرر فيه رسائلها بالتخويف من الديمقراطية والتغيير، والدفاع عن الأوضاع القائمة باعتبارها الأفضل للمجتمعات العربية. وأصبحت لدينا الآن منصات إعلامية على مختلف المستويات، لا غرض لها سوى تشويه الثورات والانتفاضات، والتقليل من شعارات الحرية والكرامة والعدالة.

خامسا، دعم السلطويات الناشئة ماديا واقتصاديا ودبلوماسيا، كما الحال في مصر وليبيا واليمن. حيث تنفق الأصوليات السلطوية بلايين الدولارات، من أجل تثبيت النظام السلطوي في مصر وإحكام قبضتها عليه، وتسخيره لخدمة مصالحها وأجندتها الإقليمية.

كذلك الحال في ليبيا، حيث يعتمد الجنرال خليفة حفتر على الداعمين، المالي والدبلوماسي، من هذه الأصولية السلطوية، فضلا عن تسويقه باعتباره المنقذ لليبيا من الفوضى. ولا تخفي هذه السلطويات انحيازاتها تجاه المستبدين الجدد الذين يمارسون كل أشكال القمع والتنكيل بمعارضيه.

سادسا، إيجاد شريحة جديدة من المثقفين وصناع الرأي العام، سواء عبر الإعلام أو مراكز الأبحاث الجديدة التي تديرها بشكل كامل أجهزة الأمن والاستخبارات لدى السلطويات العربية. وهناك عملية استثمار هائلة، تجري على قدم وساق في هذا الإطار.

وتعج الفضائيات التي تدعم السلطوية بكتاب ومثقفين وخبراء، أو هكذا يطلق عليهم، يدافعون بجرأة عن الاستبداد، كأنما هو الوضع الطبيعي في مجتمعاتنا. وأحيانا يتحول بعض هؤلاء إلى ملكيين أكثر من الملك، في دفاعهم المستميت عن القمع والعنف الذي يمارس باسم الاستقرار.

سابعا، الاستثمار في العلاقات الدولية من خلال دعم سردية العجز الديمقراطي العربي، واعتباره القاعدة وليس الاستثناء. ولا يخجل هؤلاء في التقليل من شأن أنفسهم، وتشويه مجتمعاتهم من أجل ترويح هذه السردية وبيعها للغرب، باعتبار أن العرب أمة قاصرة عن حكم

نفسها بنفسها، وأنه لا حل معها إلا بالقوة والقمع. ولا يدخر هؤلاء جهدا في شراء ولاء القوى والأصوات الداعمة لها ولمنطقها غربا. ولا عجب أن تجد دوما تحالفا وثيقا بين هذه السلطويات وإسرائيل، فكلاهما لا يريد لأي ديمقراطية عربية أن تنشأ وتنهض. بل ازداد الأمر سوءا بالتحالف بين هذه السلطويات واليمين المتطرف المعادي للمسلمين في الغرب.

خلاصة القول، بعد أن نجحت السلطويات العربية في امتصاص صدمة الربيع العربي، تسعى الآن جاهدة ليس إلى عدم تكرارها فحسب، وإنما إلى ضمان وجود صمامات أمان سلطوية محلية، يمكنها وأد آمال الحرية والتغيير في مهدها، وذلك قبل أن تنضج وتسعى إلى إطاحتها.

\*أستاذ العلوم السياسية الزائر بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية

## أنا ومن بعدي الطوفان

\*مايكل جينوفيز

ورلد بوليسي جورنال: ٢٠١٨/٢/٢٧

“نحن، ومن بعدنا الطوفان” ... عبارة منسوبة إلى مدام دي بومبادور، عشيقة لويس الخامس عشر، ملك فرنسا، ولكنها تنطبق اليوم على أنصار الديمقراطيات الليبرالية التي تواجه مستقبلاً غير واضح نتيجة العولمة والتغيرات الكبيرة المتسارعة. وما سيأتي بعد ذلك ربما يكون أسوأ من أسوأ الديمقراطيات الليبرالية.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، احتفل الغرب بانتصار النموذج الخاص به القائم على الديمقراطية واقتصاد السوق، ما جعل فرانسيس فوكوياما يعلن “نهاية التاريخ”، وأصبح كتابه “نهاية التاريخ والإنسان الأخير” واسع الانتشار، النص شبه الرسمي للتفوق الغربي.

ولكن رسالة فوكوياما الاحتفالية كانت سابقة لأوانها، حيث تسببت عقبات جديدة في إعاقة احتفالات الغرب، فكانت هجمات ١١ سبتمبر سبباً في أن يشن الغرب حرباً على عدوٍ ضارٍ ليس له دولة، وكان هذا الصراع عنوان المرحلة خلال الأعوام الخمس عشرة الماضية، ولم تتنه المشكلة بعد.

اليوم، يتمثل الصراع المركزي الذي يواجه الغرب في المعركة بين النموذج الديمقراطي الليبرالي القديم الذي تبدو عليه علامات التدهور والانهيار – والذي يمكن تعريفه بحكومة ذات سلطة محدودة، وسيادة الشعب، وسلطات حكومية منفصلة أو عليها رقابة، وسيادة القانون، واحترام حقوق المواطنين – وبين النموذج الديمقراطي غير الليبرالي الآخذ في الانتشار في

الوقت الراهن، والذي تمكن فيه الانتخابات، التي يكون بعضها مزوراً، الزعيم من تولي سدة الحكم دون قيود. اقترح أستاذ العلوم السياسية خوان لينز طرح مجموعة من الأسئلة لتكون بمثابة اختبار لتحديد ما إذا كان بلد ما ينحرف نحو الديمقراطية غير الليبرالية وهي: هل يفشل الزعيم في نبذ العنف بشكل لا لبس فيه؟ هل الزعيم على استعداد لتقييد الحقوق المدنية والسياسية؟ هل ينكر الزعيم شرعية الحكومات المنتخبة؟

في أوروبا، يمكن ملاحظة أن الديمقراطية غير الليبرالية أصبحت تهدد العديد من البلدان، ففي تركيا، سحق رجب طيب أردوغان الحقوق المدنية والحريات وهو الآن الحاكم المطلق في البلاد. وفي المجر، يسير فيكتور أوربان على خطى فلاديمير بوتين، وكثيراً ما أشاد أوربان علانية بأسلوب حكم الرجل القوي بوتين. وفي هولندا، يشجع خيرت فيلدرز سياسات قومية شعبية معارضة للهجرة تهدف إلى تقويض القيم الليبرالية. وفي فرنسا، ركبت مارين لوبان الموجة السياسية، في الوقت الذي تبدو فيه الدولة الليبرالية المتعبة وغير المستقرة غير قادرة على تولي مهام الحكم. إذا ما طرحنا نفس هذه الأسئلة عن دونالد ترامب، فإن جميع الإجابات تشير نحو الديمقراطية غير الليبرالية، فخلال حملته الانتخابية، شجع ترامب على العنف ضد المعارضة وقال إنه سوف يتكفل بالمصاريف القانونية إذا ما تمت محاكمة أيٍّ من أنصاره بسبب تلك الأفعال. كما وعد بتعيين مدعٍ خاص لإدانة خصمه هيلاري كلينتون على جرائم مزعومة. وتحدث صراحة عن إيجاد سبل لتغيير قوانين التشهير، وذلك للحد من الحريات الصحفية. وأعلن قبل الانتخابات أن نظام الانتخابات مزور، وحتى بعدما فاز، كتب عبر “تويتر” إنه خسر التصويت الشعبي لأن الملايين

صوتوا بطرق غير قانونية، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك ليدعي إنه حصل على الأغلبية في التصويت الشعبي (هيلاري كلينتون كسبت التصويت الشعبي بفارق ٢,٩ مليون صوت).

يبدو أن قيم الديمقراطية غير الليبرالية تكتسب شعبية في البلدان التي كانت ديمقراطيات ليبرالية سابقاً، وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان التي أصبحت فيها الهجرة مسألة خلافية، حيث يتم اعتبار الحكومات ذات الصلاحيات المحدودة في الديمقراطيات الليبرالية غير قادرة على تلبية مطالب المواطنين، ما يغضب الناخبين ويجعلهم يشعرون بضغط قوى العولمة والتغيرات المتسارعة، في الوقت الذي تتطور فيه التقنيات وتحدث فيه التغيرات الاجتماعية بسرعة فائقة. ويتم النظر إلى تلك الحكومات على إنها ضعيفة وغير فعالة، ولا تمثل احتياجات المواطن العادي.

في المقابل، فإن الديمقراطية غير الليبرالية وما توعد به من رجل قوي يمكن أن يأتي ويتصرف في ظل قيود قليلة، تبدو شكلاً أكثر سلاسة من أشكال الديمقراطية. وبسبب الضوابط القليلة على السلطة، فإن هذه الحكومات تتحرك بسرعة، الأمر الذي يعكس استجابة أكبر لمتطلبات العصر الحديث. كما تسمح مركزية السلطة للحكومة بإنجاز الأمور بشكل أسرع، إلا أن مركزية السلطة تسمح أيضاً بتطور الديمقراطية غير الليبرالية إلى حالة من الاستبداد، مثل حالة الأوليغارشية (حكم الأقلية) الروسية.

هل يمثل الوضع الحالي مشكلة في القيادة، أم مشكلة في الأنظمة؟ إذا كانت المشكلة في القيادة، فإن الحل بسيط: انتخاب قادة أفضل. أما إذا كانت المشكلة في الأنظمة، فإن الحل أكثر تعقيداً – الخيارات المتاحة هي التخلي عن الحكومة ذات الصلاحيات المحدودة تماماً، أو إيجاد طرق للتغلب على البلادة والجمود التي تدخل في صميم تكوين نسيج الديمقراطية الليبرالية. وبالنظر إلى عدد الدول الغربية التي استسلمت لقيادة غير ليبرالية، فإن المشكلة تبدو منهجية، وقد نحتاج إلى النظر في إعادة تصميم النظام ليناسب الاحتياجات المعاصرة بشكل أفضل. ولتجنب هذا التطور (أو التراجع) في مسار الديمقراطية الليبرالية إلى ديمقراطية غير ليبرالية، يتعين على هؤلاء الذين يعتزون بالضمانات القانونية البحث عن حلول للتغلب على طبيعة الحكم الجامدة، وتمكين الأغلبية المنتخبة من القيادة، وذلك بتسليم دفة الحكم إلى دعاة الديمقراطية الليبرالية. يعود السبب في جمود الديمقراطيات الليبرالية في كثير من الحالات إلى المجتمعات المنقسمة بشدة، ولحد من جاذبية الديمقراطيات غير الليبرالية، علينا بدء حوار يهدف إلى تحقيق توافق مجتمعي حول الأخطاء وكيفية تصويبها.

الخوف الأكبر يكمن في أن الابتعاد عن الليبرالية والاتجاه نحو الديمقراطية غير الليبرالية سوف يسهم في تغيير أخلاقيات الحكم بشكل كبير، ويتسبب في تضالٍ التزام الشعب بحكم القانون. وإذا لم ندافع عن الديمقراطية الليبرالية، فإننا نفتح الباب على مصراعية أمام "الطوفان".

\*مايكل جينوفيز رئيس معهد السياسات العالمية في جامعة لويولا ماريمونت، ومؤلف ٥٠ كتاباً من بينها "قوة الحرب في عصر الإرهاب" (الناشر: بالجريف ماكميلان).

## العنصرية في الزمن الليبرالي

\*محمد محمود

الحررة: ٢٧/٢/٢٠١٨

يبدو أن ثمة ملامح لمرحلة ليبرالية واعدة بدأت تدب في خلايا الجسد الخليجي" متساوقة مع الزمن الليبرالي العالمي الذي فرض نفسه . منذ نهاية الحرب الباردة . كمشروعية دولية لا يتنكر لها إلا من حكم على نفسه بالانعزال، ومن ثم، بالاندثار. وهذا لا يعني أنها مرحلة جديدة كل الجدة علينا" فنظامنا الاجتماعي/ الاقتصادي كان . مذ بداية تشكله . يميل إلى المعسكر الرأسمالي الليبرالي في مقابل المعسكر الاشتراكي" بكل ما يتبع ذلك من خيارات انفتاحية في بعض مسارات الحياة، حتى وإن كان في الغالب مرتبها إلى الرؤى التقليدية التي تشده إلى المحافظة، بل والانغلاق في مسارات أخرى.

هذا "الانفتاح الليبرالي"، الخافت المتواري قديما، واللافت المتوهج حديثا، يستلزم تضال النفس العنصري، خاصة بعد أن زادت وتيرة هذا الانفتاح بدافع من عاملين أساسيين متعاضدين:

ارتفاع مستويات التعليم الحديث والثقافة العصرية" مدفوعة بالوفرة المادية التي مكنت كثيرا من أبناء هذه المجتمعات من استثمار فرص متميزة للدراسة في أرقى الجامعات العالمية، كما مكنتهم من استيراد وتوطين التعليم الراقي في بلدانهم. وهذا انفتاح من طرفين على ثقافة العصر الليبرالية التي تقف . مبدئيا . على الضد من ثقافة الانغلاق العنصري، إذ بات من الواضح . على مستوى الوقائع العملية . أن المجتمعات الإنسانية، وعلى امتداد العالم أجمع، تتضاءل وتخفت فيها التحيزات العنصرية ذات الطابع الإقصائي" بالقدر الذي تتواصل/ تتشاقف فيه، وعلى نحو إيجابي، مع العالم الليبرالي المتحضر (= الغرب)" والعكس صحيح بطبيعة الحال.

تدفق الأعداد الهائلة . من معظم الجنسيات . على دول الخليج للعمل والتجارة، بل والسياحة أحيانا، بحيث فاقت . في بعض مجتمعات هذه الدول . عدد مواطنيها. وهذا منحى انفتاحي، شأنه أن يعزز من ألفة المتنوع والمختلف، إلى درجة تطبيعها في الفضاء المجتمعي العام. ومعروف أن النفس العنصري يتعزز ويتقوى بكون المستهدف الغريب قليلا أو ضعيفا أو نادرا، وغير مُستدَمَج في الفضاء العام.

إذن، السياق المجتمعي لدول الخليج كان . ولا يزال . يسير من حيث العموم في مسار الخيارات الانفتاحية ذات الطابع الليبرالي. لكن، يبدو أن ثمة ملامح كثيرة بدأت تدفع باتجاه تبلور نزعات عنصرية تضيق بالآخر من حيث هو آخر" حتى وإن تدثرت بمبررات اقتصادية، بل حتى وإن كانت هذه المبررات حقا" إلا أن "الكيفية" التي تطرح بها من قبل بعض الإعلاميين والكتاب الصحفيين تكشف عن مضمرة عنصري يجد فرصته للتحقق واقعا في سياق هذا الظرف الاقتصادي.

يبدأ العنصريون في اجترار عنصريتهم وفيهم بقية من إنسانية تنبذ العنصرية، وينتهون وهم يفاخرون بعنصريتهم التي كانوا سيقفونها ابتداء

لا يمكن تجاهل كون ترتيب أوضاع "الوافدين" في دول الخليج حقا للمجتمعات الخليجية. لكن، طريقة طرح الموضوع من قبل "البعض" بات يشي بنزعة عنصرية فاقعة" تبدأ من التنكير الصريح أو الضمني لما بذله . وببذله . هؤلاء الوافدون في تنمية وتطوير بلداننا، وتنتهي بتحميلهم كل مصائب المجتمع الاقتصادية (وأحيانا غير الاقتصادية!). وهنا، يظهر من الإعلاميين والكتاب من يقول . بصيغة أو بأخرى .: "الوافدون مصيبتنا". وهذا منطق عنصري يذكرنا بالعنصري الألماني بول أنطون دي لا جارد (١٨٢٧ . ١٨٩١) الذي كان من أشد المناضلين حماسة لنشر الأفكار العنصرية المعادية لليهود في القرن التاسع عشر (وكان يرى أن الليبرالية مؤامرة عالمية خطيرة!)، وكان يقول في هذا السياق: "اليهود مصيبتنا!"

خطر العصبية العنصرية يلوح في أفق مجتمعاتنا. صحيح أن الأصوات العنصرية التي نحاول تبيان خطرها على مجتمعاتنا لا تزال ضعيفة وهامشية، وصحيح أيضا أنها فردية، سوقية/رثة، لا تستطيع حتى العبور من على جسر النظريات العنصرية الكبرى، كما أنها هامشية من حيث موقعها في السياق التنظيمي/ المؤسسي، لكن لا يجوز تجاهل أن استشراف مثل هذه الدعوات . مهما كانت رثائتها وسوقيتها . يمهّد الأرضية لطرح أفكار عنصرية أو شبه عنصرية لمفكرين وكتاب لم يكونوا من قبل يمتلكون ولو بعض جرأة لطرح مثل هذه الأفكار. فالتسامح الشعبي/ الجماهيري الذي تصنعه مثل هذه

الدعوات، هو ما يفتح شهية الكتاب والمفكرين العنصريين الذين لم يظهروا بعد، ويمنحهم دعماً معنوياً يمكنهم من طرح أفكارهم دونما خوف أو وجل، بل قد يفتح لهم هذا التسامح الشعبي أبواب الاستنفاع من هذا الطرح“ فتزداد وتيرة المزايدة من هؤلاء وأولئك، إلى أن تصبح "الأطروحات العنصرية" سلماً للترقي المجتمعي/الوجاهة، أو الترقى المادي/التجارة، عن طريق المتاجرة بعواطف الغوغائية الجماهيرية، في مجتمعات لا تزال تستنبت أساسيات/بديهيات حقوق الإنسان.

مشكلة الجماهير/الثقافة الجماهيرية أنها لا تدرك الخطر مهما عظم“ إلا في صورته العينية المتحققة في الواقع/المباشر. يغيب عن الوعي الجماهيري أن "الأفعال العنصرية المستبشعة" بدأت بأفكار ودعوات عنصرية تسامح معها المجتمع أو شجع عليها“ لأنه لم يكن . لمحدودية الوعي النظري لديه . يتصور إلى أين ستنتهي. ولو أنه كان يتصور مآلاتها لرفضها منذ البداية“ لأن "الحس الإنساني المشترك" الذي لم تلمس ملامحه الرؤى العنصرية بعد، لا يزال يحترم الإنسان من حيث هو إنسان“ بعيداً عن التصنيفات الأخرى ذات الطابع الإقصائي.

يبدأ العنصريون في اجتراح عنصريتهم وفيهم بقية من إنسانية تنبذ العنصرية، وينتهون . من حيث لا يشعرون . وهم يفاخرون بعنصريتهم التي كانوا سيرفضونها ابتداءً“ لأنهم . أو معظمهم . لا يعون المتواليات المرتبطة بما يطرحونه أو يتمثلونه من أفكار ورؤى. وهذا مرده إلى أن التفكير الجماهيري، من حيث هو "معينة سطحية تبسيطية مباشرة" للأمر، مرتبط بالراهن والمباشر العيني، وغير قادر على معاينة ما يكتنف الظاهرة“ قبلاً وبعداً.

يلاحظ على أصحاب الدعوات العنصرية لدينا أنهم يغضبون حينما نصنف دعواتهم/مناذاتهم ضد "الوافدين" بأنها عنصرية. إنهم يستبشعون العنصرية، ويرونها انتهاكاً لإنسانية الآخر، ومن ثم انتهاكاً لإنسانيتهم إن قبلوا بها. وهذا شيء إيجابي من حيث المبدأ. لكن، لا بد أن نتذكر جيداً أن العنصري لدينا لا يعي أن كل عنصري يبدأ . في الغالب . رافضاً للعنصرية، محاولاً الهروب من هذا التوصيف بإضفاء صفات أخرى على دعواته أو ممارساته، فهي أحياناً "حل اقتصادي"، وأحياناً "وطنية"... إلخ. وبالنظر إلى التيارات/الأحزاب العنصرية في الغرب، نجد أنها . في الغالب . لا تعترف بأنها عنصرية، بل هي تمارس الإقصاء ضد المهاجرين/الوافدين، و"غير المندمجين"... إلخ“ بدعوى غير عنصرية في ظاهرها، ك"الحفاظ على الهوية الثقافية" أو "تخفيف البطالة" أو "دراً خطر النمو الديموغرافي للمهاجرين“!

ويلاحظ أيضاً على العنصريين لدينا أنهم عنصريون عندما تكون العنصرية صادرة عنهم تجاه "آخر ما"، ولكنهم يرفضون العنصرية، بل ويشنعون عليها أشد التشنيع عندما تستهدفهم ولو بالقليل من سلبياتها. فثمة وعي انغلاقى منكفى على نفسه ثقافياً، وثمة إعاقة حضارية (عجز عن تقبل الشروط الحضارية المصادمة للحالة البدائية الموروثة)، وثمة تأزم نفسي، فضلاً عن تفكير اختزالي للوطن، تفكير لا يستطيع تمثيل الوطن في الوعي إلا بوصفه "كعكة" يجري اقتسامها/انتهاؤها (وليس فضاء عمل وبذل وإنتاج)، وبالتالي، لن يسمح لـ "الآخرين" بنصيب منها.

يبقى السؤال الأهم هنا: كيف يستطيع العنصري أن يتبصر عنصريته، كيف يدرك أنه ينحدر . ببطء . ودون أن يشعر . إلى قاع الرؤى العنصرية“ خاصة وأنه قد يشعر . وبصدق على مستوى العقل الواعي . أنه يحامي عن أهله وعشيرته وشركائه في الوطن ضد الآخر الذي يحاول الاستئثار أو الاستغلال؟

الجواب ينبع من الذات، من الصدق مع النفس، فإذا كان "هذا العنصري" يجد نفسه في كل قضية يقف موقفاً سلبياً من "الآخر" فليعرف يقيناً أنه عنصري. فمثلاً، إذا كان يغالي في الموقف الضدي من "الوافدين" في مجال الوظائف، وفي الوقت نفسه هو ضد من يطلبون التجنيس من أبناء بنات الوطن، وضد الاستثمار الأجنبي، وضد زواج المواطنين من غير مواطنين وزواج المواطنين من غير مواطنات... إلخ، فهذا ليس رأياً محايداً في قضية محددة (والرأي المحدد هنا طبيعى، وليس عنصرياً)، بل هو موقف شامل يصدر عن وعي كلي "كاره لكل الآخرين" في كل الأحوال. وهذا الموقف الذي تنتظم أشتات قضاياها مشاعر الكراهية هو . بلا خلاف . جوهر/منبع العنصرية التي يهرب الجميع منها، بينما يقع بعضهم في مستنقعاتها عن سبق إصرار، أو في لحظة توهان فكري غير حميد.



## المنطقة ضحية أيديولوجيات حاملة وأنظمة فاشلة

\*عبدالباسط سيدا

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٢/٢٧

لم تتمكن أنظمة الحكم في دول المنطقة التي أحدثت بعد الحرب العالمية الأولى من بناء مجتمعات متماسكة، تقوم وحدتها على إدراكها تنوعها، واعترافها به، وإنما كان الهم الأساس لها هو فرض تصوّرها، انطلاقاً من أيديولوجيتها القومية، لما ينبغي أن تكون عليه الأمور من جهة التجانس القومي على مجتمع متنوع بطبيعته عبر مختلف مراحل تاريخه.

ومن الواضح أن التوجهات التي سادت مرحلة الاحتلالات والانتدابات كانت ما زالت طاغية، بل غدت مادة للمزايدات الشعراوية، استخدمتها القوى العسكرية الناشئة في سعيها لأداء دور سياسي.

وقد جسّد حزب البعث خلاصة مكثفة لتلك التوجهات، وتعبيراً نظرياً أيديولوجياً عنها. ومن ثم جاءت الناصرية التي كانت تنهل من المعين ذاته. ولكنها منذ بداياتها كانت على خلاف، إن لم نقل تناقض وجودي، مع المشروع البعثي، لا على مستوى المنطلقات النظرية والتوجهات القومية والنزعة الاشتراكية فحسب، وكل ذلك خليط يتقاطع بهذه الصورة أو تلك مع التجارب الأوروبية لا سيما في ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، والدول الاشتراكية، وإنما كان الخلاف بين البعث والناصرية على النفوذ والقيادة.

ومع تجربة الوحدة المصرية- السورية عام ١٩٥٨ حقق التيار الناصري فوزاً مؤقتاً على البعث. وتمثّل ذلك في فرضه حل الحزب المذكور، على الأقل علنياً. ولم يكن حزب البعث في ذلك الحين يمتلك القدرات التنظيمية، ولا الزخم الشعبي الكافي لمواجهة مشروع الوحدة بنكهته الناصرية، لذلك أثر الانحناء في انتظار اللحظة المناسبة التي جاءت مع الانفصال في ١٩٦١، ليتمكن الحزب المعني بعد سنتين من السيطرة على الحكم في سورية بانقلاب عسكري في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ كما يتذكر المخضرمون مثلاً.

ومنذ ذلك التاريخ، والحزب المذكور يسعى بكل إمكاناته، لفرض تصوّره العقائدي الأحادي اللاتاريخي على مجتمع متعدد المكونات، تستمد ماهيته نسغها من تنوعه.

وجاءت الضربة القاصمة للتيار القومي مع صدمة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إذ اكتشف الجمهور المسحور المخمور أن كل أمنياته وآماله كانت مبنية على السراب، وأن كل المزاعم النارية التي كانت تلهمه وتلهبه كانت مجرد شعارات للتغطية على الصراعات المحمومة بين مراكز القوى، والمتعاطشين للسيطرة والسلطة.

وقد استغل التيار الإسلاموي السلفي الصدمة، فأعلن أن الحل هو الإسلام، ولكن أي إسلام؟ وبأي آليات؟ وكيف سيكون التعامل مع التنوع المذهبي والديني والفكري؟ وما موقع الحدود الجديدة من المشروع الماضي؟

أسئلة ظلت، وما زالت، مطروحة تنتظر الجواب، لا سيما في أجواء انقسام الإسلاميين على أنفسهم، وتوزع المذاهب والفرق.

وجاءت ثورة الشعوب الإيرانية على الشاه عام ١٩٧٩، لتعطي المنطقة بارقة أمل، ولكن سرعان ما تبين بأن الأمل المعني لم يكن أكثر من وهم. فقد تمكنّ الخميني وصحبه من السيطرة على مقاليد الأمور. وكانت سلسلة الإعدامات الجماعية التي كان الهدف منها التخلص من الخصوم السابقين، وإعطاء إنذار دموي للخصوم المحتملين. ومن ثم كان

مشروع تصدير الثورة الخمينية إلى الدول المجاورة، وذلك عبر استغلال المظلوميات الشيعية في تلك الدول التي أخفقت أنظمة الحكم فيها في عملية بناء مجتمعات وطنية حية تستمد قوتها من أنظمة عادلة، تعطي الفرص لجميع المواطنين من دون أي تمييز أو تهميش أو تغييب.

ومع تبلور الأهداف الحقيقية للمشروع الإيراني الذي تركز حول وضع المذهب في خدمة السياسة، كانت هناك حركة ارتدادية من جانب بعض حركات الإسلام السياسي السنوية التي سرعان ما تحوّلت إلى أدوات بيد الدول، وتكرّست الصورة التي عبّر عنها أوباما حينما تحدث عن الإرهاب المنضبط والآخر المنفلت.

وليس سراً في هذا السياق، أن التوجه الأيديولوجي السلفي السني قد استخدم هو الآخر بقوة في ميدان الجهود التعبوية، وهي الجهود التي ظهرت في مرحلة ما بعد إسقاط حكم صدام حسين في العراق. ومن ثم تكررت الصورة بالصيغة ذاتها تقريباً في سورية، بعد أن دخلت الثورة السورية مرحلة العسكرية، لأسباب عدة لسنا بصدد التفصيل فيها هنا.

واللافت في الأمر هو أن المشروع الداعشي الأكثر تطرفاً ودموية الذي اعتمد من قبل رعاته ليكون وبالأعلى الثورة السورية، لم يكتف بإظهار نزوعه المذهبي المتطرف، بل عمل في أكثر من مناسبة على تأجيج النعرات القومية من أجل نزاع مفتوح بين العرب والكرد، سواء في العراق أم في سورية، وهو نزاع ليس في صالح الطرفين، ولا من أهدافهما.

وقد اقتدت مجموعات أخرى متشددة بالتجربة الداعشية فهاجمت مع الجيش التركي منطقة عفرين بحجة محاربة حزب الاتحاد الديمقراطي، هذا الحزب الذي يعتبر الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وكانت له، وما زالت، ممارسات غير مقبولة بالمطلق في مناطق الجزيرة. كما تم استخدامه أداة لمقارعة داعش في المدن العربية مثل الرقة ومنبج وتل أبيض وغيرها، الأمر الذي أثار حساسية كبرى مشروعة من الجانب العربي، شأنها في ذلك شأن الحساسية الكردية المشروعة تجاه موضوع عفرين. هذا مع العلم أن الحزب المذكور ليس له أي برنامج قومي كردي، ولا يلتزم بأي ثابت من الثوابت التي توافق عليها الكرد. وإنما استخدم مراراً ضد كرد العراق، وكرد وسورية، وتسبب بتهجير أكثر من مليون كردي سوري من مناطقهم. ولكن مع ذلك هناك إصرار من جانب بعضهم على الربط بين هذا الحزب والكرد، تماماً مثلما يفعلون بالنسبة إلى العرب السنة وداعش.

ما نشهده من استقطابات وتخذقات على مستوى الانتماءات ما قبل الوطنية يعكس إلى حدٍ بعيد حالة التعارض بين المشاريع الإقليمية والدولية، ورغبة كل جهة في تمرير وبلوغ ما هو منسجم مع مصالحه، أو ما يحميه من التداعيات. ولكن من يدفع الضريبة هم الناس الذين لا مصلحة لهم في كل ما يجري، وإنما يتعرضون للقتل والتشرد، والضياع بين المخيمات وسراب اللجوء.

إنها حالة كارثية مأسوية تعيشها منطقتنا، والكارثة تصيح أعظم، وأصعب على المعالجة، حينما يتحول قسم من النخب إلى منظرين لتسويغ ما يجري، ويسعون لإضفاء الشرعية عليه. بينما الواجب يلزمهم بمواجهة المشاريع الظلامية والهجينة والانتحارية بأخرى وطنية واقعية، تطمئن الجميع، وتفتح لشعوبنا المغلوبة على أمرها نافذة على المستقبل.

\*كاتب وسياسي سوري

# الربع الاول مارس 2018

## في مسألة الأقليات

\*د. محمد نور الدين

### عندما يطالبون بحقوقهم يواجهون بمعارضة الأكثرية المحيطة والحاكمة

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٢/٣

تجتاح قضية الأقليات العالم العربي والإسلامي. ومع أنها موجودة تاريخياً وبقوة لكنها تفاقمت وباتت ركيزة الكثير من مخططات الفتنة والتقسيم في مرحلة ما سُمي زوراً وبهتاناً بـ«الربيع العربي». وقد استخدم مصطلح الأقليات بكثرة في السجلات والنقاشات الفكرية والسياسية.

وهنا نقف على مغالطات شائعة منها:

١- دائماً ما ينظر إلى الأقليات من زاوية سلبية على أنهم المشكلة، فيطلقون على قضيتهم مصطلح «مشكلة الأقليات» لكن نحن هنا أمام مغالطتين تتصلان أولاً بمفردة «مشكلة» والثانية بمصطلح «الأقليات».

فلا هي بمشكلة ولا هي بمشكلة أقلية. ففي النهاية «الأقلية أية أقلية، أكانت عرقية أو دينية أو مذهبية» هم جماعة ترتبط فيما بينها بخصائص وخصوصيات مشتركة خاصة بهم وتميزهم، بمعنى الاختلاف لا التمايز، عن الجماعات الأكثر عدداً.

وعندما يخرج هؤلاء للمطالبة بما يعتقدون أنه حق فطري ومكتسب بالطبيعة، من التعبير عن هويتهم بحرية لغوياً وثقافياً وربما سياسياً، ولما لا؟، يواجهون بمعارضة الأكثرية المحيطة والحاكمة. وغالباً ما لا تقتصر هذه المعارضة على سلميتها بل تتعداها إلى الاضطهاد والقمع والإبادة المتعددة الطرق.

في هذه الحالة، وهي الحالة الشائعة في مجتمعاتنا خلا استثناءات نادرة، يمكن لنا أن نخرج من تسمية مشكلة الأقليات ولنضع الكرة عند الأكثريات، وليكن المصطلح الأدق هو مشكلة الأكثريات، وليس مشكلة الأقليات. المشكلة بالتالي هي عند الأكثريات، وما أكثرها، وليس عند الأقليات.

٢- من النظرات الشائعة والسائدة بقوة ربط مصطلح الأقليات بالخارج والأطماع الاستعمارية واستخدامهم أداة لتحقيق مآرب قد تحقق بعض مطالب الأقليات لكن تخدم أساساً المصالح الخارجية الاستعمارية.

لكن هذه نظرة ترتبط أساساً بالنتائج والنهايات في تجاهل شبه تام للمقدمات والمسببات الأساسية لظهور ما يُسمى بـ«مشكلة الأقليات».

أحدهم وصّف «مشكلة الأقليات» بالمياه الجوفية الموجودة أساساً في باطن الأرض. وهذا تشبيه دقيق للغاية، ليس من مشكلة تنطلق من فراغ أو تظهر فجأة بين ليلة وضحاها. مشكلات البيت الداخلية هي التي

تجعل الخارج، القريب والبعيد، يتسلل ويتغلغل إلى الداخل“ ليجد عناصر الاستثمار والاستغلال جاهزة لا تحتاج سوى إلى القليل من التغليف بعناوين براقة وجاذبة“ مثل: حقوق الإنسان والحرية.

المياه الجوفية موجودة ومن آلاف السنين. وما وصلنا إليه- اليوم- هو مجرد نتائج ممارسات ومسارات امتدت عقوداً بل لقرون.

حتى إذا جاء المستعمر الخارجي لم يكن بحاجة سوى إلى بعض الحفر، وأحياناً أكثر، لتخرج المياه الجوفية فواراً وبدفق قوي. المشكلة إذاً كامنة فينا ومنذ قرون.

٣- لا علاقة لقضية الأقليات بالتخلف أو التقدم الإنمائي أو غياب الديمقراطية والحرية فقط. ففي العديد من الدول الغنية والمتطورة، التي تسود فيها الديمقراطية وحرية التعبير عن الهوية تنفجر مثل هذه القضية. وأبرز الأمثلة على ذلك بلجيكا وكندا وبريطانيا وأسبانيا.

ففي بلجيكا انفجر الصراع بين الفال والفلامان، وكل طرف يريد الانفصال عن الآخر، رغم أن بلجيكا دولة أوروبية وعاصمة الاتحاد الأوروبي، ولا تنقصها رفاهية وديموقراطية وحرية.

وفي كندا يكرر أهالي مقاطعة كيبيك من ذوي الثقافة الفرنسية المحاولات للانفصال عن كندا عبر استفتاءات“ لكن هذه المحاولات كانت تفضّل في اللحظة الأخيرة. وكان الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول قد دعا في زيارة له إلى كيبيك ل«كيبيك حرة مستقلة».

وفي بريطانيا، تسعى إسكتلندا دائماً إلى الانفصال. وفي أسبانيا كان المثال الأخير في مقاطعة كتالونيا، التي صوت سكانها على الاستقلال دون القدرة على تنفيذ ذلك. ولا ننسى مطالب رابطة الشمال الإيطالي بالانفصال.

ونحن نذكر بالتحديد هذه الدول“ لأنها تنعم برفاهية كاملة معيشية وصحية ومساواة المواطنين أمام القانون خارج أي انتماء عرقي أو ديني. كذلك فإن حرية التعبير مصونة بالكامل، وفيها ديموقراطية متطورة جداً.

ومع ذلك يذهب بعض من فيها إلى المطالبة بالانفصال والعيش مستقلين في دولة خاصة بهم. وهذا يجعلنا نسوق الكلام إلى أن نزوع بعض المجموعات المتجانسة في داخلها إلى الاستقلال“ هو نزعة ليست عنصرية تنطبق على الأقليات كما على الأكثريات. فالأكثرية في النهاية هي مجموعة بشرية نجحت في ترجمة نزعة إنسانية اسمها الاستقلال إلى واقع. وكل ميزتها أنها أكثر عدداً من مجموعات نطلق عليها اسم الأقليات.

في مجتمعاتنا نفتقد بالطبع للديموقراطية والحرية والمساواة أي لثقافة الاعتراف والمصالحة“ لكننا نفتقد أيضاً للرفاهية والتنمية“ ليسود التخلف والفقر والأمية، ما يفاقم من «مشكلة الأقليات»، ويحوّلها إلى حلبة صراع دموي بين الأكثريات والأقليات“ لتزيد من عمق المشكلة.

## مشهدية الصراع الدولي على المنطقة والمأزق العربي

\*رضوان السيد

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية : ٢٠١٨/٣/٢

ذُكر الفيتو الروسي على مشروع إدانة التدخل الإيراني في اليمن، بالحرب الباردة بالفعل. وهو الأمر نفسه، وإن بشكل أكبر فظاعة، ما حصل في مجلس الأمن بشأن الغوطة. فمع أن قرار الهدنة العسكرية والإنسانية أُقرَّ أخيراً، بعد عدة فيتوات روسية، فإنَّ الاشتراطات الكثيرة، والحالات المتداخلة التي ظهرت كلها في القرار، تجعل من تطبيقه أمراً يشبه الاستحالة. وقد صار من المعروف أن هذه المناطق، وليس في الغوطة فقط، بل وفي شمال حمص وحلب، وقرى إدلب، تبقى معرضة للتهجير أو الإخضاع أو الأمرين معاً خلال عام ٢٠١٨.

لقد كان ينبغي أن تشعر روسيا الاتحادية بالراحة بعد الجهود العسكرية الجبارة والدبلوماسية التي بذلتها طوال ٣ سنوات. وبخاصة أن لديها حليفين إقليميين كبيرين هما إيران وتركيا. لكنها لا تبدو كذلك. وأول الأسباب هو استيلاء الولايات المتحدة على مناطق شمال شرقي سوريا ذات الثروات البترولية والغازية ومجاري المياه. وإذا كان الروس لهم في سوريا نحو ٢٠ ألف عسكري، إضافة إلى الميليشيات الرسمية وغير الرسمية، فإنَّ الولايات المتحدة لها ما يزيد على ٥ آلاف عسكري أمريكي في سوريا، إضافة إلى الميليشيات الكردية، والأخرى العربية في التنف وغيرها. وقد كان المعتقد أنه بعد القضاء على «داعش» فإنَّ معظم العسكر الأمريكي سينسحب. ولذلك أعلن الأمريكيون عن إنشاء قوات كردية تقدَّر بثلاثين ألفاً تخلف الأمريكيين في حفظ أمن مناطقهم، ومنع عودة «داعش». وما أوقف ذاك التطور أو عدَّله هي المعارضة التركية والتدخل في عفرين، بل مؤتمر سوتشي بالذات، إذ اندفعت روسيا للتخلص من مسار جنيف، واجتراح حلٍّ سياسي لا يشاركها فيه غير الإيرانيين والأتراك على تردد. وقد حالت الولايات المتحدة دون حضور المعارضتين السوريتين المسلحة والسياسية في مؤتمر سوتشي فتصدع وفشل. والسبب الثالث للتوتر الروسي بعد تصدع حلها السياسي، هو كثرة المطالب على بوتين ولافروف من جانب الحلفاء بالذات. والحلفاء ثلاثة الآن، وليسوا اثنين، وهم: إيران وتركيا... وإسرائيل. فلإيران وتركيا قوات على الأرض السورية وميليشيات، وهي تكاد تصطدم بسبب التنافس هنا وهناك في شمال سوريا. ثم إنَّ إيران تتوق إلى الاقتراب من الحدود الإسرائيلية والأردنية مثلما فعلت في لبنان. وإسرائيل تهدد بالحرب، ويكون على روسيا منع الحرب بالضغط على الطرفين، لأنَّ القتال إذا نشب لا تُعرف نهاياته وتداعياته، ومن المؤكَّد أن يؤثر على موقع روسيا في سوريا، إذ منذ الآن يجري الحديث عن الصراع الإيراني - الإسرائيلي في سوريا، وربما في لبنان.

والولايات المتحدة ليست مرتاحة، لأنها تخشى التورط في النزاع التركي - الكردي، والروس والإيرانيون والنظام السوري لهم مصلحة في إغراقها، كما يغرقون هم. لكنَّ واشنطن أكثر راحة في سوريا من روسيا بكثير، فعندها رهينة من جهة وتقول إنها لن تفرج عنها إلا بعد ضمان الأمن لكرد سوريا، وحصول الحل السياسي

الذي يُخرجُ الميليشيات من البلاد. وفي كل وقت تُخرج روسيا في حكاية مجلس الأمن بسبب حصار المدنيين وقتلهم، وبسبب الكيماوي، وبسبب الانقفال الذي يُعاني منه المسار السياسي. وهكذا فإنّ المشهد انقلب لتصبح روسيا هي رمز الهيمنة، وممارسة الإمبريالية، والمتعرضة كل الوقت للإداناة التي تواجهها بالفيتوات! والتي تجيبُ عنها بأنها تريد تقوية جيشها أربعة أضعاف، وتريد تجربة أسلحتها الجديدة الهائلة، رغم أنّ الذين تقاتلهم لا يملكون الطائرات، بل ولا يملكون المدفعية والدبابات والصواريخ بالغة الهول! الروس يعلمون أنّ المسألة ليست مسألة من يملك سلاحاً أكبر، بل للقوة وجوها كثيرة التعداد، والولايات المتحدة قدراتها أكبر كثيراً، إنما إذا كانت مهتمة.

هذا هو المشهد الجديد للصراع الحادّ (دبلوماسياً على الأقل) بين الروس والأمريكيين، وهو يُلقي بظلاله على المشهد كلّ!

أين العرب؟ هم في مأزقٍ كبير. فالقتال بأكمله دائرٌ على أرضهم، والمقتولون والمهجّرون منهم في سوريا واليمن وليبيا، ومن قبل في العراق. وهم لا يستطيعون التعرّي بأنّ الولايات المتحدة أقرب إليهم مما هي قريبة من إيران وتركيا بالطبع. لكنّ ترمب مع إسرائيل في شتى القضايا وفي الطليعة مسألة القدس، وعملية السلام. وإذا كانت روسيا تحت وطأة الفيتو في سوريا، فالولايات المتحدة تحت هذه الوطأة في مسألة فلسطين والقدس. ثمّ إنهم جميعاً، أي العرب، لا يملكون مواجهة أيّ من الطرفين الكبيرين إلى حدود الخصومة أو العداوة، كما أنهم، باستثناء فلسطين، لا يستطيعون الاتفاق على مقادير الحدّ الأدنى. وهم لا يستطيعون التوصل إلى حلولٍ حتى في الحالات التي لم تدخل حتى الآن في الصراع الأمريكي - الروسي الحادّ مثل ليبيا. وإلى ذلك فإنّ علاقاتهم بالطرفين الإقليميين الإيراني والتركي، شديدة السوء أو متوسطة السوء، وفي كل الأحوال ليس هناك تنسيق ممكن حتى الآن مع الطرفين، حتى في حالة فلسطين. ويرجع ذلك في حالة إيران إلى المزايدة التي تميز سياساتها كل الوقت، وأنّ أطماعها في الأرض العراقية والسورية واللبنانية لا تقل هولاً عن أطماع إسرائيل الاستعمارية في فلسطين، أما تركيا التي تبدو متحمسة لفكّ الحصار عن غزة فإنها لا ترى داعياً للتنسيق في المواقف مع العرب، وعلاقاتها بإسرائيل جيدة، وهي تريد مصارعة مصر، إن كان في السودان، أو كان في حقول الغاز البحرية بالحجة القبرصية!

وهناك عزاء آخر في هذا النزاع المستشري بين أمريكا وروسيا، هو أنّ الطرفين لا يرغبان في التصادم بالفعل كما هو الشأن بين الدول ذات القدرات النووية. لكن من ناحية أخرى ما عادت واحدة منهما الآن مستعدة للعمل بجدّ مع الأخرى - ولو عبر مجلس الأمن - لحلولٍ سياسية لمختلف المشكلات، وإنما داخل ذلك كلّ التصادم، حتى في اليمن الذي من المفروض أنه لا ناقة فيها لإحداهما ولا جمل!

لقد كان الغياب العربي عن العراق وليبيا ولبنان ثم عن سوريا فاجعاً. لكنه صار أكثر من ذلك الآن حين صارت تلك الدول معرضة للتصدع، ولاستعمار الميليشيات التابعة لهذه الدولة أو تلك، وآخِرهم المرتزقة الروس الذين قتل الأمريكيون بعضهم في دير الزور.

## الماضي يحاكم الحاضر

\*مصطفى زين

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٣/٣

من يتأمل قليلاً في ما حصل ويحصل في العالم العربي، منذ «ربيعه» يلاحظ أن الماضي الذي صحا يحاصر الحاضر ويحاسبه. محاسبة تعتمد قوانين من خارج الاجتماع البشري، لا تقييم وزناً لأي مسيرة تاريخية، ولا تتأثر بالزمان والمكان. أزيلتها لا تجادل، والقائمون عليها قضاة محاربون لهم «النصر أو القبر»، وغالباً ما يكون القبر لغيرهم. النقاش معهم بلغة الحاضر ومفاهيمه لا يستقيم فلهم لغتهم ومصطلحاتهم الخاصة يستلونها مما قبل التاريخ وما بعده بقليل. حقوق الإنسان لا وجود لها في قاموسهم فالإنسان عبد. الحريات العامة خاصة بأقلية ضئيلة تفرض سلطتها على الآخرين. الحريات الخاصة خاضعة لسلطات عليا تقرر المباح والممنوع. المرأة كائن موجود لخدمة السيد وإذلال العدو بسببها. الديمقراطية دعوة شيطانية. المجتمع وجد لخدمة الدولة. الاقتصاد منظم منذ القديم، لا حاجة إلى تجديده. التعليم يكون بالابتعاد عن العلوم لأنها من عمل الشيطان. الطفل ممنوع من الفرح، يُعدّ حمل السلاح. العقل مجرد أداة لتمجيد الماضي وزجه في الحاضر لتعطيل أي تقدم.

هذا بعض من صورة ما خبرناه خلال «الربيع العربي»، صورة تحولت إلى واقع في أفغانستان، ثم في العراق وليبيا وتونس وسورية، جسدها «القاعدة» و «داعش» وفروعها التي لا تحصى. لم يكن لهذه التنظيمات من عمل سوى تدمير ما تقع عليه أيديها من تراث، حتى وإن كان تمثالاً أو كتاباً أو مبنى لا يتطابق مع رؤيتها «المعمارية». جمدت هذه التنظيمات الزمن عند حقبة لا يعرف قادتها عنها سوى ما يخدم توجهاتهم. لم يطلعوا على الفلسفة الإسلامية ولا على علم الكلام ولا على النقاشات الكثيرة التي سادت العصر العباسي، وهو ذروة الانفتاح على العلم. ولم يقرأوا عن العصر الأموي والانفتاح على الثقافات المحلية في بلاد الشام ومصر وغيرهما من البلدان التي فتحت.

بعيداً من «الربيع»، هناك تجربتان حديثتان في الحكم خاضهما الإخوان المسلمون بعقلية ماضوية، لكن كلاهما قادت إلى تقسيم المجتمع والدخول في حروب أهلية: الأولى تجربة «العدالة والتنمية» في تركيا وهي الأكثر رسوخاً. والثانية تجربة حزب «الحرية والعدالة» في مصر.

وللإخوان في الدولتين الأكثر تأثيراً في تاريخ المنطقة جذور قديمة، وهم الأكثر تنظيماً بين الأحزاب ويشتركون في مناهضة محاولات التحديث التي أساها مصطفى كمال أتاتورك بعد سقوط السلطنة والخلافة، والحكم الملكي ثم عبد الناصر. في تركيا وصل «التنمية والعدالة» إلى الحكم بعد صراع طويل مع الجيش (حامي العلمانية) وخاض صراعات كثيرة مع سائر الأحزاب القومية واليسارية إلى أن تمكن من الإمساك بمفاصل الدولة وبدأ عهداً جديداً من «تربية» المجتمع، كما خاض صراعات داخلية أسفرت عن إبعاد قادة تاريخيين (عبدالله غل مثلاً) وبدأ عهداً جديداً مع أردوغان الذي غير قيادة الجيش والشرطة وكل المؤسسات الأمنية، ثم بدأ مسيرة جديدة من التدخل في شؤون الدول المجاورة، خصوصاً سورية ومصر، محاولاً فرض برنامج الإخوان في البلدين. لكنه اصطدم بمجتمعين مختلفين. فلم يكن أمامه سوى دعم العنف والحروب فيهما، غير عابئ بانتقالها إلى داخل بلاده، فالمهم خدمة الأيديولوجيا. وها هي تركيا على شفير حرب أهلية بين مكوناتها التي تشبه المكونات السورية إلى حد بعيد.

أما في مصر فتولى محمد مرسي الحكم وكان أكثر حماسة من أردوغان لأخوة الدولة والمجتمع فبدأ مثل «أخيه» التركي بعزل قضاة ومسؤولين وتعيين محازبيه بدلاً منهم، فاصطدم بالدولة العميقة وكانت التظاهرات التي عمت مصر ضده إلى أن تدخل الجيش وحسم الأمر وزج به في السجن.

الإخوان في تركيا وفي مصر لا يختلفون عن من يطلق عليهم لقب المتشددون ويجري استخدامهم لتقويض هذا البلد أو ذاك، إلا في أنهم أكثر تمرساً بالسياسة وأفضل تنظيماً، لكنهم يشبهونهم في أنهم يستخدمون الماضي وأدواته لإدانة الحاضر، والنتيجة أمام أعيننا: دمار شامل للمجتمعات وفتيتها وإعادتها إلى طفولتها.



## الشعبوية العالمية.. موجة لم تنحسر

\*جوشوا كيرلانتيك

(واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) : ٢٠١٨/٣/٣

بحلول منتصف عام ٢٠١٧، كان انتصار إيمانويل ماكرون في انتخابات فرنسا، والأداء النسبي للأحزاب الشعبوية في انتخابات هولندا، والردة العنيفة في الولايات المتحدة ضد الرئيس دونالد ترامب، قد أدت إلى إقناع بعض المعلقين السياسيين، بأن الموجة الشعبوية قد وصلت لنهايتها. من هؤلاء «نيت سيلفر» المتخصص في استطلاعات الرأي الذي عبر عن رأي متفائل بشأن انحسار هذه الظاهرة، عندما قال إن أداء ترامب كرئيس، وعدم شعبيته على المستوى العالمي، قد يفاقم من حجم الوصمة التي تطال الأحزاب الشعبوية، والشخصيات اليمينية المتطرفة في أوروبا.

ولكننا عندما نمنع النظر من مسافة أقرب في الموضوع، فإن هذا التفاؤل قد يبدو لنا تفاؤلاً في غير محله. فخلال العامين المقبلين، سنجد أن الشعبويين - الذين يضعون «الشعب» في مواجهة النخب الفاسدة المتمتعة بالامتيازات، ويهاجمون المؤسسات، ويموضعون أنفسهم كراديكاليين من خارج السياق يهدفون لقلب النظام السياسي - سيواصلون القدوم، ويثبتون بذلك أن ثورتهم لها ساقان.

وفي الواقع العملي، سيواصل الشعبويون الفوز في الانتخابات في العامين المقبلين، لأن الأحزاب الرئيسية في أوروبا، وأجزاء من آسيا، لم تتخذ سوى خطوات قليلة للغاية، لتهدئة الغضب الشعبي، تجاه الرشاوى، ومظاهر عدم المساواة، والانفصال الواضح بين السياسيين والناخبين.

كما سيستمر الشعبويون في الصعود، لأن العديد من أحزاب التيار الرئيسي، حاولت شيطنة السياسيين الشعبويين - مثل ترامب، أو الرئيس الفلبيني «رودريجو دوتيرتي» - بدلاً من معاملتهم كشخصيات سياسية، وتطوير برامج سياسية متماسكة لمعارضتهم. وأخيراً، فإن «الشعبويين» يحققون نجاحاً، لأن أحزاب التيار الرئيسي السياسية الموجودة في بعض البلدان، قد استجابت من خلال توحيد صفوفها لتشكيل حكومات ائتلافية، كما حدث الآن في ألمانيا، وهو ما يمنح الشعبويين الفرصة للدعاء بأن أحزاب يمين الوسط، ويسار الوسط متماثلة من حيث الجوهر، وأن هناك حاجة إلى أصوات جديدة، لتنشيط السياسة.

في الواقع، إن الشعبويين مستعدون للقيام بعمل جيد حتى في أماكن، مثل إيطاليا، التي مرت بالفعل بحقبة طويلة من الشعبوية في السنوات الأولى من الألفية" كما أنهم مستعدون للقيام بعمل جيد في آسيا، حيث النمو الاقتصادي القوي، والهجرة- التي تمثل موضوعاً مفتاحياً للشعبويين الغربيين - ولكنها ليست قضية سياسية رئيسية في هذه القارة. يتعين القول هنا إن كل هؤلاء الشعبويين ليسوا شيئاً واحداً، بطبيعة الحال. فمن شأن البعض منهم أن يطردوا النخب السياسية، ويعززوا الإصلاحات اللازمة، مع الحفاظ في الآن ذاته على الالتزام بالمعايير الديمقراطية. وفي الوقت ذاته، يبدو البعض الآخر منهم مستعداً لتقويض الديمقراطية، نفسها.

في إيطاليا، يبدو رئيس الوزراء الأسبق سيلفيو برلسكوني - وهو شخصية شبه ترامبية قبل ظهور ترامب نفسه - مستعداً لعودة سياسية كبيرة كصانع ملوك في الانتخابات العامة التي ستعقد في الشهر المقبل. وكان برلسكوني، عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء، قد استخدم استراتيجيات شعبية نموذجية، لتدمير المؤسسات، ووصف نفسه بأنه المصدر الوحيد للمعلومات الصادقة، ووضع النخب في مقابل «الشعب» ومن غير المرجح أن يغير أسلوبه السياسي وقد بلغ الثمانين من عمره (علماً بأنه ممنوع قانونياً من شغل منصب منتخب حتى عام ٢٠١٩).

وفي الوقت نفسه، يمكن لحزب شعبي قوي آخر في إيطاليا، وهو «حركة الخمس نجوم»، أن يحقق مكاسب كبيرة في الانتخابات العامة.

وفي البرازيل، حيث ستجري الانتخابات الوطنية في شهر أكتوبر القادم، يمكن للتيارات الشعبوية أن تحقق مكاسب كبيرة، خصوصاً أن «جاير بولسونارو»، المرشح اليميني الشعبي المتطرف، يقود استطلاعات الرأي في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، بعد استبعاد الرئيس السابق «لويز ايناسيو لولا دا سيلفا» من الاستطلاع.

في آسيا، حيث يحصل الزعماء الشعبويون على تغطية أقل في الصحافة الدولية من ترامب، أو برلوسكوني (باستثناء الرئيس الفلبيني المندفع رودريجو دوتيرت)، قد يصوت الناخبون الذين فاض بهم الكيل للتغيير الهائل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وفي إندونيسيا، دخل الملازم السابق براوو سوبيانتو، الذي خسر الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤، في تحالفات واضحة مع الجماعات الإسلامية القوية في البلاد - وهي تحالفات يمكن أن تساعد على الفوز في عام ٢٠١٩.

وهناك المزيد من الأمثلة على قوة الشعبوية العالمية. فقد تنجح رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في التثبيت بمنصبها، بتفويض ضعيف من قبل الجمهور وحزبها. ويعتقد كثير من السياسيين - والمطبوعات - في بريطانيا أن زعيم حزب العمال جيريمي كوربين، سينتهي به المطاف في مقرر رئاسة الوزراء الشهير في ١٠ داوونينج ستريت.

إن الجاذبية المتواصلة للشعبوية، يجب أن تذكر أحزاب التيار الرئيسي السياسية العريقة، بأن العوامل الكامنة وراء الموجة الشعبوية، إن لم تكن عالمية، إلا أنها موجودة في العديد من البلدان المختلفة في الوقت الراهن. قد يتجه الناخبون الغاضبون، إلى الشعبويين القادمين من خارج المنظومة - مثل كوربين - الذين يمكن أن يصدمو الأنظمة السياسية ولكن لا يدمرونها - أو مثل براوو - الذين يمكن أن يهدموها. وفي كلتا الحالتين، فإن المؤكد أن عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ سيوفران المزيد من الأدلة، التي تذكر بأن الشعبوية قد وجدت من أجل أن تبقى.

\* زميل رفيع المستوى متخصص في شؤون جنوب شرق آسيا بـ«مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي»

## مواجهة تركية - يونانية يشعلها غاز قبرص!

\*هدى الحسيني

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/٣/٣

هل تركيا على وشك أن تفتح جبهة عسكرية مع اليونان؟ إذ إن التصريحات العدوانية، والأحداث الأخيرة في بحر إيجه أدت إلى مخاوف من اندلاع الحرب بين تركيا واليونان. يوم السبت الماضي هدت السفن التركية الحربية باستخدام القوة ضد سفينة إيطالية لإيقافها عن القيام بمهمة الحفر عن الغاز في قبرص لصالح شركة «إيني» الإيطالية. وذكرت تقارير أن السفن اليونانية والتركية اصطدمت في المياه قبالة جزر غير مأهولة يتنازع عليها البلدان يوم ١٢ من الشهر الماضي، إضافة إلى انتهاكات متكررة على نحو متزايد للمجال الجوي اليوناني من قبل المقاتلات التركية، ويوم الاثنين قبل الماضي ذكرت اليونان عن ٤٢ عملية توغل جوية. ما يغضب اليونان هو المحاولات التركية عرقلة التنقيب عن الغاز الطبيعي حول قبرص. لكن على الرغم من التوتر المتزايد بين البلدين، هناك احتمال ضئيل للحرب، لأن تركيا لديها الكثير من القضايا الأخرى التي تورطت فيها، ثم إن العلاقات الاقتصادية التركية مع أوروبا ستأثر حتماً بالحرب في بحر إيجه، ما يجعل مثل هذا الصراع تدميراً ذاتياً لأنقرة. ويظهر الرأي العام التركي قلقاً من التهديدات الكردية وليس من اليونان، لكن الخطاب الحربي حول قضايا بحر إيجه يخدم جدول أعمال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، فمع الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها العام المقبل، يعرف إردوغان أن تحريك المظالم التاريخية وسيلة مؤكدة لحشد دعم الناخبين المتشددين.

ومع ذلك، فإن خطر وقوع حادث غير مخطط له في بحر إيجه يمكن أن يؤدي إلى وقوع أحداث خارجة عن نطاق السيطرة. وتطلب التصادم الأخير بين السفن التركية واليونانية اتصالاً هاتفياً بين رئيسي وزراء تركيا بن علي يلدريم واليونان ألكسيس تسيراس لنزع فتيل الوضع، ونتيجة للتوتر المتزايد ناشدت أثينا حلف «الناطو» اتخاذ موقف أكثر قوة إزاء تركيا، وبدأت في ممارسة الضغوط الدبلوماسية على واشنطن للحد من مبيعات المقاتلات النفاثة لأنقرة.

بسرعة نسبية انقلب إردوغان من نموذج ديمقراطي إلى زعيم يبحث عن السياسة السلطوية. عام ٢٠٠٤ تلقى دعوة رسمية من الاتحاد الأوروبي للانضمام، وشجعت أوروبا تركيا على كسر قوة الجيش التركي، فكانت الاتهامات بالمؤامرات التي أدت إلى وضع كبار الضباط ورؤساء الأركان في السجون، ثم حدثت محاولة انقلاب فاشلة، وحتى الآن تدور الشكوك حول من يقف وراءها، وفي أعقابها أطلقت حملة قمع على نطاق الدولة كلها، واستخدم العنف ستراتيجياً لخلق دولة الرجل الواحد.

أما الكرد الذين بدأ معهم إردوغان، في زمنه الطيب، محادثات سلام، فقد صبّ عليهم جام غضبه سياسياً وعسكرياً. أدار إردوغان ظهره للمعايير الديمقراطية، التي يفترض أن تشاركها تركيا مع حلفائها خصوصاً دول «الناطو». لكن لا الحكم الاستبدادي ولا موقفه من الكرد أثارا عليه حنق واشنطن، لكن تصريحاته ضد واشنطن كانت تغلي، والأخرى لم تغير من ستراتيجيتها في سوريا.

قبل زيارة ريكس تيلرسون وزير الخارجية الأمريكي، لأنقرة الأسبوع الماضي تكهن كثيرون بما يمكن القيام به لاستعادة العلاقات الإيجابية بين الحليفين في «الناطو». عدد من المعلقين رأى أن واشنطن وأنقرة ستواصلان متابعة مصالحهما بينما تعملان على منع تمزق العلاقات بينهما. يرتكز هذا التفكير على وجهة نظر مفادها أن الولايات المتحدة وتركيا تتمتعان بعلاقات وثيقة في معظم الأوقات منذ دخول تركيا إلى «الناطو» عام ١٩٥٢، وكان التفكير «الوردي» هذا يسود عقول المسؤولين الأمريكيين أكثر من الأتراك.

لا ينسى السياسيون الأتراك رسالة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام ١٩٦٤ إلى رئيس الوزراء التركي آنذاك إسماعيل إينونو يحذره من أي تحرك عسكري على قبرص (لكن في يوليو/ تموز ١٩٧٤ احتلت تركيا الجزء الشمالي من قبرص)، ولا ينسى الأتراك حظر توريد الأسلحة في السبعينات واعتقال أفراد القوات الخاصة التركية في شمال العراق عام الغزو ٢٠٠٣. في المقابل لا ينظر السياسيون الأمريكيون إلى تلك الأحداث بأهمية. ويرجع ذلك جزئياً إلى سوء فهم من كلا الجانبين لطبيعة حلف «الناطو»، ويبدو أن كلا الجانبين اعتبره كياناً أكثر من تحالف دفاعي لعرقلة التوسع السوفياتي، وأخيراً كهيكلية تعاون لمكافحة الإرهاب وردع الجهود الروسية لزعزعة الاستقرار. قيل الكثير عن القيم المشتركة التي تجمع الدول الأعضاء في «الناطو»، وأن هدفها الأساسي هو توفير قدر أكبر من الأمن لدولها الأعضاء، وعلى أساس أن الهجوم على عضو واحد هو هجوم على الكل.

هذا فهم خاطئ أدى إلى رؤية مثالية لقدرة الحلف على تعزيز العلاقات الإيجابية بين أعضائه، لأن الواقع هو أن كل دولة في الحلف تتابع سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها الخاصة.

تسعى تركيا لحجب التوسع في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية في شمال سوريا، وترى أن منع إقامة منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي على طول حدودها له أهمية تفوق حتى هزيمة «داعش» وغيره من التنظيمات الإسلامية المتطرفة. في المقابل، تضع واشنطن هزيمة «داعش» والتنظيمات الإسلامية الأخرى قضية أساسية في سوريا. لذلك فإن أي تحسن في العلاقات بين الدولتين ينتظر نهاية حاجة أمريكا إلى مقاتلين محليين في سوريا حتى لا تضطر إلى نشر أعداد كبيرة من القوات الأمريكية، وهذا أمر قد يؤدي إلى توسيع الصراع أكثر في كل سوريا. وإلى أن يتم القضاء على «داعش» نهائياً وبشكل كامل، وإلى أن تقضي تركيا على أي أمل كردي بحكم ذاتي، فإن الصراع في سوريا سيظل يوتر العلاقات بين الدولتين.

ليس من المؤكد أن الرئيس إردوغان يقدر عضوية حلف «الناطو» كما كان أسلافه، وربما يعتبر الحلف عائقاً لحرية تركيا في العمل والتحرك أكثر من كونه وثيقة تأمين ذات قيمة ضد غزو من قبل دول جارة جامحة. إذا شعر إردوغان أن طموحاته تتطلب أن ترفض تركيا «الناطو» والولايات المتحدة، فإنه قد يتخذ إجراءات تسهم في تمزق الحلف، على سبيل المثال من خلال تفاقم الصراع على استكشاف النفط في المياه حول قبرص أو إثارة حوادث مع اليونان، دون داع، في بحر إيجه.

المؤكد حتى الآن، أن تيلرسون عقد اجتماعاً مع إردوغان استمر ثلاث ساعات بحضور وزير الخارجية التركي فقط كمرجع يوثق به. هذا اللقاء أتاح إجراء محادثات صريحة ويمكن قياس فعاليتها في الأسابيع والأشهر المقبلة. الإعلام الأمريكي سرّب أن تيلرسون عرض ثلاثة أمور على إردوغان: دوريات مشتركة عسكرية أمريكية - تركية في منبج، وإقامة منطقة فاصلة في عفرين، وتدريبياً تخفيف أمريكا علاقاتها مع الكرد المقاتلين السوريين. لكن الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية رفضت التعليق.

الآن إذا استمرت التصريحات العدوانية من كل جانب، فإن شرخاً عميقاً في العلاقات بين البلدين يصبح وارداً جداً. إن ابتعاد تركيا عن الغرب يشكل فرصة لروسيا لإضعاف حلف «الناطو» في منطقة البحر الأسود. لقد أصبح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خبيراً في استغلال تفاقم الانقسامات داخل هذا الحلف، باستخدام الغاز الطبيعي و استراتيجية حرب المعلومات كأدوات وأسلة. ويقول لي أحد السياسيين الغربيين: إن ميل إردوغان لصنع الأعداء هو نعمة لإنقاذ الغرب! لا يبدو أنه يساعد أحداً، بل يعمل على عزل نفسه. ويضيف أن على الأتراك أن يعرفوا أنهم لا يمكن الانطلاق وحدهم في العالم، ولن نتدخل لدعم المعارضة التركية كي لا نزيد من الاستقطاب داخل تركيا.

الآن هل يثق إردوغان بروسيا؟ كيف هي علاقته مع إيران داعمة عدوه بشار الأسد؟ كان الكرد قلقه، الآن هناك الكرد، والنفط والغاز في قبرص حليفة اليونان. ويريد أن يعادي أمريكا؟

لحظات من الهدوء مطلوبة من رئيس يظن أنه يعمل على استرجاع السلطنة العثمانية! لقد تغير العالم. وما عليه الآن إلا الوصول إلى الصين وكوريا الشمالية!

## سيناريوهات الحرب القادمة

\*فيصل عابدون

صحيفة (الخليج) الاماراتية: ٢٠١٨/٣/٢

شن وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس هجوماً مفاجئاً نهاية الأسبوع الماضي استهدف الصين وروسيا، وقال في معرض استعراضه لستراتيجية الدفاع الجديدة لبلاده، إن الولايات المتحدة تبني قوة عسكرية «أشد فتكاً» لمواجهة تهديدات من «القوى الرجعية» في الدولتين، وإن بلاده تركز قواها العسكرية لمواجهة المتنافسين وليس الإرهاب، قبل أن يلخص حديثه بالقول إن استراتيجية الدفاع الأمريكية الجديدة تعطي للاستعداد للحرب الأولوية الأساسية.

وفي تصريحات منفصلة ولكن متزامنة، أعلن وزير الدفاع البريطاني، غافين ويليامسون، أنه في حال قيام روسيا بهجوم على البنية التحتية للمملكة المتحدة، فذلك سيؤدي إلى الآلاف من الضحايا والقتلى. وأضاف ويليامسون، «لدى الروس كل السبل المتاحة لضرب بريطانيا، وتوجيه ضربات المؤلمة لها، ولتدمير اقتصادها وبنيتها التحتية، والتي سيكون نتيجتها الآلاف من القتلى والضحايا».

وبالطبع فقد ردت الصين وروسيا على الوزير الأمريكي، وسخرت موسكو من مخاوف الوزير البريطاني، واعتبر أن التزامن في قرع طبول الحرب في لندن وواشنطن مصادفة غير مقصودة. لكن في الأسبوع ذاته اعتبر تقرير خبراء على موقع مجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية، بأن الصراع المسلح بين حلف شمال الأطلسي وروسيا يمكن أن يؤدي إلى حرب نووية، وأن احتمال وجود مثل هذا السيناريو مرتفع، وبشكل خاص إذا كان التفوق العسكري أصبح في صالح الناتو.

وبحسب تقديرات الخبراء، فإن القوات المسلحة التقليدية الروسية سوف تهزم، لأن جزءاً صغيراً منها فقط جاهز ومجهز بشكل جيد. وفي حال استهداف الناتو المنشآت العسكرية داخل روسيا، أو قامت قوات الحلف باقتحام الأراضي الروسية، فإن الجيش الروسي سيلجأ لاستخدام الأسلحة النووية لمواجهة الهجوم. هل هذا كل شيء عن الحرب في أسبوع واحد؟ ليس تماماً. فقد وضعت قناة «روسيا اليوم» الإخبارية قائمة بخمس بؤر مرشحة لإشعال شرارة الحرب العالمية الثالثة، وفي مقدمتها أوكرانيا حيث يحاول الجيش الروسي حماية حدوده من توغل قوات الناتو، وتمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على البطن الروسي الرخو.

البؤرة الثانية، بحسب المصدر الروسي، هي المنطقة العربية حيث يحدث صراع المصالح والنفوذ، وتحتشد المنطقة بالجيوش والقواعد العسكرية للقوى الكبرى والمتوسطة القوة.

وأشار المصدر الروسي أيضاً إلى كوريا الشمالية، التي تسرع وتيرة بناء ترسانتها النووية، وحيث تسود مشاعر العناد والعناد المضاد، ما يفتح باب الكوارث على مصراعيه. كما أشار المصدر أيضاً إلى تركيا، التي تباعد خطواتها عن واشنطن، وتقترب أكثر من المعسكر الروسي، كما حدد منطقة تايوان بؤرة محتملة لاندلاع الحرب العالمية الثالثة، إذا هدد الغرب النفوذ الصيني، أو سعى للتقليل من احترام الإمبراطورية الصاعدة.

الصورة العامة توضح أن أوروبا ستقع في منطقة تقاطع النيران، وأن الجيوش المتقاتلة ستنتسبب لاحتلال مناطق الموارد. وسيموت أناس كثيرون وينشأ عالم جديد.

## أفكار في الإسلام السياسي

\*طارق حمو

المركز الكردي للدراسات: ٢٠١٨/٣/٤

في الأصل (الإسلام السياسي) هو وصف للحركات والمجموعات والأحزاب والمنظمات والكتل التي تحمل رؤى وأفكار مستمدة من الدين الإسلامي، تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، حسب تفسيرها هي لها. وتلجأ بعض هذه الجماعات إلى العنف أو ما تسميه "الجهاد" ضد الحكومات المحلية من أجل الوصول إلى الحكم والاستحواذ على السلطة، وتبرر ذلك بالعديد من التفسيرات المستمدة من النصوص القرآنية والسنة المتواترة عن النبي محمد. (الإسلام السياسي)، كفكرة، بدأ مع التفسير الأصولي المتشدد للإمام أحمد بن حنبل كرد فعل على تزايد الانفتاح الذي جاء جراء النزعة العقلية وحركة الترجمة وفكر المعتزلة في العصر العباسي. وبعده ظهر ابن تيمية في عصر توسم بالاضطراب والحروب، فكفر الفرق الإسلامية الخارجة على إجماع أهل السنة، كما كفر المسيحيين واليهود. وبعده خرج محمد بن عبد الوهاب في جزيرة العرب، وهو الذي طور المنهج السلفي المتشدد الراض للتعديد، والذي اتخذته الدولة السعودية مذهباً لها، وعقدت من خلاله تحالفاً واسعاً مع القبائل ورجال الدين ما يزال سارياً ليوماً هذا. وبعد سقوط السلطنة العثمانية، ظهرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وظهر أبو الأعلى المودودي في باكستان، حيث رفعوا لواء "الخلافة الإسلامية"، ورفضوا الدولة الحديثة الوضعية القائمة على قيم الديمقراطية الغربية. ومن ثم اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، وحدث التدخل السوفييتي في أفغانستان، وما رافق ذلك من ظهور مجموعات المجاهدين لإخراج السوفييت من هذا البلد، ومن ثم ظهرت منظمة "القاعدة" وحدث الهجوم على أمريكا في ٢٠٠١ م، حيث تصدرت ظاهرة (الإسلام السياسي) والأصولية الإسلامية وعمليات الجهاديين المشهد الدولي برمته.

وتأسست جماعات (الإسلام السياسي) على الأخذ بالنص القرآني، وما ورد في السنة النبوية من أحاديث. وكانت النصوص القرآنية بالدرجة الأولى هي المرجع والمستند لها لتبرير عملها الدعوي والسياسي على السواء. انطلقت جماعات العمل الإسلامي ذات المنهج والمبتغى السياسي من النص القرآني، حيث نزعته من سياقه التاريخي والمكاني وأقحمته في الحياة المعاصرة، جاعلة إياه صالحاً لكل الأوقات وفي كل الظروف، ولما لم تجد في آيات القرآن "سنداً" لها لتفسير ما يحدث من تطورات حياتية في بلاد المسلمين وفي العالم، أو صنع موقف من قضية ما، لجئت إلى الأحاديث النبوية، باعتبارها ركناً ثانياً مقدساً يجب أن تستند عليه هذه الحركات في التعامل الحياتي مع ما يجري في المجتمعات الإسلامية وعموم العالم. وكل من اجتهد مع النص، على خلاف ما تؤمن به جماعات (الإسلام السياسي)، أو عارض نظرة وتفسير هذه الجماعات، تم، ويتم، ملاحقته وتكفيره.

ويذهب دعاة (الإسلام السياسي) في كتاباتهم ومؤلفاتهم في أن (الحاكمية لله) هي أمر مفروض من الخالق، ولا يمكن، ولا يحق، للمخلوق أن يرفضها أو يعيش حياته بمعزل عن تطبيقاتها، وبالتالي فهي أساس نظري رئيسي للإسلام السياسي، أي إنها "من المعلوم من الدين بالضرورة". فهي من الأمور التي ينبغي أن لا تخضع للنقاش والحوار أساساً، فهي من أصول الإسلام ذاته. وتتمسك مختلف جماعات (الإسلام السياسي) بفكرة (الحاكمية لله) بمعنى: أن السيادة للشرع وليست للشعب.

كما وتتمسك جماعات (الإسلام السياسي) بالمبدأ الإسلامي المتمثل في (الشورى) وتقول به بديلاً عن (الديمقراطية). فنظرية (الشورى) تقوم على أصول وقواعد شرعية تبدأ بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية والسوابق التاريخية والإجماع في عهد الصحابة. إن التزام الأفراد والجماعات والحكام ب(الشورى) ناتج عن خضوعهم لسيادة الشريعة لا عن نص في الدستور، أو شرط من شروط البيعة أو قانون وضعي قابل للإلغاء أو التعديل. و(الشورى) تحل محل (الديمقراطية) التي ترفضها جماعات (الإسلام السياسي)، وتعتبرها اختراعاً غريباً دخيلاً على المجتمعات المسلمة.

ويهدف (الإسلام السياسي) إلى بناء "دولة الخلافة". والنبي محمد لم يكتف بوضع الشريعة فقط، بل اشتغل بوضع القوانين الشرعية وتبليغها من جهة، ومن جهة أخرى تعهد بذاته بتنفيذ أحكامها وإجرائاتها، وكان ينظر إلى مصالح الأمة ويمشيها ويبعث الولاة والقضاء للأنحاء ويتقلد بنفسه القيادة العامة في الأمر المهم. ويظهر خطاب (الإسلام السياسي) "دولة الخلافة" وكأنها دولة الكمال والصالح، لا أخطاء ولا تجاوزات فيها، فهي كاملة لدى

جماعات (الإسلام السياسي)، لأن دستورها هو القرآن، ومؤسسها هو النبي. ويؤكد (الإسلام السياسي) على أن دولة الخلافة ما هي إلا امتداد لدولة النبي محمد، والذي سار بهدى الوحي لتوطيد الإسلام كدين ودولة، وبذلك لا يمكن القبول أبداً بأي رأي يدحض شرعية إقامة دولة الإسلام. و"دولة الخلافة" تجعل الإسلام أساس "الجنسية" ومقياس المغايرة في الأحكام بين الناس، لأن الدولة المسلمة دولة محكومة بما أمر الله، وفي حكم الله لا يجتمع الناس إلا على رابطة العقيدة.

الإسلام، بحسب تفسير جماعات (الإسلام السياسي) له، مجتمع عالمي. والإسلام كدين عالمي هو الوطن هنا، والولاء يكون له بالدرجة الأولى وليس للوطن المتعارف عليه في الحالة المعاصرة كإطار سياسي حديث فيه واجبات وحقوق وقوانين وضعيّة. وعالمية الإسلام تعني أن مهمة الدولة المسلمة هي أن تهدي الناس إلى الله، وأن تزيج العوائق عن طريق الإسلام، وأن تخاطب الناس بلسان عصرهم وعالمهم. وينقسم الجنس البشري من خلال الرؤية الأصولية الإسلامية للعالم إلى "دار الإسلام" و"دار الحرب". ويتكون "دار الإسلام" من البلدان التي تنشر فيها الشريعة الإسلامية، وهي بصفة عامة الإمبراطورية الإسلامية. أما "دار الحرب" فتتكون من بقية العالم، لذلك أنه مثلما يوجد إله واحد في السماء، فيجب أن تكون هناك سلطة واحدة وقانون واحد في الأرض هو الشريعة الإسلامية.

أما الفكر الأصولي فيرى في العالم غير المسلم عالماً يعيش في الجاهلية والضلال. وكل من لا يطبق الشريعة الإسلامية ولا يخضع للتفسير الأصولي للدين الإسلامي فهو ضال يعمه في الجاهلية والظلام. كما ويرى الأصوليون بأن الشريعة الإسلامية متفوقة على كل العلوم والتقنيات والحضارات التي ابتدعتها الأمم الأخرى. فبالنسبة لمفهوم الدولة القومية، يؤكد سيد قطب، أن شعارات ومفاهيم مثل "القومية" و"الوطن" و"الشعب" و"الطبقة" وتقرير الشرائع والقوانين باسمها والمطالبة بالتضحية في سبيلها، إنما هي إقامة لأصنام تعبد من دون الله. وهناك مبدأ (الولاء والبراء) الذي اعتمد عليه الأصوليون في رفض الآخر ووسمه بالجهالة والضلال، وهذا المبدأ يعني الولاء للإسلام والشريعة والبراء من "المشركين الكافرين العلمانيين الضالين".

كما ويحتل (الجهاد) مكانة مركزية في برامج جماعات (الإسلام السياسي)، ويعتقد الأصوليون بأن الإسلام، في مواجهته "الجاهلية"، غير محدد بزمان ومكان، بل يهدف ابتداءً إلى هدمها وقلع جذورها، وهذا من أجل الشروع في البناء لإقامة بنية إسلامي قوي. لهذا، فإن نقطة البداية في مواجهة الدعوة الإسلامية هي مجابته للواقع الجاهلي. فهذه المواجهة أو (الجهاد)، هي من طبيعة الدين الإسلامي، ومن خصائص الأمة الإسلامية، وواجب على الدولة والجيوش والأفراد. والكثير من جماعات (الإسلام السياسي) ترنو إلى الهدف الأسمى والنهائي من (الجهاد)، وهو إخضاع العالم والبشرية كلها للإسلام، وهو ما يجعل من (الجهاد) مكتملاً وقد حقق هدفه والغاية منه بشكل كامل.

وفي المفهوم الأصولي يعني (السلام) سيطرة الشريعة على كل العالم وحكمها له، لأنها مأمورة بذلك وقد خصّها الله بالوصاية على البشرية وعلى العالم. ويتحقق هذا (السلام) من خلال نشر الإسلام في كل البلاد ودفع كل العباد لاعتناقه. الإسلام لا يرضى الدخول في (السلام) إلا إذا توفرت شروط أساسية، وأولها: الحرية لاعتناق كلمة الله. ثانيها: عدم قتل المسلمين عند رؤيتهم لدينهم كنظام شامل للحياة. ثالثها: عدم وقوف أي سلطة داعية لغير الله بوجه الدعوة. رابعها: تحقيق العدالة. فإذا ما تحققت هذه الشروط كان (السلام) الذي هو أساس العلاقات بين الشعوب والدول، وإلا لجأ المسلمون إلى ضرورة أخرى، أي (الجهاد)، وهو ضرورة لتقرير سلطان الله في الأرض ولتحرير الناس من العبودية لغير الله.

هذا وقد ساهم العديد من الفقهاء المسلمين في نشر الإسلام الأصولي المتشدد. منهم ابن تيمية في مؤلفاته التي كانت، ومازالت، المرجع الأكبر للفكر المتطرف لأغلب جماعات (الإسلام السياسي). فهي تكفر الفرق الإسلامية من غير أهل السنة، وتكفر المسيحيين واليهود، وتحارب المنطق والفلسفة وتثبت على النص وتدحض التأويل والاجتهاد. كما ويعتبر محمد بن عبد الوهاب رمزاً ومرجعاً لكل شيوخ ومنظري الاتجاه السلفي الإسلامي المتشدد، حيث يقتفون أثره ويعتمدون على رؤاه وتفسيراته للشريعة، ومازالوا يحلمون بتطبيق كل أفكاره في معاداة الآخر المختلف عنهم. ومن منظري (الإسلام السياسي) رجل الدين الباكستاني أبو الأعلى المودودي، ويعتبر أحد أبرز مرجعيات الجماعات الإسلامية، ومن الذين وضعوا أسس العمل الجهادي الميَّال إلى تطبيق العنف للوصول إلى الأهداف السياسية. أما المصري سيد قطب فهو المرجع الأكثر محوراً فيما يتعلق بأدبيات (الإسلام السياسي)

وتكفير المجتمعات وإعلان (الجهاد) أو كما سماه "الفريضة الغائبة" عليهم. وهناك أيضا المصري حسن البنا، مؤسس جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر، وقد دعا إلى تفعيل دور الدين في المجتمع ليكون رياديا قادرا على القيادة والإدارة، رافضا التغريب واللجوء إلى الحضارة الغربية والأخذ من نتاجها الفكري والقيمي.

الأوضاع الاجتماعية الصعبة والمظالم التي حاقت بالناس من خلالها، حيث انعدام المساواة والعدالة، وتفشي الفساد والأمراض الاجتماعية، ومن ثم الابتعاد عن التمسك بالإسلام مرجعا عاما أو حدا في الحياة اليومية، وسطوة النظم السياسية الشمولية التي استهترت بحياة ومستقبل الناس، كل ذلك أثر على آباء (الإسلام السياسي)، والذين وجدوا في التمسك بروح الإسلام والرجوع إلى الأصول واحتكام الشريعة في مجمل مناحي الحياة، ردا على هذا الواقع الاجتماعي المتردي، ووجدوا أنفسهم معنيين بتغيير هذا الواقع عبر إحداث ثورة عن طريق الإسلام والنص الإلهي وإخضاع الجميع لدولة الخلافة، حيث ينتشر "الإسلام الصحيح"، وتعم العدالة، وتتقوى الأمة وترهب أعدائها في الداخل والخارج.

ومن أسباب سعة القاعدة الاجتماعية للإسلام السياسي فشل الدولة في احتواء المواطنين وتأمين حياة كريمة مرفهة لهم، وبروز خطاب (الإسلام السياسي) القائم على "الحل السحري"، ومن هنا يتخبط قسم كبير من أبناء المجتمعات الإسلامية الباحثين عن فرصة أفضل للحياة الكريمة في ظل الواقع المتردي المحبط. ولا يعود مجال أمام الكثيرين سوى العودة إلى الخطاب الإسلامي وإلى الدين ومنظومته، في ظل استبداد الدولة وقمعها للحريات العامة وكمها للأفواه. وقد استغلت جماعات (الإسلام السياسي) كل هذه الأمور، فنزلت إلى الشارع عارضة خدماتها ومقدمة نفسها كسلطة ظل: فبنت المستشفيات للعلاج بأجور رمزية أو بغير أجر للمحتاجين، وجمعت الزكاة والصدقات لتوزيعها على المستحقين، وفتحت الفصول لمحو الأمية، وأنشأت المدارس لتحفيظ القرآن، وبنيت المساجد الجديدة، وألفت اللجان لإصلاح ذات البين، وأسهمت في حل المشكلات التي تواجه الجماعة، وتذليل العقبات التي تعترض طريق رقيها وصلاحتها. وقد رفعت جماعات الإسلام السياسي شعارات دغدغت أفئدة المهمشين والريفين، ركزت على الفقر والحرمان والإحباط والتبعية وضياح الهوية، متوعدة بالانتقام لهؤلاء من "المجتمع الجاهلي".

أما قيمة (الحرية) في نظر (الإسلام السياسي) فهي لا تعني حق الإنسان في الاختيار، بل ضرورة خضوعه للتكليف وعمل كل شيء خيرا لصالح البشر، أي أن يعمل على تذيب خصوصيته في الكل الجمعي المسلم. الحرية الدينية لا تسمح للمسلم بالخروج عن الإسلام وهدية أو الرجوع عنه بالارتداد إلى غيره، حيث يُطبق عليه حد الردة. كذلك يجب الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية القطعية، فلا يجوز للمسلم، ولا لغير المسلم، المساس بالأحكام الشرعية القطعية، كزواج المسلمة بغير المسلم، وميراث الكافر من المسلم، وغير ذلك مما أجمع عليه الفقهاء. ولا يسمح بالحرية في نقد الدين والمجاهرة بالإلحاد والتعبير عن الرأي المخالف لرأي الشريعة فهو إثم يُعاقب عليه الفرد في دولة الشريعة والخلافة.

كما ويرفض (الإسلام الأصولي) فكرة (الديمقراطية) ويرى فيها تعارضا مع النظام الإسلامي ومبادئ الشريعة (الحاكمية لله)، والتي يسوقها كأعمدة يقيم عليها فكرته وإيديولوجيته السياسية. و(الإسلام السياسي) ينظر إلى (الديمقراطية) بوصفها نظاما وضعيا لا يجب أن يحل محل الشريعة في حياة المسلمين. فالشريعة هي الأساس والحاكمية يجب أن تكون لله وليس للقانون الوضعي الإنساني. كذلك يرى (الإسلام السياسي) في الشريعة نظاما صالحا لكل زمان ومكان، وهو نظام إلهي بالضرورة متفوق على (الديمقراطية) بكل أर्थها وآلياتها. والشريعة تمنح شرعية إلهية للحكم بينما (الديمقراطية) تمنح شرعية وضعية قد يستغلها الإنسان في تمرير قوانين تتعارض مع الشريعة ونصوص الدين بحجة إنه مخول من الشعب والجماعة.

\*كاتب وباحث من فريق المركز الكردي للدراسات



## الأصولية والسلطة

\*عدلي صادق

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٠١٨/٣/٤

للمرء أن يؤمن كما يشاء، إن كان ما يؤمن به ديناً أو أيديولوجياً سياسية، أو كلاهما. وليست الجماعات والأحزاب الدينية وحدها هي التي ترفض الآخر، وإنما كل سلطة مستبدة، تنطوي على أي أيديولوجيا أو يشغلها هاجس الوصول إلى السلطة وإقصاء الآخرين.

لكن أخطر المستبدين هم الذين يقتطعون لأنفسهم جزءاً من المقدس ويستبدون باسمه، ويصدقون أنهم من نسيجه، وإن طُرحوا أرضاً، يمتشقون المقدس نفسه في وجه من أطاحهم، ويصوغون به مظلومياتهم. فهؤلاء لو تمكنوا من السلطة سيكونون أعتى استبدادا.

المشكلة هنا تتعلق بالقناعة، بالتنوع وقبول الآخر. ولا يختلف اثنان على أن الأصوليات المسيحية والإسلامية في التاريخ اعتمدت العنف كقوة إكراه، ومن أبرز العناوين المبكرة لهذه الحقيقة، محاكم التفتيش في أوروبا، والفتنة الكبرى في صدر الإسلام، وبعدها الصراعات داخل المسيحية وداخل الإسلام.

في الفضاء الإسلامي، يمكن القول إن الأصولية العنيفة، التي فتكت بالوائم الاجتماعي العربي الذي تحقق في مراحل مناهضة الاستعمار“ قد وصلت في العقود الأخيرة إلى ذراها وإلى حدودها التاريخية، بشكلها: المتطرف العنفي الذي مثلته “القاعدة” ثم “داعش” وشكله التنظيمي الاجتماعي الذي يزعم الاعتدال والوسطية جهاراً ويعتمد العنف في الخفاء. الآن يلفظ “داعش” أنفاسه الأخيرة ولم يترك للمسلمين سوى قبور ضحاياهم وانفتاح بطون الأوطان للمستعمرين القدامى والجدد.

أدعياء “الاعتدال” بدورهم سقطوا لأنهم تجاهلوا معنى الدولة وتغاضوا عن ضرورة التنوع والقبول بالآخر، فأصبحوا اليوم إما ضيوفاً على بلدان المستعمر وإما في السجون، وإما حلقات راغبة في الخلاص، جاهزة لإظهار مراجعاتها وطواعيتها لمحددات الدولة وشروط استمرارها.

بقايا الفئة الأصولية السلفية التي تزعم الاعتدال والوسطية، لازالت تكابر وتخوض معركتها الأخيرة. ومن أين تنطلق ومع من تتحالف؟ مع بلدان علمانية أو تقليدية، تعتمد هي نفسها التنوع في الاقتصاد والثقافة والتحالفات لكنها في السياسة تستخدم “الجماعة” لهجاء الآخرين، لضمان نفوذها وحل إشكالاتها، وهذه بالطبع، لا تحكم بما أنزل الله، ولا ترضى لنفسها الأنموذج الذي تحاول الجماعة تطبيقه في بلدها، وهي على علاقة مع إسرائيل.

هنا تتجلى مقولة الإمام محمد عبده، قبل نحو قرن، عندما قال “إن ديننا، كنت أرجو صلاحه، أحاذر أن تقضي عليه العمائم”، أو إن شئنا نعود إلى مقولة الإمام علي، كرم الله وجهه، الذي قال في وصف الخوارج “إنما القرآن خط مسطور بين دفتين لا ينطق، وإنما يتكلم به الرجال”. أما الرجال الذين يقصدهم، كما عبّر في مواضع أخرى، فإنهم رجال التقوى والعدل والوائم.

\*كاتب وسياسي فلسطيني

## في الأمم المتحدة اللعبة الدبلوماسية تقرر مصائر الشعوب

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٣/٤

تعتبر القضايا التي تطرح أمام مجلس الأمن الدولي من بين الأخطر التي يمكن أن يواجهها أي جهاز لصنع القرار يتعامل مع مسائل تمت إلى الحرب والسلام والحياة والموت، ما يدفع مختلف الأطراف داخل هذه الهيئة إلى استخدام أي تكتيك يعتبرون أنه يدعم موقفهم.

ويقول جميع الدبلوماسيين الذين يعقدون اجتماعات يومية لا تنتهي في البرج الزجاجي العملاق على خليج "تيرتل باي" في نيويورك، أنهم يسعون إلى التوصل إلى توافق. لكنهم في الحقيقة إنما يعملون على ضمان أن يعكس قرار المجلس مصلحة بلادهم القومية.

يقول دبلوماسي طلب عدم الكشف عن هويته لوكالة فرانس برس "تمت الأمور على المستوى الشخصي. فبدون الثقة لن نصل إلى أي شيء".

وخلال الأسبوع الماضي على سبيل المثال، اتحد المجلس لتأييد وقف إطلاق النار في الحرب السورية التي لا تنتهي، إلا أنه أخفق في الاتفاق على توجيه توبيخ لايران. فقد أرادت الولايات المتحدة استهداف إيران بسبب تدخلها المفترض في النزاع في اليمن، ولكن روسيا تدخلت ومنعت ذلك.

وفي كل حالة كانت أبعاد المعركة معروفة، فالولايات المتحدة وحلفاؤها يعارضون التدخلات الروسية والإيرانية في الحربين الإقليميتين.

### إذن لماذا كانت النتائج الدبلوماسية مختلفة؟

يوضح الدبلوماسي أنه "في أية مفاوضات، المفتاح يكمن في العلاقات الشخصية".

فهما كانت الاختلافات بين المواقف المعلنة للدول المتخاصمة، فإن الدبلوماسيين في مبنى الأمم المتحدة يعملون معاً كل يوم.

فتتطور صداقات حذرة وخصومات ودودة، كما تتشكل عداوات أحياناً، وتلعب العلاقات الشخصية أحياناً دوراً في تقرير الشؤون الرسمية.

يقول الدبلوماسي "على المستوى الخاص فإن العلاقات أقل مأساوية مما تظهر عليه في العلن". تعتبر نيكي هايلي سفيرة واشنطن في مجلس الأمن والحاكمة السابقة لولاية ساوث كارولينا، السياسية الوحيدة في المجلس الذي يعج بالدبلوماسيين المخضرمين.

والعام الماضي حققت انقلاباً دبلوماسياً مثيراً للاعجاب عندما استطاعت الحصول على موافقة الصين وروسيا على قرار بالاجماع لفرض عقوبات على كوريا الشمالية.

لكن هايلي كانت الاثنان في هندوراس وتسلم زميل لها مقعد بلدها، عندما تحركت روسيا لوقف جهود اداة إيران.

وأحياناً يتم التوصل إلى توافق من خلال التلاعب بالاجراءات.

فالعام الماضي امتنعت الصين عن ادانة جارتها بورما، ولكنها سمحت لرئيس مجلس الأمن بإصدار بيان رئاسي. ونظرياً فإن الحصول على بيان سياسي ليس اسهل من الاتفاق على اصدار قرار، لأن أي عضو من اعضاء المجلس الـ١٥ يستطيع الاعتراض على النص.

ولكن دبلوماسيين كانوا اقترحوا في البداية اصدار القرار قبل أن يعودوا إلى اقتراح اصدار البيان، بشكل يجعل الصين تبدو وكأنها حصلت على تنازل.

وكما قال احد الدبلوماسيين، من المهم السماح للخصم بـ "حفظ ماء الوجه".

وفي المفاوضات الطويلة حول القضايا المعقدة مثل العنف في سوريا، فإن الجانب الراجح هو في الغالب الجانب الذي يحتفظ بهدوءه لأطول فترة.

#### حوار مستمر

وقال احد المفاوضات لفرانس برس "عليك احترام الجانب الاخر عندما يكشف الخطوط الحمراء التي لن يتخطاها"، فيما قال اخر "ذلك امر صعب على الاعصاب".

ولكن المحادثات تبدأ قبل التصويت، ويتصل معظم السفراء مع عواصمهم للمشورة قبل أن يصوتوا بالموافقة او الاعتراض او يمتنعوا عن التصويت.

وتتمتع هايلى بأكثر حرية شخصية للمناورة نظراً لأنها عضو في ادارة الرئيس دونالد ترامب بمنصب حكومي. ولكنها في الوقت ذاته من اقل دبلوماسيين خبرة في هذا المبنى الذي يشهد حوارات مستمرة في الممرات وغرف المؤتمرات والرسائل النصية.

وتوجد غرفة مؤتمرات مخصصة للدول الخمس الدائمة العضوية في الامم المتحدة وهي بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، بينما خصصت غرفة اخرى للدول العشر التي لا تملك عضوية دائمة في المجلس.

وعندما تطرح أية قضية للنقاش، يلتقي الخبراء من مختلف الدول لتحديد النطاق الدبلوماسي. وبعد ذلك يتولى "منسقون" من كل بعثة دولية رسم حدود النقاش، والا فان السفراء او نوابهم هم من يمسكون بالزمام.

ويتم توزيع الادوار. فتتولى الدول رئاسة المجلس دورياً، ويتولى طرف متنفذ صياغة مسودات القرارات، رغم ان جميع الاعضاء يصوتون على القرار في النهاية.

فبالنسبة للحرب في سوريا، تولت الكويت والسويد القيادة. اما بالنسبة للنصوص الخاصة باليمن او بورما، تلعب بريطانيا الدور الأكبر.

#### دور محوري

في بعض الاحيان عندما لا يكون من الممكن التوصل الى توافق، يمكن للدولة أن تغير دورها أو تعززه. فعلى سبيل المثال، في المناقشات الاخيرة حول سوريا، اصبحت فرنسا "ميسرا"، ودعيت الصين إلى اجتماعات مجموعات صغيرة.

ولم تشارك هايلى في المناقشات حتى اللحظات الاخيرة لأنها كانت في رحلة الى شيكاغو، حسب دبلوماسيين. بدوره صرح سفير روسيا فاسيلي نيببازيا لفرانس برس انه شكر سفير فرنسا فرانسوا ديلاتري برسالة نصية للعبه دوراً محورياً في وقف اطلاق النار. وكذلك فإن الحركات المسرحية تؤتي ثمارها.

في ٢٢ شباط/فبراير ظهر السفراء العشرة للدول غير دائمة العضوية في المجلس جنباً إلى جنب امام عدسات الصحافيين للاعراب عن قلقهم المشترك من ماطلة روسيا.

وبعد يومين كان العالم يتساءل ما اذا كانت روسيا ستوافق على الهدنة في سوريا.

وانتقلت كاميرات تلفزيون الامم المتحدة فجأة إلى هايلى وديلاتري وهما يصلان بهدوء الى قاعة مجلس الامن.

وقال دبلوماسي "لقد كنا على وشك الاخفاق" مضيفاً ان تحدي القدر والضغط على روسيا للتصويت كان "حركة نادرة". ولكن هذه الحركة نجحت. فقد اجتمع الاعضاء الاخرون وصوتوا.

## روسيا وأمريكا.. علاقات حافة الهاوية

\*كاترينا فانندن هوفيل

(واشنطن بوست) و(بلومبيرغ نيوز سيرفيس) : ٢٠١٨/٣/٤

أدى الاتهام الموجه ضد ١٣ روسياً وثلاث منظمات روسية بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ إلى إثارة غضب المسؤولين الكلاسيكيين في الولايات المتحدة. وقاد الديمقراطيون، الذين يتربصون بالرئيس دونالد ترامب ويتصدون له الطريق، يتبعهم بعض المحافظين الجدد الحريصين دائماً على تحفيز الأزمة القادمة، الحملة التصعيدية في هذا الموضوع. وقال النائب الليبرالي «جيرولد نادلر» (ديمقراطي - نيويورك) إن هذا «عمل حرب يعادل» الهجوم على بيرل هاربر. وبنفس النغمة، قال الكاتب توماس فريدمان، في صحيفة نيويورك تايمز: «هذا حدث يشبه في تأثيره أحداث ١١ سبتمبر أو الهجوم على بيرل هاربر». وكتب الكاتب روبرت كوتنر أنه إذا كانت جهود روسيا ناجحة كما يقول الاتهام، «فهذا يعني أن ترامب حرفياً أصبح رئيساً نتيجة لانقلاب تم برعاية روسية».

وهنا يتعين الانتباه بشدة. إن بطاقات التصويت ليست كالعنابل، وإعلانات الفيسبوك ليست معادلاً للطائرات التي اخترقت مركز التجارة العالمي. والإصابات الناجمة عن التدخل الروسي في انتخاباتنا بعيدة تماماً عن الآلاف الذين فقدوا خلال الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أو في الهجوم على ميناء بيرل هاربر. والجهود المفصلة في لائحة الاتهام - نشر إعلانات على الفيسبوك بقيمة ١٠٠ ألف دولار، أي أكثر من نصف ما تم إنفاقه بعد الانتخابات، بالإضافة إلى بعض التجمعات التي لم يحضرها سوى عدد قليل، لا تشكل انقلاباً. وحيث إن ولايات ويسكونسن وميشيجان وبنسلفانيا هي ولايات حيوية لفوز المجمع الانتخابي للرئيس ترامب، فقد ذكرت جلسة استماع في مجلس الشيوخ أن المبلغ الإجمالي الذي أنفق على الفيسبوك مستهدفاً ولاية ويسكونسن كان «١,٩٧٩ دولار فقط» وتم إنفاق المبلغ بأكمله باستثناء ٥٤ دولار قبل انتهاء الانتخابات التمهيدية.

وبالطبع، قد يتم الكشف عن المزيد فيما بعد. فالفضاء السيبراني هو الساحة الجديدة للتدخل في الانتخابات والتضليل الذي أصبح بشكل بشع روتيناً ونشاطاً سريعاً للقوى العظمى. وكما يعلم المنتقدون، فإن الولايات المتحدة وروسيا سبق لهما التدخل في الانتخابات في الخارج لسنوات، سواء سراً أو علناً. وذكر «ستيفن هول»، الرئيس السابق لقسم العمليات الروسية بوكالة الاستخبارات المركزية، لصحيفة «نيويورك تايمز» أن الولايات المتحدة «بالتأكيد» نفذت عمليات كهذه للتأثير على الانتخابات على مدار التاريخ «وآمل أن نستمر في القيام بذلك».

وتنبع هذه الهيستيريا من الآثار المريرة المترتبة على انتصار ترامب المذهل والمزعج في ٢٠١٦. وحدث هذا بشكل غير متوقع وبفارق ضئيل، فقد خسر ترامب التصويت الشعبي، لكنه فاز في المجمع الانتخابي، بإجمالي ٨٠ ألف صوت في ثلاث ولايات، ما أحدث الفارق، مما يلقي باللوم في هذه الهزيمة على أي شيء تقريبا، بما في ذلك المستوى العادي للتدخل الروسي الذي اتضح حتى الآن. بيد أن أقل من ١٢ إعلاناً على الفيسبوك في ولايتي ميشيجان وويسكونسن مجتمعتين (أغليبتها شاهدها أقل من ألف مستخدم) ربما لم يكن لها تأثير جازم.

وفي الواقع، إذا كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صرح بهذه العملية، ربما كان قد رآها كرد انتقامي على التدخل الأمريكي في الانتخابات في جورجيا وأوكرانيا وروسيا. إن قرار الاتهام الذي أصدره مولر يشير إلى أن العملية بدأت في عام ٢٠١٤، أي بالتزامن مع تورط الولايات المتحدة في الإطاحة بالرئيس الأوكراني المنتخب ديمقراطياً «فيكتور يانوكوفيتش». وكما هو الحال مع ترامب وغيره، فقد افترض بوتين أن هيلاري كلينتون ستفوز بسهولة في الانتخابات. لكن خسارتها جعلت التدخل السيبراني الروسي، كما كتب المحرر الأمريكي المحافظ روبرت ميرري، نقلاً عن تاليراند، «أسوأ من مجرد جريمة، إنه خطأ فادح». ويأتي هذا الخطأ الفادح فيما أصبحت العلاقات الأمريكية الروسية محفوفة بمزيد من المخاطر. فالولايات المتحدة ترسل أسلحة إلى أوكرانيا لمواجهة القوات المدعومة من روسيا، وهو الأمر الذي أثار الرئيس باراك أوباما بحكمة ألا يفعله. كما تجري قوات «الناطو» بقيادة الولايات المتحدة تدريبات غير مسبقة في منطقة البلقان على طول الحدود مع روسيا. هذا علاوة على أن حلفاء وكلاء الدولتين يقصفان بعضهم البعض في سوريا. وقد اعترفت روسيا مؤخراً بأن القوات الأمريكية قتلت مقاتولين روساً يساعدون القوات الحكومية السورية هناك.

إن العثور على طريق العودة من حافة الهاوية لن يكون سهلاً، لكن الحد من الهيستيريا والتفكير بتعقل سيكون مفيداً كخطوة أولى. وهؤلاء الذين يهتمون بديمقراطيتنا يجب أن يكونوا حذرين من إثارة حرب باردة جديدة.

\*رئيسة تحرير مجلة «ذا نيشن»

## هل نضج الحل في أزمة قطر؟

\*جويس كرم

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٣/٤

يصل هذا الأسبوع إلى المنطقة نائب مساعد وزير الخارجية تيم ليندركينغ والجنرال المتقاعد أنتوني زيني الذي تم تكليفه بصفة شبه رسمية من إدارة ترامب بتولي ملف الوساطة في أزمة قطر التي بدأت الصيف الفائت، في جولة مكوكية على عواصم خليجية سعياً إلى محاولة إيجاد مرة أخرى حل لأزمة قطر مع جيرانها وهذه المرة بضمانات أمريكية.

زيارة ليندركينغ وزيني المشتركة هي الثانية لهما منذ بدء الأزمة مع قطر في حزيران (يونيو) ٢٠١٧، وهي تنسجم مع تطلعات البيت الأبيض وترامب نفسه إلى تكثيف الوساطة الأمريكية باتجاه الحل وتتويج أي تسوية في حال حصلت في قمة في منتجع كامب ديفيد في أيار (مايو) المقبل. الجهود الأمريكية تتقاطع أيضاً مع زيارات محورية لقيادات خليجية إلى واشنطن، أولها سيكون منتصف الشهر لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، سيعقد خلالها قمة مع ترامب، وفي أول اجتماع له من نوعه منذ توليه المنصب الصيف الفائت علماً أنه زار المكتب البيضاوي ثلاث مرات قبلاً في ولاية باراك أوباما وفي آذار (مارس) الفائت. كما من المتوقع أن يزور أمير قطر تميم بن حمد العاصمة الأمريكية في نيسان (أبريل) المقبل.

إعادة تحريك عجلة التسوية مع قطر أمريكا تدفعه رغبة واشنطن بتركيز جهود شركائها على ملفات أكثر حساسية بالنسبة إليها، مثل احتواء نفوذ إيران ومحاربة الجيوب الجديدة للقاعدة وداعش في اليمن وشمال أفريقيا وأفغانستان، وتقويض المد الروسي المتسع إقليمياً. هنا، تدرك الولايات المتحدة أهمية مطالب الرباعية من الدوحة وخصوصاً فيما يتعلق بملفي العلاقة مع طهران، ودعم التطرف، وهي ترى أن الاتفاقية التي أبرمها وزير الخارجية ريكس تيلرسون مع الدوحة العام الفائت والتي بقي مضمونها سرياً تحتوي خطوات ملموسة لمعالجة تمويل الايديولوجية المتطرفة.

التعقيدات اليوم في الوصول إلى حل بين قطر وجيرانها، هو غياب الثقة والتشكيك بأن أي اتفاق قد يكون مصيره الانتهاكات المتكررة كما أفضى اتفاق الرياض في ٢٠١٣. وهنا يتم درس اقتراحات تقديم ضمانات أمريكية لرعاية وتطبيق أي اتفاق من قبل الدوحة في حال التوصل إليه. أما العقدة الثانية فهي العلاقة القطرية- الإيرانية والتي شهدت تحسناً منذ الأزمة، وليس هناك مؤشرات من الدوحة للعودة فيها إلى الوراء. هذا التوجه يتضارب ليس فقط مع مطالب الرباعية بل أيضاً مع تطلعات واشنطن، وبالتالي فإن أي حل برعاية أمريكية سيتطرق إلى تصرفات إيران الإقليمية والعلاقة بينها وبين الدوحة.

فمنذ أسبوعين زار وفد من الخارجية الأمريكية يضم أندرو بيك وماثيو ماكينيس الخليج للبحث بـ استراتيجية جديدة لترامب وإدارته للتعاطي مع إيران. هكذا استراتيجية ستكون جزءاً من قمة كامب ديفيد في حال انعقادها وتترابط اليوم مع مساعي واشنطن الإقليمية في سورية واليمن والعراق. ويجري العمل أمريكا على إنهاؤها في فترة أسابيع وبتنسيق إقليمي يبقى منفصلاً عن الاتفاق النووي، الذي ترتبط مفاوضاته بموقف الأوروبيين وإيجاد مفاتيح من خارجه لتقوية التزامات إيران وكبح برنامجها.

كل هذه الملفات هي مترابطة اليوم، وتسرع جهود واشنطن لحل الأزمة مع قطر إنما طبقاً لخطوات تجعل التزامات الدوحة ملموسة وقابلة للتطبيق وتقوي الدور الأمريكي في تحصين أي اتفاق ورض وحدة مجلس التعاون الخليجي. اليوم، ليس هناك بعد أي ضمانات للوصول لهذا الاتفاق أو انعقاد كامب ديفيد، إنما هناك حتما رغبة أمريكية قوية في ذلك سيسعى إلى نقلها ليندركينغ وزيني و تحفيزها في زيارات القيادات الخليجية بأمل الذهاب إلى قمة تصالحية الربيع المقبل.

## حدود السلطة، حدود الديمقراطية وأبعاد التنوير

\*سعيد ناشيد

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٠١٨/٣/٥

نحاول الدخول إلى عصر الديمقراطية حاملين معنا فقه القدامة، نحاول الدخول إلى عصر الديمقراطية بمنطق يؤلب الجمهور على النساء والأقليات والمثقفين، ما يجعل من الديمقراطية لدى البعض أداة لتصفية الهامش الحداثي المتاح.

لا ديمقراطية دون ديمقراطيين. قول مشهور نحفظه عن ظهر قلب. من بين دلالاته أننا أثناء مطالبتنا بالديمقراطية يجب أن نضمن كوننا ديمقراطيين بالفعل. وعموما ليس الديمقراطي هو الشخص الذي يطالب بالديمقراطية طول الوقت، بل هو الشخص المتمشيع بالثقافة الديمقراطية في سلوكه اليومي وداخل مجمل المؤسسات، بدءا من مؤسسات التنشئة الاجتماعية و انتهاء بمؤسسات التأطير السياسي.

معضلتنا أننا نحاول الدخول إلى عصر الديمقراطية حاملين معنا فقه القدامة وقيم العصر الوسيط، نحاول الدخول إلى عصر الديمقراطية بنفس المنطق الذي يؤلب الجمهور على النساء والأقليات والمثقفين، ما يجعل من الديمقراطية لدى البعض أداة لتصفية الهامش الحداثي المتاح، لكن هل من حقنا أن ننتقد الخطاب القدامي إذا كان هو نفسه الخطاب الذي يصوت عليه الناخبون ويصادق عليه الجمهور؟ هذا هو السؤال.

مباشرة عقب صعود الإسلاميين إبان حكم الترويكا في تونس ظهر من يحتج على أنصار الحداثة بالقول التالي: أنتم لم تفوزوا في الانتخابات، الشعب يرفضكم، فخير لكم أن تصمتوا إلى الأبد، وأن تتركوا صناديق الاقتراع تقرر بنفسها، وتحدد الحق من الباطل. ما يعني أن المطلوب من الحداثيين هو الكف عن النقد بدعوى أن الأغلبية الساحقة قالت كلمتها النهائية، ولا صوت يعلو على صناديق الاقتراع. غير أن الكف عن النقد معناه التوقف عن التفكير. بهذا المعنى ثمة سوء فهم مذل، كما لو أن الفوز بالأغلبية الانتخابية يشبه انعقاد البيعة بالإجماع؟ وبالتأكيد سمعنا ما يكفي من المصطلحات الهجينة: البيعة بالاقتراع، غزوة الصناديق، الشورقراطية، إلخ، خلط مذل في المفاهيم والمرجعيات على طريقة ماكدونالد حلال، والمايوه الشرعي، والبنك الإسلامي، إلخ. ورغم كل ذلك يبقى السؤال قائما، هل يجوز من وجهة نظر ديمقراطية أن ننتقد الرأي الفائز بالأغلبية؟

طبعا يجيز الكثيرون النصيحة والتي هي حق للفقهاء دون غيرهم، لكننا نتساءل هنا عن النقد وليس النصيحة، نتساءل عن الحق في النقد، نتساءل عن حق المثقف التنويري في ممارسة وظيفته النقدية، ليس فقط من حيث نقد الأيديولوجيات المهزومة حيث النقد يتطلب القليل من الشجاعة، وإنما أيضا وبالأولى من حيث نقد الأيديولوجيات المنتصرة أو التي قد تنتشي بالنصر دون أن تحسب أي حساب للكلفة الإنسانية. بل المعضلة عندنا أكبر من ذلك الحجم بكثير، المعضلة عندنا أن الأيديولوجية المهزومة بالمعنى الحضاري سرعان ما تحرز النصر الانتخابي، كما هو الحال في الكثير من المجتمعات ذات الغالبية المسلمة طالما أن حجم الأوهام فيها كبير.

في كل الأحوال يبقى الرهان على غرائز الجمهور لعبة خطيرة قد تدمر الديمقراطية نفسها، وتفجرها من الداخل. لذلك أوجدت الديمقراطية المعاصرة كما لا يخفى عدة احتياطات دستورية ومؤسسية للتخفيف من أخطار الهشاشة الأصلية للديمقراطية، من بينها مثلا: الانتخابات عبر دورتين، التفاوت الزمني بين الانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية، إشراف السلطة القضائية على العملية الانتخابية، دسرة حقوق الأقليات، دسرة حرية التعبير، ترسيخ دور المجتمع المدني كسلطة مضادة إلخ. هذا يعني أن مفهوم الديمقراطية نفسه قد تطور لأجل حماية المكتسبات الديمقراطية من التقلبات الديمقراطية. وهو التطور الذي تحقق بفعل إعمال العقل النقدي في مفهوم الديمقراطية نفسها.

وفي كل الأحوال، لا شيء يعلو على سلطة النقد، كما لا يمكن بأي حال توظيف المشروعية الديمقراطية ضد حق الإنسان في أن يفكر ويعبر. وإذا كانت الدساتير الديمقراطية تكتفي في الغالب بالتصريح بحرية التعبير، فلأن التعبير الحر هو بالضرورة ثمرة التفكير الحر.

في فرنسا خلال أواسط سنوات الثمانين من القرن الماضي، وعندما فتحت الدولة نقاشا شعبيا لأجل إلغاء عقوبة الإعدام، كان المزاج الشعبي العام يميل إلى الإبقاء على العقوبة. وقتها لو تم الاحتكام إلى آلية التصويت لما ألغت فرنسا عقوبة الإعدام، لكن شجاعة وزير العدل حينها دفعته إلى إصدار قرار إلغاء تلك العقوبة من القانون الجنائي الفرنسي، بمعزل عما يراه المزاج الشعبي. وفي آخر المطاف فإن المزاج الشعبي الذي لم يكن سيوافق على إلغاء عقوبة الإعدام فيما لو تمت استشارته، لم يعترض على القرار حين تم إقراره.

بالمناسبة، دعنا نقول: الإعدام جريمة، سواء نفذ باسم الدين أو كان ضحيته من يتكلمون باسم الدين. ولنتكلم بصراحة أكبر، فقد كان إلغاؤه في مجتمعاتنا يتطلب انخراط الإسلاميين أنفسهم، لا سيما في سياق ما كان يُعرف بالربيع العربي، وكان ذلك الانخراط سيمثل مكسبا للجميع وخطوة كبيرة للحد من أي استبداد محتمل سواء باسم الدين أو باسم أي شيء آخر، لكن لا أحد من الإسلاميين اکتث بالأمر في ما يبدو. فأين المشكلة؟ المشكلة مرة أخرى هي الاحتكام لغرائز الجمهور دون أدنى حس نقدي، لكن ما الغاية في الأخير؟ لا شيء غير الوصول إلى السلطة، كما لو أن السلطة ستفتح خزائن الأرض، وهذا وهم كبير، لكنه وهم قاتل في بعض الأحيان.

في الواقع كل الشعارات التي تدور حول الإسلام اليوم تصدر على المطلوب، سواء أكانت شعارات من موقع السلطة أو المعارضة أو المقاومة. والمطلوب إعادة طرح السؤال: أي إسلام نريد، إسلام ابن تيمية وابن حنبل، أو إسلام ابن عربي والسهوردي، أو إسلام ابن رشد والفارابي، أو هناك إسلام جديد لا يزال يبحث عن صياغته؟ وأما بعد، فهل يكفي الاحتكام إلى صناديق الاقتراع حتى نجيب عن أسئلة الدين والهوية والوجود التاريخي؟

لا أحد من الشيوخ الذين عارضوا سيطرة المرأة للسيارات في السعودية استدل بنص ولو ضعيف على موقفه، لا دليل غير الاحتجاج برأي الجمهور، ومزاج الجمهور الذي علينا فقط أن نحترمه. ثم أين هي أصوات "المعتدلين" من هذه الغوغائيات المدمرة؟ مؤلم فعلا أن نرى أحد مفكري الثورة السورية، ياسين الحاج صالح، يتألم ويشتكى ليس فقط من جماعات تنظيم "الدولة الإسلامية" و"النصرة" والتي تختطف زوجته وأخاه وعددا من أصدقائه، وإنما يشتكى من الإخوان المسلمين أنفسهم الذين لم يكلفوا أنفسهم أي عناء في استنكار جريمة اقترفها التكفيريون ضد أحد أبرز وأصدق أصوات الثورة السورية المجهضة. مرة أخرى فنحن أمام نفس المنطق: حسم السلطة أولا والباقي لا يهم.

لست أشك في أنه حتى باسم الدين ومن منظور الرؤية الدينية، كان يمكن خوض معارك حاسمة في تحسين نوع الحياة، لكن المعضلة كل المعضلة كانت ولا تزال هي تركيز الحركات الدينية طول الوقت على كيفية الوصول إلى السلطة. غير أن إرادة السلطة غالبا ما تكون على حساب إرادة الحقيقة، بل على حساب إرادة الحياة نفسها، بل قد يكون الثمن هو تدمير كل شيء، من أجل لا شيء في الحساب الأخير. وهذا درس آخر من الدروس المنسية. والحق يقال، حتى في الغرب نفسه لم تتطور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان إلا من خارج الرهان على السلطة، وخارج الرهان على أصوات الناخبين.

وأخيرا، لقد تبلور الجيل الأخير من حقوق الإنسان بفعل الجهود النقدي والممارسة النقدية لقوى التنوير داخل المجتمعات الحديثة. وهذا درس كبير، نحن أحوج ما نكون إليه، بكل تأكيد.

**\*باحث ومفكر مغربي**

## الحرب الباردة الثانية.. استمع

\*ريتشاردن. هاس

بروجيكت سنديكيت: ٢٠١٨/٢/٥

لقد استمرت الحرب الباردة أربعة عقود، وفي نواح كثيرة كانت بدايتها ونهايتها في برلين“ والخبر السار بشأنها هو أنها بقيت باردة لأن الأسلحة النووية فرضت انضباطا لم يكن موجودا خلال منافسات القوى العظمى السابقة.

هذا بالإضافة إلى انتصار الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والآسيويين، وذلك راجع للجهود السياسية والاقتصادية والعسكرية المستمرة التي لم يتمكن الاتحاد السوفياتي من التماشي معها في نهاية المطاف.

بعد ربع قرن من انتهاء الحرب الباردة“ نواجه الآن حربا ثانية مختلفة ومألوفة على حد سواء. إن روسيا لم تعد قوة عظمى، بل هي بلد يبلغ عدد سكانه نحو ١٤٥ مليون نسمة، ولديها اقتصاد يعتمد على سعر النفط والغاز، مع غياب أيديولوجية سياسية.

ورغم ذلك، فإنها لا تزال إحدى الدولتين الرئيسيتين، وتمتلك أسلحة نووية، ولها مقعد دائم في مجلس الأمن، وهي مستعدة لاستخدام قدراتها العسكرية والطاقة والإنترنت لدعم الحلفاء وإضعاف الجيران والخصوم.

لقد كان هذا الوضع محتوما“ وكان من المتوقع أن تستهل الحرب الباردة حقبة جديدة من العلاقات الروسية الودية مع الولايات المتحدة وأوروبا. وكان كثيرون يعتقدون أن روسيا ما بعد الشيوعية ستركز على التنمية الاقتصادية والسياسية. وشهدت العلاقات بداية جيدة عندما تعاونت روسيا مع الولايات المتحدة - بدلا من وقوفها مع العراق - عند غزو صدام حسين للكويت.

لكن هذا التعاون لم يدم طويلا“ وهذه مسألة سيناقشها المؤرخون في العقود القادمة. سيلقي بعض المراقبين اللوم على الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين، مع الإشارة إلى نقص الدعم الاقتصادي المقدم إلى روسيا التي تعاني من عدة صراعات. والأكثر من ذلك، سيثيرون إلى توسيع حلف شمال الأطلسي، الذي من المحتمل أن يحذو حذو أمريكا باعتباره روسيا خصما محتملا.

صحيح أن الولايات المتحدة كان يمكنها -بل كان ينبغي لها- أن تكون أكثر سخاء خلال انتقال روسيا المؤلم إلى اقتصاد السوق في التسعينيات. كما أنه من غير الواضح أن توسيع الناتو كان أفضل من الترتيبات الأمنية الأخرى لأوروبا التي كانت ستشمل روسيا.

ومع ذلك، فإن نصيب الأسد من المسؤولية عن ظهور حرب باردة ثانية هو نصيب روسيا، وقبل كل شيء رئيسها فلاديمير بوتين. وكالعديد من أسلافه، اعتبر بوتين النظام العالمي -الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة- تهديدا لحكمه، ولما رآه المكان الصحيح لبلاده في العالم.

لقد استخدمت روسيا -في السنوات الأخيرة- القوة المسلحة لاحتلال شبه جزيرة القرم والاستيلاء عليها، وهي عملية تنتهك المبدأ الأساسي للقانون الدولي الذي لن تتغير حدوده بالقوة.



ويواصل بوتين استخدام الوسائل العسكرية والسرية لزعزعة الاستقرار في شرقي أوكرانيا وفي جورجيا وأجزاء من البلقان. واستخدمت روسيا القوة العسكرية بطرق وحشية، وبشكل خاص في سوريا لدعم نظام بشار الأسد المروع.

وقد ذهب بوتين إلى أبعد من ذلك -على حد تعبير المستشار الخاص الأمريكي روبرت مولر- لتنفيذ "الاحتيايل والخداع من أجل التدخل في العملية السياسية والانتخابية الأمريكية، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦".

وقد أوضح رؤساء وكالات المخابرات الأمريكية أنهم يتوقعون المزيد من هذه الجهود، من الآن وحتى انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر/تشرين الثاني القادم. وبما أن روسيا أصبحت دولة تحريفية، وإن كان هناك القليل من الشكوك حول قلب الوضع القائم بأية وسيلة" فإن دعم الدفاع الأوروبي وتوفير الأسلحة الفتاكة لأوكرانيا هو رد منطقي.

ولكن ما الذي ينبغي على الولايات المتحدة القيام به، بالإضافة إلى الحد من ضعف آليات التصويت، ومطالبة شركات التكنولوجيا باتخاذ خطوات لمنع الحكومات الأجنبية من محاولة التأثير على السياسة الأمريكية؟

بداية، يجب على الأمريكيين الاعتراف بأن الدفاع ليس كافياً. إن الكونغرس محق في المطالبة بفرض عقوبات إضافية على روسيا، لكن الرئيس دونالد ترمب مخطأ برفض تنفيذ العقوبات التي صادق عليها الكونغرس بالفعل.

ويتعين على الحكومة الأمريكية أيضا التعبير عن رأيها وانتقاد نظام روسي يعتقل خصومه ويقتل الصحفيين. وإذا كان ترمب -لأي سبب من الأسباب- لا يزال يدلل روسيا" فيجب على الكونغرس، ووسائل الإعلام، والمؤسسات، والأكاديميين، الكشف عن الفساد الذي يميز حكم بوتين.

وقد يؤدي تعميم مثل هذه المعلومات إلى زيادة المعارضة الداخلية لبوتين، وإقناعه بالتوقف عن مزيد من التدخل في السياسة الأمريكية والأوروبية" ومع مرور الوقت، يمكن دعم قوى أكثر مسؤولية داخل روسيا. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يكون الهدف هو إنهاء ما تبقى من العلاقات الأمريكية/الروسية، التي هي بالفعل في حالة أسوأ مما كانت عليه في الحرب الباردة الأولى. وينبغي السعي إلى التعاون الدبلوماسي كلما أمكن ذلك، وذلك لصالح أمريكا.

ربما تكون روسيا مستعدة لوقف التدخل في شرقي أوكرانيا مقابل تخفيف العقوبات، إذا أمكن التأكد من أن الأوكرانيين الروس لن يواجهوا أعمالا انتقامية. وبالمثل، فإن الكرملين ليست له مصلحة في التصعيد العسكري بسوريا، الذي من شأنه أن يزيد التكلفة المتواضعة نسبيا لتدخله هناك.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى نيل دعم روسيا لتشديد العقوبات ضد كوريا الشمالية. وسيكون الحفاظ على ترتيبات تحديد الأسلحة وتجنب سباق تسلح نووي جديد أمرا في مصلحة كلا البلدين.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لعقد اجتماعات دبلوماسية منتظمة مع روسيا، وتبادل ثقافي وأكاديمي، ولقيام بزيارات من جانب وفود الكونغرس، ليس كامتياز وإنما كوسيلة لإثبات أن العديد من الأمريكيين يميلون إلى إقامة علاقة ودية مع روسيا، إذا تصرفنا بمزيد من ضبط النفس.

الولايات المتحدة وحلفاؤها لهم مصلحة في أن تلتزم روسيا بالانضباط في فترة حكم بوتين، وفي روسيا نفسها التي ستتميز بشيء مختلف عن مذهب بوتين بعد رحيله.

\*رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي

## نظام دولي متعدد الأقطاب

\*حازم عياد

صحيفة (السبيل) الاردنية: ٢٠١٨/٣/٥

تملك الصين ناتجاً قومياً يفوق ١١ ترليون دولار تسبقها الفيدرالية الامريكية بناتج قومي يقدر بـ ١٨ ترليون دولار" ما يجعل من الصين قطبا اقتصاديا منافسا لأمريكا. في المقابل فإن روسيا تملك اكبر ترسانة نووية في العالم الى جانب امريكا وتملك اكبر ترسانة تقليدية من الاسلحة" ما يجعل منها العملاق النووي والعسكري الموازي للفيدرالية الامريكية.

أمريكا اليوم تواجه عملاقين، احدهما اقتصادي والثاني نووي يسعيان بإلحاح الى تغيير قواعد اللعبة الدولية، واستعادة التوازن في الساحة الدولية، يظهر ذلك بوضوح في قراءات المحللين الاستراتيجيين الروس الذين يعتبرون الصين منافسا اقتصاديا لأمريكا في حين تظهر روسيا كحارس شخصي يقدم لها الحماية من الفيدرالية الامريكية" قراءة جاءت مباشرة بعد خطاب بوتين الاخير امام المجلس الفيدرالي الروسي بالقول ان روسيا لن تسمح بمهاجمة شركائها في العالم من قبل امريكا.

اللعبة الدولية اصبحت اكثر وضوحا خصوصا بعد التصريحات المتتالية لمسؤولين وقادة عسكريين امريكان اشاروا فيها الى ان الحرب القادمة ستكون مع الصين" متباهين بقدرة امريكا على ازالة الصين عن الخارطة العالمية، مقدرين ان هذه الحرب من الممكن ان تندلع بعد عشر سنوات.

غير ان خطاب بوتين الاخير جاء ليضع النقاط على الحروف" فلا مهاجمة ايران امر ممكن، ولا الاستفراء بالصين كذلك امر ممكن" فامريكا مشتتة تماما فالمسألة لا تتعلق بمواجهة روسيا والصين وايران وكوريا الشمالية فقط إنما القوى الاقتصادية الصاعدة في امريكا الجنوبية كالبرازيل الى جانب الهند في اسيا وجنوب افريقيا، يضاف الى ذلك القوى الاقليمية الصاعدة كإيران وتركيا والباكستان واندونيسيا، والمتراقف مع تراجع واضح في علاقاتها مع حلفائها التقليديين في اوربا وجنوب شرق اسيا" فأمريكا لم تعد قادرة على الايفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها وصارت سببا في انتاج المشاكل بدل من علاجها.

المخاض الذي تعايشه المنطقة العربية يزيد الامور تعقيدا في ظل العجز عن التنبؤ باتجاهاته المستقبلية" فالازمة الداخلية في العالم العربي وصعود القوى للقوى الاقليمية والدولية المنافسة لواشنطن يجعل من القدرة على صياغة استراتيجية واضحة، مسألة غاية في الصعوبة.

فأمريكا لم تعد قادرة على تمرير سياساتها بالسلاسة والسهولة التي اعتادتتها" اذ تواجه تحديات متصاعدة من القوى الدولية والاقليمية" اذ صار التصارع الدولي اكثر وضوحا من ذي قبل فالفجوة باتساع الفجوة السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الصين وروسيا، وتراجع ثقة الحلفاء التي اهترت على وقع الازمة الامريكية الداخلية، وبات تحديها في الامم المتحدة ومجلس الامن مسألة روتينية ونزعتها الانعزالية اكثر وضوحا" فلم تعد قادرة على حشد القوى الدولية او الاقليمية خلف سياساتها، الا اذا اعتبرنا بريطانيا الانجلوسكسونية حليفا يعتد به في ظل بروز عمالقة كألمانيا والصين والبرازيل، وقوى اقليمية كتركيا وايران لا تملك امريكا خطابا سياسيا يمكنها من التعاون معها، او صياغة استراتيجية مشتركة معها، في مقابل اتساع هامش المناورة والحركة لكل من الصين وروسيا" اذ اصبحتا اقطابا منافسة وجاذبة للقوى الاقليمية والدولية.

## هل تبدلت «قواعد اللعبة» في الشرق الأوسط؟

\*سالم الكتبي

عكاظ السعودية: ٢٠١٨/٣/٥

تمحورت معظم نقاشات الصحف ووسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط خلال الأسابيع الأخيرة على التأثيرات الاستراتيجية الناجمة عن سقوط مقاتلة «إف ١٦» الإسرائيلية بصاروخ سوري، اختلفت الروايات في الإشارة إلى نوعيته وطرازه، ولكن المؤكد أن هناك دعماً لوجستياً إيرانياً حصلت عليه الدفاعات الجوية السورية في التعامل مع الهجوم الجوي الإسرائيلي.

اعتادت إسرائيل في السنوات الأخيرة على استباحة الفضاء السوري، حيث صالت وجالت المقاتلات الإسرائيلية مرات عدة في المجال الجوي السوري، ولم تواجه سوى بحق الرد «في التوقيت والمكان المناسبين»، لهذا كان سقوط المقاتلة الإسرائيلية أمراً مفاجئاً للقادة الإسرائيليين، وأحدث هزة «نفسية» وسط المجتمع الإسرائيلي الذي يعتمد تماسكه بالدرجة الأولى على الثقة المطلقة في التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي وقدرته على الردع وامتلاكه «ذراعاً طويلاً» قادرة على توجيه ضربات قوية للأعداء الاستراتيجيين لإسرائيل.

أنكرت إيران رسمياً علاقتها بإسقاط المقاتلة الإسرائيلية، ولكن احتفاءها بالعملية «فضح» دورها، فلم يكن احتفاء تقليدياً، ولا مجرد مشاركة للنظام السوري في غبطته بما اعتبره إنجازاً يغطي على كل الكوارث التي ارتكبتها النظام بحق شعبه ودولته، حيث تصر إيران على أن «قواعد اللعبة الأمنية والاستراتيجية» قد تغيرت، وأن إسقاط المقاتلة الإسرائيلية كان مرحلة فاصلة بين مرحلتين! ترى إيران أنها «انتصرت» في لعبة الشد والجذب واستعراض العضلات الاستراتيجية، وأن هيبة إسرائيل وأن نظرية الردع قد انهارت، وأن قواعد الاشتباك قد تغيرت بفعل سقوط المقاتلة التي تمثل أيقونة سلاح الجو الإسرائيلي بما تمتلكه من قدرات عسكرية نوعية فائقة.

الحقيقة الموضوعية في تحليل المشهد تشير إلى أن هناك أشياء قد تغيرت بالفعل، ولكن القول بأن قواعد الاشتباك وتوازنات القوى قد تغيرت مسألة مبالغ بها، وأن مقدرة إيران على بناء توازن للربح عبر وجودها «الميليشياوي» في سوريا ولبنان يمثل نوعاً من الاستخفاف بالواقع، فالفجوة الهائلة في القدرات التسلحجية بين إيران ووكلائها والنظام السوري من ناحية وإسرائيل من ناحية ثانية، كبيرة، ويصعب القول بتلاشيها لمجرد إسقاط مقاتلة إسرائيلية.

ما يحدث الآن هو حرب دعائية / نفسية بامتياز لا علاقة لها بتوازنات القوى الحقيقية، وما يشجع إيران على المضي في ضجيجها ودعايتها هو تداخل الجانب الروسي في الملف السوري، فروسيا هي اللاعب الرئيسي على أرض الواقع في سوريا ولن تسمح بحدوث مواجهات عسكرية من شأنها إهدار ما حققته روسيا من إنجاز في سوريا، وبالتالي فإن إيران تتمترس وراء الموقف الروسي وتستغله في الترويج للمزاعم الخاصة بعدم مقدرة إسرائيل على النيل منها في سوريا!

ليست هناك قواعد اشتباك سورية - إسرائيلية قائمة الآن، بل لم تعد هناك قواعد اشتباك واضحة أساساً في سوريا، فهناك طائرات تابعة لقوى كبرى سقطت بفعل فاعل لم يكشف عنه رسمياً حتى الآن، وهناك صراع دولي على النفوذ والسيطرة في سوريا، التي تحولت على حلبة صراع للقوى الإقليمية والكبرى، والموقف بات معقداً لدرجة يصعب تفكيك أغازها في كثير من الأحيان.

القول بأن الذراع الطويل الإسرائيلية قد انهارت يبدو أيضاً مبالغ فيه من الناحية الاستراتيجية نظراً لطبيعة العمليات العسكرية في الساحة السورية، حيث حلقت المقاتلات الإسرائيلية على ارتفاعات منخفضة ظناً منها بعدم مقدرة الدفاعات الأرضية السورية على اصطيدائها اعتماداً على التجارب السابقة، حيث كانت تتحرك في الفضاء السوري من دون أدنى خطر، ولكن هذا الأمر لا يعني أن إسرائيل لم تتشكك. عقب إسقاط المقاتلة. في القدرات القتالية لقواتها الجوية مفخرة الجيش الإسرائيلي، بل هناك شكوك طالت أداء هذه القوات بالفعل، لسبب رئيسي يتعلق برهان إسرائيل المطلق على قدراتها العسكرية وتفوقها النوعي في البقاء بين جيرانها، فضلاً عن أن سقوط المقاتلة الإسرائيلية قد نال من سمعة سلاح الجو الإسرائيلي بالفعل، لاسيما أن إسقاط المقاتلة الإسرائيلية قد حدث بفعل أنظمة دفاع جوي قديمة.

في النظر للموضوع بشكل أعم، ينبغي الانتباه المقابل إلى نقطة بالغة الأهمية وهي أن إسرائيل قد كسرت محظور المواجهة مع إيران بشكل مباشر، حيث استهدفت للمرة الأولى تاريخياً قواعد عسكرية إيرانية في سوريا، ما يعني فتح المجال لتكرار هذه العملية لاحقاً، فضلاً عن أن العملية برمتها وفرت للقادة الإسرائيليين ذريعة مهمة يمكن استغلالها لانتزاع ضوء أخضر أمريكي لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران، بذريعة تهديدها لأمن إسرائيل.

تعيش إيران نشوة انتصار وهمية بمشاركة في إسقاط مقاتلة إسرائيلية، ولكنها لا تدري أنها قد ورطت نفسها في مأزق بالغ الصعوبة، وأن اعتمادها على الدور الروسي في كبح جماح إسرائيل لن يستمر في حال قررت موسكو رفع غطاء الحماية عن طموحات الملالي.

## ربيع عربي آخر قيد التكوين، يحفره سخط تاخم اليأس

\*نورمان ت. راولي

(ذا سيفر) : ٦/٣/٢٠١٨

**ترجمة: علاء الدين أبو زينة:** في بواكير كانون الثاني (يناير)، شهدت تونس وإيران فترات متشابهة بشكل ملحوظ من الاضطرابات والاحتجاجات التلقائية واسعة النطاق. وفي كل من الحالتين، فشلت التظاهرات في النهوض إلى مستويات ثورية، لكن الاحتجاجات استمرت لأيام، وتم احتواء أسوأ العنف فقط بعد مئات من الاعتقالات. وما تزال الاحتجاجات متواصلة على مستوى منخفض في كلا البلدين حتى هذا اليوم.

على الرغم من أن حجم الاضطرابات الأولية في إيران هو الذي استحوذ على كثير من اهتمام العالم، سوف يكون صناع السياسات والمستثمرون حكيمن إذا هم فكروا في كلا الحدثين معاً. وسوف يُظهر ذلك أن الاحتجاجات في كل من البلدين كانت مدفوعة بمواطن الشكوى نفسها التي قدحت شرارة الربيع العربي، مما يترك القليل من الشك في أن المنطقة ما تزال عرضة لمزيد من التصدعات المفاجئة. وفي الحقيقة، من المرجح أن يكون العديد من القادة في الشرق الأوسط متوترين في ردة فعلهم على حملة المتظاهرين التونسيين الشعبية التي رفعت شعار: "ماذا ننتظر؟".

### الطريق إلى الاضطرابات

سلك اندلاع الاضطرابات مساراً مألوفاً في كلا البلدين. فبعد أشهر من النقاش المفتوح حول الاقتصادات المترهلة، اندلعت الاحتجاجات في مدن عبر تونس وإيران. واشتكت حشود المتظاهرين الذين تحركوا بلا قيادة من موازنات التقشف، والفساد، وتضخم أسعار السلع الغذائية الأساسية وارتفاع معدلات البطالة. وعلى الرغم من أنه يبدو للوهلة الأولى أن هناك القليل مما هو مشترك بين الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في المنطقة والاستبدادية الشيوعية الوحيدة فيها، فإن خلفياتهما السياسية والاقتصادية تتقاسم فعلاً بعض الخصائص المشتركة.

يقود كل من البلدين زعيم مسنّ عليه أن يتساءل عما إذا كان الإصلاح سيكشف عن بنية سياسية تزداد هشاشة باطراد. وقد وصل عمر المرشد الأعلى في إيران، آية الله علي خامنئي، إلى ٧٨ عاماً، ويقال إنه في حالة صحية سيئة. وبعمر ٩١ عاماً، يكون الرئيس التونسي باجي قائد السبسي ثاني أكبر زعيم في أي بلد في العالم.

وجاء مرؤوساهما المباشران، رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد والرئيس الإيراني حسن روحاني، إلى سدة السلطة بعد أن أقنعا الناخبين بأنهما يستطيعان إصلاح الاقتصادات المبتلاة بسوء الإدارة، وتحسين آفاق التنمية للفقراء. وقد فشلا في القيام بذلك. وتبلغ معدلات البطالة بالأرقام الرسمية ١٢,٦ في المائة في إيران، و١٥,٢ في المائة في تونس، ويشعر مؤيدوهما بخيبة أمل متزايدة ويتخلصون من الأوهام باطراد.

على الرغم من أن الفقر الفعلي انخفض في كلا البلدين، يبدو أن الفقراء يزدادون فقراً على أي حال. ووفقاً لمحطة "BBC" الفارسية، فقد أصبح الفقراء في المتوسط أكثر فقراً بنسبة ١٥ في المائة من حيث الأوضاع الحقيقية على مدى العقد الماضي، الذي كان نصفه تقريباً في فترة حكم الرئيس حسن روحاني.

اندلعت الاحتجاجات التونسية، في جزء منها، بسبب خطط الحكومة لزيادة أسعار المكالمات الهاتفية، والشاي، وغاز الطبخ والقهوة. وتضم إيران وتونس أعداداً كبيرة من الشباب الذين يعانون من البطالة المنتشرة بشكل خاص بين سكان كلا البلدين من خريجي الجامعات.

هذا الجيل المتصل بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي، يصبح أكثر جرأة في التعبير عن السخط الذي يبدو أنه بلغ حداً يتاخم اليأس. وأدى توسع استخدام الهواتف النقالة في المنطقة إلى تسريع الاتصال بوساطة وسائل التواصل الاجتماعي. وفي حين كان ١٦,٢ في المائة فقط من الإيرانيين يمتلكون هواتف ذكية في العام ٢٠١١، فقد ارتفع ذلك العدد بشكل مطرد منذ ذلك الحين لتصل النسبة إلى ٤١,٣ في المائة في العام ٢٠١٦. ويمتلك أكثر من ٦٥ في المائة من التونسيين هواتف نقالة.

وأخيراً، أصبحت كل من تونس وإيران اقتصادات احتجاجات، والتي تنظر إليها شبكاتهما الاجتماعية المتصاعدة بوصفها عاجزة عن توفير أنواع الحماية التي يسعى إليها المواطنون. ونتيجة لذلك، يشهد هذان البلدان (ومن المتوقع أن يستمر في اختبار) المئات من الاحتجاجات الاقتصادية والإضرابات والتظاهرات في كل عام، والتي يقوم بها العمال الذين لم يتلقوا أجورهم والمواطنون الساخون.

### ما الذي سيحدث تالياً؟

على الرغم من أن قلة من المتشددين في إيران أطلقوا تهديدات قائمة ضد المتظاهرين وادعاءات بغیضة بوجود تدخل خارجي، فإن الأيام التي يستطيع فيها رئيس إيراني أن يشير إلى المتظاهرين على أنهم "تراب وغبار" قد ولت. وبدلاً من ذلك، تحدث القادة السياسيون الإيرانيون والمعارضون على كل من جانبي اليسار واليمين علناً عن تعاطفهم مع مطالب المتظاهرين. ومع ذلك، يبقى الأمل في تحقيق قدر أكبر من الإصلاح غير مبرر. فما يزال الوسطيون التونسيون غير منظمين، والقليلون يصدقون زعم رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد بأن ٢٠١٨ سيكون آخر عام صعب لتونس ما بعد الثورة.

وفي إيران، يبدو أن جهود الرئيس روحاني المتواضعة ضد الحرس الثوري المتخندق في بلده تفعل القليل وراء مجرد إثارة غضب منافسيه، وقد استخدم محافظو إيران المتشددون والبراغماتيون الاضطرابات الأخيرة لمهاجمة سياسات خصومهم.

في الحقيقة، من غير المرجح أن تكون أي من الحكومتين قادرة على حل مشاكلها الاقتصادية العميقة في المدى القريب. وقد أثبتت كل منهما عدم قدرتها على تقليص قطاعها العام المتضخم أو تخفيض ديونها، ومن المرجح أن تتسبب الإصلاحات القاسية بالمزيد من التسخين السياسي وربما المزيد من الاضطرابات.

في السنوات السبع التي انقضت منذ تنحي بن علي، كانت نجاحات تونس الاقتصادية قليلة بوضوح. وقد جلبت سياسات شد الحزام المالية التي انتهجها الشاهد له دعم صندوق النقد الدولي، لكنها أثارت احتجاجات قوية من قادة العمال التونسيين. ودفعه ذلك إلى التراجع عن الإصلاحات قبل عام، لكن التأخير فعل القليل لجعل الإصلاحات المقترحة أكثر قبولا، كما كشفت الأحداث الأخيرة.

شكلت الزيادات الأخيرة في أسعار النفط استنزافاً في غير أوانه للعملة الصعبة الثمينة في تونس، بينما يعتمد البلد المنتج للنفط سابقاً على مستوردات النفط، وسوف يفعل الإدراج في قوائم الاتحاد الأوروبي السوداء للملاذات الضريبية القليلة لزيادة ثقة المستثمرين التي تسعى إليها حكومة الشاهد.

وفي طهران، فشل روحاني وتكنوقراطييه في رفع مستويات المعيشة، على الرغم من أكثر من أربع سنوات من الوعود وسمود الاتفاق النووي الذي وعد الإيرانيين باقتصاد أفضل من خلال تخفيف العقوبات.

### وإذن، ما الذي يجب عمله؟

يجب أن يرى العالم هذين المثالين على الاضطراب بما هما عليه: كدليل على أن الظروف التي أنجبت الفوضى والعنف في الربيع العربي أصبحت تنتشر كالفقاعات عبر كامل أنحاء المنطقة. وتتطلب المشكلة التوأم المكونة من بطالة الشباب والفجوة المتنامية بين "الذين يملكون" و"الذين لا يملكون" انتباهاً عاجلاً.

لسوء الحظ، سوف يسمح الانهيار الوشيك لتنظيم "داعش" (بل إنه يتطلب في الحقيقة) تحويلاً للاهتمام والموارد إلى المنطقة للحيلولة دون تمكن المتشددين الهاربين من سورية والعراق من تأسيس قواعد جديدة لهم في أفريقيا. وتُعرف تونس -على الرغم من الجهود القصوى التي تبذلها الحكومة- بأنها أكبر مصدر للمقاتلين الأجانب في سورية والعراق، ويجب القلق مما سيحدث عندما يعود هؤلاء المتشددون المخضرمون إلى الوطن. وسوف تكون الموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب دائماً موضع ترحيب، لكن المنطقة في حاجة ماسة إلى حلول جديدة لمشاكلها الاقتصادية

التي لا تنتهي، أو أن أولئك الذين ملؤوا مؤخراً شوارع تونس وميادين المعارك في سورية والعراق لن يروا بديلاً عن الاحتجاج والعنف.

بذلك، سوف يشك القليلون في أن الدعم الأوروبي والأمريكي لتونس يجب أن يستمر، ولو مع تدقيق سوف يجده بعض الساسة التونسيين غير مرحب به. وبشكل خاص، يجب على واشنطن التراجع عن خفض الدعم، ولو أن المزيد من المساعدة يجب أن يُؤطر بحيث يضمن تبني تونس التدريجي للإصلاحات الهيكلية وإجراءات مكافحة الفساد التي يتطلبها اقتصادها.

لكن إيران تتطلب طريقاً مختلفاً. ففي حين يبقى الاتفاق النووي إنجازاً مهماً يجب أن لا نستخف به، فإنه لا ينبغي أن يقيد الأيدي عن الرد على سلوك إيران الذي ينزع استقرار المنطقة، ويجب أن يعرف قادة إيران أن قراراتهم تنطوي على كلفة. ولهذا السبب، يجب أن لا يُسمح لإيران بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي التي تحتاجه بشدة إلى أن تعمل قيادتها على كبح جماح قوة القدس الاستكشافية، وسوف تكون الشركات الأجنبية حكيمة إذا هي فكرت فيما إذا كانت تريد أن تغامر بالاستثمارات في بلد سيواجه ضغطاً دولياً متزايداً.

وأخيراً، يجب العثور على الحلول لمشاكل الشرق الأوسط في داخل المنطقة نفسها، ولدينا هنا سبب للأمل. فقد اجتذب نطاق الإصلاحات التي تجريها السعودية وطموحها وتطورها اهتمام الغرب. ولكن، حتى أشد منتقدي الرياض يشكون من التسرع والتكتيكات المتصلة بهذه المبادرة أكثر مما يشكون من أهدافها.

من المؤكد أن تنفيذ العديد من هذه المشاريع سيستغرق سنوات طويلة، ويبقى أن نرى ما إذا كان القادة السعوديون سيتمكنون من تنفيذ الكثير من المشاريع الصعبة والتحويلية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرس أفضل الطرق التي يستطيع بها تسريع وضمان هذا النجاح، وليس بسبب الفرص الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي يعرضها فحسب، وإنما لأن تداعيات الفشل ستكون كبيرة.

من الصعب النظر إلى عدد سكان مصر المتزايد باستمرار (يولد مليوناً مصرياً إضافياً سنوياً) من دون التساؤل عن الكيفية التي سينجو بها هذا البلد الفقير بالموارد في السنوات المقبلة. ولهذا السبب، يجب أن تحظى الجهود السعودية والإماراتية لإقامة منطقة اقتصادية جديدة في البحر الأحمر بأوثق اهتمامنا، بينما نبذل كل ما في وسعنا لدعم خطط المملكة العربية السعودية لترويج شكل أكثر تسامحاً من الإسلام.

في غياب الوفاء بالمطالب الأصلية للربيع العربي -الخبز، الكرامة، الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية- فإن اندلاع الموجة المقبلة من الاحتجاجات سيكون مسألة وقت فقط، ومن المرجح أن يكون ذلك هو الإشارات الأولى التي يسعى إليها الجهاديون العائدون لترسيخ أنفسهم في تونس والدول الضعيفة الأخرى في المنطقة. وتبين تفجيرات يوم ٩ كانون الثاني (يناير) في كنيس تونسي طبيعة ما قد يكون كامناً على الطريق.

لا تعرض إيران أي علامات على تقليص نزعتها المغامراتية، وهو ما سيؤدي فقط إلى تأجيج الاقتتال الطائفي الداخلي وتهديد وكلاء طهران للجيران. وبالمثل، وحتى يظهر دليل على أن برامج الصواريخ الإيرانية ومغامراتها الخارجية تنحسر، يجب علينا أن نتجنب أي تovan في الضغط المالي على طهران.

سوف يتطلب تحقيق النجاح تنسيقاً وثيقاً مع شركائنا الأوروبيين والخليجيين لضمان فهمنا لوجهات نظرهم واستغلال قدراتهم الفريدة من دون أن نضيع في متاهات النقاشات الدبلوماسية التي لا نهاية لها. وسوف يتيح لنا ذلك إمكانية الحيلولة دون حدوث المزيد من زعزعة الاستقرار الإقليمية بينما نضع شروطنا التي ستجعل إيران لاعباً إقليمياً أكثر مسؤولية.

\*عمل راولي ٢٤ في وكالة الاستخبارات المركزية، وأدار العديد من البرامج المتصلة بإيران والشرق الأوسط. عمل كمدير للاستخبارات الوطنية لشؤون إيران في مكتب مدير الاستخبارات الوطنية في الفترة ما بين العام ٢٠٠٨ و٢٠١٧.

## حقوق المواطن وواجبات المواطنة

\*د. حسين رمزي

صحيفة (الاهرام) : ٢٠١٨/٣/٦

حقوق المواطن هي تلك التي تأتي في إطار الهدف الأسمى وهو حقوق الإنسان التي أقرتها الدساتير وأكدها القوانين والقرارات وجميع التشريعات الحاكمة والمنظمة للعلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة وهي تلك الحقوق المتعلقة بالحريات العامة مثل حق العمل وحق السفر وحق الهجرة وحق التنقل وحق التعبير وحق التعليم وحق المعاملة المتساوية دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة. وكذا حقوق المواطن السياسية، وتعني ضمان حق الفرد في المشاركة السياسية وحقه في الترشيح والانتخاب.

وغني عن البيان أن جوهر رسالة الإنسان ومسئولياته في الحياة إنما تقوم على أساس التوازن بين الحقوق والواجبات والتكافؤ بين الحريات المكفولة والالتزامات المفروضة، فلا تستقيم حياة البشر دون هذا التعادل بين الأخذ والعطاء.

ولا يستطيع منصف أن ينكر جهود الدولة من أجل دفع حركة النشاط الاقتصادي، وتبني سياسات الإصلاح والتطوير والتغيير في شكل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والصحة، فضلاً عن التوجهات الجادة لتحديث الدولة ومسايرة عنصر تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات، وإدخال نظم البرمجة والميكنة الآلية، فضلاً عن الاهتمام الكبير بقضية الاستثمار من أجل توفير فرص عمل للشباب.

تلك هي حقوق المواطنة التي أولتها الدولة الرعاية الكاملة والتي أكدها وتابع تنفيذها الرئيس عبدالفتاح السيسي، والتي يجب أن يتوازي معها ويقابلها اهتمام المواطن بواجبات المواطنة.

ونحسب أن أبرز واجبات المواطن هي المشاركة السياسية في صنع القرار، وتلك المشاركة تعد من سمات الدولة العصرية الحديثة والتي يجب أن يستثمر أبناء الوطن هذا المناخ الذي ينعم فيه الفرد بالتوجه الديمقراطي للدولة، ذلك لأن الديمقراطية أصبحت إحدى ركائز شرعية نظام الحكم في مصر، ودائماً ما ترتبط حضارة الشعوب ورفيها ونهضتها بقدر المساحة المتاحة للحرية والديمقراطية والتعبير عن الآراء والأفكار دون قيود تفرض ونرى أن واجبات المواطنة تقتضي سلوك الإجراءات الآتية :

(١) ضرورة حرص كل مواطن على القيد في جدول الانتخابات، ولا يهمل في المشاركة في عملية الانتخابات والإدلاء بصوته.

(٢) إن صوت الناخب أمانة ورأيه الانتخابي يجب أن ينبع من وحي ضميره، فالرأي شهادة في الآخرين. يجب أن تكون شهادة حق.

(٣) إن المشاركة في العملية الانتخابية هي مباشرة الحقوق السياسية للمواطن في اتخاذ قرار الاختيار مما يتطلب أن يكون هناك مشاركة جادة وموضوعية للاختيار الصحيح من بين المرشحين لخوض العملية الانتخابية.

ولسوف يسجل تاريخ مصر الحديث حرص الدولة على دعم الممارسة الديمقراطية في أهدافها ومبادئها وليست الديمقراطية الزائفة التي قد يرددها البعض ولا يعملون بها.. إنها الممارسة الديمقراطية الحرة المتمثلة في وجود حرية للمواطنين في عملية الاختيار، وفي وجود حرية المعارضة الموضوعية البناءة، وفي حرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر من أجل بناء مستقبل أفضل لمصرنا العزيز خلال المرحلة المقبلة.

## حتى تكون مسألة الدين والعلمانية كما هي

\*إبراهيم غرايبة

صحيفة (الغد) الأردنية: ٢٠١٨/٢/٦

قضية العلمانية الجوهرية هي أن الإنسان قادر على فهم حياته وتنظيمها، وأن المؤسسات التشريعية المنتخبة وما ينبثق منها هي الأداة المرجعية والقياسية للعمل وإدارة الخلاف بين الناس، وليست معنية بمحتوى وطبيعة الخطاب الديني، في ذلك هي متعلقة تحديداً بعلاقة الدين بالدولة، ومن ثم فإن خلاف العلمانيين الأساسي مع السلطة التنفيذية وليس مع الدين أو الدعاة والجماعات الدينية. وفي اللحظة التي يتوقف نضال العلمانيين ضد الوصاية الدينية والثقافية للدولة، ولو كان هذا الدور تنويرياً، فإنهم يخونون العلمانية ويعملون ضد الحريات واستقلال المجتمعات، ويساهمون في تكريس الاحتكار والاستبداد.

والحال أن الجدل الديني العلماني يحتاج إلى تحرير ذلك أنه يمضي في اتجاهات بعيدة من أهداف الدين والعلمانية معاً، إذ يظن كثيرون جداً من دعاة العلمانية أن الحكومة (المؤسسة والطبقة) حليفهم، ويتوهمون أن معركتهم مع الدعاة الدينيين السياسيين هي التأثير على الحكومة لاستبعادهم من الفضاء العام. ويلجأ كثيرون جداً أيضاً من الدعاة الدينيين إلى السلطة لتحريضها على خصومهم. وفي ظل هذا الوهم، يظل النضال الديمقراطي والعقلاني يدور حول نفسه، ويظل مناضلو الحريات يهربون/ يتهربون من مواجهة الحقائق الأساسية: من هم وماذا يريدون؟ وأين تقف النخبة السياسية والاقتصادية بالنسبة إلى رؤيتهم أنفسهم ومجتمعاتهم؟

أسوأ ما يقع فيه دعاة الاعتدال والتنوير (من متدينين أو علمانيين أو علمانيين متدينين)، أن يراهنوا على الحكومات في رسالتهم، ليس فقط لأن الحكومات (المؤسسة والطبقة) لا مصلحة لها مع الاعتدال والتنوير، وليس فقط لأنها المسؤولة عن الحالة السائدة وأنها أنتجتها بوعي مسبق وأنفقت عليها المليارات من الضرائب والموارد العامة والتبرعات والمنح، ولكن أيضاً لأن السلطة السياسية لا يمكنها حتى لو أرادت بصدق وجدية، أن تقوم بدور تنويري. يكفي الحكومة أن تحرر المناهج التعليمية من الضعف والخواء، وأن تضعها على نحو عام في اتجاه الإبداع والتفكير الحر والنقدي والمهارات الحياتية والعلمية والإبداعية... ثم يمضي المواطنون في الاتجاهات والأفكار التي يختارونها، ولا بأس بذلك في ظل الالتزام بالقانون.

ما يجتهد فيه اليوم علمانيون ومتدينون من أجل التوفيق بين الدين والديموقراطية، ودرء التناقض والاختلاف بين الدولة المدنية والإسلام لا يفيد في شيء، بل يلحق ضرراً بالدين والعلمانية والسياسة، ويحرف النضال الاجتماعي والسياسي عن غاياته وأهدافه، بما هي الحريات والازدهار في ظل ولاية الناس على السلطة والموارد، وأن الإنسان قادر وحده على إدراك وتمييز، لا يضيف بعد ذلك التوفيق شيئاً (سواء كان صحيحاً أو متوهماً) إلى الحياة العامة والعقد الاجتماعي سوى أنه يزين الوصاية الدينية والسياسية على المواطنين ويسلبهم الولاية على شؤونهم. وأفضل ما تفعله الحكومة هو الحياد تجاه الدين والثقافة، وأن يتحول الجدل الديني والثقافي إلى حالة مجتمعية وخلاف وجدل اجتماعي، وأن تكون الحكومة ضامناً لسلمية هذا الجدل والتزامه بالقانون، وأن تساعد المجتمعات على تنظيم نفسها واستقلالها. وهذا ما يجب أن تناضل لأجله تيارات العقلانية الاجتماعية والأخلاقية، أن تظل متمسكة بخيار العمل لأجل اتجاهات وقواعد اجتماعية لهذه التيارات، والأهم دائماً أن توجه نضالها وتأثيرها باتجاه السلطة السياسية والمؤسسات الرسمية لتلتزم الحياد في دورها الديني وفي موقفها المؤسسي والقانوني والإنفاق العام، بمعنى وقف الدور الرسمي في إدارة وتولي الشأن الثقافي والديني والتعليم الديني، ورد التشريعات والقوانين المنظمة لحياة الناس وعلاقاتهم إلى الدستور والمواطنة بما هي قائمة على العدل وولاية الشعب على السلطة. فليس ثمة فرق في الهيمنة والوصاية الدينية والثقافية التي تمارسها السلطة التنفيذية، سواء كانت هذه الوصاية لأجل التنوير والاعتدال، أو لأجل التعصب والجمود.

\*كاتب أردني



## الحدثة والديمقراطية

\*د. طيب تيزيني

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية : ٢٠١٨/٣/٦

كانت مقالتي المنشورة هنا مؤخراً قد أتت على مسألة الحدثة والتحديث كطريق لخروج المجتمعات العربية التي تعاني مشكلات أساسية على طريق التقدم، ولاحظت أن بعض قراء المقالة شددوا على أن معاناة مجتمعاتنا إنما تخص جنس النساء، وأفصح بعضهم عن أن التكوين العضوي والنفسي يكرس تلك المعاناة.

أما وجه الاعتراض فركز على العلاقة بين الحدثة والنساء، بدعوى أن هذه «الحدثة» تبقى مفتوحة بحيث تقود إلى المبالغة في التحديث المفرط، خصوصاً أن طريق الحدثة مفتوح على ما لا يحصى من المثيرات! ويركز هذا الاعتراض على أن خطورة «طريق الحدثة» تأتي من أن «الغرب الأوروبي» هو مصدر هذه الأخيرة وليس «الشرق الإسلامي»، نظراً لأن هذا الأخير مازال يتحرك ضمن أطر عامة يقبل بها معظم أهله.

وبالمقابل، نلاحظ أن الحقول المجتمعية المتصلة بالسياسة العامة مازالت تتحرك بقدرات متباطئة، رغم اشتغالها على آفاق مفتوحة أمام المواطنين في العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية، لكن دون الدخول في المجتمع بعمق وفاعلية. ويبدو أن طاقة هذا التحرك تنجز خطوات إيجابية ملحوظة، دون أن ترتقي إلى مستوى الحدث الاجتماعي ومقتضياته في عالم عربي يُراد إخضاعه لمصلحة الآخرين الإقليميين.

لقد دلل العالم العربي على عجزه عن الوقوف في وجه خصومه الداخليين والخارجيين، ومرت فترة زمنية مأساوية فشل خلالها الخصوم في تحقيق خططهم رغم بساطة أحول العرب وفقدهم، وهذه المرة دون استثناء بلدان المغرب العربي، سقط حساب الحدثة والديمقراطية معاً في الحياة العامة: لا الحدثة ولا الديمقراطية استطاعت أن تنجز شيئاً، وهذا ما انعكس في تصريحات المتصارعين على سوريا وفي قلبها. فقد وصل الأمر بالرئيس الروسي إلى أن يفخر بما حققته أسلحته هناك، والتي دلت على فاعليتها التدميرية الفائقة، كما الأمر بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها. وفي هذا السياق قيل إن الحدثة ظهرت خصوصاً في انتصارات الأسلحة الروسية الحديثة، وفي «الديمقراطية» التي نشرت الطائفية كالوباء الأصفر على أيدي القوى الأجنبية، فيما ظلت الشعوب العربية تراقب ممارسات الآخرين في سوريا وغيرها من بلاد العرب.

وفي قلب ذلك كله كانت «الداعشية» تحكم قبضتها على مناطق من العالم العربي، حتى أصبح هذا العالم تحت قبضتين اثنتين تتسابقان على إفقاره وإذلاله وإهانته.

لقد تحدثنا عن الحدثة في العالم العربي وفي سياق «الديمقراطية»، لكن ما وجدناه وأمسكنا به لم يكن أكثر من تعبيرات عن «موت سريري» قد يكون الأكثر مأساوية في تاريخ العالم.

ومع أن الحديث عن الحدثة يقتضي محايلته مع الحديث عن الديمقراطية، من حيث المنبت الفكري النظري، فإن الأمر ليس على هذا النحو دائماً، لاسيما على المستوى النظري العمومي، لكن ما يهمنا في هذا المستوى إنما هو منح الحرية للبشر في التحدث عن ذلك، بالتناغم مع الممارسة المطابقة، وفي إطار هذه الممارسة حال كونها مطابقة للخطاب النظري.

ويبدو الآن أن ذلك الخطاب ليس ممكناً، ناهيك عن المطابقة بين النظرية والواقع. والأمر على صعيد الموقف الإسلامي النهضوي لم يعد باعثاً ولا حافزاً للفعل الواقعي: لقد اضطرب الموقف، وحلت حالة من الكيدية بين مطالب الموقف النهضوي، وبين إمكانية التأسيس النظري المنهجي للعملية كلها.

لقد انطوت مرحلة تاريخية صعبة من التاريخ العربي المعاصر مع التدخل في أقطار الوطن العربي، وأصبح الأمر «ملعثماً» بين الفعل المستقبلي وبين الانحباس الذي يفرض نفسه راهناً. لقد عدنا إلى ما قبل الاستقلال الوطني، تحت قبضة قانون التدمير الذاتي.

## نتائج الانتخابات الإيطالية: الشعبوية في أوروبا ليست حالة عابرة

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٣/٦

بعد بضع ساعات فقط من موافقة أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني على تشكيل ائتلاف حكومي جديد مع المحافظين بزعامة أنجيلا ميركل وترحيب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بهذا "الخبر السار لأوروبا"، جاءت نتيجة الانتخابات في إيطاليا "غير سارة".

حققت القوى المعادية لهيئات النظام والمشككة في الاتحاد الأوروبي واليمينية المتطرفة اختراقا تاريخيا في الانتخابات التشريعية الإيطالية بفوزها بالغالبية من حيث عدد الأصوات وعدد المقاعد، ما يبديل تماما المشهد السياسي في البلد ويضعه أمام مستقبل غامض، وما يدل على أن صعود الشعبوية والتيارات اليمينية المتشددة في الاتحاد الأوروبي أزمة ضاربة في عمق المجتمعات الأوروبية، وليست حالة سياسية وأقلوية عابرة.

### نهاية حقبة

معاودون للمهاجرين ومعاودون للنخبة، بهذه الكلمات وصفت المعركة الانتخابية وفوز الرابطة وحركة خمس نجوم. فبينما استطاع سالفيني استغلال أزمة المهاجرين بمهارة وتحدث دائما عن "غزو" من قبل الأجانب فإن خمس نجوم كانت تراهن أكثر على حالة "المؤسسة الحاكمة" المكروهة من الشعب.

وبحسب النتائج الجزئية بعد فرز الأصوات، حصل التحالف المؤلف من حزب فورزا إيطاليا برئاسة سيلفيو برلوسكوني (يسار) وحزب الرابطة بزعامة ماتيو سالفيني (يمين متطرف) وحزب فرايتيلي ديتاليا (أشقاء إيطاليا) الصغير، على حوالي ٣٧ بالمئة من الأصوات.

لكن مع التدقيق في توزيع الأصوات داخل هذا التحالف، يتبين أن حزب سالفيني، النسخة الإيطالية من حزب الجبهة الوطنية الفرنسي، هو الذي يتصدر النتائج، حيث حل أولا بنسبة ١٧,٩ في المئة من الأصوات، بما سيغير من ميزان القوى في التحالف وبما قد يرغم رئيس الحكومة السابق، الذي كان رهان بروكسل، على الانضواء تحت راية حليفه الشاب في حال تسنى للائتلاف تشكيل حكومة.

وعكست النتائج احتجاجا أخذ شكلا قوميا في شمال إيطاليا لصالح حزب الرابطة، وتوجها نحو الشعبوية في الجنوب من خلال التصويت لحزب خمس نجوم. ويتبنى سالفيني، الذي نجح في تحويل رابطة الشمال القديمة الانفصالية إلى تنظيم ينادي بالسيادة، خطابا معاديا للإسلام وللهجرة ولبروكسل. وكان لافتا فحوى الشعارات التي كتبت على اللافتات الانتخابية المعلقة في مقر الرابطة في ميلانو (شمال) مثل "الإيطاليون أولا" و"وقفوا الاجتياح"، ما يعكس المواضيع الكبرى التي هيمنت على حملة شهدت صعود حركات من الفاشيين الجدد وتخللها توتر وصل أحيانا إلى أعمال عنف مع ناشطين من اليسار المتطرف.

أما حركة خمس نجوم، التي أسسها الكوميدي بيبي غريلو في ٢٠٠٩، فشكلت المفاجأة، على غرار ما فعلته في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠١٣ حين فازت بـ ٢٥ في المئة من الأصوات. وقالت الجمعة لدى اختتام حملتها إنها واثقة هذه المرة في الفوز، وهو ما حدث فعلا، وضمنت الحركة لنفسها موقعا محوريا في البرلمان وهي تهدف إلى تحقيق أكثر من ذلك.

وتعد هذه النتيجة ضربة موجعة للحزب الديمقراطي الحاكم (يسار الوسط) الذي كافح لإيصال رسالته حول الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والذي حل ثالثا، أيضا وفق استطلاعات، بما يعد انقلابا جذريا في مزاج الكتلة الناخبة الإيطالية مقارنة بالانتخابات السابقة. واستقال رئيس وزراء إيطاليا السابق ماتيو رينزي، الاثنين، من رئاسة الحزب الديمقراطي وذلك على خلفية الهزيمة الكبيرة للحزب في الانتخابات.

ويجمع المحللون السياسيون في إيطاليا على أن ثلثي عدد الناخبين شاركوا بالاقتراع ليس من أجل تداول تقليدي على السلطة، بل من أجل إحداث انقلاب جذري يطيح بالطبقة التي تناوبت على السلطة خلال السنوات الأخيرة.

ويعتبر برلمانيون أوروبيون أن الأعمدة الرئيسية للنظام السياسي داخل الاتحاد الأوروبي اهتزت بقوة جراء موجات الهجرة التي شهدتها بلدان أوروبا خلال السنين الماضية، وأن تلك الأزمة ما زالت تهدد وحدة الاتحاد الأوروبي واستمراره منذ تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد في يونيو ٢٠١٦.

وترى أوساط اليمين المتطرف في أوروبا أن الانتخابات الإيطالية أعادت تخصيص مشروعية جديدة لخطابها المعادي للهجرة والعولمة والاتحاد الأوروبي، وأن نتائج تلك الانتخابات ستنتشل كافة التيارات الشعبوية الأوروبية من إحباطها.

وقالت مارين لوبان في تغريدة بعد انتهاء الاقتراع "ليلة سيئة للاتحاد الأوروبي" وهنأت سالفيني على "تقدمه المدهش" ووصفت فوزه بـ"مرحلة جديدة من يقظة الشعوب". كما هنأ نايجل فاراج الزعيم السابق لحزب يوكيب البريطاني المؤيد لبريكست "زملاءه" من حركة خمس نجوم على تويت.

وأشاد سياسي بحزب البديل لأجل ألمانيا بنجاح اليمينيين وحزب حركة خمس نجوم، وقال بيتر بيشترون، خبير السياسة الخارجية بحزب البديل، "مثلما ظهر في دول أوروبية أخرى، نعيش الآن هزيمة الديمقراطية الاشتراكية في إيطاليا أيضا".

وأرجع بيشترون التقدم القوي نسبيا لحزب حركة خمس نجوم وأحزاب تحالف اليمين-الوسط، إلى سياسة إنقاذ اليورو وارتفاع البطالة بين الشباب. وأضاف أن سبب ذلك هو أيضا أزمة الهجرة التي تعد المستشار الألمانية أنجيلا ميركل مشاركة في المسؤولية عنها "لأنها وفرت محفزات لها". وقال "الانتخابات الإيطالية أظهرت أن حكومة ميركل بسياساتها المقبلة على هذا النحو في أوروبا سيتكون منعزلة"، مشددا على ضرورة إصلاح الاتحاد الأوروبي وإيقاف عملية التوسع. في المقابل، عقب وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن على نتيجة الانتخابات العامة الإيطالية مشيرا إلى أنها ترجع إلى إخفاق الاتحاد الأوروبي في إصلاح نظام الهجرة، مما أدى إلى تحمل روما العبء الأكبر من المهاجرين.

وحمل أسيلبورن سياسات رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان وزعيم حزب القانون والعدالة الحاكم في بولندا ياروسلاف كاتشينسكي، اللذين رفضا مبدأ توزيع حصص اللاجئين، مسؤولية صعود الأحزاب اليمينية والمناهضة للاتحاد الأوروبي في إيطاليا. وأضاف "ربما يريدان أيضا أن يحكم الشعبويون أوروبا".

### صعود الفاشية

من الممكن أن تفضي هذه النتائج الغريبة للانتخابات في إيطاليا إلى كل شيء ولا شيء حيث لم يحصل أي حزب على أغلبية تمكنه من الحكم "فنحن نبحر في عرض البحر، نحن مثل كريستوف كولومبوس ولا نعرف ما الذي يوجد على الجانب الآخر" حسبما قال لويجي دي مايو، أستاذ العلوم السياسية بجامعة لويس في روما. ووصفت صحيفة لا ريبوبليكا الإيطالية العملية الانتخابية بالقول "البلد لم يقل لا للسياسة الإيطالية القديمة المعروفة بصداقتها للاتحاد الأوروبي، بل قال لا لبرلوسكوني صاحب الواحد والثمانين عاما الذي ظن أنه لا يزول، ولا لرينزي الذي توهم أن البلد يحتاجه هو بعينه".

ومع ترجيح عدم تحقيق غالبية سواء للائتلاف اليميني أو لحركة خمس نجوم، فإن القادة السياسيين سيضطرون إلى تغيير حساباتهم وخوض مساومات ومفاوضات يتوقع أن تكون طويلة. وإذا لم يتمكن أي تحالف من نيل الغالبية فإن أحد السيناريوهات المطروحة سيكون تحالفا كبيرا يضم الحزب الديمقراطي وحزب فورزا إيطاليا.

ولا يمكن لبرلوسكوني، الذي تولى رئاسة الوزراء في إيطاليا ثلاث مرات، أن يعود إلى هذا المنصب بسبب إدانته سابقا بقضية فساد، إلا أنه رشح رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تاجاني لهذا المنصب. لكن سالفيني قال إنه هو من يجب أن يحظى بالترشيح لأن حزبه حل أولا.

وكتبت صحيفة ديلي تلغراف مشيرة إلى أن "أي حكومة إيطالية ستتشكل على ضوء نتيجة الانتخابات ستكون ضعيفة جدا بحيث لن تستطيع أن تقوم بالإصلاحات التي طال انتظارها في الاقتصاد"، فيما قالت واشنطن بوست إن "نتائج الانتخابات الإيطالية تكشف عن قوة الشعبويين".

ويعود للرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا أن يبيلور قراءة لهذه النتائج خلال الأسابيع المقبلة ويمنح "تفويضا استقصائيا" لمن يعتبره قادرا على تحقيق غالبية في البرلمان، غير أن هذه المشاورات السياسية الرسمية لن تبدأ قبل نهاية الشهر على أقرب تقدير، بعد انتخاب رئيسي مجلسي البرلمان، ما سيشكل بداية مرحلة جديدة من انعدام الاستقرار السياسي في إيطاليا قد تفضي إلى انتخابات جديدة.

وفيما يعكف الإيطاليون على تأمل ما قد يطرأ على قيادة البلاد، لا سيما الدخول في بازار تأليف حكومة قابلة للعيش، يعبر المراقبون الأوروبيون عن قلق من تنامي قوة القوى "المعادية للسامية" في إيطاليا وتداعيات ذلك على كامل دول الاتحاد. وبلغت هؤلاء إلى أن الحاضر الأوروبي لا يمكن أن يكون متساهلا مع عودة الأفكار النازية والفاشية التي سببت كارثة للعالم في النصف الأول من القرن العشرين. ويضيفون أن أوروبا تدفع ثمن شللها وتقدم آلياتها أمام استحقاقات كبرى تجري في الشرق الأوسط بما يحمل الهجرة والإرهاب إلى قلب أوروبا، كما تلك الاقتصادية التي تحول العمال والموظفين في بلدان القارة من مواطنين مستقرين إلى أفراد ينتجون من خلال قلقهم ميولا نحو الانزواء والانعزال واللجوء إلى قيم قومية عنصرية أنانية تتناقض مع مفهوم الدولة-الأمة كما مفهوم أوروبا الجامعة.

## قد يضع حداً لـ ٧٠ عاماً من التوتر بين واشنطن وبيونغ يانغ

### ماذا بعد موافقة ترامب على عقد لقاء مع جونج أون ؟

اعداد: الانصات المركزي: ٢٠١٨/٣/١٠

وافق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في إعلان مفاجئ، على عقد قمة تاريخية للمرة الأولى مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون بعد حرب كلامية طويلة بينهما، ما يشكل تطوراً كبيراً في خلاف حالي بين البلدين حول الملف النووي. ويأتي هذا التغيير الذي لم يمكن مطروحاً قبل أسابيع فقط، بعد سنتين على توتر حاد بين واشنطن وبيونغ يانغ بشأن البرنامجين النووي والبالستي لكوريا الشمالية.

وفي خطاب مقتضب أمام البيت الأبيض، أعلن شونغ أوي جونج مستشار الأمن القومي للرئيس الكوري الجنوبي، أن ترامب قبل الدعوة إلى هذه القمة التاريخية. إلا أن التوتر بين البلدين يمتد إلى ٧٠ عاماً، أي منذ انتهاء الحرب الكورية بهدنة، وليس باتفاق سلام عام ١٩٥٣.

وكان الرئيس الأمريكي قد قال مساء الخميس إن "تقدماً كبيراً" يتحقق مع كوريا الشمالية، وذلك في أعقاب الإعلان عن أنه سيجتمع مع الزعيم كيم بحلول أيار/مايو المقبل. وكتب ترامب في تغريدة على تويتر: "تحدث كيم جونج أون عن نزع السلاح النووي مع ممثلي كوريا الجنوبية، وليس مجرد تجميد". وأضاف "ولن يجري أيضاً أي اختبار صاروخي من جانب كوريا الشمالية خلال هذه الفترة الزمنية". لكن ترامب أكد أن العقوبات ستبقى حتى يتم "التوصل إلى اتفاق".

#### البيت الأبيض يضيف شروطاً لاجتماع ترامب مع كيم

وأعلن البيت الأبيض أن الاجتماع المرتقب للرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع كيم جونج أون لن يحدث ما لم يتخذ الزعيم الكوري الشمالي "إجراءات ملموسة". وجاء قبول ترامب يوم الخميس الماضي لدعوة كيم للاجتماع، على ما يبدو دون أي شروط مسبقة. بمثابة صدمة للكثيرين في المجتمع الدولي، حيث لم يجتمع أي رئيس أمريكي من قبل مع زعيم الدولة المنعزلة.

وقالت سارة ساندرز، السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض الجمعة "لن نعقد هذا اللقاء حتى نرى إجراءات ملموسة تتناسب مع كلمات وخطاب كوريا الشمالية". وأشارت ساندرز إلى أن الولايات المتحدة لم تقدم "أي تنازلات"، في حين قدمت كوريا الشمالية "وعوداً كبيرة" بنزع السلاح النووي ووقف التجارب النووية والصاروخية وقبول إجراء مناورات عسكرية منتظمة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وتابعت ساندرز أن ترامب "متفائل" بإمكانية إحراز مزيد من التقدم.

ويمكن أن يمثل الاجتماع بين الولايات المتحدة والقادة الكوريين الشماليين انفراجاً مذهلاً في الجهود التي استمرت لعقود طويلة لاستعادة السلام في شبه الجزيرة الكورية. وكان وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون قد قال في وقت سابق من يوم الجمعة، إن قبول الرئيس ترامب دعوة الزعيم الكوري الشمالي لم يكن مفاجأة بالنسبة له. وأضاف تيلرسون للصحفيين خلال زيارته لجيبوتي "الرئيس ترامب قال منذ بعض الوقت إنه منفتح على مسألة المحادثات وأنه سيجتمع طواعية مع كيم جونج أون عندما تكون الظروف والوقت مناسبين". وذكر تيلرسون "لقد دار هذا الأمر بذهنه منذ بعض الوقت، لذلك لم يكن مفاجأة بأي حال من الأحوال".

#### أين سيلتقي ترامب كيم جونج أون؟

بعدما أعلن البيت الأبيض قبول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لقاء زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون، بدأ المحللون بطرح كثير من الأسئلة المتعلقة بالقمة التي ستعقد بمايو (أيار) المقبل.

ومن أبرز هذه الأسئلة، ذلك المتعلق بالمكان الذي سيعقد فيه اللقاء التاريخي، الذي سيكون الأول على الإطلاق بين البلدين، مما قد يؤذن بانفراجة كبيرة محتملة في الأزمة النووية مع بيونغ يانغ. فهل سيسافر ترمب إلى كوريا الشمالية، أم أن كيم جون أون سيزور واشنطن؟

حاول الباحث الأمريكي في الدراسات الدولية والأمنية جيم والش الإجابة عن السؤال في حديث لصحيفة «غارديان»، حيث أشار إلى أنه لا توجد خطة معينة بعد، و«الاحتمالات كثيرة».

وأفاد والش بأنه من الممكن عقد اللقاء في كوريا الجنوبية، نظراً للوساطة التي عملت سيول جاهدة عليها في محاولة لإصلاح العلاقات الأمريكية - الكورية الشمالية.

وأشار والش إلى احتمالات أخرى، بينها الصين أو مقر الأمم المتحدة أي نيويورك أو جنيف، أو حتى المنطقة الكورية المنزوعة السلاح، التي تقسم بين الشمال والجنوب.

وتابع والش: «إذا أردنا وضع كل الاحتمالات على الطاولة، فعلينا أيضاً التفكير في قصر ترمب بفلوريدا حيث استقبل الرئيس الأمريكي قادة عالميين، من بينهم الرئيس الصيني شي جين بينغ».

بدوره، علق كريستوفر هيل، وهو سفير أمريكي سابق لدى كوريا الشمالية، لشبكة «إم إس إن بي سي» الأمريكية قائلاً: «نصيحتي أن الرئيس الأمريكي لا يجب أن يسافر إلى بيونغ يانغ، ولا ينبغي أن يدعو كيم جونغ أون إلى واشنطن. والحل هو إيجاد منطقة وسطية يقف عليها البلدان لعقد القمة المنتظرة».

### ترحيب وتفاؤل

ورحبت الصين بالإشارات الإيجابية من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، بعدما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إنه مستعد للقاء الزعيم كيم جونغ أون. جاءت تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قنغ شوانغ في إفادة صحافية دورية. ودعت الصين واشنطن وبيونغ يانغ إلى التحلي بـ«الشجاعة السياسية» بعد الإعلان عن قمة بين ترمب والزعيم الكوري الشمالي في مايو (أيار) المقبل، وذلك للتباحث في البرنامج النووي للشمال.

وقال شوانغ للصحافيين: «نأمل أن يتحلى الطرفان بالشجاعة السياسية لاتخاذ القرارات الصائبة».

ومن جهته، قال المتحدث باسم رئيس كوريا الجنوبية مون جيه - إن (الجمعة) إن الرئيس مون يعتقد أن الاجتماع المرتقب بين ترمب وكيم جونغ أون قد يؤدي لتخلي كوريا الشمالية عن برنامجها للأسلحة النووية.

وأضاف المتحدث في إفادة صحافية أن كيم جونغ أون أبلغ رئيس مكتب الأمن القومي الكوري الجنوبي تشونغ يوي - يونغ، أن الاجتماع مع ترمب سيسفر عن نتائج مهمة.

واجتمع تشونغ مع كيم جونغ أون في بيونغ يانغ هذا الأسبوع.

وقال المتحدث إن ترمب وافق سريعاً على الاجتماع مع زعيم كوريا الشمالية، بعدما سلمه تشونغ دعوة شخصية في واشنطن. وتوالت ردود أفعال الإعلان بشأن اللقاء المرتقب، وصرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بأن إعلان اللقاء هو «خطوة في الاتجاه الصحيح».

وصرح لافروف في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي بأديس أبابا: «إنها خطوة في الاتجاه الصحيح. نأمل حصول هذا اللقاء».

ومن جهته، قال الأسترالي تيلمان روف، الرئيس المؤسس لحملة دولية فازت بجائزة «نوبل» للسلام، إن الاجتماع المحتمل بين الرئيس الأمريكي والزعيم الكوري الشمالي، ستركز على المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة النووية.

وأضاف روف، الرئيس المؤسس للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، التي تم منحها جائزة «نوبل» للسلام العام الماضي، أن الإعلان «نبأ محل ترحاب بشكل كبير».

وتابع روف: «أي شيء يشمل حوارا ووقفا للأنشطة الاستفزازية، وينطوي على احتمال التراجع عن تهديدات عدائية وصريحة للغاية كنا نسمعها في الأشهر الأخيرة، هو أمر محل ترحاب بشكل هائل».

وقال روف في رابطة «المراسلين الأجانب» في سيدني: «بالطبع، لدى كوريا الشمالية تاريخ من السلوك الدبلوماسي المعقد، ومن الصعب التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه النتيجة» لكن حقيقة أن المحادثة ربما تحدث على أعلى مستوى، هو نبأ محل ترحاب».

وكانت الحملة التي تم تشكيلها في ملبورن في عام ٢٠٠٦، قد اضطرت بدور محوري في معاهدة الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية العام الماضي، التي صوتت لصالحها ١٢٢ دولة. وبسبب تلك الجهود، حصلت الحملة على جائزة «نوبل» للسلام في عام ٢٠١٧.

ولم تدعم أي من الدول التسع المسلحة نوويا - ومن بينها الولايات المتحدة وكوريا الشمالية - الحظر. لكن تقول الحملة إن المعاهدة أساسية في الجهود العالمية المستمرة لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، وتتبع التوجه الذي أثبتت فعاليته في حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية والألغام الأرضية والذخائر العنقودية. وقال روف إن كوريا الشمالية صوتت في بادئ الأمر لصالح إجراء مفاوضات بشأن المعاهدة في المرحلة التمهيديّة.

### ... ٧٠ عاماً من التوتر

واتسمت العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة اللتين اتفقتا أمس (الخميس) على عقد لقاء بين كيم جونج أون ودونالد ترمب، بتوتر شديد تخلله بعض الانفراج لفترات قصيرة، منذ انتهاء الحرب الكورية. عام ١٩٤٥ انتهى الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية، بهزيمة طوكيو في نهاية الحرب العالمية الثانية. قسمت كوريا على طول خط العرض ٣٨، إلى شمال يدعمه السوفييات في عهد كيم إيل - سونغ، وجنوب بحماية الولايات المتحدة.

في يونيو (حزيران) ١٩٥٠، اجتاحت كوريا الشمالية الجنوب بدعم من الصين والاتحاد السوفيياتي " لكن تحالفا بقيادة الولايات المتحدة استعاد سيول. وقعت في يوليو (تموز) ١٩٥٣ هدنة لم تتحول إلى اتفاق سلام، وفرضت واشنطن عقوبات على كوريا الشمالية.

في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٨، أسرت كوريا الشمالية «يو إس إس بويبلو» مؤكدة أنها «سفينة تجسس» أمريكية. بعد احتجاج دام أحد عشر شهرا، أفرج عن أفراد الطاقم الأمريكيين البالغ عددهم ٨٣ شخصا. أكدت بيونغ يانغ أن السفينة انتهكت مياهها الإقليمية" لكن الولايات المتحدة نفت ذلك.

في يونيو ١٩٩٤، قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر برحلة غير مسبوقّة إلى كوريا الشمالية. في أكتوبر (تشرين الأول)، وبعد ثلاثة أشهر من وفاة كيم إيل - سونغ الذي تولى ابنه كيم جونج - إيل السلطة بعده، وقعت بيونغ يانغ وواشنطن اتفاقا ثنائيا. وتعدت كوريا الشمالية تجميد وتفكيك برنامجها النووي العسكري مقابل بناء مفاعلات مدنية.

عام ١٩٩٩، وبعد عام على إطلاق أول صاروخ باليستي بعيد المدى، أصدر كيم جونج - إيل، قرارات بتجميد التجارب الصاروخية، وقامت واشنطن بتخفيف العقوبات.

في أكتوبر ٢٠٠٠، التقت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت الرئيس كيم جونج - إيل في بيونغ يانغ. في يناير ٢٠٠٢، قال الرئيس الأمريكي جورج بوش إن إيران والعراق وكوريا الشمالية، تشكل «محورا للشّر». اتهمت واشنطن بيونغ يانغ بامتلاك برنامج لإنتاج اليورانيوم العالي التخصيب في انتهاك لاتفاق ١٩٩٤.

في أغسطس (آب) ٢٠٠٤، أعلنت كوريا الشمالية أنه «من المستحيل» المشاركة في مفاوضات جديدة حول برنامجها النووي مع الولايات المتحدة، ووصفت بوش بأنه «طاغية أسوأ» من هتلر و«غبي سياسي».

في عام ٢٠٠٦ أجرت بيونغ يانغ تجربتها النووية الأولى.

في أكتوبر ٢٠٠٨، شطبت الولايات المتحدة كوريا الشمالية من لائحة الدول المتهمه بدعم الإرهاب، مقابل «مراقبة كل المنشآت النووية» للنظام الشيوعي.

أدرجت بيونغ يانغ على هذه اللائحة عام ١٩٨٨ بسبب اتهامها بالتورط في إسقاط طائرة ركاب كورية جنوبية في ١٩٨٧، ما أدى إلى سقوط ١١٥ قتيلًا.

١٩٩٤: في يونيو، قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر برحلة غير مسبوقه إلى كوريا الشمالية. وفي أكتوبر (تشرين الأول) من العام نفسه وبعد ٣ أشهر من وفاة كيم إيل - سونغ الذي تولى ابنه كيم جونج - إيل السلطة بعده، وقعت بيونغ يانغ وواشنطن اتفاقاً ثنائياً. وتعدت كوريا الشمالية بتجميد وتفكيك برنامجها النووي العسكري مقابل بناء مفاعلات مدنية.

١٩٩٩: بعد عام على إطلاق أول صاروخ باليستي بعيد المدى، أصدر كيم جونج - إيل قرارات بتجميد التجارب الصاروخية، وقامت واشنطن بتخفيف العقوبات.

٢٠٠٠: في أكتوبر، التقت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت الرئيس كيم جونج - إيل في بيونغ يانغ.

٢٠٠٢: في يناير، قال الرئيس الأمريكي جورج بوش، إن إيران والعراق وكوريا الشمالية تشكل «مخبراً للشر». واتهمت واشنطن بيونغ يانغ بامتلاك برنامج لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في انتهاك لاتفاق ١٩٩٤.

٢٠٠٤: في أغسطس (آب)، أعلنت كوريا الشمالية أنه «من المستحيل» المشاركة في مفاوضات جديدة حول برنامجها النووي مع الولايات المتحدة، ووصفت بوش بأنه «طاغية أسوأ» من هتلر، و«غبي سياسياً».

٢٠٠٦: أجرت بيونغ يانغ تجربتها النووية الأولى.

٢٠٠٨: في أكتوبر، شطبت الولايات المتحدة كوريا الشمالية من لائحة الدول المتهمه بدعم الإرهاب مقابل «مراقبة كل المنشآت النووية» للنظام الشيوعي.

٢٠١٦: في يناير، أوقف طالب أمريكي يدعى أوتو وارمبييه وحكم عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٥ عاماً بتهم سرقة إعلان دعائي. وقد توفي في يونيو ٢٠١٧ بعد أسبوع على إعادته إلى بلده وهو في حالة غيبوبة. وسجن عدد من الأمريكيين لسنوات قبل أن يتم الإفراج عنهم. وما زال ٣ أمريكيين معتقلين.

٢٠١٧: في ٢ يناير، أكد الرئيس دونالد ترمب أن كوريا الشمالية لن تكون أبداً قادرة على تطوير «سلاح ذري قادر على بلوغ الأراضي الأمريكية».

٢٠١٧: في يوليو، أطلقت كوريا الشمالية صاروخين عابرين للقارات، وأكد كيم جونج أون أن «كل الأراضي الأمريكية باتت في مرمانا».

٢٠١٧: في ٨ أغسطس، توعد ترمب الشمال «بالنار والغضب».

٢٠١٧: في ٢٨ أغسطس، أطلقت بيونغ يانغ صاروخاً باليستياً عبر أجواء اليابان. وأكد ترمب أن «التفاوض» مع كوريا الشمالية «ليس الحل».

٢٠١٧: في ٣ سبتمبر (أيلول)، أجرى الكوريون الشماليون تجربة نووية سادسة، مؤكدين أنهم اختبروا قنبلة هيدروجينية، بعدما هدد الرئيس ترمب أمام الأمم المتحدة كوريا الشمالية «بتدميرها بالكامل»، ووصف زعيمها بأنه «رجل صاروخ» يقوم «بمهمة انتحارية».

- ٢٠١٧: في ٢٣ سبتمبر، أرسلت واشنطن قاذفات أمريكية قرب السواحل الكورية الشمالية، في رد على إمكانية إجراء تجربة نووية في المحيط الهادي تحدثت عنها بيونغ يانغ. ورداً على ذلك، هددت كوريا الشمالية على الفور بإسقاط الطائرات في المستقبل، واتهمت دونالد ترمب بإعلان الحرب عليها.

- ٢٠١٧: في ٢٦ من الشهر نفسه، فرضت واشنطن عقوبات على ٨ مصارف كورية شمالية و٢٦ فرداً متهمين بتأمين تمويل لتطوير البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

- ٢٠١٨: في فبراير (شباط)، شهدت دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ بكوريا الجنوبية تقارباً مفاجئاً بين الكوريتين، والتقى مبعوثا البلدين في بيونغ يانغ. وقال شونغ أوي جونج مستشار الأمن القومي للرئيس الكوري الجنوبي، كما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية في هذه القائمة حول العلاقة المتوترة بين البلدين، إن كيم جونج أون يتحدث عن إمكانية إجراء «حوار صريح» مع الولايات المتحدة لمناقشة نزع السلاح النووي، ويؤكد أنه مستعد لتعليق كل تجربة نووية أو صاروخية خلال المفاوضات.

- ٢٠١٨: في ٨ مارس (آذار) وخلال زيارة إلى البيت الأبيض، أعلن شونغ أن كيم جونج أون دعا الرئيس ترمب إلى عقد لقاء بحلول مايو (أيار). وأكدت الرئاسة الأمريكية أن ترمب قبل الدعوة، لكنه أكد أن نظام العقوبات القصوى سيبقى قائماً.

## ٦ زيارات أمريكية بارزة لبيونغيانغ

قد يصبح دونالد ترامب أول رئيس أمريكي يمارس مهماته، يزور كوريا الشمالية، إذا صمدت خطة عقد قمة مع زعيم الدولة الستالينية كيم جونج أون. لكن شخصيات سياسية أمريكية بارزة أخرى زارت بيونغيانغ، غالباً لمحاولة كبح برنامجها النووي.

كان جيمي كارتر أول رئيس أمريكي سابق يزور كوريا الشمالية، في تموز (يونيو) ١٩٩٤. وتضمنت زيارته غير الرسمية، التي استمرت ٤ أيام، اجتماعاً مع الزعيم السابق كيم إيل سونغ، جد كيم جونج أون. وأدى تدخله إلى نزع فتيل نزاع محتمل، وساهم في إبرام اتفاق دام نحو عقد، لمساعدة بيونغيانغ في مقابل نزع سلاحها النووي.

وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت هي أبرز مسؤول أمريكي يزور كوريا الشمالية أثناء مهامها، إذ التقت في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠ الزعيم كيم جونج إيل، والد كيم الثالث. وناقش الجانبان ملفات، بينها البرنامج الصاروخي والإرهاب وحقوق الإنسان. دفعت زيارة أولبرايت العلاقات بين واشنطن وبيونغيانغ في اتجاه إيجابي.

في ٤ آب (أغسطس) ٢٠٠٩، وصل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في شكل مفاجئ إلى كوريا الشمالية، في مهمة لإطلاق الصحافيتين الأمريكيتين المحتجزتين، لورا لينغ وأونا لي. تزامنت زيارته مع تفاقم التوتر نتيجة البرنامج النووي لبيونغيانغ. بعد لقائه كلينتون، منح كيم جونج إيل الصحافيتين «عفواً خاصاً».

عاد كارتر إلى بيونغيانغ، في ٢٠١٠، لإعادة الأمريكي أيلون غوميز، الذي دخل الدولة الستالينية في شكل غير قانوني من الصين، وحُكم عليه بالسجن ثماني سنوات، مع الأشغال الشاقة. وفي نيسان (أبريل) ٢٠١١، وصل كارتر إلى بيونغيانغ مرة أخرى، مع زعماء عالميين سابقين آخرين، لمناقشة نقص الغذاء في البلاد ومحاولة استئناف المحادثات لإقناعها بالتخلي عن طموحاتها النووية.

وزار جوزف يون، الممثل الأمريكي الخاص السابق في شأن كوريا الشمالية، بيونغيانغ في حزيران (يونيو) ٢٠١٧، محاولاً إعادة الطالب الجامعي الأمريكي المحتجز أوتو وارمبير. نجح يون في مهمته، لكن الطالب كان في غيبوبة وتوفي بعد فترة وجيزة على عودته إلى الولايات المتحدة.



## كوريا الشمالية و«الدمار الشامل»

\*جيفري كيمب

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية : ٢٠١٨/٢/١٠

في العشرين من شهر مارس عام ٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة غزواً ضد العراق بهدف أساسي هو الإطاحة بنظام صدام حسين والقضاء على برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية المفترضة. ولم تكن الحرب اللاحقة بمثابة كارثة على الولايات المتحدة والعراق فحسب، بل أيضاً لم يتم العثور على أي أسلحة دمار شامل في العراق. ومهما تكن القدرات التي ربما كان العراق يمتلكها، فقد أمر صدام حسين بتدمير كافة العناصر الرئيسية في برنامج أسلحته النووية والكيميائية قبل فترة طويلة من بدء الحرب الأمريكية البريطانية ضد نظامه. وكان الفشل في العثور على أي دليل يثبت وجود أسلحة تدميرية ينظر إليه بحق باعتباره واحداً من أعظم إخفاقات المخابرات في التاريخ الأمريكي، ويعادل الفشل في توقع الهجوم الياباني المفاجئ على ميناء بيرل هاربر في الولايات المتحدة في شهر ديسمبر من عام ١٩٤١، وكذلك هجوم تنظيم «القاعدة» على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من شهر سبتمبر عام ٢٠٠١. واليوم، فإنه من الواضح أن مجتمع الاستخبارات الأمريكي، الذي عوقب بسبب الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي، يتوخى الحذر فيما يتعلق بتصريحاته بشأن التهديدات الجديدة. ومع ذلك، فهو متحد في اعتقاده بأن كلا من كوريا الشمالية وروسيا تمثلان تهديدات وجودية للأمن الأمريكي. وهناك توافق في الآراء على أن برامج الصواريخ والأسلحة النووية لكوريا الشمالية قد أدخلت تحسينات هائلة على قدراتها وربما تكون حالياً قادرة على استهداف الولايات المتحدة بصواريخها المسلحة نووياً. ويعتقد جميع رؤساء مجتمع الاستخبارات الأمريكي أن روسيا قد تدخلت بمختلف الوسائل غير الفتاكة للتأثير على الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة لعام ٢٠١٦، وأن قدراتها على التدخل ستزداد في السنوات القادمة.

ومن ناحية أخرى، فإن القدرة النووية المتنامية لكوريا الشمالية تهدد العديد من البلدان بعيداً عن الولايات المتحدة. كما أن دول كوريا الجنوبية واليابان والصين لديها مصالح كبيرة في منع استخدام مثل هذه الأسلحة في المنطقة، إذ جميعها تشعر بالقلق إزاء الحديث المتداول في بعض الدوائر في واشنطن بشأن احتمال شن ضربة استباقية بالأسلحة التقليدية ضد المنشآت النووية في كوريا الشمالية. ويعتقد معظم المحللين، ومن بينهم كبار المسؤولين العسكريين في الولايات المتحدة، أن الهجوم الاستباقي سيفشل في تدمير البنية التحتية النووية لكوريا الشمالية، حيث أنها مدفونة بشكل عميق في السلاسل الجبلية، ومن الممكن أن تثير ضربات انتقامية مدمرة ضد كوريا الجنوبية، بما في ذلك القوات الأمريكية المتمركزة هناك والبالغ قوامها نحو ٣٥ ألف عسكري. والحقيقة أن كوريا الشمالية هي دولة نووية، ولا شيء سوى شن حرب على نطاق واسع أو إجراء مفاوضات جذرية جديدة لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بأكملها، من شأنه إزالة التهديد الذي تمثله. وهكذا فإن الطلب الذي وجهته الولايات المتحدة إلى كوريا الشمالية بأن تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل كتمهيد للبدء في محادثات سلام، لن يكون بداية موفقة لتجريد بيونج يانج من أسلحتها النووية.

ومن وجهة نظر القيادة في كوريا الشمالية، فإن أسلحتهم النووية هي أضمن وسيلة لضمان سلامة النظام وقدرته على البقاء. فقد أنفق النظام مليارات الدولارات لتنفيذ برامجه الخاصة بالأسلحة النووية والصاروخية على حساب رفاه أغلبية مواطنيه وازدهارهم الاقتصادي. ولن ينجح أي قدر من المساعدات الاقتصادية والوعود بالتعاون في إرضاء القيادة في كوريا الشمالية، والتي لديها قناعة بأن الهدف النهائي للولايات المتحدة وحلفائها هو تغيير النظام.

وفي هذا الصدد، تتشاطر الصين وروسيا القلق مع كوريا الشمالية، وهما -لأسباب مختلفة- لا ترحبان باحتمالات زوال النظام وتوحيد البلاد مع كوريا الجنوبية. وفي حين أن العديد من الكوريين الجنوبيين سيرحبون، من الناحية النظرية، بإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، فإنهم يخشون من أي نزاع عسكري حقيقي لتحقيقه. إن عدد سكان سيؤول، عاصمة كوريا الجنوبية، يبلغ ١٠ مليون نسمة، وهي تقع على بعد ٣٥ ميلاً فقط من الحدود مع كوريا الشمالية.

وفي غياب بعض التغيير الجذري في موقف الكوريتين، سيتعين على إدارة الرئيس دونالد ترامب أن تستقر على سياسة أكثر قوة للردع والاحتواء، بما في ذلك امتلاك دفاعات صاروخية أقوى، علاوة على فرض مزيد من العقوبات الفعالة ضد أنشطة التهريب غير الشرعية التي تمارسها كوريا الشمالية لتوفير العملة الأجنبية الحيوية بالنسبة لها.

وفيما يتعلق بتلك الإجراءات، تحظى الولايات المتحدة بدعم قوي من كوريا الجنوبية واليابان وغيرهما من الحلفاء، لكن الصين وروسيا تتعاونان بقدر ضئيل فيما يتعلق بالعقوبات. وسيحدث التطور الأكثر خطورة إذا ما قررت كوريا الشمالية أن تمد الجماعات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل. ومن شأن ذلك أن يكون مكافئاً لعمل من أعمال الحرب. وفي هذا الصدد من الممكن أن تكون ممارسة الضغوط لاستخدام القوة ضد النظام أمراً مبرراً.

## اتفاق سعودي - بريطاني على (شراكة أعمق وأكثر استراتيجية)

البلدان شجدا في بيان مشترك على ضرورة التزام إيران عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

وايس: ٢٠١٨/٣/١٠

في ختام زيارة الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي إلى بريطانيا بدعوة من ملكتها إليزابيث الثانية، أكدت السعودية وبريطانيا، الجمعة، في بيان مشترك على تعزيز العلاقات الثنائية و(تطوير شراكة أعمق وأكثر استراتيجية لدعم المصالح المشتركة).

وشدد البلدان على ضرورة التزام إيران بمبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة في اليمن على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليات تنفيذها ونتائج الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦. وفي ما يلي أبرز ما جاء في البيان:

١ - تؤكد بريطانيا دعمها القوي لرؤية السعودية ٢٠٣٠، وبرنامجها للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى تنويع الاقتصاد، وتحولها إلى قوة استثمارية، وحليف استراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، ومحور للربط والتواصل مع العالم، وتحسين مهارات رأس المال البشري وقدراته، وإطلاق الإمكانيات والقدرات لكل المواطنين في السعودية. وتلتزم بريطانيا بتقديم الخبرة لمساعدة السعودية في هذه الإصلاحات الحيوية، وتؤكد السعودية أن بريطانيا شريك استراتيجي في رؤية ٢٠٣٠، نظراً للخبرة المتقدمة والقدرة التي لدى القطاعات العامة والخاصة وغير الربحية في بريطانيا في القطاعات التي تشمل التعليم والصحة والثقافة والترفيه والخدمات المالية والتقنية والعلوم والابتكار والطاقة والأمن والدفاع.

٢ - وأطلق ولي العهد السعودي ورئيسة الوزراء مجلس الشراكة الاستراتيجية السنوي، ليكون آلية رئيسية لحوار منتظم لتعزيز كل جوانب العلاقة الثنائية، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والدفاع والأمن والمساعدات الإنسانية والمواضيع الإقليمية والدولية. واتفق الطرفان على خطة تنفيذ لتحقيق هذه الشراكة الاستراتيجية ومتابعتها في اجتماعات أخرى خلال عام ٢٠١٨.

٣ - تلتزم السعودية وبريطانيا بشراكة طويلة الأجل لدعم تحقيق رؤية ٢٠٣٠، بحيث تشمل مجموعة من المجالات، بما في ذلك: تقييم الفرص والاستثمارات المتبادلة مع بريطانيا (ومن خلالها) من قبل صندوق الاستثمارات العامة، والتجارة البينية بين البلدين، والمشتريات العامة من القطاع الخاص ببريطانيا في المجالات الأولية لرؤية ٢٠٣٠، بما في ذلك: التعليم والتدريب والمهارات، والخدمات المالية والاستثمارية، والثقافة والترفيه، وخدمات الرعاية الصحية وعلوم الحياة، والتقنية والطاقة المتجددة، وصناعة الدفاع. ومن المتوقع أن تبلغ استثمارات هذه الفرص مجتمعة ما يصل إلى ١٠٠ مليار دولار على مدى ١٠ سنوات، ويستهدف من ضمنها صندوق الاستثمارات العامة استثمارات مباشرة تهدف أن تصل إلى ٣٠ مليار دولار.

### التعليم والصحة والثقافة والترفيه

١ - تشيد السعودية بخبرة وتجربة بريطانيا في قطاعات التعليم المختلفة، بدءاً من رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والثانوي حتى التعليم العالي والتميز في مهارات التدريب المهني. وتم الاتفاق على التعاون المشترك في مجالات التعليم المختلفة، والاستفادة من الخبرات والتجارب البريطانية في دعم تطوير التعليم في المراحل المبكرة. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين ستمكن من الشراكة في تطوير منهجيات التعليم وبناء القدرات، وقد عينت المملكة المتحدة السير أنتوني سيلدون ليكون مبعوثاً خاصاً للتعليم لدعم رؤية ٢٠٣٠.

٢ - تدرك السعودية مدى الخبرة البريطانية في الرعاية الصحية، واتفق البلدان على تعزيز التعاون في هذه المجالات من خلال مذكرات تفاهم بين البلدين في مجالات التدريب، والرعاية الصحية الأولية، والاستثمار الصحي، والصحة الرقمية، وغيرها من المجالات. وقد عينت بريطانيا السير مايك ريتشارد مبعوثاً خاصاً لها للرعاية الصحية لدعم رؤية ٢٠٣٠.

٣ - أبدت بريطانيا اهتمامها بالتعاون والعمل للمشاركة في الفرص الكبيرة التي نتجت أخيراً من التغييرات الإيجابية في مجالات الثقافة والترفيه في السعودية. فيما أكدت السعودية ثققتها بالدور الريادي والخبرة العريقة التي تمتاز بها بريطانيا في صناعة الإبداع والترفيه والثقافة والحفاظ على الموروث الوطني، وقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين البلدين في هذا المجال. كما تم توقيع اتفاقية تعاون ثقافي، يتم من خلالها التعاون في تطوير وحماية المحتوى الثقافي. وقد التزمت بريطانيا بدعم الاستثمار في السعودية في مشاريع الثقافة والترفيه.

٤ - رحبت بريطانيا بالهدف الذي تسعى إليه السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠، من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية وتقوية حيوية المجتمع، بما في ذلك تمكين الأسر وتوفير التعليم الملائم لجميع الأطفال. ورحبت بريطانيا كذلك بالهدف الذي تسعى إليه السعودية في زيادة مشاركة النساء والشباب المشاركين في سوق العمل - بما في ذلك في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات والقطاعات الرقمية، وأعدت بريطانيا التأكيد على دعم الإصلاحات والإعلانات الأخيرة التي تمكّن المرأة.

### التجارة والاستثمار والقطاع الخاص

١ - تدرك بريطانيا الإمكانات الهائلة للسعودية لتكون قوة استثمارية عالمية، وتعهدت بالعمل مع السعودية لتحقيق أهداف التصنيع وتنمية رأس المال البشري. وأكد صندوق الاستثمارات العامة على كون بريطانيا موقع استثمار جذاباً للغاية وبوابة عالمية، وعلى كون لندن مدينة عالمية رائدة. ووافق صندوق الاستثمارات العامة على العمل بشكل وثيق مع الجانب البريطاني لتحديد فرص الاستثمار الوارد ذي المنفعة المتبادلة في بريطانيا وغيرها، بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠ وألويات الاستثمار الخاصة ببريطانيا. كما اتفق البلدان على إنشاء مجموعات مشتركة من القطاع الخاص لدعم التوسع في القطاعات الرئيسية المحددة في رؤية ٢٠٣٠، بما في ذلك الخصخصة وإدارة الأصول والعقارات وعلوم الحياة والتقنية.

٢ - أشادت بريطانيا بأهمية الإدراج الناجح لشركة أرامكو السعودية بوصفها جزءاً من خطة السعودية للإصلاح الاقتصادي. وأكدت بريطانيا دعمها لصناعة الخدمات المالية السعودية، وأشادت السعودية بالدعم البريطاني لخطتها في زيادة حجم سوق المال السعودية وعمقها وتنميتها، مانحة سوق الأوراق المالية السعودية (تداول) المكانة العالمية التي تستحقها. وأيدت السعودية مكانة لندن بوصفها مركزاً مالياً عالمياً رئيسياً يتيح مدخلاً مميّزاً للمستثمرين والخبرات العالمية في الخدمات المالية والمهنية ذات العلاقة. واتفقت مجموعة لندن لأسواق الأوراق المالية مع شركة تداول على برنامج تدابير بناء القدرات والتدريب للمساعدة في تنمية أسواق الأوراق المالية.

٣ - أطلق الجانبان حوار الطاقة والصناعة الوزاري السعودي - البريطاني، وتم توقيع مذكرة تفاهم حول الطاقة النظيفة، وأشادت المملكة العربية السعودية بتجربة بريطانيا وخبرتها في النمو النظيف. وأعلن البلدان رغبتهما في التعاون في عدة مجالات رئيسية ذات أولوية، ومن ذلك التعامل مع تحديات النمو النظيف والذكاء الاصطناعي. كما أعربت بريطانيا عن اهتمامها القوي لمشروع مشروع مدينة «نيوم». واتفق البلدان على العمل معاً لتحديد طرق استخدام الخبرات والابتكارات البريطانية (بما في ذلك القطاع الخاص) لتطوير «نيوم» وبناء المهارات والقدرة والخبرة في السعودية. واتفق البلدان على تبادل الخبرة البريطانية في مراكز النمو والتسريع والأعمال التجارية، منوهين بالإمكانات والفرص الهائلة لرواد الأعمال والمبدعين في البلدين، وكذلك الفرص التي يتيحها الاستثمار في السعودية.

٤ - رحبت بريطانيا والسعودية بعدد كبير من الصفقات التجارية الرئيسية التي تم الاتفاق عليها خلال هذه الزيارة والمتوقع أن تتجاوز ملياري دولار، ما يخلق ويؤمن الوظائف والازدهار في البلدين.

### الأمن والدفاع

١ - شددت السعودية وبريطانيا على أهمية العلاقة الدفاعية والأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني المشترك والاستقرار الإقليمي، ونوهتا بالعلاقة الدفاعية الاستراتيجية التي بدأت منذ ما يزيد على نصف قرن، بما فيها

التعاون الأمني في قضايا مثل مكافحة الإرهاب وتمويله، وتطوير قدرات مشتركة، وتقوية الأمن الإقليمي، وشددتا على أهمية استمراره وتعزيزه، إذ إن التعاون المستمر سابقاً نتج عنه حفظ أرواح في كلا البلدين وغيرهما من المناطق في العالم. كما تعهد البلدان بشراكة أكثر عمقاً تشمل توسيع الشراكة لمواجهة التحديات الجديدة، بما يشمل التعاون الاستراتيجي في مجال الأمن السيبراني، وقد تم توقيع اتفاقية إطارية حول التعاون الاستراتيجي في مجال الأمن السيبراني بين البلدين.

٢ - أعلن البلدان عزمهما على بذل تركيز الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف من خلال تبادل المعلومات وفهم الطرق التي يسلكها الإرهابيون والمتطرفون للتأثير في الفئات الضعيفة، والعمل معاً لحماية الناس بفاعلية من الدعايات المغرضة السامة التي يستخدمها الإرهابيون لنشر التطرف وتجنيد الناس لأجندتهم. وثمنت المملكة المتحدة جهود وقيادة المملكة في تعزيز التسامح والحوار بين الأديان، وتأسيس المبادرات المتعلقة بمكافحة الفكر المتطرف، و«مركز اعتدال» الذي يمثل مرجعاً عالمياً في رصد وتفنييد الفكر المتطرف، واتفق البلدان على تبادل أفضل الممارسات وتحديد فرص المبادرات المشتركة لمكافحة الدعايات الإرهابية المغرضة، بما في ذلك الحملات في اللغة الإنجليزية.

٣ - أعربت بريطانيا عن تقديرها لجهود السعودية في مجال مكافحة الإرهاب وتخفيف منابع تمويله من خلال إعلانها تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب ومقره الرياض بعضوية ٤١ دولة إسلامية. وأعربت بريطانيا عن ارتياحها بأن تكون أول دولة داعمة توقع إعلان ارتباط مع التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب في مبادراته لمحاربة تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف في مجالات العمل الأربعة «الفكري، والإعلامي، ومكافحة التمويل، والجانب العسكري». كما أشادت بريطانيا بقيادة السعودية لتأسيس المركز الدولي لاستهداف تمويل الإرهاب في الرياض.

٤ - وقعت الحكومتان على عدد من مذكرات التفاهم لتعميق أوجه التعاون والشراكة بينهما وتعزيز قدرات المملكة الدفاعية، من خلال نقل وتوطين التقنية والمشاركة الصناعية بين القطاع الصناعي الدفاعي في البلدين، وتوفير التدريب، وبناء شراكة في مجال البحث والتطوير على المستويين الحكومي والصناعي في البلدين، وتقديم الاستشارات الفنية لبرنامج التحول لتطوير وزارة الدفاع، كما تتضمن توقيع مذكرة إعلان نيات عن رغبة الجانبين في استكمال المناقشات بينهما للتوصل إلى اتفاق لحصول المملكة على ٤٨ طائرة تايفون إضافية.

٥ - اتفق البلدان على زيادة التعاون في أمن الطيران. وعبرت بريطانيا عن تقديرها للشراكة مع السعودية في أمن الطيران، وفي مواجهة التهديد الإرهابي المستمر، التي تفي بالالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٠٩. ونوه الطرفان بأهمية خطة أولوية العمل الموقعة أخيراً بينهما لتطوير معايير أمن الطيران.

## القضايا الدولية

١ - اتفق البلدان على مواصلة التعاون الوثيق فيما يتعلق بالأمن الدولي والتنمية الوطنية والمسائل الإنسانية. ووقع الجانبان اتفاقيات تعاون من أجل تمكين تقوية الاستجابة للتحديات الإنسانية والتنموية والإقليمية والعالمية. وكجزء من هذه الشراكة، تعهد البلدان بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه إسترليني لصندوق مشترك لدعم سبل المعيشة والازدهار في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا.

٢ - شدد البلدان على ضرورة التزام إيران في المنطقة بمبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما يتماشى مع الأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ إيران خطوات ملموسة وعملية لبناء الثقة وحل خلافاتها مع جيرانها بالوسائل السلمية.

٣ - وفيما يخص اليمن، أكد البلدان أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة في اليمن على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليات تنفيذها ونتائج الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ الذي سيقود إلى حل

سياسي يكفل أمن اليمن وسلامة أراضيه. وأعرب الطرفان دعمهما القوي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعين حديثاً إلى اليمن مارتن غريفيث. وقد اتفق البلدان على التشاور بشكل مستمر، وعقد الاجتماعات المكتففة حول ذلك. ٤ - اتفق البلدان على أن أي حل سياسي يجب أن يؤدي إلى إنهاء التهديدات الأمنية للمملكة العربية السعودية، والدول الإقليمية الأخرى، وشحنات البحر الأحمر، بالإضافة إلى إنهاء الدعم الإيراني للمليشيات وانسحاب العناصر الإيرانية وحزب الله من اليمن.

٥ - وافق البلدان على مواصلة العمل معاً لمعالجة الأزمة الإنسانية، بالاعتماد على الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية، بما في ذلك خطة العمليات الإنسانية الشاملة التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية أخيراً. وأعدت المملكة العربية السعودية تأكيد التزامها بصرف ما تعهدت به إلى مطالبات الأمم المتحدة. وأعدت الدولتان تأكيد التزامهما منذ نوفمبر (تشرين الثاني) بالعمل معاً لتعزيز آلية التفيتش التابعة لـ «UNVIM» لضمان أن جميع الموائى اليمنية يمكن أن تبقى مفتوحة بالكامل أمام التجارة، والإمدادات الإنسانية، وبحسب ما تقضي به قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. واتفقا على أهمية قيام المجتمع الدولي بالضغط على مليشيا الحوثي للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عائق في المناطق التي يسيطرون عليها، مع الأخذ بكل التدابير اللازمة لحظر تهريب الأسلحة طبقاً للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما تم الاتفاق على العمل مع شركاء دوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، للاتفاق على آلية لدفع رواتب القطاع العام في جميع أنحاء البلاد. ورحبت بريطانيا بتأسيس السعودية أخيراً مكتباً لإعادة إعمار اليمن في الرياض لتطوير خطط إعادة الإعمار التي سيتم تنفيذها بعد تسوية سياسية. وتعتبر المملكة المتحدة هذا تعبيراً مهماً عن التزام السعودية بالتنمية طويلة الأجل لكل اليمن، ورحبت بالتزام السعودية المستمر بضمان أن تتم الحملة العسكرية للتحالف وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

وفيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، فقد أكد الجانبان ما يأتي:

١ - عملية السلام في الشرق الأوسط: أعاد البلدان تأكيدهما على الالتزام بحل الدولتين، بناء على مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢ - العراق: هنا البلدان الحكومة العراقية على التقدم والنجاح الذي حققته ضد «داعش». وأبدت المملكة المتحدة دعمها القوي لتحسن العلاقات بين السعودية والعراق، بما في ذلك إعادة فتح المعابر الحدودية والطرق التجارية واستئناف الرحلات الجوية المباشرة ودعم إعادة بناء العراق.

٣ - سوريا: أكد البلدان دعمهما عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، كما أكد دعم حل سياسي يستند إلى بيان «جنيف١» وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤. واتفقا على ضرورة تنفيذ وقف إطلاق النار على وجه السرعة، على النحو المطلوب في الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٠١، للسماح بتسليم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والإجلاء الطبي.

٤ - لبنان: عبر البلدان عن دعمهما للحكومة اللبنانية وأهمية تمكينها من بسط سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية ونزع سلاح مليشيا حزب الله، والتصدي لدورها المزعزع للاستقرار.

٥ - ليبيا: يثمن الجانبان جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام في ليبيا، ويدعوان إلى دعم جهود مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا.

٦ - أكد البلدان التزامهما بتعزيز التعاون بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، وتنفيذ البيان المشترك المتفق عليه بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦.

## اللعب بالنار: بريطانيا ودعمها الجبان لولي عهد السعودية بن سلمان

\*ديفيد هيرست

ميدل إيست آي: ٢٠١٨/٣/١٠

على مدى ثلاثة أيام مذهلة، تشهد لندن لمحة لما سيكون عليه الحال ما بعد بريكسيت، أو ما يمكن اعتباره بريطانيا المنكمشة. في مشاهد شبيهة بما يحدث في بيونغيانغ أو بيشيك، ظهرت صور الزعيم العظيم على لوحات الإعلانات في مختلف أرجاء العاصمة، وقد تم إعداد وتوجيه الليبراليين الجدد في وسائل الإعلام للتلهيل والترحيب به لدى وصوله.

وسائل الإعلام من صحيفة التايمز إلى صحيفة الديلي تليغراف إلى موقع وزارة الخارجية على الإنترنت كلها تعزف إيقاعاً واحداً بهذه المناسبة، وتصيح أن "هللوا وحيوا الملك، هذا الإصلاح الشاب والشجاع، هذا الإنسان الدينامو."

هذا بالطبع ليس من زعمائنا العظام، فنحن تجاوزنا ذلك منذ زمن ولم نعد نؤمن بعظمتهم، إذ لم تعد مهمتهم تتجاوز مرافقة الزوار الأجانب في أثناء التطواف بهم عبر الماضي، ليطلعوهم على حجرات الحرب التي كان تشرشل يوجه من داخلها قوات الامبراطورية، التي صارت الآن متحفاً مقره الطابق السفلي من مقر الحكومة في وايت هول. وما الأبهة التي نحن بصدها إلا للاحتفاء بوصول محمد بن سلمان، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي تتوق شركة إيروسبيس البريطانية إلى بيعها جيلها القادم من طائرات تايفون المقاتلة، فلولا طلبات الاستيراد القادمة من سلاح الجو السعودي، لكانت أنوار مصانع الشركة في لانكشير قد أطفئت قبل وقت طويل.

كما أن محمد بن سلمان، الذي يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً، هو من سيقدر في أي بورصة سيجري الطرح الأولي للاكتتاب العام لأسهم أرامكو، أكبر شركة نفط في العالم. إذا حققت أرامكو ما تصبو إليها من تقدير قيمتها بما يقرب من ٢ تريليون دولار، فإن قيمة مبيعات ٥ بالمائة من أسهمها ستكون في حدود ١٠٠ مليار دولار - وهي جائزة ثمينة لو حظيت بها بورصة لندن.

لا أدري أيهما أسوأ: الاستعراض المرافق لزيارة محمد بن سلمان أم فرقة معدي الأمتعة الذين يصطفون على جانبي السجادة الحمراء بانتظار ما سينالهم من هبات وأعطيات. هذا السجود الجماعي الذي نشهده في لندن بالكاد هو الجنة المفقودة لبريطانيا الإدارية، التي يحلم بها أنصار بريكسيت من أمثال بوريس جونسون ومايكل غوف، حينما يحققون هدفهم المتمثل ببتن البلاد عن أوروبا.

كانت بريطانيا في مطلع القرن العشرين قد أرسلت مستكشفيها من أمثال إنديانا جونز ومستكشفاتها من أمثال جيرتروود بيلز، لتعيين وتحديد وتسلق واقتحام الأوصال المتهاكلة للامبراطورية العثمانية. اختارت المستكشفة بيلز الأمراء الذين ستتعامل معهم بريطانيا، وقامت هي ومن على شاكلتها مثل تي إي لورانس باصطناع بلدان مثل العراق، رغم أنها ما لبثت أن سئمت دورها.

حينها قالت بيلز: "يا مكانك أن تضمن شيئاً واحداً. لن تراني أشارك بعد الآن في صناعة الملوك، إنه أمر مرهق للغاية." وكانت بيلز قد دعمت عبد العزيز بن سعود، الأمير الذي استولى على منطقة نجد وأصبح أخيراً مؤسس المملكة السعودية.

بات المرور بين المملكتين اليوم إلى حد بعيد في الاتجاه المعاكس. فعندما يأتي ولي الأمر، مالك البلاد والنفط والثروة والعباد في السعودية، إلى لندن، فإنما يأتي ليتفقد ثروته ويلوح بالعقود والصفقات أمام تجاره وباعته المتجولين - وهو ما آل إليه وضع البريطانيين.

## فكا التماسح

وحتى هم قد يجفلون أمام الراتب الذي سيخصصه لنفسه هذا الشاب حينما يصبح ملكا - هذا إذا لم يكن قد أصبح ملكا بالفعل. أخبرني مصدر مقرب من الديوان الملكي السعودي، أن مخصصات الملك تبلغ الآن ما يقرب من ٣ مليار ريال، أي ما يعادل ٨٠٠ مليون دولار شهريا. لا يظن أحد أن ثمة خطأ في الكتابة، هو بالفعل كذلك، ثمانمائة مليون دولار في الشهر الواحد.

تتلقى رئيسة وزراء بريطانيا راتباً سنوياً قدره ١٥٠٤٠٢ جنيهاً ولا يشمل ذلك قيمة الشقة التي تسكنها في مقر الرئاسة في داوونينغ ستريت وغير ذلك من مقرات الإقامة الرسمية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتقاضى رئيس الجمهورية راتباً قدره ٤٠٠ ألف دولار إضافة إلى بعض البدلات الأخرى. أما الملك السعودي فيدفع لنفسه راتباً شهرياً يعادل ألفي ضعف ما يتقاضاه الرئيس الأمريكي في سنة كاملة.

تمثل هذه الحقيقة البسيطة مؤشراً على الورطة التي نضع أنفسنا فيها حينما نقيم سياساتنا، ونؤسس صناعاتنا الاستراتيجية ونرسم استراتيجياتنا الإقليمية على رمال العلاقات مع حكام مستبدين مثل هؤلاء.

ثمة مؤشرات أخرى تنذر بالخطر، فهذا الأمير الذي يشاد به على أنه "إصلاحى جريء في المجال الاقتصادي"، هو الذي زج في السجن باقتصاديين إصلاحيين مشهود لهم من أمثال عمر دباغ بسبب مزاعم تورطهم في الفساد، وهو الذي أخضعهم لألوان من التعذيب ليجبرهم على التخلي عن ثروتهم الشخصية.

كان عمر دباغ يشغل منصب رئيس سلطة الاستثمار العامة في المملكة العربية السعودية، وإليه يرجع الفضل في نقل المملكة من الموقع الرابع والستين إلى الموقع الحادي عشر في قائمة البنك الدولي للبلدان المنافسة تجارياً في عام ٢٠١٠.

لا توجد طريقة للتحقق من مزاعم الفساد الموجهة ضد عمر دباغ لأنه لا وجود لإجراءات قضائية سليمة، ولا وجود لمحامين ولا وجود لمحاكم ولا وجود لجلسات استماع ولا وجود لأدلة. بل إن اللجنة التي أقيمت لتزعم حملة التطهير ضد الفساد، شكلت خارج إطار النظام القانوني السعودي بالشكل الذي هو عليه.

هل سيشرح الكابوس الذي تعرض له عمر دباغ المستثمرين الأجانب على وضع أنفسهم وأموالهم بين فكي تمساح اسمه محمد بن سلمان؟ لست متأكداً من أنهم سيفعلون ذلك. فمزاج ولي العهد يمكن أن يتبدل في أي وقت ودون سابق إنذار.

بل إن ما يفعله سيحرض على هروب رأس المال، وما هم العمال الأجانب يغادرون البلاد تاركين وراءهم الآلاف من الوظائف والمهن التي ما تزال تنتظر من يقوم بها.

وهذا الأمير الذي يشاد به على أنه مصلح اجتماعي، هو الذي تجاوز عدد من أعدم في عهده من السجناء كل عدد سابق. فبحسب ما تقوله منظمة حقوق إنسان بريطانية اسمها "ريبريف"، نفذت في هذا العام ١٣٣ عملية إعدام مقارنة بسبعة وستين عملية إعدام خلال الشهور الثمانية التي سبقت ذلك.

علي الشهابي، مؤسس "أزيبيا فاونديشن" الذي جيء به ليدافع عن النظام في مقابلة مع برنامج نيوز أوار الذي بثه راديو البي بي سي العالمي الذي شاركت فيه، لم ير أدنى مشكلة في ذلك، وقال إن الأشخاص الذين تم إعدامهم إنما هم من تجار المخدرات، وادعى أنه لا يوجد من بين من أعدموا معارض سياسي واحد.

في شهر يناير / كانون الثاني من عام ٢٠١٦ أعدم ٤٧ شخصاً في يوم واحد، كان عدد منهم من الأحداث. أحدهم، اسمه علي الربيع، أُدين بتهمة المشاركة في مظاهرة تدعو للإصلاح السياسي حينما كان في السابعة عشرة من عمره.

وكما رأينا المرة تلو الأخرى، لا تعبأ بريطانيا بحقوق الإنسان، وأما القضية التي يحتج بها أفراد النخبة في دوائر صناعة السياسة الخارجية فيها فهي الاستقرار. وهنا أيضاً، نجد هوة متسعة بين الصورة والواقع. ولن أكتب هنا عما يجري في اليمن وعما جرى لرئيس وزراء لبنان سعد الحريري.

## تظلمات الأردن

الأردن هو المكان الأفضل لجس انعدام الاستقرار في المنطقة، الذي تسببه السياسة التي تنهجها الرياض، علماً بأن الأردن هو الآخر حليف عسكري قديم لبريطانيا. لا يوجد في عمان من لديه الاستعداد ليتكلم بشكل رسمي عن الأضرار التي يسببها محمد بن سلمان حالياً لمملكتهم. إلا أن ثمة فيضاً من المصادر المطلعة داخل الدوائر الرسمية ممن تسمع منهم بصفة غير رسمية عما يشعرون به من قلق عميق.

أخبرني أحدهم بما يأتي: "لم تدفع لنا السعودية قرشا واحدا منذ عامين. وكان الأردن يتلقى ما بين مليار ومليار ونصف دولار من قبل. أما اليوم فلا يصل إلينا قرش واحد. وهذا لا يقتصر علينا فقط. وحتى المال الذي كانوا سيعطوننا إياه للاستثمار لم يصل. ولا دعم نفطي. لا شيء على الإطلاق."

وقال آخر: "لقد بتنا الآن تقريبا في المرتبة العاشرة في قائمة أولويات الرياض". وأضاف ثالث: "لقد تغيرت العلاقة مع المملكة العربية السعودية بشكل كبير، سياسيا واقتصاديا. من الناحية السياسية، لم يكن محمد بن سلمان ووالده في يوم من الأيام قريبين جدا من الهاشميين. لا يوجد لدى الملك سلمان أي تعاطف تجاه الهاشميين مثلما كان عليه حال بعض أشقائه من قبل. ولذلك، على الجبهة السياسية لا يوجد لا تقارب ولا تعاطف. بل ثمة شعور بأنه ينبغي على الأردن وعلى الآخرين إما أن يكونوا معهم أو يكونوا ضدهم. ونحن لم نكن معهم بشكل كامل لا فيما يتعلق بإيران ولا فيما يتعلق بقطر ولا فيما يتعلق بسوريا. لقد فعلنا ما بوسعنا ولا أظن أنه كان ينبغي علينا أن نفعل أكثر. ولكن من وجهة نظرهم لم يكن ذلك كافيا." إلى جانب موضوع المال والسياسة الخارجية، توجد لدى الأردن تظلمات أخرى تجاه الرياض. فمن وجهة نظر العائلة الهاشمية الملكية الحاكمة، يسعى آل سعود تارة أخرى لانتزاع دور رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس من الهاشميين. فبعد أن انتزعوا مكة والمدينة منهم في مطلع القرن العشرين، ها هم يسعون لفعل الشيء ذاته بشأن القدس.

في بلد يشكل اللاجئين الفلسطينيين من الضفة الغربية فيه ما يقرب من ستين بالمائة من السكان، يعتبر عرض ابن سلمان على ترامب تجاوز حق العودة الفلسطيني ورفع عن طاولة المفاوضات نوعا من الإهانة والتحقير. وكذلك لم تستغ عمان المحاولات المتكررة من قبل ابن سلمان للتمرد على الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإجباره على استبدال القدس الشرقية كعاصمة للفلسطينيين بمنطقة "أبوديس"، الضاحية التي تقع خارج المدينة. لا يوجد على وجه المعمورة زعيم فلسطيني واحد بإمكانه أن يقبل مثل هذا الأمر. وفي ذلك يقول مراقب أردني آخر جيد الاطلاع: "بالنسبة لنا، هذه المسائل لا تخضع للمساومة، بل هي قضايا أمن قومي."

إلا أن المملكة الأردنية الهاشمية تجد نفسها محشورة في الزاوية، فبينما لا يمكنها أن تخضع وتتحول إلى بحرين أخرى تابعة للرياض، إلا أنها عاجزة عن مواجهة جارتها الجنوبية على المكشوف، وخاصة في ظل ما يمر به الأردن من أزمة مالية خانقة، وهو الذي يعتمد، على سبيل المثال، على تحويلات ما يقرب من نصف مليون أردني يعملون في السعودية.

هناك حالة من الغليان في الأردن، وهذه الحالة ما هي سوى نموذج لما يتسبب به ابن سلمان من أزمات لطفاء بريطانيا العرب. بالإضافة إلى ذلك، وفي لقاء مع عدد من الاعلاميين والصحافيين تحدثت عنه مذيعة التلفزيون المصري لميس الحديدي، وصف ابن سلمان تركيا وإيران بأنهما جزء من "مثلث الشر".

## لغة الحرب

مهما كان موقفك من أي من هذين البلدين، فهذه ليست اللغة التي ينبغي أن يستخدمها زعيم قادم بإمكانه أن يؤدي دورا يعزز الاستقرار في المنطقة. فهو بذلك يتحدى الدولة السننية الرائدة في المنطقة ونظيرتها الشيعية في الوقت نفسه. إنها لغة الحرب بلا ريب.

لا يمكن وصف الأردن، الذي تتقدم قواته الخاصة الصفوف على امتداد جبهة القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في كل من سوريا والعراق، بأنه بلد يشجع الجهاديين أو يمولهم، كما هو حال المملكة العربية السعودية. بل ما فتئ، وبشكل منتظم، يعيق نشاط إسلامييه السياسيين أو يعتقلهم أيضا.

حينما تقف تيريزا ماي داخل قاعة البرلمان لتقول إن العلاقة مع السعودية تخدم المصلحة القومية البريطانية، فكيف ستعرف هذه المصلحة؟ هل تعي حقا ما الذي يجري حول المملكة العربية السعودية؟ وهل تراها تعباً بما يجري؟

لا ريب أن المملكة العربية السعودية في ظل قيادتها الحالية باتت مصدر انعدام للاستقرار في المنطقة، وما لم تتغير، فإن المملكة تحت حكم هذا الأمير الذي تحول إلى ملك ستصبح الدولة التالية في الشرق الأوسط التي تتفسخ. وهذه هي النار التي تلعب بها بريطانيا من خلال تبني هذا الرجل بشكل كامل وبشكل غاية في الجبن.

\* مدير تحرير ميدل إيست آي، وكبير الكتاب في الجارديان البريطانية سابقاً/ترجمة وتحرير: عربي ٢١



## الفاينانشال تايمز: الرجل القوي يغير الكثير بسرعة فائقة

BBC: ٢٠١٨/٣/١٠

نشرت صحيفة الفاينانشال تايمز نطالع مقالا كتبتة رولا خلف بعنوان "الرجل القوي في السعودية يريد تغيير الكثير في وقت قياسي".

تقول كاتبة المقال "في الماضي كان حكام المملكة يسيرون خطوتين إلى الأمام، ثم يعودون خطوة إلى الوراء"، في إشارة إلى بطء التغيير الذي كان يجري في المملكة، قبل أن يظهر محمد بن سلمان في الحلبة السياسية.

وترى الكاتبة أن السرعة الحالية لا تقل خطورة عن البطء في الماضي، وأن على حلفاء المملكة أن يدعوا للحذر من السرعة المفرطة في التغيير.

وتقول الكاتبة إن المنطقة التي تتحول فيها أوضاع التوتر بسهولة إلى حروب لا تحتمل زعيما يتعلم أثناء ممارسته لمهام عمله. وتستعرض الكاتبة أيضا إنجازات بن سلمان، من السماح للنساء بقيادة السيارات، وهو حق كن محرومات منه حتى اتخاذه القرار برفع الحظر، إلى كبح جماح هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكذلك فإن توجهه لتخفيف اعتماد اقتصاد المملكة على النفط هو خطوة تستحق التشجيع، كما ترى الكاتبة.

أما التحدي الأكبر أمام بن سلمان فهو حل للإشكال الحالي الذي يتمثل في اعتماد الشباب الذين يشكلون الفئة السكانية الأكبر في المجتمع السعودي على وظائف القطاع العام غير المنتجة والتي تؤمن دخلا عاليا.

وهناك إشكالية أخرى: هل يستطيع القطاع الخاص أن يزدهر في مناخ الخوف الذي خلقتة تجربة احتجاز أمراء ورجال عمال أثرياء في فندق ريتز كارلتون قبل شهر؟

### لوقالت ماي إن السعودية يجب أن تبدأ إصلاحات سياسية فيجب أن نثق في حدوث ذلك

نشرت صحيفة الإندبندنت مقالا بعنوان "لو قالت تيريزا ماي إن السعودية يجب أن تبدأ إصلاحات سياسية فيجب أن نثق في حدوث ذلك".

المقال الساخر الذي كتبه الصحفي مارك ستيل يتناول بالنقد العلاقات بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، إذ يتساءل ستيل: لماذا وجهت الحكومة البريطانية الدعوة لمحمد بن سلمان ولي العهد السعودي لزيارتها بالتزامن مع الاحتفال بيوم المرأة العالمي؟

ويضيف ستيل "إنه لا شك أن بن سلمان أحد رموز الحركة المطالبة بحريات النساء، فالمملكة تعد من إحدى الدول القليلة التي لا تحاكم المرأة إذا قادت السيارة تحت تأثير الخمر ولكن لماذا؟، يتساءل ستيل قبل أن يستدرك ساخرا، لأنها لم تكن تسمح للمرأة بقيادة السيارات أصلا".

وفي السياق نفسه يقول ستيل إن المرأة في السعودية أقل تعرضا للتحرش من المرأة في لندن وذلك لأن المرأة السعودية لا تتركب وسائل المواصلات العامة دون الحصول على إذن من ولي أمرها الشرعي والذي لا بد ان يكون بالضرورة رجلا.

ويقول ستيل متهكما إن السعودية يبدو أنها ستشهد خلال الأعوام المقبلة تغيرات كبيرة وحادة ومساعد لتصبح ديمقراطية ويرد قائلا "ومن يمكن ان يكون أصلح لقيادة هذا التغيير من الأمير محمد بن سلمان؟"

ويضيف ستيل "بن سلمان سيعمل على ضمان مشاركة السلطة وتداولها ديمقراطيا فهو ولي العهد ووزير الدفاع وقائد الشؤون الاقتصادية وقد عينه والده في كل هذه المناصب بعدما كان قبل ذلك مجرد أمير متواضع".

ثم يشير ستيل إلى الإعلانات الكبيرة الملصقة على اللوحات الإعلانية على طريق موكب الأمير من المطار إلى المنزل الذي سيقوم فيه مشيرا إلى أن صور الأمير الموجودة على اللوحات وقد كتب تحتها "نقوم بالتغيير في المملكة العربية السعودية"، موضحا أن الذي وضع هذه اللوحات هي شركات العلاقات العامة والتي يمكن للأمير أن يدفع لها الأموال ليرحب بنفسه في أي مكان يتوجه إليه مردفا بشكل ساخر "من الصعب أن تبقى متواضعا وتحظى بعلاقات طيبة مع الناس في الوقت نفسه الذي تشعر فيه بأنك تحصل على تقدير وافر".

# دعم الديمقراطية!

\*جوش روجين

(واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) : ٢٠١٨/٣/١٠

في عام ١٩٨٢، وأمام البرلمان البريطاني، دعا الرئيس رونالد ريجان الولايات المتحدة إلى «دعم البنية التحتية للديمقراطية» لتمكين الشعوب حول العالم من حق تقرير مصيرها. أما الآن، وفي هذه اللحظة الحاسمة للحرية حول العالم، تريد إدارة ترامب تفكيك هذه البنية التحتية.

وقد جاء ضمن طلب ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠١٩ اقتراح لا يتعلق فقط بخفض ميزانية «الصندوق القومي للديمقراطية» بشكل كبير، بل أيضاً بفض علاقته مع معاهده المحورية، ومنها «المعهد الديمقراطي القومي» و«المعهد الجمهوري الدولي». ولا يمثل الاقتراح، بالنسبة للصندوق ومعاهده، تخلياً عن المنظمات فحسب، بل كذلك تقاعساً عن دعم الديمقراطية التي طالما كرسوا أنفسهم لها.

ويرى كارل جيرشمان، رئيس «الصندوق القومي للديمقراطية»، أنه «إذا طبق الاقتراح فسيهدم البرنامج، وسيؤدي قسراً إلى عمليات تخلي عن موظفيه، والمعنى الرمزي في ذلك مفاده أن الولايات المتحدة تدير ظهرها للشعوب التي تشاركنا قيمنا». واقتراح إدارة ترامب يسمح للصندوق بالاستمرار في إعطاء منح صغيرة، لكنه يحول تمويل معاهده المحورية إلى وزارة الخارجية بحيث يتعين على المعهد الديمقراطي القومي، والمعهد الجمهوري الدولي التنافس مع متعاقدين من القطاع الخاص. والمنظمات ذات الصلة تجادل بأن إبقاء قرارات التمويل في متناول وزارة الخارجية يسمح لشبكة الصندوق أن تقوم بأمور لا تستطيع الحكومة الأمريكية، أو لا تريد القيام بها، مثل دعم المعارضين السياسيين الصينيين مما يثير قلق بكين.

وأشار «كينيث وولاك»، رئيس المعهد الديمقراطي القومي، إلى أن «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية والصندوق القومي للديمقراطية، بمثابة مقعد بثلاثة أرجل. وتفكيك أحد الأرجل سيقتوض عماداً أساسياً للسياسة الأمريكية الخارجية، وهي سياسة تمثل التضافر بين مصالحنا وقيمنا».

وفي ديسمبر الماضي، كتب خمسة أعضاء بمجلس الشيوخ الأمريكي إلى «مايك مولفاني»، مدير مكتب الإدارة والميزانية، يحذروه فيها من أن المقترح يتعارض مع قانون صادر عام ١٩٨٣ يحدد هيكل التمويل، وأنه «يقوض إرادة مؤسسيه، ومنهم الرئيس ريجان والكونجرس الداعم». وأكدت «نيتا لوي»، النائبة الديمقراطية البارزة في لجنة مجلس النواب الفرعية لمخصصات العمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة، أن «هذا ليس إلا مثلاً آخر لاستخدام إدارة ترامب مصطلحات إعادة الهيكلة كتعبير مجازي لتفكيك وكالة تحقق أهدافاً محورية».

ويؤكد مسؤولو الإدارة ضرورة دعم الديمقراطية، لكن أعمال الإدارة تشير إلى شيء آخر. فقد بحثت وزارة الخارجية إزالة الإشارة إلى الديمقراطية من بيان مهماتها، وقلصت المشاركة الأمريكية في «مجتمع الديمقراطيات» الذي يجمع حكومات ديمقراطية ومنظمات مجتمع مدني حول العالم.

ولم يتم ترشيح أحد ليكون وكيلاً للوزير لأمن المدنيين والديمقراطية وحقوق الإنسان، أو مساعداً للوزير لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، وغيرها من المناصب.

ويتوقع أن يرفض الكونجرس مقترح البيت الأبيض لتفكيك الصندوق القومي للديمقراطية، لكن من المتوقع أيضاً استمرار هجوم الإدارة على دعم الديمقراطية. وتأثيرات هذا واضحة، فانتهاكات حقوق الإنسان تتصاعد والحرية الأساسية واقعة تحت هجوم. والإشارات التي ترسلها الحكومة الأمريكية لها تأثيرات على ملايين الأشخاص الذين يناضلون من أجل الكرامة وتقرير المصير.

والمعركة بشأن منح الصندوق الأمريكي للديمقراطية ليست إلا جزءاً صغيراً، لكنه مهم، من الصراع الدائر بشأن رسالة أمريكا. ويرى السيناتور الجمهوري جون ماكين، رئيس مجلس إدارة المعهد الجمهوري الدولي، أن «العمل الذي تقوم به حكومتنا لدعم القيم الديمقراطية في الخارج يمثل جوهر أمريكا ورسالتها».

\*كاتب أمريكي مختص بالسياسة الخارجية والأمن القومي

## مكافحة الإرهاب هل تعني تأجيل الديمقراطية؟

\* محمد شومان

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٣/١٠

يركز الخطاب السياسي العربي (القول والممارسة) في هذه المرحلة على مكافحة الإرهاب، لأسباب كثيرة أهمها حماية كيان الدولة، والحفاظ على وحدتها وسلامة أراضيها، علاوة على نفي علاقة الإسلام بالإرهاب. وتكتسب المهمة الأخيرة أهمية خاصة، لأن الجماعات الإسلامية تمارس الإرهاب ضد مواطنيها وتصدره لدول العالم كافة، وتستنزف الرأسمال الرمزي للثقافة الإسلامية، وتسيء إليها وإلى صورة العرب والمسلمين على حد سواء.

من هنا تأتي ضرورة التأكيد على الوجه المتسامح للإسلام والثقافة الإسلامية التي تعد من أهم مكونات الشخصية العربية، وأحد مصادر الهوية والشرعية للأنظمة السياسية العربية المعاصرة. وقناعتي أن الإرهاب لا يهدد حكومات أو أنظمة، وإنما يهدد المواطنين أيضاً، لأنه يستهدف تدمير نمط حياة وصيغ متعددة للعيش المشترك، ومهما كانت مشكلات صيغ العيش المشترك بين الجماعات المختلفة أو بين الحكومات والشعوب، إلا أنه من الممكن تحسينها طالما لا تدعي مشروعية دينية، وتعتمد قيم ومعايير معاصرة، لذلك فهي أفضل بكثير من نمط الحياة الذي جاءت به داعش والقاعدة، أو نماذج الحياة التي تعدنا بها النصرة أو الإخوان المسلمين.

ولا شك أن مكافحة الإرهاب هي مهمة عاجلة، ولها الأولوية ضمن ما يطرحه الخطاب السياسي العربي، لكن هذه الأولوية تفرض مشاركة المواطنين إلى جانب الحكومات في القضاء على الإرهاب، وأعتقد أن هذه المشاركة تتجاوز فكرة دعم الشعوب للحكومات أو تفويضها في اتخاذ كل الإجراءات ضد الإرهاب، وأنها تتطلب مشاركة حقيقية تكون قاعدتها الديمقراطية والاصطفاف العام القائم على الحوار والإقناع، من أجل القضاء على الإرهاب، والفكر المتطرف الذي يغذيه ويبرر وجوده.

إن أولوية مكافحة الإرهاب لا تعني تأجيل الديمقراطية أو تأميم المجال العام، لأن التجارب التاريخية العربية المعاصرة تؤكد أن القمع والاستبداد يقود إلى ظهور جماعات تمارس التطرف والإرهاب، تارة بادعاء الحديث باسم الدين، أو باسم الوطنية أو الثورة، من جانب آخر فإن الحكم الفردي ورفض كل أشكال تمثيل الشعب يؤدي إلى ارتكاب السلطة الحاكمة أخطاء قاتلة لا تزال أغلب الشعوب العربية تعاني منها، كالتورط في حروب خارجية أو داخلية، وتبديد ثروات الشعوب وفرص تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. وكان الخطاب السياسي العربي قد تعمد منذ مرحلة ما بعد الاستقلال تأجيل الديمقراطية استناداً إلى مبررات ضرورات بناء الدولة الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية أولاً، أو بدعوى تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية أولاً، ثم هيمن على الخطاب العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ فكرة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»... واحتلت مهمة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي الأولوية الأولى والمطلقة، وهي مكانة تستحقها بلا شك لأسباب وطنية وسياسية، لكنها للأسف جاءت على حساب متطلبات التنمية واحترام حقوق الإنسان والديموقراطية، على الرغم من أنه كان بالإمكان إحداث قدر من التوازن بين هذه الأولويات من خلال اتباع استراتيجية أكثر تركيبياً تقوم على السير في خطوط متوازنة، عوضاً عن التوجه الأحادي، والذي بات أحد مكونات بنية الخطاب السياسي العربي، والذي يركز على قضية واحدة ويمنحها الأولوية ويهمل بقية القضايا، أو يحبس نفسه بين ازدواجيات فكرية وسياسية مثل الاستقلال أم النهضة، والعروبة أم الإسلام، والديموقراطية أم العدالة الاجتماعية، وأحياناً الديمقراطية أم الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

وأخشى أن يركز الخطاب السياسي السائد في هذه المرحلة على قضية واحدة هي محاربة الإرهاب ويهمل الديمقراطية وقضايا التنمية! والمفارقة أن هذا الخطاب يؤكد على شمولية الحرب على الإرهاب، بحيث تتضمن عدداً من المحاور، أهمها محاربة البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير التعليم، وتجديد الخطاب الديني،

والمواجهة الأمنية. لكن الخطاب السياسي العربي يركز على المحور الأخير، ويمنحه في الممارسات الفعلية أولوية قصوى على حساب بقية المحاور، كما يسكت تقريباً عن الديمقراطية وضرورة تفعيل المجال العام، كإحدى وسائل مكافحة التطرف والإرهاب.

إن مواجهة الأمنية قد تكون لها الأولوية في هذه المرحلة التي تنشط فيها الجماعات الإسلامية، لكن ينبغي الاهتمام بإشكاليات الظلم الاجتماعي، وتردي التعليم والخدمات العامة، علاوة على زيادة الطلب على الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وأعتقد أن عدم اهتمام الخطاب السياسي العام بهذه الملفات، أو منحها أهمية متواضعة، يعرقل جهود مكافحة الأمنية، لأن انتشار الفقر والجهل والإحباط وغياب الأمل، يخلق البيئات الاجتماعية المناسبة لظهور وانتشار الأفكار المتطرفة والإرهاب.

ورسالي هي تحقيق قدر من التوازن بين العناصر المكونة لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب، والتي أعتقد أنها ستختلف من بلد عربي إلى آخر، بحسب ظروفه وقوة وقدرة كل من الدولة وجماعات التطرف والإرهاب فيه، وأتصور أن التوازن المطلوب لا بد أن يبدأ باحترام الحريات والتنوع والتعدد في المجتمع، واحترام القانون، وتفعيل المشاركة الشعبية، ليس فقط لأن هذه الحقوق أصبحت من المُسلّمات المتفق عليها في العالم المعاصر، وإنما لأنها أيضاً من شروط الحكم الرشيد، ومن الأسس الناجعة لمواجهة التطرف والإرهاب والاستبداد.

وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن تجارب الدول العربية في مواجهة جماعات التطرف والإرهاب خلال أكثر من نصف قرن (منذ ستينات القرن الماضي) اعتمدت أساساً على الإجراءات الأمنية، والعصف بالحريات، والحكم الشمولي المستبد، ومع ذلك فشلت في القضاء على التطرف والإرهاب، والذي اتخذ صوراً وأنماطاً فكرية وتنظيمية عديدة، أهمها الجماعات الإسلامية، التي ظهرت منها عدة أجيال ونماذج، بأفكار تبدو مختلفة، لكن مضمونها وتوجهها الفكري والسلوكي يكرر نفسه إلى حد كبير، وذلك بداية من جماعة الإخوان المسلمين، ومروراً بالجهاد والقاعدة وداعش والنصرة وغيرها.

القصدي: لماذا لا نجرب الديمقراطية والحكم الرشيد في مواجهة التطرف والإرهاب، جنباً إلى جنب مع الإجراءات الأمنية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، والنهوض بالتعليم والثقافة والخدمات العامة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات الاجتماعية الواسعة التي قام بها عبدالناصر نجحت جزئياً في مواجهة الإخوان المسلمين في الستينات من القرن الماضي، وتجفيف البيئات الاجتماعية الحاضنة لها، لكن الناصرية لم تقض تماماً على الإخوان، فقد ظلت ثقافة التطرف وادعاء الحديث باسم الدين حاضرة، وظهرت جماعات إرهابية في ظل حكم عبدالناصر، وكانت أشد تطرفاً من الإخوان أنفسهم. وأعتقد أن الاعتماد على الإجراءات الأمنية والقمع وتأجيل الديمقراطية، كان من بين أسباب بقاء تلك الجماعات، ثم انتشارها الواسع بعد سنوات قليلة من رحيل عبدالناصر، وتغير السياسات الاجتماعية التي اتبعتها، وكانت تقوم على تأميم السياسة مقابل تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، من خدمات وتعليم وطعام وفرص عمل.

خلاصة القول إن مواجهة الإرهاب تتطلب صيغة إستراتيجية جديدة، أكثر تركيبياً، بحيث تعتمد على تعدد المسارات وتكاملها، بما لا ينفي الأولويات، وإنما يعززها ويضعها في سياق تاريخي ومجتمعي صحيح، وبحسب طبيعة التحديات وظروفها. من هنا فالإجراءات الأمنية يجب أن تتواصل، ولا يمكن تأجيلها، لكنها لا بد أن تسير بالتوازي والتعاون مع بقية العناصر المكونة لإستراتيجية مواجهة التطرف والإرهاب، ولا بد كذلك من البحث عن صيغ مرنة تفي بمتطلبات الأمن، ومتطلبات الحفاظ على المجال العام والسعي المتدرج للديموقراطية، لأنني أعتقد أن الديمقراطية التي لم نجربها هي أحد أهم آليات مواجهة التطرف والإرهاب، وتحقيق الشفافية والحكم الرشيد.

\* كاتب مصري

## عدوى الشعبوية

\*مصطفى زين

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية : ٢٠١٨/٢/١١

هي عدوى دونالد ترامب تنتشر في أوروبا. من هنغاريا والنمسا وبولاندا إلى إيطاليا، حيث تقود «رابطة الشمال» الانفصالية وزعيمها ماتيو سالفيني تحالفاً يطالب بالخروج من الاتحاد الأوروبي. هي الشعبوية التي تحتاح القارة القديمة المفترض أنها أكثر عقلانية وتقدماً.

وصول ترامب إلى السلطة لم يكن السبب الوحيد في صعود اليمين المتطرف في أوروبا، بل سبقه قادة أحزاب في فرنسا وبريطانيا وكل أوروبا الشرقية، لكن انتخابه أعطاها أملاً كبيراً في أن التطرف يوصل إلى السلطة، خصوصاً عندما يستخدم الخوف من الإسلام والمهاجرين.

عقد زعماء هذه الأحزاب مؤتمراً «تاريخياً» في براغ حضرته الفرنسية مارين لوين والهولندي غيرت فيلدرز (الأكثر عداء للمسلمين)، وزعيم رابطة الشمال في إيطاليا لورنزو فونتانا، وغيورغ ماير من «حزب الحرية» في النمسا، إضافة إلى البلجيكي جيرولف انيمانز والبولندي ميشال ماروسيك وماركوس بريتمسل من «حزب البديل من أجل ألمانيا» وجانيس أتكينسون التي كانت عضواً في «حزب استقلال المملكة المتحدة» (يوكيب). واحتفل الجميع بفوز «حزب الحرية» في الانتخابات. وقال فيلدرز: «مرة أخرى في النمسا يصل حزب عضو في كتلتنا في البرلمان الأوروبي إلى السلطة».

ويأمل هذا التكتل أن يتفكك التكتل الأوروبي، خصوصاً بعدما قررت بريطانيا الخروج من الاتحاد الذي «لا يحترم سيادة» الإمبراطورية العظمى، على ما يقول اليميني المتطرف نايجيل فراج، وهو ينتمي إلى الكتلة ذاتها في البرلمان الأوروبي، ويحظى بدعم كبير من صديقه دونالد ترامب.

ويبدو أن بروكسيل بدأت تفكر جدياً في مصير الاتحاد، فرئيس المفوضية جان كلود يونيكر أصدر وثيقة عبر فيها عن القلق على مصير الاتحاد الأوروبي الذي يشكل نموذجاً للتكتلات الإقليمية، على المستوى الاقتصادي والسياسي، وكان يتوقع له أن يتطور ليصبح اتحاداً كونفيدريالياً، قبل صعود تيارات شعبية لا تتورع عن استخدام العنف، تطالب بـ «الاستقلال» وتتهم المسؤولين في الاتحاد بالديكتاتورية ومصادرة حرية الشعوب وفرض قوانين تتجاوز الأنظمة القضائية القومية، على ما يروج المعادون للاتحاد في بريطانيا وفرنسا.

والشعبوية وعدواها لا تقتصر على ترامب، فبوتين، هو الآخر، يتخذ قرارات مضادة لقرارات البيت الأبيض للحصول على تأييد غالبية الروس الذين تستخف واشنطن بدولتهم، وتحداها عسكرياً عبر نشر قوات الأطلسي على حدودها في دول الاتحاد السوفياتي السابق في أوروبا وآسيا، وفي المناطق التي تسعى للوصول إليها، مثل العراق وسورية. وحذر رئيس الوفد الأوروبي للمفاوضات مع بريطانيا ميشال بارنييه من أن الرئيسين يشكلان «خطراً وجودياً» على الاتحاد، فبروكسيل واقعة بين «مطرقة ترامب وسندان بوتين» اللذين يشكل تعصبهما القومي ورفعها شعار «نحن أولاً» نموذجاً للأحزاب اليمينية التي بدلاً من التمسك بالاتحاد الأوروبي لمواجهة قوة الدولتين العظميين اقتصادياً نجدها تزداد تعصباً قومياً، متوهمة أن في استطاعتها المنافسة منفردة، من خلال التحالف معهما أو مع إحداهما.

## عن الانتخابات الديمقراطية ومرض الشعبوية

\*د. سعيد ناشيد

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٠١٨/٢/١١

الانتصار الذي حققه اليمين الشعبوي والفاشي المعروف بمعاداته للنظام ومعاداته للاتحاد الأوروبي، في الانتخابات الأخيرة بإيطاليا، يكشف لنا مرة أخرى عن معطى بالغ الأهمية، وهو أن الديمقراطية الحديثة لا تزال إلى حدود الساعة قاصرة عن حماية نفسها من المخاطر النابعة من داخلها، وعلى رأسها خطر الشعبوية. منذ نهاية الحرب العالمية إلى الآن، ورغم كل الإصلاحات الهيكلية وتدابير الصيانة التي أجرتها لأجل مواصلة التحليق بأمان، لا تزال الديمقراطية لم تتخط بعد منطقة الاضطراب الجوي. لا تزال الديمقراطية الحديثة لم تنج بعد من عواصف الشعبوية التي تهب بين الفينة والأخرى، وتوشك على تدمير إرث التنوير في بعض الأحيان. فلا تزال أشباح هتلر وموسوليني تطل برؤوسها المروعة، كما لو أن الشعبوية مرض مزمن وملازم للديمقراطية، لا انفكاك منه ولا خلاص. ينطبق هذا الأمر على المجتمعات الحديثة التي تطلق فيها الديمقراطية عالياً في أجواء السماء، لكنه بكل تأكيد أكثر انطباقاً على المجتمعات التقليدية حيث لا تزال الديمقراطية في طور محاولة الإقلاع. ما يعني أن الديمقراطية ليست وصفة سحرية في آخر المطاف، لكنها لا تعدو أن تكون أكثر من رحلة اضطرارية في غياب بدائل أكثر ضماناً للسلامة. ليست الديمقراطية خياراً جيداً لكنها تبقى الخيار الأقل سوءاً. هكذا، فنحن لا نحتاج إلى رفع شعار "الديمقراطية هي الحل"، كما يردد البعض، بل نحتاج إلى الكثير من الجهد والقليل من الحماس. غير أن الأمل الباقي أمام دولة المؤسسات هو قابلية الديمقراطية للتطوير الدائم في مستوى التفاصيل التنظيمية والتشريعية والإدارية، فضلاً عن الإصرار البروميثيوسي الذي يطبع الحضارة المعاصرة في تحديدها للأزمات وعدم استعدادها للتوقف عند منتصف الطريق.

بل قالها غاستون باشلار ذات مرة في سياق مختلف: تاريخ تطور العلم هو تاريخ أزمات العلم. وهو ما يصدق على الحياة السياسية أيضاً، وعلى الديمقراطية على وجه التحديد. بوسعنا أن نقول بكثير من الاطمئنان: تاريخ الديمقراطية هو تاريخ أزمات الديمقراطية.

في كل الأحوال تتمتع الديمقراطية بنوع من القابلية للمراجعة والنقد والتطور، بدءاً من التقطيع الانتخابي وانتهاءً ببنود الدستور. بمعنى أن الآليات الديمقراطية تحتاج بالضرورة إلى الخضوع للمراجعة والنقد بنحو دوري ودائم، لكن علينا في المقابل أن نوضح ما قلناه مراراً: النقد لا يعني التقويض، بل النقد هو الدافع الفعلي نحو التطور. مثلاً، لم تتطور الحداثة خارج النقد الذي وجهته الحداثة لنفسها، كما لم تتطور العقلانية خارج النقد العقلاني للعقلانية، وهكذا. يصدق نفس الشيء على الديمقراطية. لقد تطورت الديمقراطية نفسها من البعد التمثيلي إلى البعد التشاركي بفعل النقد الذاتي المتواصل الذي وجهته الديمقراطية لنفسها.

بكل تأكيد تبقى الديمقراطية أفضل النظم الممكنة والمتاحة إلى حد الساعة، غير أن هذا لا يمنع من الاعتراف بوجود هشاشة أصلية تجعل الديمقراطية قابلة للانقلاب على نفسها بنفسها، وإلا فكيف نفسر أن الآلية الديمقراطية لم تسعف الكثير من المجتمعات الغربية في تفادي الصعود الانتخابي لليمين الشعبوي أو اليمين الفاشي، مثلما حدث مؤخراً في الانتخابات التشريعية الإيطالية؟

ما يقوله هابرماس عن الحداثة من أنها مشروع لم يكتمل بعد، يصدق أيضاً على الديمقراطية، والتي تبدو كأنها بدورها صيرورة لا تزال في بدايتها، ولم تتشكل ملامحها النهائية بعد، ومن ثمة ستحتاج دائماً إلى تدابير دورية للفحص وإجراءات متواصلة للصيانة.

لكن، لدينا سؤال حاسم ودقيق: هل الديمقراطية قادرة على احتواء خصومها كما يراهن البعض؟ بكل تأكيد ليس السؤال مجرد مسألة إسلامية أو شرقية، لكنه سؤال كوني يرتبط بالهشاشة الأصلية للديمقراطية نفسها، غير أن الأمر عندنا في العالم الإسلامي أشد تعقيداً لثلاثة أسباب:

السبب الأول يتعلق بالوضع الإشكالية للحركات الشعبية-الدينية والتي قد تحملها نتائج الانتخابات إلى احتكار كل شيء، في وقت لم تترسخ فيه ثقافة المؤسسات والقوانين والسلوك المدني، بل كثيرون من يجعلون الفتاوى والحيل الفقهية فرصة للإفلات من القانون!

السبب الثاني يكمن في أن نفس التيار الديني الذي قد يَظهد الناس حين يكون حاكما وينفرد بالحكم (سودان انقلابات النميري- الترابي- البشير) هو نفسه قد يتعرض للاضطهاد حين يصبح محكوما ويكتفي بالمعارضة (مذبحة حماة مثلا).

والسبب الثالث يكمن في أن المزاج الشعبي لا يرحب بالنقد الموجه ضد الحركات الدينية فإنه يرى في ذلك النقد مغالبة للأمر، ومكابرة للحق، وإنكارا للمعلوم. وليس أمانا غير الطاعة والولاء، مع هامش ضئيل للنصح الذي يختص به "أهل النصح" حصرا.

الحقيقة الغائبة عنا أن الديمقراطية تحتاج إلى نقد ذاتي شفاف ومفتوح ومتواصل. والنقد الذاتي كما لا يخفى هو أداة التقويم الذاتي في كل المسائل والأمر، لأن من لا يستطيع تقويم نفسه بنفسه لا يمكن تقويمه من الخارج. كما أن النقد لا يكون فعالا إلا إذا كان نابعا من الداخل. أما الرهان على تعطيل ملكة النقد بدعوى المحافظة، أو بدعوى أن "ليس بالإمكان أفضل مما كان"، فهو لا يعني سوى شيء واحد: التعويل على الغرائز البدائية للقطعان الأدمية. وهنا بالذات يكمن رهان الأصوليات والشموليات.

وإذا كان أفلاطون يعتبر السياسة عن حق وظيفة النفس العاقلة، فلعل تهيج الانفعالات السلبية للجموع يمثل أكبر تحد غريزي أمام قيم التمدن، كما ترى رجاء بن سلامة في كتابها المميز "نقد إنسان الجموع"، لكن هل يعني ذلك الأمر التضحية بالخيار الديمقراطي كما يرى العفيف الأخضر، وذلك من أجل حادثة فوقية قد تأتي وقد لا تأتي، وقد تأتي بسرعة وتنهار بسرعة طالما يعوزها الأساس المجتمعي؟

في كل الأحوال، لا دولة ديمقراطية دون مجتمع ديمقراطي. وفي رواية أخرى "كما تكونون يولّ عليكم". كل هذا الكلام صحيح من وجهة نظر التجربة، لكن، حتى في المجتمعات الديمقراطية قد تكون الدولة الديمقراطية عرضة لمخاطر الانهيار جراء الهزات الشعبية المتكررة. وهذا ما يعني بأن البناء الديمقراطي سيحتاج إلى جهد دائم لأجل الصيانة والإصلاح والترميم وحتى إعادة البناء إن اقتضى الأمر.

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية أعاد الألمان بناء الديمقراطية من نقطة الصفر. لم يستسلموا لنظرية المؤامرة كما تفعل الشعوب المهزومة نفسيا.

لم يلجأوا إلى تهيج الانفعالات السلبية والغرائز البدائية وتهديد "الأعداء المنتصرين" بالويل والثبور وعظام الأمور، بل ركزوا مباشرة على الهدف: إعادة بناء الديمقراطية من جديد وبجودة أعلى هذه المرة. وإلى اليوم لا تزال النخبة الألمانية تكافح لأجل حماية الديمقراطية من أشباح النازية، والتي لا تزال تطل برؤوسها بين الفينة والأخرى.

إنه القدر البروميثيوسي الذي يميز الحضارة المعاصرة في آخر التحليل. ذلك أن الأزمة مهما بلغت شدتها فهي لا تعني التوقف، إلا بالنسبة للإنسان العاجز سلفا، بل تظل الأزمة في الواقع العلمي فرصة سانحة للتطور. والانهيار نفسه مهما بلغت حدته فهو لا يعني النهاية، إلا بالنسبة للإنسان الفاشل مسبقا، بل يظل الانهيار في الواقع العملي فرصة سانحة لإعادة البناء.

لا شك أننا بدورنا نحتاج إلى شيء من القدر البروميثيوسي. وربما هنا مربط الفرس.

\*كاتب ومفكر مغربي

## الحرية في العالم العربي بين المنح والمؤسسات

\*د. شفيق ناظم الغبرا

DW، صحيفة (الوطن) القطرية: ٢٠١٨/٣/١١

إن الحرية التي تمنحها دولة من الدول لمجتمع أو لأفراد والتي يجب أن تشمل كل فئاته، خاصة مهمشييه هي حرية يمكن سحبها بقرار مفاجئ، فالحرية لتنجح تتطلب مؤسسات تمنع الدولة أو فئة من المجتمع من الاعتداء على مواطن أو مواطنين وسحب حقوقهم أو التدخل بحريتهم. والحرية لا قيمة لها إن لم تثبت وتجنز عبر دستور وقوانين واضحة وقضاء مستقل وهيئات ومؤسسات مدنية تدعمها وتؤكدها.. وتؤكد التجربة الإنسانية بأن الحقوق التي تمنح من الأعلى لا يمكن أن تصمد إن لم تعززها القيم القانونية والقضائية ومؤسسات المجتمع ذات القدرة على إيقاف عملية التراجع عن الحريات والحقوق بجرة قلم.

إن محاولة قتل السياسة والمساحة العامة هي أحد أهم مسببات المشكلة العربية مع الحرية، لأنها تعني غياب نقاش وطني حول الشؤون الاجتماعية والإدارية والاقتصادية وحول الفساد وأثره وحقوق المرأة وحقوق الإنسان وطريقة الحكم وقرار الحرب وقرار السلم والتفاوض.. إن تفادي النقاش المفتوح سلم الدولة للجنة صغيرة (الدولة العميقة إن صح التعبير) التي تدير البلاد وفق منظورها الأمني الخاص.. الدولة العميقة في العالم العربي تعبير هي حالة احتكار واستحواذ واستخدام للقوة الأمنية والجيش ضد المجتمع أو فئات منه.

إن جوهر الحرية وأساسها سياسي، وذلك لأن السلطة السياسية تمتلك أدوات عقابية وأمنية وعسكرية ولديها الاحتكار الأكبر لوسائل العنف في المجتمع، وبالتالي إن لم يستطع الفرد المواطن نقد سلطة الدولة والحد من صلاحياتها فحريته معرضة للمصادرة.. لهذا بالتحديد برز في التاريخ الإنساني ذلك السعي للحد من صلاحيات الدولة والحكومة بهدف حماية المجتمع من سوء استخدام السلطة لصلاحياتها.. إن قوة كل دولة وحكومة تتطلب تحديد لمداها.

إن الحرية في حدها الأدنى: هي تلك الحرية التي نمتلكها أولاً في نقد السلطات أكانت هذه السلطات حكومة قوية ومتنفذة أو برلماناً لديه سلطات تنفيذية واسعة أو قرارات سلطة قضائية أخطأت في صنع قرارها.. والحرية هي أيضاً تلك الحرية التي يمتلكها كاتب ومسرحي وسينمائي أو مثقف وفئات أو جماعات في قول رأيها بحرية وبلا موانع دون أن تتدخل السلطات وأجهزتها الأمنية في تحديد واعتقال تلك الحرية.

لكن القوانين العربية في السنوات الأخيرة أصبحت في تضاد يكاد يكون شاملاً مع كل ما يتعلق مع الحريات.. فاللحظة العربية الراهنة عمقت في صفوف الرأي العام العربي خطاب التشكك والتساؤل. فالخطاب الرسمي يعجز حتى الآن عن تفسير ما آل إليه الوضع العربي ويعجز عن اللحاق بالتحولات الكبرى التي تعصف بالحدث، وأدى هذا العجز إلى طرح قوانين متشددة حول الحريات ما ساهم في تكوين رأي عام يزداد نقدياً وتخوفاً من المسار الراهن.. لهذا أقرت العقوبات الحكومية المبالغ بها بحق التعبير والحقوق، وأصبحت العقوبات تشمل كل منتوج نقدي موجه للجيش والقضاء والرئيس والنظام السياسي وقادته.

قول الحقيقة للنظام السياسي هو الأصعب في الدول التي تعاني من مرض مستمد من مدارس الشيوعية والفاشية والنازية والاستبداد التي قدمت لنا في العصر الحديث مدرسة الإعلام الجماهيري الموجه.. إن أحد أسباب الهزائم العربية في حروب عدة ومعارك كثيرة مرتبط بعدم القدرة على قول الحقيقة.. فأزمة الاستبداد مع الحقيقة وروادها وناشريها تعكس بالأساس ضعفه، وذلك بحكم استناده أساساً على قوة القمع في الداخل والضعف مع الخارج.

إن غياب الحرية في الواقع العربي سيسبب في المستقبل ثورات وعنف ونزاعات وأزمات سياسية واستقالة حكومات وسقوط أنظمة.. الهدف الأهم لحرية التعبير هو جعل كل القوى، خاصة المهمشة قادرة على إسماع صوتها، وذلك بهدف دفع النظام السياسي لتلبية رغبات المجتمع وإدارة عملية التحول من سلطة لأخرى ومن إدارة سياسية لأخرى بوسائل سلمية.. إن هذا النقص في الواقع العربي الراهن سيعني المزيد من عدم الاستقرار.



## شرعية الحاكم بين المتغير والثابت

\*فهد إبراهيم الدغيشر

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٣/١١

تعددت الأقوال حول شرعية الحكومات، وخصوصاً في محيط الدول النامية في الـ ٥٠ عاماً الماضية. أقول الدول النامية لأن الدول العظمى حسمت مواقفها بعد الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار مروع ووضعت خطوط المستقبل في قبضة دولة القوانين والمؤسسات حيث التعايش المشترك والتركيز على التنمية وبناء القوة. أذكر في سنوات المراهقة أن شعار «الناصرية» المتمثل بالوحدة العربية وطرد الاستعمار كان يمثل الشرعية الأقوى لبقاء حكومة جمال عبدالناصر. كان شعاراً مدوياً ألهب عقول العرب آنذاك لكنه بقي مجرد شعار. أيضاً في السياق الزمني ذاته، تأسست منظومة ما كان يسمى «دول عدم الانحياز» برئاسة الهند ويوغسلافيا ومصر وكان دورها عبارة عن وجود تكتل أممي يحاول الوقوف ضد أطماع الدول العظمى في الأمم المتحدة. في الحالة المصرية تحديداً، وبخلاف بناء السد العالي الذي افتتح في عام ١٩٧٠ وهو بلا شك مشروع تنموي عظيم، لم تشهد مصر تنمية حقيقية مستدامة تسير وفق خطط وأهداف ومؤشرات محددة. كان تركيز الدولة آنذاك منصباً نحو الاستمرار في تأمين الممتلكات ورفع شعارات الديمقراطية ومحاربة الأنظمة «الرجعية».

شعار «الوحدة العربية» فشل في أول تجربة وحدوية مع سورية لأنه افتقد إلى الركائز الأساسية المتمثلة بالقوة الاقتصادية والعمل المشترك الذي يصب في هذا الوعاء. مواجهة العدو الإسرائيلي التي تحولت وإلى يومنا هذا شعاراً للتكسب والبقاء كما يدعي نظام الأسد، هي الأخرى تحطمت في حرب الأيام الستة كونها وقعت من دون مراجعة حقيقية لحسابات النصر والهزيمة واعتمدت كثيراً على الحماسة والخطب الرنانة وفي ما بعد على التزوير الإعلامي. كان مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا واليابان الذي أعلن عنه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة الأركان الأمريكية عام ١٩٤٧ المحرك الأعظم لما نشاهده اليوم من تنمية شاملة وصناعة متفوقة واقتصادات منيعة في الغرب واليابان. هذا المشروع اقتصادي بحت لا يحتوي على أي شعارات غير الأرقام ونموها ومتابعة الخلل في بعض جوانبها وتقويمه. الصين الغارقة في الأيديولوجيا الشيوعية وبعد تفتت الاتحاد السوفياتي، تبنت أخيراً النهج ذاته مع محاولاتها المستميتة للمحافظة على الحد الأدنى من ثقافتها، على رغم قوة أعاصير التغيير.

أكتب هذه المقالة أثناء زيارة الأمير محمد بن سلمان إلى بريطانيا بعد انتهاء زيارته مصر. لو نتابع معظم المقالات والتقارير التي نشرت قبل وأثناء هذه الزيارة عن هذه الشخصية الفذة سنجدتها تركز كثيراً على أن المحرك الأهم في ما يقوم به من تحولات هائلة داخل السعودية هو الاقتصاد. مبادرات التسامح الديني وكبح التطرف وإسكاته، إضافة إلى أمن الوطن والمواطنين والممتلكات، أتت بسبب الحاجة للتنمية وجذب رؤوس الأموال وخلق البيئة المناسبة للاستثمارات.

الانفتاح الاجتماعي بسبب الحاجة لرفع مستوى سعادة الناس ولتعظيم دور رأس المال الداخلية وإنفاق المواطنين في داخل مدنها وبلادهم. الرسوم الجديدة على المواطنين والمقيمين، ورفع الدعم عن بعض السلع، أتت بسبب الحاجة إلى الإقلال من الهدر المالي وزرع المسؤولية وكفاءة الإنفاق لدى الأفراد ولدى المنشآت العامة.

لا توجد مبادرة واحدة ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠ ترتبط بشعارات قومية أو أيديولوجية. هنا تكمن قدرة الحاكم على وضوح الرؤية وملامسة الأهداف وتحقيقها. هنا بالتالي تولد شرعية الحاكم والحكومات وكيف يبرز القائد في أي مكان في العالم يتبع هذا النهج ويتحول إلى صانع تاريخ.

في منطقتنا العربية وخلافاً لدول الخليج العربي التي عاشت مخدرة لعدة عقود بسبب النفط ومداخيله، ما زلنا نمارس امتطاء الشعارات مع الأسف، ما عدا عدد قليل جداً من النماذج الخجولة. بل وحتى في دول الخليج نشاهد حالة الكويت مثلاً وصراع الحكومة مع مجلس الأمة الذي يراه البعض هناك شعاراً رمزياً كبيراً للحرية، بينما يراه الكثير من العقلاء سبباً في تأخر التنمية هناك رغم المحاولات الجديدة هذه الأيام لإعادة توجيه البوصلة. في السعودية وبفضل انتشار ما يسمى «الصحة الإسلامية» في العقود الأربعة الماضية وعلى رغم تطوير مدينتي الجبيل وينبع وتأسيس العملاقة «سابق» وغير ذلك من المنجزات الضخمة، كان الشعار الأهم الذي طغى فوق كل شيء هو شعار نشر الإسلام ومعاداة غير المسلمين وتجييش الناس عاطفياً لمواجهة «الظلم» و «الطغيان». الإنجاز الذي كان يشعر به الكثير من الأفراد بل وحتى بعض المسؤولين في تلك الفترة كان يعتمد على الشعور والتباهي العاطفي وليس على الأرقام. استمر ذلك حتى بدأت الأرقام تفرض حضورها بقوة. فالأموال تخرج من الاقتصاد ولا تعود والسكان يزداد عددهم والبطالة كشرت عن أنيابها. حذر الكثيرون من هذا المشهد قبل ظهوره بعقدين غير أن الضجيج فسي ذلك الوقت كان أعلى ومثل هذه التحذيرات كانت تقابل بتخوين من يتحدث عنها واتهام من يدعمها أو يتبناها بالانحياز للأنظمة الرأسمالية العلمانية. بمعنى أن المطالبة بالتنمية كان يرد عليها بعبارات أيديولوجية لا علاقة لها بأي رسوم بيانية أو إيضاحات علمية.

نخلص هنا إلى القناعة بأن التنمية الاقتصادية الممتثلة للزمان والمكان والمعتمدة على القدرات المتاحة وليست الشعارات الفارغة، هي الشرعية الوحيدة لبقاء الحكومات بل واستمرار الدول وتطورها. ها نحن نشاهد ما تمر به إيران من غضب شعبي في الداخل تحاول حكومة روحاني التقليل من أهميته بلا نجاح يذكر. هذا ما لفت الانتباه عالمياً إلى شخصية ولي العهد الذي وجد أن البلاد لا تحتل غير القفز، ولا أقول السير، إلى الأمام بلا تردد. وكما أشار في مقابلة نشرتها أخيراً، صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، عندما أفصح الأمير عن أسباب السرعة الهائلة في تطبيق التغييرات داخل السعودية، قائلاً: «عندما يكون لديك جسد مصاب بالسرطان في كل أعضائه، سرطان الفساد، عليك استخدام العلاج الكيماوي، وإلا فإن السرطان سيلتهم الجسم». وما يقال عن الفساد يقال عن شح الوظائف وهرب الأموال للخارج وتفشي حالات التستر التجاري والهدر في الطاقة والمواد المدعومة.

في تصوري أن ما يحدث في دول الخليج العربي، وخصوصاً في الإمارات التي كانت سباقاً في تبني نهج التطور والبحرين والسعودية أخيراً، والكويت سيتحول إلى نموذج عالمي يحتذى به. لا يوجد مكان آخر في العالم يشبه هذه الحال. دول ومجتمعات تعيش في ظل ثروات هائلة من الموارد الطبيعية لا يساورها أي قلق مالي لعقود متصلة ثم تضطر فجأة وبسرعة إلى التحول إلى مجتمعات منتجة. تحديات هائلة بكل المقاييس ومن سينجح في تجاوزها سيخلده التاريخ كشخصية عظيمة قد لا تتكرر.

\* كاتب سعودي

## مشهد إقليمي متأزم

\*يوسف جمعة الحداد

صحيفة "العين" ٢٠١٨/٣/١١

تتجه الأوضاع في المنطقة نحو مزيد من التأزم والتعقيد، فلا تلوح في المدى القريب أي مؤشرات لحلحلة الأزمات المختلفة، سواء في سوريا أم اليمن، أما الأوضاع في العراق فإنها لا تختلف كثيراً، سواء من حيث عودة الاحتقان السياسي بين القوى والتيارات المختلفة، أو تصاعد نفوذ الميليشيات المسلحة، وهذا لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن التعارض في المصالح بين القوى الإقليمية والدولية في الدول الثلاث، والتي تجعل من الصعب التوصل إلى حل سياسي ينهي هذه الأزمات.

فالأزمة السورية، وبعد مرور ما يزيد عن أكثر من سبع سنوات من اندلاعها، تظل الأكثر تعقيداً وتشابكاً، فلم تفلح جهود الحل السياسي التي قامت بها الأمم المتحدة (ثمانية جولات في جنيف)، ولا مؤتمرات أستانة التي ترعاها كل من روسيا وتركيا وإيران في إحداث اختراق حقيقي لحلها، ولم تصمد أي من الهدن التي تم التوصل إليها في وقف إطلاق النار، لتمهيد الأرضية للتوصل إلى حل سياسي، وكان آخرها الهدنة في الغوطة الشرقية، والتي انهارت بعد ساعات من موافقة مجلس الأمن عليها، فيما عادت المواجهات المسلحة على الأرض بين أطراف الأزمة.

التعقيد الذي يسم الأزمة السورية، يرجع إلى تعارض المصالح بين القوى الإقليمية والدولية، فروسيا ومعها إيران تدافعان باستماتة عن نظام بشار الأسد، وترفضان أي مطالب لتنحيه عن السلطة، وتتبنيان وجهة النظام بأن الصراع في سوريا هو مع تنظيمات إرهابية، كما تعتبران أي وجود أمريكي على الأراضي السورية غير شرعي، ويؤكدان في الوقت ذاته أن وجودهما على الأراضي السورية يحظى بالشرعية لأنه بناء على طلب من الحكومة السورية.

أما تركيا فإن تدخلها في الأزمة السورية يرتبط بالأساس بمنع تنامي قوة الكرد، ولأجل هذا أطلقت عليه "غصن الزيتون" التي لا تزال مستمرة للحيلولة دون انطلاق التهديد الكردي إلى أراضيها. فيما تدعم الولايات المتحدة جماعات المعارضة السورية، وقامت مؤخراً بتعزيز وجودها على الأرض كوسيلة للضغط على كل من موسكو وطهران للقبول بالحل السياسي للأزمة.

الأزمة في اليمن، منذ اندلاع عاصفة الحزم في مارس ٢٠١٥ وعملية إعادة الأمل في أبريل من العام نفسه، لم تشهد انفراجة ملموسة فيما يتعلق بالمسار السياسي، بسبب تعنت الانقلابيين الحوثيين وارتهانهم بالمشروع الإيراني، فيما تتواصل انتصارات الجيش اليمني بدعم وإسناد من دول التحالف العربي، وهي انتصارات لو استمرت بنفس الزخم ستمثل ضغطاً على الحوثيين وتدفعهم إلى تقديم تنازلات والقبول بالحل السياسي، كما تتواصل الحملة ضد تنظيم القاعدة خاصة في محافظة أبين.

الأزمة اليمنية تجسّد هي الأخرى تضارب المصالح الإقليمية والدولية، فأيران التي تدعم الانقلابيين الحوثيين، وتمدهم بالصواريخ الباليستية التي تستهدف الأراضي السعودية، تستقوي بالدعم الروسي الذي يتصدى لأي محاولة لإدانتها في مجلس الأمن، أما الولايات المتحدة فإنها تدعم موقف دول التحالف العربي، لأن هذا يحقق مصالحها هناك سواء في القضاء على القاعدة أم تأمين الملاحة في الممرات المائية، وخاصة مضيق باب المندب، كما أنها تدرك في الوقت ذاته مسؤولية إيران عن تعقيد الأزمة في اليمن، وتقود الجهود الدولية لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين سلوكها في اليمن، ويفرض عليها عقوبات مشددة إن لم تتوقف عن إمداد الحوثيين بالأسلحة.

الأوضاع في العراق، ورغم إعلان الحكومة قبل أسابيع هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي، وانحياز ما يسمى بدولة الخلافة المزعومة هناك، فإن تحديات مرحلة ما بعد تنظيم "داعش"، سواء فيما يتعلق بعملية إعادة البناء والإعمار أم تحقيق المصالحة السياسية تطل برأسها لتسيطر على المشهد، في وقت يتم فيه الاستعداد لإجراء الانتخابات النيابية في شهر مايو المقبل، بينما يتصاعد الجدل حول دور الميليشيات المسلحة بعد انتهاء دورها في الحرب ضد "داعش"، وخاصة ميليشيات الحشد الشعبي المرتبطة بإيران، حتى أن العديد من القوى الدولية (فرنسا- الولايات المتحدة) تطالب الآن بتفكيك هذه الميليشيات، وتحييد دورها وإبعادها عن المشاركة في الحياة السياسية.

وإذا كانت إيران تدافع عن بقاء هذه الميليشيات باعتبارها تدافع عن نفوذها ومصالحها في العراق، فإن الولايات المتحدة تدرك خطورة هذه الميليشيات على مصالحها هناك، وتعمل على بقاء بعض قواتها في العراق خلال الفترة المقبلة حتى لا تهدد هذه الميليشيات مصالحها هناك، أما تركيا فلها مصالحها في العراق، وتنسق مع الحكومة العراقية ضد المسلحين الكرد التابعين لـ "حزب العمال الكردستاني" المنتشرين في إقليم كردستان.

الخلاصة فيما سبق، هناك تداخل وتشابك واضح في الأوضاع التي تشهدها الدول الثلاث، سوريا واليمن والعراق، فأيران هي العامل المشترك في تفاعلات هذه الأوضاع، فهي تسعى إلى تعزيز نفوذها في الدول الثلاث عبر ميليشياتها المسلحة، وتحاول أن يكون لها دور في أي تسوية سياسية خاصة في كل من سوريا واليمن، تضمن مصالحها وحلفائها في الداخل، بينما تستمر حالة الانقسام في المواقف الدولية حول كيفية التعاطي مع الأزميتين السورية واليمنية، والنتيجة هي استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار في المشهد الإقليمي في المدى المنظور.

## من كوريا الشمالية إلى واشنطن.. دورك الآن

ستراتفور: ٢٠١٨/٣/١١

بموافقة كوريا الشمالية على عقد قمة مع أمريكا بشأن السلاح النووي في مايو المقبل تكون قد مهدت الدرب أمام رد الولايات المتحدة، وستضغط كوريا الجنوبية بقوة لاستئناف الحوار وتخفيف التوتر بين الكوريتين كي تتمكن سيول من التركيز على مشاكلها الاقتصادية المحلية.

حدد القائد الكوري الشمالي كيم يونغ أون أواخر شهر أبريل موعداً للقمة الثالثة بين الكوريتين التي ستعقد في بانمنجوم، كذلك أعلن كيم أنه مستعد لعقد محادثات مع الولايات المتحدة بهدف تطبيع العلاقات ونزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وأعرب أيضاً عن استعداده لتعليق التجارب النووية والصاروخية البالستية خلال فترة الحوار، وأكد كيم أن نزع الأسلحة النووية شكّل رغبة والده الأخيرة قبل وفاته وأنه غاية يرغب فيها هو أيضاً. من الضروري أن نفهم ما تقوله كوريا الشمالية ولا تقوله، فلا يقتصر نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية على إزالة قدرة كوريا الشمالية النووية، بل يشمل أيضاً بنية القوات الأمريكية في شبه الجزيرة وربما المظلة النووية الأمريكية فوق كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى ذلك أعلن كيم أن نزع أسلحة كوريا الشمالية النووية يرتبط بضمان أمن حكومته وإزالة المخاطر التي تهدد الشمال، لكن كوريا الشمالية تعتبر دوماً القوات العسكرية الأمريكية في الجنوب خطراً يهددها. كذلك قد لا يشمل تعليق الشمال التجارب النووية والصاروخية الأنظمة القصيرة المدى (قدّمت كوريا الشمالية ما يبدو أنه نوع معدّل من نظام صواريخ إسكندر خلال عرضها العسكري الأخير، إلا أنها لم تختبر بعد هذه الأنظمة). كذلك قد لا يشمل هذا التعليق إطلاق الأقمار الاصطناعية، علماً أن كوريا الشمالية تدعي أن هذا من حقوقها الدولية.

نجحت كوريا الشمالية بخطوتها هذه في وضع الولايات المتحدة في موضع يفرض عليها اتخاذ الخطوة التالية، إذ سبق أن أعلنت كوريا الجنوبية موافقتها على القمة، مع أن بعض التقارير غير المثبتة يشير إلى أن الجنوب أبلغ الشمال أن التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية المقرر عقدها في شهر أبريل لن تُلغى. إذاً، على واشنطن رهنماً أن تحدد ما إذا كانت مستعدة لاستئناف الحوار مع الشمال، وكانت الشروط الأمريكية الرسمية حتى اليوم أن تتمحور المحادثات حول نزع الأسلحة النووية في كوريا الشمالية، وأن تعرب هذه الأخيرة عن صدقها من خلال تعليقها التجارب النووية والصاروخية.

قدّمت بيونغ يانغ كلا هذين الشرطين، لكن واشنطن ما كانت تريد استئناف الحوار إلى أن تبلغ كوريا الشمالية حالة أكثر سوءاً من جراء العقوبات والعزلة، فلا ترغب واشنطن في جولة أخرى من الحوار تقود بكل بساطة إلى تأخير إضافي لا يلحق ببرنامج أسلحة كوريا الشمالية أي ضرر، ويرجى أي قرار أو صراع بدل أن يحل المشكلة اليوم. مهدت كوريا الشمالية الدرب أمام رد الولايات المتحدة، وستضغط كوريا الجنوبية بقوة لاستئناف الحوار وللتخفيف من التوتر بين الكوريتين كي تتمكن سيئول من التركيز على مشاكلها الاقتصادية المحلية، كذلك ستخرج الصين وروسيا عن صمتهما وستطالبان بأن يكون رد الولايات المتحدة إيجابياً.

لطالما شددت واشنطن على أنها تريد تنظيم حملة من الضغط الأقصى، وحظيت في ذلك بتأييد حلفائها الأساسيين، بما فيهم اليابان التي تخشى أي تبدل مفاجئ في موقف الولايات المتحدة، ولكن إذا استأنفت الولايات المتحدة حوارها مع الشمال اليوم فإنها تخاطر بالاصطدام بنتائج مماثلة للجهود السابقة، أما إذا رفضت ذلك فتخاطر بتقويض علاقتها مع كوريا الجنوبية وبمواجهة تبدل في التعاون الدولي للمضي قدماً في استراتيجية الاحتواء. على غرار والده وجدته من قبله برهن كيم يونغ أون (في الوقت الراهن على الأقل) عن مهارة كبيرة في قراءة الوضع الدولي، وهو يبذل قصارى جهده لاستغلال هذه الاختلافات في المواقف بغية كسب الوقت والمساحة. ننتظر الآن الخطوة التالية من واشنطن.

## الإمارات العربية المتحدة في مواجهة صراع الشرق الأوسط

\*زيد سفوك

أيلول : ٢٠١٨/٣/١١

تُدرِك دولة الامارات العربية المتحدة انها مستهدفة بشكل اساسي وبكل قوة من صانعي الارهاب، وعلى الأرجح ادراكها لهذه الحقيقة كان واضحا ببداية اتخاذ دول الامارات سنّ قوانين خاصة لمحاربة التطرف، فقد اصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله قانون (١) عام ٢٠٠٤ بشأن مكافحة الجرائم الارهابية، والقانون الاتحادي الذي صدر فيما بعد من رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آلنهيان رقم (٣٩) عام ٢٠٠٦ فيما يخص التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، وقانون رقم (٧) لعام ٢٠١٣ الخاص بإنشاء مركز هداية الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف، وهي بمثابة أول مؤسسة بحثية وتطبيقية مستقلة لمكافحة التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره، ودعمها المتواصل في بناء مراكز وابحث ودراسات قيمة للتصدي للفكر المتطرف، كل هذه الوقائع وغيرها جعلها في قائمة صانعي الارهاب لمحاربتها، لانهم مدركين تماما ان القضاء عليهم يأتي من خلال التوعية الثقافية والاهتمام بجيل المستقبل وتوعيته وفق اسس سليمة وارثاء ثقافة العيش المشترك والمحبة والسلام.

إن توسع الصراع في الشرق الاوسط منذ اندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي اوآخر عام ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، بيّن تماما ان الشعوب أصبحت سلاحا بيد اصحاب القرار العالمي، فبانتهاج الحروب العسكرية المباشرة في منطقة الشرق الاوسط التي سميت بحروب الخليج، (١٩٨٠ - ١٩٨٨ بين ايران والعراق، أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١ احتلال العراق للكويت )، أدركت دول الشرق الاوسط عامة والخليج خاصة انها البداية لتفتيت الشرق واستباحة الارض وغزو عقول البشرية وانمائها بالإرهاب والتطرف من قبل الدول ذات المطامع والغزوات، وبدأ الجميع يستقوي بدول غربية وبناء تحالفات مع القوى العظمى في سبيل ضمان بقاء بلادهم بعيدة عن اية خطط مستقبلية تهدف لزعزعة استقرارها، لكن الدولة التي كانت أكثر نضجاً وتعمقاً بالبحث عن حلول جذرية لا مؤقتة كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي انتهجت سياسة امتداد جسور المحبة والثقافة بين الحاكم والشعب، واسست كيانا متينا من الداخل للتصدي لأي ارهاب خارجي، وفتحت ابواب ثقافتها الناضجة امام الملأ ونجحت بجدارة في استقطاب اصحاب العقول المفكرة والمُنتجة حتى باتت عاصمتها أبو ظبي منبرا للحضارات القديمة والحديثة، وهو ما ادى الى استخدام بعض الدول ادوات خاصة لهد مشروع الحضارة الاماراتية بغية استمرار الارهاب وتوسعه من دولة الى اخرى، كما حصل في العراق بعد حرب ٢٠٠٣ وامتد الى سوريا ولبنان ومصر واليمن، حيث ان المنظمات الاسلامية المتشددة

والمتطرفة الارهابية اوجدت لنفسها من خلال المال السياسي من قطر وتركيا وايران اراضي واسعه في تلك الدول لبسط نفوذها، وكان السلاح اداة اجبارها على الشعوب لتقديم الطاعة لهم، لكن السلاح الاقوى كان الجهل الذي اغر بالكثيرين لاحتضان الارهابيين داخل مناطقهم وانضمامهم اليهم، وهو ما يبين ان دولة الامارات العربية المتحدة تحارب في جميع هذه الدول ضد الارهاب، فنشر الوعي والحكمة والعدل والمساواة والثقافة التي تنتهجها يجتاز جميع الحدود ليصل الى العقول الجاهلة التي اصبحت سلعة لتجار الحروب، وهي خطوات في غاية الأهمية لبداية تفكك المؤسسات الارهابية من الداخل دون ان يقترب منها احد.

القوى العظمى وعبر مرور الزمن أسست قاعدة متينة في الشرق تُعتبر ثغرة للدخول إليها متى ما شاءت وبغطاء شرعي، وتلك القاعدة أضعتها ضمن نظرية : الوهم الذاتي : وهي خلق طرفي نزاع داخل الإنسان وتتألف من نقطتين : النقطة الأولى : طرف ينتظر فرصة تاريخية ليثبت نفسه ووجوده كإنسان ذو عقل وضمير وموهبة وعنصر فعال في بناء دولته، والنقطة الثانية : طرف ينتظر فرصة ذهبية لبيع نفسه وطبعاً لا لوم عليه من الناحية العملية في غياب دولته التي لم تحتضه لينضم إلى الطرف الأول، وفق هذه النظرية التي تطابق تماماً للثغرة التي أنشأتها القوى العظمى تكشف أنهم لجأوا إلى الطرف الأول وتقديم الدعم المالي والفكري من خلال المخططات وكأنها فرصتهم التي انتظروها، وسرعان ما يكتشفون بعد فوات الأوان أنهم كانوا من الطرف الثاني للنظرية، أما توجُّههم للطرف الثاني فلا يحتاج لأي عناية لأنهم مستعدون لفعل كل ما يلزم فيسبيل إسقاط دولتهم وحكمها لأنها كانت بمثابة العدو وطبعاً دون أن يكون لديهم البديل الأصح لتلك الدولة معتمدين بذلك على مموليههم. وبهذه النظرية التي استنتجتها من واقع ما يجري في الشرق الأوسط استطاع الغرب وأصحاب القرار العالمي باستملاك دول المنطقة في قبضة مصالحها إلى الأبد، وربما دولة الإمارات هي من بين جميع الدول التي كسرت هذه القاعدة ونجحت في الاعتماد الذاتي وهيأت لشعبها رفاهية مطلقة وتطور وحضارة وكان العامل الأساسي لنجاحها الابتعاد عن السياسة والتمسك بثروة العقل التي أبدعت بثراء هائل من الفكر السليم، وظلت تصارع تلك المخططات بكل ثقافتها وامكانياتها.

امام الامارات تحديات كبيرة على الارجح لن تستطيع لوحدها التصدي لتلك المؤامرات، رغم اقتراب المملكة العربية السعودية من خطها والبدء بالتنسيق حول تكملة المشروع معا، الا انه تبقى على دول المنطقة ان تحاول الدخول في ذاك الحلف بشكل فعلي على ارض الواقع، فالتطرف الفكري الذي يؤدي الى الارهاب يجتاح العقول دون طرق ابوابها، مستغلين بذلك الدين والفقركمفتاح ولا يصدهم سوى ثراء العقل والفكر.

\*كاتب وباحث سياسي كردي

## جهود فاعلة لدعم الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي

افتتاحية "اخبار الساعة" الاماراتية الاستراتيجية: ٢٠١٨/٢/١١

يواصل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة فعالة من دولة الإمارات العربية المتحدة جهوده لتحقيق الأهداف التي انطلقت عاصه الحزم ومن ثم عملية إعادة الأمل من أجلها، وهي استعادة الشرعية وفي الوقت نفسه استعادة الأمن والاستقرار إلى جمهورية اليمن الشقيقة التي تسبب المتمردون الحوثيون وحلفاؤهم في الداخل والخارج في كوارث إنسانية غير مسبوقة فيها. ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف الكبيرة يتطلب جهوداً جبارة ليس فقط لإنهاء الانقلاب ووضع حد لتمرد الحوثيين التابعين لإيران، وإنما أيضاً لتخليص اليمن كلياً من التنظيمات والعناصر الإرهابية التي استغلت الأوضاع هناك لتوسيع حضورها وإقامة معازل لها في العديد من المحافظات والمناطق، خاصة في الجنوب. ولهذا كان لا بد من إطلاق عمليات شاملة في المناطق التي يوجد فيها أوكار للإرهابيين من أجل القضاء عليهم، وتخليص البلاد والعباد من شرورهم. وفي هذا السياق تتواصل عملية «السييل الجارف» التي تقوم بها قوات الحزام الأمني والتدخل السريع بإسناد من قوات التحالف العربي، والتي تهدف إلى القضاء على عناصر القاعدة من مناطق عدة في محافظة أبين، وقد حققت هذه العمليات بالفعل نجاحات ميدانية مهمة، حيث تمكنت من قتل وجرح وأسر العشرات، ومصادرة أسلحة متنوعة، حيث تم العثور على مستودعات تحوي كميات كبيرة من الصواريخ والذخائر والعبوات الناسفة وقذائف المدفعية لاستخدامها ضد المدنيين الأبرياء.

وتنطوي هذه العملية والنجاحات التي حققتها على أهمية كبيرة، فهي: أولاً، ضربة قوية للإرهابيين، وتوجه في الوقت ذاته رسالة واضحة بأن القضاء عليهم هدف استراتيجي للتحالف، كما هو الأمر بالنسبة إلى هدف إنهاء الانقلاب واستعادة الشرعية. فالتحالف العربي ملتزم بتحقيق الأهداف التي تشكل من أجلها، وهي بالتأكيد إعادة الشرعية والاستقرار إلى اليمن“ ولكن هذا يتطلب أيضاً تخليص اليمن من كل التنظيمات والعناصر التي تستهدف أمن شعبه واستقراره في أي مكان في الداخل أو الخارج“ وهي تسعى لتحقيق ذلك مهما كانت التضحيات.. وهذا يعني أن هذه العملية التي تسير جنباً إلى جنب مع العمليات الجارية في مناطق أخرى لتقزيم ودحر الحوثيين وإنهاء انقلابهم“ لا تؤثر في نجاح وكفاءة العمليات والمهام الأخرى للتحالف العربي وقوات الشرعية“ حيث تمكن الجيش اليمني مسنوداً بطيران التحالف العربي من تحرير مناطق جديدة من الانقلابيين، من بينها جبل الأدمغ الاستراتيجي، الواقع ضمن سلسلة يام الجبلية في شمال نهم على الطريق المؤدي إلى محافظة الجوف، وذلك بعد معارك عنيفة خلفت ١٩ قتيلاً في صفوف الميليشيات، كما استهدف طيران التحالف عشرات المواقع للميليشيات الانقلابية، في العديد من جبهات القتال في محافظات: صعدة وحجة والحديدة وبلدة صرواح بمحافظة مأرب.

ثانياً، أن استمرار الدعم الإيراني للانقلابيين لن يوقف التحالف عن مشروعه التحريري لليمن مهما كانت التضحيات“ فما تقوم به إيران يفاقم الأوضاع المأساوية في المنطقة عموماً وفي اليمن خصوصاً“ بل ويسهم في تعزيز قوة الإرهابيين وتمكينهم من إيجاد مناطق آمنة لهم في اليمن وفي مناطق أخرى“ وهذا يعني أن محاربة إيران وميليشياتها أو أذرعها داخل اليمن وخارجه يصب في صالح محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة“ بل إن وضع حد للتدخلات الإيرانية سيضعف من فرص الإرهابيين في التجنيد والتمويل.

إن على المجتمع الدولي، وخاصة في الغرب أن يدرك أن ما يقوم به التحالف في اليمن يتوافق والهواجس العالمية من سياسات إيران المزعزعة لأمن واستقرار المنطقة“ ومن الإرهاب الذي وإن تم دحر بعض تنظيماته في مناطق متفرقة من المنطقة، فإنه يبحث عن بيئات جديدة يستطيع من خلالها التمدد وتوسيع دائرة النفوذ والسيطرة. ولهذا فإن التحديات التي تواجه دول العالم بسبب هذه المخاطر تستوجب في الواقع مواصلة، بل وتعزيز الدعم الدولي للتحالف العربي من أجل إنجاز المهام التي يواصل التزامه بها، وذلك من أجل إعادة الأمن والاستقرار ليس إلى اليمن فحسب، وإنما إلى المنطقة كلها، وهو ما سينعكس بالتأكيد إيجابياً على السلم والأمن الدوليين.



## الخارجية الأمريكية بين تيلرسون وبومبيو.. الأزمات القادمة

\*د. شفيق الغبرا

موقع قنطرة الألماني: ٢٠١٨/٣/١٨

لخروج ريكس تيلرسون وزير الخارجية الأمريكي من إدارة الرئيس ترامب دلالات كثيرة، لقد فقد ترامب الشخصية الوحيدة ضمن فريقه التي تؤمن بالدبلوماسية كوسيلة لحل الخلافات بين الدول، بل وفقد ترامب عبر تيلرسون أكثر الدبلوماسيين معرفة بمخاطر النزاعات والحروب في العالم.. وبالرغم من الانتقادات الموجهة لتيلرسون المرتبطة بأسلوب إدارته للخارجية الأمريكية، إلا أنه تميز بحسه السياسي وفهمه لدور القوة الناعمة والإقناع..

لقد بدا ذلك واضحاً في سياسة تيلرسون تجاه جملة من القضايا كالاتفاق النووي مع إيران وحصار قطر والتعامل مع كوريا وضرورة بقاء الولايات المتحدة ضمن اتفاقية المناخ.. وقد حاول الرئيس ترامب في كل قضية من قضايا السياسة الخارجية إضعاف وزير خارجيته والحد من دبلوماسيته.

ومن جهة أخرى يمثل تعيين رئيس المخابرات المركزية الأمريكية مايك بومبيو كوزير للخارجية بداية مشكلة أكبر.. فبومبيو معروف بتطرف أطروحاته تجاه العرب والمسلمين، ومعروف عنه تشدده تجاه إيران عبر رفضه للاتفاق النووي معها، وينعكس ذلك على موقفه تجاه أوروبا التي لا تشاطر ترامب توجهاته.. سيكون بومبيو أقل دبلوماسية وأقل إيماناً بالقوة الناعمة الأمريكية.. لكنه سيكون أكثر انسجاماً مع سياسات إدارة ترامب وتوجهاتها ذات الطابع التصعيدي.. وبينما كان تيلرسون ومع وزير الدفاع جيمس ماتيس يمارسان بعضاً من الضغوط للحد من تهور سياسات ترامب، سيؤدي تعيين بومبيو لتحرير ترامب من الكثير من القيود.. بل يبدو بأن الولايات المتحدة في زمن التعددية القطبية لم تعد الولايات المتحدة، فهي من خلال ترامب وسياساته أكثر استعداداً من أي وقت مضى لفقدان المزيد من دورها العالمي ومكانتها.

ما لا تراه الإدارة الأمريكية الراهنة أن التطرف في بعض المسائل سيؤدي لنتائج عكسية.. ففي السابق أدت ردة فعل بوش الابن على هجمات الحادي عشر من سبتمبر في العراق لتقوية إيران، كما وأدت حرب أفغانستان لورطة أمريكية مع الطالبان مازالت تتفاعل ليومنا هذا.. لهذا فإن إلغاء الاتفاق النووي مع إيران سوف يؤدي بطبيعة الحال لتوترات لا تعرف نتائجها ومساراتها.. وقد ينتهي كل هذا التصعيد بقيام الإدارة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية لن تحقق أهدافها للمفاعلات النووية الإيرانية، مما قد دفع بإيران لتطوير البرنامج النووي لحده الأقصى.. وهذا قد يؤدي لنزاع أكبر في منطقة الشرق الأوسط.

بفضل ترامب وسياساته تشعر القوى الأمريكية المتطرفة بأنها تعيش أفضل أيامها، وتشعر بنفس الوقت الديكتاتوريات في العالم وفي الشرق الأوسط بأن هذا هو زمنها.. في هذه المرحلة يوجد حصانة مرحلية للديكتاتوريات التي تنتهك حقوق الإنسان.. فرئيسة المخابرات الأمريكية الجديدة جينا هاسبيل تأتي من تقاليد التعذيب في سجون سرية خارج الولايات المتحدة..

في المرحلة القادمة سترتفع وتيرة التطرف في سياسات البيت الأبيض، لكن بنفس الوقت ستتعلم عزلة الولايات المتحدة في عالم يزداد اضطراباً وتناقضاً.. في المناطق التي تسود فيها الديكتاتوريات كما هو حال الشرق الأوسط ومناطق في آسيا وغيرها ستكون نتائج السياسة الأمريكية أكثر وضوحاً، فالحدة تؤدي للحدة والعنف سيولد العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان، الذي تغض الولايات المتحدة النظر عنها في هذه المرحلة، سترتد عكسياً مما سيزيد من النزاعات.. ستجد الولايات المتحدة أنها في الجانب الخاطئ من التاريخ.. فمن طبائع الأمور أن الدول الكبرى بعد أن تستنفذ طاقتها في حروب ونزاعات، وبعد أن تتراجع قدرتها على استخدام القوة الناعمة تخرج للمسرح أكثر ممثليها طرفاً.. لقد تغير العالم، وهذا يعني عدم إمكانية تشكيله كما تقرر الولايات المتحدة.. فالعالم يشبه الولايات المتحدة للحد الذي يريد أن يكون ديمقراطياً، لكنه لا يشبهها في اعتمادها على لغة الإمبريالية والتوسع والصهيونية ودعم الديكتاتورية وانتهاك الحقوق.

## بومبيو والإخوان المسلمون... سجل قديم من العدا

موقع "وورلد نيوز ديلي" : ٢٠١٨/٣/١٨

أفاد موقع "وورلد نيوز ديلي" الأمريكي المستقل، أن تعيين مايك بومبيو وزيراً للخارجية خلفاً لريكس تيلرسون أثار قلق الإخوان المسلمين، وهو ما بدا واضحاً في اعتراض المدير التنفيذي لمجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كير" نهاد عواد على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، واصفاً بومبيو بالمتعصب وذي السجل الطويل المناهض للمسلمين.

بومبيو وحلفاءه في الكونغرس لفتوا إلى أن الجهاد العنيف ليس التكتيك الوحيد للإخوان في جهدهم لإقامة الشريعة الإسلامية حول العالم وكان بومبيو شارك في رعاية مشروع قانون تصنيف الجماعة منظمة إرهابية عندما كان عضواً في الكونغرس.

وغرد عواد قائلاً إنه "ياقالة تيلرسون وتعيين بومبيو الذي لا يتمتع بأي خبرة، يقوّض دونالد ترامب موقع الدبلوماسية الأمريكية على الساحة الدولية مجدداً. بومبيو لديه سجل طويل من التعصب ضد المسلمين".

### بومبيو: ارتباط عميق بالتطرف

وتفيد وثائق لمكتب التحقيقات الفيدرالي "أف بي آي" أن عواد بين قياديين من الإخوان الذي شكلوا ذراع بروباغندا حماس في الولايات المتحدة. وقد أقفلت لاحقاً وأسس "كير" مكانها.

وكان هذا المجلس في بال بومبيو عندما حذر في مقابلة إذاعية من: "منظمات وشبكات هنا في الولايات المتحدة مرتبطة بالإسلام الراديكالي بطرق عميقة وأساسية". وقال إنها "ليست فقط في أماكن مثل ليبيا وسوريا والعراق، ولكن أيضاً في كولودوتر وكنساس وبلدات صغيرة أخرى في أمريكا كلها".

### منظمة إرهابية أجنبية

في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٧، أعاد السناتور تيد كروز وديان بالارت تقديم مشروع قانون في مجلسي الشيوخ والنواب يطلب من وزارة الخارجية إبلاغ الكونغرس ما إذا كانت معايير التصنيف منظمة إرهابية أجنبية، تنطبق على جماعة الإخوان المسلمين.

ولكن وثيقة نشرها محللون من وكالة الاستخبارات المركزية "سي آي إي" في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٧، حذرت من أن تصنيفاً إرهابياً "قد يزيد التطرف" ويضر بالعلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة، لافتةً إلى أن الجماعة "رفضت العنف سياسةً رسميةً وعارضت القاعدة وداعش".

ولكن بومبيو وحلفاءه في الكونغرس لفتوا إلى أن الجهاد العنيف ليس التكتيك الوحيد للإخوان في جهدهم لإقامة الشريعة الإسلامية حول العالم.

وكانت تقارير أفادت بأن عواد كان بين الزعماء الأمريكيين الذين رثوا المرشد الروحي السابق للإخوان المسلمين محمد عاكف.

وكانت وزارة العدل الأمريكية صنفت "كير" على أنها "متآمر مشارك غير محكوم عليه في مؤامرة لتمويل حماس"، وتصنفها الإمارات أيضاً منظمة إرهابية.

## ازدياد الاضطراب الإقليمي

\*د. رضوان السيد

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية : ٢٠١٨/٣/١٨

هناك تقديرات متفاوتة لأهمية العوامل المختلفة التي يمكن أن تقود للتفجير الكبير في منطقة الشرق الأوسط. فهناك من يعتبر أن التفجير الكبير يأتي في شهر مايو القادم، عندما يكون على الرئيس ترامب أن يتخذ قراراً أخيراً بشأن الاتفاق النووي الإيراني. وهناك من يذهب إلى أن عامل التفجير الأول سيكون بسبب زيادة الضغوط الإيرانية على حدود الكيان الصهيوني لجهة سوريا بعد لبنان. وقد قالت إسرائيل إنها لن تقبل بالأمر الواقع الذي تحاول إيران فرضه، ومن ذلك إقامة قواعد في جنوب سوريا. وهناك أخيراً من يقول إن التفجير سيأتي من التنافس الروسي الأميركي على سوريا.

في مجال التنافس فإن روسيا متقدمة على الولايات المتحدة لجهة المساحة التي تحتلها مع حلفائها، ولجهة الآليات السياسية والدبلوماسية التي أنتجتها ومنها أستانا وسوتشي. ثم إنها ما تزال تكسب على الأرض، لجهة الغوطة الشرقية، ولجهة تقدم حليفها تركيا باتجاه عفرين.

إنما من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة، أمنت مناطق واسعة في شرق وشمال شرق سوريا، تخضع لحلفائها الكرد. ثم إن عندها قاعدة التنف، وقاعدتين أخريين قرب الحدود الأردنية. وتضغط كل من فرنسا وأميركا على روسيا في الملف الإنساني بالغوطة، ومن أجل اتهام النظام باستخدام غاز الكلور مجدداً. وقد كافحت روسيا إدانة النظام في مجلس الأمن بالفيتو، ما دفع الأميركيين والفرنسيين للتهديد بضرب قوات النظام، إذا ثبت استخدامها للكيمياوي أخيراً. وأجابت روسيا بأنها سترد إن حصل ذلك. ثم جاءت قبل أيام قضية الجاسوس الروسي السابق، الذي تتهم بريطانيا الاستخبارات الروسية بمحاولة اغتياله في إنجلترا مع ابنته. وقد طردت بريطانيا دبلوماسيين روساً، وردت روسيا بإجراء مماثل.

وفي الإمكانية الثانية لانفجار التوتر من خلال حرب إسرائيلية على الإيرانيين في سوريا، فإن الأسبوعين الأخيرين لم يشهدا غارات إسرائيلية. لكنّ الأردنيين دعوا أطراف «غرفة العمليات» من الدوليين للنظر في الأوضاع المتأزمة على حدودهم نتيجة التعرض الإيراني. على أن الصمت الإسرائيلي قد يكون له سبب آخر غير الضغط الروسي. وهو أن الولايات المتحدة هي التي تقود عمليات المواجهة مع إيران، سواء لجهة النووي أو لجهة تدخل طهران وميليشياتها في الدول العربية. إنما كيف ومتى تحصل هذه المواجهة على الأرض، فهذه أمور ستكشفها الأسابيع والشهور القادمة، وهل يكون لإسرائيل دور فيها أم لا.

وفيما يخص الملف الأول والأخطر؟ أي ملف الاتفاق النووي مع إيران، والذي يهدد ترامب بالغائه، فالأوروبيون والروس والصينيون المشاركون في الاتفاق لا يريدون ذلك. وقد أمكن بالضغط على ترامب تأجيل المسألة مرتين، ويُرجح أن يتخذ قراره في مايو القادم. ويعتقد المراقبون أن من بين أسباب ترامب وراء إقالته وزير خارجيته تيلرسون: الخلاف معه بشأن الاتفاق، والخلاف بشأن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل. وقد حاول الأوروبيون إيجاد حلول وسط مع طهران يمكن أن تخفف من قلق ترامب، ومضى وزير الخارجية الفرنسي إلى طهران، وتحدث مع الإيرانيين عن الصواريخ الباليستية، وعن التدخل بالمنطقة العربية.. لكنهم رفضوا التنازل في المسألتين أو قبول التفاوض!

لو حصل أن ألغى ترامب الاتفاق من طرف واحد، فكيف يكون رد فعل إيران؟ هل تعود أولاً إلى التخصيب؟ وهل تزيد من تحركاتها بالمنطقة؟ وهل يغامر «حزب الله» بالحرب مع إسرائيل، أم تأتي الضغوط من جهة «حماس» التي ما عادت تملك الحرية نفسها بعد توثق علاقاتها بمصر؟

إن الاعتماد في منع الحرب يبقى على كاهلي كل من روسيا والولايات المتحدة، والقنوات السرية بين عسكرييهما نشطة. فهل يشمل ذلك أيضاً منع الاشتباك المؤدي إلى الحرب؟

المشكلة أن التوتر الأميركي الروسي يتزايد على كل الجبهات وفي سائر المسائل، وقد تسمح الدولتان أو إحداها لحليفها بتجربة حظه في الانتقام أو الردع.. ومعظم النار من مستصغر الشرر!

## قبل اندلاع الحرب العالمية الثالثة

\*مصطفى السعيد

صحيفة (الاهرام) اللندنية: ٢٠١٨/٣/١٨

يتحرك العالم بخطوات متسارعة نحو صدام عالمي واسع، فقد رأينا في الأيام الأخيرة اجتماعا غير مسبوق لأربع دول عظمى هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا لإدانة روسيا بزعم استخدامها سلاحا كيمياويا من أسلحة الدمار الشامل في قتل جاسوس روسي سابق. كانت أفرجت عنه منذ سنوات في صفقة تبادل مع بريطانيا، وبعيدا عن ملابسات الحادث الغامض، فإنه يؤشر لمدى سخونة الصراع المحتدم بين الولايات المتحدة وحلفائها ضد كلا من روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران، وكان مجلس الأمن قد اجتمع قبل أيام لمحاولة استصدار قرار يدين كل من روسيا وسوريا بخرق قرار الهدنة في غوطة دمشق الشرقية، وفي كلتا الجلستين شاهدنا كيف وصلت الأمور إلى حد توجيه أقسى العبارات والتهامات، وخارج أروقة مجلس الأمن كانت المعركة السياسية أشد سخونة. وتساقطت قذائف العقوبات على القيادة الروسية من الولايات المتحدة وحلفائها، بينما كان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف يؤكد اعتزام روسيا مساعدة الجيش السوري في القضاء على كل الإرهابيين في غوطة دمشق وغيرها من أماكن وجود الإرهابيين، في تحد صارخ للإرادة الأمريكية، التي كانت قد هددت باستخدام القوة بشكل منفرد ضد الجيش السوري في حالة عدم صدور قرار من مجلس الأمن بوقف فوري لإطلاق النار على الجماعات المسلحة في الغوطة، لكن قيادة الجيش الروسي توعدت بالتصدي لأي هجوم أمريكي على سوريا، وأجرت مناورات ناجحة على صواريخ تفوق سرعة الصوت ١٠ مرات، وأرسلت أول سرب من طائراتها المتطورة سوخوي ٥٧ إلى قاعدة حميميم الروسية في سوريا، وخرجت تسريبات عن إرسال أول إنتاج روسي من منظومة الدفاع الصاروخي إس ٦٠٠ إلى سوريا، والتي ظلت قدراتها سرية حتى الآن، وتفوق نسختها من منظومة إس ٥٠٠ الأكثر تطورا في العالم.

لم تكن الصين بعيدة عن الأحداث الخطيرة والمتسارعة، فقد تخلى الرئيس الصيني عن استخدام العبارات الدبلوماسية، ودخل ساحة العراك السياسي بشكل مباشر وناذر، مشيرا إلى ارتباط الصين مع روسيا في تحالف قوي، وأن الصين سترد بقوة على الحرب التجارية التي تشنها الولايات المتحدة، وخرقت فيها اتفاقية التجارة الحرة، بفرض قيود جمركية على واردات مهمة، والتي قالت إنها سوف تتسع لتشمل الكثير من السلع الصينية التي تستوردها الولايات المتحدة.

هذه الأجواء المفعمة بالتحدي والمضي في الصدام تؤكد أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للتراجع عن احتكارها القرار الدولي،، بينما الصين وروسيا عازمتان على إنهاء الهيمنة الأمريكية مهما تكلف الأمر، وتذكرنا هذه الأجواء بالأوضاع التي سبقت الحربين العالميتين الأولى والثانية، ففي الحرب العالمية الأولى برزت كل من ألمانيا وإيطاليا كدولتين قويتين بعد تحقيق وحدتهما، وتحدهما الأمل في الحصول على مكانة تناسب قوتها، بينما كانت كل من بريطانيا وفرنسا تقفان على هامش، وترفضان أن يشاركهما أحد في تسييره، وجرى التقارب بين بريطانيا وفرنسا ومعهما النمسا لمواجهة المارد الألماني الصاعد بتطوره الاقتصادي والعسكري المقلق، والمتحالف مع إيطاليا وروسيا.

وكانت دول البلقان في أوروبا في حالة تشرذم وانقسام واستقطاب تشبه أوضاع المنطقة العربية حاليا، ولهذا كانت المسرح المناسب لانطلاق شرارة الحرب العالمية الأولى، بحادث اغتيال ولي عهد النمسا في سراييفو. كما يذكرنا إفراط الولايات المتحدة في تطبيق عقوبات اقتصادية، وشن حرب تجارية بمعااهدة فرساي التي فرضت عقوبات مذلة على الشعب الألماني، واقتطعت أجزاء من أراضيه وسواحل، وقيدت صناعاته وجيشه، مما ألهب الروح القومية وتسبب في صعود النازية.

إن صعود اليمين المتطرف في الولايات المتحدة وأوروبا يؤشر إلى عمق الأزمة، لكن هذا اليمين العالي الصوت عاجز عن إيجاد حلول حقيقية لتلك الأزمة، ولا يجيد سوى بث المزيد من التعصب القومي وكرهية الأجانب، بما يهيئ لشن الحروب، لكن الولايات المتحدة تخشى هزيمة قاسية إذا ما أقدمت على صدام واسع، فقد خسرت كل حروبها السابقة، منذ تدمير مقر المارينز في لبنان عام ١٩٨٣ والخروج المهين من لبنان وبعده أفغانستان والعراق وأخيرا التعثر في سوريا، ولهذا اعتمدت الحروب بالوكالة مع الحروب الدعائية والسياسية التي برعت فيها، حتى إن التفوق الجوي الذين كانت تتباهى به أصبح مهددا بالسوخوي ٥٧ ومنظومات صواريخ إس ٣٠٠ و٤٠٠ و٥٠٠ وأخيرا ٦٠٠، والثقة الروسية في قوتها العسكرية بفضل القاعدة الصناعية والبحثية الأخذة في التطور السريع، مع اندفاعها إلى الأمام اعتمادا على الغاز الروسي، وكذلك الصين صاحبة أكبر فوائض مالية، واقتصادها الأكثر نموا، والتي تبني حاملة الطائرات الثالثة لتنتهي التفوق الأمريكي، وإذا راهنت أمريكا على القوة العسكرية لإبقاء هيمنتها فلن تجني هي والعالم سوى الخسائر الفادحة.

## هل تعيين بولتون هو تلويح بخيار الحروب الإقليمية؟

المباين:

دقت إسبوعية ذي نيويورك، ٢٣ آذار/ مارس، ناقوس الخطر من تعيين بولتون بأن "الصقور يشددون الحصار على البيت الأبيض.. جون بولتون هو الأشد وقاحة بين الدبلوماسيين الأمريكيين خلال القرن الحادي والعشرين". مستطردة أن من مفارقات التعيين ترفيع وزير الدفاع جيمس ماتيس لمرتبة "صانع القرار الأشد براغماتية" بين أعضاء الفريق الرئاسي، متكهنة بأن أيامه أيضاً قد تكون معدودة.

بيد أن السؤال المركزي يتمحور حول ما إذا كان "نفوذ بولتون" استثناء أم استمرار لنزعة التفرد الأمريكية بالعالم، أو امتداداً "لوزارة الحرب" التي طالما بشر بها الرئيس ترامب وأسلافه الآخرين، وما هي الدوافع التي أدت لإقصاء هيربرت ماكماستر. أوجز الاستاذ المرموق في جامعة هارفارد، ستيفن والت، خطورة إعلان الرئيس ترامب بتعيين مستشاره الجديد للأمن القومي قائلاً إنه يمثل.. عودة التشينية (ديك تشيني)، وليس انتصاراً للترامبية، مستطرداً أن التعيينات الجديدة، بولتون ومايك بومبيو، المرشح لمنصب وزير الخارجية، ليسا من "المنبوذين داخل المؤسسة الحاكمة" فهناك عدد غير قليل من مراكز الأبحاث المحافظة ووسائل الإعلام، أبرزها وول ستريت جورنال، تمثل أركان المؤسسة، لسوء الحظ".

اختيار "والت" لصحيفة وول ستريت جورنال لم يأت عشوائياً نظراً لدورها البارز في تبرير الحروب الأمريكية المتعددة، بل في الخلفية مقال نشرته مذيل بقلم جون بولتون، ١ آذار/ مارس ٢٠١٨، بعنوان استفزازي "الأرضية القانونية لشنّ ضربة استباقية على كوريا الشمالية"، معللاً أن معلومات أجهزة الاستخبارات الأمريكية حول برنامج يونغ بيانغ "مليئة بالثغرات"، ولا ينبغي تفويت الفرصة الملائمة لتدمير ترسانتها النووية والصاروخية. موضحاً بما لا يدع مجالاً للشك "من المشروع تماماً للولايات المتحدة قيامها بالرد على "الحاجة" الراهنة التي تمثلها أسلحة كوريا الشمالية النووية عبر شنّ الضربة الأولى". (الاقتباس عن الأصل).

ومسترشداً أيضاً بالنزعة العدوانية للرئيس الأسبق ثيودور روزفلت، إبان الحرب العالمية الثانية، لجهوده في.. توسيع نطاق المياه الإقليمية الأمريكية بشكل مذهل تحت مبدأ الدفاع عن النفس والتي تضمنت (جزر) غرينلاند وأيسلندا وحتى بعض السواحل في غربي القارة الإفريقية".

كما أشاد بولتون، خريج كلية الحقوق في جامعة ييل المشهورة، في مقاله المذكور بالهجمات "الإستباقية لإسرائيل في تدمير مفاعل نووين، أوزيرك في العراق عام ١٩٨١ والمفاعل السوري تحت الإنشاء بخبرات من كوريا الشمالية عام ٢٠٠٧".

هواجس بولتون وما يمثله من امتدادات داخل المؤسسة السياسية والعسكرية الأمريكية لا تقتصر على كوريا الشمالية، بل تشمل إيران وأي دولة أخرى تتخذ موقفاً مناهضاً لسياسات بلاده التوسعية. من نافل القول أن بولتون لم يتوقف يوماً عن الإدلاء بمعارضته الشديدة للإتفاق النووي مع إيران، وتحيين الفرص للطعن به وحشد التأييد لإلغائه من جانب واحد. وهو القائل مراراً أن "المعاهدات الدولية لا تلزم (الولايات المتحدة) قانونياً". بل حافظ على نهجه للمطالبة بقصف إيران طيلة العقد الماضي، لكنه احتفظ باستخدام السلاح النووي ضدّ كوريا الشمالية! حساسية تعيينه في موقع محوري ينبغي أن تأخذ بالحسبان العدّ النهائي للرئيس ترامب باتخاذه قرار بشأن الإتفاق النووي بموعد أقصاه ١٢ أيار/ مايو المقبل. هناك شبه إجماع على أن تعيين بولتون بالذات مؤشر على نية الرئيس ترامب الإعداد لخيار الحرب ضدّ إيران تتويجاً لإلغاء الإتفاق النووي معها.

في هذا الصدد سجل بولتون الطويل في ازدياد القوانين والمعاهدات الدولية، وكان رأس الحربة عام ٢٠٠١ في ترتيب انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ الباليستية مع روسيا، ممهداً الأرضية لبلاده بنشر نظام الدفاع الصاروخي "الوليد" دون قيود، ومدشناً "العصر الأمريكي الجديد" بتغيير النظم العالمية عبر شنّ الحروب عليها، مؤكداً على ذلك أواخر عام ٢٠٠١ بأن بلاده "مهمتها تغيير النظم" وليس التفاوض معها.

في البحث عن دوافع الرئيس ترامب إقالة مستشاره السابق هيربرت ماكماستر، القادم من صلب المؤسسة العسكرية، أبرزها معارضته لقرار الرئيس الغاء الاتفاق النووي من جانب واحد وخشيته سابقاً من ويلات الحرب ضد كوريا الشمالية، وفق تفسير اسبوعية ذي أتلانتيك، ٢٢ آذار الجاري، والتي انقلب عليها سريعاً أثناء تسلمه ملف إعداد "ستراتيجية الأمن القومي"، بالزعم أن "كوريا الشمالية تطور أسلحة نووية ليس للدفاع عن نفسها فحسب، بل لقتل ملايين الأمريكيين".

تتكهن بعض الدوائر السياسية المقربة من البيت الأبيض أن ما قد يعتبر "الشعرة التي قصمت ظهر البعير" تجلت في "تسريبات" من داخل مجلس الأمن القومي بمناشدة الرئيس ترامب عدم تهنئة الرئيس الروسي على فوزه بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، وخياره بإجراء محادثة هاتفية بعد مضي يوم واحد على إعلان النتائج، والإعلان عنها أثناء استقباله لولي العهد السعودي محمد بن سلمان في البيت الأبيض.

## تباين ردود الفعل على اختيار بولتون مستشاراً للأمن القومي الأمريكي

وكالة رويترز:

أثار اختيار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لجون بولتون ليكون مستشار الأمن القومي الجديد ردود فعل قوية في جميع أنحاء العالم يوم الجمعة لاسيما في الشرق الأوسط.

واعتبر بعض المراقبين الاختيار مسامراً آخر في نعش الاتفاق النووي الذي أبرم في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بين إيران وقوى عالمية بهدف الحد من طموحات إيران النووية.

وتوقع آخرون أن بولتون سيقوض أي آمال متبقية في "حل الدولتين" للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في المستقبل القريب.

وأشاد بولتون مؤخراً بخطة ترامب نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل للقدس. ووصف نفتالي بينيت، العضو البارز في الحكومة الأمنية المصغرة برئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بولتون بأنه "خبير أمني استثنائي ودبلوماسي مخضرم وصديق شجاع لإسرائيل".

لكن موقع هآرتس الإخباري الإسرائيلي الذي يميل للييسار كان أقل حماساً إزاء الاختيار. ونقل عن بولتون تصريحات أدلى بها في ٢٠١٦ بأن حل الدولتين (إسرائيل وفلسطين) اللتين تعيشان جنباً إلى جانب "مات منذ فترة طويلة". ودعا بدلا من ذلك إلى وضع الأراضي الفلسطينية تحت السيادة المصرية والأردنية.

ونشرت صحيفة الأخبار اللبنانية المتحالفة مع جماعة حزب الله اللبنانية نبأ تعيين بولتون تحت عنوان "صقر صهيوني في البيت الأبيض" لافتة الانتباه إلى دعوات بولتون للتحرك ضد إيران.

وقالت إيلي جيرنمياح الباحثة في الشؤون السياسية بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية "تعيين بولتون بالإضافة لترشيح (مايك) بومبيو (لمنصب وزير الخارجية) الأسبوع الماضي يقلص بشدة احتمالات أن يظل ترامب ملتزماً بالاتفاق النووي بعد مايو". وأضافت "عبر الرجلان بشكل صريح عن معارضتهما للاتفاق النووي وروجا لتغيير النظام في إيران وكرر بولتون دعوته للقصف بدلا من المساعي الدبلوماسية كحل للقضية النووية".

وقالت جيرنمياح لروترز إن ترامب يحيط نفسه بمستشارين يفكرون مثله ويتخلص من هؤلاء الذين يختلفون معه.

## كلمة وزير الخارجية ريكس تيلرسون الوداعية للوزارة

وزارة الخارجية الامريكية / مكتب الاعلام الخارجي :

الوزير تيلرسون: شكراً لكم

حسناً، بالنسبة لهؤلاء الذين اجتمعوا هنا اليوم، أنا أقدر حقاً فرصة أن أودعكم بشكل لائق. أولاً، لا بد وأن أشكركم فرداً فرداً على الدور الذي تلعبونه في تمكين وزارة الخارجية من قيادة جهود سياستنا الخارجية وتوجيه الدبلوماسية الثابتة، وهو العمل الذي تقوم به الوزارة بالنيابة عن الشعب الأمريكي. إن شيئاً من هذا لا يمكن أن يتحقق من دون المساهمات اليومية التي تقدّمونها جميعاً، ابتداءً من غرفة البريد وانتهاءً بالطابق السابع وجميع النقاط بينهما.

وأيضاً جميع ممثلينا في الخارج – من الموظفين المحليين وأعضاء عائلات الدبلوماسيين، إلى سفرائنا ورؤساء البعثات الخارجية – كل شخص مهمّ لإنجاز مهمة وزارة الخارجية.

لقد قمت، أثناء التحضير للعملية الانتقالية إلى الوزير المعين، بوضع عروض شارحة عن كل إنجازات السياسات التي طورتموها أنتم وزملائكم، والتي كانت في البداية أساس المناقشات داخل مجلس الأمن القومي، ثم مع الرئيس. هذه العروض، التي بلغ عددها ١٣ منذ ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، لا تشرح أسس السياسات فحسب، ولكنها توضح أيضاً كيف سنحقق أهداف هذه السياسات. كما قمت بتزويد الوزير المعين بعروض شرح لا تزال قيد التطوير، لتقديم إيضاحات محدّثة حول كيف ينبغي تعديل التكتيكات لتواكب الظروف المستجدة. ذلك أنه في الوقت الذي لا يمكن تغيير السياسات والاستراتيجيات مطلقاً، ينبغي أن نراجع السبل التي تجعل التكتيكات توصلنا إلى غاياتنا الرئيسية.

تواجه البلاد العديد من التحديات – وهي في بعض الحالات تترك العلاقات الخارجية، وفي حالات أخرى تشكل تهديدات خطيرة للأمن القومي. وفي هذه الأوقات، فإن التزامكم وتفانيكم المستمر في خدمة مهمة وزارة الخارجية لم يكن في يوم أكثر ضرورة منه الآن. وأثناء قيامكم بواجباتكم، حيث يؤدي كل منكم مسؤولياته الفردية بالإضافة إلى واجبه الجماعي، فإنني أأمل أن تسترشدوا بالقيم طالما تحدثنا حولها خلال العام الفائت وأن تقيسوا أعمالكم بمقياسها: أولاً، أن تولوا الأهمية لسلامتكم وأمنكم وسلامة أحبائكم وزملائكم" ثانياً، الحفاظ على الالتزام بقضية المساءلة، من خلال تحميل أنفسكم المسؤولية أولاً، بحيث تكونون قادرين على محاسبة الآخرين، وبحيث تقوم بيئة المساءلة الإيجابية على الصدق والنزاهة في كل ما تقومون به.

ولا تغفلوا أبداً ثروتكم، أعزّ ما تمتلكون من مواصفات، أعني نزاهتكم الشخصية، التي لم يهبها أحد لكم كهدية، ولكنها ولدت معكم. فهي إذن ملك لكم، وستظل تنتمي إليكم وحدكم. أنتم فقط من يمكنه التخلي عنها أو السماح لها بالتعرض للاختراق. ولكن، إن فعلتم ذلك، فلسوف يكون من الصعب جداً استردادها. لذا احرسوها كأغلى ما تملكون.

وأخيراً، أأمل أن تستمروا في معاملة بعضكم بعضاً باحترام. بغض النظر عن اللقب الوظيفي، أو مكانكم في الحياة، أو دوركم، فإن الجميع مهم بالنسبة لوزارة الخارجية. نحن جميعاً مجرد بشر نحاول القيام بدورنا.

في الختام، أود أن أطلب من كل واحد منكم أن يتأكد من القيام بفعل لطيف واحد كل يوم تجاه شخص آخر. فهذه المدينة يمكنها أن تكون لئيمة. ولكن ليس لزاماً علينا المشاركة في ذلك. فكل واحد منا يختار كيف يريد أن يكون، والطريقة التي نريد أن نُعامل بها، والطريقة التي نتعامل بها مع الآخرين.

بارك الله فيكم جميعاً وفي أحبائكم. وليبارك الله أمريكا.

## لماذا نرفض نظرية المؤامرة

\*د. سعيد ناشيد

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٤/٣/٢٠١٨

إن كان هوس المؤامرة يعرف رواجاً لدى كافة الشعوب، طبعاً بنسب متفاوتة، فبلا شك يظل الشرق الأوسط بمثابة السوق الأكثر رواجاً واستهلاكاً لبضاعة "نظرية المؤامرة".

لدينا كل الحق في التساؤل ابتداءً عما إذا كان الأمر متعلقاً بنظرية من النظريات، أم أن التوصيف هنا هو من باب المبالغة، أو لعله من قبيل السخرية كما يُرجح؟ ذلك أن شروط بناء النظرية لا تبدو متوفرة في هذا المقام.

ولا بأس أن نذكر بعض الأساسيات: من شروط بناء النظرية الانطلاق من معطيات واضحة، ثم صياغة فرضيات قابلة للاختبار. على أن القابلية للاختبار تعني الاستعداد المسبق لتكذيبها. وبعد ذلك يتم اختبار كل فرضية على حدة، وصولاً إلى الاستنتاج الذي هو بمثابة إعادة صياغة نهائية للفرضية التي نجحت في الصمود أمام "قسوة" الاختبار.

وأخيراً يجب أن تساعدنا الصياغة النهائية في توسيع مجال الفهم. غير أن هذه الشروط لا تتوفر في ما يسمى بنظرية المؤامرة، والتي تنطلق من معطيات غامضة أو ناقصة أو خاطئة، قبل القفز مباشرة إلى صياغة فرضية وحيدة تكون هي الاستنتاج النهائي.

الذي يحدث ضمن ما يسمى بنظرية المؤامرة هو أن التوقعات تأخذ مكان الاستنتاجات بسرعة قياسية ومنذ الوهلة الأولى. وليس هذا كل ما في الأمر، إذ تقوم "نظرية المؤامرة" على اختلالات منطقية مضللة نسرد بعضها على النحو الآتي:

أولاً، عادة ما يتم تقديم غياب الدليل كدليل. فأنت لا تستطيع أن تسأل عن الأدلة على وجود المؤامرة طالما من قواعد المؤامرة حجب الأدلة. وبهذا النحو يصبح انعدام الأدلة مجرد دليل على حبكة المؤامرة.

ثانياً، عادة ما يُطرح السؤال "لماذا في هذا الوقت بالذات؟". وهذا سؤال مضلل ويوحى بأن التوقيت غير بريء. علماً بأن هذا السؤال قد يكون بلا معنى طالما أنه قد يطرح عن كل الأشياء وفي كل الأوقات، وبلا استثناء.

ثالثاً، عادة ما يتم إنكار الصدفة. وبلا شك، يبقى الذهن ميالاً إلى التشكيك في الصدفة. وهذا مما تستثمره نظرية المؤامرة. بحيث يكفي أن يقال "لا يمكن أن يحدث هذا الأمر وذاك الأمر من باب الصدفة"، حتى تثار مشاعر الريبة. غير أن الصدفة، لكي لا ننسى بعض البدايات، تظل موجودة في كل الأحوال،



والحياة نفسها مجرد مصادفات. رابعا، جرت العادة أن يُنظر إلى كل نقد موجه إلى نظرية المؤامرة باعتباره جزءا من المؤامرة نفسها. وهذا ما يضعنا في حلقة مفرغة.

فضلا عن الاختلالات العلمية والمنطقية فإننا نرفض نظرية المؤامرة لأنها امتداد للرؤية السحرية للعالم، حين كانت العشائر البدائية تتصور وجود أرواح شريرة تحبك المؤامرات في الخفاء، وتتحكم في الظواهر والأحداث والمصائر والمآلات، سواء منها الظواهر الطبيعية أو الظواهر الاجتماعية. لذلك تظل جذور نظرية المؤامرة كامنة في اللاوعي الجمعي لكافة المجتمعات.

لكن، وإن كان هوس المؤامرة يعرف راجا لدى كافة الشعوب، طبعاً بنسب متفاوتة، فبلا شك يظل الشرق الأوسط بمثابة السوق الأكثر راجا واستهلاكاً لبضاعة "نظرية المؤامرة". لذلك نفهم على سبيل الاستدلال كيف أن الصحافي الفرنسي ثييري ميسان والذي يعد من أبرز رموز "نظرية المؤامرة" في ما يتعلق بالحاوي عشر من سبتمبر، لم يجد ملاذ الأخير في آخر المطاف في غير الشرق الأوسط، حيث حصد بادئ الأمر العديد من الجوائز والمنح من بعض المؤسسات الخليجية، ثم صار في الأخير متعاوناً إعلامياً مع إيران وحزب الله. يتعلق الأمر بأحد التجار البارعين لـ "نظرية المؤامرة"، والحديث هنا قد يطول.

ثم أننا نرفض نظرية المؤامرة باعتبارها مجرد أداة فعالة للتحكم في الشعوب عبر إثارة انفعالاتها السلبية (الخوف، التوجس، الكراهية، الرغبة في الاحتماء).

ونعلم كيف استثمر هتلر نظرية المؤامرة (وجود مؤامرة يهودية) لأجل التحكم في رقاب الشعب الألماني، كما يروج لها رجب طيب أردوغان اليوم لأجل إحكام سيطرته على الشعب التركي، وربما على أجزاء واسعة من الشرق الأوسط.

كما إن اليمين المتطرف في أوروبا وكذلك اليسار المتطرف كليهما يروجان لنظرية المؤامرة "الأول بخلفية معادية للسامية وللمهاجرين، والثاني بخلفية معادية للرأسمالية والرأسماليين. بل لا ننسى كيف برع الإسلام السياسي عندنا في تسويق فكرة وجود مؤامرة صهيونية ماسونية صليبية ضد الإسلام والمسلمين، بنحو ساعده على التغول، وإحكام سيطرته على وجدان المسلمين، والذين صار حالهم في الأخير كحال من "يحسبون كل صيحة عليهم" كما جاء في الذكر الحكيم.

أخيراً، إن كانت هناك من مؤامرة فإنها "نظرية مؤامرة" بالذات. وهذا كل ما في الأمر.

\*كاتب مغربي

## عن الدولة العروبية.. ودولة المواطنة

\*عبدالله بشارة

صحيفة (القبس) الكويتية : ٢٤/٣/٢٠١٨

الدنيا تدور، وما كان صالحاً بالأمس لا ينفع اليوم، وللتاريخ مسار خاص متنوع ومتقلب، ليس فيه ضمان لأحد ولا يقبل الاستدامة لنظام، ولا حصانة للفلسفات والتوجهات الفكرية، منذ الحضارة اليونانية مروراً بمختلف تعرجات التاريخ شهدت التجارب الإنسانية الكثير من الاجتهادات الفكرية والسياسية والفلسفية، لم يبق منها إلا جانب تستفيد منه التجارب اللاحقة بالحد الذي تراه مناسباً ومنسجماً مع أطروحاتها.

من نظام بطولات الاستبداد والشهامة العسكرية، إلى صيغة الكنيسة وتحالفها مع الإقطاع، إلى الحرب الدينية التي استمرت ثلاثين عاماً، كلها تطرح فصولاً في حياة الإنسان تتميز بالتبدلات والتغيير في فكر البشر وصلت في مداها إلى فصل السياسة عن السلطة الدينية مع بروز قوي للدولة الوطنية، مبعثه ترابط الالتزام بين المواطن وتراجه.

هذه حالة العالم ولن تتوقف التموجات، وما نقرأ عن الدولة العروبية التي جاء طغيانها مع الثورة الناصرية في منتصف الخمسينيات تنطبق عليه تبدلات التاريخ وتعرجات الفلسفات وطغيان الأولويات. تبني حزب البعث وآخرون من المفكرين من المدارس الشامية الدولة القومية، واستنجد بها جمال عبدالناصر ليغرس فلسفة حكمه، ويعمق نظامه في تماثل مع التجربة الأوروبية في بناء الدولة القومية التي حملت معها الإفراط في الشحن القومي، ومارست تصغيرها لشأن الدولة الوطنية العربية، التي ارتكزت على قاعدة تاريخية من الشرعية وعلى ولاء شعبي وطني متفاعل مع هويتها متمسك بالتراث وباستمرار التكتاف الأسري والتداخل الاجتماعي والتلقائي بين أفراد المجتمع من دون حواجز مع مواصلة نهج الأبواب المفتوحة.

كان مشروع دولة الوحدة العروبية صرخة في وجه مظالم الاستعمار، وتحفيزاً لإزالته وملاحقته، آلياته الشحن القومي العروبي وشحن الهمة الجماهيرية العروبية وتهيئتها لنزاعات قادمة مع من يعترض، سواء من دول مستعمرة أو من سكان البيت العربي.

ومن يقرأ أحداث الخمسينيات والستينيات يقف مستغرباً من هول المواجهات وتنوعها بين قيادات الدولة الوطنية وبين المنتمين لفلسفة الأمة ودولتها الواحدة، بما فيها من توظيف لأجهزة المخابرات لتقويض أعمدة الدولة الوطنية التي لا تنضم إلى ركب العروبية.

والمشكلة في الدولة العروبية الموحدة ليست في آليات صناعتها فقط، وإنما في مكوناتها، فتظل في شك دائم من الغرباء وتتخوف من الأقليات، وتتحفظ على الحريات، وتضيق على أصحاب الطوائف، وتعظم الاستبداد

وتلغي آدمية الإنسان، وأكثر من ذلك، تشيّد أسواراً بين عالم العرب وبين قيادة النهضة الأوروبية ومراكز الانفتاح والاستنارة، فلا ترتاح للحرية الاجتماعية، ولا تعترف بتدوير السلطة وتمارس الاستقصاء والملاحقة.

وهي تجربة محكومة بالفشل، فلا يمكن إخضاع أمة تتشكل من ٢٢ دولة وشعباً بتجارب مختلفة ولها إيقاعات متباينة في السلوك السياسي والاجتماعي وتحشّرها في مجرة فضائية واحدة تسترشد بمشروع وحدوي أحلامي.

فلا تتواءم مع شروط المنطق واستغلها الطامحون من الأحزاب العربية المتأثرة بالمدرسة الوحدوية الشامية، مثل حزب البعث الذي جند كل تنظيراته ليتسلل إلى الدولة الكويتية بمنطق هزال بأن التراب العربي ملك للأمة العربية الواحدة التي لا تعترف بالحدود في إلغاء متعمد وغلبيّ للدولة الكويتية، واستخفاف بحدودها والخروج بأطروحة البوابة الشرقية للأمة وحراستها من جيش صدام.

ولا أعتقد بأن الآخرين من العرب استوعبوا حجم معاناة الكويت من تلك التخظيرات العروبية التي وظفها صدام حسين ليبتلع الكويت عبر مانشيتات خادعة، وعندما فشل بالحيلة جاء بالسلاح.

وخطورة ما جاءت به المدرسة الشامية من تجاوزات على الدولة الوطنية أنها جمعت لها الأنصار من الحالمين بالخير، والموعودين بالمسرات، ومن فاقدى الأمل.

كشفت تجربة الكويت مع الغزو عجز القيادات الحزبية العربية في تقييم قوة الدولة الوطنية الخليجية ومشاعر مواطنيها وحرصهم على نظامهم السياسي والشرعي، ولعل شريط قمة القاهرة في أغسطس ١٩٩٠ يكشف هذا الجهل لدى بعض القيادات العربية التي تعاملت مع الغزو بخفة لا تليق بذلك الحدث.

نحن الآن في زمن دولة المواطنة، فيها حرية ومساواة وسيادة القانون وشفافية وقضاء مستقل ومحاسبة، في إطار وحدة وطنية ترفض التفرقة والفئوية، وتؤمن بالعدالة وحق الكفاءة في التألق مع الترابط مع المسارات الإنسانية.

انتهت دولة الأحلام مع غزو البعث العراقي لدولة الكويت، وهو عمل شنيع لا تقدم عليه إلا مجموعات من عصابات تحكمت بغفلة تاريخية في بغداد.

نحن في زمن آخر يعلو فيه مقام الوطن بكل تجلياته في ترابط عربي جامع وعملي مستند إلى عطاء الدولة الوطنية، ومحترماً مكوناتها مع الاستفادة من التطورات الإنسانية العالمية وحق الاقتباس من تجارب التنوير.

أكتب هذا المقال بوحي من مقال سجّلته د. سليمان عبدالمنعم أستاذ القانون في جامعة الإسكندرية وصدر في جريدة الحياة في العاشر من مارس الماضي.

## مستقبل النظم المعادية للديمقراطية

\*مصطفى كامل السيد

صحيفة "الشروق" المصرية: ٢٤/٣/٢٠١٨

احتدم النقاش على صفحات جريدتي الأهرام والشروق حول مستقبل النظم الديمقراطية على ضوء التحديات التي تواجهها، وصعود النظم السلطوية في أقاليم عديدة في العالم خصوصا في روسيا وشرق آسيا والشرق الأوسط. ولا شك في جدية التحديات التي تواجه نظم الديمقراطيات الغربية، سواء بصعود اليمين المتطرف ذي التوجهات العنصرية، أو تآكل مصداقية الأحزاب الرئيسية في هذه النظم وعجزها عن التكيف مع الحيوية الفكرية الهائلة التي تعرفها مجتمعاتها، والاستخدامات متعددة الوجوه لتكنولوجيات المعلوماتية سواء من حيث تهديد حرمة الحياة الخاصة للمواطنين أو تسهيل تعبئتهم للمطالبة بالتغيير في مجتمعاتهم خارج البنى الحزبية والنيابية القائمة، وكل ذلك على خلفية تفاقم انعدام المساواة في توزيع الثروات وارتفاع نسب البطالة والفقر في كثير من هذه المجتمعات.

وأيا كان الأمر بالنسبة لكل هذه التحديات إلا أن الأرجح أن أثرها الأعمق لن يكون بسقوط هذه النظم، ولكن سيكون ابتعادها عن جوهر الديمقراطيات الليبرالية التي تنتصر ليس فقط للحريات السياسية، ولكن تضمن سيادة القانون واحترام الحقوق المدنية في المساواة وعدم التمييز وحريات الفكر والاعتقاد والتعبير. وهكذا يمكن أن تتحول هذه النظم تحت ضغط هذه التحديات إلى ما أصبح يشار إليه بأنه ديمقراطيات غير ليبرالية، على النحو الذي تعرفه بعض دول أوروبا الشرقية حديثة العهد بالديمقراطية الليبرالية مثل المجر وبولندا والجمهورية التشيكية، وهو الأمر الذي يسبب قلقا متزايدا للاتحاد الأوروبي الذي يعتبر هذه الديمقراطية هويته الأساسية.

طبعا نحن الذين نعيش في ظل نظم معادية صراحة للديمقراطية نتأثر بهذه التطورات، سواء لأن بعض ضحايا صعود اليمين المتطرف العنصري في هذه المجتمعات هم ممن تجمعنا بهم روابط أصول مشتركة مثل مصريين في بريطانيا أو إيطاليا، أو لأنهم يشاركوننا نفس المعتقدات الدينية، فيعانون من الاضطهاد في ظل تصاعد موجة كراهية المسلمين، أو لأن نهضتنا الحديثة قامت بكل تأكيد على اقتباس قوانين ومؤسسات ونظم عرفتها تلك البلدان قبلنا، وسوف يجد المعادون للديمقراطية وهم كثر بيننا أسبابا إضافية للمطالبة بالتخلي عما اقتبسناه منها مثل سيادة القانون الوضعي، وتعدد الأحزاب وحق المواطنين في المشاركة في السلطة. ولكن إذا كان الحديث عن مستقبل الديمقراطية يهم بالدرجة الأولى من يعيشون في ظل هذه النظم؟ أفلا يكون من الأنسب لنا أن نتحدث عن مستقبل النظم التي تعيش الأغلبية الساحقة من شعوبنا العربية في ظلها، وهي نظم باعتراف قادتنا غير ديمقراطية بحجة ما قالوه في الماضي والحاضر إن الديمقراطية الغربية غير مناسبة لنا. فما هو مستقبل النظم غير الديمقراطية؟ وإذا كانت النظم الديمقراطية تواجه تحديات قد تلحق عنها الوجه الليبرالي، فما الذي سيجري للنظم غير الديمقراطية؟ هل ستبقى على حالها أم يلحقها التحول هي ذاتها؟ التنبؤ بالمستقبل في مجال النظم السياسية ليس سهلا، ولكننا يمكن أن نسترشد بما جرى لنظم غير ديمقراطية في الماضي القريب لكي نستشف ما إذا كانت النظم السلطوية الجديدة تملك من المناعة ما يجعلها عصية على التحول.

أبرز النظم المعادية للديمقراطية الليبرالية كانت النظم الشيوعية في شرق أوروبا وفي الشرق الآسيوي. وكلها جرت عليه يد التاريخ فأسقطتها في أوروبا الشرقية وغيرت كثيرا من ملامحها الأصلية في القارة الآسيوية. كانت هذه النظم تملك الكثير من عناصر القوة، إيديولوجية شاملة تفسر كل مناحي الحياة يتلقنها المواطنون من خلال المدرسة والمؤسسات الإعلامية والأنشطة الاجتماعية والسياسية، وحزبا محكم التنظيم يفرض وجوده في كل القطاعات، ومؤسسات أمنية متغلغلة، وقوات عسكرية من أقوى جيوش العالم، ومكانة دولية بارزة على قمة النظام الدولي، وإنجازا اقتصاديا نقلها كلها إلى مصاف الدول الصناعية واستجاب للحاجات الأساسية لمواطنيها. ومع ذلك سقطت كلها قبض الريح. وكانت الأسباب الأساسية لسقوطها هي ركودها الاقتصادي الذي أعجزها عن تلبية تطلعات مواطنيها لمستوى معيشة يقترب مما يتمتع به جيرانهم في أوروبا الوسطى والغربية وعن ملاحقة سباق التسليح وكذا التقدم التكنولوجي الهائل لدى منافسيها. ثم كانت الأسباب المباشرة للسقوط هي تخلي حليفها الأكبر عن مسانبتها، ثم سقط النظام الشيوعي لدى هذا الحليف الأكبر بسبب انشقاق داخل نخبته الحاكم بدأ بتمرد قيادات الحزب والجيش وأجهزة الاستخبارات على القيادة الإصلاحية للحزب الشيوعي السوفيتي والتي رأوا فيها خروجاً

عن العقيدة في سنة ١٩٩١ وانتهى الأمر بتمرد يلتسين وقادة أحزاب شيوعية أخرى على الدولة ذاتها بانفصالهم عن الاتحاد السوفيتي. وهكذا لم تفلح الإيديولوجيا الشاملة ولا أجهزة الأمن ذات الصيت الدولي البارز ولا الحزب القائد وغيرها من ركائز القوة في الإبقاء على هذه النظم بمقاومة عوامل التعرية المتمثلة في الركود الاقتصادي وتكلس الخيال لدى القيادة السياسية وإغراء نمط الحياة الأرقى في مجتمعات مجاورة.

ثم عرف العالم منذ أوائل ستينيات القرن الماضي نمطا مخالفا من النظم السلطوية، كانت معظمها نظما عسكرية، وكانت كلها معادية للشيوعية، واستندت كلها إلى دعاوى ضرورتها لتحقيق الأمن الوطني، والذي كانت تهدده في رأيها جماعات منشقة ترفع السلاح في وجه مؤسسات الشرطة والجيش كحال الجماعات المسلحة في البرازيل والأرجنتين وغيرها من دول أمريكا الجنوبية والتي استرشد معظمها بالثورة الكوبية وأفكار تشي جيفارا عن ملاحقة ما أسماه بالاستعمار الأمريكي بنقل نموذج المقاومة الفيتنامية الباسلة للاحتلال الأمريكي لجنوب فيتنام إلى أماكن أخرى في العالم. ولكن هذه النظم العسكرية، وأبرز أمثلتها كانت في البرازيل وكوريا الجنوبية تميزت إلى جانب ذلك كله بالقدرة على الانجاز إذ تحولت كل من البرازيل وكوريا الجنوبية إلى دول صناعية جديدة. وكان الثمن في كل منهما مديونية دولية هائلة وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وانعكس ذلك على انقسامات داخل المؤسسة العسكرية ظهرت للعلن في كوريا الجنوبية عندما اغتال رئيس جهاز الاستخبارات رئيس الدولة الجنرال بارك شونج هي في ١٩٧٩، ثم قبلت تحت الضغوط الشعبية من الطلبة والعمال ورجال الأعمال تغيير الدستور مما سمح في ١٩٩٣ بتولي رئيس حزب مدني معارض منصب رئيس الدولة. وأسفرت الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية البرازيلية عن الخضوع لمطالب منظمات المجتمع المدني التي أحاطت بمبنى الكونغرس الاتحادي بالانتقال إلى حكومة مدنية منتخبة في ١٩٨٥. وهكذا فلا النجاح الاقتصادي مكن العسكريين في كوريا الجنوبية من البقاء في السلطة في مواجهة الضغوط من جانب القوى الاجتماعية التي ولدتها سياساتهم التنموية، ولا الانجازات الاقتصادية السابقة ألهمت المواطنين البرازيليين عن التمسك بالانتقال إلى أوضاع أكثر ديمقراطية. وفي الحالتين كان موقف الحليف الأكبر وهو الولايات المتحدة ضرورة الخضوع لضغوط الشارع.

عناصر القوة التي تملكها النظم السلطوية الجديدة في الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية والدول العربية متباينة. ولكن التحديات التي تواجهها هي أيضا هائلة. أهم هذه العناصر في حالة الصين هو النجاح الاقتصادي المبهر ورفع مستويات المعيشة للشعب الصيني فضلا عن حزب حاكم متماسك ووجود متصاعد على المسرح الدولي وشعور قومي جارف. وتملك روسيا مع إيران قوة عسكرية ودورا فعالا على الصعيدين الإقليمي والدولي بينما تنفرد روسيا بقيادة كاريزمية وإيران بمؤسسة دينية متغلغلة، ويقترّب الوضع في كوريا الشمالية مما كان عليه في الاتحاد السوفيتي السابق قبل ظهور دعوى جورباتشوف الإصلاحية. وتملك دول الخليج العربية احتياطات مالية هائلة. ولكن عنصر الضعف الذي أودى بالنظم المعادية للديمقراطية في أوروبا الشرقية وفي أمريكا اللاتينية يحدث فعله في كل من روسيا وإيران وربما كذلك في كوريا الشمالية. فهل ستقدر النخبة الحاكمة في كل منها على المحافظة على وحدتها في مواجهة أحوال اقتصادية متردية ويقظة مواطنيها بفضل الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات؟ هل ستظهر قدرات كانت غائبة عن النخبة الحاكمة في روسيا وفي دول أوروبا الشرقية الأخرى في أواخر ثمانينيات القرن الماضي؟

الديمقراطيات الليبرالية بما تتميز به من حريات الفكر والتعبير والتنظيم وتداول السلطة عن طريق صندوق الانتخابات تملك أدوات تصحيح المسار، وهو ما تم بالفعل على فترات متباينة في الماضي. احتمالات المستقبل مفتوحة فيها إما على تعميق الديمقراطية بانتصار تيارات التجديد الديمقراطي فيها أو بانتكاسها إلى ديمقراطيات غير ليبرالية بصعود اليمين المتطرف والذي يتمسك أيضا بإطار الديمقراطية السياسية على عكس أسلافه النازيين والفاشيين الذين كانوا يكونون كل العداء لها. ولكن النظم السلطوية الجديدة تفتقد أدوات تصحيح المسار من داخلها بإنكارها هذه الحريات. ولذلك فمع خطورة التحديات التي تواجهها، وضيق قاعدتها الاجتماعية فلن يكون هناك من سبيل أمامها للتعامل مع الضغوط الشعبية التي تولدها هذه التحديات سوى أن تدخل في مواجهة مفتوحة مع مواطنيها تشبه ما أدى إلى الأوضاع الدامية التي تعرفها سوريا أو ينجح قسم معتدل في نخبتها أن يقودها على طريق التحول نحو نمط مغاير من السلطوية، هو ما يسميه علماء السياسة بالسلطوية التنافسية، قريب مما عرفته مصر في السنوات الأخيرة لحكم حسني مبارك.

\*أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

## رئاسيات شعبية لعالم مقلق

\*حازم صاغية

صحيفة (الحياة): ٢٤/٣/٢٠١٨

منذ انتصرت الثورة الصينية في ١٩٤٩، أحكم ماو تسي تونغ قبضته على خناقها. الكوارث الاقتصادية والإنسانية الكبرى التي تسببت بها قيادته، لاسيما «القفرة الكبرى إلى الأمام» ثم «الثورة الثقافية البروليتارية العظمى»، لم تزحزح موقعه السلطوي الشامل. أبعد من هذا، كان توتير المجتمع الصيني بحالات التعبئة المرفقة بالتشنج اللفظي والأيديولوجي وسيلة لتصليب سلطته وتمتين عبادة الشخصية التي يحظى بها.

أي منافس محتمل لماو كان يلقي مصيراً أسود. هذه كانت خصوصاً حال الرئيس «ليو تشاو تشي» مع «الثورة الثقافية» التي اتهمته (وهو صاحب كتاب «كيف تكون شيوعياً جيداً؟») بـ «سلوك الطريق الرأسمالي». ربما كان القيادي الصيني الأوحده الذي أعفاه ماو من بؤس المصير هو «شوان لاي». فهو، فضلاً عن الاحترام الواسع الذي يحظى به، حُصر حضوره في السياسة الخارجية بوصفه مهندس الدبلوماسية الصينية وعلاقاتها الدولية.

ومع صعود «دينغ هشياو بنغ» بعد رحيل ماو (هو الذي كان أيضاً من ضحاياه)، لم يبالغ القائد الجديد بعبادة الشخصية. صحيح أن دينغ بات زعيماً شبه مطلق للدولة والأمة، فحصر بيديه عدداً كبيراً من السلطات والصلاحيات، كما أشرف شخصياً على اختيار الرموز الحاكمة للمستقبل. مع ذلك بقي دينغ شديد التعفف قياساً بماو. بعد ذلك تعاقب على الصينيين قادة بدوا أشبه بكبار الموظفين الحزبيين ممن تنحصر فترة أدائهم للخدمة بمهلة زمنية معينة. وقد بدا أن المهم هو الحزب الواحد الحاكم وليس الشخص الذي يقف على رأسه. الحزب ثابت والرئيس متحوّل.

لكن ما حصل مؤخراً إنما يشبه ملء الفراغ في نظام الحزب الواحد، أي استكمال بزيم. وغني عن القول بأن هذا الزعيم ليس إلا الرئيس الحالي «شي جينبينغ». هكذا وإجماع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم، قرّر تعديل الدستور بحيث يُرفع القيد الذي يحدد مدة حكم الزعيم بولايتين فحسب. هذا التوجه نحو رئاسة مدى الحياة، والذي لقي الاستحسان الصريح من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إنما يعبر عن سيرورة متعاظمة تواكب صعود القادة الشعبويين في العالم، بما فيه بعض بلدان الشطر الديمقراطي. ففي روسيا مثلاً، سوف يخوض الرئيس فلاديمير بوتين معركة رئاسية محسومة سلفاً لصالحه. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد: فهو حكم أصلاً، وعبر ثلاث فترات رئاسية، بين ٢٠٠٠ و٢٠١٨، وإن تخلّلت هذه المدّة ولاية رئاسية لتابعه ورئيس حكومته ديمتري ميدفيديف بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢ (شغل بوتين خلالها رئاسة الحكومة). ومثلما عمل ترامب على تهميش الحزب الجمهوري الأمريكي، واضطرّ الحزب الشيوعي الصيني إلى استكمال نفسه بزيم هو «شي جينبينغ»، فإن بوتين لم يترشح هذه المرة بصفته الحزبية، بل بصفته الشخصية.

وبالعودة إلى آسيا، يمكن أن نلاحظ كيف أن الوجة الحالية إنما تعاكس تماماً الوجة التي سادت خلال العقود القليلة الماضية، في كوريا الجنوبية وسنغافورة، كما في ميانمار وبلدان عدة أخرى. ذاك أن الأقطار المذكورة إنما انتقلت تبعاً من الحكم العسكري إلى الحكم المدني والديمقراطي. ولئن حصل هذا التحول على جناح النظام الرأسمالي ومتطلبات الاندماج في السوق العالمية، فإن التحول المعاكس الراهن إنما يحصل أيضاً على جناح النظام نفسه، مع فارق بارز آخر: ذاك أن الصين التي تنتقل إلى طورها الزعامي، إنما تعلن عن موازنة عسكرية سنوية تبلغ ١٧٥ مليار دولار، أي بزيادة ٨٪ عما كانت عليه في العام الماضي. وإذا أخذنا في الحساب أجواء التوتر الآسيوي بسبب مزاعم بكين في بحر الصين الجنوبي، واصطدامها بمزاعم دول آسيوية خمس أخرى، جاز لنا رسم لوحة كئيبة تتصل بهذه الميول الرئاسية والشعبوية.

إن العالم لم يكن مكاناً مقلقاً بقدر ما هو اليوم.

\*محلل سياسي - لندن

## بولتون في البيت الأبيض.. أمريكا نحو التشدد

مجلة "فورين بوليسي" ٢٥/٣/٢٠١٨

تناول كولوم لينش والياس غرول في مجلة "فورين بوليسي" قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إقالة مستشاره للأمن القومي إتش. آر. ماكماستر وتعيين جون بولتون خلفاً له، معتبرين أن هذا القرار يضع شخصاً متشداً ومتحمساً لاستخدام القوة العسكرية في قلب البيت الأبيض.

بولتون مؤيد قوي لجعل تايوان تقرر مصيرها، وحض ترامب مراراً على إعادة النظر في سياسة "صين واحدة" التي تنتهجها الولايات المتحدة منذ عقود

وذكر الصحافيون بأن بولتون دعا مراراً وعلناً إلى توجيه ضربة استباقية لكوريا الشمالية، كما أنه يؤيد قصف إيران لتغيير النظام، ويدعو إلى انتشار عسكري مفتوح في أفغانستان. وكذلك يدعو إلى موقف أكثر هجومية حيال الصين بما في ذلك إرسال قوات أمريكية إلى تايوان. ولكن على عكس المحافظين الجمهوريين الجدد، الذين انضم إليهم في حض جورج دبليو بوش على إسقاط صدام حسين ٢٠٠٣، فإن بولتون يظهر اهتماماً قليلاً بتصدير القيم الأمريكية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وسبق له أن عمل في وزارة الخارجية وسفيراً لدى الأمم المتحدة في عهد بوش.

وأشار لينش وغرول إلى أن بولتون يشاطر ترامب إزدراءه للاتفاقات الدولية، واحتقار المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولديه ميل لتوجيه الإهانات للكثير من أعدائه السياسيين.

وفي مذكراته بعنوان "الإستسلام ليس خياراً: الدفاع عن أمريكا في الأمم المتحدة"، يكرر بولتون انتقاداته ليبروقراطية الاتحاد الأوروبي.

وهزّ تعيينه، الذي كان يتردد في الأسابيع الأخيرة، بعمق خبراء السياسة الخارجية من واشنطن إلى برلين، الذين يقلقهم أن تكون إقالة ماكماستر ودخول بولتون إلى البيت الأبيض، سبباً في وضع الولايات المتحدة على مسار إثارة نزاعات متعددة. فبعد التقدم السريع الذي أحرزته كوريا الشمالية على صعيد الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ، دعم بولتون توجيه ضربة عسكرية استباقية ضد هذا البلد في مسعى للتخلص من أسلحته النووية. ودافع في مقال بصحيفة "وول ستريت جورنال" الأسبوع الماضي عن وجهة نظره، مؤكداً أن الوقت حان لتوجيه الضربة الآن. وكتب أن "التهديد وشيك"، مستشهداً بأمثلة من القرن التاسع عشر عن دبلوماسية البوارج. وقال: "نظراً إلى الثغرات في معلومات الاستخبارات الأمريكية، لا الانتظار حتى اللحظة الأخيرة. سيؤدي ذلك إلى المخاطرة بتوجيه الضربة بعد أن تكون كوريا الشمالية قد حصلت على أسلحة نووية، وهو ما يزيد من خطورة الوضع".

وأضاف الصحافيون أن الصين موضع شك لدى بولتون. فهو مؤيد قوي لجعل تايوان تقرر مصيرها، وحض ترامب مراراً على إعادة النظر في سياسة "صين واحدة" التي تنتهجها الولايات المتحدة منذ عقود.

وسبق له الدعوة إلى زيادة مبيعات الأسلحة إلى تايوان وحتى نشر جنود أمريكيين هناك، مستحضراً ملاحظة الجنرال الراحل دوغلاس ماكآرثر عن "حاملة طائرات غير قابلة للغرق" قبالة الساحل الصيني.

وفي المقابل تعتبر بكين أن سياسة "صين واحدة" غير قابلة للنقاش وركيزة العلاقات مع الولايات المتحدة منذ عهد ريتشارد نيكسون.

وأعاد الكاتبان إلى الأذهان مواقف بولتون المتشددة حيال التعددية، وكان دائماً يتساءل عن جدوى التزامات الولايات المتحدة باتفاقيات الحد من التسلح التي من قد تكون عائقاً أمام قابلية استخدام القوة. وقال مرة إن مبنى الأمم المتحدة الذي يضم ٣٨ طابقاً لن يتغير فيه شيء لو كان عشرة طوابق. وكتب في مذكراته عن السعادة التي شعر بها عندما لم يوقع على معاهدة روما لتأسيس محكمة الجنايات الدولية. ويشبه موقف بولتون ذلك الموقف الذي يتخذه ترامب من الاتفاقيات الدولية ويعترها مسألة سياسية وليست "ملزمة قانونياً".

## أمريكا: مستشار الأمن القومي الجديد عدو شرس لإيران

\*ألكسندر براتيرسكي

صحيفة غازيتا الروسية: ٢٥/٣/٢٠١٨

**ترجمة وتحرير: نون بوست:** عين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مستشارا جديدا للأمن القومي، ليحل محل الجنرال المتقاعد هيرت ماكماستر. ويعتبر المستشار الجديد، جون بولتون، الذي كان في السابق سفيرا لدى الأمم المتحدة، عدوا شرسا لإيران وهو يُعرف بمواقفه الصارمة تجاهها " ما ينذر بإمكانية خرق الاتفاق النووي أو حتى اتخاذ حل عسكري للمعضلة الإيرانية.

كالمعتاد، أعلن دونالد ترامب عن تعيين جون بولتون في تغريدة على موقع تويتر، كتب فيها "يسعدني أن أبلغكم أن جون بولتون سيكون مستشار الأمن القومي الجديد"، مشيرا إلى أنه سيتم تنصيبه رسميا في التاسع من نيسان/أبريل. وفي الواقع، إن ترشيح بولتون عضوا في إدارة ترامب كان أمرا محتملا جدا، حتى أنه كان من المتوقع أن يكون في منصب نائب الرئيس.

عموما، شغل بولتون العديد من المناصب لعل أبرزها نائب وزير الخارجية لشؤون التسليح، والسفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة في عهد جورج بوش الابن. وبناء على ذلك، يعتبر بولتون من القلائل الذين لم يمنع عملهم مع إدارة بوش من العمل في إدارة ترامب، علما وأنه كان من مؤيدي جيب بوش المرشح عن الحزب الجمهوري.

إلى جانب ذلك، يعتبر بولتون مقربا للغاية من الجناح الجمهوري المحافظ، ويعرف بعلاقاته الودية مع ستيف بانون، الذي كان لفترة مساعد ترامب. والمثير للاهتمام أن قرار تعيين بولتون ليشغل أحد أهم المناصب في الولايات المتحدة، جد قبل شهرين فقط من اتخاذ الكونغرس لقراره بشأن الاتفاق النووي الإيراني.

وفقا لبعض الخبراء الأمريكيين، يؤكد تعيين بولتون أن الضغط المسلط على إيران سيزداد، وربما سينهار الاتفاق النووي. ووفقا لصحيفة واشنطن بوست، "سيدق الحلفاء ناقوس الخطر، لأن هذا الرجل قد يدفع بلاده إلى توخي الحل العسكري لمشكلة كوريا الشمالية وإيران، ومن المحتمل أن يحظى بدعم من الرئيس".

### الدول السنية ستكون راضية

لم يخف بولتون أبدا موقفه المعادي لطهران، خاصة وأنه انتقد في العديد من المناسبات إدارة باراك أوباما، فيما يتعلق بالاتفاق النووي مع إيران. كما دعا إلى حل النزاع باستخدام السبل العسكرية. وفي مقابلة له مع صحيفة غازيتا الروسية قبل ثلاث سنوات، أكد بولتون "أعتقد أن الاتفاق النووي هو سبيل إيران الوحيد لامتلاك الأسلحة النووية. كما يعتبر انتصارا كبيرا لنظام آية الله، الذي يمثل تهديدا بانتشار النووي. ولا يتعلق الأمر فقط بإيران، فمن الممكن أن تتبعها المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا وربما دول أخرى".

حيال هذا الشأن، يعتقد هذا السياسي الأمريكي أن الموقف الأمريكي القاضي بضرب إيران، قد يحظى بدعم كل من إسرائيل وعدد من الدول العربية، التي ترفض حيازة إيران للسلاح النووي. وفيما يتعلق باحتمال قصف إسرائيل لإيران، أكد بولتون أنه "على الرغم من أن هناك تهديدا للمنطقة نتيجة احتمال رد إيران على العدوان الإسرائيلي، إلا أن الدول العربية السنية التي تنتقد إسرائيل في العلن، ستكون مسرورة في الحقيقة".

لقد هدد بولتون مرارا وتكرارا باستخدام القوة العسكرية ضد إيران، ونشر كتابا بعنوان "أوقفوا إيران - اقصوا إيران" وضع فيه موقفه ضدها. ومنذ إعلان تنصيبه مستشارا للأمن القومي الأمريكي، انتشرت كل التصريحات التي أدلى بها بولتون في الصحافة الغربية. وقد نشرت صحيفة الغارديان البريطانية مقالا بعنوان "وصل بولتون أخيرا للبيت الأبيض. فهل يعني هذا الحرب؟".



في الأوساط السياسية الأمريكية، يلقب بولتون "بصقر الصقور" بالنسبة للمحافظين الجدد. ومن جهته، يفضل بولتون أن يطلق على نفسه لقب "المحافظ على أسلوب غولدووتر"، في إشارة إلى السياسي البارز المتطرف، باري غولدووتر، الذي رشح نفسه للرئاسة في ستينيات القرن الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أن بولتون كان من المؤيدين لتغيير النظام في كل من ليبيا وسوريا، ويتخذ موقفا شديدا للتطرف ضد كوريا الشمالية. ومن الممكن أن تؤثر مواقفه على العلاقات الأمريكية الكورية الشمالية، إلى جانب تغيير سير المفاوضات المزمع عقدها قريبا بين الزعيمين.

في الواقع، كانت وجهات نظره السياسية المحافظة المتشددة نتاج عمله في مختلف الإدارات مع العديد من الرؤساء، من بينهم إدارة رونالد ريغان وجورج بوش الأب. وفي إدارة جورج بوش الابن، شغل بولتون منصب نائب وزير الخارجية. وفي تلك الفترة، دخل بولتون في مفاوضات مع نظرائه الروس في مجال الأسلحة.

خلال الفترة الممتدة بين سنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، عُيّن بولتون سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وقد اعتبر العديد من الخبراء قرار تعيينه في هذا المنصب غريباً، نظراً لأنه عُرف بموقفه السلبي تجاه هذه المنظمة. كما علق ذات مرة قائلاً "إن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في حالة سيئة للغاية، ولا أرى أي فرصة لسمودها".

### راحة المفاوضات

تعليقاً على تعيين بولتون مستشاراً جديداً للأمن القومي في الولايات المتحدة، أكد ديمتري بيسكوف قائلاً "إن الرئيس الأمريكي محق". وفي مقابلة له مع وكالة نوفستى الروسية، أورد "نأمل أن يكون هناك المزيد من الأشخاص القادرين على قيادة الولايات المتحدة والمتجردين من موجة "رهاب روسيا"، الذي يبتلع العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة".

من جهته، قيّم بولتون طرد الدبلوماسيون الروس من المملكة المتحدة فيما يطلق عليه "قضية سكريبال"، بأنه إجراء غير صارم بما فيه الكفاية. وأكد أن الرد على روسيا يجب أن يكون أكثر تأثيراً. كما انتقد عدة مرات مواقف روسيا حيال العديد القضايا، إلا أنه لم يهاجم أبداً في تصريحاته الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وفقاً لأحد الموظفين الروس السابقين في السفارة الأمريكية في موسكو، كان بولتون يحب زيارة موسكو وقدم مؤتمراً صحفياً في العاصمة الروسية. وحسب ما أفاد به هذا الموظف، فإن "الموضوع الرئيسي هنا هو إيران، وقد ذكر بولتون في عدة مناسبات أن تصرفات طهران قد تهدد روسيا".

أنا فيما يتعلق بعلاقة بولتون مع موسكو، فقد تفاوض مع العديد من القادة الروس بما في ذلك النائب الأول لرئيس الديوان الرئاسي الروسي، سيرغي كيريينكو، الذي كان آنذاك رئيس اللجنة الدولية الروسي بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية. وبعد إعلان ترامب تنصيب بولتون، نشرت وسائل إعلام أمريكية التحية التي قدمها للشعب الروسي سنة ٢٠١٣، بمناسبة الذكرى العشرين للدستور الروسي.

يعرف بولتون بأنه مفاوض قاس، لكنه ذو خبرة واسعة في مجال الاستقرار الاستراتيجي، وقد ساهم خاصة في التحضير لمعاهدة موسكو سنة ٢٠٠٢ (وهي معاهدة حول تخفيض القدرات الهجومية الاستراتيجية)، إلا أن هذه المعاهدة انتهت بعد دخول معاهدة ستارت الجديدة حيز التنفيذ. ومن وجهة نظر بولتون، كانت هذه المعاهدة غير مربحة بالنسبة لواشنطن.

بناءً على ذلك، لا يمكن التفاؤل كثيراً حيال تأثير بولتون على العلاقات الأمريكية الروسية، فمن غير المحتمل أن يتمكن من إقناع ترامب بالتقدم نحو مستوى جديد في العلاقات مع موسكو. ولكن، قد يأخذ بعين الاعتبار مصالح موسكو، استجابة لظروف معينة.

\*صحفي مستقل في عدد من الصحف الروسية، أهمها صحيفة غازيتا الروسية

## الديموقراطية والإفلاس السياسي والعنصرية

\*إيفان علي عثمان

صحيفة (الحياة): ٢٥/٣/٢٠١٨

معظم الأنظمة الحاكمة في العالم تنادي بالديموقراطية وتدعو إلى الشفافية والاستقلالية بعيداً عن مظاهر الاضطهاد والطغيان، لكنها في الحقيقة تمارس أبشع وسائل القهر والاستبداد تجاه شعوبها. في الجانب الآخر هناك أنظمة ديموقراطية حقيقية تعلم ما يجري خلف الكواليس في الركن الآخر من العالم لكنها تتخذ الحياد في طرح مواقفها بخصوص ما يجري من فوضى. هنا المعيار الزمني يتصدر الموقف، فعندما تنتهي صلاحية النظام انطلاقاً من مصالح الكتل الكبرى التي تدير دفة القيادة تبدأ الملفات الخفية بالظهور ويتضح مفهوم الحجة والذريعة في مواقفها التي تتغير وفق مصالحها، فصدام حسين وعلي عبدالله صالح وحسني مبارك وزين العابدين بن علي كانوا زعماء لأنظمة تنادي بالديموقراطية بينما الحقيقة كانت عبارة عن تاريخ مليء بالكوارث، وما إن انتهى العمل بهم كبيادق شطرنج في اللعبة العالمية أصبحوا مطاردين في خانة السجن والنفي.

- عندما تفشل الحكومة في توفير مقومات الحياة للمواطن حينها يجب أن تعلن إفلاسها سياسياً وتعيد حساباتها من جديد لكشف الخلل في أعمالها وخططها. ففي الغرب الفشل الحكومي أمر وارد وحدثه لا يستلزم محادثات وحوارات إذ يصدر موقف رسمي ثابت بخصوص عدم كفاءة الحكومة وقدرتها على التعاطي مع حاجات الشعب، فتعلن الحكومة استقلالها انطلاقاً من موقع المسؤولية التي تحاذي أفق سيادة الدولة، بينما في الشرق لا يوجد أي تعريف للنكسة الحكومية، وبدلاً من صياغة الأمور بجدية وواقعية تبدأ المشاكل بالظهور مخلفة وراءها الضحايا، فهي تعتمد سياسة المصالح المجردة من المحاسبة وتعزو أسباب الإخفاق إلى قضايا وأمور خارجة عن إرادتها، وفي نهاية المطاف يدفع الشعب فاتورة أخطاء الحكومة، وما يحدث في سورية خير دليل حيث يسعى بشار الأسد إلى البقاء في السلطة مدى الحياة. أما أن تتحول سورية إلى ركام فوق أجساد الأبرياء فليست قضية ذات شأن لنظام البعث السوري لأن الغاية هي الحفاظ على السلطة والقوة والمال.

- العنصرية داء لا دواء له، ففي معظم مراحل الحضارة البشرية كانت حاضرة على طاولات الأحداث، فقيم الحرية والعدالة حبر على ورق، وفكرة قبول الآخر واحترام ثقافته لطالما كانت صبغة مزيفة للوصول إلى الأهداف، فاللغة والمعرفة والفكر والفلسفة والثقافة عموماً من ضحايا العنصرية، وبينما تنقل وسائل الإعلام نقاء المثل الإنسانية وعذوبتها توضع في الخفاء خطط ومشاريع لطمس وإقصاء كل مظهر لغوي ومعرفي وفكري. وبما أن المبدع، أياً كانت صفته، شاعراً أو كاتباً أو مفكراً، فهو يعاني سرطان العنصرية، والخطأ هنا لا يمت بصلة إلى الإبداع والمبدع بل هو نابع من حالة عدم وعي وإدراك يمكن وصفها بالكراهية والحقد والضغينة، من الجانب التاريخي الصرف، ما يجعل المكونات الشرقية القومية في صراع مستمر بلا نهاية.

## الديمقراطية والسلطوية وما بينهما

\*إبراهيم عوض

مركز الأهرام للدراسات: ٢٥/٣/٢٠١٨

واقع الأمر هو أنه لا يوجد نموذج واحد لا للديمقراطية ولا للسلطوية، وإنما مؤسسات ثم خصائص تميّزُ بها تلك وتتصفُ بها هذه. مؤسسات الحكم ووظائف كل منها أي سلطاتها، والفصل بينها، كما ترد مكتوبة في الدساتير تكاد تكون واحدة. غير المكتوب أهم من المكتوب وهو يتعلق بكيفية ممارسة المؤسسات لوظائفها فعلا، فالممارسة هي التي تبيّن إن كان الفصل بين السلطات فعليا وإن كانت كل من مؤسسات الحكم تحترم حقا الحدود المرسومة لسلطتها. كيفية الممارسة تكشف عن خصائص كل من الديمقراطية والسلطوية. «النموذج المثالي» مفهوم ابتدعه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر لكي يجعله الحالة المطلقة لأي ظاهرة اجتماعية، تجمّع فيه هذه الظاهرة كل الخصائص المفترضة فيها. «النموذج المثالي» للديمقراطية يجمع خصائص تمثيل السيادة الشعبية، واختيار الحكام في انتخابات تنافسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، والمشاركة الشعبية في العملية السياسية، وتوفير المعلومات الموثوق بها، وحكم الأغلبية واحترام حقوق الأقلية، وسياسات فعالة كفاء تُعبّر عن رغبات الناس وتحقق مصالحهم، والمساواة بين المواطنين، وحماية حرياتهم.

«النموذج المثالي» لا يتحقق كاملا قط. النموذج يصبح ديمقراطيا إن اجتمعت فيه كل أو غالبية الخصائص المذكورة بنسب معقولة ومقبولة طواعية لدى المواطنين. «النموذج المثالي» للسلطوية هو عكس كل ذلك ويمكن أن يضاف إلى انعدام حريات المواطنين ممارسة الضغوط المعنوية أو الجسدية عليهم، أو بعبارة أخرى ممارسة التعذيب المعنوي أو الجسدي في حقهم، لإرغامهم على السكوت على انعدام الخصائص الديمقراطية بل وربما على تمجيد السلطوية. من الواضح أن هذا «النموذج المثالي» للسلطوية ليس موجودا في الواقع بدوره. انتفاء العدد الأكبر من خصائص الديمقراطية وبنسب كبيرة هو الذي يؤدي إلى نعت نظام ما بالسلطوية. ولكن عددا من الخصائص المذكورة للديمقراطية لا بد موجود في النظم السلطوية، فهي مثلا وبدرجات متفاوتة قد تحمي الملكية الفردية، وقد تنفذ سياسات تحقق للناس بعض مصالحهم. هذه الخاصية الأخيرة بالذات هي المبرر الأول الذي تستند إليه النظم السلطوية باستمرار لإنكار الخصائص الأخرى للديمقراطية مثل الانتخابات التنافسية والحرية والنزيهة، وتوفير المعلومات، واحترام حقوق الأقليات، وحماية الحريات.

تنفيذ سياسات تحقق مصالح الناس كان أيضا الأساس لما أطلق عليه «صفقة السلطوية» التي وسمت البلدان العربية غير النفطية تحديدا ومنها مصر مبارك وما قبله، وهي مفهوم يعني أن النظم الحاكمة في هذه البلدان العربية قد قاومت بعض المزايا الاقتصادية والاجتماعية بالحريات السياسية، أي أنها مثلا وفرت التعليم المجاني وسلعا أساسية بأسعار مدعومة ومساكن بإيجارات معقولة في مقابل قبول الناس بالقيود على الحياة السياسية وعلى حرية اشتراكهم فيها بالأشكال التي يرونها.

\*\*\*

التفاوت في درجة الديمقراطية فيما بين النظم الديمقراطية وفي درجة السلطوية بين النظم السلطوية واضح، يصعب إنكاره. هل تستوي الديمقراطية في دول شمال أوروبا حيث ترتفع نسب المشاركة في الانتخابات وفي الولايات

المتحدة حيث تنخفض نسب المشاركة وتتعايل بعض الولايات «قانونيا» للحيلولة دون أن يمارس الملونون من سود ومواطنين من أصول لاتينية حقوقهم في التصويت؟

في الولايات المتحدة تتراجع خصائص الديمقراطية منذ ما قبل الرئيس دونالد ترامب، ثم خاصة في عهده، حتى أفرد اثنان من علماء السياسة الأمريكيين من جامعة هارفارد كتابا لها أعطياها عنوان «كيف تموت الديمقراطيات». وهل الديمقراطية في البرازيل التي أطيح برئيسها المنتخب ديمقراطيا لأسباب يوجد اتفاق عام على أنها واهية مثلها في جنوب إفريقيا حيث أرغم رئيسها على الاستقالة بسبب الفساد وغيره من أشكال إساءة الحكم؟ وهل السلطوية في فنزويلا الحالية حيث تضطر السلطة الحاكمة إلى ادعاء اللجوء إلى بعض اجراءات الديمقراطية بعد تشويهها مثلها في كوريا الشمالية حيث الحكم بالوراثة أبا عن جد وحيث الانعزال عن العالم شبه تام؟ وهل كانت السلطوية في تونس بن علي حيث للاتحاد العام التونسي للشغل وزنه التاريخي مثلها في ليبيا القذافي حيث اختلطت فوضى اللجان الشعبية بالمزاجية والعشائرية؟ على الرغم من هذه التباينات فإنه لا خلاف يذكر على أن تلك الدول كلها ديمقراطيات وهذه الأخيرة سلطويات.

\*\*\*

المعضلة تنشأ عندما يثور الخلاف حول ما إذا كان هذا النظام أو ذاك ديمقراطية أو سلطوية. من هنا نشأت مفاهيم لأنظمة تقع فيما بينهما مثل السلطوية التنافسية، والديمقراطية غير الليبرالية، والديمقراطية الجزئية، والنظام الهجين. في مثل هذا النظام بعض خصائص الديمقراطية ولكن لا يمكن اعتباره ديمقراطيا، ففيما وراء الخصائص، يوجد شرطان لكي يصبح نظام ما ديمقراطيا، الأول هو قبول شرعية الآخر واعتباره خصما وليس عدوا أو خائنا تُعتبرُ مواقفه أو آراؤه خطرا وجوديا على النظام السياسي.

يلاحظ نظريا أن السلطويين في كل مكان يستندون إلى الأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والحروب، والتمرد المسلح، والإرهاب لاعتبار الآخر غير المتفق معهم عدوا أو خائنا. أما الشرط الثاني فهو ضبط النفس والتسامح فلا تستخدم الأغلبية أدوات القانون مثلا لإلغاء التنافس منتهكة بذلك روح القانون وإن كانت تصرفت في حدود نصه. الشرطان غير موجودين إطلاقا في النظم السلطوية وهما غير مكتملين في الأنظمة الما بين بين.

إشكالية الديمقراطية مطروحة في أنحاء كثيرة من العالم كما يكشف عن ذلك النقاش الحالي على هذه الصفحة منذ ثلاثة أسابيع وهي تخصصنا لأننا إن لم نشترك في حلها فإننا لن نتقدم على طريق حكم أنفسنا بأنفسنا. ولكن لا بد أن نعرف أين نحن من هذه الإشكالية إن كان لنا فعلا أن نشترك في حلها. إذا تفحصنا خصائص الديمقراطية، سنجد أن لدينا عجزا هائلا في كل منها. فلننظر في بعض منها. أيا كانت الأسباب المسوقة، فإن الانتخابات لدينا ليست تنافسية. الانتخابات الرئاسية ليست كذلك والمشهد الراهن يعفي من ضرورة الإتيان بأي برهان. والانتخابات النيابية لم تكن بدورها تنافسية ولقد تكفل القانون الانتخابي بضمان ألا تكون. نزاهة الانتخابات بعد ذلك لا قيمة لها. مادام التنافس منعدما، فما الحاجة إلى التلاعب؟

أما الانتخابات المحلية فهي لم تنعقد أصلا ولا يعرف أحد إن كانت ستجري يوما. المشاركة في العملية السياسية محدودة جدا تاريخيا في مصر، ولم يرتفع معدلها نسبيا إلا عندما أجريت انتخابات رئاسية تنافسية فعلا أو في الانتخابات النيابية في الأرياف بفعل العصبية وعندما سمح القانون الانتخابي بذلك. الاضطراب الحالي بشأن

المشاركة في الانتخابات الرئاسية، والدعوة المحمومة إليها، وكيل أشنع الاتهامات للمقاطعين والممتنعين - براهين على أن القائمين على السلطة يدركون أن المشاركة الطوعية ستكون منخفضة للغاية. المفارقة هي أن انخفاض معدل المشاركة هو تعبير عن نجاح مسعاهم في القضاء على المنافسة! أما المعلومات الموثوق بها والمنتجة باتباع منهج علمي رصين، والتي يمكن التحقق من سلامتها، فهي غير متوافرة.

هل يعلم أحد تكاليف المشروعات وأولوياتها وبدائلها التي كانت متاحة؟ هل حقوق الأقليات السياسية في التعبير عن آرائها ومواقفها مكفولة؟ جلسات مجلس النواب غير مذاعة ولكن اقرأ ما ينشر بين الحين والآخر عن تعامل الأغلبية الساحقة مع الأقلية الهزيلة جدا التي لا يمكن أن تؤثر في أي قرارات يتخذها المجلس ومع ذلك فهي محاصرة. وعن الحريات السياسية، انظر إلى صحافة الدولة وإلى قنوات التلفزيون التي تجمعت في أيدي نفس الدولة وأجهزتها، راجع الآراء في هذه الصحافة ومن يظهر على شاشات التلفزيون ستجد أن حرية التعبير مكتومة. وأخيرا تمنع في المبرر الأساسي لخلق خصائص الديمقراطية الأخرى، أي السياسات التي ينبغي أن تعكس رغبات الناس وأن تحقق مصالحهم وأن تكون فعالة في تحقيق هذه المصالح.

حتى الآن هي لم تتحقق مصالح الناس. المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنت، والنشاط الاقتصادي - خاصة في قطاعات مثل البناء - ارتفعت وتيرته، ولكن تكاليف المعيشة ما زالت فوق طاقة الناس، والفقر واسع النطاق، والتعليم في الحضيض تريد الدولة هبات لتمويل إصلاحه، بعبارة أخرى: هي لا ترغب في تمويله بينما واجبها الأول هو تمويل هذا الإصلاح بل تمويل ثورة كاملة في التعليم الذي يتوقف عليه - وعليه وحده، وليس على أي ريع للغاز أو غيره - مستقبل المصريين الذين سيتعدون المائة مليون قريبا جدا. خصوم الديمقراطية سيقولون انتظروا نتائج السياسات الموضوعية لخدمة الناس والناجحة بالتأكيد. لا حاجة لأي من خصائص الديمقراطية. هذا هو موضوع الخلاف الأساسي معهم.

لا توجد سياسات ناجحة بالتأكيد مهما خُلصت نوايا واضعها ومنفذها. خصائص الديمقراطية ضرورية لمتابعة السياسات منذ نشأتها كأفكار، ثم عند بلورتها، وتنفيذها، والتعديل فيها إن لزم، والتقويم المستمر لنتائجها ولآثارها المحسوبة من جانب وغير المتوقعة من جانب آخر، وللمساءلة في سلامة هذه السياسات أصلا والأولوية الممنوحة لها. انتفاء خصائص الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى فشل تام في اختيار السياسات وفي تحقيق نتائجها.

\*\*\*

يمكن السكوت على نقص هنا أو هناك في بعض خصائص الديمقراطية، وعلى كل حال لا يوجد نظام ديمقراطي تكتمل فيه كل هذه الخصائص. غير أن الضروري تماما هو أن يبدأ النظام السياسي المصري بالارتفاع في قياس مؤشرات كل من هذه الخصائص بحيث يجتمع - وإن تدريجيا - الشرطان المذكوران أعلاه ألا وهما قبول شرعية الآخر المختلف أو المعارض، والتسامح واحترام روح القانون مثل نصه.

إن تحقق هذان الشرطان، سنكون قد تقدمنا على الخط الواصل بين النموذجين المثاليين للسلطوية والديمقراطية، آملين أن نكون أقرب إلى هذا الأخير.

\* أستاذ السياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

## مجتمع قوي دولة قوية

\*د. باسم الطويسي

صحيفة (الغد) الأردنية: ٢٥/٣/٢٠١٨

المعادلة الصحيحة في مسار بناء الدول المعاصرة تتلخص في مجتمع قوي دولة قوية، يمكن في لحظة ان تهتز الدولة ولكن لا يجب ان تتعمق هشاشة المجتمع لأن المصدر الاقوى والاغنى لقوة الدولة يتمثل في قوة المجتمع، نقول دوما ان الذي حفظ لبنان منذ الحرب الاهلية اي قبل اكثر من ٤٠ سنة هو قوة المجتمع رغم ضعف الدولة“ اي ان المجتمع هو من يحمل الدولة ويحافظ على تماسكها رغم ما فيها من مصادر ضعف. ماذا عننا في الأردن؟ بدون شك الدولة اقوى من المجتمع والدولة هي التي تصون تماسك المجتمع وتحرص في كل محطة على استعادة اللياقة الاجتماعية، ولكن هل ثمة مؤشرات على هشاشة اجتماعية ما؟

المشكلة احيانا ليست في المخاطر والتهديدات التي يواجهها المجتمع، فالمجتمع كائن حي قد يتعرض للأمراض والعلل“ بل في الطريقة التي يواجه بها هذه المخاطر وفي قدرة الدفاعات الذاتية على المواجهة“ أي حيوية المجتمع في الاشتباك الذي يحول التحديات والمصاعب الى فرص لمزيد من التقدم وللتخلص من الحمولات الزائدة والاعباء“ هذا ما لم يحدث خلال الاشهر الاخيرة في الكثير من التحديات والصعوبات التي واجهها المجتمع الاردني.

ابرز مظاهر هذه الهشاشة يبدو في ضعف استجابة الاطر المؤسسية المدنية، وتراجع قدرات مؤسسات المجتمع المدني في قيادة الرأي العام او حتى التأثير به، بل الامر زاد على ذلك في عدم قدرة هذه المؤسسات في بلورة ردود افعال و احيانا في مجرد تحريك اي ساكن، نلاحظ ذلك في انحصار الحركة المجتمعية العقلانية التي تشتبك مع الدولة ايجابيا في البحث عن الحلول، فالدولة تواجه اصعب ازمة اقتصادية في تاريخها تتجاوز ازمة نهاية الثمانينيات وتواجه ازمة سياسية و استراتيجية ومصادر تهديد متعددة وحصارا من كافة الجهات، ومع هذا لم نلمس وجودا حقيقيا لمجتمع مدني يمارس نقدا منهجيا ويعيد تشكيل قواعد الاشتباك وفق رؤيته للصالح العام، وهذا ينسحب على معظم المؤسسات المجتمعية المعنية بالحريات العامة وتلك المعنية بالكتاب والكتابة والفكر ونتاج المعرفة التي ما تزال تقف مشدوهة ومكتوفة الايدي بدون حراك وان تحركت فانها تقدم ردودا خجولة و احيانا اعتذارية. في المقابل نلاحظ طبقة اخرى من الهشاشة المجتمعية في سرعة الانتقال المجتمعي“ وردود الافعال السريعة للقواعد الاجتماعية التي قد تخلق حالة استقطاب هائلة ومزعجة في الرد على نكتة او صورة او معلومة مزيفة او شائعة.

هناك حالة انسحاب واضح وتراجع في اداء المؤسسات المجتمعية المدنية التي يكتفي بعضها بمراقبة المشهد و احيانا تعفي نفسها حتى من ان تكون مراقبا او شاهدا، وينسحب هذا بصورة اقصى على الكتل الاجتماعية الحيوية مثل مجتمع الاكاديميين الاردنيين الذين لا حول ولا قوة لهم في الحياة العامة خارج قاعات الدروس، وكتل اخرى مثل المتقاعدين المؤثرين الذين من المفترض ان يعدوا خبراء وذخيرة المجتمع ومخزونه واحتياطه الثمين وحتى رجال الاعمال الوطنيين علاوة على كتل المثقفين العضويين الذين هم طليعة المجتمع العارفة التي من المفترض ان تكون بمثابة الكتلة التاريخية التي تتكون من مختلف الفئات ومن مرجعيات فكرية وسياسية متعددة يجمعها الايمان بالتعدد واحترام الاختلاف وحد ادنى من الاتفاق على مفهوم الصالح العام.

المشكلة لدينا انه علاوة على الضعف التاريخي لبنية المجتمع المدني، فقد دخلت الدولة بعلاقة زبونية ورعوية مع طيف واسع من هذه المؤسسات في السنوات الاخيرة، ما عطل عمل هذه المؤسسات ان تكون وسيطا موثوقا به بين الدولة والمجتمع. وبالتالي تعطلت هذه الوظيفة التي يحتاجها المجتمع والدولة معا.

## الصراع الدولي هل يقترب من الخطوط الحمراء!

\*محمد الرميحي

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٥/٣/٢٠١٨

الخط الأحمر هو أن يندلع صراع واسع بين الولايات المتحدة وبين روسيا الاتحادية، قد تستخدم فيه أسلحة غير تقليدية. البعض قد يندهش من هذا الاستهلال المخيف، إلا أن المتابع لأحداث التاريخ يعرف أنه في السياسة، خصوصاً السياسة الدولية، عليك أن تتوقع غير المتوقع. وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وليم بيرى حذر في كتابه «رحلة على الحافة النووية»، الذي صدر في يوليو (تموز) ٢٠١٦، من هذا الاحتمال. وأخذاً بخلفية السيد بيرى، وهو من رجال الغرفة الخلفية في التحضير الطويل للسباق النووي، فهو يعرف عما يتكلم، يبدو من قراءة الأحداث الأخيرة أن هذا التحذير يقترب من التحقق، متى وأين يكون الصاعق؟ ذلك غير محدد، وقد يبدأ بالصدفة أو بالعناد. شخصيتان على جانبي الصراع في المسرح الدولي، في خلفيتهما السياسية وفي مواقفهما العامة، توجد بذور ما يمكن أن يؤدي إلى ذلك الصراع، الشخصية الأولى هي دونالد ترمب، والثانية فلاديمير بوتين. هناك الكثير عند قراءة هاتين الشخصيتين مما ينبئ بأن الأمور الأكثر احتمالاً تتجه إلى صراع خلفيته الفهم الخاطئ تماماً وغير الموضوعي كل للأخر!

ترمب في تحليل كثيرين، حتى في الإعلام والأكاديمية الأمريكية، رئيس اخترق كل (المعايير) المتوقعة والمتفقد عليها من رئيس أمريكي، ولكن المعايير تلك التي يعجب البعض باختراقها ليست (قوانين) واجبة النفاذ، هي معايير قريبة إلى التقاليد وضعتها النخبة الأمريكية الحاكمة على مر سنوات الممارسة، واعتقدت أن الخروج عليها (مُضر). إلا أن دراسة تصرف رجال السياسة المؤثرين على مر التاريخ، خصوصاً في التاريخ الحديث، تكشف أن كثيراً منهم أقلقوا معاصريهم، حيث ساد الاعتقاد أن المواقف السياسية غير قابلة لـ(المغامرة)، أما أولئك السياسيون فقد عشقوا المغامرة، لناخذ مثلاً واحداً من عصرنا لرجل دولة أثر في تاريخ أمته والعالم، وهو السيد ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية، هذا الرجل الذي حقق نجاحاً سياسياً ملحوظاً في بداية القرن العشرين، ما لبث أن أخذ موقفاً كان معاصروه يرون أنه غير عقلاني، وهو معارضة استقلال القارة الهندية التي كانت مستعمرة بريطانية، إلى درجة تغيير ولائه الحزبي احتجاجاً، بل والبقاء خارج الأضواء والعمل السياسي المباشر معظم سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، هُمّش الرجل بسبب تضارب مواقفه في ذلك الملف المهم مع معظم مواقف معاصريه السياسيين، لكن موقفاً واحداً كان يصر عليه، وهو التحذير من صعود النازية في ألمانيا، في حين كان الرأي الأوسع في السياسة البريطانية يرى استرضاء أدولف هتلر ببعض من الأراضي الأوروبية لتشجيع رغبته القومية في التوسع. وساد الرأي أن تشرشل مخطئ في موقفه تجاه ألمانيا، كما كان مخطئاً تجاه الهند، وسارت الأمور في البداية، وكأن أوروبا تدخل مرحلة سلام، ولكن سرعان ما تبين أنهم كانوا جميعاً مخطئين، فلما اشتعلت الحرب جاءوا بالسيد ونستون تشرشل لإنقاذ بريطانيا!

ترمب ما زالت قواعده في الحزام الإنجيلي الأمريكي صامدة ومؤيدة لسياساته، بصرف النظر عن خروجه الملحوظ عن المعايير والأعراف، هي مؤيدة لموقفه من (الآخرين الأغرأب)، ومؤيدة لفكرته في حماية الاقتصاد والوظائف الأمريكية! مهما بدا تعثره في التصرفات الشخصية، أو توسع نقده في الإعلام. الورقة التي ما زالت مطروحة في الفضاء السياسي الأمريكي في الداخل، هي (افتراض أن تكون روسيا قد ساعدت حملة ترمب في

الانتخابات العام الماضي) وهو افتراض لا يقاربه دليل قاطع حتى الآن. روسيا كانت ضد السيدة هيلاري كلينتون، بسبب تنافر شخصي بينها وبين بوتين، كان ذلك جلياً حتى في المذكرات التي نشرتها قبل أن ترشح نفسها، وأصبح معروفاً أن احتفال الروس بفوز ترمب، هو نكايه في هيلاري! حيث قامت موسكو بشكل مباشر أو غير مباشر بالدخول على (سيرفر) الحملة الديمقراطية، وأفشت ما عرف لاحقاً بفضيحة (الإيميلات الخاصة) للسيدة كلينتون! وهناك رأى الآن بدا ينضج، أن التدخل كان سلبياً (فضح هيلاري) وليس إيجابياً (التعاون) مع حملة ترمب!

المعركة التي تخوضها الولايات المتحدة ضد الروس اليوم هي ثلاثية الرؤوس، في أوكرانيا وكوريا الشمالية وفي الشرق الأوسط. الافتراض أن محادثات بيونغ يانغ القادمة مع الولايات المتحدة، إن تمت، هي نصر لكوريا الشمالية، افتراض غير دقيق. العين الحمراء (الزر النووي الأكبر) الذي لوح به ترمب، هو الذي جعل بيونغ يانغ تعيد التفكير في المواجهة، حيث وجدت أن (المناطق) مع الإدارة الترمبية ستخرج منها خاسرة! في أوكرانيا تشدد العقوبات الاقتصادية، وتضييق الحلقة ضد روسيا، وهناك تضييق أيضاً على وكيل روسيا في الشرق الأوسط وهي إيران! هنا ترسم اليوم خطوط المواجهة.

السيد فلاديمير بوتين، نسخة أخرى من السياسيين صعبى الاسترضاء. في ٢٠٠٨ استولى على إقليم أوسيتيا في جورجيا، وترك الغرب سياسياً جورجيا دون معين، وفي ٢٠١٤ استولى على جزيرة القرم، فهو إبان فترة (العقلانية الأوبامية) أخذ راحته في التوسع والتدخل في حرب تصفية للشعب السوري، دون رادع حقيقي، إلا بعض التضييق الاقتصادي، ثم بدأ في تصفية المعارضين في الداخل وفي الخارج، كما فعل أخيراً في إنجلترا، وهو أمر قرع إنذاراً عالي الصوت في المجتمعات الغربية، فإدارته تحمل القليل من الاحترام للقانون الدولي أو الأعراف الدبلوماسية. يرى بوتين أن ما يفعله هو إيقاظ القومية الروسية وحقنها بأخذ الثأر من الغرب، واستند في بداية الحملة إلى تراجع غربي من جهة، ومن جهة أخرى ثروة باهظة من النفط والغاز، أثمان الأخيرة (النفط والغاز) تراجعت، كما أن نشاط الشركات الغربية في استخراج الغاز شرق البحر المتوسط، سوف تغني الغرب في وقت قريب عن غاز روسيا! تكمن قوة بوتين في ثلاثة، اعتماده على القومية الروسية وفخرها بنفسها، ودفع حدودها بالتوسع، وتراجع غربي، وحليف في الشرق الأوسط هي إيران.

المشهد الذي وصفنا سابقاً هو مشهد صراعي، هو أكثر صراعية حتى من الحرب الباردة، وقتها رسمت خطوط التماس بين المعسكرين، خصوصاً بعد أزمة كوبا في عام ١٩٦٢، بشكل واضح. اليوم في غياب التفاهم بين القوتين، فإن قواعد اللعبة غير واضحة، التي تفرز كما نلاحظ اليوم، حروباً على حواف مناطق الصراع، ومن المحتمل أن يشتعل الصاعق في أي وقت قريب! انتخاب بوتين من جديد الأسبوع الماضي ينبئ بثلاثة احتمالات، الأول هو الاقتناع من جانبه أن التأييد الواسع في الانتخابات، يعني رضاً تاماً عن سياساته السابقة، وبالتالي الاستمرار فيها، مما سوف يقود إلى صدام، والاحتمال الثاني هو قراءة المشهد بشكل مختلف، ومحاولة الوصول إلى أرض مشتركة مع الغرب، وهذا يعني فيما يعنيه حلاً سياسياً في سوريا، وتحجيم الشهية الإيرانية في قضم المناطق العربية، أما الاحتمال الثالث، فهو أن يُشبه له أن (العقلانية الأوبامية) ما زالت هي السائدة في واشنطن، وتلك قراءة خاطئة قد تقود للوصول إلى الخطوط الحمراء. الأسابيع والشهور المقبلة سوف تنبئنا عن يقين.

آخر الكلام:

استخدام التقنية الجديدة يغير بسرعة، ليس العلاقات الشخصية، ولا النظام الاقتصادي العالمي فقط، بل حتى العلاقات

الدولية!



## الأمم المتحدة وجرائم التعاقب

\*نبيل فهمي

بروجيكت سنديكيت: ٢٠١٨/٢/٢٥

عندما تأسست الأمم المتحدة، كانت أهدافها الأساسية، كما جاء في ديباجة ميثاقها، تشمل إنقاذ أجيال المستقبل من "ويلات لحروب" والتأكيد على "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية". وبعد أكثر من سبعين عاما، صارت الأسلحة المنتشرة في العالم أكبر عددا - وأكثر تقدما - من أي وقت مضى، واستعرت الصراعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم، فنشرت الموت والمعاناة على نطاق واسع بين المتحاربين والمدنيين على حد سواء.

وتعد الحرب الدائرة في سوريا، والتي خلفت وفقا لمصادر الأمم المتحدة ما يقدر بنحو ٥٠٠ ألف قتيل وجريح، وشردت الملايين، بين النزاعات التي أثارت القدر الأعظم من المناقشات. وفي ميانمار، شهدت جماعة الروهينجا، وهي أقلية مسلمة في بلد تسكنه أغلبية بوذية، اعتداءات أطلقت عليها الأمم المتحدة ذاتها وصف التطهير العرقي. وتحول اليمن إلى موقع لحرب مدمرة بالوكالة أسفرت عن أعداد كبيرة من الضحايا. كما تستعر الصراعات أيضا في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

على الرغم من كل نفوذها المفترض، أثبتت الأمم المتحدة عجزها الفاضح عن وقف العنف. وهنا، يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة أن يتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية. فالأمين العام هو الرمز المطلق للأمم المتحدة، وهو من ناحية ما البوصلة الأخلاقية للمجتمع الدولي. والعالم بأسره مسؤول عن تنفيذ تفويض الأمين العام، وهو ما ينطبق بشكل خاص على الأمين العام الحالي أنطونيو جوتيريس، الذي اختير من خلال عملية منقحة تضمنت دورا أكثر بروزا للجمعية العامة، التي يمكن اعتبارها "الهيئة التشريعية للعالم". وهو بالتالي ملزم بحكم الواجب بقيادتنا نحو مستقبل أقل عنفا وأكثر إنسانية.

في بداية عام ٢٠١٨، أعلن جوتيريس حالة الاستعداد القصوى في العالم، مصرحا بأننا "قادرون على تسوية النزاعات، والتغلب على الكراهية، والدفاع عن القيم المشتركة. لكن هذا لن يتسنى لنا إلا إذا عملنا على تحقيقه سويا". وكانت هذه خطوة أولى طيبة. ولكن لكي يلبي مسؤوليات منصبه، يتعين عليه أن يبذل قدرا أعظم كثيرا من الجهد.

فبادئ ذي بدء، يتعين على جوتيريس أن يستغل الوضعية المثالية التي يوفرها له منصبه إلى أقصى حد، من أجل وضع قيم المنظمة واستقامتها الأخلاقية موضع التنفيذ. كما ينبغي له أن يدعم شخصيا وبقوة الجهود التي بذلها مبعوثو الأمم المتحدة علنا وبصورة شخصية، من خلال المشاركة على أعلى مستوى للمساعدة في إيجاد السبل لنزع فتيل الصراعات الجارية. وأخيرا، يتعين عليه أن يوضح لمجلس الأمن، بعبارات لا لبس فيها، أن تقاعسه أو تراخيه لا يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ويشكل جريمة إهمال.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية داخل الأمم المتحدة عن الحفاظ على السلام والأمن. وبوسعه أن يشارك في الجهود الدبلوماسية لحل النزاعات وإنهاء الأعمال العدائية، وبوسعه أيضا أن يختار اللجوء إلى تدابير الإنفاذ.

ومع ذلك، فشل المجلس في الاضطلاع بهذا الدور إلى أقصى حد ممكن، وهو ما يرجع بشكل كبير إلى حقيقة مفادها أن أعضاء المجلس الخمسة الدائمين - الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة - تصرفوا

غالبا على أساس مصالحهم الخاصة، فاستخدموا حق النقض (الفيتو) أو هددوا باستخدامه. غير أن حق النقض كان المقصود منه العمل كوسيلة لتسهيل التعاون، وبالتالي تمكين الأعضاء الخمسة من الوفاء بمسؤولياتهم المتمثلة في المساعدة في الحفاظ على السلم والأمن العالميين.

الواقع أن القيد المفروض على استخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض - وهو الشرط الذي يوجب على أي طرف في نزاع الامتناع عن التصويت - يبرز أهمية الحفاظ على بعض مظاهر الحياد عند اتخاذ القرار في مجلس الأمن. ومع ذلك، لا انتهاكات القانون الدولي ولا المعاناة الإنسانية الواسعة النطاق تفوق في الأهمية في نظر الأعضاء الخمسة الدائمين السياسة الواقعية أو "الاعتبارات الجيوسياسية". بل إنهم يلاحقون سياسات تقوض بشكل مباشر الأمم المتحدة، وميثاقها، والنظام العالمي القائم على القواعد في عموم الأمر.

إن إخفاق الأعضاء الخمسة الدائمين في إنهاء الصراعات - وفي بعض الحالات، مساهمتهم في تأجيج أو إطالة أمد الأعمال العدائية - يرقى في أقل تقدير إلى التغاضي عن العنف والمعاناة، التي تؤثر بشكل غير متناسب على دول صغيرة ومتوسطة الحجم. الأمر الأكثر أهمية أن هذا الإخفاق تسبب في تقويض الإيمان بالأمم المتحدة والقانون الدولي وزاد من تسامح العالم مع الوحشية والبربرية. ويفتح هذا الطريق أمام المزيد من الموت والدمار والمعاناة، في حين يضعف الثقة في النظام العالمي الذي التزمنا به بصدق عندما تأسست منظمة الأمم المتحدة.

وتتحمل كل من الولايات المتحدة وروسيا مسؤولية خاصة عن إخفاقات الأعضاء الخمسة الدائمين. فبدلاً من استخدام نفوذهما السياسي وقدراتهما العسكرية لضبط الصراعات ونزع فتيلها - بالعمل مع القوى الإقليمية بطبيعة الحال - عادا إلى ملاحقة المنافسة الاستراتيجية التي من غير المرجح، كما يبين لنا التاريخ، أن تؤدي إلا إلى المزيد من الفوضى والبؤس.

ولا يعفي أي من هذا الأعضاء الثلاثة الآخرين من مسؤوليتهم عن النضال لتمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره في دعم السلام والأمن الدوليين. وعلى أقل تقدير، يتعين عليهم أن يضاعفوا جهودهم وأن يعملوا كحافز للعمل الجماعي من جانب مجلس الأمن.

يتعين على جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يضطلعوا بمسؤوليتهم ليس فقط عن دعم وإقرار النظام الدولي الذي لعبوا أدواراً مركزية في تطويره، بل وأيضا عن تجديد الإيمان بهذا النظام، بما في ذلك من خلال متابعة الإصلاحات المطلوبة. وهذا يعني أنهم يجب أن يُظهروا لبقية العالم أنهم سيستخدمون حق النقض بمسؤولية، من خلال إعطاء أولوية أعلى للمصالح والقيم المشتركة.

وهنا تتلخص قاعدة بسيطة يجب اتباعها في الامتناع عن استخدام حق النقض ضد قرار تؤيده أغلبية أعضاء مجلس الأمن، ما لم يعارضه اثنان على الأقل من الأعضاء الخمسة الدائمين. ورغم أن هذا لن يقضي على المشكلة تماما، فينبغي له أن يجعل مجلس الأمن أكثر فعالية، من خلال تشجيع مناقشات أكثر فعالية تُسمع فيها أصوات جميع أعضاء المجلس، وليس الأعضاء الدائمين فقط.

يتعين على القوى الفاعلة الدولية أن تحترم سيادة الدول. ولكن في مواجهة الصراعات التي تنتج الموت والدمار على نطاق واسع، تتحمل الأمم المتحدة وقواها الفاعلة المسؤولية - كما ينص ميثاق الأمم المتحدة - عن بذل كل جهد ممكن لاستعادة السلام. فقد مارست هذه القوى السلطة دون أن تتحمل المسؤولية لفترة طويلة.

## ميركل.. مستشارة لألمانيا للمرة الرابعة وبشعور مختلف!

\*سمير عواد

صحيفة (عمان) العمانية: ٢٥/٣/٢٠١٨

بعد مرور ١٧١ يوما على الانتخابات الألمانية العامة، والتي أسفرت عن نتائج فرضت على المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، التي تتزعم الحزب المسيحي الديمقراطي، الدخول في تجربة صعبة لتشكيل حكومتها الرابعة، تم لابنة القسيس البالغة ٦٣ عاما من العمر وكانت أول امرأة حصلت على منصب المستشار الألمانية في نهاية عام ٢٠٠٥، وأول شخص من ألمانيا الشرقية، تحقيق هدفها بأن تتزعم حكومتها الرابعة. ولم يكن واضحا لميركل ما إذا ستنجح في بلوغ هدفها، لأن القرار بقي في النهاية بأيدي أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، الذين قرر غالبيتهم في النهاية مشاركة حزبهم في الحكومة الجديدة تحت زعامة ميركل، رغم وجود معارضين وخاصة شباب الحزب الذين كانوا يرغبون أن يقود حزبهم المعارضة. ولم يكن تشكيل حكومة ائتلافية مع الاشتراكيين الخيار الأول للمستشارة الألمانية. فقد حاولت تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب الليبرالي وحزب الخضر، لكن المفاوضات باءت بالفشل بسبب اختلاف الإيديولوجيات والمواقف تجاه قضايا رئيسية إضافة إلى صعوبة التوفيق بين الحزب الاجتماعي المسيحي البافاري، شريك حزب ميركل في الاتحاد المسيحي، والحزبين الصغيرين، الليبرالي والخضر.

وأخذ أعضاء الحزب الاشتراكي ميركل من نهاية عهدا واضطرت لتقديم تنازلات مثل التخلي لصالح الاشتراكيين عن وزارة المالية. ويُمسك الاشتراكيون أبرز المناصب الوزارية مثل المالية والخارجية والاقتصاد والعمل والشؤون الاجتماعية. وحصل هورست زيهوفر على منصب وزارة الداخلية التي أضيف إليها اسم الوطن، حيث من المنتظر أن يثير جدل حول القرارات التي سيتخذها في منصبه لأكثر من سبب. ذلك أن زيهوفر، الزعيم السابق للحزب المسيحي الاجتماعي البافاري، من أبرز منتقدي سياسة ميركل تجاه اللاجئين. ثانيا، أن ولاية بافاريا سوف تشهد انتخابات محلية في أكتوبر المقبل، مما يتعين على الوزراء الثلاثة الذين ينتمون للحزب البافاري القيام بدور ملفت للنظر لمساعدة حزبهم في الاحتفاظ بالسلطة في بافاريا. ويقول محللون أن كل حزب في الائتلاف يستغل المشاركة في الحكومة الجديدة للظهور بأنه الأفضل أمام الناخبين. فالجميع يتوقع أن تكون هذه الولاية الرابعة والأخيرة لميركل، التي بدأت تعد خليفة لها للمرحلة القادمة. وستدخل ميركل التاريخ كونها المستشار الألمانية التي أمضت أطول فترة في الحكم من جميع المستشارين الألمان الذين سبقوها في منصبها بما فيهم المستشار الراحل هيلموت كول الذي أمضى ستة عشر عاما في منصبه وعين ميركل في حكومته وكان يناديها (يا فتاتي) قبل أن أطاح به الاشتراكي جيرهارد شرويدر الذي بقي في الحكم سبعة أعوام إلى أن خسر منصبه بصورة مفاجئة لصالح ميركل. ويريد الحزب الاشتراكي استغلال دوره في السلطة ليظهر بأنه يستحق الفوز في الانتخابات العامة المقبلة.

ولفت انتباه المراقبين رفض ٣٥ نائبا ينتمون إلى معسكر الائتلاف الحاكم الجديد، التصويت لصالح ميركل عندما تم انتخابها في منصبها للمرة الرابعة على التوالي، وهذه علامة على عدم رضا كثيرين عن ميركل التي أصبحت تعرف أنها فقدت الكثير من التأييد بسبب سياستها تجاه اللاجئين. وسيكون على عاتق الحكومة الألمانية الجديدة، استعادة ثقة الناخبين التي تم التفريط بها خلال الأعوام الثلاثة الماضية وبدأت مع تدفق نحو مليون لاجئ إلى ألمانيا بدون أوراق ثبوتية. وعندما وقعت أعمال عنف ارتكبتها لاجئون وادعى ما يُسمى «تنظيم الدولة» مسؤوليته عنها، تم تحميل ميركل المسؤولية، كما تم تحميلها مسؤولية ظهور حزب «بديل من أجل ألمانيا» الشعبوي، بسبب سياستها تجاه اللاجئين حيث قام هذا الحزب ولا يزال، بتخويف المواطنين الألمان من اللاجئين والزعم بأنهم أتوا لخطف منازل الألمان ووظائف العمل ومعهم عدد من مقاتلي «تنظيم الدولة». وبحسب كريستوف شتراك، المعلق في تلفزيون وإذاعة «صوت ألمانيا.. دويتشه فيله» يأتي تشكيل حكومة ميركل الرابعة لينهي فترة طويلة من الجمود السياسي، بالنظر إلى التحديات التي تواجه ألمانيا محليا وأوروبا ودوليا. وما زالت سياستها تجاه اللاجئين توجد لميركل مشكلات، مثل ارتفاع عدد الاعتداءات ضدهم من قبل اليمين المتطرف الألماني، والجدل حول امتناع مبادرات توزيع المواد الغذائية عن تقديمها لللاجئين، مما أدى إلى نشوء هوة داخل المجتمع الألماني. أما أوروبا، يعرف الأوروبيون أن ميركل لم تعد قوية في بلادها كما كانت قبل الانتخابات في سبتمبر الماضي، وتتردد مقولة أن ميركل فقدت بذلك دور الزعامة في الاتحاد الأوروبي، حيث هناك تحالف جديد طرفه الأول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والثاني المستشار النمساوي الشاب سيباستيان كورتس.

كما لميركل خصوم لها في الاتحاد الأوروبي كانوا ينتظرون تعرضها للضعف بفارغ الصبر مثل رؤساء حكومات دول أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي، مثل التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا الذين يعارضون بقوة سياستها تجاه الناخبين. لذلك لم يكن غريبا أن تقود أول زيارة خارجية يقوم بها وزير الخارجية الألماني الجديد، هايكو ماس، إلى باريس، للتأكيد على أن المحور الألماني الفرنسي الذي يعود إلى زمن الرئيس شارل ديغول والمستشار الألماني كونراد أديناور، ما زال قائما، منعا لشروع ماكرون في إقامة تحالفات جديدة على حساب علاقات بلاده التاريخية مع ألمانيا.

## احتجاجات ضد إيقاف مدريد المرشح الوحيد لرئاسة إقليم كاتالونيا

اعداد: الانصات المركزي: ٢٥/٣/٢٠١٨

أدت الاعتقالات الاحترازية السابقة للمحاكمة بتهمة التمرد والتحريض بحق مجموعة من قادة إقليم كاتالونيا الانفصاليين، إلى إثارة التوترات مجدداً في شمال شرق إسبانيا، حيث بدأ أنصار حركات مؤيدة للاستقلال بالتظاهر ضد الإجراءات القضائية لحكومة مدريد المركزية.

وقبل يوم من محاولة برلمان كاتالونيا عقد جلسة كانت مقررة (السبت)، لانتخاب رئيس جديد للإقليم أعلنت المحكمة العليا الإسبانية أن القاضي المكلف بالتحقيق في المحاولة الانفصالية لإقليم كاتالونيا أمر باحتجاز ٥ مسؤولين انفصاليين سابقين بينهم خورخي تورول، المرشح الحالي والوحيد لرئاسة الإقليم.

ونزل آلاف المتظاهرين إلى شوارع كاتالونيا بعد الاعتقالات. وفي برشلونة، أصيب ٢٤ متظاهراً بجروح طفيفة في اشتباكات مع الشرطة، وفقاً لأجهزة الطوارئ. وتخضع كاتالونيا للحكم المباشر من مدريد الذي تم فرضه بعد إعلان الإقليم استقلاله في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي. وطلب القاضي توقيف رئيسة البرلمان الكاتالوني السابقة كارمي فوركاديل و٣ وزراء سابقين في الحكومة الإقليمية إلى جانب تورول، والأخير لن يتمكن من حضور جلسة مناقشة وتصويت كانت مقررة (السبت)، لانتخاب رئيس للإقليم.

ويتهيئ قرار المحكمة فرص تورول، ٥١ عاماً، الناطق باسم الحكومة السابقة، أن يصبح رئيساً للإقليم، حيث قضت المحكمة سابقاً بأنه يجب أن يكون المرشح موجوداً فعلياً خلال إجراء الانتخابات.

وكان الانفصاليون الكاتالونيون يأملون في استباق السلطة القضائية الإسبانية بانتخاب تورول في جلسة طارئة مفاجئة للبرلمان مساء الخميس، لكنهم فشلوا في الحصول على أغلبية الأصوات.

وبرر القاضي قراره بالخشية من مغادرة المسؤولين الخمسة البلاد قبل إنهاء إجراءات محاكمتهم، خصوصاً بعد فرار مارتا روفيرا، الشخصية المؤيدة للانفصال خارج إسبانيا، لتفادي الاتهامات الموجهة إليها. وقالت المحكمة العليا إن ١٣ انفصالياً كاتالونياً سيحاكمون بالإجمال، بينهم الرئيس المعزول كارليس بوتشيمون، الذي أصدرت إسبانيا بحقه مذكرة توقيف أوروبية جديدة موجهة إلى الحكومة الفنلندية.

وقال المكتب الوطني الفنلندي للتحقيقات الجنائية في بيان إن «فنلندا تلقت مذكرة توقيف أوروبية بحق مواطن إسباني يزور فنلندا. سيتم التعامل مع حالته وفق آلية التسليم المعتمدة». وفي بيان مقتضب، ذكر مكتب التحقيقات الوطني الفنلندي، أن إسبانيا «قدمت المعلومات المطلوبة» بشأن مذكرة البحث الدولية ولكن مكان بوتشيمون «غير معروف». وقال مسؤول في مكتب التحقيقات الجنائية، هانو كاووتو، أن الشرطة الفنلندية ليست ملزمة بتوقيف بوتشيمون ما دامت لم تحصل على معلومات إضافية.

وقال هانو كاووتو المسؤول في المكتب الوطني الفنلندي للتحقيقات الجنائية، لوكالة «فرانس برس»: «بناءً على طلب المدعي في بلادنا، اتصلنا بالسلطات الإسبانية لطلب معلومات إضافية» تتعلق بهذه المذكرة. وأضاف أن هذا الطلب أرسل صباح أمس (السبت)، و«ننتظر الآن رداً من السلطات الإسبانية (...) يعود لها أن تقرر سرعة تزويد المدعي في بلادنا بهذه المعلومات».

وكانت قد تمت دعوة بوتشيمون، الذي يعيش في المنفى طواعية في بلجيكا، لعقد اجتماعات في البرلمان الفنلندي، وألقى كلمة في جامعة هلسنكي، أول من أمس (الجمعة). وكان من المتوقع أن يغادر فنلندا في وقت لاحق من أمس (السبت)، حسبما قال أحد مضيفيه. وأبدت الشرطة الفنلندية أمس، استعدادها لتوقيف بوتشيمون، لكنها أوضحت أنها لا تعلم ما إذا كان لا يزال موجوداً في فنلندا.

وقال ميكو كارنا النائب الفنلندي الذي يقف وراء زيارة بوتشيمون إلى هلسنكي، في تصريح لصحافيين، كما جاء في تقرير الوكالة الألمانية، إنه لا يعرف مكان وجود الرئيس الكاتالوني السابق منذ الجمعة.

من جهته أكد خومي أونسو كوييفياس محامي الرئيس الكاتالوني السابق، أن موكله لا يسعى إلى الإفلات من الاعتقال. وقال: «عندما صدرت مذكرة التوقيف الأوروبية (للمرة الأولى)، وضع نفسه تحت تصرف القضاء البلجيكي والشرطة». وأضاف: «سيفعل الأمر نفسه الآن. لم أتحدث معه بعد، لكن الأمر واضح، نعم».

وأصدر قاضي إسباني، (الجمعة)، مذكرات توقيف أوروبية ودولية بحق ٦ مسؤولين انفصاليين بسبب دورهم في محاولة انفصال كاتالونيا، منهم بوتشيمون.

واتهمت المحكمة بوتشيمون و١٢ آخرين بجريمة التمرد في وقت سابق أول من أمس، بسبب دعمهم مطالب الإقليم بالانفصال عن إسبانيا في أكتوبر من العام الماضي. وعجل هذا التحرك من عملية تقديم بوتشيمون، الذي هرب إلى بلجيكا، وحلفائه خطوة أخرى من محاكمة قد يواجهون فيها عقوبة السجن لمدة ٣٠ سنة حال إدانتهم. وشمل الحكم أيضاً: النائب السابق لبوتشيمون أريول جانكويراس، ودعاة المجتمع المدني المؤيدين للاستقلال خورخي سانشيز وخورخي كويكسارت، ووزير الداخلية الكاتالوني السابق يواكيم فورن. والأربعة محتجزون على ذمة المحاكمة منذ عدة أشهر. كما صدرت لائحة اتهام ضد رئيسة البرلمان الكاتالوني السابقة كارمي فوركاديل، ومارتا روفيرا القيادية اليسارية، التي تهربت من استدعاء المحكمة وأعلنت أنها ستعيش في المنفى.

وتسببت كاتالونيا في أزمة دستورية غير مسبوقه بإسبانيا عندما أجرت استفتاء حول الاستقلال في أكتوبر ٢٠١٧. ثم عزلت حكومة مدريد بوتشيمون بعد الاستفتاء الذي صوت فيه أكثر من ٩٠٪ لصالح الانفصال عن إسبانيا. غير أن الكاتالونيين الموالين للاتحاد مع إسبانيا قاطعوا على الأغلب الاستفتاء، وكانت نسبة الإقبال أقل من ٥٠٪. ودعت الحكومة الإسبانية إلى انتخابات إقليمية جديدة في ديسمبر (كانون الأول) وفازت فيها الأحزاب الانفصالية مجدداً.

### اعتقال في ألمانيا

إلى ذلك أوقفت الشرطة الألمانية الرئيس الكاتالوني السابق كارليس بوتشيمون لدى عبوره الحدود إلى ألمانيا بسيارته قادما من الدنمارك. وقالت الشرطة إن التوقيف جاء بناء على مذكرة اعتقال أوروبية صادرة بحقه.

قال متحدث باسم الشرطة الألمانية لوكالة فرانس برس يوم الأحد (٢٥ آذار/مارس ٢٠١٨) إن الرئيس الكاتالوني السابق كارليس بوتشيمون "أوقف اليوم الأحد صباحا من قبل شرطة الطريق السريع في مقاطعة) شلزفيك هولشتاين"، مضيفا أن التوقيف تم بناء على مذكرة اعتقال أوروبية صادرة بحقه. وأكدت ناطقة باسم حزبه اعتقاله لدى وصوله من الدنمارك.

من جانبه أعلن محامي بوتشيمون أنه تم إلقاء القبض على موكله عند دخوله من الدنمارك إلى ألمانيا صباح اليوم الأحد. وكتب المحامي جاومي أونوزو-جوييفيلياس ذلك على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر".

وأكد المكتب المحلي لمكافحة الجرائم في كييل أيضا خبر الاعتقال. ودخل بوتشيمون إلى ألمانيا من الدنمارك بعد أن غادر فنلندا يوم الجمعة الماضي عندما شعر بأن الشرطة هناك ستعتقله وتبدأ في عملية ترحيله بناء على طلب مدريد. ولم يذكر المحامي مكان احتجازه في ألمانيا.

ويواجه بوتشيمون عقوبة قد تصل إلى السجن ٢٥ عاما في إسبانيا إذا أُدين باتهامات التمرد والعصيان الموجهة إليه فيما يتعلق بإجراء استفتاء غير قانوني على استقلال كاتالونيا أدى لإعلان الانفصال عن إسبانيا من جانب واحد في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

واعتبر الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أن سجن خمسة من الزعماء الانفصاليين الكاتالونيين بسبب دورهم في محاولة انفصال إقليم كاتالونيا عن إسبانيا، هو «عار». وقال مادورو في قصر ميرافلوريس الرئاسي إن «ما يحدث في إسبانيا عار. هناك سياسيون كاتالونيون معتقلون فقط بسبب أفكارهم. سواء أكنتم تتفقون مع هذه الأفكار أم لا من العار أن تتم ملاحقتهم وأن يوضعوا خلف القضبان».

## انتهى عصر البراءة في الشرق الأوسط

\*جيمس تراوب

مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية: ٢٦/٣/٢٠١٨

يشكل الشرق الأوسط مقبرة لمثالية السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى مدى الجيل الأخير، نشرت الولايات المتحدة كل سلاح تملكه في ترسانتها من أجل تحقيق الآمال العريضة بإعادة تشكيل منطقة حرون وهائلة الأهمية: تغيير النظام "تعزيز الديمقراطية" مكافحة التمرد "التدخل الإنساني" خطاب حقوق الإنسان وخطاب تقرير المصير الوطني.

ولكن، ما الذي لدى الولايات المتحدة لتعرضه الآن في مقابل كل هذا الاستثمار في الأرواح، والأموال والأمل والتفكير؟ والأهم من ذلك بكثير، ما الذي لدى المواطنين العرب العاديين الذين أصبح مصيرهم أخيراً في أيديهم في مصر والبحرين وليبيا وسورية والعراق، ليعرضوه؟ الموت، السجن، والهول. وما إن طلع بالكاد فجر السلام في الشرق الأوسط - انظروا إلى سورية، أو اليمن، أو ليبيا - حتى أصبح الشعور بأن المستقبل ربما يكون أفضل من الماضي مدفوناً هو الآخر إلى جانب الكثير من الأشياء الأخرى.

وجدتُ نفسي مُجبراً على تأمل هذه المقبرة بينما أقرأ كتاب "النظام من الرماد: أسس جديدة للأمن في الشرق الأوسط"، وهو كتاب من مجموعة من المقالات نشرته "مؤسسة القرن". ويدعونا المجلد إلى التطلع إلى الأمام، لكن قراءته نفسها تجر المرء على النظر إلى الوراء. ولنفكر في العنوان: إن "الرماد" المعني هنا هو كل ما تبقى من الحرائق التي بدت مستعدة لالتهايم العالم العربي في العام ٢٠١١. وفي مجموعة مقالات صدرت في العام ٢٠١٧ تحت عنوان، "السياسة العربية بعد الانتفاضات: تجارب في حقبة الاستبداد الناهض"، اعترفت مؤسسة القرن بانقراض تلك الآمال. وهي الآن تتساءل عما إذا كان ثمة شيء يستحق العناء، والذي يمكن أن يُبنى فوق بيت الموت ذاك.

هذا الشيء هو "النظام". وهو ما يمكن أن يعني ترتيباً على غرار معاهدة وستفاليا، والذي يضم عدداً من الدول التي تعمل بشكل جمعي من أجل أمن المنطقة. ومن المفارق إلى حد كبير التفكير بأن منطقة كان قد قلبها رأساً على عقب أولاً غزو امريكي مصمم للإطاحة بمستبد مكروه والسماح للديمقراطية بأن تزدهر، أصبحت مدعوة الآن إلى السعي نحو تحقيق سلام استبدادي. لكننا ندرك السبب: لقد عزز المستبدون حكمهم في كثير من أنحاء المنطقة. وربما يكون أسوأهم على الإطلاق، الرئيس السوري بشار الأسد، على بُعد بضعة أسابيع فقط من استعادة السيطرة على ثلثي أراضي بلده، وبذلك تأكيد شيء يشبه السيادة إلى حد كبير. ولا يبدو العالم العربي بعيداً عن العودة إلى الوضع السابق الذي ساد في أواخر القرن العشرين، ولو بتوزيع مختلف جداً للسلطة بين الفاعلين الرئيسيين. وبعبارة أخرى، فإن القضية العظيمة في المنطقة في الفترة المقبلة لن تكون حقوق الأفراد، وإنما التنافس بين الدول.

إنني أحدث هنا كشخص مثالي مثابر، ولو أنني بالكاد الوحيد في ذلك، كما أعتقد. وكنت قد ذهبت إلى أفغانستان في أواخر العام ٢٠٠٩ لمراقبة ستراتيجية "مكافحة التمرد" وهي قيد التطبيق في مقاطعة خارج قندهار. وخلصتُ إلى أن "مكافحة التمرد" كانت الفكرة الصحيحة، ولو أنها قد لا تتمتع بالوقت الكافي لتعمل. ثم رأيتُ لاحقاً أنها كانت الفكرة الصحيحة، وإنما لبلد مختلف تماماً. كانت أفغانستان كبيرة جداً، ومسامية ومفتوحة إلى حد كبير، وغير مستجيبة مطلقاً لترتيب السيطرة المركزية. وأعتقد أن الرئيس باراك أوباما يتمنى لو أنه أخذ بنصيحة جو بايدن التي أوصت بحماية المصالح الأمريكية من خلال مكافحة الإرهاب، وترك أفغانستان لتدير نفسها بوسائلها وآلياتها الخاصة.

عندما هبط إعصار الربيع العربي على مصر في أواخر كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠١١، انتظرتُ بفارغ الصبر أن يصطف أوباما إلى جانب الشعب المصري ويدعو الرئيس حسني مبارك إلى التنحي. وقد فعل ذلك في نهاية المطاف، وبدأ وكأن مصر بأكملها تضح بالبهجة المكبوتة عندما وافق مبارك على المغادرة الفورية. وبدأ كما لو أن الولايات المتحدة وضعت نفسها أخيراً على الجانب الصحيح من التاريخ في الشرق الأوسط. ولكن، تبين لاحقاً أن وجهة التاريخ كانت غير ذلك. ونصحت وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، التي أدهشها ضعف قادة الحركة الشعبية، نصحت أوباما بدعم انتقال بطيء ومنظم. وبالنظر إلى ما حدث هناك الآن، من الصعب تصور كيف كان ذلك سيحدث فرقاً. لكن شكوك كلينتون كان لها ما يبررها.

هل يكون الاستنتاج الذي يجب أن نستخلصه من هذا الهدر المريع هو أنه كان من الأفضل لو دعمت الولايات المتحدة حلفاءها الاستبداديين في القرن الحادي والعشرين كما كانت قد فعلت في القرن الماضي؟ بالتأكيد، علمتنا كارثة العراق، ولو متأخراً جداً، حكمة انتهاج سياسة صبورة للاحتواء، مهما قد تكون محبطة - بل وحتى خطيرة. كما علمتنا التداعيات

الفاشلة للتدخل في ليبيا، مرة أخرى، عن العواقب غير المقصودة وغير المتوقعة للمساعي التي ربما تكون قد بدأت بنية نبيلة. ولكن، ماذا عن موقف أوباما المبدئي - كما رآه - ضد تقديم مساعدة كبيرة للثوار السوريين؟ لقد تُركت سورية لتهدب إلى كارثة أكبر حتى من نظيرتها العراقية، وأظهرت الخبرة هناك أن تداعيات التقاعس على العمل يمكن أن لا تقل فداحة عن عواقب العمل. ولا يستطيع "الواقعيون"، بعقليتهم المتشائمة كما هو حالهم دائماً، أن يجدوا أي عزاء في الحاصل السوري.

لم يشجع التاريخ الحديث الإيمان بأن قوس التاريخ ينحني في اتجاه العدالة، كما قال أوباما في كثير من الأحيان. ومع ذلك، ما أزال أعتقد بأننا يجب أن نتصرف كما لو أنه يفعل. لست نادماً على أن أوباما دعا مبارك إلى التنحي، وأتمنى حقاً لو أنه ساعد الثوار السوريين في العام ٢٠١٢. ومع ذلك، يذكرنا الرماد الآن بكم هو قليل ما نستطيع أن نفعله لتغيير أقدار الناس الذين يعيشون في الدول القاسية. لقد حاولنا الكثير، ومن غير المرجح (ربما باستثناء الحالة في سورية) أنه كان بوسعنا أن نحدث فرقاً لو أننا حاولنا بقوة أكبر.

يطلب منا "النظام من الرماد" أن نرسم خطأً تحت تلك الفترة، وأن ننظر في السلوك الخارجي للدول التي ظهرت من الفوضى. وذلك صحيح، لأن الخصومات الحالية بين القوى الإقليمية تبدو مرشحة للانتشار. وربما، عندئذٍ، سوف يكون الجانب الإيجابي لاستعادة فضاء ويستفالي في الشرق الأوسط هو إتاحة الفرصة لظهور أشكال جديدة من التعاون بين الحكومات. لكن أحد الأسباب التي تجعل الصراع مزمناً في المنطقة هو أن الدول العربية لم تتقبل ما يصفه هنري كيسنجر في كتابه "النظام العالمي" بأنه المبدأ الأساسي للنظام الويستفالي - الرغبة في جعل كل دولة أخرى تسعى إلى تحقيق نظامها الداخلي الخاص، كما اتفق الأمراء البروتستانت والكاثوليك على أن يفعلوا في نهاية حرب الثلاثين عاماً. وفي الشرق الأوسط، ثمة نظام شيعي تقوده إيران، وله نفوذ في كل من اليمن وسورية، ضد نظام سني تقوده السعودية. وإذا كان السعوديون ينظرون حقاً إلى مرشد إيران الأعلى، آية الله علي خامنئي، على أنه المكافئ الأخلاقي لأدولف هتلر، كما قال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لبرنامج "٦٠ دقيقة"، فإن الأسوأ لم يأت بعد.

لا يتوقع معظم مؤلفي مجلد "مؤسسة القرن" خلاف ذلك" ويبدو أن البعض منهم وافقوا على مناقشة موضوع لا يقبلون من حيث المبدأ فرضيته الأملة. ويصف بريان كاتوليس، الخبير في شؤون الشرق الأوسط في مركز التقدم الأمريكي، آفاق ظهور نظام إقليمي جديد بأنها "خافتة، إذا كانت موجودة من الأساس". ويفصل كاتوليس الدروس المستفادة من سبعة عقود من المحاولات الفاشلة لخلق النظام في المنطقة: "المنافسات الجيوسياسية ترجح على التعاون"، "الخوف من الهيمنة الجيوسياسية يحبط التعاون الإقليمي"، "تعريفات التهديد المتقاسمة تخفي في ظلها الأولويات والمصالح المتفارقة". ومع ذلك، ولأن مثل هذا النظام يبقى "أكثر أهمية من أن يتم التخلي عنه"، كما يعنون كاتوليس مقالته، فإنه يقترح خطوات عملية يمكن للولايات المتحدة أن تتخذها، والتي تشمل منع حلفائها من ارتكاب أخطاء استراتيجية كارثية وليست مفروضة، مثل الحرب السعودية-الإماراتية في اليمن.

سوف يتطلب ذلك، بطبيعة الحال، إجراء تغيير جذري في العقلية، وليس في منطقة الخليج فحسب، وإنما في واشنطن أيضاً. وفي مكان آخر من كتاب "النظام من الرماد"، يقترح عالم العلاقات الدولية، بروس جنتلسون، إعادة صياغة للسياسة الأمريكية، والتي تتضمن عرض الدبلوماسية على إيران، وتراجع عن دعم الأتوقراطيين الكارزميين، مثل محمد بن سلمان، وتقبل بشرعية الإسلام السياسي. ومع ذلك، منحت إدارة ترامب تفويضاً مطلقاً للسعوديين في كل من اليمن وفي حملتهم الداخل-سنية ضد قطر، في حين يبدو دونالد ترامب نفسه مستعداً لمنح السعوديين الهدية النهائية المتمثلة في إبطال الاتفاق النووي الإيراني. وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة، من المرجح أن تعرقل الولايات المتحدة - أكثر مما تساعد - ذلك المسعى المهترز للغاية لبناء النظام من الرماد.

مع ذلك، ثمة شيء آخر نعرفه أيضاً: إن النظام لا يستنفد السياسة. وبمجرد أن يكون الناس قد تذوقوا طعم الحرية أو الكرامة، فإنك لا تستطيع أن تحجبها عنهم إلى الأبد. وسوف يعود الدخان إلى التصاعد من تلك الحرائق مرة أخرى في نهاية المطاف.

\*محرر مسهم في مجلة "فورين بوليسي"، وزميل في مركز التعاون الدولي، ومؤلف كتاب "جون كوينسي آدمز: روح متعصبة".

## عن الخوف من الحرية

\*موسى برهومة\*

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٢/٢٦

كان الطغاة وحراس المؤسسة البطريركية، على الدوام، خائفين من الحرية، لأنها كلمة السر التي تهدد كياناتهم، وتستطيع تقويض وجودهم وتصديعه. لذا كانت الحرب على الحرية بلا هوادة. لمقاومتها بنيت السجون، وحفرت المعتقلات تحت الأرض، واخترعت أجهزة التجسس والتعذيب التي تفتقت عن أقصى مديات عقل الشر الإنساني. وظن الكثيرون، مع التطورات التكنولوجية وانفجار عالم الاتصال وتحول العالم قرية، بل غرفة كونية، أنّ الحرية ستتنفس الصعداء أخيراً. لكنّ الريح لم تسر وفق ما تشتهي سفن الحالمين. فكلما زادت مساحة الحرية ضاقت فسحة التعبير، وراحت المؤسسات ذاتها التي تخشى شمس الحرية، تبتكر الأدوات والقوانين والتشريعات التي تسجن الحرية وتشلّ فاعليتها، كما لو كان لسان حالها: لكل فيروس، مضاد له كفيل بالقضاء عليه.

وراهن عشاق الحرية وطلّابها، في غضون هذا الصراع الضاري بين العتمة والنور، على مواقع التواصل الاجتماعي، فانبهرى لها عدوان ليسا من طينة واحدة" الأول كان العدو التقليدي المتمثل في السلطات القامعة الإكراهية التي لا تريد أن تخضع ممارساتها للرقابة والمساءلة، وتود أن تجعل كل أفعالها وكأنها دُبرت في ليل. وأما العدو الثاني، فجاء من حيث لا يحتسب الكثيرون، وتمثل في تداول أنصاف الحقائق، وترويج الإشاعات، واختراق خصوصيات الآخرين، وفبركة الأنباء والمعلومات والأشكال والأصوات، في عملية صارت تتصاعد باطراد مرعب. والأنكى في ذلك أنّ السلطات الغاشمة ليست وحدها من تمارس هذه الأفعال، بل يشاركها، بحماسة بالغة، أشخاص منتسبون إلى فضاء مدني، يرون أنّ حرية الآخر تهديد لهم، فيسعون إلى خنقها، بشتى الوسائل.

وفي الفضاء العمومي، الذي نظّر له هابرماس، تعطلت اللغة الاتصالية بين الناس، واختلت موازين المنطق. أضحي النقاش سبيلاً لا إلى الإقناع، بل إلى القهر وترسيم حدود صارمة لا يتعين تخطيها. أنا لا أناقشك.. أنا أملي عليك ما أريد وما أحب وما يتعين أن يصير. بهذه اللغة صار الصوت عزفاً منفرداً، وانفردت الجوقة، وضاعت روح الأوركسترا. فما الذي يُميز هذا الذي يتفوه بخطاب كهذا عن الحاكم المستبد الذي يصرخ «أنا أو الطوفان»، قبل أن يسأل من حوله «من أنتم»؟

«السوشل ميديا» حملت بشائر الانفتاح والتعددية، لكنها فتّنت الحرية تعبيراً ومفهوماً. أضحي كل شخص متصلاً بشبكة الإنترنت مالكا لمنصة وصول في ميدانها ويجول، فيُعلي من شأن هذا ويزردي ذاك، ويتهم ويشتم ويفبرك المعلومات، ثم يقول لك: أنا حر. فيردّ عليه آخر يستخدم اللغة ذاتها والبذاءات التي لا تخطر في بال، من أجل «رد الصاع صاعين» ولسان حاله أيضاً: أنا حر. وبين هذين الطرفين المتناقضين تفسخت قداسة الكلام، وترنّح التعبير، وصارت الحقيقة كرة قدم تركلها الأقدام المغبرة.

ولأنّ الحرية تتغذى من شرايين الحق، فإنها تتألم وهي ترى ذاتها سجيناً هذه السلطات التي تمتنها وتعريها، وتتركها وحيدة في البرد القارس، حيث يرقبها الطغاة من شرفاتهم العالية شامتين، ولسان حالهم يقول لسنا وحدنا من نخشى الحرية، بل إنّ البشر بطبيعتهم يخشونها أيضاً إذا هددت مصالحهم، ووقفت في طريقهم.

ولأنّ الطاغية هو أب في زي جنرال، أحياناً، فإنّ يريده شعباً سعيداً هادئاً مقلّم الأظافر، لا يثير المتاعب ولا يتدخل في ما لا يعنيه، وإن لم يفعل ذلك خرجت الهراوة من غمدها. ولعل هذا ما يستدعي حكاية الطفل المولود الذي يجهد أهله في سبيل تعليمه الكلام ونطق الحروف وتعلم اللغة، فإن هو أتقن ذلك وامتلك ناصية البلاغة والحق، جهد هؤلاء في إسكاته وإخماد صوته!

\* كاتب وأكاديمي أردني



## الحكم لمصلحة الشعب

\*نايجل أشفورد

Minbaralhurriyya: ٢٠١٨/٢/٢٦

كيف نقرر ما هو «لمصلحة الشعب»؟ كيف يستطيع المرء تحديد مصالح الشعب؟ ينبغي وضع مصلحة الجميع في الاعتبار عند اتخاذ القرارات، مع أنه لن يكون بالإمكان إرضاء الجميع. ومع ذلك ينبغي أن يكون الهدف تحديد المصلحة العامة للشعب بأسره، كالسلام والرخاء مثلاً، وليس تبني سياسات تحابي جماعة بعينها في المجتمع. إحدى المشكلات تتمثل في أن كل جماعة ستحاول رعاية «مصالحها الخاصة»، التي تستحق جميعها الاهتمام. إلا أن السياسات ينبغي أن تعكس «المصلحة العامة» الأوسع والأشمل.

تمكن الديمقراطية النيابية كل الجماعات من أن تحظى بفرصتها في التعبير عن مصالحها وآرائها، لكن ينبغي ألا تكون القرارات مجرد انعكاس لهذه المصالح الخاصة. مشكلة أخرى تتمثل في كيفية تحديد المصالح حين تكون الآراء مبنية على المشاعر والأهواء. إن التحديد المتأني المدروس للمصلحة العامة أمر ضروري. ولهذا، في الديمقراطية النيابية يُشجّع أصحاب المصالح على عرض مصالحهم وآرائهم، لكن ينبغي ألا يكونوا هم أنفسهم صناع القرار، إذ ينبغي ترك هذه المهمة للنواب المنتخبين المسؤولين أمام ناخبي الشعب.

وكثيراً ما يُساء استخدام السلطة السياسية على يد من يمارسونها. لكن الديمقراطية هي النظام الأقدر على الدفاع عن الحقوق الطبيعية للناس وعن حرياتهم، إضافة إلى منع إساءة استخدام السلطة. رداً على دعوة أفلاطون لوضع السلطة في يد أوصياء حكما، وجه أرسطو السؤال التالي: «ومن سيكون الوصي على الأوصياء؟» كيف نضمن ألا يسيء حكامنا استخدام السلطة بحيث يحققون مصالحهم الخاصة وليس مصالح الشعب؟ إن أقوى درع يقينا إساءة استخدام السلطة هو أن يملك الشعب سلطة عزل من في السلطة من خلال الانتخابات. ومعرفة الحكام بإمكانية عزلهم من مناصبهم هي أقوى قيد يمنعهم من إساءة استخدام السلطة.

إلا أن الشعب نفسه قد يمثل تهديداً للحرية. وصف المفكر الفرنسي ألكسي دي توكفيل أكبر مخاطر الديمقراطية بأنه نابع من «استبداد الأغلبية». كان الآباء المؤسسون للولايات المتحدة واعين تماماً للخطر الذي يتهدد الحرية من طرف من يملكون السلطة. وقد كتب ألكساندر هاميلتون في «الأوراق الفيدرالية» عام ١٧٨٧ يقول: «البشر يعيشون السلطة... وإذا منحت السلطة للكثرة، فسيقمعون القلة. وإذا منحت السلطة للقلة، فسيقمعون الكثرة.»

وتحدث المؤرخ البريطاني اللورد أكتون عن الخطأ عينه في الديمقراطية فقال: «الضرر الوحيد المتغلغل في الديمقراطية هو استبداد الأغلبية، أو بالأحرى استبداد حزب بعينه، لا يمثل الأغلبية دوماً، والذي ينجح في الانتخابات إما بالقوة أو بالخداع.» لهذا تعد الديمقراطية الليبرالية ديمقراطية مقيدة، تضع القيود على سلطات الحكومة حتى حين تمارس هذه السلطات بموافقة الأغلبية. ينبغي حماية حقوق الأقليات والأفراد.

ولكن كيف لنا أن نضمن أن مصالح الشعب هي الموضوع في الاعتبار وليس فقط مصالح الحكام؟. عن طريق الانتخابات الدورية يعرف السياسيون أنهم لو أهملوا مصالح الشعب، فسوف يعزلون من مناصبهم. ابتكر جيرمي بنتام مفهوم المنفعة العامة، الذي يعد أساس الاقتصاد الحديث. كان يريد تحقيق «السعادة العظمى لأكثر عدد من الأفراد». وقد صار من دعاة الديمقراطية حين رأى أنها السبيل الوحيد الذي يضمن خدمة مصالح الشعب. تسعى الديمقراطية إلى ضمان تحقيق القدر الأعظم من مصالح الشعب. ومع أنه يستحيل تحقيق كل المصالح، فإنها جميعاً تدرس لأن كل فرد هو ناخب محتمل يمكنه الإسهام في الفوز بمنصب انتخابي أو الاحتفاظ به. يقول جون آدمز، أحد أوائل الرؤساء الأمريكيين: «بما أن سعادة الشعب هي الغاية الوحيدة للحكومة، فإن رضا الشعب هو الأساس الوحيد الذي تقوم عليه، من ناحية المنطق، والأخلاق، والتوافق الطبيعي للأمر.»

\*نايجل أشفورد، باحث وكبير مسؤولي البرامج بمعهد الدراسات الإنسانية بجامعة جورج ماسون في أرلينجتون بولاية فيرجينيا

## شعبويو العالم يتحدون

\*دومينيك مويسي

بروجيكت سنديكيت : ٢٠١٨/٣/٢٦

في العام ١٩٦٥، نشر هنري كيسنجر كتاباً بعنوان "الشراكة المكروبة"، والذي تناول فيه بالفحص والدرس طبيعة التوترات التي أثرت على التحالف عبر الأطلسي خلال الحرب الباردة. وقد زعم أن النظام الدولي المستقر يستلزم قيادة الولايات المتحدة -النموذج القوي للديمقراطية في العالم- التي تدعمها روابط قوية مع أوروبا. وربما لم يكن كيسنجر ليتخيل أبداً أن تلعب الولايات المتحدة بعد أقل من ستين عاماً الدور المعاكس تماماً، مع ظهور نسخة جديدة أكثر قتامة من التحالف عبر الأطلسي.

ولنتأمل هنا المؤتمر الذي عقده حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف في فرنسا قبل نحو أسبوعين. وبعد إعادة انتخابها زعيمة للحزب، أعلنت مارين لوبان أن اسم الحزب من المقرر أن يصبح "التجمع الوطني". وكان ضيف الشرف على هذا الحدث المهم هو ستيفن بانون، كبير الخبراء الاستراتيجيين في إدارة دونالد ترامب سابقاً.

ذات يوم، كتب كارل ماركس: "كل الحقائق والشخصيات التاريخية العالمية تظهر، إذا جاز التعبير، مرتين، المرة الأولى كمأساة، والثانية كملهاة". ومن السهل أن ندرج المؤتمر الذي استضافته مدينة ليل في فرنسا تحت فئة "الملهاة" أو "المهزلة". ذلك أن لوبان وبانون منبوذان سياسياً.

خسرت مارين لوبان الانتخابات الرئاسية الفرنسية لصالح إيمانويل ماكرون العام الماضي بأغلبية ساحقة. وعلاوة على ذلك، تواجه لوبان الآن تحدياً داخل حزبيها من قبل ابنة شقيقها الأكثر شباباً وإثارة للإعجاب من الناحية الفكرية، ماريون مارشال لوبان، التي تحدثت قبل نائب رئيس الولايات المتحدة مايك بنس في اجتماع لجنة العمل السياسي المحافظ في شباط (فبراير) في واشنطن العاصمة.

أما عن بانون، فقد طرده ترامب بفظاظة في آب (أغسطس) ٢٠١٧. وكان ما زاد من قسوة الأمر هو أن ترامب أصدر بياناً أعلن فيه أن بانون "لم يسهم بأي قدر يُذكر" في تمكينه من الفوز في الانتخابات الرئاسية، وأنه لم يخسر وظيفته فحسب، بل فقد "عقله أيضاً"، عندما طُرد من المنصب.

كان حضور بانون ذلك الحدث في ليل متناقضاً. وكان فصله من وظيفته راجعاً جزئياً إلى تطرفه، في حين تحاول لوبان حالياً توسيع القاعدة الداعمة لحزبيها من خلال تخفيف صورته الحادة. ولكن من ناحية أخرى، كانت مشاركته منطقية تماماً، لأنها عكست التطور الجاري الذي يشهده التحالف الشعبوي عبر الأطلسي، والذي يمثل شكلاً كئيباً وقاتماً من "جغرافية القيم" التي استند إليها تحالف الحرب الباردة.

على الرغم من النكسات السياسية التي حلت به، يؤكد بانون أن "مد التاريخ" يتحرك بشكل لا يقاوم نحو الشعبويين. ومن منظوره، فإنها أصبحت مسألة وقت فقط، منذ نجح ترامب في تأمين رئاسة الولايات المتحدة

-وهو التطور الذي أدى إلى زعزعة استقرار النظام العالمي الذي يريد بشدة بانون وأمثاله إحراقه- قبل أن تسير أوروبا على خطى أمريكا.

من الخطورة بمكان استبعاد رؤية بانون على أنها مجرد ثرثرة. فربما انتصر ماكرون في فرنسا، لكن النصر الانتخابي الذي حققه ترامب لم يكن من قبيل المصادفة. ولم يكن من قبيل المصادفة أيضاً ذلك الأداء القوي الذي أظهرته الأحزاب الشعبوية في انتخابات هذا الشهر في إيطاليا حيث نجح حزب الاتحاد المناهض للهجرة وحزب حركة النجوم الخمس المناهض للمؤسسة معاً في الحصول على نحو ٥٠٪ من الأصوات.

وحتى ألمانيا وقعت إلى حد ما ضحية لقوى شعبية. صحيح أن حكومة ائتلافية كبيرة جديدة والتي تضم حزب المستشارية أنجيلا ميركل الاتحاد الديمقراطي المسيحي، وشقيقه البافاري حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي - تشكلت أخيراً. لكن الأمر استغرق أكثر من خمسة أشهر للتوصل إلى اتفاق بين الأحزاب، والآن أصبح حزب المعارضة الأكبر هو البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف. وفي الدولة التي بدا الأمر وكأنها محصنة ضد الشعبوية بفعل تاريخها النازي، فإن هذا يشكل تطوراً مزعجاً بشكل خاص. إن الديمقراطية أكثر هشاشة مما قد يبدو، ولا يجوز لنا أبداً أن نتعامل معها باعتبارها أمراً مفروغاً منه.

كيف يمكننا إذن وقف المد الشعبوي؟ بادئ ذي بدء، يتعين على النخب السياسية على ضفتي الأطلسي التي ما تزال تؤمن بالديمقراطية الليبرالية أن تدرك أنها هي المسؤولة عن صعود الشعبوية، بسبب فشلها في الاستجابة بالشكل الملائم لمخاوف الناخبين. ويتعين عليها أن تعمل بلا كلل أو ملل على إيجاد حلول حقيقية للمشاكل، من التفاوت بين الناس إلى الهجرة، والتي غدت الدعم الذي حظيت به القوى الشعبوية. ولا يجب أن تكتفي هذه الحلول بمعالجة التحديات الفنية فحسب، بل يتعين عليها أن تتعامل أيضاً مع مشاعر المواطنين التي استغلها الشعبويون ببراعة، بالحرمان من حقوقهم الشخصية وفقدان الهوية.

بطبيعة الحال، يتعين على الديمقراطيين في الولايات المتحدة أيضاً أن يعملوا على إيجاد مرشح مقنع لخوض السباق ضد ترامب في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٢٠. كما يتعين على فرنسا وألمانيا المضي قدماً على مسار تحقيق المزيد من التكامل الأوروبي. وهنا تتحمل فرنسا مسؤولية خاصة تحت زعامة ماكرون.

على النقيض تماماً مما قاله بانون في ليل، فإن ماكرون - وليس لوبان وحزبها في ثوبه الجديد - هو الذي يحمل المفتاح لمستقبل الديمقراطية في فرنسا. وإذا فشل تطويع النظام بحيث يعمل لصالح المزيد من الناخبين، فربما تنتهي الحال بفرنسا إلى مسار أشبه بما حدث في الولايات المتحدة، وهو ما يشكل سابقة بالغة الخطورة لبقية أوروبا. وفي مثل هذا السيناريو، يصبح التحالف عبر الأطلسي - والنظام العالمي الذي يستند إليه - في ورطة عميقة حقاً.

\*مستشار رفيع في معهد مونتيني في باريس

## صعود شعبي نحو السلطة في إيطاليا يهدد ديمقراطية أوروبا

\*مصطفى كركوتي

صحيفة (الحياة) : ٢٦/٣/٢٠١٨

لابد أن تكون موجات الهزة السياسية في إيطاليا إثر فوز الأحزاب «الشعبوية» في الانتخابات الأخيرة، قد عبرت عواصم أوروبا كلها حتى وصلت مقر الاتحاد الأوروبي نفسه في بروكسل. أهمية الحدث لا تقتصر على الإقليم الأوروبي فحسب، بل تمتد إلى جواره المباشر كما تتناغم مع حالات مماثلة في آسيا وأمريكا.

هذا التحول في مزاج الناخب الأوروبي تعبير واضح عن تمرد شعبي واسع ضد المؤسسة الحاكمة بأحزابها التقليدية التي ما فتئت تتناوب على السلطة- من خلال صناديق الاقتراع- منذ منتصف القرن الفائت، ما يجعل السؤال مطروحاً بقوة حول: ما الذي يجمع بين دونالد ترامب ورجب طيب أردوغان وجيريمي كوربن ورودريغو دوتيرتي وإيمانويل ماكرون... والآن مع الفائزين الرئيسيين في انتخابات إيطاليا الأخيرة، ماتيو سالفيني ولويجي دي مايو؟

طبعاً يمكن إضافة أسماء أخرى إلى اللائحة أبرزهم الروسي فلاديمير بوتين والصيني كشي جينبنغ، ولكن رغم الاختلافات الكبيرة بين التوجهات السياسية لهؤلاء، فإن ما يجمع بينهم الادعاء بأنهم يتحدثون باسم الشعب.

وكما يقال «الكتابة باتت واضحة على الجدران»، بدأ التعبير عن هذا التحول ضد المؤسسة التقليدية في أوروبا بقوة في انتخابات الرئاسة الفرنسية بفوز ماكرون بنسبة ٦٦,١ في المئة. واللافت أن مزاج الناخب رفض في الوقت نفسه اليمين العنصري ممثلاً بمارين لوبين و «حزب الحرية» في كل من النمسا وهولندا.

في كل الأحوال، «شعبوية» الأحزاب في ديمقراطيات الغرب تختلف من بلد إلى آخر، ولكن ما يجمع بين أقصى اليمين (مارين لوبين) في فرنسا ومثليها الإيطاليين (ماتيو سالفيني ولويجي دي مايو) واليسار في اليونان ممثلاً ب«سيريزا»، الموقف ضد المؤسسة الحاكمة. كما تلتقي هذه الأحزاب جميعاً في تحقيق تقدم ملحوظ في الانتخابات، ولكن من دون حصولها على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومات. وفيما تتعزز مواقع هذه الأحزاب في نسيج المجتمعات الأوروبية، فهي تحقق ذلك على حساب الأحزاب التقليدية.

في انتخابات إيطاليا الأخيرة، بدا الحماس واضحاً أثناء الحملة الانتخابية لليمين الممثل بـ «العصبة» (عصبة الشمال سابقاً) وحركة «النجوم الخمس». الأولى يمينية التوجه وبخط عنصري واضح حصلت معه على نسبة ٣٧ في المائة، والثانية تمثل يمين الوسط وحصلت على ٣٢,٧ في المئة من أصوات الناخبين الذين بلغت نسبتهم أكثر من ٧٨ في المائة، وهي الأعلى في أي انتخابات برلمانية في إيطاليا. حركة «النجوم الخمس»، سميت كذلك نسبة لمطالبها الخمسة التي اعتمدها منذ تأسيسها في ٢٠٠٩، وهي توفير المياه وتأمين المواصلات وتحقيق تنمية مستدامة والإترنت للجميع والمحافظة على البيئة. تعارض هذه الحركة تدخل الغرب في حروب الشرق الأوسط وجواره وتدخل الولايات المتحدة تحديداً في سورية، وتتحالف مع أحزاب ما بات يعرف في أوروبا بـ «تجمع الحرية والديموقراطية المباشرة»، الذي يضم «حزب الاستقلال» البريطاني المعروف بعوائده للاتحاد الأوروبي.

ماتيو سالفيني زعيم حزب «العصبة» العنصري والمعادي للمهاجرين يتباهى بشعبويته ما دام ذلك يعني أنه يتحدث «باسم الشعب». لويجي دي مايو المرشح اليوم لتشكيل حكومة إيطاليا المقبلة يعلن عن قيام «جمهورية الشعب في إيطاليا جديدة». الإيطاليون عموماً يشعرون بغضب شديد ضد بعض أجزاء أوروبا الغنية، لا سيما فرنسا والنمسا، لإغلاق بواباتها أمام أفواج المهاجرين إلى أوروبا الذين ينتهون بالتجمع في الأراضي الإيطالية. وفي أعقاب الضائقة الاقتصادية في أوروبا منذ ٢٠٠٨، يشعر الإيطاليون أيضاً بخيانة منطقة اليورو لهم جراء تردد دولها في مساعدتهم في معالجة ما يفترض أنها مشاكل أوروبية مشتركة. الملاحظ أن أول رد فعل أوروبي على فوز اليمين ويمين الوسط في إيطاليا جاء من مارين لوبين التي غرّدت في حسابها موجهة «التنهائي إلى الشعب الإيطالي»، ولكنها لم تأت على ذكر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي كما فعلت أثناء حملة انتخابات الرئاسة في فرنسا بالدعوة إلى «فريكزيت» على نسق استفتاء «بريكزيت» البريطاني. وكانت لوبين تردد أن دول الاتحاد الأوروبي ستسقط الواحدة تلو الأخرى من الوحدة الأوروبية في إثر «بريكزيت».

شعبويو إيطاليا تعلموا الدرس مثل شعبيو النمسا في الانتخابات الأخيرة، بتخليهم عن التعهد بالانسحاب من منطقة اليورو. رسالة الإيطاليين واضحة في انتخاباتهم الأخيرة: نريد إصلاح أوروبا وليس تدميرها، وهذا مطلب طالما رده الإيطاليون وعدد آخر من الأوروبيين سابقاً، ولكن بيروقراطي بروكسل تجاهلوا ذلك على مدى عقدين على الأقل. الهوة باتت بيّنة منذ زمن بين إدارة الاتحاد الأوروبي في بروكسل وشعوب دوله، وهي الهوة التي توفر البيئة الحاضنة لنشأة وتعزيز موقع الحركات الشعبوية المتنوعة والمتقدمة في أوروبا على حساب مواقع الأحزاب السياسية التقليدية للديموقراطية الليبرالية.

نجاح أنغيلا ميركل بالتوصل إلى ائتلاف حكومي مع الحزب الاشتراكي الألماني حال دون وقوع ألمانيا والألمان في شبك الحركة الشعبوية الصاعدة والمتألفة مع يمين البلاد. لكن هذا الائتلاف، على أهميته القصوى وأهمية قيادة ألمانيا بين دول الاتحاد الأوروبي، لن يكون قادراً على توفير قواعد صمود ديموقراطية أوروبا أمام التصاعد الزاحف لحركات اليمين الشعبوي.

ما لم تقم أحزاب الديموقراطية الليبرالية بمراجعة جذرية وشاملة لعلاقات طواقمها الحزبية مع أطراف الشعب المختلفة ومخاطبة همومهم وألوياتهم، فإنها تسير بعيون مفتوحة نحو نهاياتها بشتى الطرق المختلفة، إن لم يكن على يد اليمين العنصري المتطرف أو حركات الشعبوية الصاعدة، سيكون ذلك من خلال انشقاقاتها وخلافاتها الداخلية.

هذه المراجعة قد تكون مصيرية بالنسبة لأحزاب الديموقراطية إن لم تنتبه لضرورتها الملحة، لا سيما في ضوء نتائج انتخابات إيطاليا التي أوصلت حركة «النجوم الخمس» الشعبوية وحزب «العصبة» المعادي للهجرة وللعمل الأوروبي الموحد إلى مراكز صنع القرار في روما، وما يحمل مثل هذا التطور من نتائج على العمل الأوروبي المشترك. فالشعبوية في صعود متواصل في الغرب، وخاصة بين صفوف يمين أوروبا، وفي الولايات المتحدة نجحت بامتياز في تنويع دونالد ترامب في البيت الأبيض.

## في أي زمن تعيش بلدان المنطقة وصراعاتها؟

\*حسن شامي

منبر الحرية، موقع قنطرة: ٢٠١٨/٣/٢٦

سبق لمؤرخين وفلاسفة مرموقين أن اعتبروا القرن الثامن عشر الأوروبي لؤلؤة الحقبة المتولدة من النهضة والأنوار واعتناق الفكرة الإنسانية، باعتبارها الأساس المعنوي والأخلاقي للحق الطبيعي الذي يتكافأ في نبيله كل البشر. تشكل في أوساط اجتماعية متنورة ومستنيرة نوع من الإجماع على اعتبار هذا القرن بالذات نقطة التأسيس المضيئة للحدث الأوروبي ومشتقاتها ومستلزماتها. ففي هذا القرن جرى بالفعل استئناف الفكرة الإنسانية التي بدأت تشق طريقها في القرنين السابقين. واستدعى ترسيخها وتحسينها صوغ نظريات فلسفية وأدبيات تعليمية، وابتكار أفكار ومفاهيم تسمح بمساءلة كل شيء مساءلة نقدية. وانصبت هذه المساءلة النقدية على تعريف المجتمع والسلطة نفسها وعلى تعريف الصيغة المثلى للمجتمع المستقر والحكم المسترشد بمبادئ العقل وتقدير المصلحة العامة والخير المشترك.

من الصعب أن نجد مثل هذا الإجماع على المسار الذي سلكه القرن اللاحق أي التاسع عشر. هناك من اعتبر أن الفارق الأساسي بين القرنين المذكورين يعود إلى تبدل موضوع العمل والمعرفة النقديين أو مادتهما. ففي القرن الثامن عشر كان الداخل الوطني والأوروبي هو إطار النقد الحداثي الحر وموضوعه. هذا الانكباب على الداخل فتح باب المناظرة على قضايا السيادة والحدود الترابية والجنسية والقومية، ولكن من دون أن تستحوذ هذه على جملة الاهتمامات ومن دون أن تختزل التنوع الاجتماعي إلى مجرد انعكاسات لهويات فرعية ينبغي تذيبها بالقوة في المصهر القومي. أما القرن التاسع عشر فهو قرن الاعتداد بالهوية والنزاعات القومية ودورها في الدمج الوطني، وهو كذلك قرن التوسع والنشاط الكولونيالي واختبار كيفية تطبيق المبادئ الكبرى على كيانات وتشكيلات تاريخية وثقافية أخرى ومختلفة.

الانقسام حول القرن التاسع عشر كبير ويكاد يلخص المآلات اللاحقة لمسارات الحداثة الأوروبية وقيمتها العالمية أو المتطلعة إلى العالمية. فهناك، في الحد الأدنى، من اعتبر الوجهة التي سلكتها القوى الأوروبية في هذا القرن انحرافاً عن مبادئ القرن السابق وتطلعاته الفاضلة والنبيلة. وهناك، في الحد الأقصى، من اعتبر هذه الوجهة أكثر من تزوير إذ رأى فيها خيانة لمبادئ وقيم التأسيس الحداثي. أصحاب هاذين الرأيين لا يعدمون العثور على شواهد وأسانيد تاريخية قوية تعود إلى غليانات القرن نفسه. فليس من قبيل المصادفة أن تكون كبرى الفلسفات النقدية والاحتجاجية إلى حد الرفض الجذري قد تبلورت في غضون هذا القرن الحافل بالتوسع والاضطرابات الداخلية والحروب القومية. يكفي أن نشير إلى نشأة الماركسية كنظرية فلسفية وكمشروع سياسي لتقديم تصور طوباوي آخر وحديث عن المجتمع والسلطة الفاضلين. ينبغي بالطبع أن نلاحظ أيضاً التجارب المعرفية والفلسفية النقدية ذات الهم الوجودي والنفسي - الفردي، وهي تجارب رائدة في الحفر والغوص في أعماق القلق البشري، كما هي الحال مع نيتشه وفرويد. بعبارة أخرى هناك وجهان متعارضان للحدث.

قد يكون هذا العرض المختصر جداً مدخلاً مناسباً لفهم الزمن الذي نعيش فيه. فمع أن مجتمعاتنا عبرت القرن العشرين وحريبه العالميتين ونظمه الكولونيالية والانتدابية والحرب الباردة ودخلت حقبة الاستقلال الوطني المفترض فإنها، على ما يبدو، لا تعرف ولا نعرف نحن في أي حقبة نتخبط هي ونحن. نهاية الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية المندفعة نحو عولمة تأحيديّة وتقنية معطوفة على الربحية السريعة المستندة إلى تحويل سوقي، في المعنيين الاقتصادي والأخلاقي السلبي، للمبادئ الليبرالية، هي من بين مقدمات الغموض الهائج الذي يلف مصائر مجتمعات كثيرة. فنحن نشهد، في كل بلد تقريباً، خصوصاً في بلدان الغرب المتمتعة باستقرار نسبي، صعوداً للنزعات القومية الضيقة وللحركات الشعبوية المستفيدة من خصخصة الحقل السياسي وازدهار النجومية الاستعراضية. رأينا هذا قبل أيام في الانتخابات الإيطالية، ورأينا ما يماثله وإن بمقادير وصور مختلفة، في الانتخابات الفرنسية ومن ثم الألمانية والنمساوية، ناهيك عن بلدان أوروبا الشرقية. وذروة الالتباس تكمن في انتخاب دونالد ترامب رئيساً لأمريكا، وللعالم استطراداً.

يزعم كاتب هذه السطور أن هناك مؤشرات كثيرة على أننا، منذ عقدين في الأقل، نعيش قيمياً في القرن التاسع عشر. ولا نعني بذلك فقط تجدد اللعبة الكبرى، بين روسيا القيصرية والامبراطورية البريطانية، وعودتها في أشكال جديدة ومستجدة كالنزاعات التجارية التي يدشنها ترامب، وازدهار نزعات الانكفاء على البيت القومي المفترض كما يعززها ترامب أيضاً مع شعاره «أمريكا أولاً»، أو اعتماد سياسات تقوم على تقديم أسعار تفضيلية للحلفاء والأصدقاء من دون استبعاد ابتزازهم بكافة الوسائل. نعني على نحو خاص توظيف الرصيد القيمي الإيجابي لتجربة تاريخية في وجهة لا تستبقي من هذا الرصيد سوى وظيفته الاستعمالية. فهذه الطريقة تتحول مبادئ وقيم، مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان، إلى أدوات تستخدم انتقائياً و «حسب رأس الزبون» للترويج أو للضغط والتهديد. العلاقة الملتبسة هذه، بالأحرى الفصامية، هي من طراز العلاقة بين القرنين الثامن والتاسع عشر.

يستفاد مما سبق أن هناك منظومة للعلاقات بين المركز والأطراف جرى تشييدها في القرن التاسع عشر بمزيج من القوة والدهاء الدبلوماسي والكثير من تشبيك مصالح غير متكافئة. وهذه المنظومة عنيدة ولا تحتمل المراجعة التاريخية الجذرية مما يجعلها في نظر دعائها أشبه ببنية ثابتة لا مجال لتعديلها. حماة هذه البنية يعرفون متى ينبغي إظهار المرونة والتراجع التكتيكي ومتى ينبغي التصلب والهجوم. هذه العلاقة تفترض أقل قدر ممكن من الاستقلالية وأكبر قدر ممكن من التبعية، وهذه القاعدة فرضت نفسها كأبرز مصدر من مصادر الشرعية السياسية للسلطة والسيطرة. تجارب «الربيع العربي» هي في نهاية المطاف تنويعات على هذه المعادلة. وقد يكون التخبط، إن لم يكن الإخفاق والفشل، الذي تعيشه بلدان المنطقة من مفاعيل هذه المعادلة.

لا يهدف هذا الكلام إلى إعفاء النظم السياسية والبنى الاجتماعية والإيديولوجيات من مسؤولية انسداد الآفاق الوطنية في هذه البلدان. بل على العكس. فالموضوع هو العلاقة بين هذه كلها وبين قوى السيطرة في المراكز الدولية.

قد تكون سورية اليوم أبرز حقل تجارب للعبة الصراع الإقليمي والدولي. ومن المؤسف والمحزن أن السوريين باتوا مادة هذه اللعبة ولحم مدافعها. معذبو الغوطة الشرقية يعيشون زمنهم الأهلي الخاص فيما للعبة الدامية تعود إلى القرن التاسع عشر.

## السياسة الأمريكية وتوترات المنطقة

\*د. شفيق ناظم الغبرا

DW، صحيفة (الوطن) القطرية : ٢٠١٨/٣/٢٧

حروب العرب والنزاعات التي تحيط بهم لم تنته، فهناك في الأفق نزاعات لا يبدو أن لها نهاية في المدى المنظور وذلك بفضل التوترات الإقليمية المرتبطة مع السياسة الأمريكية بقيادة ترامب. إن المؤتمر الصحفي الذي عقد في العاصمة الأمريكية بين الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي وبين الرئيس ترامب الأسبوع الماضي مثل استمرارا لنظرة ترامب التبسيطية للعرب بصفتهم هدفا لتحصيل الأموال وتأمين الوظائف للأمريكيين. في سلوك الرئيس الأمريكي عليائية تجاه العالم العربي وشعوبه وقادته.

هذا العالم العربي الذي يتعامل معه ترامب بازدراء هو المكان الذي تورطت جيوشه في حروبه، وهو بنفس الوقت مصدر النفط مقابل الحماية. علاقة الحب والكراهية الأمريكية العربية وصلت مع الرئيس ترامب لأعلى مراحل الفجاجة. في عهد ترامب تحولت سياسة المال مقابل الأمن لسياسة تخلو من القيم والتنمية والحقوق.

وسيؤدي تعيين جون بولتون بعد إقالة هيربرت ماكماستر كمستشار للأمن القومي، لمزيد من الأجواء العسكرية والهجومية التي تسيطر على إدارة الرئيس ترامب، فبولتون من صقور إدارة بوش الابن، وهو بطبيعة الحال مؤيد لإسرائيل بتعصب ومعاد للاتفاق النووي مع إيران بحدة ومؤيد للكرد باتجاه تفتيت الإقليم، ويعتقد بإمكانية إدامة القوة الكونية الأمريكية من خلال استخدام القوة.

من خلال بولتون تكون هذه الإدارة خاصة بعد تعيين وزير الخارجية اليميني بومبيو منذ أيام هي الأكثر يمينية في تاريخ الولايات المتحدة. من ينظر لإدارة ترامب المتوترة يهاله حجم من استقالوا وأقيلوا منها، فقد تجاوز العدد الستة عشر شخصية أمريكية وذلك قبل أن تكمل الإدارة عامها الثاني.

القادم من الأيام يعدنا بأحداث كثيرة، وشهر مايو ٢٠١٨ يحتمل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، وذلك قبل التوقيع على قرارات بإعفاء إيران من العقوبات، لكن ذلك التحول سيفتح الباب لسلسلة تطورات منها ان إيران ستسعى (في حال إلغاء الولايات المتحدة للاتفاق) لتطوير القدرات النووية، وهذا سيفعل من خطر المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد تكون سوريا بالإضافة لإيران مصدرا لمواجهة قادمة تبدؤها الولايات المتحدة وإسرائيل. هذه احتمالات تعكسها التعيينات الجديدة. ولا يوجد أي ضمان بأن كلا من إسرائيل والولايات المتحدة ستحققان أيا من أهدافهما في حرب قادمة. احتمال تكرار سيناريو حرب ٢٠٠٦ ضد حزب الله والفشل الإسرائيلي آنذاك يبقى قائما.

حروب الشرق ستستمر، وستتجدد بسبب غياب روح الحل الوسط والمساومة بين قوى مختلفة في الإقليم والعالم، فالنظام السوري مازال يشن حربه ويريد انتصارا شاملا لا يملك تحقيقه، والولايات المتحدة تعتقد أنها قادرة على توجيه ضربات تحمي مصالحها الإقليمية ومصالح إسرائيل.

سيؤدي تعيين جون بولتون بعد إقالة هيربرت مكماستر كمستشار الأمن القومي، لمزيد من الأجواء العسكرية والهجومية التي تسيطر على إدارة الرئيس ترامب، فبولتون من صقور إدارة بوش الابن، وهو بطبيعة الحال مؤيد لإسرائيل بتعصب ومعاد للاتفاق النووي مع إيران بحدة ومؤيد للكرد باتجاه تفتيت الإقليم، ويعتقد بإمكانية ادامة



القوة الكونية الأمريكية من خلال استخدام القوة. من خلال بولتون تكون هذه الإدارة خاصة بعد تعيين وزير الخارجية اليميني بومبيو منذ أيام هي الأكثر يمينية في تاريخ الولايات المتحدة. من ينظر لإدارة ترامب المتوترة يهاله حجم من استقالوا وأقيلوا منها، فقد تجاوز العدد الستة عشرة شخصية أمريكية وذلك قبل أن تكمل الإدارة عامها الثاني.

القادم من الأيام يعدنا بأحداث كثيرة، وشهر مايو ٢٠١٨ يحتمل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، وذلك قبل التوقيع على قرارات بإعفاء إيران من العقوبات، لكن ذلك التحول سيفتح الباب لسلسلة تطورات منها ان إيران ستسعى (في حال الغاء الولايات المتحدة للاتفاق) لتطوير القدرات النووية، وهذا سيفعل من خطر المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد تكون سوريا بالإضافة لإيران مصدرا لمواجهة قادمة تبدأها الولايات المتحدة وإسرائي، هذه احتمالات تعكسها التعيينات الجديدة، ولا يوجد اية ضمان بأن كل من إسرائيل والولايات المتحدة سيحققان أيا من اهدافهم في حرب قادمة. احتمال تكرار سيناريو حرب ٢٠٠٦ ضد حزب الله والفشل الإسرائيلي آنذاك يبقى قائما. حروب الشرق ستستمر كما وستتجدد بسبب غياب روح الحل الوسط والمساومة بين قوى مختلفة في الإقليم والعالم، فالنظام السوري لا يزال يشن حربه ويريد انتصارا شاملا لا يملك تحقيقه، والولايات المتحدة تعتقد بأنها قادرة على توجيه ضربات تحمي مصالحها الإقليمية ومصالح إسرائيل، وإسرائيل تشعر ان لديها القوة لتصفية حسابها مع من تعتبرهم خطرا على الميزان الاستراتيجي للإقليم كحزب الله وإيران وتركيا، كما تعتقد إيران ان بإمكانها إدامة مكتسباتها في سوريا واليمن والمنطقة العربية والعراق، بينما تعتقد روسيا بأنها باقية الآن في الإقليم العربي وسوريا للأبد، كما أن الصراع حول حرب ليبيا واليمن مستمر بلا توقف.

وهناك سعي في منطقة الخليج من قبل السعودية بالتحديد لتقوية التحالف مع الولايات المتحدة للحد من نفوذ وقوة إيران. كل هذه التناقضات ينبأ بسلسلة من الصراعات خاصة وان الحوار والعقلانية والحلول الوسط ليست متضمنه في أي منها.

ويقع كل هذا بينما النظام العربي يفتقد للكثير من الشرعية وتمتلى سجونه بالنشطاء والمعارضين والقادة والناقدين، فبالرغم من طبيعة الحروب في المنطقة، فإن المشكلة الأعمق هي تلك التي يعاني منها النظام العربي، فهو يتخبط في الداخل والخارج، وهو مستنزف في حروب مفتوحة. مشكلة النظام العربي الأهم تتلخص بالاستئثار بالحكم بعيدا عن شرعية الشعوب وصناديق الاقتراع أو حتى شرعية الإنجاز، وفي المقابل فإن الدول الكبرى والولايات المتحدة على الأخص تتعامل مع بلادنا بصفقتها أرض حرب وعنف ومكانا للاستحواذ على المال وحماية إسرائيل.

## في عصر الإرهاب العابر للحدود.. حين لتوازن رعب الحرب الباردة

صحيفة "حرية" التركية: ٢٠١٨/٢/٢٧

كتب مراد يتكين، في صحيفة "حرية" التركية، أنه كان من المفروض أن تكون الحرب الباردة قد انتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢، ولكن مع الإرهاب العابر للحدود، يبدو أن ثمة حنيناً إلى تلك الحقبة.

لم تعد المجتمعات وحدها مهددة بإرهاب عابر للحدود، وبتطرف ديني وإثني، وكراهية للأجانب، بل أصبح هناك احتمال امتلاك أطراف غير حكومية وإرهابيين لأسلحة دمار شامل نووية، أو بيولوجية وكيميائية وقد بدأت تلك العملية بسقوط جدار برلين في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، وما تبعه من إعادة توحيد ألمانيا في ١٩٩٠.

بشر هذا بنهاية نظام ثنائي القطب انقسم فيه العالم بين معسكرين رأسمالي واشتراكي، بقيادة البيت الأبيض في واشنطن والكرملين في موسكو. ورغم أن الاتحاد السوفييتي تأسس في ١٩١٧، عبر ثورة شعبية عُدت أكبر تجربة اشتراكية شهدتها العالم، فقد انهار قبل أن يحتفل بالذكرى الـ ٧٥ لتأسيسه.

وحسب يتكين، مع نهاية الحرب الباردة، اكتسب مفهوم عالم أحادي القطب شعبية، وتولت الولايات المتحدة مسؤولية ذلك القطب الأوحده. وبدأت تبعات الثورة الرقمية في الانتشار تدريجياً من مصدرها في الولايات المتحدة. وساعدت تلك الثورة الرقمية الصين، التي يحكمها الحزب الشيوعي، لتنمو وتصبح قوة عظمى في النظام الرأسمالي العالمي.

وتعافت روسيا بالتدريج، فيما أصبح الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية رئيسية، إن لم تكن سياسية، مع تعافيه من مرحلة ما بعد توحيد ألمانيا.

ويشير كاتب المقال، إلى نشوب عدد من الحروب المحلية الطابع في الحرب الباردة. ولربما دارت أشد تلك الحروب في فيتنام بسبب مشاركة أمريكية فيها، وفي وقت لاحق في أفغانستان نشبت هناك حرب وحشية بسبب مشاركة روسية.

وساهمت الحرب الثانية فعلياً في تفكك الاتحاد السوفييتي، فيما تبقى نتائج حروب أخرى بمثابة مشكلة كبيرة للعالم في صورة حركات إسلامية راديكالية، وإرهاب عابر للحدود. وبمعنى آخر، بدأت الحرب الأفغانية في الحرب الباردة، لكنها لم تنته بنهايتها.

ويلفت يتكين لآمال متفائلين تصوروا أن عالماً أكثر سلمية سيبرز من خلال نظام دولي أحادي القطب. ولكن في حقيقة الأمر، تحول العالم إلى نظام متعدد الأقطاب، وأصبحت الحروب الناتجة عن ذلك العالم، وما شملها من موجات هجرات جماعية، أمراً روتينياً خاصة ضمن محور الشرق الأوسط، جنوب أوروبا، حيث توجد تركيا.

فقد شهد العالم كوارث بشرية ودماراً وزعزعة استقرار في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خاصة في الشرق الأوسط، والقوقاز والبلقان، بالمقارنة مع عالم الحرب الباردة الثنائي القطب.

وتبعاً لما بات معروفاً باسم "توازن الرعب"، الذي ساد إبان الحرب الباردة، لم يكن هناك خطر تصعيد كبير يودي نحو حرب عالمية ثالثة.

فقد فرض مبدأ "توازن الرعب" الإبقاء على وضع راهن تحدده مخزونات ضخمة من أسلحة نووية تتوافر لدى الجانبين، ما يعني أنه كان حتى من يضغط أولاً على الزر الأحمر لم تكن لديه فرصة للبقاء حياً.

واليوم لم تعد المجتمعات وحدها مهددة بإرهاب عابر للحدود، وبتطرف ديني وإثني، وكراهية للأجانب، بل أصبح هناك احتمال امتلاك أطراف غير حكومية وإرهابيين لأسلحة دمار شامل نووية، أو بيولوجية وكيميائية. وهكذا لم يعد العالم مكاناً أكثر أماناً في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ومع سعي القادة في كل مكان لجمع أكبر قدر ممكن من السلطة بين أيديهم، ومع الاستعداد لكل ما من شأنه تحقيق هدفهم، يبدو أن التفاؤل الذي ساد مع نهاية الحرب الباردة، بدأ يفسح المجال لتشاؤم متصاعد على المستويين الإقليمي والدولي.

## مواجهة جديدة بأساليب قديمة

\* د. طيب تيزيني

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية : ٢٧/٣/٢٠١٨

يتعسر التغيير لمشكلات وقضايا جديدة في حياة المجتمع العربي بسبب استخدام وسائل وأدوات قديمة ومتقادمة، ما ينتج حالة من المفارقة، التي تنتج بدورها حالات تعبر عن الاضطراب والندم والدخول في وضعيات معقدة وأخرى تحمل طابع المفارقة أو الشعور بالفشل والضعف والخزي، إضافة إلى التحدي بدرجة أو بأخرى، ولعل ذلك تعبير عن ضالة الثقة بالنفس والشعور بالاستصغار لإمكانات أبواب التحدي والخروج من «انسداد الأفق». ولعل ذلك وغيره يظهر خصوصاً في مراحل الانتقال وضالة التجربة الذاتية. وعموماً قد نرى مثل تلك المواقف في المراحل الأولى من دخول تجربة أو أخرى في المجتمعات العربية الراهنة. وهذه الحالة لعلنا نلاحظ حضورها وتأثيراتها المختلفة والضعيفة، غالباً بسبب عمرها القصير والمصاعب الجمة التي تحيط بها، والتي منها مقاومة فئات مجتمعية لها، جهلاً أو شعوراً بمساس مصالحها سلباً وبدرجة أو بأخرى إذا هيمنت تلك المواقف في المجتمع، وخصوصاً في مواقع العمل، وكذلك في مواقع التعلم.

وفي تلك الأحوال قد تقع حركات اجتماعية أو انقلابات عسكرية تهدف إلى إعادة النظر في ذلك. وهذا ما شاهدناه سابقاً ونشاهده رهناء، في بلدان عربية متعددة وربما آخذة في التكاثر، ما يجعلنا نظل متمركزين في رؤية الأحداث العظمى والوسطى والصغرى فيها.

بل إن المرحلة التي نعيشها رهناء والتي نواجه مظاهرها الصغرى والخفيفة والخطيرة، تجعلنا نقرر بأن هذه المرحلة بمظاهرها هذه قد تدخل في سياق الأخطار العظمى في المنطقة العربية، وأيضاً في العالم. وإذا دققنا في تلك الأخطار العظمى، سنرى أنها تحمل طابعاً حاسماً: الانتقال من مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي قد تضعنا أمام خيارات عظمى لم تأخذ أصداءها حتى حينه: فشل الحرب العالمية الثانية، وسقوط الاتحاد السوفييتي. لقد جاء سقوط الاتحاد السوفييتي بمثابة الوجه الآخر لظهور البديل في الاتحاد السوفييتي، هذا البديل الذي استطاع أن يفيد بدوره عالم ما بعد ذلك السقوط في «العالم الثالث» خصوصاً، وفي نشأة الاضطراب العالمي بما في ذلك في الشرق الأوسط تحديداً.

وقد راح ذلك يحدث وفاقاً مع تفجير الأحداث الكبرى والصغرى في هذا الشرق، ومن ذلك محاولة تغيير النسيج الطائفي بالتوافق مع الأحداث المعيشة في سوريا والعراق واليمن وباقي أقطار العالم العربي، مع إعادة بناء إيديولوجيات هذا البناء الأخير، ومع تغيير الإيديولوجية الأثنية والعرقية.

وهذا الأمر الأخير يعرفه جيداً كما يعمل بمقتضاه من يعمل في سوريا على إنهاء الطائفة السنية وأيضاً في العراق وغيرها مع إعادة خلخلة النسيج الاجتماعي والثقافي لمن تبقى من البلدان العربية. وفي هذا كله وبالتوافق معه، تجري عملية أخرى متوافقة مع تلك، وتقوم على استخدام جراءة واستفزاز كبيرين وخطيرين من عملية تهجير سكانية واسعة وآخذة في الاتساع، لأعداد كبيرة من حقل سكاني إلى حقل سكاني آخر.

وتحضرني واقعة راحت تحدث منذ سنوات، ربما منذ سنة ٢٠١١، حين أعلن السيد حسن نصر الله عن تدخله العسكري المسلح في سوريا، ومن ثم في إرساله قوات عسكرية «شيعية إيرانية وأخرى لبنانية وغيرها من المناطق الشيعية». وفي سياق ذلك أعلن أنه فعل ذلك في سبيل الدفاع عن المقدسات «الشيعية».

وتوافقاً مع ذلك وغيره من الأحداث، أحدث الرئيس بوتين اتفاقيتين «في حميميم وطرطوس» يمتلك بمقتضاهما الحق في امتلاك ما يأتيه منهما من المنتجات الأساسية. وفي هذا وذاك لا حق لأحد، بالمعنى القانوني، أي تدخل في هذين الاتفاقين «الأول ٤٩ سنة والثاني خمس عشرة سنة». كما تبرز الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لتطالباً بحقيهما في هذين الاتفاقين، إضافة إلى إيران، وربما كذلك تركيا وغيرهما... بحيث يمكن القول بأن «حساباً تدقيقياً» من المصالح راح يعلن عن نفسه وعن ضرورته. هكذا، رحنا نبحت عن سوريا، لنجدها تحولت إلى «حصص» للأطراف المتعددة» مع الإشارة إلى أن «الباب» ظل مفتوحاً أمام من يبحث عن حصته» سواء انتماء الأطراف إلى هذا الحيز أو ذاك. فأصحاب الدار مغلوب على أمرهم، إضافة إلى أنهم يتقاتلون إلى أن يتغلب طرف منهم على نحو حاسم، فإن ذلك، يصبح الصراع في أوجه، يبحث عن الأقوى والأكثر فاعلية وعزماً على الانتصار.

إن سوريا تمثل ورقة محروقة في ساحة الاقتتال، بحيث إن من ينتصر في هذه المعركة، ينتصر على الجميع، أي مع الجميع، ذلك أن هؤلاء الجميع هم من يمتلك شبراً أو آخر من التركة «الضحية».

## إدارة جديدة أم «هيئة أركان حرب» جديدة

\*عريب الرنتاوي

مركز القدس للدراسات: ٢٧/٣/٢٠١٨

لا يتوقف الرئيس الأمريكي عن تبديل "أحصنته"، وفي كل مرة يخرج فيها أحدهم، يأتي بأحد آخر، أكثر يمينية وتشدداً، استبدل مايك بومبيو بريك تيلرسون، وجون بولتون بماكماستر، وأحل جينا هاسبيل محل بومبيو... وثمة أنباء متواترة من واشنطن، تتحدث عن "وجبة" جديدة من التعيينات، قد تطال اثنين من كبار قادة الإدارة ورموزها. بقايا محافظين جدد، متطرفون ومتعصبون، متشددون لا يؤمنون بغير خيار "القوة الخشنة" للحفاظ على تفوق أمريكا وهيمنتها، يتجمعون من حول رئيس جاء إلى البيت الأبيض، من خارج النادي السياسي، قليل الخبرة، ويميل للمغامرة والمفاجآت، ومسكون بهاجس شخصه وشخصيته، وبأمريكا العظيمة مجدداً، ما يجعل من هذه الإدارة، أقرب إلى أن تكون "هيئة أركان حرب"، وليست إدارة بالمعنى المتوارث الذي عرفناه وألفناه.

جنرالات كارهون لروسيا و"قيصرها"، مناهضون للصين وانطلاقة المارد الاقتصادي الأصفر، معادون للإسلام والمسلمين إلى الحد الذي تخونهم فيه قدرتهم على ضبط مشاعرهم ومخاوفهم الحقيقية، حلفاء موثقون لإسرائيل وصهاينة أكثر من الآباء المؤسسين لدولة الاحتلال والاستيطان والعنصرية... مسكونون بهواجس وأشباح "روسفوبيا" "بوتينفوبيا" "إسلاموفوبيا" "إيرانوفوبيا" وكافة "الفوبيات" التي يمكن أن تخطر ببال.

في سياق هذه التغييرات المتسارعة، وغير المعهودة، صدرت عن هذه الإدارة في سياق تشكلها، أربع استراتيجيات: الأولى، كونية، وأعلنها ترامب شخصياً، وتصنف أعداء أمريكا وخصومها إلى فئات ثلاثة، رجعيون (روسيا والصين)، ومارقون (كوريا الشمالية وإيران)، وإرهابيون (داعش والنصرة وحزب الله ومن شابههم من وفصائل وأحزاب.

الثانية، عسكرية/استراتيجية، كشف عنها الجنرال جيمس ماتيس، وتشتمل على زيادة وازنة في موازنة الدفاع، تتعدى لوحدها، إجمالي الإنفاق العسكري الروسي بأكثر من ٣٥ بالمائة... تسعى في إنتاج أجيال جديدة من أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، وتنقل التسليح إلى الفضاء، مطلقة بذلك، موجة جديدة من سباق التسليح في العالم.

والثالثة، وتهمن في هذه المنطقة بالذات، وتتعلق بسوريا، وقد أعلنها ريك تيلرسون قبيل إقالته من منصبه، وتنص على الاحتفاظ بقواعد أمريكية دائمة في شرق سوريا وجنوبها، قبالة القواعد - الدائمة أيضاً - في غرب العراق، والتي تسعى واشنطن لانتزاع موافقة الحكومة العراقية عليها، والأمر خاضع كما هو معروف، لسجال عراقي - عراقي، وآخر عراقي - أمريكي، من دون أن تكون طهران، خارج السجالين معاً.

والرابعة، وأكثرها خطورة وقبحاً، وتحمل اسماً كودياً هو "صفقة القرن"، وتتعلق بـ "تفصيل" حل نهائي للقضية الفلسطينية، يتطابق مع المقاييس والمواصفات الإسرائيلية، وتستجيب تماماً لمتطلبات نظرية الأمن الإسرائيلية ونهم إسرائيل للتوسع والاستيطان والتهويد والأسرلة، ودائماً على حساب الشعب الفلسطيني وتطلعاته وحقوقه الوطنية المشروعة، غير القابلة للتصرف.

ومنذ أن اكتمل عقد هذه الإدارة، أو كاد، تنهمر العقوبات من كل حذب وصوب، وتضرب يمناً ويسرة، وتتالى الانسحابات من الاتفاقات والشراكات والمعاهدات الدولية... عقوبات بالجملة والمفرق ضد إيران، وأخرى ضد روسيا، وحرب تجارية على الصين، ستكبتها خسائر سنوية تفوق الستين مليار دولار... الفلسطينيون بدورهم لم يسلموا من شظايا حروب هذه الإدارة وعقوباتها، من ملف مكتب المنظمة في واشنطن، إلى تقليص مساعدات الأمريكية لـ "الأونروا" وانتهاء بقرار وقف المساعدات للسلطة، ما لم تمتثل للمطلب العنصري الإسرائيلي بوقف دعم أسر الشهداء والأسرى، أيقونات الكفاح الوطني الفلسطيني في سبيل الحرية والاستقلال.

مثل هذه الإدارة، أو "هيئة الأركان"، تمثل تهديداً مباشرة للأمن والسلم الدوليين، فهي لا تكتفي بنكث عهود الإدارات والتزاماتها، من اتفاقات التجارة إلى المناخ والانبعاثات الكربونية، إلى الاتفاق النووي مع إيران، وهي تدفع العلاقات الدولية والإقليمية إلى "حافة الهاوية" من دون أن تكون لديها أية ضمانات من أي نوع، بأنها لن تنزلق إلى قعرها.. مثل هذه الإدارة/هيئة الأركان، وإن كانت ستتفادى المواجهة المباشرة مع روسيا، وربما مع إيران، إلا أنها ستعتمد على تأزيم ورفع منسوب التوتر في الأزمات المفتوحة، وتحديدًا في الشرق الأوسط.

بتعيين بولتون على رأس مجلس الأمن القومي، وبومبيو على رأس الخارجية، وهاسبيل على رأس "السي آي إيه"، ليس منتظراً أن تبقى واشنطن ليوم واحد، على التزامها بالاتفاق النووي مع إيران... الانسحاب من هذا الاتفاق هو أمرٌ مرجح، حتى لا نقول مؤكداً، في الثاني عشر من أيار/مايو المقبل، أما سيناريوهات اليوم التالي، فمتروكة لما يمكن أن تتخذه الدول الأوروبية الوازنة التي تجد نفسها محشورة، بين واشنطن وطهران، فلا هي قادرة على مجاراة هذه، ولا هي قادرة على الاصطفاف إلى جانب تلك، فضلاً عن الكيفية التي سترد بها إيران على قرار الانسحاب الأمريكي.

سيتنفس صراع واشنطن ضد "لائحة خصومها وأعدائها الطويلة للغاية" في ساحات وميادين عديدة... وستكون سوريا واليمن والعرق، وربما لبنان في طور لاحق، ميادين اختبار للسياسات المتشددة لليمين الأمريكي العنصري الكاره والكريه... وستدخل المنطقة في مرحلة احتباس الحلول السياسية، وسيطلق العنان من جديد لحروب الوكالة، وإن بأشكال وصيغ وتحالفات جديدة، وسيشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقياً، سباقاً غير مسبوق للتسلح، بما في ذلك في الحقل "النووي"... فرئيس الدولة الأعظم، الذي لا يتردد عن التصرف بوصفه "مدير مبيعات" للشركات الأمريكية في لقاءاته مع قادة الدول ورؤسائها، لا هم له سوى تصدير هذه الأسلحة "الرائعة" و"الجميلة" وفقاً لتعبيراته الخرقاء في وصف أنواع وأنماط السلاح الأمريكي الحديث... والرئيس مستعد أن يدعم أي سباق تسلح، بل وأية حروب، طالما أنها ستشغل ماكينة الإنتاج الحربي، وستوفر الوظائف للأمريكيين، وستجلب إلى بلاده مليارات الدولارات... وسيجد على الدوام، من سيشجعه ويصفق له، من داخل إدارته، ممن عم على يمين يمينه، بعد أن نجح في "حشوها" بكل الغلاة والعتاة، والمؤسف أنه سيجد زبائن لبضاعته، في هذه المنطقة، وربما في غيرها من المناطق.

## صعود شعبي نحو السلطة في إيطاليا يهدد ديمقراطية أوروبا

\*مصطفى كركوتي

صحيفة (الحياة) : ٢٧/٣/٢٠١٨

لابد أن تكون موجات الهزة السياسية في إيطاليا إثر فوز الأحزاب «الشعبوية» في الانتخابات الأخيرة، قد عبرت عواصم أوروبا كلها حتى وصلت مقر الاتحاد الأوروبي نفسه في بروكسل. أهمية الحدث لا تقتصر على الإقليم الأوروبي فحسب، بل تمتد إلى جواره المباشر كما تتناغم مع حالات مماثلة في آسيا وأمريكا.

هذا التحول في مزاج الناخب الأوروبي تعبير واضح عن تمرد شعبي واسع ضد المؤسسة الحاكمة بأحزابها التقليدية التي ما فتئت تتناوب على السلطة- من خلال صناديق الاقتراع- منذ منتصف القرن الفائت، ما يجعل السؤال مطروحاً بقوة حول: ما الذي يجمع بين دونالد ترامب ورجب طيب أردوغان وجيريمي كوربن ورودريغو دوتيرتي وإيمانويل ماكرون... والآن مع الفائزين الرئيسيين في انتخابات إيطاليا الأخيرة، ماتيو سالفيني ولويجي دي مايو؟

طبعاً يمكن إضافة أسماء أخرى إلى اللائحة أبرزهم الروسي فلاديمير بوتين والصيني كشي جينبنغ، ولكن رغم الاختلافات الكبيرة بين التوجهات السياسية لهؤلاء، فإن ما يجمع بينهم الادعاء بأنهم يتحدثون باسم الشعب.

وكما يقال «الكتابة باتت واضحة على الجدران»، بدأ التعبير عن هذا التحول ضد المؤسسة التقليدية في أوروبا بقوة في انتخابات الرئاسة الفرنسية بفوز ماكرون بنسبة ٦٦,١ في المئة. واللافت أن مزاج الناخب رفض في الوقت نفسه اليمين العنصري ممثلاً بمارين لوبين و «حزب الحرية» في كل من النمسا وهولندا.

في كل الأحوال، «شعبوية» الأحزاب في ديمقراطيات الغرب تختلف من بلد إلى آخر، ولكن ما يجمع بين أقصى اليمين (مارين لوبين) في فرنسا ومثليها الإيطاليين (ماتيو سالفيني ولويجي دي مايو) واليسار في اليونان ممثلاً بـ«سيريزا»، الموقف ضد المؤسسة الحاكمة. كما تلتقي هذه الأحزاب جميعاً في تحقيق تقدم ملحوظ في الانتخابات، ولكن من دون حصولها على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومات. وفيما تتعزز مواقع هذه الأحزاب في نسيج المجتمعات الأوروبية، فهي تحقق ذلك على حساب الأحزاب التقليدية.

في انتخابات إيطاليا الأخيرة، بدأ الحماس واضحاً أثناء الحملة الانتخابية لليمين الممثل بـ «العصبة» (عصبة الشمال سابقاً) وحركة «النجوم الخمس». الأولى يمينية التوجه وبخط عنصري واضح حصلت معه على نسبة ٣٧ في المائة، والثانية تمثل يمين الوسط وحصلت على ٣٢,٧ في المئة من أصوات الناخبين الذين بلغت نسبتهم أكثر من ٧٨ في المائة، وهي الأعلى في أي انتخابات برلمانية في إيطاليا. حركة «النجوم الخمس»، سميت كذلك نسبة لمطالبها الخمسة التي اعتمدها منذ تأسيسها في ٢٠٠٩، وهي توفير المياه وتأمين المواصلات وتحقيق تنمية مستدامة والإترنت للجميع والمحافظة على البيئة. تعارض هذه الحركة تدخل الغرب في حروب الشرق الأوسط وجواره وتدخل الولايات المتحدة تحديداً في سورية، وتتحالف مع أحزاب ما بات يعرف في أوروبا بـ «تجمع الحرية والديمقراطية المباشرة»، الذي يضم «حزب الاستقلال» البريطاني المعروف بعوائده للاتحاد الأوروبي.

ماتيو سالفيني زعيم حزب «العصبة» العنصري والمعادي للمهاجرين يتباهى بشعبويته ما دام ذلك يعني أنه يتحدث «باسم الشعب». لويجي دي مايو المرشح اليوم لتشكيل حكومة إيطاليا المقبلة يعلن عن قيام «جمهورية الشعب في إيطاليا جديدة». الإيطاليون عموماً يشعرون بغضب شديد ضد بعض أجزاء أوروبا الغنية، لا سيما فرنسا والنمسا، لإغلاق بواباتها أمام أفواج المهاجرين إلى أوروبا الذين ينتهون بالتجمع في الأراضي الإيطالية. وفي أعقاب الضائقة الاقتصادية في أوروبا منذ ٢٠٠٨، يشعر الإيطاليون أيضاً بخيانة منطقة اليورو لهم جراء تردد دولها في مساعدتهم في معالجة ما يفترض أنها مشاكل أوروبية مشتركة. الملاحظ أن أول رد فعل أوروبي على فوز اليمين ويمين الوسط في إيطاليا جاء من مارين لوبين التي غرّدت في حسابها موجهة «التنهائي إلى الشعب الإيطالي»، ولكنها لم تأت على ذكر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي كما فعلت أثناء حملة انتخابات الرئاسة في فرنسا بالدعوة إلى «فريكزيت» على نسق استفتاء «بريكزيت» البريطاني. وكانت لوبين تردد أن دول الاتحاد الأوروبي ستسقط الواحدة تلو الأخرى من الوحدة الأوروبية في إثر «بريكزيت».

شعبيو إيطاليا تعلموا الدرس مثل شعبيو النمسا في الانتخابات الأخيرة، بتخليهم عن التعهد بالانسحاب من منطقة اليورو. رسالة الإيطاليين واضحة في انتخاباتهم الأخيرة: نريد إصلاح أوروبا وليس تدميرها، وهذا مطلب طالما رده الإيطاليون وعدد آخر من الأوروبيين سابقاً، ولكن بيروقراطي بروكسل تجاهلوا ذلك على مدى عقدين على الأقل. الهوة باتت بيّنة منذ زمن بين إدارة الاتحاد الأوروبي في بروكسل وشعوب دوله، وهي الهوة التي توفر البيئة الحاضنة لنشأة وتعزيز موقع الحركات الشعبوية المتنوعة والمتقدمة في أوروبا على حساب مواقع الأحزاب السياسية التقليدية للديموقراطية الليبرالية.

نجاح أنغيلا ميركل بالتوصل إلى ائتلاف حكومي مع الحزب الاشتراكي الألماني حال دون وقوع ألمانيا والألمان في شبك الحركة الشعبوية الصاعدة والمتألفة مع يمين البلاد. لكن هذا الائتلاف، على أهميته القصوى وأهمية قيادة ألمانيا بين دول الاتحاد الأوروبي، لن يكون قادراً على توفير قواعد صمود ديموقراطية أوروبا أمام التصاعد الزاحف لحركات اليمين الشعبوي.

ما لم تقم أحزاب الديموقراطية الليبرالية بمراجعة جذرية وشاملة لعلاقات طواقمها الحزبية مع أطياف الشعب المختلفة ومخاطبة همومهم وألوياتهم، فإنها تسير بعيون مفتوحة نحو نهاياتها بشتى الطرق المختلفة، إن لم يكن على يد اليمين العنصري المتطرف أو حركات الشعبوية الصاعدة، سيكون ذلك من خلال انشقاتها وخلافاتها الداخلية.

هذه المراجعة قد تكون مصيرية بالنسبة لأحزاب الديموقراطية إن لم تنتبه لضرورتها الملحة، لا سيما في ضوء نتائج انتخابات إيطاليا التي أوصلت حركة «النجوم الخمس» الشعبوية وحزب «العصبة» المعادي للهجرة وللعمل الأوروبي الموحد إلى مراكز صنع القرار في روما، وما يحمل مثل هذا التطور من نتائج على العمل الأوروبي المشترك. فالشعبوية في صعود متواصل في الغرب، وخاصة بين صفوف يمين أوروبا، وفي الولايات المتحدة نجحت بامتياز في تنويع دونالد ترامب في البيت الأبيض.

## في أي زمن تعيش بلدان المنطقة وصراعاتها؟

\*حسن شامي

منبر الحرية، موقع قنطرة: ٢٠١٨/٣/٢٧

سبق لمؤرخين وفلاسفة مرموقين أن اعتبروا القرن الثامن عشر الأوروبي لؤلؤة الحقبة المتولدة من النهضة والأنوار واعتناق الفكرة الإنسانية، باعتبارها الأساس المعنوي والأخلاقي للحق الطبيعي الذي يتكافأ في نبيله كل البشر. تشكل في أوساط اجتماعية متنورة ومستنيرة نوع من الإجماع على اعتبار هذا القرن بالذات نقطة التأسيس المضيئة للحدث الأوروبي ومشتقاتها ومستلزماتها. ففي هذا القرن جرى بالفعل استئناف الفكرة الإنسانية التي بدأت تشق طريقها في القرنين السابقين. واستدعى ترسيخها وتحسينها صوغ نظريات فلسفية وأدبيات تعليمية، وابتكار أفكار ومفاهيم تسمح بمساءلة كل شيء مساءلة نقدية. وانصبت هذه المساءلة النقدية على تعريف المجتمع والسلطة نفسها وعلى تعريف الصيغة المثلى للمجتمع المستقر والحكم المسترشد بمبادئ العقل وتقدير المصلحة العامة والخير المشترك.

من الصعب أن نجد مثل هذا الإجماع على المسار الذي سلكه القرن اللاحق أي التاسع عشر. هناك من اعتبر أن الفارق الأساسي بين القرنين المذكورين يعود إلى تبدل موضوع العمل والمعرفة النقديين أو مادتهما. ففي القرن الثامن عشر كان الداخل الوطني والأوروبي هو إطار النقد الحداثي الحر وموضوعه. هذا الانكباب على الداخل فتح باب المناظرة على قضايا السيادة والحدود الترابية والجنسية والقومية، ولكن من دون أن تستحوذ هذه على جملة الاهتمامات ومن دون أن تختزل التنوع الاجتماعي إلى مجرد انعكاسات لهويات فرعية ينبغي تذيبها بالقوة في المصهر القومي. أما القرن التاسع عشر فهو قرن الاعتداد بالهوية والنزاعات القومية ودورها في الدمج الوطني، وهو كذلك قرن التوسع والنشاط الكولونيالي واختبار كيفية تطبيق المبادئ الكبرى على كيانات وتشكيلات تاريخية وثقافية أخرى ومختلفة.

الانقسام حول القرن التاسع عشر كبير ويكاد يلخص المآلات اللاحقة لمسارات الحدث الأوروبية وقيمتها العالمية أو المتطلعة إلى العالمية. فهناك، في الحد الأدنى، من اعتبر الوجهة التي سلكتها القوى الأوروبية في هذا القرن انحرافاً عن مبادئ القرن السابق وتطلعاته الفاضلة والنبيلة. وهناك، في الحد الأقصى، من اعتبر هذه الوجهة أكثر من تزوير إذ رأى فيها خيانة لمبادئ وقيم التأسيس الحداثي. أصحاب هاذين الرأيين لا يعدمون العثور على شواهد وأسانيد تاريخية قوية تعود إلى غليانات القرن نفسه. فليس من قبيل المصادفة أن تكون كبرى الفلسفات النقدية والاحتجاجية إلى حد الرفض الجذري قد تبلورت في غضون هذا القرن الحافل بالتوسع والاضطرابات الداخلية والحروب القومية. يكفي أن نشير إلى نشأة الماركسية كنظرية فلسفية وكمشروع سياسي لتقديم تصور طوباوي آخر وحديث عن المجتمع والسلطة الفاضلين. ينبغي بالطبع أن نلاحظ أيضاً التجارب المعرفية والفلسفية النقدية ذات الهم الوجودي والنفسي - الفردي، وهي تجارب رائدة في الحفر والغوص في أعماق القلق البشري، كما هي الحال مع نيتشه وفرويد. بعبارة أخرى هناك وجهان متعارضان للحدث.



قد يكون هذا العرض المختصر جداً مدخلاً مناسباً لفهم الزمن الذي نعيش فيه. فمع أن مجتمعاتنا عبرت القرن العشرين وحريبه العالميتين ونظمه الكولونيالية والانتدابية والحرب الباردة ودخلت حقبة الاستقلال الوطني المفترض فإنها، على ما يبدو، لا تعرف ولا نعرف نحن في أي حقبة نتخبط هي ونحن. نهاية الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية المندفعة نحو عولمة تأحيذية وتقنية معطوفة على الربحية السريعة المستندة إلى تحويل سوقي، في المعنيين الاقتصادي والأخلاقي السلبي، للمبادئ الليبرالية، هي من بين مقدمات الغموض الهائج الذي يلف مصائر مجتمعات كثيرة. فنحن نشهد، في كل بلد تقريباً، خصوصاً في بلدان الغرب المتمتعة باستقرار نسبي، صعوداً للنزعات القومية الضيقة وللحركات الشعبوية المستفيدة من خصخصة الحقل السياسي وازدهار النجومية الاستعراضية. رأينا هذا قبل أيام في الانتخابات الإيطالية، ورأينا ما يماثله وإن بمقادير وصور مختلفة، في الانتخابات الفرنسية ومن ثم الألمانية والنمساوية، ناهيك عن بلدان أوروبا الشرقية. وذروة الالتباس تكمن في انتخاب دونالد ترامب رئيساً لأمريكا، وللعالم استطراداً.

يزعم كاتب هذه السطور أن هناك مؤشرات كثيرة على أننا، منذ عقدين في الأقل، نعيش قيمياً في القرن التاسع عشر. ولا نعني بذلك فقط تجدد اللعبة الكبرى، بين روسيا القيصرية والامبراطورية البريطانية، وعودتها في أشكال جديدة ومستجدة كالنزاعات التجارية التي يدشنها ترامب، وازدهار نزعات الانكفاء على البيت القومي المفترض كما يعززها ترامب أيضاً مع شعاره «أمريكا أولاً»، أو اعتماد سياسات تقوم على تقديم أسعار تفضيلية للحلفاء والأصدقاء من دون استبعاد ابتزازهم بكافة الوسائل. نعني على نحو خاص توظيف الرصيد القيمي الإيجابي لتجربة تاريخية في وجهة لا تستبقي من هذا الرصيد سوى وظيفته الاستعمالية. فهذه الطريقة تتحول مبادئ وقيم، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى أدوات تستخدم انتقائياً و «حسب رأس الزبون» للترويج أو للضغط والتهديد. العلاقة الملتبسة هذه، بالأحرى الفصامية، هي من طراز العلاقة بين القرنين الثامن والتاسع عشر.

يستفاد مما سبق أن هناك منظومة للعلاقات بين المركز والأطراف جرى تشييدها في القرن التاسع عشر بمزيج من القوة والدهاء الدبلوماسي والكثير من تشبيك مصالح غير متكافئة. وهذه المنظومة عنيدة ولا تحتمل المراجعة التاريخية الجذرية مما يجعلها في نظر دعائها أشبه ببنية ثابتة لا مجال لتعديلها. حماة هذه البنية يعرفون متى ينبغي إظهار المرونة والتراجع التكتيكي ومتى ينبغي التصلب والهجوم. هذه العلاقة تفترض أقل قدر ممكن من الاستقلالية وأكبر قدر ممكن من التبعية، وهذه القاعدة فرضت نفسها كأبرز مصدر من مصادر الشرعية السياسية للسلطة والسيطرة. تجارب «الربيع العربي» هي في نهاية المطاف تنويعات على هذه المعادلة. وقد يكون التخبط، إن لم يكن الإخفاق والفشل، الذي تعيشه بلدان المنطقة من مفاعيل هذه المعادلة.

لا يهدف هذا الكلام إلى إعفاء النظم السياسية والبنى الاجتماعية والإيديولوجيات من مسؤولية انسداد الآفاق الوطنية في هذه البلدان. بل على العكس. فالموضوع هو العلاقة بين هذه كلها وبين قوى السيطرة في المراكز الدولية.

قد تكون سورية اليوم أبرز حقل تجارب للعبة الصراع الإقليمي والدولي. ومن المؤسف والمحزن أن السوريين باتوا مادة هذه اللعبة ولحم مدافعها. معذبو الغوطة الشرقية يعيشون زمنهم الأهلي الخاص فيما اللعبة الدامية تعود إلى القرن التاسع عشر.



 [www.pukmedia.com/ensat](http://www.pukmedia.com/ensat)  
 Facebook: **ensatpuk**  
 **ensatmagazen@gmail.com**  
 Mobile: **0770 156 4347**